شرح المكودي
على ألفية ابن مالك

د. فاطمة الراجحي

الجزء الأول

جامعة الكويت ـ ١٩٩٣

شرح المكودى على ألفية ابن مالك

لأبى زيد عبد الرحمن بن على بن صالح المكودى ت ٨٠٧ هـ

الجزء الأول

حققه وعلق عليه
الدكتورة فاطمة راشد الراجحى
مدّرس النحو والصرف بجامعة الكويت
قسم اللغة العربية

١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م

جامعة الكويت ـ ١٩٩٣

الإهداء

إلى الكويت ... لؤلؤة الخليج ... التى قبل أن تكون فى صدفة كانت فى القلب، والتى أزهرت الحياة العربية علما وفنا بحيث أصبحت وجوداً حقيقياً فى كل عقل وفى كل مسيرة. والتى أعطتنى - قبل كل شىء - أبا بَرّا، وأُمّا حنونا، وباقات من الإخوة والأساتذة والأخوات والزميلات، فهى - على الرغم من المحنة - تبتسم، وتطرز الأمل فى فجر قادم، ووطن لا يغيب.

إلى هؤلاء جميعا ... أهدى هذا العمل الجاد، الذى أخذ سنوات من عمرى، وقد كان كل هذا بفضل الكويت الحبيبة، بعد أن رفع الله عنها إصْر العدوان الآثم، وأعادها - كما كانت - علما خفاقا، وبستانا مزهرا فى كل نفس.

د. فاطمة الراجحى

١٩٩١/١٢/٥م

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور محمد حسين شرف
استاذ النحو والصرف والعروض
بكلية دار العلوم. جامعة القاهرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

يتوقف كثير من الطلبة والطالبات الراغبين في الحصول على الماجستير والدكتوراه عن إحياء تراثنا العربي ومحاولة تحرير وتحقيق عين من عيونه حرجا مما يشاع ويُقالُ عن التحقيق: من أنه لا يكوّن شخصيَّة، ولا يَشحَذُ عقليَّة، وأنَّه إلى الحرفة أقرب، وبالصنعة ألصق، ويمكننا أن نسلم بهذه المقولة، ونوافق أصحابها إذا وقف الأمر عند تصحيح نسخةٍ من نسخ مخطوطة قدمت إلى المطبعة، وراجعها مصحِّحها، وأخرج المخطوطة إلى الوجود مطبوعة، ووقف عمله فيها عند التصحيح، وخروج عدة مئات من نسخ الكتاب.

وتصحيح نسخة من كتاب للطبع شيء، وتحرير وتحقيق عين من التراث تحريراً علمياً وتحقيقاً فنياً يقوم على شقين:

ـ **الشق الأول:** يُدْرَس فيه الأثر دراسة تُبرِز أهميته، وتُعرِّف التعريف الكامل بصاحبه، وتُوثِّق الأثر، وتُوضِّح منهج صاحبه فيه ومصادر مادته، وشخصية المؤلف، وأثر كتابه فيمن بعده ... الخ.

ـ **الشق الثاني:** يُحقَّق فيه الأثر تحقيقاً فنياً يقوم على مقابلة النسخ، وإثبات الفروق والتعليق الدقيق المقبول، والتخريج المطلوب للنصوص والآثار وتفسير الغريب، والتعريف بما يحتاج إلى تعريف، وتذييل كل ذلك بالفهارس الفنية، والمصادر المعيّنة ... الخ.

أقول: إنَّ تصحيح نسخة من كتاب للطبع شيء وتحرير وتحقيق كتاب بهذا المعنى شيء آخر. إن التحقيق بهذا المفهوم يجمع بين الدراسة التي تحقق

الشخصية، والتحقيق الذى يضيف إلى خلق الشخصية اكتساب المهارة وإخراج عين من عيون تراثنا إلى النور.

وهذا قامت به ابنتنا الدكتورة فاطمة راشد الراجحى عندما تصدت لإحياء شَرح «أبى زيد عبد الرحمن بن على بن المكُّودِى ت ٨٠٧هـ » على ألفية «أبى عبدالله محمد جمال الدين بن مالك ت ٦٧٢هـ » وشرح المكُّودِى الذى بين أيدينا من الشروح الميسرة التى تخلصت من الحشو والتفريع، والإغراق فى سوق الآراء الخلافية، واهتم - من قبيل التدريب - بإعراب ماراه فى حاجة إلى إعراب من أبيات الألفية تاركاً الإطالة والتفريع إلى شرحه الكبير عليها.

أقول: تصدت الباحثة لإحيائه: فقدَّمت له بدارسة واعية شافية عرَّفت بالمكّودى ومكانته العلمية، وثَبْتِ كتبِه، والكتاب المحقق: وثَّقَتْه، ووثَّقَتْ نسبته إلى صاحبه، وبيَّنت منهجه فيه. ومصادر مادته، وموقفه من النحاة قبله، ومدى وضوح شخصية المكودى فى شرحه وأثر الشرح فى الخالفين،

وجمعت فى التحقيق ما أمكنها جمعه من نسخ الكتاب، واتخذت آصل النسخ أساساً معتمداً فنقلته فى دقة، وراجعته فى إمعان، وقابلته مقابلة واعية على بقية النسخ وأثبتت الفروق بطريقة علمية.

واهتمت اهتماماً بالغاً بتخريج ما يحتاج إلى تخريج من آيات القرآن والقراءات، والأحاديث، والأمثال، والقصيد والرجز، وتفسير ما يحتاج إلى تفسير - فى حدود ما هو مقبول - من الغريب النادر والبعيد الشارد، وحقَّقَت ما فيه من أسماء الرجال بقدر ما وصل إليه علمها، وضبطت كل لفظة تحتاج إلى ضبط يزيل اللبس والغموض.

ولم يفتها أن توضح فى هوامش التحقيق ما يحتاج إلى توضيح وَبَسْطٍ من

قَضَايا آثر فيها الشارح الإجمال مستعينة على ذلك بأمهات الكتب ووجهة نظر أئمة النحاة.

لقد بذلت كل ما تملك من جهد فى إخراج نسخة تجمع كل مقومات النسخة الدقيقة وكان لها - والحمد لله - إلى حد بعيد ما أرادت.

وذيّلت التحقيق بالفهارس الفنية المنوعة التى تُعَدُّ المفاتيح لما أُغلق من الكتاب، وذكرت المصادر التى رجعت إليها فى الدراسة والتحقيق مع أسماء مؤلفيها وتاريخ طبعها ومكان الطبع؛ ليرجع إليها مَن أراد عند الحاجة.

وإذا كان تحقيق ابنتنا فاطمة راشد الراجحى لشرح المكُّودِى على ألفية ابن مالك أولَ عمل تقوم به فى مجال تحقيق النصوص ونشرها، فإنَّ عملها هذا يؤكد خبرتها ومهارتها واستعدادها الطيب فى هذا الميدان، يؤكد هذا تقرير لجنة المناقشة الذى منحها درجة الدكتوراه، بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة.

هذا وتحقيقُ النصوص ونشرها عمل علمي جليل ننصح به لأبنائنا وبناتنا من طالبى الدراسات العليا إحياء لتراث سلفنا، وإظهاراً لكنوزنا وتراثنا الذى لم ير بعد النور. وعلى الله الاعتماد، ومنه التوفيق والسداد.

حسين محمد محمد شرف

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وأصحابه الهادين المهتدين.

وبعد ...

فإنَّ شرح المكُّودِى على ألفية ابن مالك لأبى زيد عبد الرحمن بن على بن صالح المكُّودِى المتوفى سنة ٨٠٧هـ يُعَدُّ من أشهر مؤلفاته وهو كتاب تعليمى مختصر. ومن المعروف أن علماء النحو والتصريف فى كل الأمصار خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين وما بعدهما قد اهتموا واشتغلوا بألفية ابن مالك، شرحوا ألفاظها، وأوضحوا عباراتها، فهى رائدة المنظومات فى فَنَّىْ النحو والصرف، وقد ظفرت باهتمام الكثير من النحاة والمعاصرين لابن مالك والخالفين له؛ حيث تناولوها بالدراسة والشرح والتعليق، ومن بين هذه الشروح شرح المكُّودِى الذى بين أيدينا. وقد وقع اختيارى على هذا الشرح ليكون موضوعاً لدراستى للدكتوراه، وكان وراء هذا، الأسباب التالية:

١ - إيمانى الشديد بالإسهام فى إحياء تراثنا العربى ونشره، والوقوف عليه من خلال تحقيق مخطوطة ضمن مجموعة كبيرة من المخطوطات التى تضمها مكتبات العالم والتى هى بحاجة إلى إخراجٍ ونشرٍ ليعم النفع بها ولتكون منارًا أمام الدارسين والساعين وراء العلم والمعرفة.

٢ - اختيارى لهذا الشرح من بين شروح الألفية لم يأت جزافا، وإنما جاء

من رغبة صادقة دفعتنى للإلمام بكل أبواب النحو وقضاياه من خلال ألفية ابن مالك. فكان لا بدَّ من اختيار هذا الشرح، وهو فى الوقت نفسه لعالم مغربى لم تتم الإحاطة به وبشرحه، حيث أردت التعرف على مدى ما وصل إليه المغاربة من علم ودراية بعلمى النحو والصرف. فالمكُّودِى من النحاة المغاربة المشهورين الذين كان لهم إسهامٌ واضحٌ فى مجال الدراسات النحوية على الرغم من قلة الذين تناولوه بالدراسة ومما شُهِرَ عنه أنه آخر مَن أقرأ كتابَ سيبويه بفاس.

ولِلمَكُّودِى على ألفية ابن مالك شرحان:

أحدهما: صغير وهو الذى اتخذته موضوعاً للبحث والدراسة.

والثانى: كبير غير أنه لم يُتِمّه، وإلى جانب هذا فإنه فى عِدَادِ الكتب المفقودة.

وقد اهتم كثير من العلماء بشرحه الصغير فعَلَّق عليه نحاةٌ لاحقون، وحشَّى عليه آخرون.

وترجع قيمة هذا الشرح إلى عدة أمور منها:

ـ اهتمام مؤلفه بإخراج كتاب تعليمى للشَّادِينَ من طلبة علم النحو ليكون سهل التناول والفهم.

ـ يعتبر إضافةً جديدةً بالنسبة لشروح الألفية الأخرى لاهتمام مؤلفه بإعراب أبيات الألفية بهذه الصورة التى لم تشهدها أغلب شروح الألفية.

ـ الاعتماد على آراء مَن سبقه مِن النحاة الأوائل والاعتداد بما ذكروه من آراء فى المسائل النحوية مع تفرده واستقلاله بآراء اجتهادية.

ـ أفاد من هذا الشرح عدد كبير من الخالفين فاعتمدوا عليه وأوردوا كثيراً

من الآراء التى صَرَّح بها المَكُّودِى أو تفرد بها مثل الأزهرى، والأشمونى، والخضرى وغيرهم.

لذلك عقدتُ العزم على تحقيق هذا الشرح ودراسته، وقد بذلتُ فى تحقيق هذه الغاية كل ما استطعت بذلَه من جَهد ووقت، مع محاولة السير وفق المنهج العلمى لتحقيق النصوص ونشرها.

وينقسم هذا البحث إلى قسمين:

القسم الأول: تمهيد: تناولت فيه ما يلي:

تعريف ِ بالشارح، وأسرتِهِ ونسبِه، والعصرِ الذى عاش فيه، شيوخه، تلاميذه.

ثم انتقلت بعد ذلك إلى الحديث عن مكانته العلمية وثقافته فى علوم اللغة والنحو والصرف والعروض، كما لم يقتصر علمه على اللغة العربية بل كان له علم ودراية بعلوم الفقه والأصول والأدب. ومن خلال اهتمامه بالأدب تفتحت لديه قريحة شعرية تمثلت فى كَمٍّ لا بأس به من الأشعار والقصائد لعل أهمها وأشهرها مقصورته التى نظمها فى مدح خير البرية محمد بن عبد الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وقد ذكرت بعض النماذج من شعره. وكانت له مكانته بين العلماء فى فاس حيث تصدَّر للتدريس فى مدارسها، وهو آخر من أقرأ كتاب سيبويه بها، وأول من شرح الألفية.

أما وفاتُه فقد كانت موضع اختلاف بين كُتَّاب التراجم فمنهم مَن ذكر أنَّ وفاته كانت سنة ٨٠١هـ ، ومنهم مَن ذكر أنَّ وفاته كانت سنة ٨٠٧هـ .

وفى الختام ذكرت آثاره العلمية والتى بلغت تسعة كتب منها المخطوط والمطبوع والمفقود، وقد أَثْبَتُّ كلَّ تلك الكتب، وذكرتُ نبذةً موجزةً عن كل كتاب وكنت قد حصلت على بعض كتبه بعد صعوبة بحث من

المغرب حيث تَمَكنْتُ من معرفة ما توفر منها مخطوطاً، وما هو مطبوع أو مفقود، إلى جانب الوقوف على بعض الحواشى على الشرح كحاشية محمد الوزانى المغربى، وحاشية محمد بن جلُّون، وكذلك شرح مقصورته فى مدح النبى - صلى الله عليه وسلم - والذى قام بشرحها إلى جانب المرحوم عبد الله كنون العلامة المكى بن محمد البيطاورى والمفضل التطوانى.

ثم انتقلت إلى الحديث عن شرح المكُّودِى على الألفية.

وتناولتُ فيه العناصر التالية:

أولاً: الشرح. الاسم الذى أُطلق عليه وتوثيق نسبته إلى صاحبه.

ثانياً: موضوعه.

شرح المكُّودِى على ألفية ابن مالك هذا هو الاسم الذى أطلقه عليه مؤلفه كذلك النُسَخ المخطوطة التى اعتمدت عليها فى التحقيق، وقد وَثَّقْتُ هذه النسبة من خلال رجوعى لفهارس المكتبات فى العالم، والتى ورد فيها ذكر هذا الشرح إلى جانب الكتب التى ترجمت له.

انتقلت بعد ذلك إلى الحديث عن موضوع الكتاب وبأنه شرح لأَبْيَاتِ الألفية مع إعرابها، مع مناقشة المسائل النحوية وذكر الآراء التى دارت حولها.

القسم الثانى من هذا البحث يشتمل على النص المحقق وهو شرح المكودى على ألفية ابن مالك.

فى بداية هذا القسم مدخل يتضمن وصفاً لنُسخ الكتاب المخطوطة - والتى اعتمدت عليها فى التحقيق - وصفاً يكشف غموضها كما هو متبع فى منهج المحققين، بعدها بَيَّنْتُ منهجى فى التحقيق ثم يأتى النص محققًا ومعلقاً

عليه وفق منهج أَلزمتُ به نفسى ووضحته فى منهج التحقيق.

وأود الإشارة هنا إلى سبب اختيارى لهذا العدد من النسخ واعتمادى عليها جميعًا، فالشرح وإن كان مطبوعاً إلا أن طبعاته لم تخل من التحريف والتصحيف والأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية فمن خلال مطالعتى للنسخة المطبوعة سنة ١٣٥١ هـ وقفت على بعض تلك الأخطاء وهى كما يلى:

ـ فى باب أعلم وأرى ص ٥٦ ورد خطأ فى قول ابن مالك على النحو التالى:

والثانى منهما كثانى اثنى كسا

والصواب: والثان منهما كثانى أثنى كسا

ـ وفى باب الحال ص ٨٧ ورد الشاهد التالى:

ولكنهم باتوا ولم أدرى

والصواب: لكنهم بانوا ولم أدر

ـ وفى باب الصفة المشبهة ص ١٢٤ جاء فى قول المَكُّودِى:

وذلك قوله: فأرفع بها ونصب وجر مع أل

والصواب: وذلك قوله: فارفع بها وانصب وجر مع أل.

ـ وفى باب الإبدال سقط من ص ٢٢٣ ـ ٢٤٠:

وكذلك جزء من فصل «من لام فعلى اسما».

وغير ذلك كثير، كذلك النسخ المخطوطة لم تخل أيضاً من ذلك وهذا راجع بطبيعة الحال إلى سهو النُسَّاخ مما يؤدى إلى تغيير لفظة من هنا وحذف حرف من هناك، ولذلك كثرت الفروق بين النسخ وهذا ما سنقف

عليه فى ثنايا هامش التحقيق، وهى رغم كثرتها إلا أننى آثرت إثباتها أمانة للنقل، والدقة فى إثبات الاختلاف بين النسخ حتى وإن كان ذلك الاختلاف بسيطاً كحذف حرف أو زيادته؛ ولذلك عقدت العزم على الاعتماد على هذا العدد من النسخ وهو سبع وإن كانت هذه الكثرة ستعرضنى للمساءلة - إلا أننى أقول إنه بعد اطلاعى على هذه النسخ وجدت اختلافاً بينها مما يستدعى الاعتماد عليها كلها. فالنسخة التى أطلقت عليها الأصل وهى نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بمكتبة الجامع الأزهر تمتاز بالقدم وجودة الخط ووضوحه رغم السقط الذى يبدأ من ورقة ٢١٦أ - ١٢٦ب فهى الأفضل، أما بقية النسخ فبعضها تعرض لآثار رطوبة وترميم مثل النسخ ش، ظ، ز.

وبعضها تعرضت أغلب الصفحات فيه للسقط أو بعض السطور كالنسخة هـ ، ت، ومنها نسخ امتازت بصعوبة القراءة لأنها كُتبت بخط مغربي ردىء كالنسخة ش.

لذلك كان لا بدَّ من ترتيبها زمنياً حسب تاريخ النسخ، لأنها تكمل بعضها بعضاً. وقد رمزت لها بالرموز التالية:

الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

وعلى الرغم من هذا العدد من النسخ المخطوطة إلا أنَّ ذلك لم يمنع من سقوط بعض الكلمات من جميع النسخ بما فى ذلك النسخة المطبوعة، وقد أَثْبَتُّ بعض تلك الكلمات لحاجة السياق إليها، وقد ذكرتُ ذلك فى هامش التحقيق.

وكان حصولى على تلك المخطوطات بعد اطلاعى على كتب وفهارس المخطوطات الموجودة فى العالم ومراسلتى لتلك الجهات، وهى:

- نوادر المخطوطات العربية الموجودة فى مكتبات تركيا للدكتور رمضان ششن.
- فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية الجزء الرابع.
- فهرس دار الكتب المصرية.
- فهرس دار الكتب الظاهرية بدمشق.
- فهرس الخزانة الصبيحية بسلا.
- فهرس المخطوطات الموجودة فى الخزانة العامة بالرباط.
- فهرس المخطوطات الموجودة بمكتبة ابن يوسف بمراكش.

وقبل البدء بكتابة النسخة (الأصل) رجعت إلى بعض كتب تحقيق التراث للوقوف على الخطوط العريضة فى كيفية معالجة وتحقيق النصوص منها:

١ - أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبراجستراسر.

٢ - تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون.

٣ - مناهج تحقيق التراث للأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب.

٤ - أسس تحقيق التراث العربى للأستاذ صلاح الدين المنجد.

وبعد النص المحقق ذيلتُ البحث بالفهارس - وهى:

أولاً: فهرس موضوعات الكتاب المحقق.

ثانياً: الفهارس الفنية وتشمل:

أ - فهرس الآيات القرآنية.

ب - فهرس الأحاديث النبوية.

جـ - فهرس الأمثال.

د - فهرس الأشعار.

هـ ـ فهرس الأرجاز.
و ـ فهرس الأعلام.
ز ـ فهرس الأماكن والبلدان.
ح ـ فهرس القبائل والأمم والطوائف.

المصادر والمراجع وتشمل:

أ ـ الرسائل الجامعية.
ب ـ الكتب.
جـ ـ الدوريات.

وفى ختام هذه المقدمة ألتمس من كل قارىء لهذا الكتاب كل نقص أو قصور شابا محاولتى هذه وحسبى أننى أخلصت النية، وبذلتُ أقصى ما استطعت من جهد فى خدمة هذا الأثر النفيس.

واللَّهَ أسألُ العون والتوفيق إنه نعم المولى ونعم النصير..

د. فاطمة راشد الراجحى

المكّودى
نَشْأَةً وحَيَاة

١ ـ المكودى صاحب الشرح: أ ـ تعريف به
ب ـ مولده
ج ـ أسرته ونسبه

٢ ـ عصره.

٣ ـ شيوخه.

٤ ـ تلاميذه.

٥ ـ مكانته العلمية.

٦ ـ ثقافته: أ ـ اللغة والنحو
ب ـ الشعر

٧ ـ وفاته.

٨ ـ آثاره العلمية.

أ ـ تعريف به:

هو أبو زيد[1] عبد الرحمن بن صالح المكُّودِي الفاسي الدار، والمحّتِد[2] والوفاة. الفقيه المالكي. شيخ فاضل وعالم جليل من علماء المغرب، وإن كان لم يأخذ ما يستحق من دراسة وبحث.

ب ـ مولده:

ولد (أبو زيد) عبد الرحمن المكّودِي سنة ٧٢٦ هـ ذكر ذلك عبد الله كنون[3]

---

(1) «أبو زياد» كذا في توشيح الديباج ص ١١٥، ١١٦ والمعروف أن المغاربة والأندلسيين يكنون بأبي زيد لمن اسمه عبد الرحمن.

انظر ترجمته في:

الضوء اللامع للسخاوي ٤: ٩٧، والأعلام للزركلي ٤: ٩١.

شذرات الذهب لابن العماد ٨: ٤، بغية الوعاة للسيوطي ٨٣

نيل الابتهاج للتنبكتي ص ١٦٨، ١٦٩.

توشيح الديباج للقرافي ١١٥، ١١٦.

كشف الظنون لحاجي خليفة ١٥٢، ١١٦٦، هدية العارفين للبغدادي ١: ٥٢٩، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٢٨٢.

معجم المؤلفين لكحالة ٥: ١٥٦، أعلام المغرب والأندلس لابن الأحمر ص ٣٧٢، بيوتات فاس الكبرى ص ١٠، جذوة الاقتباس للمكناسي ص ٢٢٩، ٤٠٣، درة الحجال للمكناسي ٣: ٨٤، وفيات الونشريسي ص ٢٣٣ شجرة النور الزكية لمخلوف ص ٢٤٩، إزالة الالتباس لابن سودة ص ٢٦١، سلوة الأنفاس للكتاني ص ١٨٧ النبوغ المغربي لعبد الله كنون ص ٢١٠، شرح مقصورة المكودي لعبد الله كنون ص ٣، ذكريات مشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ لعبد الله كنون ص ٢٨، معجم المطبوعات المغربية لعبد الله كنون ص ٣٣٢، الأدب المغربي لمحمد تاويت ومحمد عفيفي ص ٢٧٨، شرح فتح اللطيف لمحمد الدلائي ص ٣، ذخائر التراث العربي الإسلامي لعبد الجبار عبد الرحمن ٨٥٣، حاشية ابن حمدون ١: ٢، حاشية الملوي ص ٢، فهرس الأسكوريال المجلد الأول ص ٦ معجم المطبوعات العربية لسركيس ٢: ١٧٨٦.

(2) المحّتِد: أي الأصل.

(3) انظر معجم المطبوعات المغربية ٣٣٢، ومعجم المطبوعات العربية لسركيس ٢: ١٧٨٦ .

عبد الله كنون: من أبرز علما المغرب، له مجموعة مهمة من المؤلفات عكست مناحي التفكير والإبداع لديه، من بينها النبوغ المغربي تناول فيه تاريخ الأدب العربي، وسلسلة مشاهير رجال المغرب صدر منها أربعون جزءاً وما زالت هناك عشرة أجزاء قيد الطبع. شرح مقصورة المكُّودِي، وله أيضاً معجم المطبوعات المغربية وكتب أخرى في الفقه والتاريخ والنقد الأدبي واللغوي والشعر، كان عضواً بمجامع اللغة العربية بالقاهرة ودمشق وبغداد وعمّان، وعضواً بأكاديمية المغرب، ورئيس المجلس الإقليمي بطنجة.

توفي عن عمر يناهز الثمانين عاماً في طنجة في يوليو ١٩٨٩م.

ويوسف سركيس[1]، أما بقية المصادر التي ترجمت له فلم تحدد تاريخ مولده، والمعروف أن كتب التراجم تهتم بتاريخ الوفاة أكثر. أما ما ذكره الدلائي صاحب شرح فتح اللطيف في علم التصريف من أن المكُودِي فرغ من إنشاء منظومته في علم التصريف سنة ثمان وسبعين وست مائة على ما رآه بخطه في آخر نسخة كتبها بيده. يعني المكُودِي. وقد أجاز فيها أحد المغاربة وهو ابن مرزوق الحفيد من تلاميذه فإنه غير صحيح إذ لا يُعْقَل أن يكون المكُودِي قد وُلد في القرن السابع أي أدرك ثلاثة قرون، وألف هذه المنظومة سنة ٦٧٨ هـ، ولا يُعْقَل أن يكون عبد الله كنون، ويوسف سركيس قد وقعا في خطأ.

وفي اعتقادي أنها سنة ٧٧٨ هـ أي قبل شرحه للألفية، والتي انتهى من تأليفها سنة ٧٩٩ هـ. وما ذكره الدلائي إنما هو سهو وخطأ منه أو من الناسخ.

ج - أسرته ونسبه:

نشأ المكُودِي في بيت علم وثروة وجاه وكتابة وعدالة، فدرج على سُنَّةِ أهل بيته من طلب العلم والجد في تحصيله، حيث كان بيتهم من بيوتات فاس العريقة في العلم والجاه، وكان لهم زقاق يعرف بهم يقال له قديماً عقبة المكُودِي[2].

ومن بيت المكُودِي الفقيه الكاتب عبد الرحمن محمد بن محمد المكُودِي، كان يشهد عقد زيتون بن عطية بمدينة فاس أيام السلطان أبي

---

(1) انظر شرح فتح اللطيف ص ٣.

(2) هي العقبة التي تسمّى الآن المدارج بين سوق الرصيف ورحبة الزبيب، كانت بها دار إسماعيل بن الأحمر أحد ملوك بني مرين. ممن عاصروا المكُودِي. وقد هدمت تلك الدار والدور الأخرى التي كانت بتلك العقبة، وبنى مكانها جامع الرصيف.
انظر بيوتات فاس ص ١٠، وجذورة الاقتباس ص ٢٢٩.

سعيد عثمان بن يعقوب بن عبد الحق المريني[1]، وولده الفقيه الكاتب الشاعر المجيد أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكُّودِي، والذي توفي بفاس أيضاً سنة ٧٥٣ هـ، ولم يبق أحد منهم في عصرنا اليوم[2].

وللمَكُّودِي ولد اسمه حمّاد كان عالماً بالنحو ولكن دون والده. رحمهما الله. وكان له ولد صغير وقعت بينه وبين صبي مضاربة فغلب ولده الصبي والمكُّودِي ينظر فأنشد ارتجالاً:

نَحْنُ بَنُو مَكُّودِ أَهْلُ التُّقَى والجُودِ
نَكِرُّ فِي الأَعَادِي كَكَرَّةِ الاسُودِ

لُقِّبَ بالمكُّودِي بفتح الميم وضم الكاف مخففة عند غير واحد وهو الجاري على الألسنة، وبتشديدها عند بعضهم وهو المناسب والملائم لنسبته لبني مَكُّود إحدى قبائل هوَّارة[3] الذي كان مستقرهم فيما بين «فاس» و«تازه» وقبيلة هواره من صميم الجزيرة العربية من عرب الحجاز، ويلاحظ أن أساس الهجرة إلى مصر من القبائل التي نزحت من صميم الجزيرة، والهوَّارة معروفة في مصر الآن، بعضهم يقيم في مديرية البحيرة، كما أن إحدى قبائل دمنهور بالديار المصرية من الهوَّارة وهي قبيلة كبيرة إلى حد أنهم يقولون إن أشهر الموجودين في الصعيد هم الهوَّارة، وهم بصفة عامة ما زالوا يحتفظون حتى الآن بالخصائص العربية فيبتعدون عن الزراعة والصناعة، والمعروف أن قسماً كبيرًا من هذه القبيلة قد سافر إلى المغرب. الامتداد الشمالي لإفريقية. وكان منها قبيلة مَكُّود[1] أو مَكُّودَة، وهي قبيلة شهيرة

---

[1] أحد سلاطين بني مرين، وهو الذي أمر ببناء مدرسة العطارين التي دَرَّس بها المكُّودِي.
[2] انظر مجلة اللقاء العدد العاشر ص ٣١ . ٣٣ وسلوة الأنفاس ٢: ١٥٨ ٣: ٢٧٣.
[3] انظر معجم قبائل العرب ٣: ١٢٣.

هبطت اليوم إلى مرتبة البطون واندمجت في غيرها من القبائل، وكان من هذه القبيلة المكُّودِي . صاحب الشرح . ويعتبر المكُّودِي من مفاخرهم، إماماً في النحو واللغة والعروض وسائر فنون الأدب، وأولاد المكُّودِي من البربر ما هم إلا عرب[٢] نَزَحُوا من الجزيرة العربية، كانت لهم شهرة وثروة بفاس، وما زالت بعض المحلات في المغرب بباب الحديد تعرف بهم إلى الآن، وكانوا أهل معاش وحرفة، ويتضح مما ذكره المؤرخون أن عبد الرحمن بن علي بن صالح المكُّودِي كان فاسي الدار والمحْتِد . أي الأصل . فقد ولد ونشأ ومات في فاس[٣] أشهر مدن المغرب، والتي تقع على بر المغرب من بلاد البربر. شيدها إدريس الثاني سنة ١٩٢ هـ، وهي منطقة حصينة تحيط بها جبال عدة، وهي أكثر بلاد المغرب يهودًا.

(١) انظر بيوتات فاس ١٠.
(٢) انظر المغرب الأقصى ص ٤٤.
(٣) انظر معجم البلدان لياقوت ١٤: ٢٣٠/٢.

٢ ـ عصره:

عاش المكُّودي في عصر . ازدهرت فيه الحركة الفكرية . هو عصر المُرَيْنِيِّين كان اهتمام العلماء فيه منصباً في التعرف على أسرار اللغة ومعانيها إذ هي الأساس لفهم كثير من مسائل علوم التفسير والقراءات والفقه والحديث. وكان للعلماء في العصر المُرَيْنِيّ صلة كبيرة بالدراسات اللغوية مما أدى إلى دعم اللغة العربية، وإلى نهضة كبرى في علم النحو، الذي برز فيه عدد كبير من علماء النحو كابن آجرّوم صاحب المقدمة الآجرُّومية التي شرحها المكُّودِي[1].

ومن هنا يتبين لنا لماذا برع المكُّودِي وظهرت موهبته في هذا الجو المليء بالعلم والمهتمين به، كما أنه لم يحتج للتنقل بين دول المشرق وأَخْذِ العلم وطَلَبِهِ من مظانه ومصادره في بلاده فيكفيه فخرًا أنه عاش في عصر كان للعلماء فيه مكانة كبيرة. وكان الاهتمام مُنصَبًّا على علوم العربية . خاصة اللغة والنحو . وعلى أساتذته وطلابه.

---

(١) انظر تاريخ المغرب والأندلس ص ٣٤٤ ـ ٣٤٦.

٣ ـ شيوخه:

أخذ المكُّودِي علومه عامة، وعلوم العربية خاصة عن عدد من الشيوخ والعلماء لم أقف إلا على شيخين هما:

١ . أبو محمد عبد الله الوانغيلي المتوفي سنة ٧٧٩ هـ[١]. مفتي فاس وعالمها الفقيه الأصولي المحقق، انفرد بمعرفة كتابي ابن الحاجب في الأصول والفروع، أخذ عن أبي الربيع البجائي وعن ابن آجُرُّوم صاحب المقدمة الآجرومية، فنبغ منه العالم النحوي «المكُّودِي» وعنه أخذ العلم.

٢ . محمد بن علي بن حياتي الغرناطي الأندلس المتوفي سنة ٧٨١ هـ[٢] وهو أول من أدخل شرح المرادي على ألفية ابن مالك لفاس المغرب. تأثر به المكُّودِي وأخذ عنه، ويقال إن الألفية اشتهرت بفاس سنة نيف وستين وسبعمائة على يد شيخه أبي عبد الله سيدي محمد بن حياتي، وهو الذي أرشد الناس إليها، إلا أن الغالب والأرجح أن المكُّودِي هو الذي أرشد الناس إليها وتولى قراءتها وتدريسها للطلبة واشتهرت بسببه، كما ذكرت أغلب المصادر.

---

(١) انظر شجرة النور الزكية ٢٣٥، نيل الابتهاج ص ١٤٨، وفيات ابن قنفذ ص ٣٧٢ . ٣٧٣.

(٢) انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٤ : ٩٦، درة الحجال ٢ : ٢٧٥، وتاريخ المغرب الإسلامي والأندلس ص ٣٤٤ . ٣٤٦، ونيل الابتهاج. ص ٢٧٢.

٤ ـ تلاميذه:

من خلال مدرسة العطارين التي تصدَّر المكُّودي للتدريس بها، نبغ على يده وتخرج جلَّة أهل العلم واللغة من طلبة فاس، منهم عدد كبير من العلماء والوزراء ومن هؤلاء:

أ ـ **الوزير** «أبو زيد عبد الرحمن بن الحاجب أبي العباس أحمد القبائلي المتوفي سنة ٨٠٢ هـ[1]. شاعر مجيد نبغ في الأدب يقول الأستاذ عبد الله كنون :

«هو من بيت القبائلي الذي طالما تداول أفراده الوزارة والحجابة في العصر المريني، وقد ذكره المكُّودي نفسه في خطبة شرحه على ما يوجد في بعض النسخ المخطوطة وحلاَّه بحلى كثيرة، وأكثر النسخ لا ذكر له فيها. منها النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق. وكأنه إنما أثبته في النسخة الأصلية التي قدمها له على وجه الإهداء، فالنسخ التي يوجد فيها ذكر الوزير هي فروع هذه النسخة، وغيرها فروع لم يثبت له فيها ذكر. وإذا اعتبرنا قوله في غير النسخة الوزيرية:

والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفتية المجتهدين المعتنين بحفظها، طلب مني أن أضع عليها شرحاً، إذا اعتبرنا هذا كناية عن ذلك الوزير فإنه يكون من طلبة المكُّودي الآخذين عنه والمتخرجين على يده، ولا معارضة حينئذ بين النسختين اللتين تقول الأخرى منهما أيضا: والباعث على ذلك أن الحاجب الأسمى.. الخ طلب مني أن أضع عليها شرحاً، إلا أن يكون صاحب الطلب متعدداً، فيكون قد أشار في كل نسخة لواحد.

ومهما يكن من أمر فإن القبائلي يعتبر من تلاميذ المكُّودي الذين أخذوا عنه.

---

(1) انظر الاستقصا ٤ : ٨٦.٨٨، والأدب المغربي ٢٧٦، ٢٧٧، وذكريات مشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ ص ٢٨ .

ب . أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الخطيب بن مرزوق الحفيد.

ولد سنة ٧٦٦ هـ، وتوفي سنة ٨٤٢ هـ[١]، أثنى عليه المكُودِي علماً وأدباً ودِينًا، كان مفسراً، ومحدثاً، وراويةً، وحافظاً، ونَسَّابة ورث المجد كَابِراً عن كَابِرٍ، أخذ عن جده بالإجازة وأخذ عن أعلام من أهل المشرق والمغرب منهم والده، وعمه وأبو محمد الشريف التلمساني، وأبو إسحق المصمودى، وأبو زيد عبد الرحمن بن على بن صالح المكُودِي، وأغلبهم أجازه.

من مؤلفاته الكثيرة[٢]: صدق المودة في شرح قصيدة البردة، والاعتراف في ذكر ما في لفظ أبي هريرة من الانصراف، والآيات الواضحات في وجه دلالة المعجزات، وإيضاح السالك على ألفية ابن مالك، وتفسير سورة الإخلاص، ورجز تلخيص المفتاح، ورجز حرز الأماني وشرح التسهيل، وشرح شواهد الألفية، وفوائد الأستاذ ابن السراج في النحو ومناقب المصمودى شيخه المنزع النبيل في شرح مختصر الخليل.

ج . أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد بن عطية المديوني الفاسى المعروف بالجادرى. ولد بفاس سنة ٧٧٧ هـ، وتوفى سنة ٨١٨ هـ[٣] فقيه، محدث، روى عن المكُودِي مقصورته وغيرها.

---

(١) انظر ترجمته في سلوة الأنفاس ١: ١٨٧، شجرة النور الزكية ٢٥٢.
هدية العارفين ١٩١، ١٩٢، ونيل الابتهاج ١٦٨، ١٦٩، تاريخ المغرب والأندلس ٣٣٩.

(٢) بلغت مؤلفاته أكثر من أربعين مؤلفًا. انظر هدية العارفين ١٩١، ١٩٢.

(٣) قيل توفي في نيف وأربعين وثمانمائة، وفي هدية العارفين ١: ٥٤٧ عبد الرحمن بن محمد الباخوري المعروف بالجادري المتوفي سنة ١٠١١هـ انظر معجم المؤلفين ٥: ١٧٩، ومشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ ص ٢٩ وسلوة الأنفاس ١: ١٨٧، ونيل الابتهاج ص ١٧١ ودرة الحجال ٣: ٨٧، ٨٨

من مؤلفاته: فهرسة، وشرح على البردة، وروضة الأزهار في علم وقت الليل والنهار، واقتطاف الأنوار، وشرح الدرر اللوامع.

د . أبو زيد عبد الرحمن الكاواني الفاسى شيخ الإمام ابن غازي. أدرك بعض القرن الثامن، وتوفى بعد التسعين وثمانمائة[1]. فقيه، عالم أخذ العلم عن المكُودِي. سمع عليه بمدرسة الصهريج الألفية ينقل عليها كلام المرادي ويباحثه.

[4] انظر شجرة النور الزكية ص ٢٦٦، وتوشيح الديباج ص ١١٩، وسلوة الأنفاس ١: ١٨٧، وجذوة الاقتباس ص ٤٠٣ ودرة الحجال ٣: ٨٤، ونيل الابتهاج ص ١٦٨، ١٦٩.

٥ ـ مكانته العملية:

برع المكُّودِي في علوم الفقه والأصول والأدب عامة وأخذ عن شيوخ هذا المجال[١]، وكان ذا قدم راسخ في العلم والولاية كما أجاد وبرز في علوم العربية خاصة اللغة والنحو والصرف والعروض والشعر بشهادة كبار العلماء ممن تتلمذوا على يديه وأخذوا عنه، وبرعوا في هذا المجال.

يقول عنه . الأمير الأندلسي الغرناطي «أبو الوليد إسماعيل بن الأحمر»[٢] المتوفي سنة ٨٠٧ هـ: «هو شاعر مجيد، قد فاق في النحو، وسَلِمَ نَظْمُه من الحشو، مقرىء للعلوم العربية بنفسٍ مطاوعةٍ غير أبيَّة»[٣].

وكان المكُّودِي . رحمه الله . إمَاماً بارعاً في العلوم كلها، وَرِعاً، زَاهِداً، أحد الأعلام والنحاة بفاس «تصدَّر للشهادة فكان له دكان بِسمَاط العُدُول معروف، وجلس للإقراء بمدرسة العطارين. وهو آخر من أقرأَ كتاب سيبويه بفاس، كان يُقرئه بمدرسة العطّارين التي كان يؤمها عدد كبير من طلبة العلم، بُنِيَت هذه المدرسة بأمر السلطان «أبو سعيد عثمان بن يعقوب بن عبد الحق[٤]»، وكانت تسمّى المدرسة العظمى بإزاء جامع القرويين بفاس، كذلك أقرأ المكُّودِي كتاب سيبويه بمدرسة الصهريج[٥].

ويقال إنه بينما كان يُقرِىءُ كتابَ سيبويه بمدرسة العطّارين أتاه طالب من البربر قَدِمَ من المشرق بألفية ابن مالك فَأَطْلَعَهُ عليها وعلى شرحيها لابن الناظم والمرادي فاستحسنها، وأَطْلَعَ عليها وزير الوقت «أبو زيد عبد الرحمن بن الحاجب القبائلي ». وكان من تلاميذه . فطلب منه شرحها فشرحها، وكان أول شرح وضع عليها بفاس وبسببه اشتهرت وعلى يده ظهرت، حيث انتفع بها الجم الغفير من الناس.

---

(١) انظر شيوخه ص ١٩.

(٢) أديب من بني مرين وأحد ملوكهم له «أعلام المغرب والأندلس».
انظر ترجمته في معجم المؤلفين ٢: ٢٨٩.

(٣) أعلام المغرب والأندلس «نثير الجمان» ص ٣٧٢.

(٤) انظر الاستقصا ٣: ١١٢، وسنتان في المغرب ٥٣، ٦٢.

(٥) انظر ذكريات مشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ ص ٢٨، وسلوة الأنفاس ١: ١٨٧.

٦ـ ثقافته:

كان المكُّودِي مضطلعاً بعلوم كثيرة كما سبق أن ذكرت إلا أن من أبرز العلوم التي برع فيها ما يأتي: النحو واللغة، والشعر.

أ ـ النحو واللغة:

كان ذَا بَاعٍ في اللغة والنحو والتصريف والعروض، يكفي أنه آخر من أقرأ كتاب سيبويه بفاس، وأول من شرح الألفية التي اشتهرت بسببه في بلده فاس، بل إن شرحه لها ظل يُدَرَّسُ بفاس إلى ما قبل الحركة السلفية، ويكفينا فخراً أن نقف أمام عالم نحوي من علماء المغرب اختط لنفسه اتجاهًا معينًا في شرحه للألفية، كما استفاد من شرحيها لابن الناظم والمرادي بدليل تكرار ذكرهما من أول الشرح إلى نهايته، إلا أن هذا لم يمنعه أن يعارضهما ويخالف آراءهما . وهذا ما سوف نراه عند الحديث عن موقفه منهما في الفصل الثاني إن شاء الله وقد سلك طريقاً جديداً مِن بين شُرَّاحِ الألفية وهو إعراب كل أبيات الألفية تقريباً، فهو لم يترك لفظة في كل بيت احتاجت إلى إعراب إلاَّ أعربَهَا، بل قد يرجح إعراباً على آخر، ويورد آراء ابن الناظم والمرادي في إعراب بعض الكلمات. وقد استفاد خالد الأزهري كثيراً من ذلك حيث نقل نصًّا قول المكُّودِي وإعرابه، وذلك في كتابه تمرين الطلاب[1]، وهذا ما سنقف عليه بإذن الله من خلال النص المحقق.

كما يمكننا الوقوف على تبحر المكُّودِي في النحو والتصريف من مطالعة آثاره ومؤلفاته التي تدل على حبه وميله الشديد لهذا العلم.

---

[1] ١ من الذين أعربوا الألفية . كما سبق أن ذكرت ..

أ . محمد بن علي الحلبي الصاحلي سماء «اللوامع الشمسية في إعراب الخلاصة الألفية.

ب . حل إعراب الألفية: لمحمد النيسابوري.

ج . إعراب الألفية للشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملي ت ٨٤٤هـ.

أما بالنسبة للغة فقد كان المكُّودِي على جانب كبير من الثقافة اللغوية عارفًا باللغة، ضابطًا ولألفاظها، كاشفًا لأسرارها وغموضها فلا عجب أن نراه في هذا الشرح يقف عند كل لفظة غريبة يبين معناها اللغوي واستعمالاتها خاصة أنه وضع شرحه لفتية من الطلبة المجتهدين المقبلين لمعرفة خفايا هذا العلم، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى ما وصل إليه المكُّودِي من إلمام وإحاطةٍ لمعاجم اللغة.

وهذه بعض الأمثلة والنماذج التي توضح اهتمام المكُّودِي في بيان وتوضيح الألفاظ اللغوية.

أ . في باب العلم عند قول ابن مالك:

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا   عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا
وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلاَحِقِ   وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ

قال المكُّودِي: كجَعْفَر وهو اسم رجل، وخِرْنِق وهو اسم امرأة، وقَرَن وهو اسم قبيلة، وعَدَن وهو اسم بلد، ولاَحِق وهو اسم فرس، وشَذْقَم وهو اسم جَمَل، وهَيْلَة وهو اسم شاة، ووَاشِق وهو اسم كلب.

ب . وفي باب النعت عند قول ابن مالك:

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ، وَذَرِبْ   وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبْ

قال المكُّودِي: وذَرِبْ من الصفة المشبهة، والذَّرِب بالذال المعجمة وهو الحادّ من كل شيء.

ج . وقد يبدأ الباب ببيان المعنى الاصطلاحي واللغوي للكلمة، وموقف النحاة منها، مثال ذلك في باب الإدغام حيث قال:

يقال الادْغَام بسكون الدال مصدر أدْغَمَ، والادّغام بتشديدها مصدر ادَّغم. قيل: والادّغام بتشديد الدال عبارة البصريين وبالإسكان عبارة

الكوفيين، وهو في اللغة الإدخال، وفي الاصطلاح: إدخال حرف في حرف، وهو باب متسع، واقتصر منه هنا على إدخال المثلين المتحركين في كلمة واحدة، واعلم أن ما اجتمع فيه مثلان في كلمة على ثلاثة أقسام:

واجب الإدغام، وواجب الإظهار، وجائز الوجهين.

وتظهر هذه الثقافة أيضاً من خلال معالجته لبعض الألفاظ التي ترد في بعض الآيات القرآنية وغيرها من الشواهد، حيث لا يكتفي بإيراد الشاهد في إثبات القاعدة النحوية فقط . مع بيان موضع الشاهد . وإنما يميل في بعض الأحيان لتفسير ما حوته تلك الشواهد من ألفاظ، وبيان معانيها.

د . من ذلك ما جاء في باب أسماء الأفعال عند قول ابن مالك:

وَالْـفِـعـلُ مِـنْ أَسْـمـائِـهِ عَـلَـيْـكَـا   وَهَـكَـذَا دُونَـكَ مَـعْ إِلَـيْـكَـا

حيث قال: فأتى بثلاثة أمثلة اثنان من الجار والمجرور، وواحد من الظرف، «فعَلَيْكَ» بمعنى الزم وهو متعد بنفسه، كقوله تعالى:

﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾[1]

هـ . وفي باب الحال تحدث المكُّودِي عن حكم الجملة المصدرة بالفعل المضارع المقترنة بالواو في قول ابن مالك:

وَذَاتُ وَاوٍ بَـعْـدَهَـا انْـوِ مُـبْـتَـدَا   لَـهُ الْمُضَـارع اجْـعَـلَـنَّ مُـسْـنَـدَا

فقال: الجملة المصدرة بالفعل المضارع إذا وردت من كلام العرب مقترنة بالواو فالجملة حينئذ لا تكون فعلية بل ينوى بعد الواو مبتدأ، ويجعل الفعل المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ فتصير الجملة اسمية. وهو لم يكتف بذلك بل استدل عليه بشاهد من أقوال العرب، ومن القرآن . موضحًا معاني الألفاظ التي وردت فيها .

---

(1) سورة المائدة آية: ١٠٥.

قال: ومما ورد من ذلك قول العرب:

«قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَه» ومعنى أصك أضرب قال تعالي:

(فَصَكَّتْ وَجْهَهَا)[1]

أي ضربته.

و . وفي باب المعرف بأداة التعريف قال ابن مالك:

ولا ضِطَرارٍ كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

علق المكُّودِي على قول ابن مالك بقوله:

زيادة آل على قسمين: زيادة لازمة . وذكر من ذلك أربعة مواضع . وزيادة لضرورة الوزن وذكر من ذلك لفظين:

الأول: بَنَاتِ الأ:وير وأشار بذلك إلى قول الشاعر[2]:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوءاً وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

أراد بنات أوبر وهو عَلَم على نوع من الكمأة.

الثاني: طبت النفس، وأشار بذلك إلى قول الشاعر[3]:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عن عَمْرِو

أراد وطبت نفسًا.

ز . وفي باب الإضافة عند الحديث عن إضافة «لدن» قال ابن مالك:

«وَأَلْزَمُوا اضَافَةَ لَدُنْ * فَجَرّ»

شرح المكُّودِي قول ابن مالك مع بيان معنى «لدن» وذلك بقوله:

---

(1) سورة الذاريات آية: ٢٩.

(2) أنشده أبو زيد انظر التحقيق ص١٦٥.

(3) قاله رشيد بن شهاب اليشكري انظر التحقيق ص١٦٦ .

«لدن» من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى ومعناها قبل بمعنى «عند»، وقبل هي لأول غاية في الزمان والمكان. وفهم من قوله: فجر أنها لا تضاف إلا للمفرد وجعل المرادى[1] قوله: «فجر» شاملاً للجر في اللفظ والمحل لتندرج الجملة، وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله[2] :

صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ   لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوائِبِ

ح . وفي باب إعراب الفعل قال ابن مالك:

والأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلاَ * تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ

الحديث هنا عن فعل الأمر من أنه إذا كان بغير صيغة افْعَلْ فلا ينتصب جوابه بعد الفاء، لكن لو أسقطت الفاء فلا خلاف في جزمه. وهذا ما وضّحه المكّودي . عند شرحه للبيت السابق مع الاستشهاد وبيان معنى كلمة وردت في الشاهد حيث قال:

قد سبق أن شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بإضمار «أنْ» أن يكون محضاً وذلك أن يكون الأمر بصيغة «افعَلْ» كما مثل، فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو: نَزَالِ فَتُصِيبُ خَيْراً.

ولا بعد طلب بلفظ الخبر نحو: حَسْبُكَ الحَدِيثَ فَيَنَامُ النَّاسُ وأجاز الكسائي النصب فيهما ولا شاهد معه، وأما الجزم بعدهما إذا حذفت الفاء فلا خلاف في جوازه ومنه في الأول:

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْتَسْتَرِيحِي[1]

لأن مكانَكِ بمعنى اثْبتي.

---

(1) انظر شرح المرادي ٢: ٢٧٤.

(2) البيت للقطامي. انظر التحقيق ص ٤٣٧ .

(3) الشاهد لعمرو بن الأطنابة الأنصاري. وصدره: «وَقَوْلي كُلّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ» انظر التحقيق ص ٧٠١.

ب ـ الشعر:

ذكرت المصادر التي ترجمت للمَكُّودِي أن له شعراً جيداً ليس بالقليل، يكفي أنه نظم المقصورة، كما أن له نظمًا في التصريف وفي ألفاظه الغريب، ونظم المعرب من الألفاظ العجمية . وإن لم أقف على الأخيرين . ولا يمكننا القول بأنه شاعر مجيد بارع في إنشاده، ومع ذلك فقد وصفه أصحاب التراجم بأنه عالم فاس وأديبها، وهو مع ذلك يعترف بضعفه في هذا المجال . ولعل ذلك يكون تواضعاً منه . فحينما طلب منه إسماعيل بن الأحمر[1] شيئاً من نظمه لينشر رداء معرفته وفهمه كما يقول رَدَّ عليه المكُّودِي بقوله: «سألني صاحبنا الشهير بالنبل والذكاء، الضابط لفنون الآداب رافع راية القريض، درة أبناء الأمراء «أبو الوليد» إسماعيل بن الأحمر الخزرجي «أن أقيد له شيئاً من شعري، فلم أسعفه بمطلوبه ولا عجلت له بمرغوبه، استحقارًا لشعري، واستضعافاً لما صدر من نظمي ونثري، وهجراً للأدب وطريقته، طريقة كثر قائلها وقلَّ نائلها. فلو أمكن أن يجتمع في زماننا هذا أبو تمام باغترافه من بحره، وأبو الطيب باقتطافه من زهره، وأبو العلاء بنحته من صخره على استخراج درهم واحد من أهل زماننا لما حظوا منهم بنائل، ولا وقفوا في أمورهم على طائل. ولما كان السائل ممن لا يسعني خلافه، ولا يمكنني إلا إسعاده، قيدت له شيئًا من شعري، مع نبذ من نثري«[2].

هذا الاعتراف قد يكون تواضعاً منه كما ذكرت، وقد يكون عدم رغبة وميل للأدب، ومع أنه نظم المقصورة في مائتين وتسعين بيتاً، وعلم التصريف في أربعمائة بيت، إلا أنه يظل . في رأيي . ذلك النحوي اللغوي الصرفي البارع الخالص، والذي ألغز قولة ابن مالك . في باب

[1] وانظر ترجمته في معجم المؤلفين ٢: ٢٨٩.

[2] انظر أعلام المغرب والأندلس «نثير الجمان» ص ٣٧٢، ٣٧٣.

التصريف . «والهَاءُ وَقْفاً كَلِمَة «في رجز طريف ظريف حيث قـال:

يَـا قَـارِئـاً أَلْـفِـيَّـةَ ابْـنِ مَـالِـكِ
وَسَـالِـكـاً فِـي أَحْـسَـنِ المَسَـالِـكِ
فِـي أَيِّ بَـيْـتٍ جَـاءَ مِـنْ كَـلاَمِـهِ
نَـظْـمُ بَـدِيـعُ الـشَّـكْـلِ فِـي انْـتِـظَـامِـهِ
حُـرُوفُـهُ أَرْبَـعَـةٌ تَـضُـمُّ
وَإِنْ تَـشَـأْ فَـقُـلْ ثَـلاَثٌ وَاسَـمُ
وَهُـوَ إِذَا نَـظَـرْتَ فِـيـهِ أَجْـمَـعُ
مُـرَكَّـبٌ مِـنْ كَـلِـمَـاتٍ أَرْبَـعُ
وَصَـارَ بِـالـتَّـرْكِـيـبِ بَـعْـدَ كَـلِـمَـهْ
وَقَـدْ ذَكَـرْتُ لَـفْـظَـهُ لَـتِـفْـهَـمَـهْ

ومن شعره الذي بلغ الغاية في الروعة:

اذَا عَرَضَتْ لِي فِي زَمانِي حَاجَةٌ   وَقَدْ أَشْكَلَتْ فِيهَا عَلَيَّ الْمَقَاصِدُ
وَقَفْتُ بَبابِ اللهِ وِقْفَةَ ضَارِعٍ   وَقُلْتُ الَهِي انَّني لَكَ قَاصِدُ
وَلَسْتَ تَرَانِي وَاقِفاً عِنْدَ بابِ مَنْ   يَقُولُ فَتَاهُ سَيِّدِي اليَوْمَ رَاقِدُ

وهو قد يقف معارضاً ومخالفاً لغيره من شعراء عصره، ومؤيداً للجانب الآخر. ذكر إسماعيل بن الأحمر في نثير الجمان[1] جملة ما قيل من الشعر في السيف الذي في صومعة جامع القرويين من مدينة فاس حيث اجتمع في شهر ربيع الآخر عام أربعة وستين وسبعمائة بجامع القرويين من مدينة فاس جماعة من طلبتنا الأذكياء[2]، وأدبائها النبلاء وكنت في جملتهم، أسمع كلامهم، فتكلموا في السيف الذي بأعلى الصومعة، ولم جُعِل هنالك؟ فقال

(1) انظر نثير الجمان ص ٤٥١ . ٤٦٠ «أعلام المغرب والأندلس».
(2) من بينهم كان المكودي وكان سنه ٣٨ عاماً، على اعتبار أنه ولد سنة ٧٢٦هـ.

قائل: جُعِلَ طَلْسَماً على البلد لما كان عليه الناس حينئذٍ من الافتئات على الأمراء، وقلة الانقياد، ولأجل ذلك لا يبيت إنسان بها إلا مغموماً، وقال الآخرون غير ذلك.

ثم أتى بجملة ما قالوه في ذلك من الشعر، وما يهمنا منه قول «أبي طلاق» لأن المكُّودِي رد عليه مخالفاً.

أنشد الفقيه الكاتب مسعود بن أبي القاسم بن أبي طلاق مخالفاً لما أَصَّلُوه، ومثبتاً لما أنكروه:

قَالُوا بجَامِع فَاسٍ سَيْفُ إِدْرِيسَا وَكُلُّهُمْ قَائِلٌ زُورًا وَتَلْبِيسَا
مَا جَعَلَهُ غَيْرَ طَلْسَمٍ لِسَاكِنِهَا لِكَي يَنَالَ بِهَا الأَحْزَانَ وَالْبُوسَا

وردّ المكُّودِي عليه مخالفاً، وموافقًا للجمهور في المساق:

قَالَ قَوْمٌ سَيْفُ المَنَارِ بِفَاسٍ هُوَ طَلْسَمُ ذِلَّةٍ وَهَوَانِ
أَخْطَئُوا لَيْسَ ذَاكَ إِلاَّ لَعِزٍّ بُهِرَتْ مِنْهُ سَائِرُ البُلْدَانِ

وأَختم هذه النماذج من شعر المكُّودِي بمقتطفات من مقصورته التي مدح بها الذات المحمدية، وعارض بها مقصورتي حازم، وابن دريد، يقول المكُّودِي مفتتحاً:

أَرَّقَنِي بَارِقُ نَجْدٍ إِذْ سَرَى يُومِضُ مَا بَيْنَ فُرَادَى وَثُنَىٰ
أَهَبَّنِي إِذْ هَبَّ مِنْهُ مَوْهِنًا مَا سَدَّ مَا بَيْنَ الثُّرَيَّا والثَّرَىٰ
شِمْتُ مِنْ أَرْجَائِهِ إِذْ شِمْتُهُ رِيحَ صَباً أَضْوَعَ مِنْ رِيحِ الْكِبَا[1]
فَيَا لَهُ مِنْ بَارِقٍ ذَكَّرَنِي مِنَ الْهَوَي مَا كُنْتُ عَنْهُ فِي غِنىٰ
أَثَارَ شَوْقاً كَانَ مِنِّى كَامِناً بَيْنَ ضُلُوعِي طَالَمَا فِيهَا ثَوَىٰ

واختتمها بقوله:

---

(1) شمته: نظرت إليه أين يمطر، أضوع: من ضاع الطيب أي فاحت الكبا: بالمد، وقصره للقافية عود البخور رائحته

فَلَسْتُ أَلْقَى لِسِوَاكَ رَاجِياً وَمَنْ سِوَاكَ يَا إِلَهِي يُرْتَجَى؟
وارْحَمْ مُحَمَّداً وَآلَ بَيْتِهِ وصحبه الغُرّ الكِرَامَ المُنْتَمَى
صَلِّ صَلَاةً مِنْكَ تَتْرَى أبداً عَلَيْهِ مَا هَبَّتْ عَلَى الرَّوْضِ الصَّبَا

وتعتبر هذه المقصورة من أورع ما قاله المكُّودِي من شعر. وكان لاهتمام العلماء بها أن وضعوا عليها شروحاً[1].

(1) انظر آثاره العلمية ص٤٥ .

٧ ـ وفاته:

بعد حياة مليئة بالبحث والتأليف والكتابة والتدريس، وبعد أن استفاد وأَفاد بعلمه جلّ أهل عصره توفي المكُّودِي في الحادي عشر من شعبان سنة سبع وثمانمائة من هجرة المصطفي عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام، ودفن بحومة الأصدع داخل مدينة فاس، والمعروف الآن بفندق اليهودي من عدوة فاس القرويين[١].

وفي نظمٍ . في هذه السنة التي ذكروا أنه توفي فيها وهي ٨٠١ هـ . قالوا:[٢]

تُـوُفِّـيَ المكُّـودِي شَـيْـخُ ألـفِـيـة   سَـنَـةَ إِحْـدَى وَثَـمَـانِمِـائَـةْ

وكذلك الملّوى في حاشيته على المكُّودِي ص ٢.

كما أخطأ الونشريس في تحديد وفاته حيث قال في وفياته[٣] سنة ٨٠٨ هـ وفيها توفي الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكُّودِي صاحب المقصورة وشرحها، وشرح ألفية ابن مالك وخلافاً لما

---

(١) تكاد تتفق المصادر في تحديد وفاته وهي سنة ٨٠٧ هـ على الأصح والأرجح ذكر ذلك المكناسي في جذوة الاقتباس ص ٤٠٣، ودرة الحجال ٣: ٨٤، وابن العماد في الشذرات ٨: ٤ والزركلي في الأعلام ٤: ٩١، والبغدادي في هدية العارفين ١: ٥٢٩، والتنبكتي في نيل الابتهاج ص ١٦٩، والكتاني في سلوة الأنفاس ١: ١٨٨، ومحمد مخلوف في شجرة النور الزكية ص ٢٤٩، وعمر كحالة في معجم المؤلفين ٥: ١٥٦، وعبد الله كنون في معجم المطبوعات المغربية ص ٣٣٢، وشرح مقصورة المكُودِي ص ٨، والنبوغ المغربي ص ٢١٠ وابن القاضي في الفرائد ص ٢٣٣ «ضمن ألف سنة من الوفيات».
خلافًا لما ذكره السخاوي في الضوء اللامع من أنه توفي سنة ٨٠١ هـ ووافقه في ذلك القرافي انظر في توشيح الديباج ص ١١٦، ١١٧، وعبد الجبّار عبد الرحمن انظر في ذخائر التراث العربي ص ٨٥٣، والصغير الدلائي في شرحه على البسط والتعريف في علم التصريف للمَكُودِي ص ٣
انظر شرح فتح اللطيف ص ٣.
راجع مصادر ترجمته.

(٢) سلوة الأنفاس ١: ١٨٩.

(٣) انظر وفيات الونشريسي ص ١٣٦ «ضمن ألف سنة من الوفيات».

في طبقات ابن عجيبة من أنه توفي سنة إحدى وعشرين من القرن التاسع[1].

والرأي الأرجح عندي هو أن وفاته كانت في سنة ٨٠٧ هـ كما ذكرت أغلب المصادر.

وما ذكره السخاوي في الضوء اللامع من أنه دفن بباب الفتوح غير صحيح أيضاً. فقبره بفاس مشهور بجوار مسجده المعروف بحومة الأصدع، والمعروف الآن بفندق اليهودي، وكان قبل ذلك . أي قبره . مقصوداً للزيارة والتبرك حيث كان الطلبة يعبرون إليه أفواجاً في كل يوم أربعاء بعد صلاة العصر. ثم توقفت هذه الزيارة قبل الحركة السلفية.

---

(٤) سلوة الأنفاس ١: ١٨٩.

٨ ـ آثاره العلمية:

بعد الرجوع لكتب التراجم، وفهارس المخطوطات والمطبوعات وَقَفْتُ على عدد لا بأس به من مؤلفات المكّودِي في العلوم عامة، وفي علوم العربية خاصة وهذا بيان لما أمكنني حصره من كتب ومؤلفات المكُّودِي مرتبة على حروف الهجاء.

١ ـ البسط والتعريف في علم التصريف (أو في نظم ما جل من التصريف) مخطوطة محفوظة في الخزانة العامة ـ الوثائق والمخطوطات ـ الرباط ـ تحت رقم ٢٧٩٦، ولم أعثر على ما يشير إلى وجود نسخ مطبوعة. وهي منظومة على بحر الرجز في علم التصريف في نحو أربعمائة بيت وفيها يقول مفتخراً:

فَلَوْ نَهَوْا عَنِ الْهَوَى النُّفُوسا   وَاجْتَنَبُوا التَّمْوِيهَ وَالتَّلْبِيسا
لَسَلَّمُوا أَنِّيَ فِيهِمْ مَاهِرٌ   وَنُور فَهْمِي لِلْعُلُومِ بَاهِرٌ
لَكِنْ كِبَارُ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ   يَدْرُونَ تَحْقِيقِي لَهُ وَفَهْمِي

. . .

وقد شَرَحَه كثير من العلماء إلا أن من أفضل الشروح عليه شرح الفقيه العلامة الصغير الدلائي المسمّى فتح اللطيف في علم التصريف طبع سنة ١٣١٥ هـ وسنة ١٣١٦ هـ بفاس.

٢ . تقييد في أصل لفظ الزرافة أو «رسالة في وصف الزرافة»[١]

مخطوطة محفوظة في الخزانة العامة . الوثائق والمخطوطات . الرباط تحت رقم ٢٥٨١. في هذه الرسالة يرد المكّودِي على استفسارات عن أصل لفظ

---

[١] انظر فهرس الخزانة العلمية الصبيحية بسلا ص ٣٤٤.

الزرافة وعن لغاتها وما إلى ذلك مما يدل على درايته وثقافته اللغوية، يقول في مقدمتها:

«أما بعد فقد سألني بعض الأصحاب عن لفظ الزرافة أعربي هو أم أعجمي؟ وعن نتاجها، وعن لغاتها، وعن تاء التأنيث اللاحقة لها، وعن معنى قول العرب: «خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَل مِنْ رِجْلَيْهَا».

٣ ـ شرح ألفية ابن مالك:

للمَكُّودِي شرحان على ألفية ابن مالك كبير وصغير، هذا ما ذكرته جميع المصادر والمراجع التي ترجمت له كما أن تصريحه بذلك يدل على صدق ما ذكروه[١]. أما الشرح الكبير فلم يصل إلينا يقال: إنَّ أَعَداءَه وحَسَدَتَه أحرقوه حَسَداً وأتلفوه، وهذا ليس بالغريب خصوصاً الحَسَدَة على العلم. ويقال: إنه لم يكمله ولو أكمله لعم الانتفاع به ولم يلتفت الناس إلى غيره[٢] .

الدليل على ذلك قوله في باب الصفة المشبهة ص ٤٩٤ .

«ثم إن هذه المسائل الجائزة تنقسم إلى حسن وقبيح وضعيف ونادر وأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير إن شاء الله، إذ لا يليق ذكرها بهذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها، وقد شرطت في صدر هذا الكتاب أن لا أذكر إلا ما يتعلق بألفاظها».

ويقول عبد الله كنون[٣] «يقال: إنَّ الحَسَدَة أتلفوا ما أتلفوا منه قبل تمامه فضعفت نفس المؤلف عن إعادة ما أتلف منه، أما لو كان تم فإن الغالب أنه

---

(١) انظر التحقيق ص ٤٩٤ باب الصفة المشبهة.

(٢) انظر نيل الابتهاج ص ١٦٨، ١٦٩.

(٣) انظر ذكريات مشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ ص ٣٠.

يكون قد تعددت نسخه فيتعذر إتلافه لا سيما والمكُّودِي كثير الطلبة وضع شرحه باقتراح وإلحاح كما مر، وليس ما بقي من هذا الشرح كثيرًا ففي ابن غازي أنه ينتهي عند قول الناظم «وذو ارتفاع وانفصال البيتين»[1].

وهذا الشرح الصغير كما أطلقوا عليه . وأراه عكس ذلك . هو الذي بين أيدينا. منه نسخ مخطوطة، ونسخ مطبوعة[2].

يقال إنه لما ألف هذا الشرح أهداه إلى الحاجب المريني الوزير، والنسخة التي فيها هذا الإهداء غير موجودة فُقِدَت وكانت في الخزانة الحسينية ضمن مخطوطات الزيدانية، وكان هذا الشرح ثمرة الدراسة النحوية في المغرب حتى سنة ١٣٥٠ هـ. وهو شرح مشهور عَمَّ الانتفاع به من لدن زمان مؤلفه، فهو خير شرح للألفية من جهة وضوح العبارة، واستيفاء الغرض من غير إخلال بالمراد ولا استطراد لزائد على الأصل. والباعث الذي دفع المكودي لوضع هذا الشرح كما يقول في مقدمته أن بعض الطلبة المبتدئين، والفتية المجتهدين[3] من المعتنين بحفظها القانعين بمعرفة لفظها طلب منه أن يضع له شرحًا يبين ألفاظها ومعانيها فأجابه إلى ذلك.

وعلى هذا الشرح حواش وتعليقات كثيرة أهمها وأشهرها:

١ . حاشية ابن حمدون على شرح المكُّودِي «أبو العبّاس أحمد بن محمد بن حمدون المعروف بابن الحاج ت ١٣١٦ هـ، وسماها الفتح

(١) من باب النكرة والمعرفة.

(٢) انظر التحقيق . المدخل ترتيب النسخ.

(٣) يقول ابن حمدون في حاشيته ١ : ٨ «هكذا في غالب النسخ التي بأيدينا وما يوجد في بعض النسخ من مدح بعض الوزراء وآبائهم فلعل ذلك كان في نسخة الشارح الأصلية؛ لأن الوزير الممدوح هو الذي طلب منه الشرح المذكور، ثم بعد ذلك حين حذف الشارح أو ولده، أو بعض تلامذته مدح من ذكر وأبدله بما هو في غالب النسخ.

الودودي على المَكُّودِي «طبع بفاس بلا تاريخ، وطبع بالقاهرة سنة ١٣١٥ مع شرح المَكُّودِي.

٢ . حاشية الملَّوِي «شهاب الدين أحمد بن عبد الفتّاح بن يوسف بن عمر الشافعي المشهور بالملَّوِي ت ١٢٨١ هـ. مطبوع مع شرح المَكُّودِي.

٣ . حاشية محمد بن جَلُّون المغربي الفاسي. كان الفراغ منها سنة ١١١٨ هـ توجد نسخة مطبوعة بالرباط.

٤ . حاشية محمد مهدي سليمان الوزاني المغربي الفاسي، مطبوع طبعة حجرية في جزأين سنة ١٣١٨ هـ بفاس.

ومن العلماء من عنى بشواهد شرح المكودي من ذلك:

١ . روضة المُنَى وبلوغ المقام بجمع شواهد المكودي وابن هشام، للعربي ابن محمد الهاشمي الزرهوني.

٢ . قيد الشوَارِد في شرح الشَواهِد . وهو شرح شواهد المكودي على الخلاصة للشيخ عبد الله بركات بن باديس[1].

٤ . شرح على الآجرومية:

وهو شرح لمقدمة ابن آجروم الذي كان معاصرًا للمكودي.

مطبوع في تونس سنة ١٢٩٢ هـ في أربع وأربعين صفحة وفي القاهرة بمطبعة عبد الرزاق سنة ١٣٠٩ هـ في إحدى وثلاثين صفحة، وبمطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٢٧م في اثنتين وثلاثين صفحة، وبمطبعة المعاهد في سبع وعشرين صفحة، وبهامشه رسالتان جليلتان الأولى تتعلق بـ «جاء زيد»،

---

[1] انظر بروكلمان ٥: ٢٨٤، وفهرس الخزانة الصبيحية بسلا ص ٣٤٩ . ٣٦٨. وشروح الأعلام لألفية ابن مالك ص هـ.

والثانية تتعلق وبالمبنيات، وكلاهما للعلامة المحقق الشيخ زيني دحلان.

٥ ـ شرح على مقصورة ابن مالك في المقصور والممدود:

وهو عبارة عن نظم قصيدة في المقصور والممدود لابن مالك، وقام المكودي بشرحها، ولم أتمكن من العثور عليها مخطوطة ولا مطبوعة وقد تكون من ضمن مؤلفاته التي فقدت.

٦ ـ عمدة اللسان في معرفة فرائض الأعْيان[١]

لم أعثر عليه مخطوطا أو مطبوعًا، وأعتقد أنه مفقود.

٧ـ مقصورة في مدح النبيّ ﷺ:

وهي عبارة عن نظم قصيدة لم أعثر على نسخة مخطوطة أو مطبوعة منها، إلا أنه توافرت لدى نسختان من شروحها وهما: شرح العلامة عبد الله كنون، وشرح المفضل التطواني. وهذه المقصورة مشهورة نظمها في السيرة النبوية وعارض بها مقصورتي ابن دريد وحازم القرطاجني[٢]، وعاب عليهما جعل مقصورتيهما مدحاً في معنى الدنيا[٣]، ونكت فيها عليهما بقوله[٤].

مَـقْـصُـورَةٌ لَـكِـنَّـهَـا مَـقْـصُـورَة   عَلَى امْتِدَاحِ الْمُصْطَفَى خَيْرِ الْوَرَى

---

(١) انظر كشف الظنون ٢: ١٧٩٦، ومعجم المطبوعات المغربية ٣٣٢ ومعجم المؤلفين ٥: ١٥٦.

(٢) ابن دريد: محمد بن الحسن بن عتاهية الأزدي البصري، أبو بكر، شاعر لغوي، نحوي، ولد في البصرة وقرأ على علمائها، أقام ببغداد وتوفي بها سنة ٣٢١. من تصانيفه الجمهرة، والمقصور والممدود، وأدب الكاتب، والمقصورة والتي مدح بها الأمير أبا العبّاس إسماعيل بن عبد الله رئيس نيسابور.
انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٨: ١٢٧. ١٤٣، إنباه الرواة ٣: ٩٢. ١٠٠ النجوم الزاهرة ٣: ٢٤٠، معجم المؤلفين ٩:١٨٩.
حازم: حازم بن محمد بن حسن بن محمد بن حازم القرطاجني ت ٦٨٤هـ أبو الحسن. عالم في الأدب واللغة والعروض، ناظم. من آثاره منهاج البلغاء، القصيدة الميمية في النحو، المقصورة.
انظر ترجمته في الكشف ٢: ١٣٢٧/١٨٧٠، شذرات الذهب ٥: ٣٨٧، ٣٨٨ معجم المؤلفين ٣: ١٧٧.

(٣) انظر درة الحجال ٣: ٨٤ وشجرة النور الزكية ص ٢٤٩.

(٤) انظر شرح مقصورة المكودي للأستاذ عبد الله كنون ص ٦.

مَـا شبـتـهـا بِمَدْحِ خَـلْـقٍ غَـيْـرِهِ   لِـرُتْـبَـةٍ أَحْـظَـى بِـهَـا وَلاَ جَـرًا
فَاقَـتْ عَـلاَءَ كُـلِّ ذِي مَـقْـصُـورَة   وَإِنْ هُـمُ نَـالُـوا الأَيَـادِي وَالْـلُـهَـى
فَـحَـازِمٌ قَـدْ عُـدَّ غَـيْـرَ حَـازِمٍ   وَابْـنُ دُرَيْـدٍ لَمْ يُـفْـدِهِ مَـا دَرَى

ومقصورة ابن دريد عبارة عن قصيدة تبلغ مائتين وتسعة وعشرين بيتاً فيها كثير من آداب العرب وأخبارهم، ويصف مسيره إلى فارس وتشوقه إلى البصرة مطلعها[1]:

يَـا ظَـبْـيَـةً أَشْـبَـهَ شَـيْءٍ بِـالْمَهَـا   تَرْعَى الْخُزَامَى بَيْنَ أَشْجَارِ النَّقى
أَمَـا تَـرَى رَأْسِـيَ حَـاكَـى لَـوْنُـهُ   طُرَّةَ صُبْحٍ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَى

وأما مقصورة حازم فهي من أجود وأطول مدائحه وأشهرها[2] . نظمها على بحر الرجز، وتحتوي على ستة وألف بيت، ذكر في مقدمتها أنه عارض بها مقصورة ابن دريد. والذي دعاه لنظمها هو مدح المستنصر الأمير الحفصي كما عرض فيها لشتى أغراض وفنون الشعر المدح والغزل والحكمة والوصف بمختلف أنواعه. تبدأ المقصورة بمقدمة غزلية جريا على التقاليد العربية في النظم مطلعها:

لِلَّهِ مَا قَدْ هِجْتَ يَا يَوْمَ النَّوَى   عَلَى فُؤَادِي مِنْ تَبَارِيحِ الْجَوَى

ونعود لمقصورة المكودي التي تبلغ مائتين وأربعة وتسعين بيتاً، ردد واقتبس كثيرًا من صور مقصورة حازم، وابن دريد، والبوصيري، والشقراطيي، إلا أنه مع هذا الاقتباس أجاد في بعض أبياتها، كما توخي فيها السهولة، فكانت ألفاظها ومعانيها واضحة غير غامضة، وتجنب الأغراض التي لا تتناسب والهدف من نظمها وهو مدح الذات المحمدية. استهلها بقوله:

---

(١) انظر شرح مقصورة ابن دريد ص ٤.

(٢) انظر منهاج البلغاء من ص ٨١ ـ ٨٦.

أَرَّقَنِي بَارِقُ نَجْدٍ إِذْ سَرَى يُومِضُ مَا بَيْنَ فُرَادَي وَثُنَى
أَهَبَّنِي إِذْ هَبَّ مِنْهُ مُوْهِناً مَا سَدَّ مَا بَيْنَ الثُّرَيَّا والثَّرَى[1]
شَمَمْتُ مِنْ أَرْجَائِهِ إِذْ شِمْتُهُ رِيح صَبًا أَضْوَعَ مِنْ رِيح الكِبَا[2]
فَيَا لَهُ مِنْ بَارِقٍ ذَكَّرَنِي مِنَ الْهَوَى مَا كُنْتُ عَنْهُ فِي غِنَى
أَثَارَ شَوْقاً كَانَ مِنِّي كَامِناً بَيْنَ ضُلُوعٍ طَالَمَا فِيهَا شَوَى

شَرَح مقصورة المكودي كثير من العلماء. ومن شروحها التي وقعت تحت يدي ثلاثة هي:

١ . شرح مقصورة المكودي لعبد الله كنون. وهي مطبوعة بمطبعة المكتبة التجارية بمصر سنة ١٣٥٦ هـ.

يقول مؤلفها عبد الله كنون «لما كانت مقصوة العلامة المكودي من أحسن الآثار الأدبية التي خلفتها العبقرية المغربية، وكان قد أتى عليها النسيان أو كاد بسبب ما أصاب سوق الأدب في هذه الديار من الكساد، أحببت أن أنشرها من مدفن الإهمال، وأبعثها من مرقدها»[3]

وكان يشرحها بيتاً بيتاً مسفراً عن جوانب ووجوه معانيها المسفرة كالصبح على حد قوله:

٢ . شرح مقصورة المكودي للفضل التطواني. وهي مخطوطة محفوظة في الخزانة الحسينية رقم ٢٩٨ «ثاني مجموع». كان الفراغ منها سنة ١٢٦٢ هـ وحدد تاريخ نسخها في سنة ١٢٦٧ هـ.

ابتدأها بقوله: «وبعد، فإن مقصورة الإمام علم الأعلام أبي زيد سيدي

---

(١) أَهَبَّني: أيقظني، المُوْهِن: كالوهن نحو منتصف الليل.
(٢) شِمْتُه: نظرت إليه أين يمطر.
أَضْوَعُ: اسم تفضيل من ضاع الطيب إذا فاحت رائحته.
الكِبَا: بالمد وقصره ضرورة للقافية وهو عود البخور.
(٣) شرح مقصورة المكودي لعبد الله كنون ص ٩.

عبد الرحمن بن علي بن صالح المكُودِي التي مدح بها النبي ﷺ، فريدة في بابها، غير أنها متوارية في جلبابها، لم يسلب عن محياها فيما علمت لثام، ولا افتض لها ختام، وقد بدا لي أن أقيد عليها مختصرًا يحل ألفاظها ويبين . إن شاء الله . أغراضها، وقصدي بهذا مشاركة الناظم في الخدمة».

٣ . شرح مقصورة المكُّودِي للعلامة المكي بن محمد بن علي البيطاوري الرباطي المتوفى سنة ١٣٥٤ هـ، والمسماة أزهار الرياض المهصورة من رياض أفنان المقصورة.

مخطوطة محفوظة في مجموع رقم ١٨٠٦ ، من روقة ١ ـ ٢٠٧ لم أتمكن من تصويرها أو قراءة مقدمتها.

٨ . نظم في شرح ألفاظ الغريب:

لم تذكر المصادر والفهارس التي ذكرته[1] ما يدل على أنه مخطوط أو مطبوع، واعتقد أنه مفقود بدليل عدم وجوده ضمن مخطوطات الخزانة الحسينية أو الخزانة العامة . الوثائق والمخطوطات بالرباط.

٩ . نظم في المُعَرَّب من الألفاظ العجمية:

لم أعثر عليه مخطوطاً ولا مطبوعاً، كما لم تذكر المصادر والفهارس التي رجعت إليها ما يدل على وجوده في مكتبات المخطوطات الموجودة في العالم. كما أنه غير موجود ضمن مخطوطات الخزانة الحسينية، أو الخزانة العامة . الوثائق والمخطوطات بالرباط. ولذلك يعتبر ضمن كتبه المفقودة.

وأخيراً فإن نظرة سريعة إلى تلك التواليف تضعنا أمام رجل برع في علمي النحو والصرف، وألَمَّ إلمَاماً كبيراً بمعاني الألفاظ، وخبايا اللغة فكان حقاً إمام عصره، ونحويَّ زمانه.

---

[1] انظر سلوة الأنفاس ١: ١٨٨، ومعجم المؤلفين ٥: ١٥٦.
ومعجم المطبوعات المغربية ص ٣٣٢، والنبوغ المغربي ص ٢١٠.

شرح المكودي على ألفية ابن مالك

أولاً: الشرح. الأسم الذي أطلق على الشرح وتوثيق نسبته إلى صاحبه

ثانياً: موضوعه

شرح المكودي على ألفية ابن مالك

أولاً:الشرح، الاسم الذي أُطْلِقَ عليه، وتوثيق نسبته إلى صاحبه.

شرح المكُّودِي على ألفية بن مالك أو شرح الخلاصة الألفية، لعبد الرحمن ابن علي بن صالح المكُّودِي.

هذا هو اسم الكتاب الذي بين أيدينا، وقد سمّاه المكُّودِي بهذا الاسم. ويتضح ذلك من قوله في مقدمة الشرح «والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفتية المجتهدين طلب مني أن أضع عليها شرحاً». سكوته عند هذا الحد يرجح عدم وجود اسم آخر له قد سمّاه به.

هذا إلى جانب أن هذا الاسم هو الذي ذكر في فهارس المكتبات في العالم. من ذلك:

. فهرس مخطوطات النحو والصرف جامعة الإمام محمد بن سعود.

. فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية. أسماء الحمصي ١٩٧٣م.

. فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس.

. فهرس دار الكتب المصرية.

. فهرس مخطوطات الجامع الأزهر «الجزء الرابع نحو».

كما ذكر بروكلمان[1] عشر نسخ هي :

١ - برلين جوتا: ٦٦٤٥ . ٦٦٤٦ «وفيها ذكر نسخ أخرى».

٢ - مجموعة جاريت: ٤١٥ «أمريكا».

---

[1] تاريخ الأدب العربي ٥: ٢٨٤ «بروكلمان».

٣ ـ الإسكندرية: دار البلدية ٢١.

٤ ـ قَوَلَهْ: ٢٠/٨٨.

٥ ـ بولون: (B01) ٣٢٢.

٦ ـ الأسكوريال: «إسبانيا» المجلد ١: ١٨٨٤.

المجلد ٢: ٦، ٢، ٧، ١، ١٢٦، ١٩٩.

٧ ـ الجزائر: ٨٣ . ٩٠.

٨ ـ الرباط: ٢٥٦، جامع القرويين بفاس ١٢٢٢، ١٢٢٣.

٩ ـ سليم أغا ١١٢٦ «تركيا».

١٠ ـ القاهرة ثان ٢: ٥٣، ٢٥٥.

كذلك هو الاسم نفسه الذي ورد في النسخ المطبوعة، طبعة فاس الحجرية سنة ١٢٩٤هـ ١٣١٨هـ.

وطبعات القاهرة سنة ١٢٧٩هـ، ١٣٠١هـ، ١٣٠٢هـ، ١٣٠٥هـ، ١٣٢٠هـ، ١٣٥١هـ، ١٣٥٤هـ، ١٣٤٧هـ، ١٣٥٥هـ.

كما ورد هذا الاسم في الكتب التي ترجمت له[١] وهو الاسم نفسه الذي اتفقت عليه أهم حواشي شرح المكُودِي[٢].

والملاحظ أن أغلب شروح الألفية ـ التي تزيد على الأربعين شرحاً ـ لم يضع أصحابها أسماء لها وإنما اكتفوا بهذا الاسم ـ شرح الألفية ـ منهم على سبيل المثال شرح المكُودِي، وشمس الدين الجزري، وابن جابر الهواري ومحمد الغزي، وابن داود، وابن عقيل، وغيرهم[٣].

---

(١) انظر ترجمته ص ١٦ .

(٢) انظر مؤلفاته ومن ضمنها هذا الشرح والحواشي عليه. بروكلمان تاريخ الأدب العربي ٥: ٢٨٤.

(٣) انظر لبروكلمان تاريخ الأدب العربي ٥: ٢٧٦ . ٢٩١.

ـ توثيق نسبة الكتاب للمكودي:

النسخ التي حصلت عليها من شرح المكُّودِي سبع نسخ، والنسخ التي تدل على نسبة الكتاب إلى صاحبه هي:

١ ـ نسخة «ش» المصورة عن مخطوطة شستربيتي رقم ١٣٢٣٧ ميكروفيلم. وأولها «بسم اللّه الرحمن الرحيم صلى اللّه على سيدنا محمد وآله وصحبه. قال الشيخ الأستاذ النحوي المقرىء أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكُّودِي . رضي اللّه عنه . وكرَّمَه آمين يا ذَا العالمين. الحمد للّه رب العالمين، وصلاته على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضى عن آله وأصحابه أجمعين الهادين المهتدين وبعد. فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد».

٢ ـ وفي نسخة «ت» المصورة عن مخطوطة بدار الكتب المصرية «نحو تيمور» رقم ٦٠٨ ميكروفيلم رقم ١١٦٥٠.

وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم وبه التوفيق والإعانة، قال الأستاذ المحقق النحوي اللغوي «أبو زيد» عبد الرحمن بن علي بن صالح المكُّودِي، نفع اللّه به، الحمدللّه ربّ العالمين، وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين، والرضا عن أصحابه الهادين المهتدين، أما بعد. فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد».

٣ ـ وكذلك في فهرس الأسكوريال المجلد الأول ص ٦ .

«قال الشيخ الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكُّودِي: الحمد للّه ربّ العالمين. أما بعد فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك».

أما النسخ الخمس الأخرى فليس فيها ما يدل على نسبة هذا الشرح للمَكُّودِي وهي:

١ ـ نسخة «أ» أو الأصل كما سميتها، وهي نسخة مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٣٢١١ «نحو».

٢ ـ نسخة «هـ» وهي نسخة مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٦١٧ «نحو».

وأولهما «بسم اللّه الرحمن الرحيم، وصلّى اللّه على سيدنا محمد وآله وسلّم، الحمدللّه ربّ العالمين، وصلاته على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضى عن آله وأصحابه الهادين المهتدين، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد».

٣ ـ النسخة «ز» وهي مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٤٧٥ «نحو».

وأولها «بسم اللّه الرحمن الرحيم، وبه نستعين، الحمدللّه ربّ العالمين وصلاته على سيّدنا محمّد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، والرضى عن آله وأصحابه الهادين المهتدين، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد».

٤ ـ النسخة «ظ» وهي مخطوطة محفوظة بدار الكتب الظاهرية تحت رقم ٨٨٩٥ ميكروفيلم.

وأولها «بسم اللّه الرحمن الرحيم، وبه أستعين، وصلواته على خير خلقه محمّد وآله وصحبه وسلامه، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد».

٥ ـ النسخة «ك» وهي مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية من مصورات الزكية تحت رقم ٦٥٠ نحو.

وأولها «بسم اللّه الرحمن الرحيم، الحمدللّه ربّ العالمين وصلاته وسلامه على سيّدنا ومولانا محمّد خاتم النبيّين، وإمام المرسلين، والرضى عن آله وأصحابه الهادين المهتدين، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد».

وعدم نسبة هذا الشرح في هذه النسخ الخمس لا يدعو إلى الشك في نسبته إلى المكُودِي، فكل المصادر والمراجع التي ترجمت له ذكرت هذا الشرح ضمن كتبه ومؤلفاته، كذلك ما ذكره أصحاب الحواشي عليه دليلا آخر يؤكد نسبته إليه .

قال ابن حمدون في حاشيته[1]: «أجل ما ألف في علم النحو خلاصة ابن مالك، وأنفع شروحها الذي انتفع به الناس شرح المكُودِي».

وقال الملَّوي[2]: «أما بعد، فإن شرح الخلاصة للمحقق المكُودِي قد عمّ الانتفاع به لإخلاص مؤلفه». كذلك النصوص المنقولة عنه لدى المتأخرين تؤكد هذه النسبة.

ونلاحظ أن النسخ السبع كلها قد تضمنت مقدمة للشرح حيث اتفقت جميع النسخ فيها إلا من بعض الفروق أثبتها في الحاشية. في هذه المقدمة بَيَّنَ المكُودِي السبب الذي دفعه لوضع هذا الشرح وهو أن بعض الطلبة المبتدئين طلب منه أن يضع شرحاً على الألفية، ولو كان له اسم آخر لصرّح بذلك.

---

(١) انظر حاشية ابن حمدون ١: ٢.

(٢) انظر حاشية الملّوي ص٢.

ثانياً:

موضوعه:

ألفية ابن مالك. منظومة في ألف بيت تقريباً، جمعت قواعد النحو والصرف. تلقاها العلماء والنحاة بالشرح، ومن الذي شرحوها عبد الرحمن ابن علي بن صالح المكُّودِي ـ أبو زيد ـ، وبالنظر إلى هذا الشرح نجد أن الموضوع الذي يتناوله، والدائرة التي يدور حولها ويسير في مسارها هو فلك رموزها، وإيضاح المكنون من ألفاظها، فها هو «المكُّودِي» عالم من أقصى بلاد المغرب يضطلع بعبء ـ وإن سبقه كثيرون ـ إلا أنه ليس باليسير، حيث شرح ألفاظ منظومة ابن مالك ورتبها ترتيباً خاصاً من حيث دلالتها على معانٍ مخصوصة، راعى في هذا الشرح الاختصار الذي امتاز بقلة الألفاظ وكثرة المعاني كما أن هذا الشرح مُنَقًّى وَمُصَفًّى ومُفْصِحٌ ومُبيّن عن إعراب أبياتها.

التزم المكُّودِي في شرحه هذا بكشف الغموض عن ألفاظها وبيان ما خفي منها من غير تعرض للنقل عليها أو الإتيان بتتمة أو فرع زائد على النحو الذي فيها فهو ملتزم بها. كذلك حرص على أن يقرب ما شرد من عباراتها.

وأورد الشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال وأقوال العرب وكلامهم من الشعر والرجز. كما ناقش المذاهب والأقوال التي أشار إليها الناظم في أبيات الألفية وهو مع هذا المسلك الذي اتفق فيه مع بقية الشراح إلا أنه اختط لنفسه سبيلاً آخر، وقصده من ذلك أن يأتي بإضافة فأخذ في إعراب أبيات الألفية، وكانت طريقته في الإعراب متنوعة[1]. ولم أجد من بين شُراح الألفية الذين وقفت على شروحهم واحداً اتَّبَعَ نفسَ ما قام به المكُّودِي من حيث إعراب أبيات الألفية، مثل الأزهري في تمرين الطلاب،

(١) انظر طريقته في الاعراب في النص المحقق.

نقل نصّاً ما قاله وذكره المكُّودِي في أغلب الأبيات[1] فشرح المكُّودِي مع خلوه من الإطناب الممل، وتجافيه عن الاختصار المخل. امتاز بحسن الترتيب، وبديع التصريف، وصنعة التعليم، جمع فيه بين كشف قناع المتن وإعرابه فهو للمتعلم هداية يستفيد به من شرع في طلب علم النحو والصرف، ويستحسنه من حصَّل جملة من العلم، فإذا أراد أن يفهم مسألة من مسائل النحو والصرف طالعه وشرب منه حتى يرتوي.

إنَّ الذي يطالع هذا الشرح يجده شرحاً مشتملاً على قواعد النحو والصرف التي جمعها ابن مالك في ألفيته، وجاء المكُّودِي فأطلق لعقله وفكره العنان في شرح هذا النظم، فجمع فيه جلّ حصيلته العلمية، ومن هنا كانت مادة الكتاب غزيرة شاملة لاهتمامه باللغة والنحو والصرف والقراءات واللهجات، وبما أن المكُّودِي شاعر فإن نظرته لعلم النحو هي التبسيط مع البعد عن التعقيد، بحكم أن للشعر قيوداً خاصة به، كما أن للنحو قيوداً. والملاحظ أن الشاعر المكُّودِي لا يضيف إلى القيود قيوداً. فكان شرحه سهل التناول، سريع الفهم.

---

(1) انظر تمرين الطلاب لخالد الأزهري.

مدخل التحقيق

١ ـــ وصف النُّسَخ

٢ ـــ منهج تحقيق الكتاب

٣ ـــ صور من المخطوط

١ ـ نسخ شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك:

«وصف النسخ وترتيبها مخطوطة ومطبوعة»

في الحقيقة إن شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك قد وجد عناية شديدة، وحرصاً كبيراً في بلدان العالم المختلفة؛ ولذلك توافرت منه نسخ كثيرة، وقد ساعدني ذلك على اختيار عدد لا بأس به منها، ومحاولة الحصول عليها من أماكنها المتفرقة، من هذه النسخ المخطوطة ما ذكره «بروكلمان» في تاريخ الأدب العربي الجزء الخامس ص ٢٨٤، ومنها الذي سجَّلَته فهارس المكتبات العامة والخاصة، وتوجد نسخ مخطوطة من شرح المكُّودي أيضاً في الخزانة الحُسينية بالرباط، والخزانة العامة ـ الوثائق والمخطوطات ـ بالرباط أيضاً، وتحتفظ خزانة كتب ابن يوسف بمراكش ببعض نسخ هذا الشرح، إلى جانب ما ذَكَرَتْه فهارس المخطوطات في العالم عن نسخ شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك.

ولقد توفَّرت لي والحمدلله ستّ نسخ إلى جانب الأصل، والأصل نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر.

وَقَد اعتمدت في تحقيق شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك وصنع النسخة المحققة. على النسخ الآتية:

١ ـ الأصل: نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٣٢١١ نحو. لم يُعْرَف كاتبها رغم وجود تاريخ النسخ الذي حُدِّدَ بسنة ٨٧٣هـ، وحدد تاريخ الانتهاء منها في الصفحة الأخيرة من المخطوطة

بقوله: «تم الشرح المبارك بحمد اللّه وعونه وحسن توفيقه في يوم الأربعاء ثاني عشر من شهر صفر الأغر سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة أحمد اللّه عليها».

ولم يثبت أو يسجل في النسخة ما يدل على معارضتها بنسخ أخرى، أخذ كاتبها بأسلوب التعقيبة في آخر الصفحة اليمنى، ولم ترد أية تملكات على الصفحة الأولى، وقد تكون مطموسة نظراً لوجود بعض الأختام التي طمست معالمها وخلت من أي كتابة أو خط، والنسخة مكتوبة بخط مشرقي جميل واضح، الصفحات الأخيرة منها مضبوطة بالشكل. تقع المخطوطة في (٣١٢) ثلاثمائة واثنتي عشرة ورقة، ومسطرتها ١٩ سطراً، بمقاس ١٨سم.

على هوامشها بعض التعليقات وحواش ليست كثيرة، وتفسير لمعاني بعض مفردات أبيات الألفية، كما أن بعض تلك الزيادات قد دخل في أصل الكتاب وهي يسيرة لا تكاد تذكر.

وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

«الكلام» خبر مبتدأ محذوف، وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن[1]، وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هَلُمّ أيضاً يلزم إدغامه وأصله «هَلّمُمْ» فنقلت الضمة إلى اللام، وأدغمت الميم في الميم، ومعناها أقبِل. وعند الحجازيين اسم فعل، فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها

[1] في الأصل بمتى وأثبت ما جاء في بعض النسخ لأنه الصواب.

الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم، فإنها عندهم فعل أمر لا يَتَصَرَّفُ؛ ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هلمُّوا.

تم الكتاب..

وقد اعتمدت هذه النسخة وجعلتها الأصل . رغم تأثر بعض صفحاتها بالرطوبة، وتعرضها للترميم للأسباب التالية:

أ ـ أنها أقدم النسخ التي عثرت عليها بعد بحث طويل.

ب ـ دقة ووضوح خطها زاد من الاطمئنان في الاعتماد على النقل عنها، فالخط يدل على دقة وبراعة من الناسخ في إخراج هذا النص صحيحاً خالياً من الأخطاء النحوية أو اللغوية التي يقع فيها كثير من النُّسَّاخ، وما وُجد من هذه الأخطاء يسير، سنقف عليه في هوامش التحقيق، والذي اعتمدت في إصلاحه وتصويبه على النسخ الأخرى.

ج ـ كذلك وجود اتفاق كبير بين جميع النسخ، مع وجود خلاف بينها وعدم تشابه يتمثل في بعض الزيادات أو فروق ذكرتها في الهامش، أو نقص طفيف نتيجة الكتابة واختلاف النُّسَّاخ.

كل هذا جعلني أطمئن إلى الاعتماد على هذه النسخة وأجعلها الأصل.

٢ ـ نسخة شستربيتي: وهي نسخة مصورة بمكتبة المخطوطات بجامعة الكويت برقم (٣٢٣٧) ميكروفيلم.

كتبها القاسم بن محمد بن مسعود بن أحمد بن محمد التجديوي.

والنسخة مكتوبة بخط مغربي متوسط الجودة تصعب قراءته وقد أثرت الرطوبة على بعض صفحاتها تأثيراً بسيطاً، كما أن كثرة هوامشها والتعليقات عليها أدى إلى صعوبة قراءتها، التزم الناسخ بأسلوب التعقيبة في ذيل

الصفحة اليمنى، وهذه النسخة أحدث من سابقتها حيث حدد تاريخ الانتهاء من كتابتها بـ ١٠١٤هـ وإن لم أتمكن من قراءة آخر النسخة لرداءة الخط والذي يظهر فيه تاريخ الانتهاء من نسخها، ولذلك اجتهدت في تحديد تاريخ الانتهاء منها اعتماداً على الفهرس المصور لمخطوطات شستربيتي.

والنسخة تقع في (١١٧) مائة وسبع عشرة ورقة ومسطرتها ٢٦، وأولها: الكلام وما يتألف منه.

الكلام «خبر مبتدأ مضمر وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلام، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلتزم إدغامه وأصله هَلْمُم فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل، وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هلمُّوا.

ولقد آثرت أن تكون هذه النسخة تالية لنسخة الأصل لقدم تاريخ نسخها بعد الأصل، وقلة السقط فيها فهي الوحيدة بين النسخ الأخرى التي قل السقط فيها. ورمزت لها بالرمز «ش».

٣ ـ نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة في الجامع الأزهر تحت رقم ٦١٧ نحو. كتبها علي بن خضر بن أحمد العمروسي المالكي، والذي حدد تاريخ الانتهاء من كتابتها في يوم الاثنين ثالث جمادى الأخير من شهور سنة ألف ومائة وأربعة وأربعين من الهجرة النبوية.

والنسخة مكتوبة بخط مشرقي جميل وواضح، ولولا السقط الذي بها

لكانت نسخة جيدة حيث إن بها سقطاً كبيراً «بقية باب العدد وكأين، وجزء من باب التأنيث، وباب الحكاية».

بها أوراق بخط مغاير.

وقد التزم الكاتب بأسلوب التعقيبة في ذيل الصفحة اليمنى، في هوامشها شروح وتعليقات كثيرة.

والنسخة تقع في (٢٢٣) مائتين وثلاث وعشرين ورقة، ومسطرتها ٢٣ سطراً.

وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ محذوف وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلتزم إدغامه وأصله هَلْمُم، فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل وهي عند الحجازيّين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا ينصرف، ولذلك يقولون في التثنية هلمّا وفي الجمع هلمّوا.

والنسخة رغم السقط الذي بها إلا أنها جيدة وواضحة، كما أنني استفدت كثيراً من الشروح والتعليقات التي على هامشها ورمزت لها بالرمز «هـ».

٤ ـ نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٤٧٥ نحو.

كتبها إبراهيم بن عبد الله المنشاوي الحنفي الشاذلي، وحدد تاريخ الانتهاء من كتابتها يوم السبت ثامن شهر رجب الفرد من سنة سبع وأربعين ومائة وألف من الهجرة النبوية (١١٤٧هـ).

وعلى الصفحة الأولى قيد تملك إلا إنه مطموس، وما أمكنني قراءته هو في حوز الفقير إلى ربه الغني... والباقي مطموس والنسخة مكتوبة بخط مشرقي جميل واضح، أثرت الرطوبة على بعض أوراقها إلا أنها لم تؤثر فيها تأثيراً كبيراً، ضبطت فيها أبيات الألفية بالشكل ضبطاً جيداً.

تقع النسخة في (٣١٨) ثلاثمائة وثماني عشرة ورقة، وليس بها هوامش أو تعليقات، أخذ الكاتب بأسلوب التعقيبة في ذيل الصفحة اليمنى.

وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ محذوف وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلزم إدغامه وأصله هَلْمُم فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبِل وهي عند الحجازيّين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ز».

٥ ـ نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بدار الكتب الظاهرية عن ميكروفيلم رقم ٨٨٩٥ عام. لم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ ومكان النسخ، كما أن الناسخ أخذ بأسلوب التعقيبة في ذيل الصفحة اليمنى، على الورقة الأولى قيد تملك باسم محمد ابن محيي الدين كيالي، وقيد آخر باسم عمر

بن أحمد المرتيني في ٢٢ من محرم سنة ١٢٢٦هـ، وهما من الأسماء الحديثة مما يدل على ملكية قريبة، وهذا واضح من التاريخ المكتوب بجانب المالك.

كتبت النسخة بالسواد بخط نسخي واضح معجم إلا في النادر خال من الشكل، كتبت العناوين ورؤوس العبارات بالمداد الأحمر تقع النسخة في (١١٧) مائة وسبع عشرة ورقة، ومسطرتها ٢٩ سطراً، بمقاس ٢٨x ١٨,٥سم، وبهوامشها تصويبات كثيرة وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ مضمر وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم والضمير العائد عليها من الصفة[1] هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلتزم إدغامه، وأصله هَلْمُم نقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبِل، وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف؛ ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ظ».

٦ ـ نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٥٠ عن ميكروفيلم رقم ٨٤٣٦ (مصورات الزكية). كتبها محمد السيد محمد الجعفري، وحدد تاريخ الانتهاء من كتابتها بيوم الثلاثا ٢٢ من شعبان سنة ١٢٣٧هـ.

أخذ الناسخ بأسلوب التعقيبة في ذيل الصفحة اليمنى.

---

[1] في بعض النسخ الصلة وهي الأدق.

النسخة مكتوبة بخط نسخى مشكول واضح إلا أنها مفككة، كما أن بها ورقة بخط حديث مغاير لبقية الورقات مما يدل على أن نقصاً وقع بها فاستكملت الورقة بعد ذلك ـ وهذا ما جعلني أشكك في دقتها ـ وعلى الهوامش حواش وتعليقات كثيرة، تأثرت بعض أسطرها بالرطوبة. تقع النسخة في (٢٣٢). مائتين واثنتين وثلاثين ورقة بمقاس ١٧ x ٢٣.

وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ محذوف وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هَلُمَّ أيضاً يلزم إدغامه وأصله هَلْمُمْ فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبِل وهي عند الحجازيّين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ك».

٧ ـ نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٠٨ نحو تيمور، مصورة عن ميكروفيلم برقم ١١٦٥٠.

لم يعرف اسم الناسخ، وحدد تاريخ نسخها في غرة شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٦هـ ثم شطب عليه. على الصفحة الأولى قيد تملّك باسم مصطفى بن السيد حسن أبو زيد. وهو اسم حديث مما يدل على ملكية قريبة، كما كتبت بعض الأشعار على الصفحة الأولى.

وقيد تملك آخر باسم عبد القادر الخطيب. أخذ الناسخ بأسلوب التعقيبة في ذيل الصفحة اليمنى.

النسخة مكتوبة بخط مشرقي نسخي مقروء وجيد، ضُبِطَت أبياتُ الألفيّة بالشكل، على الهامش حواش وتعليقات غير واضحة بعضها مطموس، وبها سقط بسيط بين الصفحات لم يؤثر على الاستعانة بها، وبها أيضاً فهرس للأبواب وهي الوحيدة بين النسخ التي اعتمدت عليها في هذا الفهرس، تقع النسخة في (٢٣٢) مائتين واثنتين وثلاثين ورقة. وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ مضمر وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هَلُمَّ أيضاً يلتزم إدغامه، وأصله هَلْمُمْ فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها: أَقبِل وهي عند النحويّين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً بلغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ت».

أما النسخ المطبوعة[1] من شرح المكودي فهي كما يلي:

أ ـ طَبْعَةٌ طُبِعَتْ بفاس سنة ١٢٩٤هـ، وسنة ١٣١٨هـ.

ب ـ طَبْعَةٌ حَجَرِيَّة. طبعت في مصر سنة ١٢٧٩هـ.

ح ـ طَبْعَةٌ طُبِعَت في مصر بمطبعة مصطفى سنة ١٣٠١هـ (القاهرة).

د ـ طَبْعَةٌ طُبِعَت في مصر بمطبعة الشرقية سنة ١٣٠٣هـ (القاهرة).

---

[1] انظر بروكلمان ٥: ٢٨٤

هـ ـ طَبْعَةٌ طُبِعَت في مصر بالمطبعة الخيرية سنة ١٣٠٥هـ، وكذلك بالمطبعة اليمنية (القاهرة).

و ـ طَبْعَةٌ طُبِعَت في مصر بمطبعة الحلبي سنة ١٣٤٧هـ، ١٣٥٤ (القاهرة).

ز ـ طَبْعَةٌ طُبِعَتْ في مصر بمطبعة عباس عبد السلام بالفحامين سنة ١٣٥١هـ. (القاهرة).

وقد استعنت بنسخة مطبوعة بالقاهرة سنة ١٣٥٥هـ وجعلتها مساعدة لبقية النسخ والأصل، خاصة إذا صعب عليّ لفظ أو كانت الكلمة غير واضحة في تلك النسخ، خاصة التي تأثرت بالرطوبة والأرَض.

٢ ـ منهج التحقيق:

تركّز جهدي في التحقيق على إخراج النصّ كاملاً خالياً من أي نقص أو خلل؛ ولذا وقفت عند ما تتطلّبه أصول التحقيق، فلم أثقل الهوامش بالملاحظات الكثيرة، والتعليقات غير المطلوبة، واكتفيت بالقدر الذي يظهر النصّ واضحاً خالياً من التعقيد كما أراد له صاحبه.

. استعنت في تحقيقي بأمهات كتب النحو بدءاً بكتاب «سيبويه» ثم ما تلاه من كتب الرواد الأوائل من مثل معاني القرآن للفراء ومتقتضب المبرد، ومجالس ثعلب، وأصول ابن السراج، وكتب الفارسي وابن جني، وبشروح ألفية ابن مالك التي تربو على ستين شرحاً.

. أكملت النص ما أمكن دون تدخل في جوهره إلا بالقدر الذي يخرجه إخراجاً دقيقاً فاستدركت ما بين النسخ من سقط، وصوبت خطأ ناسخ وتصحيف مُصَحِّف، وعلقت بالقدر الذي أراه من وجهة نظري ضرورياً، والتزمت في تحقيقي الخطوات الآتية:

١ ـ جمعت ما أمكنني الحصول عليه من نسخ شرح المكُّودي والتي بلغت سبع نسخ، ثم نسخت النسخة التي اعتبرتها أصلاً وراجعتها بعد النسخ مراجعة دقيقة بالنسخة التي نَقلْتُ منها للتأكد من عدم وجود نقص أو سقط حدث سهواً مني في أثناء النسخ.

عارضت هذه النسخة بالنسخ الأخرى معارضة دقيقة وسجلت الفروق بينها في الهامش للوصول إلى نسخة واضحة خالية من أي نقص.

أطلقت على النسخة التي اعتمدت عليها في كتابة النصّ «الأصل» وإن لم تكن أصلاً فهي مصورة عن نسخة مخطوطة في الجامع الأزهر أما بقية النسخ فقد رمزت إليها بالرموز التالية بالترتيب.

«ش، هـ، ز، ظ، ك، ت».

كما رمزت لكلام المصنف بالرمز «ص» ولكلام الشارح بالرمز «ش»، وكانت نسخة «ت» هي الوحيدة التي ورد فيها هذان الرمزان.

وقد حرصت على الإشارة إلى بداية الصفحة ونهايتها في متن المخطوط، فوضعت أرقاماً تدل على ذلك حيث رمزت للوجه الأيمن من الورقة بالرقم مقروناً بالحرف (أ)، وللوجه الأيسر منها بالرقم مقروناً بالحرف(ب).

٢ ـ صححت الأخطاء النحوية والإملائية ليكون النصّ خالياً من أي نقص وأقرب إلى أسلوب الشارح كما أراده له، وقد تم هذا بعد مقابلة النسخ، وأثبت الاختلافات والفروق بين تلك النسخ في الهامش مع مراعاة التعليق على تلك الفروق وبيان الأدق منها، كما حصرت الساقط من الأصل بين [ ] معقوفين، وأشرت إلى الناقص من بقية النسخ في الهامش.

٣ ـ ضبطت كلمات كثيرة وردت في النصّ غير مضبوطة مستعينة بأمهات كتب اللغة من مثل: تهذيب اللغة، ومقاييس اللغة، واللسان، وحرصت أيضاً على ضبط الآيات القرآنية والأحاديث والشواهد الشعرية والأرجاز، وأبيات الألفية.

ووضعت الكلمات التي يعربها الشارح خلال الشرح بين قوسين صغيرين « » خوف اللبس وعسر الفهم.

٤ ـ خَرَّجْتُ الآياتِ القرآنية، والقراءاتِ التي وردت في بعضها، والأحاديثَ النبوية، والشواهدَ الشعرية والأرجازَ. وذلك كما يلي:

١) الآيات القرآنية: ضبطتها بالشكل ورددتها إلى مواضعها في المصحف، وذكرت في الهامش رقمها واسم السورة التي وردت فيها كما أكملت

الناقص من الآيات لضرورة ذلك، مشيرة إلى القراءات مع بيان اختلاف القراءات إذا كانت هناك قراءة مع إحالة تلك القراءات إلى مراجعها مستعينة بمعجم القراءات القرآنية.

ب) تَتَبَّعْتُ ما ورد في النص من أحاديث نبوية في كتب الأحاديث الستة، إلى جانب كتب اللغة والنحو، مستعينة بالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، وموسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف، مع ضبطها بالشكل.

ج) الأمثال التي وردت في النصّ قليلة، ولقد لجأت في ضبطها والتأكد من صحتها والتحقق منها إلى كتب الأمثال كالفاخر، والمستقصى، ومجمع الأمثال.

د) الشواهد الشعرية: ضَبَطْتُ الأبيات ونَسَبْتُهَا إلى أصحابها ما أمكنني ذلك، وأكملتُ الناقصَ منها وأَثْبَتُّهُ في الهامش بالرجوع إلى دواوين الشعراء، وكتب اللغة والنحو، والمعاجم، والمجاميع الشعرية.

كما شَرَحْتُ الغامض من مفرداتها اللغوية شرحاً موجزاً، ونَسَبْتُ الشواهِدَ غير المنسوبة إلى قائليها كلما استطعت إلى ذلك سبيلاً، واَثبَتُّ في الهامش اختلاف الرواية لبعض الشواهد مستعينة بفهارس الشواهد ومعجماتها كمعجم الشواهد العربية للأستاذ عبد السلام هارون، ومعجم شواهد النحو الشعرية لحنا حداد، وفهرس شواهد سيبويه للنفاخ.

مكتفية بتحديد المراجع عند تخريج الشاهد.

٥ ـ تَرْجَمْتُ في الهامش لبعض الأعلام الذين وردت أسماؤهم في المخطوط وضَبَطْتُهَا ما أمكنني ذلك مستعينة بكتب التراجم والرجال، وأشرت إلى موضع الترجمة في تلك الكتب في الهامش. وضَبَطْتُ أسماء الأماكن

والقبائل التي وردت في النصّ . وهي قليلة . وأَثْبَتُّ في الهامش البلد الذي ينتمي إليه ذلك المكان.

٦ ـ شَرَحْتُ المفردات الغريبة التي وردت في النصّ شرحاً لغوياً ـ وإن كان الشارح قد شرح أغلبها ـ في الهامش معتمدة على اللسان، ومعجم مقاييس اللغة.

٧ ـ وردت في النص مسائل خلافية للنحاة فيها آراء مختلفة في النحو خاصة، وفي اللغة والقراءات بصفة عامة، حيث ينسب الرأي لصاحبه أو ينسبه للبصريين والكوفيين، أو يكتفي بمثل قوله: وفي ذلك خلاف. فحَرِصْتُ على تغذية الهامش بالتعليق على ذلك الخلاف أو تلك المسألة مع مناقشة تلك الآراء وإثبات رأيي فيها، مع الحرص على تخريج تلك الآراء مما أسعفتني به المراجع.

٨ ـ وجدت أنه من المفيد للكتاب والتحقيق أن أقوم بفهرسة كاملة لما ورد فيه من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وشواهد شعرية ونثرية وأعلام، وقبائل وطوائف، وأماكن. وكنت أود أن أقوم بفهرسة للغات ولهجات القبائل في الألفاظ والقواعد النحوية إلا أنها قليلة فصرفت النظر عن ذلك غير أني لم أهمل إحالة تلك اللغات واللهجات إلى المصادر والمراجع النحوية التي وردت فيها كلما تمكنت من ذلك.

وأخيراً أرجو بهذا العمل أن أكون قد وُفِّقْتُ وقَدمتُ خدمةً لِلغتنا العربية الخالدة، ولِتراثِ أمتنا المليء بالدرر الكامنة والكنوز التي لا تُعَدُّ ولاَ تُحْصَى، والتي تحتاج إلى يد أمينة وهمَّة لا تكل ولا تتعب في استخراجها والإفادة منها.

وحسبي من الله العون والتوفيق هو مولانا، وإنه نِعَم المولى ونِعَم النصير.

التحقيق

/ بسم اللّه الرحمن الرحيم، وَصَلَّى اللّه على سيدنا محمد وآله وسلم[١]. ٢/أ
الحمدُللّه ربّ العالمين، وصلاته على سيدنا محمد خاتم النبيّين وإمام المرسلين والرضا عن آله وأصحابه الهادين المهتدين[٢].

أما بعد[٣]. فهذا شرحٌ مختصرٌ على ألفيةِ ابن مالك مهذَّبُ المقاصد، واضحُ المسالك، تُفْهَمُ[٤] به ألفاظها وتَحْظَى[٥] بمعانيها حُفَّاظُها، مُعْرِبٌ عن إعراب أبياتها، ومُقَرِّبُ لما شرد من عباراتها، من غير تعرض للنقل[٦] عليها ولا إضافة غيرها إليها، ولا إنشاد شواهد إلا ما لا بد منه، ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحة عنه، يستفيد به البَادِي، ويستحسنه الشَّادِي.

والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين، والفتية المجتهدين من المعنيين بحفظها[٧]، القانعين بمعرفة لفظها. طلب مني أن أضع

---

(١) أرى أن جملة الصلاة على رسول الله مقحمة بين البَسملَة والحَمدَلة من فعل قارىء النسخة.
(٢) في ز «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين الحمدلله ربّ العالمين، وصلاته على سيدنا محمد خاتم النبويين وإمام المرسلين، والرضا عن آله وأصحابه الهادين المهتدين».
وفي ظ «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أستعين وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلامه».
وفي ك «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدلله ربّ العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضا عن آله وأصحابه الهادين المهتدين».
وفي ت «بسم الله الرحمن الرحيم وبه التوفيق والإعانة قال الأستاذ المحقق النحوي اللغوي أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي نفع الله به. الحمدلله ربّ العالمين وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين، والرضا عن أصحابه الهادين المهتدين».
(٣) في ش «وبعد».
(٤) في ت «يفهم» والتأنيث والتذكير جائز.
(٥) في بقية النسخ «ويحظى» وكلاهما جائز
(٦) في ش، ك، ت «للنقد وأراها أدق
(٧) في ت «لحفظها «وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

شرحاً[١] على نحو ما ذكرته[٢] وابَيِّن ألفاظها ومعانيها على حسب ماوصفته[٣]، فأجبته إلى ما اقترح[٤] عَلَيّ، وأسعفته بما أَمُلَ لدَيّ، والله سبحانه وتعالى[٥] ينفعنا[٦] وإيّاه[٧] بالعمل، ويرزقنا وإيّاه سلامة الإدراك والفهم، بمَنّه وَكَرمِه[٨] [وفضله][٩].

(ص) قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللّهَ خَيْرَ مَالِكِ
مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيّ[١٠] المُصْطَفَى وَآلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا / ٢/ب
وَأَسْتَعِينُ اللّهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ[١١]
وَتَقْتَضِي رِضاً[١٢] بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ[١٣]

---

(١) في ز، ك «أن أضع عليها شرحاً».
وفي ظ «أن أشرح شرحاً والمعنى متقارب.
(٢) في ت «ما ذكرت» وحذف عائد الصلة المنصوب جائز.
(٣) في ظ «ما ذكرته» وما أَثْبتُّ أدق.
وفي ت «ما وصفت».
(٤) في ت «ما اقترحه».
(٥) «وتعالى» ساقطة من ش.
(٦) في ش «أن ينفعنا» ولا معنى لزيادة أن.
(٧) «وإياه» ساقطة من ش.
(٨) «وكرمه» ساقط من ش، ظ، ت.
(٩) «وفضله» تكملة من ش، ظ، ت، ك.
(١٠) في: الأصل، هـ، ز، ظ، ت «الرسول».
والمثبت من: الألفية، ش، ك.
(١١) في ظ «وَتَبْسُطُ الوَعْدَ بِبَذْلٍ مُنْجَزٍ» والصواب وما أثبت عن بقية النسخ.
(١٢) في الأصل، ز، هـ،ت «رضي» وكتابتها بالألف أدق.
(١٣) «ابن معطي» ت ٦٢٨ هـ هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي الحنفي المعروف بابن معطي (أبو الحسين زين الدين) فقيه أديب، نحوي، لغوي، عروضي، ناظم. تتلمذ للجزولي.
من آثاره: الدرة الألفية في علم العربية. منظومة في العروض. منظومة في القراءات السبع، الفصول الخمسون في النحو، ديوان شعر.
انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٠: ٣٥ وفيات الأعيان ٦: ١٩٧، حسن المحاضرة ١: ٣٠٧ والكشف ١: ٢/١٥٥: ١٢٦٩ وشذرات الذهب ٥: ١٢٩، ومعجم المؤلفين ١٣: ٢٠٩، ٢١٠.

وَهُوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ   مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ[1] الْجَمِيلاَ
وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ   لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ[2] الآخِرَهْ

(ش) «قال» فعل ماض لفظاً، والمرادِ به الاستقبال، وَوَضْع الماضي موضع الاستقبال[3] وارد في كلام العرب كقوله ـ عزّ وجلّ ـ[4]: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾[5] «ومحمدٌ هو[6] اسم الناظم[7]. [رحمه اللّه].[8] وهو جمال الدين أبو عبد اللّه محمّد بن عبد اللّه بن مالك الطائي النَّسب، الأندلسي الإقليم، الجيّاني المنشأ، الدمشقي الدار، وبها توفي. [رحمه اللّه].[9] لاثنتي عشرة[10] ليلة خلت من شعبان سنة اثنتين وسبعين[11] وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة[12] قوله[13]: «هو ابن مالك» جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين قال ومحكية «وأَحْمَدُ» فعل مضارع من حَمِدَ، و«ربّي» مفعول، «واللّه» بدل منه، «وخَيْرَ مَالِكِ» بدل بعد بدل، «ومُصَلِّياً» حال من فاعل أحمد، «وعلى الرسول «متعلق به» والمصطفى «مُفْتَعَلٌ من الصفو وهو

(١) في ظ «ثنايا» تحريف.
(٢) في ظ، ت «في الدرجات» تحريف.
(٣) في ش، ز، ك، ت، «المستقبل».
(٤) في ش، ز «كقوله تعالى».
(٥) سورة النحل آية: ١.
(٦) «هو» تكملة من ش، ز، ك.
(٧) في ظ «للناظم» في موضع الناظم.
(٨) «رحمه الله» ساقط من ش، وفي ك «رحمه الله تعالى».
(٩) «رحمه الله» تكملة من ت.
(١٠) في هـ، ظ «لاثنين عشرة» تصحيف.
وفي ت «لاثني عشر» خطأ.
(١١) «وسبعين» تكملة من ش، ك، ت لا يدق التاريخ بسواها.
(١٢) «سنة» ساقطة من ظ.
(١٣) في ش، هـ، ز، ك، ت «وقوله».

الخالص[١]، «والمُستكمِلِين» صفة لآله. «والشَّرَفَا»[٢] «مفعول المستكملين، «وأستعين»[٣] جملة معطوفة على أحمد. «وأحمد» وما بعده / محكي ٣/أ بقال إلى آخر الرجز.

وقوله «في ألفيةٍ» أي في نظم قصيدة ألفية.

والظاهر أن «في»[٤] بمعنى «علي» فإن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعدية «بعَلَي» كقوله تعالى: [وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ][٥] (وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ)[٦]. إلا أن يجعل «أستعين» متضمنا معنى فعل يتعدى «بفي»[٧] كأستخير وشبهه. «ومقاصد النحو» أي مُعْظَمُهُ وَجُل مهماته . [وأغراضه] .[٨] «ومحوية» أي مجموعة [وهو][٩] خبر عن مقاصد، «وبها» متعلق بهِ، «والباء» بمعنى «في»، «وتقرب الأقصى» أي: تقرب البعيد للأَفْهامِ، «والمُوجز»: الكلام الكثير المعاني القليل الألفاظ «وتَبْسُطُ البَذْلَ» أي توسع[١٠] العطاء، والوَعْد المُنْجز: المُوفَي بسرعة[١١]، وَتَقْتَضِي رِضاً: أي تطلب[١٢]

---

(١) في الأصل «الخاص».
(٢) في: الأصل، هـ، ظ، ت «والشرف» والصواب ما أَثْبَتُّ من ش، ز، ك والألفية.
(٣) في ظ «وأستعين الله» أكملت عبارة الألفية.
(٤) ترد «في» بمعنى «على» كقوله: عَلَّقْتُهُ في جذْع، أي: على جذع ومنه قوله تعالى «وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ» سورة طه / ٧١ أي على جذوع النخل.
انظر: رصف المباني ٤٥١، والجنى الداني ٢٥١.
(٥) سورة الفرقان آية: ٤.
ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك.
(٦) سورة يوسف آية: ١٨.
(٧) في الأصل «بمن» خطأ من الناسخ.
(٨) «وأعرضه» تكملة من هـ.
وزادت ش «والقصد في الشيء غير الإفراط فيه» ولعلها حاشية دخلت في صلب النسخة.
(٩) «وهو» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت «وهو» على التذكير يعنمي اللفظ.
(١٠) في الأصل «يوسع».
(١١) «الموفي بسرعة» تركيب غير واضح في الأصل.
(١٢) «أي تطلب» ساقطة من ظ.

الرضا من قرائها[1] غير المشوب بالسخط، «وفائقةً» منصوب على الحال من فاعل تقتضي، «وألفيةَ» مفعول ثان[2] وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين وهما «حَائِزٌ» و«مُسْتَوْجِبٌ»»، «وَثَنائِيَ» مفعول بمستوجب. «والجَمِيلاَ» صفته[3]، «واللّهُ يَقْضِي» أي يحكم، «والهِبَات» العطايا. «والوَافِرَة» الكثيرة، «والدَّرَجَات» الطبقات من المراتب.

OOOOO

(1) في ش «قارئيها».

(2) في ش، هـ، ز، ظ، ك «مفعول بفائقة».
وفي ت «مفعول بفائق».

(3) في ش، هـ، ز، ظ، ت «والجميل صفة».

«الكلام وما يتألف منه»

«الكَلاَمُ» خبر مبتدأ مضمر[١] وهو على حذف مضاف، «ومَا» موصولة
واقِعَةٌ على الكلم والضمير العائد عليها من الصلة[٢] هو / المجرور بِمن[٣] ٣/ب
وفاعل يتألف: ضمير عائد على الكلام. والتقدير: هذا باب الكلام والأشياء
التي يتألف منها الكلام وهي الكَلِم[٤]. ولو قال: وما يتألف منها مراعاة لما
وقعت عليه «ما» لجاز. ثم قال:

(ص) كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِم ... وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

(ش) فقوله: «كَلاَمُنَا» يعني الكلام عند النحويين فاكتفي عن ذلك[٥] بإضافته للضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو «نا».

وقوله: «لَفْظٌ» مُخْرِجٌ لما ليس بلفظ كالإشارة، وقوله: «مُفِيدٌ» مَخْرِجٌ لما لا فائدة فيه كقوله: النارُ حارة.

وشمل قوله: المفيد الفائدةَ التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبية. وفائدةَ دلالةِ الاسم على مُسَمَّاه كزيد. ولذلك احتاج إلى إخراج الثاني[٦] بقوله: «كَاسْتَقِمْ».

---

(١) في هـ، ز، ك «مبتدأ محذوف».
(٢) في ظ «من الصفة» وما أَثبتُّ من الأصل والألفية وبقية النسخ أدق.
(٣) في الأصل «بمتى» تصحيف.
(٤) «وهي الكلم» ساقطة من ظ.
(٥) في ظ «بذلك» وما أَثبتُّ أَوْلَى.
(٦) الثاني: يعني دلالة الاسم المفرد على مسماه فهي دلالة إفرادية تستدعي كَلاَماً آخر.

فالمثال تتميم للحد وِفَاقاً للشارح[١] لا [تمثيل][٢] بعد تمام الحَدّ خلافاً «للمرادي»[٣].

وقوله: «وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ. «الكَلِم» مبتدأ وخبره[٤] مقدم عليه وهو «اسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ[٥] حَرْفٌ»، والمراد: أسماء وأفعال وحروف. «وثُمَّ» بمعنى الواو وليست على بابها من المهلة لتأخر[٦] رتبة الحرف عن الاسم والفعل كما قيل، وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا المختصر[٧]. ثم قال:

(ص) وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمّ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمّ

(ش) أي واحدُ الكَلِم كلمة، والكَلِمُ اسْمُ جِنْس مما يفرق[٨] بينه وبين مفرده بسقوط[٩] التاء وهذا النوع يجوز تذكيره

---

(١) هو بدر الدين محمد بن مالك «ابن الناظم».

(٢) «تمثيل» تكملة من هـ، ز.
هذا ما ذهب إليه المكودي وفاقاً لابن الناظم، على حين خالف المرادي ذلك بقوله:
وقوله: «كَاسْتَقِمْ» تمثيل للكلام الاصطلاحي بعد تمام حَدِّه، لا تتميم للحد».
انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٠، وشرح المرادي ١: ١٥.

(٣) المرادي: حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المراكشي المالكي المعروف بابن أم قاسم وهي جدته أم أبيه (بدر الدين) نحوي، فقيه، عروضي، عالم بالقراءات والتفسير، ولد بمصر. من تصانيفه: شرح المفصل في النحو للزمخشري، الجني الداني في حروف المعاني، وشرح ألفية ابن مالك، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك في النحو، توفي سنة ٧٤٩ هـ، وقيل سنة ٧٥٥ هـ انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٢: ١١٦، ١١٧، وحسن المحاضرة ١: ٣٠٩ وشذرات الذهب ٦: ١٦٠، ١٦١، وروضات الجنات ٣: ١٠١ ومعجم المؤلفين ٣: ٢٧١.

(٤) في ت «خبره».

(٥) «ثم» ساقطة من ت.

(٦) في ش «لتأخير «وفي ه، ز، ظ «لتأخيره» قال المرادي: «ثُمَّ «حرف عطف يشرك في الحكم ويفيد الترتيب بمهلة فإذا قلت: قام زَيْدٌ ثم عمرو «أذنت بأن الثاني بعد الأول بمهلة» الجنى الداني: ٤٢٦.

(٧) من المعروف أن المكّودي أَلَّفَ في شرح ألفية ابن مالك كتابين: هذا الذي بين أيدينا، والآخر أكبر منه وأوفى إلا أنه لم يصل إلينا لفقده.

(٨) «يفرق« ساقطة من ظ، ت.

(٩) في ت «سقوط».

وتأنيثه؛ فلذلك قال[1] وَاحِدُه، وقال «ابن معط» واحدها.

قوله: «والقَوْلُ[2] عَمّ» يعني أن القول يطلق على ما ذكر من الكلام والكلم[3] والكلمة. وهو المبتدأ[4]، «وعَمّ» فعل ماض في موضع الخبر وحذف مفعوله[5] اختصاراً وتقديره: عَمَّ جميع ما ذكر، وقوله[6]: «وَكِلْمَةٌ[7] بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمّ»، يعني أن الكلمة يقصد بها الكلام[8]، ويعني بذلك[9] في اللغة لا في[10] الاصطلاح، كقولهم في لفظ الشهادة كلمة[11]، وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه، وجاز الابتداءُ «بكلمة»[12] للتنويع؛ لأنه نوّعها إلى كونها إحدى[13] الكلم، وإلى كونها يقصد بها الكلام، وخبرها في الجملة بعدها، «وبها» متعلق بِيُؤَمّ، ومعنى يُؤَمّ: يُقْصَد. ثم قال:

= اسم الجنس نوعان:

أحدهما: اسم الجنس الجمعي وهو الذي يدل على أكثر من اثنين ويفرق بينه وبين مفرده بالتاء نحو بقرة وبقر، وتمرة وتمر، وشجرة وشجر.

والثاني: اسم الجنس الإفرادي ويطلق على الكثير والقليل ولفظه واحد مثل: ماء، وذهب، وملح، وزيت. وفي تعبيره هذا تسامح؛ لأن اسم الجمع هو الذي يفرق بينه وبين مفرده بسقوط التاء، والفرق بين اسم الجنس، واسم الجمع أن اسم الجمع يأتي على زنة معينة من زنات الجموع، أما اسم الجنس فلا يلزم فيه ذلك. انظر شرح ابن عقيل ١: ١٥.

(١) في الأصل «لذلك فقال» وما أَثْبَتُّ أَدَقّ.
وفي ه، ز، ظ، «فكذلك قال» وما اءَثْبَتُّ اءَدَقّ.

(٢) «والقول» ساقطة من ظ.

(٣) في الأصل «والكلام»

(٤) في ت «مبتدأ».

(٥) في ت «وحذف معموله».

(٦) «وقوله» ساقطة من ظ.

(٧) في ظ «كلمة».

(٨) في ت « الكلام الكثير».

(٩) «بذلك» ساقطة من ظ.

(١٠) «في» ساقطة من ت.

(١١) في ه، ز، ك «كلمة الاخلاص».

(١٢) في ز، ك «بكلمة بحصول الفائدة بها لما فيها من التفصيل، والتنويع».

(١٣) في ه، ظ «أحد»، وفي ت «أجزاء».

(ص) بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ ومُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

(ش) يعني أن الاسم يمتاز ويتبين بخمسة أشياء:

الأول: «الجر» وهو عبارة «البصريين»، وعبارة «الكوفيين» الخفض[١].

وشمل الجر بحرف الجر[٢] وبالإضافة وبالتبعية[٣].

الثاني: «التنوين»، وهو نون ساكنة زائدة بعد كمال[٤] الاسم تفصله عما

/ بعده [تثبت لفظاً لا خطّاً لغير توكيد][٥] والمراد به التنوين الخاص ٤ ب

بالأسماء، وهو تنوين التمكين كرَجُلٍ، وتنوين التنكير كصَهٍ، وتنوين العوض كَيوْمَئِذٍ. وتنوين المقابلة كمُسْلِمَاتٍ[٦].

---

[١] «الخفض يريد به الكوفيون ما يريد البصريون بالجر، والخفض ليس من وضع الكوفيين ولا الجر من وضع البصريين، وإنما هما مقتبسان من أوضاع الخليل ومصطلحاته إلا أن الكوفيين توسعوا في «الخفض» فاستعملوه في الكلمات المنونة وغير المنونة، بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلا في المنون، وأن البصريين نقلوا «الجر» من كونه حركة يستعان بها ـ عند الخليل ـ على التخلص من الساكنين في نحو: لم يذهب الرجل، إلى كونه حركة خاصة بالأسماء المُعْربة سواء أكانت منونة أم غير منونة» مدرسة الكوفة ومنهجها لمهدي المخزومي ص٣١١.

[٢] في هـ، «وبالحرف».

[٣] «وبالتبعية» ساقطة من ش.

[٤] «كمال» ساقطة من ش، ز، ظ، ك.

[٥] ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ك.

[٦] . تنوين التمكين نحو قولك: رجلٌ، وفرسٌ، وزيدٌ، وهو خاص بالأسماء؛ لأنه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الأسماء.

. أما تنوين التنكير فهو اللاحق للأسماء المبنية للدلالة على التنكير كالمثال وكقولك سيبويهٍ.

. وتنوين العوض وهو ثلاثة أقسام:

أ ـ عوض عن جملة كقوله تعالى ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾.

ب ـ عوض عن اسم وهو اللاحق لكلمة «كل» نحو: كلٌّ مُجْتَهِدٌ. أي كلُّ طالبٍ مجتهد. حيث حذف «طالب» وعوض عنه بالتنوين.

ج ـ عوض عن حرف وهو اللاحق لكلمة جَوَارٍ وغَوَاشٍ ونحوهما رفعاً وجراً عوضاً عن الياء المحذوفة لأن أصلهما جواري جمع جارية، وغواشي جمع غاشية، فتقول هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ.

وتنوين المقابلة يلحق جمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم.

وزاد ابن هشام في أوضح المسالك ١: ١٣، ١٤ أنواع أخرى من التنوين حيث قال:

«وزاد جماعة تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة التي آخرها حرف مد كقول جرير بن عطية:

الثالث: النداء، وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها.

الرابع: «أل». وهي الألف واللام[1]، وأل عبارة «الخليل»، وشملت الزائدة نحو: اليَزِيدُ، وغير الزائدة نحو: الرَّجُلْ.

الخامس: «الإسناد، وهو المعبر عنه بمسند، فإن مسنداً يُطْلَقُ على المصدر، وعلى[2] اسم المفعول، والتقدير: وإسناد إليه.

ويحتمل هذا البيت وجوها كثيرة من الإعراب، أظهرها أن يكون «تَمْيِيزٌ» مبتدأ، «وحَصَلْ» في موضع الصفة له، وخبره «لِلاسِم»، «وَبِالجَرِّ» متعلق «بحصل». والتقدير: للاسم تمييز حاصل بكذا. ثم قال:

(ص) بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي   وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

(ش) يعني أن الفعل ينجلي، أي يظهر بأربعة أشياء:

الأول: تاء فعلت، والمراد بها تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضي ويجوز

= . أَقِلِّـى اللَّـوْمَ عَـاذِلَ وَالْـعِـتَـابَـنْ   وَقُـولـي إنْ أَصَـبْـتُ لَـقَـدْ أَصَـابَـنْ

الأصل: «العتابا» و«أصابا».

فجيء بالتنوين بَدَلاً من الألف، لترك الترنم، وزاد بعضهم التنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المقيدة زيادة على الوزن، ومن ثَمَّ سُمِّيَ غالياً، كقول رؤبة بن العجاج:

قَالتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وإِنْ

كَانَ فَقِيراً مُعْدماً قَالَتْ وإِنْ

والحق أنهما نونان زيدتا في الوقف، وليسا من أنواع التنوين في شيء لثبوتهما مع «أل» وفي الفعل وفي الرحف، والوقف، ولحذفهما في الوصل».

وأرى أن التنوين الخاص بالاسم إنما هو تنوين التمكين والتنكير والعوض، والمقابلة، أما تنوين الترنم والتنوين الغالي فعام في الاسم والفعل والحرف.

انظر: شرح المفصل ٢٥/١، شرح الكافية للرضى ١٣/١، ١٤، شرح ابن عقيل ١ : ٢١.

(١) قال ابن عقيل ١ : ٢١ «استعمل المصنف «أل» مكان الألف واللام، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين . وهو الخليل . واستعمل المصنف «مسنداً» مكان «الإسناد له».

(٢) في الأصل: «وهو» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

ضبطها[١] بالضم على أنها للمتكلم، وبالفتح على أنها للمخاطب، وبالكسر على أنها للمخاطبة، وجميعها[٢] خاص بالفعل.

الثاني: تاء «أَتَتْ»، وهي تاء التأنيث [الساكنة اللاحقة للفعل الماضي دالة على تأنيث][٣] فاعله.

الثالث: «يَا» افْعَلِي، وهي يا المخاطبة، وتلحق الأمر والمضارع.

الرابع: نون أَقْبِلَنَّ وهي[٤] نون التوكيد وتكون / مشددة ومخففة، ٥/أ
وتلحق أيضاً الأمر والمضارع، «وفعل» مبتدأ.

وسوغ الابتداء [به][٥] ما ذكر في «كلمة»، وينجلي خبره، وبتا فعلت متعلق بينجلي[٦]. ثم قال:

(ص) سِوَاهُمَا الْحَرْفُ...»

(ش) يعني أن ما لا يقبل العلامات المذكورة هو حرف، «فَسِوَاهُمَا» مبتدأ، «والحَرْفُ» خبره، ويجوز عكسه[٧] وهو الأظهر[٨]، فإن «سِوَى» عند

---

(١) في الأصل، هـ، ز، ظ، «ضبطه» وكلاهما جائز.

(٢) في الأصل «وجمعها».

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) في ظ «وهو».

(٥) «به» تكملة من ز، ك، ت.
وفي ش «الابتداء بالنكرة».
قال الملّوي: «قوله وسوّغ الابتداءَ به ما ذكر في كلمة« قال الشاطبي المسوغ تقديم المعمول في قوله بتا فعلت، واعترض بعضهم بأن الذي ذكر في كلمة هو التنويع والمصنف لم ينوع الفعل في هذا البيت ويجاب بأن التنويع باعتبار العلامات أي بعض أنواع الفعل بتا فعلت وبعضها بيا افعلي. وقال بعضهم المسوغ العموم».

(٦) في ت «متعلق به».

(٧) في ش، ت «العكس».

(٨) قوله: «وهو الأظهر. أي الأولى أن يكون الحرف مبتدأ مؤخر، و«سواهما» خبر مقدم، لأنه لا يجوز الابتداء بالنكرة «سوى» وإن اضيفت لا تتعرف لشدة إبهامها.

الناظم بمعنى غير فإضافتها[١] لا تُعرّف. ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام مشتركة[٢] بين الأسماء والأفعال، ومختص بالأسماء، ومختص بالأفعال أتى لكل واحد من الأقسام بمثال فقال:

(ص) ... كَهَل وَفِي وَلَمْ * ...

(ش) «فهَلْ» مثال للمشترك، «وفِي» مثال للمختص[٣] بالاسم، و«لَمْ» مثال للخاص بالفعل. ثم قال:

(ص) ... * فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ.

(ش) لما أتى في تعريف الفعل بالعلامات[٤] التي تخصه على الجملة، وكانت الأفعال على ثلاثة أقسام، بين المضارع من قسيميه[٥] بما يختص به وهو «لَمْ» أو إحدى أخواتها، «فَفِعْلٌ» مبتدأ، و«مُضَارِعٌ» نعت له، وخبره «الجملة وقوله: كَيَشَمْ مثال للمضارع فهو متأخر من تقديم، والتقدير: فعل مضارع كيَشَمْ يلي «لَمْ» لا مثال للمضارع المقترن بلم، إذ لو كان كذلك لقال كلَمْ يَشَمْ، والماضي شَمِمَ بالكسر / لأنك تقول: شَمِمْتُ، هذه اللغة ٥ ب
[الفصيحة ويقال شَمَمْتُ بالفتح ومضارعه على هذه اللغة][٦] أَشُمُّ بالضم ثم قال:

(ص) وَمَاضِيَ الأَفْعالِ بِالتَّامِزْ * ...

(ش) يعني أن الفعل الماضي يمتاز على المضارع والأمر بصلاحيته للتاء،

---

(١) في ت «فإضافته» على إرادة اللفظ.
(٢) في هـ، ز، ظ «مشترك». ولفظها أدق.
(٣) في ك، ت «للخاص» تحريف.
(٤) في ت «بعلامات» وما أَثْبَتُّ أصوب.
(٥) في ش «قسيمه» تصحيف.
وفي هـ، ظ، ت «قسيمه» وما أَثْبَتُّ أَصْوَب.
(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت من معاني «شم» في اللسان اختبر وهو الأليق بالمقام هنا.

وأل في التاء[1] للعهد، وشملت التاءين المذكورتين وهما: «تاء» الضمير و«تاء» التأنيث الساكنة. ثم قال:

(ص) ... وَسِمْ * بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

(ش) يعني أن فعل الأمر يمتاز بشيئين:

صلاحيته لِنُونَي التوكيد[2] وهو معنى قوله: «وسِمْ» بالنون.

وإفهام الأمر، وهو معنى قوله [إنْ أَمْرٌ][3] فهم، وأل في النون للعهد وهي[4] نون التوكيد المتقدمة[5]. ثم قال:

(ص) والأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ[6] لِلنُّونِ مَحَلّ * فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ.

(ش) يعني أن اللفظ إذا[7] أفهم الأمر ولم يكن صالحاً للنون فهو اسم فعلٍ ولذلك مثّله[8] «بصَهْ» ومعناه اسكت، وحَيَّهَلْ معناه أَقْبِلْ أو عَجِّلْ[9] أو أَقْدِمْ[10]، وليس في هذا البيت زيادة على ما أفهم[11] البيت الذي قبله إلا كون غير القابل للنون مما أَفْهَمَ الأمر يقال فيه: اسم فعل، لأنه صَرَّحَ بأنه اسم في قوله: «هُوَ اسْمٌ»، وفهم كونه اسم فعل بتمثيله بصَهْ وحَيَّهَلْ.

---

(1) من أمثلة تاء الضمير: أدّيتُ واجبي. ومن أمثلة تاء التأنيث: قامت فاطمة. «في التاء» ساقط من ظ.
(2) في ظ «النون».
(3) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ك، ت وذكرها لا بد منه لفهم المعنى.
(4) في هـ، ز، ظ «وهو».
(5) في هـ، ز، ظ «المتقدم».
(6) في الأصل «يكن».
(7) في الأصل «إذ» وما أثبت أدق.
(8) في ك، ز «مثل».
(9) في ت «أو أعجل».
(10) في هـ، ز، ظ، ك «قدم»
صَهْ، وحَيَّهَل اسمَا فعلٍ رغم دلالتهما على الأمر، وذلك لعدم قبولهما نون التوكيد، فلا تقول: صَهِنَّ ولا حَيَّهَلَنّ وإن كانت صَهْ بمعنى اسكت، وحَيَّهَل بمعنى أقبل. فالفرق بينهما قبول نون التوكيد في اسكت وأقبل نحو: اسكتَنَّ وأقبِلَنَّ «ولا يجوز ذلك مع صَهْ، وحَيَّهَلْ».
(11) في ت «ما أفهمه».

«المُعرَب والمَبنيُّ»

قوله[1]:

(ص) وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي * لِشَبَهٍ مِنَ الحُروفِ مُدْنِي

يعني أن الاسم على قسمين: منه مُعْرَبٌ ومنه مَبْنِي / وقَدَّمَ المُعْرَب؛ لأنه ٦/أ الأصل، «ومعرب» متبدأ وخبره «منه». «مَبْنِي» مبتدأ خبره محذوف تقديره ومنه. ولما كان المبني من الأسماء على خلاف الأصل، وأنه لا يُبْنَى إلا لِعِلَّة، نَبَّهَ على ذلك بلام التعليل فقال: «لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ». ولما كان الشبه منه مُقَرِّبٌ من الحروف[2] وغير مُقَرِّب، نَبَّه على المقرِّب بقوله: «مُدْنِي»، والشبه غير المُدْنِي ما عارضه معارض[3] «كأَيّ» في الاستفهام والشرط فإنها أشبهت الحرف[4] في المعنى، لكن عارض شبه الحرف لزومها الإضافة[5]؛ لأن الإضافة[6]، من خواص الاسم[7]، فَأَلْغَى شبه الحرف. ثم قال:

(ص) كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا * وَالمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وفِي هُنا
وَكَنِيَابَةٍ عن الفِعلِ بِلا * تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلا

(ش) فَنَوَّعَ شَبَهَ الحَرْفِ على[8] أربعة أنواع:

---

(١) «قوله» ساقطة من ش، ك، ت.
(٢) في هـ، ظ «الحرف.
(٣) في ظ «عارض» تحريف.
(٤) في ت «الحروف».
(٥) في ش، هـ، ز، ظ، ك «للإضافة».
(٦) في ظ «والإضافة»
(٧) في ش «من خصائص الأسماء» وفي ت (من خواص الأسماء).
(٨) في ش، ك، ت «إلى».

الأول: الشبه الوضعي، وهو ما أشبه الحرف في كونه موضوعاً على حرف أو حرفين[1] وهو المشار إليه بقوله: «كالشبه الوضعي في اسْمَيْ جِئْتَنَا. أي في الاسمين من قولك[2]: جئتنا.

وهما «التاء» و«نا» فالتاء مبنية لِشَبَهِهَا بالحرف في وضعها على حرف واحد، و«نا» مبني أيضاً لشبهه بالحرف في وضعه على حرفين.

٦/ب **الثاني**: المعنوي، وهو / ما أشبه الحرف في المعنى وهو المشار إليه بقوله: والمعنوي أي والشبه[3] المعنوي في «متى» وفي «هنا».

أما «متى»[4] فأشبهت همزة الاستفهام إذا كانت استفهاماً، وإن الشرطية إذا[5] كانت شرطاً، وأما «هنا» فأشبهت معنى حرف لم يستعمل؛ لأن هنا اسم إشارة[6]، والإشارة معنى من معاني الحروف، فحقها أن يوضع لها حرف كالتنبيه والخطاب.

الثالث: الشبه الاستعمالي، والمراد به[7] أن الاسم يبنى إذا أشبه بعض

---

(١) في ز، ك «على حرف واحد أو على حرفين» والمعنى واحد.

(٢) في هـ «من قوله».

(٣) في ش «والمعنوي».

(٤) تستعمل «متى» للاستفهام نحو: متى تقوم؟
وللشرط نحو: متى تقم أقم.
فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في المثال الأول، ومعنى إن الشرطية في المثال الثاني.

(٥) في ز «إذ».

(٦) قال ابن عقيل ٣٢/١
«هنا اسم إشارة مبني لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً وكان حق النحاة أن يضعوا لها حرفاً يدل عليها كما وضعوا للنفي «ما» وللنهي «لا» وللتمني: «ليت»، وللترجي «لعل».
أرى أن هنا لا تحتاج إلى أن يوضع لها حرف وذلك لأنها اسم إشارة يدل على المكان، وإن دلت على معنى من معاني الحروف.

(٧) «به» ساقطة من ظ.

الحروف كأسماء الأفعال، فإنها أشبهت «إنّ» في كونها عاملة غير معمولة وهو المشار إليه بقوله: «وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرِ[1]»، فعبّر عن هذا الشبه بالنيابة عن الفعل؛ لأن الفعل عامل غير[2] معمول فيه وما ناب عنه كذلك، ولم يرد أن الشبه هو النيابة عن الفعل، فكون أسماء الأفعال[3] نائبة عن الفعل تستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها وكونها كذلك يستلزم أن تكون شبيهة بإنَّ، واحترز بقوله: «بِلاَ تَأَثُّرِ» من[4] المصدر النائب عن الفعل، فإنه متأثر[5] بالفعل الذي ناب عنه.

الرابع: الشبه الافتقاري وهو[6] أن يكون الاسم مفتقرًا إلى غيره[7] افتقاراً مؤصلاً كالموصولات، وهو / المشار إليه بقوله: «وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ، واحترز به من الافتقار غير المؤَصَّل، كافتقار النكرة الموصوفة بالجملة إلى ما بعدها، فإنه[8] غير مؤصل إذ لا يَلْزَمُ[9] ذكر الجملة بعدها[10] ثم قال: ٧/أ

[1] في الأصل «بلا تأثير» والمثبت من بقية النسخ وهو الوارد في الألفية.
[2] في الأصل «على» خطأ من الناسخ.
[3] في ظ «أسماء الفعل».
[4] في الأصل «في المصدر»، وفي ظ «عن المصدر» وما أُثْبِتُ أَدَقّ.
[5] في ش، ظ «مؤثر».
[6] في الأصل «هو».
[7] في ت «لغيره».
[8] في ت «لأنه».
[9] في ظ «لا يعدم».
[10] في ظ «بعدمها» خطأ من الناسخ

(ص) وَمُعْرَبُ الأسماءِ مَا قَدْ سَلِمَا * مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا

(ش) إنما أخر المعرب وإن كان الأصل[١]؛ لأن المبنى محصور فيما ذكر وما عداه معرب. وقوله: «وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا»، يعني: أن[٢] ما سلم من شبه الحرف في الأوجه المذكورة هو[٣] معرب، ولما كان المعرب على قسمين: ظاهِر الإعراب، ومُقَدَّرِه. أتى بمثال من الظاهر الإعراب وهو «أَرْضٌ» ومثال من المقدر[٤] وهو «سُماً» مقصوراً[٥]. وهي لغة من اللغات الواردة في الاسم[٦] ثم قال:

(ص) وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا * ...

(ش) لما فرغ من مبنى الأسماء ومعربها. شرع في مبنى الأفعال ومعربها، وبدأ بالمبني منها، وهو فعل الأمر والماضي، فالماضي مبني على الفتح نحو: ضَرَبَ، والأمر [مبني][٧] على السكون إن كان صحيح الآخر نحو: اضْرِبْ. أو على حذف آخره إن كان معتل الآخر نحو: أُغْزُ، واخشَ، وارمِ، ويجوز في قوله: «ومُضِيٌّ» الرفع والجر، والرفع أقيس؛ لأن التقدير: وفعلُ أمرٍ[٨] وفعلُ مضى. فحذف[٩] المضاف / وأقام المضاف إليه مقامه. ووجه الجر أنه حذف ٧/ب
المضاف وترك المضاف إليه على جره لدلالة ما تقدم عليه وعلى كلا الوجهين فالألف في قوله «بُنِيَا» للتثنية. ثم أشار إلى المعرب من الأفعال بقوله:

---

(١) في ظ «هو الأصل».
(٢) في الأصل «إنما».
(٣) في ت «فهو».
(٤) في ز، ك «المقدر الإعراب» والعبارة هنا أكمل.
(٥) في ش، ك «مقصور» على الوصف لا على الحال».
(٦) لغات الاسم الستة «هي اسم بضم الهمزة وكسرها، وسُمٌ بضم السين وكسرها، وسُماً بضم السين وكسرها أيضاً» ابن عقيل ١: ٣٥.
(٧) «مبني» تكملة من ش، ك، ت.
(٨) في ظ «فعل أمر».
(٩) في ظ «وحذف».

(ص) ... * وَأَعرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا
مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ * نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

(ش) يعني أن الفعل المضارع يعرب بشرط أن يعري من نون الإناث نحو: الهندات يَرُعْنَ.

ونون[1] التوكيد نحو: هل تَقُومَنَّ؟

ولما كان نون الإناث لا يكون إلا مباشراً للفعل لم يقيده، ولما كان نون[2] التوكيد يوجد مباشراً[3] للفعل[4] وغير مباشر، وأنه لا يمنع[5] من الإعراب إلا إذا كان مباشراً، نبه على ذلك بقوله: «مُباشِرٍ»، وفهم منه أنه إذا كان غير مباشر كان الفعل معرباً سواء فصل[6] من الفعل بملفوظ به نحو: هَلْ تَقُومانّ؟

أو بمقدر[7] نحو: هل تَقُومُنَّ يا زيدون؟

وعلامة رفع الفعل في غير المباشر نون محذوفة لاجتماع الأمثال. ثم انتقل إلى الحرف فقال:

(ص) وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌ لِلْبِنَا * ...

(ش) يعني أن الحروف كلها مبنية[8]، وعبارته غير موفية بذلك؛ لأنه لا

(١) في ش، ت «أو نون».
(٢) «نون» ساقطة من ظ.
(٣) في ت «توجد مباشرة».
(٤) «للفعل» ساقط من هـ، ظ.
(٥) في ظ «لا يمتنع».
(٦) «فصل» ساقطة من ت.
(٧) في الأصل، ت «مقدر».
(٨) «هذا أمر مجمع عليه، إذ ليس فيه مقتضى الإعراب؛ لأن الحرف لا يتصرف ولا يتعاقب عليه من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب واعترض بأن من الحروف ما يكون لمعان كثيرة مثل «مِنْ» وأجيب بأن الحرف إنما جيء به في الأصل ليدل على معنى واحد ليس غير» شرح المرادي ١: ٦١.

يلزم من استحقاق الشيء وجوده فيه، فإن الشيء قد يكون مستحقاً للشيء ويمنع منه ثم قال:/ ٨/أ

(ص) ... * وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

(ش) أصل كل مبني اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أن يبني على السكون[١] ولا ينتقل عنه للحركة إلا لموجب من تعذر أو غيره[٢]، وقوله:

(ص) وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمّ كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَمْ

(ش) أي ومن المبني ما يبني على الفتح «كـأَيْنَ»، أو على الكسر «كأَمْسِ»، أو على الضم «كحَيْثُ»، أما «أينَ» فاسم مبني وبنيت لشبهها[٣] بالحرف[٤] في المعنى وهو «الهمزة» إن كانت استفهاماً، أو إن الشرطية إن كانت شرطاً، وبنيت على حركة لتعذر السكون، وكانت فتحة إما لخفتها، وإما إتْباعاً لحركة الهمزة، وأما «أَمْسِ» فاسم وبنيت لشبهها بالحرف وهو تضمنُ[٥] معنى أل وبنيت على حركة لتمكنها باستعمالها[٦] معربة في نحو: ذَهَبَ أَمْسُنَا. لا لتعذر السكون خلافاً لبعضهم[٧]، وكانت كسرة على أصل

---

(١) من أمثلة الاسم المبني على السكون مَنْ وكَمْ، ومن أمثلة الفعل قُمْ، واجْلِسْ، ومن أمثلة الحرف هَلْ، وبَلْ.

(٢) في ت «وغيره».

(٣) في ش «لشبهه».

(٤) في ظ «الحرف».

(٥) في الأصل، ز «بالحروف لتضمن معنى أل».
وفي ظ «بالحرف وهو تضمن لمعنى أل».

(٦) في ش «في استعمالها».

(٧) «بُنِيَ أمس عند الحجازيين بشروط خمسة هي: أن يراد به معين، وأن لا يضاف، ولا يصغر، ولا يكسر، ولا يعرف بأل، وأما التميميون فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الأمس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها، فإن فُقِدَ شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في إعرابه وصرفه».
حاشية الصبان ١: ٦٣.

التقاء الساكنين، وأما حَيْثُ فاسم [وبنيت لشبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة افتقاراً لازماً][1] وبنيت على حركة لتعذر السكون، وكانت ضمة لشبهها بقَبْلُ وبَعْدُ. وقوله: «والسَّاكِنُ كَمْ»، مثال[2] للمبني على السكون وهو المنبه عليه[3] بقوله: «والأَصْلُ[4] في المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا»، وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية أو لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين إن كانت خبرية، أو بالحمل على «رُبَّ»، أو لشبهها بكَمْ الاستفهامية.

[ثم][5] قال:

(ص) والرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ أَعْرَاباً * لاِسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: لَنْ أَهَابَا

(ش) هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب الإعراب بالنسبة إلى الأسماء / ٨/ب والأفعال وهو[6] على ثلاثة أقسام: مشترك بين الاسم والفعل وهو: الرفع والنصب، وإليه أشار بقوله: «والرَّفْعَ والنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَاباً»، «لاِسْمٍ وَفِعْلٍ»، ومثّل للفعل[7] فقال: «نَحْوُ لَنْ أَهَابَا»، وهو مضارع هاب[8] وهو من الهَيبة. ومختص بالاسم وهو الجر، وإليه أشار بقوله:

(ص) وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ[9] بِالجَرِّ * ...

---

(١) ما بين المعقوفين تكملة من هـ.
(٢) في هـ «هذا مثال».
(٣) في ش، هـ، ظ «عليه قبل».
(٤) «والأصل» ساقطة من ظ.
(٥) «ثم» تكملة من ز، هـ، ظ.
(٦) في ت «وهي».
(٧) في هـ، ظ «بالفعل فقال».
(٨) في ك، ت «من هاب».
مثل لنصب المضارع وأهمل رفعه ورفع الاسم ونصبه اعتماداً على أن الأمثلة معروفة ولعله اهتم بمثال نصب الفعل ليحافظ على القافية.
(٩) في الأصل «خُصَّ» وما أَثْبتُّ هو الصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(ش) ومختص بالفعل وهو الجزم وإليه أشار بقوله:

(ص) ... كَمَا * قَدْ خُصِّصَ[1] الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا.

وقوله:

(ص) فَارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحاً وَجُرْ * كَسْراً[2] كَذِكْرُ اللّهِ عَبْدَهُ يَسُرْ

(ش) يعني أن أصل[3] الإعراب أن يكون بالضمة رفعاً وبالفتحة نصباً وبالكسرة جراً، ثم مثل بقوله: كِذْكُر الله عبدَهُ يَسُرّ.

«فذِكْر» مبتدأ وهو[4] مرفوع بالضمة، «واللّه» مضاف إليه وهو مجرور بالكسرة «وعبدَه» مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة[5]، و«يسر» خبر عن ذكر اللّه، وهو أيضاً مرفوع بالضمة ووقف عليه بالسكون. ثم تَمَّم علامات الإعراب[6] الأصول[7] بعلامة الجزم فقال:

(ص) وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ *

(ش) هذه العلامات التي ذكرها هي الأصول[8] في علامات الإعراب، وغيرها من العلامات إنما هي بالنيابة وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ * يَنُوبُ نَحوِ[9] ...

---

(١) في الأصل «خُصّ» وما أَثبتُّ هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) في الأصل «كسر».

(٣) في ظ، ت «الأصل في».

(٤) «وهو» ساقطة من ت.

(٥) في هـ زيادة «وعبده مفعول «بذِكْرُ» وهو منصوب بالفتحة ويجوز أن يكون مفعولاً بيصل مقدماً». اختلط الأمر على الناسخ فوضع «بيصل» بدلاً من «بيسر» خطأ.
وفي ز «وعبده مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة ويجوز أن يكون عبده مفعولاً بيسر مقدماً». والأصوب أن يكون «يُسر» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على ذِكْر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٦) «الإعراب» ساقطة من ت.

(٧) الأصول» ساقطة من ظ.

(٨) في ش، هـ «الأصل».

(٩) «نحو» ساقطة من ش، هـ، ظ، ت.

(ش) ثم أتى بمثال وهو[1].

(ص) * ... جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ

(ش) «فأَخُو» فاعل، والواو فيه نائبة عن الضمة، «وبَنِي» مضاف / إليه 9/أ والياء فيه نائبة[2] عن الكسرة. [ثم شرع في مواضع النيابة فقال:

(ص) وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ * واجْرُرْ بِيَاءٍ [مَا][3] مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ

(ش) يعني أن الواو [تنوب] عن الضمة، والألف [تنوب][4] عن الفتحة والياء تنوب عن الكسرة فيما أصف لك [من الأسماء][5] أي فيما أذكر لك بعد هذا البيت، وهو ستة أسماء[6] أشار إلى اثنين منها بقوله:

(ص) مِنْ ذَاكَ ذُو إِنّ صُحْبَةً أَبَانَا * وَالفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا

(ش) فقوله: «إِنْ صُحْبَةً أبانا»، أي إن[7] أظهر صحبة نحو: جَاءَنِي ذو مال أي صَاحِبُ مَالٍ[8]، ورَأَيْتُ ذَا مَالٍ، ومَرَرْتُ بِذِي مَالٍ.

واحترز به[9] من ذو[10] بمعنى الذي في لغة «طيء» فإن الأشهر[11] فيها «ذو» بالواو في جميع الأحوال. وقوله: والفمُ حيثُ الميمُ منه بانا، أي إذا

(1) في هـ، ز، ظ، ت «وهو نحو».
(2) ما بعد «نائبة» إلى هنا ساقط من ك.
(3) «ما» تكملة من هـ، ز، ظ والألفية.
(4) «تنوب» تكملة من ت.
(5) «من الأسماء» تكملة من هـ، ز، ك.
(6) يريد بذلك الأسماء الستة، وفي إعرابها خلاف سأشير إليه في موضعه إن شاء الله.
(7) «إن» ساقطة من ظ، ك، ت.
(8) «أي صاحب مال» ساقطة من هـ ، ظ.
(9) في ظ «بقوله».
(10) في ظ «ذوا» وفي ش «من ذو التي بمعنى الذي».
قال ابن عقيل ١ : ٤٥ «واحترز بذلك عن «ذو» الطائية فإنها لا تُفْهِمُ صحبة، بل هي بمعنى الذي فلا تكون مثل «ذي» بمعنى صاحب، بل تكون مبنيّة، وآخرها الواو رفعاً ونصباً وجراً نحو «جاءني ذُو قَامَ، ورَأَيْتُ ذُو قَامَ، ومَرَرْتُ بِذُو قَامٍ».
(11) في ت «فإن الأظهر».

ذهب منه الميم نحو: هَذَا فُوكَ[1]، ورَأَيْتُ فَاكَ، ونَظَرْتُ إلِيَ فِيكَ.

واحترز به من «فم» بالميم فإنه يعرب[2] بالحركة[3] نحو: هَذَا فَمُكَ ورَأَيْتُ فَمَكَ، ونَظرتُ إِلى فَمِكَ. ثم أشار إلى الأربعة[4] الباقية من الأسماء الستة فقال:

(ص) أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ * ...

«فأَبٌ» مبتدأ، «وأَخٌ وَحَمٌ» معطوفان عليه بحذف العاطف «وكذاك» خبر المبتدأ، «وهَنُ» مبتدأ وخبره محذوف[5] لدلالة خبر أب عليه، أي وهن كذاك[6] فنقول: هَذَا أَبُوكَ، ورَأَيْتُ أَخَاكَ، ومَرَرْتُ بِحَمِيكَ. وهَذَا هَنُوكَ، ورَأَيْتُ هَنَاكَ، ونَظَرْتُ إِلى هَنِيكَ، والحم أبو زوج / المرأة، والهَنُ كناية عما ٩/ب يستقبح كالفرج. ثم أشار إلى أن هذه الأسماء الأربعة فيها لغات أُخَر غير الاعراب بالحروف فقال:

(ص) ... * وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ * وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

(ش) يعني أن النقص في «هَن» وهو الإعراب بالحركات الثلاث في النون أحسن من إعرابه بالواو رفعاً، وبالألفِ نصباً، وبالياءِ جرّاً، وأن النقص في أبٍ وأخٍ وحَمٍ يقل والقصر فيها أشهر من النقص فمن النقص قوله:

١ - بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ
وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ[7]

---

[1] في الأصل «ذا فوك».
[2] في ظ «معرب».
[3] في ت «بالحركات».
[4] في ش «إلى المواضع الأربعة».
[5] ما بعد «العاطف» إلى هنا ساقط من ك.
[6] في ت «كذلك».
[7] الرجز لرؤبة بن العجاج.

=

ومن القصر قولهم في المثل: «مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلْ»[1] «فأخاك»[2] مبتدأ ومُكْرَهٌ خبر مقدم[3]. وقوله: «وَفي[4] أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُر»، يعني أن النقص يقل في تاليي أب[5] وهما «أخ وحم»، وفاعل يندر[6] ضمير يعود على النقص. «وقصرها» مبتدأ وخبره[7] أشهر «ومن نقصهن» متعلق بأشهر وهو من تقديم[8] «مِنْ» على أفعل التفضيل وذلك قليل[9]، ثم قال:

(ص) وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لاَ * لِلْيَا ...

(ش) الإشارة «بذا» إلى الإعراب بالحروف. يعني أن هذه الأسماء يشترط في إعرابها بالواو رفعا وبالألف نصباً وبالياإ جراً أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم نحو: قَامَ أَبُو زَيْدٍ، ورَأَيْتُ أَخَاهُ، [ومررت بحميه][10] / فإن[11] كانت غير مضافة كانت منقوصة معربة بالحركات نحو: قَامَ أَبٌ، ورَأَيْتُ أَخاً، ومَرَرْتُ بِحَمٍ، وإن كانت مضافة إلى ياء المتكلم كانت معربة بحركات 10/أ

= انظر مجموع أشعار العرب ٣: ١٨٢، وشرح ابن الناظم ٣٨ وشرح المرادي ١: ٧٤ وشرح ابن عقيل ١: ٥٠ وشرح التصريح ١: ٦٤ والهمع ١: ٣٩ وشرح الشواهد للعيني ١: ٧٠.

(١) كذا في شرح ابن الناظم ٣٩ وشرح المرادي ١: ٧٦ وروى في أمثال العرب ١١٢ والفاخر ٦٢ والوسيط في الأمثال ١٥٦ وجمهرة الأمثال ٢: ٢١٣ ومجمع الأمثال ٢: ٣٥٥ والمستقصى ٢: ٣٤٧، وشرح الأشموني ١: ٧١.
«مُكْرَهٌ أَخُوكَ لاَ بَطَلَ» وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

(٢) في أب وأخ وحم ثلاث لغات: أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء، أو تكون بالألف مطلقاً، كالشاهد أو تعرب بالحركات الثلاث.

(٣) ما بعد «لا بطل» إلى هنا ساقط من ش.

(٤) في ت «في».

(٥) في ش، هـ «يقل في أب وتالييه» وفي ك «يقل في أب وفي تالييه».

(٦) في ش «والفاعل يندر».

(٧) في ت «خبره».

(٨) في ت «تقدم».

(٩) في هـ «وهو قليل».

(١٠) «ومررت بحميه» تكملة من هـ، ز، ك تستكمل بها حالات الإعراب.

(١١) في ظ «وإن».

مقدرة كسائر الأسماء الظاهرة المضافة إلى ياء المتكلم[1]، «وشرط» مبتدأ وخبره «أَنْ» وصلتها، «ولاَ» عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير: أن يضفن لسسائر الأسماء لا للياء. ثم مَثَّل بقوله:

(ص) ... * ... كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ

(ش) «فأخو» مضاف إلى «أبيك»، «وأبي»[2] مضاف «لكاف»[3] الضمير «وذا» مضاف إلى «اعتلا»، وهذه الأمثلة[4] محتوية على أنواع[5] غير ياء المتكلم؛ لأن غير ياء المتكلم إما ظاهر أو مضمر، والظاهر إما معرفة أو نكرة، ومن مواضع النيابة نيابة الألف عن الضمة، والياء عن الكسرة والفتحة، وذلك في المثنى وما أُلحق به وهو «كلا وكلتا» «واثنان واثنتان»، وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) بِالأَلِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى وَكِلاَ * إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلاَ
كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ * كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ
وَتَخْلُفُ اليَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ * جَرّاً وَنَصباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

---

(1) تعرب الأسماء الستة بالحروف بشروط أربعة ذكر المصنف شرطين منها أما الشرطان الآخران فقد ذكرهماابن عقيل والمرادي وهما:
ـ أن تكون مكبرة، فإن كانت مصغرة أعربت بالحركات الظاهرة نحو: هَذَا أُبَيُّ زَيْدٍ، ورَأَيْتُ أُبَيَّ زَيْدٍ ومَرَرْتُ بِأُبَيِّ زَيْدٍ.
ـ أن تكون مفردة فإن ثنيت أو جمعت أعربت . إعراب المثنى والمجموع . بالحركات الظاهرة. نحو: هَذَانِ أَبَوَا زَيْدٍ، ورَأَيْتُ أَبَوَيْهِ، ومَرَرْتُ بِأَبَوَيْهِ، وهَؤُلاَءِ آبَاءُ الزَّيْدَيْنِ، ورَأَيْتُ آبَاءَهُمْ، ومَرَرْتُ بِآبَائِهِمْ. واكتفى المصنف بالإشارة إليهما في قوله: وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ، أي الأسماء التي ذكرها مكبرة مفردة».
انظر شرح ابن عقيل ١: ٥٣ وشرح المرادي ١: ٨١
(2) في ظ، ت «وأبو».
(3) في ش «إلى كاف».
(4) في ش، ك، ت «المثل وما أَثْبَتُّ أَدَقَ.
(5) في ظ «محتوية على أنواع غير الياء المذكورة غير ياء المتكلم».

(ش) المثنى هو الاسم [الدال][١] على اثنين بزيادة في آخره صالح[٢] للتجريد وعطف مثله[٣] عليه، فقوله: «بِالأَلِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى»، يعني: أن الألف تكون علامة للرفع في المثنى نحو: قَالَ رَجُلاَنِ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ.

١٠/ب وقوله: «وكِلاَ» يعني: أن «كِلا» / يرفع أيضاً بالألف كالمثنى لكن بشرط إضافته إلى المُضْمَر[٤]، وإلى هذا[٥] أشار بقوله: «إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلاَ»، وفهم من عطفه «كلا» على المثنى أن كِلاَ ليس[٦] بمثنى [حقيقة][٧] تقول: قَامَ الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا وقيده بإضافته إلى المضمر[٨] احترازاً[٩] من المضاف إلى الظاهر فإنه يعرب حينئذٍ بحركة[١٠] مقدرة في الألف. و«مُضَافاً» حال من الضمير المستتر في «وُصِلَ»، «وبمضمر» متعلق بوصل والتقدير: إذا وُصِلَ بِمُضْمَرٍ في حَالِ كَوْنِهِ مُضَافاً إِلَيْه. أي إلى المضمر[١١]، وقوله: «كِلْتَا كَذَاكَ» أي «كِلْتا» مثل كِلاَ في أنه يرفع بالألف بشرط إضافته إلى المضمر وفُهِم أيضاً من قوله: «كِلْتَا كَذَاكَ»، أن كِلْتَا ليست بمثنى على متضى التثنية[١٢]، و«كلتا» مبتدأ، «كذاك» خبره، وقوله:

(ص) ... اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ * كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

---

(١) «الدال» تكملة من هـ، ظ، ت. وكان الأولى أن يقول: الدال على اثنين أو اثنتين.
(٢) في هـ، ت «صالحاً» وهو الأصوب.
(٣) كقولك: «القَمَرَيْنِ» فانه صالح للتجريد فتقول: قمر، وعطف غيره عَلَيْه نحو: قمر وَشمس.
(٤) في ش، هـ، ت «الضمير».
(٥) في هـ، ك، ت «وإلى ذلك».
(٦) في ش «ليست» وما أَثْبَتُّ أدَقّ لأن «كِلاَ» للمذكر.
(٧) «حقيقة» تكملة من ش، هـ، ك.
(٨) في ش، ت «الضمير».
(٩) في ظ «احتراز».
(١٠) في ش، هـ، ك، ت «بحركات».
(١١) في ش، ت «الضمير».
(١٢) في هـ، ت «التشبيه».

(ش) يعني أن «اثنين واثنتين» يرفعان بالألف كالمثنى من غير شرط، ولذلك شبههما بالمثنى الحقيقي وهو[1] «ابنان وابنتان»، وإنما حكم على «كِلاَ وكِلْتَا واثنين واثنتين»، أنها[2] ليست مثناة[3] حقيقة؛ لأنها لا تصلح للتجريد وعطف مثلها عليها. وقوله:

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ * ...

البيت يعني أن «الياء» تخلف الألف[4] في الجر والنصب في جميع ما ذكر فتكون[5] الياء علامة للجر والنصب نحو: مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ والاثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا، ورأيت / الزَّيْدَيْنِ[6] والاثْنَيْنِ[7] كِلَيْهِمَا، قوله[8]: ١١/أ

بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ. يعني أن الياء في الجر والنصب يفتح ما قبلها كالفتح[9] المعهود في الرفع وهو المراد بقوله: «بَعْدَ فَتْحٍ[10] قَدْ أُلِفْ» «والْيَا» فاعل بتخلف، «والأَلِف» مفعول به[11] وقصر الياء ضرورة، ونصب جَرّاً ونصباً على إسقاط حرف الجر. أي في جر ونصب، ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع الحال والتقدير: في حال كون هذه

---

(١) في ش، ت «وهما» وكلاهما جائز، لأن الضمير هنا يعود على «ابنان وابنتان». والضمير في «هو» يعود على المثنى.
(٢) في ت «أنهما».
(٣) في ش «بمثناة».
(٤) في ظ «يعني أن الألف تخلفها الياء».
(٥) في هـ، ظ، ك «وتكون».
(٦) في ش «ورَأَيْتُ الهِنْدَيْنِ والأثنتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا».
«ورَأيتُ الهِنْدَيْنِ والاثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا».
(٧) «والاثنين» ساقط من ظ.
(٨) في ك «وقوله: جراً ونصباً بعد فتح قد أُلف» أكملت عبارة الألفية.
وفي ت «وقوله».
(٩) في ش، هـ، ك «بالفتح» وفي ظ «فالفتح».
(١٠) «بعد فتح» ساقط من ش، ك.
(١١) «به» ساقط من ت.

الأشياء[1] مجرورة ومنصوبة. «وَفِي جَمِيعِها وَبَعْدَ فَتْحٍ» متعلقان بتَخْلُف.

ومن مواضع النيابة، نيابة الواو عن الضمة، والياء عن الكسرة والفتحة[2] وذلك في جمع المذكر السالم، وما ألحق به، وإلى ذلك أشار[3] بقوله:

(ص) وَارْفَعْ بِوَاوٍ وبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ * سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِه عِشْرُونَا * وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَالأَهْلُونَا

أُولُو[4] وَعَالَمُونَ[5] عِلِّيُّونَا * وَأَرَضُونَ شَذَّ والسِّنُونَا

وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ * ذَا البَابُ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

(ش) يعني أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء. ولما كان على نوعين. أحدهما: اسم ويشترط في مفرده أن يكون علماً مذكراً عاقلاً خالياً[6] من تاء التأنيث ومن التركيب، والآخر وصف ويشترط في مفرده أن يكون مذكراً عاقلاً خالياً من تاء التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء أَتَى بمثالين[7] الأوّل للأوّل وهو عامر، والثاني للثاني[8] / وهو مذنب، قوله: «وَشِبْهِ ذَيْنِ» يعني شبه عَامِر ١١/ب
ومُذِنب في كونهما على ما ذكر، «وبِوَاوٍ» متعلق بارفع، و«بيا» متعلق[9]

---

(١) في هـ «الأقسام».
(٢) في ت «عن الفتحة والكسرة» تقديم وتأخير.
(٣) في ت «الإشارة».
(٤) في الأصل، ت «أولوا» والمثبت هو الصواب بدون ألف، لأن الملحق بجمع المذكر السالم لا واحد له من لفظه.
أما «أولوا» بمعنى أصحاب فتكتب بالألف.
(٥) في ظ «عالمون».
(٦) في هـ، ظ، ت «عَلَماً لمذكر عاقلٍ خالياً».
وفي ك «عَلَما لمذكرٍ عاقلٍ خالٍ».
(٧) في الأصل «بمثالٍ من الأول».
(٨) في ش «الأول وهو عامر والثاني مذنب».
(٩) «متعلق» ساقط من ظ.

باجرر أو بانصب[1] وهو[2] من باب التنازع وفيه تقديم[3] المتنازع فيه وهو جائز عند بعضهم[4]، «وسَالِمَ جَمْعٍ» منصوب بأحد العاملين فهو أيضاً من باب التنازع، وقوله: «وَشِبْه ذَيْنِ». مجرور بالعطف على عَامِر ومُذْنِب. والتقدير: جمعُ[5] هذين الاسمين وما أشبههما. وقوله: «وَبِه عِشْرُونَا». هذه هي الكلم[6] التي ألحقت[7] بجمع المذكر السالم في الإعراب وذكر منها سبعة ألفاظ: عشرون[8] وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه، وبابه يعني ثلاثين إلى التسعين[9] ويتضمن أيضاً سبعة ألفاظ، والأهلون: وهو جمع غير مستوف للشروط؛ لأنه ليس بعلم ولا صفة، وأولو[10]: وهو اسم جمع؛ لأنه لا مفرد له من لفظه، وعَالَمُون؛ وهو أيضاً اسم جمع ولا مفرد له من لفظه، وليس جمعاً لِعَالِمْ؛ لأن عالماً أعم، وعليون: اسم لأعلى الجنة فهو مفرد في المعنى جمع في اللفظ، وأَرَضُون؛ جمع أرض، وقوله: «شَذّ» راجع لأرضين، ووجه شذوذه أنه من باب سنين، وباب سنين مطرد فيما، حذف من[11]

---

(1) في ظ «باجرر وبانصب» وفي ك «باجرر وانصب».
(2) في هـ، ت «فهو».
(3) «تقديم» ساقطة من ظ.
(4) قال الصبان ١: ٧٩ «قوله وبيا اجرر وانصب: ليس المجرور متنازعاً فيه لاجرر وانصب على الأصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول آخر، وعلى القول الثاني يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول في الجملة قاله الشيخ يحيى، وعلى هذا القول فالذي أعملناه هو الثاني إذ لو كان الأول لوجب الإضمار في الثاني بلا حذف للضمير» وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٦٤٣.
(5) في ت «وجمع».
(6) في هـ «هذه من الكلم» وفي ظ «هذه الكلم».
(7) في ظ «لحقت».
(8) في الأصل «عشرين» وفي ش «منها عشرون» وفي ظ «وعشرين».
(9) في ظ «تسعين».
(10) في الأصل، هـ «وأولوا» والمثبت أصوب بدون ألف.
(11) في ظ «منه».

مفرده[1] [حرف][2] أصليّ وعوض منه تاء التأنيث [ولم يكسر تكسيراً يعرب فيه بالحركات][3] كَسَنَة وعِدَة ولم يحذف / من أرض حرف أصلي[4] فيعوض منه، بل حذفت[5] منه تاء التأنيث بدليل رجوعها في التصغير في قولهم ارَيْضَة. فشذ[6] على هذا جملة في موضع الحال من أرضين، والتقدير وأَرَضُونَ في حال كونه شاذاً، والسنون وبابه، يعني كل ما حذف من مفرده حرف [أصلي][7] وعوض منه [8] تاء التأنيث كعزين وثبين وسنين ومئين[9]، وقوله: «وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَاب». الإشارة بذا إلى سنين وبابه، يعني أنه قد يستعمل باب سنين استعمال حين فيلزم فيه[10] الياء ويعرب بالحركات الثلاث في النون [فتقول هذه سنون بضم النون، ورأيت سنيناً بفتح النون، وجئت في سنين بكسر النون][11] ولا تحذف النون للإضافة. وفُهِمْ من قوله: قد يرد أن ذلك قليل، ومنه قوله صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنيناً ١٢/أ

---

(١) «مفرده» ساقطة من ظ.
(٢) «حرف» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك.
(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ك.
(٤) ما بعد أصلي «إلى هنا ساقط من ظ.
(٥) في الأصل، ش «حذف».
(٦) في ش «وشذ».
(٧) «أصلي» تكملة من هـ، ك.
(٨) في الأصل «من».
(٩) في هـ «كعِزِين وثِبِين وعِضِين».
وفي ز، ك «كعِزِين وثِبِين وعِضِين. فعِزين جمع عِزة، وثِبين جمع ثِبة، وعِضين جمع عِضة».
وفي ظ «كعِزين وثِبين ومِنين».
وفي ت «كعِدين وثِبين ومِيئين».
والأمثلة كلها صحيحة في جميع النسخ إلا أنَّ عبارة ز، ك أفضل.
(١٠) في ت «فيها».
(١١) ما بين المعقوفين تكملة من ش.

كَسِنِينِ يُوسُف»[1] في إحدى الروايتين، وقوله، «وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ»، يعني[2]: أن هذا الاستعمال المذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله:

٢ ـ دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَه * لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[3]

ثم قال:

(ص) وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ * فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

(ش) يعني أن نون الجمع وما الحق به مفتوحة وكسرها قليل، قيل[4] وهو مخصوص بالضرورة[5]، كقوله:

٣ ـ وَمَاذَا يَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي * وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ[6]

ثم قال[7]:

---

(١) وفي رواية:
«اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُف» كذا في البخاري ٢: ٣٣ وفي سنن أبي داود «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِم سِنِينَ كَسِنِي يُوسُف».
انظر سنن أبي داود ١: ٣٣ «باب القنوت في الصلاة» وشرح ابن الناظم ٤٨، وشرح المرادي ١: ٩٧ وشرح ابن عقيل ١: ٦٥، وشرح الأشموني ١: ٨٧

(٢) «يعني» ساقطة من ظ.

(٣) الشاهد للصمة بن عبد الله أحد شهراء الدولة الأموية.
انظر اللسان «سنه» وشرح المفصل ٥: ١١، وشرح ابن الناظم ٤٨ وشرح المرادي ١: ٩٧ وشرح ابن عقيل ١: ٦٥، وشرح الشواهد للعيني ١: ٨٦ وشرح التصريح ١: ٧٧.
دعاني: أي اتركاني.
مردا: مردُ جمع أمرد: وهو الذي لم ينبت بوجهه شعر.

(٤) «قيل» ساقطة من ش، ظ.

(٥) «بالضرورة» تركيب غير واضح في الأصل.

(٦) الشاهد لسُحَيم بْن وَثِيلِ الرِّيَاحِي.
وروايته في الأصمعيات واللسان والخزانة:
وَمَاذَا يَدَّرِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي
وَقَدْ جَاوَزْتُ رَأْسَ الأربعِينِ
انظر اللسان «ربع» والاصماعيات ١٩ وشرح المفصل ٥: ١١. ١٤ والخزانة ٣: ٤١٤ وشرح الأشموني ١: ١٢٠.

(٧) «ثم قال» ساقط من ك، وفي ظ «وقوله».

(ص) وَنُونُ مَا ثُنِّيَ والْمُلْحَقِ بِهِ * بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ/ ١٢/ب

(ش) يعني أن نون المثنى وما ألحق به بالعكس من نون الجمع فكسرها كثير وفتحها قليل وهو(١) لغة مع الياء وقيل مطلقاً [ومنه قوله:

٤ ـ أَعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ والعَيْنَانَا
وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا](٢)

وقوله: فانتبه [أي فانتبه](٣) لما استعملته العرب من الفرق بين نون الجمع ونون التثنية. ومن مواضع النيابة أيضاً نيابة الكسرة عن الفتحة وذلك في جمع المؤنث السالم وما أُلحِق به وإليه أشار بقوله:

(ص) وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا * يُكْسَرُ فِي الجَرِّ وفِي النَّصْبِ مَعَاً
كَذا أُولاَتُ وَالَّذِي اسْمًاقَدْ جُعِلْ * كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضاً قُبِلْ

(ش) يعني أن المجموع بالألف والتاء وهو جمع المؤنث السالم يُجَرُّ وَيُنْصَبُ بالكسرة فتقول(٤): مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ، ورَأَيْتُ الهِنْدَاتِ، وإنما نُصب(٥) بالكسرة مع تأتي الفتحة حملاً على جمع المذكر السالم؛ لأنه فرع عنه(٦)، وقُدِّمَ الجر؛ لأن النصب محمول عليه، وقوله «كَذَا

---

(١) في ش «وهي لغة» وفي هـ ز «قيل وهذه لغة» وفي ت «وقيل هي لغة».
(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ت.
البيتان لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٧.
ونسبا لرجل من ضبة في شرح الشواهد للعيني ١: ٩٠ والخزانة ٣: ٣٣٦ وهما بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٧١/١، وشرح التصريح ١: ٧٨ وشرح الأشموني ١: ٩٠.
وفي رواية: أعرف منها الأنف والعينانا.. ومَنْخِرَانِ أشبها ظبيانا.
وذكر ابن عقيل أن البيتين مصنوعان فلا يحتج بهما. انظر هامش ابن عقيل ١: ٧٢.
منخرين: بفتح الميم وكسرها موضع النخير وهو الصوت المنبعث من الأنف ويطلق على الأنف نفسه.
ظبيانا: هو اسم رجل، وقيل مثنى ظبي. .والمعنى المناسب للمقام هنا هو الثاني.
(٣) «أي فانتبه» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
(٤) في ت «تقول».
(٥) في ت «ينصب».
(٦) في ظ «عليه».

أُولاَتُ». البيت. هذا هو الملحق بجمع(١) المؤنث السالم وهو نوعان:

الاول: [أُولاَت](٢) وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفرد له من لفظه، وإليه أشار بقوله: «كَذَا أُولاَتُ»، يعني أن(٣) «أُوَلاتِ» يلحق بجمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة(٤) كقوله تعالى: «وَإِنْ كُنَّ أُولاَتِ حَمْلٍ»(٥).

الثاني: ما سُمِّيَ(٦) به من جمع المؤنث السالم. وإليه أشار بقوله: «وَالَّذِي اسْماً قَدْ جُعِلْ... إلى آخره فتقول في رجل اسمه هِنْدَاتٌ: هَذا هِنْدَاتٌ ورَأَيْتُ هِنْدَاتٍ / ومَرَرْتُ بِهِنْداتٍ. كما كان قبل ١٣/أ التسمية ومنه «أَذْرِعَات»(٧) اسم موضع بالشام وذَاله معجمة،

---

(١) في ت «الجمع».

(٢) «أولات» تكملة من هـ، ظ، ت.

(٣) «أن» ساقطة من ظ.

(٤) في الأصل «وبالكسرة».

(٥) سورة الطلاق آية: ٦.

(٦) في ظ «ما تسمّى» وما أثبت أدق.

(٧) قال ابن عقيل ١: ٧٥.

«أذرعاتٍ ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولا يحذف منه التنوين نحو: هذه أذرعاتٌ، ورأيت أذرعاتٍ، ومررت بأذرعاتٍ.

هذا هو المذهب الصحيح، وفيه مذهبان آخران:

أحدهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، ويزال منه التنوين نحو: هذه أذرعاتُ، ورأيت أذرعاتِ، ومررت بأذرعاتِ.

والثاني: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين نحو: هذه أذرعاتُ، ورأيت أرعاتَ ومررت بأذرعاتَ. ويروي قوله وهو امرؤ القيس:

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعَات وَأَهْلُهَا ... بِيَثْرِبَ، أَدْنَى دَارِها نَظَرٌ عَالِي

بكسر التاء منونة كالمذهب الأول، ويكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث».

«فأولات» مبتدأ وخبره كَذَا «والذي» مبتدأ، وصلته «اسْماً قَد

جُعِلْ»، وفي «جُعِلَ» ضمير مستتر عائد[١] على الموصول، «واسْماً» مفعول ثاني بجعل، «وكَأَذْرِعَاتٍ» متعلق بجعل أو في موضع الحال من الضمير المستتر في جعل، «وَذَا» مبتدأ وهو إشارة إلى الحكم[٢] المتقدم في جمع المؤنث السالم وهو حمل منصوبه على مجرورِه، «وقُبِلْ» خبره، وفيه متعلق بقُبِل وتقديره: والذي جُعِل اسماً من جمع المؤنث السالم كأَذْرِعَاتٍ [قُبِلَ][٣] فيه[٤] هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره. ومن مواضع النيابة: نيابة الفتحة عن الكسرة[٥] وإليه أشار بقوله:

(ص) **وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ** * ...

(ش) يعني أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة، ولم يذكر النصب؛ لأنه على الأصل السابق، ولما كان جره بالفتحة مشروطاً بأن لا يضاف ولا يدخل عليه «أل» أشار إلى ذلك بقوله:

(ص) ... * **مَا لَمْ يُضَفْ أَوْيَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ**

(ش) فشمل «أل» الزائدة[٦] نحو: اليَزِيد، وغير الزائدة[٧] نحو: الأَحسَن[٨]

---

(١) «عائد» ساقطة من ظ.
وفي ش «يعود».
(٢) في ك «للحكم».
(٣) «قُبِل» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
(٤) «فيه» ساقط من ظ.
(٥) في الأصل «الكبيرة» تحريف من الناسخ.
(٦) في الأصل «فشمل الزائد».
وفي ش، هـ «فشملت أل الزائدة».
وفي ظ «فشملت الزائدة».
(٧) في الأصل «وغير الزائد».
(٨) في ز، ظ، ك «نحو الحسن».
وفي ت «نحو الأحمر» وهذا جائز.

ومعنى رَدِفْ: تَبِع وقوله: «وجُرّ» يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول «ومَا» في موضع رفع نائبة[1] عن الفاعل ويحتمل أن يكون فعل أمر «ومَا» في موضع نصب على أنه مفعول به، و«ما» في قوله / «مَا لَمْ يُضَفْ ظرفية مصدرية ١٣ب والتقدير: مدة كونه غير مضاف ولا تابع[2] لأل. ومن مواضع النيابة نيابة النون عن الضمة، ونيابة حذفها عن السكون والفتحة، وذلك في خمسة[3] أمثلة من الفعل وإليها[4] أشار بقوله:

(ص) وَاجْعَلْ لِنَحْوِ[5] يَفْعَلاَنِ النُّونَا * رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا
وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ * كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

(ش) يعني أن علامة الرفع في هذه الأمثلة الثلاثة هي النون، وهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ. وفُهِم من قوله: «لِنَحْوِ» أنها أكثر وتبلغ[6] بالاستقراء إلى ثمانية لأن «يفعلان» شامل لما ألفه ضمير[7] نحو: الزَّيْدَانِ يَفْعَلاَنِ.

ولما كان[8] ألفه علامة التثنية نحو: يَفْعَلانِ الزَّيْدَانِ على لغة أكلوني البراغيث. ومتضمن[9] أيضاً «تَفْعَلاَنِ» بالتاء فإنه[10] شبيه بيفعلان وتكون ألفه أيضاً ضميراً نحو: أَنْتُمَا تَفْعَلان، وعلامة التثنية نحو: تَفْعَلاَنِ الهِنْدَانِ،

---

(١) في الأصل، ت «نيابة».
(٢) في ك «ولا تَابِعا».
(٣) في ت «وفي ذلك خمسة».
(٤) في الأصل، ز، ظ، ك، ت «وإليه» تحريف.
(٥) في الأصل «النحو».
(٦) في ش، هـ «وتصير».
وفي ك «وتصل».
(٧) في ش «لما كان ألفه ضميراً».
(٨) «كان» ساقطة من ش، هـ، ك.
(٩) في ش، هـ «ويتضمن».
(١٠) في ش «لأنه».

وأما «تَسْأَلُوَن» فتكون واوه ضميراً[1] نحو: أَنْتُمْ تَسْأَلُون. وهو[2] مُتَضمن ليفعلون؛ لأنه شبهه، وواو يَفْعَلُون تكون ضميراً نحو: الزَّيْدُونَ يَسْأَلُونَ، وعلامة جمع نحو: يَسْأَلُونَ الزَّيْدُونَ. وأما «تَدْعِينَ» فلا تكون ياؤه إلا ضميراً فهذه ثمانية أمثلة في التقدير وإن كانت ثلاثة في اللفظ ١٤/أ «والنُّون» ١٤/أ
مفعول أوَّل باجعل، «وَرفْعاً» مفعول ثان، وهو على حذف مضاف أي علامة رفع والتقدير[3]: واجعل النُّون علامة رفع لِنَحْو يَفْعَلاَنِ وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُون. وقوله: «وَحَذْفُهَا[4] لِلْجَزْمِ والنَّصْبِ سِمَهْ[5]»، أي علامة. وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول عليه، ثم أتى بمثال للجزم وهو قوله: «كَلَمْ تَكُونِي». ومثال للنصب وهو قوله: «لِتَرُومِي مَظْلَمه»[6] يجوز في لامه [الفتح][7] والكسر والقياس الفتح واعلم أن علامات[8] الإعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة، وذلك في الأسماء والأفعال المعتلة، وبدأ بالأسماء المعتلة فقال:

(ص) وَسَمِّ مُعْتلاً مِنَ الأَسْمَاءِ مَا * كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا
فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيه قُدِّرَا * جَمِيعُهُ وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ * وَرَفْعُهُ يُنْوَي كَذَا أَيْضاً يُجَرّ[9]

(ش) يعني[10] أن ما كان من الأسماء حرف إعرابه ألف لازمة [قبلها

---

(1) في الأصل «ضمير».
(2) في الأصل «وهم».
(3) في الأصل «التقدير».
(4) في ظ «وحذفها».
(5) «سمه» الكلمة غير واضحة في الأصل.
(6) في الأصل، هـ، ز، ت «للترومي ومظلمة».
وما أثبتُّ أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.
(7) «الفتح» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت وفي ش «النصب»
(8) في ش «علامة».
(9) هذا البيت ساقط من ظ.
(10) «يعني» ساقطة من ظ.

فتحة[١]] كالمصطفى أو ياء [لازمة][٢] قبلها كسرة كالمرتَقِي يسمّى معتلاً [وليس من الأسماء ما حرف إعرابه واو قبلها ضمة لازمة][٣] وما موصولة مفعول أَوّل بسَمٌ، «ومُعَتَلاً» مفعول ثان، وصلة «ما» كالمصطفى»، و«مَكَارِماً» مفعول من أجله أو تمييز أو ظرف أو مفعول به[٤] [ومن الأسماء متعلق بسم][٥] ثم إن القسم الأول من المعتل وهو ما حرف إعرابه ألف لازمة يقدر فيه جميع الإعراب أعنى / الضمة والفتحة والكسرة؛ لتعذر النطق بها ١٤/ب
نحو: قَامَ الفَتَى ورَأَيْتُ الفَتَى، ومَرَرتُ بالفَتَى، ويسمّى مقصوراً، وقد نبه على ذلك بقوله: فَالأَوَّلُ الإِعْرابُ فِيهِ قُدِّرا. جَمِيعُهُ، البيت، ثم نبَّه على القسم الثاني بقوله: وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ... البيت، يعني أن القسم الثاني من المعتل يسمّى منقوصاً وتظهر فيه الفتحة في حال النصب لخفتها نحو: رَأَيْتُ القَاضِيَ، وتُنْوَى فيه[٦] الضمة والكسرة في حال رفعه وجره لثقلهما في الياء نحو: قَامَ القَاضِي، ومَرَرْتُ بِالقَاضِي، ثم أشار إلى المعتل من الأفعال[٧] بقوله:

(ص) وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ * أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاً عُرِفْ
فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ * وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمي
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِماً * ثَلاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْماً لاَزِمَا

---

(١) «قبلها فتحة «تكملة من هـ، ز، ك.
(٢) «لازمة» تكملة من هـ، ز، ك.
(٣) ما بين المعقوفين تكلمة من ش.
وفي هـ «وليس من الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة لازمة».
(٤) «أو ظرف أو مفعول به» ساقطة من ش، وشطبت من هـ.
(٥) «ومن الأسماء متعلق بسم» تكملة من ش، ز، هـ، ظ، ك.
(٦) في الأصل، ش، ز، ك «فيها».
(٧) «من الأفعال» ساقط من ظ.

(ش) يعني[١] أن المعتل من الأفعال ثلاثة[٢] أقسام:

. ما آخره ألف نحو يخشَى.

. وما آخره واو نحو يغزُو[٣]

. [وما آخره ياء نحو يرمي][٤]، وجميع ذلك يسمى معتلاً. و«أي فعل»: شرط، [وهو مرفوع][٥] بالابتداء، وكان بعده مقدرة، ويحتمل أن تكون شأنية «وَآخِرٌ مِنْهُ أُلِفْ» جملة من مبتدأ وخبر مفسرة للضمير المستكن في كان الشأنية المقدرة ويحتمل[٦] أن تكون ناقصة «وآخِرٌ مِنْهُ»[٧] اسمها «وأُلِفْ» خبرها ووقف عليه[٨] بالسكون على لغة ربيعة[٩]، والفاء[١٠] جواب الشرط وفي «عُرِفْ» ضمير مستتر عائد على فعل «ومُعْتَلاً» حال منه مقدم على عامله/ وقوله: «فَالأَلِفَ انوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ»، يعني أن ما في[١١] آخره ١٥/أ ألف من الأفعال المعتلة ينوى فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب؛ لتعذر ظهورهما في الألف نحو: زَيْدٌ يَرْضَى، ولَنْ يَخْشَى[١٢] «والألفَ»[١٣] مفعول

---

(١) «يعني أن »ساقط من ظ.

(٢) في ش «على ثلاثة».

(٣) في ظ، ت قدم مثال الياء «وما آخره ياء نحو يرمي» قبل مثال الواو «وما آخره واو نحو يغزو».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) «وهو مرفوع» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك.

(٦) في ك «يحتمل».

(٧) في الأصل «ضمة».

(٨) «عليه» ساقطة من ظ، ت.

وفي ك «ووقف عليها».

(٩) ربيعة تقف على المنصوب المنون بالسكون مع أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف.

(١٠) في ظ، ت «والفاء في» يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك: «أو واو أو ياء فمعتلا عرف».

(١١) «في» ساقطة من ظ، ت.

(١٢) في ش «نحو: زيد يرضي ولن يرضي».

(١٣) في ظ «فالألف».

بفعل مقدر من باب الاشتغال، ويجوز رفعه على الابتداء وقول: «وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي»، يعني أن ما آخره واو «كَيْدعُو» أو ياء «كيَرْمِي» يظهر نصبه بالفتحة لخفتها نحو: لَنْ يَدْعُوَ وَلَنْ يَرْمِيَ، ومعنى «أَبْدِ» أظهر «ومَا» موصولة وصلتها «كيَدْعُو»، و«يَرْمِي» معطوف على[1] يدعو بحذف حرف العطف، وقوله: «والرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ» يعني أن الرفع ينوى في الواو والياء لثقل الضمة في الواو والياء[2]، و«الرفَع» مفعول مقدم بانو، وقوله: «وَاحْذِفْ[3] جَازِماً ثَلاثَهُنَّ»[4] إلى آخره. يعني أن هذه الحروف[5] الثلاثة أعني الألف[6] والواو والياء تحذف في الجزم نحو: لَمْ يَخْشَ، ولَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَرْمِ، «وجازماً» حال من الفاعل المستتر في احذف، «ثَلاثَهُنَّ»[7] مفعول باحذف ومفعول «جازماً» محذوف تقديره: الأفعال[8]، «وتَقْضِ» مجزوم على جواب[9] الأمر، «وحُكْماً» مفعول به إن جعلت تقض بمعنى تؤدي، ومفعول[10] مطلق إن جعلت تقض[11] بمعنى تحكم، كأنه قال: تحكم حكماً لازماً.

---

(1) في ش «عليه».
(2) في ش «لثقل الضمة فيهما».
(3) في الأصل «وحذف» وما أَثبتُّ هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.
(4) في الأصل «ثلاثين» وما أَثبتُّ هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.
(5) في هـ، ظ الأحرف.
(6) في ش، ظ، هـ، ك «وهي الألف».
(7) في الأصل «وثلاثين» وما أَثبتُّ هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.
(8) في هـ، ز، ظ، للأفعال.
وفي ش «جازماً للأفعال».
(9) في الأصل «على جواز».
(10) في ش، ظ «أو مفعول».
(11) في الأصل «تقضى» وما أَثبتُّ هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

«النكرة والمعرفة»

[النكرة هي الأصل، والمعرفة فرع عنها، ولذلك ابتدأ بالنكرة فقال][1]:/ ١٥ ب

(ص) نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا * أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

(ش) يعني أن النكرة ما تقبل[2]، «أل» وهي الألف واللام، وقوله: «مُؤَثِّرَا» أي: مؤثرة التعريف، واحترز بذلك من «أل»[3] التي لا تؤثر التعريف كالألف واللام الزائدة «كاللاتي»، والتي للمح الصفة «كالحارث» فإن كليهما[4] لم يؤثر[5] فيما دخل عليه تعريفاً. وقوله: «أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا» يعنى أن من النكرات ما لا يقبل[6] «أل» كذي بمعنى صاحب، «وما» الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان[7] «أل» لكنهما[8] في معنى ما يقبلها[9]، «فذو بمعنى صاحب و«ما» بمعنى شيء، وكلاهما يقبل «أل» [ثم][10] قال:

---

(1) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
(2) في هـ، ز، ك، هي ما يقبل».
وفي ظ «ما يقبل»، وفي ت «هي ما تقبل».
(3) في ظ «من النكرة» خطأ من الناسخ.
(4) في الأصل، هـ، ظ، «كلاهما» والصواب ما أثبت.
وفي ش، ت «كلا منهما».
(5) في ظ «لم يؤثراً».
(6) في ظ «ما لا تقبل» والتذكير والتأنيث جائز.
(7) في هـ، ز «ولا يقبلان».
(8) في الأصل، هـ، ظ «لكن هما».
(9) في الأصل «ما يقبلهما».
(10) «ثم» تكلمة من ش، هـ، ظ.

(ص) **وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي * وَهِنْدَ وَابْنِي وَالْغُلاَمِ وَالَّذي**

(ش) يعني أن غير النكرة معرفة، فالمعرفة هو[١] ما لا يقبل «أل» ولا واقع موقع ما يقبلها وذكر من المعارف ستة، الضمير «كهم»، واسم الإشارة «كَذِي»، والعلم «كِهِند»، والمضاف إلى المعرفة[٢] «كابْنِي»، والمعرف بأل «كالغُلاَم»[٣] والموصول «كالَّذي» ولم يذكر المقصود في النداء نحو: «يَا رَجُلُ» وهو من المعارف، لأنه داخل كما قيل[٤] في المعرف بأل أو في اسم الإشارة[٥]، ولم يرتبها في المثال ورتبها في الفصول. ثم شرع في أول المعارف وأعرفها وهو الضمير فقال:

(ص) **فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أو حُضُورِ * كَأَنْتَ وَهُوَ سَمِّ بِالضَّمِيرِ**[٦] / ١٦/أ

(ش) يعني أن ما دل على غيبة نحو «هو» أو حضور نحو «أنت» و«أنا» يُسمَّى ضميراً ودخل في قوله: «أَوْحُضُورِ» اسم الإشارة [لأنه حاضر][٧] لكنه أخرجه بالمثال. ولما كان الضمير متصلاً ومنفصلاً أشار إلى المتصل منه بقوله:

(ص) **وَذُو اتِّصالٍ مِنْهُ مَالاَ يُبْتَدَا وَلاَ يَلِي إلاَّ اخْتِيَاراً أَبَدَا**
كَاليَاءِ وَالكَافِ مِنِ ابْنِي أَكْرَمَكْ وَالياءِ والهَا مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكْ[٨]

(ش) يعني أن الضَّميرَ المتَّصِل هو[٩] ما لا يصح الابتداء به أي وقوعه

---

(١) في ز، ك «هي» أعاد الضمير على ظاهر اللفظة.
(٢) «إلى المعرفة» ساقط من ظ.
(٣) فى الأصل «كالكلام».
(٤) فى ظ «فى النداء وهو يا رجل لأنه داخل كما قيل» والباقى ساقط.
(٥) قال الأشمونى ١:٩٦ «وزاد فى شرح الكافية المنادى المقصود كيا رجل واختار فى التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة.».
انظر التسهيل ٢١، وشرح الكافية للرضى ١:١٤١، وشرح المفصل ٢:٨، ٩.
(٦) يسمى الضمير والمضمر فى اصطلاح البصريين، وفى اصطلاح الكوفيين يُسمى كِنَايةً ومَكْنِيًا.
(٧) «لأنه حاضر» تكملة من ش، هـ، ظ، ك، ت.
(٨) هذا البيت ورد فى هـ بعد الشاهد.
وهو ساقط من ش، ز، ك.
(٩) فى ز، ك «هو الذى».

في أول الكلام[1] ولا يلي «إلاَّ» في الاختيار، وفُهِم منه أنه يلي إلاَّ في غير الاختيار كقول الشاعر:

٥ ـ وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا * أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ[2]

وقوله: «كالياء» البيت[3]، أتى بهذه المُثُل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهي ياء المتكلم من «ابْني» وهي مجرورة بالإضافة، وكاف المخاطب[4] من «أَكْرَمَكَ» وهو منصوب بأكرم، «وياء المخاطبة»، «وها الغائب من سَلِيه، والياء من سَلِيه[5] مرفوعة بسل[6] والهاء منصوبة به، ثم قال:

(ص) وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ * وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

(ش) يعني أن الضمائرَ كلّها مبنية[7] وقوله: وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ، يعني أن كل ضمير نصب صالح للجر، وأن كل ضمير جر صالح

---

(١) في الأصل «اللام».

(٢) وفي رواية كما في هـ ، ز، ظ، ت.

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ

أنشد هذا البيت الفراء ولم أقف على قائله رغم وروده في كتب النحو. انظر شرح المفصل ٢:١٠١، وشرح ابن عقيل ١:٩٠، وشرح الشواهد للعيني ١:١٠٩، وشرح التصريح ١:٩٥، والهمع ١:١٩٦.

ديار: يعني أحد قال تعالى في سورة نوح آية:٢٦،

(وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لاَ تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا)

(٣) في ش، ك ذكر البيت مرة أخرى.

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ ابْنِي أَكْرَمَكْ * وَالْيَاءِ والهاء مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكْ

(٤) في ظ «وكاف الخطاب».

(٥) ما بعد «سليه» إلى «أكرمك» ساقط من ظ.

(٦) في ك «بسلي» وما أثبت أدق.

(٧) «أُبْنِيَت المضمرات إما لشبهها بالحروف وَضْعًا كالتاء في ضربت، والكاف في ضربك، ثم أُجريت بقية المضمرات، نحو: أنا ونحن وأنتما وهما مجراها طردًا للباب، وإما لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى المفسر أعني الحضور في المتكلم والغائب كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادى. وإما لعدم موجب الإعراب فيها، وذلك أن المقتضى لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني ـ عن الإعراب، ألا ترى أن كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص» شرح الكافية للرضى ٢:٣.

للنصب، ففُهِم منه أن «الياء» من «ابنِي» تصلح للنصب؛ لأنها مجرورة[1]، وأن «الكاف» من أَكْرَمَكَ[2] تصلح للجر؛ لأنها منصوبة/ وأن «الهاء» من «سَلِيه» تصلح للجر: لأنها منصوبة ، وإن «الياء» من «سَلِيه» لا تصلح للجر ولا للنصب بل تختص بالرفع. وقوله[3]: ١٦/ب

لِلرَّفْعِ والنَّصْبِ وَجَرٍّ نَا صَلَحْ * كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ

(ش) [4] هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو «نا» الدال على المتكلم ومعه غيره، أو المتكلم المعظم نفسه، وهو صالح للإعراب كله: رفعه، ونصبه وجره، وقد مثل به مجروراً في قوله: «كَاعْرِفْ[5] بِنا» ومنصوباً في قوله: «فإِنَّنا»، ومرفوعاً في قوله: «نِلْنَا»، والمِنَحْ جمع مِنْحَة وهي العَطِيَّة، وفهم منه أن «الياء» من سَلِيه[6] [مرفوعة][7] وما لم يذكر من الضمائر المتصلة[8] خاص بالرفع، لأنه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو[9] «ياء[10] المتكلم والكاف والهاء» وما يستعمل في الإعراب كله وهو «نا»، علم أن ما عدا القسمين خاص بالرفع وهي[11] «ياء» المخاطبة «وتاء الضمير» متكلماً كان أو مخاطباً «وواو الضمير[12]»

---

[1] في ز، ك «مجرورة بالإضافة».
[2] ما بعد «منصوبة» إلى هنا ساقط من ظ.
[3] في ش، هـ ، ز، ك، ت «ثم قال».
[4] في الأصل رمز لكلمة الشارح بالرمز «ش» من هنا إلى آخر الشرح.
[5] في الأصل «فاعرف».
[6] في ش، هـ ، ظ، ك، ت «في سليه».
[7] «مرفوعة» تكملة من ز.
[8] «المتصلة» ساقطة من ظ.
[9] في ظ «وهي».
[10] في الأصل «تاء». وما أثبت هو الصواب لأن الياء في حالتي النصب والجر تكون للمتكلم.
[11] في هـ ، ز «وهو» وهذا جائز، لأنه يعود على القسم الثالث وإن لم يذكره إلا أنه واضح من العبارة.
[12] في ظ «وياء الضمير» وما أثبت أدق لأنه يريد واو الجماعة.

وألف الاثنين و«نون الإناث» فمجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ[1]، ثم قال:

(ص) وَأَلِفٌ والْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا * غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

(ش) يعني أن «أَلِفَ الاثْنَيْن»[2] وواو الجمع و«نون الإناث» للغائب والمخاطب، فمثالها[3] للغائب: الزَّيْدَانِ قَامَا، والزَّيْدُوَن قَامُوا، وَالْهِنْدَاتُ قُمْنَ، ومثالها للمخاصب: قُوما، وقُومُوا / وقُمْنَ، إلا أن قوله: «وَغَيْرِهِ» شامل 17/أ
للمتكلم والمخاطب، ولا تكون هذه الضمائر للمتكلم، إلا أن[4] تمثيله بقَاما وهو للغائب، واعْلَمَا وهو للمخاطب يرشد إلى مراده، ولو قال عوض: وغيره وخوطب»، لكان أنصّ وقوله: «وأَلِفٌ» مبتدأ، و«الواوُ وَالنُّونُ» معطوفان عليه، وسوغ الابتداء بألف[5] عطف المعرفة[6] عليه، «ولِمَاغَابَ» خبر المبتدأ، وقد ذكر الضمائر المتصلة كلها إلا التاء، وإنما استغنى عنها لتقدم ذكرها في قوله[7]: بِتَا فَعَلتَ ثم قال: قوله[8]

(ص) وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ * كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِط إِذْ تَشْكُرُ

(ش) يعنى أن من ضمائر الرفع ما يجب استتاره، وفهم من قوله: «وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ» أن[9] ذلك لا يكون في ضمائر النصب

---

(1) الضمائر المختصة بالرفع والتى عدها الشارح تسعة من أمثلتها:
فعلتُ، وفعلتَ، وفعلتِ، وفعلتُما، وفَعَلاَ، وفَعَلْتُم، وفَعَلُوا، وفَعَلْتُنَّ، وفَعَلْنَ.
(2) فى ت «اثنين».
(3) فى ش «فمثاله».
(4) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «لكنّ».
(5) فى هـ «بالنكرة» وهى صواب.
(6) فى الأصل «المفردة». خطأ من الناسخ.
(7) فى الأصل «فى قولنا».
(8) «قوله» ساقط من ش، ز، ك، ت.
(9) فى ظ «بأن».

ولا في ضمائر الجر، وذكر أربعة مواضع يجب فيها استتار الضمير[١]:

الأول: فعل الأمر للواحد المذكر وهو المشار إليه بقوله: «كَافْعَلْ».

الثاني: الفعل المضارع المفتتح بهمزة المتكلم [وهو المشار إليه بقوله «أُوَافِق».

الثالث: الفعل المضارع المفتتح بنون المتكلم ومعه غيره وهو المشار إليه بقوله: نَغْتَبِط][٢]

الرابع: الفعل المضارع المفتتح «بتا المخاطب» وهو المشار إليه بقوله: «إِذْ تَشْكُرُ».

و«مَا» موصولة في موضع رفع بالابتداء وخبرها في المجرور، وأُوَافِق مجزوم على جواب الأمر، و«نَغْتَبِط» معطوف على «أُوَافِق» على حذف / حرف[٣] ١٧/ب العطف[٤].

ولما فرغ من الضمير المتصل شرع في بيان المنفصل وهو ضربان: مرفوع ومنصوب وقد أشار إلى المرفوع بقوله:

(ص) **وَذُو ارْتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ أَنَا هُو * وَأَنْتَ وَالفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهُ**

(ش) ضمائر الرفع المنفصلة[٥] اثنا عشر[٦]، للمتكلم منها اثنان: «أَنَا»،

---

(١) اقتصر الشارح على ذكر الضمير الواجب الأستتار، والحقيقة أن الضمير المستتر ينقسم إلى واجب الاستتار: وهو ما لا يحل محله الظاهر وقد ذكره، وإلى جائز الاستتار، وهو ما يحل محله الظاهر نحو قولك: زيد يقوم أى هو حيث يجوز أن يحل محله الظاهر فتقول: زيد يقوم أبوه.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت كذا ورد فى الأصل الثانى: الفعل المضارع المفتتح بهمزة المتكلم ومعه غيره وهو المشار إليه بقوله نغتبط».

(٣) «حرف» ساقطة من ش، ظ.

(٤) فى ش، ظ «حذف العاطف» وحرف ساقطة.

(٥) فى الأصل، ز «المتصلة» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٦) فى هـ «اثنى عشر».
وفى ظ «باثنا عشر».

و«نَحْنُ» وللمخاطب خمسة: «اءَنْتَ، أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتُنّ»، وللغائب خمسة: «هُوَ، هِيَ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ «وقد اكتفي بذكر ثلاثة[1] منها لأنها أصول لما لم يذكره، ولذلك قال: «وَالفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِه»، «فأَنَا فرعه» «نَحْنُ»؛ لأن المفرد أصل للجمع، «أَنْتَ» فروعه[2]: أنْتِ وأَنْتُمَا وَأَنْتُمْ وأَنْتُنّ، لأن «أَنت» له فرعان: فرع من جهة الإفراد وهو «أَنْتُمَا وأَنْتُمْ وأَنْتُنّ»، وفرع من جهة التذكير وهو «أنتِ» وكذلك أيضاً «هُوَ» فروعه من جهة الإفراد: «هُمَا وهُمْ وهُنَّ»، ومن جهة التذكير «هِيَ»، ثم أشار إلى المنصوب من[3] المنفصل بقوله:

(ص) وَذُو[4] انْتِصَابِ فِي انْفِصَالٍ جُعِلاَ * إِيَايَ والتَّفْرِيْعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

(ش) فاكتفي بذكر ضمير[5] المتكلم، وكان حقه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل في المرفوع، لكنه اكتفى «بإِيَّايَ»[6] عما سواه لوضوحه ولذكره ذلك في المرفوع، وثبت في بعض النسخ وَذُو انْتِصَاب» بالواو، وإعرابه مبتدأ «وجُعِل» / إلى ١٨/أ
آخر البيت خبره، وفي «جُعِلْ» ضمير يعود على المبتدأ «وإِيَّايَ» مفعول ثان بجعل، وفي بعض النسخ «وذَا انْتِصَاب» بالألف وإعرابه مفعول ثان بجُعِل مقدم «وإِيَّايَ» مفعول ما لم[7] يسم فاعله بـ«جُعِلا»[8] وقوله[9]:

---

(١) في هـ ، ز، ك، ت «وقد اكتفى منها بذكر ثلاثة» تقديم وتأخير.

(٢) في ظ «فرعه».

(٣) «من» ساقطة من هـ ، ظ.

(٤) في الأصل «وذا انتصاب» وهو صواب أيضا.

(٥) في ت «الضمير».

(٦) ضمائر النصب المنفصلة اثنا عشر:
إِيَّايَ، إِيَانَا، إِيَّاكَ، إِيَّاكِ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُنّ، إِيَاهُ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُم، إِيَّاهُنّ.

(٧) في ش، ز، ك، ت «لما لم».
قال الأزهري في موصل الطلاب ١٦٢ «ولا تقل مفعول لما لم يُسم فاعله لما في هذا التعبير من التطويل والخفاء».

(٨) «بجعل» ساقطة من ت.
وفي الأصل، ش، هـ ، ظ، ك «بجعل» وما أثبت أَصوَب كما في ز والألفية.

(٩) في ش، ت «ثم قال».

(ص) وَفِي اخْتِيارٍ لاَ يَجِيءُ المُنْفَصِلْ * إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ المُتَّصِلْ

(ش) يعني أن الضمير إذا تأتي اتصاله بما قبله لا يجيء منفصلاً في الاختيار وفهم منه أنه يجيء في غير الاختيار منفصلاً[1] مع تأتي الاتصال كقول الشاعر:

٦ ـ بالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ * إِيَّاهُمْ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[2]

لأنه قد[3] يتأتى الاتصال فتقول: قد ضمنتهم لكنه فصله لضرورة الوزن وفي «اخْتِيَار» متعلق «بيَجِيء»، ثم قال:

(ص) وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا * أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى
كَذَاكَ خِلْتَنِيه، واتِّصَالاَ * أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

(ش) يعني أنه يجوز اتصال الضمير وانفصاله في الهاء من[4] سلنيه وما أشبهه وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الأخص منهما نحو: الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ إِيَّاهُ، والمختار في ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه في قوله: «وَصِلْ»[5]، وقوله: «في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى»[6] أي انتسب ويعني به خبر كان أو إحدى أخواتها إذا كان اسمها

---

(١) «منفصلا» ساقطة من ظ.

(٢) الشاهد للفرزدق وروى في الديوان ١:٢١٤
بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ
إِيَّاهُمُ الأَرْضُ بِالدَّهْرِ الدَّهَارِيرِ
انظر شرح الكافية لابن مالك ١:٢٣٣، وشرح ابن عقيل ١:١٠١، وأوضح المسالك ١:٦٦، وشرح الشواهد للعينى ١:١١٦، وشرح التصريح ١:١٠٤، والهمع ١:٢١٧.
الباعث والوارث: من أسماء الله عز وجل.

(٣) «قد» ساقطة من ت.

(٤) فى الأصل «فى».

(٥) «وصل» ساقطة من ظ.

(٦) مثال الاتصال أيضاً قوله تعالى فى سورة هود آية ٢٨
(نَعَمِيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ)
ومثال الانفصال قول عمر بن أبى ربيعة:

١٨/ب ضميراً متصلاً / أخص من خبرها، وقوله: «كَذَاكَ خِلْتَنِيه»، أي مثل كُنْتُهُ في الخُلْف المذكور يعني [فخلتنيه][(١)] وما أشبهه وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ للابتداء من باب «ظن» الأول منهما أَخَصُّ، وظاهر قوله: «الخُلْفُ انْتَمَى» أن الخلاف في جواز الاتصال والانفصال [فيما ذكر][(٢)]، [وليس كذلك لأنّه لا خلاف في جواز الاتصال والانفصال][(٣)] فيما ذكر، [مكرر وليس كذلك لأنه لا خلاف في جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر،] وإنما المراد الخُلْفُ انْتَمَى في الاختيار، ويدل على أن[(٤)] مراده ما ذكر قوله: واتِّصَالاً: أَخْتَارُ، غَيْرِي، اخْتَارَ[(٥)] الانْفِصَالاَ، وهو موافق في ذلك «لابن الطراوة» «والرماني»[(٦)]، وأو في قوله: أَوِ افْصِلْ «للتخيير» «وهاء» سلنيه مفعول «بِصَلْ» أو[(٧)] بافْصِلْ[(٨)]، فهو من باب التنازع

= لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا * عَنِ العَهْدِ، وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
انظر الكتاب ٢: ٣٦٤، وشرح المفصل ٣: ١٠٤، ١٠٥ وشرح التصريح ١: ١٠٧، وشرح الأشمونى ١: ٥٢.

(١) «فخلتنيه» تكملة من المطبوع لم ترد فى الأصل، ولا بقية النسخ، وإثباتها زيادة توضيح.
(٢) «فيما ذكر» تكملة من المطبوع، وإثباتها لا يفيد كثيراً لتكرارها.
(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
(٤) «أن» ساقطة من ظ.
(٥) فى الأصل «اختيار». وما أثبتُّ أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.
(٦) اختار سيبويه، والجمهور وابن مالك فى التسهيل الانفصال واختار غيرهم كالرمانى وابن الطراوة وابن مالك فى هذا الرجز الاتصال.
انظر الكتاب ٢: ٣٦٥، والتسهيل ٢٧، وشرح التصريح ١: ١٠٨، وشرح الأشمونى ١: ٥٢، ٥٣.
«ابن الطراوة»: سليمان بن محمد بن عبد الله المالقى، الأندلسي المعروف بابن الطراوة. نحوى، أديب، ناثر، ناظم.
من مؤلفاته: الترشيح فى النحو والمقدمات على كتاب سيبويه ومقاله فى الاسم والمسمى توفى ٥٢٨ هـ.
«الرماني»: على بن عيسى بن على بن عبد الله الرمانى ويعرف بالإخشيدى وبالوراق، واشتهر بالرمانى. أديب، نحوى، لغوى، فقيه، مفسر. أخذ عن ابن السراج وابن دريد والزجاج. من تصانيفه المبتدأ فى النحو ومعانى الحروف والاشتقاق، وشرح الصفات ت ٣٨٤هـ.
(٧) «بِصِلْ أَوْ» ساقط من ش، ك، ت.
(٨) فى ز «بافصل وهو مطلوب» وفى ك «بافصل وهو مطلوب أيضا لصل» وعبارتهما ليست دقيقة.

وقد أعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال وصل أو افصله، «واتِّصَالاً» مفعول مقدم باختيار ثم قال[1]:

(ص) وَقَدِّم الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ * وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

(ش) الأَخَصُّ هو الأَعْرفُ فضمير المتكلم أَخَصُّ من ضمير المخاطب والغائب[2]، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب، فإذا أريد اتصال الضمير الثاني قُدِّمَ الأَخَصُّ لأنه لا يتوصل إلى اتصاله إلا بتقديم الأَخَصّ، وعلى ذلك نَبَّهَ بقوله: وقَدِّمَ الأَخَصَّ؛ [فِي اتِّصَالِ][3]، وإذا أريد انفصاله قَدّم / ما شئت من الأخص وغيره، لأنه إذا تقدم[4] غير الأخص وجب انفصال الثاني وعلىَ ذلك نبه بقوله: وَقَدِّمَنْ[5] مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ، فإذا تقدم غير الأخص وجب انفصال الثاني، وإذا تقدم الأخص جاز اتصال الثاني وانفصاله، وقد اجتمع الأمران في قوله - صلى اللّه عليه وسلم - «إِنَّ اللَّهَ ملَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ»[6].

١٩ أ

فاتصال[7] الضمير في قوله: مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ جائز لتقدم[8] الأخص وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب، وانفصال الضمير في «مَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ»، واجب لتقدم[9] غير الأخص، قوله[10]:

---

(١) فى الأصل «وقوله».
(٢) «والغائب» ساقط من هـ .
(٣) «فى اتصال» تكملة من ش، ز، ك.
(٤) فى الأصل «قَدَّم».
(٥) فى ظ «وقدم».
(٦) لم يرد هذا الحديث فى الكتب الستة ولا المعجم المفهرس. وقد وقفت عليه فى موسوعة اطراف الحديث ٦:١٩٥.
انظر شرح ابن عقيل ١:٦٣، وشرح التصريح ١:١٠٧، وشرح الأشمونى ١:١١٧.
(٧) فى هـ «فانفصال».
(٨) فى ز، ك «لتقديم».
(٩) فى الأصل «لتقديم».
(١٠) فى ش، ز، ك، ت «ثم قال».

(ص) وَفي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ * وَقَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ[(١)]

(ش) يعني أن الضميرين إذا اتحدا في الرتبة كأن يكونا[(٢)] لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثاني نحو: ظَنَنْتَنِي إِيَّاي، وحَسبْتُكَ إِيَّاكَ[(٣)]، والدِّرْهَمُ إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَأَعِطِهِ إِيَّاهُ.

وقوله: «وَقَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ» يعني أن الضميرين إذا اتحدا[(٤)] في الغيبة قد يتصل الثاني منهما، لكن بشرط[(٥)] أن يختلفا اختلافاً ما، كأن يكون أحدهما مفرداً والآخر مثنى أو مجموعاً أو يكون مذكراً والآخر مؤنثاً كقوله:

٧ - لِوَجْهِكَ فِي الإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ
أَنَا لَهُمَاهُ قَفْو أَكْرَمَ وَالِدِ[(٦)]

١٩/ب وظاهر كلام الناظم عدم / اشتراط الاختلاف، واعتذر عنه ولده في شرحه[(٧)] بأن قوله: «وَصْلاَ» بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة [مطلقاً، بل يقيد وهو الاختلاف في اللفظ وفيه[(٨)]] بُعد. وهذا يقتضي أن البيت الواقع بعد هذا

---

(١) الشطر الثاني من بيت الألفية ساقط من ش، هـ ، ز، ك.
(٢) في ظ «يعني أن الضمير إذا اتحد في الرتبة كأن يكون».
(٣) في الأصل «وحسبتك إياى».
(٤) في ظ «يعنى أن الضمير إذا اتحد».
(٥) في ز «يشترط».
(٦) لم أعثر على قائله وقد ورد في كتب النحو.
انظر:
شرح ابن الناظم ٦٧، وأوضح المسالك ١:٧٥، وشرح التصريح ١:١٠٩، والهمع ١:٢١٩، وشرح الأشموني ١:٥٤.
البَسْط: البشاشة والبهجة.
قَفْو: يعني اتباع، مصدر قفاه يقفوه.
(٧) انظر شرح ابن الناظم ٦٧.
(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

البيت في بعض النسخ وهو مع اختلاف «ما» غير ثابت في الألفية[١] وهو من أبيات الكافية، قوله[٢]

(ص) وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ * نُوُن وِقَايَةٍ وَلَيْسِى قَدْ نُظِمْ
وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِى نَدَرَا * وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا
فِي البَاقِيَاتِ وَاضْطِراراً خَفَّفَا * مِنِيٌّ وَعَنيٌّ بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وَفِي * قَدْنِي وَقَطْنِي الحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي[٣]

(ش) تقدم[٤] أن من جملة الضمائر «ياء النفس»[٥] وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف فإذا اتصلت بالفعل لزم أن يفصل بينها وبينه نون[٦] تسمى نون الوقاية، لأنها تقى الفعل من الكسر الذي لا يكون نظيره فيه وهو الجر، ويستوي في ذلك الماضي والمضارع والأمر، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ * نُونُ وِقَايَةٍ...، وقد حذفت للضرورة[٧]

مع ليس كقوله:[٨]

٨ - عَدَدْتُ قَوْمي كَعَدِيدِ الطَّيِّسِ
إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِى[٩]

---

(١) البيت الذى يقصده ورد فى هامش (١) فى شرح الكافية لابن مالك ١:٢٢٩ وهو قوله:
مع اختلاف ما ونحو ضمنت * إياهم الأرض الضرورة اقتضت
وقد ورد فى بعض النسخ شرح الكافية.
(٢) في ش، ز، ك، ت «ثم قال».
(٣) الأبيات الثلاثة الأخيرة ساقطة من ز، ك.
(٤) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «قد تقدم» وعبارتها أكمل.
(٥) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «ياء المتكلم» وهى أدق.
انظر تعليق المكودى على هذه التسمية ص ١٢٥.
(٦) فى ش، ك، ت «بنون».
(٧) فى ز، ت «فى الضرورة».
(٨) فى هـ «فى قوله».
(٩) الشاهد لرؤبة بن العجاج. =

وإلى ذلك أشار بقوله: «وَلَيْسِى قَدْ نُظِمْ»، يعني أن نون الوقاية حُذِفَتْ مع[1] «ليس» في النظم لضرورة الوزن/ وقال: «يَا النَّفْس» وهو مخالف لعبارة[2] النحويين فإنهم يسمونها «ياء المتكلم»، و«قبل» متعلق بالتزم، ومَع الفِعْلِ «كذلك، وإذا اتصلت أعني «ياء المتكلم» بالحروف لم تلحق نون الوقاية إلا مع ثمانية أحرف أشار إلى ستة منها[3] وهي: إنَّ وأخواتها بقوله: ٢٠/أ

(ص) وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا * وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

في الباقيات ... * ...

(ش) يعني أن لحاق[4] نون الوقاية «لليت» كثير وعدم لحاقها قليل[5] فليتني أكثر من ليتى ولم يجيء في القرآن إلا بالنون كقوله تعالى[6]: «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ»[7] ومِنْ حَذْفِهَا قول الشاعر:

٩ ـ كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِى * أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي[8]

= انظر اللسان «ليس».
ومجموع أشعار العرب ٣:١٧٥، وشرح ابن عقيل ١:١٠٩، وأوضح المسالك ١:٧٨. والهمع ١:٢٢٣، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١:٤٨٨/٢:٧٦٩، وشرح الأشمونى ١:٥٥.
روى البيت الثانى فى اللسان:
«قَدْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِى»
العديد: مثل العدد، الطَّيْس: الشىء الكثير من الرمل وغيره.
يقال فيه «طيسل» بزيادة اللام.
وقوله: «ليس» أى ليس الذاهب إياى.

(١) فى الأصل «من».
(٢) فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ك «لعبارات».
(٣) فى ش «إلى الستة أحرف منها» تقديم وتأخير.
(٤) فى الأصل، ز «الحاق».
(٥) إسقاط نون الوقاية من ليت ضرورة عند سيبويه، وقال الفراء يجوز: «لَيْتَنى وَلَيْتى».
انظر الكتاب ٢:٣٧١، وشرح المفصل ٣:٩٠، وشرح المرادى ١/١٥٧.
(٦) فى ش «عز وجل».
(٧) سورة النساء. آية:٧٣.
(٨) الشاهد لزيد الخير الطائى.
انظر اللسان «ليت» والكتاب ٢:٣٧٠، وشرح المفصل ٣:٩٠، وشرح ابن عقيل ١:١١١، وشرح

وقوله: «وَمَع لِعَلَّ اعْكِسْ»[1] يعني أن عدم لحاق النون «للَعَلَّ»[2] كثير ولحاقها لها قليل، فهي بالعكس من لَيْتَ ولم تأت في القرآن إلا بدون[3] نون كقوله تعالى[4]: لَعَلِّى أَبْلُغُ الأَسْبَابَ»[5]

ومن لحاق نون الوقاية لها قول الشاعر:

١٠ ــ فَقُلْتُ أَعِيرَانِي القَدُومَ لَعَلَّنِي * أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لأَبْيَضَ مَاجِدِ[6]

وقوله: «وَكُنْ مُخَيَّراً في البَاقِيَاتِ». يعني بالباقيات: ما بقي من الأحرف الستة[7]، وهي إنَّ وأَنَّ وكَأَنَّ ولَكِنَّ، فيجوز أن تلحقها نون الوقاية وأن لا تلحقها وقد جاءت في القرآن بالوجهين كقوله/ . عزّ وجلّ .: (إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ)[8] و(أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُون)[9]. ٢٠/ب

= الشواهد للعينى ١٢٣:١ والهمع ٢٢٣:١.
وفى رواية لعجز البيت كما فى ت «أُصَادِقُهُ وَأُتْلِفُ جُلَّ مَالِى».

(١) «اعكس» ساقطة من ش.

(٢) فى الأصل «العل».

(٣) فى ش، هـ ، ز، ظ «دون».

(٤) فى ش، ز «عز وجل».

(٥) سورة غافر. آية:٣٦.

(٦) لم أعثر على قائله وقد ورد في أغلب كتب اللغة والنحو غير معزو.
انظر اللسان «قدم».
وشرح ابن عقيل ١١٣:١ وشرح ابن الناظم ٦٩، وشرح الشواهد للعينى ١٢٤:١، والهمع ٢٢٤:١.
اعيرانى: يروى أعيرونى وهو أن تعطي غيرك ما ينتفع به ثم يرده إليك.
القَدُوم: بفتح القاف وضم الدال: الآلة التى ينجر بها الخشب.
أخط بها: أنحت بها.
قبرا: أى القراب الذى يغمد فيه السيف.

(٧) فى الأصل «ما بقى من الأحرف «إنَّ» الستة».
وفى ز، ظ، ك «ما بقى من الأحرف الستة من أخوات إن».
وفى ت «ما بقى من أخوات إن الستة».
والعبارة المثبتة من ش، هـ «أحسن».

(٨) سورة طٰه. آية:١٤.

(٩) سورة الأنعام. آية:٧٨.
فى ظ «أَنِّىْ بَرِىءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ مِنْ دُونِهِ».
هذه الآية من سورة هود: ٥٤، ٥٥.

وإنما جاز لحاق نون الوقاية لهذه الأحرف[1] لشبهها بالأفعال وكان لحاقها غالباً في «لَيْتَ» لقوة شبهها بالفعل؛ لأنها تغير معنى الابتداء، وكان عدم لحاقها[2] غالباً مع «لَعَلَّ»؛ لأنها بعدت عن شبه الفعل، فإنها شبيهة بحرف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها في نحو: تُبْ لَعَلَّكَ تَفْلَح.

«ومُخَيَّرا» «خبر كُنْ» ويجوز كسريائه وفتحها [وهو][3] أظهر[4] «وفي البَاقِيَاتِ» متعلق به، ثم أشار إلى الحرفين الباقيين من الثمانية وهما: «مِنْ وعَنْ» بقوله: «وَاضْطِرَاراً خَفَّفا مِنِّي وَعَنِّي»[5] البيت، يعني أن الوجه في «عَنْ ومِنْ» إذا دخلا على «ياء المتكلم» أن يقال عَنِّي ومِنِّي تبشديد النون؛ لأنهما لما لحقتهما نون الوقاية وقبلها نون ساكنة أُدغِمت فيها، وأشار بقوله: «وَاضْطِراراً خَفَّفَا، إلى قول الراجز:

١١ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي
لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلاَ قَيْسُ مِنِي[6]

وقد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المبنية على السكون، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلّ، البيت، يعني أن لحاق نون الوقاية «للَدُنْ» كثير

---

(١) في ت «الحروف».
(٢) في الأصل «إلحاقها».
(٣) «وهو» تكملة من ش، هـ ، ز، ط، ك.
(٤) قوله: وهو أظهر، أي فتح الياء من «مُخَيَّرا»؛ لأنها مسبوقة بحرف الحلق «الخاء» وهو يميل إلى الفتح، وعلى هذا يكون اسم الفاعل «مُخَيِّر» واسم المفعول «مُخَيَّر».
(٥) في ش، ز، ك «مِنِّي وعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا». أكملت عبارة الألفية.
(٦) لم أعثر على قائله وقد ورد في كتب النحو والشواهد الشعرية.
انظر: رصف المباني ٤٢٣، والجنى الداني ١٥١، وشرح ابن الناظم ٧٠ وشرح ابن عقيل ١:١١٤، وأوضح المسالك ١:٨٤، وشرح الشواهد للعيني ١:١٢٤، وشرح التصريح ١:١١٢، والهمع ١:٢٢٤. وفي رواية «لَسْتُ مِنْ هِنْدٍ وَلاَ هِنْدُ مِنِي».

وعدم لحاقها قليل، ولذلك قرأ أكثر القراء «مِنْ لَدُنِّي» بالتشديد وقرأ نافع [وشعبة][1] بالتخفيف وقوله:

«وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الحَذْفُ أَيْضاً / قَدْ يَفِي». ٢١/أ

يعني أن قَدْ وقَطّ[2] مثل «لَدُنْ»[3] في[4] أن لحاقها لها أكثر من عدم لحاقها وذلك مفهوم[5] من قوله [قَدْ يَفي][6] وقَدْ وقَطْ اسما فعل بمعنى حسب، وقد جمع الراجز بين لحاقها[7] وعدم لحاقها في قوله:

١٢ - قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي[8]...

---

[1] «وشعبة» تكملة من ز
وذلك فى قوله تعالى فى سورة الكهف ٧٦ (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْرًا) انظر: السبعة فى القراءات ٣٩٦، والإملاء ٥٨:٢، والبحر ١٥١:٦ والنشر ٣١٣:٢.

[2] قال المرادى ١٦٤:١ «من جعل» قط وقد بمعنى حسب قال:
(قدى وقطى) بغير نون كما يفعل من قال: حسبى، ومن جعلهما اسمى فعل قال: «قدنى وقطنى» بالنون كما يفعل فى غيرها من أسماء الأفعال.
انظر تنبيهاته ١٦٣:١، ١٦٤.

[3] فى الأصل «لدنى».

[4] فى ز «من».

[5] فى ظ «قليل مفهوم».

[6] «قد يفى» تكملة من ش، ز، ك.

[7] فى الأصل «الحاقها».

[8] الرجز لحميد بن مالك الأرقط، ونسبه ابن يعيش فى شرح المفصل لأبى بَحْدَلَه، وبعده:
«لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ»
انظر اللسان «خبب» والكتاب ٣٧١:٢، والإنصاف ١٣١:١، وشرح ابن عقيل ١١٥:١، ومغنى اللبيب ١٤٧:١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٤٨٧:١، وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٨٣:٤ وهامش الخزانة ٣٥٨:١.
قال سيبويه «وقد جاء فى الشعر قَطِى وقَدِى، فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطُرَّ الشاعر فقال: قَدِى. شبهه بحسبى؛ لأن المعنى واحد».
قدنى: حسبى.
الخبيبين: هما عبد الله بن الزبير وأخوه مصعب، ويروى الخبيبين بالجمع إما على إرادة اتباعه وهو تغليب، وإما على أن الأصل الخبيبين بياء النسب، ثم حذفت الياء كقوله تعالى فى سورة الشعراء آية:١٩٨. (وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الأَعجمين) فإنه ليس جمعا لأعجمى.

ولم يصرح الناظم بلحاق نون الوقاية في الحروف والأسماء التي ذكر[1]، وإنما[2] صرح بذلك في الأفعال، لكنه اكتفى بالنطق بها مقترنة بالنون في معرض لحاقها وتجردها منها في معرض عدم[3] لحاقها، والوزن يحفظ جميع ذلك «واضطِرَاراً» منصوب على [أنه][4] المفعول له، «وعَنِيِ» مفعول على حذف مضاف[5] تقديره: خفف نون عني.

---

(1) في ز، ك «ذكرها».
(2) في ش، هـ ، ز، ك، ت «كما» وهذه أدق.
(3) «عدم» ساقطة من ظ.
(4) «أنه» تكملة من هـ ، ز، ك.
(5) في هـ ، ظ، ت «المضاف».

«العَلَمْ»

هذا هو النوع الثاني من المعارف وهو العَلَم[1]، وهو ضربان: عَلَم شخص وعلم جنس[2]، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقا * عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا
وَقَرَنٍ وعَدنٍ وَلاَحِقِ * وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَواشِقِ:

(ش) فقوله: «اسمٌ» جنس، ويُعَيِّنُ المُسَمَّى» مخرج للنكرة، «ومُطْلَقا» مخرج لما سوى العلم من المعارف؛ لأن كل[3] معرفة غير العلم يُعَيِّنُ مسماه لكن بقرينة إما لفظية «كأَلْ، والصِّلَة»، وإما معنوية «كالحضور والغيبة» بخلاف العلم فإنه يعين / مسماه بغير قرينة، ولما كان العلم الشخصي لا يختص بأولى العلم بل يكون لأولِي العلم وغيرهم[4] مما يؤلف نَوَّعَ المثلَ فقال: «كجَعْفَرٍ» وهو اسم رجل[5] «وخِرْنِقْ» وهو اسم امرأة، وقَرَنْ[6] «وهو اسم قبيلة»، «وعَدَنْ[7] وهو اسم بلد، «ولاَحِقٍ» وهو اسم فرس، «وشَذْقَمٍ» وهو اسم جمل، «وهَيْلَةٍ» وهو اسم شاة «وواشِق» وهو اسم كلب، «واسمٌ» ٢١ ب

(١) «وهو العلم» ساقط من ش.

(٢) قال ابن الناظم ٧٢ «العلم الشخصي هو الدال على معين مطلقا: أي بلا قيد، بل بمجرد وضع اللفظ له على وجه منع الشركة فيه. وأما الجنس فهو كل جنس جرى مجرى العلم الشخصي في الاستعمال كأسامة، وذؤالة».

(٣) في ت «الكل».

(٤) في ت «أو غيرهم».

(٥) في ظ «وهو لرجل».

(٦) قرن: اسم قبيلة بساحل اليمن.

(٧) عدن: مدينة في بلاد اليمن.

مبتدأ «ويُعَيِّنُ المُسَمَّى» جملة في موضع الصفة له «ومُطْلَقاً» حال من الضمير المستتر في يُعَيّن، «وعَلَمُهُ» خبر، والضمير في عَلَمُه عائد على المسمَّى، ويجوز أن يكون «عَلَمُه» مبتدأ، وخبره «اسمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى» ويكون حينئذٍ الخبر[1] واجب التقديم لالتباس المبتدأ بضميره ويحتمل غير هذين الوجهين من الإعراب فلا نطيل[2] بها، وقوله[3]:

(ص) وَاسْماً أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا * ...

(ش) يعني أن العلم ينقسم إلى اسم، ويقال فيه: الاسم الخاص «كجَعْفَر»، وإلى[4] كُنْيَة وهو كل ما صُدِّرَ «بأَبٍ أَوْ أُمٍّ» كأَبِي زَيْدٍ وأُمِّ كُلْثُوم، وإلى لَقَب وهو كُلّ[5] ما دَل على رِفْعَةِ[6] مُسَمَّاه «كالصِّدِّيق» «والفَارُوق»، أو ضِعَتِه[7] «كقُفَّة» «وأَنْفِ النَّاقَة» قوله[8]:

(ص) ... * وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

(ش) الإشارة «بِذا» إلى اللقب يعني أن اللَّقَبَ إِذَا صَحِبَ سِوَاهُ يجب تأخيره «وسواه»: شامل الاسم والكُنية / نحو: هَذَا زَيْدُ قُفَّةٍ، وأَبُو عَبْدِاللّهِ أَنْفُ النَّاقَة. وقوله:[9] ٢٢ أ

(ص) وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ * حَتْماً وَإِلاَّ اتْبِع الَّذِي رَدِفْ

---

(١) «الخبر» ساقطة من ت.
(٢) في هـ، ز، ظ «فلا نطول».
وفي ت «فلا يطول» تحريف وتصحيف.
(٣) في ش، ت «ثم قال».
(٤) «إلى» ساقطة من هـ، ز.
(٥) كل ساقطة من هـ، ز.
(٦) في ظ «رفع» تحريف.
(٧) في الأصل «أو ضِعَة» وما أثبت أدق، لأن الضمير في ضعته يعود على مسماه.
(٨) في ت «ثم قال».
(٩) في ش، ت «ثم قال».

(ش) يعني أن اللقب إذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أي غير مضافين، ولا أحدهما، فأضف الاسم إلى اللقب وجوباً[1]، ولا مدخل هنا للكنية فإنها من، قبيل المضاف، ويلزم حينئذٍ أن يكون اللَّقَبُ هو المضاف إليه؛ لأنه قد ذكر قبل أنّه يجب تأخيره وقوله: «وإلاَّ أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ». يعني وإن لم[2] يكونا مفردين أَتْبِع الآخر للأول أي اجعله تابعاً له في الإعراب وتبعيته له إما على البدل أو عطف البيان، وشمل قوله: «وإلاَّ»، ثلاث صور أن يكونا مضافين نحو: هذا عَبْدُ اللّهِ أَنَفُ النَّاقَةِ.

أو الأول مضافاً والثاني مفرداً، كَعَبْد اللّهِ كُرْزٌ[3]

أو الأول مفرداً والثاني مضافاً نحو: هَذَا زَيْدٌ أَنْفُ النَّاقَةِ.

والإتّباع في جميع ذلك واجب، «وحَتْماً» منصوب على أنه نعت لمحذوف والتقدير إضافة حتماً، «وأَتْبِعْ» جواب الشرط وحذف منه الفاءَ للضرورة وقوله[4]:

(ص) وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضلٍ وَأَسَدْ * وَذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ

(ش) يعني أن العَلَم ضربان: مَنْقُولٌ وَمُرْتَجَلْ. فالمنقول ما تقدم له استعمال قبل العلمية ويكون[5] منقولاً / من المصدر «كَفَضلٍ» ومن اسم العين ٢٢ ب
«كأَسَدٍ» ومن الصفة كعَبَّاس»، ومن الجملة «كشَابَ قَرْنَاهَا»[6]، ومن الفعل

---

(١) في ش، ز، ك، ت زيادة «وجوبا نحو: هذا سَعِيداً كُرْزٍ» إذا كان الاسم واللقب مفردين وجبت الإضافة عند البصريين نحو:
هذا سَعِيدُ كُرْزٍ، ورأيت سَعِيدَ كُرْزٍ، ومَرَرْتُ بِسَعِيدِ كُرْزٍ، وأجاز الكوفيون الإتباع فتقول:
هَذَا سَعِيدٌ كرزٌ، ورأيت سعيدًا كُرزًا، ومررت بِسَعِيدٍ كُرْزٍ.
(٢) في ز، ك «وألا».
(٣) في ش، ظ، ت «نحو عَبْدُ اللّهِ كُرْزٌ».
(٤) في ز «قال».
وفي ظ، ت «ثم قال».
(٥) في ت «ويكون العَلَم».
(٦) قال رجل من بني أسد:

المضارع «كيَزِيدُ»، ومن الماضي «كشَمَّر» اسم فرس، والمرْتَجَل: ما لم يتقدم له استعمال قبل العلمية «كسُعَاد» اسم امرأة، «وأُدَدْ» اسم رجل. «ومِنْهُ مَنْقُولٌ» مبتدأ وخبر، «وذُو ارْتِجَالِ» مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: ومنه ذو ارتجال. وقوله[1]:

(ص) وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا * ذَا إِنْ بِغَيْرِوَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا[2]

(ش) أي[3] ومن العلم جملة «كبَرَقَ نَحْرُه»، وقوله: «وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا» يعني [أن من العلم][4]، المركب تركيب مزج، والمزج الخلط، وهو ما ختم بغَيْرِوَيْهِ «كبَعْلَبَكّ»[5]. وما ختم بِوَيْهِ «كِسَيبَوَيْهِ»، فالأول يعرب آخره إعراب ما لا ينصرف، والثاني يبني [آخره][6] على الكسر، وإلى ذلك أشار بقوله: «ذَا إِنْ بِغَيْرِوَيْهِ تَمَّ أُعِرِبَا». فَذَا إشارة للمركب[7] تركيب مزج[8]، وأُطْلِقَ هنا في الإعراب، ومراده، إعراب ما لا ينصرف على ما نبه[9] عليه في باب ما لا ينصرف[10]، «وَمَا بِمَزْجٍ» مبتدأ خبره محذوف أي من «العَلَم»، «وذَا»

= كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللّهِ لاَ تَنْكِحُونَهَا * بَنِى شَابَ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وَتُحْلَبُ

أراد «يا بنى التى شاب قرناها».

انظر اللسان «قرن» والكتاب ٢:٨٥، ٣:٢٠٧،٣٢٦، وشرح التصريح ١:١١٧.

(١) «وقوله» ساقط من ز.

وفى ش، ت «ثم قال».

(٢) البيت ساقط من ك.

(٣) «أى» ساقطة من ز.

(٤) «أن من العلم» تكملة من ز، ك.

(٥) فى ش، ز، ك «نحو بعلبك».

(٦) «آخره» تكملة من ز، ك.

(٧) فى ظ «إلى المركب».

(٨) فى ظ «المزج».

(٩) فى ز، ظ «ما ينبه» تصحيف.

(١٠) فى ظ، ت «باب الصرف» انظر باب ما لا ينصرف.

مبتدأ وخبره «أُغْربَا»، وجواب الشرط محذوف ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب خَبَراً عن «ذا». ثم قال[1]:

(ص) وَشَاعَ فِي الأَعْلاَمِ ذُو الإِضَافَهْ * كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ

(ش) من العلم المركب: المضاف، وهو / أكثر المركبات[2]؛ لأن منه[3] الكُنَى[4] وغيرها ولذلك قال: «وشَاعَ»، ومثَّل بمثال من غير «الكُنَى» وهو عَبْدُ شَمْسٍ[5] ومثال من الكُنَى وهو أَبُو قُحَافَة. ثم أشار إلى النوع الثاني من العلم وهو العلم[6] الجنسي بقوله[7]:

(ص) وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ * كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهْوَ[8] عَمْ

(ش) يعني أن العرب وضعت لبعض الأجناس أعلاماً هي في اللفظ كالعلم الشخصي[9] فيأتي منه الحال في فصيح الكلام، ويمنع من الصرف إن وجدت فيه علة زائدة على العلمية من العلل المانعة من الصرف[10]

---

(1) في ظ «وقوله».
(2) في ظ، ت «كثير من المركبات».
(3) في ز «منها».
(4) في ظ «الكناية»
الكُنَى: جمع كُنْيَة.
جاء في اللسان «كنى»، «الكُنْية على ثلاثة أوجه:
أحدها أن يكنى عن الشيء الذي يستفحش ذكره.
والثاني: أن يكنى الرجل باسم توقيرا وتعظيما.
والثالث أن يقوم الكنية مقام الاسم فيُعَرّف صاحبها بها كما يعرف باسمه كأبي لهب اسمه عَبْدُ العُزّى
قال الجوهري: والكُنْيَة. والكِنْيَة أيضا وَاحدةُ الكُنَى.
(5) في ز «وهو عبد الشمس».
(6) «العلم» ساقطة من ظ.
(7) في ز، ك «فقال».
(8) في الأصل «وهم» تحريف.
(9) في ش، ظ، ت «كعلم الأشخاص» استخدمت عبارة الألفية وهي أدق.
(10) في ظ، ت «للصرف».
في ش، ك زيادة «من الصرف ولا يضاف ولا يدخل عليه التعريف».

ويوصف بالمعرفة وهذا معنى قوله: «كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً»، ومد لولها [مع][(١)] ذلك شائع كمدلول النكرة، وهذا معنى قوله: «وَهْوَ عَمْ» أي ومدلولة شائعٌ، وفهم من قوله: «لِبَعْضِ الأجناس» أنها لم تضع ذلك[(٢)] لجميع الأجناس ووقف على علم [بالسكون][(٣)] على لغة «ربيعة»[(٤)] «وعَمّ» فعل ماض في موضعِ خبرِ «هُوَ» ويجوز أن يكون مفرداً فقَصَّرَهُ بحذف ألفه نحو قولهم: «بَرٌّ فِي بَارٍّ» ولما كان علم الجنس على ضربين أحدهما جنس ما لا يؤلف كالسِّبَاعِ والحَشَرات، والآخر للمعاني. أشار إلى الأول بقوله:

(ص) مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ * وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ

(ش) «مِنْ ذَاكَ» أي من العلم الجنسى، «أُمُّ عِريَطْ» وهو عَلَمٌ لجنس / ٢٣ب العقرب، ومن علم جنسها أيضاً شَبْوَة، وهكذا «ثُعَالَةُ» أي وكذلك أيضاً «ثُعَالَة» علم لجنس الثعلب[(٥)] وهو [غير][(٦)] منصرف للعلمية وتاء التأنيث إلا أنه صَرَفَه[(٧)] للضرورة، ثم أشار إلى النوع الثاني من علم الجنس[(٨)] بقوله:

(ص) وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلمَبَرَّةْ * كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلفَجرَةْ

(ش) أي ومثل «أُمّ عِرْيَط وثُعَالَة» في كونهما[(٩)] علم جنس، «بَرَّة» وهو علم «للمَبَرَّة» بمعنى البرور، «وفَجارِ» علم «للفَجْرَة[(١٠)] بمعنى الفجور، «وبَرَّة»

---

(١) (مع) تكملة من ش، ظ، ت. وفى هـ ، ز، ك «فى».
(٢) فى ظ «كذلك».
(٣) «بالسكون» تكملة من ز، ك.
(٤) أصل «علم» منصوب منون.
(٥) فى ش «وهكذا ثُعَالَةٌ الثعلب».
وفى ظ «وهكذا ثعالة لجنس الثعلب».
ما بعد «ثعالة» الأولى إلى هنا ساقط من ش، ظ.
(٦) «غير» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٧) فى ز «صرف».
(٨) «من علم الجنس» ساقط من ظ.
(٩) فى ش «فى كونه».
(١٠) فى ظ «للفجيرة». تصحيف.

أيضاً غير منصرف للعملية وتاء التأنيث، «وفَجَار» مبني على الكسر لشبهه بنزال، وقد جمع الشاعر بينهما في قوله:

١٣ - إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا * فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتِ فَجَارِ[١]

[١] الشاهد للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ٥٩ واللسان «برر» و«فجر» ومقاييس اللغة ١:١٧٨، والكتاب ٣:٢٧٤، وشرح المفصل ٤:٥٣، وشرح المرادي ١:١٨٥، وشرح التصريح ١:١٢٥، والخزانة ٣:٦٥، وشرح الأشموني ١:٤٥، وفهرس شواهد سيبويه ٩٥.

«اسمُ الإشَارَة»

(ش) هذا [هو][1] النوع الثالث من المعارف، واسْمُ الإشارة إما مفرد مذكر، أو مفرد مؤنث، أو مثنى مذكر، أو مثنى مؤنث[2]، أو جمع ويشترك فيه المؤنث والمذكر. وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) **بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ * ...**

(ش) يعني أن «ذَا» إشارة إلى المفرد المذكر، وأشار إلى الثاني بقوله:

(ص) **... * بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ**

(ش) يعني أن المفرد المؤنث يشار إليه بأربعة ألفاظ وهي: «ذِي وَذِهْ» تِي تَا»[3] أراد وتِي وتَا»، فحذف[4] العاطف لضرورة الوزن «واقْتَصِرْ» فعل أمر «وبِذِي» متعلق «به، أي اقتصر بهذه الألفاظ على الواحد المؤنث ولا تشر بها إلى غيره، وليس المراد أنه لا يشار إلى / المفرد المؤنث إلا بها فإنه يشار إليه ٢٤ أ بغيرها نحو ذِهِ وتِهِ وتِهْ[5]، ويجوز ضبط «اقْتُصِر» على هذا بضم التاء مبنياً للمجهول[6]، ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله:

(ص) **وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ * وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ**

---

(١) «هو» تكملة من ش، ز.

(٢) «مؤنث» ساقطة من ت.

(٣) في الأصل، ش، ز، ك «وتى وتا» لم يحذف العاطف.

(٤) في ظ «بحذف».

(٥) في ش، ك «نحو ذهي وتهي وذه وته».
وفي ت «ذِهِ وتِهِ» وتِهْ ساقطة.

(٦) في هـ ، ز، ظ، ت «للمفعول» والتعبير صحيح.

(ش) فقوله: «ذَانِ» راجع لتثنية الأول وهو «ذَا»، «وتَانِ»[1] راجع لتثنية الثاني وهو «تا»، ولا يثنى من ألفاظ المؤنث إلا «تا»، وقوله: «المرتفع»، يعني أن هذين اللفظين اللَّذَيْن مثّل بهما مقرونين بالألف إنما يكونان للمرتفع من التثنية؛ لأن الألف فيهما[2] علامة للرفع، وقوله: «وَفِي سِوَاهُ» أي في سِوَى المرتفع، أو في سِوَى[3] الرفع المفهوم من لفظ المرتفع. وسوى الرفع هو النصب والجر فيشار إلى المثنى المنتصب والمنخفض[4] «بذَيْنِ «وتَيْنِ» مقرونين بالياء؛ لأن الياء علامة الجر والنصب. «وذَانِ» مبتدأ «وتَانِ» معطوف عليه على حذف العاطف، «ولِلْمُثَنَّى»[5] خبر المبتدأ، «وذَيْنِ تَيْنِ» مفعول مقدم باذكر، «وتُطِعْ» مجزوم على جواب الأمر، ثم أشار إلى الخامس بقوله:

(ص) وَبأُولَى[6] أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقاً * وَالمَدُّ أَوْلَى[7]...

(ش) يعني أن لفظ «أُولَى» يشار به إلى الجمع مطلقاً أي سواء كان مذكراً أو مؤنثاً فنقول: أُولَى الرِّجال، واولَى النِّسَاء، وقوله: «والمَدُّ أَوْلَى»، يعني زيادة الهمزة بعد الألف[8] مكسورة، وإنما كان أولى؛ / لأنها لغة ٢٤/ب

---

(١) فى ز، ك «وذين وتين» وما أثبت أصوب، لأنه يريد المثنى المرفوع، وليس المنصوب والمجرور.

(٢) فى ت «فيها».

(٣) «فى سوى» ساقطة من ظ.

(٤) فى ز «والمختفض» تصحيف.

(٥) فى ظ «والمثنى» وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٦) فى الأصل «وبأولا» وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٧) جاء فى شرح المرادى ١:١٩١.
«قال: والمد أولى وقد حكى فيه لغات أخر «هلاء» بإبدال الهمزة هاء و«أولاء» بضم الهمزتين و«إلىٍ» بالتنوين حكاه قطرب قال فى شرح التسهيل: وتسمية هذا تنوين مجاز والجيد أن يُقال إن صاحب هذه اللغة زاد بعد همزة «أولى» نونا وأولى «بإشباع» الضمة قبل اللام وهو ما حكاه الشلوبين عن بعض العرب و«إلا» بالقصر والتشديد حكاه أهل اللغة».

(٨) فى الأصل، هـ ، ظ، ت «ألف» وما أثبت أدق.

أهل الحجاز[1]، ولم يجيء في القرآن إلا ممدوداً كقوله ـ عزّ وجلّ ـ[2]: (هَا أَنْتُمْ اولاَءِ)[3]

ثم اعلم أن اسم الإشارة عند «الجمهور» على ثلاث مراتب: قريبة ومتوسطة وبعيدة، وعند الناظم على مرتبتين قريبة وبعيدة[4]، وقد أشار إلى البعيدة بقوله:

(ص) ... * ... وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا
بِالكَافِ حَرْفاً دُونَ لامٍ أَوْ مَعَهْ * ...

(ش) يعنى أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيد فأنت مُخيَّر بين أن تأتي باسم الإشارة مقروناً بكاف الخطاب[5] دون لام فتقول: «ذَاكَ «وَأُولاَكَ»، وبين أن تأتي به مقروناً بالكاف واللام معاً فتقول: «ذَلِكَ» «واولاَلِكَ»[6] وفهم منه أن القريب ما لا يقترن[7] بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام

(١) أُولَى فيها لغتان: المدُّ وهى لغة أهل الحجاز، والواردة فى القرآن الكريم، والقَصرُ، وهى لغة بنى تميم».
(٢) فى ك «تعالى».
(٣) سورة آل عمران آية: ١١٩.
(٤) جاء فى تنبيهات المرادى «للنحويين فى أسماء الإشارة مذهبان:
أحدهما: أن لها مرتبتين: قريبة وبعيدة، والآخر أن لها ثلاث مراتب: قريبة وبعيدة ومتوسطة، وهذا هو المشهور، وزعموا أن المقرون بالكاف وحدها للمتوسط، والمقرون بالكاف مع اللام للبعيد. واختلفوا فى «أولئك» بالمد فقيل: هو للمتوسط لعدم اللام، وقيل هو للبعيد.
قال المصنف: والمذهب الأول هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين يعنى: القول بأنها لها مرتبتين فقط» شرح المرادى ١:١٩٣،١٩٤.
وانظر الارتشاف ١:٥٠٥،٥٠٦، وشرح الأشمونى ١:١٤١ ـ ١٤٣.
(٥) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ت «المخاطب».
(٦) وهذه لغة بنى تميم.
(٧) فى ظ «ما لا يقرن».
قال ابن يعيش ٣:١٣٥ قولهم «ذَلِكَ» الاسم فيه ذا والكاف للخطاب وزيدت اللام لتدل على بُعْدِ المشار إليه وكسرت لالتقاء الساكنين، ولم تفتح لئلا تلتبس بلام المُلك لو قلت: ذلك، فذا إشارة إلى القريب بتجردها من قرينة تدل على البعد، فإن أرادوا الإشارة إلى متباعد زادوا كاف الخطاب وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه فقالوا ذاك، فان زاد بُعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذَلِكَ.

وهي المُثُل التي أتى بها أول الباب «ولَدَي» بمعنى عند، وهو متعلق بانطقا، «وألف» انطقا[١] مبدلة من نون التوكيد[٢] الخفيفة، و«حرْفاً» حال من الكاف. وإنما نَبَّهَ على ذلك، لئلا يُتَوَّهم أن الكاف ضمير كما هي في نحو: غُلاَمَكَ. «ودُونَ لاَمٍ» في موضع نصب على الحال من الكاف «أو مَعَه» معطوف على دون، فهو في موضع الحال من الكاف[٣] أيضاً وتقدير البيت: انْطِقْ[٤] في البُعْدِ بِالكَافِ حَرْفاً غَيْرَ مَقْرُون[٥] بِاللاَّمِ[٦] أَوْ مَقْرُوناً بِهِ[٧]. ثم قال:

(ص) ... * وَاللاَّمُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا[٨] مُمْتَنِعَه

(ش) «اللاَّمُ» مبتدأ و«مُمْتَنِعَةٌ» خبر[٩]، يعنى أنك إذا قدمت «هَا» التي / ٢٥ أ للتنبه على اسم الإشارة يمتنع اقترانه باللام فلا يقال: هَا ذَلِكَ وفُهِم منه أنه يجوز اقتران «هَا»[١٠] بالمجرد نحو: هَذَا وهَؤُلاءِ، وبالمقرون بالكاف دون اللام[١١] نحو: هَذَاكَ وهَؤُلاَئِكَ[١٢]، إلا أنّ الأوّل أكثر وهي لغة القرآن، ومن الثاني قول طرفة:

١٤ - رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لاَ يُنْكِرُونَنِي * وَلاَ أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ[١٣]

---

[١] فى ظ «انطلقا» تحريف.

[٢] فى ظ «التأكيد».

[٣] ما بعد «الكاف» إلى هنا ساقط من ك.

[٤] فى ز، ظ، ت «انطقن» وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

[٥] فى هـ ، ت «مقرون» وفى ظ «مقترن» وهما أصوب مما جاء فى الأصل «مقرونا».

[٦] فى ت «بلام».

[٧] فى هـ ، ز، ظ، ت «بها».

[٨] فى هـ ، ت «قَدَّمتها» وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

[٩] «اللام مبتدأ وممتنعة خبر» ساقط من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

[١٠] فى ش، ظ، ك «اقترانها».

[١١] فى ز، ك «لام».

[١٢] فى ز، ظ «هؤلاك» وفى هـ «هؤلاكا».

[١٣] انظر ديوان طرفه بن العبد ٣١.

واللسان «غبر»، وشرح ابن عقيل ١٣٤:١، وشرح المرادى ١٩٥:١، وشرح الأشمونى ١٥٢:١. =

وقوله: «واللاَّمُ» مبتدأ وخبره «ممتنعة» وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه؛ لأن الخبر مقدم على الشرط في التقدير: والتقدير واللاَّمُ مُمْتَنِعَةٌ إِنْ قَدَّمْتَ «ها» فهي ممتنعة ثم قال:

(ص) وَبِهُنَا أَوْ هَهُنَا أَشِرْ إِلى * دَاني[1] المَكَانِ وبهِ الكَافَ صِلاَ
فِي البُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فُهْ أَوْ هَنَّا * أَوْ بِهُنَا لِكَ انْطِقَنَّ أَوْ هِنَّا

(ش) ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ يشاربها إلى المكان دون غيره، منها اثنان للمكان القريب [وهما: هنا وههنا][2] وإليهما أشار بقوله: وبِهُنَا أَوْ هَهُنَا أَشِرْ إلى «دَانِي»[3] المَكَانِ، أي إلى المكان الداني وهو القريب، فأضاف الصفة إلى الموصوف، ومنها خمسة للمكان[4] البعيد، وإليه[5] أشار بقوله: «وَبِهِ الكَافَ صِلاَ، فِي البُعْدِ[6] «إلى آخره[7] يعني أنك إذا أردت الإشارة إلى المكان البعيد فأنت مخير بين أن تُلحِقَ «هنا» كافَ الخطاب فتقول هُنَاكَ أو تأتي بثَمَّ. كقوله تعالى: (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ / نَعِيماً)[8]. ٢٥ ب

أو تأتي «بهَنَّا» مفتوحة[9] الهاء مشددة[10] النون فتقول: «هَنَّا»[11].

= بنو غبراء: الفقراء أو الصعاليك.
الطِّرَاف: البيت من الجلد، وأهل الطِّرَاف: السعداء والأغنياء.

(١) في ز «دان» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.
(٢) «وهما هنا وههنا» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
(٣) في ش، هـ، ظ، ك، ت «دان» وما أثبت أصوبُ كما في الأصل وز والألفية.
(٤) في الأصل، هـ، ز، ك «إلى المكان».
(٥) في ز، ظ، ت «وإليها» وما أثبت أدق؛ لأن الضمير يعود للمكان.
(٦) «في البعد» ساقطة من ش، ز، ك.
(٧) في ظ، ت «إلى آخرها».
(٨) سورة الإنسان آية: ٢٠.
(٩) في الأصل، هـ، ز، ك، ت «مفتوح» تحريف خطأ من الناسخ.
وفي ظ «المفتوح»، تحريف، خطأ من الناسخ.
(١٠) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «مشدد».
(١١) «هَنَّا» ساقطة من ت.

أو تلحق «هُنَا» الكاف واللام معاً فتقول: «هُنَالِكَ».

أو تأتي «بِهِنَّا» مكسورة الهاء مشددة النون، «والكافَ» مفعول «بِصلاَ»[1] والألف في «صِلاَ» مبدلة[2] من نون [التوكيد][3] الخفيفة، «وَفِي البُعْدِ» متعلق بـ «صِلا»، و «بَثَّم» متعلق «بِفُهْ» وهو فعل أمر من فاه يفوه أي نَطَقَ، وكل ما ذكر في البيتين من «أَوْ» فهو للتخيير.

---

(1) في ظ، ت «بِصِلْ» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.
(2) في ك «بدل».
(3) «التوكيد» تكملة من ش، ز، ك، ت.

(الموصول)

(ش) هذا هو النوع الرابع من المعارف. والموصول إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث، أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث، أو جمع مذكر أو جمع مؤنث [أو جمع يشترك فيه المذكر والمؤنث][1].

وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) مَوْصُولُ الأسماءِ الَّذِي[2] * ...

(ش) إنما قال: «مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ»، احترازاً من موصول الحروف[3]، فإنه لم يذكره، وقد[4] ذكر أحكامه في أبوابه[5]، وقوله: «مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ مبتدأ «والَّذِي» مبتدأ ثان، وخبره محذوف، والجملة خبر المبتدأ الأول[6]

---

(1) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.
ويقصد به «اللاء» جمع «التى»، حيث يطلق على «الذين» فيكون جمعاً للذى على وجه الندور والقلة، وذكر ذلك فى حديثه عن جمع «التى» واستشهد بشاهد فانظره فى ص ١٤٨ .

(2) فى ت «موصول الأسماء الذى الأنثى التى» أكملت شطر البيت.

(3) فى الأصل «الحرف».

(4) «وقد» ساقطة من ظ.

(5) فى ظ «فى أبواب».
المصولات الحرفية ـ التى لم يذكرها المصنف هنا وذكرها فى التسهيل ٣٧، ٣٨ خمسة أحرف هى:
«أَنْ» المصدرية «وتقترن بالماضى والمضارع والأمر نحو: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ، عَجِبْتُ مِن أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وأُشَرْتُ إِلَى زَيْدٍ بِأَنْ قُمْ».
«أَنَّ» نحو قولك: عَجِبْتُ مِن أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».
«كَيْ» وتقترن بالفعل المضارع نحو: جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْدًا.
«مَا» المصدرية الظرفية نحو: لاَ أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقًا.
«ومَا» المصدرية غير الظرفية نحو: لاَ أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ.
«لَوْ» وتقترن بالماضى والمضارع نحو: وَدِدْتُ لَوْ قَامَ أَوْ لو يَقُومُ زَيْدٌ.

(6) «والجملة خبر المبتدأ الأول» ساقطة من ش، ظ، ت.

والتقدير موصول اوسماء مِنْه الَّذِي. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * الأُنْثَى الَّتِي

(ش) يعنى أن «والَّتي»[1] للمفرد المؤنث، وفهم منه أن «الَّذِي» للمذكر[2]، «والأُنْثَى» مبتدأ «الَّتي» خبره والتقدير: والأُنْثَى مِنْه، أي من الموصول، ويجوز أن تكون «أَلْ»[3] في الأنثى عوضاً من الضمير والتقدير: وَأُنْثَاهُ أي «وأُنْثَى الَّذِي»، ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله:

(ص) ... * وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ/ ٢٦/أ

[بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ][4].

(ش) يعني أن[5] «الَّذِي وَالَّتي» إِذَا ثُنِّيا لاَ تَثْبُتُ يَاؤُهُمَا[6] لسكونهما وسكون علامة التثنية «والياء» مفعول مقدم بتُثْبِت، «ولاَ ناهية[7]، وقوله: «بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ»، ما تليه[8] هو الذال من «الَّذِي» والتاء من «الَّتي»،

---

(١) «يعنى أن التى» ساقط من هـ .

(٢) فى ش «أن الذى للمفرد المذكر».

«أصل الذى على مذهب سيبويه وسائر البصريين لَذِي على وزن عَمِي وشَجِي، وأن الألف واللام دخلتا عليها للتعريف، والدليل على ذلك أنك تقول: الَّذِى قَامَ زَيْدٌ فهذا التشديد الذى فى اللام يدل على أن أصلها لَذِى وأن الألف واللام دخلتا على حرف من نفس الكلمة، فأدغمت اللام التى جاءت مع الألف فى اللام التى فى قولك لذى».

وقال الفراء: أصل الذى «ذَا» التى هي إشارة إلى ما بحضرتك، ثم تقلب من الحضرة إلى الغيبة، ودخلت عليها الألف واللام للتعريف وحطت ألفها إلى الياء ليفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب».

الأزهية ٣٠١.

(٣) فى ظ «اللام».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت والألفية.

وورد شرحه فى الأصل مع الشطر الذى قبله.

(٥) «أن» ساقطة من ظ.

(٦) فى ظ، ت «يابهما» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٧) فى ظ، ت «ولا نهى».

(٨) فى هـ «وما يليه» التذكير والتأنيث جائز.

«وأَلْ» في العلامة للعهد؛ لتقدّم علامة التثنية وهي الألف رفعاً والياء جرًّا ونصباً في قوله: بِالأَلِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى»، وقوله: تخْلفُ اليَاء في جَمِيعها الأَلف فتقول «اللَّذانِ واللَّتانِ» رفعاً، «واللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ» نصباً وجرّاً، «ومَا» موصولة وصلتها «تَلِيهِ» وموضعها نصب بفعل مقدر من باب الاشتغال يفسره «أَوْلِهِ»، ويجوز أن تكون في موضع رفع بالابتداء وخبرها «أَوْلِهِ» والأول أجود، والهاء في «أَوْلِهِ» مفعول أول «والعَلاَمَةَ» مفعول ثانٍ، ثم قال:[1]

(ص) ... * وَالنُّوْن إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ[2]

(ش) يعني أنه يجوز في نون اللَّذيْنِ واللَّتَيْنِ التشديد، ومذهب «البصريين» أنها لا تشدد إلا بعد الألف ومذهب «الكوفيين» أنها تشدد بعد الألف وبعد الياء، وهو اختيار المصنف[3]، ولذلك أطلق في قوله: «والنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ»[4] و«النُّونُ» مبتدأ وخبره[5] في جملة الشرط والجواب والضمير والمستتر في تشدد هو الرابط، ثم قال[6]:

(١) في ظ «قوله» وفي ت «وقوله».
(٢) فلا ملامة» ساقط من ك.
(٣) «المصنف» غير واضحة في الأصل، هـ .
اتفق البصريون والكوفيون على جواز تشديد النون في حالة الرفع وأما في حالة النصب والجر فأجازه الكوفيون. وهو الصحيح. استناداً لقوله تعالى: (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ أَضَلاَّنَا)
سورة فصلت آية: ٢٩.
ومنع البصريون ذلك.
فقد قرأ ابن كثير بتشديد النون «اللَّذَيْنِّ» وقرأ الباقون بالتخفيف: «الذين».
ومثل ذلك قوله تعالى: (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ) القصص آية: ٣٢
وقوله تعالى: (اللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا) النساء آية: ١٦
وقوله تعالى: (إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ) القصص آية: ٢٧
انظر: البحر ٧:٤٩٥، والنشر ٢:٢٤٨، ومعجم القراءات القرآنية ٦:٧٢ وشرح المفصل ٣:١٤٢، وشرح التصريح ١:١٣٢، والهمع ١:١٦٦
(٤) «فلا ملامة» ساقط من ز.
(٥) في ظ «ت» والخبر.
(٦) في ظ «قوله».

(ص) وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا * أَيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

(ش) يعني أنه يجوز تشديد النون أيضاً[1] من «ذَيْنِ وَتَيْنِ» وإنما ذكر / ٢٦ ب هنا «ذَيْنِ وتَيْنِ» وليس من الموصولات لاشتراكهما مع اللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ في جواز تشديد نونهما وليس التشديد خاصاً «بِاليَاء» كما مثّل به بل [هو][2] عام مع «اليَاءِ» ومع «الأَلِف» فإذا جاز التشديد مع «الياء» كما في المثالين فيكون التشديد مع «الأَلِف» أحرى؛ لأن التشديد مع الألف مُتَّفَقٌ عليه، ومع الياء مُخْتَلَفٌ فيه[3]. وقوله: «وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا»، يعني أن تشديد النون قُصِد به التعويض من المحذوف في جميع ما ذكر، فَالمُعَوَّضُ منه في «اللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ» الياء من الَّذِي والَّتِي، ومن «ذَيْنِ وتَيْنِ» الأَلِف من «ذَا وتَا»، فإن ذلك كله حذف في التثنية وعوض منه التشديد، فالإشارة من قوله: «بِذَاكَ» [راجعة][4] إلى التشديد، «وتَعْوِيضٌ» مبتدأ، «وبِذَاكَ» متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة «وقُصِدَ» خبره، ويجوز أن يكون «بِذَاكَ» متعلقاً «بقُصِدَ» وسوغ الابتداء بالنكرة[5] ما فيها من معنى الحصر، لأن المراد ما قصد بذاك إلا تعويض، فهو كقولهم: «شَيْءٌ جَاءَ بِكَ وَشَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَاب»[6] وفيه تعريض بإبطال قول من جعل التشديد في ذَيْنِ وتَيْنِ دالاًّ على البُعْد، ثم أشار إلى الخامس وهو جمع[7] «الَّذي» فقال[8]:

---

(١) «أيضا» ساقطة من ش، ظ، ك.
(٢) «هو» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٣) انظر هامش ٣ ص ١٤٥ .
(٤) «راجعة» تكملة من هـ ، ش.
(٥) ما بعد «بالنكرة» إلى هنا ساقط من ت.
(٦) من أقوال العرب. انظر اللسان «هرر». والكتاب ١: ٣٢٩ ومجمع الأمثال ١: ٣٧٠.
أَهَرَّ: من الهرير وهو صوت دون النباح.
ذو ناب: يعني به الكلب هنا.
(٧) «جمع» ساقطة من ت.
(٨) في ش، ز، ك «بقوله».

(ص) جَمْعُ الَّذِي الأُلىَ[1] الَّذينَ مُطْلَقَا * وَبَعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا / ٢٧ أ

(ش) فذكر «للَّذِي» جمعين: أحدهما «الأُلَى»[2] فتقول: جَاءَني الأُلَى[3] قَامُوا، أي: الذين قاموا. والثاني: الَّذِيْنَ بالياء في الرفع والنصب والجر وعلى ذلك نَبَّهَ بقوله «مُطْلَقاً» أي: في جميع الأحوال، وقوله: «وَبَعْضُهُمْ بِالواوِ رَفْعاً نَطَقَا، يعنى أن من العرب من يُجْرِي «الَّذِي»» مجرى جمع المذكر السالم، فيرفعه بالواو، ويجره وينصبه بالياء نحو[4]: «نُصِر الَّذُوْنَ[5] آمَنُوا عَلَى الَّذِينَ كَفرُوا» وهي لغة «هُذَيْل» وقيل: لغة «تميم»، وجمع الَّذِي مبتدأ، و«الأُلَى»[6] خبره، «والَّذِينَ» معطوف على «الأُلَى»[7] على حذف العاطف «وبَعْضُهُمْ» مبتدأ، «ونَطَقَ» خبره، «وبالواو» متعلق بنطق «ورَفْعاً» منصوب على إسقاط حرف الجر أي في رفع، ويجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال، والتقدير: نطق بالواو رفعاً[8] ثم أشار إلى السادس وهو جمع «الَّتي» فقال:

---

(١) فى هـ ، ظ، ت «الأولى» وهى صحيحة.

(٢) فى الأصل «الأولاء» وهى صحيحة.
فى هـ ، ظ، ت «الأولى» وهى صحيحة.
معنى «الَّذِين» يصح فيه الأولَى، الأُلَى. والأُولاَءِ.
قال أبو حيان «الألى تطلق على الجمع لمذكر أو لمؤنث فتقول: قَامَ الأُلَى جَاؤُوكَ وهى على وزن العُلَى وتكتب بغير واو، ومجيئها لجمع المؤنث موجود فى كلام العرب. قال زهير:
تَبَدُّ الأُلَى تَأْتِينَهَا مِنْ وَرَائِهَا * وَإِنْ تَتَقَدَّمَها الطوارِدُ تَصْدُدِ
انظر النكت ٤٧، والتسهيل ٣٣، ٣٤، وشرح الأشمونى ١٦٥:١ - ١٦٩.

(٣) فى هـ ، ز، ظ، ت «الأولى».

(٤) فى ظ «فيقول».

(٥) فى ظ، ت «اللذون» خطأ من الناسخ.
يصح فى جمع «الذى» «الذين»، و«الذون».
انظر اللسان «ذا» والأزهية ٣٠٧، ٣٠٨ والتسهيل ٣٣ وشرح الأشمونى ١٦٩:١.

(٦) فى الأصل «والأولا».
وفى هـ ، ظ، ت «والأولى».

(٧) فى هـ ، ظ «الأولى».

(٨) فى ز، ك «نطق بالواو فى حالة كونه رافعا».
وفى هـ ، ت «نطق بالواو رافعا».

(ص) بِاللَّاتِ وَاللاَّءِ التَّي قَدْ جُمِعَا * ...[١]

(ش) فذكر أيضاً «لِلَّتِي» جمعين الأول: «اللاَّتِي»، والثاني: «اللاَّءِ»[٢] فتقول: جَاءَني اللائِي[٣] قُمْنَ واللاَّءِ خَرَجْنَ. «فَالَّتِي» مبتدأ، «وقَدْ جُمِعَ» خبره، و«باللاَّتِ» متعلق بجُمِع والتقدير: الَّتي قَدْ جُمِعَ بِاللاَّتِ وَاللاَّءِ وقوله:

(ص) ... * وَاللاَّءِ كَالَّذِينَ نَزْراً وَقَعَا

(ش) يعني أن[٤] «اللاَّئي»[٥] الَّذِي[٦] هو جمع» الَّتِي» قد يطلق على «الَّذِينَ» فيكون جمعاً» لِلَّذِي» على وجه الندور والقلة ومنه قوله: /. ٢٧ ب

١٥ ـ فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ * عَلَيْنَا اللاَّءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا[٧]

(ش) يعني «الَّذِينَ قَدْ مَهَدُوا»، «واللاَّءِ»[٨] مبتدأ، «ووقع» خبره، «وكالَّذِينَ» متعلق بوَقَع» ونَزْراً» منصوب على الحال من الضمير المستكن في وَقَعَ، وهو اسم فاعل من نَزْرًا، أي قَلَّ، ولما فرغ من «الَّذي وَالَّتي» وتثنيتهما[٩] وجمعهما انتقل إلى ما سواهُما من الموصلات[١٠] فقال:

---

(١) فى ظ، ت «واللّاي كَالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا» أكملت بيت الألفية.

(٢) فى هـ ، ز، ظ، ت «اللاىء».
«جمع الَّتِي: اللاتِي، اللائى، اللَّوَاتِي. وبلا ياءات، اللاَّ، واللَّوَا، واللَّوَاءِ، واللآت مكسورًا أو معربًا إعراب أُولات، والألى، التسهيل ٣٤.

(٣) بقية النسخ «اللاتى».
فى ز «اللآت».

(٤) «أن» ساقطة من ظ.

(٥) فى ش، ك «اللاء».
وفى هـ ، ز، ظ، ت «اللاى» تحريف.

(٦) «الذى» ساقطة من ت.

(٧) الشاهد لرجل من بنى سليم.
انظر أمالى ابن الشجرى ٢: ٣٠٨، وشرح الكافية لابن مالك ١: ٢٥٩، وشرح ابن عقيل ١: ١٤٥، وشرح التصريح ١: ١٣٣، وشرح الأشمونى ١: ١٧٢.

(٨) فى هـ ، ز، ظ، ت «واللاى» تحريف.

(٩) «وتثنيتهما» ساقط من ظ.

(١٠) فى الأصل، ك «الموصول».

(ص) وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ * ...

(ش) يعني أن من، وما، وأل تساوي ما ذكر من «الَّذِي وَالَّتِي» وتَثْنِيَتِهِمَا وجَمْعِهِمَا، ففهم منه أنَّها تقع على المفرد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث، فتقول: جَاءَنِي مَنْ قَام ومَنْ قَامَتْ ومَنْ قَامَا ومَنْ قَامَتَا ومَنْ قَامُوا ومَنْ قُمْنَ.

وكذلك مع «مَا وأَلْ» فمَنْ تقع على مَنْ يعقل و«ما» على ما لا يعقل[1] وأل عليهما [معا][2] ثم قال:

(ص) ... * وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شُهِرْ

(ش) يعني أن «ذُو» في لغة طيِّء تستعمل موصولة وهي أيضاً مساوية «لِلَّذِي وَالَّتِي» وتثنيتهما وجمعهما، وإلى ذلك أشار بقوله: «وهَكَذَا ذُو»[3] أي[4] ومثل «مَنْ ومَا» و«أَلْ» في مساواتها[5] لما ذكر فتقول:

جَاءَنِي ذُو قَامَ، وذُو قَامَتْ، وذُو قَامَا، وذُو قَامَتَا، وذُو قَامُوا، وذُو قُمْنَ. وهي مبنية والواو لازمة لها في الرفع والنصب والجر في اللغة الشهيرة[6]

---

(1) فى ظ «فمَنْ يقع على مَنْ يعقل وما لا يعقل، وما على ما لا يعقل» وعبارتها أدق. وذلك أن مَنْ تقع على العاقل وغير العاقل، وذلك إذا اختلط غير العاقل بالعاقل كقوله تعالى: الحج آية:١٨.
(أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِى السَّمَوَاتِ) فإنه يشمل الملائكة والشمس والجبال والشجر والدواب ونحوها.
أو إذا اقترن به كقوله تعالى فى سورة النور آية:٤٥.
(وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى أَرْبَع).

(2) «معا» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
قال ابن يعيش ٢:١٤٣ «فأما الألف واللام فتكون موصولة بمعنى الذى فى الصفة نحو اسم الفاعل واسم المفعول تقول: هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا والمراد: الذى ضَرَبَ زيدًا، وهذا المَضْرُوبُ، والمراد: الذى ضُرِبَ أو يُضْرَبُ.

(3) «ذو» ساقطة من ت.

(4) في هـ، ظ «أي وهي». وفي ز، ك، ت «أي هي».

(5) في هـ، ز، ت «في مساواتهما». وفي ظ «مساوية».

(6) يريد «لغة طيىء» انظر هامش ٤ ص ١٥١

وفُهِم ذلك من تمثيله لها بالواو، «فذُو» مبتدأ، «وشُهِرْ» خبره «عِنْدَ طَيِّيءٍ» متعلق بشُهِرْ / «وهَكَذَا»: كذلك أيضاً[1]، [أو][2] في موضع نصب على الحال والتقدير: ذُو شُهِرَ عِنْدَ طيِّيءٍ مثل «مَنْ» و«مَا» و«أَلْ»، وقوله[3]: ٢٨ أ

(ص) وَكَالَّتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتُ * وَمَوْضِعَ اللاَّتِي أَتَى ذَوَاتُ

(ش) يعني أن من «طييء[4] من[5] إذا أراد معنى» الَّتي «قال: ذات» وإذا أراد معنى «اللاَّتي» قال: «ذَوَات». كقول بعضهم: «بِالفَضْلِ ذُو فَضَّلَكُمُ اللّهُ بِهِ، والكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللّه «بَهْ»[6] يريد بها، فنقل حركة الهاء إلى الباء ووقف عليها بالسكون، وكقول الشاعر:

١٦ - جَمَعْتُهَا مِنْ أَنْيقُ سَوَابِقِ
ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ[7]

---

(١) في ز «وكذلك هكذا أيضاً» تقديم وتأخير. وفي ظ «وكذلك أيضاً» وهكذا ساقط. وفي ت «وكذا كذلك أيضاً».

(٢) «أو» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(٣) في ش، ز، ك، ت «ثم قال».

(٤) قال الرضى في شرح الكافية ٢ : ٤١ «ذو الطائية لا تصرف نحو: جاءَني ذُو فَعَل، وذُو فَعَلاَ، وذُو فَعَلُوا، وذُو فَعَلَت، وذُو فَعَلَتَا، وذُو فَعَلْنَ وفيها أربع لغات: أشهرها عدم تصرفها مع بنائها، والثانية حكاها الجزولي «ذو» لمفرد المذكر، ومثناه ومجموعه وذات مضمومة لمفردِ المؤنث ومثناه ومجموعه. والثالثة حكاها أيضاً وهي كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة، والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف «ذو» بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها حملاً للموصولة على التي بمعنى صاحب، وكل هذه اللغات طائية».
وانظر الأزهية ٣٠٣.

(٥) «من» ساقطة من ظ.

(٦) من أقوال العرب. انظر في اللسان «ذو وذوات».
قال الفراء: يجعلون مكان «الذي» ذو، ومكان «التي» ذات، ويرفعون التاء على كل حال».
انظر الأزهية ٣٠٤ وشرح الكافية لابن مالك ١: ٢٧٥، وشرح الأشموني ١ : ١٩٧.

(٧) الرجز لرؤبة بن العجاج انظر ملحقات ديوانه ١٨٠ واللسان «ذو وذوات» والأزهية ٣٠٥ وشرح الكافية لابن مالك ١: ٢٧٥ وشرح ابن الناظم ٨٩ وشرح الشواهد للعيني ١: ١٥٨ ومعجم شواهد النحو ٢٢٠. وفي رواية «جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوارِقٍ».

«فذَاتُ» مبتدأ، و«كَالَّتِي» خبر مقدم، و«لَدَيْهِم» متعلق بالاستقرار[1] العامل في الخبر و«مَوْضِعِ اللاَّتِي «ظرف متعلق» «بأَتَى»»، و«ذَوَاتُ» فاعل «بأَتَي» والتقدير: وذَاتُ[2] مُسَاوِيَةٌ لِلَّتِيْ عِنْدَهم، أي عند طيىء، و«أَتَي ذَوَاتُ» في موضع[3] اللاتي. ثم قال[4]:

(ص) وَمِثْلُ مَا ذَا بَعْدَمَا اسْتِفْهَامِ * أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الكَلاَمِ

(ش) يعني أن «ذا» إذا وقعت بعد «مَا» أو «مَنْ» الاستفهاميتين ولم تكن ملغاة فهي مثل «مَا»، يعني «مَا» الموصولة، وفهم من تشبيهه بها أنها تساوي أيضاً «الَّذِي والَّتي» وتثنيتهما وجمعهما فتقول: مَنْ ذَا يَقُومُ، ومَنْ ذَا تَقُومُ، ومَنْ ذَا يَقُومَانِ، ومَنْ ذَا تَقُومانِ / ، ومَنْ ذَا يَقُومُون، ومَنْ ذَا يَقُمْن[5] ٢٨/ب واحترز بقوله: «إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الكَلاَمِ» من أن تكون ملغاة، وذلك أن يغلب الاستفهام فيصير مجموع «مَنْ ذَا» وَماذَا[6] استفهاماً، ويظهر أثر ذلك في البدل إذا قلت: مَنْ ذَا ضَرَبْتَ[7] أَزَيْد أَمْ عَمْرو؟[8] فإذا رفعت «فذَا» غير ملغاة؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع، فعُلم أنه مرفوع بالابتداء و«ذَا» خبره وهو اسم موصول. وإن[9] نصبت فقلت: مَنْ ذَا ضَرَبْتَ أَزَيْداً أم عَمْراً. علم أن «ذَا» ملغاة؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعُلم أنه مفعول مقدم بضربت و«ذا» ملغاة.

---

(١) في الأصل «باستقرار».
(٢) في ز «وذوات».
(٣) «موضع» ساقطة من ز.
(٤) «ثم قال» ساقط من هـ. وفي ظ «وقوله».
(٥) ما بعد «يقومان» إلى هنا ساقط من ظ، ت.
(٦) «وماذا» ساقط من ت.
(٧) في ظ «ضربك».
(٨) في هـ «أزيد أم عمر» المثال صحيح. وفي ظ، ت «أزيداً أم عمراً» خطأ من الناسخ.
(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وإذا».

و«ذا» مبتدأ وخبره «مِثْلُ مَا» و«بَعْد» في موضع الحال من «ذَا» و«إِذَا» متعلق بمثل، و«مَنْ» مضاف في التقدير لاستفهام. أي بعد «ما» استفهام أو «من» استفهام والتقدير: وذا في حال كونه تالياً «لمن وما».الاستفهاميتين مساوية لمَاَ إذا لم تُلْغَ. ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع في بيان صلاتها فقال:

(ص) وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ * عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

(ش) يعنى أن الموصولات كلها لا بد أن تكون بعدها صلة تكملها[1]، ورابط [يربط][2] بينها وبين الموصول، ولذلك سميت موصولات ونواقص، وقد نبه على ذلك بقوله: «عَلَى ضَمِيرٍ / لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ». أي مطابق ٢٩ أ للموصول[3] في الإفراد والتذكير وفروعهما، فتقول: جَاءَنِي الَّذِي قَامَ أَبُوهُ وَالَّتِي قَامَتْ أُمُّه، وَاللَّذَانِ قَامَا، وما أشبه ذلك، و«كُلُّهَا» مبتدأ، خبره «يَلْزَم»، و«بَعْدَهُ» متعلق بيلزم، والضمير في بعده عائد على لفظ «كُلّ» وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، و«صِلَهْ» فاعل بيلزم، و«مُشْتَمِلَهْ» صفة لصلة، و«عَلَى ضَمِير «متعلق بُمْشتَمِلهْ. ثم إن الموصولات بالنظر إلى ما تُوَصلُ به على قسمين: قسمٍ يُوَصلُ بجملة وشبهها، وقسمٍ يُوَصل بصفة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا[4] الَّذِي وُصِلْ * بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ

(ش) فقوله: «وَجُمْلَةٌ» شامل للجملة الاسمية والفعلية، وقوله: «أَوْ شِبْهُهَا» هو الظرف والمجرور، وأتى بمثال للموصل بشبه الجملة وهو قوله: «كَمَنْ عِنْدِي»، ومثال للموصول بالجملة وهو قوله: «الَّذِي ابْنُهُ

(١) «تكملها» ساقطة من ز، ك.
(٢) «يربط» تكملة من ز، ك.
(٣) في ظ «للموصولات».
(٤) في ظ «وشبهها».

كُفِلْ(١)»، ويشترط في الجملة الموصول بها أن تكون خبرية؛ لأنها نعت في المعنى(٢)، ولم ينبه على ذلك لكن تمثيله «بِالَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ، يرشد إليه(٣)، و«جملة» مبتدأ، «أو شبهها» معطوف عليه وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة(٤)، و«الذي خبره ويجوز العكس وهو أظهر(٥)»، «ووُصِلْ» صلة الذي وفيه / ضمير يعود على الموصول، والضمير في «بِهِ» عائد ٢٩ ب
على الجملة أو شبهها(٦) وهو الرابط بين الصلة والموصول. والتقدير: وَالَّذِي وُصِلَ بِهِ الموصولُ جُمْلَةٌ أو شِبْهُهَا ويحتمل أن يكون [به](٧) نائباً عن الفاعل، ولا ضمير حينئذٍ في وصل، والتقدير: وَالَّذِي وَقَعَ الوَصْلُ بِهِ جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا. ثم أشار إلى القسم الثاني من الموصولات وهو ما يوصل بالصفة فقال:

(ص) وَصِفَةٌ صَرِيْحَةٌ صِلَةُ أَلْ * وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلْ

(ش) الصفة الصريحة: هي(٨) اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة، وفي وصل «أَلْ» بالصفة المشبهة خلاف(٩). فتقول: جَاءَنِي

---

(١) ما بعد «كُفِل» إلى «يرشد إليه» ساقط من ظ.

(٢) «لأنها نعت في المعنى» ساقط من ش، ت.

(٣) «يرشد إليه» ساقط من ت وبدلها «ويشترط».

(٤) في هـ «وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة ساقطة. وفي ظ «وهو الذي سوغ به الابتداء». وفي ت «وهو الذي سوغ الابتداء به». والعبارة المثبتة من الأصل وبقية النسخ هي الأدق.

(٥) أي أن تكون «وجُمْلَةٌ» خبر مقدم، و«الَّذِي» مبتدأ مؤخر وهو معرفة أصلاً، والأصل في الابتداء أن يكون معرفة. أما «وجُمْلَةٌ» فسوغ الابتداء بها عطفها على «شبهها» المضافة للمعرفة وليس معرفة أصلاً.

(٦) في ظ، ت «وشبهها».

(٧) «به» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٨) في ظ «هو».

(٩) هذا الخلاف ذكره ابن هشام في المغنى ١: ٤٧ حيث ذهب إلى أن «أَلْ» الموصولة تدخل على أسماء الفاعلين والمفعولين فقط، ولا تدخل على الصفة المشبهة؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تُؤَوَّلُ بالفعل، وأن «أل» في قولك: الحسن وجهه، حرف تعريف لا موصولة وهو مذهب الأخفش، وذهب المازني إلى أن «أل» الداخلة على الصفة المشبهة حرف موصول، خلافاً لما ذهب إليه الجمهور من أنها اسم موصول وهو الصحيح لعود الضمير عليها في قولك: الضاربها زيدٌ هند».
انظر: رصف المباني ١٦٢، والجنى الداني ٢٠٢ وشرح المرادي ١: ٢٢٩، وشرح التصريح ١: ١٣٧.

الْقَائِمُ أَبُوهُ، والضَّارِبُ[١] زَيْدٌ. أي الذي قَامَ أَبُوهُ وَالَّذِي ضَرَبَهُ زَيْدٌ. وَقَامَ الْمُكْرَمُ والْمَضْرُوبُ أَبُوه، أي الذي أُكْرِمَ والذي ضُرِبَ اءَبُوه. وَقَامَ الضَّارِبُهُ زَيْدٌ[٢]، أي الَّذِي ضَرَبَهُ[٣] زَيْدٌ. وَجَاءَ الحَسَنُ وَجْهُهُ، أي الَّذِي حَسُنَ وَجْهُهُ.

والصريحة الخالصة، واحترز بها من الصفة غير الصريحة وهي الصفات التي أجريت مجرى الأسماء نحو: أَجْرَع وأَبْطَح[٤] وَصَاحِبٌ، فلا توصل بها «أَلْ»، وقوله: «وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ: «يعني أنه قد جاء وصل[٥] «أَلْ» بمعرب الأفعال، وهو الفعل المضارع قَلِيلاً، ومنه قوله:

١٧ ـ مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ * وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ[٦] / ٣٠/أ

أي الَّذِي تُرْضَى حُكُومَتُهُ. وقوله[٧]: «وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ» خبر مقدم، «وَصِلَةُ أَلْ» مبتدأ، «وَكَونُها» مبتدأ[٨] «وَبِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ» متعلق به، و«قَلّ» خبر المبتدأ

---

(١) في ش، هـ، ظ، ك، ت «والضاربة».
(٢) في ظ «وقائم الضاربه زيد».
(٣) ما بعد «ضرب أبوه» إلى هنا ساقط من ت.
(٤) «أبطح» ساقطة من ظ، ت.
أَجْرَع: وصف لكل مكان مستو. ثم غلب على الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً.
أَبْطَح: وصف لكل مكان منبطح من الوادي: ثم صار اسماً للأرض المتسعة.
صاحب: وصف للفاعل ثم صار إسماً لكل صاحب ملك.
(٥) في ش، ت «قد جاءت صلة» وفي ظ «قد جاء وصلة»:
(٦) نسب الشاهد للفرزدق. ولم أعثر عليه في ديوانه.
ودخول «أل» على الفعل المضارع (التُرْضَى) يجوز في الاختيار عند ابن مالك وبعض الكوفيين، وذهب الجمهور إلى أنه ضرورة ترد في الشعر فقط دون الكلام.
انظر: رصف المباني ١٦٢، وشرح الكافية لابن مالك ١: ٢٩٩ وشرح ابن الناظم ٩٣، والجنى الداني ٢٠٢، وشرح المرادي ١: ٢٣٩، وشرح ابن عقيل ١: ١٥٧، وشرح التصريح ١: ١٤٢.
الحَكَم: الذي يحكم بين الخصمين للفصل بينهما.
الأصيل: ذو الحسب.
الجدل: شدة الخصومة.
(٧) «وقوله» ساقط من ظ.
(٨) «مبتدأ» ساقطة من ت.

والظاهر أن «كَوْنُهَا» مصدر لكان التامة، وتقدير البيت: «وَصِلَةُ أَلْ» صَفَةٌ صَرِيحَة، ووقوعها بالفعل المضارع قليل. ثم قال[1]:

(ص) أَيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ * وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ
وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً[2]... * .....

(ش) من الموصولات «اءَيّ» وإنما أخرها عنها؛ لما اختصت به دون سائر الموصولات من إعرابها في بعض المواضع، ولزوم إضافتها لفظاً أو معنى[3]، وجواز حذف صدر صلتها فقوله: «أَيٌّ كَمَا» يعني أن «أَيّاً» مثل «مَا» فيما تقدم من كونها[4] تطلق على المذكر والمؤنث وفروعهما، فتقول: جَاءَنِي أَيُّهُمْ قَامَ، وَأَيُّهُمْ قَامَتْ، وَأَيُّهُمْ قَامَتَا[5]، وَأَيُّهُمْ قَامُوا، وَأَيُّهُمْ قُمْنَ.

وقوله: «وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ»، وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ.

أيٌّ بالنظر[6] إلى التصريح بالمضاف إليه. وتقديره: وإثبات صدر صلتها[7]، وحذفه على أربعة أقسام:

---

(1) في ظ «قوله».
(2) «بعضهم أعرب مطلقاً» ساقط من ك.
(3) قال أبو حيان: «من الموصولات (أي) على مذهب الجمهور خلافاً لثعلب فإنه أنكر ذلك وقال: لا يكون (أي) إلا استفهاماً أو شرطاً، والأفصح فيها أن تكون بصيغة (أي) مضافة إلى معرفة فإذا قلت: يعجبني أي الرجال عندك أو أيهم عندك. تبين أن الذي أعجبك مذكر عاقل، واحتمل أن يكون مفرداً أو مثنى ومجموعاً. وكذا إذا قلت: أعجبني أي النساء عندك، أو أيهن عندك. تبين أن التي أعجبتك مؤنث واحتمل أن يكون مفرداً أو مثنى ومجموعاً، وقد تضاف إلى نكرة قليلاً وأنكر بعضهم إضافتها إلى نكرة ويجوز حذف ما تضاف إليه فتقول: يعجبني أي عندك: فاحتمل أن يكون مفرداً ومثنى ومجموعاً من مذكر من عاقل وغيره، وبعض العرب يؤنثها ويثنيها ويجمعها نحو: يعجبني أَيَّهن في الدار ويعجبني أياهم عندك، وأيوهم عندك، وأيتهاهن عندك وأياهن عندك». الارتشاف ١: ٥٣٠ وانظر فيه ٥٣١، ٥٤٩، وشرح الكافية للرضى ٢: ٥٦، ٥٧، وشرح التسهيل ١: ٢٠٨، ٢٠٩.
(4) في ظ «من كون ما».
(5) «وأيهم قامتا» ساقط من ظ، ت.
(6) في ظ «النظر».
(7) في ت «وصلها».

الأول: أن يصرح بالمضاف إليه[(١)] ويثبت صدر صلتها نحو: جَاءَنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ[(٢)].

الثاني: أن يحذفا معاً نحو: جَاءَنِي أَيٌّ قَائِمٌ.

الثالث: أن يثبت صدر صلتها ولا يصرح بالمضاف إليه[(٣)] نحو: جَاءَنِي أَيٌّ هُوَ / قَائِم. «فَأَيٌّ» في هذه الصور الثلاث معربة وهي ٣٠/ب
المشار [إليها][(٤)] بقوله: وأُعْرِبَتْ[(٥)].

الرابع: أن يصرح بالمضاف إليه ويحذف صدر[(٦)] صلتها.

فأي في هذه الصورة مبنية على الضم، وإلى ذلك أشار بقوله:

«مَا لَمْ تُضَفْ»، وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ». ومن ذلك قوله[(٧)] ـ عز وجل ـ: (ثُمَّ لِنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ..)[(٨)]. و«أَيٌّ»[(٩)] مبتدأ، و«كَمَا»

---

(١) «إليه» ساقط من ظ، ت.
(٢) في ظ «جَاءَنِي أيهم هو قام».
(٣) «إليه» ساقط من ظ، ت.
(٤) «إليها» تكملة من هـ، ز، ك وفي ش «وهو المشار إليه». وفي ظ، ت «وإليها أشار» هذا التركيب صحيح.
(٥) في ش «وأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ» أكملت عبارة الألفية.
(٦) «صدر» ساقطة من ظ.
(٧) في الأصل «قولهم».
(٨) سورة مريم آية ٦٩، قال ابن هشام في المغنى ١: ٧٧ والتقدير في الآية «لننزعن الذي هو أشد» قاله سيبويه، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين؛ لأنهم يرون أن «أيًّا» الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية. قال الزجاج: ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما؛ فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت، وقال الجرمى: لم أسمع أحداً يقول: لأضربن أَيُّهُم قائم. وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ وأشد خبر، واختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير: لَنَنْزِعَنَّ الفَرِيقَ الَّذِي يُقَالُ فِيهم أيهم أشدّ، وقال يونس: هو الجملة وعُلِّقَت نَنْزِعُ عَنِ العمل، وقال الكسائي والأخفش: كل شيعة، ومِن زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة».
انظر الكتاب ٢: ٣٩٩، وشرح ابن عقيل ١: ١٦٢، وشرح المرادي ١: ٢٤٢، والبحر ٦: ٢٠٨.
(٩) في ظ، ت «فأي».

خبره، و«أُغْرِبَتْ» مبنى للمفعول، والنائب عن الفاعل ضمير عائد عليها، و«مَا» ظرفية مصدرية، و«صَدْرُ وَصْلِهَا» مبتدأ، و«ضَمِيرٌ» خبره، و«انْحَذَفْ» في موضع الصفة لضمير، و«الوَاو» الداخلة على المبتدأ واو الحال والتقدير: أي مثل «ما» في جميع أحوالها، وأُغْرِبَتْ مدة كونها غير مضافة في حال كون صدر صلتها محذوفاً. وقوله: «وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً» يعني أن بعض العرب يعرب «أَيّاً» الموصولة في جميع الصور الأربع المذكورة. وقرأ بعضهم «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدّ»[(١)] بنصب «أَيَّهُمْ» ثم قال:

(ص) ... وَفِي * ذَا الحَذْفِ أَيّاً غَيْرُ أَيّ يَقْتَفِي

(ش) يعنى أن غير «أيّ» من الموصولات يتبع «أَيّاً» في جواز حذف صدر صلتها، فالإشارة «بِذَا» إلى حذف صدر صلة «أَيّ»، لكن يشترط في جواز حذف صدر[(٢)] صلة غير «أيّ» أن تطول الصلة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ ... * ...

(ش) أي إن تَطُلْ الصلة، وطولها بأن / يكون فيها زيادة[(٣)] على المفرد ٣١ أ
المُخْبَر بِهِ عن الصدر[(٤)] نحو ما حكاه سيبويه مِن قولهم: «مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوْءًا»[(٥)].

---

(١) سورة مريم آية ٦٩.
قرأ بالنصب هارون، ومعاذ بن مسلم الهراء، والأعرج والأعمش.
انظر الإملاء ٢: ٦٣، والبحر ٦: ٢٠٥ ـ ٢٠٩.
وشرح الكافية للرضى ٢: ٥٧، ومغنى اللبيب ١: ٧٢، وشرح التصريح ١: ١٣٦.
(٢) «صدر» ساقطة من ظ.
(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك «زائد».
وفي ت «لفظ زائد» وهي أدق.
(٤) في ت «المصدر».
(٥) روى في الكتاب ٢: ٤٠٤ «مَا أَنَا بالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئاً».
وكذا في شرح الكافية لابن مالك ١: ٢٩٥ وشرح ابن الناظم ٩٥ تروى «سوءا» و«شيئاً» فكلاهما صحيح، وأرى أن رواية «سوءا» أدق. وتقدير المثل «مَا أَنَا بِالَّذِي هُوَ قَائِلٌ لَكَ شوءاً».

فالصلة طالت بالمجرور والمفعول، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾[1] التقدير: وهو الذي هو إِلَهٌ في السماء. فحذف الصدر لطول الصلة بالمجرور. ثم قال:

(ص) ... وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ[2]   فَالْحَذْفُ نَزْرٌ...

(ش) يعني أن حذف صدر صلة غير «أَيّ» إن لم تَطُلْ الصلة قليل، ومنه قراءة بعضهم: «تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ»[3] أي [على][4] الذي هو[5] أحسن. وقوله:

١٨ - مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ * ولَا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ[6]

أي بما هو سفه. و«غَيْرُ أَيٍّ» مبتدأ، و«يَقْتَفِي» خبره و«أَيّاً» مفعول مقدم بيَقْتَفِي، و«فِي» متعلق بيقتفي، و«وَإِنْ يُسْتَطَلْ» شرط، و«وَصْلٌ» مفعول [ما][7] لم يسم فاعله، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ووقوله: «وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ» معطوف على جملة الشرط والجواب وجوابه «فَالحَذْفُ نَزْرٌ»، ثم قال[8]:

---

(1) سورة الزخرف آية: ٨٤

(2) في ظ... وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، فَالْحَذْفُ نَزْرٌ..
«وَصِلٌ» زائدة. اختلط الأمر على الناسخ فكرر وصل التي في أول البيت.

(3) سورة الأنعام آية: ١٥٤.
قرأ بذلك الأعمش، ويحيى بن يعمر. والحسن.
انظر: الإملاء ١: ١٥٤، والبحر ٤: ٢٥٥، والإتحاف ص ٢٢٠.

(4) «على» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت.

(5) «هو» ساقطة من ز، وذكر الضمير هو المقصود.

(6) لم أعثر على قائله وقد ورد في كتب النحو غير معزو.
انظر: شرح ابن الناظم ٩٥ وشرح الشواهد للعيني ١: ١٦٩، وشرح التصريح ١: ١٤٤، والهمع ١: ٩٠، ومعجم شواهد النحو ١٦٥.
وفي رواية: مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لاَ يَنْطِق بِمَا سَفَه * وَلاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الحِلِم وَالكَرَمِ
وفي رواية أخرى: مَنْ يُعْنَ بِالحَمْدِ لاَ يَنْطِق بِمَا سَفَه وَلَمْ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ المَجْدِ وَالكَرَمِ
وروى صدر البيت في ش، هـ، ز، ت «مَنْ يُعْنَ بِالمَجْدِ لَمْ يَنْطِقْ هنا بِمَا سَفَه» ساقطة من ك.

(7) «ما» تكملة من ظ، ت.

(8) في ظ «وقوله».

(ص) ... * ... وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ
إِنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ * ...

(ش) يعنى أن خبر صدر الصلة[١] إذا كان صالحاً لأن يوصل به الموصول كأن يكون جملة من مبتدأ وخبر نحو: جَاءَنِي الَّذِي هُوَ[٢] جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ[٣] أو فعلاً وفاعلاً[٤] نحو: جَاءَنِي الَّذي هو[٥] قَامَ أَبُوهُ أَوْ ظَرفاً نحو: جَاءَنِي الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ، أو مجرُوراً[٦] نحو: جَاءَنِي الَّذِي هُوَ فِي / الدَّارِ لا ٣١ ب يجوز حذف الصدر في شيء من ذلك؛ لأن ما بقى بعد حذفه[٧] صالح لأن يكون صلة فلا دليل حينئذٍ على حذفه، والضمير في قوله: «وَأَبَوْا» عائد على العرب، «وأَنْ يُخْتَزَلْ» في موضع المفعول بأَبَوْا، والاختزال القطع، وعَبَر به عن الحذف، وقوله: «إِنْ صَلُحْ» شرط[٨]، «ولِوَصْلٍ» متعلق بصَلُحَ «ومُكْمِل» صفة لِوَصْلٍ فهو اسم فاعل من أَكْمَلَ؛ لأنه قد أَكْمَلَ[٩] به الموصول، فهو مكمل له ولما فرغ من الضمير المرفوع شرع في حكم الضمير المنصوب فقال:

(ص) ... * وَالحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ اِنِ انْتَصَبْ * بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

(ش) يعنى أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوباً

---

(١) في هـ، ز، ك «يعنى أن الباقي بعد حذف صدر الصلة» وفي ظ «يعنى أن خبر صدر الجملة». والعبارة المثبتة من الأصل، ش، ت هي الأدق.
(٢) «هو» ساقطة من ظ.
(٣) في ش، ظ، ت «قائمة» المثال صحيح.
(٤) في الأصل «أو فعلاً أو فاعلاً»
(٥) «هو» ساقطة من ت.
(٦) في ظ «أو مجرور».
(٧) في ظ «بعد الحذف».
(٨) في ش، ك «إن صلح شرط والباقي فاعل بصلح».
(٩) في ظ، ت «كمل».

متصلاً بالفعل، أو بالوصف يجوز حذفه بكثرة، ومَثَّل للمنصوب بالفعل بقوله: «كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ»، «فَمَنْ» مبتدأ، وهو موصول بمعنى الذي «ونَرْجُو» صلته[1] «ويَهَبْ» خبر عنه، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره مَنْ[2] نَرْجُوهُ، ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر:

١٩ - مَا اللَّهُ مُوَلِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ * فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ[3]

أي الَّذي اللهُ مُوَلِيكَهُ فَضْلٌ[4]. ومنه قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾[5] أي بعثه الله رسولا.

إلا أَنَّ حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف، ولم يُنَبِّه الناظمُ على / ٣٢ أ ذلك لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد إليه، واحترز بقوله:

مُتَّصِل من المنفصل نحو: جَاءَنِي الَّذِي إِيَّاهُ ضَرَبْتَ، فلا يجوز حذفه. وبقوله: «إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ» من المنتصب بالحرف، نحو: جَاءَنِي الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ، فلا يجوز حذفه أيضاً، «والحَذْفُ» مبتدأ، وخبره «كَثِير» «ومُنْجَلِي» خبر بعد خبر، و«عِنْدَهُمْ» متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى «وفِي عَائِد» متعلق بكثير أو بمنجلى أو الحذف، فهو من باب التنازع، و«إِنِ انْتَصَبْ» شرط و«بِفِعْلٍ» متعلق بانتصب، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: حَذْفُ الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان

---

(١) في ظ «صلة».

(٢) «من» ساقطة من ظ.

(٣) لم أعثر على قائله وقد ورد في كتب النحو غير معزو.
انظر شرح الكافية لابن مالك ١: ٢٩٠، وشرح المرادي ١: ٢٤٨، وشرح ابن عقيل ١: ١٦٩، وشرح التصريح ١: ١٤٥، وشرح الأشموني ١: ٩٥.

(٤) في الأصل، ش، ت «أي موليك فضل الله» وما أثبت أدق.

(٥) سورة الفرقان آية: ٤١ والآية دليل على جواز حذف عائد الصلة المنصوب بالفعل.
من «أي الذي» إلى هنا ساقط من ز، ظ، ك، ت.

منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف[1] كثير في كلام العرب، ثم قال:

(ص) كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا * كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

(ش) يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مخفوضاً بالوصف مثل الضمير المنصوب في جواز حذفه بكثرة، فالإشارة بقوله: «كَذَاكَ» راجع[2] إلى حذف الضمير المنصوب المتقدم، ثم مَثَّل بقوله: كَأَنْتَ قَاضٍ[3] وأشار به إلى قوله ـ عز وجل ـ[4]: (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)[5] أي مَا أَنْتَ[6] قاضِيه، واحترز بقوله: «مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا»[7] من الضمير المجرور بغير وصف، فإنه لا يجوز / حذفه نحو: جَاءَنِي الَّذِي أَبُوهُ ذَاهِبٌ، ٣٢/ب «فحَذْفُ» مبتدأ، و«مَا» مضاف إليه موصول وصلته خفضا، و«بِوَصْفٍ» متعلق بخفض، والتقدير: حذف الضمير الذي خفض[8] بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل، أو بالوصف[9] في الكثرة، ثم قال[10]:

(ص) كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرّ * كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّ

(ش) يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مجروراً بحرف الجر كثير[11]، لكنه[12] بثلاثة شروط:

---

[1] في ز «وبالوصف».
[2] «راجع» ساقطة من ز، ظ، ت. وفي الأصل «راجعة».
[3] في ز بعد المتقدم «ثم مثل بقوله: كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَا». أكملت شطر البيت. وتكملته غير لازمة.
[4] في ظ، ت «إلى قول الله».
[5] سورة طه آية: ٧٢.
[6] «ما أنت» ساقط من ظ.
[7] «خفضا» ساقطة من ش، ظ، ت.
[8] «خفض» ساقطة من ظ.
[9] في ز «وبالوصف» وفي ظ، ت «أو الوصف».
[10] في ظ «قوله».
[11] في هـ، ز، ظ، ت «يكثر».
[12] في ز، ظ، ت «لكن».

الأول: أن يكون الموصول[١] مجروراً بمثل ذلك الحرف الذي جر به الضمير لفظاً ومعنى.

الثاني: أن يكون العامل في المجرورين متفقاً لفظاً ومعنى.

الثالث: أن لا يكون[٢] في الصلة ضمير غيره.

وقد نَبَّهَ على الأول بقوله «كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا المَوْصُولَ جَرّ».

وعلى الثاني والثالث بالمثال «فَالَّذِي» مجرور بمثل الحرف الذي جرّ به الضمير وهو الباء، والعامل في بالَّذي[٣] [مَرَّ][٤] وفي بِهِ مَرَرْتُ ولفظهما ومعناهما واحد، وليس في الصلة ضمير غيره، «فَالَّذِي جُرَّ» مبتدأ، وخبره «كَذَا» وصلة «الَّذِي» جُرَّ و«بِمَا» متعلقة به، وصلة «مَا» جَرّ الأخيرة، والمَوْصُولَ مفعول مُقَدَّم بجرَّ، والتقديرالَّذِي[٥] جُر بالحرف الذي جَرّ بِهِ[٦] الموصول مثل المجرور بالوصف في جواز الحذف بكثرة، وفي بعض النسخ «كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا المَوْصُولُ جُرّ» برفع الموصول / وضم الجيم من جُرّ بعده، ٣٣ أ
«فالموصولُ» على هذا مبتدأ، و«جُرَّ» في موضع خبره، والضمير المستتر في «جُرَّ» عائد على «الموصول»، والضمير العائد على «الَّذِي»[٧] محذوف والتقدير: كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا جُرَّ المَوْصُولُ بِهِ، وقوله: «فَهْوَ بَرّ» تتميم للبيت.

---

[١] في ظ «العامل».

[٢] في الأصل «أن يكون» تحريف، وما أثبت عن بقية النسخ هو الصواب.

[٣] في ز «الذي».

[٤] «مر» تكملة من ش، ظ، ك، ت.

[٥] في هـ، ز، ك «والذي» تحريف.

[٦] «به» ساقطة من ظ، ك، ت.

[٧] في ش، هـ، ز، ظ، ك، «على ما».

«المعرف بأداة التعريف»

(ش) هذا هو النوع الخامس من المعارف، والمراد بأداة التعريف الألف واللام، واعلم أن الألف واللام على أربعة أقسام:

للتعريف، وزائدة، وللمح الصفة، وللغلبة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوِ اللَّامُ فَقَطْ * فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ

(ش) اختلف في «أَلْ» فقيل هي[١] بجملتها للتعريف وهمزتها همزة[٢] قطع، وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وهو مذهب «الخليل» وكان يسميها «أَلْ» فهي عنده مثل «هَلْ» و«قَدْ» وهي عبارة الناظم في هذا النظم، وقيل: هي أيضاً بجملتها للتعريف إلا أن همزتها همزة[٣] وصل، وقيل اللام وحدها للتعريف وُضِعَتْ سَاكِنَة فاجتُلِبَتْ[٤] هَمزةُ الوصلِ للابتداء بالساكن وهذان القولان عن «سيبويه»[٥]، فقوله: «أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ»، يُفْهِمُ الأَوَّلَ[٦] والثاني[٧]، أي هي حرف تعريف بجملتها مع كون الهمزة أصلية، أو

---

[١] «هي» ساقطة من ش، ظ، ت.

[٢] «همزة» ساقطة من ظ، ت.

[٣] «همزة» ساقطة من ظ، ت.

[٤] في ظ «فاجتلب».

[٥] قال في التسهيل: هي أل لا اللام وحدها وفاقاً للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة بل الهمزة همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، خلافاً لسبويه فهي عنده همزة وصل معتد بها في الوضع كما يُعتَدُّ بهمزة الوصل في «استمع» واختار ابن مالك مذهب الخليل وهو أن حرف التعريف ثنائي وهمزته همزة قطع. انظر: التسهيل ٤٢، ورصف المباني ١٥٨، ١٦٤، والجنى الدانى ١٣٨، ١٩٢، ١٩٦، وشرح التصريح ١: ١٤٨.

[٦] في الأصل «الأولى» تحريف.

[٧] في ظ «والتالي».

٣٣/ب زائدة[١]، وقوله: أَوِ الّلامُ «فَقَطْ»، هذا هو القول الثالث، وقوله: «فَنَمَطٌ / عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ» أي إذا أردت تعريف «نَمَطٌ» أدخلت عليه «أَلْ» فقلت: «النَّمَطُ، والنَّمَطُ ظهارة الفراش، والنَّمَطُ جماعة من الناس أمرهم واحد، و«النَّمَطُ الطريق، ولم يذكر المُعَرَّف بالأداة إلا في قوله: «فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ»، وإنما تكلم في سائر الباب على الأداة فقط، ولكن يفهم من معانيها حكم ما دخلت عليه. «وأَلْ» مبتدأ، «وحَرْفُ تَعْرِيفٍ» خبره، «أَوِ الّلامُ» معطوف على المبتدأ، و«أَوْ» للتخيير، «وفَقَطْ» اسم فعل بمعنى حسب، «وَنَمَطٌ» مبتدأ، و«عَرَّفْتَ» في موضع الصفة لنمط، وحَذَف الضمير العائد من الصفة إلى الموصوف[٢] والتقدير عَرَّفْتَه[٣]. «وقُلْ فِيهِ النَّمَطْ» خبر المبتدأ، وتصحيح المعنى فيه أَنَّهُ على حذف الإرادة، والتقدير: فَنَمَطٌ[٤] إِنْ أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ قُلْ فِيهِ النَّمَط، والنَّمَطُ مفعول بقُلْ على تضمينه معنى اذكر. ثم أشار إلى القسم الثاني، وهي[٥] الزائدة بقوله[٦]:

(ص) وَقَدْ تُزَادُ لاَزِماً كَالَّلاتِ * وَالآنَ وَالَّذِينَ ثُمَّ الَّلاتِ[٧]
وَلاِضْطِرَارٍ[٨] كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ * كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

(ش) فذكر أن زيادة «أل» على قسمين:

الأول: زيادة لازمة، وذكر من ذلك أربعة مواضع:

---

(١) في ظ «لا زائدة.
(٢) «العائد من الصفة إلى الموصوف» ساقط من ظ.
(٣) «العائد من الصفة إلى الموصوف والتقدير عرفته» ساقط من ت.
(٤) «فنمط» ساقط من ظ.
(٥) في الأصل «وهو» وهو صواب لأنه يعود إلى القسم.
(٦) في ش، ز، ك «فقال».
(٧) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «ثم اللاتي» وما أثبتُّ أَحسنُ كما في الألفية وبقية النسخ وإن كانت «اللاتي» صحيحة أيضاً.
(٨) في ز «وَلاَ ضِرَارٍ» وما أَثْبَتُّ هو الصواب كما في الأصل والألفية، وبقية النسخ.

«اللَّاتِ» وهو اسم صنم كان بالطائف و«أَلْ» فيه زائدة لازمة[١] لأنه علم. و«الآنَ» وهو اسم للزمان الحاضر، و«أَلْ» فيه زائدة لازمة لم يستعمل / في ٣٤ أ
كلام العرب مجرداً منها، وهو مبنى لتضمنه معنى «أل» التي تعرّف بها وهو[٢] من الغرائب كونهم[٣] جعلوه متضمناً[٤] معنى «أل» وجعلوا «أل» الموجودة فيه زائدة [لازمة][٥].

و«الَّذِينَ» من الموصولات، وجعلوا[٦] «أَلْ» فيه أيضاً زائدة لازمة، لأنه تَعَرَّفَ بالصلة، وقيل «أَلْ» فيه للتعريف وهو مذهب «الفراء».

وَ«اللَّاتِ»[٧] جمع التي وهو مثل «الَّذِينَ» في أن «أل» فيه زائدة لازمة.

الثاني: زائدة لضرورة الشعر، وذكر من ذلك لفظين:

الأول: «بَنَاتِ الأَوْبَرِ»، وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

٢٠ ــ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً * وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[٨]

---

(١) «لازمة» ساقطة من ز، ظ، ك.
(٢) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وهذا» وهو أدق.
(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «لكونهم» وهو أدق.
(٤) في الأصل «مضمن» تحريف.
(٥) «لازمة» لم ترد في جميع النسخ بما في ذلك الأصل. وإثباتها أدق.
(٦) «وجعلوا» ساقط من ظ، ت.
(٧) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «واللاتي» وهي صحيحة.
(٨) أنشده أبو زيد ولم يسم قائله.
انظر اللسان «عسقل، وبر»، وشرح الكافية لابن مالك ١: ٣٢٥، والمقتضب ٤: ٤٨، والخصائص ٣: ٥٨، وشرح المفصل ٥: ٧١، ورصف المباني ١٦٤، وشرح المرادي ١: ٢٦٣، وشرح ابن عقيل ١: ١٨١، والمغنى ١: ٥٠، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ١: ١٦٦، وشرح التصريح ١: ١٥١.
جنيتك: أي جنيت لك من جنى الثمر.
عساقلا: جمع عسقول وهو نوع من الكمأة الكبير، وأصله عساقيل. وحُذِفَتْ الياء للضرورة، ويقال أيضاً عساقل جمع عسقل.
بنات الأوبر: كمأة صغار كالحصى بلون التراب رديئة الطعم.

أراد بَنَات أوبر، وهو علم على نوع من الكمأة، والثاني: «طِبْتَ النَّفْسَ».
وأشار بذلك[1] إلى قول الشاعر:

٢١ - رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا * صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[2]

أراد «وَطِبْتَ نَفْساً» فأدخل «أل» على التمييز ضرورة؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة، وقوله: «وَقَدْ تُزَادُ» يقتضي التقليل وأشار بذلك إل عدم اطراد زيادتها، «ولاَزِماً» اسم فاعل من لزم، وهو نعت لمصدر محذوف أي زَيْداً لازماً، وظاهر كلامه أن الضمير المستتر في تزاد عائد على «أَلْ» التي للتعريف؛ لأنه قال: «أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ»، ثم قال: «وَقَدْ تُزَادُ»، وليس الأمر / ٣٤ب كذلك؛ لأن[3] التي للتعريف لا تزاد وإنما يعنى لفظ «أل» دون تقييد بالتعريف، وقوله: «وَلاِضْطِرَارٍ»[4] مفعول له وجره باللام مع توفر شروط النصب وهو جائز، «وطِبْتَ النَّفْسَ» إلى آخر البيت مبتدأ خبره كذا، والجملة محكية بقول محذوف تقديره: كذا قول الشاعر، وإنما أتى بالواو في «وَطِبْتَ» لقصد الحكاية إذ هو كذلك في البيت وتممه بالسَّرِي وهو الشريف. ثم أشار إلى القسم الثالث من أقسام «أَلْ» وهي التي للمح الصفة بقوله:

(ص) وَبَعْضُ الأَعْلاَمِ عَلَيْهِ دَخَلاَ * لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عِنْهُ نُقِلاَ
كَالفَضْلِ وَالحَارِثِ والنُّعْمَانِ * فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

---

(١) «بذلك» ساقطة من ظ.

(٢) الشاهد لرشيد بن شهاب اليشكري.
انظر: المفضليات ٣١٠، وشرح الكافية لابن مالك ١: ٣٢٤، وشرح ابن الناظم ١٠٢، وشرح المرادي ١: ٢٦٤، وشرح ابن عقيل ١: ١٨٢، وشرح الشواهد للعيني ١: ١٨٢، وشرح التصريح ١: ١٥١.
وفي رواية:
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ جِلاَدَنَا * رَضِيتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا بَكْرُ عَنْ عَمْرِو

(٣) في ز، ظ، ك «لأن أل التي للتعريف» وعبارتها أدق.

(٤) في ز «وَلاَ ضِرَارٍ».

(ش) يعنى أن «أَلْ» دخلت على بعض الاعلام للمح الأصل الذي كانت عليه قبل نقلها للعلمية. وذكر ثلاثة مُثُلٍ «الفَضْل» وهو منقول من المصدر «والحَارِثِ» وهو منقول من اسم الفاعل، «والنُّعْمَان» وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم، وقوله: فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ» يعنى أنه يجوز أن يُؤْتَى[1] بهذه الأسماء التي ذكرت مقترنة[2]. «بِأَلْ» ومجردة منها وفُهِم من قوله: «وَبَعْضُ الاعْلام»، أن ذلك لا يكون في جميع الأعْلام، وفُهِمَ من قوله: «نُقِلاَ»، أن ذلك لا يكون في الأعْلام المرتجلة، وقوله[3]: «بَعْضُ الأعْلام» مبتدأ، «ودَخَلَ» خبره[4]، «وَعَلَيْه» متعلق / به والضمير المجرور عائد ٣٥/أ على بعض، وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، وفي «دخل» ضمير مستتر يعود على «أَلْ»، «واللام» في قوله: «لِلَمْح لام التعليل، وهو متعلق بـ «دَخَلاَ»[5] و«مَا» اسم موصول وهو واقع على الحال الذي كانت هذه الأسماء عليه قبل النقل، وقد كان إلى آخر البيت صلة لما، والعائد من الصلة إلى الموصول الضمير في عنه، وفي «كَانَ» ضمير هو اسمها وهو عائد على بعض، «وعَنْه» متعلق بـ «نقلا»[6]، والتقدير: وبعض الأسماء الأعْلام دخل عليه «أل» للمح الشيء الذي كان عليه قبل النقل من قبول «أل» وقوله: «فَذِكْرُ ذَا» مبتدأ[7]، «وحَذْفُهُ» معطوف عليه، «وسِيَّان» خبرهما ومعناه مِثْلاَن ومفرده، سِيّ، ثم انتقل إلى القسم الرابع من أقسام «أل» وهي التي[8] للغلبة فقال:

---

(١) في ش، ك «تأتي».
(٢) في ش «ذكر مقرونة».
(٣) «قوله» ساقطة من ظ.
(٤) في ش، ز، ظ، ك، ت «خبر له».
(٥) في ش، ز، ظ، ك، ت «بدخل». وما أَثبتُّ أدق كما في الأصل، هـ، والألفية.
(٦) في ش، ز، ظ، ك، ت «بنقل» والمُثْبَتُ أَدَق كما في الأصل، هـ، والألفية.
(٧) «مبتدأ» ساقطة من ز.
(٨) «التي» ساقطة من ت.

(ص) وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً بِالْغَلَبَهْ * مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالعَقَبَهْ

(ش) ذو الغلبة كل[1] اسم اشتهر به بعض ما له معناه، وهو على ضربين: مضاف «كابن عمر»، «وابن الزبير». وذو أداة «كالنابغة» و«الأعشى»، و«العقبة» وهذا النوع تَعرَّفَ قبل الغلبة بالإضافة أو «بأل» ثم غلبت عليه الشهرة فصار عَلماً وألغى التعريف السابق، والمراد «بابن عمر» عبد اللّه بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما -[2] و«ابن الزبير / هو «عبد اللّه بن الزبير» - رضي اللّه عنهما[3] ٣٥ ب
وإنما ذكر الناظم المضاف في هذا الفصل وليس من[4] الباب لاشتراكه في الغلبة مع ذي الأداة، وفُهِمَ من قوله: «وَقَدْ يَصِيرُ»، أن العلمية طرأت عليه، وأن التعريف بالإضافة والأداة سابق للعلمية، «وَعَلَماً» خبر «يَصِيرُ» وهو مقدم على اسمها[5]، «واسمها» مضاف «أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ». ثم قال:

(ص) وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ * أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

(ش) يعنى أن [أل][6] التي للغلبة إذا نودي ما هي فيه أو أضيف إلى ما بعده وجب حذفها، فمثال المنادى: يَا نَابِغَةُ وَيَا أَعْشَى.

ومثال المضاف نَابِغَة ذُبْيان، وأَعْشَى هَمدَان، وقوله: «وَفِي غَيْرِهِمَا قَد تَنْحَذِفْ»، يعنى أن «أل» المذكورة قد تحذف في غير النداء والإضافة وفُهِمَ من قوله: «قَدْ»، قلة ذلك، ومن حذفها في غيرهما قولهم: «هَذَا يَوْمُ اثْنَيْنِ مُبَارَكاً فِيهِ»[7].

---

(١) في ز، ك، ت «ذو الغلبة هو كل» وعبارتها أكمل.
(٢) «رضي الله عنهما» ساقط من ش، ظ، ت.
(٣) «رضي الله عنهما» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
(٤) «الفصل وليس من» ساقط من ز.
(٥) «على اسمها» ساقط من ظ، ت.
(٦) «أل» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.
(٧) من أقوال العرب.
انظر: شرح ابن الناظم ١٠٤، وشرح المرادي ١: ٢٦٧، وشرح التصريح ١: ١٥٤، وشرح الأشموني ١: ٢٥٣.

وقول الشاعر:

٢٢ ـ إِذَا دَبرَانِ مِنْكَ يَوْماً لَقِيتُهُ * أُؤَمِّلُ أَنْ أَلْقَاكَ غَدْواً بِأَسْعُدِ[١]

وحذف «أل» مفعول مقدم بأوجب، «وفي غيرهما» متعلق بتنحذف والضمير في غيرهما عائد على النداء والإضافة المفهومين من قوله: «تُنَادِ أَوْ تُضِفْ».

□□□□□□

(١) لم أعثر على قائله وقد ورد في كتب النحو غير معزو.
انظر: شرح ابن الناظم ١٠٤، والدرر ١: ٢٢٨، والهمع ١: ٧٢، ومعجم شواهد النحو ٦١.
وفي رواية:
«إِذَا أَدْبَرَانِ مِنْكَ يَوْماً لقيته
آمُلُ أن أَلقاك غدْواً بِأَسْعُدِ
دَبَران: علم بالغلبة على الكوكب.
غدوا: أي غداً لأن أصل الغد غدو.
بأسعد: جمع سعد.
في الأصل «أؤمِّلُ أنْ ألقاكَ غد بأسعد».

(الابتداء)

(ش) المبتدأ هو الاسم، صريحاً أو مُؤَوَّلاً، مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، مُخْبَراً عنه، أو وَصْفاً رَافِعاً[1] لِمُكْتَفٍ[2] بِهِ. وقد فُهِم[3] من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين: ذو خبر /، ووصف رافع لما يغنى عن الخبر وقد أشار إلى الأول بقوله: ٣٦ أ

(ص) مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعاذِرٌ خَبَرْ * إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ ٱعْتَذَرْ

(ش) فاكتفى بالمثال عن الحدّ «فَزَيْدٌ» من قولك: «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَن اعْتَذَرْ» مبتدأ «وعَاذِرٌ» من المثال المذكور خبره[4]، «وَمن اعْتَذَرْ» تتميم للبيت.

ومُبْتَدَأٌ، خبر مقدم، «وَزَيْدٌ» مبتدأ [مؤخر][5]، «وعَاذِرٌ» مبتدأ[6]، و«خَبَرْ» خبر عنه «وَإِنْ قُلْتَ» شرط، «وَزَيْدٌ عَاذِرٌ» مبتدأ وخبر، «وَمَن اعْتَذَرْ» مفعول بعاذر، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ولو قال: «إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ من اعْتَذَرَ» فالمبتدأ «زَيْدٌ» «وَعَاذِرٌ» خبر لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير، ثم أشار إلى النوع الثاني من المبتدأ بقوله:

(ص) وَأَوَّلٌ مُبْتَدأٌ وَالثَّانِي * فَاعِلٌ أَغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ
وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ * يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ

---

(1) في ش «رافع».
(2) في الأصل، ش، ز، ظ، ك «لمكتفى» وفى ت «لمكتفا» وما أثبتُّ عن هـ هو الصواب
(3) في ش «وقد يفهم».
(4) في ش «عاذر خبر من المثال المذكور» تقديم وتأخير.
(5) «مؤخرا» تكملة من ك.
(6) «وعاذر مبتدأ» ساقط من ظ.

والثَّانِ[(١)] مُبْتَدًا وَذَا الوَصْفُ خَبَرْ * إنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرّْ

(ش) يعنى إذا[(٢)] قلت: «أَسَارٍ ذَانِ»، فالأول الذي هو «أَسَارٍ»[(٣)] مبتدأ والثاني الذي هو «ذَانِ» فاعل أغنى عن الخبر «فأَسَارٍ»[(٤)] اسم فاعل من سَرَى، وذَانِ «تثنية» «ذَا»، وإنما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ إلى الخبر؛ لأنه بمنزلة الفعل فاكتفى بمرفوعه[(٥)] وقوله: «وَقِسْ» أي قِسْ على / ٣٦ ب المثالين وهما: «زَيْدٌ عَاذِرٌ»، «وَأَسَارٍ ذَانِ»، وقِس أيضاً على الثاني في كونه بعد استفهام، وقوله: «وكَاسْتِفْهَامِ النَّفْيُ»، يعني أن النفي[(٦)] مثل الاستفهام في وقوع الوصف المذكور [بعده][(٧)] فمثال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر:

٢٣ ـ أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا * إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا[(٨)]

ومثاله بعد النفي قول الآخر[(٩)]:

٢٤ ـ خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا * إذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ[(١٠)]

وقوله: «وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ. فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ، يعني أن هذا الوصف المذكور

---

(١) فى الأصل، هـ ، ز «والثانى» وما أثبتُّ أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «يعنى أنك إذا».

(٣) فى الأصل، ظ، ت «سار» وما أثبتُّ أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٤) فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «فسار».

(٥) فى ش، ز «بمرفوع».

(٦) «النفى» ساقطة من ك.

(٧) «بعده» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك.

(٨) لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو:
انظر شرح ابن الناظم ١٠٦ وشذور الذهب ٢٣١ وشرح التصريح ١٥٧:١ وهامش الخزانة ١٢:١ ٥
الظعن : السير ؛ قَطَنَ: أقام بالمكان

(٩) فى ز، ظ، ت «قوله».

(١٠) لم أعثر على قائله وقد ورد فى أغلب كتب النحو غير معزو:
انظر: شرح ابن الناظم ١٠٦، وشذور الذهب ٢٣٠، والهمع ٩٤:١ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٨٩٨:٢، وهامش الخزانة ٥١٦:١.

قد يأتي غير معتمد على استفهام ولا نفي، وفُهِمَ من قوله: «وَقَدْ يَجُوزُ» قلة ذلك[1]. ومنه قوله:

٢٥ - خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً * مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ[2]

«فَفَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ» في المثال مثل «خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ» في البيت. وقوله: والثَّانِ مُبْتَدَأً وَذَا الوَصْفُ خَبَر» إلى آخر، يعني أن الوصف المذكور إذا كان مطابقاً لمرفوعه في غير الإفراد وهو التثنية والجمع جُعِل الثاني وهو الذي كان مرفوعاً بالوصف مبتدأ وجُعِل الوصف خبراً مُقَدماً وذلك نحو: أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ، وَأَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ، «فالزَّيْدَانِ»[3] مبتدأ وخبره، «أَقَائِمَانِ»[4] ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأ في هذا المثال لتحمله ضمير الإسم الذي بعده، وهذا الوصف جارٍ مجرى الفعل فلا يثنى [ولا يجمع][5]، وفُهِم من قوله: «فِي سِوَى الإِفْرَادِ» أن المطابق في الإفراد لا يتعين فيه كون الثاني / مبتدأ والوصف خبراً بل يجوز فيه ٣٧/أ الوجهان وذلك نحو (أَرَاغِبٌ أَنْتَ [عَنْ آلِهَتِي يَا ابْرَاهِيمُ[6]]) فيجوز في

---

(١) اشترط البصريون لوقوع الوصف مبتدأ أن يتقدمه نفى أو استفهام. وأجاز الأخفش والكوفيون ذلك دون شرط.

انظر هذه المسألة الخلافية، التسهيل ٤٤ وشرح ابن الناظم ١٠٦ وشرح ابن عقيل ١:١٩٢-١٩٤ وشرح التصريح ١:١٥٧.

(٢) البيت لرجل طائى.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١:٣٣٣ وشرح ابن الناظم ١٠٦ وشرح ابن عقيل ١:١٩٥ وشرح الشواهد للعينى ١:١٩٢ وشرح التصريح ١:١٥٧ وهامش الخزانة ١:٥١٨.

خبير: من الخبرة وهى العلم بالشيء.

بنو لهب: جماعة من بنى نصر بن الأزد يُقال إنهم أزجر قوم للطير.

(٣) فى هـ «فالزيدون».

(٤) فى ش «فالزيدان مبتدأ وأقائمان خبر» تقديم وتأخير.

(٥) «ولا يجمع» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٦) سورة مريم آية:٦ وما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

«الأولَى أن يكون «أَرَاغِبٌ» مبتدأ، «وأنت» فاعل سد مسد الخبر، لأنَّ قوله «عن آلهتى» معمول لـ «راغب» فلا يلزم في هذا الوجه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى، لأنَّ «أنت» فاعل لـ «راغب» =

«أَرَاغِبٌ[1]» أن يكون خبراً مقدَماً وأن يكون مبتدأ، «وأَنْتَ» فاعل سد مسد الخبر، فقوله: «وأَوَّلٌ» مبتدأ، «ومُبْتَدَأٌ» خبره، «والثَّاني» مبتدأ «وفَاعِلٌ» خبره، «وأَغْنَى» فعل ماض في موضع الصفة لفاعل، ومعموله محذوف، وتقديره: وأَغْنَى عن الخبر، «وَفِي أَسَارٍ» على حذف القول أي في قولك أَسَارٍ ذَانِ، «وقِسْ» فعل أمر ومعموله محذوف أيضاً، والتقدير: قِسْ[2] على ما ذكر، «والنَّفْيُ» مبتدأ وخبره «كَاسْتِفْهَامِ»، «ونَحْوُ» فاعل «يَجُوزُ»[3]، وَفَائِزٌ» مبتدأ: واولُو الرَّشَدْ» فاعل سد مسد الخبر، وهو محكى بقول محذوف: أي نحو قولك: فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدَ، «والثَّانِ» مبتدأ خبره «مُبْتَدأٌ» «وذَا» مبتدأ «والوَصْفُ» صفة له «وخَبَرْ» خبره، «وانْ» حرف شرط، وفعل الشرط «اسْتَقَرّ»، «وَفِي سِوَى» متعلقة باستقر، و«طِبْقاً» حال من فاعل استقر المستتر وهو عائد على الوصف والتقدير: إن استقر الوصف[4] مطابقاً لمرفوعه في غير الإفراد، ويوجد في بعض النسخ طبقٌ بالرفع وإعرابه فاعل بفعل مقدر[5] يفسره استقر وهو بمعنى مطابقة والتقدير: إن استقر[6] مطابقة بين الوصف ومرفوعه. ثم قال:

٣٧/ب (ص) وَرَفَعُوا مُبْتَداً بِالإِبْتِدَا * كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالمُبْتَدَأْ /

(ش) يعني أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء، والرافع للخبر هو المبتدأ،

= فليس بأجنبى منه، وأما على الوجه الثانى فيلزم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى، لأنّ «أنت» أجنبى من راغب على هذا التقدير، لأنه مبتدأ فليس لـ «راغب» عمل فيه لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح».

شرح ابن عقيل ١٩٨:١، وانظر البحر ١٩٤:٦.

[1] فى الأصل، ظ «راغب» تحريف.

[2] فى ش «محذوف تقديره قس» وفى ك «وتقديره قس».

[3] فى هـ ، ظ، ت «بيجوز».

[4] ما بعد «الوصف» إلى هنا ساقط من ز، ك.

[5] فى ظ «بفعل محذوف».

[6] فى هـ ، ز، ت «إن استقرت».

والابتداء هو جعلك الإسم أولاً[1] لتخبر عنه ثانياً[2]، فهو معنى من المعاني وهذا الذي ذكره هو مذهب «سيبويه».

«قال: فأَمَّا الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ شَيْءٌ هُوَ هُوَ[3] فَإِنَّ المَبْنِيَّ عَلَيْهِ يَرْتَفِعُ بِهِ كَمَا ارْتَفَعَ هُوَ بِالإِبْتِدَاءِ وذَلِكَ قولك[4]: عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ، انتهى[5]» والضمير في رفعوا عائد على العرب، «ورَفْعُ خَبَرٍ» مُبْتَدأْ وخبره «بِالمُبْتَدَأْ»، والعامل في «كَذَاكَ»[6] الاستقرار الذي تعلقت[7] به الباء من قوله «بالمبتدأ» ثم قال:

(ص) وَالخَبَرُ الجُزْءُ المتِمُّ الفَائِدَه * كَاللَّهُ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَه

(ش) يعنى ان الخبر هو الجزء الذي تتم به فائدة الجملة الاسمية، وإنما خصَّ الخبر بكونه متم[8] الفائدة، وإن كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين؛ لأن الخبر هو الجزء الأخير من الجزأين فيه تتم الفائدة، ولأنه الجزء المستفاد من الجملة، ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأتى بمثالين: «اللَّهُ بَرٌّ؛ لأن الله تعالى[9] بَرٌّ بِعِبَاده «والأَيَادِي شَاهِدَة»[10]، والأَيَادِي النِعم، وهو جمع أَيْد، وأيد جمع يد فهو جمع الجمع. ثم قال:

(ص) وَمُفْرَداً يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَهْ * حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذي سِيقَتْ لَهْ

---

(1) «أولا» ساقطة من ظ.
(2) «ثانيا» ساقطة من ش، ز، ظ، ك، ت.
(3) في ت «هو هو معنى» زيادة من النسخ.
(4) في الأصل، هـ «كقولك» وفي ش، ز، ك «نحو قولك».
(5) الكتاب ٢: ١٢٧.
(6) في ت «كذا» وما أثبتُّ هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.
(7) في الأصل «تعلق».
(8) في الأصل «متمم» تحريف.
(9) «تعالى» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.
وفي ك «عز وجل».
(10) «والأيادى شاهدة» ساقط من ظ.

(ش) يعنى أن خبر المبتدأ يأتي مفرداً وهو الأصل، ويأتي جملة.

والمفرد في هذا الباب ما ليس بجملة وذلك نحو: زَيْدٌ / قَائِمٌ، والزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، والزَّيْدُونَ قَائِمُون. وشملت الجملة الجملة الاسمية نحو: زَيْدٌ أَبُوهُ ذَاهِبٌ[١] والفعلية نحو: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ. ٣٨ أ

وقوله: «حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ»، يعنى أن الجملة تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، وإنما قال «حَاوِيَةً مَعْنَى» ولم يقل حاويةً ضميراً ليشمل الضمير نحو: زَيْدٌ قَامَ[٢] أَبُوهُ. وغيره مما يقع به الربط هو اسم الإشارة كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[٣].

في قراءة الرفع[٤]، وتكرار[٥] اللفظ بعينه كقوله ـ تعالى ـ: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾[٦].

و«مُفْرَداً» حال من فاعل يأتي الأول المستتر، «وجُمْلَة» حال من الضمير[٧] في «يَأْتِي» الثاني والضميران معاً عائدان على الخبر، «وحَاوِيَةً» وصف لجملة، «ومَعْنَى» مفعول بحاوية، «وَالَّذِي» واقع على المبتدأ وصلته «سِيقَتْ لَهْ»، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول المجرور باللام، وفي «سِيقَتْ» ضمير مستتر[٨] يعود على الجملة والتقدير: يأتي الخبر مفرداً، ويأتي جملة مشتملة

---

(١) فى ظ، ك، ت «زيد أبوه قائم».
(٢) فى ظ، ك، ت «زيد قائم أبوه». خطأ، لأنه من قبيل الخبر المفرد.
(٣) سورة الأعراف آية:٢٦.
(٤) قرأ أُبَيّ وعبدُ الله والسبعة برفع «ولباسُ»
انظر معاني الفراء ١:٣٧٥ والكشف عن وجوه القراءات ١:٤٦٠، والبحر ٤:٢٨٣، والإتحاف ص ٢٢٣ ومعجم القراءات القرآنية ٢:٣٥١.
(٥) فى ظ «وتكرر» تحريف.
(٦) سورة الحاقة آية:١ ، ٢
(٧) «الضمير فى» ساقط من ظ.
(٨) «مستتر» ساقطة من ش.

على رابط يعود على الاسم الذي سيقت له الجملة وهو المبتدأ، ولما كان من الجملة الواقعة خبراً ما لا يحتاج إلى رابط، نبّه على ذلك بقوله:

(ص) وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنىً اكْتَفَى * بِهَا كَنُطْقِى اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى

(ش) يعنى أن الجملة المخبر بها إذا كانت هي[1] عين[2] المبتدأ في المعنى اكتُفِيَ بها عن الرابط / ثم[3] مثّل ذلك بقوله: «كنُطَقِي اللَّهُ حَسْبِي ٣٨ ب «فنُطْقِي» مبتدأ، «واللَّهُ حَسْبِي» جملة في موضع الخبر، وليس فيها ضمير؛ لأن «الله حسبى» هو نُطْقِي، ونُطْقِي هو اللَّهُ حَسْبِي ومثل[4] ذلك هِجِّيرَا[5] أَبِي بَكْرٍ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّه. «وَإِيَّاهُ» خبر «تَكُنْ» واسمها مستتر يعود على الجملة، «وَمَعْنىً» منصوب على إسقاط حرف الجر أي في معنى، «واكْتَفَى» جواب الشرط، وفيه ضمير يعود على المبتدأ، والضمير في بها عائد على الجملة. ثم قال[6]:

(ص) وَالْمُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ * يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

(ش) قسم الخبر المفرد إلى جامد وإلى مشتق، وذكر أن الجامد فارغ يعنى[7] من الضمير نحو: زَيْدٌ أَخُوكَ، وأَنْتَ زَيْدٌ.

وأن المشتق يتحمل ضميراً مستكناً أي لا يظهر نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، ففي قائم

---

(١) «هى» ساقطة من هـ.

(٢) «عين» ساقطة من ز، ظ، ك، ت.
وفى ش «نفس».

(٣) «ثم» ساقطة من ظ.

(٤) فى ش، ظ، ت «ومثال».

(٥) «هِجِّيرَىَ أَبِي بَكْرٍ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ» كذا فى شرح المرادى ١:٢٧٧ وفى ز «هجير أبى بكر لا اله الا الله».
الهجير: الدأب والعادة.
وهو من أقوال العرب انظر المقرب ١:٨٣.

(٦) في هـ، ظ «قولَهُ».

(٧) فى ز «يعنى أي عند» زيادة غير لازمة.

ضمير مستكن تقديره: هو، والمشتق هنا هو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل ودخل في قوله: «وَإِنْ يُشْتَقّ» ما هو مؤول بالمشتق فإنه يتحمل الضمير نحو: زَيْدٌ تَمِيمِيّ، وَزَيْدٌ أَسَدٌ، فإن قلت: ظاهر كلامه أن الضمير في «يُشْتَقّ» عائد على الخبر المفرد الموصوف بالجمود وهو غير صحيح؛ لأن الجامد لا يشتق. قلت: هو عائد على الخبر المفرد غير مقيد بالجمود ونظيره فيما تقدم، قوله[1]: وَقَد تُزَادُ. وما ذكره من كون
المشتق / يستكن فيه الضمير إنما هو في الخبر الحقيقي، حيث يرفع ضمير ٣٩/أ
المبتدأ، وأما السببي فلا يستتر فيه الضمير بل يجب بروزه ضميراً كان الفاعل أو ظاهراً، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلاَ * مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ[2] مُحَصَّلاَ

(ش) يعنى أن الخبر المفرد[3] المشتق إذا تلا غير من هو له وجب إبراز الضمير العائد على المبتدأ وشمل صورتين: إحداهما أن يكون المرفوع ظاهراً نحو: زَيْد قَائِمٌ أَبُوهُ. فالضمير[4] المضاف إليه أب عائد على المبتدأ وهو بارز. والأخرى أن يكون المرفوع ضميراً وقوله: «مُطْلَقاً» يعنى سواء خيف اللبس أو لم يُخَفْ وشمل صورتين: إحداهما ما يعرض فيها اللبس نحو: زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ إذا أردت أن الضارب هو «زَيْدٌ» والمضروب «هو عَمْرٌو»، وهذه الصورة متفق على وجوب إبراز الضمير فيها. والأخرى ما ليس[5] فيها[6]

---

(1) فى ز، ك «ما تقدم في قوله».
وفى ت «فيما تقدم في قوله» يريد ما تقدم فى قوله في باب المعرف بأداة التعريف ص ١٦٤ ..
(2) فى ظ «له معناه» تقديم وتأخير.
(3) «المفرد» ساقطة من ش.
(4) «فالضمير» ساقط من ت.
(5) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ما لا لبس».
(6) فى ظ «يعرض فيها».

نحو: زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ. وهذه مختلف فيها، فمذهب البصريين أنه يجب[١] الإبراز فيها كالتي قبلها، ومذهب «الكوفيين» أنه يجوز فيها الإبراز والاستتار ومذهب الناظم[٢] في هذا الرجز موافق «للبصريين[٣] ولذلك قال: «مُطْلَقاً» وقوله[٤]: «وأَبْرِزَنْهُ» أي أَبْرِز الضمير، «ومُطْلَقاً»: منصوب على الحال من الضمير المنصوب في «أَبْرِزَنْهُ»، وفي «تَلاَ» ضمير يعود على الخبر، «وَمَا» واقعة على المبتدأ[٥] وهي موصولة مفعولة بتلا، «ومَعْنَاهُ»: اسم ليس، والضمير في معناه / عائد على الخبر[٦]، وهو ٣٩ ب
الرابط بين الصلة والموصول، والضمير في «له» عائد على المبتدأ، وفي قوله: «مُحَصَّلاَ» ضمير مستتر يعود على الخبر، وتقدير البيت: وَأَبْرِزِ الضميرَ العائدَ مِنْ الخَبَرِ إِلَى المبتدأ مطلقاً إِذَا تَلاَ الخبرَ مبتدأٌ ليس معنى ذلك الخبرِ محصلاً لذلك المبتدأ. ثم قال[٧]:

(ص) وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ * نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّ

(ش) من أقسام الخبر أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وهو راجع في التقدير إلى المفرد أو الجملة؛ ولذلك قال: «نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّ» فإذا

---

(١) في ش «وجوب».
(٢) في ز «الناظم رحمه الله تعالى».
(٣) ووافق الكوفيين في غير هذا الرجز وذلك في شرح الكافية ١:٣٣٨ - ٣٤٠ في قوله:
«فِي المَذْهَبِ الكُوفِيِّ شَرْطُ ذَاكَ أَنْ   لاَ يُؤْمَنُ اللَّبْسُ، ورَأْيُهُمْ حَسَنْ
قال: ومثال ما يخاف فيه اللبس قولك: «زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُه» والهاء لـ«عمرو» والضارب «زيد» فإن ذلك لا يعرف إلا بإبراز ضمير الفاعل فإذا قصد كون «زيد» مضروباً و«عمرو» ضارباً استتر ضمير الرفع. ففرّقَ الكوفيون بين ما يُؤْمَنُ فيه اللبس وما لا يُؤْمَنُ فِيه، ولم يفرق البصريون بينهما ليجرى الباب على سنن واحد».
(٤) «وقوله» ساقط من ظ.
(٥) في ظ «الابتداء».
(٦) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «على ما» وما أثبتُّ أدقّ كما في الأصل.
(٧) في ظ «وقوله».

قلت: زَيْدٌ عِنْدَكَ، أو زَيْدٌ فِي الدَّارِ، فالتقدير: زَيْدٌ كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌّ عِنْدَكَ[1]، أو زَيْدٌ كَانَ أَوِ اسْتَقَرَّ عِنْدَك.

وإنما جعلوا هذا النوع قسماً ثالثاً زائداً على المفرد والجملة؛ لأنه عوض عن الخبر، ولذلك لا يجمع بينهما، واختار الناظم تقديره بالمفرد ولذلك قدمه، ووجهه أن أصل الخبر الافراد، واختار أكثر «البصريين» تقديره بالفعل؛ لأنه أصل في العمل[2]، والضمير في «وَأَخْبَرُوا» عائد على العرب «ونَاوِينَ» حال منه، «ومَعْنَى»: مفعول بناوين، ثم قال[3]:

(ص) وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا * عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

(ش) يعنى أن اسم الزمان لا يخبر به عن جثة فلا يُقال: زَيْدٌ الْيَوْمَ، وفُهم منه أنَّ الجثة يخبر عنها باسم المكان نحو: زَيْدٌ أَمَامَكَ. وأنَّ اسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو: القِتَالُ يَوْمَ الجُمُعَة.

وقوله: «وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا»[4]، أي وإن يفد الإخبار عن الجثة باسم / الزمان ٤٠/أ

---

(١) «عندك» ساقط من ظ.
وفى ش «زيد كائن عندك أو مستقر» تقديم وتأخير.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف، والجار والمجرور ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو «زَيْدٌ أَمَامَكَ» وحجتهم فى ذلك أنَّ «أمامك» فى المعنى ليس «زيد» كقولك «زَيْدٌ قَائِمٌ» فقائم فى المعنى هو زيد. ولما كان أمامك مخالفاً لـ «زيد» فى المعنى نصب على الخلاف؛ ليفرقوا بينهما.
وذهب البصريون إلى أنه منتصب بفعل مقدر. وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل - كما أشار الشارح في المثال - وحجة الفريق الأول من البصريين أنَّ الأصل في قولك: «زيد أمامك» فى أمامك، لأنَّ الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى «فى». فدَلَّ على أنَّ التقدير فى قولك «زيد أمامك» زيد استقر فى أمامك. ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذى هو استقر مُقَدَّرٌ مع الظرف، كما هو مقدر مع الحرف. وحجة الفريق الثانى هي أنَّ تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل.
انظر فى هذه المسألة الإنصاف ١:٢٤٦.

(٣) «ثم قال» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(٤) فى ظ «فأخبر» وما أثبتُّ أدق كما فى الألفية والأصل وبقية النسخ.

فأجز الإخبارَ به، ومنه قولهم: «الهِلاَلُ اللَّيْلَة»[1]، وهو في المعنى راجع إلى الإخبار باسم الزمان عن المعنى؛ لأنَّ التقدير[2]: حُدُوثُ الهِلاَل الليلة، وقوله: «فَأَخْبِرَا» أراد[3] فَأَخْبِرَنْ فوقف على نون التوكيد[4] الخفيفة بالألف، والفاعل «بيُفِدْ» ضمير عائد على الإخبار المفهوم من قوله: فَأَخْبِرَا ثم قال:

(ص) وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ * مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ[5]
وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ. فَمَا خِلٌّ لَنَا * وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِى الخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ * بِرٌّ يَزِينُ. وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

(ش) الغالب فى المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة، واقتصر الناظم منها على ستة:

الأول: أن يتقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار إليه بقوله:

كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ.

الثانى: أن يتقدم عليها أداة[6] استفهام وهو المشار إليه بقوله: وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ؟

الثالث: أن يتقدم عليها أداة نفى، وهو المشار إليه بقوله: فمَا خِلٌّ لَنَا[7].

---

(1) من أقوال العرب. وفى رواية «الليلةَ الهلال».
انظر الكتاب ١:٤١٨، وشرح الكافية لابن مالك ١:٣٥١، وشرح ابن الناظم ١١٢، وشرح ابن عقيل ١:٢١٤، وشرح المرادى ١:٢٨١، وشرح التصريح ١:١٦٧.
(2) فى ظ «المعنى».
(3) فى ظ «أي» وفى ك «المراد».
(4) فى ظ «التأكيد» تحريف.
(5) النَمِرَة: شملة فيها خطوط بيض وسود، أو بردة من صوف يلبسها الأعراب.
(6) «أداة» ساقطة من ك.
(7) فى ظ «فما خِلٌّ عندنا». خطأ من الناسخ.

الرابع: أن تكون موصوفة[1]، وهو المشار إليه بقوله: ورَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا.

الخامس: أن تكون عاملة فيما بعدها، وهو المشار إليه بقوله: وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ.

السادس: أن تكون مُضَافَةً إلى نكرة، وهو المشار إليه بقوله: وَعَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ.

ثم قال: وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَل، فَفُهِم منه أنه /، لم يستوف المسوغات[2] ولم ٤٠ ب
يشترط «سيبويه» في الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة، وحكى من كلام[3] العرب: «أَمْتٌ فِي الحَجَرِ لاَ فِيك»[4]، وليس فيه شيء من المسوغات التي ذكرها النحويون، «ومَا» في قوله: «مَا لَمْ تُفِدْ» ظرفية مصدرية أي مدة كونها غير مفيدة واللام في قوله: «ولْيُقَسْ» لام الأمر، والفعل مجزوم بها

---

[1] في ظ «صفة » خطأ من الناسخ.

[2] وقد ذكرها ابن عقيل ١:٢١٨، ٢١٩ وهي كثيرة .. منها:
السابع: أن تكون شرطاً نحو: «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَه».
الثامن: أن تكون جواباً نحو أن يُقال: مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول: «رَجُلٌ»
التقدير: «رَجُلٌ عِنْدِي».
التاسع: أن تكون عَامَّة، نحو: كُلٌّ يَمُوتُ.
العاشر: أن يقصد بها التنويع كقول امرىء القيس:
فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوبٌ لَبِسْتُ، وَثَوْبٌ أَجُرّ
الحادي عشر: أن تكون دعاءً نحو قوله تعالى في سورة الصافات آية: ١٣٠
(سَلاَمٌ عَلَى إِلْ يَاسِين)
الثاني عشر: أن تكون مصغرة؛ لأنَّ التصغير فيه فائدة معنى الوصف نحو:
رُجَيْلٌ عِنْدَنَا «تقديره: رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا».

[3] في ش «وحكى من كلامهم» الترتيب جائز.

[4] من أقوال العرب. وفي رواية المستقصى «أَمْتٌ فِي حَجَرٍ لاَفِيكَ»
انظر الكتاب ١:٣٢٩، والمستقصى ١:٣٦٠. الأَمْتُ: العِوَج.

و«مَا» موصولة أو مصدرية[1] أو نكرة موصوفة فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل، ثم قال:

(ص) وَالأَصْلُ فِى الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا * وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا
فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِى الجُزْآنِ * عُرْفاً وَنُكْرًا عَادِمَىْ بَيَانِ
كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الخَبَرَا * أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا
أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِى لاَمِ ابْتِدَا * أَوْ لاَزِمَ الصَّدْرِ كَمَنْ لِى مُنْجِدَا

(ش) إنما كان الأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ[2]، لأنه وصف له فى المعنى، وحق الوصف أن يكون متأخراً عن الموصوف. والخبر بالنسبة إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام:

الأول: جواز تقديمه. وهو المشار إليه بقوله: «وجَوَّزُوا التقديمَ»، وقوله: «إِذْ لاَ ضَرَرَا. أي [إن][3] لم يعرض عارض يمنع من تقديمه كما سيأتى.

ومن تقديم الخبر على المبتدأ جوازا[4] قولهم: تَمِيمىٌّ أَنَا[5] وَمَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُك» [أي مبغوض من يبغضك][6]

الثانى: وجوب تأخيره. وذلك فى خمسة مواضع:

الأول: أن يستوى المبتدأ والخبر فى التعريف أو التنكير. وهو المشار

---

(1) «أو مصدرية» ساقط من ش.
(2) فى ت «الابتداء» تحريف من الناسخ.
(3) «إن» تكملة من هـ ، ز، ظ، ك. وفى ش «إذا لم».
(4) فى ظ «جواز»
(5) من أقوال العرب. انظر شرح ابن الناظم ١١٤ وشرح ابن عقيل ١:٢٢٩ وشرح المرادى ١:٢٨٢، وشرح الأشمونى ١:٢١٤.
وفى ظ «أَتميمىٌّ أَنَا؟
(6) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز.

إليه بقوله: «فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الجُزْآنِ. عُرْفاً وَنُكْرا»[1] فمثال ٤١/أ ٤١/أ

استوائهما فى التعريف: زَيْدٌ أَخُوكَ.

ومثال استوائهما[2] فى التنكير أَفْضَلُ مِنيّ أَفْضَلُ مِنْكَ[3]. وقوله: «عَادِمَيْ بَيَانٍ». يعنى أنه لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا[4] متساويين فى التعريف أو التنكير[5] إلا مع عدم البيان كالمثالين المذكورين[6]، وفُهِم منه أنه إذا كان فى الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر[7] جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو: أَبُو حَنِيفَة أَبُو يُوسُف، فأبو حنيفة خبر مقدم، وأبو يوسف مبتدأ مؤخر، وعلم ذلك بأنَّ «أَبَا يُوسُفَ» هو المشبه «بِأَبِي حَنِيفَةَ» فهو المبتدأ. ومن ذلك قول الشاعر:

٢٦ ـ بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[8]

---

(1) فى ز «عرفاً ونُكراً عادمى بيان» أكملت بيت الألفية وتكملته غير لازمة.

(2) ما بعد «استوائهما» إلى هنا ساقط من ك.

(3) قال الأزهرى:
«أفضل منك أفضل منى» كل واحد من هذين الوصفين صالح لأنَّ يخبر عنه بالآخر لعمله فى المجرور بعده، فإذا جعلت أفضل منك مبتدأ، وأفضل منى خبره امتنع تقديم الخبر؛ لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة».
شرح التصريح ١:١٧٢.

(4) فى هـ «كان» تحريف.

(5) فى ز، ت، ك «والتنكير».

(6) «المذكورين» ساقطة من ت.

(7) فى ك «من الخبر فى التعريف».

(8) الشاهد للفرزدق.
انظر ديوانه ١:٢١٧، وشرح المفصل ١:٩٩ وشرح الكافية لابن مالك ١:٣٦٧د وشرح ابن عقيل ١:٢٣٣، وشرح التصريح ١:١٧٣، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢:٨٤٨، وهامش الخزانة ١:٨٨ / ٢١٣، ٥٣٣.

«فبَنُونَا»[١] خبر مقدم؛ لأنَّ المعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين.

الموضع الثانى: أن يكون فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفرداً. وهو المشار إليه بقوله: «كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا» يعنى أنه يمتنع أيضاً تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلاً، فأطلق وهو مقيد بما تقدم، فإنه لا يمتنع تقديمه فى نحو: الزَّيْدَانِ قَامَا، وزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ.

وإنما يمتنع تقديمه فى نحو: زَيْدٌ قَامَ، وهِنْدٌ قَامَتْ[٢].

الموضع الثالث: أن يكون الخبر محصوراً بإلا أو بإنما. وهو المشار إليه بقوله: «أو قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا» مثاله:

مَا زَيْدٌ إِلاَّ قَائِمٌ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ.

الموضع الرابع: أن يكون / الخبر مسنداً لمبتدأ مقرون بلام ٤١/ب

الابتداء وهو المشار إليه بقوله: «أَوْ كَانَ مُسْنَداً لِذِى لاَمِ ابْتِدَا» يعنى أنه يمتنع تقديم الخبر إذا كان مسنداً لمبتدأ ذى لام ابتداء[٣] نحو: لَزَيْدٌ قَائِمٌ.

---

(١) فى الأصل «فبنو» تحريف.
وفى هـ «فبنوا» تحريف.

(٢) «وقوله فأطلق وهو مقيد. على هذا جمهور الشراح والحواشى وأنه أطلق فى محل التقييد. والحق أنَّ هذا تحامل على الناظم من غير موجب، إذ التقدير المذكور مأخوذ من النظم، فإن قوله: «كذَا» تشبيه تام فى منع التقديم بقيده وهو عدم البيان إلا إذا لم تكن هنالك قرينة تبين المبتدأ من الفاعل بأن كان الفعل الواقع خبرًا رافعاً لضمير المبتدأ المستتر نحو: زَيْدٌ قَامَ وَهِنْدٌ قَامَتْ وأما إن كانت هنالك قرينة بأن كان الفاعل اسماً ظاهراً نحو زَيْدٌ قَام أَبُوهُ، أو ضميراً بارزاً نحو: الزَّيْدَانِ قَامَا، لجاز التقديم والتأخير «حاشية ابن حمدون ١:٨٣» .

(٣) ما بعد «لام ابتدا» إلى هنا ساقط من ظ.

الموضع الخامس: أن يكون مسنداً لمبتدأ من أدوات[1] الصدر وهو المشار إليه بقوله: «أَو لاَزِم الصَّدْرِ»، يعنى أو كان مسنداً لِلاَزِم الصدر وذلك نحو: أدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، ومَثَّل للاستفهام بقوله: «من لِى مُنْجِدَا».

ومثال الشرط: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَه.

الثالث: وجوب تقديمه. أعنى تقديم الخبر، وذلك فى أربعة مواضع:

الموضع[2] الأول: أن يكون ظرفاً أو مجروراً مع كون المبتدأ نكرة.

وهو المشار إليه بقوله:

(ص) وَنَحْوُ عِنْدِى دِرْهَمٌ وَلِى وَطَرْ * مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ

الموضع الثانى: أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ * مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

(ش) [هذا على حذف مضاف، أي ملابسه. والتقدير: كذا يلزم تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه مضمر من المبتدأ الذى يخبر بالخبر عنه نحو[3]: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا»][4]، فلا يجوز مِثْلُهَا عَلَى التَّمْرَةِ؛ لئلا يعود الضمير من مثلها على التمرة وهو متأخر لفظاً ورتبة.

---

(1) فى هـ ، ز «ذوات».

(2) «الموضع» ساقطة من ت.

(3) فى ظ «مثل».

(4) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ظ.

كذا ورد فى الأصل «أى كذلك يلزم تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر من المبتدأ نحو «على التمرة مثلها زبداً» والمثال من أقوال العرب. انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٣٥٢، وشرح الأشمونى ١:٢١٢.

الموضع الثالث: أن يكون الخبر من أدوات الصدور[1]، وهو المشار

إليه بقوله /: ٤٢ أ

(ص) كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا * كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرَا

(ش) يعنى أنه يلزم تقديمه إذا كان صدرا ومثَّل ذلك بقوله:

«كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا».

«فَأَيْنَ» ظرف مكان مضمن[2] معنى همزة الاستفهام، «وَمَنْ» مبتدأ [موصول][3]، «وعَلِمْتُهُ» صلته، [«ونَصِيرًا» مفعول ثان، أوْ حال من الهاء فى علمته إذا جعلت عَلِمَ بمعنى عَرَفَ][4].

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً «بإلاَّ» أو «بإنَّمَا»، وهو المشار إليه بقوله:

(ص) وَخَبَرَ المَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا[5] * كَمَا لَنَا إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

(ش) «فَلَنَا»[6] خبر واجب التقديم؛ لأن المبتدأ هو «اتِّبَاعُ أَحْمَدَا» وهو محصور «بإلاَّ»، ومثاله محصوراً «بإنَّمَا»: إِنَّمَا فِى الدَّارِ زَيْدٌ.

---

[1] فى ش، هـ ، ز، ظ «أدوات الصدر» وعبارتها أولى وأفضل، لأنه قال فى الموضع الخامس «أدوات الصدر» وفى ت «ذوات الصدور».

[2] فى الأصل «مضمر»، وفى ز، ك «متضمن».

[3] «موصول» تكملة من ش، ز.

[4] العبارة مضطربة فى الأصل، وفى ش «ونصيراً مفعول ثانٍ إذا جعلت عَلِمَ بمعنى عرف، أو حال من الهاء فى علمته».
وفى ظ، ت «ونصيراً» مفعول ثان، أو حال إذا جعلت علم بمعنى عرف من الهاء فى علمته».
والعبارة المثبتة من هـ ، ز، ك هى الأدق.

[5] فى هـ ، ز بعد الشطر الأول من البيت.
(ومثل ذلك بقوله: كَمَا لَنَا إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا).

[6] فى الأصل «فكذا» تحريف.

وقوله: «والأَصْلُ» مبتدأ، «وفِى الأَخْبَارِ» متعلق به، «وأَنْ تُؤَخَّرَا» خبر المبتدأ والضمير فى «وجَوَّزُوا» عائد على العرب، «وضَرَرَا» اسم لا، والخبر محذوف، تقديره: فى التقديم، والضمير فى «امْنَعْهُ» عائد على التقديم، «وَعُرْفًا وَنُكْرًا» منصوبان على إسقاط الجار. والتقدير: فى عرف ونكر. «وعَادِمَىْ بَيَانِ»[1] منصوب على الحال من الجزأين، والعامل فى كذا محذوف تقديره: ويمتنع، «والفِعْلُ» مرفوع بكان مقدرة من باب الاشتغال [وفى كان ضمير مستتر عائد على الفعل، أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ[2]] جملة معطوفة على الجملة التى بعد «إِذَا»، «والهَاء» فى استعماله عائدة على الخبر، والتقدير: كذا إذا كان الفعل خبرا / أو قصد استعمال الخبر منحصرا، ٤٢ ب
«وكَذَا» متعلق بمحذوف كما تقدم فى الذى قبله، «ومُضْمَرُ» فاعل «بِعَادَ»، والضمير فى عليه عائد على الخبر، «ومَا» فى قوله: «مِمَّا» واقعة على المبتدأ، وهي موصولة، وصلتها «يُخْبَرُ»، وبِهِ وعَنْه متعلقان «بيُخْبَرُ»، والضمير العائد على الموصول؛ الضمير فى «عَنْهُ»، والضمير فى «بِهِ» عائد على الخبر، «وَمُبِيناً» حال من الضمير فى «بِهِ»، وهذا البيت من الأبيات المعقدة من[3] هذا الرجز، «وكَذَا» متعلق أيضاً بمحذوف كما سبق[4]، والفاعل «بيَسْتَوْجِبُ» ضمير عائد على الخبر، «والتَّصْدِيرَا» مفعول بيستوجب، «وَخَبَرَ المَحْصُورِ» مفعول مقدَّم بقدِّم، «وأَبَدًا» منصوب على الظرف. ثم قال:

(ص) وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا * تَقُولُ «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُمَا»[5]

---

(١) «بيان» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) فى ز «فى».

قوله: من الأبيات المعقدة، يريد بالنسبة لتحليل البيت ومعناه، ولذلك اختلفت العبارة واضطربت بين الأصل وبقية النسخ في شرحه. وقد أثبتُّ هذا الاختلاف فى موضعه.

(٤) «كما سبق» ساقط من ظ.

(٥) ما بعد «جائز» إلى هنا ساقط من هـ ، ز، ك.

(ش) يعنى أنه يجوز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر إذا عُلِم، ثم مثَّل حذف الخبر للعِلم به بقوله[1]: «زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا»، «فزَيْدٌ» مبتدأ، والخبر محذوف للعِلْم به، وتقديره: زَيْدٌ عِنْدَنَا، ثم مثَّل حذف المبتدأ للعِلم به بقوله:

(ص) وَفِى جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ: دَنِفْ * فَزَيْدٌ اسْتُغْنِىَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

(ش) «فدَنِفٌ» خبر، والمبتدأ محذوف تقديره: زَيْدٌ دَنِفٌ. وفُهِم من قوله: «وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ»، أنه يجوز حذف المبتدأ والخبر معاً إذا عُلِمَا، ومنه قوله ـ تعالى ـ[2]: (وَاللائِّى / لَمْ يَحِضْنَ)[3] أى «فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ» ٤٣/أ
فحذف المبتدأ والخبر لدلالة ما تقدم عليه، «وفِى جَوَابِ» متعلق «بقُلْ»، وقوله: «فَزَيْدٌ اسْتُغْنِىَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ» تتميم للبيت، ولو اسْتُغْنِىَ عَنه لصح المعنى. ثم[4] إنَّ الخبر يُحذف وجوباً فى أربعة مواضع:

الأول: بعد لولا الامتناعية. وإليه أشار بقوله:

(ص) وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِباً حَذْفُ الخَبَرْ * حَتْمٌ ...

(ش) وفُهِم من قوله: «غَالِباً» أنَّ «لِلَوْلاَ» استعمالين: غَالِباً وغير غالب، وأنه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب، والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدأ نحو: لَوْلاَ زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ. ففى مثل [هذا يجب][5] حذف الخبر لسدّ الجواب مسده، وغير

---

(١) فى ش، هـ ، ز، ك «بقوله كما تقول ...».
(٢) فى ش «كقوله ـ تعالى ـ» وفى ز، ك «قوله ـ عز وجل ـ».
(٣) سورة الطلاق. آية: ٤.
(٤) فى الأصل «فى».
(٥) «هذا يجب» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

الغالب أن يعلق الامتناع على صفة فى المبتدأ نحو: لَوْلاَ زَيْدٌ بَاكٍ لَضَحِكْتُ، فالامتناع فى هذه الصورة متعلق[1] على بكاء زَيْد لا على زَيْد، ففى مثل[2] هذا لا يجب حذف الخبر، بل يجوز إذا دلَّ عليه دليل[3]. «فغَالِباً» حال من لولا «وَحَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ» جملة من مبتدأ وخبر، «وبَعْدَ» متعلق بحذف أو بِحَتمٌ، والتقدير: وحذف الخبر متحتم[4] بعد لولا فى غالب أمرها، وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدأ.

الثانى[5]: بعد مبتدأ هو نص فى القسم. وإليه أشار[6] بقوله:

(ص) ... * ... وَفِى نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَر

وذلك نحو قولك / «لَعَمْرُكَ [لأَفْعَلَنَّ]»[7] فالخبر واجب الحذف ٤٣ ب

تقديره قسمى، ووجب حذفه لسد الجواب مسده، وذا إشارة لتحتم حذف الخبر.

الثالث: بعد واو المعية[8]، وهو المشار إليه بقوله:

---

(١) فى هـ ، ز «معلق».

(٢) «مثل» ساقطة من ظ.

(٣) فى ت «دليلا» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٤) فى هـ ، ز «محتم» تحريف.

يحذف الخبر وجوباً بعد لولا إذا كان كوناً مطلقاً، أما إذا كان كونا مقيدا فلا يجوز حذفه إلا إذا دل عليه دليل حيث يجوز إثباته وحذفه. هذا ما ذهب إليه ابن مالك، والرمانى، وابن الشجرى، والشلوبين، وذهب الجمهور إلى أنَّ الخبر بَعْدَ لولا واجب الحذف؛ لأنَّ الخبر لا يكون إلا كوناً مطلقا. ومنعوا الإخبار بالخاص بعد لولا.

انظر فى هذه المسألة الإنصاف ١:٧٠، وشرح المرادى ١:٢٨٩ وشرح ابن عقيل ١:٢٥٠ وشرح التصريح ١:١٧٨ .

(٥) فى ز، ك «والثانى يكون».

(٦) فى ز، ك «وهو المشار إليه».

(٧) «لأفعلن» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.

(٨) فى ش «واو عيّنت المعية».

(ص) **وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ** * ...

(ش) أي يجب حذف الخبر بعد الواو بمعنى «مَعَ» ومثَّل ذلك بقوله:

(ص) ... **كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ**

(ش) «فكُلُّ صَانِعٍ» مبتدأ، «ومَا» معطوفة عليه، وهى موصولة أو مصدرية، وهو أظهر، والخبر محذوف وجوباً تقديره مقرونان «وَبَعْدَ وَاوٍ» متعلق بمحذوف تقديره ويحذف.

الرابع: أن يقع المبتدأ قبل حالٍ لا يصح جعلها خبراً عن المبتدأ، وهو المشار إليه بقوله:

(ص) **وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَرَا * عَنِ الَّذِى خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا**

(ش) أى يجب حذف الخبر أيضاً قبل الحال الممتنع جعلها خبراً عن المبتدأ المذكور قبلها، «فقَبْلَ» متعلق بمحذوف تقديره: ويحذف[1]، «وَلاَ يَكُونُ خَبَراً» جملة فى موضع الصفة لحال، «وعَنْ الَّذِى» متعلق بخبرا، «والَّذِى» نعت لمحذوف[2] تقديره: عن المبتدأ الذى. وشرط هذا المبتدأ أن يكون مَصدراً عاملاً فى مفسر صاحب الحال[3] المذكور، أو أفعل تفصيل مضافا[4] إلى المصدر المذكور، وقد مَثَّل للأول بقوله:

(ص) **كَضَرْبِىَ العَبْدَ مُسِيئاً** ... * ...

(ش) والتقدير: ضربى العبد إذا كان / مسيئا، «فَضَرْبِىَ» مبتدأ، وهو ٤٤/أ

---

(١) «ويحذف» الكلمة مضطربة فى ظ.

(٢) فى ظ «المحذوفه» تحريف.

(٣) فى ظ «نفس صاحب الحال».

(٤) فى هـ «مضاف».

مصدر عامل فى العَبْد، والعَبْد مفسر للضمير المستتر فى كان المحذوفة، وكان المحذوفة تامة، «ومُسِيئاً» اسم فاعل من أساء، وهو حال من الضمير المذكور فالخبر على هذا الاستقرار العامل فى إذا المحذوفة، أي ضربى كائن إذا[١].

ثم مثَّل للثانى[٢] بقوله:

(ص) ... وَأَتَمّ * تَبْيِينِىَ الحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَمْ

(ش) «فَأَتَمّ» أفعل تفضيل وهو مبتدأ مضاف إلى[٣] «تَبْيِينِى»[٤]، «والحَقَّ» مفعول بتَبْيِينِى، «ومَنُوطًا» حال من الضمير المستتر فى كان المقدرة، ومعنى مَنُوطًا: متعلق، «وبالحِكَم» متعلق به، ثم قال:

(ص) وَأَخْبرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا * عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا[٥]

(ش) يعنى أنَّ المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره فيكون أكثر من واحد، وذلك على وجهين: أحدهما أن يتعدد لفظاً لا معنى نحو: الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ؛ لأنَّ معنى الخبرين راجع إلى شىء واحد، إذ معناهما مُزٌّ. فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر؛ لأنهما بمنزلة اسم واحد، والثانى أن يتعدد لفظاً ومعنى نحو: زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ، فهذا يجوز أن يعطف الثانى على الأول وأن لا يعطف، وإلى هذا المثال[٦] أشار بقوله: «كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا»[٧]، «فَهمْ» مبتدأ، «وَسَرَاةٌ»[٨] خبر أول، «وشُعَرَا» خبر

---

(١) فى ظ «كائن إذا كان».
(٢) فى هـ ، ز، ظ، ك، ت «ثم مثل الثانى أيضاً».
(٣) فى الأصل «فى».
(٤) فى ش، ك «تبيين» تحريف.
(٥) «كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا» ساقطة من ش، هـ ، ز، ك.
(٦) «المثال» ساقطة من ش، ك.
(٧) فى الأصل «بقولهم كسرات شعرا» خطأ من الناسخ.
(٨) فى الأصل «سرات»، تحريف.

بعد خبر، «وسَرَاةٌ» / جمع سَرِيّ على غير قياس وهو الشريف[1]. ٤٤ ب

قال «الجوهرى»[2]: وهو جَمعٌ عزيز[3]، أن يجمع فعيل أصلا[4] على فَعَلة[5] ولا يعرف غيره، وجمع السراة سروات[6].

OOOOO

(١) فى هـ ، ز، ك «الشريف السخى فى مروءته» والتكملة هنا غير لازمة وقد تكون حاشية، لأنَّ العبارة منقولة نصاً من الصحاح، ولم ترد فيه هذه التكملة.
وفى ش، ظ «السخى فى مروة».

(٢) انظر الصحاح ٦:٢٣٧٥ «سرا»، وانظر تهذيب اللغة ١٣:٥٣، واللسان «سرى»، وحاشية الصبان ١:٢٢١

(٣) «عزيز» ساقطة من ز.
وفى الأصل، ش، ك «سرير».
والصواب ما أثبتُّ عن بقية النسخ، كما وردت فى الصحاح.

(٤) «أصْلاً» ساقطة من هـ .

(٥) فى ظ «أفعله».

(٦) من «قال الجوهرى» إلى هنا ساقط من ز، ك.

(كان وأخواتها)

(ش) لما فرغ من المبتدأ والخبر شرع فى [بيان][1] نواسخ الابتداء، وسُميت نواسخ الابتداء؛ لأنَّ الابتداءَ رفع المبتدأَ، فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها، وبدأ بكان وأخواتها فقال:

(ص) تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرْ * تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ

(ش) يعنى أن «كَان» ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنه اسمها، وتنصب ما كان قبل دخولها خبراً على أنه خبرها[2]، ثم مَثَّل بقوله: كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ»، وفُهم من تمثيله جواز تقديم خبرها على اسمها، وسينص[3] عليه بعد، «فكَانَ» فاعل بترفع «والمُبْتَدَأ» مفعول، و«اسْمًا»[4] حال من المبتدأ «والخَبَرْ» منصوب بإضمار فعل يفسره «تَنْصِبُه»، ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده، خبر والأوّل أجود لعطفه على الجملة الفعلية، ثم قال[5]:

---

[1] «بيان» تكملة من ك.

[2] قال الشيخ خالد الأزهرى «كان وأخواتها ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويُسمى اسمها، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ويُسمى خبرها، هذا مذهب البصريين، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل فى المرفوع شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل، واتفقوا على نصبها الجزء الثانى ثم اختلفوا فى نصبه، فقال الفراء تشبيهاً بالحال، وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال، والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمراً ومعرفةً وجامدًا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال».
شرح التصريح ١:١٨٤
وقد اختار الناظم مذهب البصريين.
انظر شرح المرادى ١:٢٩٥.

[3] فى هـ ، ظ «وسننص».

[4] فى الأصل «واسمها» والصواب ما أثبتُّ كما فى الألفية وبقية النسخ.

[5] فى هـ ، ظ «قوله».

(ص) كَكَانَ: ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، [أَصْبَحَا[1]] * أَمْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا
فَتِيءَ وَانْفَكَّ[2] ... * ...

(ش) يعنى أنَّ «ظَلَّ» وما بعدها مثل «كَانَ» فى رفعها الاسم ونصبها الخبر ثم إنَّ هذه الأفعال على ثلاثة أقسام:

قسم يعمل بلا شرط / وهو «كَانَ [وَلَيْسَ][3] » وما بينهما، وقسم ٤٥ أ يعمل[4] بشرط تقدم نفى أو شبهه، وهو [5] النهى، وذلك «زَالَ وانْفَكَّ» وما بينهما، وقسم يعمل بشرط تقدم «مَا» المصدرية وهو «دَامَ»، وإلى هذا القسم[6] أشار بقوله[7]:

(ص) ... وَهَذِهِ الأَرْبَعَهْ * لِشِبْهِ نَفْي أَوْ لِنَفْيٍ[8] مُتْبَعَهْ
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا * كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا

(ش) يعنى أنَّ «زَالَ وبَرِحَ وفَتِيءَ وانْفَكَّ» لا تعمل العمل المذكور إلا بشرط أن تكون متبعة لنفى أو شبهه، وشمل قوله بعد «أَوْ لِنَفْيٍ»[9] جميع أدوات النفى والمراد بشبهه النهى كقوله:

٢٧ـ صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ * تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينُ[10]

---

(١) «أصبحا» تكملة من هـ ، ز، ظ، ك، ت والألفية.
(٢) «فتيء وانفك» ساقط من ظ، وذكره فى البيت التالى مع بقية البيت.
(٣) «وليس» تكملة من هـ ، ز، ظ، ك، ت وذكرها لازم.
(٤) «يعمل» ساقطة من ظ.
(٥) فى الأصل «وهى» تحريف.
(٦) فى هـ ، ز، ظ، ت «التقسيم» لعله أدق؛ لإنه أشار إلى قسمين.
(٧) فى ظ «بقوله فتيء وانفك» التكملة ذكرت فى الأصل وبقية النسخ مع البيت السابق.
(٨) فى ظ «أو نفى» تحريف.
(٩) فى الأصل، ش، هـ ، ك، ت «نفى».
وفى ظ «أو نفى» وما أثبتُّ أدق كما فى ز والألفية.
(١٠) لم أعثر على قائله، وقد ورد فيما وقفت عليه من كتب النحو غير معزو.
انظر في شرح ابن الناظم ١٣١ وشرح المرادى ١:٢٩٦ وشرح ابن عقيل ١:٢٦٥، وشرح التصريح ١:١٨٥ والهمع ١:١١١ ومعجم شواهد النحو ١٧٠.

وقوله: ومثل «كَانَ» «دَامَ» مسبوقا «بما»[1] يعنى أنَّ «دَامَ» مثل «كان» فى عملها، ويشترط فى عملها العمل المذكور أن تتقدم عليها «مَا» ثم مَثَّلَ بقوله: «كَاعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا»، وفُهِم من المثال أنَّ «مَا» المذكورة ظرفية مصدرية، إذ التقدير: أَعْطِ دِرْهَمًا مدة دوامك مصيباً، وفُهم من اشتراطه، تقدم النفى أو شبهه فى «زَالَ» وأخواتها، وتقدم «مَا» في دَامَ أن ما بقي من الأفعال المذكورة لا يُشترط فيه شيء، ولما[2] ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضى، وكان غير الماضى كالمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضى[3] أشار إلى ذلك بقوله: / ٤٥ ب

(ص) وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ * إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ[4]

(ش) وفُهم من قوله: «إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ[5] منه اسْتُعْمِلاَ» أنَّ منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضى وذلك «لَيْسَ»، ودَامَ. «فغَيْرُ» مبتدأ، وخبره «قَدْ عَمِلاَ»، «ومِثْلَهُ» نعت لمصدر محذوف، وهو أيضاً على حذف مضاف بين «مثل»، و«الهاء» والتقدير: قد عمل عملاً مثل عمله، «وإِنْ كَانَ» شرط، والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم اعلم أنَّ خبر هذه الأفعال أصله التأخير عن الاسم، ويجوز تقديمه، فأما تقديمه على اسمها فجائز فى جميعها وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الخَبَرْ * أَجِزْ ...

---

(١) «مسبوقاً بما» ساقط من ز، ك.
(٢) ما بعد «وأخواتها» إلى هنا ساقط من ظ، ك.
(٣) «يعمل عمل الماضى» ساقط من ك.
وفى ز «يشمل عمل الماضى».
(٤) «استعملا» ساقطة من ك.
ووردت فى الأصل فى أول البيت.
(٥) فى ظ «الماضى» والصواب ما أثبتُّ كما فى الألفية وبقية النسخ.

(ش) أى فى جميع هذه الأفعال، ومنه قوله ـ عز وجل ـ: (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)[1]

«وَتَوَسُّطَ الخَبَرِ»[2] مفعول[3] بأَجِزْ، وأما تقديمه عليها، فهى فى ذلك على ثلاثة أقسام:

قسم يمتنع تقديمه عليها[4] باتفاق وهو «مَا دَامَ» وما اقترن منها «بمَا» النافية، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * ... وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ
كَذَاكَ[5] سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ * فَجِيءْ بِهَا[6] مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ[7]

(ش) يعنى أنَّ النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر «دَامَ» ولذلك صورتان:

الأولى: أن يسبق «مَا» المقترنة[8] بدام نحو[9]: قَائِماً مَا دَامَ زَيْدٌ. فهذا ممتنع[10] اتفاقا؛ لأنَّ «مَا» المصدرية، وما بعدها صلة[11] لها، والصلة لا تتقدم على الموصول /. والأخرى: أن يسبق دام ويتأخر عن «مَا» نحو: مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ. وفى هذا خلاف[12]، وظاهر كلامه أن منع هذا مجمع عليه ٤٦/أ

---

(١) سورة الروم آية: ٤٧.
(٢) «الخبر» ساقطة من ز.
(٣) فى ز، ك «مفعول مقدم بأجز» وعبارتهما أكمل.
(٤) «عليها» ساقطة من ز، ك.
وفى هـ ، ظ، «عليه».
(٥) فى هـ «كذا» وما أثبتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.
(٦) فى الأصل «به» وما أثبتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.
(٧) البيت الثانى من الألفية ساقط من ظ، ك.
(٨) فى هـ ، ز، ظ، ك «المقرونة».
(٩) «نحو» ساقطة من ت.
(١٠) فى هـ «ممنوع».
(١١) فى ز، ك «صلتها».
(١٢) توسط الخبر بين «ما»، و«دام» ممتنع على الصواب وذلك لسببين:
الأول: عدم تصرف «ما». =

فإنه أتى بدام مجردة من «مَا» فشمل الصورتين، ومما لا يتقدم عليه الخبر فى هذا الباب «مَا» النافية الداخلة[1] على هذه الأفعال. وإلى ذلك أشار بقوله: «كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ»، أى كذاك[2]. يمتنع أن يسبق الخبر «ما» النافية الداخلة على هذه الأفعال؛ لأنَّ «مَا» لها صدر الكلام فلا يجوز: قَائِماً مَا كَانَ زَيْدٌ، ولاَ مُقِيماً مَا صَارَ عَمْرٌو.

«فكُلٌّ» مبتدأ «وحَظَرْ» خبره، ومعناه منع، «وسَبْقَه» مفعول بحظر وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «ودَامَ» مفعول بالمصدر، والتقدير: كل النحاة[3] منعوا أن يسبق الخبر دام. «وسَبْقُ، خَبَرٍ»[4] مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «ومَا» مفعول بالمصدر، «والنَّافِيَهْ» نعت لها[5]. وخبره «كَذَاكَ[6]»، والتقدير: أنَّ سَبْقَ الخَبَر «مَا» النافية مثل سبق الخبر «دَامَ» فى[7] المنع، قوله[8]: «فَجِىء بِهَا[9] مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ»، تصريح بما فُهم من وجوب تأخير الخبر عن «مَا» المقترنة[10] بالفعل، وفُهم من تخصيص الحكم بها أنه لا يُمتنع التقديم إذا كان النفى بغيرها[11]، وفُهِمَ من

= الثانى: أن «ما» موصول حَرفِيّ ولا يفصل بينه وبين صلته.
انظر هذه المسألة الخلافية شرح المفصل ١١٣:٧، والإنصاف ١٦٠:١، وشرح ابن عقيل ٢٧٤:١ وشرح المرادى ٢٩٨:١ ـ ٣٠٠، وشرح التصريح ١٨٨:١.

(١) «الداخلة» ساقطة من ظ.
(٢) فى هـ «كذاك أيضا».
وفى ز، ك، ت «كذلك أيضا»
وفى ظ «كذا أيضا».
(٣) فى هـ ، ز، ك «كل النحويين» وهذا التركيب جائز.
(٤) فى ز «ضمير» تحريف.
(٥) فى ز، ك «لما».
(٦) فى ش، ظ «كذلك» تحريف.
(٧) فى ت «فى دام».
(٨) فى هـ ، ظ «ثم قال».
(٩) فى ظ «بما» وهذا جائز؛ لأنه يريد «ما» وكان عليه أن يلتزم بعبارة الألفية.
(١٠) فى هـ ، ز، ظ، ك «المقرونة» وما أثبتُّ أدقُّ.
(١١) فى ظ «بغير ما» وهى صحيحة.

قوله[1]: «فَجِىءْ بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ»[2]، أنه يجوز أن يتوسط الخبر بين «مَا» والفعل نحو: مَا قَائِماً كَانَ زَيْدٌ.

وفُهِم من / إطلاقه أنَّ ذلك فى جميع الأفعال، فشمل نحو: مَا كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَمَا زَالَ عَمْرٌو مُقِيماً. وفى هذا الأخير خلاف والمشهور المنع[3]. ٤٦ ب

«ومَتْلُوَّةً» حال من «مَا»، وفى بعض النسخ «بها» وهى عائدة على «ما» «ومَتْلُوَّةً» حال منها[4]، «وتَالِيَهْ» معطوف، فهو[5] تتميم للبيت[6] لصحة الاستغناء عنه.

القسم الثانى: ما فى تقديمه خلاف وهو «لَيْسَ»، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِى * ...

(ش) يعنى أنَّ فى تقديم خبر ليس عليها خلافاً[7]، والمختار عند الناظم

---

(١) «من قوله» ساقطة من ظ.

(٢) «لا تالية» ساقطة من ش، ك.

(٣) اختلف النحاة فى تقديم خبر «مَا زَالَ» عليها ويمكننا الوقوف على هذا الخلاف من خلال ما ذكره السيوطى فى الهمع ٢:٨٩

«حيث ذهب إلى أنَّ للعلماء فى تقديم خبر ما زال عليها ثلاثة أقوال:

الأول: المنع مطلقا سواء نفيت بـ «ما» أو بغيرها.

الثانى: الجواز مطلقا؛ لأنَّ «ما» ليس لها الصدر كغيرها بعد أنْ لازمت هذه الأفعال وصارت معها بمعنى الإثبات وهذا ما ذهب إليه الكوفيون.

الثالث: المنع إن نفيت بـ «ما» لأنها من ذوات الصدور، والجواز إن نفيت بغيرها مثل «لا، لم، لن، لما، إنْ». وهذا ما ذهب إليه البصريون، وصححه صاحب الهمع؛ حيث ذكر أنَّ الفراء طرد المنع فى جميع حروف النفى».

انظر:

التسهيل ٥٤، والنكت الحسان ٧١ وشرح التصريح ١:١٨٩

(٤) «ومتلوة حال منها» ساقط من ظ.

(٥) فى ز «وهو» وفى ت «فهم» خطأ من الناسخ.

(٦) «للبيت» ساقط من ش.

(٧) فى الأصل «خلاف» تحريف.

المنع لعدم تصرفها، وفى ذلك خلاف مشهور[(١)]، «فمَنْعُ» مبتدأ مضاف إلى «سَبْق»، «وسَبْق» مصدر مضاف إلى الفاعل وهو خبر، «ولَيْسَ» مفعول بسبق «واصْطُفِي» خبر المبتدأ، والتقدير: مَنْعُ أَنْ يُسْبَقَ الخَبَرُ لَيْسَ مُصْطَفًى.

القسم الثالث: ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف، وهو ما بقى منها فإن قلت: من أين يُفهم من كلامه هذا القسم؟ قلت: من سكوته عنه، فإنه لَمَّا ذَكَر ما يمتنع تقديمه، وما في تقديمه خلاف، عُلِم أَنَّ ما بقى يجوز تقديمه[(٢)] ثم قال:

(ص) ... * وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ... * ...

(ش) يعنى أَنَّ ما اكْتَفَى مِن هذه الأفعال بالمرفوع[(٣)] عن[(٤)] المنصوب يُسَمَّى تَامًّا كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[(٥)]، أي وإنْ حَضر /. ٤٧/أ

ومَا لم [(٦)] يكتف بالمرفوع يُسمى ناقصاً نحو:

﴿ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾[(٧)]

---

(١) اختلف النحاة فى تقديم خبر «ليس» عليها فجمهور البصريين من المتأخرين وجمهور الكوفيين لا يجيزون تقديم خبرها عليها وهو المختار، وحجتهم فى ذلك أنهم قاسوها على «عسى» وخبر «عَسى» لا يتقدم عليها اتفاقاً، والجامع بينهما الجمود، ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نحو قولك: قَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ.

وهو قول المتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين.

انظر: الخصائص ١٨٨:١ والتسهيل ٥٤، والإنصاف ١٦٠:١، وشرح ابن عقيل ٢٧٨:١، وشرح المرادى ٣٠١:١، ٣٠٢.

(٢) ما بعد «ما يمتنع تقديمه» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) فى ش «بمرفوع»، وفى ت «بالرفع بالمرفوع».

(٤) فى ظ «غير» تحريف.

(٥) سورة البقرة. آية: ٢٨٠.

(٦) فى ظ «وإن لم» تحريف.

(٧) سورة الأحزاب. آية: ٤٠.

ولكونه لا يكتفى[1] بالمرفوع سُمى ناقصاً[2]، وقيل سميت ناقصة؛ لأنها نقصت عن [درجة][3] الأفعال؛ لأنها لا تدل على الحدث[4]، «ومَا» موصولة، والظاهر أنها مبتدأ وخبرها «ذُو تَمَامٍ»، «وبِرَفْعٍ» متعلق بيكتفى وهو مصدر فى معنى المفعول أي بمرفوع، «ومَا» الثانية موصولة أيضاً وصلتها سواه، وهى مبتدأ وخبرها «نَاقِصٌ». ثم قال[5]:

(ص) ... وَالنَّقْصُ فِي * فَتِيءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

(ش) يعنى أنَّ هذه الأفعال الثلاثة وهى «فَتِيءَ ولَيْسَ وزَالَ» لا تُستعمل إلا ناقصة أي غير مكتفية بالمرفوع، «فالنَّقْصُ» مبتدأ وخبره «قُفِي»، أي تُبع. «ودَائِماً» حال من الضمير المستتر فى «قُفِي»، وفى «فَتِيءَ» متعلق بقفى أو بالنقص، «ولَيْسَ وزَالَ» معطوفان على حذف حرف العطف[6] ثم قال:

(ص) وَلاَ يَلِي العَامِلَ مَعْمُولُ الخَبَرْ * إِلاَّ إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَره

(ش) مراده بالعامل هنا كان وأخواتها، يعنى أنَّ معمول الخبر لا يلى كان وأخواتها فلا تقول: كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً.

فإذا كان المعمول[7] ظرفاً أو مجروراً جاز أن يليها نحو: كَانَ عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيماً، وكَانَ فِي الدَّارِ عَمْرٌو جَالِسًا.

---

(1) فى ش «ولكونها لا تكتفى» التذكير والتأنيث جائز؛ لأن الضمير هنا يعود على الأفعال الناقصة.
(2) فى ش «تُسمى ناقصة» التذكير والتأنيث جائز.
وفى ت «يسمى ناقصا» وهذا جائز.
ما بعد «ناقصا» إلى هنا ساقط من ك.
(3) «درجة» تكملة من ش، ز، ك.
(4) فى ظ «الحذف» تحريف.
(5) فى ظ «قوله».
(6) فى ش، ز، ك «العاطف» تحريف.
(7) فى ظ «العامل» تحريف.

«والعَامِلَ» مفعول «بيَلِى» وفاعله «مَعْمُولُ الخَبَرْ» /، «وظَرْفاً أَوْ حَرْفَ جَرْ» ٤٧/ب
حالان من الضمير المستتر فى «أَتَى»، وهو عائد على معمول الخبر، وأجاز «الكوفيون» أن يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور[1] مستدلين بقول الشاعر:

٢٨ ـ قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ * بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[2]

وهو عند «البصريين» مؤول بتقدير ضمير الشأن، وإليه أشار بقوله:

(ص) وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَعْ * مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

(ش) يعنى أنه إذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور[3] تأول[4] على أن ينوى فى كان ضمير الشأن وهو اسمها، والجملة بعدها فى موضع خبرها ففى كان من قوله[5]: «بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ» ضمير الشأن وهو اسمها، «وَعَطِيَّةُ» مبتدأ، «وَعَوَّدَا» فى موضع خبره، «وإِيَّاهُمْ» مفعول بعَوَّدَا مقدم[6] على المبتدأ، وقوله: «وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ» مفعول «بانْوِ» و«اسْماً» منصوب على الحال من ضمير الشأن، «وإِنْ وَقَعَ» شرط «ومُوهِمُ» فاعل بوقع، «ومَا» موصولة أو مصدرية أو

---

(1) وقد ذكر هذا الخلاف ابن مالك فى التسهيل ٥٦ والمرادى فى شرحه ١: ٣٠٤، وابن عقيل ١: ٢٨٠ والأزهرى فى التصريح ١: ١٨٩.

(2) الشاهد للفرزدق، وروى فى الديوان ١: ١٨١.

قَنَافِذُ دَرَّاجُونَ خَلفَ جِحَاشِهِمْ
لِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

وقد ورد هذا الشاهد فى شرح ابن الناظم ١٣٨، وشرح المرادى ١: ٣٠٤ وشرح ابن عقيل ١: ٢٨١، وشرح التصريح ١: ١٩٠، والهمع ١: ١١٨، والخزانة ٤: ٥٧.

تنافذ: جمع قنفذ. حيوان يُضرب به المثل فى السرى.

هَدَّاجون: جمع هدَّاج وهو من يمشى مشية الشيخ أو مشية فيها ارتعاش.

(3) فى ظ «ولا مجرور».

(4) فى ز «يؤول».

(5) فى ز «قولهم».

(6) فى ظ «مقدما».

موصوفة[1] وصلتها أو صفتها استبان إلى آخره، «وأَنّ»[2] وما بعدها مؤولة[3] بمصدر وهو الفاعل باستبان، والرابط بين «ما» وصلتها أو صفتها الضمير في «أنَّه» ثم قال: / ٤٨ أ

(ص) وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا * كَانَ أَصَحَّ عِلْمِ مَنْ تَقَدَّمَا

(ش) فُهِم من قوله: «وَقَدْ تُزَادُ» قلة زيادتها بالنسبة إلى عدم الزيادة، وفُهِم من قوله: «كَانَ» أنها لا تزاد بلفظ الماضي، وأنه لا يُزَاد[4] غيرها من أخواتها وفُهِم من قوله: «فِي حَشْوٍ» أنها لا تزاد أولاً ولا آخرا، و«مَا» في قوله: «كَمَا» تعجبية، وهي تامة في موضع رفع بالابتداء، «وأَصَحَّ» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر عائد على «ما»، و«عِلْم» مفعول «بأَصَحَّ»[5]، «فكان» على هذا زائدة بين «مَا» و«أَصَحَّ». ثم قال:

(ص) وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ * ...

(ش) يعنى أَنَّ العرب يحذفون كان، وفُهِم من قوله: «وَيُبْقُونَ الخَبَرْ» أنها تُحذَف مع اسمها، ويَطَّرِدُ حذفها في ثلاثة مواضع:

الأول: بعد «إِنْ» الشرطية.

الثاني: بعد «لَوْ».

الثالث: بعد «أَنْ» المصدرية[6].

وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

---

(1) في ز «أو نكرة موصوفة».
(2) في ز، ك «وأَنَّه» وهي أدق، ذ «أنّه» وما بعدها مؤولة بمصدر، تقديره «امتناعه».
(3) في ك «مؤول».
(4) في الأصل «لا يزيد» تحريف.
(5) في الأصل «مفعوله ما صح» تحريف، خطأ من الناسخ.
(6) في الأصل، ت «الموصولة» تحريف.

(ص) ... * وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ

(ش) فمثال حذفها بعد «إِنْ» قولهم[1]: «الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ[2] إِنْ سَيْفاً فَسَيْفٌ وَإِنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَر»[3]. أى إن كان المقتول به سيفاً، ومثاله بعد «لَوْ» قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «احْفَظُوا عَنِّى وَلَوْ آيَة»[4] أى ولو كان المحفوظُ آية، وكذلك قول الشاعر:

٢٩ ـ لاَ يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً * جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالجَبَلُ[5]

وفُهم من قوله: اشتهر أن حذفها مع اسمها فى غير ما ذكر قليل، ومنه / ٤٨/ب ما أنشده[6] «سيبويه»:

٣٠ ـ مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلاَئِهَا[7]

أى «مِنْ لَدُ أَنْ[8] كَانَتْ شَوْلاً»، فذا إشارة إلى الحذف، وهو مبتدأ، «واشتَهَرَ» خبره، و«بَعْدَ» متعلق باشتهر، «وكَثِيراً»[9] نعت لمصدر محذوف

---

(١) «قولهم» ساقطة من ز، ك.
(٢) «به» ساقط من ظ.
(٣) من أقوال العرب.
انظر الكتاب ١:٢٥٨، وشرح ابن الناظم ١٤٢
(٤) نص هذا الحديث فى سنن الترمذى «بَلِّغُوا عَنِّى وَلَوْ آيَة»
وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ١/١٣٨.
(٥) نسب هذا البيت لِلَّعِين المنقرى فى شرح ابن الناظم ١٤١ وهو بلا نسبة فى: أوضح المسالك ١:١٨٥، وشرح المرادى ١:٣٠٨، وشرح التصريح ١:١٩٣ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢:٦٥٨، وشرح أبيات المغنى ٦:٨١ وشرح الأشمونى ١:٢٣٣.
(٦) فى ز «ما أنشد» تحريف.
(٧) يجرى هذا القول عند العرب مجرى المثل، ولا تعرف تتمته. انظر الكتاب ١:٢٦٤، واللسان «لدن» وشرح ابن الناظم ١٤٢ وشرح المرادى ١:٣٠٩، وشرح ابن عقيل ١:٢٩٥، وشرح التصريح ١:١٩٤ وشرح الأشمونى ١:٢٣٤.
شَوْلاً: هى الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها.
إِتْلاَئِهَا: مصدر أتلت الناقة إذا تبعها ولدها.
(٨) «أن» ساقطة من ز.
(٩) فى الأصل «وكثير» وما أُثْبِتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

ويُحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر فى اشْتَهَر، ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(ص) وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ * كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ

(ش) يعنى أَنَّ «كان» تُحذَف بعد «أَنْ» ويعوض عنها «مَا» وفُهِم من قوله: تعويض «مَا» عنها أَنها لا يحذف اسمها معها، «وتَعْوِيضُ» مبتدأ وهو مضاف إلى «مَا» «وارْتُكِبْ» خبره، «وبَعْدَ وَعَنْهَا»[1] متعلقان بارْتُكِب[2]. ومثَّل بقوله: «أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ»، والتقدير: اقْتَرِبْ لأَنْ كُنْتَ بَرًّا[3] فحذفت كان وعُوِضَ عنها «مَا» فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بها وحُذِفَتْ لامُ الجر؛ لأنَّ حذفها مع «أَنْ» مطرد، فأنت فى قوله: «أَمَّا أَنْتَ» اسم كان المحذوفة «وبَرًّا» خبرها. ثم قال:

(ص) وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ * تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

(ش) إذا دخل الجازم على مضارع «كَانَ» وهو «يكون» سُكِّنَتْ نونه وحُذِفَتْ الواو لالتقاء الساكنين فتقول: لم يَكُنْ، ويجوز بعد ذلك أن تُحذف نونه لشبهها بحرف العلة ولكثرة الاستعمال فتقول: لَمْ يَكُ زَيْدٌ قَائِمًا.

٤٩/أ ومذهب «يونس»[4] / أنها تُحذف قبل المتحرك كالمثال المتقدم. وقبـ الساكن كقوله:

---

[1] فى ظ «ومنها» تحريف.

[2] فى ز، ظ «بتعويض» وهذا جائز أيضا.

[3] فى الأصل، هـ «اقترب لأنك برا».
خطأ من الناسخ، والصواب ما أثبتُّ.

[4] يونس بن حبيب الضبى: بارع فى النحو من أصحاب أبى عمرو بن العلاء، سمع من العرب، وروى عن سيبويه، له قياس فى النحو ومذاهب يتفرد بها سمع منه الكسائى والفراء. مات سنة ١٨٢هـ . انظر ترجمته فى: بغية الوعاة ٢: ٣٦٥.

٣١ ـ لَمْ يَكُ الحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْم دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَار[١]

ومذهب «سيبويه» أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن، وفُهِم من إطلاق الناظم أنه موافق لمذهب «يونس[٢]» لقوله[٣]: «وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمَ»، أى لا يلزم حذفها بل هو جائز، «ومِنْ مُضَارِعٍ» متعلق بتحذف، «ولِكَانَ» [متعلق][٤] بمضارع «وَهْو حَذْفٌ» مبتدأ وخبره، و«مَا» نافية [وهى][٥] وما بعدها صفة[٦] لحذف.

☆☆☆☆☆☆

(١) الشاهد لحسيل بن عَرْفطَة.
انظر: اللسان «كون» والخصائص ١:٩٠ والهمع ١:١٢٢، وشرح الشواهد للعينى ١:٤٤٤ وروى صدر البيت فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ك، ت «لَمْ يَكُ الحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهَا» والمثبتُ من ش أدق.

(٢) مذهب سيبويه ومن تابعه أنَّ هذه النون لا تحذف إذا وليها ساكن، فلا تقوله: «لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائِماً» بل يشترط أن يكون بعدها متحرك، وأجاز يونس حذفها.
انظر الكتاب ١:٢٥، ٢٦٦، ٢/٢٩٤:١٤٠، ١٩٦، وشرح ابن الناظم ١٤٣ وشرح المرادى ١:٣١١ وشرح التصريح ١:١٩٦.

(٣) فى ش، ز، ظ، ك، ت «وقوله».

(٤) «متعلق» تكملة من ز.

(٥) «وهى» تكملة من ش، ز، ظ.

(٦) فى الأصل، هـ «صلة» تحريف من الناسخ.

(فصل فى[1] ما ولا ولات وإنْ[2] المشبهات بليس)

(ش) [إنما فصل هذه الحروف[3] من باب كان][4] وإن كان عملها[5] واحداً؛ لأنَّ هذه أحرف[6]، وتلك أفعال. ثم قال:

(ص) إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ * مَعْ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكِنْ

(ش) «ما» النافية من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال، فأصلها ألاَّ تعمل ولذلك[7] أهملها «بنو تميم» على الأصل، وأما أهل «الحجاز» فأعملوها عمل «لَيْسَ»[8] لشبهها [بها][9] فى نفى الحال[10]، ولما كان عملها على خلاف الأصل شرطوا فى عملها أربعة شروط:

---

(1) «فصل فى» ساقط من ش، ز، ظ.
(2) «ولات وإن» ساقط من ظ.
(3) فى ش، ز، ك «الأحرف».
(4) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت. وإثباتها لازم.
(5) فى ز، ظ، ت «عملها كلها».
(6) فى ز، ك «حروف» وعبارتهما أدق.
(7) فى الأصل «وكذلك» تحريف.
(8) قال ابن الناظم فى شرحه ١٤٥: «أَلْحَقَ أهلُ الحجاز «ما» النافية بليس فى العمل، إذا كانت مثلها فى المعنى، فرفعوا بها الاسم، ونصبوا الخبر نحو قوله تعالى فى سورة يوسف. آية:٣١ (مَا هَذَا بَشَرًا) وأهملها التميميون، لعدم اختصاصها بالأسماء، وهوالقياس»
وانظر الكتاب ١:٥٧.
(9) «بها» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.
(10) فى ز، ظ «بها» فى النفى فى نفى الحال «وفى ك» بها فى النفى أى نفى الحال» زيادة غير لازمة.

الأول: أن لا تُزاد بعدها «إن» وهو المُنَبَّهُ عليه[1] بقوله: «دُونَ إِنْ[2]»

نحو: مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ.

لأنَّ إن لا تزاد بعد ليس فبَعُدَتْ عن الشبه.

الثاني: بقاء النفى فلو بطل النفى لم تعمل نحو: مَا زَيْدٌ إِلاَّ قَائِمٌ. وهو المُنَبَّهُ عليه بقوله: [مَعْ بَقَا النَّفْيِ][3]

[**الثالث:** أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلو تقدم لم تعمل نحو: مَا قَائِمٌ[4] زَيْدٌ][5] وهو المُنَبَّهُ عليه بقوله: وَتَرْتِيبِ زُكِنْ. أى عُلِم[6] / ٤٩ ب

والترتيب[7] هو تقديم الاسم على الخبر.

الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور، فلو كان ظرفاً أو مجروراً جاز التقديم، وهو المُنَبَّهُ عليه بقوله:

(ص) **وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا * بِى أَنْتَ مَعْنِيًّا ـ أَجَازَ الْعُلَمَا**

(ش) يعنى أنَّ معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه على اسمها لتوسعهم فى الظروف والمجرورات نحو: مَا فِى الدَّارِ زَيْدٌ جَالِسًا. ومَا عِنْدَكَ عَمْرٌو مُقِيماً. وفُهم منه أنه إذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع تقديمه فلا يجوز النصب بعد تقدمه[8] نحو: مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ.

---

(١) فى ش، ظ «المشار إليه».

(٢) قال ابن مالك فى التسهيل ٥٦ «إن» زائدة كافة لا نافية خلافاً للكوفيين.

(٣) «مع بقاء النفى» تكملة من ز، ظ، ت.

(٤) فى ظ «مَا قَائِماً زَيْدٌ» هنا «ما» عاملة، وهو مخالف للشرط الذى ذكره.

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٦) فى ت «أى علم الترتيب».

(٧) «والترتيب» مكررة فى الأصل سهواً من الناسخ.

(٨) فى ش، ز، ظ «تقديمه».

وهذا هو الشرط الرابع، فمثال ما توفرت فيه الشروط: مَا زَيْدٌ قَائِماً وبهذه اللغة جاء القرآن[1]، وهو[2] قوله ـ تعالى ـ: (مَا هَذَا بَشَراً)[3]. و (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)[4].

فقوله: «إِعْمَالَ لَيْسَ». إعمال منصوب على المصدر «بأُعْمِلَتْ»، ودُونَ متعلق بأعملت، «وسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ» مفعول مقدم بأجاز، «وبِى» فى المثال متعلق بمَعِنِيًّا، فهو مجرور معمول للخبر. ثم قال:

(ص) وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَلْ * مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلّ[5]

(ش) يعنى أَنَّ المعطوف بلكن أو ببل على المنصوب «بما»[6] يلزم رفعه؛ لأَنَّ المعطوف بهما[7] / موجب، و«مَا» لا تعمل فى الموجب، فتقول: مَا زَيْدٌ ٥٠/أ
قَائِماً لَكِنْ قَاعِدٌ، ومَا عَمْرٌو مُنْطَلِقاً بَلْ مُقِيمٌ، وتجوَّزَ فى تسمية ما بعد «بَلْ ولَكِنْ» معطوفا، وإنما هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير: لَكِنْ هُوَ قَاعِدٌ وبَلْ هُوَ مُقِيمٌ. وفُهِم من تخصيصه العطف «بلَكِنْ وببَلْ[8] »، أَنَّ العطف إذا[9] كان بغيرهما من حروف العطف ينصب المعطوف. «فرَفْعَ» مفعول مقدم بالْزَم وهو مصدر مضاف إلى معطوف[10]، «والبَاء» فى «بلكن وببل»

---

[1] فى ش «القرآن العظيم».
[2] فى ش، ز، ظ، ك «نحو».
[3] سورة يوسف آية: ٣١ «ما» فى هذه الآية عاملة عمل «ليس»، وذلك فى لغة أهل الحجاز، أما بنو تميم فأهملوها ولذلك يرفعون «بشر» إلا من عرف منهم كيف هى فى القرآن.
[4] سورة المجادلة. آية: ٢.
[5] فى الأصل «كمل» تحريف.
[6] فى الأصل، هـ ، ز، ت «بما». وهو الصواب، وفى عداها «بِمًا» تحريف.
[7] فى ت «بها» تحريف.
[8] فى ز «أو بل».
[9] فى ز، ك «إن».
[10] فى ش، ظ «المفعول» تحريف.

متعلق[١] بمعطوف «ومِنْ بَعْدِ» كذلك، ويجوز أن يكون متعلقاً بالزم أو برفع، «وحَيثُ متعلقة بالزم، والتقدير: والزم رفع المعطوف بلكن أو ببل بعد المنصوب بما، حيث جاء. ثم قال:

(ص) وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ البَا الخَبَرْ * وَبَعْدَ لاَ وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرْ

(ش) يعنى أنَّ باء الجر تدخل على خبر «مَا» وخبر «لَيْسَ» فتجرهما نحو قوله - تعالى - [٢]: (وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ)[٣] و (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)[٤].

وهو كثير، وهذه الباء زائدة لتوكيد النفى، وتزاد أيضاً الباء للتوكيد فى خبر «لا» نحو قوله:

٣٢ - فَكُنْ لِى شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ * بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ[٥]

وفى خبر «كان» المنفية كقوله:

٣٣ - وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ[٦] / ٥٠ ب

وفُهم من قوله: «قَدْ يُجَر». أن زيادتها[٧] فى هذين المثالين الأخيرين قليل

---

[١] فى الأصل، ش «متعلقان».
[٢] «قوله تعالى» ساقط من ش، ز، ظ، ك.
[٣] سورة إبراهيم. آية: ٢٠
[٤] سورة الزمر. آية: ٣٦.
[٥] الشاهد لسواد بن قارب.
انظر شرح الناظم ١٤٨ وشرح المرادى ١: ٣١٦ وشرح ابن عقيل ١: ٣١٠ وشرح التصريح ١: ٢٠١ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢: ٨٣٥ ومعجم شواهد العربية ١: ٥٨.
ورد عجز البيت فى الأصل «وبمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ مِسْوَدِ بْنِ قَارِبِ»
فتيلاً: الخيط الرقيق الذى يكونُ فى شق النواة.
[٦] الشاهد للشنفرى الأزدى.
انظر: لامية العرب ٣١ وشرح ابن الناظم ١٤٩ وشرح المرادى ١: ٣١٧ وشرح ابن عقيل ١: ٣١٠ وشرح التصريح ١: ٢٠٢ وشرح الشواهد للمغنى للسيوطى ٢: ٨٣٥، وأعجب العجب فى شرح لامية العرب ٤٤.
[٧] فى ظ «زيادتهما» تحريف.

«والبَا» فاعل بجر وقصرها ضرورة، «والخبَز» مفعول بجَرّ[1]، وفى «يُجَرّ» آخر البيت مضمير مستتر عائد على الخبر المتقدم. [فإن قلت: كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم][2] وهو غيره؛ لأنَّ الخبر المتقدم خبر «مَا» أو «لَيْسَ»[3] والضمير فى يجر عائد فى المعنى على خبر لا، أو كان المنفية فلم يتحدا معنى؟ قلت: هو مما يفسر[4] لفظاً لا معنى كقولهم: عِنْدِى دِرْهَمٌ وَنِصْفُه، ثم قال:

(ص) فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ[5] كَلَيْسَ لاَ * وَقَدْ تَلِي لاَتَ وَإِنْ ذَا العَمَلاَ

(ش) يعنى أنَّ «لا» النافية أعملت إعمال[6] «لَيْسَ» فترفع الاسم[7] وتنصب الخبر، لكن بشرط أن يكون اسمها نكرة، فتقول: لاَ رَجُلٌ قَائِمًا. ومنه قوله:

٣٤ ـ تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا * وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا[8]

---

(١) «بجرّ» ساقطة من ت.
(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.
(٣) فى ش «خبر ما وليس» تحريف.
وفى ز، ك «أو خبر ما وليس» خطأ من الناسخ.
(٤) فى ز، ظ، ت «يفسره».
(٥) فى الأصل «أعمل» تحريف. وما أثبتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.
(٦) فى ز، ك «عمل».
«لا» تعمل عمل «ليس» بشروط ثلاثة:
الأول: أن يكون الاسم والخبر نكرتين وليس الاسم فقط كما ذكر الشارح.
الثانى: أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلا يقول: لاَ قَائِماً رَجُلٌ.
الثالث: ألا ينتقض النفى بإلا، فلا تقول «لاَ رَجُلٌ إِلاَّ أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ».
(٧) «الاسم» ساقطة من ت.
(٨) لم أعثر على قائله، وقد ورد فى كتب النحو غير معزو
انظر شرح ابن الناظم ١٥٠، وشرح المرادى ٣١٨:١، وشرح ابن عقيل ٣١٣:١، وشرح التصريح ١٩٩:١، والهمع ١٢٥:١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٦١٢:٢، وهامش الخزانة ١٠٢:٢.
تَعَزَّ: أمر من التعزى، وأصله من العزاء وهو التصبر والتسلى.
وَزَرٌ: ملجأ.

وقوله: «[وقد][1] تلى لاَتَ وَإِنْ ذَا العَمَلاَ» يعنى أنَّ «لاَتَ» «وإِنْ» النافية مثل «ليس» يرفعان الاسم وينصبان الخبر، «فلات» مركبة من «لا» النافية وتاء التأنيث مفتوحة[2]. وفُهِم من قوله: «وَقَدْ تَلِى» أنَّ ذلك قليل[3] وفُهِم من إطلاقه أيضاً أنَّهما لا يختصان بالعمل فى النكرة «كلا» فمن إعمال «إن» فى النكرة قولهم: «وَإِنْ أَحَدٌ / خيراً مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِالعَافِيَة»[4] ومن إعمالها فى ٥١/أ
المعرفة قوله:

٣٥ - إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ * إِلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ[5]

وأما «لات» فلا تعمل إلا في الحين على ما سيأتى، «فلاَ» مفعول ما لم يسم فاعله بأعملت، «وفِى النَّكِرَاتِ»[6] متعلق بأعملت[7]، و«كَلَيْسَ» نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير: أعملت لا فى النكرات إعمالاً كإعمال ليس، «ولاَتَ» فاعل بتلى، «وإِنْ» معطوف عليه، «وذَا

---

(1) «وقد» تكملة من ز، ظ، ت.

(2) «مفتوحة» ساقطة من ش، ز، ك.

(3) ما بعد «مفتوحة» إلى هنا ساقط من ك.

(4) فى الأصل، هـ، ز «خير».
قال المرادى ١: ٣٢٠ «وأما إنْ فأجاز إعمالها إعمال» «ليس» الكسائى وأكثر الكوفيين، وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلف عن سيبويه والمبرد، والصحيح الإعمال».
انظر الخلاف فى إعمال «إنْ» عمل «لَيْسَ».
شرح ابن عقيل ١: ٣١٧، وشرح التصريح ١: ٢٠١.

(5) أنشده الكسائى ولم يعزه إلى أحد.
وروى عجز البيت فى صور مختلفة الأولى كما وردت فى الأصل والثانية:
إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ * إِلاَّ عَلَى حِزْبِهِ المَلاَعِينِ
والثالثة:
إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ * إِلاَّ عَلَى حِزْبِهِ المَنَاحِيسِ
انظر شرح ابن الناظم ١٥٢ وشرح المرادى ١: ٣٢١ وشرح ابن عقيل ١: ٣١٧ وشرح التصريح ١: ٢٠١ والهمع ١: ١٢٥، وشرح الأشمونى ١: ٢٥٥.

(6) فى ز «النكرة» تحريف.

(7) «وفى النكرات متعلق بأعملت» ساقط من ك.

العَمَل» مفعول «وذَا» إشارة إلى عمل «لَيْسَ»، «والعَمَل» نعت لذا. ثم قال:

(ص) وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ * وَحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ فَشَا وَالعَكْسُ قَلّ

(ش) يعنى أنَّ «لاَتَ» لا تعمل إلا فى الحين وهو اسم الزمان فلا يُقال: لاَتَ زَيْدٌ قَائِمًا، بل يُقال: لاَتَ حِينَ خُرُوج، ولاَتَ وَقْتَ قِتَالٍ[1].

ومنه قوله ـ تعالى ـ[2]: (وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ)[3]

وقوله: «وحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ فَشَا وَالعَكْسُ قَلّ»[4]، يعنى أنَّ حذف المرفوع وهو اسمها فاشٍ أى كثير، وعكسه وهو[5] حذف المنصوب وهو خبرها قليل. وفُهم منه أنه لا يجوز إثباتهما معاً، فمِنْ حَذْفِ اسمها:

وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ، ومِن حذْفِ خبرها قوله: وَلاَتَ حِينُ مَنَاصٍ [برفع حين][6] وهى قراءة شاذة[7]، وتقدير الخبر «لَهُم»، «وَعَمَلْ» مبتدأ وخبره لِلاَتَ، «وفِى سِوَى» فى موضع الحال / على أنه نعت لعمل قدم عليه أو متعلق بعمل. ٥١/ب

(1) فى ز، ظ «وَلاَتَ حِينَ قِتَال».
(2) فى ش، ز «عز وجل».
(3) سورة ص. آية:٣.
(4) من «يعنى أن لات» إلى هنا ساقط من ك.
(5) «وهو» ساقط من ز.
(6) «برفع حين» تكملة من ز، ظ، ت.
(7) وهى قراءة عيسى بن عمر، وأبو السمال.
انظر معانى الأخفش ٢:٤٥٣، والبحر ٧:٣٨٣، ومعجم القراءات القرآنية ٥:٢٥٥، وشرح التصريح ١:٢٠٠، والهمع ٢:١٢٤.

(أفعال المقاربة)

(ش) أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام:

قسم لمقاربة الفعل، وقسم لرجائه، وقسم للشروع فيه.

وسُميتْ كلها أفعال المقاربة تغليباً، فالذى لمقاربة الفعل: «كَادَ وكَرَبَ وأَوْشَكَ»، والذى للرجاء «عَسَى واخلَوْلَقَ وحَرَى»، والذى للشروع «جَعَلَ وأَخَذَ وطَفِقَ وَعَلِقَ وأَنشَأَ»[1]. وقد أشار إلى القسم[2] الأول والثانى بقوله:

(ص) كَكَانَ كَادَ وَعَسَى ... * ...

(ش) يعنى أنَّ «كَادَ وَعَسَى» مثل كان فى كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أنَّ خبر «كَادَ وعَسَى» لا يكون فى الغالب إلا فعلاً مضارعاً، وقد[3] نبّه على ذلك بقوله:

(ص) ... لَكِنْ نَدَرْ * غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

(ش) ومما جاء فيه الخبر غير مضارع[4] على وجه الندور قوله:

٣٦ ـ فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا
[وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ][5]

---

[1] «وأنشأ» ساقطة من ش، ك.
[2] «القسم» ساقطة من ش.
[3] «وقد» ساقطة من ظ.
[4] فى ش، ز، ك «مضارع لهذين» أكملت عبارة الألفية.
[5] البيت لتأبط شرًا «ثابت بن جابر بن سفيان».
ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.
كذا روى فى ديوانه ص ٩١، والخصائص ١: ٣٩٢، وشرح ابن الناظم ١٥٤، وشرح المرادى ١: ٣٢٥، وشرح ابن عقيل ١: ٣٢٥، وشرح التصريح ١: ٢٠٣، ومعجم شواهد النحو ٧٢. =

وقولهم فى المثل: «عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا»[1]

«وكَادَ» مبتدأ وخبره «كَكَانَ»، «وعَسَى» معطوف على «كَادَ»، «وَغَيْرُ مُضَارِعٍ» فاعل بنَدَر، ومعنى نَدَر: قل، «ولِهَذَيْنِ» متعلق بنَدَر، «وخَبَرْ» حال ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعة». ويجوز ضبط «غَيْرَ» بالفتح على أن يكون حالاً «وخَبَر» هو الفاعل بندر، إلا أنَّ من هذا الوجه صاحب الحال [نكرة محضة وهو قليل[2] وسوَّغ ذلك تأخير صاحب الحال][3] وهو «خَبَرْ». ثم قال:

(ص) وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى * نَزْرٌ / ... ٥٢ أ

(ش) يعنى: أنَّ اقتران المضارع الواقع خبراً «لِعَسَى» بِأَنْ كثير[4] كقوله - تعالى -[5]: (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ)[6]

وخلوه منها قليل كقول الشاعر:

= وفى رواية «لم أك آئبا».

قال ابن جنى: «هكذا صحة رواية هذا البيت، فأما رواية من لا يضبطه، وما كنت آئبا، ولم أك أئبا، فلبعده عن ضبطه، ومعناه فأبت وما كدت أءوب، فأما «كنت» فلا وجه لها فى هذا الموضع».

أُبْتُ: رجعت، فَهم: اسم قبيلة تأبط شرا.

(1) ورد هذا المثل فى الكتاب ١:٥١، ١٥٩/٣:١٥٨، وشرح التصريح ١:٢٠٣، وفصل المقال ٤٢٤، وجهمزة الأمثال ٢:٥٠، والمستقصى ٢:١٦١

الغوير: تصغير غار.

أبؤسا: جمع بؤس وهو العذاب والشدة.

كما أنَّ هذا المثل ورد فى الأبيات التى ذكرها ابن مالك فى شرح الكافية فى هذا الباب قال ١:٤٤٩ نحو:

«عسيت صائماً ونقلا * عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا» تمثلا

(2) «وهو قليل» ساقط من ش.

(3) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(4) فى الأصل، ت «كثيرا».

(5) «تعالى» ساقطة من ت.

(6) سورة التوبة. آية:١٠٢.

٣٧ ـ عَسَى الكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتُ فِيهِ * يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[١]

ثم قال:

... * ... وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

(ش) يعنى أنَّ القليل فى «عَسَى» وهو خلوّه من أن، هو الكثير فى «كَادَ» نحو قوله ـ عز وجلَ ـ: (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)[٢]

والكثير فى «عسى» وهو اقترانه بأن، هو القليل «فى كَادَ» نحو قوله:

٣٨ ـ قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا[٣]

«وكَوْنُهُ»[٤] مبتدأ، «وبِدُونِ» متعلق به وكذلك[٥] بَعْدُ ونَزْرٌ خبر المبتدأ، «وكَادَ» مبتدأ، «والأَمْرُ» مبتدأ ثان وخبره عُكِسَ، والجملة خبر المبتدأ الأول.

ثم قال:

(ص) وَكَعَسَى حَرَى ... * ....

---

(١) الشاهد لهُدبَة بن خَشرَم العذرى.
انظر ديوانه ص ٥٩، والكتاب ٣:١٥٩، وشرح المفصل ٧:١١٧،١٢١ وشرح المرادى ١:٣٢٦، وشرح ابن عقيل ١:٣٢٧ وشرح التصريح ١:٢٠٦ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١:٤٤٣. والخزانة ١:٢٢٧/٢:٣٨٣/٣:٥٧٢،٦٤٩، وفهرس شواهد سيبويه ٦٥.

(٢) سورة البقرة. آية: ٧١.

(٣) الزجز لرؤبة بن العجاج.
وقبله:
«رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ فَانْمَّحَا»
انظر ملحقات ديوانه ٧٢ والكتاب ٣:١٦٠ والمقتضب ٣:٧٥ وشرح المفصل ٧:١٢١ وشرح المرادى ١:٣٢٧، والخزانة ٢:١٥٠ / ٤:٩.
فى ش، ز «قد كاد من طول البلى أن يمحصا» تحريف.
وفى ظ «قد كان من طول البلى أن يمصحا» تحريف.
البِلى: بكسر الباء من بلى يبلى إذا دَرَسَ.
يمصحا: ينمحى ويذهب.

(٤) فى ز، ك «وقوله وكونه».

(٥) فى ظ «وكذاك».

(ش) يعنى أنَّ «حَرَى» مثل «عَسَى» فى المعنى الذى[١] هو الرجاء. قيل: ولم يذكر «حَرَى» فى هذا الباب غيره[٢].

ثم قال[٣]:

(ص) ... وَلَكِنْ جُعِلاَ * خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلاَ

(ش) يعنى أنَّ «حَرَى» وإن كانت بمعنى «عَسَى» فهى مخالفة لها فى الاستعمال بلزوم خبرها أن. «فَحَرَى» مبتدأ خبره «كَعَسَى»، «وخَبَرُهَا» مرفوع «بجُعِلاَ»، و«مُتَّصِلاَ» مفعول ثان بجعلا، «وحَتْمًا» حال من الضمير المستتر فى متصلا أو نعت لمصدر محذوف، والتقدير: اتّصَالاً حتماً. أى واجباً. ثم ٥٢ ب
قال: /

(ص) وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى * ....

(ش) يعنى أنَّ «اخْلَوْلَقَ» لا يُستعمل خبرها إلا مقروناً بأن فهى إذاً مثل «حَرَى»، إلا أنه لم يُنَبِّهْ على أنها شبيهة فى المعنى «بَعَسَى»، كما نَبَّهَ على[٤] «حَرَى»، وقد تقدم أنها من باب «عَسَى» فتقول: اخْلَوْلَقَ زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ، ولا يجوز يفعل. وقوله: «وَأَلْزَمُوا» يعنى[٥] العرب، «واخْلَوْلَقَ» مفعول أول بألزموا، «وَأَنْ» مفعول ثان ويجوز العكس، «ومِثْلَ» منصوب على الحال من اخْلَوْلَقَ.

ثم قال:

---

(١) «الذى» ساقطة من ظ.

(٢) سبق ابن مالك فى ذكر «حرى» ابن طريف والسَّرَقُسْطِى.
ذكر ذلك السيوطى فى الهمع ٢:١٣٣ حيث قال:
«وزَاد ابن مالك فيها «حرى» للترجى. قال أبو حيان والمحفوظ أنَّ حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع قال ثعلب: أنت حرى من ذلك. أى حقيق وخليق، قال ابن قاسم: ولكن ابن مالك ثقة. قلت: ظاهر كلامهما أنه منفرد بذلك وليس كذلك. فقد سبقه إلى عدها ابن طريف والسَّرَقُسْطِىّ.

(٣) فى ش، ظ «وقوله».

(٤) فى ظ «فى».

(٥) فى ظ، ك «أى».

(ص) ...   *   وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا[1] أَنْ نَزُرَا

(ش) يعنى أنَّ خلوّ خبر[2] «أَوْشَكَ» من أن قليل، فهى فى ذلك «كَعَسَى» فى الاستعمال لا فى المعنى، فإن «عَسَى» للرجاء، «وأَوْشَكَ» للمقاربة كما تقدم، «وانْتِفَا» مبتدأ خبره «نَزُرَا»، «وبَعْدَ» متعلق بنَزُرَ أو بِانْتِفَا. ثم قال:

(ص) وَمِثْلُ كَادَ فِى الأَصَحِّ كَرَبَا   *   ...

(ش) يعنى أنَّ الأكثر فى خبر «كَرَبَ» تجرده[3] من «أن» وقد يقترن بها قليلا. كقوله:

(٣٩ - ....   *   وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا[4]

وأشار بقوله فى[5] الأصح إلى مخالفة «سيبويه» فإنه لم يذكر فيها غير التجريد[6] من أن، ويُقال كَرَب بفتح الراء وكسرها[7]، والأول أفصح «ومِثْلُ كَادَ» مبتدأ «وكَرَبَ» [خبره][8] ويجوز العكس، «وفِى الأَصَحِّ» متعلق «بِمِثل» ثم قال:

(ص) ...   *   وَتَرْكُ أَنْ مَعَ ذِى الشُّرُوعِ وَجَبَا

---

(١) فى الأصل «أن تفا» تحريف من الناسخ.

(٢) «خبر» ساقطة من ظ.

(٣) فى ش «تجريده».

(٤) الشاهد لأبى زيد الأسلمى،
وصدر البيت «سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا»
انظر: شرح المرادى ١:٣٢٩، وشرح ابن عقيل ١:٣٣٥ وشرح التصريح ١:٢٠٧، وشرح الشواهد للعينى ١:٢٦٢.
ذَوُو الأَحْلاَم: أصحاب العقول، ويروى «ذَوُو الأَرحامِ». وهو الأقارب من جهة النساء.
سَجْلاً: الدلو ما دام فيها الماء قليلاً كان أو كثيراً وجمعه سجال.

(٥) فى ظ «على» وما أثبتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٦) فى ظ «التجرد».
قال سيبويه «وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أَنْ وكذلك كرب يفعل».
الكتاب ٣:١٥٩.

(٧) فى ظ «وكرب بكسرها».

(٨) «خبره» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(ش) يعنى أنَّ الأفعال / الدالة على الشروع لا يقترن خبرها بأن، لأنها ٥٣/أ
دالة على الحال، وأن للاستقبال فتنافيا، «وتَرْكُ أَنْ» [مبتدأ][(١)] وهومصدر مضاف إلى المفعول، «وَوَجَبَ» خبره، ومَعَ [ذِى][(٢)] متعلق بترك ثم مثَّل بخمسة أمثلة من أفعال الشروع وجميعها بمعنى واحد فقال:

(ص) كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ * كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ

(ش) «فَأَنْشَأَ» فعل ماض دال على الإنشاء، «والسَّائِقُ» اسمها وهو الذى يسوق الإبل أي يقدمها، «ويحدو» في موضع خبرها، «وطَفِقَ» معطوف على أنشَأَ، ويُقال «طَفَقَ» بفتح الفاء، «وطَفِقَ» بالفاء المكسورة[(٣)] وطَبِق بالباء[(٤)] وهى مكسورة[(٥)]، وفُهِمَ من إتيانه بكاف التشبيه مع «أَنْشَأَ» عدم الحصر، فإنه زاد فى التسهيل[(٦)] عليها «هَبْ وقَامَ». ثم قال:

(ص) وَاسْتَعْمِلُوا مُضَارِعًا لأَوْشَكَا * وَكَادَ لاَ غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

(ش) أفعال[(٧)] هذا الباب كلها لا تتصرف، بل تلزم لفظ الماضى كما نطق بها[(٨)] الناظم «إِلاَّ كَادَ وَأَوْشَكَ». أما «كَادَ» فيستعمل منها المضارع [نحو: قوله ـ تعالى ـ[(٩)]: (يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ)[(١٠)]

وأما «أَوْشَكَ» فيستعمل منها المضارع][(١١)] كقوله:

---

(١) «مبتدأ» تكملة من ش، ز، ظ، ت.
(٢) «ذى» تكملة من ز، ك.
(٣) «وطفق بالفاء المكسورة» ساقط من ظ.
(٤) فى ظ «وطبق بالباء المكسورة».
(٥) ما بعد «المكسورة» إلى هنا ساقط من ش، ت.
(٦) انظر التسهيل ٥٩.
(٧) فى ت «يعنى أفعال».
(٨) فى ظ «به».
(٩) «قوله تعالى» ساقطة من ش، ظ.
(١٠) سورة النور. آية:٤٣.
(١١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

٤٠ ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ * فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا[(١)]

ويستعمل أيضاً منه اسم الفاعل، وإليه أشار بقوله: «وَزَادُوا مُوشِكاً»، ومنه قوله:

٤١ ـ فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَا * خِلاَفَ الأَنِيسِ وُحُوشًا يَبَابَا[(٢)]

وقوله: «وَاسْتَعْمَلُوا» يعنى / العرب[(٣)]، «وكَادَ» معطوف على أوشك، ٥٣/ب
«ولاَ» عاطفة عطفت «غَيْر» على «أَوْشَكَ وكاد»، لكنها بُنِيَتْ على الضم لقطعها عن الإضافة. والتقدير: لأَوْشَكَ وكَادَ لا غيرهما[(٤)] ثم قال:

(ص) بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ * غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

(ش) يعنى أنَّ هذه الأفعال الثلاثة وهى «عَسَى واخْلَوْلَقَ وَأَوْشَكَ»، تسند[(٥)] «لأَنْ يَفْعَل»، وتستغنى به عن ثان الجزأين وتكون حينئذٍ أفعالاً لازمة تكتفى بالفاعل[(٦)] فتقول: عَسَى أَنْ يَقُومَ [زَيْدٌ][(٧)]، واخْلَوْلَقَ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ

---

(١) الشاهد لأمية بن أبى الصلت.
انظر الكتاب ٣:١٦١، وشرح المفصل ٧:١٢٦، والمقرب ١:٩٨، وشرح ابن الناظم ١٥٨، وشرح المرادى ١:٣٢٨، وشرح ابن عقيل ١:٣٣٣ وشرح التصريح ١:٢٠٨.
وروى الشطر الثانى فى الأصل، ت «فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا»
منيته: المنية الموت، غِراته: جمع غِرة وهى الغفلة، يوافقها: يصيبها.

(٢) الشاهد نسب إلى أبى سهم الهذلى فى شرح الشواهد للعينى ١:٢٦٤ ولأسامة بن الحارث الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ٣:١٢٩٣، وبلا نسبة فى شرح ابن الناظم ١٥٩، وشرح ابن عقيل ١:٣٣٨، والهمع ١:١٢٩.
الأنيس: المؤانس وكل م يؤنَس به فهو أنيس، يُقال: بالدار أنيس أى أحد.
وحوشا: جمع وحش وهو القفر، يقال: بلد وحش كما يقال: بلد قفر.
يبابا: اليباب عند العرب الذى ليس فيه أحد.

(٣) فى ش «واستعملوا مضارعاً لأوشك أي العرب».
وفى ك «واستعملوا أي العرب».

(٤) فى ز، ظ، ت «لا لغيرهما».

(٥) فى هـ «تستند» تحريف.

(٦) فى ز «بالفعل» تحريف من الناسخ.

(٧) «زيد» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت.
وفى هـ، ز، ك «عسى أن تقوم هند» المثال صحيح.

وأَوْشَكَ أَنْ تَقُومَ هِنْدٌ. ومنه قوله ـ عز وجل ـ: (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ)[1]

وقد في قوله: «قَدْ[2] يَرِدُ» للتحقيق لا للتقليل لكثرة ورود ذلك، «واخْلَوْلَقَ وَأَوْشَكَ» معطوفان على «عَسَى» على حذف العاطف، وينبغي أن ينطق بعد الشين من أوشك بقاف مشددة؛ لأنَّ الكاف من أوشك مدغمة في القاف بعد قلبه[3] قافاً لأجل استقامة الوزن[4]، «وغِنًى» فاعل بيرد، «وبأَنْ» متعلق بغنى؛ لأنه مصدر، وكذلك «عَنْ»، وبَعْد» في أول البيت متعلق[5] بيرد. ثم قال:

(ص) وَجَرِّدَنْ عَسَى أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا * بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

(ش) يعني أنَّ «عَسَى» / إذا ذكر قبلها اسم جاز أن تُجَرَّدَ من الضمير ٥٤/أ
وتسند إلى «أَنْ يَفْعَلَ»، وجاز أن تَرْفَعَ ضَمِيراً يعود على الاسم السابق ويظهر أثر الاستعمالين في التأنيث والتثنية والجمع فتقول على الاستعمال الأول:

هِنْدٌ عَسَى أَنْ تَفْعَلَ، وَالزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَفْعَلاَ، وَالزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَفْعَلُوا[6].

وعلى الاستعمال الثاني: هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تَفْعَلَ، وَالزَّيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يَفْعَلاَ، وَالزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَفْعَلُوا [وَالهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَفْعَلْنَ][7] وظاهره[8] أن

---

(1) سورة البقرة، آية: ٢١٦.
(2) «قد» ساقطة من ش.
(3) في ش «قلبها» التذكير والتأنيث جائز.
(4) «لأجل استقامة الوزن» ساقط من ش، هـ ، ظ.
قوله: لأجل استقامة الوزن. يريد بها عدم تحريك الكاف من أوشك؛ لأنها لو حركت لأدى ذلك إلى انكسار الوزن فعند إدغام الكاف في القاف تكون التفعيلة «مستفعلن» وإذا حركت الكاف تحولت من مستفعلن إلى متفاعلن وبذلك ينكسر الوزن.
(5) في هـ ، ز، ك «متعلقان» تحريف، وما أَثْبَتُّ أَدَقُّ.
(6) لم يمثل لجمع المؤنث السالم نحو: «وَالهِنْدَاتُ عَسَى أَنْ يَفْعَلْنَ»..
(7) ما بين المعقوفين تكملة من ش.
(8) في ش، ظ «وظاهر كلامه».

هذين الاستعمالين خالصان «بِعَسَى» لاقتصاره على ذكرها[1]، والصواب أنَّ ذلك فى الأفْعَال الثلاثة المذكورة إِذْ لا فرق وعليه شرح «المرادى»[2] وقوله: «وجَرِّدَنْ عَسَى»، يعنى من الضمير، «وَعَسَى» مفعول بجَرِّدَنْ[3]، «وأَوْ» للتخيير «وبِهَا» متعلق بارفع، «وَقَبْلَهَا» متعلق بذُكِرَ، «واسْمٌ» مرفوع بفعل مضمر يفسره[4] ذُكِرا ثم قال:

(ص) وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ * نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا [الفَتْحِ][5] زُكِنْ

(ش) يعنى أنَّ «عَسَى» إذا أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب[6] أو غائبات[7] نحو: عَسَيْتُ وَعَسَيْتَ وَعَسَيْتُمَا وعَسَيْتُمْ وعَسَيْتُنَّ. ويجوز فى سينه الفتح والكسر، والفتح أُجود وبه قرأ غير نافع[8]، ولذلك قال: «وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ»، اى اختيار الفتح عُلِم، وفُهِم / من قوله: «نحو عَسَيْتُ» تعميم المُثُل[9] المتقدمة فإنها ٥٤ب
كلها «مثل عَسَيْتُ»[10] فيما ذكر، وقوله: «والفَتْحَ» مفعول مقدم بِأَجِزْ «والكَسْرَ» معطوف عليه، «وانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ» جملة من مبتدأ وخبر.

---

(١) فى ش، ك «ذكرهما» وهذا جائز لأنَّ الضمير يعود على الاستعمالين.

(٢) قال المرادى ١: ٣٣٢ «إذا بنيت هذه الثلاثة على اسم قبلها جاز إسنادها إلى ضميره، وجعل أن يفعل خبراً، وجاز إسنادها إلى أن يفعل مكتفى به وتكون مجردة من الضمير».

(٣) فى ظ «بجرد» تحريف، وما أُثبتُ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٤) فى الأصل «تفسييره» تحريف.

(٥) «الفتح» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت والألفية.

(٦) «أو غائب» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ك.

(٧) «أو غائبات» ساقط من ش.

(٨) قال ابن مالك فى شرح الكافية ١: ٤٥٩.
«والفتح أشهر وبه قرأ ابن كثير، أوبو عمرو، وابن عامر والكوفيون. ولم يقرأ بالكسر إلا نافع».
كقوله تعالى فى سورة محمد. آية: ٢٢ ﴿فَهَلْ عَسِيتُمْ إِنْ تَوَلَّيتُمْ﴾
انظر معانى الفراء ٣: ٦٢، والنشر فى القراءات ١: ٢٣٠، وشرح التصريح ١: ٢١٠، ومعجم القراءات القرآنية ٦: ١٩٢.

(٩) «المثل» مكررة فى الأصل، وساقطة من ش، ك.

(١٠) فى هـ ، ز «نحو مثل عسيت» تركيب مضطرب، تحريف.

(إِنَّ وَأَخْوَاتُهَا)

(ش) هذا هو[1] الباب الثانى[2] من النواسخ، ثم قال:

(ص) لإِنَّ أَنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلْ * كَأَنَّ[3] عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

(ش) قد تقدم أن «كَانَ» ترفع الاسم وتنصب الخبر، «وإِنَّ[4] وأخواتها» تنصب الاسم وترفع الخبر. وإلى ذلك أشار بقوله: «عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ»، ومعنى «إِنَّ وأَنَّ» التوكيد[5]، «ولَيْتَ» للتمنى[6]، «ولكِنَّ» للاستدراك، و«لَعَلَّ» للترجى[7] والإشفاق، «وكَأَنَّ»[8] للتشبيه، وما بعد «إِنَّ» معطوف عليه[9] على إسقاط العاطف، «وعَكْسُ» مبتدأ وخبره فى المجرور قبله، «ومَا» موصولة وصلتها «لكان»، «ومِنْ [عَمَلْ][10]» متعلق بالاستقرار الذى يتعلق به لكان[11]، ثم مثَّل ذلك بثلاثة أحرف منها فقال:

(ص) كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّى * كُفْءٌ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ

---

(1) «هو» ساقطة من هـ ، ظ.

(2) فى ش، ظ «الثالث».

(3) «كأن» ساقطة من ظ.

(4) فى هـ «وإنّ وأنّ»

(5) فى هـ «إِنَّ وأَنَّ للتوكيد»، وفى ظ «إن للتوكيد». وفى ت «إنَّ وللتوكيد».

(6) فى ز، ظ، ك «التمنى».

(7) فى ش، ك «الاستدراك ولعل الترجى».

(8) فى الأصل «فَكأَنَّ».

(9) «عليه» ساقط من ش.

(10) «عمل» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.

(11) فى ت «ككان» تحريف، وما أُثبتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(ش) «الكُفْءُ»: المثل، «الضِغْن»: الحقد والعداوة. ثم قال[1]:

(ص) وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إلاَّ فِى الَّذِى * كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ البَذِى

(ش) لما أتى بالمُثُلِ فى البيت الذى قبله مرتبة، وقدم فيها الاسم على الخبر، وهو الأصل، نبه على أنَّ الترتيب[2] / المذكور مراعى[3] محافظ[4] ٥٥/أ عليه إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً، فإنه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب فى الظروف والمجرورات، وهو المُنَبَّهُ عليه بقوله: «كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ البَذِى» «والبَذِى» الفاحش النطق، «وذَا» مفعول براع، «والتَّرْتِيبَ» نعت لِذَا، «وإلاَّ»[5] استثناء، ولا بد من تقدير حذف كلام[6] ليستقيم[7] مراده، والتقدير: وراع هذا الترتيب إلا فى المثال الذى يكون فيه الخبر ظرفاً أو مجروراً كلَيْتَ[8] «فَالَّذِى[9]»نعت لمحذوف وهو المثال. ثم قال:

(ص) وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ * مَسَدَّهَا وَفِى سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

(ش) يعنى أنَّ همزة «إِنَّ» المكسورة تفتح إذا سد المصدر مسدها، أى إذا أُوِّلَتْ هى وما بعدها بالمصدر[10]، وفُهِم من قوله: «وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ» أنَّ الأصل المكسورة الهمزة، وهو أشهر القولين[11]

---

(١) فى هـ «قوله».
(٢) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك «أن هذا الترتيب».
(٣) فى هـ ، ت «مراعا» خطأ من الناسخ.
(٤) فى ت «محافظا» خطأ من الناسخ.
(٥) فى ظ «والاستثناء» تحريف.
(٦) فى هـ ، ز، ك «فى الكلام» وعبارتها أكمل.
(٧) فى ت «يستقيم» تحريف.
(٨) فى ظ «لليت».
(٩) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «فالذى على هذا».
(١٠) فى الأصل «المصدر» تحريف.
(١١) قوله: وهو أشهر القولين يعنى قول الجمهور، وأما القول الآخر فيمكننا الوقوف عليه من خلال ما ذكره السيوطى حيث قال:
«الأصح أن إِنَّ المكسورة أصل، والمفتوحة فرع عنها؛ لأن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤول بمفرد، =

[وقوله][1] «وفِي سِوَى ذَاكَ» «اكْسِرِ»، أى إذا لم يسد المصدر مسدها. ثم إِنَّ «إنَّ» فى ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه كسرها، [وقسم يجوز فيه كسرها][2] وفتحها، وقسم يجب فيه الفتح. ثم ذكر المواضع التى يجب فيها الكسر وهى ستة مواضع:

الأول: أن تقع فى الابتداء، وهو المشار إليه بقوله:

(ص) **فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا ... *...**

(ش) أى فى ابتداء الكلام. ودخل فيه صورتان:

الأولى: أن لا يتقدمها شيء.

نحو قوله ـ تعالى ـ[3]: / (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)[4] ٥٥ ب

والأُخرى: أن يتقدمها حرف[5] من حروف الابتداء.

نحو: (أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ)[6]

الثانى: أن تقع فى بدء الصلة. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) ... **وَفِي بَدْءِ صِلَهْ** * ...

= ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفرداً من كل وجه أصل لكونه جملة من وجه ومفرداً من وجه؛ لأنَّ المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة والمجرد من الزيادة أصل، ولأنَّ المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة؛ ولأن المسكورة تفيد معنى واحداً وهو التأكيد، والمفتوحة تفيده وتعلق ما بعدها بما قبلها؛ ولأنها أشبه بالفعل إذ هى عاملة غير معمولة، والمفتوحة عاملة ومعمولة، وقال قوم: المفتوحة أصل المكسورة، وقال آخرون كل واحدة أصل برأسها» الهمع ٢:١٦٩، وانظر شرح الكافية لابن مالك ١:٤٨٢.

(١) «وقوله» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) «قوله تعالى» ساقطة من ش، هـ ، ظ.

(٤) سورة الكوثر. آية: ١.

(٥) «حرف» ساقطة من ت.

(٦) سورة يونس. آية: ٦٢.

(ش) أى فى أول الصلة. نحو قوله ـ عز وجل ـ: (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ[1]) [لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ أُولِى الْقُوَّة][2]

واحترز بقوله: «فِى بِدْءِ صِلَةْ»، من الواقعة فى حشو الصلة. فإنها[3] يجب فتحها نحو: جَاءَ الَّذِى فِى ظَنِّى أَنَّهُ قَائِمٌ.

الثالث: أن تقع جواباً للقسم. وهو المشار إلى بقوله:

(ص) ... * **وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ**

(ش) أى وحيث تكون «إِنَّ» جواباً للقسم[4]، فإنها حينئذٍ مكملة للقسم. وشمل المقترن خبرها باللام نحو قوله ـ عز وجل ـ[5]: (وَالْعَصْرِ. إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ)[6] والمجرد منها نحو قوله ـ تعالى ـ[7]: (حم، وَالْكِتَابِ الْمُبِين. إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)[8]

الرابع: أن تحكى بالقول. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) **أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ** .... * ...

(ش) ومثاله قوله ـ تعالى[7]ـ: (وَقَالَ اللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ)[9]

الخامس: أن تحل محل حال. وهو المشار إليه بقوله:

---

(1) سورة القصص آية:٧٦.
(2) ما بين المعقوفين تكملة من ت.
(3) فى ش، ز، ك «فإنه» التذكير والتأنيث جائز.
(4) «للقسم» ساقط من ش.
(5) «قوله عز وجل» ساقط من ش، هـ ، ظ.
(6) سورة العصر آية:١.
(7) «قوله تعالى» ساقط من ش، هـ ، ظ.
(8) سورة الدخان. آية: ١، ٢، ٣.
(9) سورة المائدة آية:١٢.

(ص) ... أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ * حَالٍ ...

(ش) وشمل[1] صورتين:

الأولى: أن تكون بعد واو الحال. وقد مَثَّله بقوله:

(ص) ... ... كَزُرْتُهُ وَإِنِّى ذُو أَمَلْ

ومثله قوله ـ عز وجل ـ[2]: (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ المُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ)[3]

الثانية: / أن تكون مجردة من الواو ـ كقوله تعالى: ٥٦ أ

(إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)[4]

السادس: أن يقترن خبرها باللام. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا * بِاللاَّمِ[5] كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

(ش) ومنه قوله ـ عز وجل ـ: (وَاللَّهُ يَعْلَمُ [إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ][6] إِنَّ المُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ)[7]

«فَيَعْلَمَ» يطلب أَنَّ بالفتح فعلقت اللام الفعل فوجب كسر «إِنْ» فقوله[8]:

---

(1) فى ز «وتعمل» خطأ من الناسخ.

(2) فى ت «وقوله تعالى عز وجل».

(3) سورة الأنفال. آية: ٥.

(4) سورة الفرقان. آية: ٢٠.

(5) فى ظ «باللام ثم مثل ذلك بقوله».

(6) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ظ، ك.

(7) سورة المنافقون آية: ١ هناك مواضع أخرى لكسر همزة «إِنَّ» لم يشر إليها المصنف ولا الشارح منها:
أ ـ أن تقع تالية لـ« حيث» نحو: جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ.
ب ـ أن تقع تالية لـ «إِذْ» نحو: جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا أَمِيرٌ.
جـ ـ أن تقع صفة نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ.
د ـ أن تقع خبراً عن اسم ذات نحو: زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ.
انظر شرح ابن عقيل ١:٣٠٣، وأوضح المسالك ١:٢٤١، وشرح التصريح ١:٢١٥، ٢١٦، والهمع ٢:١٦٥، ١٦٦.

(8) فى هـ ، ز، ك «وقوله».

«فِي الابْتِدَا» متعلق بِاكْسِر، «وفِي بَدْءِ صِلَهْ» معطوف على «فى الابتدا»، «وحَيْثُ» معطوف أيضا، وَ«إِنَّ» مبتدأ خبره مكملة، «وحَيْثُ» مضافة إلى الجملة، ولِيمَينِ متعلق بمكملة.

القسم الثانى: وهو ما يجوز فيه كسرها وفتحها، وذكر أَنَّ لذلك أربعة مواضع. أشار إليه اثنين منها بقوله:

(ص) بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ * لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

(ش) يعنى أَنَّ كسر «إِنَّ» وفتحها جائز بعد «إِذَا» الفجائية وبعد القسم الذى لم يقترن خبرها فيه باللام، فمثال ذلك بعد «إِذَا» قول الشاعر:

٤٢ ـ وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا * إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ[١]

يروى بكسر إِنَّ على القياس؛ لأَنَّ إِذَا الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية. وبالفتح على تأويل أن وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: فإذا العبودية حاصلة، ومثال ذلك بعد / القسم قوله: ٥٦ ب

٤٣ ـ أَوْ تَحْلِفِى بِرَبِّكِ العَلِيِّ
أَنِّى أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ[٢]

فمن كسر جعلها جواباً للقسم، ومن فتح فعلى نية حرف الجر، والتقدير على أَنِّى. وفى «نُمِي» ضمير مستتر يعود على «أَنَّ»، «وَبَعْدَ إِذَا،

---

(١) لم أعثر على قائله وقد ورد فى كتب النحو التى رجعت إليها غير معزو. انظر الكتاب ٣:١٤٤، والنكت للأعلم ٢:٧٨٣، وشرح الكافية لابن مالك ١:٤٨٥، وشرح ابن عقيل ١:٣٥٦، وأوضح المسالك ١:٢٤٣، وشرح الشواهد للعينى ١:٢٧٦، والخزانة ٤:٣٠٣، والهمع ٢:١٦٨، وفهرس شواهد سيبويه ١٤٢

القَفَا: عبد القفا أي عبد قفاه، كما يُقال لئيم القفا وكريم الوجه. والقفا موضع الصفع.

اللهازم: جمع لِهزِمة بكسر اللام والزاى، وهى طرف الحلق، واللهزمة موضع اللكز.

(٢) البيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج، ولم أجدهما فى ديوانه.

انظر فى اللسان «ذيا» ومجموع أشعار العرب ٣:١٨٨ وشرح ابن عقيل ١:٣٥٨، وأوضح المسالك ١:٢٤٤ وشرح الشواهد للعينى ١:٢٧٦.

وبِوَجْهَيْنِ[1]» متعلقان بنُمِى، «وإِذَا» مضافة لفجاءة، «أَوْ قَسَمْ» معطوف على إِذَا، «ولاَ لاَمَ» لا واسمها[2]، وبعده خبرها والجملة صفة لقسم[3] والتقدير: نمى أَنَّ[4] بعد إذا الفجائية[5] وبعد قسم ليس بعده لام بوجهين، وفُهِم أنَّ المراد بالوجهين الكسر والفتح من ذكرهما[6] قبل. ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله:

(ص) مَعَ تِلْوِ فَا الجَزَا ... * ...

(ش) يعنى أنه يجوز أيضاً الفتح والكسر فى «إِنَّ» الواقعة بعد «فا» الجزاء كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ، وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[7]

قرىء بالكسر على الأصل؛ لأنَّ الأصل فى جواب الشرط أن يكون بجملة[8] وبالفتح على تأويل «أَنَّ»[9] بمصدر مجعول خبرا، والمبتدأ[10] محذوف تفسيره[11] فجزاؤه الغفران أو العكس، والتقدير: فالغفران جزاؤه. «وَمَعَ» متعلق «بنُمِىَ» فى البيت الذى[12] قبله على حذف العاطف،

---

(1) فى ز «وجهينى»، وفى ظ «إذا بوجهين».
وفى ت «ذا بوجهين نمى».
(2) فى هـ «ولا لام اسمها».
(3) فى ز، ك «لقسم ومعنى نمى نقل» والزيادة هنا تفيد.
(4) فى ظ «أى».
(5) فى ز، ك «الفجاءة» تحريف.
(6) فى ت «ذكرها» تحريف.
(7) سورة الأنعام. آية: ٥٤.
(8) في ظ «جملة» وهى أدق.
(9) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائى «فَإِنَّهُ» بالكسر، وقرأ عاصم وابن عامر فأنّه بالفتح.
انظر السبعة فى القراءات ٢٥٨، والبحر ٤: ١٤١ والنشر ٢: ٢٥٨.
(10) فى هـ ، ظ «ومبتدأ» تحريف.
(11) فى ش، ك «تقديره» وعبارتهما أدق.
(12) «الذى» ساقط من ظ.

والتقدير: نُمِيَ جواز الوجهين بعد «إِذَا» وبعد القسم[١] وبعد «فاء»[٢] الجزاء.

ثم أشار / إلى الموضع الرابع بقوله: ٥٧/أ

(ص) ... وَذَا يَطْرِدُ * فِي نَحْوِ خَيْرُ القَولِ إِنِّي أَحْمَدُ

(ش) يعنى أنه يطرد فى هذا المثال وما أشبهه كسر إن وفتحها، فالكسر[٣] على معنى خير القول إنى أحمد. أى خير القول هذا اللفظ الذى أوله إنى، فيكون من الإخبار بالجملة عن المبتدأ فى معنى الجملة؛ ولذلك لم يحتج إلى ضمير يربطها بالمبتدأ، ومعنى الفتح خَيْرُ القَوْلِ حمد الله. ويحتمل أن يكون بهذا اللفظ أو بغيره مما يُفهم الحمد، ويكون من باب الإخبار بالمفرد؛ لأنَّ «أَنَّ» وما بعدها مؤولة بمفرد[٤] «فَذَا» مبتدأ، وهو إشارة إلى جواز الوجهين، وخبره «يَطَّرِدُ» «وفِى» متعلق بيطرد، و«نَحْوِ» مُضَاف إلى قول مقدر أى: فى نحو قَوْلكَ خَيْرُ القَوْلِ. ثم قال:

(ص) وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ * لاَمُ ابْتِدَاءٍ[٥] نَحْوُ إِنِّى لَوَزَرْ

---

(١) «وبعد القسم» ساقط من هـ ، ز، ظ، ت.

(٢) فى ز «ذا بالجزاء» تحريف.

(٣) فى ظ «فالفتح» خطأ من الناسخ.

(٤) فى ش، هـ «بالمفرد».

ذكر المصنف والشارح أربعة مواضع لجواز كسر وفتح همزة إن، وهناك مواضع أخرى أوجزها على النحو التالى:

أ ـ أن تقع فى موضع التعليل. نحو قوله تعالى فى سورة الطور: ٢٨

﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾

ب ـ أن تقع بعد «واو» مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه. نحو قوله تعالى فى سورة طه: ١١٨

﴿إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى﴾

جـ ـ أن تقع بعد «حتى»، فتُكسر بعد الابتدائية نحو: مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لاَ يَرْجُونَه.

د ـ أن تقع بعد «أَمَا» نحو: أَمَا إِنَّكَ فَاضِلٌ.

هـ ـ أن تقع بعد «لاَ جَرَم» والغالب الفتح نحو قوله تعالى فى سورة النحل: ٢٣ ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾

انظر الكتاب ١٣٨:٣، وأوضح المسالك ٢٤٦:١، وشرح التصريح ٢٢٠:١، ٢٢١.

(٥) فى ز «لام الابتدا» تحريف.

(ش) يعنى أنَّ اللام تدخل فى خبر «إنَّ»، وفُهم من اقتصاره على «إنَّ»[١] المكسورة أنها لا تزاد بعد غيرها[٢] من أخواتها، خلافاً لمن أجاز زيادتها بعد «أنَّ»[٣] المفتوحة «ولكنَّ». وفُهِم من قوله: لاَمُ ابْتِدَاءٍ أنها اللام التى تدخل على المبتدأ فى نحو: لَزَيْدٌ قَائِمٌ، خلافاً لمن قال: إنَّها غيرها، وإنما أخرت للخبر مع إنَّ كراهية إجتماع / حرفى تأكيد، «وَالخَبَرَ» فاعل بتصحب «ولاَمُ ٥٧/ب
ابْتِدَاءٍ» مفعول، ويجوز العكس وهو أظهر[٤]، «وإِنِّى لَوَزَرْ» محكى بقول محذوف. والتقدير: نَحْو قَوْلِكَ إِنِّى «لَوَزَرْ» والوزَر: الحصن ثم [إنّ][٥] مواضع هذه اللام أربعة: الخبر، ومعمول الخبر، والفصل[٦] والاسم، وأشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَلاَ يَلِى ذِى[٧] اللاَّمَ مَا قَدْ نُفِيَا * وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا[٨]
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا * لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا[٩]

---

(١) «إنَّ» ساقطة من ش ، ظ.
(٢) فى ش، هـ، ظ «لا تصحب غيرها» خطأ من الناسخ.
(٣) «أنَّ» ساقطة من هـ ، ظ.
قوله: وفُهم من اقتصاره، على «إن» المكسورة أنها لا تُزاد بعد غيرها من أخواتها ...
يريد أنَّ هذه اللام لا تدخل على خبر باقى أخوات «إنَّ». فلا تقول: لَعَلَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ.
وذهب الكوفيون إلى جواز دخولها فى خبر «لكن» واستشهدو بقول الشاعر:
يَلُومُونَنِى فِى حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِى وَلكِنَّنِى مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ
ولم يجز البصريون ذلك وقد قرئ قوله تعالى فى سورة الفرقان. آية: ٢٠ (إلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) بفتح أنَّ وزيادة اللام. وقد نسبت فى شرح الرضى عن الكافية ٢:٣٥٦، والمغنى ١/١٩٢ إلى سعيد بن خبير.
انظر: الكتاب ٣:١٤٦ والمقتضب ٢:٣٤٤، ٣٤٥ وشرح المفصل ٨:٦٤، وشرح ابن عقيل ١:٣١٤ وإعراب القرآن للزجاج ٢:٧٧١ والبحر ٦:٤٩٠.
(٤) فى ش، هـ «وهو الأظهر».
أى الأظهر أن تكون لام ابتداء فاعل بتصحب؛ لأنه واقع عليها.
(٥) «إن» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٦) فى ظ «والفعل» تحريف.
(٧) فى الأصل، ز، ظ، ت «ذا» وما أثبتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.
(٨) فى ز «كرضى» تحريف.
(٩) هذا البيت ساقط من ز.

وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُوْلَ الخَبَرْ * وَالفَصْلَ وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ

(ش) يعنى أَنَّ هذه اللام لا تصحب الخبر إذا كان منفياً نحو: إِنَّ زَيْدًا لَمْ يَقُمْ[(١)] ولا الفعل الماضى المتصرف الخالى من قد نحو: إِنَّ زَيْدًا لَرَضِىَ.

وفُهِمَتْ هذه[(٢)] الثلاثة من تمثيله بِرَضِىَ فى كونه ماضياً متصرفاً خالياً من «قد»، وفُهم منه أنها تصحب المفرد نحو: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ. والجملة الاسمية نحو: إِنَّ زَيْدًا لأَبُوهُ قَائِم، والفعل المضارع نحو قوله ـ عز وجل ـ[(٣)] (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)[(٤)]

والماضى غير المتصرف نحو: إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ.

وبقى من الشروط المفهومة من تمثيله برضى أن لا يلى الماضى «قد» فنبه[(٥)] عليه[(٦)] بقوله: «وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ»، وفُهِم من قوله: «قَدْ» أَنَّ ذلك قليل. ثم مثل / ذلك بقوله: «... كَإِنَّ ذَا». «لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا». ٥٨/أ

ومعنى «مُسْتَحْوِذًا» غالباً. ثم أشار إلى الثانى بقوله: وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ، إى تصحب اللام معمول الخبر المتوسط وشمل الظرف والمجرور وغيرهما نحو: إِنَّ[(٧)] زَيْدًا لَعِنْدَكَ قَاعِدٌ[(٨)]، وَإِنَّ عَمْرًا لَفِيكَ رَاغِبٌ، وَإِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ. «والوَاسِطَ» مفعول[(٩)] بتصحب، «ومَعْمُولَ الخَبَرَ»

(١) فى ت «يفهم» تحريف.
(٢) «هذه» ساقطة من هـ .
(٣) «قوله ـ عز وجل ـ » ساقط من هـ ، ز، ك.
«عز وجل» ساقط من ظ.
(٤) سورة النحل. آية: ١٢٤.
(٥) فى ش «وقد نبه»
(٦) «عليه» ساقط من ت.
(٧) فى ظ «كإنّ».
(٨) فى الأصل «قاعداً» تحريف.
(٩) فى هـ «معمول».

بدل منه أو حال. ويجوز أن يكون المفعول «مَعْمُولَ الْخَبَرَ»، «والوَاسِطَ» حال على مذهب من أجاز تعريف الحال[1]، وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى. ثم أشار إلى الثالث[2] فقال: «وَالفَصْلَ»، أى تصحب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف أو معطوف[3] على الواسِطَ فلا يحتاج إلى تقدير فعل ومثاله: قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾[4]

ولم يقيد الفصل بشيء؛ لأنه معلوم أنه لا يكون إلا متوسطاً بين الاسم والخبر. ثم أشار إلى الرابع[5] بقوله: «وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرِ»، يعنى أنَّ لام الابتداء تدخل أيضاً على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه[6]؛ لئلا يجمع بين حرفى توكيد، ومثاله قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى﴾[7]

٥٨ ب وفُهم مما[8] تقدم أنَّ الخبر فى ذلك لا يكون / إلا ظرفاً أو مجروراً، وفُهم من اشتراط الفصل[9] فى الاسم أنَّ ذلك مشروط فى الخبر أيضاً لاتحاد العلة ونصب «اسْماً» بالعطف على «الفَصْل» أو بفعل محذوف والأول أظهر، وحَلَّ قَبْلَهُ «الخَبَر» فى موضع الصفة لاسم. ثم قال:

---

(١) جاء فى الهمع ١٨:٤ «يجب فى الحال التنكير؛ لأنها خبر فى المعنى.
هذا مذهب الجمهور، وجوّز يونس والبغداديون تعريفها نحو:
جَاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبَ. قياساً على الخبر وعلى ما شمع من ذلك.
وقال الكوفيون: إذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة، وهى مع ذلك نكرة نحو:
عَبْدُ اللَّهِ المحسنَ أَفْضَلُ مِنْهُ المُسِيءَ. والتقدير: إِذَا أَحَسَنَ أَفْضَلُ مِنْهُ إِذَا أَسَاءَ.

(٢) فى ظ «إلى القسم الثالث».

(٣) فى ت «معمول» تحريف.

(٤) سورة الشعراء الآيات ٩، ٦٨، ١٠٤، ١٢٢، ١٤٠، ١٥٩، ١٧٥.

(٥) فى ظ «إلى القسم الرابع».

(٦) «عليه» ساقط من ت.

(٧) سورة الليل. آية:١٣

(٨) فى ت «وفُهم من قوله».

(٩) «الفصل» ساقطة من ت، ك.

(ص) وَوَصْلُ مَا بِذِى الحُرُوفِ مُبْطِلُ * إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ

(ش) إذا اتصلت «مَا» الزائدة[1] بهذه الحروف كفَّتْ إِعْمَالَهَا[2] لزوال اختصاصها بالأسماء. نحو قوله تعالى[3]: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[4]

وقد سُمِعَ الإعمال فى «ليت» فى قول النابغة:

٤٤ ـ قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا * إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ[5]

على رواية النصب، وقاس بعضهم عليها سائرها وهو مذهب الناظم لإطلاقه في قوله: «وَقَدْ يُبَقى العَمَلُ»، «وَوَصْلُ» مبتدأ، «ومُبْطِلُ» خبره. «وإِعْمَالَهَا» مفعول[6]، «وبِذِى الحُرُوفِ» متعلق بوصل، «وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ» جملة مستأنفة. ثم قال:

(ص) وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى * مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

(ش) يعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم «إِنَّ» بشرط أن تستكمل خبرها نحو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ[7] وَعَمْرٌو، وفُهم من قوله: «وَجَائِزٌ» أَنَّ النصب أيضا[8] جائز. وهو الأصل، وفُهم من قوله: / بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ، أنه لا ٥٩ أ
يجوز الرفع فى المعطوف على اسم «إِنَّ» قبل أخذها الخبر نحو: إِنَّ زَيْدًا

---

(١) فى ظ «المزيدة».

(٢) فى هـ ، ز، ظ، ك، ت «عملها».

(٣) «قوله تعالى» ساقط من ش، هـ ، ظ.

(٤) سورة النساء. آية: ١٧١.

(٥) الشاهد للنابغة الذبياني، وروى في الديوان، ظ، ت بالرفع «ولا شاهد فيه».
قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفَهُ فَقَدِ
انظر الديوان ٣٥ والكتاب ١: ٢٨٢، والنكت ٨٦ وشرح الشواهد للعينى ١: ٢٨٤، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١: ٢٠٠ والخزانة ٤: ٢٩٧، وفهرس شواهد سيبويه ٨٢

(٦) فى ش «مفعول بمبطل» والعبارة هنا أكمل.
وفى هـ ، ز، ك «مفعول مبطل».

(٧) فى هـ ، ظ «لقائم».

(٨) «أيضا» ساقطة من ظ.

وَعَمْرٌو قَائِمَانِ، ورفع المعطوف على اسم «إنَّ»[1] بشرطه. إمَّا على العطف على الموضع[2]، وإما على تقدير مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدم عليه والتقدير: إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو[3] قَائِمٌ، فيكون من عطف الجمل، وإما معطوف على الضمير المستتر فى[4] الخبر وفيه ضعف لعدم الفصل، «ورَفْعُكَ» مبتدأ وخبره «جَائِزٌ»، و«مَعطوفاً» منصوب برفعك، «وعَلَى» متعلق بمعطوف «وبَعْدَ» متعلق بجائز، ويجوز أن يكون متعلقاً برفعك والتقدير: رَفْعُكَ معطوفاً على منصوب[5] إنَّ بعد استكمال الخبر جائز. ثم قال:

(ص) وَأُلْحِقَتْ بِإنَّ لكنَّ وَأَنّ * مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنّ

(ش) يعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم «أَنَّ» المفتوحة «ولكنّ» بالشرط المذكور فمثاله بعد «أَنّ» قوله ـ تعالى ـ: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)[6]

وبعد «لَكِنَّ» نحو: مَا قَائِمٌ بَكْرٌ لَكِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو[7]

وإنما أُلحقت «أَنَّ ولَكِنَّ» بإنَّ؛ لأنهما لا يغيران[8] معنى الابتداء بخلاف

---

(1) ما بعد «اسم إن» إلى هنا ساقط من ك.

(2) فى ش، ز «المحل» وهذا جائز.

(3) فى هـ ، ز، ظ، ت «وعمرو قائم» المثال صحيح.

(4) فى ظ «على» تحريف.

(5) فى ظ «منصوب اسم».

(6) سورة التوبة. آية:٣.

«قرأ ابن أبى إسحاق، وعيس بن عمر. وزيد بن على: ورسولَه بالنصب عطفاً على لفظ اسم أن، وأجاز الزمخشرى أن ينتصب على أنه مفعول معه وقُرىء بالجرّ شاذا، وأما قراءة الجمهور بالرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف، أي: ورسوله برىء، وحسَّنه كونه فصل بقوله: من المشركين، ومن أجاز العطف على موضع اسم إن المكسورة أجاز ذلك مع أن المفتوحة ومنهم من أجاز ذلك مع المكسورة ومنع مع المفتوحة». البحر المحيط ٥:٦، وأنظر الكشاف ٢:١٣٩.

(7) فى الأصل، ظ، ت «وبعد لكنّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو»

وفى ش، هـ ، ز، ك «وبعد لكن نحو: لَكِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وعمرو» والمثال المثبت من المطبوع أكمل وأتم.

(8) فى الأصل «بأنها لا تغير». وفى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «لأنها لا تغير» وما أثبتُّه أدق.

البواقى، ثم تمّم البيت قوله: «مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ» ولو استغنى عن قوله: من دون ليت الخ[1] لم يخل بالمعنى. ثم قال: / ٥٩ ب

(ص) وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ العَمَلُ * وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

(ش) يعنى أنَّ «إِنَّ» المكسورة إذا خففت[2] [قَلَّ عملها وذلك لزوال اختصاصها[3] نحو قوله ـ عز وجل ـ: (وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ)[4] وفُهِم منه أنَّ إهمالها هو الكثير كقوله ـ تعالى ـ: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[5]. «وأل» فى العمل إما للعهد أي العمل المذكور، وإما بدل من الضمير، والتقدير: فقَلَّ عَمَلُهَا. ثم قال: «وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ»]

يعنى أنها إذا خففت وأهملت[6] لزم خبرها اللام، وإنما لزمت للفرق بينها وبين «إِنِ» النافية، «واللاَّم» فاعل بتلزم، والمفعول محذوف وتقدير الكلام: وَتَلْزَمُ اللاَّمُ الخَبَرَ، «وأَلْ» فى اللام للعهد وهى التى تصحب «إِنَّ» المشددة المتقدم ذكرها، وفُهم منه أنها ليست غيرها خلافاً[7] لِلْفَارِسِى[8]،

---

(١) فى ز «ليت ولعل وكأن». أكملت عبارة الألفية.

(٢) ما بين المعقوفين مكرر فى الأصل.

(٣) فى ظ «الاختصاص».

(٤) سورة هود. آية: ١١١.

(٥) سورة الطارق. آية: ٤.

(٦) «وأهملت» تكملة من ك.

(٧) قال ابن عقيل ١: ٣٢٥ «اختلف النحويون فى هذه اللام هل هي لام الابتداء للفرق بين «إنْ» النافية وإنْ المخففة من الثقيلة. أم هى لام أخرى اجتلبت للفرق؟ وجرى الخلاف فى هذه المسألة بين الأخفش الصغير وبين أبي على الفارسي، فقال الفارسي: هى لام غير لام الابتداء اجتُلبت للفرق، وبه قال ابن أبى العافية، وقال الأخفش الصغير: إنما هى لام الابتداء أُدخلت للفرق».
انظر أوضح المسالك ١:٢٦٣، وشرح التصريح ١:٢٣١، والهمع ٢:١٨١.

(٨) أبو على الفارسي:
الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن أبان الفارسى، نحوى، صرفى، عالم بالعربية والقراءات، برع فى علم النحو وانفرد به، قصده الناس من الأقطار، وعلت منزلته فى العربية، توفى فى بغداد سنة ٣٧٧هـ . من تصانيفه: الإيضاح فى النحو، التكملة فى التصريف، الحجة فى علل القراءات..
انظر ترجمته فى شذرات الذهب ٣:٨٨، ٨٩ =

ثم قال[1]:

(ص) وَرُبَّمَا اسْتُغْنِىَ عَنْهَا إِنْ بَدَا * مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا / ٦٠ أ

(ش) يعنى أنه قد يُستغنى عن اللام بعد «إِنْ» المخففة إذا أُمِنَ اللَّبْس بينها وبين «إِنْ» النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك كقول الشاعر[2]:

٤٥ ـ أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ * وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ[3]

(ش) فإنَّ صدر البيت مدح، فعلم أنَّ «إِنْ» فى عجزه ليست للنفى لئلا يتناقض صدر البيت وعَجُزهُ فلم يُحتَجْ إلى اللام الفارقة، و«عَنْهَا» فى موضع رفع باستُغْنِىَ علَى أنه نائب عن الفاعل، و«مَا» موصولة مرفوعة ببدَا، و«نَاطِقٌ» مبتدأ «وأَرَادَهُ» خبره، والجملة صلة لمَا، والضمير فى أراده عائد على «مَا» «ومُعْتَمِدًا» بكسر الميم حال من فاعل أراده، ويجوز فتح الميم على أنه حال من مفعول أراده، والتقدير: إن ظهر المعنى الذى أراده الناطق[4]. ثم قال:

(ص) وَالفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلاَ * تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِى مُوصَلاَ

(ش) يعنى أنَّ الفعل إذا وقع بعد «إِنْ» المخففة لا يكون إلا من نواسخ الابتداء فى الغالب كقوله ـ تعالى ـ

﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾[5]

= كشف الظنون ١٣١، ٢١١، ٢١٣، ٣٨٤، ١١٤٢، ١١٧٩، ١١٤٨ معجم المؤلفين ٣: ٢٠٠.

(١) «ثم قال» ساقط من ش، ز.

(٢) فى هـ كقوله».

(٣) الشاهد للطرماح بن حكيم.
انظر ديوانه ١٧٣ وشرح الكافية لابن مالك ١: ٥٠٩ وارتشاف الضرب ٢: ١٥٠، وشرح ابن عقيل ١: ٣٧٩، وأوضح المسالك ١: ٢٦٣، وشرح الشواهد للعينى ١: ٢٨٩، وشرح التصريح ١: ٢٣١. وفى رواية كما فى ظ «وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ».

(٤) فى ش، ك «الناطق معتمدًا عليه» الزيادة هنا تفيد.
وفى هـ «الناظم» تحريف.

(٥) سورة البقرة. آية: ١٤٣.

﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ ﴾[1]

وفُهم من قوله: «غَالِباً» أَنه قد يكون غير ناسخ كقوله:

٤٦ ـ شُلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا * حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ[2]

وقولهم: «إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ»[3]

٦٠ ب «والفِعْلُ» مبتدأ، «وَإِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا»[4] شرط والجواب / «فَلاَ تُلْفِيهِ»[5]. أى لا تجده، «وَغَالِباً» حال من الهاء فى تُلْفِيهِ «ومُوصَلاً» مفعول ثان، لتلفيه[6]. «وبِإِنْ» متعلق بموصلا، «وذِى» بدل من «إِنْ» أو نعت لها، والجملة من الشرط والجواب خبر «الفعل»، والضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مستتر فى يك. ثم قال:

(ص) **وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ** * ...

(ش) يعنى أنَّ «أَنَّ» المفتوحة إذا خففت لم تهمل كما أهملت «إِنْ» بل يستكن فيها اسمها، وفُهم عدم إهمالها من قوله: «اسْمُها»؛ فإنه لا يطلق عليه اسمها إلا وهى عاملة فيه، وتجوز فى قوله: «اسْتَكَنْ» وإنما هو محذوف

---

(١) سورة القلم. آية: ٥١.

(٢) الشاهد لعاتكة بنت زيد العدوية.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١: ٥٠٤، وشرح الجرجاوى ١: ٣٢٧ وشرح الشواهد للعينى ١: ٢٩٠، وشرح التصريح ١: ٢٣١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١: ٧١ والخزانة ٤: ٣٤٨، وشاعرات العرب: ٢٣٦.

عقوبة المتعمد: القتل فى الدنيا والعذاب فى الآخرة.

وفى رواية:

هَبِلَتْكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

(٣) «ذهب البصريون على أنَّ ذلك من القلة بحيث لا يُقاس عليه وذهب الأخفش إلى جواز القياس عليه. ووافقه ابن مالك» الهمع ١: ١٨٣. وانظر شرح الكافية لابن مالك ١: ٥٠٤ والأصول ١: ٣١٦ وأوضح المسالك ١: ٢٦٥ وشرح التصريح ١: ٢٣٢.

(٤) «ناسخا» ساقطة من ظ.

(٥) فى الأصل، ت «تلفه». وما أثبتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٦) فى الأصل «لتلفه» وفى هـ «بتلفه» تحريف.

إذ لا يستكن الضمير إلا فى الفعل، أو ما جرى[1] مجراه. ثم قال:

(ص) ... * وَالخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

(ش) يعنى أنَّ خبر «أَنْ» بعد ذلك الاسم[2] المستكن فى «أن» لا يكون إلا جملة، فشمل الجملة الاسمية والفعلية، وفُهم منه أنه لا يكون مفردًا، «والخَبَرَ» مفعول أول باجعل، «وجُمْلَةً» هو المفعول الثانى، «ومِنْ»[3] متعلق باجعل. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ[4] دُعَا * وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا
فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ اَوْ * تَنْفِيسٍ اَوْ لَوْ وقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

(ش) يعنى أنَّ الخبر الذى ذكر أنه يكون جملة إذا كان مُصَدّرا بفعل غير دعاء متصرف فالأحسن أن يفصل / بينه وبين «أَنْ بِقد أو بأَدَاة[5] نفى أو ٦١ أ بالسين أو بسوف أو لو، أما «قَدْ» فيفصل بها بينها وبينَ الماضى كقوله ـ تعالى ـ: (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا)[6]

وأما النفى فيكون «بلاَ وبِلَنْ»[7] ويفصل بهما بينها وبين المضارع كقوله ـ تعالى :

(أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً)[8]

(أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ)[9]

---

(١) فى ز «ما أجرى».
(٢) «الاسم» ساقطة من ظ.
(٣) فى ش «ومن بعد».
(٤) فى ز «وإن يكن فعلها ولم يك دعا» تحريف.
(٥) فى غير ش «أو بأدوات» وما أثبتُّ عن ش أدق.
(٦) سورة المائدة. آية:١١٣.
(٧) «خص المكودى النفى بلا ولن، والصواب زيادة لم، ومثالها قوله ـ تعالى ـ: (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) البلد:٧
ويوجد فى بعض نسخه ذكر لم «حاشية ابن حمدون ١:١١٠.
(٨) سورة طه. آية:٨٩.
(٩) سورة القيامة. آية:٣.

وأما «السين وسوف» فيفصل بهما بينها وبين المضارع كقوله ـ تعالى ـ: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)[1]

ومثله قولك: عَلِمْتُ أَنْ سَوْفَ يَقُومُ[2] زَيْدٌ.

وأما «لَوْ» فيفصل بها بين «أَنْ»[3] وبين الماضى كقوله ـ تعالى ـ: (وَأَلَّو اسْتَقَامُوا [عَلَى الطَّرِيقَةِ])[4]

وقوله: «وقَلِيلٌ[5] ذِكْرُ لَوْ»، أى قليل من يذكرها من النحويين، لا إنَّ الفصل بها قليل، وفُهِم من قوله: «فَالأَحْسَنُ» (الفصلُ)[6] أنه يجوز أن يأتى[7] بغير فصل كقوله:

٤٧ ـ عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا * قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَم سُؤْلِ[8]

وفُهِم من سكوته على الجملة الاسمية أنها لا يفصل بينها وبين «أَنْ» وذلك على نوعين:

الأول: تقدم المبتدأ على الخبر[9] نحو قوله تعالى: (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ)[10].

والآخر: أن يتقدم الخبر كقول الشاعر:

---

(1) سورة المزمل. آية: ٢٠

(2) فى هـ ، ظ «يقدم» بدل يقوم.

(3) فى هـ ، ظ «بينها».

(4) سورة الجن. آية:١٦. ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

(5) «وقليل» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(6) زيادة من المحقق نقلاً عن رجز ابن مالك توضح المعنى.

(7) فى ش، هـ ، ظ «يؤتى».

(8) لم أعثر على قائله، وقد ورد فيما رجعت إليه من كتب النحو غير معزو.
انظر شرح ابن عقيل ٣٨٨:١، وأوضح المسالك ٢٦٧:١، وشرح التصريح ٢٣٣:١.

(9) «على الخبر» ساقط من هـ ، ظ.

(10) سورة يونس. آية:١٠.

٤٨ ـ فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا * أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[١]

وفُهِم من اشتراطه فى الفعل الشروط المذكورة أنه لا يفصل بينهما / إذا ٦١/ب كان الفعل دعاء كقوله تعالى: (وَالخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)[٢]

أو غير متصرف كقوله تعالى: (وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى)[٣]

واسم «يَكُنْ» ضمير عائد على الخبر، «وفِعْلاً» خبرها، «ولَمْ يَكُنْ دُعَا» جملة معطوفة على الجملة قبلها، «والفاء» جواب الشرط[٤]، «وَالأَحْسَنُ الفَصْلُ[٥]» جملة اسمية، و«بقَدْ» متعلق بالفصل؛ لأنه مصدر، «وَذِكْرُ لَوْ» متبدأ «وقَلِيلٌ» خبر مقدم. ثم قال:

(ص) وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنُوِى * مَنْصُوبُهَا وَثَابِتًا أَيْضاً رُوِى

(ش) يعنى أنَّ «كَأَنَّ» أيضا تخفف ولا تهمل، وفُهم عدم إهمالها من قوله: «فَنُوِى[٦] مَنْصُوبُهَا»، فهى إذاً كأَنْ المفتوحة المخففة إلا أنّ اسمها قد يكون منويا[٧]، وقد يكون ثابتاً، وفُهم من ذلك قوله[٨]: «وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِى».

---

[١] البيت للأعشى ورواية الديوان ص ١٩
فِى فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا   أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِى الحِيلَةِ الحِيَلُ
وقد تكون الرواية الأولى من فعل النحويين ليقع الاسم بعد أن المخففة مرفوعا. ولعل البيت مركب من بيتين. انظر الديوان. والكتاب ١٣٧:٢ / ٧٤:٣، ٤٥٤، والنكت للأعلم ٥١٥:١ وأمالى الشجرى ٢:٢، وشرح المفصل ٧١:٨، والإنصاف ١٩٩:١، وشرح ابن الناظم ١٨١، والهمع ١٨٥:٢، ومعجم شواهد النحو ١٣١.

[٢] سورة النور آية:٩.

[٣] سورة النجم آية:٣٩.

[٤] يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:
«فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ ......»

[٥] «الفصل» ساقطة من ش.

[٦] فى الأصل «خفوى» تحريف.

[٧] فى ش «إلا أن اسم كان قد يكون اسمها منويا» العابرة مضطربة.

[٨] فى هـ ، ز، ظ، ت «ذلك من قوله».

وفُهِم أيضاً من كونه لم يشترط فى خبرها أن يكون جملةً كما ذكر فى «أَنَّ» أَنَّ خبرها يكون جملة ويكون مفرداً فمثال الجملة قوله[1]:

٤٩ ـ وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ * كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[2]

فاسمها فى هذا[3] البيت ضمير الشأن وهو محذوف، والجملة من قوله: ثَدْيَاهُ حُقَّانِ فى موضع الخبر، ومثاله مفرداً قوله:

٥٠ ـ وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ * كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ[4]

(ش) وكأن ثدييه حقان / فى رواية النصب، وفُهِم من اقتصاره على «إِنَّ ٦٢/أ
وأَنَّ وكَأَنَّ»، أنَّ باقيها لا يكون فيه هذا الحكم، أما «لَعَلَّ ولَيْتَ» فلا

---

(١) فى ش «فمثاله جملة قول الشاعر».
(٢) لم أعثر على قائله، وقد ورد فيما رجعت إليه من كتب اللغة والنحو غير معزو
انظر اللسان «أنن» والكتاب ٢:١٣٥، ١٤٠ والإنصاف ١:١٩٧ وشرح الشواهد للعينى ١:٢٩٣، وشرح التصريح ١:٢٣٤، والهمع ٤:٣٥٨، والخزانة ٤:٣٥٨، وفهر شواهد سيبويه ١٥٢.
قوله: كان ثدياه حقان «روى بروايتين: إحداهما بالرفع جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر كان، وثانيهما: بنصب ثدييه علي أنه اسم كأنْ المخففة من الثقيلة، وحقان خبر كأن.
قال أبو حيان «وتخفف كأنَّ فلا يجوز إعمالها عند الكوفيين وأجازه البصريون فخصه بعضهم بضمير الشأن مقدرًا فيها، وأجاز بعضهم عملها فى المضمر وهو ظاهر كلام سيبويه، وخصه بعضهم بالشعر كقوله: «كَأَنَّ ثَدْيَيْهِ حُقّان» الارتشاف ٢:١٥٣.
(٣) «هذا» ساقطة من ظ.
(٤) تعددت نسبة هذا الشاهد، حيث نسبه سيبويه إلى باعث بن صريم البشكرى، وقيل لأرقم بن علباء اليشكرى، وقيل لكعب بن أرقم.
انظر الكتاب ٢:١٣٤ / ٣:١٦٥ وشرح أبياته للسيرافى ١:٥٢٥، وشرح ابن الناظم ١٨٣، وأوضح المسالك ١:٢٧٠، وشرح الشواهد للعينى ١:٢٩٣، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١:١١١.
جاء فى شرح ابن الناظم ١٨٤.
«قوله كأن ظبيةٌ، برفع ظبية على معنى كأنها ظبية، ويروى كأن طبيةً بالنصب على أنها اسم كأن والخبر محذوف تقديره «كأنها طبية ويروى كأن ظبيةٍ بالجر على زيادة أن».
توافينا: تجيئنا وتزورنا.
تعطو: تتناول.
وارِقِ السلم: شجر السلم المورق.
(٥) فى ظ «ولكن».
(٦) «ثم قال» ساقط من ش، ك وهى هنا لا لزوم لها.

(لا التى لنفس الجنس[1])

قوله: لا التى لنفى الجنس[2]. أى التى يُقصد بها نفى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال[3] الخصوص، فإذا أريد بها ذلك كانت مختصة بالأسماء فعملت[4]. ثم قال:

(ص) عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ[5] لِلاَ فِي نَكِرَهْ * مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

(ش) وإنَّما عملت[6] عمل إن؛ لأنها فى النفى نظيرة «إنَّ» فى الإيجاب إذ «إنَّ» توكيد للإيجاب[7]. «ولاَ» توكيد للنفى، ولما كان عملها بالحمل على «إنَّ» ضعفت فلم تعمل إلا فى نكرة، ولذلك قال: «فِى نَكِرَهْ»، وقوله: «مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ» نحو: لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ.

أو مكررة نحو: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّه.

إلا أنَّ عمل المفردة واجب، وعمل المكررة جائز، وسيأتى[8]، «وعَمَلَ» مفعول باجعل، «ولِلاَ» متعلق باجعل، وكذلك فى نكرة، «ومُفْرَدَةً ومُكَرَّرَهْ» حالان من الضمير فى جاءتك العائد على «لا». ثم إنَّ النكرة[9] التى تعمل فيها «لا»[10] على ثلاثة أقسام:

---

(1) «لا التى لنفى الجنس» شطبت من ت.
(2) «قوله لا التى لنفى الجنس» ساقط من ك.
(3) فى ظ «الاحتمال».
(4) «فعملت» ساقط من ك.
(5) فى ت «تجعل» وما أثبتُّ هو الصواب كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.
(6) فى الأصل، ش، ز، ك، ت «أعْملت».
(7) فى ظ، ت «الإيجاب».
(8) فى ظ «كما سيأتى».
(9) فى ش، ك، ت «المكررة» وما أثبتُّ أصوب.
(10) «لا» ساقطة من ت.

مضافة، ومشبهة بالمضاف، ومفردة، وقد أشار[١] إلى الأول والثاني بقوله:

(ص) فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَهْ / وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ ٦٢ ب

(ش) يعنى أنها تنصب المضاف والمشبه بالمضاف، والمراد بالمشبه بالمضاف ما عمل فيه بعده، فمثال المضاف: لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ فِى الدَّارِ. ومثال المشبه بالمضاف: لاَ طَالِعًا جَبَلاً عِنْدَكَ، ولاَ مَارًّا بِزَيْدٍ فِى الدَّارِ[٢] ولاَ حَسَنًا وَجْهُهُ فِى الدَّارِ، وإنما سمى مشبها بالمضاف لعمله فيما بعد، كالمضاف، وقوله: «وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهُ» أى بعد نصبك الاسم، مِثَالُه: لاَ طَالِمَ رَجُلٍ مَحْمُودٌ[٣]، وفُهِم من قوله: «وبَعْدَ ذَاكَ». أنَّ الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم، «وبَعْدَ» متلعق باذكر، «والخَبَر» مفعول مقدم باذكر، «ورَافِعَهْ» حال من الضمير المستتر فى اذكر، والهاء فى «رافعهْ» عائدة على الخبر، ثم قال:

(ص) وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا كَلاَ * حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ[٤] ...

(ش) المُراد بالمفرد فى هذا الباب ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف[٥] «وفَاتِحاً» [حال][٦] أى فى حال كونك فاتحاً. ثم أتى بمثال «لاَ» فيه مكررة وقد تقدم أن «لاَ» إذا كُررت[٧] كان عملها جائزاً لا واجباً.

ولذلك قال:

(ص) ... * ... وَالثَّانِ اجْعَلاَ[٨]
مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مُرَكَّبا * وَإِنْ رَفَعْتَ أَوْلاً لاَ تَنْصِبَا

---

[١] فى ظ «ومكررة ثم أشار».
[٢] «فى الدار» ساقط من ز، ك.
[٣] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك. زيادة مثال «ولاَ طَالِبَ عِلْم مَحْرُومٌ».
[٤] فى هـ «حَوْلَ ولا قوة والثّان اجعلا» أكملت بيت الألفية وسقط هذا الجزء فى موضعه الذي ذكره في الأصل وبقية النسخ.
[٥] فى هـ ، ظ «به» جائز.
[٦] «حال» تكملة لم ترد فى الأصل وبقية النسخ.
[٧] فى هـ ، ز، ظ «تكررت».
[٨] «والثان اجعلا» سقطت من هـ هنا فقد ذكرها مع بقية الشطر السابق.

(ش) فهذه خمسة أوجه: **الأول** فتحهما معاً وهو المستفاد / من ٦٣/أ المثال[١].

الثاني: فتح الأول ورفع الثانى وهو مستفاد من قوله: والثَّانِ اجْعَلاَ، مَرْفُوعًا[٢].

الثالث: فتح الأول ونصب الثانى[٣]، وهو مستفاد من قوله: أَوْ مَنْصُوباً. فهذه ثلاثة أوجه فى الثانى مع فتح الأول.

الرابع: رفع الأول والثانى[٤].

والخامس: رفع الأول وبناء الثانى على الفتح[٥]، وهما مستفادان من قوله: «وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لاَ تَنْصِبَا»، فهى عن نصب الثانى مع رفع الأول، وبقى رفعه وبناؤه على الفتح، ووجه فتحهما أنهما مبنيان مع «لا»، ووجه نصب الثانى أنه معطوف على موضع اسم «لا»، ووجه رفعه أنه مبتدأ محذوف الخبر، أو معطوف على «لا» مع اسمها لأنهما فى موضع رفع بالابتداء أو على إعمال «لا» عمل[٦] «ليس»، ووجه رفع الأول والثانى أنهما مبتدآن أو اعملا عمل «ليس» ووجه رفع الأول والثانى أنَّ الأول مبتدأ أو اسم «لا» إن عملت عمل «ليس» والثانى مبنى مع «لا»، «والثَّانِ[٧]» مفعول أول باجعلا،

---

(١) فى ز، ك «بالمثال» يريد بالمثال الذى ذكره «لاَ حَوْلَ ولاَ قُوَّةَ إلاَّ باللّه».
(٢) ومثاله نحو: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةٌ إِلاَّ بِاللَّه».
(٣) ومثاله نحو: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةً إِلاَّ باللَّه».
(٤) ومثاله نحو: «لاَ حَوْلٌ وَلاَ قوةٌ إِلاَّ باللَّه».
(٥) من أمثلته «لاَ رَجُلٌ وَلاَ امْرَأَةَ فِى الدَّارِ».
وكقول أمية بن الصلت:
فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيهَا ... وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ
(٦) فى هـ «إعمال».
(٧) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «والثانى» وما أثبتُّ أدقُّ كما فى الأصل والألفية.

«ومَرْفُوعاً» مفعول ثان، وما بعده معطوف عليه، ومعنى «أَوْ» للتخيير، وإن رفعت شرط، «ولاَ تَنْصِبَا» جوابه، وهو على حذف الفاء أى فلا / تنصبا، ٦٣ب
والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة. ثم قال:

(ص) وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِى * فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

(ش) يعنى أنه يجوز فى نعت اسم «لا» المبنى على الفتح ثلاثة أوجه: فتحه ونصبه ورفعه وذلك بشرطين:

الأول: أن يكون مفرداً، وهو المنبه عليه بقوله: ومفردًا.

الثانى: أن يكون متصلاً بالمنعوت وذلك مفهوم من قوله: «يَلِى» أى يلى المنعوت فتقول: لاَ رَجُلَ قَائِمَ وقَائِماً وقائمٌ فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف ووجه النصب الحمل[1] على موضع اسم «لا»، ووجه الرفع الحمل على موضع «لا» مع اسمها. «ومفردًا» مفعول مقدم «لافْتَح»[2] أَو انْصِب»[3] أو ارْفَع فهو من باب التنازع مع تأخير[4] العوامل، وقدم «مفردًا» «على» نعتاً وحقه التأخير عنه؛ لأنه وصف له لأجل الضرورة، ويجوز نصبه على الحال؛ لأنه نعت نكرة تقدم عليها، «وَلِمَبْنِيٍّ» متعلق بنعت، «ويَلِى» فى موضع الصفة لمبنى، «وأَوْ» للتخيير، «وتَعْدِل» مجزوم على جواب الأمر. ثم قال:

(ص) وَغَيْرَ مَا يَلِى وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ * لاَ تَبْنِ وَانْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

(ش) أشار فى هذا البيت إلى مسئلتين: / ٦٤أ

---

(١) فى الأصل «اكمل» تحريف، خطأ من الناسخ.
(٢) فى هـ ، ظ «بافتح».
(٣) «أو انصبن» أدق كما فى الألفية.
(٤) فى هـ «تأخر».

الأولى: أن يكون اسم «لا» مبنياً على الفتح، والنعت مفردًا[1] إلا أنه مفصول بينهما.

الثانية: أن يكون النعت يلى المنعوت إلا أنه غير مفرد أي مضاف.

فمثال الأولى: لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ ظَرِيفاً أَو ظَرِيفٌ. ولا يجوز البناء [على الفتح][2] للفصل بينهما، ومثال الثانية: لاَ رَجُلَ قَاصِدُ غُلاَمٍ[3] فالفتح[4] فيه أيضاً ممتنع لمكان الإضافة، ووجه النصب فيهما على اللفظ؛ لأن المبنى هنا شبيه بالمعرب[5]، ووجه الرفع حمله على موضع «لا» مع اسمها، «وَغَيْرَ مَا يَلِى» مفعول مقدم بِتَبْنِ، «والرفعَ» مفعول مقدم «بِاقْصِد» ثم قال:

(ص) وَالعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لاَ احْكُمَا * لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِى الفَصْلِ انْتَمَى

(ش) يعنى أنه إذا عطفت على اسم «لا» المبنى ولم تتكرر «لا» جاز فى المعطوف ما جاز فى النعت المفصول وهو النصب والرفع وامتنع البناء على الفتح لفصل العاطف فتقول: لاَ رَجُلَ وَامْرَأَةً [[6] بالنصب على اللفظ كقول الشاعر:

٥١ ـ فَلاَ أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وابْنِهِ * إِذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا[7]

---

(١) فى ز، ت «مفرد» تحريف.

(٢) «على الفتح» تكملة من ز وإثباتها لازم.

(٣) فى هـ «لا رجل وقاصد غلام» زاد واو العطف.
وفى ز «لا رجل قاصد علم» المثال صحيح.

(٤) فى الأصل «كالفتح».

(٥) فى ظ «بالمرفوع».

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ز من هنا إلى قوله «لا زائدة» وورد فى ش، هـ ، ز، ظ، ت «بالنصب وامرأة بالرفع» والباقى ساقط.

(٧) نُسب إلى رجل من عبد مناة من كنانة، كما نُسب إلى الفرزدق وهو غير صحيح، فالذى فى ديوان الفرزدق ١ :٢٨٠، ٢٩٥.
=

وامرأةٌ بالرفع على المحل، كقول الشاعر[(١)]:

٥٢ ـ هَذَا وَجَدُّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ * لا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ[(٢)]

فجعل لا زائدة] أو عطف على الموضع. «والعطفُ» مبتدأ وخبره، «احكُمَا لَهُ»، «ومَا» موصولة وصلتها «انْتَمَى» «ولِلنَّعْتِ» متعلق بانْتَمَى، «وذِى الفَصْل» صفة[(٣)] للنعت، «ولَهُ» متعلق باحكما وكذلك «بمَا»، والضمير فى «لَهُ» هو الرابط بين المبتدأ والخبر، ويجوز نصب «العَطْفَ» بفعل مضمر يفسره احكما، وهو أجود، وعلى هذا فجواب الشرط الذى هو «إِنْ لَمْ/تَتَكَرَّرْ» محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: احكم للعطف بما انتسب[(٤)] للنعت المفصول ٦٤ ب إن لم تتكرر «لا» فاحكم له بذلك، ويجوز أن يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معاً إلا أنَّ فى هذا الوجه حذف الفاء من جواب الشرط والتقدير: فاحكم. ثم قال:

(ص) وَأَعْطِ لاَ مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ * مَا تَسْتَحِقّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

= فِدًى لَهُمْ حَيَا نِزَارٍ كِلاَهُمَا   إِذَا المَوْتُ بِالمَوْتِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

لَقِيتُمْ بَنَى اسْتَاهِهِنّ ابْنَ حُرَّةٍ   إِذَا المُوْتُ بِالْمَوْتِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

انظر الكتاب ٢٨٥:٢، وأوضح المسالك ٢٨٩:١ وشرح التصريح ٢٤٣:١ وشرح الأشمونى ١٣:٢.

يروى «وابنا» بالنصب، ولا يجوز «وابنَ» بالفتح وأما ما حكاه الأخفش (لاَ رَجُلَ وامرأةَ) بالفتح بلا تنوين فشاذ.

(١) فى ز «كقوله».

(٢) نسبه سيبويه إلى رجل بنى مَذحِج، ونُسِب أيضاً إلى زرافة الباهلى، وإلى هنى بن أحمر الكنانى، وإلى ضمرة بن ضمرة.

وقال ابن الأعرابى: هو لرجل من بنى عبد مناة.

انظر الكتاب ٢٩٢:٢، وشرح المفصل ١١٠:٢، ورصف المبانى ٢٩٢:٢ وأوضح المسالك ٢٨٣:١ وشرح الشواهد للعينى ٩:٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٩٢١:٢

يروى «هذا لَعَمْرُكُمْ»

وجدُّكُمْ: الجد الحظ، وهو أيضاً أبو الأب.

الصَّغَار: الذل والمهانة.

(٣) فى ظ «صلة» تحريف.

(٤) فى هـ «نسبت» وفى ظ «نسب».

(ش) يعنى أن حكم «لا» إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها فى جميع الوجوه المتقدمة، وفيه نظر؛ لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها الهمزة معنيان. وهما[(١)]: التمنى[(٢)] والتوبيخ[(٣)] وقد يبقى كل واحد منهما على معناه، وظاهره أنه موافق فى ذلك «للمازني* والمبرد **»

فإنها عندهما تجرى مجراها قبل الهمزة مطلقا، وإما «أَلاَ» التى للعرض فلا مدخل لها فى هذا الباب؛ لأنها لا تدخل إلا على الفعل، «ولاَ» مفعول أول بأعط، «وما» مفعول ثان، وصلتها «تَسْتَحِق»، «ومَعْ» متعلق «بأَعْطِ» [«ودُونَ» متعلق بتَسْتَحِقّ][(٤)]، وليس قوله: «الاسْتِفْهَامِ» مع قوله: «اسْتِفْهَامِ» بإيطاء، لأنَّ الأول نكرة، والثانى معرفة. [ثم قال][(٥)]:

(ص) وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ اسْقَاطُ الخَبَرْ * إِذَا المُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

---

(١) فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ك، ت «معان وهى» وما أثبتُّ هو الصواب كما فى ش.

(٢) فى ظ «النهى».

(٣) مثال التمنى: أَلاَ مَاء مَاءَ بَارِدًا؟. ومثال التوبيخ: أَلاَ رُجُوعَ وَقَدْ شِبْتَ؟.

* المازني: بكر بن محمد المازني، البصرى (أبو عثمان) ت ٢٨٤هـ وفي رواية ٢٤٩ هـ ، وقيل ٢٣٦هـ . نحوى، أديب، لغوى، عروض روى عن بن أبى عبيدة، والأصمعى، وأبو زيد الأنصارى وغيرهم، وأخذ عنه أبو العباس المبرد، توفي بالبصرة. من تصانيفه: علل النحو، كتاب ما تلحن فيه العامه، الألف واللام، كتاب التصريف، وكتاب العروض.
انظر ترجمته فى: معجم الأدباء ٧:١٠٧، وأنباء الرواة ١:٢٤٦، وفيات الأعيان ١:١١٤، والنجوم الزاهرة ٢:٤٢٦، وبغية الوعاة ١:٣٠٢، ومعجم المؤلفين ٣:٧١، ٣٧٦/١٣.

** المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن حسان الأزدى. المعروف بالمبرد (أبو العباس) ت ٢٨٥هـ . أديب، نحوى، لغوى، إخبارى، نَسَّابَة، ولد بالبصرة وأخذ عن ابى عثمان المازنى، وأبى حاتم السجستانى، وتصدر للاشتغال ببغداد من تصانيفه الكثيرة المقتضب والاشتقاق، والمقصور والممدود.
انظر ترجمته فى: معجم الأدباء ١٩:١١١، ١١٢، وفيات الأعيان ١:٦٢٦ والنجوم الزاهرة ٣:١١٧، ومعجم المؤلفين ١٢:١١٤.

(٤) «ودون متعلق بتستحق» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) «ثم قال» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(ش) إذا لم يعلم خبر «لا» فلا يجوز حذفه[1] كقوله[2]: / ٦٥ أ

٥٣ ـ وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً * وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ[3]

وإن علم كثر[4] حذفه عند «الحجازيين»، ووجب عند بنى تميم[5]، [وطيىء][6]، وفُهِم من إطلاقه فى[7] الخبر أنه لا فرق بين أن يكون ظرفاً أو مجروراً[8] أو غيرهما خلافاً لمن فصل، وفُهِم من قوله: فى «ذَا البَاب» أنَّ حذف الخبر فى غير هذا [الباب][9] ليس بشائع[10]، وإن علم «والمُرَادُ» فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر، وجواب «إِذَا» محذوف لدلالة ما تقدم [عليه][11].

---

(١) فى ش، هـ ، ظ «الحذف».

(٢) فى ش «كقول الشاعر».

(٣) البيت نسبه سيبويه والجرمى وأبو علي والزمخشرى وابن الناظم لحاتم الطائى، وتُسب أيضاً لرجل جاهلى من بنى النبيت بن قاسط، وإلى أبى ذؤيب الهذلى، ولم يرد فى ديوان الهذليين.
والبيت ملفق من بيتين فى ديوان حاتم هما:

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حرف مُصَرَّمَةً فِى الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِى الأَصْلاَءِ تَمْلِيحُ
إِذَا اللّقَاحُ غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُهَا وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

انظر الكتاب ٢٩٩:٢، والمقتضب ٣٧:٤، وشرح أبيات الكتاب للسيرافى ٥٧٣:١، والمفصل ٨٩:١، وشرح المفصل ١٠٤:١، ١٠٧، وشرح ابن عقيل ٣٥٢:١.
الحرف: الناقة الضامر أو القوية الصلبة.
المصرّمة: المقطوعة اللبن لقلة المرعى.
مصبوح: اسم مفعول من صبحته إذا سقيته. الصبوح الشراب بالغداة.

(٤) فى ت «كثير» تحريف.

(٥) فى هـ ، ظ «التميميين» وفى ت «تميم».

(٦) «وطيىء» تكملة من هـ ، ز.

(٧) في ظ «فيه» تحريف.

(٨) مثَّل لغير الظرف والجار والمجرور بالشاهد. ولم يمثل للظرف والجار والمجرور ومثاله: قول من قال: هل عندك رجل؟ أو هل في الدار رجل؟ فتقول: لا رجل.

(٩) «الباب» تكملة من المطبوع، لم ترد فى الأصل وبقية النسخ.

(١٠) «حذف الخبر المعلوم يلتزمه التميميون والطائيون هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف بنى تميم أنهم لا يظهرون خبرًا مرفوعاً، ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه، وقال أبو حيان: وأكثر ما يحذفه الحجازيون إذا كان مع إلا نحو: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّه أي لنا أو فى الوجود أو نحو ذلك.
التصريح ٢٤٦:١.

(١١) «عليه» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(ظن وأخواتها[1])

(ش) من نواسخ الابتداء ظن وأخواتها. فتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما [بعد أخذها][2] الفاعل مفعولين على التشبيه بأعطيت وهى على قسمين: قلبية وتصييرية. وقد أشار[3] إلى الأول[4] بقوله:

(ص) **انْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزأَيِ ابْتِدَا** * ...

(ش) وجزأى[5] الابتداء هما المبتدأ والخبر، ولما كانت أفعال القلوب منها ما يعمل العمل المذكور ومنها ما لا يعمله[6]، نحو: تَيَقَّنَ وَتَفَكَّرَ[7] ونحوهما أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... * **أَعْنِى رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا**
ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدْ * حَجَا دَرَى وجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ
وَهَبْ تَعَلَّمْ ... * ...

(ش) ثم إنَّ هذه الأفعال القلبية منها ما يفيد فى الخبر يقينا وتسمى علمية ومنها ما يفيد فيه تَرَدُّدًا مع رجحان الوقوع وتُسمى الظنية، ولم يرتبها

---

(١) «ظن وأخواتها» ساقط من ت.

(٢) «بعد أخذها» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.

(٣) فى ظ «فالإشارة».

(٤) فى هـ ، ظ «الأولى» التأنيث جائز لأنه يعود إلى القلبية.

(٥) فى ز «جزأه» تحريف.

(٦) فى الأصل «يعلمه» تحريف. خطأ من الناسخ.

(٧) أفعال القلوب ثلاثة أقسام:
أ ـ ما لا يتعَدّى بنفسه: نحو فكّر وتفكر.
ب ـ ما يتعدّى لواحد: نحو عَرَف وفَهِم.
جـ ـ وما يتعدّى لاثنين من أخوات «ظَنّ» وهى التي تفيد فى الخبر يقينا أو رجحانا.

٦٥ ب

في النظم بل ذكرها على حسب ما سمح به / الوزن، وأنا أُنبه على كل واحد منهما[١]. أما «رَأَى» فهى بمعنى «عَلِم» تقول: رَأَيْتُ زَيْدًا عَالِمًا. أى علمته.

وأما «خَالَ» فهى بمعنى «ظَنَّ»، وعَلِم هى أصل الأفعال العلمية وبها يتفسر سائرها، [ووَجَدَ بمعنى «عَلِمَ»، و«ظَنَّ» هى أيضاً أصل الأفعال الظنية وبها يتفسر سائرها][٢] «وحَسِبَ» بمعنى «ظَنَّ»، «وزَعَم» بمعنى «ظَنَّ»، «وعَدَّ» كذلك«وَحَجَا» كذلك أيضاً «ودَرَى» بمعنى عَلِمَ، «وجعَلَ» كذلك، وفيها زيادة[٣] وهو الاعتقاد؛ ولذلك قال: «وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ». و«هَبْ» بمعنى «ظَنّ»، «وتَعَلَّمْ» بمعنى اَعْلَمْ. فهذه ثلاثة عشر فعلاً كلها متساوية فى نصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان وهى كلها معطوفة على «رَأَى» على حذف العاطف فهى كلها مفعولة بأعنى إلى «زَعَمْتُ»، «وعَدْ» مخفوضة بمع، «ومَعَ» متعلق بأعنى، «وحَجَا ودَرَى وَجَعَل» معطوفات على «عَدّ» «واللَّذْ» نعت «الجَعَلَ» وصلته «كاعْتَقَدْ»، «وهَبْ وتَعَلَّمْ»[٤] معطوفان أيضاً على ما بعد مع، ولهذه الأفعال معان آخر، ولم أنبه عليها؛ لأنها ليست من هذا الباب. ثم شرع فى القسم الثانى وهى التصييرية[٥] بقوله[٦]:

... وَالَّتِى كَصَيَّرَا * أَيْضًا بِهَا انْصِبْ[٧] مُبْتَدًا وَخَبَرَا

---

(١) فى ش «منهما إن شاء الله».
وفى هـ ، ز، ظ «منها» وهو أدق؛ لأن الضمير يعود على الأفعال.
(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.
وفى ت «وأما خال فهى بمعنى علم وظن» وردت بعد سائرها.
(٣) فى ت «زائدة» تحريف.
(٤) فى هـ ، ظ، ت «تعلم» تحريف.
(٥) فى ش «التبصرية» تحريف.
(٦) فى ش، هـ ، ظ «فقال».
(٧) فى ظ «انصب بها» تقديم وتأخير.

(ش) يعنى انصب بالأفعال التى بمعنى «صَيَّرَ» المبتدأ والخبر وهى ما دل[١] على تحويل كما تنصب بالقلبية، ولم يذكر ألفاظ الأفعال التصييرية / كما ٦٦/أ ذكر القلبية، وهى «صَيَّرَ وأَصَارَ وجَعَلَ واتَّخَذَ وتَخِذَ [وتَرَكَ][٢] ووَهَبَ» فى نحو: وَهَبَنِى اللَّهُ فِدَاكَ، أى جعلنى، «والَّتِى» مبتدأ خبره «انْصِبْ بِهَا»، ويجوز أن يكون فى موضع نصب بفعل يفسره انصب من باب الاشتغال وهو أجود. ثم قال:

(ص) وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا * مِنْ قَبْلِ هَبْ ...

(ش) يعنى أنَّ الأفعال المذكورة قبل «هَبْ» تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتعليق والإلغاء، فالتعليق ترك[٣] العمل لموجب. والإلغاء ترك العمل لغير موجب، ويحتمل قوله: «خُصّ» أن يكون [فعلا][٤] ماضياً مبنياً للمفعول، «وما» فى موضع رفع[٥] به، وأن يكون فعل أمر، «ومَا» فى موضع نصب به والأول أظهر، «ومِنْ قَبْلِ هَبْ» صلة لما، «بِالتَّعْلِيقِ» متعلق «بخُصَّ». ثم قال:

(ص) ... * ... وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا
كَذَا تَعَلَّمْ ... * ...

(ش) يعنى أنَّ هذين الفعلين يلزمان صيغة الأمر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين، وفُهم منه أنه يجوز إسنادهما إلى المضمر[٦] المفرد المذكر والمؤنث وإلى المثنى والمجموع فتقول: يَا زَيْدَانِ هَبَانِى قَائِماً. ويَا زَيْدُونَ هَبُونِى

---

(١) فى ش، هـ ، ظ «ما يدل».
(٢) «وترك» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.
(٣) فى ظ «وهو ترك».
(٤) «فعلا» تكملة من هـ ، ز.
(٥) «رفع» ساقطة من ظ. سهو من الناسخ.
(٦) فى ش، ز «الضمير».

قَائِماً. فإِنّ فعل الأمر صالح لذلك، «وهَبْ» مبتدأ، وخبره «قَدْ أُلْزِمَا»[1] وفى «أُلْزِمَا» ضمير يعود على «هب» «والأَمْرَ» مفعول ثان لالْزَمَا[2] «وتَعَلَّمْ» مبتدأ خبره «كَذَا» أى مثل «هب» فى لزومه [الأمر][3] ولما أتى / بأفعال هذا ٦٦ ب الباب كلها بلفظ الماضى وكان غير الماضى وهو الأمر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول، مثل الماضى فى العمل المذكور، أشار إلى ذلك بقوله:

(ص) ... وَلِغَيْرِ المَاضِي [مِنْ[4]] * سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِنْ

(ش) قوله: «مِنْ سوَاهُمَا»، أى من سوى «هَبْ وَتَعَلَّمْ»؛ لأنهما لازمان للأمر «وزُكِنْ» أي عُلِم، «وكُلَّ» مفعول باجعل، «ومَا» موصولة، «وزُكِنْ» صلتها «ولَهُ» متعلق بزكن، «ولِغَيْر» متعلق باجعل، «ومِنْ» فى موضع الحال من غير، والتقدير: اجعل كل ما[5] علم للماضى من الحُكْمِ لغير الماضى فى حال كونه من سوى «هَبْ وَتَعَلَّمْ»، ثم قال:

(ص) وَجَوِّزِ[6] الإِلْغَاءَ لاَ فِي الابْتِدَا * ...

(ش) تقدم[7] أن الإلغاء ترك العمل لغير موجب. وفُهم من قوله: «وجَوِّز»[8] أنه جائز لا واجب، وفُهم من قوله: «لاَ فِى الابْتِدَا» ثلاث[9] صور[10]: أن يتأخر عنهما نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ.

---

[1] فى هـ «قد ألزم» وما أثبتُّ أدق كما فى بقية النسخ والالفية .
[2] في الاصل، ش، ز، ت «بالزم» وما أثبتُّ أدق كما في هـ، ظ، والالفية. وفى ك «بالزما» وهى صحيحة
[3] «الأمر» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[4] «من» تكملة من هـ ، ز، ظ، ك، ت والألفية.
[5] فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «كلما»، خطأ من الناسخ.
[6] فى ت «وجوزوا» تحريف. وما أثبتُّ أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.
[7] فى ش، ز، ك «قد تقدم» وعبارتها أكمل.
[8] فى ظ «وجوز الإلغاء» أكملت عبارة الألفية، والتكملة غير لازمة.
[9] فى الأصل «ثلاثة» تحريف. خطأ من الناسخ.
[10] «صور» ساقطة من ت.

أو يتوسط بينهما، نحو: زَيْدٌ ظَنَنْتُ فَاضِلٌ[١]

أو يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو: مَتَى ظَنَنْت زَيْدٌ قَائِمٌ.

وفى جواز الإلغاء فى هذه الصورة الثالثة خلاف، وظاهر كلامه جوازه؛ لأنَّ الفعل ليس فى الابتداء، ولم يتعرض الناظم إلى الأرجح.

والأرجح الإلغاء مع التأخير، والإعمال مع التوسط بين المفعولين.

٦٧/أ وفُهِم من قوله: «لاَ فِى الابْتِدَا» / أنَّ إِعمال المتقدم واجب «والإِلْغَاءَ» مفعول بِجَوِّز، «ولاَ» عاطفة، والمعطوف عليه محذوف والتقدير[٢]: وجوز[٣] الإلغاء فى التأخير والتوسط لا فى الابتدا، وأجاز «الكوفيون» الإلغاء مع التقدم واستدلوا بقوله:

٥٤ ـ كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى * أَنِّى وَجَدْت مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[٤]

وهذا ونحوه مؤول[٥] عند «البصريين» إما على نية ضمير الأمر والشأن[٦] فيكون الفعل باقياً على عمله، والجملة [المفسرة للضمير][٧] فى موضع المفعول الثانى وإما على تقدير[٨] لام الابتداء. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَوْ لاَمَ ابْتِدَا

فِى موهِمِ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا * ...

(ش) أى إذا ورد من كلام العرب ما يوهم إلغاء الفعل المتقدم فلك فى

---

(١) فى ز، ك «زيد ظننت قائم» المثال صحيح.

(٢) فى ز «تقديره».

(٣) فى ت «وجوزوا».

(٤) نسب هذا البيت إلى «بعض الفزاريين».
انظر المقرب ١:١١٧، وشرح ابن عقيل ١:٤٣٧، وأوضح المسالك ١:٣٢٠، وشرح الشواهد للعينى ٢:٢٩، وشرح التصريح ١:٢٥٨ والهمع ٢:٢٢٩. وفى رواية «إنى رأيت لملاك ...»

(٥) فى الأصل «ما دل»، وفى ت «مأول» خطأ من الناسخ.

(٦) ما بعد الشاهد إلى هنا ساقط من ظ.

(٧) «المفسرة للضمير» تكملة من ظ.

(٨) فى ظ «أو بتقدير».

تأويله وجهان. أحدهما: أن تنوى فيه ضمير الشأن فيكون [التقدير][١] إِنِّى رَأَيْتُهُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ، فيكون الفعل باقيا على عمله، والجملة مفسرة للضمير فى موضع المفعول الثانى، أو تقدير لام الابتداء. فيكون التقدير: إِنِّى رَأَيْتُ لَمِلاَكُ الشِّيمَةِ[٢]، فيكون الفعل معلقا، «وفِى مُوهِمٍ» متعلق بانو، «وَإِلْغَاءَ» مفعول بمُوهِمٍ، «ومَا» موصولة واقعة على الفعل وتقدم صلتها. ثم قال:

(ص) ... * وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا
وَإِنْ وَلاَ لاَمُ ابْتِدَاءٍ[٣] / أَوْ قَسَم * كَذَا وَالاِسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ ٦٧/ب

(ش) قد تقدم أنَّ التعليق ترك العمل لموجب، وهو أن يفصل بين الفعل ومفعوليه[٤] بأحد الستة الأشياء[٥] التى ذكر.

الأول: «مَا» النافية كقوله ـ عز وجل ـ: (وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ)[٦]

الثانى: «إِنْ» النافية كقوله ـ تعالى ـ[٧]: (وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً)[٨]

الثالث: «لا» قال فى شرح التسهيل[٩]: من أمثلة «ابن السراج*» أَحْسَبُ لاَ يَقُومُ زَيْدٌ.

---

(١) «التقدير» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.
(٢) فى هـ ، ز، ظ، ت «الشيمة الأدب».
(٣) فى الأصل «الابتداء» تحريف، وما أثبتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.
(٤) فى ش، هـ ، ز، ظ «ومفعوليه أو بين مفعوليه».
(٥) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك «أحد الأشياء الستة» تقديم وتأخير.
(٦) سورة فصلت. آية:٤٨.
(٧) فى ش، هـ ، ظ «عز وجل».
(٨) سورة الأسراء. آية:٥٢.
(٩) انظر شرح التسهيل ٢:٨٩، والأصول فى النحو ١:١٨٢.
* ابن السراج: محمد بن السرى بن سهل البغدادى المعروف بابن السراج (أبو بكر) ت ٣١٦هـ . أديب، نحوى، لغوى. صحب المبرد وقرأ عليه كتاب سيبويه فى النحو، ونظر فى دقائقه، وعول على مسائل الأخفش. وأخذ عن الزجاجى، وأبو سعيد السيرافى والفارسى والرمانى. من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه فى النحو، الأصول، الاشتقاق. عن (معجم المؤلفين ١٠:١٩)

قال ابن هانىء**: يظهر أنه لم يحفظ مثالاً عن العرب[1] نثريا[2] ولا شعريا، وقد أنشدت[3] عليه:

٥٥ ـ فَعِشْ مُعْدَمًا أَوْ مُتْ كَرِيمًا فَإِنَّنِي * أَرَى الْمَوْتَ لاَ يَنْجُو مِنَ الْمَوْتِ هَارِبُه[4]

الرابع: لام الابتداء كقوله[5]: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾[6]

الخامس: لام القسم. كقوله:

٥٦ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِى * إِنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا[7]

**ابن هانىء: محمد بن على بن هانىء اللخمى (أبو عبد الله) ت ٧٣٣هـ وقيل ٦٣٣هـ . مقرىء، أديب، نحوى، شاعر. من تصانيفه: شرح التسهيل. وإرشاد السؤال فى لحن العامة. وهناك: اسماعيل بن على بن عبد الله بن هانىء (أبو الوليد ت ٧٧١هـ نحوى) من تصانيفه: شرح قطعة من التسهيل.
لم يشر المكودى إلى أيهما يقصد، ولم يرد الشاهد الذى أنشده فى شرح التصريح، ولا الأشمونى، ولا الهمع، ولا أستطيع أن أحدد ذلك؛ لأن كتبهما غير موجودة، إلا أننى أقول إن الذى شرح التسهيل منهما هو محمد بن على بن هانىء المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة ولم يشر صاحب الكشف إلى أن الثانى شرح التسهيل أو قطعه منه.
انظر: هدية العارفين ٢: ٤٧، ١٤٨، ١٤٩.
والكشف ١: ٦٣، ٤٨٢/٢: ١١٩٨، ١٥٤٨.
ومعجم المؤلفين ٢: ٢٩٤، ١١: ٦٨، ٦٩.

(١) فى ش، هـ ، ز «يحفظ له مثالا عن العرب» وهذه أوضح.
وفى ك «يحفظ له مثال من العرب».
وفى ظ «يحفظ الأمثال من العرب».

(٢) فى ت «نثرًا ولا شعرًا».

(٣) فى ز «أسندت» تحريف وتصحيف.

(٤) الشاهد لأبى النشناش النهشلى.
كذا روى فى ديوان الحماسة لأبى تمام ١: ١٧٦.
وروى فى الأصمعيات ١١٩.
فَمُتْ مُعْدِمًا أَوْ عِشْ كَرِيمًا فَإِنَّنِى * أَرَى الْمَوْتَ لاَ يَنْجُو مِنَ الْمَوْتِ هَارِبُه
والشاهد فصلت «لا» فيه بين المعمولين لا بين الفعل ومعموليه.

(٥) فى ش، ز، هـ ، ظ، ك «عز وجل» وفى ز «تعالى».

(٦) سورة البقرة. آية: ١٠٢.

(٧) الشاهد للبيد بن ربيعة.
وروى فى الديوان ٣٠٨.
صَادَفْنَ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصَبْنَهَا * إِنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامها =

السادس: الاستفهام كقوله [عز وجل][1] (وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ)[2]

وعلم من قوله[3]: «وَالتُزِمْ» أن التعليق لازم بخلاف الإلغاء. «والتَّعْلِيقَ» مفعول بالتزم، «وقَبْلَ» متعلق به، «ولاَمُ ابْتِدَاءٍ» [مبتدأ][4] «وكَذَا» خبره[5] «أَوْ قَسَمْ» معطوف عليه على حذف مضاف، والتقدير: لام ابتداء أو لام قسم كذا «وَالاِسْتِفْهَامُ» مبتدأ، «وذَا» مبتدأ ثان وخبره «انْحَتَمْ»، «لَهُ» متعلق «بِانْحَتَمْ»، والجملة خبر المبتدأ الأول، والضمير / العائد[6] على «ذَا» الفاعل ٦٨/أ
بانحتم، والعائد على الاستفهام[7] الضمير فى «لَهُ». ثم قال:

(ص) لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهْمَهْ * تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

(ش) يعنى أَنَّ «عَلِمَ» إذا كانت بمعنى عَرَفَ، وهو أن يكون معناها متعلقاً بالمفرد تتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى[8]: (لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ)[9] وأَنَّ «ظَنَّ» إذا كانت بمعنى «اتَّهَمَ» تتعدى أيضاً إلى مفعول

= ولا شاهد على هذه الرواية.
انظر الكتاب ٣:١٠٩، ١١٠ وشرح ابن عقيل ١:٤٣٩.
وأوضح المسالك ١:٣١٦، وشرح الشواهد للعينى ٢:٣٠ وشرح التصريح ١:٢٥٤، والهمع ٢:٢٣٣.
والخزانة ٤:١٣.

(١) «عز وجل» تكملة من هـ ، ز، ظ.
وفى ش، ك «تعالى».

(٢) سورة الأنبياء. آية:١٠٩.

(٣) فى هـ «وفهم من قوله».

(٤) «مبتدأ» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) «وكذا خبره» ساقط من ش.

(٦) فى ز، ك «والضمير عائد».

(٧) فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت، ك «على لام الابتدا» وما أثبتُّ أدق كما فى ش.

(٨) فى هـ ، ظ «عز وجل».

(٩) سورة الأنفال. آية:٦٠.
فى ز، ك (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِنْ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا)
الآية:٧٨ من سورة النحل.

واحد كقولك[1]: ظَنَنْتُ زَيْدًا عَلَى المَالِ، أى اتهمته، وليسا حينئذٍ من أفعال هذا الباب.

«وَتَعْدِيَةٌ» مبتدأ وخبره فى المجرور قبله، «ولِوَاحِدٍ» متعلق بتعدية، [«ومُلْتَزَمَهْ» صفة لتعدية][2] وأضاف «عِلْم» إلى العرفان وهو مصدر عرف، وأضاف «ظن» إلى تهمة [وهو مصدر اتهم][3] ثم قال:

(ص) وَلِرَأَى الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا * طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

(ش) يعنى أنَّ «رَأَى» الحلمية ينتسب[4] لها من العمل ما انتسب «لِعَلِمَ» الطالبة للمفعولين السابقة؛ لأنها شبيهة بها[5] فى كونها فيها إدراك بالحس ومنه قوله[6]:

٥٧ ـ أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا * تَوَلَّى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالاَ[7]

وأضاف «رَأَى» للرؤيا ليعلم أنها الحلمية؛ لأنَّ مصدرها الرؤيا، ومصدر «رأى»[8] البصرية رُؤْيَة، واحترز بقوله: «طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ» من علم العرفانية، «وآنْمِ» بمعنى انسب، «وانْتَمَى» بمعنى انتسب، «ومَا» موصولة واقعة على حكم علم المتعدية / إلى مفعولين وهي مفعولة «بانم» وصلتها «آنْتَمَى» ٦٨ ب

---

(1) فى الأصل «كقوله» وفى ك «نحو».
(2) «وملتزمة صفة لتعدية» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ووردت فى ت بعدها بمقدار سطر.
(3) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ك.
واتهم: أي إذا أتى الرجل بما يتهم به.
(4) فى هـ ، ز «ينسب».
(5) «بها» ساقط من ت.
(6) فى ش «قول الشاعر». وفى هـ «قولهم» تحريف.
(7) الشاهد لعمرو بن أحمر الباهلى.
انظر الكتاب ١:٢٤٣، والخصائص ٢:٣٧٨، وشرح المرادى ١:٣٨٧ وشرح ابن الناظم ٢٠٩، وشرح ابن عقيل ١:٤٤١، والدرر ٢:٢٥٢ وشرح الأشمونى ٢:٣٣، ٣٤.
أنخزل: أى ظهر وبان.
(8) «رأى» ساقطة من ت.

و«لرأى» متعلق بآنم، «ولعلم» متعلق «بانتمى». وكذلك «من قبل». والتقدير: انسب العمل الذى انتسب من قبل لعلم [فى حال كونه طالب مفعولين][1] لرأى الرؤيا. ثم قال:

(ص) وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ * سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

(ش) يعنى أنَّ المفعولين فى هذا الباب لا يجوز حذفهما مَعًا، ولا حذف أحدهما، من غير أن يدل على الحذف دليل، وهذا هو الحذف على جهة الإقتصار؛ لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر. وفُهِم منه أنه قد يجوز حذفهما وحذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل، وهو الحذف على جهة الاختصار. فمن حذفهما معاً قوله[2]:

(ص) بِأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ * تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَىَّ وَتَحْسَبُ[3]

أى وتحسب حبهم عاراً علىّ. ومن حذف الأول [قوله عز وجل][4]: (وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ)[5]

أي بخلهم. ومن حذف الثانى قول عنترة:

٥٩ ـ وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ * مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ[6]

---

(1) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

(2) فى الأصل «فى قوله».

(3) نُسب هذا البيت للكميت بن زيد الأسدى.
وهو فى الهاشميات ص ١٦.
وشرح الشواهد للعينى ٢: ٣٥، وشرح التصريح ١: ٢٥٩ والخزانة ٢: ٢٠٨/٤: ٥، ومعجم شواهد النحو ٢٩، وهو بلا نسبة فى شرح ابن عقيل ١: ٤٤٣، وأوضح المسالك ١: ٣٢٣.

(4) ما بين المعقوفين تكملة من ش. وفى ز، ك «قوله تعالى».

(5) سورة آل عمران. آية: ١٨٠.
انظر معانى الفراء ١: ٢٤٨، والسبعة فى القراءات ٢٢٠.

(6) الشاهد لعنترة العبسى انظر ديوانه ١٨٧.
وشرح ابن عقيل ١: ٤٤٤ وأوضح المسالك ١: ٣٢٤، وشرح الشواهد للعينى ٢: ٣٥، وشرح التصريح ١: ٢٦٠، والهمع ٢: ٣٢٦.

أى فلا تظنى [غيره واقعا][1] «وسُقُوطَ»[2]: مفعول بتجز، «وهُنَا وبِلاَ دَلِيلَ»: متعلقان بتجز. ثم قال:

(ص) وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِى * مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ * وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ
وَأُجْرِىَ القَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا * عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوَ قُلْ ذَا مُشْفِقَا / [3] ٦٩/أ

(ش) أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فَتُحكَى به، وقد يَنْصِبُ المفردَ إذا كان فى معنى الجملة، كقولك: قُلْتُ: خُطْبَةً. ثم أنه قد يضمَّن معنى الظن فينصب مفعولين، وذلك بشروط:

الأول: أن يكون مضارعاً.

الثانى: أن يكون مفتتحاً بتاء المخاطب[4]، وهذان الشرطان مفهومان من قوله: «تَقُولُ»[5]

الثالث: أن تدخل عليه أداة استفهام[6]، وهو المنبه عليه بقوله: «إِنْ وَلِى مُسْتَفْهماً بِهِ».

الرابع: أن لا يفصل بينهما بغير الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين. وهو المنبه عليه بقوله: «وَلَمْ يَنْفَصِلْ»[7]. بِغَيْرِ ظرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ[8] أَوْ عَمَلْ.

---

(١) «غيره واقعا» تكملة من ك.
وفى الأصل، ش، ظ، ت «ذلك» وفى هـ ، ز «ذلك واقعاً».
(٢) فى الأصل «وسقوطه» تحريف. وما أثبتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.
(٣) البيت الأخير ساقط من هـ ، ز، ظ.
(٤) فى هـ ، ظ «الخطاب».
وفى ز، ك «المخاطبة».
(٥) فى هـ ، ظ «من قوله: وكتظن اجعل تقول» أكملت بعبارة الألفية.
(٦) فى ز، ك «الاستفهام».
(٧) «ولم ينفصل» ساقط من ش.
(٨) «ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف» ساقط من ك.

فمثال ما لا فصل فيه: أَتَقُولُ زَيْدًا[1] مُنْطَلِقاً، ومثله قوله[2]:

٦٠ - مَتَى تَقُولُ القُلصَ الرَّوَاسِمَا
يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا[3]

ومثال الفصل بالظرف قولك[4]: أَعِنْدَكَ تَقُولُ عَمْراً مُقِيماً.

وبالمجرور: أَفِي الدَّارِ تَقُولُ زَيْدًا جَالِسًا.

ومثال الفصل بأحد[5] المفعولين: أَزَيْدًا تَقُولُ مُنْطَلِقًا.

ومثله قوله[6]:

٦١ - أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ * لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا[7]

ويعني بقوله: «عَمَلْ» أحد المفعولين؛ لأنه بمعنى معمول، وفي تنكير «عَمَلْ» إشعار بأنه لا يفصل إلا بأحد المفعولين لا بهما؛ لأنَّ التنكير يشعر بالتقليل

---

(1) في ت «زيد» تحريف.
(2) في ش «ومنه قول الشاعر».
(3) الشاهد لهدبة بن خشرم ورواية البيت الثاني في الديوان ١٤١، ١٤٢
يَبْلُغْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا
وفي رواية أخرى:
يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا كما في ز، ك.
انظر شرح ابن عقيل ١:٤٤٧، وشرح الشواهد للعيني ٢:٣٦. والدرر ٢:٢٧٣، والهمع ٢:٢٤٦.
القُلص: جمع قلوص، وهي الشابة من الإبل.
الرواسما: المسرعات في سيرهن. مأخوذ من الرسيم وهو ضرب من سير الإبل السريع.
(4) «قولك» ساقط من ش، وفي الأصل، ك «كقوله».
(5) في هـ «بإحدى» تحريف.
(6) في ش «قول الشاعر».
(7) الشاهد للكميت بن زيد الأسدي ورواية البيت في الديوان ٣:٣٩
أَنُوَّامًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَنَاوِمِينَا
انظر الكتاب ١:١٢٣، وشرح أبياته للسيرافي ١:١٣٢، وشرح ابن عقيل ١:٤٤٨، وأوضح المسالك ١:٢٣١، وشرح التصريح ٢٦٣، وشرح الشواهد للعيني ٢:٣٧، والدرر ٢:٢٧٦، والهمع ٢:٢٤٧ ومعجم شواهد النحو ١٧٤.

وقوله: «وَإِنْ بِبَعْضٍ ذِى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ»، تصريح بما فُهم من الشطر[(1)] الذى / قبله «وذِى» إشارة إلى الثلاثة المتقدمة وهى الظرف والمجرور وأحد ٦٩ ب
المفعولين، فإن لم تستوقف الشروط بَطَل العمل وتعينت[(2)] الحكاية، وإن استُوفِيتَ[(3)] الشروط جاز النصب والحكاية. وقوله[(4)]: «وَأُجْرِىَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقًا»[(5)]، البيت[(6)]. يعنى أنَّ «بنى سُلَيم» ينصبون بالقول مطلقاً أي بلا شرط، يريد على جهة الجواز[(7)]؛ لأنَّ الرفع على الحكاية[(8)] عندهما جائز، فتقول على الأول: قُلْتُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا. وَقُلْ ذَا مُشْفِقًا. ومنه قول بعضهم[(9)]:

٦٢ - قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا
هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا

«والقَوْلُ» مرفوع بأُجْرِىَ، «ومُطْلَقاً» حال من القول، «وعِنْدَ سُلَيْمٍ» متعلق بأُجْرِى [«وقُلْ» فعل أمر، «وذَا» مفعول أول، «ومُشْفِقًا» مفعول ثان][(10)].

---

(1) فى الأصل، ز، ت «الشرط» خطأ من الناسخ.
(2) فى ت «ونصبت».
(3) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «استوفت» وما أثبتُّ أدق.
(4) فى ظ «ثم قال».
(5) فى هـ ، ز «مُطْلَقًا. عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقًا» والتكملة هنا ضرورية.
(6) «البيت» ساقطة من هـ ، ظ.
(7) قال فى التسهيل ٧٣، ٧٤ «إلحاق القول فى العمل بالظَّنّ مطلقاً لغة سُلَيْم، ويَخصّ أكثر العرب هذا الإلحاق بمضارع المخاطب الحاضر بعد استفهام متصل، أو منفصل أو جار مجرور أو أحد المفعولين فإن عدم شرط رجع إلى الحكاية، ويجوز أن لم يعدم، ولا يلحق فى الحكاية بالقول ما فى معناه، بل ينوى معه القول، خلافاً للكوفيين».
(8) «على الحكاية» ساقط من هـ ، ظ.
(9) نسبه الأستاذ هارون إلى المسيب بن زيد مناة، وقيل لأعرابى صاد ضبا، فأُتى به أهله، فقالت له امرأته (هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيل)
انظر أمالى القالى ٢: ٤٣، وسمط اللآلى ٢: ٦٨١، وشرح ابن عقيل ١: ٤٥٠ وشرح التصريح ١: ٢٦٤ والهمع ٢: ٢٤٦ والدرر ٢: ٢٧٢ ومعجم شواهد العربية ٢: ٥٤٨.
فطينا: وصف من الفطنة. أي الفهم.
تَقُولُ فَطِنَ الرَّجُلُ يَفْطَن.
إسرائينا: إسرائين لغة فى اسرائيل كما قالوا: ميكائين وإسرافين وإسماعين.
(10) ما بين المعقوفين تكملة م ش، ز، ظ، ك، ت.

(أعلم و أرى)

(ش) إذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعدى إلى واحد نحو: أدخل [زَيْدًا][١].

وإن دخلت على متعد إلى واحد تعدى بها إلى اثنين نحو: أَلْبَسْتُ زَيْدًا ثَوْباً.

وإن دخلت على متعد إلى اثنين تعدى بها إلى ثلاثة، وذلك فى فعلين خاصةً وهما: «عَلِمَ ورَأَى». وإليهما أشار بقوله:

(ص) إِلَى ثَلاَثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا * عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

(ش) يعنى أَنَّ «علم ورأى» المتعدين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا بها إلى ثلاثة، فالمفعول الأول / هو الذي كان فاعلاً بهما قبل ٧٠/أ
دخول الهمزة، والثانى والثالث هما اللَّذان كانا[٢] منصوبين بهما [نحو: أَعْلَمْتُ زَيْدًا بَكْراً مُنْطَلِقًا، أَرَيْتُ خَالِداً بَكْراً أَخَاكَ][٣]، فرأى وعلِم مفعول مقدم بعَدَّوْا، وإِلى ثَلاَثَةٍ، وإِذَا: متعلقان بعَدَّوْا، والضمير فى «صَارَا» عائد على «عَلِمَ ورَأَى»، وأَرَى [وأَعْلَمَا][٤] خبر «صَارَا». ثم قال:

(ص) وَمَا لِمَفْعُولَىْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا * لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضاً حُقِّقَا

(ش) يعنى أَنَّ جميع ما استقر من الحكم للمفعولين فى «رَأَى وعَلِمَ» قبل

---

(١) «زيداً» تكملة لم ترد فى الأصل وبقية النسخ ووردت فى المطبوع وإثباتها أدعى للوضوح.

(٢) «كانا» ساقطة من ت.

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من هـ .

(٤) «واعلما» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

دخول الهمزة[1] من إلغاء وتعليق، ومنع الحذف لغير دليل وجوازه لدليل ثابت للثانى والثالث من مفاعيل أعلم وأرى. «فمَا» موصولة وهى مبتدأ وصلتها لمفعولى، «ومُطْلَقًا» حال من الضمير المستتر فى المجرور العائد على «ما» وخبر «مَا» حُقِّقَ، وللثان[2] متعلق بحُقِّق. ثم قال:

(ص) وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ * هَمْزٍ فَلاِ ثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ

(ش) يعنى أنَّ «عَلِم» العرفانية، «ورأى» البصرية المتعديين إلى واحد إذا دخلت عليها همزة التعدية تعديا بها إلى اثنين، وليسا[3] حينئذٍ من هذا الباب ولا من الباب الذى قبله؛ لأنَّ المفعول الثانى غير الأول، فهو من باب «كسَا وأَعطى»، ولذلك[4] أشار بقوله:

(ص) وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِى[5] اثْنَىْ كَسَا * فَهْوَ بِهِ فِى كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائتسا

(ش) يعنى أنَّ المفعول الثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى ٧٠/ب من باب «كَسَا» يجوز فيه الحذف اختصاراً واقتصاراً، ويمتنع فيه ما جاز في مفعولى «عَلِمْتُ» المتعدية إلى اثنين من إلغاء وتعليق وغير ذلك من الأحكام الجائزة فيه، وفُهم من تشبيهه بباب «كَسَا» أنَّ المفعول الأول أيضاً كالمفعول الأول من باب «كَسَا» فلا وجه لتخصيصه المفعول الثانى بالذكر، فالضمير فى «تَعَدَّيَا» عائد على «عَلِمَ» العرفانية، «ورَأَى» البصرية، «وبِلاَ هَمْزٍ» متعلق بتعديا، والفاء جواب الشرط، «ولاِثْنَيْنِ وبِهِ» متعلقان بتوصلا، والضمير في به عائد على الهمز، «وَالثَّانِ»[6] مبتدأ

---

[1] فى ز، ك «الهمزة عليهما».

[2] فى الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وللثانى».
وما أثبتُّ أصوب كما فى ز والألفية.

[3] فى ز «وليستا».

[4] فى ز «وإلى ذلك».

[5] فى الأصل، هـ ، ز، ت «كثان» تحريف.

[6] فى ز «والثانى»

وخبره «كَثَانِي»، «وَفِي كُلِّ حُكْمِ» متعلق «بائتسا»، وكذلك «بِهِ». ثم قال:

(ص) وَكَأَرَى[1] السَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرَا * حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرَا

(ش) ذكر أنَّ أفعال هذا الباب سبعة، والذى أثبت «سيبويه» منها «أَعْلَمَ وأَرَى ونَبَّأَ، وزَادَ «أَبُو عَلِي»[2] أَنْبَأَ. وأَلْحَقَ بها[3] «السيرافى»* «حَدَّثَ وأَخْبَرَ وخَبَّرَ»، «ونَبَّأَ» مبتدأ، «وأَخْبَرَ وحَدَّثَ وأَنْبَأَ» معطوفات[4] عليه، على حذف العاطف وخبره فى المجرور قبله. «وخَبَّرَا» مبتدأ خبره «كَذَاكَ».

---

[1] فى الأصل «وما ربى». والصواب ما أثبتّ كما فى الألفية وبقية النسخ.

[2] سبقت ترجمة له فى باب إن وأخواتها.

[3] فى الأصل، ز، ظ، ت «بهما» تحريف.

* السيرافى: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافى - أبو سعيد - نحوى، لغوى، شاعر، وعالم بالعروض والقراءات والفرائض والحديث. ولد بسيراف، وتوفى ببغداد فى عام ٣٦٨هـ من تصانيفه: شرح أبيات سيبويه، ألفات الوصل والقطع، وشرح مقصورة ابن دريد، والوقف والابتداء.

انظر ترجمته فى معجم الأدباء ١:٤٧ وإنباه الرواة ١:٣١٣، والنجوم الزاهرة ٤:١٣٣، وبغية الوعاة ١:٥٠٧ ، وكشف الظنون ١:١٤٠،١٥٠ وشذرات الذهب ١:٦٥، ٦٦ ومعجم المؤلفين ٣:٢٤٢.

[4] فى الأصل، ت «معطوف» تحريف.

وفى ز «معطوفان» تحريف.

(الفاعل[1])

(ش) هو الاسم المسند إليه فعل أو ما جرى[2] مجراه مقدماً عليه على طريقة فعل أو فاعل، وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال فقال:

(ص) الفَاعِلُ الَّذِى كَمَرْفُوعَىْ أَتَى / * زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى ٧١/أ

(ش) فأتى بمثالين: الأول: أَتَى زَيْدٌ. «فَزَيْدٌ» فاعل؛ لأنه اسم أسند إليه فعل على طريقة فعل، وقدم عليه، وهو «أَتَى».

والثانى: مُنِيراً وَجْهُهُ. «فَوَجْهُهُ» فاعل؛ لأنه اسم أسند إليه وصف جارٍ[3] مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو «مُنِيرٌ»، ثم تمم البيت بقوله: «نَعْمَ الفَتَى»، وفيه[4] تنبيه على أنَّ فعل الفاعل يكون غير متصرف. فقوله: «الفَاعِلُ» مبتدأ، «وَالَّذِى» خبره وهو موصول وصلته «كَمَرْفُوعَىْ» وهو مضاف إلى المثالين على حذف القول، والتقدير: كمرفوعى قولك: أَتَى زَيْدٌ ومُنِيراً وَجْهُهُ. ثم قال:

(ص) وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ * فَهْوَ وَإِلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

(ش) يعنى أنَّ الفعل لا بدَّ له من فاعل. وفُهم من قوله: «بَعْدَ»، أنَّ الفاعل لا[5] يكون إلا بعد الفعل وقوله: «فَإِنْ ظَهَرْ»، أي فإن ظهر ما هو

---

(١) «الفاعل» زائدة فى ش، ز، ك، ت فى أول السطر وزيادتها لا لزوم لها.
(٢) فى ظ «ما أجرى».
(٣) فى ظ «جرى».
(٤) «وفيه» ساقطة من ش، ك.
(٥) «لا» ساقطة من ت.

فاعل فى المعنى فهو الفاعل فى الاصطلاح، والمُراد بظهر برز، فشمل الظاهر نحو: قَامَ زَيْدٌ، والمضمر[1] البارز نحو: قُمْتُ.

وقوله: «وإلا» أى وإن لم يبرز، وقوله، «فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ». نحو: قُمْ ففى [قم][2] ضمير مستتر، إذ لا يستغنى الفعل عن الفاعل. «وفَاعِلٌ» مبتدأ خبره فى الظرف قبله، «فَإِنْ ظَهَرْ» شرط، والفاء جواب[3] الشرط، «وَهُوَ» مبتدأ وخبره محذوف تقديره: الفاعل، «وَإِنْ» شرط / «ولاَ» نافية وفعل الشرط محذوف تقديره: وَإِنْ لاَ ٧١/ب يَظْهَر، «والفَاء» جواب الشرط[4] «وضَمِيرٌ» خبر مبتدأ مضمر[5] تقديره: وَإلا فهو ضمير «وَاسْتَتَرْ» فى موضع الصفة لضمير[6]. ثم قال:

(ص) وَجَرِّدِ[7] الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا * لاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

(ش) يعنى أنَّ الفعل إذا أسند إلى فاعل مثنى أو مجموع جُرِّدَ من علامة التثنية والجمع فتقول: قَامَ الزَّيْدَانِ، وقَامَ الزَّيْدُونَ.

هذه هى اللغة الفصيحة[8]، وفُهِم من المثال أنَّ شرط الفاعل المذكور أن

---

(١) فى ظ «والضمير»

(٢) «قم» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:
وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ وَإِلاَّ .....

(٤) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:
«فَهْوَ وَ«إِلاَّ» فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ»

(٥) «مضمر» ز ساقطة من ت.

(٦) فى ظ «للضمير».

(٧) فى الأصل «وجوز» تحريف وما أثبتُّ أصوبُ كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٨) «مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر - مثنى أو مجموع وُجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد، فتقول قَامَ الزَّيْدَانِ، وقَامَ الزَّيْدُون، وقَامَتِ الهِنْدَاتِ، كما تقول: قَامَ زَيْدٌ.
ومذهب طائفه من العرب - وهم بنو الحارث بن كعب - أنَّ الفعل إذا أسند إلى ظاهر - مثنى أو مجموع - أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول: قَامَا الزيدان، وقامُوا الزيدون، وقُمْنَ الهندات، فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء فى «قامت هند» حرفاً تدل على التأنيث». شرح ابن عقيل ١:٣٩٦، ٣٩٧ وانظر شرح الكتاب ٢:٤٠، وشرح التصريح ١:٢٧٦.

يكون ظاهراً، «فالفِعْل» مفعول «بجَرِّد»، وبعده مجرور محذوف تقديره من العلامتين، [ولاثنين][1] متعلق بأُسْنِد. ثم أشار إلى اللغة الأخرى بقوله:

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا * وَالفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

(ش) هذه اللغة يسميها النحويون لغة أَكَلُونِى البراغيثُ[2]، وهو أن يلحق الفعل المسند إلى المثنى ألف، والمسند إلى الجمع المذكر واو، والمسند إلى الجمع المؤنث نون، فتقول: سَعِدَا أَخَوَاكَ، وسَعِدُوا إِخْوَتُكَ، وسَعِدْنَ[3] بَنَاتُكَ.

وهذه الأحرف[4] اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر وإنما هي علامات للفاعل كالتاء في «قَامَتْ هِنْدٌ»[5]، ويكون المسند إليه بلفظ[6] التثنية والجمع كما ذكر، وَيعْطِفِ آخر الاسمين على الأول كقوله[7]: / ٧٢ أ

٦٣ ـ تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ * وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ[8]

---

(١) «ولاثنين» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٢) قال ابن مالك ٢:٥٨١ «وقد تكلم بهذه اللغة النبى صلى الله عليه وسلم ـ إذ قال:
«يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ»
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٥٨٠، ٥٨١.
والبخارى ١:٢٣٠، والموطأ ١:١٧٠.

(٣) فى الأصل «وتَسْعَدْنَ بَنَاتُك» وما أثبتُّ أدق لتجرى الأمثلة على نسق واحد.

(٤) فى ش، ظ، ك «الحروف».

(٥) قال ابن مالك فى شرح الكافية ٢:٥٨١
«إذ تقدم الفعل لا تَلْحَقُ به علامة تثنية ولا جمع فى اللغة المشهورة، بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلهما. ومن العرب من يوليه قبل الاثنين ألفا، وقبل الذكور واوا وقبل الإناث نوناً محكومًا بحرفيَّتِها مدلولا بها على حال الفاعل الآتى قبل أن يأتى كما تدل تاء «فَعَلَتْ هِنْدٌ» على تأنيث الفاعلة قبل أن تأتى».

(٦) فى الأصل، هـ «لفظ» تحريف.

(٧) فى ش «كقول الشاعر».

(٨) الشاهد لعبيد الله بن قيس الرقيات انظر ديوانه ١٩٦
وشرح ابن عقيل ١:٣٩٧، وأوضح المسالك ١:٣٥٢ وشرح التصريح ١:٢٧٧ والهمع ٢:٢٥٧ والدرر ٢:٢٨٢ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢:٧٩٠
المارقين: الخارجين عن الدين، كما يخرج السهم من الرمية.
مُبعَد: اسم مفعول من الإبعاد والمراد به الأجنبى من النسب.
حَمِيم: القريب، أسلماه: خذلاه.

وفُهِم من قوله: «قَدْ يُقَالُ»: قلة هذه اللغة، وفُهِم من قوله: «وَالفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ»، أنَّ هذه الحروف علامات لا ضمائر، و«سَعِدَا» فى موضع رفع بيقال، «والواو» فى[1] قوله: «وَالفِعْلُ» واو الحال [أى][2] والحالة هذه. ثم قال:

(ص) وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا * كَمِثْلِ زَيْدٌ فِى جَوَابِ مَنْ قَرَا

(ش) يعنى أنَّ الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل. وتجوّز فى قوله: «أُضْمِرَا» والمراد: حُذِفَ. وشمل إطلاقه الحذف جوازاً. كالمثال الذى ذكره[3].

والحذف وجوباً كقوله ـ عز وجل ـ: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[4] ويجوز فى «زَيْدٌ» فى المثال أن يكون فاعلاً والتقدير: قَرَأَ زَيْدٌ. وأن يكون مبتدأ محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال[5]، فإن السؤال جملة اسمية، ومِن حَذْفِهِ جَوَازاً قوله ـ عز وجل ـ: فى قراءة عامر وحفص[6] ـ (يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ)[7]. أي يُسَبِّحُ لَهُ رجال. ثم قال:

(ص) وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِى المَاضِى إِذَا * كَانَ لأُنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى

(ش) يعنى أنَّ الفعل الماضى إذا أسند إلى مؤنث، لحقته تاء تدل على

---

(1) فى ت العبارة مضطربة «والواو والفعل واو فى قوله».
(2) «أى» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(3) فى ش «ذكر» وفى ظ «المذكور».
(4) سورة التوبة. آية:٦.
(5) فى ت «السؤال».
(6) فى ت «ابن عامر وأبو بكر».
وفى هامش هـ (قوله حفص صوابه أبو بكر وهو شعبه عن عاصم).
(7) سورة النور. آية: ٣٦، ٣٧.
«قال الفراء فى معانيه ٢:٢٥٣ «قرأ الناس ـ أى ابن كثير ونافع وحمزة والكسائى ـ بكسر الباء، وقرأ عاصم (يُسَبَّحُ) بفتح الباء، فمن قال: (يُسبَّحُ) رفع الرجال بِنِيَّةِ فعل مجدَّد. كأنه قال: يُسَبِّحُ له رجال لا تليههم تجارة. ومن قال (يُسبِّح) بالكسر جعله فعلاً للرجال ولم يضمر سواه».
وانظر: السبعة فى القراءات ٤٥٦، والبحر ٦:٤٥٨.

تأنيث فاعله، وهى فى ذلك على قسمين: لازمة وجائزة، وقد أشار إلى اللازمة[1] بقوله:

(ص) وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ / * مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتِ حِرِ ٧٢ ب

(ش) فذكر أنها تلزم فى موضعين:

الأول: أن يكون المسند إليه ضميراً[2] متصلاً، وشمل الحقيقي التأنيث نحو: هِنْدٌ قَامَتْ، والمجازى التأنيث نحو: الشَّمْسُ طَلَعَتْ. واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو: مَا قَامَ إِلاَّ أَنْتِ.

الثانى: أن يكون المسند إليه ظاهراً حقيقى التأنيث، وهوالمشار إليه بقوله: «ذَاتِ حِرِ». «والحِر» الفرج، «وفِعْلَ» مفعول «بتَلْزَم»، وفى تلزم ضمير مستتر يعود على التاء. «ومُضْمَر» على حذف مضاف والتقدير: فِعْلُ فَاعِلٍ مُضْمَر، «ومُتَّصِلٍ» نعت لمضمر، فلو فصل بين الفعل والفاعل الحقيقى التأنيث فإما أن يكون الفاصل غير إلا أو إلا[3]، فإن كان الفاصل غير إلا فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي * نَحْوِ أَتَى القَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ[4]

(ش) يعنى أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقى التأنيث بغير إلا جاز وجهان: إثبات التاء وتركها، وفُهِم من قوله: «وقَدْ يُبِيحُ» أن حذفها قليل بالنسبة إلى إثباتها. «فَالفَصْلُ» فاعل بيبيح، «وتَرْكَ» مفعول به، «وفِى» متعلق

---

(١) فى هـ «الأولى».
(٢) فى ش، ك «مضمرا».
وفى ظ «مضمر».
(٣) فى الأصل «غير إلا وإلا» تحريف، خطأ من الناسخ.
(٤) فى الأصل، ش «الواقفى» تحريف.

بيبيح، «ونَحْوِ» مضاف إلى [قول][1] محذوف «والتقدير فى نحو قولك، والفصل هنا بالمفعول، وإن كان الفاصل «إلا» فقد أشار إليه بقوله:

٧٣/أ (ص) وَالحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّلاَ / * كَمَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ العَلاَ

(ش) فما زكا إلا فتاة. أحسن من قولك[2] ما زكت إلا فتاة. وإنما كان حذفها أحسن؛ لأنَّ الفعل فى التقدير مُسند، إلى مذكر؛ لأنَّ التقدير: مَا زَكَا أَحَدٌ إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ العَلاَ، «فالحَذْفُ» مبتدأ وخبره «فُضِّلاَ» «ومَعَ» متعلق[3] بالحذف «وبإلاَّ» متعلق بفُضِّل[4]. ثم قال:

(ص) وَالحَذْفُ قَدْ يَأْتِى بِلاَ فَصْلٍ * ...

(ش) أشار بذلك إلى ما حكاه «سيبويه» عن بعض العرب «قال فلانة»[5] وأشار بقوله:

(ص) .... وَمَعَ * ضَمِيرِ ذِى المَجَازِ[6] فِى شِعْرٍ وَقَعْ

(ش) إلى قول الشاعر:

٦٤ ـ فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا * وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[7]

(ش) فأسقط التاء من أبقل، والفعل مسند إلى ضمير الأرض، «والحَذْفُ» مبتدأ وخبره «قَدْ يَأْتِى»، «وبلاَ فَصْلٍ» متعلق بيأتى، «ومَعَ» متعلق بوقع،

---

(١) «قول» تكملة من هـ ، ظ.
والأحسن أن يكون «فى نحو» جار ومجرور متعلق ببيبيح.
(٢) «من قولك» تكملة لم ترد فى الأصل ولا بقية النسخ وإثباتها لازم.
(٣) فى ز «تعليق» تحريف.
(٤) «بفضل» ساقطة من ت.
(٥) انظر الكتاب ٣٨:٢، وشرح الكافية لابن مالك ٥٩٦:٢
(٦) «ومع ضمير ذى المجاز» ساقط من ش.
(٧) الشاهد لعامر بن جوين الطائى: انظر اللسان «ودق».
والكتاب ٤٦:٢ وشرح المفصل ٩٤:٥ وشرح ابن عقيل ٤٠٧:١، وشرح الشواهد للعينى ٥٣:٢ وشرح التصريح ٢٧٨:١، والخزانة ٢١:١

«وذِى المجَاز» نعت لمحذوف والتقدير: مَعَ ضَمِيرِ المُؤَنَّثِ ذِى المجَاز. ثم قال:

(ص) وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ * مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

(ش) يعنى أنَّ الفعل الماضى إذا أسند لجمع غير المذكر السالم حكمه كحكمه مع المجازى التأنيث «كإِحْدَى اللَّبِنْ»، وهى لَبِنَة. فتقول: قَامَ الرِّجَالُ وَقَامَتْ الرِّجَالُ، كما تقول: سَقَطَتِ اللَّبِنَةُ، وسَقَطَ اللَّبِنَةُ.

وشمل غير السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر، وجمع المؤنث السالم فتقول على هذا / قَامَ الهِنْدَاتُ، وقَامَتِ الهِنْدَاتُ، وفى هذا خلاف، ٧٣ ب والذى ذهب إليه الناظم جواز الوجهين، وهو مذهب كوفى. ومذهب «جمهور البصريين[1]» أنه كواحده، تلزم[2] فيه التاء، «فالتَّاءُ» مبتدأ، «ومَعْ جَمْعٍ» فى موضع الحال منه. وخبر المبتدأ «كَالتَّاءِ»، وسِوَى[3] السَّالِمِ نعت لجمع، «ومِنْ مُذَكَّرٍ» متعلق بالسالم، واللَّبِنْ جَمْعُ لَبِنَة وهى الأُجرَّة. ثم قال:

(ص) وَالحَذْفَ فِى نِعْمَ الفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا[4] * لأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

= ويروى: ولا أرض أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا. وعلى هذه الرواية فلا شاهد فى البيت
المزنة: السحابة المثقلة بالماء.
الودق: المطر.
أبقلت: أخرجت وأنبتت النبات.

(1) قال الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح ١:٢٨٠
«سلامة نظم الواحد فى جمعى التصحيح المذكر والمؤنث أوجبت التذكير فى الفعل فى نحو: قام الزيدون وفى التنزيل: (قَدْ أَفْلَحَ المُؤْمِنُونَ)
وأوجبت التأنيث فى الفعل: قَامَت الهِنْدَاتُ هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا فى الفعل مع كل من جمعى التصحيح التذكير والتأنيث. وخلافاً للفارسى من البصريين من جمع تصحيح المؤنث فإنه انفرد بجواز الأمرين، ووافق أصحابه فى وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه».
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٥٩٨، والتسهيل ٧٥.

(2) فى ظ «فتلزم».

(3) فى ز «وفى سوى» تحريف.

(4) فى الأصل، ك «أحسنوا» والصواب ما أثبتُّ كما فى الألفية وبقية النسخ.

(ش) يعنى أنَّ العرب استحسنوا الحذف فى نِعْمَ المَرْأَةُ هِنْدٌ[١]، وفُهِم منه أن «بِئْسَ» مثلها إذ لا فرق[٢] فتقول: بِئْسَ المَرْأَةُ هِنْدٌ.

وإنما استحسن فى هذا الحذف لما ذكر من قصد الجنس كأنه فى معنى نِعْمَ جِنْسُ المَرْأَةِ، ولا يُفهم من قوله: «اسْتَحْسَنُوا»، أنه أحسن من الإثبات بل هو مستحسن، وإن كان الإثبات أحسن «فَالحَذْفَ» مفعول[٣] باستحسنوا، «وفِى نِعْمَ» متعلق بالحذف أو باستحسنوا، ولِأَنَّ متعلق باستحسنوا[٤]، ثم قال:

(ص) وَالأَصْلُ فِى الفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ * وَالأَصْلُ فِى المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

(ش) يعنى أنَّ الأصل أن[٥] يتقدم الفاعل على المفعول؛ لأن الفاعل كالجزء من فعله بخلاف المفعول، «وَالأَصْلُ» مبتدأ، «وفِى الفَاعِلِ» متعلق به، «وأَنْ يَتَّصِلاَ» خبره، وإعراب عجز البيت مثل صدره. ثم قال:

٧٤/أ (ص) وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْلِ / * ....

(ش) خلاف الأصل[٦] أن[٧] يتقدم المفعول على الفاعل فتقول: ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ، «وبِخِلاَفِ» فى موضع رفع على أنه مفعول لم[٨] يسم فاعله، «وقَدْ» فى قوله: «قَدْ يُجَاءُ» للتحقيق لا للتقليل. فإن تقديم المفعول على الفاعل كثير، إلا أن يراد بالنسبة إلى تقديم الفاعل على المفعول فتكون للتقليل. ثم قال:

---

(١) فى هـ، ز، ظ، ت «فتقول نعم المرأة هند».
(٢) «إذ لا فرق» ساقط من ش.
(٣) فى ش، ظ، ت «مفعول مقدم» وعبارتها أكمل.
(٤) «ولأن متعلق باستحسنوا» ساقط من ت.
(٥) «أن» ساقطة من ت.
(٦) «الأصل» ساقطة من ت.
(٧) فى ش، ت «هو أن».
(٨) فى هـ، ت «ما لم» وكلاهما صحيح.

[(ص) [1] ... * وَقَدْ يَجِى المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ]

(ش) يعنى أنَّ المفعول قد يأتى[2] متقدماف على الفعل. وشمل ما تقديمه جائز نحو: (فَرِيقاً هَدَى)[3] وما تقديمه واجب نحو (إِيَّاكَ نَعْبُدُ)[4] وظاهر «قَدْ» هنا أنها للتقليل[5]، لأن تقديم المفعول على الفعل أقلّ[6] من تقديمه على الفاعل. ثم قال:

(ص) وَأَخِرِ المَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ[7] * أَوْ أُضْمِرَ الفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

(ش) ذكر فى هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول على[8] الفاعل:

الأول: أن يخاف اللَّبْس، وذلك بأن يكون الإعراب خفيًا[9] فى الفاعل والمفعول معاً[10] نحو: ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى[11]. فالأول هو الفاعل محافظة على الرتبة.

والآخر: أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا، و«المفعولَ» مفعول بآخر، «وإِنْ»: شرط، «ولَبْسٌ» مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف

---

(1) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت، من هنا إلى قوله «على الفاعل».
(2) فى ز «قد يجىء».
(3) سورة الأعراف. آية: ٣٠.
(4) سورة الفاتحة. آية: ٥.
(5) فى هـ ، ظ «والظاهر أن قد هنا للتقليل».
(6) فى ت «أولى» والصواب ما أثبتُّ.
(7) فى الأصل «وأخر المفعولان ليس حذر» تحريف. والصواب ما أثبتُّ. كما فى الألفية وبقية النسخ.
(8) فى هـ ، ز، ظ، ت «عن».
(9) فى هـ «خفيفا» تحريف.
(10) «معا» ساقطة من ش.
(11) هذا ما ذهب إليه ابن السراج، والمتأخرون كالجزولى وابن عصفور وابن مالك. وخالفهم فى ذلك ابن الحاج.
انظر الأصول لابن السراج ٢: ٢٤٥، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٥٨٩ وشرح التصريح ١: ٢٨١.

يفسره مُحذِرٍ، «وأُضْمِرَ» معطوف على مُحذِرٍ، «وغَيْرَ مُنْحَصِرٍ» حال من الفاعل، واحترز به من الفاعل إذا كان منحصرا، فإنه يجب إنفصاله وتأخيره، ويكون حينئذٍ المفعول واجب التقديم نحو: مَا ضَرَبَ زَيْداً إِلاَّ أَنَا. ثم قال:

(ص) وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ * أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ / ٧٤/ب

(ش) يعنى أنه يجب تأخير المحصور «بإلا أو بإنما» فاعلاً كان أو مفعولاً، فإذا قُصِدَ حصر المفعول وجَبَ تأخيرهُ وتقديم الفاعل. فتقول: مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلاَّ عَمْراً، وَإِنَّمَا زَيْدٌ عَمْراً.

وإذا قُصد حصر الفاعل وُجبَ تأخيرهُ وتقديم المفعول فتقول:
ما ضَرَبَ عَمْرًا إِلاَّ زَيْدٌ، وَإِنَّمَا ضَرَبَ عَمْراً زَيْدٌ.

وقوله: «وقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ»، ولا يظهر القصد إلا فى المحصور «بإلا»، وأما المحصور «بإِنَّمَا» قد لا يعلم[1] حصره[2] إلا بتأخيره، وأشار بذلك إلى نحو قوله[3]:

٦٥ ـ فَلَمْ يَدْرِ إِلاَّ اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا[4]

فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول، «ومَا» موصولة وهى مفعول مقدم

---

(١) فى ش، ظ «فلا يعلم» وما أثبتُّ أدقّ.

(٢) «أجاز الكسائى - وحده - تقديم المحصور بـ «إلاَّ»؛ لأنَّ المعنى مفهوم معها. قُدِّم المقترن بها أو أُخِّر بخلاف المحصور بـ «إنَّما» فإنه لا يعلم حصره إلا بالتأخير فلذلك لم يُخْتلَف فى منع تقديمه. وغير الكسائى يلتزم تأخير المحصور بـ« إلاَّ» ليجرى الحصرين على سَنَن واحد، ووافق الكسائى وأبو بكر بن الأنبارى في تقديم المحصور إذَا لم يكن فاعلاً نحو: مَا ضَرَبَ إِلاَّ زَيْداً عَمْرٌو. ولم يوافقه فى تقديمه إذا كان فاعلاً نحو: مَا ضَرَب إِلاَّ زَيْدٌ عَمْراً.
شرح الكافية لابن مالك ٢:٥٩٠، ٥٩١.

(٣) فى ش «قول الشاعر».

(٤) الشاهد لذى الرمة ورواية عجز البيت فى الديوان ٧١٥
«أَهِلَّةُ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا»
انظر شرح ابن عقيل ١:٤١٥ وأوضح المسالك ١:٣٦٩ وشرح التصريح ١:٢٨٤ والهمع ٢:٢٦١ وحاشية الخضرى ١:١٦٦، ومعجم شواهد النحو ١٥٤.
الإنآء: جمع نُأْى ومعناه البعد.
=

بأخر وصلتها انحصر، «وبِإلاَّ» متعلق بانحصر، وفُهِم من قوله: «قَدْ يَسْبِقُ» - أن ذلك قليل - وَأَنَّ[1] ذلك لا يكون إلا مع «إِلاَّ»؛ لأن القصد لا يظهر إلا معها. ثم قال:

(ص) وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ * وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ[2]

(ش) يعنى أنَّ تقديم المفعول المُلْتَبِسِ بضمير الفاعل على الفاعل[3] كثير[4] وهو قوله: «خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ»، «فَرَبَّه» مفعول مقدم ملتبس بضمير الفاعل. وإِنَّمَا كَثُر ذلك؛ لأنَّ الضمير وإن كان[5] عائداً على ما بعده فإنَّ المفسر للضمير[6] مقدم فى النية؛ لأن تقديمه هو الأصل، [وقوله][7] «وشَذَّ نَحْوُ زَانَ / نَوْرُهُ الشَّجَرْ» يعنى أنَّ تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول على ٧٥/أ المفعول قَلَّ، وإنما قَلَّ ذلك؛ لأنَّ الضمير الملتبس[8] به عائد على متأخر لفظًا ورتبة؛ لأنَّ المفعول فى نية[9] التأخير «ونَحْوُ» فاعل بشاع، وهو على حذف مضاف والتقدير: شاع نحو قولك: وكَذَلِكَ شَذَّ.

= وَشامها: الوشام بكسر الواو جمع وشيمة وهى كلام البشر، والوَشام بفتح الواو جمع شامة وهى العلامة من الوشم. يُقال وشم يده وشما إذا غرزها بالإبرة وذر عليها دخان الشحم. أو لون يخالف لون الأرض.

(١) «وأن» ساقط من ز، ك.

(٢) قوله: وشاع: أى شاع فى لسان العرب فالأصل فى كثرة الاستعمال كونه قياسياً.
وقوله شذّ: أى شذّ قياساً وإن سمع كثيراً. نحو «زَانَ نورُه الشجرَ» حيث تقدم الفاعل المتصل به ضمير عائد إلى المفعول وهو شاذ. ووجه شذوذه عَوْدُ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وقد منع ذلك الجمهور ولم يمنعه ابن جنى وتبعه فى ذلك ابن مالك إذ أنَّ لا ضَرَر عنده فى تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول؛ لأنه وأرد عن العرب.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٥٨٥ ٥٨٦.

(٣) «على الفاعل» ساقط من ك.

(٤) فى الأصل «كثر».

(٥) «وإن كان» ساقط من ش.

(٦) فى الأصل «الضمير» تحريف.

(٧) «وقوله» تكملة لم ترد فى الأصل وبقية النسخ.

(٨) ما بعد «الأصل» إلى هنا ساقط من ز.
وما بعد «الملتبس» إلى هنا ساقط من ك.

(٩) فى ز، ك «فى رتبة».

(النائب عن الفاعل)

(ش) يُسمى النائب عن الفاعل[١]، ويسمى[٢] المفعول الذى لم يسم فاعله[٣] قوله:

(ص) يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ * فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

(ش) يعنى أنَّ الفاعل يُحذف وينوب عنه المفعول به وقوله: «فِيمَا لَهُ» أي فيما استقر له من الأحكام كوجوب الرفع، والتأخير، وعدم الحذف، وتسكين آخر الفعل الماضى معه، ولحاق تاء التأنيث فى الماضى[٤] إذا كان مؤنثاً. ثم مثَّل بقوله: «كنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ».

أصله[٥] نِلْتُ خَيْرَ نَائِلٍ، فلما حذف الفاعل ارتفع المفعول به لنيابته عنه، ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فعل[٦] الفاعل عن بنيته[٧] إلى بنية تدل على النيابة[٨]، نَبَّهَ على ذلك بقوله:

---

[١] «يُسمى النائب عن الفاعل» ساقط من ك.

[٢] فى ك «ويُسمى أيضا» والعبارة هنا أكمل.

[٣] «النائب عن الفاعل» هذا مصطلح ابن مالك.
وسماه سيبويه والجمهور «المفعول الذى لم يسم فاعله»
وكذا المبرد «المفعول الذى لا يذكر فاعله»
والأولى أولى لأنها أوضح وأكثر اختصاراً.
وكذلك «لم يسم فاعله» أكثر اختصاراً من «ما لم يسم فاعله».
انظر الكتاب ١:٤٢، ٤٣، والمقتضب ٤:٥٠، والتسهيل ٧٧.

[٤] فى ز، ك «فى الماضى معه».

[٥] فى ش «اى أصله».

[٦] فى ز «الماضى» تحريف.

[٧] فى ظ «بنية الفاعل».

[٨] فى ش، ك «على النيابة فيه» وعبارتها أكمل.

(ص) فَأَوَّلَ[1] الفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالمُتَّصِلْ * بِالآخِرِ اكْسِرْ فِى مُضِىٍّ كَوُصِلْ

(ش) يعنى أنَّ أول الفعل المبنى للمفعول يُضَم، وشمل الماضى والمضارع فإنهما يشتركان فى ضم الأول، فإن كان ماضياً / كُسِر ما قبل الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَالمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فِى مُضِىٍّ»، ثم مثَّل ذلك بقوله: «كوُصِلْ»، وأصله: وَصَلْتُ الشَّىءَ[2]، فحُذِفَ الفاعل، وأقيم المفعول به مقامه بتغيير فَعَلَ[3] إلى «فُعِل»، وإن كان مضارعاً فُتح ما قبل الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله: ٧٥ ب

(ص) وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا[4] * ...

(ش) أى اجعل ما قبل الآخر من المضارع منفتحا[5]، ثم مثل ذلك بقوله:

(ص) ... * كَيَنْتَحِى المَقُولِ فِيهِ يُنْتَحَى

(ش) وقوله: «وأَوَّلَ الْفِعْلِ» مفعول مقدم باضْمُمَنْ، «والمُتَّصِلْ» مفعول مقدم أيضاً «بِاكْسِرْ»[6]، «وفِى» متعلق بِاكْسِر، «وبالآخِرِ» متعلق «بالمُتَّصِل» «والهَاء» فى «اجْعَلْه» عائدة على ما قبل الآخر، «ومِنْ مُضَارِعٍ» متعلق باجعله، «ومُنْفَتِحاً»[7] مفعول ثان باجعل، «والمَقُولِ» نعت ليَنْتَحِى، «وفِيهِ» متعلق بالمَقُولِ، «ويُنْتَحِى» محكى بالمَقُول[8]، ويجوز ضبط[9] «المَقُولُ» بالضم، فيكون قد تم الكلام عند قوله كيَنْتَحِى ثم استأنف، فالتقدير على

(١) فى الأصل، ز، ظ، ت «وأول»، وما أثبتُّ أدق كما فى ش، هـ، ك، والألفية.
(٢) فى ظ «بالشىء» تحريف.
(٣) فى الأصل، هـ، ظ، ت «الفعل».
(٤) فى ظ «مفتتحاً» تحريف.
(٥) فى ظ «مفتتحًا» تحريف.
(٦) فى الأصل «بالكسر» تحريف.
(٧) فى ظ «ومفتتحاً»، «مفتتحاً» تحريف.
(٨) فى ز «بالقول» تحريف.
(٩) فى الأصل، ت «ضبطه».

هذا: واجعله من مضارع كينتحى منفتحا[١]، فالمقول إذن فيه[٢] على هذا العمل الذى هو ضم الأول وفتح ما قبل الآخر: يُنْتَحَى، «فيُنْتَحَى» على هذا الوجه خبر عن المقول لا محكى، وبالأول جزم «المرادى»[٣]. ثم إنَّ ضم الأول / فى الماضى والمضارع وكسر ما قبل الآخر فى الماضى وفتحه فى ٧٦/أ المضارع مطَّرد فى جميع الأفعال المبنية للمفعول، وقد يضم إلى ذلك فى [بعض][٤] الأفعال[٥] تغيير آخر وذلك فى نوعين:

الأول: أن يكون أول الفعل الماضى تاء المطاوعة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ * كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ

(ش) يعنى أنَّ الحرف الثانى من الفعل[٦] المفتتح بتا المطاوعة يضم أيضاً كالأول فتقول فى تَعَلَّمْتُ الحساب: تُعُلِّمَ الحسابُ بضم الأول والثانى، وفُهم من قوله: «تَا الْمُطَاوَعَهْ» أنَّ المراد بالفعل هنا الماضى؛ لأنَّ المضارع لا يُفتتح بتاء المطاوعة بل بحروف المضارعة[٧]. «وَالثَّانِيَ» مفعول بفعل محذوف يفسره «اجْعَلْهُ»، «وتَا الْمُطَاوَعَهْ» مفعول بالتَّالِيَ، «وَكَالأَوَّلِ» فى موضع الفمعول الثانى لاِجْعَلْهُ[٨]، «وبِلاَ مُنَازَعَهْ» متعلق باجعله وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه.

---

(١) فى ظ «ومفتتحاً»، «مفتتحاً» تحريف.
(٢) فى ظ «فيه إذن» تقديم وتأخير.
(٣) انظر شرح المرادى ٢:٢٢، ٢٣.
(٤) «بعض» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
(٥) فى ظ «الأحيان». تحريف.
(٦) «الفعل» ساقطة من ك.
وفى ش، ظ، ك «الفعل الماضى» وعبارتها أكمل.
(٧) فى ت «المضارع» تحريف.
والفعل المضارع يفتتح بحرف المطاوعة وهو «التاء» فى مقابل تاء المطاوعة للماضى وكان الأولى أن يقوله: بحرف المطاوعة.
(٨) فى ت «باجعله».

الثانى: أن يكون الفعل الماضى مفتتحاً بهمزة الوصل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَثَالِثَ الَّذِى بِهَمْزِ الوَصْلِ * كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِى

(ش) يعنى أنَّ الفعل إذا أُفتتح بهمزة الوصل جُعل ثالثُه مضموماً كالأول / ٧٦ ب فتقول فى انْطَلَقَ أُنْطُلِقَ، وفى اسْتَحْلَى أُسْتُحْلِىَ، وفُهِم من قوله «بِهَمْزِ الْوَصْلِ» أنَّ ذلك الفعل لا يكون إلا ماضياً؛ لأنَّ المضارع لا يُفتتح بهمزة الوصل[1]، «وثَالِثَ» مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال، «والَّذِى» نعت لمحذوف، والتقدير: وثالث الفعل الذى ابتدىء بهمز الوصل والعامل فيه ابتدىء[2] أو افتتح وليس العامل فيه الكون المطلق، وإعراب البيت كإعراب البيت الذى قبله. ثم قال:

(ص) وَاكْسِرْ أَو اشمِمْ فَا ثُلاثِىّ أُعِلْ[3] * عَيْنًا وَضَمٌّ جَاكَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

(ش) يعنى أنَّ فى «فَا» الفعل الماضى الثلاثى المعتل العين ثلاث لغات:

الأولى: إخلاص الكسر [وهى المشار إليها بقوله: «واكْسِرْ».

الثانية: الإشمام][4] وهى المشار إليها بقوله أَوْ اشْمِمْ. وحقيقته عند الجمهور أن تكون الكسرة مشوبة بشىء من صورة[5] الضمة.

---

(١) الفعل المضارع يُفتتح بحرف المطاوعة، والمبنى للمجهول منه يضم أوله وثانيه، كما تقول فى «تَدَحْرَجَ تُدُحْرِجَ» وفى تَكَسَّر تُكُسِّر.

(٢) فى الأصل، ت «الذى وصلته الذى بهمز الوصل والعائد فيه ابتدى».
وفى هـ ، ز «الذى ابتدى بهمز الوصل وصلته الذى بهمز الوصل والعامل فيه ابتدى».
وفى ظ «الذى وصلته بهمز الوصل والعامل فيه ابتدى».
وما أثبتّه من ش، ك أدق وأوضح.

(٣) «المعتل ما كان فيه حرف علة، والمُعَلّ ما تُصرف فيه بأن دخله إعلال تصريفي».
شرح المرادى ٢: ٢٦.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ظ، ك، ت.

(٥) (صورة) ساقطة من ش، ز.

وهاتان اللغتان[1] فصيحتان، وقُرِىء بهما فى المتواتر[2].

الثالثة: إخلاص الضم. وهى[3] المشار إليه بقوله: [وَضَمٌّ جَاكَبُوعَ. وَمنه قوله]:[4]

٦٦- لَيْتَ وَهَلْ يَنْفعُ شَيْئاً لَيْتُ؟
لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[5]

وشمل قوله[6]: «فَاثُلاَثِيّ» المفتوح العين نحو: بَاعَ[7]، والمكسور العين كخَافَ وشمل قوله: «أُعِلّ» ما عينه ياء. كبَاعَ، وما عينه واو كقَالَ. والأصل فى هذه اللغات كلها / فُعِلَ بضم الفاء وكسر العين كالصحيح، ٧٧ أ فالأصل فى بِيع بخلاص الكسر بُيِع فاستثقلت الكسرة فى الياء فنُقلت إلى الفاء[8] وذهبت حركة الفاء وسكنت العين لزوال حركتها، والأصل فى قِيلَ قُوِلَ[9] فاستثقلت أيضاً الكسرة فى الواو فنُقلت إلى القاف وبقيت الواو

---

(١) فى الأصل «العلتان» تحريف من الناسخ.
«اللغتان» ساقطة من هـ .
(٢) إخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم، وإشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس وأكثر بنى أسد.
قرىء قوله تعالى فى سورة هود آية: ٤٤ ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ المَاءُ﴾ بالإشمام فى قِيل وغِيض. انظر النشر فى القراءات ٢:٢٠٨ ومعجم القراءات ٣:١١٤.
(٣) فى ز، ك «وهو».
(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٥) الرجز لرؤية بن العجاج وروى فى الديوان ١٧١

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعَ شَيْئًا لَيْتَ
لَيْتَ شَبَابًا بِيعَ فَاشْتَرَيْتَ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٦٠٥، وشرح ابن عقيل ١:٥٠٣، وأوضح المسالك ١:٣٨٥، وشرح الشواهد للعينى ٢:٦٣، وشرح التصريح ١:٢٩٥.
(٦) «قوله» ساقطة من ظ.
(٧) فى ك «نحو خان».
(٨) فى ظ، ك «الباء».
(٩) فى ز «قوله» تحريف.

ساكنة فقُلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها[1]، وأما على لغة قُول وبُوع فإنَّ الكسرة تُحذفت من حرف العلة[2] فسلمت الواو وقُلبت الياء واواً لسكونها وضم ما قبلها وأما لغة الإشمام فهى مركبة من اللغتين. «وفَاثُلاَثِيّ» مفعول «باشْمِمْ» على إعمال الثانى، ومفعول «اكْسِرْ» محذوف، «وأُعِلّ» فى موضع الصفة لثلاثى، «وعَيْنًا» تمييز، «وضَمٌّ» مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه[3]، فى معرض التفصيل، وخبره «جَا»، وقصره ضرورة، «واحْتُمِلْ» معطوف على جا، «وكَبُوعَ» فى موضع الحال من فاعل «جا». ثم قال:

(ص) وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ * .... [4]

(ش) يعنى أنه إذا خيف لبس النائب عن الفاعل بالفاعل بسبب شكل، تُرِكَ ذلك الشكل الموقع فى اللبس، واستعمل الشكل الذى لا لبس فيه، وذلك نحو: بِيعَ العَبْدُ. إذا أُسندته / إلى ضمير المخاطب فقلت: بِعْتَ يَا ٧٧ ب
عبْدُ، بإخلاص[5] الكسر[6]، لم يُعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول، فيترك الكسر ويرجع إلى الضم[7] أو الإشمام وكذلك: ظِلْتَ يَا زَيْدُ[8] إذا أسندته[9] إلى ضمير المخاطب فقلت: ظلت بالضم التبس بفعل الفاعل فترجع إلى الإشمام أو إلى الكسر إذ لا لبس فيهما «وإِنْ» شرط، «وخِيفَ» فعل

---

(1) «وكسر ما قبلها» ساقط من ش.
(2) فى ز «الصلة» تحريف.
(3) فى ش «وسوغ الابتداء بالنكرة كونها».
(4) اكمل بيت الألفية فى ش.
وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ
وسيرد فى موضعه فى الأصل، وفى بقية النسخ بما فى ذلك ش.
(5) «بإخلاص» ساقط من ش.
(6) فى ز، ك زيادة «بإخلاص الضم والإشمام ولو قلت بعت يا عبد بالكسر» وهى غير لازمة
(7) فى الأصل، ك «الضمير» تحريف.
(8) فى ز «ظلت زيد» تحريف.
وفى ظ، ت «ظلت زيداً» تحريف.
(9) فى ظ «أسندته أيضا».

الشرط، «ولَبْسٌ» مفعول لم يسم فاعله، «وبشَكْلٍ» متعلق بخيف، «ويُجْتَنَبُ» جواب الشرط. ثم قال:

(ص) ... * وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ

(ش) يعنى أنه قد يجوز فى فاء الفعل الثلاثى المضاعف[1] نحو: حبَّ وردَّ ما جاز فى «فاء»[2] باع من كسر وإشمام وضم وقد قُرِىء (هَـٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا)[3] بكسر الراء، وفُهِم من قوله: «قَدْ[4] يُرَى» أن ذلك قليل، ولم يقرأ بها فى المتواتر، «فمَا» مبتدأ موصول، وصلته[5] لباع، «وقَدْ يُرَى» الخبر، و«لِنَحْوِ» فى موضع المفعول الثانى ليُرَى. ثم قال:

(ص) وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا العَيْنُ تَلِى * فِى اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِى

(ش) يعنى أنَّ ما كان من [الفعل][6] المعتل[7] العين على وزن «افتعل» نحو: اخْتَارَ، وعلى وزن «انْفَعَل» نحو: انْقَادَ، وما أشبههما يجوز فى الحرف الذى تليه العين ما جاز[8] / فى فاء باع من الأوجه الثلاثة المذكورة فتقول: ٧٨ أ
اخْتِيرَ واخْتُورَ وبالإشمام، وفُهِم من تمثيله «باخْتَارَ[9] وانْقَادَ»، أن ماصحت عينه[10] من هذين الوزنين لا يجرى فيه ما ذكر نحو: اعْتَوَرَ بل يجرى

---

[1] فى ش «المضعف» تحريف.
[2] «فاء» ساقطة من ز.
[3] سورة يوسف، آية: ٦٥.
قرأ بذلك الحسن، وعلقمة، والأغمش.
انظر: الإملاء ٢: ٣٠، والبحر ٣٢٥، وروح المعانى ١٣: ١٢.
[4] «قد» ساقطة من ت.
[5] فى ز «فما موصولة وصلتها كباع».
[6] «الفعل» تكملة من هـ ، ك.
[7] فى ش «معتل» تحريف.
[8] فى ز «ما يجوز».
[9] فى الأصل «باختيار» تحريف، وما أثبتُّ أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.
[10] فى ظ زيادة «ما صحت عينه أى من الإعلال فهو معتل ليس معلا».
والزيادة هنا غير لازمة.

مجرى الصحيح، «ومَا» موصولة مبتدأ، وصلته[١] «لِفَا بَاعَ» وخبره[٢] لما العين تلى، «والعَيْنُ» مبتدأ خبره تلى، والجملة صلة «مَا» الثانية، وفى «اخْتَارَ» متعلق بتلى والتقدير: ما استقر من الأوجه الثلاثة[٣] لفاء باع ثابت للحرف الذى تليه العين فى اختار وانقاد وما أشبههما، «ويَنْجَلِي» فى موضع الصفة لشِبْهٍ أى وما يشبههما فى الوزن والإعلال. ثم إنَّ الذى ينوب عن الفاعل أحد[٤] أربعة أشياء: المفعول به والظرف والمصدر والجار والمجرور. وقد ذكر فى أول الباب المفعول به، وأشار هنا إلى بقية ما ينوب عن الفاعل فقال:

(ص) وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ آوْ مِنْ مَصْدرٍ * أَوْ حَرْفِ جَرٌ بِنِيَابَةٍ حَرِي

(ش) يعنى أنه ينوب عن الفاعل ما يقبل النيابة من ظرف، وشمل ظرف الزمان وظرف المكان، ويشترط فى نيابتهما أن لا يكونا مبهمين / فلا يجوز: سِيرَ وَقْتٌ، ولاَ جُلِسَ مَكَانٌ. وأن يكونا متصرفين، فلا يجوز سِيَر سَحَرٌ[٥]، ولا جُلِسَ عِنْدَكَ[٦] أو ما يقبل النيابة من مصدر. ويشترط أيضاً فى نيابته: أن لا يكون مؤكدا، وأن لا يكون غير متصرف نحو: سُبْحَان[٧] أو حرف جر يعنى مع مجروره، ويشترط فى نيابته أن لا يلزم طريقة[٨] واحدة كحروف القسم والاستثناء ومذ ومنذ، وهذه الشروط كلها مستفادة من ٧٨ ب

(١) فى ش، ظ، ك «وصلتها» ويجوز التذكير والتأنيث.
(٢) فى ك «وخبرها» التذكير والتأنيث جائز؛ لأن الضمير هنا يعود على «ما» الموصولة.
(٣) «الثلاثة» ساقطة من ت.
(٤) فى ت «على أحد» تحريف.
(٥) «سحر» ساقطة من ز.
(٦) أجاز الأخفش نيابة الظرف غير المتصرف فى نحو قولك: جُلِسَ عِنْدَكَ بنصب الدال؛ لأنه ملازم للظرفية: فعلى مذهبه يكون فى محل رفع
انظر منهج الأخفش الأوسط ص ٤٠٠، وشرح المرادى ٢: ٢٩، وحاشية الصبان ٢: ٦٤، وحاشية الخضرى ١: ١٧١
(٧) فى ش «سبحان الله».
(٨) فى الأصل «طريقة أخرى» تحريف.

قوله: «وقَابِلٌ».

فإنك إذا «رُمْتَ» إسناد الفعل المبنى للمفعول إلى أحد هذه الأشياء تعذر ذلك، فمثال ما توفرت فيه شروط النيابة: سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَيْنِ فَرْسَخَيْنِ سَيْراً شَدِيداً. إِنَّ أقمت المجرور.

وسِيرَ بَزَيْدٍ يَوْمَانِ فَرْسَخَيْنِ[1] سَيْراً شَدِيداً[2]، إن أقمت ظرف الزمان. وسِير بزيد يومين فرسخان سيراً شديداً ، إن أقمت ظرف المكان. وسير بزيد يومين فرسخين[3] سيرٌ شديدٌ، إن أقمت المصدر. «وقَابِلٌ» مبتدأ، «ومِنْ ظَرْفٍ» متعلق به وهو الذى سوغ الابتداء به «وَحَرِى» بمعنى حقيق، وهو خبر المبتدأ، «وبِنِيَابَةٍ» متعلق به. ثم / قال: ٧٩/أ

(ص) وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَذِى إِنْ وُجِدْ * فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

(ش) اعلم أنه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأربعة المذكورة لا ينوب واحد منها بحضرته. هذا هو[4] مذهب «البصريين».

ومذهب الكوفيين: أنه يجوز أن ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به، وبه أخذ الناظم[5]، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَقَدْ يَرِدْ»، وفُهِم منه أَنَّ ذلك قليل. ومنه قراءة بعضهم: (لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانوا

---

(١) «فرسخين» ساقطة من ظ، ت.

(٢) فى الأصل، ش، ك «شديد» تحريف.

(٣) «فرسخين» ساقطة من ت.

(٤) «هو» ساقطة من هـ ، ظ.

(٥) ينوب الظرف، والمصدر، والجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به، نقل ذلك ابن مالك عن الأخفش والكوفيين، إستناداً إلى قراءة بعضهم (الآية) ومنع ذلك البصريون. انظر منهج الأخفش الأوسط ص ٤٠٠ والتسهيل٧٧، وشرح المرادى ٢:٣٢، والهمع ٢:٢٦٥ والنشر ٢:٣٧٢.

يَكْسِبُون)[1] على إقامة المجرور مقام الفاعل وهو «بِمَا كَانُوا»[2] مع حضرة المفعول به وهو «قَوْماً»[3]، وقوله: «بَعْضُ» فاعل بينوب، «وهِذِهِ» إشارة إلى الأربعة المذكورة[4]، «وإِنْ وُجِدْ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه.

وفاعل «يَرِدْ» ضمير مستتر. والتقدير: وَقَدْ يَرِدُ ذلك، أى نيابة أحد المشار إليه مع وجود المفعول به. ثم قال:

(ص) وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ[5] مِنْ * بَابِ كَسَا فِيمَا التِبَاسُهُ أُمِنْ

(ش) يعنى أَنَّ النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثانى من باب ٧٩
«كَسَا» وَيُعَبَّرُ أيضاً عن هذا النوع بباب «أَعَطَى»، وهو ما كان المفعول / ب
الثانى فيه غير الأول، واحترز به من[6] المفعول الثانى من [7] باب «ظَنَّ» وذلك مع أمن اللبس. فتقول على هذا: كُسِيَ زَيْداً ثَوْبٌ، وأُعْطِيَ عَمْراً دِرْهَمٌ[8]، وفُهِم من قوله: «فِيمَا التِبَاسُهُ أُمِنْ». أنه إذا وجد

---

[1] سورة الجاثية. آية:١٤.
قرأ بذلك عاصم، وشيبة، وأبو جعفر، والأعرج.
انظر معانى الفراء ٣:٤٦، والإملاء ٢:١٢٥، والبحر ٨:٤٥، والنشر ٢:٣٧٢.
[2] فى ت «بما كانوا يكسبون» اكتفت بموضع الشاهد.
[3] فى الأصل، هـ ، ت «قوم» تحريف من الناسخ.
[4] «المذكورة» ساقطة من ش.
[5] فى ز «الثانى» تحريف.
[6] فى ت «عين».
[7] فى هـ ، ز «فى».
[8] فى الأصل، ظ، ت «وأعطى الدرهم عمراً».
وفى هـ «وأعطى عمراً الدراهم».
وفى ز «وأعطى عمراً الدرهم».
والمثال المثبت فى ش، ك هو الأدق.
يجوز نيابة المفعول الثانى إذا أُمن اللبس كما مثّل، وكذلك يجوز نيابة المفعول الأول كقولك: كُسِيَ زَيْدٌ ثَوْبًا، وأُعْطِيَ عَمْرٌو دِرْهَمًا.

لبس[1] وجب إقامة الأول كقولك: أُعْطِىَ زَيْدٌ عَمْراً.

وفُهِم أيضاً من سكوته عن الأول أنه يجوز نيابته باتفاق[2]؛ لدخوله تحت عبارته فى قوله فى أول الباب: «يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ».

«وقد» [هنا][3] إما للتحقيق؛ لأنه جائز اتفاقاً، وإما للتقليل بالنظر إلى نيابة الأول، فإنه أكثر، «وبِاتِّفَاقٍ» متعلق بينوب وكذلك «فيما»، «والثَّانِ»[4] فاعل. «ومِنْ بَابِ» فى موضع الحال من الثَّانِ[5]. ثم قال:

(ص) فِى بَابِ ظَنَّ وَأَرَى المَنْعُ اشْتَهَرْ * ...

(ش) يعنى أنَّ نيابة المفعول الثانى من باب «ظَنَّ» وهو ما هو خبر فى الأصل، والمفعول الثانى من باب «أَعْلَم» وأصله المبتدأ، اشتهر عند النحويين منعه، ووجه منعه فى[6] [باب][7] «ظَنَّ» أنه خبر فى الأصل، والنائب عن الفاعل مخبر عنه فَتَنَافَيَا، ووجه منعه فى «أَعْلَم» أنَّ المفعول الأول مفعول به حقيقة فتنزل المفعول الثانى والثالث مع الأول منزلة الظرف والمجرور مع / وجود المفعول به، وذهب بعضهم إلى ٨٠ أ

---

(1) فى ز «اللبس» تحريف.

(2) اتفق النحاة على جواز نيابة المفعول الأول فى باب كسا، وظن، ومنع الأكثرون نيابة ثانى المفعولين من باب ظن وأعلم.

وذهب ابن مالك «أنه لا تُمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس، ولم يكن ثانى المفعولين جملة أو شبهها».

انظر التسهيل ٧٧ وشرح المرادى ٢:٣٤.

(3) «هنا» تكملة من ظ، ك.

وفى ز «هاهنا».

(4) فى ز، ظ «والثانى» تحريف.

(5) فى هـ ، ز، ظ «الثانى» تحريف.

(6) فى ش «من».

(7) «باب» تكملة من ش، ز، ظ، ك.

جواز[1] نيابتهما وهو اختيار الناظم[2]، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) .... * وَلاَ أَرَى مَنْعاً إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ

(ش) وظهور القصد هو عدم اللبس، فيجوز عنده ظُنَّ قَائِمٌ زَيْدًا[3]. وأُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسُهُ مُسْرَجًا. وفُهِم من سكوته عن المفعول[4] الأول من باب «ظَنَّ وأَعْلَمَ» أنه يجوز[5] نيابتهما[6] بلا خلاف[7]، وفِى «بَابِ» متعلق باشْتَهَرْ وهو خبر عن المنع، «والقَصْدُ» فاعل بفعل محذوف يفسره «ظَهَرْ» ثم قال:

(ص) وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا * بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

(ش) يعنى أنه يجب نصب ما تعلق بالفعل المسند إلى النائب مع رفع النائب، وشمل قوله: «مَا سِوَى النَّائِبِ» جميع المنصوبات كظرف الزمان وظرف المكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أو فيه أو معه فتقول: أُعْطِىَ زَيْدٌ دِرْهَمًا يَوْمَ الجُمعَة. أَمَامَ[8] زَيْدٌ إِعْطَاءً، فتنصب جميع ما علق بالفعل غير النائب، «ومَا» مبتدأ موصول، صلته[9] «سِوَى النَّائِب»، «ومِمَّا»

---

(1) فى ز، ظ، ك «اجازة» وما أثبتُ أدق.

(2) انظر التسهيل ٧٧.

(3) فى ظ «ظُنَّ زَيْدٌ قَائِماً».
هذا المثال يتفق مع مَنْ منع نيابة المفعول الثانى فى باب ظَنَّ.

(4) «المفعول» ساقطة من ش.

(5) فى ظ «لا يجوز» تحريف.

(6) فى ش، ظ «نيابتهما باتفاق».

(7) قال الرضى: «لم يسمع إلا قيام أول مفاعيل أعلمت إذ معنى: اعلم زيد عمراً منطلقاً، علم زيد عمراً منطلقاً، وقيام ثاني مفاعيل أعلمت مقام الفاعل أولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام أول مفعولى علمت أولى فتقول: أُعْلِمْتُ زَيْدًا أَبَاكَ.
شرح الكافية ١: ٨٤، وانظر التسهيل ٧٧ وشرح المرادى ٢: ٣٤.

(8) فى الأصل، ك «أما» تحريف.

(9) فى ش، ز، ك «موصولة وصلتها» جائز.

متعلق[١] بالاستقرار[٢] العامل فى الصلة، «وبِالرَّافِعِ» متعلق بعلق، «والنَّصْبُ لَهُ» مبتدأ وخبر، والجملة خبر ما، «ومُحَقَّقًا» حال من الضمير المستتر فى له العائد على النصب.

☆☆☆☆☆☆☆☆

(١) فى الأصل ومما متعلق به بالاستقرار ولا حاجة لذكر «بِه».
(٢) فى ظ «ومما علق متعلق بالاستقرار» بإضافة علق تصحيف.

(اشتغال العامل عن المعمول) / ٨٠/ب

(ش) المراد بالعامل فى هذا الباب المفسر للعامل فى الاسم السابق، ومن شرطه: صلاحيته للعمل فيه، فوجب أن يكون[١] إلا فعلاً متصرفاً، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، ولا يجوز أن يكون فعلا غير متصرف، ولا صفة مشبَّهةً، ولا حرفاً؛ لأنَّ هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً. ثم قال[٢]:

(ص) إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً[٣] شَغَلْ * عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحَلّ

فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا * حَتْماً مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

(ش) يعنى أنَّ الفعل إذا اشتغل بنصب ضمير عائد على اسم سابق عن نصب لفظ[٤] ذلك[٥] الاسم السابق، أو عن[٦] نصب محله، فانصب ذلك الاسم السابق [أو انصب محله][٧] بفعل لازم الإضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير، فمثال المشتغل عن نصب لفظه: زَيْداً ضَرَبْتُهُ، ومثال المشتغل عن نصب[٨] محله عَمْراً مَرَرْتُ بِهِ، وفُهِم من قوله: «مُوَافِقٍ» مطلق الموافقة. فشمل الموافق فى اللفظ والمعنى كالمثال الأول، والموافق فى المعنى دون اللفظ كالمثال الثانى والتقدير: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وجَاوَزْتُ عَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ.

---

[١] فى ت «أن يكون» تحريف.

[٢] فى ش، هـ ، ك، ت «قوله».
وفى ز «ثم قال قوله».

[٣] «فعلا» ساقطة من ظ.

[٤] «لفظ» ساقطة من ظ.

[٥] فى هـ ، ت «ذاك»

[٦] «عن» ساقطة من هـ ، ز، ظ، ك، ت.

[٧] ما بين العقوفين تكملة من هـ ، ز، ك، ت.

[٨] فى ت «لفظ» تحريف.

وهذا التقدير[١] لا يُنطق به؛ لأنَّ الفعل الثانى عوض[٢] منه فلا يجمع بينهما. ويشترط فى المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق [فلو قلت: زيداً أَنْتَ تَضْرِبُهُ. لم يجز النصب للفصل بأنت][٣] «وأن» حرف شرط، «ومُضْمَرٌ» فاعل بفعل محذوف يفسره «شَغَل»، «وسَابِقٍ» نعت لاسم، «وفِعْلاً» مفعول بشَغَل، «وعَنْهُ» متعلق بشغل والضمير فيه عائد / على الاسم ٨١/أ
السابق «والباء» فى «بِنَصْبِ» بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الضمير فى عنه، «وبِنَصْبِ» متعلق بشغل، والضمير فى لفظه عائد على الاسم السابق[٤] والظاهر[٥] فى «أَلْ» فى قوله: «أَوْ المَحَلّ» أنها معاقبة للضمير والتقدير: بنصب لفظه أو محله، ويحتمل هذا البيت وجهاً آخر من الإعراب وهو أن تكون الهاء فى «لَفْظِهِ» عائدة على الضمير الذى اشتغل الفعل به وتكون الباء على بابها لا بمعنى عن. وعلى الإعراب الأول حمل الناظم كلامه فى شرح الكافية[٦] فترجح الأخذ به، «والسَّابِقَ» مفعول بفعل[٧] مضمر يفسره انصبه، «وبِفِعْلٍ» متعلق بانصبه، «وأُضْمِرَا» فى موضع الصفة لفعل، «وحَتْماً» نعت لمصدر محذوف والتقدير: إضماراً حتماً، ويحتمل أن يكون[٨] حالاً من الضمير فى أضمرا، «ومُوَافِقٍ» نعت لفعل بعد نعته بالجملة، «ولِمَا» متعلق

---

(١) «التقدير» ساقطة من ت.

(٢) «عوض» ساقطة من ظ.

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من هـ ، ظ.
وكذلك ز مع اختلاف العبارة كما يلي:
«وبين الاسم السابق بشيء يستغنى عنه نحو: أنت فى قولك: زَيْدٌ أَنْتَ تَضْرِبُهُ. فإن وقع الفصل بهذا ومثله. قلت: زَيْدًا أَنْتَ تَضْرِبُهُ لم يجز النصب للفصل بأنت» والزيادة هنا تفيد.

(٤) «السابق» ساقط من ك.

(٥) فى هـ «والظاهر أن» تحريف.

(٦) شرح الكافية لابن مالك ٢:٦١٤

(٧) فى ز «بفعل مقدر».

(٨) فى ظ «أن لا يكون» تحريف.

بموافق، «وما» موصولة وصلتها الجملة بعدها. ثم إنَّ الاسم السابق لفعل ناصب[١] لضميره على خمسة أقسام:

لازم النصب، ولازم الرفع بالابتداء، وراجح[٢] النصب على الرفع ومُستَو فيه الأمران، وراجح الرفع على النصب، وقد بين القسم الأول بقوله:

(ص) وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا * يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

(ش) يعنى أنَّ الاسم السابق إذا تبع ما يختص بالفعل تحتم نصبه، والمختص بالفعل: أدوات[٣] الشرط، وأدوات[٤] التخصيص، وأدوات الاستفهام / غير[٥] الهمزة. وذكر منها[٦] أن وحيثما فتقول: إِنْ زَيْدًا لَقِيتَهُ فَأَجْمِلْ إِكْرَامَه، وحَيْثُمَا زَيْداً لَقِيتَه يُكْرِمُك. ٨١/أ

[ومثال ذلك فى التحضيض][٧] هَلاَّ زَيْدًا كَلَّمْتَه.

[ومثال الاستفهام][٨] ومَتَى زَيْدًا تَأْتِيهِ [يُكْرِمُكَ][٩]

وجواب «إِنْ» محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ثم أشار إلى القسم الثانى بقوله[١٠]:

(ص) وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

---

(١) فى ز، ك «للفعل الناصب» وعبارتها أدق.
(٢) فى ز، ظ «أو راجح».
(٣) فى ز «كأدوات» تحريف.
(٤) فى ز «وأدوات منها التحضيض».
(٥) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «ما عدا».
(٦) «منها» ساقط من ز. ويريد بقوله منها أى مما يختص بالفعل.
(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ك.
وفى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «ومثل ذلك».
(٨) «ومثال الاستفهام» تكملة من ش، ك.
(٩) «يكرمك» تكملة من ز، ك.
(١٠) «بقوله» ساقط من ز. وفى ظ، ك «فقال».

كَذَا إِذَا الفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ[1] * مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ[2]

(ش) فذكر لوجوب رفع الاسم السابق سببين: أحدهما ما اشتمل عليه البيت الأول وهو أن يتبع الاسم السابق شيئاً يختص بالابتداء، ومثال ذلك: «إِذَا» التى للمفاجأة[3]، وليتما الابتدائية نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ، يَضْرِبُهُ عَمْرو، وليتما زيد أكرمته. والثانى: أن يفصل بين الاسم السابق والفعل ما[4] لا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الصدر[5] نحو: زَيْدٌ مَا أُكْرِمُهُ وَعَمْرُو لأُكْرِمَنَّهُ[6].

وإعراب البيت الأول واضح، وأما البيت الثانى ففيه تعقيد[7] ويتبين بالإعراب، «فَالفِعْلُ» فاعل بفعلٍ[8] يفسره تَلاَ، «وما» موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول بتلا، وصلتها الجملة إلى آخر البيت، و«ما» الثانية موصولة فاعلة «بيرد» واقعة على الاسم السابق وصلتها قبله، «والهَاءُ» فى قبله عائدة على الفاصل، «ومَعْمُولاً»[9] حال من «ما» الثانية «وما» / الثالثة[10] موصولة واقعة على الفعل المفسر وصلتها «وُجِدَ»، ٨٢/أ
«وبَعْدُ» متعلق بوجد، وهو مقطوع عن الإضافة. وتقدير المضاف[11] بعده

(1) فى ظ، ت «ما لن» تحريف.
(2) فى الأصل «ما قبله معمول ما بعد وجد» تحريف.
(3) فى ش «إذا الفجائية».
(4) فى هـ ، ز، ظ، ت «بما» تحريف، على بناء الفعل يفصل للمجهول.
(5) فى ز «الصدور».
(6) فى ش «ما أكرمته» وفى ظ «لا أكرمه».
(7) فى ظ، ت «تقعير» تحريف.
(8) فى ش «بفعل محذوف» وفى ك «بفعل مضمر».
(9) فى الأصل، ش، ظ، ت «ومعمول» وفى ك (ومعمول الحال حال) والصواب ما أثبتُّ كما فى هـ ، ز والألفية.
(10) فى ت «الثانية».
(11) فى هـ ، ز «المضاف إليه».

أي بعد الفاصل[1] وتقدير الكلام كذلك أيضاً يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل الشيء الذى لا يرد الذى قبله معمولاً للفعل الذى وجد بعده وهو المفسر. ثم أشار إلى القسم الثالث فقال:

(ص) **وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ * وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ**
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى * مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ

(ش) فذكر لترجيح النصب على الرفع ثلاثة أسباب اشتمل البيت الأول على سببين[2]:

الأول: أن يكون الاسم السابق قبل فعلٍ يقتضى الطلب، وذلك الأمر نحو[3]: زَيْداً اضْرِبْهُ.

والدعاء نحو: اللَّهُمَّ زَيْداً ارْحَمْهُ.

والنهى نحو[4]: زَيْدًا لاَتُهِنْهُ.

الثانى: أن يقع الاسم السابق بعد شيء يَغلب دخوله على الفعل نحو «مَا» و«إِنْ» النافيتين، وهمزة الاستفهام نحو: مَا زَيْداً ضَرَبْتَهُ، وإِنْ عَمْراً أَكْرَمْتَه، وأَزَيْدًا رَأَيْتَه.

واشتمل البيت الثانى على سبب واحد، وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة مصدرة بالفعل نحو: قَامَ زَيْدٌ وعَمْرًا كَلَّمْتُهُ، ومثله قوله - عز وجل - [5]: (يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِى رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيمًا)[6] واحترز بقوله: «بِلاَ فَصْلٍ» من أن يقع بين حرف العطف

---

(1) فى هـ ، ز، ظ «الفعل».
(2) فى ز «سببين منها».
(3) فى ز «نحو قولك».
(4) فى ت «فى نحو».
(5) فى ز، ظ «تعالى».
(6) سورة الإنسان. آية: ٣١.

والمعطوف[1] فاصل نحو: قَامَ / زَيْدٌ وأَمَّا عَمْرٌو فَكَلَّمْتُهُ؛ لأنَّ حكم المعطوف ٨٢ ب
في ذلك حكم المستأنف، وإنما اختير النصب قبل الطلب؛ لأنَّ الطلب طالب للفعل، وبَعْد الحروف المذكورة؛ لأنَّ الغالب فيها أن يليها الفعل، ومع العطف على الجملة الفعلية لتناسب المعطوف للمعطوف[2] عليه «ونَصْبٌ» مفعول لم يسم فاعله باخْتِيرَ[3]، «وذِي طَلَبْ» نعت لفعل، و«بَعْدَ» معطوف على «قَبْل»، وهو[4] متعلق باختير، «ومَا» موصولة واقعة على الأدوات المتقدمة على الاسم السابق[5] «وَإِيلاَؤُهُ» مبتدأ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول الثاني، «والفِعْلَ» مفعول أول، ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول الأول. والأول أظهر؛ لأنَّ الناظم يطلق وَلِيَ على تَبع في هذا النظم كثيراً «وغَلَبْ» في موضع الخبر لإِيلاَؤُهُ، «وبَعْدَ» معطوف على «بَعْدَ» في البيت الأول، «وبِلاَ فَصْلٍ» متعلق بعاطف «وعَلَى» كذلك، «وأَوَّلاَ» ظرف متعلق بمستقر[6]. واحترز به من الفعل الذي لم يقع أولاً، كالجملة ذات الوجهين[7]. ثم أشار إلى القسم الرابع فقال:

(ص) وَإِنْ تَلاَ المَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا * بِهِ عَنْ اسْمٍ[8] فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

(ش) فذكر لمساواة الرفع والنصب سبباً واحداً وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة ذات وجهين: وهي التي صدرها مبتدأ[9] وعجزها

---

(1) في ز «ومعطوفه».
(2) في ت «والمعطوف».
(3) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «باختير وقبل متعلق باختير» وزيادتها هنا غير لازمة؛ لأنه سيذكرها لاحقاً.
(4) في ش، ك، ت «فهو»
(5) «السابق» ساقطة من هـ .
(6) في الأصل، ش «باستقر» تحريف.
(7) في ظ، ك، ت «وجهين» تحريف.
(8) في ز «الاسم» تحريف.
(9) في ز «اسم» وهذه أدق.

فعل كقولك[1] زَيْدٌ قَامَ وَعَمْراً كَلَمْتُه، فالنصب مراعاة لعجزها والرفع مراعاة لصدرها[2]، ولا ترجيح[3] / لواحد من الوجهين على الآخر، وتَجَوَّزَ فى تَسْمِيَةِ الاسم السابق معطوفاً، والمعطوف فى الحقيقة إنما هى الجملة التى هو جزؤها، والعذر له أنه لما ولى حرف العطف أطلق عليه معطوفا. «فَالمَعْطُوفُ» فاعل بـ «تَلاَ»، «ومُخْبَرَا» نعت لـ «فِعْلاً»، و«بِهِ» فى موضع المفعول الذى لم يُسم فاعله بـ «مُخْبَرَا»، و«عَنْ اسْمٍ» متعلق بـ «مُخْبَرَا»، ويجوز أن يكون مفعولاً لم يسم فاعله بـ «مُخْبَرَا»، «وبِهِ» متعلق بـ «مُخْبَرَا» «وفَاعْطِفَنْ» جواب الشرط. ثم أشار إلى القسم الخامس بقوله: ٨٣ أ

(ص) وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِى مَرَّ رَجَحْ[4] * ...

(ش) يعنى أنَّ الرفع راجح فيما خلا من موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع وتساوى الوجهين. ومثال ذلك: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، وإنما كان الرفع راجحاً لعدم الحذف، بخلاف النصب فإنه على حذف الفعل، «والرَّفْعُ» مبتدأ، «وفِى» متعلق به، «ورَجَحْ» خبر المبتدأ. ثم تمّم البيت بقوله[5]:

(ص) ... * فَمَا أُبِيحَ ٱفْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

(ش) لأنه مستغن عنه. ثم قال:

(ص) وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ * أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِى

(ش) يعنى أنَّ الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجر[6] أو بالإضافة يجرى مجرى الفعل المشغول بالضمير المباشر فى جميع

---

(1) فى الأصل، هـ «كقوله» تحريف.
(2) حيث يجوز فى هذه الحالة نصب «عَمْراً» مراعاة للعجز، ورفعه مراعاة للصدر.
(3) فى ش «ولا أرجح» تحريف. وفى ظ «ولا ترجح» تحريف.
(4) فى ظ «مرجح» وما أثبتُّ أصوبُ كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.
(5) فى ز، ظ «فقال»
(6) فى ظ «جر».

الأقسام المذكورة، فنحو: إِنْ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ، وَإِنْ زَيْدًا رَأَيْتُ أَخَاه، يجرى مجرى إِنْ زَيْداً ضَرَبْتَهُ، فى وجوب النصب / ونحو: أَزَيْدًا(١) مُرَّ بِهِ، ومُرَّ بِأَخِيهِ، يجرى مجرى أَزَيْدًا(٢) ضَرَبْتُهُ، فى ترجيح النصب، وكذلك سائر المسائل، وفُهِم من قوله: «أَوْ بِإِضَافَةٍ» أَنَّ نحو: زَيْداً(٣) ضَرَبْتُ غُلاَمَ أَخِيه وَصَاحِبَ غُلاَم أَخِيهِ وغيرهما(٤) مما يتعدد(٥) فيه المضاف يجرى مجرى: زَيْداً ضَرَبْتُ غُلاَمَه؛ لأنَّ قوله: «أَوْ بِإِضَافَةٍ» (٦) أعم من أن يكون المضاف واحداً أو أكثر، وفى ذلك أيضاً إشعار بأن المفصول بحرف الجر نحو: زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ. يجرى مجرى(٧) ما كان(٨) المجرور فيه مضافاً متحداً كان(٩) أو متعدداً نحو: زَيْدًا مَرَرْتُ بِأَخِيهِ وَمَرَرْتُ بِغُلاَمِ أَخِيهِ. ٨٣/ب

«وفَصْلُ» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول ويصح تقديره منصوباً إذا قدر حذف الفاعل فيكون تقديره: وفصلك مشغولا، ومرفوعا إذا كان التقدير: أن يفصل(١٠) المشغول. والأول أحسن؛ لأنَّ التقدير الثانى فيه خلاف(١١). وخبره «يَجْرِى»، و«بِحَرْفٍ»(١٢) متعلق «بِفَصْلٍ» وكذلك(١٣) «بِإِضَافَةٍ»، «وكَوَصْلٍ» متعلق بيجرى. ثم قال:

---

(١) فى هـ ، ز، ظ، ت «زيداً».
(٢) فى هـ ، ز، ظ، ت «زيداً»
(٣) فى الأصل «زيد» تحريف.
(٤) فى ش، ك، ت «ونحوهما».
(٥) فى ت «تعدد».
(٦) فى الأصل، هـ ، ز، ظ «بإضافة» والصواب ما أثبتُّ كما فى ش، ك، ت والألفية.
(٧) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «مجراه».
(٨) فى هـ ، ز «سواء».
(٩) فى هـ ، ز، ظ «أو كان».
(١٠) فى ت «أن انفصل».
(١١) أى فى رفع المصدر النائب عن الفاعل. ففى ذلك خلاف أجازه جمهور البصريين، وواقفهم ابن مالك فى التسهيل ١٤٢.
(١٢) فى ز «وبحرف جر».
(١٣) فى ظ «وكذا».

(ص) وَسَوِّ فِي ذَا البَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ * بِالفِعْلِ إِنْ لَم يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

(ش) يعنى أنَّ [الوصف][1] الذى يعمل على الفعل يساوى الفعل فى جواز تفسير[2] العامل فى الاسم السابق، والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل، واسم المفعول، دون الصفة المشبهة وأفعل التفضيل /؛ لأنها لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر [عاملا][3] فنحو: أَزَيْدًا[4] أَنْتَ ضَارِبُه كقولك: أَزَيْدًا تَضْرِبُه[5]. فإن قلت: قد تقدم أنه لا يجوز الاشتغال[6] فى نحو: أَزَيْدًا أَنْتَ تَضْرِبُه[7] للفصل، والفصل موجود فى هذا المثال، قلت: لا يمتنع الفصل إلا مع الفعل لاستقلال[8] الفعل؛ بخلاف الوصف فإنه لا يستقل[9] بنفسه بل لا بد له[10] من شىء يسند إليه فتنزل «أَنْتَ ضَارِبُهُ». منزلة «تَضْرِبُهُ»[11]، واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر وبقوله: «ذَا عَمَلْ» من اسم الفاعل بمعنى المضى، فإنه لا يعمل وبقوله: «إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ»، من اسم الفاعل العامل المقترن «بأَل» الموصولة نحو: زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُهُ غَدًا. وفُهِم من قوله: «إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ»[12]. أنَّ الصفة المشبهة لا تفسر

84 أ

---

(1) «الوصف» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.
(2) فى هـ ، ز «تفسيره» تحريف.
(3) «عاملا» تكملة من هـ ، ز.
(4) «أزيداً» ساقطة من ش.
وفى هـ «زيداً»، وفى ز «نحو زيد».
(5) فى الأصل «كقولك إن زيداً تضربه» والمثال المثبت أدق.
(6) فى الأصل «الأشغال» تحريف.
(7) فى الأصل، هـ ، ز «إن زيداً أنت تضربه».
(8) فى ظ «لاشتغال».
(9) فى ظ «لا يشتغل» ترحيف.
(10) «له» ساقط من ش، هـ ، ز، ظ، ت.
(11) فى ز «أنت تضربه» وهى أدق.
(12) «حصل» ساقطة من ش، ت.

[عاملا][1] لامتناع عملها فيما قبلها. «ووَصْفًا» مفعول بسَوٍّ، «وفِى» متعلق بسَوٍّ[2]، وكذلك «بِالفِعْلِ» والظاهر أنَّ «يَكُ» تامة، «ومَانِعٌ» فاعل بها، «وحَصَلْ» فى موضع الصفة لمانع، والتقدير: إنْ لَمْ يُوجَد مَانِعٌ[3] حَصَلْ[4]. ثم قال:

(ص) وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ * كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الوَاقِعِ

(ش) يعنى أنَّ الشاغل للعامل إذا كان أجنبياً متبوعاً بِسَبَبِيٍّ جرى مجرى السَّبَبِيّ والمراد «بالعُلْقَة» الضمير العائد على الاسم السابق، والمراد «بالتَّابع» هنا النعت / كقولك: زَيْدًا ضَرَبْت رَجُلاً يُحِبّه. أو عطف البيان[5] كقولك[6]: زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلاً أَخَاه. ٨٤ ب

أو عطف[7] النسق، كقولك: زَيْداً ضَرَبْتُ عَمْراً وَأَخَاهُ.

وإطلاقه فى التابع يوهم أنَّ ذلك جائز فى جميع التوابع وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر، والمراد بالواقع السَّبَبِيّ المعمول للمفسر. «وعُلْقَةٌ» مبتدأ، «وحَاصِلَةٌ» نعت له[8]، و«بِتَابِعِ» متعلق بحاصلة، «وكعُلْقَةٍ» خبر المبتدأ، «وبِنَفْس» صفة[9] لعُلْقة[10] [والاسم مضاف إليه، والواقع نعت لاسم][11].

---

[1] «عاملا» تكملة من هـ ، ز.
[2] «وفى متعلق بسوء» ساقط من هـ ، ز.
[3] «مانع» ساقطة من ت.
[4] فى ش، ظ «حاصل».
[5] «البيان» ساقطة من ظ. وما بعد «النعت» إلى هنا ساقط من ك.
[6] فى الأصل «كقوله».
[7] «أو عطف» ساقط من ظ.
[8] «له» ساقط من ت.
[9] فى الأصل، هـ ، ز «صلة» تحريف.
[10] فى ز «للعلقة».
[11] ما بين المعقوفين تكملة من ك.

(تعدى الفعل ولزومه)

(ش) الفعل على قسمين متعد[1]، ولازم. وبدأ بالمتعدى فقال:

(ص) عَلاَمَةُ الفِعْلِ المُعَدَّى[2] أَنْ تَصِلْ * هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

(ش) يعنى أنَّ علامة الفعل المتعدى جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو: زَيْدًا ضَرَبَهُ عَمْرٌو، والخَيْرَ عَمِلَهُ زَيْدٌ.

واحترز بهاء غير المصدر من «هَا» المصدر فإنها تتصل بالمتعدى واللازم، فليست علامة لواحد منهما[3]. «وعَلاَمَةٌ» مبتدأ، وخبره «أَنْ تَصِلْ»، «وهَا» مفعول بتصل، «وبِهِ» متعلق بتصل. ثم قال:

(ص) فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ * عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ

(ش) يعنى أنَّ الفعل المتعدى ينصب المفعول به إذا لم ينب عن الفاعل، فإذا ناب عن الفاعل كان مرفوعاً كما تقدم فى بابه، وفُهِم من قوله: «فَانْصِبْ بِهِ»، أن الناصب للمفعول به الفعل وهو أصح الأقوال[4]. وإعراب / البيت ٨٥/أ
واضح. ثم قال:

---

[1] فى ز «متعدى».

[2] فى الأصل «المتعدى». والصواب ما أثبتُّ كما فى الألفية، وبقية النسخ.

[3] فى الأصل، ش، ك «منها».

[4] اختلف البصريون والكوفيون فى ناصب المفعول. ذهب البصريون إلى أن الناصب للمفعول هو الفعل وحده، وحجتهم فى ذلك أنَّ أصل العمل للأفعال، وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ الناصب له هو الفاعل، وحجتهم فى ذلك أنَّ نصبه يدور مع الفاعل. وذهب الكوفيون إلى أنَّ الناصب له هما الفعل والفاعل؛ لأنهما كالشيء الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر. على حين ذهب خلف الأحمر إلى أنَّ الناصب له هو معنى المفعولية، لأنها صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به. انظر فى هذه المسألة الإنصاف ١:٧٨.

(ص) وَلاَزِمٌ غَيْرُ المُعَدَّى ... * ...

(ش) يعنى أنَّ ما لا يصلح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم، ويُقال فيه غير متعد، وقاصر. «ولاَزِمٌ» خبر مقدم، «وَغَيْرُ المُعَدَّى» مبتدأ [مؤخر[1]] ثم إنَّ من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه، ومنه ما يستدل عليه بوزنه، وقد شرع فى بيان ذلك فقال:

(ص) ... وَحُتِمْ * لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ

(ش) هذا مما يستدل على لزومه بمعناه، وهو أن يكون دالاً على السجايا، أي الطباع[2] وهو ما دلَّ على معنى قائم[3] بالفاعل لازم له، ثم مثَّل ذلك «بنَهِمْ»[4] ومعناه كَثُرَ أَكْلُه، ومثله[5] حَمِق بكسر الميم وضمها، ثم قال:

(ص) كَذَا افْعَلَلَّ والمُضَاهِى اقْعَنْسَسَا * ...

(ش) هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو «افْعَلَلَّ» كاقْشَعَرَّ[6] واطْمَأَنَّ «وافْعَنْلَلَ»[7] كاحْرَنْجَمَ واقْعَنْسَسَ، والمضاهى المشابه واصطلاحه[8] فى هذا [الباب][9] أنه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه، فكأنه قال: وَاقْعَنْسَسَ[10] ومضاهيه. «وافْعَلَلَّ» مبتدأ خبره «كَذَا» «والمُضَاهِى»

---

(1) «مؤخر» تكملة لم ترد فى الأصل وبقية النسخ، وهى زيادة لا لزوم لها. رغم أنه قال ولازم خبر مقدم.
(2) فى ش، ز، ظ، ك، ت «الطبائع».
(3) فى الأصل، هـ «قام».
(4) فى ز «بقوله كنَهِمْ».
(5) فى ت «ومنه».
(6) فى هـ «اقشعَرَّ» تحريف.
(7) فى ظ، ت «افعلل» خطأ من الناسخ.
هناك فرق بين وزنَى احرنجم واقعنسس، ويتمثل هذا الفرق فى أن الميم أصلية فى «احرنجم»، والسين الثانية زائدة للالحاق فى «اقعنسس».
(8) فى ت «واصلاحيه» تحريف.
(9) «الباب» تكملة من ظ.
(10) فى الأصل «واقعنس» تحريف.

معطوف على «افْعَلَلَّ»، «واقْعَنْسَسَا»[1] مفعول بالمضاهى، ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهى، أى: والذى ضاهاه اقعنسس [ثم][2] قال:

(ص) ... * وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

(ش) نحو: وَضُوءَ وطَهُرَ فى النظافة، ونَجُسَ وقَذُرَ فى الدنس، «ومَا» موصولة معطوفة على المضاهى. ثم قال:

(ص) أَوْ عَرَضًا ... * ....

(ش) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل / غير لازم له ٨٥ ب
نحو: مَرِضَ وكَسُلَ ونَشُطَ، «وعَرَضًا» معطوف على «دَنَسَا»[3] ثم قال:

(ص) ... أَوْ طَاوَعَ المُعَدَّى لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا

(ش) يعنى أنَّ من علامة[4] لزوم الفعل أن يكون مطاوعاً لفعل متعَدٍّ إلى واحد. ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو: دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ.

ومَدَدْتُ الثَّوْبَ فَامْتَدَّ، واحترز بقوله «لِوَاحِدٍ» من مُطَاوِعِ المتعدى[5] لاثنين، فإنه متعد إلى واحد كقولك: عَلَّمْتُ زَيْداً الحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ. ثم قال:

(ص) وَعَدِّ لازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ ... ...

(ش) يعنى أنَّ الفعل اللازم إذا طلب مفعولاً من جهة المعنى ولم يصل إليه بنفسه لضعفه[6] عنه عُدِّىَ إليه بحرف الجر نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وآلَيْتُ عَلَى عمرو. ثم قال:

(ص) ... * وَإِنْ حُذِفَ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

---

(١) فى الأصل «واقعنس» تحريف.
(٢) «ثم» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٣) فى هـ ، ظ، ت «دنس» والصواب ما أُثبتُّ كما فى الأصل، ش، ز، ك، والألفية.
(٤) فى ش، هـ ، ت «علامات».
(٥) «المتعدى» ساقطة من ش.
(٦) فى الأصل، ظ «لضعف».

(ش) يعنى أنَّ حرف الجر إذا حذف انتصب المجرور بالفعل، وذلك على نوعين: موقوف على السماع، ومطرد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) **نَقْلاً ... * ...**

(ش) أَىْ سَمَاعًا. كقوله:

٦٧ - آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ * وَالحَبُّ يَأْكُلُهُ فِى القَرْيَةِ السُّوسُ[١]

أى آلَيْتَ على حب العراق، فحذف حرف الجر، ونصب[٢] المجرور. وظاهر قوله: «نَقْلاً» أنَّ النقل راجع للنصب، وليس هو[٣] كذلك، بل هو راجع لحذف حرف الجر، وأما النصب فليس بنقل، وأشار إلى الثانى بقوله:

(ص) **... وَفِى أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ * مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا**

(ش) يعنى / أنَّ حذف[٤] حرف الجر «مَع أَنَّ وأَنْ» المصدريتين مُطَّرِد[٥] ٨٦/أ
إذَا أُمن اللبس فتقول: عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ تَقُومُ، وعَجِبْتُ أَنَّكَ تَقُوم، وعَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَقُومَ، وعَجِبْتُ أَنْ تَقُوم.

وعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا، أى يُعْطُوا الدِّيَة، احترز بقوله: «مَع أَمْنِ لَبْسٍ» من نحو: رَغِبْتُ فِى أَنْ تَقُوم، ورَغِبْتُ عَنْ أَنْ تَقُومَ.

فلا يجوز حذف حرف الجر هنا؛ لئلا يلتبس، وإنما اطَّرَد حذف حرف الجر مع «أَنَّ وأَنْ» لطولهما فى الصلة[٦]، واختلف فى موضعهما[٧] بعد

---

(١) الشاهد للمتلمس.
انظر: الكتاب ١:٣٨، والنكت للأعلم ١:١٧٢ وشرح ابن الناظم ٢٤٧ وشرح ابن عقيل ١:٤٥٧، ومغنى اللبيب ١:٩٩ وشرح التصريح ١:٣١٢.
(٢) فى ش، هـ ، ك، ت «وانتصب».
(٣) «هو» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٤) «حذف» ساقطة من ت.
(٥) فى هـ «مطردا».
(٦) فى هـ ، ز، ك، ت «بالصلة».
(٧) فى ظ «موضعها».

الحذف، فقيل فى موضع جر، وقيل فى موضع نصب، وهو أقيس، وقوله: «وَإِنْ حُذِفْ» شرط، وادغم فاء حُذِفْ فى فاء الجواب[1] بعد تسكينها، «ونَقْلاً» مصدر فى موضع الحال[2]، وفاعل يطرد: ضمير[3] عائد على الحذف المفهوم من «حُذِفْ». ثم قال:

(ص) وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ * مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ

(ش) إذا كان الفعل متعديا إلى اثنين من غير باب «ظَنَّ» فلا بدَّ أن يكون أحدهما فاعلاً فى المعنى، وأصله[4] أن يتقدم على ما ليس فاعلاً فى المعنى كقولك: أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَمًا.

فزيد هو الفاعل فى المعنى؛ لأنه هو الذى أخذ الدرهم، وكقوله[5]: «أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ»، «فَمَن زَارَكُمْ» مفعول أول لأَلْبِسَنْ، «ونَسْجَ اليَمَنْ» مفعول ثان، والأول هو الفاعل فى المعنى؛ لأنه هو الذى لبس نسج اليمن «وَنَسْجَ»[6] مصدر بمعنى اسم المفعول أى منسوج[7]، ثم إنَّ المفعول الأول[8] فى ذلك على ثلاثة أقسام:

قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل فى المعنى، وقسم يجب فيه تأخيره، وقسم يجوز فيه الوجهان / ٨٦ب

وقد أشار إلى[9] الأول بقوله:

---

(١) يريد بـ «فاء الجواب» فى قوله «فالنصب».
(٢) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت زيادة «موضع الحال من الحذف المفهوم من حُذِف» الزيادة هنا لازمة.
(٣) فى الأصل «وضمير» تحريف.
(٤) فى هـ ، ت «فأصله».
(٥) فى الأصل، ش، ز، ظ، ك «وكقولك».
(٦) فى ز «ونسج اليمن».
(٧) فى ز «منسوج اليمن».
(٨) «الأول» ساقطة من ظ.
(٩) فى هـ ، ز، ت «إلى القسم». وفى ظ «إلى الوجه».

(ص) وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجَبٍ عَرَا[1] * ...

أى لموجب. لشىء موجب[2]، والموجب الذى يوجب تقديمه هو اللبس نحو: أَعْطَيْتُ زَيْداً عَمْراً.

أو الحصر[3] نحو: مَا أَعْطَيْتُ زَيْداً إِلاَّ دِرْهَمًا.

أو يكون الأول ضميراً متصلاً بالفعل نحو: أَعْطَيْتُكَ دِرْهَمًا.

ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... * وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

(ش) يعنى أنه قد يجب تأخير ما هو فاعل فى المعنى لموجب أيضاً، وذلك الموجب كونه محصوراً نحو: مَا أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا إِلاَّ زَيْدًا.

أو يكون الثانى ضميراً متصلاً نحو: الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُ[4] زَيْدًا.

أو ملتبسًا[5] بضمير يعود على الثانى[6] نحو: أَسْكَنْتُ الدَّارَ بَانِيَهَا

وأما القسم الثالث، وهو ما يجوز فيه الوجهان، فهو مستفاد من قوله: «وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى» «وَتَرْكُ» مبتدأ، خبره «قَد يُرَى»، «وحَتْمًا» مفعول ثان بيُرَى، «وقَدْ» فى قوله: «قَدْ يُرَى» للتحقيق لا للتقليل. ثم قال:

(ص) وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ * كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ

(ش) يعنى أنه يجوز حذف الفضلة. وفُهِم من إطلاقه فى الحذف أنه

---

(1) عرا: أى وُجِد.

(2) فى ش، هـ ، ز، ك «أى لموجب غشى وجاء» تركيب غير واضح.
وكذلك فى ظ «أى لموجب فشى وجاء».
وفى ت «أى لموجب لشىء وجب». وكلها من تصحيف النساخ.

(3) فى ز «والحصر».

(4) فى ظ «أعطيت» لا يجوز.

(5) فى الأصل «متلبساً» تحريف.

(6) فى الأصل، ش، ك «الأول». والصواب ما أثبتُّ كما فى هـ ، ز، ظ، ت.

يجوز حذفها اختصاراً واقتصاراً[1]، وشمل قوله: «فَضْلَةٍ» مفعول[2] المتعدى إلى واحد نحو [ضَرَبْتُ][3].

والأول من المتعدى إلى اثنين، كقوله عز وجل[4]: ﴿ وَأَعْطَى قَلِيلاً [وَأَكْدَى][5] ﴾

والثانى نحو قوله:[6] ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[7]

والأول والثانى معاً نحو / ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾[8] 87 أ

وقوله: «إِنْ لَمْ يَضِرْ» أى إن لم يضر حذفه[9]، وذلك إذا كان جواباً نحو: ضَرَبْتُ زَيْداً، لمن قال[10]: مَنْ ضَرَبْت.

أو كان محصوراً نحو: مَا ضَرَبْتُ إِلاَّ زَيْدًا.

ففى هذين الموضعين لا يجوز حذفهما[11] اختصاراً ولا اقتصاراً. «وحَذْفُ» مفعول مقدم «بأَجِزْ»، «وإِنْ لَمْ يَضِرْ» شرط، ومعنى يَضِر يَضُرُّ. يُقال: ضَارَ يَضِيرُ ضَيْرًا. بمعنى ضَرَّ يَضُرُّ ضَرًّا، وقوله: «كَحَذْفِ» هو على حذف مضاف، والتقدير: كَضَيْرِ حَذْفٍ، «ومَا» موصولة[12] وصلتها الجملة

---

(1) فى هـ ، ز «أو اقتصارا».
(2) فى هـ «معمول».
(3) «ضربت» تكملة من هـ ، ز، ت.
(4) فى ت «تعالى عز وجل».
(5) سورة النجم. آية: ٣٤.
«وأكدى» تكملة من ز.
(6) فى هـ ، ت «قوله تعالى».
(7) سورة الضحى. آية: ٥.
فى ش، هـ ، ز، ك، ت ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ لم يكمل الآية.
(8) سورة الليل. آية: ٥.
(9) فى هـ ، ز «حذفها».
(10) فى ز «جواباً لمن قال» وعبارتها أكمل.
(11) فى هـ ، ز «حذفها».
(12) فى هـ «موصول».

إلى آخر البيت، وجَوَاباً مفعول ثان بِيبيقَ، «وفِي سِيقَ» ضمير عائد على الفضلة[1] [ثم][2] إن الفعل الناصب للفضلة يجوز حذفه، وذلك على وجهين: أحدهما على جهة الجواز، والثاني على جهة الوجوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا *...

(ش) يعنى أنه يحذف الفعل الناصب للفضلة إذا علم جوازاً[3] كقولك[4]: لمن قال: مَا ضَرَبْتُ أَحَداً بَلْ زَيْدًا.

ووجوباً فى باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء، وما كان مَثَلاً أَوْ جَارِياً مجرى المثل. وهذا هو الوجه الثاني. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

(ش) وفُهِم منه أن قوله: «ويُحْذَفُ» بمعنى يجوز[5] حذفه؛ لأنه فى مقابلة الحذف على جهة الوجوب[6]، «والنَّاصِبُهَا» مفعول لم[7] يُسم فاعله بيحذف، وهو اسم فاعل، والضمير[8] المتصل به منصوب الموضع على أنه مفعول / به، وهو عائد على الفضلة، «وحَذْفُهُ» اسم يكون[9]، والضمير فيه عائد على الناصب. ٨٧/ب

(1) فى الأصل، ظ، ت «الصلة».
ولو قال: وفى سيق ضمير يعود على «ما» الموصولة لكان أدق وأضبط
(2) «ثم» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(3) فى ت «جواز».
(4) فى هـ «كقوله».
(5) فى ش، هـ ، ز، ك، ت زيادة واختلاف «وفُهم منه أن قوله ويحذف الناصبها أن ذلك على جهة الجواز».
وفى ظ «وفُهم منه أن قوله ويحذف: يجوز حذفه، وذلك على وجهين: أحدهما: على جهة الجواز. والثاني: على جهة الوجوب. وقد أشار إلى الأول بقوله: ويحذف الناصبها إن علما. على جهة الجواز».
الزيادة هنا غير لازمة؛ لأنها مكررة، فلقد سبق شرح الشطر الأول من البيت. فلا داعى لتكراره، وهذا سهو من الناسخ.
(6) فى ش، هـ ، ز، ت «اللزوم» جائز.
(7) فى هـ ، ز «مالم». وما أثبته أخصر.
(8) فى الأصل «الضمير».
(9) فى ت «يكن» والصواب ما أثبتُّ كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(التنازع فى العمل)

(ش) التنازع[1] هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى، وقد بين ذلك بقوله:

(ص) إنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ * قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ

(ش) المراد بالعاملين[2] هنا الفعل أو ما جرى مجراه، ولا مدخل للحرف[3] فى هذا الباب. وشمل قوله «عَامِلان» تنازع الفعلين كقوله ـ عز وجل ـ [4]:

(آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)[5]

والاسمين، كقول الشاعر:

٦٨ ـ عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ * فَلَمْ أَتَّخِذْ إلاَّ فِنَاءَكَ مَوْئِلاَ[6]

[والفعل والاسم مع تقدم الاسم كقوله تعالى: (هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَه[7])][8] والفعل[9] والاسم مع تقدم الفعل كقوله:

---

[1] «التنازع» ساقطة من ز.
[2] فى الأصل «بالعامل» وما أثبتُّ أدق كما فى بقية النسخ.
[3] فى ز «للحروف».
[4] فى ز «نحو قوله تعالى».
[5] سورة الكهف. آية:٩٦.
[6] لم أعثر على قائله وقد ورد فيما رجعت إليه من كتب النحو غير معزو انظر شرح ابن الناظم ١٠٤، وشرح المرادى ٢:٥٨، وأوضح المسالك ٢:٢١، وشرح التصريح ١:٣١٦ ومعجم شواهد النحو ١٣٧.
وفى الأصل روى عجز البيت. (فَلَمْ أَتَّخِذْ إلاَّ بَقَاءَكَ مَوْئِلاَ)
[7] سورة الحاقة. آية:١٩.
[8] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[9] فى هـ ، ز، ظ، ت «أو الفعل».

٦٩ ـ لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِى * لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا[١]

ومعنى «اقْتَضَيا»: طلبا، فخرج به نوعان: أحدهما أن يكون أحد العاملين لا يقتضى عملاً فى المتنازع فيه. كقول امرىء القيس:

٧٠ ـ فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ * كَفَانِيَ ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[٢]

فإن أطلب غير طالب لقليل.

الثانى: أن يؤتى بالعامل الثانى توكيداً للأول كقوله:

٧١ - ... * أَتَاكَ أَتَاكَ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ[٣]

فأتاك الثانى غير طالب للاحقين[٤]؛ لأنه أتى[٥] به توكيداً لأتاك الأول،

---

[١] الشاهد للمرار بن سعيد الأسدى.
انظر الكتاب ١٩٣:١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ٥٩:١، وشرح المفصل ٦٤:٦، وشرح المرادى ٥٦:١، وشرح ابن عقيل ٤٦٢:١، وشرح الشواهد للعينى ١٠٠:٢، والخزانة ٤٣٩:٣.
ويروى عجز البيت:
(لقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عن الضرب مسمعا)،
المغيرة: الخيل التى تخرج للغارة.
النكول: النكوص والرجوع جبناً وخوفاً.
مسمع: اسم رجل وهو مسمع بن شعبان أحد بنى قيس بن ثعلبة.

[٢] فى الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ك.
وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ
وما أثبتُّ من الديوان، ت وكتب النحو والشواهد.
انظر ديوان امرىء القيس:٣٩.
وفى الكتاب ٧٩:١، وشرح المفصل ٧٩:١، وشرح المرادى ٥٧:٢، ومغنى اللبيب ٢٥٦:١ وشرح الشواهد للعينى ٩٨:٢.

[٣] لم أعثر على قائله.
وصدر البيت كما ورد فى كتب النحو:
«فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَتِى»
انظر الخصائص ١٠٣:٣، ١٠٩ وشرح ابن الناظم ١٠٤، وشرح المرادى ٦١:٢، وأمالى ابن الشجرى ٢٤٣:١، وشرح الشواهد للعينى ٩٨:٢، وشرح التصريح ٣١٨:١.
النجاء بالمد الإسراع، ويروى «النجاة».

[٤] فى ز «للاحقون».

[٥] فى ك «أوتى به».

وفُهم من قوله: «فِى اسْمِ»، أنَّ المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد وفُهم من قوله: «قَبْلُ»، أنَّ المتنازع[1] فيه لا يتقدم على العاملين ولا على أحدهما، وفى ذلك اختلاف[2] / وقوله: «فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ». يعنى أنَّ العمل لأحدهما. «وعَامِلاَنِ» فاعل بفعل محذوف يفسره «اقْتَضَيَا»، «فِى اسْمٍ» متعلق باقتضيا وكذلك «قَبْلُ»، «وَعَمَلْ» مفعول به. ووقف[3] عليه بالسكون على لغة «ربيعة»، و«العَمَلْ» مبتدأ، وخبره «لِلْوَاحِدِ»، و«مِنْهُمَا» فى موضع الحال من الواحد، وفُهم منه جواز إعمال كل واحد[4] منهما، ولا خلاف فى ذلك، وإنما الخلاف فى الاختيار، وقد نبَّه عليه[5] بقوله: ٨٨ أ

(ص) وَالثَّانِ[6] أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهْ * وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

(ش) اختار البصريون[7] إعمال الثانى لقربه من المعمول، واختار «الكوفيون»[8] إعمال الأول لسبقه، والصحيح مذهب «البصريين»؛ لأنَّ إعمال الثانى فى كلام العرب أكثر من إعمال الأول. ذكر ذلك «سيبويه»[9] وصرح الناظم «بأهل البصرة» وفُهم من قوله «غَيْرُهُمْ» أنهم أهل الكوفة،

---

(١) ما بعد «المتنازع» إلى هنا ساقط من ش.

(٢) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «خلاف».
المتنازع فيه لا يتقدم على العاملين كما فى نحو: زيد قام وقعد، كما لا يتوسط بينهما فى نحو قولك: قام زيد وقعد.
هذا ما ذهب إليه ابن مالك، وأجاز الفارسى التنازع مع توسط المعمول، وأجاز بعضهم تقديمه.
انظر التسهيل ٨٦، وشرح التصريح ١: ٣١٧، ٣١٨.

(٣) فى ت «وقف» تحريف.

(٤) «واحد» ساقطة من هـ ، ز، ك، ت.

(٥) «عليه» ساقط من ت.

(٦) فى ز «والثانى» وما أُثبتُّ أدقّ كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٧) فى ز، ك «يعنى أن اختيار البصريين»
وفى ت «اختيار البصريين».

(٨) فى ز، ك، ت «واختيار الكوفيين» تصحيف.

(٩) انظر الكتاب ١: ٧٤ - ٧٦، والإنصاف ١: ٨٣ والتسهيل ٨٦، وشرح المرادى ٢: ٦٨.

لكونه أتى بهم[1] فى مقابلة أهل البصرة. «والثَّانِ» مبتدأ وهو على حذف المضاف[2] والتقدير: وإعمال الثانى، «وأَوْلَى» خبره، «وعِنْدَ» متعلق بأولى، «وعَكْسًا» مفعول باختار «وغَيْرُهُمْ» فاعل، «وذَا أُسرَهْ» حال من الفاعل، وأسرة الرجل: رَهْطُه، وكنى بذلك عن كثرة القائلين باختيار إعمال الأول. ثم قال:

(ص) وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِى ضَمِيرِ مَا * تَنَازَعَاهُ وَالتزِمْ مَا التُزِمَا[3]

(ش) المهمل هو العامل الذى / لم يعمل فى الاسم المتنازع فيه فيعمل ٨٨ب فى ضميره. قوله[4]: «وَالتزِمْ مَا التُزِمَا»، يعنى من مطابقة الضمير للظاهر[5]، ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة، ومن[6] وجوب حذف الضمير فى بعض الأحوال وتأخيره فى بعضها، وما: صلح[7] لوقوعه على جميع ما ذُكر. «ومَا» الأولى واقعة على الاسم المتنازع فيه، وصلتها تنازعاه، [والضمير العائد على الموصول الهاء فى تنازعاه][8] وفى متعلق بأعمل. ثم أتى بمثالين[9] فقال:

(ص) كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا * وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

(ش) فالمثال الأول على اختيار «البصريين» وهو إعمال الثانى «فَابْنَاكَا»

---

(١) فى الأصل «لهم» تحريف.
(٢) فى هـ ، ز، ك، ت «مضاف».
(٣) الشطر الثانى من بيت الألفية ساقط من ظ.
(٤) فى ظ «ثم قال».
(٥) فى ز «الظاهر».
(٦) «من» ساقطة من ظ.
(٧) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك «وما صالح».
وفى ت «وما هو صالح» يجوز.
(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٩) فى ظ، ت «بالمثالين».

فاعل يسىء[1]، «ويُحْسِنَانِ» هو المهمل، ولذلك عمل فى ضميره وهو الألف، والمثال الثانى على اختيار «الكوفيين» وهو إعمال الأول «فعَبْدَاكَا»[2] فاعل ببغى، «وَاعْتَدَيَا» هو المهمل؛ ولذلك عمل فى ضميره وهو الألف[3]. وفُهم من المثالين أنه يجب إضمار المرفوع قبل المفسر وبعده، فأما على إعمال الأول فتشترك الفضلة مع العمدة فى الإضمار في المهمل وهو الثانى، وأما على اهمال الأول ففيه تفصيل بَيّنَه[4] بقوله:

(ص) وَلاَ تَجِيءْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ * بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ
بَلْ حَذْفَهُ الزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ * وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ[5]

(ش) يعنى أنَّ المهمل إذا كان أولاً وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضمر فيه نحو: ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِى زَيْدٌ.

89/أ ولما كان المنصوب شاملاً للفضلة، ولِمَا أصله العمدة، أشار إلى أنَّ حكم / الفضلة لزوم الحذف بقوله: «بَلْ حَذْفَهُ الزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ»، وغَير الخبر هو الفضلة، وهو تصريح بما فُهِم[6] من قوله قبْل[7]: «وَلاَ تَجِيءْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ» ثم أشار إلى [أنَّ][8] حكم ما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر، الإضمار والتأخير عن المفسر بقوله: «وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ»، فمن كونه

(1) فى هـ ، ظ، ت «بيسىء».
(2) فى الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «فعبداك».
وفى ك «وعبداك» والمثبتُ أدق كما فى ز والألفية.
(3) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «الألف من اعتديا». زيادتها غير لازمة.
(4) فى ز «نبَّه عليه».
(5) الشطر الثانى من بيت الألفية ساقط من ظ.
(6) فى الأصل «لما ابهم» تحريف.
والمثبتُ من ش، ظ، ك، ت أصوب وأصح.
(7) «قبل» ساقطة من هـ .
(8) «أن» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.

منصوباً ينبغى أن لا يضمرَ قبل الذكر كالمرفوع، ومن كونه عمدة فى الأصل ينبغى أن لا يُحذف فوُجب عنده الإضمار والتأخير. ومثال ذلك: ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِماً إِيَّاهُ. وتجوَّز فى إطلاقه الخبر على ما هو عمدة فى الأصل؛ إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ؛ لأنَّ كل واحد منهما عمدة فى الأصل، وإذا[1] حُمِلَ على هذا لم يحتج إلى ما قاله[2] الشارح «والمرادى»[3]، وقوله: «مَعَ أَوَّلٍ» متعلق بتجىء، وكذلك بمُضْمَرٍ، «وَقَدْ أُهْمِلاَ»[4] فى موضع الصفة لمضمر[5]، «ولِغَيْرِ» متعلق بأُوهِلاَ، ومعنى «أُوهِلاَ» جُعِل أهلاً لغير الرفع، «وحَذْفَهُ» مفعول مقدم «بالْزَمْ»، «وَإِنْ يَكُنْ» شرط[6] حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، وكذلك «إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ» «وهُوَ» فصل بين اسم كان وخبرها، أو توكيد لاسمها، أو مبتدأ خبره «الخَبَرْ» والجملة خبر كان. ثم قال:

---

(1) فى ز، ت «فإذا».

(2) فى هـ ، ظ «ما قال».

(3) قال المرادى:

«إن كان غير فضله كالمفعول من باب ظن جىء به مؤخراً؛ ليؤمن من الإضمار قبل الذكر، أو حذف ما هو عمدة، أما تقديمه، فلا يجوز عند الجميع. وظاهر التسهيل جوازه، وقد حكى ابن عصفور عنه ثلاثة مذاهب:

أحدهما: إضماره مقدماً كالمرفوع نحو: ظننيه أو إياه.

وظننت زيداً قائما.

والثانى: الإضمار مؤخراً كما جزم به المصنف هنا.

والثالث: حذفه لدلالة المفسر عليه. قال وهذا أَسَدّ المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر والفصل»

شرح المرادى ٢: ٧٠ ـ ٧٢.

وانظر شرح ابن الناظم ٢٥٤ ـ ٢٥٩.

(4) فى الأصل، ش، هـ ، ك، «أوهلا».

قوله: «قد أهملا» فى موضع الصفة لأَوَّل وليس لمضمر كما ذكر؛ لأنَّ قوله: أوهلا هى التى فى موضع الصفة لمضمر، وهذا اللبس قد يكون سببه خطأً من الناسخ.

(5) فى ت «لضمير» والصواب ما أثبتُّ كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(6) فى هـ «شرط مقدم».

(ص) وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا * لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ المُفَسَّرَا

(ش) يعنى أنَّ الضمير إذا كان خبراً عن شىء مخالف لمفسره فى الإفراد والتذكير وفروعهما وُجب إظهاره؛ لأنه إذا أضمر موافقاً للمخبر عنه خالف / ٨٩/ب المفسَّر وإذا أُضمر موافقاً للمفسَّر خالف المخبر عنه، «وَإِنْ يَكُنْ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه «ولِغَيْرِ» فى موضع الصفة لخبرًا، أو معمول له، «ومَا» موصولة واقعة على المفعول الأول، وصلتها الجملة التى بعدها. ثم مَثَّل ذلك بقوله:

(ص) نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا * زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

(ش) فهذا المثال على إعمال الأول، فالثانى الذى هو «يَظُنَّانِى» هو المهمل؛ ولذلك عمل فى الضمير المثنى، وكان حق مفعوله الثانى[1] الذى هو «أَخَا»[2] أن يكون ضميراً[3]، لكنه لو أضمر [مفردا][4] موافقاً للمخبر عنه وهو «الياء» من «يَظُنَّانِى» لخالف المفسَّر وهو أخوين، ولو أضمر مثنى موافقاً للمفسر لخالف المخبر عنه[5] فوُجب إظهاره لذلك. وفى بعض نسخ «المرادى»[6] فى هذا الفصل تخليط، والصواب ما ذكرت لك.

---

(١) «الثانى» ساقطة من هـ .

(٢) فى هـ «أخاك» تحريف.

(٣) فى هـ ، ظ «مضمراً».

(٤) «مفرداً» تكملة من ز، ت.

(٥) فى ز زيادة مكررة «عنه وهو الياء من يظنانى».

(٦) قال المرادى ٢:٧٣، ٧٤ «الياء» من يظنانى مفعول أول له «وأخاً» مفعوله الثانى وهو خبر له فى الأصل. فلو أضمر فإما أن يجعل مطابقاً للمفسر وهو ثانى مفعولى «يظنان» أو لصاحبه، وهو أول مفعولى «أظن». فإن جعل مطابقاً للمفسر أفرد فقيل «إياه» فيلزم الإخبار بمفرد عن مثنى وان جعل مطابقاً لصاحبه قيل «اياهما» فيلزم عود ضمير مثنى على مفرد، وكلاهما غير جائز. فتعين الإظهار خلافاً للكوفيين فى إجازة إضماره مطابقاً لصاحبه وإن خالف المفسر، وفى إجازة حذفه نحو «أظن ويظنانى أخا زيداً وعمراً».
وعلى الإظهار تخرج هذه المسألة من التنازع».

(المفعول المطلق)

(ش) المفاعيل خمسة: مفعول به، ومفعول مطلق؛ وسُمى مفعولاً مطلقاً، لأنَّ المفاعيل كلها مقيدة[١] بأداة، ومفعول[٢] فيه، ومفعول له، ويُسمى أيضاً مفعولاً من أجله، ومفعولاً معه، أما المفعول به فقد تقدم فى باب الفاعل. وشرع الآن فى بيان الأربعة المذكورة، وبدأ بالمفعول المطلق فقال:

(ص) **المَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ * مَدْلُولَيِ الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ**

(ش) قال فى الترجمة المفعول المطلق. ثم قال هنا المصدر[٣] وفى ذلك إشعار[٤] بأنَّ المصدر والمفعول / المطلق مترادفان، وليس كذلك بل قد يكون ٩٠/أ المفعول المطلق غير مصدر نحو: ضَرَبْتُهُ سَوْطاً، ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو: أَعْجَبَنِى ضَرْبُكَ. وفُهِم من قوله: «مِنْ مَدْلُولَيِ الفِعْلِ» أنَّ للفعل مدلولين، وبَيَّنَ أحدهما بقوله: «كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ»، «فأَمِنَ» فعل يدل على الحدث والزمان «وأَمْنٍ» اسم لذلك الحدث، وهو أحد مدلولى الفعل، ولم يُبَيِّن المدلول الثانى وهو الزمان؛ لأنه غير مقصود فى هذا الباب، «فَالمَصْدَرُ» مبتدأ، وخبره «اسْمُ»، «ومَا» موصولة واقعة على الحدث وصلتها «سِوَى الزَّمَانِ» «وَمِنْ» فى موضع نصب حالاً من الضمير المستتر فى الصلة، ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف تقديره أعنى. ثم قال:

---

(١) فى هـ ، ز «غيره مقيدة» تحريف.
(٢) فى هـ ، ز «يُقال ومفعول فيه» زيادة غير لازمة.
(٣) أطلق عليه ابن مالك فى شرح الكافية ٢:٦٥٣ «باب المفعول المطلق وهو المصدر».
(٤) فى هـ «إشارة».

(ص) بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ * ...

(ش) مثال ما ينصب[1] بمثله: أَعْجَبَنِى ضَرْبُكَ زَيْداً ضَرْبًا.

وشمل المماثل فى اللفظ والمعنى كالمثال[2]، والمماثل فى المعنى دون اللفظ كقولك: أَعْجَبَنِى قِيَامُكَ وُقُوفًا؛ لأنه مماثل [فى المعنى][3]. ومثال ما انتصب بالفعل كقولك[4]: قُمْتُ قِيَاماً.

ومثال ما انتصب بالوصف: أَنَا قَائِمٌ قِيَاماً.

ثم قال:

(ص) ... * وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

(ش) الإشارة بهذين إلى الفعل والوصف وهو مذهب «البصريين» وانتخب أى اختير، وذلك لوجوه مذكورة فى كتبهم، ومذهب «الكوفيين» العكس[5] «وكَوْنُهُ» مبتدأ، «وأَصْلاً» خبر كون، «ولِهَذَيْنِ»[6] متعلق بـ «أَصْلاً» وانْتُخِب / خبر المبتدأ، ثم قال: ٩٠ ب

(ص) تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَدَدْ * كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِى رَشَدْ

(ش) يعنى أنَّ المفعول المطلق يؤتى به لأحد ثلاث[7] فوائد، وأتى بمثالين:

---

(1) فى ز، ت «ما ينتصب».

(2) فى ز، ك «كالمثال المتقدم».

(3) «فى المغنى» تكملة من ز.

(4) فى ش، ز، ظ، ت «قولك».

(5) ذهب البصريون إلى أنَّ المصدر هو الأصل، والفعل والوصف مشتقان منه، وخالفهم الكوفيون، فقالوا: بأن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه، والصحيح مذهب البصريين؛ لأنَّ الفعل يدل على المصدر والزمان فثبتت فرعيته، وأصلية المصدر.
انظر فى هذه المسألة الإنصاف ١:٢٣٥.
وشرح الكفاية لابن مالك ٢:٦٥٣، ٦٥٤.
وشرح المرادى ٢:٧٦. وشرح ابن عقيل ١:٤٧٣.

(6) فى الأصل، ك «ولهذا» والصواب ما أثبتُّ كما فى الألفية وبقية النسخ.

(7) فى ش، ك، ت «ثلاثة» تحريف.

الأول للعدد، وهو قوله: سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ، ومثله: عِشْرِينَ ضَرْبَةً والثانى للنوع[1] وهو قوله: «سَيْرَ ذِى رَشَدْ»، ومثله[2] الموصوف كقولك: سِرْتُ سَيْرًا شَدِيدًا.

ومصاحب «أل» كقولك: سِرْتُ السَّيْرَ.

ومثال التوكيد: سِرْتُ سَيْرًا، وسُمِّىَ توكيدا؛ لأنه[3] لم يفد غير ما أفاده[4] الفعل الناصب له. ثم قال:

(ص) وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ * كَجِدَّ كُلَّ الجِدِّ وَافْرَحِ الجَذَلْ

(ش) الأصل فى المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو: ضَرَبْتُ[5] ضَرْبًا، وقد ينوب عنه ما دل عليه من مغاير لفظ[6] العامل فيه[7] نحو: «جِدَّ كُلَّ الجِدّ»، «فكُلَّ» منصوب على أنه مفعول مطلق، وليس من لفظ جِدّ لكنه دال[8] عليه لإضافته إلى المصدر الذى من لفظ الفعل، وكذلك «افرح الجذل»، فالجذل منصوب على أنه مفعول مطلق، وليس من لفظ افرح لكنه فى[9] معناه فإن «الجَذَلَ» هو الفرح، «وقَدْ» هنا للتحقيق لكثرة ورود النيابة فى ذلك، «ومَا» موصولة واقعة على النائب عن المصدر، فاعلة بينوب وصلتها «دَلّ»، «وَعَلَيْه» متعلق بدل، والرابط بين الصلة والموصول الضمير المستتر فى / دل، والضمير فى عليه عائد على المدلول ٩١/أ عليه، وهو المصدر. والتقدير: وَقَدْ يَنُوبُ عَنِ المَصْدَرِ اللَّفْظُ الَّذِى دَلَّ عَلَيْه.

---

(١) فى ز «النوع».
(٢) فى هـ «ومثال».
(٣) «لأنه» ساقط من هـ .
(٤) فى ظ «ما أفاد».
(٥) فى ت «ضربته».
(٦) فى هـ ، ز، ت «للفظ» وفى ظ «اللفظ».
(٧) فى ت «فيه ومعناه».
(٨) فى ت «دل».
(٩) فى ت «من».

ويجوز أن يكون الضمير فى «عَلَيْه» هو الرابط، وفاعل «دَلَّ» عائد[1] على المصدر، فيكون التقدير: مَا دَلَّ المَصْدَرُ عَلَيْه، لأنَّ كل واحد منهما دال على الآخر؛ إذ هو فى[2] معناه. ثم قال:

(ص) وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا * وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

(ش) يعنى أنَّ المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه، وذلك؛ لأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يُثنى ولا يجمع، «وغَيْرَهُ» أى غير المؤكد، وشمل النوع[3] والمعدود. فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه، أما[4] المعدود فلا خلاف فى جواز[5] تثنيته وجمعه نحو: ضَرَبْتُهُ[6] ضَرْبَتَيْنِ وَضَرَبَات، وأما النوع[7] فقد سمع من العرب تثنيته وجمعه، كقول الشاعر:

٧٢ ـ هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتُنْذِرَهُمْ * مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَضِّى وَتَضْرِيسِى[8]

واختلف فى القياس، ومذهب[9] «سيبويه» أنه لا يُقاس [عليه][10] قال:

---

(1) فى ش، ز، ك، ت «هو العائد».
(2) «فى» ساقطة من ز.
(3) فى هـ ، ز، ك «النوعى».
(4) فى ت «فأما».
(5) «جواز» ساقطة من ت.
(6) فى ت «ضربت».
(7) فى هـ ، ز، ك «النوعى».
(8) الشاهد لجرير انظر ديوانه:١٢٨.
واللسان «حلم» ومعجم شواهد النحو:٩٨.
وروى فى ش، هـ ، ز، ك:
هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَأُخْبِرَهُمْ
مَا جَرَّبَ القَوْمُ مِنْ عَضِّى وَتَضْرِيسِى
وفى ت:
هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتَهْجُرَهُمْ
مَا جَرَّبَ القَوْمُ مِنْ عَضِّى وَتَضْرِيسِى
(9) فى ك «القياس عليه فمذهب».
(10) «عليه» تكملة من ز، ك.

وليس كل جمع يجمع، كما لا يجمع كل مصدر» كالحلوم والأشغال[1] وقاسه بعضهم وهو اختيار الناظم[2] فتقول على هذا: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَتَيْنِ وضُرُوبًا إذا أردت نوعين[3] من الضرب أو أنواعاً، «ومَا» موصولة مفعول مقدم «بوَحِّدْ» وهى واقعة على المصدر المؤكد[4] وصلتها التوكيد، «وغَيْرَهُ» مفعول باجمع فهو من باب التنازع[5] ويطلبه «ثَنِّ / وَٱجْمَعْ وَأَفرِدِ[6]»، ٩١ ب
«والهاء» فى غيره عائدة على «ما»، ثم إنَّ عامل المصدر على ثلاثة أقسام: ممتنع الحذف وجائزه وواجبه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) **وَحَذْفُ عَامِلِ المُؤَكِّدِ امْتَنَعْ * ...**

(ش) يعنى أنَّ حذف العامل فى[7] المؤكد ممتنع. قال فى شرح الكافية: «لأنَّ المصدر [المؤكد][8] يُقصد به تقوية عامله وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك» واعترضه ولده «بدر الدين» بما هو مذكور فى شرحه[9] واعتراضه

---

(1) انظر الكتاب ٣: ٦١٩.

(2) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٦٥٦، والتسهيل ٨٧

(3) فى ت «نوعان».

(4) فى هـ ، ز، ظ «المذكور».

(5) «فهو من باب التنازع» ساقط من ش، ك.

(6) ما بعد التنازع إلى هنا ساقط من ظ
فى هـ ، ز زيادة:
«وفى هذا دليل على أن المتنازع فيه يجوز توسطه بين العامل».
والزيادة هنا تفيد.
وفى ت «ويطلبه من» وأفرد فهو من باب التنازع».

(7) «فى» ساقطة من ز، ت.

(8) «المؤكد» تكملة من هـ ، ز، ك.

(9) انظر شرح الكافية ٢: ٦٥٧.
وقال ابن الناظم فى شرحه ٢٦٦ «إن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه. وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يُقصد به مجرد التقرير فمسلم. ولكن لا نسلم أنَّ الحذف مناف لذلك القصد؛ لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى».

عليه متجه، وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد فى نحو: زَيْدٌ ضَرْبًا، أى يَضْرِبُ ضَرْباً، ولا إشكال فى أنَّ هذا مصدر مؤكد؛ لأنك لو أظهرت العامل فقلت: زَيْدٌ يَضْرِبُ ضَرْباً، تعين كونه مؤكدا، ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... * وَفِى سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

(ش) يعنى أنَّ سوى المؤكد وهو النوع[١] والمعدود يجوز حذف عاملهما إذا دلَّ عليه دليل، ولا خلاف فى ذلك، كقولك لمن قال: مَا ضَرَبْتُ [زَيْدًا][٢] بَلْ ضَرْبَتَيْنِ وبل ضَرْبًا شَدِيداً، «ومُتَّسَعْ» اسم مفعول بمعنى المصدر فهو اسم مصدر[٣] وتقديره: اتساع، وهو مبتدأ، خبره «فِى سِوَاهُ» وهو على حذف مضاف تقديره وفى حذف سِوَاه، «ولِدَلِيلٍ» متعلق بالحَذْف[٤] المقدر، ويجوز أن يكون متعلقاً بالاستقرار العامل فى الخبر، أى واقع لدليل[٥] ويجوز أن يكون «مُتَسَّع»[٦] خبرًا، والمبتدأ محذوف، أى والحذف متسع فيه، فيكون على هذا أى[٧] «مُتَّسَع» اسم مفعول، إلا أنه حذف متعلقه وهو فيه، «ولِدَلِيلٍ» / متعلق «بمُتَّسَع» ثم أشار إلى القسم الثالث، فذكر أنه يجب ٩٢ أ
حذف عامل المصدر فى ستة مواضع. أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) وَالحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاً مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ

(ش) يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر الآتى بدلاً من فعله كقولك:

---

(١) فى هـ ، ز «النوعى».
(٢) «زيداً» تكملة من ش، ز.
(٣) «مصدر» ساقطة من ت.
(٤) فى الأصل، ش، هـ ، ك «بحذف». والمُثبتُ أدقّ. ويجوز أن يكون «لدليل» متعلق بمتسع وهو أضبط.
(٥) فى ت «لدليله».
(٦) فى ز «متبع» والصواب ما أثبتُّ كما فى الألفية وبقية النسخ.
(٧) «أى» ساقطة من هـ ، ز، ظ، ت وذكرها مُلبس

ضَرْباً زَيْدًا، وأشار بقوله: كَنَدْلاً إلى قول الشاعر:

٧٣ ـ عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ * فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ[١]

فَنَدْلاً مصدر ندَلَ، وهو بدل من اللفظ بالفعل، والتقدير: انْدُل، ومعنى النَّدْل الخطف، «وزُرَيْق» اسم رجل، وهو منادى على حذف[٢] حرف النداء «والمَالَ» مفعول[٣] بنَدْلاً، وقوله: «مَع آتٍ» على حذف الموصوف تقديره مع مصدر آتٍ، «وبَدَلاً» منصوب على الحال من الضمير المستتر فى «آتٍ»، «ومِنْ فِعْلِهِ» متعلق بنَدْلاً، «وكَنَدْلاً» فى موضع الحال من فاعل «آتٍ»، واللَّذْ لغة فى الذى[٤] وصلته «كَانْدُلاَ» وهو فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، ووقف عليها بالألف. ثم أشار إلى الموضع الثانى بقوله:

---

(١) نُسب هذا البيت لأعشى همدان، ولم أجده فى ديوانه، وقيل للأحوص وقد وقفت على هذا البيت والذى قبله فى ملحق ديوانه ص ٢١٥، كما نُسِب لجرير والذى وجدته فى ملحق ديوانه ٢: ١٠٢١ البيت الأول:

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهم ... ويرجعن من دارين بجر الحقائب

وهو بلا نسبة فى بعض كتب النحو.

انظر اللسان «ندل».

والكتاب ١: ١١٦، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٦٥٩، وشرح ابن الناظم ١١٠ وشرح المرادى ٢: ٨٢، وشرح ابن عقيل ١: ٤٨٠، وشرح الأشمونى ٢: ١١٦، ومعجم شواهد النحو ٣٩.

جُلّ: أى اشتغل الناس بالفتن والحروب.

ندلا: ندل الشيء ندلاً نقله من موضع إلى آخر.

(٢) فى ش، ز، ك، ت «بحذف».

(٣) فى ت «مفعولا»

(٤) للعرب فى الذى خمس لغات:

«اللَّذِ» بحذف الياء وكسر الذال.

و«اللَّذْ» بحذف الياء وإسكان الذال.

و«الَّذِيُّ» بتشديد الياء.

ومن العرب من يقيم مقام الذى «ذو»، ومقام «التى» «ذات» وهى لغة طيء فيقولون ذو قام زيد، وذات قامت هند، ومنهم مَن يقول: «ذو» بمعنى الذى فى المذكر والمؤنث جميعا نحو:

هذه، هند ذو سمعت بها، ورأيت إخوتك ذو سمعت بهم.

(الأزهية ٣٠٢ ـ ٣٠٤) وانظر باب الموصول.

(ص) وَمَا[1] لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنًّا * عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

(ش) يعنى أنَّ المصدر الذى أتى به فى تفصيل وجب حذف عامله، وأشار بقوله: «كَإِمَّا مَنًّا» إلى قوله ـ عز وجل ـ : (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)[2] وهو تفصيل لعاقبة ما قبله[3]، وهو قوله ـ عز وجل ـ (فَشُدُّوا الْوَثَاقَ)[4] «وما» موصولة واقعة على المصدر «ولِتَفْصِيل» صلته، «وكَإِمَّا» / فى موضع ٩٢ ب الحال، «وعَامِلُهُ» [مبتدأ، وخبره][5] يُحْذَفُ، والجملة فى موضع الخبر لِمَا «وَحَيْثُ» متعلق بيحذف ومعنى «عَنَّا»[6] عرض. ثم أشار إلى الموضع الثالث فقال:

(ص) كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ * نَائِبَ فِعْلٍ لاِسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

(ش) أى يجب حذف عامل المصدر إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير[7] نحو: زَيْدٌ سَيْراً سَيْراً، أو بحصر نحو: إِنَّمَا أَنْتَ سَيْراً.

واحترز باسم العين من اسم المعنى نحو: أَمْرُكَ سَيْرٌ[8]، فإنَّ المصدر فيه مرفوع، «ومُكَرَّرٌ» مبتدأ وخبره «كَذَا»، «وذُو حَصْرٍ» معطوف على المبتدأ «ووَرَدْ» فى موضع الصفة «لمُكَرَّر وذُو حَصْر» معاً، «ونَائِبَ فِعْلَ» حال من فاعل وَرَدْ، «واسْتَنَدْ» فى موضع الصفة «لمكرر[9] وذُو حَصْر»[10]، وكان

---

(1) فى ظ «وإما» والصواب ما أثبتُّ كما فى الألفية وبقية النسخ.
(2) سورة محمد. آية: ٤.
(3) فى الأصل «ما بعده» تحريف. خطأ من الناسخ.
(4) سورة محمد. آية: ٤.
(5) «مبتدأ وخبر» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(6) فى الأصل، ش، ظ، ك «عَنَّ».
والمثبتُّ أدق كما فى هـ ، ز، ت والألفية.
(7) «بتكرير» ساقط من ظ.
(8) فى ز «أَمْرُكَ يَسِيرٌ سَيْر».
(9) فى هامش الأصل «صوابه أنَّ الجملة من قوله استند صفة لفعل لا لمكرر».
(10) ما بعد «ذو حصر» الثانية إلى هنا ساقط من هـ ، ت.

حقه أن يقول: وردا[1] نائبى فعل، ولكنه أفرد على معنى [ما ذكر ونظيره قولهم: «هُوَ أَحْسَنُ الفِتْيَانِ وَأَجْمَلَه»][2] ثم أشار إلى الرابع والخامس بقوله:

(ص) وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا * لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ...

(ش) أى من المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه النحويون مؤكداً لنفسه أو غيره. ثم مثّل للأول بقوله:

(ص) ... * ... فَالمُبْتَدَا
نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا * ...

(ش) أى: فالقسم الأول من المؤكد وهو المؤكد لنفسه. مثاله: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا» أى اعترافاً، وإنما سُمى مؤكداً لنفسه؛ لأنه واقع بعد جملة هى نص فى معناه، «فَلَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ» هو نفس الاعتراف، ومثّل للثانى[3] بقوله:

(ص) ... * وَالثَّانِ[4] كَابْنِى أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا / ٩٣/أ

(ش) أى: والقسم الثانى من المؤكد [لغيره][5] مثاله: «ابْنِى أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا»[6]، وإنما سُمى مؤكداً لغيره؛ لأنه واقع بعد جملة صارت به نصاً، وبيانه أن قولك: «أَنْتَ ابْنِى» يحتمل الحقيقة والمجاز على أنَّ المراد أَنْتَ مثل ابنى، فلما ذكر المصدر[7] ارتفع به المجاز المحتمل، وتعينت الحقيقة، والعامل فى هذين النوعين فعل واجب الحذف تقديره: «أَحَقّ»، إن كان غير[8]

---

(١) «ردا» ساقطة من هـ ، ز، ظ، ك، ت.
فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت زيادة مضطربة لا لزوم لها.
«... نائبى فعل واستندا لأن كلا المصدرين يردان مستندين نائبى فعل».
(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٣) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «الثانى».
(٤) «والثان» ساقطة من ش، ك.
(٥) «لغيره» تكملة من هـ ، ز.
(٦) «صرفا» ساقطة من هـ ، ك، ت.
(٧) «المصدر» ساقطة من ت.
(٨) «غير» ساقطة من ز.

متكلم(١)، ومُحقِّنِي(٢) إن كان متكلماً، وفُهِم من قوله: «مُؤَكِّدًا» أنه واجب التأخير عن الجملة؛ لأنَّ المُؤَكِّد بعد المُؤَكَّد، «وما» مبتدأ واقعة على المصدر وخبرها «مِنْهُ» وصلتها «يَدْعُونَهُ(٣)»، والهاء مفعول أول بيدعونه، وهى الرابطة بين الصلة والموصول، «ومُؤَكِّدًا» مفعول ثان، والواو عائدة(٤) على النحويين. «ولِنَفْسِهِ» متعلق بمؤكِّدًا، «وغَيْرِهِ» معطوف عليه، وباقى أعراب البيت واضح.

ثمَّ أشار إلى الموضع السادس فقال:

(ص) كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ * كَلِى بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ

(ش) يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر أيضاً إذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه. وذلك بخمسة شروط:

الأول: أن يكون بعد جملة، وقد صرح بهذا الشرط فى قوله: بعد جملة

واحترز به من الواقع بعد مفرد نحو: صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ، فلا يجوز نصبه.

الثانى: أن تكون حاوية معناه.

الثالث: أن تكون مشتملة على فاعله.

الرابع: أن يكون / ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل. ٩٣/ب

الخامس: أن يكون المصدر مشعراً بالحدوث.

وإنما لم يصرح بباقى الشروط؛ لأنها مستفادة من المثال وهو قوله: «لِى بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَة»، فالجملة مشتملة على معنى المصدر وهو «بُكَاء»، وعلى

---

(١) فى ز، هـ ز «متكلما».

(٢) فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «وحقه».
والمثبت من ش، ك أدق.

(٣) «يدعونه» ساقطة من ك.

(٤) فى ظ «عائد».

فاعله وهو الياء من «لِى»، وليس فى المصدر الذى اشتملت عليه وهو «بُكاً» صلاحية[1] للعمل؛ لأنه ليس نائباً عن الفعل[2] ولا مقدراً بأن والفعل، و«بُكًا» مشعر بالحدوث، فعلى هذا يكون المثال متمماً[3] للحكم وللشروط[4]. «وذُو التَّشْبِيهِ» مبتدأ خبره «كَذَاكَ»، «وبَعْدَ» فى موضع الحال من «ذُو»[5] والبكاء يمد ويقصر، وقد استعمله فى المثال بالوجهين. «وذَاتِ[6] عُضلة» هى التى تمنع من النكاح، والعامل فى المصدر فى هذا النوع واجب الحذف، والتقدير تبكى.

---

(1) فى ش «صلاحيته».
(2) فى ز «الفاعل» تحريف.
(3) فى هـ ، ز، ظ، ت «تتميما».
(4) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «والشروط».
(5) فى ت «ذى».
(6) فى ز «وذوات» والصواب ما أثبتُّ كما فى الألفية، والأصل، وبقية النسخ.

(المفعول له)

(ش) وهو المصدر المذكور علة للفعل، ويشترط فى نصبه أربعة شروط: أن يكون مصدراً، وأن يظهر التعليل، وأن يتحد مع الفعل المعلَّل فى الزمان، وأن يتحد معه فى الفاعل. وقد نبَّه على اثنين منها بقوله:

(ص) **يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ المَصْدَرُ إِنْ * أَبَانَ تَعْلِيلاً كَجُدْ شُكْراً[1] وَدِنْ**

(ش) فقوله: «يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ» هذا هو الحكم، وقوله: «المَصْدَرُ» هذا هو الشرط الأول، فلو كان غير مصدر لم ينصب كقولك: أَكْرَمْتُكَ لِزَيْدٍ، وقوله: «إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً»، هذا هو الشرط الثانى يعنى إن / أظهر تَعْلِيلاً، فلو لم يظهر التعليل لم يكن مفعولاً له، كقولك: جَلَسْتُ قُعُودًا، ثم مثل بقوله: «كَجُدْ[2] شُكْرًا»؛ فإنَّ شكراً مصدر، وقد أبان التعليل؛ لأنَّ معناه: جُدْ لأَجْلِ الشُّكْرِ، ثم نبَّه على الشرطين الأخيرين بقوله: ٩٤ أ

(ص) **وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ وَقْتًا وَفَاعِلاً ...**

(ش) يعنى أنَّ من شرط نصب[3] المفعول له أن يتحد زمانه وزمان الفعل المعلَّل[4]، وأن يتحد فاعلهما، فلو اختلف زمانهما لم ينصب كقولك: أَتَيْتُكَ أَمْسِ لإِكْرَامِكَ لِى غَدًا.

وكذلك لو اختلف فاعلهما كقولك: أَكْرَمْتُكَ لأكْرَامِكَ لِى.

---

[1] فى ز «متفكراً». والصواب ما أثبتُّ كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.
[2] فى الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «جد» وما أثبتُّ أدق كما فى ز والألفية.
[3] «نصب» ساقطة من ظ.
[4] فى ت «التعليل» تحريف.

فمثال ما استوفى الشروط قولك: قُمْتُ إِجْلالاً[١] لَكَ[٢]، ومثله قوله: «جُدْ شُكْرًا»، «والمصدر» مفعول لم يُسم فاعله بيُنْصَبُ، «ومَفْعُولاً» حال من المصدر، «وله» متعلق بمفعول وهو مبتدأ، «ومُتَّحِدْ» خبره، «ووَقْتًا» «وفَاعِلاً» منصوبان على حذف الجار أى فى وقت وفاعل، ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل، والتقدير: متحد زمانهما وفاعلهما، وفى هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف، ومذهب الناظم جوازه[٣]. ثم قال:

(ص) ... . وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ *

فَاجْرُرْهُ بِاللاَّمِ ... * ...

(ش) يعنى أنه إذا فقدت الشروط المذكورة[٤] وجب جره باللام، وإنما اقتصر على اللام وإن كان جره «بِالبَاءِ وَمِنْ وَإِلَى»[٥] جائزاً لكثرة اللام وقلة غيرها مما ذكر، «وَإِنْ» شرط وجوابه «فَاجْرُرْهُ» «وَشَرْطٌ» مرفوع بفعل مضمر يفسره / «فُقِدْ». ثم قال: ٩٤/ب

(ص) ... وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ * مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

(ش) يعنى أنَّ الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه، فيجوز

---

(١) فى ز «لإجلال». تحريف.

(٢) «لك» ساقط من هـ .

(٣) لا خلاف بين النحاة فى امتناع تقديم التمييز على عامله مطلقا. سواء كان فعلاً متصرفاً أو غير متصرف، ومذهب سيبويه امتناع تقديمه مطلقا، وإن أجاز، الكسائى والمازنى والمبرد تقديمه قياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف. ووافقهم ابن مالك على ذلك حيث قال:
«ولا يمنع تقديم المميز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً، ويمنع إن لم يَكُنْه بإجماع وقد يستباح فى الضرورة». التسهيل ١١٥.
انظر باب التمييز: عند قول ابن مالك:
وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِمْ مُطْلَقاً   وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سَبَقَا

(٤) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «المذكورة أو بعضها».

(٥) فى ز «ومن وفى وإلى» الصحيح «بالباء ومن وفى» كما ذكر ابن عقيل، والمرادى. وإن وردت «إلى» بدل «فى» فى بعض نسخ المرادى. انظر شرح ابن عقيل ١:٥٧٤، وشرح المرادى ٢:٨٧.

جره باللام مع وجودها، فتقول: قُمْتُ لِإِجْلاَلِكَ، وَهَذَا قَنِعٌ لِزُهْدٍ.

واسم «لَيْسَ» ضمير مستتر يعود على المفعول له، وفى «يَمْتَنِعُ» ضمير يفسره[1] الجر المفهوم من قوله: «فَاجْرُرْهُ»، [«ويَمْتَنِعُ» خبرها][2]، «ومَعَ الشُّرُوطِ» متعلق بيمتنع، وهو على حذف مضاف، والتقدير: [وَلَيْسَ الجَرُّ مُمْتَنِعًا[3]] مع وجو، الشروط، وفُهم من المثال أنه يجوز تقديم المفعول له على عامله، ولا يختص ذلك بالمجرور بل هو جائز فى المجرور والمنصوب. ثم قال:

(ص) وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدْ * وَالعَكْسُ فِى مَصْحُوبِ أَلْ ...

(ش) يعنى أنَّ المفعول له إذا كان مجرداً من الألف واللام والإضافة يقلّ أن تصحبه لام الجر. وإن كان مقترناً بأل يقلّ أَنْ لا يصحبها اللام، فنحو: قُمْتُ لِإِكْرَامٍ لَكَ: قليلٌ، وَإِكْرَاماً لَكَ: كَثِيرٌ.

ونحو: قُمْتُ لِإِكْرَامِ: قليل، وَالإِكْرَام: كثير.

وفُهم من سكوته عن المضاف أنه يستوى فيه الوجهان، «والهَاء» فى يصحبها عائدة على لام الجر، ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب «أل» فقال:

(ص) ... * ... وَأَنْشِدُوا

٧٤ ـ لاَ أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ * وَلَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ[4]

---

(1) فى ز «يعود على».
(2) «ويمتنع خبرها» تكملة من هـ ، ز، ك، ت.
(3) «وليس الجر ممتنعاً» تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.
(4) رجز لم أعثر على قائله، وقد ورد كثير من كتب النحو غير معزو.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٦٧٢.
وشرح ابن عقيل ١:٥٧٥، وأوضح المسالك ٢:٤٦، وشرح التصريح ١:٣٣٦، وشرح الشواهد للعينى ٢:١٢٥، والخزانة ١:٤٨/٤:٥، ومعجم شواهد النحو ١٩٠

(ش) والجبن والخوف. يُقال[١] رجل جبان وامرأة جبان وامرأة جبان، وعن متعلقة[٢] «بالجُبُنِ»، «والهَيْجَاءِ» الحرب، «والزُّمَرُ» الجماعات، وقد جمع «العجاج» بين نصب[٣] الأقسام الثلاثة / فقال: ٩٥/أ

٧٥ ـ يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ * مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ

وَالهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهبُورِ[٤]

---

(١) فى ز «تقول».

(٢) فى هـ ، ز، ظ، ت «متعلق».

(٣) «نصب» ساقطة من ظ.

(٤) الرجز للعجاج بن رؤبة انظر ديوانه ١:٣٥٤، ٣٥٥.
والكتاب ١:٣٦٩، وشرح المفصل ٢:٥٤ والخزانة ١:٤٨٨، ومعجم شواهد النحو ٣٠٧.
فى ظ «مخافة وزر على المحبور»
وفى ت «مخافة على المحبور».
وفى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «والهول من تهول القبور».
الهول: الفزع. والتهول أن يعظم الشىء فى نفسك حتى يهولك أمره.
الهبور: جمع هبر، وهو كل ما أطمأن من الأرض وحوله مرتفع.

(المفعول فيه وهو المسمى ظرفا)

(ش) «المفعول» خبر مبتدأ مضمر، «وأل» فيه موصولة، «وفيه» • بالمفعول[1] وقوله:

(ص) الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا * فِي بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

(ش) قسم الظرف إلى مكان وزمان، وشمل قوله: «وَقْتٌ أَوْ مَـ الظرف وغير الظرف، وأخرج بقوله: «ضُمِّنَا»[2] «فى» ما ليس بظرف الزمان والمكان نحو: يَوْمُ الجُمُعَةِ مُبَارَكٌ، وَأَعْجَبَنِى مَوْضِعُ جُلُوسِكَ.

واحترز بقوله، «بِاطِّرَادٍ» من المكان المختص المنصوب بدخل، نحو: دَ الدَّارَ وَالمَسْجِدَ، ونحوه، فإنه غير ظرف؛ لأنه لا يطرد نصبه مع الأفعال. فلا تقول: صَلَّيْتُ المَسْجِدَ وَلاَ جَلَسْتُ الدَّارَ.

وفُهِم من ذلك أنَّ الدار من نحو: دَخَلْتُ الدَّارَ، ليس بظرف [وفى الدار ونحوها من اسم المكان المختص[3] ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه انتصب نصب المفعول [به][4] بعد إسقاط الخافض على و

---

[1] فى ش، ك زيادة «بالمفعول واستفيد من هذه الترجمة أنَّ لهذا النوع من المفاعيل اسمين مفع وظرفاً».
الزيادة هنا غير لازمة، وقد تكون من تعليقات الحاشية ودخلت المتن سهواً وخطأً.

[2] فى الأصل، ز، ظ، ت «ضُمِّنَ». والصواب ما أثبتُّ كما فى الألفية وبقية النسخ.

[3] فى الأصل «المختص وفيه ثلاثة أقوال: قيل نصب لشبهه بالمفعول به وقيل على الظرف، وقيل مف ودخل متعد».
وفى ظ «المختص بعد دخل ثلاثة أقوال».

[4] «به» تكملة من ز.

التوسع(١) والمجاز، وإليه ذهب الناظم.

الثاني: أنه انتصب نصب المفعول به حقيقة، وأن «دَخَلَ(٢) مَعَه» متعد بنفسه.

الثالث: أنه انتصب نصب الظرف(٣)، وأجرى مجرى المبهم من ظروف(٤) المكان، فأما على الثاني والثالث فلا يحتاج إلى قيد الاطراد؛ لأنه إن كان ظرفاً فهو داخل فى الظروف، وإن كان مفعولاً به(٥) حقيقة فلا يحتاج أيضاً إلى قيد الاطراد؛ لأنه ليس على معنى فى، وأما على الأول فيحتاج إلى قيد الاطراد خلافاً للشارح(٦) فإن نصبه على التوسع والمجاز حكم لفظى، فلا يخرجه ذلك عن معنى «فى»، وهذا هو الذى اعتبره الناظم، فاحتاج إلى قيد الاطراد. «و[دَخَلَ» متعد](٧) ثم مثّل بظرفين: أحدهما مكان وهو «هُنَا»، والآخر زمان وهو «أَزْمُنَا» جمع زمان على إسقاط حرف الجر، «والظَّرْفُ» مبتدأ وخبره «وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ» «وأَوْ» للتفصيل، «وضُمِّنَا» فى موضع الصفة لوقت ومكان، وألفه للتثنية «وفِى» مفعول ثان «لضُمِّن» وهو على حذف مضاف، أي ضُمِّن معنى فى «وبِاطِّرَادِ» متعلق بضُمِّن. ثم قال:

٩٥ ب (ص) فَانْصِبْهُ بِالوَاقِعِ فِيهِ / مُظْهِرَا * كَانَ وَإِلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

---

(١) فى هـ ، ز، ت «التوسعة».

(٢) فى ز: «وأن نحو دخل» والزيادة لا تفيد كثيراً.

(٣) فى هـ ، ز، ت «الظروف» تحريف.

(٤) فى ظ «من أصل» تحريف.

(٥) فى ظ، ت «مفعولاً له».

(٦) قال ابن الناظم ٢٧٣.
«علم أنَّ النصب فى دخلت البيت، وسكنت الدار على التوسع، وإجراء الفعل اللازم مجرى المتعدى، وإذا كان ذلك كذلك، فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بقيد الاطراد؛ لأنه يخرج بقولنا «متضمن» معنى «فى» لأنَّ المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه، لا بوقوعه فيه، فليس متضمناً معنى «فى» فيحتاج
إلى إخراجه من حد الظرف بقيد الاطراد».

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(ش) بيّن[1] فى هذا البيت أن حكم الظرف النصب، وأن الناصب له الواقع فيه من فعل، أو ما فى معناه، نحو: قَعَدْتُ أَمَامَكَ، وسَرَّنِى قُدُومُكَ يَوْمَ الجُمْعَة، وأَنْتَ سَائِرٌ غَدًا.

وأنَّ العامل فيه[2] يكون ظاهراً كما تقدم، ويكون مقدراً، وأطلق فى المقدر فشمل المقدر جوازاً نحو: يَوْمَ الجُمْعَة. لمن قال: مَتَى قَدِمْتَ؟ ووجوباً إذا وقع خبراً لذى خبر أو صلةً أو صفةً أو حالا. «ومُظْهِرًا» خبر كان مقدم «وإنْ»[3] حرف شرط، «ولا» نافية، وفعل الشرط محذوف تقديره: وإن لم[4] يكن مظهراً، «والفاء» جواب الشرط[5]. ثم قال:

(ص) وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ... ...

(ش) يعنى أنَّ أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهمها ومختصها، فالمبهم منها ما دلَّ على زمان غير معين نحو «وَقْت وحِين ويَوْم»، والمختص ما ليس بمبهم كأسماء الشهور والأيام، «وما عُرِّفَ بأل» والمعدود، وإنما استؤثرت[6] اسماء الزمان بصلاحية[7] المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان لأنَّ أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام[8]، وعلى المكان بالالتزام فقط. فإن قلت:

---

(1) فى ز «ذكر».

(2) «فيه» ساقط من ظ.

(3) فى الأصل، ش، ز، ك، ت «وإلاَّ» والمثبت من هـ ، ظ، وكان الأولى أن يقول: «وإلاَّ» إن حرف شرط، ولا نافية.

(4) فى هـ ، ظ، ت «وإلا».

(5) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

فَانْصِبْهُ بِالوَاقِعِ فِيهِ مُظهِرَا كَانَ وإلا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

(6) فى الأصل «استأثرت».

(7) فى ز «لصلاحية».

(8) فى الأصل، ظ «لا بالالتزام» تحريف.

ومن أين يُفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص؟ قلت: من قوله بعد «وَمَا يَقْبَلُهُ[1] المَكَانُ إِلاَّ مُبْهَنمَا». ففهم منه أن اسم الزمان[2] / يقبل الظرفية مبهماً[3] وغير مبهم، وليس فى مقابلة المبهم إلا المختص. ٩٦ أ

«وكُلٌّ» مبتدأ، «وقَابِلٌ» خبره، «وذَاكَ» إشارة إلى النصب على الظرفية. ثم قال:

(ص) ... وَمَا * يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلاَّ مُبْهَمَا

(ش) يعنى أنَّ أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها إلا المبهم، وفُهم منه أنَّ المختص لا يقبلها، والمختص من أسماء المكان ما له صورة وحدود محصورة نحو: الدَّار والمَسْجِد والجَبَل، والمبهم ما ليس كذلك. ثم شرع فى بيان المبهم منها فقال:

(ص) نَحْوُ الجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا * صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

(ش) فذكر للمبهم ثلاثة أنواع:

الأول: الجهات ويعنى بها الجهات[4] الست، نحو: أَمَامَ وخَلْفَ وفَوْقَ وَتَحْتَ ويَمِينَ وشِمَالَ.

الثانى: المقادير. نحو: فَرْسَخٍ ومِيلٍ وبَرِيدٍ[5].

الثالث: ما صيغ من الفعل: كمَرْمَى ومَذْهَبْ.

---

(١) فى الأصل، ش، ك «وما يقابله» والصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٢) «ففهم منه أن اسم الزمان» ساقط من ك.

(٣) «يقبل الظرفية مبهما» ساقط من ك.

(٤) فى ش، هـ «بالجهات».
فى الأصل، ك، ت «به».

(٥) الفَرْسَخ: ثلاثة أميال.
الميل: ألف باع. والباع مقدار ما بين يديك إذا مددتهما محاذيتين لصدرك.
البَرِيد: أربعة فراسخ.

وظاهر قوله: «كَمَرْمَى مِنْ رَمَى». أن مَرْمَى صيغ من لفظ «رَمَى». وليس كذلك، ولا يبعد[1] أن يحمل الفعل هنا على الفعل اللغوى، وهو المصدر فيكون قوله: «من رمى». على حذف مضاف أى من مصدر «رَمَى» فتقول: جَلَسْتُ أَمَامَكَ وخَلْفَكَ، وسِرْتُ مِيلاً وفَرْسَخًا.

وأما ما صيغ من الفعل فلا ينصبه إلا ما اجتمع معه فى الأصل، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَشَرْطُ[2] كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ * ظَرْفاً لِمَا فِى أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعْ

(ش) يعنى أنَّ شرط القياس فى نصب هذا النوع، وهوالمشتق أن ينصبه عامل اجتمع معه فى الأصل المشتق منه نحو: رَمَيْتُ مَرْمَى، وذَهَبْتُ مَذْهَباً، وجَلَسْتُ مَجْلِسًا. / وشمل قوله: «لِمَا فِى أَصْلِهِ». الفعل وغيره مما اشتق من ٩٦ ب
المصدر نحو: أَنَا رَامٍ مَرْمًى، وَأَعْجَبَنِى جُلُوسُكَ مَجْلِسًا. وفُهم من قوله: «وشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا»، أن العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه فى الأصل المشتق منه، وأن ما نصبه عامل من غير ما ذكر غير مقيس وذلك قولهم: «زَيْدٌ مِنِّى مَزْجَرَ الكَلْبِ، ومَقْعَدَ القَابِلَةَ، وَمَنَاطَ الثُّرَيَّا[3]»، فالعامل فى هذا[4] الاستقرار، وليس مما اجتمع معه فى أصله، ولو عمل فى «مَزْجَرْ» «زَجَرَ»، وفى «مَقْعَدْ» «قَعَدَ» وفى «مناطَ» «نَاطَ» لكان مقيسا.

و«شَرْطُ» مبتدأ، «وذَا» إشارة إلى المصدر[5] المشتق، ومَقِيساً خبر «كَوْنِ»،

---

(١) فى ظ، ت «ولا يصح».

(٢) «وشرط» ساقط من ظ.

(٣) من أقوال العرب انظر الكتاب ١: ٤١٣، والجمل فى النحو للخليل ٤٤ وأوضح المسالك ٢: ٥٢ وشرح التصريح ١: ٣٤١.

وفى شرح الكافية لابن مالك ٢: ٦٧٥ ورد نظماً نحو:

زَيْدٌ مَزْجَرَ الكَلْبِ نَدَرْ   وَلاَ تُدُورَ فِيهِ إِنْ تَلاَ زَجَرْ

(٤) فى ش، هـ ، ز، ظ، ت «هذه».

(٥) فى ش، ز، ك «الظرف».

و«أَنْ» وما بعدها خبر المتبدأ، و«ظَرْفًا» منصوب على الحال من فاعِل «يقع»، و«لِمَا» متعلق بظرفاً أو فى موضع الصفة لظرفاً، «ومَا» موصولة واقعة على العامل، و«اجْتَمَع» صلة «مَا»[1] «وفِى» «ومَعَ» متعلقان باجتمع. ثم قال:

(ص) وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ * فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِى العُرْفِ

وَغَيْرُ ذِى التَّصَرُّفِ الَّذِى لَزِمْ * ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

(ش) يعنى أنَّ ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفاً تارة وغير ظرف أخرى فإنه يُسمى فى عرف النحويين واصطلاحهم متصرفا نحو: يَوْمٌ وَمَكَانٌ، فيستعمل ظرفاً نحو: خَرَجْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وجَلَسْتُ مَكَانَكَ.

وغير ظرف نحو: أَعْجَبَنِى يَوْمُ الجُمُعَةِ، ونَظَرْتُ إِلَى مَكَانِكَ.

وإن ما يلزم الظرفية ولا يخرج عنها البتة نحو: «سَحَر»[2] من يوم بعينه وقَطُّ[3] [وَعَوْض][4] أو لا يخرج عنها إلا إلى شبهها، والمراد بشبهها / الجر بِمِن نحو: عِنْد، فإنه لا يستعمل إلا ظرفاً نحو: جَلَسْتُ ٩٧/أ
عِنْدَكَ، أو مجرُوراً بمن نحو: خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِكَ[5]، فإنه يُسمى

---

[1] «ما» ساقطة من ظ.

[2] فى ظ، ت «سحرا».

سحر: إذا أردته من يوم بعينه فهو غير متصرف، وإذا لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى: ﴿إلاَّ آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾

كذلك إذا نكرته انصرف كقولك: سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ.

انظر المقتضب ٣:١٠٣/٤:٣٣٣، ٣٥٣، ٣٥٦.

وشرح الكافية للرضى ٢:١٢٥.

[3] فى هـ ، ظ «ونقط».

«قط بمعنى الزمان الماضى يقال: ما فعلته قط، ولا يقال لا أفعله قط، وهى مبنية على الضم، لأنها ظرف، وأما «عَوْض» فهو اسم من أسماء الدهر وهو للمستقبل من الزمان وأكثر استعماله فى القسم تقول: عوض لا أفارقك أى لا أفارقك أبداً وهى مبنية».

شرح المفصل ٥:١٠٨، وانظر شرح الكافية ٢:١٢٤.

[4] «وعوض» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.

[5] ما بعد «عندك» إلى هنا ساقط من ك.

فى الاصطلاح[1] غير متصرف. «وما» موصولة، و«يُرَى» صلتها، والظاهر أنها قلبية، والمفعول الأول مستتر فى «يُرَى»، و«ظَرْفاً» مفعول ثان، ويجوز أن تكون «مَا» شرطية والفاء جواب الشرط[2]، «وغير» مبتدأ وخبره «الَّذِى»، «وظَرْفِيَّةً» مفعول بلَزِمَ «وأَوْ شِبْهَهَا» معطوف على محذوف تقديره: أو لزم ظرفية أو شبهها وهو عند، فإنه يلزم أحد هذين [النوعين][3] ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ظرفية المنطوق به لما يلزم[4] من كونه يلزم شبه الظرفية فقط[5] وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو لشبهها، «وأَوْ» على هذا للتقسيم، «ومِنَ الكَلِمْ» متعلق بشبهها، ويكون الكلم على هذا واقعاً على «مِن»، ويجوز أن يكون متعلقاً بلزم، ويكون «الكَلِمْ» واقعاً على الظروف التى تستعمل ظرفاً أو شبهها. ثم قال:

(ص) وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ * وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

(ش) يعنى أنَّ المصدر ينوب عن ظرف[6] المكان وظرف الزمان، إلا أنَّ نيابته عن ظرف المكان قليلة، وفُهم ذلك من قوله: «وَقَدْ يَنُوبُ»، ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة، وصرح بذلك فى قوله: «يَكْثُرُ» ونيابته[7] عنهما هو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فمن نيابته عن ظرف المكان قولهم: جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ، أى: / مَكَانَ قُرْبِ زَيْدٍ. ٩٧/ب

---

(١) فى ز «فى اصطلاحهم».

(٢) يريد الفاء الواقعة جواب الشرط فى قول ابن مالك:
«فذاك ذو تصرف فى العرف».

(٣) «النوعين» تكملة من ز، ك.

(٤) فى ز «يلزم عليه».

(٥) «فقط» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.

(٦) «ظرف» ساقطة من ت.

(٧) فى ش «ونيابتهما» تحريف.

ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم: أَتَيْتُكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ، [وخُفُوقَ النَّجْمِ][1] أي وَقْتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ [وَوَقْتَ خُفُوقِ النَّجْمِ][2] والإشارة بقوله: «ذَاكَ»[3] إلى نيابة المصدر عن الظرف.

---

[1] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.
[2] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.
[3] فى ت «ذلك».

(المفعول معه)

(ش) المفعول معه: هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التى بمعنى «مَعَ»: أى الدالة على المصاحبة من غير تشريك فى الحكم، «وَمَعَه» متعلق بالمفعول، «والهاء» عائدة على «أل»[(١)] وقد استغنى الناظم[(٢)] عن الحد بالمثال فقال:

(ص) يُنْصَبُ تَالِى الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ * فِى نَحْوِ سِيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

(ش) يعنى أن حكم المفعول معه النصب، وهو الاسم التالى لواو المصاحبة نحو: سِيرِى وَالطَّرِيقَ، أى مَعَ الطَّرِيقَ، «وتَالِى الوَاوِ» مفعول لم يُسم فاعله بينصب، «ومَفْعُولاً» حال منه، «ومُسْرِعَهْ» حال من الياء فى سيرى، ثم قال:

(ص) بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ * ذَا النَّصْبُ لاَ بِالوَاوِ فِى القَوْلِ الأَحَقّ

(ش) لما ذكر فى البيت الذى قبله أنَّ المفعول معه[(٣)] ينصب، بَيَّنَ فى هذا البيت الناصب له، وفُهِم من قوله: «بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ»، أنه لا يعمل فيه العامل المعنوى كاسم الإشارة وهو مذهب «سيبويه» والجمهور[(٤)]، والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، فمثال الفعل: اسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ، ومثال شبهه: الماءُ مُسْتَوٍ وَالخَشَبَةَ، وأَعْجَبَنِى اسْتِوَاءُ المَاءِ وَالخَشَبَةَ[(٥)]

---

(١) فى ش، هـ ، ز، ت «عائدة على أل لأنها موصولة». وفى ظ «عائدة عليه».

(٢) «الناظم» ساقطة من ز.

(٣) فى ت «المفعول به».

(٤) قال الأزهرى فى التصريح ١: ٣٤٣، ٣٤٤ «والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه، وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين، ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسى وجماعة: أنه كالمفعول به فى المعنى، فمعنى سِرْتُ وَالنِيلَ. سرت بالنيل، وزعم الأخفش وجماعة من الكوفيين أنه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية».

انظر الكتاب ١: ٢٩٨، وشرح الكافية للرضى ١: ١٩٥.

(٥) ما بعد «والخشبة» إلى هنا ساقط من ظ.

وفُهم من قوله: «سَبَقْ» أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، وقوله: «لاَ بِالوَاوِ» إشارة إلى مذهب «عبد القاهر الجرجانى»[1] أن[2] الناصب للمفعول معه الواو، ورُدَّ بأنها لو كانت الناصبة لا تَّصل الضمير بها فى نحو قول الشاعر[3]:

٧٦ ـ [فَآلَيْتُ لاَ أَنْفَكُ أَحْذُو قَصِيدَةً] * تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِي[4]

«وذَا» مبتدأ / «والنَّصْبُ» نعت له وخبره «بِمَا»، و«مَا» موصولة وصلتها ٩٨ أ

«سَبَقْ»، «ومِنَ الفِعْلِ» متعلق بسَبَقْ، «ولاَ» عاطفة، وما بعدها معطوف على «بِمَا» «والأَحَقّ» أفعل تفضيل، والتقدير، هذا النصب بالسابق من فعل[5] أو شبهه لا بالواو فى القول المختار. ثم قال:

(ص) وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ * بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ

(ش) يعنى أنه يجوز نصب ما بعد الواو إذا تقدمها «كَيْفَ» أو «مَا» الاستفهاميتين[6] على تقدير: تكون نحو: كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ؟، ومَا أَنْتَ وَزَيْداً؟ التقدير: كَيْفَ تَكُونُ وَقَصْعَةً؟ ومَا تَكُونُ وَزَيْداً؟. «وكَانَ» المقدرة ناقصة، «وكيف» «وما» خبر مقدم، وفُهم من قول: «بَعْضُ العَرَبْ»

---

(1) انظر المقتصد فى شرح الإيضاح ١:٦٥٩ ـ ٦٦١، وشرح التصريح ١:٣٤٤.

(2) فى هـ ، ز «فى أن» وعبارتهما أكمل.

(3) «قول الشاعر» ساقط من ش، هـ ، ز، ظ، ت.

(4) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

والشاهد لأبى ذؤيب كما فى شرح اشعار الهذليين ١:٢١٩، والخزانة ٣:٥٩٧.

وهو بلا نسبة فى المقتصد. فى شرح الإيضاح ١:٦٥٩، وشرح التصريح ١:٦٤٤، والهمع ١:٢١٩.

وفى رواية:

فَأَقْسَمْتُ لاَ أَنْفَكُ أَحْذُ وقَصِيدَةً * أَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِى

أحذو: أغنى، وتروى أحدو أى أقول.

(5) فى ش «بما من الفعل»، وفى ز «من الفعل».

(6) فى الأصل، هـ ، ظ، ك، ت «الاستفهامية».

وما أثبتُّ أصحّ.

أَنَّ بعضهم لا يَنْصِبُ بعد هذه[1] «الواو»، بل يَرْفَعُ عطفاً على ما قبلها، وهو[2] أفصح اللغتين لعدم الحذف «وبَعْضُ العَرَبْ» فاعل بنَصَبْ، «وبَعد» متعلق بنصب، وكذلك «بِفِعْلٍ»، «ومُضْمَرٍ» نعت لفعل لا لكون، لأنَّ المضمر هو الفعل ثم إنَّ الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام:

- قسم[3] يترجح عطفه على النصب على المعية.
- وقسم يترجح نصبه على المعية على العطف.
- وقسم يمتنع فيه العطف.

وقد أشار إلى القسم الأول بقوله:

(ص) وَالعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقّ * .....

(ش) يعنى إذا[4] أمكن العطف بلا ضعف كان راجحاً على النصب على المعية نحو: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، ويجوز النصب، وإنما رجح العطف؛ لأنه لا ضعف فيه، «وَالعَطْفُ» مبتدأ وخبره «أَحَقّ»، «وَإِنْ يُمْكِنْ» شرط، والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه؛ لأنَّ الخبر متقدم فى التقدير. ثم أشار إلى القسم الثانى بقوله: / ٩٨/ب

(ص) ... * وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

(ش) يعنى أنَّ النصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف عطف[5] النسق نحو: قُمْتُ وَزَيْداً، لأنَّ العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد

---

(1) فى ظ، ت «هذا» تحريف.
(2) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك «وهى» تحريف.
(3) «قسم» ساقطة من ت.
(4) فى هـ ، ز، ظ، ت «إن».
(5) «عطف» ساقطة من هـ ، ت.

ولا فصل ضعيف، فلو قلت: قُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ[١]، كان العطف أحق لعدم الضعف. «والنَّصْبُ مُخْتَارٌ» مبتدأ وخبر، «ولَدَى» متعلق بمختار، «وضَعْفِ» مضاف لمحذوف تقديره لدى ضعف عطف النسق. ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله:

(ص) وَالنَّصب إِنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ * ...

(ش) يعنى أنَّ نصب ما بعد «الواو»، حيث لا يجوز العطف واجب، وشمل صورتين:

إحداهما: لا يجوز فيها العطف لمانع لفظى نحو: مَالَكَ وَزَيْدًا؟؛ لأنَّ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند «الجمهور» وفى جعل هذا المثال مما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح[٢] نظر؛ لأنَّ مذهب الناظم[٣] جواز العطف على الضمير المجرور دون[٤] إعادة الجار[٥]، وسيأتى فى باب العطف، إن شاء الله، ـ تعالى[٦] ـ .

والأخرى: لا يجوز فيها العطف[٧] لمانع معنوى نحو: جَلَسْتُ وَالحَائِطَ

---

(١) فى ظ «وزيدًا» تحريف. خطأ من الناسخ.

(٢) كلمة «الشارح» مطموسة فى ز. قال ابن الناظم ص ٢٨٥.

«كقولهم مالك، وزيدًا» بنصب زيد على المفعول معه بما فى «لك» من معنى الاستقرار ولا يجوز جره بالعطف على الكاف لأنه لا يعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ـ لما سينبه عليه فى موضعه إن شاء الله تعالى ـ ومثل مَالَكَ، وزَيْدًا، «مَا شَأْنَكَ، وعَمْرًا؟» بنصب «عمرو» على المفعول معه لما فى المضاف من معنى الفعل.

انظر باب العطف فى شرح ابن الناظم ص ٥٤٤ ـ ٥٤٧.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٦٩٣، ٦٩٤، وشرح الكافية للرضى ١:١٩٧ وباب العطف.

(٤) فى ظ «من» تحريف.

(٥) فى هـ ، ت، ك «الخافض».

(٦) «تعالى» ساقطة من هـ ، ظ، ت.

(٧) فى ز «فيه العاطف» تحريف.

وَسَيْرِى وَالطَّرِيقَ؛ لأنه لا يصلح للمشاركة[1]، ثم إنَّ ما لا يجوز فيه العطف على قسمين:

- قسم يتعين أن يكون مفعولاً معه كما تقدم.
- وقسم يمتنع أن يكون مفعولاً معه[2].

فيجب اعتقاد عامل مضمر، وإلى ذلك[3] أشار بقوله:

(ص) ... * **أَوِ اعتَقِدْ إِضمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ**

يعني[4] إذا لم يصح عطفه ولا نصبه على المعية فيعتقد أن ناصبه مضمر وذلك كقول الشاعر:

٧٧ - عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا
حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[5]

فهذا / ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية، فيكون «مَاءً» مفعولاً بفعل مضمر تقديره: وسقيتها[6]، ويحتمل أن يكون قوله: «أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ»[7]، فيما يمتنع عطفه وينتصب[8] على المعية، كقوله ٩٩/أ

---

(١) «لأنه لا يصلح للمشاركة» ساقط من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(٢) ما بعد «معه» إلى هنا ساقط من ت.

(٣) «ذلك» ساقط من ت.

(٤) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «أي».

(٥) هذا رجز لم يعلم قائله. انظر شرح ابن الناظم ٢٨٦.
وشرح ابن عقيل ١:٥٩٥ ومغنى اللبيب ٢:٦٣.
وشرح الشواهد للعينى ٢:١٤٠، وشرح التصريح ١:٣٤٦. ورد صدر البيت في ظ «فعلفتها تبناً وماء بارداً».
وورد عجزه في هـ، ت «حتى غدت همالة عيناها».
شتت: يروى مكانه غدت وبدت وهما بمعنى واحد.
همَّالةً: اسم مبالغة من هملت العين إذا انهمرت الدموع.

(٦) في ز «وسقيتها ماء».

(٧) «تصب» ساقطة من ك، ت.

(٨) في هـ، ز، ت «وينصب».

ـ عز وجل ـ : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)[1]

فيمتنع العطف فى «شركاءكم»؛ لأنَّ أجمع بمعنى عزم لا ينصب إلا الأمر ونحوه ويجوز نصبه على المعية، أى «مَعَ شُرَكَائِكُمْ»، أو يكون مفعولاً بفعل مضمر تقديره: وَأَجْمِعُوا شُرَكَاءَكُمْ، من «جَمَعَ»، «والنَّصْبُ» مبتدأ، «ويَجِبْ» خبره، «وأَوِ اعْتَقِدْ» معطوف على يجب، «وأَوْ» للتخيير، وجاز عطف «اعْتَقِدْ» وهو طلب على «يَجِبْ» وهو خبر؛ لأنَّ «يَجِبْ» فى[2] معنى أوجب، «وتُصِبْ» مجزوم على جواب الأمر.

(١) سورة يونس، آية: ٧١.

(٢) فى ش، ز «بمعنى».

(الاستثناء)

(ش) الاستثناء[1]: الإخراج بإلا أو إحدى[2] أخواتها، وأدوات الاستثناء أربعة أقسام: حرف واسم وفعل، ومشترك بين الفعل والحرف.

فالحرف «إلا» وهى الأصل فى أدوات الاستثناء؛ لأنَّ غيرها يقدر بها ولذا[3] بدأ بها فقال:

(ص) مَا اسْتَثْنَتْ إِلاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ * ...

(ش) يعنى أنَّ المستثنى «بإِلاَّ» ينتصب[4] إذا كان الكلام[5] تاما، واحترز[6] بالمستثنى «بإلا» من المستثنى بغيرها من أدوات الاستثناء، واحترز بالتام[7] من المفرغ.

والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه، وشمل الموجب نحو قولك[8]:

قَامَ القَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا.

والمنفى نحو: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدًا.

إلا أنَّ الأول واجب النصب، والثانى فيه تفصيل، وإليه أشار بقوله:

---

(1) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «الاستثناء» هو «وعبارتها أكمل».
(2) فى ش «بأحد» تحريف.
(3) فى ش، ك «ولذلك».
(4) فى ز «ينصب».
(5) «الكلام» ساقطة من هـ، ظ، ت.
(6) فى ت «واختر» تحريف وتصحيف.
(7) فى هـ «بالتمام» تحريف.
(8) «قولك» ساقطة من هـ، ز، ت.

(ص) ... * وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ[1] * ...

(ش) يعنى أنَّ المستثنى بعد النفى أو ما أشبهه وهو / الاستفهام والنهى ٩٩/ب إذا كان متصلاً اختير اتباعه على نصبه على الاستثناء نحو: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ[2] بالرفع، ومَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٍ، بالجر أحسن من: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدًا.

ومَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلاَّ زَيْدًا بالنصب فيهما[3]، والمتصل ما كان المستثنى بعض الأول. وإذا كان منقطعا[4] فلغة «أهل الحجاز» وجوب النصب على الاستثناء، وهذه اللغة مفهومه من قوله: «وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ»، والمنقطع هو ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه نحو[5]: مَا فِى الدَّارِ أَحَدٌ إِلاَّ وَتِدًا[6]، وأما بنو تميم فيجوز فيه عندهم النصب وهو الراجح، والإتباع، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

(ش) يعنى أنَّ «بنى تميم» يجيزون فى المنقطع الإبدال فيقولون: مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلاَّ وَتِدٌ[7]، ومنه قوله:

---

(1) «وانصب ما انقطع» ساقط من ز.
ش أكملت بيت الألفية «وعند تميم فيه إبدال وقع».
(2) فى ز «زيداً» تحريف.
(3) «بالنصب فيهما» ساقط من ظ.
وفى هـ ، ت «بالنصب فيهما معاً».
(4) فى ز «متعطفاً» تحريف.
(5) فى ز «وذلك نحو» وعبارتها أكمل.
(6) فى الأصل، ش، ظ «مَا فِى الدَّارِ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدًا»
والمثال المثبت فى هـ ، ز، ك، ت أصوب.
(7) فى الأصل، ظ، ت «مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ» ما أثبتُّه من بقية النسخ هو الصواب.

٧٨ - وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ
إِلاَّ اليَعَافِيرُ وَإِلاَّ العِيسُ[١]

و«مَا» فى قوله: «مَا اسْتَثْنَتْ إِلاَّ» مبتدأ موصول وصلته «اسْتَثْنَتْ»، والضمير العائد على[٢] الموصول محذوف تقديره: استثنته[٣]، «ومَعَ» متعلق باستثنت[٤]، «ويَنْتَصِبْ» خبر «مَا»[٥] وهو على هذا الوجه مرفوع وقف عليه بالسكون، ويجوز أن تكون «مَا» شرطية منصوبة باستثنت، «ويَنْتَصِبْ» جواب الشرط، ويصح[٦] تقديره مجزوماً ومرفوعاً ووقف عليه بالسكون.

«وانْتَخِبْ» فعل أمر «وإِتْبَاعَ» مفعول، «وبَعْدَ نَفْيٍ» متعلق بانتخب، ويجوز ضم التاء من انتُخب فيكون مبنياً للمفعول فيرتفع[٧] به «إِتْبَاعُ» على أنه نائب عن الفاعل، والأول أجود لمناسبته لقوله بعد وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ[٨]، «ومَا» موصولة، وصلتها «انْقَطَعْ»، «وإِبْدَالٌ» مبتدأ، «ووَقَعْ» صفته، «وفِيهِ» متعلق بوقع «وَعنْ تَمِيمٍ» خبره، ويحتمل أن يكون «فيه» متعلقاً[٩] بالاستقرار الذى فى الخبر، وفى تنكير[١٠] «إِبْدَالٌ» إشعار بقلة اتباعه عند تميم.

---

(١) الشاهد لجران العود انظر ديوانه ٥٣ والكتاب ٢: ٣٢٢، ومعانى الفراء ١: ٤٧٩، وشرح المفصل ٢: ٧٠/ ٧: ٢١/ ٨: ٥٢، وشرح ابن الناظم ٢٩٧، وأوضح المسالك ٢: ٦٣ وشرح التصريح ١: ٣٥٢.
اليعافير: جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية.
العِيس: جمع عيساء وهى الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة.
(٢) فى الأصل، ش، هـ، ك، ت «إلى» تحريف.
(٣) فى ز «استثنت».
(٤) فى ظ «باستثنته».
(٥) فى ز، ظ «خبرها».
(٦) «ويصح» ساقط من ز.
(٧) فى ز «فيرفع» تحريف.
(٨) ما بعد «أجود» إلى هنا ساقط من ظ.
(٩) فى هـ، ظ، ت «متعلق».
(١٠) فى ز «وفى تنكيره».
وفى ت «ففى تنكيره».

ثم قال:

(ص) وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ * يَأْتِي ...

(ش) يعنى أنَّ المستثنى إذا كان مقدماً على المستثنى منه بعد نفى، قد يأتى غير منصوب، فيكون مفرغاً له العامل / الذى قبل «إلاَّ»، ويعرب هو ١٠٠/أ بَدَلاً منه، قال «سيبويه»[1]: حدثنى «يونس» أن قوماً يوثق[2] بعربيتهم يقولون: مَالِى إلاَّ أَخُوكَ نَاصِرٌ، فيجعلون ناصراً بدلا، وفُهم من قوله: «قَدْ يَأْتِى» أن غير النصب قليل، وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

(ص) ... * ... وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

(ش) وثبت هذا البيت فى بعض النسخ: «وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ» برفع غير وجر نصب وسابق وإعرابه على هذا الوجه مبتدأ، «ونَصْبِ وسَابِقٍ» مضافان إليه، «وقَدْ يَأْتِى» خبر المبتدأ، «وفِى النَّفْيِ» متعلق بيأتى، وثبت أيضاً فى بعض النسخ «وغَيْرَ نَصْبٍ سَابِقٌ» بنصب غير وجر نصب منوناً ورفع سابق، وإعرابه على هذا الوجه «سَابِقٌ» مبتدأ، «وفِى النَّفْيِ» متلعق به، وهو الذى سوغ الابتداء بالنكرة، وخبره «قَد يَأْتِى»، «وغَيْرَ نَصْبٍ» حال من فاعل يأتى، «ونَصْبٍ» مضاف إليه، وهو مصدر بمعنى اسم المفعول، والتقدير: قد يأتى سابق فى النفى غير منصوب. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقُ إِلاَّ لِمَا * بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ الاَّ عُدِمَا

(ش) يعنى[3] ما قبل «إلا» إذا[4] كان مفرغاً لما بعدها فلا حكم لـ «إلاَّ»،

---

(١) قال سيبويه ٢: ٣٣٧ «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون مَالِى إلاَّ أَبُوكَ أَحَدٌ. فيجعلون أحداً بدلاً.

وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٧٠٤.

(٢) فى ش «قوماً ممن يوثق».

(٣) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «يعنى أن» وعبارتها أكمل.

(٤) فى هـ «إن».

فتكون كأنها لم تذكر، ولا يكون ذلك إلا فى نفى أو شبهه، وكان حقه أن ينبه على ذلك، وإنما ترك التثنية عليه لوضوحه، وشمل قوله: «سَابِقٌ»، ما كان السابق فيه عاملا نحو: مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ، وما كان غير عامل نحو: مَا فِى الدَّارِ إِلاَّ زَيْدٌ. ويكون التفريغ فى جميع المعمولات إلا مع المصدر / المؤكد فلا يجوز مَا ضَرَبْتُ إِلاَّ ضَرْبًا. ١٠٠ ب

«وسَابِقٌ» مفعول لم يُسم فاعله «بيُفَرَّغْ»، «وإِلاَّ» مفعول بسابق، «لِمَا» متعلق بيُفَرَّغ، «وبَعْدُ» صلة «لِمَا»، وهو مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه بعده، أى بعد «إلا» أو بعد «السَّابِق»، واسم «يَكُنْ» ضمير عائد على السابق أو على «مَا»، وهذان الوجهان ذكرهما «المرادى»[1]، ويحتمل أن يكون عائداً على الحكم المفهوم من الكلام: أى يكن الحكم، ويحتمل أن يكون عائدًا على الكلام[2] المشتمل على السابق وعلى التالى لـ «إِلاَّ»[3]: أى يكن الكلام، والظاهر أن «مَا» فى قوله «كما» زائدة، «ولَوْ» فى موضع جر بالكاف وهى مصدرية والتقدير: يكن كعدم إلا، ثم اعلم أنَّ «إِلاَّ» تكرر للتوكيد ولغير التوكيد، وقد أشار إلى تكرارها[4] للتوكيد فقال:

(ص) وَأَلْغِ إِلاَّ ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلاَ * تَمْرُرْ بِهِمْ إِلاَّ الفَتَى إِلاَّ العَلاَ

(ش) يعنى أنَّ «إِلاَّ» إذا تكررت[5] للتوكيد أُلغيت، وإلغاؤها هو أن لا تنصب. وتلغى مع البدل نحو: مَا قَامَ إِلاَّ أَخُوكَ إِلاَّ زَيْدٌ. فَلَو أسقطت «إِلاَّ»

---

(١) وذلك فى شرحه على الألفية ٢:١٠٦، ١٠٧.

(٢) فى ظ «على الكلام اى يكن الكلام».

(٣) فى ز «وعلى الثانى لإلا».
وفى ظ «وعلى التالى لإلا».

(٤) فى هـ، ك، ت «تكريرها» تحريف.
وفى ظ «تكررها» تحريف.

(٥) فى هـ، ز، ت «كررت».

لصح الكلام فتقول: مَا قَامَ إِلاَّ أَخُوكَ زَيْدٌ، وكُرِرَتْ لتوكيد «إلا» الأولى، ومَثَّله بقوله: «إِلاَّ الفَتَى إِلاَّ العَلاَ»، فالعَلاَ بدل من الفتى، والتقدير: لاَ تَمْرُرْ بِهِمْ[1] إِلاَّ الفَتَى العَلاَ، «فَالعَلاَ» هو «الفَتَى»[2]، ومع عطف النسق نحو: مَا قَامَ إِلاَّ أَخُوكَ وَإِلاَّ زَيْدٌ، فلو قلت: مَا قَامَ إِلاَّ أَخُوكَ وَزَيْدٌ لصح الكلام[3]، وقد جمع الشاعر بينهما فقال: / ١٠١/أ

٧٩ - مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلاَّ عَمَلُهْ
إِلاَّ رَسِيمُهُ وَإِلاَّ رَمَلُهْ[4]

«وذَاتَ تَوْكِيدٍ» حال من إلا، ثم إن تكرارها لغير التوكيد يكون مع التفريغ ومع غيره وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَإِنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوكِيدٍ فَمَعْ * تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالعَامِلِ دَعْ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلاَّ اسْتُثْنِى * وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِى[5]

(ش) قد تقدم[6] أَنَّ التفريغ هو أن يكون ما قبل «إلاَّ» طالباً لما بعدها فإذا كررت[7] إِلاَّ فى التفريغ فإنه يترك تأثير العامل الذى هو «إلاَّ» فى واحد من المستثنين أو المستثنيات، ويكون بسحب ما يطلب ما قبل «إلاَّ»، وما عدا الواحد منصوبا[8]، وفُهم من قوله: «فِى

---

(١) «بهم» ساقط من ت.
(٢) فى ز «فالفتى هو العلا» تقديم وتأخير.
(٣) «الكلام» ساقط من هـ، ز، ظ، ت.
(٤) رجز لأبى النجم العجلى.
انظر الكتاب ٢:٣٤١، والمقرب ١:١٧٠، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٧١٢
وشرح الشواهد للعينى ٢:١٥١ وشرح التصريح ١:٣٥٦، والهمع ٣:٢٦٦.
الرسيم والرمل: ضربان من السير، والرسيم فى السعى والركض، والرمل فى الطوائف الإسراع.
(٥) «وليس عن نصب سواه مغنى» ساقط من ز، ك.
(٦) فى الأصل «قدم» تحريف.
(٧) فى ش، ظ «تكررت».
(٨) العبارة ما بعد «السمتثنيات» إلى هنا وردت مختلفة فى بقية النسخ وذلك كما يلي: =

وَاحِدٍ»[1]، أن ترك العمل «بِإِلاَّ» ليس مخصوصاً بواحد دون واحد، بل يجوز إلغاء «إِلاَّ» فى الأول دون الثانى والثالث، وفى الثانى دون الأول والثالث، وفى الثالث دون الأول والثانى فتقول:

مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ إِلاَّ عَمْرًا إِلاَّ خَالِدًا.

ومَا قَامَ إِلاَّ زَيْدًا إِلاَّ عَمْرٌو إِلاَّ [2] خَالِدًا.

ومَا قَامَ إِلاَّ زَيْدًا إِلاَّ عَمْرًا إِلاَّ خَالِدٌ[3].

وقوله: «وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي»، يعنى أن ما سوى المستثنى الذى يلغى «إِلاَّ» معه يُنْصَب[4]، ونصبه بالعامل الذى هو «إِلاَّ»، وعلى هذا الوجه حمل «المرادى» العامل، وحمله «ابن عقيل» على أنه العامل الذى قبل «إِلاَّ»، وجعل «دَعْ» بمعنى اجعل، وما ذكره «المرادى»[5] أصوب[6] لثلاثة أوجه[7]:

الأول: أن فيه / التنبية على أنَّ «إِلاَّ» هى العامل فى المستثنى، وهو ١٠١/ب

= فى ش «ويكون ذلك الواحد بحسب ما يطلب ما قبل إلا»
فى هـ ، ك «ويكون ما عدا الواحد منصوباً بالواحد بحسب ما يطلبه ما قبل إلا».
فى ز «ويكون ما عدا الواحد منصوباً والواحد بحسب ما يطلبه ما قبل إلا وما عداه منصوبا».
فى ت «ويكون ما عدا الواحد بحسب ما يطلب ما قبل إلا».
والعبارة المثبتة من الأصل، ظ هى الأدق.

(١) فى ز «فى واحد مما إلا» أكملت عبارة الألفية.

(٢) فى الأصل «وإلا».

(٣) هذا المثال ساقط من ت.

(٤) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «ينتصب».

(٥) قال المرادى فى شرحه ١٠٨:٢ «وليس عن نصب سواه مغنى» فهم من عبارته فوائد:
الأولى: أن الناصب للمستثنى هو «إلا» لقوله بالعامل ونسبه فى التسهيل إلى سيبويه والمبرد.
الثانية: أنَّ الاسم الذى يشغل به العامل المفرغ لا يلزم كونه الأول بل يجوز أن يكون المتوسط والآخر لقوله «فى واحد» إلا أنَّ شغله بالأقرب أولى.
الثالثة: ان نصب ما سواه واجب لقوله «وليس عن نصب سواه مغنى» فهو أنص من قوله فى التسهيل ونصب ما سواه».
انظر التسهيل ١٠١، وشرح ابن عقيل ٦٠٧:١، ٦٠٨.

(٦) فى ش «هو صواب».

(٧) فى ظ «وجوه».

موافق لتصريح الناظم به فى غير هذا النظم[1].

الثانى: أن «دَعْ» بمعنى اجعل غير معهود فى اللغة، وإنما يكون «دَعْ» بمعنى اترك.

الثالث: أن ما قبل «إِلاَّ» فى التفريغ قد يكون غير عامل نحو: مَا فِى الدَّارِ إِلاَّ زَيْدٌ.

وقوله: «وَإِنْ تُكَرَّرْ» شرط، وفى «تُكَرَّرْ» ضمير يعود على «إِلاَّ» و«لاَ» عاطفة على معطوف مقدر، وتقديره: لغير التوكيد، لا لتوكيد[2]، «والتَّأْثِيرِ» مفعول مقدم بدع، «ومَعْ» متعلق بدع وكذلك، «فِى وَاحِدٍ»، «ومَا» موصولة واقعة على المستثنيات «واسْتُثْنِى» صلتها، «وبِإِلاَّ» متعلق باسْتُثْنِى، والضمير المستكن فى استثنى هو الرابط بين الصلة والموصول، «ومُغْنِى» اسم ليس، «وَعَنْ نَصْبِ» متعلق به، وخبر ليس محذوف، وتقديره: وليس فى ذلك، أو ليس مغنى عن نصب سواه موجوداً[3]، ويحتمل أن يكون اسم ليس مضمراً[4] تقديره: ذلك، «ومُغْنِى» خبرها، ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعة» والأول أظهر، ثم إن تكرار «إِلاَّ» لغير التوكيد فى غير التفريغ على قسمين:

الأول: أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه.

والآخر: أن[5] يكون متأخراً عنه.

---

(1) قال فى شرح الكافية ٢: ٧١١.

وَإِنْ تُكَرَّرْ دُونَ تَوْكِيدٍ فَمَعْ * تَفْرِيغِ التَّأَثُّرَ بِالعَامِلِ دَعْ

(2) فى ت «للتوكيد» تحريف.

(3) فى ت «موجود».

(4) فى ظ «ضميراً».

(5) «أن» ساقطة من هـ .

وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ * نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ

(ش) يعنى أنَّ الاستثناء التام إذا تكررت[1] فيه «إلاَّ» لغير توكيد[2] وكان / ١٠٢ أ المستثنى مقدماً على المستثنى منه نصب[3] جميع المستثنيات[4] نحو: مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدًا إلّا عَمْرًا إلاَّ خَالِدًا القَوْمُ.

«ودُونَ ومَعَ وبِهِ» متعلقات «باحْكُمْ»، «ونَصْبَ» مفعول بفعل محذوف يفسره «احْكُمْ» وفى قوله: «وَالتَزِمِ» زيادة فائدة، وهى أن قوله: «احْكُمْ بِهِ» قد يحمل على الوجوب، وقد يحمل على الجواز؛ لأنَّ الحكم بالشىء قد يكون واجباً وقد يكون جائزاً، وقوله: «وَالتَزِمْ» نص فى الوجوب، ثم إشار إلى الثانى[5] بقوله:

(ص) وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ * مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

(ش) يعنى أنَّ المستثنيات إذا كانت متأخرة عن المستثنى منه تنصب جميعها إلا واحداً منها، فإنه يحكم ما لم يتكرر[6] فيه «إلاَّ»؛ وينصب[7] وجوباً إذا كان الاستثناء موجباً.

نحو: قَامَ القَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا إِلاَّ عَمْراً.

ويترجح إتباعه على نصبه إن كان منفياً، وفُهم من قوله: «وَجِئْ بِوَاحِدِ

(١) فى هـ ، ز، ت «كررت».
(٢) فى ز، ظ «التوكيد».
(٣) فى هـ ، ز «نصبت».
(٤) فى ز «سائر جميع المستثنيات» لا يجوز.
وفى ظ «سائر المستثنيات».
(٥) فى الأصل «التام» تحريف.
(٦) فى ز «تكرر» وعبارتها أدق.
(٧) فى هـ ، ز، ظ، ت «فينصب».

مِنْهَا» أنَّ الواحد الذى يجاء به يجوز أن يكون الأول أو الثانى أو الثالث

فتقول: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ(١) إِلاَّ عَمْرًا إِلاَّ خَالِدًا.

أو مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدًا إِلاَّ عَمْرٌو إِلاَّ خَالِدًا.

أو مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدًا إِلاَّ عَمْرًا إِلاَّ خَالِدٌ(٢).

إلا أنَّ الأولى أن(٣) ذلك الواحد هو الأول. ثم مثَّل بقوله:

(ص) **كَلَمْ يَفُوا إِلاَّ امْرُؤٌ إِلاَّ عَلِي * [وَحُكْمُهَا فِي القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ](٤)**

(ش) يجوز فى هذا المثال رفع الأول بدلاً من الواو فى «يَفُوا» ونصبه(٥) على الاستثناء، وهو الأجود، ويجوز نصب «امْرُؤٌ» ورفع «عَلِي»، ثم نَبَّهَ(٦) على أن ما زاد على المستثنى الأول / من المستثنيات حكمه فى المعنى حكم ١٠٢ ب
الأول، فإن كان مُخرَجًا كان ما زاد عليه كذلك، وإن كان مُدخَلاً(٧) كان ما زاد عليه كذلك، وبيان ذلك أنك(٨) إذا قلت: قَامَ القَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا إِلاَّ عَمْرًا إِلاَّ خَالِدًا(٩) فهى كلها مخرجة من القَوْم.

وإن قلت: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدًا(١٠) إِلاَّ عَمْرًا إِلاَّ خَالِدًا.

فهى كلها مُدخَلة، والمراد بها إخراج الأول من المستثنى منه، ثم إخراج

---

(١) فى ز، ظ «زيداً» تحريف، خطأ من الناسخ.
(٢) هذا المثال ساقط من ت.
(٣) فى ز «أن يكون» وعبارتها أكمل.
(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ والألفية.
(٥) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «ونصب على».
(٦) فى ز، هـ، ك «ثم نبَّه بقوله: وحكمها فى القصد حكم الأول» ذكرت عبارة الألفية. وذكرها غير لازم.
(٧) فى هـ، ت «دَاخِلاً».
(٨) «أنك» ساقط من هـ.
(٩) فى ت «خالد» تحريف.
(١٠) فى ظ، ت «زيد» تحريف.

الثانى مما بقى بعد إخراج الأول[1]، ثم إخراج الثالث مما بقى بعد إخراج الأول والثانى.

«وَلِتَأْخِيرٍ» متعلق «بانْصِبْ»[2]، والظاهر أنَّ اللام بمعنى مع، «ومِنْهَا» فى موضع الصفة لواحد، «وكَمَا» فى موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أو صفة بعد صفة، «ومَا» كافة، «ولَوْ» مصدرية، وهى على حذف مضاف أى كحال[3] «وَكَان» هنا تامة بمعنى وجد، «ودُونَ» فى موضع الحال والتقدير: وَجِىءْ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كحال وجوده دون زائد عليه، ثم أشار إلى القسم الثانى من أدوات الاستثناء وهو الاسم فقال:

(ص) وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبَا * بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإلاَّ نُسِبَا

(ش) يعنى أنَّ «غَيْرَ» يستثنى بها مجرور[4] بإضافتها إليه، وتكون هى معربة بما يستحقه الاسم الواقع بعد «إلاَّ» من وجوب النصب، أو رجحانه، أو رجحان التبعية، فتقول: قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ، بوجوب النصب لأنك تقول:

قَامَ القَوْمُ إلا زَيْدًا، ومَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ فَرَسٍ.

١٠٣/أ برجحان النصب / ومَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ، برجحان التبعية، وأصل «غير» أن تكون صفة واجبة الإضافة لمخالف موصوفها، وقد تقطع عن الإضافة لفظاً لا معنى فتُبْنَى على الضم وتستعمل بمعنى «إلاَّ» كما ذكر فى هذا الباب[5]، «ومَجْرُورًا» مفعول باستثن، «وبِغَيْرٍ» متعلق باستثن «ومُعْرَبًا» حال من غير، «وبِمَا» متعلق بمعربا[6]، «ومَا» موصولة وصلتها:

---

[1] فى ت «الأول من المستثنى».

[2] فى هـ «بالصبه».

[3] فى ز «كحال ما».

[4] فى هـ، ز «مجروراً» تحريف.

[5] «الباب» ساقطة من ت.

[6] فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «بمعرب» وما أثبتُّ أدق كما فى هـ، ز والألفية.

نُسِبَا[١]، «ولِلْمُسْتَثْنَى» متعلق بـ «نُسِبَا»[٢]، «وبِإلاَّ» متعلق بمستثنى. ثم قال:

(ص) **وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ * عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ**

(ش) ذكر أنَّ «فِي سِوَى» ثلاث لغات: القصر مع كسر السين وضمها، والمد مع فتح السين، وأنها كلها يستثنى بها كما يستثنى بغير، وتعرب بما يعرب به غير. إلا أنه يقدر فى المقصورة الإعراب. وأشار[٣] بقوله: «عَلَى الأَصَحِّ» إلى مخالفة «سيبويه» و«الخليل»[٤] فيها، فإنها عندهما ظرف غير متصرف ولا تخرج عن الظرفية إلا فى الشعر. قال «سيبويه»[٥] - رحمه الله - فى باب ما يحتمل الشعر[٦]: «وجعلوا ما لا يجرى فى الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء. وذلك قول المرار بن سلامة العجلى:

٨٠ - **وَلاَ يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ * إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا**[٧]

وقال الأعشى:

٨١ - **[تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِى] * وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا**[٨]

واستدل المصنف على مذهبه بأدلة، واستشهد، بشواهد هى مذكورة فى / كتبه ١٠٣/ب

---

(١) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «نسب»
وما أثبتُّ أدق كما فى هـ ، ز والألفية.
(٢) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «ينسب». وما أثبتُّ أدق كما فى هـ ، ز والألفية.
(٣) فى الأصل «ثم أشار» تحريف.
(٤) انظر الكتاب ١:٤٠٧، ٤٠٨، والارتشاف ٢:٣٢٦ وشرح الكافية لابن مالك ٢:٧١٦ - ٧٢٠.
(٥) انظر الكتاب ١:٣١.
(٦) فى ش، ز، ك «فى الشعر» وعبارتها أكمل.
(٧) ويروى عجز البيت: «إِذَا قَعدوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا»
انظر اللسان «سوا»، والكتاب ١:٣١،٤٠٨ وشرح أبيات الكتاب للسيرافى ١:٤٢٤، وشرح ابن عقيل ١:٦١٢، وشرح الشواهد للعينى ٢:١٥٨.
(٨) صدر البيت تكملة من ز.
وروى عجز البيت «وَمَا عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا بَسِوَائِكَا».
انظر ديوان الأعشى ١١ والكتاب ١:٣٢، ٤٠٨، وكتاب الأضداد ٢:٤١ وشرح ابن عقيل ١:٦١٢ والخزانة ١:٣٦٧/ ٢:٣٥٣/ ٤:٥٧٣.

فلا نطيل[1] بها، وفُهم من قوله: «عَلَى الأَصَحّ» أنّ مذهب «سيبويه» صحيح، إلا أن مذهبه أصح منه[2]، ووقف على اجعلا بالألف؛ لأنها مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، ثم أشار إلى القسم الثالث والرابع فقال:

(ص) وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلاَ * وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لاَ

(ش) ذكر في هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة:

- منها ما لا يستعمل إلا فعلا وهو «لَيْسَ ولاَ يَكُونُ»، والمستثنى بهما واجب النصب نحو: قَامَ القَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا، وَلاَ يَكُونُ عَمْرًا.

ومَا قَامَ أَحَدٌ لَيْسَ زَيْدًا، ولاَ يَكُونُ عَمْرًا.

وهو خبر لهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير: لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وَلاَ يَكُونُ بَعْضُهُمْ عَمْرًا.

---

(1) في هـ ، ز، ظ «فلا نطول» وفي ت «فلا يطول» تحريف.
قال ابن مالك في شرح الكافية ٢:٧١٦ - ٧٢٠.
«سوى اسم يستثنى به. ويجر ما يستثنى به لإضافته إليه، ويعرب هو تقديراً. كما تعرف «غير» لفظاً خلافاً لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية، وعدم التصرف. والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك، فإنها قد أضيف إليها وابتدئ بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية.
فمن ذلك قول النبي - صلى الله عليه وسلم - «سَأَلْتُ رَبِّى أَلاَّ يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِى عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ».
وقول ابن المولى:

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى   فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِى

(2) وقد علق الملوى في حاشيته ٨٤ على ذلك بقوله:
«قوله: وفُهِم من قوله: على الأصح الخ. اى لكون المسألة ضعيفة فمذهب سيبويه صحيح بالنظر إلى ما أقامه من الأدلة، ومذهب المصنف أصح نظراً إلى ما أقامه من الأدلة، فاندفع ما يُقال كيف يكون مذهب سيبويه صحيحاً مع كون مذهب الناظم أصح مع أنّ المذهبين متنافيان؛ لأنّ مذهب سيبويه أنها ظرف، والناظم مذهبه أنها ليست ظرفاً بل كغير والأولى أن يُقال: عبر بالأصح تأدباً مع الإمام وهو بمعنى صحيح؛ لأنّ المصنف يعتقد أن مذهب غيره باطل بدليل استشهاده، بالشواهد وما أقامه من الأدلة.

ـ ومنها ما يستعمل فعلاً فينصب ما بعده، وحرف جر فيجر ما بعده، وهو «خَلاَ وَعَدَا»[1] ولهما حالتان:

الأولى: تجردهما من «ما».

والثانية: اقترانهما بها.

فإذا كانا مجردين من «ما» جاز فيهما وجهان: النصب والجر، والأرجح النصب. وفُهِم من ذلك من ذكره لهما مع «لَيْسَ ولاَ يَكُونُ»، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ إنْ تُرِدْ * وَبَعْدَ مَا انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ[2]

(ش) يعنى أنَّ «سابقى» يكون فى البيت الذى قبل هذا[3] وهما «خَلاَ وَعَدَا» يجوز جر المستثنى بهما، وفُهِم منه[4] شرط التجريد، فإنه أحال على لفظهما وهما خاليان من «ما»، وفُهِم من قوله: «إِنْ تُرِدْ»، أن الجر / بهما مرجوح. ثم أشار إلى الحالة الثانية وهى اقترانهما «بما» بقوله: «وبَعْدَ مَا انْصِبْ» أى إذا اقترن «عَدَا وخَلاَ» «بما» فالوجه نصب المستثنى بهما، وإنما انتصب؛ لأن «ما» مصدرية فلا يليها حرف جر. هذا مذهب الجمهور وحَكَى بعضهم الجر بهما مقترنتين «بما». وإلى ذلك أشار بقوله: «وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ»، وفُهِم من تنكير «انْجِرَارٌ»، ومن قوله: «قَدْ يَرِدْ» أن الجر بهما مع «مَا»[5] ١٠٤ أ

---

(1) «خَلاَ» إن كانت فعلاً نصبت الاسم المستثنى نحو: قَامَ القَوْمُ خَلاَ زَيْدًا، وإذا كانت حرفاً جرت الاسم المستثنى بها نحو: قَامَ القَوْمُ خَلاَ زَيْدٍ «وعَدَا» كذلك تكون فعلاً فتنصب المستثنى نحو قَام القَوْمُ عَدَا زَيْدًا، وتكون حرفاً، فتجرّ المستثنى نحو قَامَ القَوْمُ عَدا زَيْدٍ، وتتعين فعليتهما بعد «ما» المصدرية نحو: قَامَ القَوْمُ مَا خَلاَ «أو مَا عَدَا» زَيْدًا.

(2) الشطر الثانى من بيت الألفية ساقط من ز.

(3) «الذى قبل هذا» ساقط من ش، هـ ، ز، ظ، ت.

(4) فى ت «من قوله».

(5) «مع ما» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.

قليل. «ونَاصِباً» حال من فاعل «اسْتَثْنِ»، «وبِلَيْسَ»، متعلق «باسْتَثْنِ»، ومفعول [1] ناصباً محذوف اي ناصباً[2] المستثنى[3] «وبَعْدَ لاَ» فى موضع الحال من يكون، «وإِنْ تُرِدْ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «والْجِرَارُ» مبتدأ خبره «قَدْ يَرِدْ» وسوغ الابتداء به معنى التقسيم، ثم بين وجه الجر والنصب بهما فقال:

(ص) وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ * كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ

(ش) يعنى أَنَّ «خَلاَ وَعَدَا» إِذَا جرَّا ما بعدهما كانا حرفى جر، وإذا نصباه[4] كانا فعلين، والمستثنى حينئذٍ مفعول بهما، وفُهِم منه أنهما إذا جَرّا كانا حرفين سواء اقترنا «بمَا» أو تجردَا منها، وكذلك إِنْ نَصَبَا كانا فعلين مطلقا، وفُهم منه أن «مَا» معهما[5] إِذَا جَرَّا زائدة؛ لأنَّ «ما» المصدرية لا يليها حرف الجر[6]. «وحَيْثُ» متعلق بقوله: «حَرْفَانِ»؛ لأنه فى معنى محكوم بحرفيتهما، و«كَمَا» متعلق «بِفِعْلاَنِ»؛ لأنه[7] أيضاً فى معنى محكوم بفعليتهما، ويجوز أن يكون «حَيْثُ» شرطا[8]، والفاء جوابه[9] على مذهب «الفراء»[10]؛ لأنه / يجيز ١٠٤/ب

---

(1) فى ز «ومعمول» تحريف.

(2) فى ت «ناصب» تحريف.

(3) فى هـ، ظ، ك «للمستثنى» تحريف.

(4) فى ظ «نصبا» تحريف.

(5) فى ش، هـ، ز «ما قبلهما» وعبارتها أدق.

(6) ذهب الجرمى والكسائى والفارسى إلى إجازة الجر بهما بعد «ما» فتكون «ما» زائدة لا مصدرية، و«خَلاَ» أو «عَدَا» حرف جر.
قال المالقِي: إن كان ذلك قياساً من الجرمى فهو فاسد؛ لأنَّ «ما» لا تكون زائدة فى أول الكلام، وإن كان يُحكى عن العرب، فهو من الشذوذ لا يُقاس عليه.
انظر رصف المبانى ٢٦٣.

(7) فى هـ «لأنها» تحريف.

(8) فى الأصل «شرط» تحريف.

(9) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:
«وحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ».

(10) «حيث» اسم شرط عند الفراء، وهو لا يشترط فى المجازاة به اقترانه بـ «ما»، وعند غيره ظرف يتعلق بقوله: حرفان.

أن يجازى(١) «بحَيْثُ» دون «ما»، والعامل فيها حينئذٍ الفعل الذى بعدها. ثم قال:

(ص) وَكَخَلاَ حَاشَا وَلاَ تَصْحَبُ مَا * وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا(٢)

(ش) يعنى أنَّ «حَاشَا» مثل «خَلاَ» فى أنها يستثنى بها، ويجوز فى المستثنى(٣) بها النصب والجر على الوجه الذى جاز فى «خَلاَ»، وقد تقدم. ولما كانت «حَاشَا» مخالفة «لخَلاَ» فى أنه(٤) لا يجوز اقترانها(٥) بما، نبه على ذلك بقوله: «وَلاَ تَصْحَبُ مَا» يعنى أنَّ «حَاشَا» لا تدخل عليها «مَا» بخلاف «خَلاَ»، ولما كان فى «حَاشَا» ثلاث لغات نَبَّهَ على ذلك بقوله: «وَقِيلَ: حَاشَى، وحَشَا، فاحفظهما» ونُوزِعَ فى ذلك(٦).

(١) فى هـ «يجزم» وفى ت «يجزأ» تحريف.
(٢) ما بعد «حاشا» إلى هنا ساقط من ش، ز، ك.
(٣) «ويجوز فى المستثنى» ساقط من ت.
(٤) فى هـ ، ظ، ت «أنها».
(٥) فى ت «اقترانهما» تحريف.
(٦) قال ابن هشام فى المغنى ١٢١:١ «حاشا على ثلاثة أوجه:
أحدها: أن تكون فعلاً متعدياً منصرفاً، تقول «حَاشَيْتُهُ بمعنى استثنيته. يُقال: قَامَ القَوْمُ ما حَاشَا زَيْدًا».
الثانى: أن تكون تنزيهية نحو (حَاشَى اللَّهُ) وهى عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل. قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف ولإدخالهم إياها على الحرف.
الثالث: أن تكون للاستثناء، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة إلا، لكنها تجر المستثنى.
وذهب الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والأخفش والفراء إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى إلا».
انظر الكتاب ٣٤٩:٢، والمقتضب ٣٩١:٤، وشرح الكافية لابن مالك ٧٢٤:٢، وشرح ابن عقيل ٦٢١:١ وشرح التصريح ٣٦٥:١

(الحال)

(ش) يجوز فى الحال التذكير والتأنيث، وقد استعمل الناظم فى هذا الباب اللغتين. قوله:

(ص) الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ * مُفْهِمُ فِى حَالِ ....[1]

(ش) والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل، وخرج بقوله: «فَضْلَةٌ» العمدة كالخبر نحو:[2] زَيْدٌ فَاضِلٌ.

والمراد بالفضلة ما يصح الاستغناء عنه، وقد يعرض له ما يوجب ذكره إما لوقوعه سادًّا مسد الخبر نحو: ضَرْبِى زَيْدًا قَائِمًا[3]

أو لتوقف المعنى عليه كقوله:

٨٢ ــ إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا * كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ[4]

وحمل الشارح قوله «مُنْتَصِبٌ»[5] على جائز النصب[6] واعتراضه بالوصف

---

(١) فى ش أكمل بيت الألفية «مفهم فى حال كفرداً أذهب».

(٢) فى ز «فى نحو».

(٣) فى ظ «ضَرَبَنِى زَيْدٌ قَائِماً» والمثال صحيح.

(٤) الشاهد لعَدِىّ بن رعلاء الغَسَّانى.

ورواية الأصمعيات ١٥٢.

إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ ذَلِيلاً سَيِّئاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

انظر اللسان «موت» ومغنى اللبيب ٢: ٤٩١.

وشرح الشواهد للعينى ٢: ١٦٩، ومعجم شواهد العربية ١: ٢٠٥، ومعجم شواهد النحو ٢٧.

(٥) فى ت «منتصباً». وما أثبتُّ أصوبُ كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٦) «النصب» ساقطة من ت.

المنصوب، وحمله «المرادى»[1] على واجب النصب، فيخرج النعت؛ لأنه غير لازم النصب[2] / وهو أظهر؛ لأنَّ النصب[3] من أحكام الحال اللازمة له، ١٠٥ أ
وخرج بقوله: «مُفْهِمُ فِي حَالٍ» التمييز نحو[4]: لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا[5]؛ لأنه لا يفهم فى حال، لكونه على تقدير «مِنْ»[6]، وتسامح الناظم فى هذا التعريف لإدخاله فيه النصب، وهو حكم من أحكام الحال لا جزء من ماهيته، ثم مثَّل بعد استيفاء التعريف فقال:

(ص) ... * ... كَفَرْدًا أَذْهَبُ

(ش) وفى[7] المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتى[8].
وقوله: «الحَالُ» مبتدأ، «ووَصْفٌ» خبره، «وفَضْلَةٌ ومُنْتَصِبٌ ومُفْهِمُ» نعوت لوصف وليست من باب تعدد الخبر[9]؛ لأنها فصول فهى نعوت للوصف.
ثم قال:

(ص) وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقًّا * يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحقًّا

(ش) المراد بالمنتقل غير اللازم لصاحب الحال كالخَلْق والألوان، والمراد بالمشتق أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة[10]؛ لأن هذه كلها

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ٣١١، وشرح المرادى ٢:١٣١.
(٢) فى ش، هـ ، ت «للنصب» تحريف.
(٣) فى ز «النعت» تحريف.
(٤) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «فى نحو».
(٥) «فارساً» ساقطة من ت.
(٦) «فارساً فى المثال السابق وإن حصل بها بيان الهيئة، إلا أنَّ ذكرها ليس لبيان الهيئة، وإنما لبيان جنس المتعجب منه، وهو الفروسية. وقد وقع بيان الهيئة بها ضمناً لا قصداً».
انظر شرح التصريح ١:٣٦٦، ٣٦٧.
(٧) «وفى» ساقطة من ت.
(٨) فى ز «وسيأتى التنبيه عليه» وعبارتها أكمل.
(٩) فى هـ ، ظ، ت «الأخبار» تحريف.
(١٠) «المشبهة» ساقط من ظ، ت.

مشتقة من المصادر[1] فالغالب فى الحال أن يكون منتقلا مشتقا نحو:

جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا.

«فرَاكِبًا» منتقل؛ لأنه قد يكون غير راكب، ومشتق[2] من الركوب، وفُهم من قوله: «يَغْلِبُ» أنه قد يأتى فى غير الغالب غير منتقل وغير مشتق، فمثال غير المنتقل قولهم: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا»[3] «فَالزَّرَافَةَ» مفعول «بخَلَقَ»، «ويَدَيْهَا» بدل بعض من كل[4] «وأَطْوَلَ» حال من «يَدَيْهَا» وهى لازمة؛ لأن كون يديها أطول من رجليها لازم لها، ومثال غير المشتق قوله / - عز وجل: - (وَتَنْحِتُونَ مِنَ الجِبَالِ بُيُوتًا)[5] ١٠٥ ب

«فَبُيُوتًا»[6] غير مشتق، وقوله: لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحقًّا تتميم للبيت، لجواز الاستغناء عنه بيغلب، «وكَوْنُهُ» مبتدأ، «ومُنْتَقِلاً ومُشْتَقّا» خبران لكون، «ويَغْلِبُ» خبر المبتدأ، ويجوز فى «مُسْتَحقًّا»[7] فتح الحاء على أنه اسم مفعول ويكون الضمير فيه عائداً على الفاعل بيغلب، أى ليس كونه منتقلا مشتقا مستحقا، ويجوز كسر الحاء على أنه اسم فاعل، ويكون الضمير فيه عائدًا على الحال، ولا بد فى هذا الوجه من حذف مجرور ويكون معمولاً[8] لمستحق والتقدير: لَيْسَ الحَالُ مُسْتَحِقًّا لِكَوْنِهِ مُنْتَقِلاً مُشْتَقًّا.

---

(١) فى ش، ز «المصدر».
(٢) فى ش، ظ «واشتق» تحريف.
(٣) من أقوال العرب. انظر الكتاب ١٥٥:١، وشرح ابن عقيل ٥٢٩:١ وأوضح المسالك ٧٩:٢، وشرح التصريح ٣٦٨:١.
(٤) فى ظ «البعض من الكل» تحريف.
(٥) سورة الشعراء. آية:١٤٩.
(٦) فى هـ ، ز «فبيوتًا حال» وعبارتهما أدق وأولى.
(٧) فى هـ ، ز، ظ، ت «مستحق» وما أثبتُّ أصوب كما فى الأصل، ش، ز، ك والألفية.
(٨) فى ظ «مفعولا».

ولما ذكر أن الحال قد تأتى غير مشتقة نَبَّهَ على المواضع التى يكثر فيها جمود الحال. فقال:

(ص) وَيَكْثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ، وَفِي * مُبْدِى تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ

(ش) يعنى أنَّ جمود الحال يكثر إذا دَلَّ على سعر كقولك: بِعْتُ البُرَّ مُدًّا بِدِرْهَمٍ. «فمُدًّا» منصوب على الحال وهو جامد، إلا أنه مؤول بالمشتق؛ لأنه[1] فى معنى مُسَعَّراً، ويجوز أن يقدر «مُسَعِّراً» اسم فاعل فيكون حالا من التاء فى «بِعْتُ»، وأن يكون «مُسَعَّراً» بفتح العين اسم مفعول فيكون حالا من «البُرّ»، ويكثر إذا ظهر تأول[2] بالمشتق غير متكلَّف، وظاهر لفظه أنَّ الدالّ على السعر ليس داخلاً فى المبدى التأول، وليس كذلك بل منه[3] والعذر له أن هذا من باب عطف العام على الخاص، ثم ذكر مثلاً من المبدى التأول / دون[4] تكلف فقال: ١٠٦ أ

(ص) كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَداً بِيَدْ * وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَىْ كَأَسَدْ

(ش) فذكر ثلاثة أنواع:

الأول: أن يدل على السعر وهو قوله: «كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا»، وكأن هذا مثال لقوله: وَيَكْثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ.

الثانى: أن يدل[5] على مفاعلة وهو قوله: «يَدًا بِيَدْ»، أى[6] مناجزة[7].

---

(١) فى ظ «لكونه».
(٢) فى ش، ك «أظهر تأولا» وعبارتها أدق.
فى هـ، ز «ظهر مؤولا».
فى ظ، ت «ظهر مأولا».
(٣) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «هو منه» وعبارتها أكمل.
(٤) فى ز «بلا».
(٥) فى ز «أن يكون دالاًّ».
(٦) «أى» ساقطة من ز.
(٧) فى ت «مناجزاً» تحريف.

الثالث: أن يدل على التشبيه وهو قوله: «وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا»، وفسر ذلك بقوله: «أَىْ كأَسَدْ»، وفُهم من قوله: «كَبِغْه»: أنَّ هذه المُثُل ليس مجىء الحال جامدًا محصوراً فيها، وينبغى أن تجعل الكاف[١] فى قوله: «أَىْ كَأَسَدْ» اسماً بمعنى مثل؛ لأنَّ الحال أصلها أن تكون وصفاً، ويجوز أن تكون حرفاً ويكون وقد قصد به تفسير[٢] المعنى لا أنها الحال[٣] بنفسها. ثم قال:

(ص) وَالحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفظًا فَاعْتَقِدْ * تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

(ش) حق الحال أن يكون نكرة؛ لأن المقصود به[٤] بيان الهيئة، وذلك حاصل بلفظ التنكير، فلا حاجة لتعريفه صوناً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض، وقد يجىء بصورة المعرف بالألف واللام فيحكم بزيادتها نحو: ادْخُلُوا الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ، وبصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم بتأويله بالنكرة نحو: اجْتَهِدْ وَحْدَكَ، أى مُنْفَرِدًا، «والحَالُ» مبتدأ، «وإِنْ عُرِّفَ» شرط، «وفَاعْتَقِدْ» جوابه «وتَنْكِيرَهُ» مفعول[٥] باعتقد، ونَصَبَ[٦] «لَفْظًا» على إسقاط «فى»، أو على التمييز، وكذلك «مَعْنًى»، وخبر المبتدأ جملة الشرط والجواب[٧]. ثم قال:

(ص) وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ * بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ / طَلَعْ ٦/ب

(ش) حق الحال أن يكون وصفاً كما تقدم؛ لأنه صفة لصاحبه فى المعنى، وخبر عنه أيضاً، وقد يقع المصدر موضع[٨] الحال كما يقع صفة

---

(١) «الكاف» ساقطة من ت.

(٢) فى ش «ويكون فيه قصد تفسير».

(٣) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «هى الحال».

(٤) فى ز «بها» التذكير والتأنيث كما ذكر فى أول الباب.

(٥) فى ت «مفعوله».

(٦) فى ز، ك «ولفظاً منصوب».

(٧) ما بعد «معنى» إلى هنا ساقط من ش، هـ ، ظ، ت.

(٨) فى ز، ك «موقع».

وخبراً، وكل ذلك على خلاف الأصل، ولا خلاف فى ورود المصدر حالاً كقوله ـ عز وجل ـ[1]: (وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا)[2]

وهو كثير، ومع كثرته فلا يُقاس عليه عند الجمهور وأجاز «المبرد» القياس عليه، وليس فى قوله الناظم «بِكَثْرَةٍ» إشعار بالقياس[3]، وفُهم منه أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليلٌ لتخصيصه الكثرة بالمنكر. «ومَصْدَرٌ» مبتدأ، «ومُنَكَّرٌ» صفته «ويَقَعُ» خبره، «وحَالاً» حال من فاعل يقع المستتر، «وبِكَثْرَةٍ» متعلق «بيقع»[4] «وبَغْتَةً» فَعْلة من البَغْت، والبَغْتُ أن يَفْجَأَكَ[5] الشىءُ.

قال الشاعر:

٨٣ ـ وَلَكِنَّهُمْ بَانُوا وَلَمْ أَدْرِ بَغْتَةً * وَأَعْظَمُ شَىْءٍ حِينَ يَفْجَؤُكَ البَغْتُ[6]

---

(١) فى ك «تعالى».

(٢) سورة الأعراف. آية:٥٦.
فى هـ ، ظ، ت «ادْعُوا رَبَّكُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا» خطأ من الناسخ.

(٣) ورد الحال مصدراً بكثرة، كقول تعالى فى سورة نوح آية:٨ (إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً) وقوله تعالى فى سورة البقرة آية: ٢٦٠ (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا)
ومع كثرته فهو ليس بمقيس. ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنَّ هذه المصادر ـ فى الآيتين وغيرهما ـ مؤولة بمشتق أى مجاهرة وساعياً، وشذ «المبرد» فقال: يجوز القياس عليه. واختلف النقل عنه، نقل قوم عنه أنه أجاز ذلك مطلقا، ونقل عنه آخرون فيما هو نوع الفعل نحو: أتيته سرعة»
واستثنى ابن مالك فى التسهيل ١٠٩ ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع. نحو:
١ ـ أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا. أى الكامل فى حال علم وأدب ونبل.
٢ ـ أَنْتَ زُهَيْرٌ شِعْرًا.
٣ ـ ما وقع بعد «أَمَّا» نحو: أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ.
انظر الكتاب ١:٣٧٠، والمقتضب ٣:٢٣٤ ـ ٢٣٨/٤:٣١٢. والارتشاف ١:٣٤٢، ٣٤٣، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٧٣٥ ـ ٧٣٦.

(٤) «بيقع» ساقطة من ت.

(٥) فى هـ «يفجأ» تحريف.

(٦) الشاهد ليزيد بن ضَبَّة الثَّقفى.
وفى رواية:
وَلَكِنَّهُمْ مَاتُوا وَلَمْ أَدْرِ بَغْتَةً * وَأَفْظَعُ شَىْءٍ حِينَ يَفْجَؤُكَ البَغْتُ

تقول: بَغَتَهُ أى فَاجَأه[١]، وبَغَتَهُ بَغْتَةً: أى مفاجأة[٢]. ثم قال:

(ص) وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الحَالِ إِنْ * لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلاَ * يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ[٣]

(ش) حق صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنه مخبر عنه بالحال فى المعنى، وقد يجىء نكرة، ولذلك مسوغات، كما أنَّ للابتداء بالنكرة مسوغات وقد تقدمت فى باب المبتدأ، فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال، وهو المنبَّه عليه بقوله: «إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ» ومثاله: فِى الدَّارِ قَائِماً رَجُلٌ ومنه قول الشاعر: / ١٠٧/أ

٨٤ ـ وَبِالجِسْمِ مِنِّى بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ * شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِى العَيْنَ تَشْهَدِ[٤]

فصاحب الحال «شُحُوبٌ»، «وبَيِّنًا» منصوب على الحال وأصله: شُحُوبٌ بَيِّناً[٥]، ومنها أن يكون مخصصاً وهو المُنَبَّه عليه بقوله: «أَوْ يُخَصَّصْ». وشمل صورتين:

الأولى: أن يخصص بالوصف كقوله ـ عز وجل ـ: (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ. أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا)[٦].

= وروى صدر البيت فى الأصل، ظ:

«وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا وَلَمْ أَدْرِ بَغْتَة»

انظر اللسان «بغت» وشرح التصريح ١:٣٧٤. ومعجم شواهد العربية ١:٦٩.

[١] فى الأصل «فجأة»، وفى هـ ، ز، ك «أى فجأة» وما أثبتُّ من ش، ظ، ت أولى وأصوب.

[٢] فى هـ ، ز، ك، ت «أى فجأة» وكلاهما جائز، حيث تؤول «بغتة» بوصف من باغت؛ لأنها بمعنى مفاجأة، أى مباغتاً أو باغتاً من بغت يُقال: بغتهُ أى فجأهُ.
(شرح التصريح ١:٣٧٤).

[٣] ما بعد «مضاهيه» إلى هنا ساقط من هـ ، ز، ظ، ك، ت.

[٤] لم أعثر على قائله، وقد ورد فى أكثر كتب النحو غير معزو.
انظر الكتاب ٢:١٢٣، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٧٣٨. وشرح ابن الناظم ٣١٩، وشرح ابن عقيل ١:٦٣٥. وشرح الشواهد للعينى ٢:١٧٥.
بينا: ظاهراً
الشحوب: تغير لون الجسم، وهو مصدر شحب. يُقال: شحب جسمه يشحب شحوباً.

[٥] فى الأصل، ش، ز، ظ، ك، ت «بَيِّنٌ» تحريف.

[٦] سورة الدخان. آية: ٤، ٥.

والثانية: أن يخصص[1] بالإضافة إلى نكرة كقوله تعالى:

﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً﴾[2]

ومنها: أن يكون بعدَ نفى، وهو المُنَبَّه عليه بقوله: «أَوْ يَبِنْ». مِنْ بَعْدَ نَفْيٍ: أى يظهر بعد[3] نفى، ومثاله: مَا جَاءَ رَجُلٌ ضَاحِكًا.

ومنه قوله ـ عز وجل ـ: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[4]

ومنها: أن يكون بعدَ مشابه للنفى، وهو المنبه عليه بقوله: «أَوْ مُضَاهِيهِ» أى مشابِهُهُ. وشمل صورتين:

الأولى: الاستفهام. ومثاله: هَلْ جَاءَ أَحَدٌ ضَاحِكاً.

ومنه قوله:

٨٥ ـ يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى
لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِى إِبْعَادِهَا الأَمَلا[5]

الثانية: النهى. ومثاله: لاَ يَقُمْ أَحَدٌ ضَاحِكًا.

ومنه قوله:

٨٦ ـ لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ * يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ[6]

---

(١) فى هـ ، ظ، ت «يختص» تحريف.
(٢) سورة فصلت. آية: ١٠.
(٣) فى ز «من بعد».
(٤) سورة الحجر. آية: ٤.
(٥) نسب إلى رجل من طيىء.
انظر: شرح المرادى ٢: ١٤٥، وشرح ابن الناظم ١٣٤، وشرح ابن عقيل ١: ٦٣٨، وأوضح المسالك ٢: ٨٧، وشرح التصريح ١: ٣٧٧، والهمع ٤: ٢٢.
صاح: أصله صاحبى. فهو مرخم بحذف آخره على غير قياس، لأنه ليس علما، والترخيم لا يكون إلا فى الأعلام.
حُمّ: أى قُدِّرَ وهُيِّىءَ.
(٦) الشاهد لقَطَرِىّ بنِ الفُجَاءَة.

فهذه ست مسوغات، وقد مثّل الناظم الصورة[1] الأخيرة بقوله: «لاَ يَبْغِ[2] امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ»، «فمُسْتَسْهِلاً» حال من امرىءٍ، الأول: وسوغ ذلك تقدم[3] النهى، وفُهم من قوله: «غالبا» أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ / فى غير الغالب حكى «سيبويه» من كلام العرب ١٠٧/ب
«مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ»[4]، و«عَلَيْهِ مِائَةٌ بِيضًا»[5] وفى الحديث «فَصَلَّى رَسُولُ اللَّه ـ صلّى اللّه عليه وسلّم ـ قَاعِدًا وَصَلَّى [وَرَاءَهُ] رِجَالٌ قِيَامًا»[6]

«وذُو الحَالِ» مفعول لم يُسم فاعله «بيُنَكَّرْ»، «وغَالِباً» حال منه، «وَإِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ» إلى آخره شرط، والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «ومِنْ بَعْدِ» متعلق بِيَبِنْ. ثم قال:

= انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٧٣٩، وشرح المرادى ٢:١٤٤، وشرح ابن عقيل ١:٦٣٩، وأوضح المسالك ٢:٨٥، والهمع ٤:٢١، وأمالى القالى ٢:١٨٦
الإِحْجَام: النكوص والتأخير.
الوَغَى: الحرب.
الحِمَام: الموت.
فى ز «يومَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا بِحِمَامِ».

(١) فى ز «منها الصورة».
(٢) فى الأصل، ظ «لا يبغى» والمُثْبتُ أَدَق كما فى بقية النسخ والألفية وفى هـ، ز، ت «كلا يبغ».
(٣) فى ت «تقديم».
(٤) انظر الكتاب ٢:١١٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٧٤٠ وشرح ابن عقيل ١:٦٤٠، وشرح الشواهد للعينى ٢:١٧٦.
(٥) انظر الكتاب ٢:١١٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٧٤٠، وشرح ابن عقيل ١:٦٤٠، وأوضح المسالك ١:٨٨، وشرح الشواهد للعينى ٢:١٧٦، وشرح التصريح ١:٣٧٨.
(٦) انظر شرح ابن عقيل ١:٦٤٠، وشرح التصريح ١:٣٧٨. وفى مسند أحمد ٣:٢٠ «فَصَلَّى بِهِمْ قَاعِدًا وَهُمْ قِيَام»
٦:١٤٨ «فَصَلَّى جَالِساً وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا»
وفى الموطأ ١:١٣٥ «عن عائشة زوج النبى ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ أنها قالت: صلى رسول الله عليه وسلم وهو شاك. فصلى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً».
انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٥:٤٤٠.
«وراءه» تكملة من ز، هـ .

(ص) وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ * أَبَوْا وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

(ش) يعنى أنَّ صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم[1] الحال عليه نحو: مَرَرْتُ بِهِنْدٍ قَائِمَةً، فلا يجوز عندهم مَرَرْتُ قَائِمَةً بِهِنْدٍ، وهذا الذى منعوه لا أمنعه أنا لوروده فى[2] كلام العرب[3] وقد استدل الناظم على[4] ذلك بشواهد منها قوله:

٨٧ ـ تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بُعْدِكُمْ * بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِى[5]

«فطُرًّا» حال من الكاف فى «عَنْكُمْ» وهو مجرور بعن، فإن قلت: قَدْ فُهِم من تخصيصه المنع بالمجرور[6] أن ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالإضافة لا يمتنع أن يسبقه الحال. أما المرفوع والمنصوب فلا إشكال فى جواز تقديم الحال عليهما نحو: جَاءَ ضَاحِكاً زَيْدٌ وَضَرَبْتُ مُنْطَلِقَةً هِنْدًا[7].

وأما المجرور بالإضافة فقد حكى الإجماع[8] على منع جواز تقديم الحال

---

(١) فى ظ «تقدم».
(٢) فى هـ ، ز، ت «من» تحريف.
(٣) قال ابن مالك فى الكافية ٢: ٧٤٤ «أكثر النحويين يقيس المجرور بحرف الجر على المجرور بالإضافة فيلحقه به فى امتناع تقدم حاله عليه، فلا يجيزون فى نحو «مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً»: مررت جَالِسَةً بِهِنْد. وأجاز أبو على ذلك وبقوله أقول وآخذ؛ لأنَّ المجرور بحرف مفعول به فى المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به. وقد جاء ذلك مسموعاً فى أشعار العرب الموثوق بعربيتهم». انظر شرح المرادى ٢: ١٤٧ - ١٤٩ والهمع ٣: ٢٥، ٢٦.
(٤) فى هـ ، ز، ظ، ت «على جواز».
(٥) لم أعثر على قائله. وفى رواية لصدر البيت
«تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ»
انظر أوضح المسالك ٢: ٨٩، وشرح الشواهد للعينى ٢: ١٧٧، وشرح التصريح ١: ٣٧٩.
تسليت: تصبرت وتكلفت الجلد والسلوان.
طرًا: أى جميعاً.
(٦) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «بالمجرور بالحرف».
(٧) فى ظ «هند» تحريف.
(٨) قال ابن مالك «إذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع؛ لأن نسبة

عليه، قلت: هذا المفهوم مُعَطَّل / وإنما خص[1] المجرور بالحرف؛ لأنها هى ١٠٨/أ
المسألة التى تعرض النحويون لذكرها فى كتبهم، والخلاف فيها مشهور، وممن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها «الفارسى» و«ابن كَيْسان» و«ابن برهان[2]» ولا يقتضى قوله: «وَلاَ أَمْنَعُهُ» انفراده بالجواز، بل هو غير[3] مانع له، ويكون فى ذلك تابعاً لغيره[4]. «وسَبْقَ حَالٍ» مفعول مقدم «بأَبَوْا» وهو مصدر مضاف إلى الفاعل[5]، «وما» مفعول «بسَبْق» وهى واقعة على صاحب الحال، والضمير فى أَبَوْا عائد على النحويين، وظاهره أنه عائد على جميعهم، وليس كذلك لما تقدم من أنَّ بعضهم أجازه فوُجب إعادته على الأكثرين[6]، والهاء فى «أَمْنَعُهُ» عائدة على سبق. ثم قال:

= المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول وما تعلق بالصلة، فهو بعضها، فكذلك ما تعلَّق بالمضاف إليه هو بمنزلة بعض الصلة، فلذلك لم يُخْتَلَف فى امتناع تقدم حال المضاف إليه على المضاف كقولك: أَعْجَبَنِى ذَهَابُ زَيْدٍ رَاكِباً».
شرح الكافية ٢:٧٤٣، ٧٤٤.

(١) فى ش «خصص»، وفى ت «يصح خص».
(٢) انظر هامش ٣ ص ٣٦٩، وشرح اللمع لابن برهان ١:١٣٧، وشرح التصريح ١:٣٧٩.
ابن كَيْسان: محمد بن إبراهيم بن كَيْسان «أبو الحسن»، أديب، نحوى لغوى. من تصانيفه: المهذب فى النحو، اللامات، معانى القرآن، وغريب الحديث توفى سنة ٢٩٩هـ .
انظر ترجمته فى بغية بالوعاة ١:٨، ومعجم المؤلفين ٨:٢١٣.
ابن برهان: هو أبو القاسم عبد الواحد بن على بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان العكبرى النحوى، ولد فى عُكْبَرا، ونسب إليها. نشأ حنبليا فيها. ثم إنتقل إلى بغداد، تلقى على يديه العلم أولاد الرؤساء والأغنياء فى بغداد، كان نحويا، لغويا، نَسَّابَةً متكلمًا، له علم بالقراءات القرآنية. من مصنفاته: أصول اللغة، وشرح اللمع. توفى سنة ٤٥٦هـ .
انظر ترجمته فى: النجوم الزاهرة ٥:٧٥، وبغية الوعاة ٢:١٢٠، وشذرات الذهب ٣:٢٩٧ ومعجم المؤلفين ١٦:٢١٠.
الفارسى:
سبقت ترجمته ص.
(٣) «غير» ساقطة من ت.
(٤) يريد أنه تابع لأبى على الفارسى، وابن كيسان، وابن برهان فقد أجازوا ذلك كما ذكر.
(٥) فى هـ ، ت «حال الفاعل».
(٦) فى هـ ، ت «الأكثر».

(ص) وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ المُضَافِ لَهْ * إلاَّ إِذَا اقْتَضَى المُضَافُ عَمَلَهْ
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا * أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيفَا

(ش) يعنى أنَّ صاحب الحال لا يكون مضافاً إليه فى ثلاثة مواضع:

الأول: أن يقتضى المضاف العمل فى الحال. ومعناه أن يكون جارياً مجرى الفعل فى كونه مصدراً أو اسم فاعل كقوله ـ عز وجل: ـ (إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا)[1]

ومثله قولك[2]: أَعْجَبَنِى ضَرْبُ هِنْدٍ قَائِمَةً، وَأَنَا ضَارِبُ هِنْدٍ قَاعِدَةً «فَضَرْب وضَارِبٌ» يقتضيان العمل فى الحال؛ لأن الحال لا يعمل فيها إلا فعل أو ما فى معناه.

الثانى: أن يكون المضاف / جزءاً من المضاف إليه. كقوله ـ عز وجل ـ : ١٠٨/ب

(وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا)[3]

فالصدور[4] بعض ما أضيف إليه.

الثالث: أن يكون المضاف مثل جزء المضاف[5] له فى صحة الاستغناء به عن الأول، كقوله ـ عز وجل ـ: (أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً)[6]

---

(١) سورة المائدة آية:٤٨، ١٠٥.

(٢) فى هـ ، ظ، ت «قوله» تحريف.

(٣) سورة الحجر. آية:٤٧.

(٤) فى الأصل، ش، ظ، ت «فالمصدر» تحريف.

(٥) فى ز «المضاف إليه».

(٦) سورة النحل. آية:١٢٣.
فى ش، هـ ، ز، ظ، ت (فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً)
آل عمران. آية:٩٥.

لصحة اتَّبِعْ إِبْرَاهِيم، فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر له لم يجز إتيان الحال منه[1] نحو: جَاءَ غُلاَمُ هِنْدٍ قَائِمَةً، وإنما جاز ذلك فى المواضع المذكورة دون غيرها بناء على أن الحال لا يعمل فيها إلا[2] الفعل أو ما فى معناه وأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها[3] فإذا كان المضاف مصدراً[4] أو اسم فاعل[5] فلا إشكال فى أنه هو العامل فى صاحب الحال وفى الحال معاً. وإذا كان المضاف بعض المضاف[6] إليه أو مثل بعضه، صار الأول ملغى لصحة الاستغناء عنه وصار العامل فى [7] التقدير عاملاً فى المضاف إليه، «فَالهَاءُ» من[8] «صُدُرِهِمْ»[9] معمولة للاستقرار، «وإِبْرَاهِيم» معمول لاتَّبِع[10]، «وحَالاً» مفعول[11] «بِتُجِزْ» «ومِنَ المُضَافِ» متعلق بتُجِزْ، واللام فى «لَهُ» بمعنى «إِلَى» فإِنَّ أَضَافَ متعد[12] بإلى، «وعَمَلَه» مفعول باقتضى، والضمير فيه[13] عائد على الحال لا على المضاف إليه، فإن المضاف فى نحو: غُلاَمُ زَيْدٍ، اقتضى العمل فى المضاف إليه، وهو جَرُّه،

---

(1) إذ لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل فى الحال، أو لم يكن جزءاً من المضاف إليه، ولا مثل جزئه لا يجوز مجيىء الحال منه بلا خلاف، وأجاز ذلك الفارسى.
انظر شرح المرادى ٢:١٥٢.
(2) فى ظ «إلا فيها» تقديم وتأخير.
(3) فى ظ «صاحب الحال».
(4) فى هـ ، ز، ظ، ت «المصدر».
(5) فى هـ ، ز، ظ، ت «الفاعل».
(6) فى هـ ، ز، ظ، ت «ما أضيف».
(7) فى هـ ، ز، ظ، ت «فيه».
(8) فى ش، ظ «فى».
(9) فى هـ «صدور».
(10) فى ز «لاتبعوا» من سورة آل عمران. آية: ٩٥.
(11) فى ك «فحالا معمول».
(12) فى ت «متعديا».
(13) فى ز «عليه» تحريف.

وقوله: «فَلاَ تَحِيفَا»، أى لا تمل[1] عن الواجب فى ذلك فهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه، ثم اعلم أنَّ العامل فى الحال إنما هو[2] فعل أو شبهه أو يتضمن[3] معناه دون لفظه، وقد أشار إلى / الأول والثانى بقوله: ١٠٩/أ

(ص) وَالحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا * أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المُصَرَّفَا

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعَا * ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا[4]

(ش) يعنى أنَّ العامل فى الحال إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة مشبهة به[5] جاز تقديمه على عامله، والمراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضى والمضارع والأمر والمراد بغير المتصرف ما لزم لفظ الماضى، والمراد بالشبيه بالمتصرف أن يكون وصفاً قابلاً للعلامة[6] الفرعية وهى التثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وغير الشبيه[7] به أفعل التفضيل؛ فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، ثم أتى بمثالين الأول من الصفة المشبهة[8] بالمتصرف وهو قوله: «مُسْرِعاً ذَا رَاحِلٌ»، «فَذَا» مبتدأ، «ورَاحِلٌ» خبره، «ومُسْرِعاً» حال من الضمير المستتر فى «رَاحِلٌ» وهو العائد على المبتدأ والعامل فى الحال «رَاحِلٌ» وهو صفة أشبهت المتصرف؛ لأنه اسم فاعل.

والآخر من الفعل وهو قوله: «ومُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا»، «فَزَيْدٌ» مبتدأ، «ودَعَا» فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على «زَيْدٌ»، «ومُخْلِصًا» حال من ذلك

(1) فى هـ ، ز، ظ، ت «لاتمل» تحريف.
(2) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «إما فعل».
(3) فى ش «ضمن»، وفى هـ ، ت «يضمن» تحريف. وفى ك «مضمن».
(4) البيت الثانى ساقط من ك.
(5) فى هـ ، ز، ك، ت «شبيهة».
(6) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «العلامة» تحريف.
(7) فى الأصل، ش، ظ، ك «المشبهة» تحريف.
(8) فى هـ ، ز، ك، ت «الشبيهة».

الضمير، والعامل فى الحال «دَعَا» وهو فعل متصرف، وفُهم منه أنه إذا كان العامل فعلاً غير متصرف أو صفة غير شبيهة[1] بالمتصرف لم يجز التقديم فلا يجوز فى نحو:

مَا أَحْسَنَ هِنْدًا / مُتَجَرِّدَةً، أن تقول: مُتَجَرِّدَةً مَا أَحْسَنَ هِنْدًا ولا مَا مُتَجَرِّدَةً أَحْسَنَ هِنْدًا. ١٠٩ ب

وكذلك لا يجوز فى نحو: هِنْدٌ أَجْمَلُ مِنْ زَيْدٍ مُتَجَرِّدَةً، هِنْدٌ مُتَجَرِّدَةً أَجْمَلُ مِنْ زَيْدٍ. وفُهم من المثالين أنَّ لكل واحد[2] منهما صورتين.

إحداهما: ما ذكر وهو أن يكون الحال متقدماً على ما أسند إليه العامل.

والأُخرى: أن يكون الحال متقدماً على العامل فقط.

فمثالهما فى المثال الأول: ذَا مُسْرِعًا رَاحِلٌ[3]، وفى المثال الثانى: زَيْدٌ مُخْلِصًا دَعَا[4]، وإنما قصد الصورتين الأوكَدَيْنِ للتنبيه[5] على جواز تقديمه على ما أسند إليه العامل، فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أحرى[6] «والحالُ» مبتدأ، «وإِنْ يُنْصَبْ» شرط، «وبِفِعْلٍ» متعلق بيُنْصَب، «وصُرِّفَا» فى موضع الصفة لفعل «وأَوْ صفة» معطوف على فعل، «وأَشْبَهَتِ المُصَرَّفَا» جملة

---

(١) فى ش، ظ «مشبهه».

(٢) «واحد» ساقطة من ش.

(٣) «مسرعا ذا راحل» هو الصواب كما ذكر ذلك فى موضعه من بيت الألفية.

(٤) أو تقول: مخلصاً زيدٌ دعا.

(٥) فى ت «التنبيه» تحريف.

(٦) يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً كما مثَّل الشارح من قول الناظم مخلصاً زيدٌ دعا، هذا مذهب البصريين إلا الجرمى، فإنه لا يجيز تقديم الحال على عاملها المتصرف. ومنع الأخفش تقديمها فى نحو: رَاكِبًا زَيْدٌ جَاءَ. لبعدها عن العامل.
انظر الارتشاف ٢: ٣٤٩، وشرح المرادى ٢: ١٥٢.

(٧) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:
«فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعَا»

فى موضع الصفة لصفة، «والفَاء» جواب الشرط[٧] وجائز خبر مقدم. «وتَقْدِيمُهُ»[١] مبتدأ. ثم أشار إلى الثالث فقال:

(ص) وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لاَ * حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلاَ

(ش) يعنى أنَّ العامل فى الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه[٢] لضعفه. ثم مَثَّل ذلك بثلاث كلمات فقال:

(ص) كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنّ[٣] ... * ...

(ش) «فَتِلْكَ» اسم إشارة وفيها معنى الفعل وهو «أشير» وليس فيها حروف الفعل الذى يفهم منه، «ولَيْتَ» حرف [تمنى][٤] وفيها معنى الفعل وهو «أتمنى»، وكأَنَّ حرف تشبيه، وفيها معنى الفعل وهو «أُشَبِّهُ» /، وفُهم من دخول الكاف على تلك أن ذلك[٥] مطرد فى أسماءِ الإشارة كلها. ١١٠/أ
فمثال اسم الإشارة: تِلْكَ[٦] هِنْدٌ مُنْطَلِقَةً، وذَلِكَ عَمْرُو ضَاحِكًا.

ومثال التمنى: لَيْتَ عَمْرًا مُقِيماً عِنْدَنَا

ومثال التشبيه: كَأَنَّكَ طَالِعًا[٧] البَدْرُ.

فالعامل فى الأول «تِلْكَ» لتضمنها[٨] معنى «أشير»، وفى الثانى «لَيْتَ» لتضمنها معنى «أتمنى»، وفى الثالث «كأَنَّ» لتضمنها معنى «أشبه»، وفُهم أيضاً من الكاف أن ذلك غير محصور فيما ذكر، ومما ضمن معنى الفعل

---

(١) فى هـ ، ك «وتقديمه مبتدأ، وجملة الشرط والجزاء خبر المبتدأ» وعبارتهما أكمل.
(٢) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «عليه الحال».
(٣) فى ز «وكا أَنّ» تحريف.
(٤) «تمنى» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.
(٥) فى الأصل «ذاك».
(٦) فى ز «ذلك» تحريف.
(٧) فى ز «طالع».
(٨) يريد تلك وذلك؛ لتضمنهما معنى أشير.

دون حروفه «الترجى» وحرف[1] التنبيه، «وأَمَّا» فى الشرط، والاستفهام المقصود به التعظيم[2]. ثم قال:

(ص) ... وَنَدَرْ * نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِى هَجَرْ

(ش) هذا أيضاً من العوامل التى تضمنت معنى الفعل دون حروفه وهو الظرف وحرف الجر مسبوقين باسم الحال[3] كما فى نحو: زَيْدٌ عِنْدَكَ قَاعِدًا، وسَعِيدٌ فِى هَجَرٍ مُسْتَقِرًّا.

فالعامل[4] فى هذين المثالين ونحوهما[5] الظرف والمجرور لنيابتهما[6] مناب استقر أو مستقر[7] والحال فى هذا المثال الذى ذكر[8] مؤكدة، لأَنَّ التقدير: سَعِيدٌ، اسْتَقَرَّ فِى هَجَرٍ مُسْتَقِرًّا. وإنما فصل فى هذه المسألة من تلك وما ذكر بعده، وإن كانت[9] مثلها فى تضمن معنى الفعل دون حروفه؛ لأنه قد سُمِع فيه تقديم الحال على عاملها، ولذلك أتى بالحال فى المثال الذى ذكر وهو «مُسْتَقِرًّا»[10] مقدماً على عامله وهو فى هجر، ومثله قوله ـ عز وجل ـ

(١) فى ظ «وحرفى» تحريف.
(٢) مثال. حرف التنبيه قولك: هَا قَائِماً زَيْدٌ.
ومثال أَمَّا نحو: أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ.
ومثال الاستفهام المقصود به التعظيم قول الأعشى:
يَا جَارَتِى مَا كُنْتِ جَارَهْ بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عُفَارَهْ
(٣) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «ما الحال» تحريف.
يريد بقوله: باسم الحال «أى صاحب الحال».
(٤) فى هـ ، ز، ظ، ت «فالعامل فى الحال» وعبارتها أكمل.
(٥) «ونحوهما» ساقط من هـ .
(٦) فى الأصل، ك «ولنيابتهما» تحريف.
(٧) «أو مستقر» ساقطة من ظ.
(٨) فى هـ «ذكره».
(٩) فى الأصل، ك «كان» تحريف.
(١٠) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ت «مستقر».
وما أَثبتُّ أدقُّ كما فى ز، ك والألفية.

في قراءة من قرأ: (وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ / بِيَمِينِهِ)[1] بنصب «مَطْوِيَّاتٍ» ومن ١١٠ ب
أجاز تقديم الحال في مثل هذا «الأخفش»[2]. «ونَحْوُ» فاعل بِنَدَر، و«سَعِيد» وما بعده جملة اسمية، وهي محكية بقول محذوف تقديره: ونحو قولك: ثم قال:

(ص) وَنَحْوُ زَيْدٍ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

(ش) قد تقدم أن أفعل التفضيل غير شبيه بالفعل لكونه غير قابل للعلامة[3] الفرعية فاستحق بذلك أن لا يتقدم عليه الحال، لكن له مزية على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه فاغتفر توسطه[4] بين حالين كالمثال المذكور «فنَحْوُ» مبتدأ وخبره «مُسْتَجَازٌ»، «وزَيْدٌ» مبتدأ خبره «أَنْفَعُ»، وفي «أَنْفَعُ»[5] ضمير مستتر عائد على «زَيْدٌ ومُفْرَدًا [حال من ذلك الضمير][6]» «ومِنْ عَمْرو» متعلق بأنفع، «ومُعَانًا» حال من عمرو، والعامل فيهما [أنفع][7]، وأصله: زيد[8] أنفع في حال كونه مفردًا من عمرو في حال كونه معاناً.

وإنما كان «أنفع» عاملاً في الحالين؛ لأنَّ صاحب الحال وهو الضمير المستتر

---

(1) سورة الزمر. آية:٦٧.
في القراءة المشهورة رفع «السّموات» على أنه مبتدأ، ورفع «مطوياتٌ» على أنه خبر.
وقراءة النصب هي التي استدل بها الشارح، وهي نصب «مطوياتٍ» على أنه حال من صاحبه وهو الضمير المستتر في الجار والمجرور.
انظر الإملاء ١١٦:٢ والبحر ٤٤٠:٧.
(2) انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٥٣:٢ وشرح المرادي ١٥٧:٢، ١٥٨.
(3) في هـ ، ز، ت «العلامة» تحريف.
(4) في هـ ، ظ، ت «توسيطه».
(5) «أنفع» ساقطة من ت.
(6) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.
(7) «أنفع» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(8) في الأصل «زيداً» تحريف.

والمجرور بمن معمولان له، والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها، وقوله: «لَنْ يَهِنْ» أى لن يضعف، وهو خبر بعد خبر. ثم قال:

(ص) وَالحَالُ قَدْ يَجِىءُ ذَا تَعَدُّدِ * لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

(ش) يعنى أنَّ الحال قد يجىء متعدداً أى متكرراً، والمراد بالمفرد غير المتكرر وغير المفرد المتكرر، فمثال المفرد: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا.

[ومثال غير المفرد: جاءَ زَيْدٌ رَاكِباً ضَاحِكاً](1)

فالحال قد تعددت(2) مع اتحاد صاحب(3) الحال، وشمل قوله / «وغَيْرَ مُفْرَدٍ» ثلاث صور: ١١١ أ

الأولى: أن يكون صاحب الحال متعدداً والحال مجتمعة نحو:

(وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ)(4)

الثانية: أن يكون بتفريق مع إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو:

لَقِيتُ مُصْعِدًا زَيْدًا مُنْحَدِرًا.

الثالثة: أن يكون بتفريق مع عدم إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو:

لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا(5).

والاختيار فى نحو هذا مع عدم القرينة جَعْلُ الأول(6) للثانى والثانى(7)

---

(1) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ك.
وقد اختلط هذا المثال مع المثال الذى قبله فى الأصل وبقية النسخ فاضطربت العبارة.
(2) فى هـ «تعدد».
(3) فى هـ ، ز، ك، ت «صاحبها».
(4) سور إبراهيم. آية:٣٣.
(5) فى ظ «لقيت مصعداً زيداً منحدراً» خطأ من الناسخ.
(6) فى ش، هـ ، ز، ت «الأولى».
(7) فى ش، هـ ، ك، ت «والثانية»
وفى ز «والثانية للأولى».

للأول، «فمُصْعِدًا» فى المثال حال من زيد، «ومُنْحَدِرًا» حال من التاء فى لقيت، «والحَالُ» مبتدأ وخبره «قَدْ يَجِيءُ» إلى أخره، والظاهر فى «قَدْ» أنها للتحقيق لا للتقليل، «ولِمُفْرَدٍ» متعلق بيجىء.

ثم إعلم أنَّ الحال على قسمين: مبنِّية وقد تقدمت، ومؤكِّدة وهى على قسمين: مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لمضمون الجملة[1]، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) **وَعَامِلُ الحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا * ...**

(ش) يعنى أنَّ العامل فى الحال قد يؤكد بها فيكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها، وذلك على قسمين:

الأول: أنْ تكون من لفظ عاملها كقوله ـ عز وجل ـ: (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً)[2]

الثانى[3]: أن تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظاً كقوله ـ عز وجل ـ:

(وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ)[4]

لأنَّ العُثُوَّ هو[5] الفساد، ولهذا المثال[6] أشار بقوله:

---

[1] ذكر الشارح الحال المؤكدة لعاملها، والمؤكدة لمضمون الجملة، ولم يذكر الحال المؤكدة لصاحبها، وذلك كقوله تعالى فى سورة يونس آية:٩٩ (لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً)
فإنَّ «جميعاً» حال من فاعل «آمن» وهو «مَنْ» الموصولة مؤكدة لها.
وقد ذكر ابن هشام فى المغنى أنَّ النحويين أهملوا المؤكدة لصاحبها، واعتبر ذلك سهواً.
فالحال عنده ثلاثة إقسام مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لصاحبها، ومؤكدة لمضمون الجملة. وكذلك الأشمونى.
انظر مغنى اللبيب ٢:٩١، وشرح الأشمونى ٢:١٨٥.

[2] ما بعد «الأول» إلى هنا ساقط من ت.
سورة النساء. آية:٧٩.

[3] «الثانى» ساقطة من ت.

[4] سورة البقرة. آية:٦٠.

[5] «هو» ساقطة من ت.

[6] «المثال» ساقطة من ظ، ت.

(ص) ... * فِى نَحْوِ لاَ تَعْثَ[1] فِى الأَرْضِ مُفْسِدَا

«فِمُفْسِدًا» حال من الفاعل «بتَعْثَ» المستتر والعامل فيه «تَعْثَ» / وهو ١١١ ب
موافق له فى معناه دون لفظه. ثم أشار إلى القسم الثانى من الحال المؤكدة بقوله:

(ص) وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ * عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

(ش) يعنى أنَّ الحال تجيء مؤكدة للجملة ويجب إن يكون عاملها مضمراً، وأن تكون واجبة التأخير مثال ذلك: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا، فالعامل فيها واجب الحذف تقديره: إن كان المبتدأ غير «أنا» أَحُقُّهُ أو أعرفه، وإن كان «أنا» أحقني أو اعرفني، وإنما لم يصح تقديره[2] «أعرف» أو «أحق»، مع كون المبتدأ أنا لما يؤدى إليه[3] من تعدى فعل [الفاعل][4] المضمر إلى مضمره[5] المتصل لأنَّ التقدير: «أعرفني» فيكون الفاعل والمفعول شيئاً واحداً مع كونهما ضميرين متصلين، وإنما وُجب تأخير الحال؛ لأنها مؤكدة للجملة، والمؤَكِّد بعد المؤَكَّد، ويشترط فى الجملة المؤكدة لها أن تكون اسمية، وأن يكون جزآها معرفتين، وأن يكونا جامدين، وفُهم كونها[6] اسمية من قوله: جملة بعد ذكر المؤكدة لعاملها، والمؤكدة لعاملها فعلية[7] وهذه قسيمتها م›كدة، لأنه لا يؤكد ساقط وفُهِم [اشتراط][8] كون جزأيها معرفتين من تسميتها فوُجب أن تكون اسمية إلا ما قد عُرِّف، وفُهم [اشتراط] كون جزأيها جامدين من قوله: «وَإِنْ» تُؤَكِّدْ

---

(1) فى الأصل، «بعث» تصحيف.
وفى ك «فى بعث» تحريف.
(2) فى هـ «تقديره» تحريف.
(3) «إليه» ساقط من هـ، ظ، ت.
(4) «الفاعل» تكملة من ش، ز، ك.
(5) فى ش، ظ «إلى ضميره».
(6) فى ت «فى كونها».
(7) فى ظ «اسمية» تحريف.
(8) «اشتراط» تكملة لم ترد فى الأصل ولا بقية النسخ.

جُمْلَةً؛ لأنه لو كان أحد جزأيها مشتقاً لكانت مؤكدة لعاملها، فتكون من القسم الأول. «وَإِنْ تُؤَكِّدْ» شرط وجوابه «فَمُضْمَرٌ عَامِلُها»، «ومُضْمَرٌ» خبر مقدم، وقوله: «ولَفْظُهَا يُؤَخَّرُ»، جملة / مستأنفة فأدت حكماً غير الأول ثم ١١٢/أ
اعلم أنَّ الحال على قسمين؛ مفرد[١] وهو الأصل وقد تقدم، وجملة.

ولما فرغ من القسم الأول شرع فى القسم الثانى فقال:

(ص) **وَمَوْضِعَ الحَالِ تَجِىءُ جُمَلَهْ * ...**

(ش) يعنى أنَّ الجملة تقع فى موضع الحال فيُحكم حينئذٍ عليها أنها فى موضع نصب وشمل قوله [جملة][٢] الجملة الاسمية والجملة[٣] الفعلية.

ومثَّل للجملة الاسمية فقال:

(ص) **... * كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ**

(ش) «وَمَوْضِعَ» ظرف مكان والعامل فيه «تجىء» أى[٤] تجىء الجملة فى موضع الحال. ثم قال:

(ص) **وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ[٥] ثَبَتْ * حَوَتْ ضَمِيراً وَمِنَ الوَاوِ خَلَتْ**

(ش) يعنى أنَّ الجملة الواقعة فى موضع الحال إذا[٦] كانت فعلية[٧] مبدوءة بفعل مضارع مثبت، فإنها تحتوى على ضمير عائد على صاحب الحال، وتخلو من الواو نحو: جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، وجَاءَ زَيْدٌ تُقَادُ الجَنَائِبُ[٨] بَيْنَ يَدَيْهِ.

---

(١) فى ز «مفردة» التذكير والتأنيث فى الحال جائز.
(٢) «جملة» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٣) «الجملة» ساقطة من ت.
(٤) «تجىء أى» ساقط من ت.
(٥) فى الأصل «وبمضارع» تحريف.
(٦) فى هـ «إن».
(٧) فى هـ «حالته» تحريف.
(٨) فى ز، ظ «النجائب» وما أثبتُّ أصوب.
فالجنائب: «هى الناقة يعطيها الرجل القوم يمتارون عليها له .
=

وإنما لم يقترن الفعل المضارع المذكور بالواو؛ لأنه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به فكما[1] لا تدخل الواو على المفرد فتقول: قَامَ زَيْدٌ وَضَاحِكًا[2]، فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع، «وذَاتُ» مبتدأ وهو مؤنث «ذو» بمعنى صاحب «وبمُضَارِعٍ» متعلق «ببَدْءٍ»، «وثَبَتْ» فى موضع الصفة لمضارع، «وَحَوَتْ ضَمِيراً» فى موضع الخبر لذات[3]، «وخَلَتْ» معطوف على «حَوَتْ»، «ومِنَ الوَاوِ» متعلق بخلت، والجملتان خبران عن «ذات». ثم قال:

(ص) وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا * لَهُ المُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

(ش) يعنى أنَّ الجملة المصدرة بالفعل المضارع[4] إذا وردت من / كلام[5] العرب مقترنة[6] بالواو فليست الجملة حينئذٍ فعلية، بل ينوى بعد الواو مبتدأ، ويجعل الفعل المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ، فتصير الجملة اسمية، ومما ورد فى ذلك قول العرب: «قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَهُ»[7] ومعنى أَصُكّ: أضرب. ١١٢ ب

= قال الحسن بن مُزَرِّد: قَالَتْ لَهُ مَائِلَةُ الذَّوَائِبِ.

كيف أخى فى العُقْبِ النَّوَائِبِ
أخوك ذو شق على الركائب
رِخْوُ الجبال مائل الحقائب
رِكابُه فى الحى كالجنائب

يعنى أنها ضائعة كالجنائب ليس لها رب يفتقدها.
اللسان «جنب».

(١) فى ظ «فكما أنه».
(٢) فى ز «قام زيد ضاحكا» سقطت واو العطف.
(٣) فى الأصل «كذات» تحريف.
(٤) فى هـ ، ز، ظ، ت «المضارع المثبت».
(٥) «كلام» ساقطة من هـ .
(٦) فى ز «مقرونة» تحريف.
(٧) فى ش زيادة «تقديره أنا أَصُكُّ»
وفى ك «تقديره قمت وأنا أصك عينه»
وعبارتهما أدق، ف «أصك» خبر لمبتدأ محذوف هو «أنا» ومن ذلك أيضاً قول عنترة بن شداد:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا   زَعْمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ

فجملة «واقتل قومها» حالية من التاء فى «علقتها» وهى مقترنة بالواو مع المضارع المثبت. واختلف فى

قال الله ـ تعالى ـ[(١)]: (فَصَكَّتْ وَجْهَهَا)[(٢)] أى ضربته.

«وذات» منصوب بفعل محذوف يفسره «انْوِ»، ويجوز رفعه على الابتداء[(٣)] وخبره [انو][(٤)] «بَعْدَهَا» متعلق «بانْوِ، «والمُضَارِع» مفعول أول باجْعَلَنَّ[(٥)]، «ومُسْنَدًا» مفعول ثان، «ولَهُ» متعلق بمُسْنَد، «والهاء» فى بعدها عائدة على «الواو» والضمير فى «له» عائد على المبتدأ، والتقدير: انو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ، واجعل[(٦)] المضارع مسنداً لذلك المبتدأ المنوى. ثم قال:

(ص) وَجُمْلَةُ الحَالِ سِوَى ما قُدِّمَا بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

(ش) يعنى أنَّ الجملة الواقعة حالاً إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتى[(٧)] فيها بالواو وحدها نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ.

أو بالمضمر[(٨)] دون واو نحو: جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ.

أو بالضمير والواو معاً نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رأسِهِ[(٩)].

إلا أنَّ قوله: «سِوَى ما قدّما»، شامل للجملة الاسمية مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المصدرة بالماضى مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المبدوءة

= تخريجها فقيل: ضرورة، وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مؤول بالماضى والتقدير: وقتلت قومها، وقيل هى واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف أى وأنا أقتل قومها.

(١) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «عز وجل».

(٢) سورة الذاريات. آية:٢٩.

(٣) فى الأصل «المبتدأ» تحريف.

(٤) «انو» تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.

(٥) فى الأصل، ز، ت «باجعل» وفى هـ ، ظ «باجعلا» والمثبت أدق كما فى ش، ك والألفية.

(٦) فى هـ «واجعله».

(٧) فى ش، ك «يؤتى» تحريف.

(٨) فى ظ «بالضمير».

(٩) ما بعد «رأسه» إلى هنا ساقط من ظ، ك.

بالمضارع[1] المنفى، وليس على إطلاقه بل في تفصيل ذكره الشارح فانظره هنالك[2].

والعذر له[3] فى إطلاقه، أن أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة ١١٣/أ فاعتُمِدَ فى ذلك[4] على الأكثر. «وجُمْلَةُ الحَالِ» مبتدأ وخبره «بِوَاوٍ» وما بعده عطف عليه[5]، والعامل هنا فى المجرور الواقع خبراً ليس بكون مطلق بل تقديره: مستعمل أو جاء وحذف للعلم به، «وأَوْ» للتخيير، «وسِوَى» استثناء[6]، و«ما» موصولة واقعة على الجملة المتقدمة. ثم اعلم أنَّ

(١) فى ش «بالفعل المضارع».

(٢) فصَّل ابن الناظم هذه المسألة فى شرحه، وسأكتفى هنا ببعض الأمثلة: الخاصة بالفعل المضارع المنفى، والماضى «إن كانت الجملة الحالية مصدرة بمضارع منفى فالنافى إما «لا» أو «لم» فإن كان «لا» فالأكثر مجيئها بالضمير وترك الواو كما فى قوله ـ تعالى ـ فى سورة النحل آية ٢٠ ـ
(مَا لِيَ لاَ أَرَى الهُدْهُدَ) وإن كان النافى «لم» كثر إفراد الضمير، والاستغناء عنه بالواو، والجمع بينهما.
فالأول كقوله ـ تعالى ـ فى سورة آل عمران آية ١٧٤ ـ (فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ، وَفَضْلٍ، لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ).
والثانى: كقوله ـ تعالى ـ فى سورة النور آية: ٦ ـ (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلاَّ أَنْفُسُهُمْ).
والثالث كقوله ـ تعالى ـ فى سورة الأنعام آية: ٩٣ ـ (أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ، وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ).
وإن كانت مصدر بفعل ماض. فإن كان بعد «إلا» أو قبل «أو» لزم الضمير وترك الواو كقوله ـ تعالى ـ فى سورة يس آية: ٣٠.
(مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ).
وإن لم يكن بعد «إلا» ولا قبل «أو» فالأكثر اقترانه فى الإثبات بالواو وقد مع الضمير ودونه فالأول نحو قوله ـ تعالى ـ فى سورة البقرة آية: ٧٥ ـ
(أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ، وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلاَمَ اللَّهِ).
والثانى كقولك: جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ.
ويقل تجريده من الواو وقد كقوله ـ تعالى ـ فى سورة النساء. آية: ٩٠ ـ ١١٣
(أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ).
انظر شرح ابن الناظم من ٣٣٨ ـ ٣٤٢.

(٣) «له» ساقط من ظ.

(٤) فى ظ «فيه».

(٥) «عليه» ساقط من هـ .

(٦) فى الأصل «مستثنى» والأحسن أن يُقال «سوى» منصوب على الاستثناء.

العامل فى الحال محذوف، وحذفه على نوعين جائز وواجب وإلى النوعين أشار بقوله:

(ص) وَالحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ * وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ[١]

(ش) فيحذف جوازاً إذا دل عليه دليل لفظىّ أو حالىّ، فاللفظىّ، كما إذا تقدم ذكره، كقولك: راكباً. لمن قال[٢]: كيف جئت؟.

والحالىّ. كقولك للقادم من سفر: مبروراً[٣] مأجورًا، أى قَدِمْتَ.

ولك فى هذين ونحوهما أن تذكر العامل فتقول: جِئْتُ رَاكِبًا، وقَدِمْتَ مَبْرُورًا، ويحذف وجوباً إذا جرت مثلا كقول العرب: «حَظِيِّين بناتٍ صِلِفِينَ كَنَّاتٍ[٤]. «فحظيين وصلفين» حالان والعامل فيهما عرفتهم[٥]، «والحظيين»[٦] اسم فاعل من حَظِيَ المشتق من الحِظْوة، وصَلِفِينَ من الصَّلَف وهو عدم الحظوة، يُقال: صَلَفَت المَرْأَةُ صَلفاً، إذا لم تحظ عند زوجها، والبنات جمع بنت، والكَنَّات جمع «كَنّة» وهى زوجة الابن، «وبنَات وكَنَّات» منصوبان[٧] على التمييز، ومن حذف عامل الحال وجوباً إذا سدت[٨] مسد الخبر، وتقدم فى الابتداء[٩] «والحَالُ» مبتدأ «وقَدْ يُحْذَفُ»

---

(١) فى الأصل، ش «حصل» تحريف.
(٢) فى هـ ، ز، ظ، ت «قال لك» وهى أدق.
(٣) فى ز «حج مبروراً».
(٤) من أقوال العرب.
انظر شرح المرادى ١٧٢:٢، والهمع ٦٠:٤ ومجمع الأمثال ٢٠٩:١.
وقد يكون نصب «حظيين وصلفين» على إضمار فعل كأنه قال:
«وجدوا أو أصبحوا».
(٥) فى هـ ، ز، ك، ت «عرفتم» تحريف.
(٦) فى ظ «والحظين» تحريف.
(٧) فى الأصل «منصوبين» تحريف.
(٨) فى ظ «سد» التذكير والتأنيث جائز فى الحال.
(٩) نحو قولك «ضربى زيداً قائماً» والتقدير إذا كان قائماً. حيث سدت الحال مسد الخبر.
انظر باب الابتداء.

ب

خبره / «وما» مفعول ما لم[1] يسم فاعله، وهو واقع على العامل فى الحال، والضمير فى «فيها» عائد على الحال، والضمير المستتر فى «عَمِلْ» عائد على «ما»، «وبَعْضُ» مبتدأ، «وما» واقعة على العامل «ويُحْذَفُ» صلتها، «وذِكْرُهُ» مبتدأ، وخبره «حُظِلْ» والجملة خبر «عن بَعْض»، ومعنى «حُظِل»: مُنِع.

(1) فى هـ ، ز، ظ، ت «لم». أى غير «ما» وهو التعبير المألوف فى شرحه.

(التمييز)

(ش) هو[1] الاسم النكرة المضمّن معنى [مِنْ][2] لبيان ما قبله من إبهام فى اسم مجمل الحقيقة أو إجمال فى نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله، ويُقال فيه فى الاصطلاح تمييز ومميِّز وتفسير ومفسِّر[3]. قوله:

(ص) اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ * يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

(ش) [قوله[4]]: «اسم»: جنس ، وبِمَعْنَى مِنْ» يشمل التمييز، واسم لا، والمفعول الثانى من نحو: اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ ذَنْبًا، والمشبه بالمفعول به نحو: الحسن الوجه «ومُبِين» مخرج لما سوى التمييز المشبه بالمفعول به «ونَكِرَهْ» مخرج للمشبه بالمفعول[5] به. وحكم التمييز النصب وهو المُنَبَّه عليه بقوله: «يُنْصَبُ» وفُهم من قوله: «بِمَا[6] قَدْ فَسَّرَهْ»، أنَّ الناصب له ما قبله من الاسم المجمل الحقيقة أو الجملة المجملة النسبة، أما الاسم المجمل فلا إشكال فى أنه

---

(١) فى ش، هـ ، ظ، ك، ت «التمييز هو».

(٢) «من» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) التمييز فى الأصل مصدر ميز إذا خَلَّص شيئا من شىء.
وقولهم فى الاسم المميز تمييز فجار من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم.
وقوله: ينصب تمييزاً بما قد فسره. مقتضاه سواء كان مفسراً لإبهام اسم أو نسبة، وليس كذلك بل الناصب لمبين الاسم وهو ذلك الاسم المبهم، وعمل مع أنه جامد لشبهه باسم الفاعل كرطلا زيتا، فإنه شبيه بضارب عمرو فى الاسمية والطلب المعنوى، ووجود ما به التمام وهو التنوين، والناصب لمبين النسبة المسند من فعل كطاب زيد نفساً، أو شبهه نحو زيد طيب نفسًا.

(٤) «قوله» تكملة من ز، ظ.

(٥) فى ز «مخرج للمفعول» للمشبه ساقط.

(٦) فى ظ «ما» لم يكمل عبارة الألفية.

هو الناصب له وهو متفق عليه، وأما الجملة ففيها خلاف. فقيل الناصب له الفعل نحو: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، أو ما أشبهه نحو: زَيْدٌ طيِّبٌ نَفْسًا، وقيل الناصب له الجملة وهو اختيار «ابن / عصفور[1]» ولا ينبغى أن ١١٤ أ
يحمل كلام الناظم على ظاهره، فإنه قد نص بعد[2]: أنَّ العامل فى هذا النوع الفعل أو ما أشبهه، والعذر له أنَّ التمييز فى هذا النوع كما كان رافعاً لإبهام[3] نسبة الفعل[4] إلى فاعله أو مفعوله فكأنه قد رفع الإبهام عنه، وقوله «اسم» خبر مبتدأ[5] مضمر تقديره هو اسم، أى المميز اسم، «وبِمَعْنَى» فى موضع الصفة لاسم، «ومِنْ» مضاف إليه، «ومُبِين» نعت لاسم، «ونَكِرَهْ» نعت بعد نعت، «ويُنْصَبُ» جملة مستأنفة، «وتَمْيِيزاً» منصوب على الحال، «وبِمَا» متعلق بينصب، «وما» موصولة واقعة على العامل وهو المفسر، «وقد فسره» فى موضع الصلة[6] لما، والضمير العائد على الموصول «الهاء» فى «فسره»، وفى «فسره» ضمير مستتر عائد على التمييز، ويجوز أن يكون «اسم» مبتدأ، «ويُنْصَبُ» إلى آخر الجملة خبر له[7]، والأول أظهر، ثم مَثَّل فقال[8]:

(ص) كَشِبْرٍ أَرْضًا وَقَفِيزٍ بُرًّا * وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرَا

(ش) فأتى بثلاثة مُثُل[9]:

---

(1) انظر المقرب ١٦٣:١.
(2) فى ز، ك «بعد على» وعبارتهما أكمل.
(3) فى هـ، ز «للإبهام» تحريف.
(4) فى ظ، ت «العامل».
(5) فى ز «مبتدأ محذوف».
(6) فى الأصل «الصفة» تحريف.
(7) «له» ساقط من هـ .
(8) فى ك «ثم قال».
(9) فى ز «أمثلة».

الأول: الممسوح[1] وهو شِبْرٌ أَرْضًا.

الثانى[2]: المكيل وهو قَفِيزٌ بُرًّا.

الثالث: الموزون وهو قوله: مَنَوَيْنِ[3] عَسَلاً وَتَمْراً.

وبقى عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسنذكره فى بابه، وقوله «أَرْضًا» تمييز لِشِبْرٍ، «وبُرًّا» تمييز «لقَفِيز»، «وعَسَلاً» «وتَمْرًا» تمييزان لمَنَوَيْنِ والمنوان تثنية مَن[4] وهو الرطل. ثم قال:

(ص) وَبَعْدَ ذِى وَشِبْهِهَا[5] اجْرُرْهُ إِذَا * أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا / ١١٤ ب

(ش) الإشارة «بِذِى» إلى ما دل على[6] مساحة أو كيل أو وزن، ففُهم من ذلك أنَّ التمييز بعد العدد لا يجىء بالوجهين، وقوله: إِذَا أَضَفْتَهَا أى: [إِذَا أَضَفْتَهَا إِلَى][7] التمييز المنصوب فتقول: شِبْرُ أَرْضٍ، وقَفِيزُ بُرٍّ، ومَنَوَا عَسَلٍ[8]، وقوله: «كمُدُّ حِنْطَةٍ» مبتدأ ومضاف إليه، «وغِذَا» خبره، وهى[9] على حذف القول تقديره: كقولِكَ مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا. ثم قال:

(ص) وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا * إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا

---

(١) فى الأصل «المسموح» تحريف.

(٢) فى هـ ، ظ، ت «والثانى».

(٣) فى هـ ، ز، ظ، ت «ومنوين» كما فى الألفية.
القفيز: عشرة مكاييل، والمكول هو الصاع.
المنوان: تثنية: مَن ويُقال فيه مَنًا وهو رطلان.

(٤) فى الأصل «منى» تحريف.
وفى هـ «مناً» وهى صحيحة.

(٥) فى الأصل، ز، ظ، ت «ونحوها» تحريف وما أَثبتُّ أصوبُ كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٦) فى ت «عليه» تحريف.

(٧) «إذا أضفتها إلى» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت وفى ش ذكر المثال (إذا أضفتها. كمد حنطة. أى إذا أضفتها إلى التمييز).

(٨) فى ك «ومَنَوا عَسلٍ وتَمرٍ» أكمل المثال.

(٩) فى ز «وهو».

(ش) يعنى أنَّ المميِّز إذا أضيف[1] وجب نصب التمييز، وفُهم من قوله: «إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ[2] الأَرْضِ ذَهَبًا»، أنه لا يجب نصبه إلا إذا كان كالمثال المذكور فى كونه لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه إذ لا يجوز: مِلْءُ[3] ذَهَب. فلو صح إغناؤه عنه لم يكن النصب واجباً نحو: هُوَ أَحْسَنُ النَّاسِ رَجُلاً. إذ يجوز[4] أن تقول: هُوَ أَحْسَنُ رَجُلٍ، على أن هذا المثال الثانى ينتصب فيه التمييز ما دام المميز مضافا، لكنه[5] صالح للجر بالإضافة عند حذف المضاف إليه بخلاف الاول «وَالنَّصْبُ» مبتدأ، «وَبَعْدَ» متعلق به، «وما» موصولة وصلتها «أضف»، «ووجب» خبر المبتدأ، «وإِنْ كَانَ» شرط[6]، «ومِثْلَ» خبر كان، «ومِلْءُ[7] الأَرْضِ ذَهَبًا»[8] مبتدأ وخبره محذوف تقديره: لى أو نحوه، والجملة محكية بقول محذوف تقديره: إن كان مثل قولك لى ملءُ الأرض ذهبا. ثم قال:

(ص) وَالفَاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ * مُفَضِّلاً كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ

١١٥/أ (ش) يعنى أنَّ الاسم النكرة / إذا وقع بعد[9] أفعل التفضيل، وكان فاعلاً فى المعنى وجب نصبه على التمييز، وعلامة كونه فاعلاً فى المعنى أنك إذا صُغْتَ من أفعل التفضيل فعلاً جعلت ذلك التمييز فاعلاً به نحو: أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً. أى عَلاَ مَنْزِلُكَ[10]، وفُهم منه أنَّ الواقع بعد أفعل التفضيل إذا لم

---

(1) فى ش، هـ ، ز «أضيف إلى غير تمييز». وعبارتها أدق.
(2) فى هـ «مليء» وفى ز «ملأ» تحريف.
(3) فى هـ «مليء»، وفى ز «ملأ»، تحريف.
وفى ت «ملء الأرض».
(4) فى ظ «إذ يصح».
(5) فى ز، ظ، ت «لأنه».
(6) فى ز «فشرط».
(7) فى هـ «مليء» وفى ز «ملأ» تحريف.
(8) «ذهبا» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.
(9) «بعد» مطموسة فى ظ.
(10) فى الأصل «على منزلتك». تحريف.

يكن فاعلاً فى المعنى لم ينتصب[(١)] على التمييز نحو: أَنْتَ أَفْضَلُ رَجُلٍ. بل يجب جره[(٢)] بالإضافة، إلا إذا أضيف أفعل[(٣)] إلى غيره فإنه[(٤)] ينتصب حينئذٍ نحو: أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلاً. «والفَاعِلَ» مفعول مقدم «بانْصِبَنْ»، «والمُغْنَى» منصوب على إسقاط الخافض، أى فى المعنى، ولا يصح أن يكون الفاعل مضافاً إلى المعنى، «ومُفَضِّلاً» حال من الفاعل المستتر فى «انْصِبَنْ»، وأفعل غير متصرف للعلمية والوزن. ثم قال:

(ص) وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا ٭ مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِى بَكْرٍ أَبَا

(ش) يعنى أنَّ التمييز ينصب[(٥)] بعد ما دل على تعجب، ومثَّل ذلك بقوله: كَأَكْرِمْ بِأَبِى بَكْرٍ أَبَا، قال فى شرح الكافية [والمراد بأبى بكر][(٦)] صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ورضى[(٧)] عن أبى بكر صاحبه، وفُهم من قوله: «وبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا»، أن ذلك غير خاص بالصيغتين المصوغتين[(٨)] للتعجب وهى ما أَفْعَلَه وأَفْعِل بِهِ، فدخل فى ذلك ما أفهم التعجب من غير الصيغتين المذكورتين نحو: وَيْلَهُ رَجُلاً، ووَيْحَهُ إِنْسَانًا، ولِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا، وحَسْبُكَ بِهِ كَافِلاً، ونحو ذلك. ثم قال: / ١١٥ ب

(ص) وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِى العَدَدْ ٭ وَالفَاعِلِ المُغْنَى ...[(٩)]

(ش) قد تقدم أنَّ التمييز على معنى «مِن»، لكن منه ما يصلح لمباشرتها

---

(١) فى ش، ز «ينصب».
(٢) فى ز «خفضه».
(٣) فى الأصل، ظ، ت «الفعل». وما أثبتُّ أدق.
(٤) فى الأصل «بل» تحريف.
(٥) فى ش، هـ ، ت «ينتصب».
(٦) «والمراد بأبى بكر» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٧٣:٢.
(٧) فى ك «ورضى الله».
(٨) فى ش، ك «الموضوعتين».
(٩) فى ز أكملت بيت الألفية «والفاعل المعنى كطب نفسًا تفد».

ومنه ما لا يصلح، وكله صالح لمباشرتها[1] إلا نوعين: تمييز العدد، وما هو فاعل فى المعنى، وقد استثناهما، فلا يُقال فى: عِنْدِى عِشْرُونَ دِرْهَمًا، عِشْرُونَ مِنْ دِرْهَم. ولا فِى طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا. طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ.

ثم أتى بمثال من الفاعل فى المعنى فقال:

(ص) ... * ... كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ

«فَنَفْسًا» تمييز وهو فاعل فى المعنى؛ لأن التقدير: لتطب نفسك. «وغَيْرَ» مفعول باجْرُر، «وبِمِنْ» متعلق باجرر، «والفَاعِلِ» مجرور عطفاً على «ذِى»، والموصوف بذى محذوف، وكذلك بالفاعل[2]، «والمَعْنَى» منصوب بإسقاط[3] «فِى»، «وَإِنْ شِئْتَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إن[4] شئت فاجرر بمن غير التمييز صاحب العدد، وغير التمييز الفاعل فى المعنى. ثم قال:

(ص) وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا * وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سَبَقَا

(ش) يعنى أنَّ العامل فى التمييز يجب تقديمه عليه، فيلزم[5] وُجوب تأخير التمييز، وقوله: «مُطْلَقًا»، أى سواء كان اسماً أو فعلا، أما إذا كان اسماً فلا يتقدم عليه بإجماع نحو: عِنْدِى عِشْرُونَ دِرْهَمًا، فالعامل[6] فى «دِرْهَمٍ»[7] عشرون، فلا يجوز: عَنْدِى دِرْهَمًا عِشْرُون.

وأما إذا كان فِعلاً، فإن كان الفعل غير متصرف فلا يجوز أيضاً / تقديمه عليه نحو: مَا أَكْرَمَكَ أَباً، ونِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ. ١١٦/أ

---

[1] ما بعد «لمباشرتها» إلى هنا ساقط من هـ .
[2] فى ش «وكذلك الموصوف بالفاعل».
[3] فى ش، هـ ، ز، ك، ت «على إسقاط».
[4] «إن» ساقطة من ت.
[5] فى ت «فيلزم».
[6] فى ظ «فالفاعل» تحريف.
[7] فى ز «درهما».

وإن كان متصرفاً ففى تقديم التمييز عليه خلاف، والمشهور منع تقديمه وهو مذهب «سيبويه»، وأجاز قوم تقديمه منهم «المازنى» «والمبرد» وتبعهم الناظم فى غير هذا النظم[1]، والظاهر قوله: «نَزْرًا سبقا»، أن له مذهباً ثالثا، وهو جواز تقديمه بقلة، ولم يقل به أحد، ومن شواهد تقديمه قوله:

٨٨ ـ وَلَسْتُ إِذًا ذرْعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ * وَلاَ يَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ[2]

وأبيات أُخر[3].

«وعَامِلَ التَّمْيِيزِ» مفعول مقدم[4]، «ومُطْلَقًا» حال من عامل[5] التمييز[6] «والفِعْلُ» مبتدأ، «وذُو التَّصْرِيفِ» نعت له، والخبر «فى سُبِق»، «ونَزْرًا» حال من الضمير المستتر فى سُبِق.

---

(1) قال ابن مالك فى شرح الكافية ٢:٧٧٥ ـ ٧٧٨.
«إن كان الفعل متصرفاً، فمذهب سيبويه منع التقديم نظراً إلى أنه فى الأصل فاعل، ومذهب المازنى والمبرد والكسائى جواز تقديمه؛ لأن الفعل عامل قوى بالتصرف، ولو كان الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقدم لعُمِلَ بمقتضى ذلك فى نحو: (أَذْهَبْتُ زَيْدًا) فكان لا يجوز أن يقال؛ (زَيْداً أَذْهَبْتُ)؛ لأن أصله: ذَهَب زَيْدٌ، ولا خلاف فى أن ذلك جائز، فكذلك ينبغى أن يحكم بجواز ذلك (صَدْرًا ضَاقَ زَيْدٌ) وما أشبهه». انظر المقتضب ٣:٣٦، ٣٧، والخصائص ٢:٣٨٤.

(2) الشاهد لأبى الهول الحميرى.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٧٧٧، وشرح ابن الناظم ٣٥٢، وهامش شرح ابن عقيل ١:٦٧٢.
ورد صدر البيت فى هـ ، ز «ولست أنا ذرعا أضيق بضارع»
وورد عجزه فى ز «ولا آيس عند التعسر من يسر».
ذرعاً: الذرع بسط اليدين وضقت بالأمر ذرعاً لم أطقه.
ضارع: ذليل.

(3) وأبيات أخر. منها: قول رجل من طيىء:
أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى وَدَاعِى المَنُونِ يُنَادِى جِهَارًا
وقول المخبل السعدى:
أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالفِرَاقِ يَطِيبُ
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٧٧٧، ٧٧٨، وشرح ابن عقيل ١:٦٧٢.

(4) فى هـ ، ز، ظ «بقدم» تحريف.

(5) فى ظ «فاعل» تحريف.

(6) «التمييز» ساقطة من هـ .

(حروف الجر)

(ص) هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى ... حَتَّى خَلاَ حَاشَا[1] عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللاَّمُ كَيْ وَاوٌ وَتَا ... وَالكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى

(ش) ذكر في هذين البيتين عشرين حرفاً وهى كلها متساوية فى جر الاسم، وقد ذكر بَعْدُ معنى كل واحد منها[2] وما يختص بها[3] إلا «خَلاَ وحَاشَا وعَدَا»، فإنه تقدم الكلام فيها فى باب الاستثناء، وأما[4] «كَى ولَعَلَّ ومَتَى» فإنه لم يذكرها البتة لغرابة الجَرِّ بها، أما «كى» فتجر «ما» الاستفهامية قالوا: «كَيْمَهْ»[5] بمعنى «لِمَهْ»، و«ما» المصدرية مع صلتها نحو قوله:

٨٩ ـ إِذَا أَنْت لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا * يُرَجَّى الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ[6] / ١١٦ ب

وأن المصدرية في قوله[7]:

---

(١) فى ظ «حاش».
(٢) فى ظ، ت «منهما» تحريف.
(٣) فى ز «به».
(٤) فى هـ ، ت «وإلا» تحريف.
(٥) فى الأصل، ظ «كى مَه» تحريف.
(٦) البيت متعدد النسبة.
نُسِب لقيس بن الخطيم، ونسبه البحترى فى حماسته لعبد الله بن معاوية، وقيل: للنابغة الذبيانى، وقيل: الجعدى.
والصحيح أنه لقيس بن الخطيم فقد ورد فى ديوانه ١٧٠
كما ورد فى شعر عبد الله بن معاوية ٥٩.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٧٨٢، وشرح الكافية للرضى ٢:٢٣٩، وشرح المرادى ٢:١٩٠، وشرح الشواهد للعينى ٢:٢٠٤، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١:٥٠٧، والخزانة ٣:٥٩١، ومعجم شواهد النحو ١١١.
وفى رواية ورد عجز البيت:
«يراد الفتى كيما يضر وينفعا».
(٧) فى ز «كقوله».

٩٠ ـ فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصبَحتْ مَانِحًا * لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا[١]

وهى فى هذه المواضع كلها بمعنى اللام، ويطرد جرها «لأن»[٢] المصدرية، وكذلك[٣] أجازوا فى نحو: جِئْتُكَ كَيْ[٤] تُكْرِمَنِى، أن يكون «كَيْ» حرف جر، «وأَنْ» مقدرة بعدها، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها، وأما «لَعَلَّ» فإن الجر بها وارد فى كلام العرب خلافاً لمن أنكره[٥] كقوله:

٩١ ـ لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَىْءٍ إِنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمُ[٦]

وأما «متى» فهى فى لغة «هُذَيْل» بمعنى «من» ومنه قولهم[٧] [أَخْرَجَهَا][٨] مَتَى كُمِّهِ أى مِنْ كُمِّهِ[٩]. «وهَاكَ» اسم فعل بمعنى «خُذْ»، ولم يذكر «الجوهرى». و«الزبيدى» فيها[١٠] إلا التنبيه، وزاد «الجوهرى» الزجر فهى عندهما حرف فقط وقد ذكرها «ابن مالك» فى التسهيل من أسماء الأفعال بمعنى خذ[١١]، «وحُرُوفَ الجَرِّ» مفعول به «وهى» مبتدأ، وخبره من إلى...

---

(١) الشاهد لجميل بثينة. انظر ديوانه ١٢٥. وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٧٨٢، وشرح ابن الناظم ٣٥٥، وشرح الشواهد للعينى ٢: ٢٠٤، وشرح التصريح ٢: ٣.

(٢) فى ظ «بأن».

(٣) فى هـ ، ز، ت «ولذلك» تحريف.

(٤) فى هـ «جئت».

(٥) قال المرادى فى الجنى ٥٨٢ «لعل حرف جر فى لغة عُقَيل، وروى الجرّ بها عن العرب أبو زيد والفراء والأخفش وغيرهم».

(٦) لم أعثر على قائله وقد ورد فى أكثر كتب النحو غير معزو.
انظر المقرب ١: ١٩٣، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٧٨٣، وشرح الشواهد للعينى ٢: ٢٠٤، وشرح التصريح ٢: ٢ والخزانة ٤: ٣٦٨.
«لعلّ»: روى فى لامها الأخيرة الفتح الكسر.

(٧) «قولهم» ساقطة من ز، وفى هـ «قوله».

(٨) «أخرجها» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) «أى من كمه» ساقط من ك.

(١٠) فى ز، هـ «فى ها».
وفى ت «فى هذا» تحريف.

(١١) انظر الصحاح ٦: ٢٥٥٧ «ها»، والتسهيل ٢١٠.

إلى[1] آخر البيتين[2]، وكل ما بعده من معطوف عليه على إسقاط العاطف، ثم إن من حروف الجر ما يختص بالظاهر، وهى سبعة أحرف، وقد أشار إليه بقوله:

(ص) بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى * وَالكَافَ وَالوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا

(ش) يعنى أنَّ هذه الحروف[3] السبعة لا تدخل على المضمر[4] بل[5] على الظاهر فقط نحو: مُذْ[6] يَوْمَيْنِ، و(حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ)[7]، وزَيْدٌ كَعَمْرو وَحَيَاتِك، ورُبَّ رَجُلٍ، وَتَاللَّهِ[8].

١١٧/أ وفُهم منه أن ما عدا هذه السبعة من حروف[9] / الجر تدخل على الظاهر والمضمر «ومُنْذُ»[10] مفعول «باخْصُصْ» وما بعده معطوف عليه[11] «وبالظَّاهِرِ» متعلق باخصُص. ثم إنَّ هذه الأحرف السبعة منها ما يختص اختصاصاً آخر زائداً على الاختصاص بالظاهر، وهى أربعة، وقد أشار إليها بقوله:

(ص) وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا وَبِرُبّ * مُنَكَّرًا وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبّ

---

(1) «إلى» ساقطة من هـ ، ظ، ت.
(2) فى هـ ، ت «البيت» تحريف.
(3) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «الأحرف».
(4) فى ز «الضمير».
(5) فى ز «بل تدخل».
(6) فى ش «نحو منذ يوم، ومذ يومين».
فى ز «منذ يومين».
فى ك «مذ يومين، ومنذ يومين» الأمثلة هنا شملت مذ، ومنذ.
(7) سورة القدر. آية: ٥.
(8) فى ز «وتا اللّه» تحريف.
(9) فى الأصل «من حرف» تحريف.
(10) فى الأصل «ومذ».
(11) «عليه» ساقطة من ت.

(ش) يعنى أنَّ «مُذْ ومُنْذُ» لا يكون الظاهر الذى يدخلان عليه إلا وقتاً يعنى[1] اسم زمان نحو: مُذْ يَوْمِنَا[2]، ومُنْذُ يَوْمِ الجُمُعَةِ.

وأن «رُبَّ» لا يكون الظاهر الذى يدخل عليه إلا نكرة نحو: رُبَّ رَجُلٍ وأنَّ التاء لا يكون الظاهر الذى تدخل عليه إلا لفظ اللَّهِ[3]، ولفظ «رَبِّ» نحو تَاللَّهِ، وحُكِيَ: تَرَبِّ الكَعْبَةِ.

إلا أن دخولها على لفظ اللّٰه أكثر من دخولها على «رَبِّ»، وفُهِم منه أن ما بقى من الأحرف السبعة المختصة بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقا، «ووَقْتًا» مفعول «باخْصُص»، «وبِمُذْ» متعلق بآخْصُصْ، و«مِنَكَّرًا» معطوف على وقتا[4]، «وبِرُبَّ»[5] معطوف على «بِمُذْ»، «والتَّاءُ» مبتدأ وخبره «لِلَّهِ»، «ورَبِّ» معطوف على «للّٰه»[6]. وقوله[7]:

(ص) وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى * نَزْرٌ كَذَا «كَهَا»[8] وَنَحْوُهُ أَتَى

(ش) قد تقدم أنَّ رُبَّ والكاف من الأحرف المختصة بالظاهر، فأشار بهذا البيت إلى أنهما قد يدخلان على المضمر قليلا. ومنه قول العرب: رُبَّهُ رَجُلاً.

وقول الراجز[9]:

---

(1) «يعنى» ساقطة من ت.
(2) فى ت «يومان».
(3) فى ز (لفظ اسم الله).
(4) فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «وقت».
(5) فى الأصل «ورب».
وما أثبتُّ أدق.
(6) فى الأصل، ش، هـ ، ك، ت «الله».
(7) فى ش، ز، ك «ثم قال».
(8) فى هـ «كذاك ها» تحريف.
(9) فى هـ «ومنه قول الراجز».
وفى ز «وقول الشاعر».

٩٢ - [خلا الذنابات شمالا كثبا][1]
وَأُمَّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

وفُهِم من المثال[2] / أن المضمر الذى يدخلان عليه لا يكون إلا ضمير ١١٧/ب غائب وقوله: «ونَحْوُه» أى ونحو «كَهَا»، ويحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون المراد ونحوه[3] من ضمير الغائب «كَهُوَ» أو «هُنَّ»[4]، كقوله:

٩٣ - فَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ
كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إِلاَّ حَا ظِلاَ[5]

فيكون الضمير على هذا عائداً على ها.

والآخر: أن يكون المراد ونحو ذلك، أى[6] من دخول الأحرف المختصة بالظاهر على المضمر[7]. كقوله:

---

(١) الرجز للعجاج. وما بين المعقوفين تكملة من ك.
انظر ديوانه ٧٤، واللسان «وعل». والكتاب ٢: ٣٨٤، وشرح المفصل ٨: ١٦، ٤٢، ٤٤، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٧٩٣،
ومجموع أشعار العرب ٢: ٤١ - ٤٢، وشرح المرادى ٢: ١٩٦، والخزانة ٤: ٢٧٧.
وفى رواية للبيت الأول: «نَحّى الذنابات شمالاً كثبا».
أم أو عال: هضبة فى ديار بنى تميم.
(٢) فى ز «المثالين».
(٣) فى ظ «ونحوها أى».
(٤) فى هـ «وهو هو وهن» وفى ت «وهو وهن».
(٥) الشاهد لرؤبة بن العجاج.
انظر ديوانه ١٢٨ والكتاب ٢: ٣٨٤، ورصف المبانى ٢٨٠، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٧٩٣، وشرح المرادى ٢: ١٩٩، وشرح التصريح ٢: ٤، ومعجم وشواهد العربية ٢: ٥٢٠.
البعل: الزوج، حلائلا: جمع حليلة، وهى الزوجة.
الحاظل: المانع من التزويج.
روى البيت الأول فى الأصل، ش، ك «أفلا ترى بعلاً ولا حلائلا».
(٦) فى هـ، ك، ت «أتى» تحريف.
(٧) فى ز «الضمير».

٩٤ ـ فَلاَ وَاللَّهِ لاَ يُلْفِي أُنَاسٌ   فَتًى حَتَّاكَ يَا بْنَ أَبِي زِيَادِ[١]

فأدخل على «حتى» الضمير[٢] وهى من الأحرف[٣] المختصة بالظاهر، «وما» موصولة «ورَوَوْا» صلته[٤]، والضمير فى «رَوَوْا» عائد على النحويين، والضمير العائد من[٥] الصلة إلى الموصول محذوف تقديره: رووه، «وَنَزْرٌ» خبر المبتدأ، «وكَهَا» مبتدأ خبره «كَذَا»، و«نَحْوُهُ أَتَى» مبتدأ وخبر. ثم شرع فى معانى حروف الجر، وبدأ بمِنْ[٦] فقال:

(ص) بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ   بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ[٧]

(ش) فذكر «لمِنْ» خمسة معان:

الأول: التبعيض، كقوله ـ تعالى ـ: (فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ)[٨]

الثاني: التبيين كقوله ـ تعالى ـ: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)[٩]

وعلامته أن يصح تقدير الذى فى موضعها، أى فاجتنبوا الرجس[١٠] الذى هو الأوثان.

---

(١) لم أعثر على قائله وقد ورد فى كثير من كتب النحو غير معزو.
انظر المسائل العسكرية ١٣٧، وشرح المرادى ٢:٢٠٠
وشرح الشواهد للعينى ٢:٢٠٩، ٢١٠، والهمع ٤:١٦٦.
وفى ز «فلا والله لا يكفى أناس» تحريف.
لا يُلْفِى: أى لا يجد.

(٢) فى هـ ، ت «فأدخل حتى على المضمر».
فى ش، ز، ظ، ك «فأدخل حتى على الضمير وهو» وعبارتهما أدق وأحسن.

(٣) فى ش «الحروف».

(٤) فى ش، ك «صلتها» وهى أضبط.

(٥) فى الأصل، ش، ك «على».

(٦) «وبدأ بمن» ساقط من ش.

(٧) ذكر فى هـ ، ك، ت جزء من الشطر الثانى
«وزيد فى نفى وشبهه فجر * نكرة ...»

(٨) سورة البقرة. آية:٢٥٣.

(٩) سورة الحج. آية: ٣٠.

(١٠) «الرجس» ساقطة من ظ، ت.

الثالث: ابتداء الغاية فى المكان، نحو: خَرَجْتُ مِنَ المَسْجِدِ.

الرابع: ابتداء / الغاية[1] فى الزمان كقوله ـ تعالى ـ[2]: 118 أ

﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾[3]

وفُهِم من قوله: «وَقَدْ تَأْتِي» أن إتيانها للابتداء[4] فى الزمان قليل، وهو مختلف فيه.

ومذهب «الأخفش» و«الكوفيين» أنها قد تكون لابتداء الغاية مطلقا، وهو اختيار الناظم، قال فى شرح[5] الكافية: وهو الصحيح لصحة السماع بذلك[6].

الخامس: الزيادة ويشترط فى زيادتها أن تكون بعد نفى أو شبهه، وهو المُنبّه عليه بقوله:

(ص) وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ ... * ...

وشبه النفى الاستفهام، [كقوله[7]] ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[8]

والنهى، نحو: لاَ يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ.

وأن يكون مجرورها نكرة، وهو المُنَبَّهُ عليه بقوله:

(ص) ... فَجَرّ * نَكِرَةً ...

---

(1) «الغاية» ساقطة من ك.

(2) «تعالى» ساقطة من هـ ، ظ، ت. وفى ش، ز «عز وجل».

(3) سورة التوبة. آية:١٠٨.

(4) فى هـ ، ز، ت «لابتداء».

(5) «شرح» ساقطة من ز.

(6) انظر منهج الأخفش الأوسط ص ٣٩٩ وشرح الكافية لابن مالك ٢:٧٩٧.

(7) «كقوله» تكملة من ظ.

وفى الأصل وبقية النسخ «نحو».

(8) سورة فاطر. آية:٣.

ثم أتى بمثال زيادتها بعد النفى فقال:

... * ... كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ

(ش) «فَما» نفى[1]، «ومِنْ» زائدة فى المبتدأ، ولباغ خبره، وقوله: «بِمِنْ» متعلق «بِابْتَدِئ» وهو مطلوب له «وبِبَعْضٍ وبِبَيِّنْ[2]» فهو من باب التنازع، «وفِي الأَمْكِنَة» متعلق بابتدىء، «وقَدْ تَأْتِي»[3] جملة مستأنفة، «ولِبَدْءٍ» متعلق بتأتى. ثم قال:

(ص) لِلانْتِهَا حَتَّى وَلاَمٌ وَإلَى *...

(ش) يعنى[4] أن هذه الأحرف الثلاثة مستوية فى الدلالة على الانتهاء، إلا أنَّ دلالة «إلى» على الانتهاء أكثر، ثم «حتّى» ثم «اللاّم»، فمثال «إلى»: (كُلٌّ يَجْرِى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى)[5] ومثال «حتى» (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ)[6] ومثال «اللام» (كُلٌّ يَجْرِى لأَجَلٍ مُسَمًّى)[7].

ثم قال:

(ص) ... * وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلاَ

(ش) يعنى أن «مِنْ» و«البَاء» مستويان فى الدلالة على البدل. فمثال «مِنْ» قوله ـ تعالى ـ: (وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ / مَلاَئِكَةً فِى الأَرْضِ [يَخْلُفُونَ[8]] ومثال «الباء» ١١٨/ب
قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فى عائشة ـ رضى الله عنها ـ :

(1) فى ز «نافية».
(2) فى هـ ، ز، ظ، ت «ولبعض وبين» وعبارتها أدق.
(3) «وقد تأتى» ساقط من ت.
(4) «يعنى» ساقطة من ت.
(5) سورة لقمان. آية:٢٩.
(6) سورة الصافات. آية:١٧٤.
(7) سورة الرعد. آية:٢، سورة فاطر. آية:١٣.
(8) سورة الزخرف. آية:٦٠.
ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(مَا يَسُرُّنِى بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ)[1] أى بَدَلَها.

«ومِنْ» مبتدأ، «وبَاءٌ» معطوفة عليه، «ويُفْهِمَانِ» بدلا فى موضع الخبر ثم قال:

(ص) وَاللامُ لِلمُلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِى * تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِى
وَزِيدَ ... * ..

(ش) قد تقدم أنَّ «اللام» تكون للانتهاء، وقد ذكر لها هنا خمسة معان:

الأول: المِلك، نحو: المَالُ لِزَيْدٍ.

الثانى: شبه المِلك، نحو: السَّرْجُ لِلْفَرَسِ.

الثالث: التعدية، نحو: (فَهَبْ لِى مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا)[2].

الرابع: التعليل نحو: جِئْتُ لِإِكْرَامِكَ.

الخامس: الزيادة، وزيادتها لتقوية العامل لضعفه بالتأخير.
نحو: (إِنْ كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)[3]

أو لكونه فرعاً كقوله[4] ـ تعالى ـ: (فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)[5]

---

(1) حديث شريف ونصه فى موسوعة أطراف الحديث ٩:٣٤٦.
«مَا يَسُرُّنِى أَنَّ لِي حُمْرَ النَّعَمْ»
والمذكور فى مسند أحمد ١:١٠٣، ٢٥٩/ ٢:١٨١/ ٥:٦٩، ٢٤١.
«مَا تَسُرُّنِى الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا «وفى السيرة النبوية لابن هشام ٤:١٤٥د ورد هذا الحديث فى حلف الفضول ونصه». قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: لقد شهدت فى دار عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحب أن لى به حمر النعم ولو أدعى به فى الاسلام لأجبت. وورد فى البخارى حديث عن حمر النعم فى باب الجمعة ١:١٦٩، ٣:٣٢٣ فانظره. أما قول الشارح أن الحديث فى عائشة فأعتقد أنَّ العبارة مقحمة من الناسخ حيث لم يرد ذلك فى أى من المصادر والمراجع السابقة. وانظر المعجم المفهرس ٢:٤٤٥.

(2) سورة مريم. آية:٥.

(3) سورة يوسف. آية:٤٣.

(4) فى ظ، ك «نحو قوله».

(5) سورة هود. آية:١٠٧، وسورة البروج. آية:١٦.

وقد تُزَاد لغير ذلك، كقوله [تعالى](1): رَدِفَ لَكُمْ)(2) وقوله: «واللامُ لِلمُلْكِ» مبتدأ وخبر، «وشِبْهِهِ» معطوف على الملك، «وفِى تَعْدِيَةٍ» متعلق بقُفى، أى تُبَع، «وتَعْليل» معطوف على تعدية، «وزِيدَ» فعل ماض مبنى للمفعول، وفيه ضمير مستتر عائد على اللام. ثم قال:

(ص) ... وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا * وَفِى وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا(3)

(ش) يعنى أن «البَاء» و«فِى» يشتركان(4) فى الدلالة على الظرفية والسببية فمثال دلالة «الباء» على الطرفية قوله ـ تعالى ـ: (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ)(5).

ومثال دلالتها على السببية قوله ـ تعالى ـ:

119/أ (فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ / هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ [طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ](6) ومثال دلالة فى على الظرفية: زَيْدٌ فِى المَسْجِدِ.

ومثال دلالتها(7) على السببية قوله ـ تعالى ـ: (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ(8)) والظرفية فى «فى» أكثر، والسببية فى «الباء» أكثر، وفُهِم من قوله

---

(1) «تعالى» تكملة من هـ ، ز، ت.
وفى ش، ظ «نحو»، وفى ك «نحو قوله».

(2) الآية من قوله تعالى «قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِى تستعجلون»
سورة النمل. آية:72.

(3) فى هـ أكمل بيت الألفية.
وَزِيدَ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِى وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

(4) فى ش «مشتركتان» وفى هـ ، ك، ت «متشركان».

(5) سورة الصافات. آية:137، 138.
فى ش زيادة بعد الآية «والفرق بين لام الصيرورة ولام الصلة أن لام الصيرورة تبنى بتأخير مجرورها عن متعلقها» وقد تكون هذه الزيادة من الحاشية ودخلت فى المتن سهوًا.

(6) سورة النساء. آية:160.
ما بين المعقوفين تكملة من ز.

(7) فى ز «دلالة فى».

(8) سورة الأنفال. آية:68.

[وقد][1] يُبَيِّنَانِ[2] السَّبَبَا، أن دلالتهما على السببية قليل، «والظَّرِفِيَّةَ» مفعول مقدم باسْتَبِن، «وبِبَا» متعلق باسْتَبِن، «وفِى» معطوف على ببا، «وقَدْ يُبَيِّنَانِ» جملة مستأنفة. ثم قال[3]:

(ص) بِالبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ * وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ بِهَا انْطِقِ

(ش) قد تقدم أن «الباء» تكون للظرفية والسببية، والبدل، وذكر لها فى هذا البيت أيضاً سبعة معان:

الأول: الاستعانة نحو: كَتَبْتُ بِالقَلَمِ.

الثانى: التعدية وهى المعاقبة لهمزة التعدية نحو: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ، أى أذهبته.

ومثله قوله ـ عز وجل ـ: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ)[4] أى أَذْهَبَ[5] سَمْعَهُمْ.

الثالث: العوض وهى الداخلة على الأثمان نحو: اشْتَرَيْتُ الفَرَسَ بِأَلْف.

الرابع: الإلصاق [نحو][6] (وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ)[7]

الخامس: معنى «مع» نحو (قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ)[8] أى مع الحق.

= فى ز، ك ذكر قوله تعالى (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)
وهى الآية: ١٤ من سورة النور.

[1] «وقد» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

[2] فى الأصل «تبيان» تحريف.

[3] «ثم قال» ساقط من هـ.

[4] سورة البقرة. آية: ٢٠.
فى ز (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لأَذْهَبَ بِسَمْعِهِم) لم تكمل الآية واكتفت بموضع الشاهد.

[5] فى ش، هـ، ز، ك، ت «لأذهب».

[6] «نحو» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

[7] سورة المائدة. آية: ٦.
فى الأصل «فأمسحوا برؤوسكم».

[8] سورة النساء. آية: ١٧٠.
فى ش، هـ، ك، ت «قد جاءكم الرسول بالحق».

السادس: معنى «مِنْ» يعنى التى للتبعيض، كقوله - تعالى -[1] ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[2].

السابع: معنى «عَنْ» كقوله: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾[3].

«وبِالبَا» متعلق / «باسْتَعِنْ» ويطلبه «عَدِّ وَعَوِّضْ» فهو من باب التنازع ١١٩/ب «ومِثْلَ» حال من الضمير فى «بها» وهو مضاف لِمَعَ، «ومِنْ وَعَنْ» معطوفان عليه. والتقدير: انطق بالباء حال[4] كونها مماثلة فى المعنى لمع ومن وعن. ثم قال:

(ص) عَلَى لِلاِسْتِعْلاَ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ * ...

ذكر «لعلى» ثلاثة[5] معان:

الأول: الاستعلاء. وهو أصلها ويكون حسياً كقولك: رَكِبْتُ عَلَى الْفَرَسِ. ومعنويًّا كقوله:

٩٥ - [قَدِ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ]
مِن غَيْرِ سَيْفٍ ودَمٍ مُهَرَاقِ[6]

الثانى: معنى «فى» كقوله - تعالى -[7]:

---

(١) «تعالى» ساقطة من هـ ، ت.
(٢) سورة الإنسان. آية:٦.
(٣) سورة الفرقان. آية:٢٥.
(٤) فى ش، هـ ، ز، ت «فى حال».
(٥) فى هـ ، ز «ثلاث».
(٦) لم أعثر على قائله وقد ورد فى اللسان «سوا»
ورصف المبانى ٤٣٤، والبحر ١:١٣٤
ما بين المعقوفين تكملة من ش.
استوى: هنا بمعنى أقبل. قال الفراء فى معانيه ١ : ٢٥ «الاستواء فى كلام العرب على جهتين: إحداهما: أن يستوى الرجل وينتهى شبابه أو يستوى عن اعوجاج فهذان وجهان. ووجه ثالث أن تقول: كان مقبلاً على فلان ثم استوى علىّ يُشَاتِمنى. وإلىّ سواء، على معنى أقبل إلىّ وعلىّ».
(٧) «تعالى» ساقطة من ط، ت.

﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[1].

الثالث: معنى «عَنْ» كقوله:

٩٦ ـ إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ * لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[2]

«وعَلَى» مبتدأ وخبره «لِلاِسْتِعْلاَ»، «ومَعْنَى» معطوف على «الاستعلا» وهو مضاف إلى «فِي وعَنْ». ثم قال:

(ص) ... * بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى * ...

(ش) ذكر[3] «لعن» ثلاثة معان:

الأول: التجاوز وهو أصلها كقولك[4]: رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ[5]، وأَخَذْتُ عَنْ زَيْدٍ. وفُهِم ذلك من قوله: «عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ».

الثاني: معنى «بعد» كقوله ـ تعالى ـ[6]: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾[7] أي بعد طبق.

الثالث: معنى «على» كقول الشاعر:

٩٧ ـ لاَهِ ابْنُ عمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ * عَنِّي وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي[8]

---

(١) سورة البقرة. آية:١٠٢.

(٢) الشاهد لقُحَيف العقيلي. انظر اللسان «رضى».
وشرح الكافية لابن مالك ٢:٨٠٩، والخصائص ٢:٣١١، ٣٨٩، ورصف المباني ٤٣٤، وشرح المرادى ٢:٢١٤، وأوضح المسالك ٢:١٣٨ وشرح التصريح ٢:١٤.

(٣) فى هـ، ظ، ت «فذكر».

(٤) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «كقوله».

(٥) والأدق قولك: «رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ القَوْسِ.
و«أَخَذْتُ العِلْمَ عَنْ زَيْدٍ».
كذا ورد المثال الثانى فى ش، ز.

(٦) «تعالى» ساقطة من هـ، ت.
وفى ش، ك «عز وجل».

(٧) سورة الانشقاق. آية:١٩.

(٨) الشاهد لذى الأصبع العدوانى ـ الحرثان بن الحارث ـ

وفُهم من قوله: «وقَدْ تَجى»، أن إتيانها بمعنى «بعد» و«على» قليل. وقوله:

(ص) ... * كَمَا عَلَى[1] مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلاَ

تتميم للبيت / فإنه قد سبق البيت الذى قبله أن «على» تجيء بمعنى «عن»، ١٢٠ أ
إلا أن فيه إشارة للحمل والمفاداة[2]، «وتَجَاوُزًا» مفعول مقدم «بعنى» و«بعَنْ» متعلق «بعَنَى»[3] ، «ومَوْضِعَ» منصوب على الظرفية[4] وهو متعلق بتجى، «وبَعْدِ» مضاف إليه. ثم قال:

(ص) شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا[5] التَّعْلِيلُ قَدْ * يُعْنَى وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

(ش) ذكر «للكاف» ثلاثة معان:

الأول: التشبيه. وهو أصلها وأكثر معانيها نحو: زَيْدٌ كَعَمْرٍو.

الثاني: التعليل. وهو المشار إليه بقوله: «وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى». كقوله - عز وجل -: (وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ)[6].

أى لأجل هَدْى اللّهِ لَكُمْ[7]، وفُهم من قوله: «قَدْ يُعْنَى»، أن إتيانها للتعليل قليل.

= انظر: اللسان «دين»، «عان» و«لوه».
وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٨٠٩، وأمالى القالى ١: ٩٣، وشرح المرادى ٢: ٢١٦، وشرح ابن عقيل ٢: ٢٣، وأوضح المسالك ٢: ١٤٠، وشرح الشواهد للعينى ٢: ٢٢٣، وشرح التصريح ٢: ١٥.
لاه: أى لله دار ابن عمك.
ولاه من الملاهاة وهى المنازعة.

(١) فى ظ «فى» تحريف.

(٢) فى ش، ك «إلى الحمل والمعادلة» تحريف.
وفى ز «للحمل والمبادلة» وفى ظ «للحمل والمفادلة» تحريف.

(٣) فى ظ «بعلى» تحريف.

(٤) فى هـ «الظرف».

(٥) فى الأصل، هـ ، «وبه» تحريف. وما أثبتُّ أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٦) سورة البقرة. آية: ١٩٨.

(٧) فى ش «لأجل هدايته لكم».
وفى ك «لأجل هداية الله لكم».

الثالث: زيادتها للتوكيد[١]. وهو المشار إليه بقوله: «وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ» كقوله ـ عز وجل ـ: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ)[٢].

أى لَيْسَ مِثْلَهُ شَىْءٌ[٣]. «والتَّعْلِيلُ» مبتدأ وخبره «قَدْ يُعْنَى»، وبها متعلق بيعنى، «وزَائِداً» نُصِبَ على الحال من الضمير المستتر فى ورد، «ولِتَوكِيدٍ» متعلق بـ «زَائِداً»[٤] واعلم أنَّ من حروف الجر ما يخرج عن الحَرْفِيَّةِ ويستعمل اسماً وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله:

(ص) وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى * ...

(ش) يعنى أنَّ كاف التشبيه[٥] يستعمل اسما، فقيل فى الضرورة، وهو مذهب «سيبويه» كقوله:

٩٨ ـ وَرُحْنَا بِكَابْنِ المَاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا * تَصَوَّبُ فِيهِ العَيْنُ طَوْراً وَتَرْتَقِى[٦]

١٢٠/ب وقيل فى الاختيار وهو مذهب «الأخفش» / وإليه ذهب المصنف[٧]، ولذلك أطلق فى قوله «واسْتُعْمِلَ[٨] اسْمًا»، و«أَنَّ» عَنْ وَعَلَى» أيضاً[٩] يستعملان اسمين. وقد أشار إليهما بقوله: «وكَذَا عَنْ وَعَلَى»،

---

(١) فى ز «للتأكيد».
(٢) سورة الشورى. آية: ١١.
(٣) «أى ليس مثله شيء» ساقط من هـ .
(٤) فى ش، ظ، ت «بزائد» وما أثبتُّ أدق كما فى الأصل، والألفية وبقية النسخ.
(٥) فى هـ : «الكاف» تحريف.
(٦) الشاهد لامرىء القيس انظر ديوانه ١٧٦، واللسان «كيف» وأمالى الشجرب ٢٢٩:٢، ورصف المبانى ٢٧٣، وشرح المرادى ٢١٧:٢، والخزانة ٣٦٢:٤. روى صدر البيت فى الأصل «ورحنا بكاس الماء يجنب وسطنا»
وروى صدر البيت فى هـ «ورحنا بك بن الماء يجنب وسطنا».
ابن الماء: طائر.
(٧) قال المرادى فى الجنى ٧٨ «ومذهب سيبويه أنَّ كاف التشبيه لا تكون اسماً إلا فى ضرورة الشعر. ومذهب الأخفش والفارسى وكثير من النحويين أنه يجوز أن تكون حرفاً واسماً فى الاختيار. وشذ أبو جعفر بن مضاء فقال: إن الكاف اسم أبداً؛ لأنها بمعنى «مثل».
(٨) «واستعمل» ساقطة من ظ.
(٩) «وأيضاً» ساقطة من هـ ، ز، ت.

أى[1] وكذلك أيضاً يستعمل «عن وعلى» اسمين كما استعمل كاف التشبيه اسماً، ثم علل استعمالهما اسمين بقوله؛

(ص) ... * مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلاَ

(ش) أى من أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما «من» لأنَّ حرف الجر لا يدخل على الحرف، وإنما دخل على الاسم. فمن دخول «من» على «عن» قوله:

٩٩ ـ فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلاَ بِهِمْ * مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ[2]

ومن دخولها على «على» قوله:

١٠٠ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا
تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ[3]

ومعنى «عن» جانب، «وعلى» فوق، «واسْمًا» حال من الضمير المستتر فى «اسْتُعْمِلَ» العائد على كاف التشبيه، «وعن وعلى» مبتدأ[4] ومعطوف عليه خبره «كذا»[5] «ومِنْ» مبتدأ «ودَخَلَ» فى موضع خبره، و«مِنْ أَجْلِ» متعلق بدخل، وكذا «عَلَيْهِمَا». ثم أشار إلى الرابع والخامس مما يستعمل اسما بقوله:

(ص) وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا * أَوْ أُولِيَا الفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

---

(١) «أى» ساقطة من ت.

(٢) الشاهد للقَطامِىّ. انظر ديوانه ٥، واللسان «حبا» و«عنن»، وشرح المفصل ٨:٣٧، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٨١٠، ورصف المبانى ٤٢٩، والجنى الدانى ٢٤٣، وشرح المرادى ٢:٢١٨، والبحر ١:١٨٧. الحُبَيَّا: اسم قرية بالشام.

(٣) الشاهد لمزاحم العقيلى. وروى فى الكتاب والمقتضب
غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ مَا تَمَّ خِمْسُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ
انظر اللسان «علا» والكتاب ٤:٢٣١ والمقتضب ٣:٥٣، وشرح المفصل ٨:٣٧، ٣٨ وشرح الكافية لابن مالك ٢:٨١٠ وشرح المرادى ٢:٢٢٠، وشرح التصريح ٢:١٩.

(٤) فى هـ، ز، ت «مبتدآن خبرهما كذا» وما أثبتُّ أدق.

(٥) «ومعطوف عليه خبره كذا» ساقط من هـ، ز، ت.

(ش) يعنى أنَّ «مُذْ ومُنْذُ» يكونان اسمين[1] فى موضعين:

الأول:أن يرتفع ما بعدهما نحو: مُذْ يَوْمُ الجُمُعَةِ، ومُنْذُ يَوْمَانِ.

وفُهِم من قوله: «حَيْثُ رَفَعَا»، أن «مُذْ ومُنْذُ» عنده مبتدآن / لإسناد الرفع إليهما؛ لأنَّ المبتدأ رافع الخبر[2]، وهو[3] أحد المذاهب[4] فيهما خلافا لمن قال إنهما خبران. ١٢١ / أ

الثانى:أن يليهما فعل نحو: أَتَيْتُكَ مُذْ قَامَ زَيْدٌ، ومُنْذُ[5] دَعَا عَمْرٌو. وفُهم من قوله: «أَوْ أُولِيَا الفِعْلَ»، أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة الفعلية خلافاً لمن قال: إنهما[6] مبتدآن مقدر بعدهما زمان هو خبرهما[7]

«ومُذْ ومُنْذُ» مبتدأ ومعطوف عليه، «واسْمَانِ» خبر، «وحَيْثُ» ظرف مضاف «لرَفَعَا»[8]، والعامل فى الظرف اسمان؛ لأنه فى معنى محكوم

---

(1) فى هـ «اسمان» تحريف.

(2) فى ش، ز، ك «للخبر».

(3) فى ظ «وهذا».

(4) قال ابن هشام: «مذ ومنذ إذا وليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان فهما عند المبرد وابن السراج والفارسى مبتدآن وما بعدهما خبر، ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضراً، أو معدوداً، وأول المدة إن كان ماضيا، وقال الأخفش والزجاج والزجاجى ظرفان مخبر بهما عما بعدهما، ومعناهما بين وبين مضافين، أى بينى وبين لقائه يومان.
وقال أكثر الكوفيين ظرفان مضافان لجملة حُذف فعلها وبقىَ فاعلها والأصل مذ كان يومان، واختاره السهيلى وابن مالك، وقال بعض الكوفيين خبر لمحذوف أى ما رأيته من الزمان الذى هو يومان بناء على أن منذ مركبة من كلمتين «من» وذو الطائية».
المغنى ٢: ٢١، ٢٢ وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٨١٤، والجنى الدانى ٥٠٠ - ٥٠٢.

(5) فى هـ ، ت «ومذ» تحريف.

(6) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «هما».

(7) فى ز «هذا خبر لهما» تحريف.
فى قوله: أتيتك مذ قام زيد. المختار أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة،صرح بذلك سيبويه، وذهب الأخفش إلى أنهما مبتدآن ويقدر اسم زمان محذوف يكون خبراً عنهما واختار ذلك ابن عصفور.
انظر الكتاب ٣: ١١٧، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٨١٤، والجنى الدانى ٥٠٤.

(8) فى ز، ظ، ت «لوقعا» تحريف. وما أَثبتُّ أصوبُ كما فى الأصل، والألفية وبقية النسخ.

باسميتهما[١] «وأَوْ أُولِيَا» معطوف على رفعا، «والفِعْلَ» مفعول ثان لأُولِيَا. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يَجُرَّا فِى مُضِىٍّ فَكَمِنْ * هُمَا وَفِى الحُضُورِ مَعْنَى فِى اسْتَبِنْ

(ش) بيّن فى هذا البيت معنى «مُذْ ومُنْذُ» إذا كانا حرفين. فقال: معناهما معنى. «مِنْ» إذا كان المجرور بهما ماضيا نحو: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الجُمُعَةِ، أى من يوم الجمعة، ومعنى «فى» إذا كان المجرور بهما حاضراً نحو: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا أى «فِى يَوْمِنَا»، و«إِنْ يَجُرَّا» شرط، «وفِى مُضِى» متعلق بيَجُرَّا، «والفاء»[٢] جواب الشرط. وهما مبتدأ[٣] وخبره «كمِنْ» أى فهما كمِنْ، «ومَعْنَى» مفعول مقدم باستبن، مضاف إلى «فى»، «وفِى الحُضُورِ» متعلق باستبن، ولا بد من تقدير «بهما»[٤] فيكون التقدير: اطلب بهما، أى «بمذ ومنذ» فى الحضور معنى «فى».

ثم اعلم أنَّ من حروف الجر ما يُزاد بعده «ما»، وذلك خمسة أحرف / ١٢١ ب
أشار إلى ثلاثة منها بقوله:

(ص) وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيدَ مَا * فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِما

(ش) فزيادتها بعد «من» نحو قوله ـ عز وجل ـ: (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ)[٥]

وبعد «عن» (عَمَّا قَلِيلٍ [لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ])[٦].

---

[١] فى ظ، ك، ت «باسميتها»

[٢] يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:
«وَإِنْ يَجُرَّا فِى مُضِىٍّ فَكَمِنْ»

[٣] فى ز «مبتدآن» تحريف.

[٤] فى ظ «هما» تحريف.

[٥] سورة نوح. آية: ٢٥.

[٦] سورة المؤمنون. آية: ٤٠.
ما بين المعقوفين تكملة من ت.

وبعد «الباء» (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ)[1].

وقوله: «فَلَمْ يَعُقْ»، أى لم يمنع[2] عملها كما فى المُثل، «وما» مفعول لم يُسم فاعله بزيد، «وبَعْدَ» متعلق بيعق، ثم أشار إلى الرابع والخامس مِمَّا تلحقه «ما» فقال:

(ص) وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالكَافِ فَكَفّ * وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌ لَمْ يُكَفّ[3]

(ش) يعنى أَنَّ «ما» تزاد أيضاً بعد «رُبَّ وَالكَاف»، فتارةً تكفهما عن العمل كقوله ـ عز وجل ـ: (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)[4].

وكقول الشاعر:

١٠١ ـ لَعَمْرُكَ إِنَّنِى وَأَبَا حُمَيْدٍ * كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الحَلِيمُ[5]

وتارةً لا تكفهما كقوله:

١٠٢ ـ رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ[6] * ...

---

(١) سورة آل عمران. آية:١٥٩.
وردت الآية فى هـ ، ت «فبِمَا رَحْمَةٍ» لم تُكمِلا الآية واكتفتا بموضع الشاهد.

(٢) فى هـ «تعق عن عمل».

(٣) فى ظ كذا ورد البيت.
«وَزِيدَتْ بَعْدَ رُبَّ وَالكَافِ فَكَيْفَ قَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌ لَمْ يُكَفّ. تصحيف.

(٤) سورة الحجر. آية:٢.

(٥) الشاهد لزيادة بن الأعجم انظر مغنى اللبيب ١٥٢:١، وشرح المرادى ٢٢٩:٢، والجنى الدانى ٤٨١
والرواية الأخرى لصدر البيت:
«وَأعلم أنَّنى وأَبا حميد».
وروى عجز البيت فى الأصل، ش، هـ ، ز، ك، ت.
«كما النشوان والرجل الحكيم».

(٦) الشاهد لعَدِيّ بن رَعْلاَء الغَسَّانِي وعجزه:
«بَيْنَ بُصْرَى وطَعْنَةٍ نَجْلاء».
وروى في الأصمعيات ١٥٢
«دُونَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاء».

وقوله[1]:

١٠٣ ـ وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ * كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ[2]

وفُهِم من قوله: «وقَدْ يَلِيهِمَا». أن عملهما قليل، وقد صرح به فى الكافية[3]. ثم قال:

(ص) وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ * وَالفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلْ

(ش) يعنى أنَّ «رُبَّ» تحذف ويبقى عملها، وذلك بعد «بَلْ»، ومثاله [قول رؤبة][4].

١٠٤ ـ بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ[5]

[لاَ يُشْتَرَى كِتَّانُه وَجهْرُمهْ]

وبعد[6] الفاء كقوله:

١٠٥ ـ فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ * [فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُغْيِلِ][7]

= انظر أمالى الشجرى ٢:٢٤٣، وشرح المرادى ٢:٢٣٠، ومغنى اللبيب ١:١٣٧، وشرح التصريح ٢:٢١ وشرح الشواهد للعينى ٢:٢٣١، والهمع ٣:٢٣٠.

(1) فى ز «كقوله».

(2) الشاهد لعمرو بن البراقة الهمدانى.
ما بين المعقوفين من ز، ك.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٨١٧ وشرح المرادى ٢:٢٣٠، وأوضح المسالك ٢:١٥٦، وشرح الشواهد للعينى ٢:٢٣١، وشرح التصريح ٢:٢١، والهمع ٤:٢٣١.

(3) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٨١٧

(4) «قول رؤبة» تكملة من ش، وفى ظ «قوله».

(5) الرجز لرؤبة بن العجاج.
وما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
انظر ديوانه ١٥٠، واللسان «جهرم».
وشرح الكافية لابن مالك ٢:٨٢٢، وشرح المرادى ٢:٢٣١، ومغنى اللبيب ١:١١٢، وشرح الشواهد للعينى ٢:٢٣٢.
الفِجاج: جمع فج وهو الطريق الواسع، قتمه: غباره.

(6) فى ش «ومثاله بعد الفاء».

(7) الشاهد لامرىء القيس. وما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

وبعد «الواو» كقوله:

١٠٦ ـ وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ * [عَلَّى بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِى][1]

هُم من قوله: «وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلْ»، أن ذلك بعد «بَلْ» «وَالفَاء» غير
شائع، وهو مفهوم / صحيح، وإعراب البيت واضح ثم قال: ١٢٢/أ

(ص) وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ لَدَى *حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

(ش) يعنى أنَّ حذف حرف الجر وإبقاء عمله فيما سوى «رُبَّ» من حروف الجر على قسمين:

ـ غير مطرد، وهو المشار إليه بقوله؛ «وَقَدْ يُجَرّ» ففُهِم منه التقليل، وفُهم من التقليل[2] عدم الاطراد، ومنه قوله:

١٠٧ ـ إِذَا قِيلَ أَىُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ * أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفُّ الأَصَابِعُ[3]

ـ ومطرد. وهو المشار إليه بقوله: «وبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدًا»، وذلك فى لفظ الله فى القَسَم نحو: اللَّهِ لأَفْعَلَنّ.

= انظر ديوانه ١٢، واللسان «غيل» وشرح الكافية لابن مالك ٢:٨٢١، وأوضح المسالك ٢:١٦٢، وشرح التصريح ٢:٢٢، والهمع ٤:٢٢٢،
فى الأصل، هـ، ت «فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعا».

(1) الشاهد لامرىء القيس. وما بين المقعوفين تكملة من ش.
انظر ديوانه ١٨، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٨٢١، وشرح ابن الناظم ١٥٣، وشرح المرادى ٢:٢٣٣، وأوضح المسالك ٢:١٦٣، وشرح الشواهد للعينى ٢:٢٣٣، وشرح التصريح ٢:٢٢.
سُدُولَه: السدول الأستار، واحدها سدل.

(2) فى الأصل «التعليل» تحريف.

(3) الشاهد للفرزدق. انظر ديوانه ١:٤٢٠، ومغنى اللبيب ١:١١، وشرح ابن عقيل ٢:٣٩، وشرح الشواهد للعينى ٢:٢٣٣، والهمع ٣:٢٢١، والخزانة ٣:٦٦٩.
كليب: أبو قبيلة جرير، وهى هنا مصغرة.

وبعد «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر نحو: بِكَمْ دِرْهَمٍ، أى بكم من درهم، وذكر «المرادى» من هذا الفصل مواضع غير هذين لم تشتهر[1].

*****

(1) وإليك بعضاً من هذه المواضع التى ذكرها المرادى ٢:٢٣٧، ٢٣٨.
أ ـ بعد ألا نحو قول الشاعر: أَلاَ رَجُلٍ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً.
يريد ألا من رجلٍ.
ب ـ المعطوف على خبر «ليس»، و«ما» الصالح لدخول الباء نحو قول زهير بن أبى سلمى:
بَدَا لِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى   وَلاَ سَابِقٍ شَيْءاً إِذَا كَانَ جَائِيَا
فـ «ولا سابق» مجرور بالباء المقدرة عطف على خبر ليس وذلك برواية الجر، وقد روى بالنصب عطفاً على اللفظ فحينئذٍ لا شاهد فيه.
جـ ـ فى جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو: زيدٍ، فى جواب: بمن مَرَرْتَ.
د ـ فى المقرون «بإن» بعد ما تضمنه، نحو: «أمرر بأيهم هو أفضل إِنْ زَيدٍ وإِنْ عَمرٍو.
أجازه يونس، وجعل سيبويه إضمار الباء بعد «إِنْ» لِتَضَمُّنِ ما قبلها إياها أسهل من إضمار «رب» بعد الواو».

(الإضافة)

قوله[١]:

(ص) نُونًا تَلِى الأَعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا *مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا

(ش) يعنى أنك إذا أردت إضافة اسمٍ إلى اسم حذفت ما فى المضاف من نون تلى علامة الإعراب أو تنوين، وشمل النون نون المثنى والمجموع على حَدِّهِ، وما ألحق بهما، نحو: غُلاَمَاكَ، وابْنَا زَيْدٍ، وصَاحِبُو زَيْدٍ وعِشْرُوكَ[٢]، وأَهْلُو عَمْرٍو.

وشمل التنوين: التنوين[٣] الظاهر نحو: غُلاَمُكَ، فى «غُلاَمٌ» والمقدر نحو: دَرَاهِمُكَ فى «دَرَاهِمُ»، «وطُورِسِينَا» اسم جبل بالشام[٤] ويُقال له[٥] أيضاً طُورسِينِينَ. وقد جاء بالوجهين [فى القرآن][٦] وأصله قبل الإضافة «طور» وهو اسم جبل / أيضاً، «ونُونًا» ١٢٢ ب

---

[١] «قوله» ساقطة من هـ ، ز، ظ، ك، ت.

[٢] قال ابن مالك فى شرح الكافية ٢: ٨٩٩ «وربما اعتقد بعض الناس امتناع إضافة «عشرين» وأخواتها، ولا خلاف فى جواز إضافتها إلى غير تُمَيِّزِهَا، وإنما تمتنع إضافتها إلى مميزها إلا فى ضرورة على أن الكسائى حكى: إن من العرب من يقول: «عِشْرُو دِرْهَم فأضاف «عشرين» إلى تُمَيِّزِهَا، مع الاستغناء عن الإضافة بنصب المُمَيِّز بـ «عشرين» وإذا صحت الإضافة مع الاستغناء عنها كان استعمالها مع الحاجة إليها أحق وأولى.

[٣] في الأصل، ظ «تنوين».

[٤] الطُور: جبل بيت المقدس ممتد ما بين مصر وأَيْلَه وهو الذى نُودِى منه موسى قال تعالى «ومَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا» القصص آية: ٤٦ وهو طور سيناء قال تعالى «وشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِسِينَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ.» المؤمنون. آية: ٢٠.
انظر معجم ما استعجم ٢: ٨٩٧

[٥] «له» ساقطة من ظ، ت.

[٦] «فى القرآن» تكملة من ش، ك. يريد فى قوله تعالى: سورة التين آية: ١، ٢ (وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ وَطُورِسِينِينَ) وفى سورة الطور آية: ١ ٢ (والطُّور وكتابٍ مَسْطُور).

مفعول مقدم باحذف «وتَنْوِينًا» معطوف عليه[١] «ومِمَّا» متعلق باحذف، هذا الذى ذكره[٢] فى هذا البيت حكم[٣] الاسم الأول من المضافين، وأما الثانى فحكمه الجر، وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) وَالثَّانِى اجْرُرْ ... * ...

(ش) يعنى أنَّ حكم المضاف إليه الجر، ثم إنَّ الإضافة تتقدر[٤] عنده بثلاثة أحرف. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَانْوِ مِنْ أَوْ فِى إِذَا * لَمْ يَصْلُحْ إِلاَّ ذَاكَ وَاللاَّمَ خُذَا
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ ... * ...

(ش) مثال الإضافة المقدرة: «بمن»، خَاتَمُ فِضَّةٍ، وبَابُ سَاجٍ، ونحو ذلك[٥] وضابطه أن يكون المضاف إليه اسماً للجنس الذى منه المضاف، ومثال المقدرة «بفى»: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ [وَالنَّهَارِ])[٦]

وضابطه أن يكون المضاف إليه اسم زمان وقع فيه المضاف، وإلى هذين القسمين أشار بقوله: «وَانْوِ مِنْ أَوْ فِى»، وقوله: «إِذَا لَمْ يَصْلُحْ إِلاَّ ذَاكَ» يعنى إن لم يصلح فى التأويل إلا تقديرهما، قوله: «وَاللاَّمَ خُذَا. لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ»[٧] أى قدر اللام فيما سوى ذينك القسمين، وهو أكثر أقسام المضاف، وشمل قوله: «اللاَّمَ» التى للملك نحو: دَارُ زَيْدٍ، والتى للاستحقاق

---

[١] «عليه» ساقط من ز.
[٢] فى هـ ، ز، ت «ذكر» تحريف.
[٣] فى هـ ، ز «هو حكم» وعبارتهما أدق.
[٤] فى هـ ، ت «مقدرة عنده» وفى ظ «مقدر عنده» تحريف.
[٥] «ونحو ذلك» ساقط من ت.
[٦] سورة سبأ. آية:٣٣.
«والنهار» تكملة من ش.
[٧] «ذينك» ساقطة من ز.

نحو: بَابُ الدَّارِ، وسَرْجُ الدَّابَةِ، «ومِنْ» مفعول بانو، «وفِى» معطوف على «مِن» «وأَوْ» للتقسيم، «وذَاكَ» فاعل بيصلح وهو إشارة لنية «مِنْ» أو «فِى»، «واللاَّمَ» مفعول بخُذَا [والألف فى «خُذَا» بدل من نون التوكيد الخفيفة، «ولِمَا»[1] متعلق «بخُذَا»][2] «وما» موصولة صلتها: سوى ذينك، وتَجَوَّزَ / فى قوله: «خُذَا»؛ لأنه أراد به قَدِّر. ١٢٣/أ

ثم إعلم أنَّ الإضافة على قسمين: محضة وغير محضة. وقد أشار إلى القسم الأول فقال[3]:

(ص) ... وَاخْصُصْ أَوَّلاَ * أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِى تَلاَ

(ش) يعنى أنَّ الإضافة [المحضة][4] تفيد تخصيص الأول إن أُضيف إلى نكرة نحو: غُلاَمُ رَجُلٍ، أو تعريفه إن أُضيف إلى معرفة نحو: غُلاَمُ زَيْدٍ، وفُهِم كون القسم الأول هو المضاف إلى نكرة من ذكر[5] المعرفة[6] فى قسيمه[7]. «وأولا» مفعول باخصص، و«أَوْ أَعْطِهِ» معطوف على اخصص، «وأَوْ» للتقسيم، «والتَّعْرِيفَ» مفعول ثان لأَعْطِهِ[8] «وبالَّذِى» متعلق بأَعْطِهِ، وهو مطلوب أيضاً لاخصص؛ لأن الاختصاص إنما يتحصل للأوَّل بالثانى «وتَلاَ» صلة للذى، «والَّذِى» واقع على المضاف إليه، والضمير العائد على

---

(1) فى ظ، ت «وبما» تحريف.
(2) ما بين المعقوفين تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
(3) فى ش، هـ «بقوله».
(4) «المحضة» تكملة من ش، هـ ، ز، ت.
(5) فى ز، ظ «ذكره».
(6) فى ظ «المعرف» تحريف.
(7) فى ت «قسيميه».
«قوله: من ذكر المعرفة فى قسيمه أى المفهومة من قوله: أو أعطه التعريف بالذى تلا؛ لأنه لا يعطى التعريف بسبب الذى تلا إلا إن كان الذى تلا معرفة» حاشية الملوى ١٠٠.
(8) فى الأصل، ظ «لأعط» تحريف.

الموصول الفاعل المستتر فى تَلاَ. ثم أشار إلى القسم الثانى من الإضافة وهي الاضافة غير المحضة. فقال:

(ص) وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ * وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لاَ يُعْزَلُ

(ش) يعنى أنَّ المضاف إذا كان شبيهاً[1] بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال والاستقبال، أو مما[2] حمل عليه من أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة كانت إضافته[3] غير محضة لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً وإنما هى لمجرد التخفيف وذلك نحو: ضَارِبٌ زَيْدٍ / وَضَارِبَا عَمْرٍو، ١٢٣ ب
وأصله: ضَارِبٌ زَيْدًا وَضَارِبَانِ عَمْراً.

«والمُضَافَ» مفعول بيشابه، «ويَفْعَلُ» فاعل به، ويجوز العكس وهو أظهر. «ووَصْفًا» حال من المضاف، «والفاء»[4] جواب الشرط، «وعَنْ تَنْكِيرِهِ» متعلق بيعزل. ثم أتى بمثال[5] من[6] الإضافة غير المحضة فقال:

(ص) كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ * مُرَوَّعِ القَلْبِ قَلِيلِ الحِيَلِ

(ش) «فرُبَّ رَاجِينَا» اسم فاعل مضاف إلى الضمير، ولم تفد الإضافة تخصيصاً ولا تعريفاً بل هو نكرة؛ ولذلك أدخل عليه «رُبَّ» لاختصاصها بالنكرة، «وعَظِيمِ» صفة مشبهة باسم الفاعل، وإضافته إلى «الأَمَلِ» غير محضة وهو نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة، «ومُرَوَّعِ»[7] اسم مفعول

---

(١) فى الأصل «شبهها» تحريف.

(٢) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «أو ما حمل عليه».

(٣) فى ظ «إضافة» تحريف.

(٤) قوله ويجوز العكس وهو أظهر. أى يكون «المضاف» فاعلاً ليشابه، «ويفعل» مفعولاً به، وذلك لأنَّ فى الكلام فى المضاف وهو مشابهته ليفعل.
ويريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك «وَصْفًا فَعَنْ تنكير، لا يعزل».

(٥) فى هـ ، ز، ت، ك «بمثل» تحريف.

(٦) فى ت «فى».

(٧) فى ز، ك «ومروع القلب».

وإضافته إلى «القَلْبِ» غير محضة[1] «وقَلِيلِ» صفة مشبهة وإضافته[2] إلى «الحِيَلِ» غير محضة، وهذه الصفات كلها نعوت[3] لراجينا، ونعت النكرة نكرة. ثم قال:

(ص) وَذِى الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ * وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

(ش) الإشارة بذى لأقرب القسمين. وهى الإضافة غير المحضة يَعنى أنها تُسمى لفظية؛ لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، وهى التخفيف، وتُسمى[4] مجازية وغير محضة، والإشارة «بِتِلْكَ» إلى أول[5] القسمين يعنى أنها تجيء محضة أى خالصة لإفادتها التخصيص أو التعريف، «وذِى» مبتدأ، «والإِضَافَةُ» نعت له، «واسْمُهَا» مبتدأ ثان، «ولَفظِيَّهْ» خبر المبتدأ الثانى، والجملة / خبر [المبتدأ][6] الأول، «وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ» مبتدأ وخبر. ثم قال: ١٢٤/أ

(ص) وَوَصْلُ أَلْ بِذَا المُضَافِ مُغْتَفَرْ * إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالجَعْدِ الشَّعَرْ
أَوْ بِالَّذِى لَهُ أُضِيفَ الثَّانِى * كَزَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الجَانِى

(ش) الإشارة «بِذَا» إلى أقرب المذكور[7] وهو ما إضافته غير محضة، يعنى أنه يغتفر دخول «أَلْ» على المضاف، لكن بشرط أن تدخل على الثانى نحو: الضَّارِبُ الرَّجُلِ، والجَعْدُ[8] الشَّعَرِ.

أو يكون الثانى مضافاً إلى ما فيه «أل» نحو: الحَسَنُ وَجْهِ الأَبِ، والضَّارِبُ

---

(1) فى ت «المحضة» تحريف.
(2) فى هـ ، ت «وإضافتها».
(3) فى الأصل، ظ، ك «نعت».
(4) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وتُسمى أيضا».
(5) فى ك «وتلك إشارة إلى القسمين».
(6) «المبتدأ» تكملة من ك.
(7) فى هـ ، ز «المذكورين» وعبارتهما أدق.
(8) الجَعْدُ: الجعد من الشعر خلاف السَّبْطِ، وقيل هو القصير.

رَأْسِ الجَانِى، فلو لم تتصل «أل» بالثانى ولا بما أضيف إليه الثانى لم يجز دخول «أل» على المضاف. فلا يجوز الضَّارِبُ زَيْدٍ، ولا الضَّارِبُ صَاحِب زَيْدٍ.

«ووصل ألْ» مبتدأ ومضاف[1] إليه، «ومُغْتَفَر» خبره، «وبِذَا» متعلق بوصل، «والمُضَافُ» نعت لذا، «وَإِنْ وُصِلَتْ» شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «والجَعْد» من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، وفِعله جَعُدَ جَعَادَةً[2] «وأَوْ بِالَّذِى» معطوف على قوله بالثانى. «وزَيْدٌ» مبتدأ، «والضَّارِبُ» إلى آخر البيت خبره، والجملة على حذف القول والتقدير: قولك[3]. ثم قال؛

(ص) وَكَوْنُهَا فِى الوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ * مُثَنًّى أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

(ش) يعنى أن وجود[4] «أَلْ» فى الوصف المضاف إن كان مثنًى أو مجموعاً على حَدِّهِ، وهو الذى اتبع سبيل / المثنى فى كون الإعراب بحرف ١٢٤ ب
بعده نون واحترز به من جمع التكسير [فإنه][5] يكفى[6] عن وجودها فى المضاف إليه نحو: الضَّارِبَا زَيْدٍ والمُكْرِمُو عَمْرٍو، وقوله: «سَبِيلَهُ اتَّبَعْ» أى اتبع سبيل المثنى فيما ذكر. «وكَوْنُهَا» مبتدأ، «وإِنْ وَقَعْ» مبتدأ ثان، «وكَافٍ» خبره والجملة خبر الأول. هذا ما أعرب به الشارح[7] هذا البيت وهو صعب

---

(١) فى ز «ووصل مبتدأ وأل مضاف إليه».
(٢) يقال جَعُدَ جُعُودَةً وجَعَادَةً.
(٣) فى هـ ، ز، ظ، ت «كقولك».
(٤) فى ظ «دخول» تحريف.
(٥) «فإنه» تكملة لم ترد فى الأصل وبقية النسخ.
(٦) فى ز «خبر يكفى» تحريف.
(٧) قال الأزهرى: «وكونها مبتدأ وهو مصدر كان الناقصة والضمير المضاف إليه العائد إلى أل اسمها، وفى الوصف فى موضع نصب خبره من حيث نقصانه فهو متعلق بمحذوف، وكاف خبره من حيث ابتدائيته، والتقدير وكون أل ثابتة فى الوصف كاف.
تمرين الطلاب ٦٧، وانظر شرح ابن الناظم ٣٨٥.

التقدير[١] وعندى فى أعرابه غير هذا الوجه وهو: أن «كَوْنُهَا»[٢] مبتدأ، والظاهر أنه[٣] مصدر كان التامة، أى وجودها[٤]، «وفِى الْوَصْفِ» متعلق به، «وكَافٍ» خبره، «وَإِنْ وَقَعْ» فى موضع نصب على إسقاط لام التعليل، والتقدير: وجودها[٥] أى[٦] «أل»[٧] فى الوصف كافٍ لوقوعه: أى لوقوع الوصف مثنى أو مجموعاً على حَدِّه، ويجوز فى همزة إن الكسر، وقد جاء كذلك فى بعض النسخ فوقوع الوصف مثنى أو مجموعاً على حَدِّه شرط فى الاكتفاء عن وجود «أل» فى المضاف إليه، «وسَبِيلَهُ» مفعول باتبع، والجملة فى موضع الصفة لـ« جمعاً»[٨]، ثم قال:

(ص) وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلاَ * تَأْنِيثاً انْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلاَ

(ش) يعنى أنَّ المضاف المذكور[٩] قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه إذا كان مؤنثاً، وذلك بشرط صحة[١٠] الاستغناء بالثانى عن الأول، وهو المُنَبَّه عليه بقوله: «إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلاَ»، أى إذا كان المضاف صالحاً للحذف والاستغناء / عنه بالثانى كقول الشاعر: ١٢٥/أ

---

(١) «قول المكودى وهو صعب التقدير صحيح. وفيه شيء آخر وهو خلو الجملة من الرابط بينها وبين المبتدأ الذى هو كون؛ لأنَّ الضمير فى وقع عائد على الوصف، وقول من قال إنَّ «إِنْ وَقَعْ» فاعل كافٍ الذى هو خبر كون سَبْقُ قَلَمٍ، بل فاعل كافٍ ضمير عائد على كون، ولو جعلنا فاعله «إنْ وقع» لكان كافٍ خبراً مشتقاً، وليس فيه ولا فى مرفوعه ضمير يعود على المبتدأ؛ لأن ضمير وقع يعود على الوصف».
حاشية ابن حمدون ١:١٩٢.

(٢) فى الأصل، ك، ت «كونه» تحريف.

(٣) فى ش «أنها».

(٤) فى الأصل، ت «وجوده» تحريف.

(٥) فى الأصل، ظ، ت «وجوده» وفى هـ «وجود» تحريف.

(٦) «أى» ساقطة من هـ .

(٧) «أل» ساقطة من ش، ك.

(٨) فى الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «الجمع».
وما أثبتُّ أدقُّ كما ز والألفية.

(٩) فى ش، هـ ، ت «المذكر» وعبارتها أدقُّ وأولى.

(١٠) «صحة» ساقطة من ش.

١٠٨ - مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ * أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ[1]

«فمَرٌّ» فاعل «بتَسَفَّهَتْ»، ولحقت التاء الفعل[2] المسند إليه لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه وهو «الرِّيَاح»، لأنه يجوز الاستغناء «بالرياح» عن[3] «مَرّ»، فتقول: تَسَفَّهَتْ الرِّيَاحُ. فلو كان المضاف إلى[4] المؤنث مما لا يصح الاستغناء عنه بالثانى لم يجز تأنيثه نحو: قَامَ غُلامُ هِنْدٍ، إذ لا يصح أن تقول: قَامَ هِنْدٌ، وَأَنْتَ تريد غُلامَ هِنْدٍ[5]، وفُهم من قوله: «ورُبَّمَا» أن ذلك قليل. وفى ذكر هذا الشرط إشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف إليه إذا صح الاستغناء عنه بالثانى كقوله:

١٠٩ - رُؤْيَةُ الفِكْرِ مَا يَؤُولُ لَهُ الأَمْـ * ـرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِى[6]

«فمعين» خبر عن «رؤية» وَذَكَّرَهُ، وهو خبر عن مؤنث لاكتساب المبتدأ التذكير من المضاف إليه «وهو الفكر»، ولصحة الاستغناء بالثانى عن الأول[1]؛ لأنه يجوز[2] أن يقول: الفكر معين، إذ العلة[3] فى ذلك واحدة،

---

(١) الشاهد الذى الرمة غيلان بن عقبة وروايته فى الديوان ٦١٦.
رُوَيْدًا كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ
انظر الكتاب ٢:٥٢، ٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٩٢٠، وشرح ابن عقيل ٢:٥٠، وشرح المرادى ٢:٢٥٣، وشرح الأشمونى ٢:٢٤٨.
تسفهت: تحركت.
النواسم: الرياح التى تهب بضعف.
(٢) فى ظ «واثبت التاء فى الفعل».
(٣) فى الأصل «على» تحريف.
(٤) فى الأصل «المضاف له».
(٥) فى ز «قيام غلام هند».
(٦) لم أعثر على قائله وقد ورد فى كثير من كتب النحو غير معزو.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٩٢١، وشرح ابن الناظم ٣٨٧، وشرح المرادى ٢:٢٥٤، وشرح الأشمونى ٢:٢٤٨.
يؤول: يرجع. التوانى: التكاسل. ويحمل عليه قوله - تعالى - فى سورة الأعراف. آية:٥٦ (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) لأنك لو قلت فى غير القرآن (إن الله قريب من المحسنين) لصح المعنى، واستغنى عن المضاف.

«وثَانٍ» فاعل بِاَكْسَبَ، «وأَوَّلاَ» مفعول أول «وتَأْنِيثاً»[4] مفعول ثان، «وَإِنْ كَانَ» شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «ولِحَذْفٍ» متعلق بـ «مُوهَلاَ»[5] ثم قال:

(ص) وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ * مَعْنًى وأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ

(ش) يجب[6] أن يكون المضاف مغايراً للمضاف / إليه ولو بوجه ما؛ ١٢٥ ب
لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التخصيص أو التعريف، والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه، فإن ورد من كلام العرب ما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه أُوِّل ذلك كإضافة[7] الاسم إلى اللقب نحو: سَعِيدُ كُرْزٍ، فيؤول الأول بالمسمى والثانى بالاسم، والاسم خلاف المسمى. ونحو: مَسْجِدُ الجَامِعِ[8] فيؤول على حذف الموصوف، والتقدير: مَسْجِدُ المَكَانِ الجامع «ومَعْنًى» منصوب على التمييز أو على إسقاط فى «ومُوهِمًا» مفعول بأول[9] وحذف معموله لاقتضاء المعنى له وتقديره: «مُوهِمًا جواز إضافة الشيء إلى نفسه».

[ثم إعلم أنَّ من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنًى ولا يخلو عنها ألبتة، ومنها ما يلزمها معنى ويخلو عنها لفظاً، وقد أشار إلى الأول بقوله[1]][2]

---

(1) «عن الأول» ساقط من ك.
(2) فى الأصل «لا يجوز» تحريف.
(3) فى الأصل «الجملة» وما أثبتُّ عن بقية النسخ أدق.
(4) فى ت «وثانيا» تحريف.
(5) فى الأصل، ظ، ت «بموهل» وما أثبتُّ أدق كما فى ش، هـ ، ز، ك، والألفية.
(6) فى ش، ز «يعنى أنه يجب» وعبارتهما أكمل.
(7) فى هـ ، ك، ت «بإضافة» تحريف.
(8) فى ز زيادة «مسجد الجامع فى قولهم مسجد الجامع» الزيادة هنا تفيد لأنه من أقوال العرب. أنظر الأشمونى ٢:٢٤٩.
(9) فى الأصل «مفعول ثان».
وما أثبتُّ أصوب، حيث لا يوجد معفول لـ«أولِ» ليكون «موهما». الثانى.

(ص) وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا ...

(ش) يعنى أنَّ من الأسماء ما لا يستعمل إلا مضافاً نحو «قُصَارَى» الشيء وحُمَادَاهُ وذلك على خلاف الأصل؛ فإنَّ الأصل فى الاسم أن يستعمل مضافاً تارةً وغير مضاف أخرى، وإن[3] من اللازم للإضافة ما يلزمه معنى ويجوز إفراده لفظاً وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) ... * وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا[4]

(ش) وذلك نحو: «كُل وبَعض وقَبْلُ وبَعْدُ»، «وبَعْضُ الأَسْمَاءِ» مبتدأ، «ويُضَافُ» خبره، «وأَبَدًا» منصوب على الظرف[5]، «وبَعْضُ ذَا» مبتدأ، «وَقَدْ يَأْتِ» خبره، وحذف الياء من يأتى استغناء بالكسرة، «ومُفْرَدًا» حال من الضمير المستتر فى يأت / «ولَفْظًا» منصوب على إسقاط الخافض، ويجوز ١٢٦ أ نصبه على التمييز. ثم قال:

(ص) وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ * إِيلاَؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ

(ش) يعنى أنَّ بعض الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنًى يمتنع أن يضاف إلى الظاهر فيجب إضافته للمضمر، وفى هذا النوع خروج عن الأصل من وجهين[6]: لزوم الإضافة، وكون المضاف إليه ضميراً[7]، ثم أتى من ذلك بأربعة ألفاظ فقال:

(ص) كَوَحْدَ لَبَّىْ وَدَوَالَى سَعْدَىْ *...

---

(١) فى ظ، ت «ثم قال».

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز.

(٣) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ثم إن».

(٤) فى ش، زيادة بعد «مفرداً» الإشارة بذا إلى ما تقدم إضافته، وفُهم منه أن ما يلزم الإضافة على قسمين: لازم الإضافة لفظاً ومعنى نحو قصارى الشيء وحماداه، ولازم الإضافة معنى» والزيادة هنا غير لازمة، وقد تكون من ضمن تعليقات الحاشية.

(٥) فى ز، ظ «الظرفية» وعبارتها أدق.

(٦) «من وجهين» ساقط من ظ.

(٧) فى ز «مضمراً».

(ش) أما «وَحْدَ»[١] فقد تقدم الكلام عليه فى باب الحال، وأنه لازم النصب على الحال تقول: جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ، أى منفرداً، وقد جاء مضافاً إليه فى قولهم فى المدح: نَسِيجٌ وَحْدِهِ وَفَرِيدُ وَحْدِهِ، وفى الذم فى قولهم: جُحَيْشُ وَحْدِهِ[٢] وعُيَيْر وَحْدِهِ.

وأما «لَبَّىْ» فإنه[٣] أيضاً لازم[٤] الإضافة إلى الضمير نحو: لَبَّيْكَ، ومعنى «لَبَّيْكَ» إقامة على إجابتك بعد إقامة، «وأما» «دَوَالَىْ» فتضاف أيضاً إلى الضمير وجوباً نحو: دَوَالَيْكَ. معناه [إِدَالَةً لك[٥] بعد إدالة «وسَعْدَى» كذلك تقول سَعْدَيْكَ][٦] ومعناه إسعاداً بعد إسعاد، وقد جاء فى الشعر إضافة «لَبَّىْ» إلى الظاهر على وجه الشذوذ. وعلى ذلك نَبَّهَ بقوله:

(ص) ... * وَشَذَّ إِيلاَءُ يَدَىْ لِلَبَّىْ

(ش) أى وشذ إضافة «لَبَّىْ» ليدى[٧]، وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

١١٠ ـ دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِى مِسْوَراً * فَلَبَّىْ فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ[٨]

---

[١] فى ظ «وحداً». تحريف.

[٢] جاء فى الكتاب ٣٧٧:١ «تقول هو نَسِيجُ وَحْدِهِ؛ لأنه اسم مضاف إليه بمنزلة نفسه إذا قلت: هَذَا جُحَيْشُ وَحْدِهِ».
وانظر المستقصى ٣٦٧:٢.

[٣] فى ك «فإنها».

[٤] فى ك «لازمة».

[٥] «لك» ساقط من هـ .

[٦] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

[٧] فى ظ «لبى إلى الظاهر».

[٨] نسبه العينى لأعرابى من بنى أسد، ولم ينسب فى كتب اللغة والنحو. انظر اللسان «لبب»، «لبى» والكتاب ١٧٦:١ وشرح المفصل ١١٩:١، وشرح الكافية لابن مالك ٩٣٢:٢، وشرح ابن الناظم ٣٩٠، وشرح ابن عقيل ٥٣:٢، والخزانة ٢٦٨:١، وشرح الشواهد للعينى ٢٥١:٢.
وعبارة الأصل: خطأ من الناسخ
دعوت لما نابنى مستوراً فلبى فلبى فلبى يدى مستور
«فلبى»، الثانية ساقطة من ت.

فأضاف «لَبَّىْ» إلى «يَدَىْ مِسْوَرٍ»، «وإيلاءُ» فاعل «بِشَذٍّ» وهو مصدر مضاف إلى المفعول / الأول، «واللام» فى «لِلَبَّىْ» زائدة[١] فى المفعول الثانى تقوية لضعف العامل لكونه فرعا[٢]، فإن «إيلاءُ» مصدر أولى، وهو متعد إلى اثنين بنفسه. ثم قال: ١٢٦ ب

(ص) وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الجُمَلْ * حَيْثُ وَإِذْ

(ش) أما «حَيْثُ» فهى ظرف مكان، وأما «إِذْ» فهى ظرف للزمان والماضى، وكلاهما يلزم الإضافة إلى الجمل، وشمل قوله: «الجُمَلْ: الجملة[٣] الاسمية نحو: جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ، والفعلية نحو[٤]: [جَلَسْتُ][٥] حَيْثُ جَلَس زَيْدٌ، وأَتَيْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِذْ قَامَ[٦] زَيْدٌ.

ثم إنَّ «إِذْ» تنفرد[٧] بجواز حذف الجملة بعدها وتعويض التنوين منها. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * ... وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ
إِفْرَادُ إِذْ[٨] ... * ...

---

(١) فى ت «زائد».

(٢) فى ش زيادة «فرعاً أعنى فى العمل».
وفى هـ، ز، ت «فرعاً يعنى فى العمل».
والزيادة هنا تفيد.

(٣) «الجملة» ساقطة من ز.

(٤) «نحو» ساقطة من ظ.

(٥) «جلست» تكملة من هـ، ز، ظ.
وإضافة «حيث» إلى المفرد ممنوع عند البصريين إلا فى الضرورة كقول الشاعر:
«أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً * نَجْمًا يُضِيءُ كَالشُّهَابِ لاَمِعَا
ومن أمثلة إضافة «إذ» للجملة الاسمية والفعلية - إلى جانب ما ذكره الشارح - ما ورد فى القرآن الكريم، حيث اجتمع إضافتها للجملة الاسمية والفعلية بقسميها، فى قوله تعالى فى سورة التوبة. آية؛ ٤٠.
﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ﴾.

(٦) فى ت «وإذ قائم زيد» تحريف.

(٧) فى ك «تنفرد عن حيث جواز» والزيادة هنا لا لزوم لها؛ لأن قوله: «تنفرد» توضح ذلك.

(٨) فى الأصل «إفراده» تحريف.
وفى ز «إفراد متى إذ». وما أثبتُّ أصوبُ كما فى الألفية وبقية النسخ.

(ش) الضمير فى «يُنَوَّنْ» عائد إلى[١] أقرب مذكور[٢] وهو «إِذْ»، أى وإن ينون، إذ يحتمل إفراده، كقوله - تعالى -: (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ)[٣] وقوله: (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ)[٤].

والضمير فى «أَلْزَمُوا» عائد على العرب، «وحَيْثُ وَإِذْ» مفعول بألزموا، «وإِضَافَةً» مفعول ثان وهو مقدم من تأخير، «وَإِلَى الجُمَلْ» متعلق بألزموا، والضمير فى «يُنَوَّنْ» عائد على «إِذْ» وكذلك الهاء فى إفراده[٥]، واعلم أنَّ من أسماء الزمان ما يجرى مجرى «إِذْ» فى الإضافة إلى الجمل، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ * أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَانُبِذْ

(ش) يعنى أنَّ ما شابه[٦] «إِذْ» فى كونه اسم زمان مبهم[٧] بمعنى الماضى يجرى / مجرى «إِذْ» فى إضافته إلى الجملة الاسمية والفعلية جوازاً لا لزوماً ١٢٧ أ
نحو: «يَوْم، ووَقْت، وحِين». فتقول: قُمْتُ يَوْمَ قَامَ زَيْدٌ، وحِينَ زَيْدٌ قَائِمٌ. وفُهِم منه أنه إذا كان غير مبهم لم يضف إلى الجمل نحو «نهار»، وكذلك إذا كان محدوداً، نحو «شهر»[٨] فلا يجرى مجرى[٩] «إِذْ» إلا إذا استوى[١٠] الشبه فى الأوجه المذكورة، و«ما» موصولة واقعة على أسماء

---

[١] فى ش، هـ، ز، ك، ت «على».
[٢] فى الأصل، هـ، ز، ظ، ت «المذكور».
[٣] سورة الروم. آية: ٤، ٥.
[٤] سورة الواقعة. آية: ٨٤
[٥] فى ش «فى إفراده عائده على إذ» ولا يتوقف المعنى على هذه الإضافة.
[٦] فى ش «ما أشبه».
[٧] فى ك «مبهم غير محدود» ولعل الزيادة من صنع الناسخ، أو من قارىء لنسخة دخلت فى الأصل.
[٨] فى ز زيادة «نحو شهر وأنه لو كان بمعنى الاستقبال» ويبدو أن الإضافة تعليق من قارىء للنسخة ثم دخلت فى صلبها».
[٩] «مجرى» ساقطة من ظ.
[١٠] فى ك «إلا أنْ يستوى».

الزمان الشبيهة[1] «بإذْ» وهى مفعول مقدم بأضف، وصلتها «كَإذْ»، «ومَعْنًى» منصوب على إسقاط الخافض «وجوازاً»[2] مصدر[3] وصف لمصدر محذوف تقديره أضف إضافة جائزة، ويحتمل أن يكون منصوباً عل الحال إذا قدرنا المصدر المحذوف معرفة[4]، والأول أظهر «وكإذْ»[5] الثانى متعلق بأضف، وهو على حذف مضاف إى كإضافة إذ، ويحتمل أن يكون فى موضع الحال على أنه نعت نكرة مقدم[6] عليها[7]، والتقدير: إضافة كإضافة إذ، وهو أظهر ويكون التقدير: أضف ما أشبه إذ من ظروف[8] الزمان كإضافة إذ إلى الجمل؛ ولذلك أعقبه[9] بقوله: «جَوَازاً»؛ لأنه لو لم يقل جوازاً لفهم منه أنها تضاف إلى الجمل لزوماً. قوله: «حِينَ جَانُبِذْ»، مثال لإضافة[10] حين للجملة[11] الفعلية «وهو»[12] متعلق بنُبِذْ، ومعنى نُبِذْ: طُرِحْ. ثم قال:

(ص) وَابْنِ أَوِ اعْرِبْ مَا كَإذْ قَدْ أُجْرِيَا * وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوّ / فِعْلٍ بُنِيَا ١٢٧ ب

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا * أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدا

---

(1) فى ش «المشبهة».
(2) فى الأصل «جوازاً».
(3) «مصدر» ساقطة من ك.
(4) ويكون التقدير: أضف الإضافة فى حالِ كونها جائزة. وهذا يفسد المعنى وكما ذكر الشارح - الإعراب الأول أظهر. لأنَّ معنى قول الناظم «أَضِفْ جَوَازاً» قريب من الإعراب الأول.
(5) فى الأصل، ش، ك «كإذْ» وما أثبتُّ أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.
(6) فى هـ ، ز، ظ، ت «تقدم».
(7) فى ش زيادة «مقدم عليها وانتصب على الحال».
(8) فى ش «من ظرف» تحريف.
(9) فى ت «عقبه» تحريف.
(10) فى ت «الإضافة» تحريف.
(11) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «إلى الجملة».
(12) فى الأصل «وهى».

(ش) يعنى أنَّ ما أجرى[1] من أسماء الزمان مجرى «إذْ» فأضيف إلى الجملة يجوز فيه حينئذٍ البناء[2] والإعراب، إلا أنَّ الجملة إذا كانت مصدرة[3] بفعل مبنى اختير البناء، وشمل قوله: «فِعْلٍ بُنِيَا» الماضىَ كقوله:

١١١ - عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ[4]

والمضارع المبنىّ كقوله:

١١٢ - عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلُّ حَلِيمِ[5]

وإن كانت الجملة المضاف إليها مصدرة بالفعل المعرب، وهو المضارع العارى من موانع[6] الإعراب: نحو قوله - عزَّ وجلَّ -: [7] (هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ)[8]

أو بالمبتدأ. نحو قول الشاعر:

---

[1] فى ز «ما جرى».

[2] فى ظ «هذا البناء» تحريف.

[3] فى ت «مصدرية» تحريف.

[4] سبق تخريج هذا الشاهد فى باب المفعول المطلق.
وعجزه: «فَنَدْلاً زريق المال ندلَ الثعالب».
يروى على حين بالخفض على الإعراب، وعلى حينَ بالفتح على البناء - موضع الشاهد - وهو أرجح لكونه مضافاً إلى مبنى أصالة وهو أَلْهَى.

[5] لم أعثر على قائله:
وصدر البيت: «لأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِى تَحَلُّمًا».
انظر شرح المرادى ٢٦٧:٢، ومغنى اللبيب ١١٥:٢، وشرح التصريح ٤٢:٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٨٨٣:٢
فى هـ ، ت «على حين يستصبين كل حكيم».
يروى بخفض حينَ على الإعراب، وفتحه على البناء - موضع الشاهد - لأنه مضاف إلى مبنى وهو يستصبين المبنى على السكون لاتصاله بنون الإناث. يستصبين: ماضى استصبيت قال استصبيت فلاناً جعلته فى عداد الصبيان».

[6] فى ز «عن مواضع» تحريف.

[7] فى ز «قول الله عز وجل».

[8] سورة المائدة. آية:١١٩.

١١٣ ـ أَلَمْ تَعْلَمِى يَا عَمْرَكِ اللَّهُ أَنَّنِى
كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الكِرَامُ قَلِيلُ[(١)]

فالوجه الإعراب. وهو متفق عليه؛ ولذلك قال:

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا * أَعْرِبْ ...[(٢)]

وأجاز «الكوفيون» فيه البناء وتبعهم الناظم[(٣)]، ولذلك قال:

«وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا»[(٤)] ويؤيده قراءة نافع (هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ [الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ[(٥)]])[(٦)] وأن قوله: «عَلَى حِينَ الكِرَامُ قَلِيلُ، روى بفتح حين، والتفنيد: التكذيب. والذى يبنى عليه الظرف فى هذا الفصل الفتح[(٧)] ولم ينبه عليه الناظم، «ومَا» موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية مجرى «إِذْ» وهى مفعولة بأَعْرِبْ ومطلوبة لابن فهو باب التنازع، «وأَوْ» للتخيير، وصلة «مَا» قد أجريا، «وكَإِذْ» متعلق بأجريا[(٨)]، وقَصَر «بِنَا» لضرورة الوزن، «وبُنِيَا»[(٩)] فى موضع الصفة «لِفِعْلٍ»، «وقَبْلَ» / متعلق ١٢٨/أ بأَعْرِب، «وأَوْ» للتقسيم، «ومَنْ» شرط فى موضع الرفع[(١٠)] بالابتداء،

---

(١) نسب لموبال بن جَهْم المذحجى فى شرح الشواهد للعينى ٢:٢٥٧ وقيل: لمبشر بن الهذيل الفزارى كما فى شرح شواهد الغنى للسيوطى ٢:٨٨٤ وهو بلا نسبة فى مغنى اللبيب ٢:١١٥، وشرح المرادى ٢:٢٦٨.

(٢) فى ز «إعراب» تحريف.

(٣) أجاز أبو على الفارسى أيضاً البناء.
انظر التسهيل ١٥٨، ١٥٩، وشرح ابن الناظم ٣٩٤.

(٤) فى ز «فإن يفندا» تحريف. وما أثبتُّ أصوبُ كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ز.

(٦) سورة المائدة. آية:١١٩.
قراءة نافع بالفتح على البناء، وقرأ الباقون بالرفع على الإعراب. انظر: الإملاء ١:٢٣٤.

(٧) «الفتح» ساقطة من ت.

(٨) فى هـ ، ت «بأجرى» وما أَثبتُّ أدقّ كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٩) فى هـ ، ت «وبنى» وما أَثبتُّ أدقّ كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(١٠) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «رفع» وعبارتها أحسن.

وخبره[١] «بَنَى»، والفاء[٢] جواب الشرط. ثم قال:

(ص) وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى * جُمَلِ الأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى

(ش) يعنى أنَّ العرب ألزمت «إِذَا» الإضافة إلى الجمل الفعلية ويعنى «بإِذَا» الظرفية دون الفجائية، والجملة بعدها فى موضع جر عند الجمهور، والعامل فيها جوابها على المشهور[٣] «وإِذَا» مفعول أول بألزموا، «وإِضَافَةً» مفعول ثان، «وإِلَى» متعلق بإضافة، «وهُنْ»[٤] فعل أمر من هان يَهُون ضد صعب[٥]، ثم قال:

(ص) لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلاَ * تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلاَ

(ش) من الأسماء اللازمة[٦] للإضافة لفظاً ومعنى «كِلاَ» و«كِلْتَا».

وفُهم من قوله: «لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ» أنهما لا يضافان لمفرد[٧]، وشمل مفهم اثنين: المثنى نحو: كِلاَ الرَّجُلَيْنِ، وضميره نحو: كِلاَهُمَا، وما دل عليه نحو: كِلاَنَا، واسم الإشارة نحو: كِلاَ ذَيْنِكَ.

وفُهم من قوله: «مُعَرَّفٍ» أنهما لا يضافان إلى نكرة، فلا يُقال: كِلاَ رَجُلَيْنِ.

---

(١) فى ز «والخبر».

(٢) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:
«أَغْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا»

(٣) «إذا» اسم زمان مستقبل مضمن معنى الشرط. ولا تضاف إلا إلى جملة فعلية، وقد يليها اسم بعده فعل، ويكون الاسم مرتفعاً بفعل مضمر. نحو قوله ـ تعالى ـ فى سورة الانشقاق آية: ١
﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾
هذا ما ذهب إليه سيبويه، وأجاز الأخفش ارتفاع الاسم بالابتداء.
انظر الكتاب ١:١٠٦، ١٠٧، والخصائص ٢:١٠٤.

(٤) فى ز «وكن» تحريف.

(٥) فى ك «الصعب».

(٦) فى ت «من أسماء لازمة» تحريف.

(٧) فى ش، هـ، ظ، ت «للمفرد».

ومن قوله: «بِلاَ تَفَرُّقٍ» أنه لا يُقال كِلاَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وقد جاء فى ضرورة الشعر كقوله:

١١٤ . كِلاَ أَخِى وَخَلِيلِى وَاجِدِى عَضُدًا
فِى النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ[1]

و«مُعَرَّفِ» نعت لمفهم، «واللاَم» فيه متعلق بأضيف، وكذلك بِلاَ، ولا زائدة بين الجار والمجرور. ثم قال:

(ص) وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ * أَيًّا ...

من الأسماء اللازمة للإضافة معنى دون لفظ «أَىّ»، وقوله: وَلاَ / تُضِفُ»، ١٢٨ ب نهى أن يضاف[2] «أى» لمفرد معرف، وفُهم منه أنها تضاف للجمع والمثنى مطلقاً نكرة كان أو معرفة. نحو: أَىُّ رِجَالٍ وَأَىُّ رَجُلَيْنِ، وأَىُّ الرِّجَالِ وأَىُّ الرَّجُلَيْنِ[3].

وفُهم منه أيضاً أنها تضاف للمفرد النكرة. نحو: أَىُّ رَجُلٍ. ويمتنع أن يضاف إلى المفرد المعرفة إلا فى صورتين، أشار إلى الأولى[4] بقوله:

(ص) ... * ... وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

(ش) يعنى أنك إذا كررت «أَيًّا»، جاز أن تضيفها إلى المفرد[5] المعرفة[6] نحو: أَىُّ زَيْدٍ، وأَىُّ عَمْرٍو عِنْدَكَ، بمعنى أَىُّ الرَّجُلَيْنِ، قيل: ولا يأتى إلا فى الشعر كقوله:

---

(١) نسبه الأستاذ عبد السلام هارون فى معجم شواهد العربية ١: ٧٤ للحطيئة ولم أجده فى ديوانه وهو بلا نسبه فى: شرح ابن الناظم ٣٩٦، وشرح ابن عقيل ٢: ٦٣، وشرح التصريح ٢: ٤٣، والهمع ٢: ٥٠، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢: ٥٥٢، وشرح الأشمونى ٢: ٢٦٠. روى صدر البيت فى ظ: «بكلا أخى وخليلى واجدى عضداً».

(٢) فى هـ ، ز، ت «تضاف».

(٣) ما بعد «معرفة» إلى هنا ساقط من ش.
وفى ك «نحو أى رجال وأى الرجل وأى الرجلين وأى الرجل».

(٤) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «الأول».

(٥) «المفرد» ساقطة من ك.

(٦) «المعرفة» ساقطة من ش وفي الاصل هـ، ظ، ك «المعرفة»

١١٥ ـ أَلاَ تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّى وَأَيُّكُمْ * غَدَاةَ التَقَيْنَا كَانَ خَيْراً وَأَكْرَمَا[١]

ثم أشار إلى الصورة الثانية بقوله:

(ص) أَوْ تَنْوِ الاجْزَا ... * ...

(ش) أى يجوز إضافتها إلى المفرد المعرفة[٢] إذا نويت أجزاء ذلك الاسم كقوله[٣]: أَىُّ زَيْدٍ ضَرَبْتَ، والتحقيق أنها فى هذه الصورة مضافةٌ إلى الجمع لأنَّ التقدير: أَىُّ أَجْزَائِهِ ضَرَبْتَ، ولذلك يكون الجواب يده أو رأسه. ثم اعلم أنَّ «أيًّا» بالنظر إلى إضافتها إلى المعرفة والنكرة على[٤] ثلاثة أقسام، أشار إلى القسم الأول منها بقوله:

(ص) ... واخصُصَنْ بِالمَعْرِفَهْ * مَوْصُولَةً أَيًّا[٥] ...

(ش) يعنى أنَّ «أيًّا» إذا كانت موصولة تختص بإضافتها إلى المعرفة نحو: آمْرُرْ[٦] بِأَىِّ الرِّجَالِ هُوَ أَفْضَل وأَيُّهُمْ هُوَ أَكْرَم، ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... ... وَبِالعَكْسِ الصِّفَهْ

(ش) يعنى أنَّ «أيًّا» إذا كانت صفة بعكس الموصولة، وهى[٧] أنها تختص بإضافتها إلى النكرة نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ / أَىِّ رَجُلٍ، وكذلك إذا كانت ١٢٩ أ
حالاً كقولك: جَاءَ زَيْدٌ أَىَّ فَارِسٍ. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

---

(١) لم أعثر على قائله، وقد ورد فى أكثر كتب النحو غير معزو.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٩٥٨، وشرح ابن الناظم ٣٩٧، وشرح الأشمونى ٢:٢٦٠.

(٢) فى الأصل، ش، ظ، ك «المعرف».

(٣) فى هـ ، ز، ظ، ت «كقولك».

(٤) «على» ساقطة من ت.

(٥) فى ت أكمل الشطر الثانى من بيت الألفية.
..... وَاخْصُصنْ بِالمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالعَكْسِ الصِّفَهْ
وسيذكره فى الأصل، وبقية النسخ فى موضعه مع الشرح.

(٦) فى هـ ، ز «مررت».

(٧) فى ظ، ت «وهو».

(ص) وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أَوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الكَلاَمَا[1]

(ش) يعنى أن «أَيًّا» إذا كانت شرطاً أو استفهاماً جاز أن تضاف إلى المعرفة والنكرة نحو: أَيُّ الرَّجُلِ تَضْرِبْ أَضْرِبْهُ[2]، وأَيُّ الرِّجَالِ تُكْرِمْ «أُكْرِمْهُ»[3]، وأَيُّ رَجُلٍ عِنْدَك؟، وأَيُّ الرِّجَالِ عِنْدَكَ[4] ؟

و«أَيًّا» مفعول بتضف، «وَإِنْ كَرَّرْتَهَا» شرط، وجوابه «فأَضِفْ» وحذف مفعول «فأضف»[5]، والمجرور المتعلق[6] به[7] لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: فأضفها[8] للمعرفة، «وأَوْ تَنْوِ» معطوفاً[9] على «كَرَّرْتَهَا»، فهو شرط، والتقدير: وإِنْ كَرَّرْتَهَا أَوْ نَوَيْتَ[10] الأَجْزَاءَ فَأَضِفْهَا.

وفيه نظر؛ لأن ما عُطف على الشرط شرط، وتقدم عليه «فأَضِفْ» وهو جواب، ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط، ولم أر فيما وقفت عليه من كلام[11] مثل هذا التركيب، ونَظِيرُه: إِنْ قَامَ زَيْدٌ [فَأَكْرِمْهُ][12] أَوْ يَقْعُدَ على

(1) «فمطلقاً كمّل بها الكلاما» ساقط من ظ.
(2) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «أى رجل تضرب أضربه».
وأثبتّ ما جاء فى هـ ، ز؛ لأنه الأولى، والذى يمثل إضافته إلى المعرفة.
(3) في الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ت «وأى رجل تكرم أكرمته».
وأثبتّ ما جاء فى ك؛ لأنه الأولى، والذى يمثل الإضافة إلى المعرفة.
(4) «وأى الرجال عندك» ساقط من ك.
(5) فى ز، ك «أضف».
(6) فى ت «متعلق به».
(7) فى ش «به محذوف» والمعنى يتم بدونها ولا حاجة إليها.
(8) فى ز «وأضفها».
(9) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «معطوف».
(10) فى ت «ونويت».
(11) فى ش «من الكلام».
وفى هـ ، ز، ك، ت «من كلام العرب» وعبارتها أكمل.
(12) «فأكرمه» تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.
وفى ظ «أكرمه».

أنَّ الإكرام مرتب على الفعلين، ويتخرج على حذف[1] «إنْ» الشرطية قبل تَنْوِ على مذهب مَن أجاز ذلك، فيكون التقدير: أَوْ إِنْ تَنْوِ الأَجْزَاءِ فَأَضِفْ، وحذف فأضف لدلالة الأول عليه، فإن قلت: مذهب مَن أجاز ذلك أنَّ الفعل يرتفع بعد حذف «إنْ» كقوله:

١١٦ ـ وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً * فَيَبْدُو [وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ][2]

قلت يجوز أن يكون «تَنْوِ» مرفوعاً واكتفى بالكسرة عن الياء كقوله [تعالى[3]] ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[4] / ١٢٩ ب

فى قراءة من حذف الياء[5]، أو يكون حذف الياء من «تَنْوِ» لإلتقاء الساكنين على مذهب من لا يعتد بحركة النقل فى «أل»، وقوله: أَيًّا مفعول باخصص[6]. «وبِالمَعْرِفَهْ» متعلق به، «ومَوْصُولَةً» حال من «أى» مقدم[7] عليها، «والصِّفَهْ» مبتدأ خبره بالعكس، «وإِنْ تَكُنْ شَرْطًا» شرط[8] جوابه «فَمُطْلَقًا» إلى آخر البيت، «ومُطْلَقًا» حال من «أَى» يعنى مضافة إلى المعرفة

---

(1) فى هـ ، ز، ظ، ت «على أن يكون حذف» وعبارتها أكمل.
(2) الشاهد لذى الرمة.
وما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ك.
انظر ديوان ذى الرمة ٣٩١، والمقرب ١:٨٣، وتمرين الطلاب ٦٩، والهمع ١:٩٨، وشرح الأشمونى ١:١٩٦/٣:٩٦، والخزانة ١:٣١٢، والدرر ١:٧٤، وحاشية الملوى ص ١٠٥.
يحسر: أى ينكشف، يقال حسره أى كشفه.
(3) «تعالى» تكملة من ظ، ك، ت.
(4) سورة الفجر. آية: ٤.
(5) قرأ بالجمهور «يَسْر» بحذف الياء وصلاً ووقفا، وقرأ ابن كثير «يسرى» بإثباتها وصلاً ووقفًا، أما أبو عمرو فقد أثبت الياء فى الوصل وحذفها فى الوقف.
انظر: معانى الفراء ٣:٢٦٠، السبعة فى القراءات ٦٨٤. والاتحاف ص ٦٨٤.
(6) فى الأصل، ظ «باخصص» وما أثبتُّ أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.
(7) فى ش «مقدمة» وفى ز «تقدم».
(8) «شرط» ساقطة من ت.

والنكرة، ومعنى «كَمَّلْ بِهَا الكَلاَمَا[١]» أى الكلام الذى هو جزؤه؛ لأنها مع ما أُضيفت إليه جزء كلام[٢]. ثم قال:

(ص) وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرْ * ...

(ش) «لَدُنْ» من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى، ومعناها[٣] قيل بمعنى «عند»، وقيل هى لأول غاية[٤] فى[٥] الزمان والمكان، وفُهِم من قوله: «فَجَرْ» أنها لا تضاف إلا للمفرد[٦]، وجعل «المرادى»[٧] قوله «فَجَرْ» شاملاً للجرّ فى اللفظ والمحل؛ لتندرج الجملة. وجعل[٨] من إضافتها إلى الجملة[٩] قوله:

١١٧ - [صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ] * لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ[١٠]

والفعل عند المصنف فى نحو هذا على تقدير أن، قال فى الكافية[١١]:

---

(١) فى الأصل، هـ ، ظ، ك، ت «الكلام».
وما أثبتّ أدقّ كما ورد فى الألفية، ش، ز.
(٢) فى ز «الكلام».
(٣) «ومعناها» ساقط من هـ ، ز.
(٤) فى ظ «الغاية».
(٥) فى ز «من الزمان».
(٦) فى ش «إلى المفرد»، وفى ظ «لمفرد».
(٧) شرح المرادى ٢:٢٧٤.
(٨) فى ك «فجعل».
(٩) يريد إضافتها إلى الجملة الفعلية هنا.
(١٠) البيت للقطامى:
ما بين المعقوفين تكملة من ت.
انظر فى ديوانه ٥٠، وأمالى الشجرى ١:٢٣٣، وشرح المراى ٢:٢٧٤، وشرح التصريح ٢:٤٦، والهمع ١:٢١٥، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١:٤٥٥، وشرح الأشمونى ٢:٢٦٣. والخزانة ٣:١٨٨، ١٨٩، والدرر ١:١٨٤.
ومعجم شواهد العربية ١:٥٧.
الذوائب: جمع ذؤابة وهى خصلة من الشعر.
(١١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٩٤٦.

وَإِثْرَ رَيْثَ وَلَدُنْ أَنْ قُدِّرَا * مِنْ قَبْلِ فِعْلٍ[1] نَحْوِ مِنْ لَدُنْ سَرَى[2]

وأجاز «المرادى»[3] أيضاً أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله:

١١٨ ـ ... لَدُنْ أَنْتَ يَافِعٌ * ...[4]

وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره: لَدُنْ وَقْت أَنْتَ فِيهِ يَافِعٌ[5]، وقد سمع نصب «غُدْوَة» بعد «لَدُنْ». وإلى / ١٣٠ أ ذلك[6] أشار بقوله:

(ص) ... * وَنَصْبُ غُدْوَةٍ[7] بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

(ش) يعنى أنه قل نصب «غُدْوَة» بعد «لَدُنْ» كقول ذى الرُّمة:[8]

١١٩ . لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى إِذَا امْتَدَّتِ الضُّحَى
وَحَثَّ القَطِينَ الشَّحْشَحَانُ المُكَلَّفُ[9]

ونصبه[10] قيلَ: على تشبيه «لَدُنْ» باسم الفاعل المنون، وقيل: على إضمار كان الناقصة، وقيل: على التمييز، وقد سمى[11] بعض المتأخرين تنوين

---

(١) «فعل» ساقطة من ت.

(٢) فى هـ، ت «من لدن برا» وفى ز «من لدن قرا» تحريف.

(٣) شرح المرادى ٢: ٢٧٤.

(٤) جزء من بيت لم أعثر على قائله وقد ذكره المرادى كاملاً فى شرحه ٢: ٢٧٤.

وَتَذْكُرُ نُعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَافِعٌ * إِلَى أَنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أَبْيَضُ كَالنَّسْرِ

انظر الارتشاف ٢: ٢٦٤، والهمع ١: ٢١٥، وشرح الأشمونى ٢: ٢٦٢، ومعجم شواهد النحو ٩٢.

(٥) فى ز، ك «يانع» تحريف.

(٦) فى هـ، ز، ت «وقد».

(٧) فى هـ «غدة» تحريف.

(٨) فى ش «ذو الرمة» تحريف.

(٩) انظر ديوان ذى الرمة ٣٧٤، واللسان «شحّ».

القطين: القطين هنا المقيمون فى الموضع لا يكادون يبرحونه جمع قاطن.

الشحشحان: الحادى السريع، وقيل الرجل الماهر فى الخطبة.

(١٠) فى ظ، ت «ونسبه» تحريف.

(١١) فى ظ «سمع» تحريف.

«غُدْوَةٍ» مع «لَدُنْ» تنوين[1] الفرق، «ولَدُنْ» مفعول أول بألزموا، «وإِضَافَةً» مفعول ثان ومفعول «فَجَرّ» محذوف تقديره: فَجَرّ مَا أُضِيفَ إِلَيْه، «ونَصْبُ» مبتدأ وخبره نَدَرْ، «بِهَا» متعلق «بِنَصْب». ثم قال:

(ص) وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ * فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

(ش) من الأسماء اللازمة للإضافة «مع» وهى اسم لموضع الاجتماع ملازمة الظرفية[2]، وتفرد[3] فيلزم نصبها على الحال نحو: جَاءَ الزَّيْدَانِ مَعًا أى جَمِيعًا، وقد حُكِيَ جَرُّهَا بِمِنْ، حكى «سيبويه» من قولهم: «ذَهَبْتُ من معى[4]» وقوله: «مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ»، يعنى أن فيها لغتين: فتح العين وسكونها، ولغة السكون قليلة[5]، قوله: «ونُقِلْ فَتْحٌ وكَسْرٌ» يعنى فى لغة السكون إذا التقت العين الساكنة[6] مع ساكن بعدها وُجب تحريكها، فمن حرَّكها بالفتح فللتخفيف، ومن حرَّكها بالكسر فعلى[7] أصل التقاء الساكنين، وقول «المرادى» هما[8] مرتبان لا مفرعان[9] غير صحيح / بل هما ١٣٠ ب

---

(1) فى ظ «بتنوين».

(2) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «للظرفية».

(3) فى ش، ك «وقد تفرد».

(4) فى هـ ، ز، ظ، ت «ذهبت من معه» فى الكتاب ١:٤٢٠ «ذهب من معه» وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٩٥١، وشرح ابن الناظم ٣٩٩ وشرح المرادى ٢:٢٧٦، وشرح التصريح ٢:٤٨. «مع» هنا اسم بدليل جرها بمن، وكقوله ـ تعالى ـ فى سورة الأنبياء آية ٢٤ (هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِي).

(5) فى ك «ولغة السكون فيها قليلة».
«مع» المشهور فيها فتح العين، وهى معربة، ومن العرب من يسكنها ومنه قول جرير:
فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا
وقيل: أن تسكينها ضرورة وليس كذلك، بل هو لغة ربيعة، وهى عندهم مبنية على السكون، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وادَّعى «النحاس» الإجماع على ذلك وهو فاسد، فإن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسم».
شرح ابن عقيل ٢:٧٠ وانظر شرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢:٢٩١، وشرح المرادى ٢:٢٧٦.

(6) فى الأصل «ساكنه».

(7) فى الأصل «فعل» تحريف.

(8) فى ك «وهما».

(9) فى ظ، ت «مفرغان» تحريف. انظر شرح المرادى ٢:٢٧٧.

مفرعان لا[1] مرتبان؛ لأن لغة الفتح لا يحدث الساكن فيها حكماً، وإنما يحدثه فى الساكنة[2]، ويدل على صحة ما ذكرته قوله: «لِسُكُونٍ»، فجعل الفتح والكسر لأجل السكون، «ومَعَ» معطوف على «لَدُنْ» فى البيت الذى قبله، والتقدير: وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ وَمَع[3]، «ومَعْ»[4] الساكن العين مبتدأ[5]، «وقَلِيلٌ» خبره، «وفِيهَا» متعلق بقليل، ولا يصح أن يكون «مَع» المفتوح العين مبتدأ والجملة بعده خبر؛ لأن ذلك لا يؤخذ منه حكم مع فى لزومها الإضافة بل يؤخذ منه[6] أن فيها لغتين فقط بخلاف الإعراب الأول. ثم قال:

(ص) وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْراً[7] إِنْ عَدِمْتَ مَا * لَهُ أُضِيفَ نَاوِياً مَا عُدِمَا

(ش) «غير» من الأسماء اللازمة للإضافة، وقد تخلو عنها لفظا، وذلك مفهوم من قوله: «إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ»، يعنى إن عدمته فى اللفظ وقوله: «نَاوِياً مَا عَدِمَا»[8] يعنى أنَّ المضاف إليه يكون لفظاً ومعنوياً ومعناً وفهم منه أنه إن لم يعدم المضاف إليه لم يبن على الضم، وأنه إن حُذف ولم ينوَ لم يبن أيضاً على الضم، وأنَّ المعنى[9]: «نَاوِيًا مَعْنَى مَا عُدِم[10]» دون لفظه، فهو على حذف مضاف، لأنه إذا نوى لفظه ومعناه كان معرباً[11] كما لو لفظ بالمضاف إليه، «وغَيْراً»[12]

---

(1) فى ظ «غير» تحريف.
(2) فى ش، ك «وإنما يحدث فى لغة السكون» وعبارتهما أدق.
(3) «ومع» ساقط من ظ، ك.
(4) فى ش، هـ ، ظ «مع» تحريف.
(5) فى ظ «وهو مبتدأ».
(6) «منه» ساقط من هـ .
(7) فى ز «غير» وما أثبتُّ أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.
(8) فى ش، ك، ت «عدما» وما أثبتُّ أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.
(9) «وأن المعنى» تركيب غير واضح فى الأصل.
وفى هـ ، ز، ظ، ت «ويعنى».
(10) فى ظ، ت «ما عدما».
(11) «معربا» ساقطة من ت.
(12) فى ش، ز، ك، ت «وغير» وما أثبتُّ أدق كما فى الأصل والألفية وهـ ، ظ.

مفعول أول[1] باضمم «وبِنَاءً» مصدر فى موضع الحال / أى بانيا، «وإِنْ عَدِمْتَ» 131 / أ
شرط، «ومَا» مفعول بعدمت واقع على المضاف إليه، «وأُضِيفَ»[2] صلة لما، «ولَهُ» متعلق بأضيف، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الهاء[3] فى له، والضمير فى أضيف عائد على[4] غير «ونَاوِيًا» حال من الفاعل باضمم أو من التاء فى عدمت، «وما» مفعول[5] بناوياً وهى واقعة على المضاف وصلتها[6] عُدِما. ثم قال:

(ص) قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ * وَدُونُ وَالجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُ

(ش) لما قَدَّم حكم «غَيْر» وهو أنها تبنى على الضم إذا قطعت عن الإضافة ونوى المضاف إليه أَلْحَق «بِغَيْر» فى ذلك الحكم «قَبْلُ»[7] وما بعده «فَقَبْلُ وَبَعْدُ» نحو قوله ـ عز وجل ـ: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[8]

وحَسْبُ كقوله[9]: مَا عِنْدِى غَيْرُ[10] دِرْهَمٍ حَسْبُ.

«وأَولُ» نحو: ابْدَأْ بِهَذَا مِنْ أَوَّلُ، «ودُونَ» نحو: مِنْ دُونُ. وَالجِهَاتُ[11]، يعنى: الجهات الست[12] وهى يَمِينُ وشمال وفوق وتحت ووراء وأمام، تقول: جِئْتُكَ مِنْ تَحْتُ وَمِنْ فَوْقُ وَعَنْ يَمِينُ وشِمَالُ، فهذه كلها تبنى[13] على

---

(1) «أول» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(2) فى ظ «وأضيف إليه» تحريف.
(3) فى الأصل «والهاء» تحريف.
(4) فى الأصل، ش، ك «إلى».
(5) فى ش «مفعولة» تحريف.
(6) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «المضاف إليه وصلته». وعبارتها أكمل.
(7) «قبل» ساقطة من ت.
(8) سورة الروم. آية: ٤.
(9) فى هـ ، ز، ظ، ت «كقولك».
(10) «غير» ساقطة من ظ.
(11) فى الأصل «الجهات».
(12) فى ز «الستة» تحريف.
(13) «تبنى» ساقطة من ك.

الضم «كغير» إذا عدم ما أضيف إليه، ونوى معناه دون لفظه. ثم قال:

(ص) وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا * قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

(ش) هذا تصريح بما فُهم من قوله: «نَاوِيًا مَا عُدِمَا» فإنه إن لم ينو لم يبن على الضم فلم يبق إلا الإعراب وهو الأصل؛ إلا أن قوله: «نَصْبًا» يوهم أنه لا يعرب حال قطعه عن الإضافة / إلا بالنصب وليس كذلك بل يعرب ١٣١/ب بالنصب إن كان ظرفاً. كقوله:

١٢٠ ـ فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً * أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الحَمِيمِ[1]

وبالجر إذا دخل عليه حرف الجر نحو قوله ـ عز وجل ـ: (لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ)[2].

في قراءة مَنْ جَرَّ وَنَوَّنَ[3]، وكأنه استغنى عن ذكر[4] الجر لشمول المفهوم

---

(١) نسب إلى عبد الله بن يعرب فى شرح الشواهد للعينى ٢:٢٦٩، وشرح التصريح ٢:٥٠.
ونسب إلى يزيد بن الصعق فى الخزانة ١:٢٠٤، وهو بلا نسبة فى شرح المفصل ٤:٨٨، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٩٦٥، وشرح ابن الناظم ٤٠١، وشرح المرادى ٢:٢٧٨، وشرح ابن عقيل ٢:٧٣.
فى هـ «وساغ لى الشراب وكنت قبلاً»
روى فى الأصل «أكاد أغص بالماء الزلال»
وروى فى شرح الأشمونى «أكاد أغص بالماء الفرات».
وما أثبتُّ هى الرواية الصحيحة كما ورد فى أغلب كتب النحو.
ساغ: حلا ولان وسهل مروره فى الحلق.
أغص: من الغصص وهو انحباس الطعام ووقوفه فى الحلق.
الحميم: الماء الحر.

(٢) سورة الروم، آية:٤.

(٣) قرأ بذلك أبو السمال، والجحدرى، والعقيلى.
وأجاز الفراء الكسر من غير تنوين «من قبلِي ومن بعدِي».
وحكى الكسائى عن بعض بنى أسد «من قبلِ ومن بعدُ».
بتنوين قبل وضم بعدُ.
انظر شرح الكافية للرضى ٢:١٠٢، وشرح التصريح ٢:٥٠، ومعانى القرآن للفراء ٢:٣٢٠، وتفسير القرطبى ١٤:٧ والبحر ٧:١٦٢ وروح المعانى ٢١:٢٠.

(٤) «ذكر» ساقطة من ظ.

الأول له، وخص النصب بالذكر لكثرته، والحاصل أن «قَبْلاً» وما بعدها لها أربعة أحوال: تصريح بالمضاف إليه، ونيته معنًى[1] ولفظاً، وعدمه لفظاً ومعنًى، وهى فى هذه الأحوال الثلاثة معربة، وعدم ذكر المضاف إليه ونيته معنًى ولا لفظاً، وهى فى هذه الحالة مبنية على الضم، وإنما بُنِيَتْ فى هذه الصورة[2]؛ لأن لها شبهاً بالحرف لتوغله[3] فى الإبهام، فإذا انضم إلى ذلك تضمن[4] معنى الإضافة مخالفة[5] النظائر بتعريفها بمعنى ما هى مقطوعة عنه كمل بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء وبنيت على الضم؛ لأنه[6] أقوى الحركات تنبيهاً على عروض سبب[7] البناء. «وقَبْلُ» مبتدأ وخبره «كَغَيْرُ» ويجوز ضبط «قَبْلُ وَغَيْرُ» بالضم من غير تنوين وبالتنوين، والرفع وهو الأصل؛ لأنهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء[8]، ووجه الضم أنه ذكرها على الحالة التى تكون عليها فى حال قطعها عن الإضافة، وأما[9] «بَعْدُ ودُونُ» وما بينهما فيتعينٌ[10] فيها
الضم من غير[11] / تنوين إذ لا يستقيم الوزن إلا به، ووجهه ما تقدم ١٣٢/أ
فى «قَبْلُ وغَيْرُ» وهى معطوفة على «قَبْلُ»، «والجِهَاتُ وَعلُ»[12] كذلك،

---

(١) «معنى و» ساقط من ت.

(٢) «الصورة» ساقطة من ش.

(٣) فى ش، هـ ، ز، ظ، ت «لتوغلها».

(٤) «تضمن» ساقطة من ش.

(٥) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «ومخالفة».

(٦) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «لأنها».

(٧) فى ش «على سبب عروض البناء» تقديم وتأخير.

(٨) فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ك، ت «لأنها أسماء ليس فيها ما يوجب البناء».
وأثبت عبارة ش لأنها الأولى والأصوب فهو يريد «قبل وغير».

(٩) فى ز «وما» تحريف.

(١٠) فى ظ «فتعين».

(١١) فى هـ «بغير».

(١٢) فى الأصل، ت «وعلى» وما أثبتُّ أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

«والواو فى أَعْرَبُوا»[1] تعود[2] على العرب، «ونَصْبًا» مصدر فى موضع الحال. اي ناصبين[3]، ويجوز ان يكون منصوباً على حذف الجار اي بنصب، «وقَبْلاً»[4] مفعول بأعربوا، ولا يجوز فيه الضم كما جاز فى[5] «قَبْلُ» إذ لا وجه فيه للضم، و«مَا» موصولة معطوفة على «قَبْلُ» وصلتها «قَدْ ذُكِرَا»، و«مِنْ بَعْدِهِ»[6] متعلق بـ «ذُكِرَا»[7]، «وغَيْرُ» داخل فيما بعد «قَبْل»؛ لأنه قال «قَبْلُ كغَيْرُ»، ونطق «بِعَلُ»[8] مبنياً على الضم ووجهه ما تقدم فى «بَعْدُ ودُونُ». ثم قال:

(ص) وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا * عَنْهُ فِي الاعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

(ش) ما يلى المضاف هو المضاف إليه، والغرض بهذا الكلام الإعلام بأن المضاف قد يحذف، ويقام[9] المضاف إليه مقامه فى الإعراب كقوله تعالى:

(وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ)[10] أى حب العجل.

وكقوله تعالى[11]: (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ)[12] أى أهل القرية.

و«ما» موصولة وهى مبتدأ وصلتها «يَلِي الْمُضَافَ» وخبرها «يَأْتِي خَلَفَا».

---

(1) فى ش «وأعربوا» كما فى بيت الألفية.
(2) فى ك «عائدة».
(3) فى ت «بانصبن».
(4) فى ز «وقيل أنه» تحريف.
(5) فى هـ ، ز، ت «فيما قبل» تحريف.
وفى ك «بقبل».
(6) فى هـ ، ت «بعد» تصحيف.
(7) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «بذكر».
والمثبتُ أدق كما فى هـ ، ز والألفية.
(8) فى ز «بعد».
(9) فى ش «ويقوم» تحريف.
(10) سورة البقرة. آية:٩٣.
(11) فى ظ «وقوله».
(12) سورة يوسف. آية:٨٢.

ونصب «خَلَفًا»[1] على الحال من الضمير فى «يأتى» العائد على «ما»، «وعَنْهُ» متعلق بخلفا، «وفِى الإِعْرَابِ» متعلق بيأتى، «وَإِذَا» متعلق «بخَلَفًا أَوْ بيَأْتِى»[2] ثم قال:

(ص) وَرُبَّمَا جَرّوا الَّذِى أَبْقَوا كَمَا * قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

(ش) الوجه فى حذف / المضاف أن ينوب عنه المضاف إليه فى الإعراب كما تقدم وقد يجىء المضاف إليه مجروراً كما لو صرح بالمضاف، «وَالَّذِى أَبْقَوا» هو المضاف إليه؛ لأنه هو الباقى بعد حذف المضاف[3]، ومعنى قوله: «أَبْقَوا كَمَا» إلى آخر البيت، أى تركوه على الحالة التى كان عليها قبل حذف المضاف وهى الجر. وفُهم من قوله: «ورُبَّمَا» أن ذلك قليل، وفيه مع قلته شرط نبه عليه بقوله: ١٣٢ ب

(ص) لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ * مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

(ش) يعنى أنه لا يجوز بقاء المضاف إليه مجروراً إذا حُذف المضاف إلا بشرط، أن يكون المحذوف معطوفاً على مماثله لفظاً ومعنًى، كقوله:

١٢١ ـ أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً * وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا[4]

«فنار» مضاف[5] إليه «كُلّ»[6]، وحذف «كُلُّ» وبقى «نار» مجروراً؛ لأن

---

[1] فى ت «خلف» تحريف، وما أثبتُّ أدقُّ كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

[2] فى الأصل «بخلفا وبيأتى» وفى ش «بخلف أو بأتى».
وفى ك «بخلفا أو بيأت».

[3] فى ظ «المضاف إليه» تحريف.

[4] نسب لعدى بن زيد العبادى وهو فى ديوانه ١٩٩.
كما نسب لأبى دواد الأيادى، ولم أقف على ديوانه.
انظر: الكتاب ١: ٣٣، وشرح المفصل ٣: ٢٦، ٢٧، ٢٩/٥: ١٤٢ ٨: ٥٢.
وشرح المرادى ٢: ٢٨٠د وشرح الشواهد للعينى ٢: ٢٧٣. وشرح التصريح ٢: ٥٦، وفهر شواهد العربية ٩٢.

[5] فى هـ ، ز، ت «مضافة».

[6] فى الأصل، ك «كل واحد».

المضاف الذى هو «كل» معطوف على كل المنطوق به المضاف إلى امرىء، و«ما» موصولة واقعة على المضاف وحذف صلتها، وهى اسم «يكون»، «ومُمَاثِلاً» خبر يكون «ولَمَّا» متعلق به، «ومَا» موصولة وصلتها قد عطف، «وعَلَيْهِ» متعلق بعُطِف، وفى عُطِف ضمير يعود على «مَا»، والضمير فى عليه عائد على المعطوف عليه. ثم قال:

(ص) وَيُحْذَفُ الثَّانِى فَيَبْقَى[1] الأَوَّلُ * كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

(ش) يعنى أنَّ الثانى الذى هو المضاف إليه يحذف، ويبقى الأول الذى هو المضاف على الحالة التى كان / عليها مع اتصال المضاف به من حذف ١٣٣ / أ
التنوين إن كان مفرداً أو النون إن كان مثنًى أو مجموعاً على حده، لكن[2] بشرط نبَّه عليه بقوله:

(ص) بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى * مِثْلِ الَّذِى لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ

(ش) يعنى أنَّ بقاء المضاف إذا حُذف[3] المضاف إليه. على الحالة التى كان عليها مشروط بأن تعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه الأول، وذلك كقولهم[4]: «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا»[5] أى قطع اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا فحذف «مَن قَالَهَا» وبقى «يَدَ» غير منون كما كان مع وجود المضاف إليه؛ لأنه قد عطف عليه «رِجْلَ» مضافاً[6] إلى مثل المحذوف، ومثله[7] قول الشاعر:

---

[1] فى ز «ويبقى» وما أثبتُّ أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.
[2] «لكن» ساقطة من ز.
[3] «المضاف إذا حذف» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت وهى الصواب وورد فى هامش الأصل «إذا حذف المضاف».
[4] فى ز «وذلك مثل قولهم».
[5] ورد هذا القول فى شرح الكافية لابن مالك ٢:٩٧٦، وشرح ابن الناظم ٤٠٤، وشرح الأشمونى ٢:٢٧٤.
[6] فى ش «وهو مضاف» وفى هـ ، ز «مضاف».
[7] فى ز «منه».

١٢٢ ـ يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ * بَيْنَ ذِرَاعِىْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[١]

«فذِرَاعِى» مضاف[٢] إلى محذوف مثل الذى أضيف إليه المعطوف عليه. وكَحَالِهِ فى موضع الحال من الأول، «وَإِذَا» متعلق بالاستقرار العامل فى كحاله، وهى مضافة إلى «يَتَّصِلْ»، «بِهِ» متعلق بيتصل، «وبِشَرطِ» متعلق بيحذف[٣]، و«إِلَى» متعلق بإضافة، «وَالَّذِى» واقع على المضاف إليه المحذوف وصلته: أضفت، «ولَهُ» متعلق به، والضمير المجرور عائد على الموصول. ثم اعلم أنَّ المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد فلا يفصل بينهما كما لا[٤]
يفصل بين ابعاض الكلمة إلا فى ضرورة الشعر. وهذا مذهب / جمهور ١٣٣/ب
النحويين، وأما الناظم فالفصل عنده بين المضاف والمضاف إليه على قسمين: جائز فى السعة، ومخصوص بالضرورة[٥].

وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ * مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفًا أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ
فَصْلُ يَمِينٍ ... * ....

(ش) فجعل الجائز فى السعة ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون المضاف[٦] شبيهاً بالفعل والفصل بينهما بمفعول

---

(١) الشاهد للفرزدق. انظر ديوانه ١:٢١٥، والكتاب ١:١٨٠، وشرح الشواهد للعينى ٢:٢٧٤، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢:٧٩٩، والخزانة ١:٣٦٩/٤:٢٤٦، وفهرس شواهد سيبويه ٨٤
العارض: السحاب.
ذراعى وجبهة الأسد: الكوكبان الدالان على المطر.
فى الأصل «يا من رأى عارضاً يُسَرُّ به».
(٢) فى ز «المضاف».
(٣) فى ظ «بحذف» وما أثبتُّ أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.
(٤) «لا» ساقطة من ت.
(٥) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٩٧٩، وشرح ابن الناظم ٤٠٥.
(٦) فى ت «الأول».

المضاف فشمل نوعين:

الأول: المصدر كقراءة ابن عامر (وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)[1].

بنصب «أَوْلَادَهُم» وجر «شُرَكَائِهِمْ»، وأصله قَتْلُ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ ففصل بالمفعول[2] بين المضاف والمضاف إليه[3]؛ لأن المضاف مصدر والمصدر شبيه بالفعل.

الثاني[4]: اسم الفاعل كقوله ـ عز وجل ـ في قراءة[5] بعضهم[6]: (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ)[7].

---

(1) سورة الأنعام. آية: ١٣٧.
«قرأ الجمهور «زَيَّنَ» مبنياً للفاعل ونصب «قَتْلَ» مضافاً إلى أولادهم ورفع شركاؤهم فاعلاً بزَيَّنَ، وقرأت فرقه منهم السلمى والحسن وأبو عبد الملك صاحب ابن عامر «زُيِّنَ» مبنياً للمفعول قتل، مرفوعاً مضافاً إلى أولادهم، شركاؤهم مرفوعاً على إضمار فعل أى: زينه شركاؤهم، هكذا خرّجه سيبويه، أو فاعلاً بالمصدر أى قتل أولادهم شركاؤهم، وقرأ ابن عامر كذلك إلا أنه نصب أولادهم وجر شركائهم، فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهى مسألة مختلف فى جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها. متقدموهم ومتأخروهم، ولا يجيزون ذلك إلا فى ضرورة الشعر. وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها فى هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربى الصريح ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان ابن عفان» البحر ٤: ٢٢٩، وانظر السبعة فى القراءات ٢٧٠، والإملاء ١: ٢٦٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٩٨١.

(2) «بالمفعول» ساقط من ت.

(3) فى ك «ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول» تقديم وتأخير.

(4) فى هـ، ظ، ت «الثانية» تحريف.

(5) «فى قراءة» ساقط من هـ.

(6) «بعضهم» ساقط من هـ، ت وفى ش، ك «بعض السلف».

(7) سورة إبراهيم آية: ٤٧.
لم ترد فى مختصر البديع والمحتسب
وقراءة الجمهور «مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ».
انظر البحر ٥: ٤٣٩، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٩٨٨، وشرح التصريح ٢: ٥٨.

ففصل بين «مُخْلِفَ» و«رُسْلِهِ» بالمفعول وهو وَعْدَه[1]؛ لأن المضاف اسم فاعل، واسم الفاعل شبيه بالفعل، هذا معنى قوله:

«فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولاً».

النوع الثاني: أن يكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بظرف معمول للمضاف كقوله:

١٢٣ - ... * **كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ[2]**

وهذا معنى قوله[3]: «أَوْ ظَرْفاً»، وفهم منه جواز الفصل بالمجرور إذ الظرف والمجرور / من واد واحد ومن ذلك قوله: ١٣٤/أ

١٢٤ ـ لأَنْتَ مُعْتَادُ فِى الهَيْجَا مُصَابَرَةٍ
[يَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانَا][4]

ففصل بين «مُعْتَادٌ» «ومصابرة» بقوله: «فى الهيجا».

النوع الثالث: فى[5] الفصل بالقسم؛ ومنه ما حكى «الكسائى»[6]: هَذَا

---

(١) فى ك «ففصل بنصب وَعْدَهُ وجر رُسْلِهِ» وما أثبتُّ من الأصل، وبقية النسخ أولى وأوضح.

(٢) لم أعثر على قائله وقد ورد فى كتب اللغة والنحو غير معزو.
انظر اللسان «عسل»، وأغلب معانى الفراء ٢: ٨٠ وشرح المرادى ٢: ٢٨٦، وأوضح المسالك ٢: ٢٢٩ وشرح التصريح ٢: ٥٨، وشرح الأشمونى ٢: ٢٧٧.
وصدر البيت: «فَرِشْنِى بِخَيْرٍ لاَ أَكُونَنْ وَمِدْحَتِى».
فى الأصل: «كناحت يوم صخرة بعسيل».
بعسيل: العسيل مكنسة العطار التي يجمع فيها العطر.

(٣) فى الأصل «قولهم».

(٤) لم أعثر على قائله رغم وروده فى أغلب كتب النحو.
ما بين المعقوفين تكملة من ك.
انظر شرح المرادى ٢: ٢٨٧، ومعجم شواهد النحو ١٧٤.
الهيجا: الحرب.

(٥) «فى» ساقط من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٦) فى ش «ومن ذلك ما حكاه الكسائى» وعبارتها أفضل.

غُلاَمُ وَاللَّهِ زَيْدٍ، ففصل بين «غلام» «وزيد» بالقَسَم[1] وهذا معنى قوله: «وَلَمْ يُعَبْ». فَصْلُ يَمِينٍ. ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... وَاضْطِرَارًا وُجِدَا * بِأَجْنَبِىٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

(ش) فجعل الفصل للاضطرار ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون الفاصل أجنبيا، يعنى أجنبيا عن المضاف كقوله:

١٢٥ ـ كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا * يَهُودِىٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ[2]

ففصل بين «كَفٍّ» و«يهودى» «بيوم» وهو أجنبى من المضاف أى غير معمول له.

الثانى: أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت أى بنعت المضاف.

كقول الشاعر:

١٢٦ ـ نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ المُرَادِىُّ سَيْفَهُ * مِنَ ابْنِ أَبِى شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ[3]

---

(١) وقد يكون الفصل بينهما بالشرط نحو قولك: هذا غلام إِنْ شَاءَ اللَّهُ ابنِ أخيك. بجر ابن. كذلك زاد ابن مالك الفصل «بإما» كقول تأبط شرًا.

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ ومِنَّةٍ وَإِمَّا دَمٍ وَالقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ

انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٩٩٤.

(٢) الشاهد لأبى حية النميرى.

انظر الكتاب ١:١٧٩، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٩٧٩، والمقتضب ١:٢٣٧/٤:٣٧٧، وشرح المفصل ١:١٠٣/٢:٢٥٠، وشرح ابن الناظم ٤١٠، وشرح المرادى ٢:٢٩٠، وأوضح المسالك ٢:٢٣٢، وشرح التصريح ٢:٥٩، وشرح الأشمونى ٢:٢٧٨.

ويروى صدر البيت «كَتَحْبِيرِ الكِتَابِ بِكَفِّ يَوْمًا»

يقارب: بضم بعض ما يكتبه إلى بعض.

يزيل: مضارع أزال. أى يفرق بين كتابته ويباعد.

(٣) الشاهد لمعاوية بن أبى سفيان.

انظر شرح المرادى ٢:٢٩٣، وشرح ابن الناظم ٤١١، وأوضح المسالك ٢:٢٣٥، وشرح الشواهد للعينى ٢:٢٧٨، وشرح التصريح ٢:٥٩، والدرر ٢:٦٧، ومعجم شواهد العربية ١:٥٨.

المرادى: نسبة إلى مراد قبيلة يمنية.

الأباطح: جمع أبطح وهو المكان الواسع وأراد مكة.

ويروى صدر البيت كما فى هـ، ز، ت.

«نجوت وقد بَلَّ المرادى سيفه».

أراد من[1] ابن أبى طالب شيخ الأباطح، وهو المراد بقوله: أو بنعت.

الثالث: النداء كقول الشاعر:

١٢٧ ـ وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ * تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالخُلْدِ فِى سَقَرا[2]

وهو المراد بقوله: أو نداً.

[وفصل][3] مفعول مقدم بأجز، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وشِبْهِ فِعْلٍ»، نعت لمضاف، «وما» موصولة واقعة على الفاصل، وصلتها نَصَبْ، والضمير العائد على الموصول / محذوف تقديره: نصبه، وهى[4] فاعل ١٣٤ ب بفصل، «ومَفْعُولاً أو ظَرْفًا حالان[5] من «ما»، أو من الضمير المحذوف وتقدير البيت: أَجِزْ أن يفصل المضاف[6] منصوبه فى حال كونه مفعولاً أو ظرفاً، «وفَصْلُ يَمِينٍ» مفعول ما لم[7] يسم فاعله «بيُعَبْ»، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، والتقدير[8]: لم يعب أن يفصل اليمين المضاف، «واضطِرَاراً» مفعول له، وهو تعليل لـ «وُجِدَا»[9] وفى وَجِد ضمير عائد على الفصل، «وبأَجْنَبِىٍّ» متعلق بـ «وُجِدَا»[10].

---

(١) «من» ساقطة من ك، ت.

(٢) الشاهد لبجير بن زهير بن أبى سلمى. انظر شرح المرادى ٢٩٤:٢ وشرح ابن عقيل ٨٦:٢، وشرح الأشمونى ٢٧٩:٢.
وفاق: مصدر وافق.
سقر: اسم من أسماء النار.

(٣) «فصل» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
وفى الأصل «الرابع» بدل «فصل».

(٤) فى ز «وهو».

(٥) فى هـ «الحالان».

(٦) فى ش، هـ ، ز، ك زيادة «يفصل المضاف المشابه للفعل عما أضيف إليه منصوبه».

(٧) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «لم يسم» و«ما» ساقطة. وهذا ما يتفق مع نسق تأليفه.

(٨) فى الأصل «التقدير».

(٩) فى الأصل، وبقية النسخ «لوجد».
والمثبتُ أدق كما فى الألفية.

(١٠) فى الأصل وبقية النسخ «بوجد».
والمثبتُ أدق كما فى الألفية.

(المضاف إلى ياء المتكلم)

(ش) إنما أفرد هذا الباب بالذكر؛ لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله، فمنها أنَّ آخر المضاف إلى «الياء»[1] يكون[2] مكسوراً، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ * ...

(ش) نحو: هَذَا غُلاَمِي وَصَاحِبِي وصَدِيقِي، ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والمثنى وجمع[3] المذكر السالم، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

(ص) ... إِذَا * لَم يَكُ[4] مُعْتَلاً ...

(ش) يعني ما لم يكن المضاف إلى «الياء»[5] معتل الآخر، وشمل: المقصور والمنقوص؛ ولذلك أتى بمثالين، فقال:

(ص) ... * ... كَرَامٍ وَقَذَا

(ش) «فَرَامٍ» مثال للمنقوص، «وقَذَا» مثال للمقصور، «والقَذَى»: ما يقع في العين، ثم نَبَّه على الثاني والثالث بقوله:

(ص) أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِيْنِ ... * ...

(ش) يعني «أو يَكُ» مثنى «كابْنَيْنِ»، أو جمعا على حده «كَزَيْدِيْنِ»، وفُهم من كلامه أن هذه الأشياء التي ذكر لا يكون ما قبل «الياء» فيها

(1) في ش «ياء المتكلم» وعبارتها أكمل.
(2) «يكون» ساقطة من ظ.
(3) في ظ «والجمع» تحريف.
(4) في هـ «يكن» وما أثبتُّ أصوبُ كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.
(5) في ش «ياء المتكلم» وعبارتها أكمل.

مكسوراً /، وأما حكم الياء فى نفسها(١) فقد نَبَّه عليه بقوله: ١٣٥ أ

(ص) ... فَذِى * جَمِيعُهَا اليَا بَعْدَ فَتْحِهَا احْتُذِى

(ش) «ذِى» إشارة إلى الأربعة المذكورة، يعنى أنَّ هذه الاشياء المذكورة(٢) تكون(٣) الياء بعدها مفتوحة، وفُهم من قوله: «احْتُذِى» وجوب فتحها(٤)، وفُهم من تخصيصه(٥) «الياء» فى هذه المواضع أن «الياء» فى غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها وسكونها نحو: غُلاَمِىَ وغُلاَمِىْ، ثم بين حكم ما قبل «الياء» بقوله(٦):

(ص) وَتُدْغَمُ اليَا فِيهِ وَالوَاوُ وَإِنْ * مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ
وَأَلِفًا سَلِّمْ ... * ....

(ش) يعنى أن ما قبل «ياء» المتكلم إن كان «ياء» أدغمت فى «الياء» وشمل المنقوص نحو: رَامِىَّ(٧) والمثنّى والمجموع على حده فى حالتى الجر والنصب نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِىَّ»، ورأَيْتُ زَيْدِىَّ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمِىَّ [وَرَأَيْتُ مُسْلِمِىَّ](٨) فى زَيْدَيْنِ ومُسْلِمِين «والواو»(٩) يعنى فى جمع المذكر السالم على(١٠) حالة الرفع، وفُهم منه وجوب قلب «الواو» ياء؛ لأن الحرف لا

---

(١) «فى نفسها» ساقط من هـ .

(٢) ما بعد «يعنى» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) فى ت «يكون».

(٤) أى أن «ياء» المتكلم تُفْتَحُ وجوباً مع المنقوص رفعاً ونصباً وجراً نحو قولك: هذا رامِىَّ، ورأيت رامِىَّ، ومررت برامِىَّ، والمقصور نحو: فتاىَ وقذاىَ. ويعامل معاملة المثنى المرفوع والمثنى رفعاً كقولك: هذان غُلاَمَاىَ ونصباً وجراً نحو: رأيت غُلاَمَىَّ، ومررت بِغُلاَمَىَّ.
وجمع المذكر السالم رفعاً ونصباً وجراً نحو هؤلاء زَيْدِىَّ ورأيت زَيْدِىَّ، ومررت بِزَيْدِىَّ.

(٥) فى الأصل، ش، ك «تخصيصها» ما أثبتُّ أولى لأنَّ الضمير يعود على الناظم.

(٦) فى ش «فقال».

(٧) فى ظ «روامى»، وفى ك «رام» تحريف.

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ظ، ك.

(٩) فى هـ ، ز «وقوله الواو» وعبارتهما أكمل.

(١٠) فى ش «فى حال» وفى هـ ، ز، ظ، ك، ت «فى حالة» وعبارتها أدق.

يدغم إلا فى مثله، وفُهم من قوله: «وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمّ» أن ما قبل «الواو» فى الجمع يكون مضموماً، فيجب كسره بعد قلب «الواو» «ياء» وإدغامها فى «الياء» نحو: هَؤُلاَءِ مُسْلِمِيَّ، ويكون مفتوحاً[1]، فيبقى على حاله نحو: هَؤُلاَءِ مُصْطَفَيَّ، فى جمع «مصطفى»[2]، وقوله: «وأَلِفًا سَلِّمْ» أى اتركها على حالها. وشمل المقصور نحو: «فَتَايَ وَعصَايَ»، والمثنى فى حال الرفع نحو: «هَذان غُلاَمَايَ»، هذه لغة جمهور العرب، «وهذيل»[3] يبدلون / «ألف» المقصور «ياء» ويدغمونها فى ياء المتكلم، وهو المُنبَّه عليه بقوله: ١٣٥ ب

(ص) ... وَفِي المَقْصُورِ عَنْ * هُذَيْلٍ انْقِلاَبُهَا يَاءً حَسَنْ

(ش) وفهم من تخصيصه المقصور أن «ألف» التثنية[4] لا تبدل عندهم، وفُهم منه أيضاً أنَّ «الياء» المبدلة من الألف تدغم فى ياء المتكلم لاجتماع مثلين[5]: الأول[6] منهما ساكن، فتقول: هَذَا فَتَيَّ. ومن ذلك قول شاعرهم:

١٢٨ ـ سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ * فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[7]

---

(١) فى ز، ظ زيادة «ويكون مفتوحاً فى جمع مصطفى» وذكرها فى الأصل وبقية النسخ بعد المثال.
(٢) «فى جمع مصطفى» ساقط من ظ.
(٣) أجازت هذيل قلب ألف المقصور ياءً ـ عوضاً عن الكسرة ـ وتدغمها فى ياء المتكلم نحو: عَصَيَّ بفتح ياء المتكلم.
وقلب ألف المقصور ياء لم يختص بها هذيل، بل حكى عن طيىء فى قوله ـ تعالى ـ فى سورة البقرة. آية:٣٨ (فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ)
فى قراءة نافع والأعرج.
وقرأ عاصم، وعبد الله بن أبى اسحق، وعيس بن عمر «هُدَيَّ». انظر البحر ١٦٩:١.
(٤) فى هـ «الألف فى التثنية».
(٥) فى ش، هـ ، ت «المثلين».
(٦) فى ك «والأول».
(٧) الشاهد لأبى ذؤيب الهذلى. انظر ديوان الهذليين ٢:١ والمفضليات ٤٢١، وشرح المفصل ٣٣:٣، والمقرب ٢١٧:١، وشرح ابن الناظم ٤١٥، وشرح ابن عقيل ٩٠:٢، وأوضح المسالك ٢٣٩:٢.
روى فى الأصل: سبقوا هوى واجنحوا لهواهم
وتفرقوا ولكل جنب مصرع
وفى رواية أخرى: سبقوا هوى واعنقوا لهواهم
ففقدتهم ولكل جنب مصرع

وقوله: «آخِرَ» مفعول «باكسر»، «وأل» فى الياء للعهد، أما لما فى الترجمة من قوله ياء المتكلم، أو فى أول الكتاب من قوله[1]: «وقيل ياء النفس»، وقوله: «فَذِى» مبتدأ، «وجميعها» توكيد له، «واليَا» مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث، «واحْتُذِى» خبر المبتدأ الثالث، والضمير المستتر فيه عائد على فتحها، والجملة خبر المبتدأ الثانى الذى هو الياء، والضمير العائد عليه من الجملة الهاء فى فتحها، والجملة خبر المبتدأ الأول، والضمير العائد عليه محذوف تقديره: بعدها، فحُذِف وهو منوىّ؛ ولذلك[2] بنيت «بَعْدُ» ويجوز أن يكون «جَمِيعُهَا» مبتدأ ثان. وهو وما بعده خبر المبتدأ الأول، [والرابط][3] فى هذا الوجه[4] الهاء فى جميعها[5]، والعائد على جميعها هو الضمير المقدر الذى كان يعود على المبتدأ الأول فى الوجه الأول، «واليا» مفعول لم يسم فاعله بتدغم[6] «وفيه» متعلق بتدغم[7] / والهاء فيه عائدة على[8] المتكلم، «وإِنْ» شرط، «ومَا» مفعول لم يُسم فاعله بفعل محذوف يفسره ضم، «وَيَهُنْ» ١٣٦/أ

= هوى: أصل الكلمة هواى قلبت ألف المقصورة ياء ثم أدغمت فى ياء المتكلم. والهوى ما تهواه النفس.
أعنقوا: بادروا وسارعوا.
فتخرموا: استؤصلوا.
جنب: ما تحت الإبط.
مصرع: مكان يصرع فيه.

(1) فى هـ «من قول». وذلك فى باب النكرة والمعرفة.
(2) فى ت «نوى وكذلك» تحريف.
(3) (والرابط) تكملة من ش، هـ ، ز، ت.
وفى ك «والعائد».
(4) فى الأصل «وفى هذا الوجه».
(5) فى ظ زيادة «فى جميعها عائد على ذى».
(6) «بتدغم» ساقط من هـ ، ز.
وفى الأصل «بيدغم».
(7) فى الأصل «بيدغم».
(8) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «على ياء» وعبارتها أكمل وأدق.

مضارع[1] مجزوم على جواب الأمر، وهاؤه مضمومة من هان يَهُون إذا سهل، ولا يصح[2] كسرها؛ لأنه[3] مضارع وَهَنَ يَهِن[4] إذا ضعف[5] لأنَّ[6] المراد به إذا أُدغم يسهل ويخف لا يضعف[7]، «وأَلِفًّا» مفعول مقدم «بِسَلِّمْ»، «وانْقِلاَبُهَا» مبتدأ، «ويَاءً» منصوب على إسقاط لام الجر، «وحَسَنٌ» خبر[8] انقلابها «وعَنْ هُذَيْلٍ» متعلق بحَسَن، وكذلك «فِي المَقْصُورِ».

OOOO

(1) في ش، هـ، ز «فعل مضارع».
(2) في الأصل «ويصح» تحريف.
(3) في هـ، ز، ك، ت «لأن».
(4) في ك «مضارعه يهن».
(5) «إذا ضعف» ساقط من ش.
(6) في ت «إذ».
(7) في ش، هـ، ز «ولا يضعف» وهذه أدق، وفي ك «ولا يصعب» خطأ من الناسخ.
(8) «خبر» ساقطة من ت.

(إعمال المصدر)

(ص) بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي العَمَلْ * ...

(ش) يعنى أنَّ المصدر يُلحق فى العمل بفعله الذى اشتق منه فى رفع الفاعل إن كان لازماً نحو: عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ، وفى رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعدياً لواحد، نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْد عَمْراً، ويتعدى بحرف الجر إن كان فعله يتعدى بذلك الحرف، نحو: أَعْجَبَنِى مُرُورُكَ بِزَيْدٍ[1] ويتعدى إلى مفعولين إن كان الفعل يتعدى إليهما، نحو: عَجِبْتُ مِنْ إِعْطَاءِ زَيْدٍ عَمْراً دِرْهَمًا، وكذلك المتعدى إلى ثلاثة، نحو: عَجِبْتُ مِن إِعْلاَمِ زَيْدٍ عَمْراً بَكْراً شَاخِصاً. وهذا كله مستفاد من قوله: «بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِى العَمَلْ»، وهذا سواء كان مضافاً أو مجردًا من الإضافة أو مقترناً[2] «بأل»، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

١٣٦ ب (ش) فمثال إعماله[3] مضافاً أكثر من / إعماله مجردًا، وإعماله مجردًا أكثر من إعماله [مقترنا][4] «بأل»، وإلحاقه بفعله فى العمل المذكور ليس مطلقاً بل بشرط نبه عليه بقوله:

---

[1] فى الأصل، ظ، ت «أعجبنى مرور بزيد» المثال ناقص.
وفى هـ ، ز «أعجبنى مرور عمرو بزيد» وهو صحيح.
وفى ك «أعجبنى مرور زيد بعمرو» وهو صحيح، والمثال المثبت من ش.

[2] فى ز، ك «مقرونا».

[3] فى ش، هـ ، ز، ك «فإعماله».

[4] «مقترنا» تكملة من ش، وفى هـ ، ز، ك «مقرونا».

(ص) إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ * مَحَلَّهُ ...

(ش) يعنى أنَّه لا يعمل العمل المذكور إلا إذا صح أن يحل محله الفعل، «وأن» أو «ما» المصدريتين[(١)] نحو: أَعْجَبَنِى قِيَامُكَ، أى أَنْ تَقُوم.

وَعَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكَ الآنَ، أى مما تقوم[(٢)].

وشمل قوله: «أَنْ» الناصبة والمخففة، وفُهِم منه، أن المصدر إذا لم يحل محله «أن» أو ما يعمل عمل الفعل نحو: لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ[(٣)] حِمَار، ولذلك جعل صوت حمار[(٤)] معمولا[(٥)] لفعل محذوف[(٦)] وقد تقدم. ثم قال:

(ص) ... * ... وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

(ش) اسم المصدر هو ما فى أوله ميم مزيدة[(٧)] لغير المفاعلة نحو: المَحْمَدَة والمضرب[(٨)]، أو كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثى نحو: الوُضُوء والغَسْل فإن فعلهما «تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ»، وإنما فصل الناظم هذا النوع من المصدر لقلة عمله، وفى تنكير «عَمَلْ» تنبيه على ذلك، كما ذكر الشارح[(٩)]. ومن إعماله قول عائشة ـ رضى الله عنها ـ: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوءُ»[(١٠)] فأعمل «قُبْلَة»

---

(١) فى ك «المصدريتان».

(٢) فى الأصل «يقوم».

(٣) فى ز «نحو قوله: يصوت حمار» تحريف.
وفى ك «نحو قوله: له صوت صوت حمار» وعبارتها أكمل.

(٤) فى هـ ، ز، ظ، ت «الحمار» تحريف.

(٥) فى هـ ، ك «مفعولا».

(٦) فى ش زيادة «محذوف أى يصوت» وعبارتها أكمل وأوضح.

(٧) فى ش «زائدة».

(٨) فى ش، ك «والمضربة».

(٩) انظر شرح ابن الناظم ص ٤١٨.

(١٠) انظر شرح ابن عقيل ٢: ١٠٠.
وروى الحديث فى الموطأ ١: ٤٤ «طهارة».
أنَّ عبد الله بن مسعود كان يقول: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوء»
وعن ابن شهاب «من قبلة الرجل امرأتة الوضوء».
باختلاف الراوى.

وهو[1] اسم مصدر؛ لأن فعله قَبِّل. «والمَصْدَر» مفعول مقدم بألحق، «وبِفِعْلِهِ» وَفِي «العَمَلْ» متعلقان بأَلْحِق، «ومضافاً» وما بعدها أحوال من المصدر، «وإِنْ كَانَ» فعل شرط[2]، «ومَعَ» فى موضع الصفة لفعل، «وما» معطوف على أن، «ويَحُلّ» فى موضع خبر كان، «وَمَحَلَّه» منصوب على المصدر، «وَلاِسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ» مبتدأ وخبره[3] / ثم قال: ١٣٧/أ

(ص) وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِى أُضِيفَ لَهْ * كَمِّلْ[4] بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

(ش) قد تقدم أن المصدر يكون مضافاً ومجردًا ومقروناً[5] بأل، فالمصدر[6] إن كان مضافاً إلى الفاعل كمل بنصب مفعوله، وهذا[7] هو المراد بقوله[8]: كَمِّلْ بِنَصْبٍ نحو: أَعْجَبَنِى أَكْلُ زَيْدٍ الخُبْزَ.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ [بَعْضَهُمْ[9]] ﴾[10] وإن كان مضافاً إلى المفعول[11] كمل برفع فاعله، وهذا هو المراد بقوله: «أَوْ بِرَفْعٍ» نحو: أَعْجَبَنِى أَكْلُ الخُبْزِ زَيْدٌ[12].

ومنه قوله ـ تعالى ـ[13]: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ

---

(1) فى هـ «وهى».
(2) فى هـ «الشرط» تحريف.
(3) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وخبر».
(4) فى الأصل «كمثل» وما أثبتُّ أصوبُ كما فى الألفية وبقية النسخ.
(5) فى ز «أو مجردًا أو مقرونًا».
(6) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «فالمضاف» تحريف.
(7) «هذا» ساقطة من هـ .
(8) «بقوله» ساقط من ز.
(9) «بعضهم» تكملة من ك.
(10) سورة البقرة. آية: ٢٥١.
(11) فى ك «للمفعول».
(12) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «أعجبنى أكل الخبز عمرو» المثال صحيح.
(13) فى هـ ، ز، ظ، ك، ت «عز وجل».

[سَبِيلاً[(1)])[(2)] فى أحد التأويلات[(3)]، فإضافته [(4)] إلى الفاعل ونصب المفعول أكثر من إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل، وقوله: «كَمِّلْ بِنَصْبٍ»، لا يريد أن ذلك واجب بل هو جائز؛ لأنه يجوز أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر معه مفعول نحو: أَعْجَبَنِى[(5)] أَكَلُ زَيْدٍ، وإلى المفعول ولا يذكر فاعل[(6)] نحو: أَعْجَبَنِى أَكْلُ الْخُبْزِ ومنه قوله ـ عز وجل ـ: (بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ)[(7)].

«وبَعْدَ» متعلق بكمل، «والَّذِى» مفعول بجره، «وجَرِّهِ» مصدر مضاف إلى الفاعل «والَّذِى» مفعول[(8)] فهو مصدر مضاف كمل بالمنصوب، «وَأُضِيفَ لَهُ» صلة الذى، والضمير العائد على الموصول الهاء فى «لَهُ»، وفِى أُضِيفَ ضمير مستتر عائد على المصدر «وعَمَلَهُ» مفعول بكمل، «والهاء» فيه عائدة على المصدر، «وبِنَصْبٍ» متعلق بكمل، «وأَوْ»[(9)] برفع معطوف عليه، وأو / للتقسيم لا للتخيير[(10)]. ثم قال: ١٣٧ ب

(ص) وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ * رَاعَى[(11)] فِى الاِتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ

(ش) قد تقدم أنَّ المصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول، فإن أُضِيف

---

(1) «سبيلا» تكملة من ش، ك.
(2) سورة آل عمران. آية:٩٧.
(3) «من» قد تكون بدل من الناس ـ بدل بعض من كل ـ أى من استطاع منهم، وقيل «من»، مبتدأ خبره محذوف تقديره: فعليه أن يحج.
(4) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وإضافته».
(5) فى ظ «يعجبنى أكل زيد» المثال صحيح.
(6) فى ش «ولا يذكر معه فاعل» وعبارتها أكمل.
(7) سورة ص. آية:٢٤.
(8) فى ز «مفعول به» .
(9) فى هـ ، ز، ظ، ك، ت «أو برفع».
(10) فى ز «للتأخير» تحريف.
(11) فى ت «يراعى» تحريف، وما أثبتُّ من الأصل والألفية وبقية النسخ.

إلى الفاعل فلفظه مجرور، وموضعه مرفوع، وإن أضيف إلى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب. إن قدر بأن وفعل الفاعل، ومرفوع[1] إن قدر بأن وفعل المفعول، فيجوز فى تابع المضاف إليه[2] إذا كان فاعلاً الجر على اللفظ، والرفع على الموضع، وشمل قوله: «مَا يَتْبَعُ»، جميع التوابع فتقول: أَعْجَبَنِى أَكْلُ زَيْدٍ الظَّرِيفُ، فالجر[3] حملا على اللفظ، والرفع[4] حملا على الموضع، وكذلك: أَعْجَبَنِى أَكْلُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَعَمْرٌو[5] وأَعْجَبَنِى أَكْلُ اللَّحْمِ وَالخُبْزِ[6]، بالجر حملا على اللفظ، وبالنصب حملا على [الموضع][7] [على تقدير المصدر بأن وفعل الفاعل، وبالرفع على الموضع أيضاً على][8] تقدير المصدر بأن، وفعل المفعول، والتقدير: أن آكل الخبز واللحم.

وقوله: «المَحَلّ» شاملٍ للأوجه المذكورة كلها، والأحسن فى ذلك الحمل على اللفظ، ولذلك بَدَأَ بِهِ، وقوله: «وجُرّ» فعل أمر، «وما» مفعولة بجُرّ، وهى أيضا[9] موصولة، وصلتها يتبع. و«ما» الثانية مفعولة بيتبع، وهى أيضاً موصولة وصلتها «جُرّ»، «ومَنْ» شرطية في موضع رفع بالابتداء خبرها[10] «راعى»، «وفى» متعلق براعى[11]، «والمَحَلّ» مفعول براعى، «والفَاء»[12] جواب الشرط، «وحَسَنْ» خبر مبتدأ محذوف تقديره: ففعله حسن.

---

(1) «ومرفوع» ساقط من ت.

(2) «إليه» ساقط من ت.

(3) فى ش، هـ ، ز، ظ، ت «بالجر».

(4) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «والظريف بالرفع» تحريف.

(5) «وعمرو» الثانية ساقطة من ز.

(6) «والخبز» ساقطة من ت.

(7) «الموضع» تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.

(8) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(9) «أيضا» ساقطة من ش، هـ ، ك، ت.

(10) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وخبرها».

(11) «وفى متعلق براعى» ساقط من ك.

(12) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:
«راعى فى الاتباع المحل فحسن».

(إعمال اسم الفاعل)

(ش) المراد باسم الفاعل ما دل على حد / وفاعله، جاريا[1] مجرى ١٣٨/أ
الفعل فى الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضى والحال والاستقبال.
قوله[2]:

(ص) كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِى العَمَلِ *..

(ش) يعنى أنَّ اسم الفاعل بعمل عمل فعله، فيرفع الفاعل إن كان فعله لازماً، نحو: أَقَائِمٌ زَيْدٌ.

وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً لواحد، نحو: أَضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْراً.

وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين، نحو: أَمُعْطٍ زَيْدٌ عَمْراً دِرْهَمًا. وهذه كلها مستفادة من قوله: « كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِى العَمَلْ»، لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين. أشار إلى الأول منهما بقوله:

(ص) ... * إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

(ش) يعنى أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال[3]؛ لأنه أشبه فعله فى الحركات والسكنات وعدد[4] الحروف، نحو:

---

[1] فى الأصل، ظ «جار».
[2] «قوله» ساقطة من ت.
[3] فى ز «والاستقبال».
[4] فى الأصل، هـ ، ز، ت «عدة».
وفى ظ، ك «وعدة».
وما أثبتُّ من ش أولى وأصوب.

أَنَا ضَارِبٌ زَيْداً غَدًا أو الآنَ.

فلو كان بمعنى المضى لم يعمل؛ لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر. ثم أشار[1] إلى الشرط الثانى بقوله:

(ص) وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا * أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا.

(ش) يعنى أنَّ من شرط إعمال اسم الفاعل أن يعتمد على شيء قبله، وذكر من ذلك خمسة مواضع:

الأول: أن يلى الاستفهام. نحو: أَضَارِبٌ أَنْتَ عَمْرًا؟

الثانى: أن يلى حرف النداء. نحو: يَا طَالِعًا جَبلاً!

والظاهر أن هذا مما اعتمد على الموصوف؛ لأن التقدير: يَا رَجُلاً طَالِعًا جَبَلاً، وليس حرف النداء مما يقرب / من الفعل؛ لأنه خاص بالاسم. ١٣٨ ب

الثالث: أن يلى نفيا. نحو: مَا ضَارِبٌ أَنْتَ زَيْدًا[2].

الرابع: أن يكون صفة لموصوف نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْراً.

وفى ضمن ذلك الحال؛ لأنها صفة فى المعنى نحو: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَسًا.

الخامس: أن يكون مسنداً، وشمل الخبر وما أصله الخبر نحو: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً. وَإِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ عَمْراً. وكَانَ زَيْدٌ ضَارِبًا[3] عَمْراً. وظَنَنْتُ زَيْدًا ضَارِبًا عَمْراً.

لأنَّ اسم الفاعل فى هذه المثل كلها مسند. «واسْمُ فَاعِلٍ» مبتدأ وخبره

---

(١) فى ت «إشارة».

(٢) فى ظ، ت «ما ضارب أنت زيد» غير جائز.

(٣) فى ت «وكان زيد ضارب عمراً» غير جائز.

«كَفِعْلِهِ»، «وفِى»[1] متعلق بالاستقرار الذى فى الخبر، «وَإِنْ كَانَ» شرط، «وَالبَاء» فى «بِمَعْزِلٍ» ظرفية بمعنى «فى»، والمجرور خبر[2] كان، «وعَنْ مُضِيِّهِ» متعلق بمعزل، «والهاء» فى مضيه عائدة على اسم الفاعل، «واسْتِفْهَاماً» مفعول بِوَلِىَ، «وأو»[3] حرف نداء، «وأَوْ نَفْيًا» معطوف على «اسْتفهاماً»[4]، «وأَوْجَا»[5] معطوف على وَلِىَ، «ومُسْنَدًا»[6] معطوف على صفة. ثم قال:

(ص) وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ * فَيَسْتَحِقُّ العَمَلَ الَّذِى وُصِفْ

(ش) يعنى أنَّ اسم الفاعل يأتى معتمدا[7] على موصوف محذوف، فيستحق العمل كما استحقه ما هو صفة لمذكور. كقول الشاعر:

١٢٩ ـ كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا * فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ[8]

---

(١) فى ز «وفى العمل» وعبارتها أكمل.
(٢) فى ت «حين».
(٣) فى هـ ، ت «أو حرف».
(٤) فى ش «أو نفيا معطوفان على استفهام» وعبارتها أدق.
فى ز، ت «ونفيا معطوف على استفهام».
فى ظ «أو نفيا معطوف على استفهاما» و«أو نفيا» ساقط من هـ .
(٥) فى هـ ، ت «أو جا صفة» وعبارتهما أكمل.
(٦) فى هـ ، ز، ت «أو مسندًا».
(٧) فى ش «الفاعل يعتمد على».
(٨) الشاهد للأعشى ـ ميمون بن قيس ـ انظر ديوانه ٤٦.
وشرح ابن الناظم ٤٢٤، وشرح ابن عقيل ٢: ١٠٩، وأوضح المسالك ٢: ٢٤٩، وشرح الشواهد للعينى ٢: ٢٩٥، وشرح التصريح ٢: ٦٦.
يوهنها: يضعفها.
أوهى: أضعف.
الوعل: تيس الجبل.
روى صدر البيت فى الأصل «كناطح صخرة يوماً ليوهمها».
وفى هـ ، ز «كناطح صخرة يوما ليوقعها».
وفى ت «كناطح صخرة يوماً ليفلقها».
والمعنى متقارب فى جميع الروايات..

أى كوعلٍ ناطحٍ، وقد تقدم أن ما وقع[1] بعد حرف النداء من هذا الباب معتمد على الموصوف[2]. والضمير فى «يَكُونُ» اسمها، وهو عائد على اسم الفاعل، ونَعْت خبرها، «وعُرِف» / فى موضع الصفة لمحذوف[3]. ثم قال: ١٣٩/أ

(ص) وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِى المُضِىّ * وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِى

(ش) يعنى أنَّ اسم الفاعل إذا وقع صلة «لأل» عمل العمل[4] المذكور مطلقاً حالاً كان أو مستقبلا[5] أو ماضيا، وإنما عمل مطلقا؛ لأنه صار بمنزلة الفعل[6]، قال الشارح[7]؛ لأنه لما كان صلة للموصول، وأغنى[8] بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنى واستعمالاً، فأُعطِى حكمه فى العمل، كما أعطى حكمه فى صحة[9] عطف الفعل عليه، كما فى قوله ـ تعالى ـ: (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا)[10] وقوله تعالى: (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا. فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا)[11] انتهى.

قلت: جَعْلُه واقعاً صلة «أل»[12] مسوغاً لعطف الفعل عليه. فيه نظر؛ لأنه

---

(١) «ما وقع» ساقط من هـ .

(٢) (معتمد على الموصوف) تكملة لم ترد فى الأصل وبقية النسخ.

(٣) فى ظ، ت «المحذوف» تحريف.

(٤) فى الأصل «عمل عمل».

(٥) فى ظ «أو استقبالا».

(٦) فى ت «الفعلية» تحريف.

قال ابن عقيل «هذا هو المشهور من قول النحويين، وزعم جماعة منهم الرُّمَّانى ـ أنه إذا وقع صلة لأل لا يعمل إلا ماضيا، ولا يعمل مستقبلا، ولا حالا، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقا، وأن المنصوب بعده منصوب بإضمار فعل» شرح ابن عقيل ٣: ١١١، وانظر التسهيل ١٣٦.

(٧) شرح ابن الناظم ٤٢٥.

(٨) فى هـ «فأغنى» تحريف.

(٩) فى ز «فى صحته» تحريف.

(١٠) سورة الحديد. آية: ١٨.

(١١) سورة العاديات. آية: ٣، ٤.

(١٢) فى ظ «لأل».

قد جاء عطف الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صلة «لأل». نحو قوله - عز وجل -: ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ [مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلاَّ الرَّحْمَٰنُ[1]] ﴾[2]، «وَإِنْ يَكُنْ» شرط، «وصِلَةَ أَلْ» خبر يكن، «والفاء» جواب الشرط[3]، «وإِعْمَالُهُ» مبتدأ، وخبره «قَدِ ارْتُضِى»، «وفِى المُضِىّ» متعلق بارتضى. ثم قال:

(ص) فَعَّالٌ اَوْ مِفْعَالٌ اَوْ فَعُولُ * فِى كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ[4]

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلْ * وَفِى فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

(ش) يعنى أنَّ هذه الأمثلة الخمسة التى هي: فَعَّالٌ ومِفْعَالٌ وفَعُولٌ وفَعِيلٌ
١٣٩ ب وفَعِلٌ مستوية فى أنها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة / فيه[5]، وقوله: «فِى كَثْرَةٍ» أى مرادًا به الكثرة أى التكثير وهى الزيادة فى الفعل؛ ولذلك تسمى أمثلة المبالغة، ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله فى الكافية[6]:

وَقَدْ يَصِيرُ فَاعِلٌ فَعَّالاَ * تَكْثِيرًا اَوْ فَعُولاً اَوْ مِفْعَالاَ

ويحتمل عندى أن يكون المراد بكثرة أن هذه الأمثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور[7] ويؤيده قوله بعد: «وفِى فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ»، ويدل على صحة هذا التأويل قوله فى شرح الكافية: «وَأَكْثَرَهَا اسْتِعْمَالاً فَعَّال وفَعُول ثم

---

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ك.

(٢) سورة الملك. آية:١٩.

(٣) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك: «وإن يكن صلة أل ففى المضى».

(٤) فى ز «بدليل». تحريف.

(٥) «فيه» ساقط من ش.

(٦) شرح الكافية لابن مالك ١٠٣:٢.

(٧) «المذكور» ساقطة من ظ.

مِفْعَال ثم فَعِيل ثم فَعِل. أما إعمال «فَعَّال»، فنحو ما حكى «سيبويه» من قوله[1]:

«أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ»[2]

وأما إعمال «مِفْعَال»، فنحو: «إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا[3]».

وأما إعمال «فَعُول»، فنحو قول الشاعر:

١٣٠ . ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا
إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ[4]

[وأما إِعمال فَعِيل[5]]، فنحو: «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ»[6]

وأما إعمال فَعِل، فنحو قوله:

١٣١ ـ حَذِرٌ أُمُورًا لاَ تَضِيرُ وآمِنٌ * مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الأَقْدَارِ[7]

---

(١) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «قولهم» وعبارتها أدق.

(٢) فى ز «أما العسل فاذ شرّاب» تحريف.
انظر الكتاب ١١:١، وشرح الكافية لابن مالك ١٠٣٢:٢.

(٣) من أقوال العرب.
انظر الكتاب ١١٢:١، وشرح الكافية لابن مالك ١٠٣٢:٢.
بوائكها: جمع بائكة وهى السمينة الحسناء من النوق.

(٤) الشاهد لأبى طالب عبد مناف عبد المطلب.
انظر الكتاب ١١١:١، والمقتضب ١٤:٢، وشرح أبيات الكتاب للسيرافى ٧٠:١، وشرح الشواهد للعينى ٢٩٧:٢، وشرح التصريح ٦٨:٢.
بنصل: نصل السيف: شفرته، وقد يسمى السيف كله نصلا.
سوق: جمع ساق.

(٥) «وأما إعمال فعيل» تكملة من هـ .

(٦) من أقوال العرب انظر شرح ابن عقيل ١١٤:٢.

(٧) قيل: أن البيت صنَعَه أبو يحيى اللاحقى، ونسبه للعرب، وذلك أن «سيبويه» سأله عن شاهد فى تعدى فَعِلَ. قال: فوضعت هذا البيت ونسبته إلى العرب. وأثبتّه هو فى كتابه.
وقد ورد بلا نسبة فى اللسان «حذر»، والكتاب ١١٣:١، وشحر المفصل ٧٢:٦، وشرح الكافية لابن مالك ١٠٣٨:٢، وشرح ابن عقيل ١١٤:٢، وشرح الشواهد للعينى ٢٩٨:٢. والبيت فى أغلب الروايات مصنوع، لأن اللاحقى غير موثوق به.

«وفَعَّالٌ» مبتدأ، «واو مِفْعَالٌ»[١] أَوْ فَعُول[٢]، معطوفان على فَعَّالٌ، «وبَدِيلٌ» خبر المبتدأ، «وفِي كَثْرَةٍ» «وعَنْ فَاعِلٍ» متعلقان ببديل، وأفرد بديلا وهو خبر عن أكثر من واحد؛ لأن فعيلا قد جاء الإخبار به عن الجمع، «وما» مفعول بيستحق، وهى موصولة وصلتها «له»، «ومِنْ عَمَلٍ» متعلق بالاستقرار المتعلق به الخبر، «وذَا» / فاعل بقَلَّ، «وفِي فَعِيلٍ» متعلق بقَلَّ، «وفَعِل» معطوف عليه. ١٤٠/أ
ثم قال:

(ص) وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ * فِى الحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا[٣] عَمِلْ

(ش) ما سوى المفرد هو[٤] المثنى والمجموع، وشمل الجمع الذى على حد التثنية وجمع التكسير. فالتثنية نحو: هَذَانِ ضَارِبَانِ[٥] زَيْدًا.

والجمع نحو: هَؤُلَاءِ ضَارِبُونَ عَمْرًا[٦]، وضُرَّابٌ زَيْدًا.

فتعمل كلها عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فى اسم الفاعل، «وما» مبتدأ، وهو موصول صلته «سوى المفرد»، «ومثله» مفعول ثان بجعل، والمفعول الأول الضمير المستتر فى «جعل» وهو العائد على المبتدأ، «وفِى الحُكْمِ» متعلق بجعل، وكذلك «حَيْثُمَا». ثم قال:

(ص) وَانْصِبْ بِذِى الإِعْمَالِ تِلْوًا وَاخْفِضِ ...

(ش) يعنى بذى الإعمال ما توفرت فيه شروط[٧] العمل[٨] المذكورة[٩]،

---

(١) فى ش، ظ، ك، ت «أو مفعال» وفى هـ «ومفعال».
(٢) فى هـ «وفعول».
(٣) فى هـ، ظ، ت «حيث ما».
(٤) فى هـ «وهو».
(٥) فى ز «ضراربان» تحريف.
(٦) فى الأصل، ز «عمرو».
(٧) فى ش، ظ «الشروط» تحريف.
(٨) «العمل» ساقطة من ش، ظ.
(٩) فى ز «المذكور».

وشمل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة، والتلو التابع[١]، وفُهِم من تقديمه النصب أنه هو الأصل والخفض جائز، وإن كان على خلاف الأصل، ووجهه قصد التخفيف، فتقول: أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا، وَضَارِبُ زَيْدٍ، وهَذَانِ ضَارِبَانِ زَيْدًا، وضَارِبَا زَيْدٍ.

وَهُؤلاَءِ ضَارِبُونَ زَيْدًا، وَضَارِبُو زَيْدٍ، وضُرَّابٌ زَيْدًا، وضُرَّابُ زَيْدٍ، هذا[٢] حكم ما يتعدى من اسم الفاعل - وما هو بدل منه - إلى واحد، وإن كان متعدياً إلى أكثر من واحد فقد نبه عليه بقوله:

(ص) ... * وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِى

(ش) يعنى أَنَّ اسم الفاعل وما ألحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد وأضيف / إلى الأول[٣] نصب ما عدا الأول. وشمل ذلك المتعدى ١٤٠ ب
إلى اثنين نحو: أَنَا مُعْطِى زَيْدٍ دِرْهَمًا[٤].

والمتعدى إلى ثلاثة نحو: أَنَا مُعَلِّمُ زَيْدٍ عَمْرًا مُنْطَلِقًا[٥]

وشمل أيضاً ما كان منصوباً باسم الفاعل على غير المفعولية كالظرف[٦]

---

(١) يجوز فى التابع الذى يتلو الوصف العامل أن يُنصب بالوصف أو يخفض بإضافته إليه كالأمثلة التى ذكرها الشارح. وقد قُرِىء بالوجهين - النصب على المفعولية، والخفض بالإضافة - وذلك فى قوله - تعالى -:

﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ الطلاق. آية: ٣.

حيث قرأ حفص «أمرِه بالخفض، وقرأ نافع، وابن كثير، وابن عامر وغيرهم بالنصب».

انظر: السبعة فى القراءات ٦٣٩، والإملاء ٢: ٢٦٣، والبحر ٨: ٢٨٣، والنشر ٢: ٣٨٨، ومعجم القراءات ٧: ١٦٦.

(٢) فى ز «فهذا» وفى ظ «وهذا».

(٣) فى الأصل «الأولى» تحريف.

(٤) فى ظ «أنا المعطى زيد درهما».

(٥) فى ز «أنا المعلم عمراً منطلقاً» المثال غير صحيح.
وفى ظ «أنا معلم زيداً عمراً منطلقاً» المثال غير صحيح.

(٦) فى ظ «كالظرفية» وعبارتها أوضح.

نحو: أَضَارِبُ زَيْدٍ اليَوْمِ؟[1] وفُهِم منه أنَّ المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف إلى الأول إذا كان بمعنى الماضى غير منصوب باسم الفاعل المذكور وهو المشهور، نحو: أَنَا مُعْطِى زَيْدٍ دِرْهَمًا أَمْسِ.

فالمنصوب بعده انتصب بفعل مقدر؛ لأنه إنما جعل الحكم فى ذلك لما استوفى[2] شروط العمل، واسم الفاعل بمعنى المُضِىّ[3] لم يستوفها «وتِلْوًا» مفعول بالنصب وهو مطلوب «لانْصِب وَاخْفِضِ» فهو من باب التنازع، وكذلك «بِذِى» وهو مبتدأ وخبره[4] «مُقْتَضِى»، ولِنَصْب» متعلق بمقتضى. ثم قال:

(ص) وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِى انْخَفَضْ[5] * ...

(ش) إذا جر اسم الفاعل ما بعده جاز فى تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل، وشمل جميع التوابع، واختلف فى الناصب له، فقيل اسم الفاعل المضاف، وقيل بفعل مضمر، وهو مذهب «سيبويه»[6] وكلام الناظم محتمل ١٤١
للمذهبين؛ إذ لم ينص على ناصبه، لكنه صرح فى شرح الكافية[7] بأنه / أ
محمول[8] على الموضع وأن ناصبه اسم الفاعل المذكور. «وتَابِعَ» مفعول بانصب، وهو مطلوب أيضاً[9] لاجرر، فهو من باب التنازع، ثم مثّل بقوله:

(ص) ... كَمُبْتَغِى جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ

---

(1) فى ش، هـ ، ز، ت «أنا ضارب زيد اليوم» والمثال صحيح.
وفى ظ «أنا ضارب زيداً اليوم» المثال غير صحيح.
(2) فى الأصل «لما استوى» تحريف.
(3) فى ش «الماضى».
(4) فى ز «خبره».
(5) الشطر الأول من الألفية ساقط من ش وذكر بدله الشطر الثانى الذى سيرد بعد ذلك.
(6) انظر الكتاب ١: ١٧١.
(7) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ١٠٤٧.
(8) فى الأصل «مجموع» تحريف.
(9) «أيضا» ساقطة من ش.

(ش) «فمن» [فى][1] المثال مبتدأ وهو موصول وصلته نهض، «ومُبْتَغِى» خبر مقدم وهو مضاف إلى جاه، «ومَالاً» معطوف على الموضع، [ثم قال][2]:

(ص) وَكُلُّ مَا[3] قُرِّرَ لاِسْمِ فَاعِلِ * يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلاَ تَفَاضُلِ

(ش) يعنى أنَّ اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة[4] فى اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال والاستقبال، ومطلقا[5] إذا كان صلة «لأل»[6] وشَرَط[7] الاعتماد. «وكُلّ» مبتدأ مضافة «لما» وهى موصولة وصلتها «قُرِّر»، «ولاِسْم» متعلق بقُرِّرَ، «ويُعْطَى» إلى آخره خبر عن كل، «وبِلاَ تَفَاضُلِ» تتميم البيت لصحة الاستغناء عنه بما قبله. ثم قال:

(ص) فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلمَفْعُولِ فِى * مَعْنَاهُ كَالمُعْطَى كَفَافا يَكْتَفِى

(ش) يعنى أنَّ اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول فى معناه[8]، كما ان اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل فى[9] معناه فتقول: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَبُوهُ.

فيرتفع ما بعد[10] «مَضْرُوب» على أنه مفعول ما لم[11] يُسم فاعله، كما

---

[1] «فى» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[2] «ثم قال» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[3] فى ظ «وكلما» وما أثبتُّ أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.
[4] فى ت «المذكورة».
[5] فى ظ «أو مطلقا» وعبارتها أدق.
[6] فى ش، ز، ظ، ت «أل».
[7] فى ظ، ت «وبشرط».
قوله: وشرط الاعتماد. الصواب تقديمه على قوله: أو مطلقاً إذا كان صلة لأل؛ لأنَّ الاعتماد إنما هو شرط فى إعمال غير الذى هو صلة لأل (حاشية الملوى ١١٤)
[8] «للمفعول فى معناه» ساقط من ك.
[9] فى ت «وفى».
[10] فى الأصل، ش، ظ، ت «بعد».
[11] فى هـ ، ز، ظ، ت «لم» بدون ما وهو المتفق مع نسق شرحه.

تقول: ضُرِبَ أَبُوهُ، «وكَفِعْلٍ» خبر «هُوَ»[1]، و«صِيغَ» في موضع الصفة «لِفِعْلٍ» /، «وفِي مَعْنَاهُ» في موضع الحال من الضمير في صيغ، أي صيغ 141 ب
للمفعول في حال كونه موافقاً له في المعنى. وأتى بمثال من المتعدى إلى مفعولين، وهو قوله: «كَالمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي». «فالمُعْطَى» مبتدأ، «وأَلْ» فيه موصولة، وفي المعطى ضمير مستتر عائد على «أل» وهو المفعول [الأول][2] بالمعطى «وكَفَافا» مفعول ثان للمُعْطَى، «ويَكْتَفِي» خبر[3] المبتدأ. ثم قال:

(ص) وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ * مَعْنًى كَمَحْمُودُ المَقَاصِدِ الوَرِعْ

(ش) يعنى أنَّ اسم المفعول انفرد بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع[4] معنًى كقولك: زَيْدٌ مَكْسُوّ العَبْدِ، وأصله: مَكْسُوٌّ عَبْدُه، ومثله قوله[5]:

«مَحْمُودُ[6] المَقَاصِدِ الوَرِعْ»، و«قَدْ» للتحقيق لا للتقليل، لكثرة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه، «وذَا» فاعل بيضاف، وهو إشارة إلى اسم المفعول «ومُرْتَفِعْ» نعت لاسم، «ومَعْنًى»[7] منصوب على حذف الجار أي في معنى، «والوَرِعْ» مبتدأ وخبره «مَحْمُودُ» وهو مضاف إلى المقاصد وأصله: محمودٌ[8] مقاصده.

---

(1) في ظ «وهو».
(2) «الأول» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.
(3) في هـ «خبراً» تحريف.
(4) في ش «مرتفع معنى» وفي ك «مرفوع في المعنى».
(5) «قوله» ساقطة من هـ .
(6) في ك «كمحمود».
(7) في هـ «وبمعنى».
(8) في ظ «محمودة». وكلاهما جائزة.

(أبنية المصادر)

(ش) اعلم أن الفعل الماضى ثلاثىٌّ ومزيدٌ، فالثلاثى أربعة أقسام: متعد، ولازم مكسور العين، ولازم مفتوح العين، ولازم مضموم العين، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) **فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى * مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ كَرَدَّ[(١)] رَدَّا**

(ش) يعنى أن مصدر الفعل الثلاثى المتعدى يأتى على «فَعْل» / بسكون العين ١٤٢/أ [وشمل قوله: «المُعَدَّى» «فَعَل» المفتوح العين نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا، «وفَعِل» المكسور العين][(٢)] نحو: فَهِمَ فَهْمًا، والمعتل الفاء نحو: وَعَدَ وَعْدًا، «والمعتل العين» نحو: بَاعَ بَيْعًا، وقَالَ قَوْلاً، «والمعتل اللام» نحو[(٣)]: رَمَى رَمْياً، وغَزَا غَزْوًا.

«والمضعف» نحو: رَدّ رَدًّا. «وفَعْلٌ»[(٤)] خبر مقدم «وقِيَاسُ» مبتدأ، «ومِنْ ذِى» فى موضع الحال من مَصْدَرِ، ويجوز أنْ يكون «فَعْلٌ» مبتدأ «وقِيَاسُ» خبر؛ لأن فعلا معرفة بالعلمية، ثم أشار إلى الثانى، فقال[(٥)]:

(ص) **وَفَعِلَ اللاَّزِمُ بَابُهُ فَعَلْ * كَفَرَحٍ وَكَجَوىً وَكَشَلَلْ[(٦)]**

(ش) هذا هو القسم الثانى من الفعل[(٧)]. وهو اللازم المكسور العين،

---

(١) فى ش، ك «كردًا» وما أثبتّ أدق كما فى الأصل، والألفية وبقية النسخ.
(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٣) فى ت «فى نحو».
(٤) فى الأصل «وفعلى» وما أثبتُّ أولى.
(٥) فى ش، هـ ، ز، ظ «بقوله».
(٦) فى الأصل «وشلل» وما أثبتُّ أدق لأنه ورد فى الألفية وبقية النسخ.
(٧) فى ز «من الفعل الثلاثى» وعبارتها أكمل.

وقياس مصدره أن يأتى على «فَعَل» بفتح العين، ويستوى فى ذلك الصحيح كفَرِحَ فَرَحًا، وأَشِرَ أَشَراً.

والمعتل اللام: كجَوِىَ جَوًى[١]، وعَمِىَ عَمًى، والمضاعف[٢]، كشَلِلَ شَلَلا، وقَطِطَ قَطَطًا[٣].

«وفَعِل» مبتدأ، «واللاَّزِمُ» نعت له، «وبَابُهُ» مبتدأ ثان، «وفَعَلْ» خبر المبتدأ الثانى، وهو وخبره خبر الأول. ثم إشار إلى الثالث فقال[٤]:

(ص) وَفَعَلَ اللاَّزِمُ مِثْلَ قَعَدَا * لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ كَغَدَا

(ش) يعنى أنَّ «فَعَلَ» اللازم يأتى مصدره على «فُعُول» ويستوى فى ذلك الصحيح نحو: قَعَدَ قُعُودًا، «والمعتل العين» نحو: خَالَ خُؤُولاً، «والمعتل اللام» نحو: سَمَا سُمُوًّا، وغَدَا غُدُوًّا.

١٤٢/ب «وفَعَلَ» مبتدأ، «واللازِمُ» نعت له، «ومِثْلَ» منصوب / على الحال من الضمير المستتر فى اللازم، ويجوز أن يكون[٥] مفعولاً[٦] بفعل محذوف

---

(١) الجوَى: «الحُرَقَةُ وَشِدَّةُ الوجد من عِشْقٍ أو حُزْنٍ» تقول:
جَوِىَ الرجل فهو جَوٍ، والجَوَى: الماء المنتن.
والجَوَى: الهَوَى الباطن، وتطاول المرض. جَوِىَ جَوًى فهو جَوٍ وجَوًى.
اللسان «جوى».

(٢) فى ز، ظ «والمضعف» وفى ت «والمضاف» تحريف.

(٣) قَطَطَ: القَطُّ القطع عامة، وقيل: هو قطع الشىء الصلب، أو هو القطع عرضا. يقال منه: قطَّهُ يقُطُّهُ قَطًّا.
والقَطَطُ: شعر الزنجى تقول: رجل قَطَطٌ، وشَعْرٌ قَطَطٌ، وامرأة قَطَطٌ: ويقال منه والجمع قَطِطون وقَطَطاتٌ.
وشَعر قَطٌّ: أى جَعْدٌ قصير. يُقال منه: قَطَّ يقَطُّ قَطَطًا وقَطَاطَةً.
وقَطِط بالكسر بإظهار التضعيف. اللسان «قطط».

(٤) فى ز «بقوله».

(٥) «ويجوز أن يكون» ساقط من ش، ز، ظ.

(٦) فى ش، ز، ظ «أو مفعول».

تقديره، أعنى، «وفُعُول» مبتدأ وخبره فى «له»، والجملة خبر المبتدأ، «وبِاطِّرَادٍ» فى موضع الحال من «فُعُول»، ثم إن اطراد فعول فى فعل اللازم يشترط فيه أن لا يكون الفعل مستوجباً[(١)] لأحد الأوزان المذكورة فى قوله:

(ص) مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالاَ * أَوْ فَعَلاَنًا فَادْرِ أَوْ فُعَالاَ

(ش) فذكر فى هذا البيت[(٢)] ثلاثة أوزان، وسيذكر رابعاً بعد[(٣)] وهى «فِعَال» بكسر الفاء «وفَعَلان» بفتح الفاء والعين، «وفُعَالا»[(٤)] بضم الفاء، «وما» ظرفية مصدرية، «ومُسْتَوْجِبًا» خبر يكن، وفعالا مفعول[(٥)] بـ «مستوجبا»[(٦)]، و«أَوْ فَعَلاَنًا» أو فُعَالاً[(٧)] معطوفان على «فِعَالاً»[(٨)] ثم بيَّن معانى الأفعَال التى تستحق هذه الأوزان فقال:

(ص) فَأَوَّلٌ لِذِى[(٩)] امْتِنَاعٍ كَأَبَى * ...

(ش) يعنى بالأول «فِعَالاً» وهو مصدر مطرد فى «فَعَل» اللازم الدال على الامتناع نحو: أَبَى[(١٠)] إِبَاءً، ونَفَرَ نِفَارًا، وفَرَّ فِرَارًا [بمعنى نفر][(١١)] وقوله[(١٢)]

(ص) ... * وَالثَّانِ[(١٣)] لِلَّذِى اقْتَضَى تَقَلُّبَا

---

(١) فى الأصل «مستوحيا» تحريف.
(٢) فى ظ «الباب» تحريف.
(٣) «بعد» ساقطة من ت.
(٤) فى الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «وفعال» والمثبت أدق كما فى ز والألفية.
(٥) فى هـ «مفعولا».
(٦) فى الأصل، هـ، ز، ظ، ت «بمستوجب» وفى ش «لمستوجبا». والمثبت أدق كما فى ك والألفية.
(٧) فى ش «وفعلانا أو فعولا» خطأ.
(٨) فى ظ «فعال».
(٩) فى الأصل «وأول الذى» وما أَثبتُّ أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.
(١٠) فى ظ «كأبى».
(١١) «بمعنى نفر» تكملة من ز، ك.
وفى الأصل «وفار فراراً» وفى ظ «وفر فراً» تحريف.
(١٢) «قوله» ساقط من ش.
(١٣) فى الأصل «والثانى» وما أَثبتُّ أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(ش) يعنى بالثانى «فَعَلاَنًا» وهو أيضاً مصدر «فَعَلَ» اللازم الدال على التقلب والاضطراب نحو: لَمَعَ لَمَعَانًا، وجَالَ جَوَلاَنًا، وغَلَتِ القِدْرُ غَلَيَانًا.

وقوله:

(ص) لِلدَّا فُعَالٌ ... * ...

(ش) هذا[1] هو الوزن الثالث، وهو «فُعَال» وهو مصدر مطرد فى «فَعَل» الدال على الداء / والمرض نحو: سَعَلَ سُعَالا، وزكم زُكَامًا. ١٤٣ / أ

ثم قال:

(ص) ... أَوْ لِصَوْتٍ[2] ... * ...

(ش) يعنى أنَّ «فُعَالاً» يكون أيضاً مصدراً مطرداً فى «فَعَلَ» اللازم الدال على الصوت نحو: نَعَقَ نُعَاقًا[3]، ونَفَرَتِ الشَّاةُ نُفَارًا[4]، ورَغَا[5] البَعِيرُ رُغَاءً.

«ففُعَال» على هذا يكون «لفَعَل» الدال على الداء، «ولفَعَل» الدال على الصوت وقوله:

(ص) ... وَشَمِلْ * سَيْراً وَصَوْتًا الفَعِيلُ كَصَهِلْ

(ش) هذا هو الوزن الرابع وهو «فَعِيل»، ويكون مصدراً مطردًا فى فَعَل

---

(١) فى ز «وهذا».

(٢) فى الأصل، ت «ولصوت».

(٣) نعق: «النَّعِيقُ دعاء الراعى الشاء، نَعَق الرَّاعِى بالغَنَم، ينعِق بالكسر نعقًا ونُعَاقًا ونَعِيقاً ونعقانا، صاحَ بها وزجرها» اللسان «نعق» قال تعالى فى سورة البقرة. آية: ١٧١.

(وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً ونِدَاءً).

(٤) فى هـ «ونعرت الشاة نعاراً» وهذا جائز، وفى ز، ظ، ت «ويعرت الشاة يعاراً، وهذا جائز يُقال نعر الرجل ينعر نعيراً ونُعاراً أي صاح وصوّت بخيشومه واليعار صوت الشاء والمِعْزَى إذا صاحت، يعرب تَيْعَرُ يَعارًا.

(٥) رغا: «الرُّغَاءُ: صَوتُ ذوات الخُفِّ، وفى الحديث «لاَ يَأْتِى أَحَدُكُم يَوْمَ القِيَامَةِ بِبَعِيرٍ لَهُ رُغَاء. فـ (الرُّغَاءُ) صوت الإبل. تقول: رغا البعير، والناقةُ تَرْغُو رُغَاءً صَوَّتَت، وأرغى فلان بَعِيرَه. أى حمله على أن يرغو ليلاً». اللسان «رغا».

اللازم الدال على السير نحو: ذَمَلَ ذَمِيلاً[١]، ورَسَمَ رَسِيمًا[٢]. والدال على الصوت نحو: صَهَل صَهِيلاً.

وهذا معنى قوله: «وشَمِلْ[٣] سَيْرًا وَصَوْتًا الفَعِيلُ[٤]»، وقوله: «فأَوَّلُ» مبتدأ، وسوغ الابتداء به أنه وصف لمحذوف[٥] والتقدير: ففعل أول[٦]، وخبره «لِلذِى امْتِنَاعٍ» أى لصاحب فعل ذى امتناع فهو على حذف مضاف، «والثَّانِ» مبتدأ وأصله والثانى فحذف الياء واستغنى عنها بالكسرة، وخبره «لِلَّذِى»، «واقْتَضَى» صلة للذى[٧] «وتَقَلُّبًا» مفعول باقتضى، «وفُعَالٌ» مبتدأ وخبره[٨] «لِلَّدا»، وأراد الداء، فقصره ضرورة، «ولِصَوْتٍ» معطوف على الداء، والتقدير: فُعَالٌ مصدر للداء وللصوت[٩].

«وشَمِلَ فيه لغتان: شَمَلَ يَشْمُل: بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع، وشَمِلَ يَشْمَل بكسر العين فى الماضى[١٠] وفتحها / فى المضارع، ١٤٣ ب
وهى الفصحى؛ إلا أنه ينبغى أن يضبط هنا بالفتح فى الماضى صوناً من

---

(١) ذَمَل: «الذمِيلُ: ضَرْبٌ من سير الإبل، أو هو السير اللين. ذمل يذمل ويذمل ذملاً وذمولا وذميلا وذملانا، وناقة ذمول أى من نوق ذمل اللسان «ذمل».

(٢) فى ك زيادة «ورسم رسيما ورحل رحيلا».
رَسَم: «الرَّسِيمُ ضَرْبٌ من سير الإبل فوق الذَّمِيل، يقال منه: رَسَمَ يَرْسِمُ رَسِيمًا. إذا ارتفع السير عن العنق قليلا يسمى تَزَيُّدٌ فإذا ارتفع عن ذلك قليلا فهو الذَّمِيلُ. ثم الرَّسِيمُ». اللسان «رسم».

(٣) فى الأصل، ش، ك، ت «شمل».
والمثبتُ أدق كما فى هـ ، ز، ظ والألفية.

(٤) «الفعيل» ساقطة من ز، ظ.

(٥) فى ش «الابتداء به التنويع، أو أنه نعت لمحذوف».

(٦) ما بعد «به» إلى هنا ساقط من ك.

(٧) فى ز، ظ «الذى».

(٨) فى ظ «خبره».

(٩) فى ش «ولصوت» وفى ظ، ك «والصوت».

(١٠) «فى الماضى» ساقط من ش، ز.

السناد، وهو اختلاف حركة الحرف الذى قبل الروى المقيد، «والفَعِيلُ» فاعل بشمل[1]، و«سَيْرًا» مفعول بشمل، «وصَوْتًا» معطوف عليه. ثم أشار إلى الرابع فقال[2]:

(ص) فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلاَ * كَسَهُلَ الأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلاَ

(ش) يعنى أنَّ فَعُل المضموم[3] العين لا يكون[4] إلا لازماً، يطرد[5] فى مصدره وزنان:

الأول: «فُعُولَة» نحو؛ سَهُلَ الأَمْرُ سُهُولَةً، وصَعُبَ صُعُوبَةً.

والثانى[6]: «فَعَالَة» نحو: جَزُلَ جَزَالَةً[7]، ونَظُفَ نَظَافَةً.

«وفُعُولَةٌ» مبتدأ، «وفَعَالَةٌ» معطوف عليه بحذف حرف العطف، «ولِفَعُلاَ» خبر المبتدأ. ثم قال:

(ص) وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى * فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَا

(ش) يعنى أن ما خالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثى فهو منقول سماعاً من[8] العرب، وفُهم منه أن جميع ما تقدم من المصادر

---

(1) فى ك «شمل».
(2) فى ك بقوله».
(3) فى ز «بضم».
(4) فى الأصل «ولا يكون» تحريف.
(5) فى ز، ظ «فيطرد».
(6) فى ت «والثان».
(7) فى ك «جزل الأمر جزالة».
الجزل: «الحطب اليابس أو الغليظ، ورَجُلٌ جَزْلُ الرَّأْيِ، وامرأة جَزْلَةٌ أى جيدة الرأى، أو ذات أرداف وثيرة».
والجِزْلَةُ: البقية من الرغيف والإناء. والجَزْلُ القطع، والجِزْلَةُ بالكسر: القطعة من التمر».
اللسان «جزل».
فى ز، ظ «زاد» ضخم ضخامة، وفصح وفصاحة.
والزيادة هنا غير لازمة.
(8) فى ش، ظ، ك «عن».

مقيس[1]، وفُهم أيضاً منه أنَّ [بعض][2] مصادر الثلاثى أتت على غير قياس[3]، وذكر منها مصدرين «سُخْطًا» وهو[4] مصدر سَخِطَ وقياسه: سَخَطٌ بفتح[5] الخاء، وقد جاء كذلك، ورِضًا[6] وهو مصدر رَضِىَ وقياسه رَضًا بفتح الراء، وفُهم من قوله: «كسُخْط»، فى إتيانه[7] بكاف التشبيه أنه قد جاء غير[8] هذين المصدرين على غير قياس[9].

«وما» / مبتدأ وهى شرطية وخبرها «أَتى»، و«مُخَالِفًا» حال من الضمير ١٤٤/أ المستتر فى أتى، وهو الضمير العائد على المبتدأ. [«ولِمَاَ» متعلق بمخالفا، «والفاء»[10] جواب الشرط، والجملة بعدها جواب الشرط][11].

ولما فرغ من مصادر[12] الثلاثى شرع فى بيان مصدر المزيد فقال:

(ص) وَغَيْرُ ذِى ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ * مَصْدَرُه ...

---

(1) فى الأصل «من مقيس».
(2) «بعض» تكملة من ك.
(3) فى ظ «القياس».
(4) فى ز «فهو».
(5) فى ش «وقياسه سَخَط بفتح الخاء والسين».
فى ز، ك «وقياسه سخطاً بفتح السين والخاء» وعبارتهما أدق.
(6) في الأصل، هـ ، ز، ظ، ت (ورضى).
(7) فى الأصل «فى إتيان» وفى ز «بإتيانه».
(8) فى الأصل «عين» تحريف.
(9) من مصادر الفعل الثلاثى وردت سماعاً من العرب على غير قياس قولهم فى فَعَل المفتوح العين المتعدى: جَحَدَه جُحُودًا، وشكَرَه شكوراً وشكرانا، والقياس جَحْدًا، شُكْراً، وقولهم فى فعِل المكسور العين المتعدى: علم علماً بكسر العين والقياس فتحها، وقولهم فى فعُلَ المضموم العين: حسن حُسْنًا بضم الأول وسكون الثانى، والقياس فعولة.
انظر الجمل للزجاجى ٣٨٣، والتسهيل ٢٠٤.
(10) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:
«فبابه النقل كسخط ورضا».
(11) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(12) فى الأصل «سائر» تحريف.

(ش) يعنى أنَّ غير الثلاثى من الأفعال له مصدر مقيس غير متوقف على السماع، وشمل قوله: «غَيْرُ ذِى ثَلاَثَةٍ»، والرباعى الأصول نحو دَحْرَجَ، والمزيد من الرباعى نحو: «احْرَنْجَمَ»، والمزيد من الثلاثى. نحو «اسْتَخْرَجَ» وله أبنية كثيرة وبدا منها بفُعَّلَ، فقال:

(ص) ... * ... كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ

(ش) يعنى أنَّ فُعِّل المشدد العين[1] نحو: «قُدِّسَ» يأتى مصدره على «تَفْعِيل» نحو: قُدِّسَ[2] تَقْدِيسًا، وعُلِّمَ تَعْلِيمًا. «وغَيْرُ» مبتدأ، «ومَقِيسُ» خبره «ومَصْدَرُه» فاعل بمقيس[3]، ويجوز أن يكون «مَقِيسُ» خبراً مقدمًا، «ومَصْدَرُه» مبتدأ، والجملة خبر المبتدأ[4] ثم قال:

(ص) وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً وَأَجْمِلاَ * إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلاَ

(ش) هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادرها وكلها من الثلاثى المزيد:

الأول: «زَكِّهِ»[5] وهذا[6] من زَكَّى، ومصدره يأتى على «تَزْكِيَة»، ومثله نَمَّى تَنْمِيَةً[7]، وسَمَّى تَسْمِيَة.

الثانى: «أَجْمِل»، وهو أمر من «أَجْمَلَ»، ومصدره يأتى على إِجْمَال[8]،

(1) «العين» ساقطة من ظ.
(2) ما بعد «قدس» إلى هنا ساقط من ك.
(3) فى ش، ك «مفعول لم يُسم فاعله بمقيس» وهذا جائز، وما أثبتُّ أولى.
(4) «المبتدأ» ساقطة من ظ، ك، ت.
وفى ش «المبتدأ الأول» وعبارتها أكمل.
(5) فى ز «تزكية».
(6) فى ش، ك «وهو أمر» وعبارتهما أوضح.
(7) «نمى تنمية» ساقط من هـ ، ت وهي غير واضحة في الاصل.
(8) فى هـ «أجملا».

ومثله: أَكْرَمَ إِكْرَامًا، وأَعْطَى إِعْطَاءً.

الثالث: «تجَمَّلَ»، وهو فعل ماض، ومصدره يأتى على «تَفَعُّل» ومثله: / تَكَلَّمَ تَكَلُّمًا، وتَعَلَّمَ تَعَلُّمًا. ١٤٤/ب

«وزَكِّهِ» وما بعده معطوف على قوله فى البيت الذى قبله «كقدس التقديس»[1]، «وإجمال» مصدر «أَجْمَلَ»، وهو مضاف إلى «مَنْ»، وهى موصولة، وصلتها «تَجَمَّلاَ»، وقدم المصدر على فعله والتقدير: من تجمل تجملا، ثم قال:

(ص) واسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ * إِقَامَةً ...

(ش) ذكر فى هذا البيت[2] فعلين مع مصدريهما من الثلاثى المزيد.

الأول: «اسْتَعِذْ»، وهو فعل أمر من «اسْتَعَاذَ»، ومصدره يأتى على «اسْتِعَاذَة» ومثلها[3]: اسْتَقَامَ[4] اسْتِقَامَه.

الثانى: «أَقِمْ»، وهو فعل أمر من أقام[5]، ومصدره يأتى على: «إِقَامَه»، ومثله أَجَازَ إِجَازَةً، ثم قال:

(ص) ... * ... وَغَالِبًا [ذَا][6] التَّا لَزِمْ

(ش) الإشارة للمصدرين[7] معاً؛ وإنما أفرده على إرادة ما ذكر، وإنما

---

(1) فى ت «التقديسا».

(2) فى الأصل «الباب» تحريف.

(3) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ومثله».

«ومثلها» الضمير يعود على استعاذة أى ومثل استعاذة استقامة، ومثله الضمير يعود على استعاذ. أى مثل «استعاذ» استقام.

(4) فى ك «استقم».

(5) فى ت «من قام».

(6) فى الأصل «وغالباً والتا».

«ذا» تكملة من الألفية وبقية النسخ.

(7) فى الأصل، هـ ، ت «للفعلين». وفى ش «إلى المصدرين». وما أثبتّ من ز، ظ، ك أولى وأدق.

لزمت التاء؛ لأنَّ «استعاذة» أصلها استعواذا، «وإقامة»[1] أصلها إقواما فنُقلت حركة الواو فيهما إلى الساكن، وانقلبت الواو ألفا، وحُذفت إحدى[2] الألفين وعوِّض منها[3] التاء، وفُهم من قوله: «غَالِبًا» أنها تحذف فى غير الغالب كقول بعضهم: أَرَاهَ إِرَاهً واسْتَفَاهَ اسْتِفَاهًا[4]، «وذَا» مبتدأ، «ولَزِمْ» خبره، «وَالتَّا» مفعول[5] بلزم، ويجوز أن تكون «التَّا» مبتدأ، «ولَزِم» خبره.

«وذَا» مفعول مقدم بلزم[6]. ثم قال:

(ص) وَمَا يَلِى الآخِرَ مُدَّ وَافْتَحَا / * مَعَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ[7] مِمَّا افْتُتِحَا ١٤٥ أ

بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى[8] ... * ...

(ش) هذا ضابط فى مصدر كل[9] فعل افتتح بهمز[10] الوصل، يعنى أنَّ الحرف المتصل به الحرف[11] الأخير من الفعل إذا كان الفعل[12] مفتتحاً بهمزة الوصل مُدَّه، وافتح ما قبل المدة[13] فينشأ من ذلك الألف، ثم تكسر تلو الحرف الثانى من الفعل وهو الحرف الثالث[14].

---

[1] فى ت «أو إقامة».
[2] فى ز «أحد».
[3] فى ظ «عنها».
[4] استفاه: «اسْتَفَاهَ الرَّجُلُ اسْتِفَاهَةً واستِفَاهًا فهو مُسْتَفِيهٌ: اشتَدَّ أَكْلُهُ بعد قلة، وقيل استفاه فى الطعام: أكثر منه، وقد تكون الاستفاهة فى الشراب».
اللسان «فوه».
[5] فى ظ «مفعول مقدم» وعبارتهما أكمل.
[6] ما بعد «بلزم» إلى هنا ساقط من ظ، ت.
[7] فى الأصل، هـ «الثانى» ما أثبتُّ أدقُّ كما فى الألفية وبقية النسخ.
[8] «كاصطفى» ساقط من هـ، ز، ظ، ك، ت.
[9] فى الأصل «كما» تحريف.
[10] فى هـ، ز، ظ، ت «بهمزة».
[11] «المتصل به الحرف» ساقط من ظ.
[12] «الفعل» ساقطة من ظ.
[13] فى ز «الهمزة».
[14] يريد كل فعل على وزن انْفَعَلَ، أو افْتَعَلَ، أو اسْتَفْعَلَ، وقد مثل لذلك بعد إعراب البيت.

و«ما» موصول[1] مفعول مقدم «بمُدَّ»، وهو مطلوب أيضاً «لافْتَح»، فهو من باب التنازع «ومَعْ» متعلق بمد وكذلك «بِمَّا» [2]، وهى موصولة وصلتها«افْتُتِحَا»، «وبهَمْزٍ» متعلق بـ «افْتُتِحَا»[3] [ثم][4] مثَّل[5] بقوله: «كَاصْطَفَى»، فتقول: اصْطَفَى اصْطِفَاء، ومثله[6]: انْطَلَقَ انْطِلاَقًا، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا، واقْتَدَرَ اقْتِدَاراً. ثم قال:

(ص) ... وَضُمَّ مَا * يَرْبَعُ فِى أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا

(ش) يعنى أنَّ مصدر «تَفَعْلَلَ» يضم فيه رابع الفعل فيصير مصدراً. نحو: تَلَمْلَمَ تَلَمْلُمًا، ومثله: تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا، وتَنَفَّسَ تَنَفُّسًا. و«ضُمَّ» فعل أمر، و«مَا» مفعول به وهو موصول وصلته يَرْبَعُ، ويحتمل أن يكون «ضُمَّ» فعلاً ماضياً[7] مبنياً للمفعول، و«ما» مفعول لم يُسم فاعله والأول أظهر. ثم قال:

(ص) فِعْلاَلٌ اَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلاَ[8] * ...

(ش) يعنى أنَّ «فَعْلَلَ» يأتى مصدره على «فِعْلاَلَ» وعلى «فَعْلَلَة»، نحو: دَحْرَجَ دِحْرَاجًا / ودَحْرَجَةً، وفُهم منه أن مصدر الملحق بفَعْلَلَ كمصدر فَعْلَلَ نحو: جَلْبَبَ وحَوْقَلَ، فتقول: جَلْبَبَ جِلْبَابًا وجَلْبَبَةً، وحَوْقَلَ حِيْقَالاً وحَوْقَلَةً، إلا أن المقيس[9] منهما فَعْلَلَةً دون «فِعْلاَل»، وقد نبّه على ذلك بقوله: ١٤٥/ب

(١) فى ز «موصولة».
(٢) فى الأصل «من ما».
(٣) فى الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «بافتتح».
والمثبت أدق كما فى ز، والألفية.
(٤) (ثم) تكملة من ش، هـ، ظ، ك، ت.
(٥) فى ش «قال».
(٦) «مثله» ساقطة من ظ.
(٧) «ماضيا» ساقطة من ز.
(٨) هذا الشطر ساقط من ش، وذكر بدله الشطر الثانى، وهو:
«واجعل مقيساً ثانياً لا أولا».
(٩) «المقيس» ساقطة من ظ.

(ص) ... * وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لاَ أَوَّلاَ

(ش) وجعلهما فى التسهيل[1] مقيسين معاً. و«فِعْلاَل» مبتدأ، «وفَعْلَلَة» معطوف عليه، والخبر[2] «لِفَعْلَلاَ»، «وثَانِيًا» مفعول أول باجعل، «ومَقِيسًا» مفعول ثان، «ولا» عاطفة «أَولاَ» على «ثَانِيًا»[3]. ثم قال:

(ص) لِفَاعَلَ الفِعَالُ وَالمُفَاعَلَهْ * ...

(ش) يعنى أنَّ «فَاعَلَ» له مصدران وهما «الفِعَالُ والمُفَاعَلَة»، نحو: قَاتَلَ قِتَالاً ومُقَاتَلَة، وخَاصَمَ خِصَامًا ومُخَاصَمَة. «والفِعَال» مبتدأ، «والمُفَاعَلَة» معطوف عليه، والخبر فى المجرور قبله[4]. ثم قال:

(ص) ... * وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ[5] عَادَلَهْ

(ش) يعنى أنَّ ما تقدم من مصادر غير الثلاثى هو القياس، وما جاء على خلافه عادله السماع أى صار عديلا له، ومما جاء من ذلك قول الراجز:

١٣٢ - بَاتَتْ تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا[6]
كَمَا تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا

وقياس مصدر «نَزَّى» تَنْزِية مثل زَكَّى تَزْكِيَة، ومن ذلك أيضاً كِذَّابٌ فى

---

(1) انظر التسهيل ٢٠٦.

(2) «والخبر» ساقطة من ظ.

(3) فى ش «عطفت أولاً على ثانيا» فى هـ ، ظ، ز، ت «عطفت أولاً على ثان»
فى ك «عاطفة عطفت أولاً على ثانياً «وعبارتها هنا أوضح وأكمل».

(4) «قبله» ساقطة من ت.

(5) فى الأصل «من السماع» تحريف.

(6) نسب الأستاذ عبد السلام هارون البيت الأول إلى ابن ميادة، واعتبره ابن مالك من الضرورات. وورد بلا نسبة في اللسان «نزا» والخصائص انظر التسهيل ٢٠٦، ومعجم شواهد العربية ٢:٥٥٩، وشرح المفصل ٦:٥٨، والمقرب ٢:١٣٤، وشرح التصريح ٢:٧٦، وشرح الأشمونى ٢:٣٠٧.
تنزى: تحرك دلوها.
شهلة: العجوز، وخصَّ الشهلة بالذكر؛ لأنها أضعفت من الشابة.

مصدر كَذَّب وقياسه تَكْذِيب[1]. «وغَيْرُ» مبتدأ، «وما» موصولة وصلتها مر «والسَّمَاعُ» مبتدأ، «وعَادَلَهُ»[2] فى موضعِ الخبر[3]، والجملة خبر المبتدأ الأول.

ثم قال:

(ص) وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ / * وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ[4] كَجِلْسَهْ   ١٤٦ أ

(ش) يعنى أنك إذا أردت المرة الواحدة من مصدر[5] الثلاثى أتيت «بفَعْلَة»[6] بفتح الفاء وسكون العين نحو: جَلَسَ جَلْسَة، وضَرَبَ ضَرْبَة.

وإذا أردت الهيئة أتيت «بفِعْلة» بكسر[7] الفاء نحو: جَلَسَ جِلْسَةً حَسَنَة[8]، وقد يكون بناء المصدر على «فَعْلَة» كرَحْمَة، وعلى فِعْلَة كدِرْبَة، فلا يكون فى لحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة إلا بقرينة تدل على ذلك. ثم قال:

(ص) فِى غَيْرِ ذِى الثُّلاثِ بِالتَّا المَرَّهْ * ...

(ش) يعنى أنَّ مصدر غير الثلاثى إذا أريد منه المرة ألحقت التاء لمصدره[9] القياسى فتقول فى نحو[10] أَكْرَمَهُ إِكْرَامًا. إذا أردت المرة إِكْرَامَةً[11] وفى

---

(1) فى ش، ز، ظ، ك «تكذيباً».
(2) فى الأصل «وعامله» تحريف. وما أثبتُّ من الألفية وبقية النسخ.
(3) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «خبره».
(4) فى الأصل «كهيئة» وما أثبتُّ أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.
(5) فى ك «مصدر الفعل الثلاثى» وعبارتها أكمل.
(6) فى الأصل «بفعل» تحريف.
(7) «بكسر الفاء» ساقط من ك.
وفى ش زيادة «بكسر الفاء وسكون العين» وعبارتها أكمل وأوضح.
(8) «حسنة» ساقطة من ت.
(9) فى ظ «بمصدره».
(10) «نحو» ساقطة من ظ.
(11) فى ظ «كرامة» تحريف.

نحو: انْطَلَقَ انْطِلاَقًا[1] انْطِلاَقَةً، فلو كان المصدر من ذلك مبنياً على التاء نحو: زَكَّى تَزْكِيَةً، واسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً، لم يدل على المرة فيه إلا بقرينة نحو: زَكَّيهِ[2] تَزْكِيَةً وَاحِدَةً، وأما الهيئة فلم تستعمل من المزيد إلا على وجه[3] الشذوذ. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالخِمْرَهْ

(ش) يعنى أنه قد جاء الهيئة على فِعلة[4] فى مصدر غير[5] الثلاثى كقولهم: «الخِمْرَة» وهى من اختمرت المرأة إذا لبست الخمار، ومثله العِمَّة من اعتَمّ[6] «والقِمْصَة» من تَقَمَّصَ، «والنِقْبَة» من انْتَقَبَ[7]. «والمرَّة» مبتدأ، والخبر فى قوله «بِالتّا»، وإنما حذف التاء[8] فى الثلاثى، لأنه راعى تأنيث الحرف، والتقدير: فى غير الفعل صاحب الثلاثة[9] الأحرف، «وفِى الثَّلاَثِ[10]» متعلق بالاستقرار العامل / فى الخبر، أو فى موضع الحال من الفاعل بالاستقرار. ١٤٦/أ

[1] «انطلاقًا» ساقطة من ظ.
[2] فى هـ «زكى» وفى ز «زك».
[3] فى ك «إلا شذوذاً».
[4] فى الأصل «فعل» تحريف.
[5] «غير» ساقطة من ت.
[6] اعتَمّ، وتَعَمَّمَ إذا لبس العمامة - وهى لباس للرأس - يقال: حَسَنُ العِمَّة: أى التَّعَمُّمِ.
[7] فى ز «تنقب».
النقبة: إذا غطت المرأة وجهها بالنقاب.
[8] فى ك «حذفت التاء من».
[9] فى الأصل، هـ، ز، ظ، ك، ت «الثلاث» تحريف وفى ظ «الثلاثى» تحريف.
[10] فى ش «وفى غير متعلق» والثلاث ساقطة. وفى ك «والثلاث وفى غير متعلق» وكان الأولى أن يقول «وفى غير» متعلق بالاستقرار العامل فى الخبر، وغير مضاف، وذى مضاف إليه، وذى مضاف، والثلاث مضاف إليه.

(أبنية أسماء الفاعلين [والمفعولين[1]] والصفات المشبهات[2] بها)

(ش) الفعل على قسمين: ثلاثى وغير ثلاثى. فالثلاثى بالنظر إلى هذا الباب ثلاثة أنواع: مفتوح العين[3]، ومكسور العين [متعديا][4]، فهذا[5] هو القسم الأول، ومكسور العين لازم وهو القسم الثانى، ومضموم العين، ولا يكون إلا لازما، وهو القسم الثالث، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) **كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا * مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا**

(ش) المراد بقوله «كفَاعِلٍ» هذا[6] الوزن الذى على صيغة فاعل، والمراد باسم الفاعل اسم الفاعل[7] الذى هو صفة دالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها سواء كان على وزن فاعل «كضَارِب» أو على غيره كمِكْرِه[8] ومُدَحْرِج، وشمل قوله: «مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ» جميع أنواع الفعل الثلاثى[9]، ثم أخرج «فَعِل» اللازم «وفَعُل» ولا يكون إلا لازما بقوله:

---

(1) «والمفعولين» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.

(2) فى الأصل «والمشبهات».

وفى هـ ، ظ «المشبهة».

(3) فى ش، هـ «مفتوح العين لازماً ومتعدياً» الزيادة هنا لازمة.

(4) «متعديا» تكملة من ش.

(5) فى ش «وهذا».

(6) فى ز «هو هذا».

(7) «اسم الفاعل» ساقط من ك، ت.

(8) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «كمكرم».

(9) «الثلاثى» ساقطة من ظ، ت.

(ص) وَهْوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وفَعِلْ * غَيْرَ مُعَدًّى ...

(ش) وهو ضمير عائد على «فَاعِل» فى البيت قبله، يعنى: أنَّ فاعلا قليل فى اسم الفاعل من «فَعُل» المضموم العين[1] «وفَعِل» المكسور العين اللازم نحو: فَرُهَ العَبْدُ فهو فَارِهُ وسَلِمَ فو سَالِمٌ. وفُهِم منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين / من الثلاثى، وهو ثلاثة أنواع: ١٤٧ أ

- مفتوح العين متعد نحو: ضَرَب فهو ضَارِبٌ.

- وغير متعد نحو: قَعَدَ فهو قَاعِدٌ.

- ومكسور العين متعد نحو: شَرِبَ فهو شَارِبٌ.

«واسْمَ فَاعِلٍ» مفعول بصغ، «وكَفَاعِلٍ، وإِذَا» متعلقان به، والظاهر أنَّ «يَكُون» تامة بمعنى يوجد، «ومِنْ ذِى» متعلق بها، «وغَذَا» يحتمل أن يكون من غَذَوْتُ الصَّبِىَّ باللبن، أى رَبَّيْتُهُ بِهِ. فيكون متعديا، ويحتمل أن يكون بمعنى غَذَا الماء أى سال فيكون لازماً، واسم الفاعل منهما معاً على فاعل، والمراد بقليل، شاذ، ولذلك قال بعد، «بَلْ قِيَاسُهُ»[2]، وقوله: «وَهُوَ قَلِيلٌ» مبتدأ وخبر: «وفِى» متعلق بقليل، «وغَيْرَ مُعَدًّى» حال من فَعِلَ[3] الأخير. ثم أشار إلى النوع الثانى من المثالين فقال:

(ص) ... * بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ
وَأَفْعَلٌ فَعْلَانُ ... * ...

(ش) فذكر لاسم الفاعل من «فَعِلَ» اللازم ثلاثة أوزان «فَعِلْ وأَفْعَلٌ

---

(١) «العين» ساقطة من ظ.

(٢) فى ش «قال بل بعد قياسه بعد» تركيب مضطرب.
فى هـ ، ز، ك «بعد قياسه بعد» وسقطت «بل».

(٣) «من فعل» ساقط من ش.

وفَعْلاَن»، وتجوَّز فى إطلاق اسم الفاعل عليها[١]، وإنما هى صفات مشبهات باسم الفاعل. ولما كان كل واحد من هذه الأوزان يختص[٢] بمعنى فى الفعل يقتضيه نبَّه على ذلك بالمُثُل[٣] فقال[٤]:

(ص) ... نَحْوُ أَشِرْ * وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَرِ

(ش) «ففَعِل» للأعراض: نحو: فَرِحَ فهو فَرِحٌ، وأَشِرَ فهو أَشِرٌ. «وفَعْلاَن» للامتلاء وحرارة البطن: نحو / غَرِثَ[٥] فهو غَرْثَان، وصَدِىَ[٦] فهو صَدْيَان. ١٤٧/ب

«وأَفْعَلٌ» للخِلْقَ والألوان، نحو حَمِرَ فهو أَحْمَرٌ، وجَهِرَ فهو أَجْهَرٌ، ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله:

(ص) وفَعْلٌ آوْلَى وَفعِيلٌ بِفَعُلْ * كَالضَّخْمِ وَالجَمِيلِ وَالفِعْلُ جَمُلْ[٧]

(ش) يعنى أنَّ الأَوْلَى «بفَعُل» المضموم العين «فَعْلٌ» نحو: سَهُل فهو سَهْلٌ، وضَخُمَ فهو ضَخْمٌ، «وفَعِيلٌ»[٨] نحو: ظَرُفَ فهو ظَرِيفٌ، وجَمُلَ فهو جَمِيلٌ، وفُهِم: مِن قوله: «أَوْلَى» أن اسم الفاعل منه يأتى على غير[٩] الوزنين المذكورين وهو المنبه عليه بقوله:

---

[١] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «عليهما».
والمثبت من الأصل.
[٢] فى ز «مختصًا».
[٣] فى هـ «فى المثل».
[٤] «فقال» ساقطة من ت.
[٥] الغَرَثُ: شدة الجوع، وغَرِثَ بالكسر، يَغْرَثُ غَرَثًا فهو غَرِثٌ وغَرْثَانُ. والجمع غَرْثَى وغَرَاثَى، وغراثٌ وغَرْثَةٌ جوَّعه اللسان «غرث».
[٦] الصَّدَى: شِدَّةُ العطش. صَدِىَ يَصْدَى صَدًى فهو صَدٍ وصَادٍ وصَدْيَان، والأنثى صَدْيَا، والجمع صَدَاءٌ.
ورجل مِصْدَاءٌ كثير العطش، والصَّوادِى النخل التى لا تشرب الماء. اللسان «صدى».
[٧] فى الأصل «بكمل» وما أثبت أولى وقد ورد فى الألفية وبقية النسخ.
[٨] فى ز «أو فعيل».
[٩] «غير» ساقطة من ت.

(ص) وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وفَعَلْ[1] * ...

(ش) يعنى أنَّ اسم الفاعل «من فَعُلَ» المضموم العين قد يأتى على وزن «أَفْعَل» نحو: حَرُشَ فهو أَحْرَشٌ، وعلى وزن «فَعَلْ» نحو بَطُلَ فهو بَطَلْ، وحَسُنَ فهو حَسَنْ، وفُهم من تنصيصه على القلة فى أَفْعَل وفَعَلْ أن الوزنين السابقين كثيران «وقياسُهُ» مبتدأ، وخبره «فَعِل»، «وأَفْعَلٌ» معطوف عليه وكذلك «فَعْلاَن»، على حذف العاطف، «وأَفْعَل» مبتدأ، و«قَلِيلٌ» خبره، «وفِيهِ» متعلق بقليل، «وفَعَلْ» معطوف على أَفْعَل. ثم قال:

(ص) ... * وَبِسِوَى الفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

(ش) يعنى أنَّ «فَعَل» المفتوح[2] العين قد يأتى اسم فاعله[3] على وزن غير فاعل[4]، ولم يذكر الوزن الذى يأتى غير فاعل[5]، ففُهم منه أنه غير / مخصوص بوزن واحد، والذى جاء من ذلك طَابَ فهو طَيِّبُ، وشَاخَ فهو شَيْخ، وشَابَ فهو أَشْيَبْ، وعَفّ فهو عَفِيف، وفُهم من قوله: «قَدْ يَغْنَى»: التقليل[6]. «وبسِوَى» متعلق بيَغْنَى، «وفَعَل» فاعل بيغنى. ولما فرغ من اسم الفاعل من الثلاثى شرع فى بيان اسم الفاعل من غير الثلاثى فقال: ١٤٨/أ

(ص) وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ * مِنْ غَيْرِ ذِى الثُّلاَثِ كَالْمُوَاصِلِ
مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخِيرِ مُطْلَقَا * وَضَمٌّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

(ش) أتى مع هذين البيتين بضابط فى اسم الفاعل من غير الثلاثى، وهو

---

(١) فى الأصل «أو فعل» تحريف.
(٢) فى الأصل «الفتوح» تحريف.
(٣) فى ز «فاعل».
(٤) فى ش، ك «على غير وزن فاعل». تقديم وتأخير.
(٥) فى ش، هـ ، ز، ك «يأتى على غير فاعل» يأتى مكررة وفى ظ «يأتى على فاعل» يأتى مكررة.
(٦) فى الأصل، ش، ظ، ك «التعليل».
والمثبت أدق فـ «قد» هنا تفيد التقليل لا التعليل.

أنه[1] إذا أردت اسم الفاعل من غير الثلاثى أتيت بوزن مضارعه إلا أنك تكسر ما قبل الآخر، وتجعل عوض حرف المضارعة ميماً[2] زائدة مضمومة وشمل غير الثلاثى، الرباعى الأصول كيُدَحْرِجُ[3]، والرباعى المزيد كيَحْرَنْجِمُ[4]، والثلاثى المزيد كيَنْطَلِقُ ويَسْتَخْرِجُ، فتقول فى اسم الفاعل من دَحْرَجَ: مُدَحْرِج، ومن احْرَنْجَمَ مُحْرَنْجِمْ، ومن انْطَلَقَ مُنْطَلِق، ومن اسْتَخْرَجَ مُسْتَخْرِج. ومعنى[5] قوله: مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخِيرِ[6]، يعنى إذا كان مفتوحاً فى المضارع كسر فى اسم الفاعل نحو: يَتَدَحْرَجُ فتقول: مُتَدَحْرِج، وفُهم من قوله: «مُطلقًا» أنه إذا كان مكسوراً فى المضارع / يكسر فى اسم الفاعل، ١٤٨ أ
فتكون الكسرة غير الكسرة نحو: مُنْطَلِق فى يَنْطَلِق. «وزِنَةُ المُضَارِعِ» مبتدأ، وهو على حذف مضاف، «واسْمُ فَاعِلٍ» خبره، والتقدير: وصاحب زنة المضارع، ويحتمل أن يكون «اسْمُ فَاعِل» مبتدأ، «وزِنَةُ» خبر مقدم، «ومِنْ غَيْرِ» متعلق بزنة، «ومَعْ» فى موضع الحال من المضارع «ومُطْلَقًا» حال من كسر، «وضَمٌّ» معطوف على «كَسْرِ». ثم قال:

(ص) وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ * صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ المُنْتَظَرْ

(ش) يعنى أنَّ الحرف الذى قبل الآخر[7] فى اسم الفاعل من غير الثلاثى إذا فتحته صار اسم مفعول، فتقول فى اسم الفاعل من دَحْرَجَ: [مُدَحْرِج][8]، وفى اسم المفعول: مُدَحْرَج، وفى اسم الفاعل من انْتَظَرَ:

---

(١) «أنه» ساقط من ظ.
(٢) فى ت «فيما» تحريف.
(٣) فى ظ، ت «كدحرج» تحريف.
(٤) في ت «كيخرج» تحريف.
(٥) فى الأصل «ومع» تحريف.
(٦) فى ش «الأخير مطلقا» أكمل عبارة الألفية. والتكملة هنا غير لازمة، حيث ذكرها بعد.
(٧) فى ش، ظ، ك «الأخير».
(٨) «مدحرج» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

مُنتَظِر، وفى اسم المفعول: مُنتَظَر وقد تبرع بذكر[1] المفعول فى هذا الباب؛ لأنه إنما ترجم لاسم الفاعل والصفات المشبهات به[2] «وَإِنْ فَتَحْتَ» شرط والضمير فى «منه» يعود[3] على اسم الفاعل «ومِنْه» متعلق بفتحت، «ومَا» مفعول بفتحت، وهى موصولة وصلتها «كان»، «وانْكَسَرْ» فى موضع خبر كان، وصار جواب الشرط. ثم قال:

(ص) وَفِى اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاَثِىِّ اطَّرَدْ * زِنَةُ مَفْعُولٍ كآتٍ مِنْ قَصَدْ

(ش) يعنى أنَّ اسم المفعول من الثلاثى يأتى على وزن مفعول، وقوله: «كَآتٍ مِنْ قَصَدْ» أى كالمفعول الآتى[4] من قصد وهو مَقْصُودٌ، ومثله ١٤٩/أ مَضْرُوبٌ / من ضَرَبَ، ومَدعُوٌّ ومَرْضِىٌّ[5]، وأصل مرضىّ مرضوىٌ[6]. «وزِنَةُ»: فاعل «باطرد»[7]، وفى اسم[8] متعلق باطرد. ثم قال:

(ص) وَنَابَ نَقْلاً [عَنْهُ][9] ذُو فَعِيلِ * نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ

(ش) يعنى أنَّ صاحب هذا الوزن الذى هو «فَعِيل» ناب عن مفعول، نحو: قَتِيل بمعنى مقتول، أو[10] جَرِيح بمعنى مَجْرُوح، وهو كثير، ومع كثرته فهو غير مقيس وقيل يقاس[11]، وفُهِم من تمثيله: «بفَتَاةٍ وفَتًى» أن

---

(1) فى ش، هـ ، ز، ظ، ت «بذكر اسم» وعبارتها أكمل.
(2) فى الأصل، هـ ، ز «بها».
(3) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «عائد».
(4) فى الأصل، هـ «التى» تحريف.
(5) فى ش، ز، ك «زيادة» ومرضى وأصل مدعو مدعوو والزيادة هنا لازمة.
(6) فى ظ «مرضوو»، وفى ت «مرضو».
(7) فى ظ «بالطرد» تصحيف.
(8) فى ز «وفى اسم مفعول».
(9) «عنه» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت والألفية.
(10) فى ش، ز، ظ، ك، ت «وجريح».
(11) فى ش «وقيل مقيس» وفى ز، ك، ت «قيل يقاس عليه».
قال ابن مالك فى التسهيل ١٣٨ «بناء اسم المفعول من الثلاثى على زنة مفعول، ومن غيره على زنة اسم

فعيلا المذكور يجرى على المذكر والمؤنث بلفظ[١] واحد: فتى كحيل وفتاة كحيل[٢]. «وذو» فاعل بناب، «ونقلا» مصدر فى موضع الحال من «ذو».

= فاعله مفتوحاً ما قبل آخره، وينوب فى الدلالة لا العمل على مفعول بقلة فِعْل وفَعَل وفُعْلة وبكثرة فَعِيل، وليس مقيساً خلافاً لبعضهم».

(١) فى هـ «بوزن».

(٢) «وفتاة كحيل» ساقط من ظ.

(الصفة المشبهة باسم الفاعل)[1]

(ش) ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف دون إفادة معنى الحدوث، وتتميز من اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ * مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ

(ش) يعنى أنَّ الصفة المشبهة باسم الفاعل[2] يستحسن[3] أن يجرّ بها ما هو فاعل بها فى المعنى نحو الحَسَن الوَجْه إذ أصله الحَسَنُ وَجْهُهُ، وذلك لا يصح[4] فى اسم / الفاعل، وفُهم من قوله: «اسْتُحْسِنَ» أن ذلك ١٤٩/ب موجود فى اسم الفاعل؛ إلا أنه غير مستحسن نحو: كَاتِبُ الأَبِ. وفيه خلاف، ومذهب المصنف جوازه[5] وفُهم منه أيضاً أنَّ الجر بها غير لازم بل يجوز فيه النصب والرفع على ما يأتى[6]. «وصِفَةٌ» مبتدأ، «واسْتُحْسِنَ» صفته، «وجرٌّ» مرفوع باستحسن، «ومَعْنًى» منصوب على إسقاط الخافض «وبِهَا» متعلق بجر، والمُشْبِهَةُ[7] خبر المبتدأ، «واسْمَ الفَاعِلِ» يجوز ضبطه

---

(١) «الصفة المشبهة باسم الفاعل» مكررة من هـ ، ز، ظ، ت فى أول السطر «وزيادتها لا لزوم لها».
(٢) «باسم الفاعل» ساقط من ش.
(٣) فى ت «استحسن».
(٤) فى هـ ، ز، ظ، ت «لا يصلح».
(٥) قال ابن هشام «وقَبُحَ أن يقال زيد كاتب الأب لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تُسْنَدَ الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد».
أوضح المسالك ٢٦٩:٢.
وانظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٥٦:٢، وشرح ابن الناظم ٤٤٤.
(٦) فى ك «ما سيأتى» وهى أدق.
(٧) فى الأصل، ظ «ومشبهة» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.
فى ش، ك «والمشبه».

بالفتح[١] على أنه مفعول بالمشبهة، وبالكسر على أنه مضاف إليه، ويجوز أن يكون «المُشْبِهَة» مبتدأ، «وصفة» خبره. ثم قال:

(ص) وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ * كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

(ش) يعنى أنَّ الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ولا تكون إلا للحال، وبهذين الوصفين خالفت[٢] اسم الفاعل [فإن اسم الفاعل][٣] يصاغ من اللازم والمتعدى، ويكون للحال والاستقبال والمضى، ثم أتى بمثالين وهما «طَاهِر[٤] وجَمِيل»، وطاهر مصوغ من[٥] طَهُر وهو لازم، والمراد به الحال، وجَمِيل وهو مصوغ من جَمُل[٦] وهو أيضاً لازم[٧] ويراد[٨] به الحال، وفُهم من تمثيله بالوصفين / أنَّ الصفة المشبهة تكون ١٥٠ أ
جارية فيما ذكر[٩] على الفعل المضارع فى الحركات والسكنات وعدد الحروف «كطاهر» فإنه جار فيما ذكر على «يَطْهُر»، وغير جارية عليه «كجَمِيل» فإنه غير جار على «يَجْمل»، «وصَوْغُهَا» مبتدأ، و«مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ» متعلقان بصوغها، والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام[١٠] عليه وتقديره واجب.

---

(١) فى ك «ويجوز ضبط اسم الفاعل بالفتح» تقديم وتأخير.

(٢) فى الأصل «خالفه».

(٣) «فإن اسم الفاعل» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) فى الأصل «ظاهر».

(٥) فى الأصل «وظاهر مصوغ من ظهر».
فى ش، هـ ، ظ، ك، ت «فظاهر مصوغ من ظهر».
وفى ز «وهو مصوغ من ظهر».
والمثال المثبت من الألفية.

(٦) فى ت «يجمل».

(٧) «لازم» ساقطة من ت.

(٨) فى ك، ت «والمراد».

(٩) «فيما ذكر» ساقط من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(١٠) فى ت «الكلم».

ولا يجوز أن يكون المجروران ولا أحدهما[1] خبراً عن صوغها لعدم الفائدة ولا يجوز أن يكون معطوفاً على جر فاعل؛ لأن جر الفاعل بها مستحسن، وصوغها مما ذكر واجب. ثم قال:

(ص) وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ المُعَدَّى * لَهَا عَلَى الحَدِّ الَّذِى قَدْ حُدَّا

(ش) يعنى أنَّ الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المُعَدَّى فتقول: زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ، كما تقول: زَيْدٌ ضَارِبٌ الرَّجُلَ.

والمراد بالمُعَدَّى، المُعَدَّى إلى مفعول[2] واحد.

وفُهم من قوله: «عَلَى الحَدِّ الَّذِى قَدْ حُدَّا» أنها تعمل بالشروط المتقدمة فى اسم الفاعل من الاعتماد، ولا ينبغى أن يحمل على جميع الشروط السابقة التى منها: أن يكون بمعنى الحال والاستقبال[3]؛ لأنه نص على أنها[4] لا تكون إلا للحال بقوله: «لِحَاضِرِ»، «وعَمَلٌ» مبتدأ، وفَاعِلِ[5] ١٥٠ ب
مضاف / إلى المُعَدَّى وهو على حذف الموصوف والتقدير: فاعل الفعل المعدى «ولَهَا» فى موضع خبر عمل، «وعَلَى الحَدِّ»[6] متعلق بعمل، أو بالاستقرار الذى يتعلق به الخبر[7]، وحاصله أنَّ الصفة[8] تعمل على اسم الفاعل[9] المُتَعَدِّى إلى واحد، فتنصب ما بعدها، إلا أنه يخالف

---

[1] فى ش «أو أحدهما».
[2] «مفعول» ساقطة من ش.
[3] فى هـ ، ظ، ت «أو الاستقبال».
[4] فى الأصل، ش «أنه» وما أثبت من بقية النسخ أولى؛ لأن الهاء تعود على الصفة المشبهة.
[5] فى هـ ، ز، ك «واسم فاعل» وعبارتها أكمل.
[6] فى الأصل «وعلى الحد» وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.
[7] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت زيادة.
«به الخبر أو فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الاستقرارر الذى يتعلق به الخبر».
[8] فى ش «الصفة المشبهة» وعبارتها أكمل.
[9] «الفاعل» ساقطة من ت.

منصوب اسم الفاعل فى أمرين، وقد أشار إليهما فقال[1]:

(ص) وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ[2] * وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

(ش) يعنى أن الصفة تخالف اسم الفاعل فى شيئين:

الأول: أن معمولها لا يجوز تقديمه عليها فتقول: زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ.

ولا يجوز زَيْدٌ الوَجْهَ حَسَنٌ، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يجوز أن تقول[3]: زَيْدٌ الرَّجُلَ ضَارِبٌ. وهو المنبه عليه بقوله: «وسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ»[4].

الثانى: أنَّ[5] لا يكون إلا سَبَبِيًّا كالمثال المتقدم، بخلاف معمول اسم[6] الفاعل فإنه يكون سَبَبِيًّا نحو: زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبَاهُ، وأجنبيا نحو: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمراً.

وهو المنبه عليه بقوله: «وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ». «وسَبْقُ» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و«مَا» موصولة وصلتها «تعمل فيه»، والضمير العائد على الموصول / المجرور «بِفِى»، «ومُجْتَنَبْ» فى موضع خبر المبتدأ، «وكَوْنُهُ» مبتدأ ١٥١ أ

«وذَا» خبر الكون، وهو مضاف إلى «سَبَبِيَّة»[7]، «ووَجَبْ» خبره. ثم قال:

(ص) فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ * وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ

بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا ... * ...

---

(١) فى ش، ز، ظ، ك، ت «بقوله».

(٢) فى الأصل «تجتنب» وفى ت «يجتنب» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٣) «أن تقول» ساقط من ش.

(٤) فى الأصل، ش، ز، ك «يجتنب».

ما بعد «ضارب» إلى هنا ساقط من ت.

(٥) فى الأصل، ك «أن» وما أثبت أدق.

(٦) فى ز «الاسم» تحريف.

(٧) فى الأصل، ظ، ت «اسمه».

(ش) فالرفع بها على الفاعلية وهو الأصل فيها، والنصب على التشبيه[1] بالمفعول به[2] والجر بها على الإضافة. وقوله: «مَعَ أَلْ» أى مع كون الصفة مصحوبة «لأَلْ»[3]، «ودُونَ أَلْ»، أى مجردة من أل «مَصْحُوبَ أَلْ[4]». أى المعمول للصفة، «وما اتصل» [أى وما اتصل][5] من معمول الصفة بالصفة فى حال كونه «مُضَافًا» لما بعده، «أَوْ مُجَرَّدًا»: يعنى من «أل» والإضافة، فحاصله أن الصفة[6] مقرونة «بأل» ومجردة منها، «ومعمولها[7] [له][8] ثلاثة أحوال: اقتران «بأَلْ»، وإضافة، وتجَرُّد، فالمقرون «بأل» نوع واحد نحو: الوَجْه[9] والمضاف ثمانية أنواع:

الأول: مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: وَجْهُهُ[10].

الثاني: مضاف إلى مضاف إلى ضميره. نحو: حَسَنٌ وَجْهُ أَبِيهِ.

الثالث: مضاف إلى المعرّف[11] «بأل» نحو: وَجْهُ الأَبِ.

الرابع: مضاف إلى مجرد. نحو: وَجْهُ أَبٍ.

الخامس: مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: جَمِيلَة أَنْفِهِ من قولك[12]: مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ[13] حَسَنٌ وَجْهُ

---

(1) فى ز، ت «الشبيه».
(2) فى ظ «بالمفعولية».
(3) فى الأصل «لأجل» تحريف.
(4) «أل» ساقطة من ت.
(5) «أى وما اتصل» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك.
(6) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «الصفة لها حالان» وعبارتها أكمل.
(7) فى ك «ولمعمولها» وفى ت «ومعموله».
(8) «له» تكملة من هـ ، ظ، ك.
(9) فى هـ ، ز، ظ، ك «الحسن الوجه» والمثال هنا أوضح وأكمل.
(10) فى ش، هـ ، ك «حَسَنٌ وجهه» المثال هنا أوضح وأكمل.
(11) فى الأصل، ز، ك «المعرفة» تحريف.
(12) فى ز «قوله».
(13) فى الأصل «بامره» تحريف.

جَارِيَتِهَا جَمِيلَة أَنْفِه[1].

السادس: / مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو: جَمِيل خَالِها. من قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنُ الوَجْنَةِ جَمِيل خَالِهَا. ١٥١ ب

السابع: مضاف إلى موصول نحو: الطَّيِّبِي[2] كُلٍّ مَا الْتَاثَتْ بِه الأُزُرُ.

من قوله:

١٣٣ ـ فَعُجْتُهَا قِبَلَ الأَخْيَارِ مَنْزِلَةً * وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا التَاثَتْ بِهِ الأُزُرُ[3]

الثامن: مضاف إلى موصوف يشبهه[4] نحو: رَأَيْتُ رَجُلاً حَدِيدِ سِنَانُ رُمْحٍ يَطْعَنُ بِهِ.

والمجرد من الإضافة «وأل» يشمل ثلاثة أنواع:

ـ الموصول: نحو قوله:

١٣٤ ـ أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا * وَثِيرَاتُ مَا التَفَّتْ عَلَيْهِ المَآزِرُ[5]

ـ والموصوف: نحو: جَمًّا نَوَالٌ أَعَدَّهُ، من قوله:

---

(1) فى ش، هـ زيادة «جميلة أنفه فأنفه معمول لجميلة وهو مضاف إلى ضمير الوجه، والوجه مضاف إلى الجارية والجارية مضاف إلى ضمير المرأة وهى الموصوفة».
ولعلها زيادة من تعليقات الحاشية ودخلت المتن من قارىء للنسخة أو سهواً من الناسخ. إلا أنها زيادة لازمة لأنها توضيح للمثال.

(2) «الطيبى» ساقط من ز.

(3) الشاهد للفرزدق. انظر ديوانه ١:٢٢١، وشرح المرادى ٢:٥٠ وشرح الشواهد للعينى ٣:٦ وشرح التصريح ٢:٨٥
روى صدر البيت فى الأصل، ش، ك «فعج بها قبل الأخيار منزلة»
فعجتها: عجت الناقة إذا عطفت رأسها بالزمام.
التاثت: الالتياث الاختلاط، يقول: إن ازرهم لا تلتف إلا على أجساد طاهرة.

(4) «يشبهه» غير واضحة فى الأصل، وفى ظ «الشبهه».

(5) نسب الشاهد لعمر بن أبى ربيعة فى شرح الشواهد للعينى ٣:٦ وليس فى ديوانه، وورد بلا نسبة فى: شرح المرادى ٣:٥١ وشرح التصريح ٢:٨٦

١٣٥ ـ أَزُورُ امْرأً جَمًّا نَوَالٌ أَعَدَّهُ * لِمَن أُمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَزْمَةَ الدَّهْرِ[١]

وغيرهما نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْه.

فالصفة[٢] لها حالان كما تقدم، وعملها رفع ونصب وجر، ومعمولها له اثنتا[٣] عشرة حالة كما تقدم، فهو من ضَرْب اثنا عشر فى ستة باثنتين[٤] وسبعين وقد ذكر «المرادى» هذه الأوجه[٥] كلها وقال إنها من ضرب أحد[٦] عشر فى ستة والمجموع ست وستون مسألة[٧]، والصواب أنها اثنتان[٨] وسبعون مسألة. وأنا أرسم لك جدولاً يجمعها[٩] على ترتيب النظم ١٥٢ / أ

وهو هذا[١٠]: /.

---

(١) لم أعثر على قائله، وقد ورد فى أغلب كتب النحو غير معزو.
انظر شرح المرادى ٣: ٥١، وشرح الشواهد للعينى ٣: ٦ وشرح التصريح ٢: ٨٦.
فى هـ ، ز، ظ، ت «تزور أمرأ جما نوال أعده».

(٢) فى ظ «والصفة».

(٣) فى ش «اثنتى عشر حالا» تحريف.
وفى ز، ظ «اثنتى عشرة حالة» تحريف.
وفى هـ «اثنتى عشر حالة» تحريف.

(٤) فى ش، هـ ، ز، ظ، ت، ك «باثنين» تحريف.

(٥) فى ش «الوجوه».

(٦) فى هـ «احدى».

(٧) انظر شرح المرادى ٢: ٥٢، وشرح التصريح ٢: ٨٦.

(٨) فى ش، ظ، ك «اثنان» تحريف.

(٩) «يجمعها» ساقطة من ش.

(١٠) «وهو هذا» ساقط من هـ ، ت. وفى ش (وهذه صفة الجدول) وفى ك زيادة.
(وأنا أرسم لك جدولا يجمعها على ترتيب النظم وهو هذا).
هو الجدول لبعض الحذاق للصفة المشبهة. اسم الفاعل وجهان جاريان فى المسائل.

الوَجْهُ وَجْهُ وَجْهُهُ الأَبْ ... وَجْهُ غُلامِهِ كَذَا وَجْهُ أَبِ
فَجِئْ بِفِيدُ أَحَدَ الوَصْفَيْنِ ... بِوَاحِدٍ تُزِدْهُ دُونَ مَيْنِ
وَتَضْرِبُ السِّتَّةَ فِى الاثْنَيْنِ ... تَبْلُغُ عَشْرًا يَا فَتَى وَاثْنَيْنِ
تَرْفَعُ أَوْ تَنْصِبُ أَوْ تَجُرُّ ... إلاَّ وُجُوهًا لَيْسَ فِيهَا جَرُّ
وَهِىَ وَجْهُ وَجْهُهُ وَجْهُ أَبِ ... وَجْهُ غُلامِهِ لِكُلِّ مَذْهَبِ
مَهْمَا تَكُنْ مِنْ بَعدِ ذِى أَلْ ... وَاتَّفَقَتْ فَتِلْكَ سِتٌّ وَثَلاثُونَ انْتَهَتْ

الزيادة هنا من تعليقات الحاشية لقارىء النسخة، ودخلت المتن سهوًا من الناسخ.

مع ال

	فارفع بها	وانصب بها	وجر بها
جدول عن الصفة المشبهة مصحوب ال	الحَسَنُ الوَجْهُ	الحَسَنُ الوَجْهَ	الحَسَنُ الوَجْهِ
	الحَسَنُ وَجْهُهُ	الحَسَنُ وَجْهَهُ	الحَسَنُ وَجْهِهُ
وما اتصل بها مضافا	الحَسَنُ وَجْهُ أَبِيهِ	الحَسَنُ وَجْهَ أَبِيهِ	الحَسَنُ وَجْهِ أَبِيهِ
	الحَسَنُ وَجهُ الابِ	الحَسَنُ وَجهَ الابِ	الحَسَنُ وَجهِ الابِ
	الحَسَنُ وَجهُ أبٍ	الحَسَنُ وَجهَ أَبٍ	الحَسَنُ وَجهِ أبٍ
	الحَسَنُ أنفُهُ	الحَسَنُ أنفَهُ	الحَسَنُ أَنفِهِ
	الحَسَنُ خَالُها	الحَسَنُ خَالَها	الحَسَنُ خَالِها
	الحسَنُ كُلُّ ما تحت نِقابِه	الحسَنُ كُلُّ ما تحت نِقابِه	الحسَنُ كُلُّ ما تحت نِقابِه
	الحَسَنُ سِنانُ رمحٍ يطعَنُ به	الحَسَنُ سِنانَ رمحٍ يطعن به	الحَسَنُ سنانِ رمحٍ يطعنُ به
أو مجردا	الحسَنُ ما تحت نقابِهِ	الحسَنُ ما تحت نقابه	الحسَنُ ما تحت نقابه
	الحسَنُ نَوَالٌ أَعَدَّهُ	الحسَنُ نَوالاً أَعَدَّهُ	الحسَنُ نَوَالٍ أَعَدَّهُ
	الحسَنُ وَجهٌ	الحسَنُ(١) وجهًا	الحسَنُ وَجْهٍ

* فى ت ورد المثالان الآتيان: من قولك مررت برجل جميل وجه جاريته حسنه أنفه من قولك مررت برجل جميل الوجنه حسن خالها.

(١) فى ز، ك «الحسن وجها» وهو الصواب

و دون ال

فارفع بها	وانصب بها	وجر بها
حَسَنٌ الوجهُ	حَسَنٌ الوجهَ	حَسَنُ الوجهِ
حَسَنٌ وَجْهَهُ	حَسَنٌ وَجْهُهُ	حَسَنُ وَجْهِهُ
حَسَنٌ وَجْهُ أَبِيهِ	حَسَنٌ وَجْهَ أَبِيهِ	حَسَنُ وَجْهِ أَبِيهِ
حَسَنٌ وَجْهُ الأَبِ	حَسَنٌ وَجْهَ الأَبِ	حَسَنُ وَجْهِ الأَبِ
حَسَنٌ وَجْهُ أَبٍ	حَسَنٌ وَجْهَ أَبٍ	حَسَنُ وَجْهِ أَبٍ
حَسَنٌ أَنْفُهُ	حَسَنٌ أَنْفَهُ	حَسَنُ أَنْفِهُ
حَسَنٌ خَالُهَا	حَسَنٌ خَالَهَا	حَسَنُ خَالِهَا
حَسَنٌ كُلُّ ما تحت نقابه	حَسَنٌ كُلَّ ما تحت نقابه	حَسَنُ كُلِّ ما تحت نقابه
حَسَنٌ سِنَانُ رمح يطعن به	حَسَنٌ سِنَانَ رمح يطعن به	حَسَنُ سِنَانِ رمح يطعن به
حَسَنٌ ما تحت نقابه	حَسَنٌ ما تحت نقابه	حَسَنُ ما تحت نقابه
حَسَنٌ نَوَالٌ أَعدَّه	حَسَنٌ نَوالاً أَعدَّه	حَسَنُ نَوالِ أَعدَّه
حَسَنٌ وَجْهٌ	حَسَنٌ[١] وجهًا	حَسَنُ وَجْهٍ

(٢) في ز، ك «حسن وجها» وهو الصواب وفي غيرهما وحسن وجه.

* العنوانات الجانبية والهامشية في الجدول تكملة من ز، ك.

فهذه اثنتان وسبعون مسألة كلها[١] مفهومة من بيت واحد وثلث بيت ووتد مجموع[٢]. وذلك قوله:

(ص) فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ * وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ
بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا ... * ...

فإذا قرأت «فَارْفَعْ بِهَا»، فاجعل طرف سبابتك على البيت[٣] الأول / من ١٥٢ ب الجدول ومُرَّ به طولاً إلى البيت الأخير، وإذا قرأت «وَانْصِبْ» فانقل[٤] سبابتك إلى البيت الثانى منه، ومُرَّ به[٥] كذلك إلى البيت الأخير المقابل له، وإذا قرأتِ «وجُرَّ» فانقله[٦] أيضاً إلى البيت الثالث، ومُرَّ به[٧] كذلك [إلى البيت الأخير][٨] وإذا قرأت «مَعَ أَلْ» فاجعل طرف[٩] سبابتك أيضاً على[١٠] البيت الأول. ومُرّ به على البيتين اللذين يليان[١١] بعده، وإذا قرأت «ودُونَ أَلْ» فانقل[١٢] سبابتك إلى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من «أَلْ» ومُرّ به إلى أخر السطر[١٣] ثم أشر بظاهر أناملك إلى البيوت التى تحتها مشيراً إلى الرفع والنصب والجر، فإذا قرأت «مَصْحُوبَ أَلْ» فاجعله على

---

(١) «كلها» ساقطة من ظ.
(٢) يريد الصور المبنية فى الجدول السابق.
(٣) «البيت» ساقطة من ت.
(٤) فى ز «فانتقل» وفى ت «فنقل» تحريف.
(٥) فى هـ «بها».
(٦) فى هـ ، ز «فانقلها» وفى ت «فنقله».
(٧) فى هـ ، ز «بها».
(٨) ما بين المعقوفين تكملة من هـ .
(٩) «طرف» ساقطة من هـ ، ز، ت.
(١٠) فى ز «إلى».
(١١) فى هـ ، ز، ظ، ت «يليانه».
(١٢) فى هـ «فانقل طرف»، وفى ت «فنقل».
(١٣) فى ت «الشطر».

معمول الصفة[١] من البيت الأول ومر به عرضا إلى آخر السطر، فإذا قرأت «وَمَا اتَّصَلَ بِهَا[٢] مُضَافًا» فانقل[٣] أصبعك إلى الجدول الذى تحت الجدول الأول وأشر إلى معمول الصفة فى ثمانية أبيات طولاً والستة[٤] الجداول[٥] عرضا، وهى المحتوية على المعمول[٦] المضاف، وإذا قرأت «أَوْ مُجَرَّدًا» فانقله[٧] إلى البيت[٨] الأول من الجداول[٩] الثلاثة الأخيرة وأشِر إلى معمولات الصفة فى ذلك وهى أنواع المجرد، فقد[١٠] استوفيت بذلك جميع المسائل، ثم إن معمول الصفة قد يكون ضميراً[١١] كقول الشاعر:

١٣٦ ـ حَسَنُ الوَجْهِ طَلْقُهُ أَنْتَ فِى السِّلْـ * ـمِ وَفِى الحَرْبِ كَالِحٌ مُكْفَهِرُّ[١٢]

وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من «أل» نحو:

مَرَرْتُ / بِرَجُلٍ حَسَنُ الوَجْهِ جَمِيلُهُ، ونصب إن فصلَتْ أو قَرنَتْ «بأل» ١٥٣/أ

فالمفصولة[١٣] نحو: قُرَيْشٌ نُجَبَاءُ النَّاسِ ذُرِّيَّة وكِرَامُهموها.

والمقرونة «بأل» نحو: زَيْدٌ[١٤] الحَسَنُ الوَجْهِ الجَمِيلُهُ، فهذه ثلاث مسائل،

---

(١) فى ش «الصفات».
(٢) «بها مضافا» ساقط من ش.
(٣) فى ت «فنقل» تحريف.
(٤) فى الأصل، ش، ز، ظ، ت «والست» تحريف.
وفى هـ «وسته».
(٥) فى هـ، ت «جداول».
(٦) فى هـ «المفعول».
(٧) فى ت «فنقله» تحريف.
(٨) فى ت «إلى البيت وهى».
(٩) فى هـ «الجداويل».
(١٠) فى هـ، ت «وقد».
(١١) فى ت «ضمير» تحريف.
(١٢) لم أعثر على قائله، وقد ورد فى شرح الأشمونى ٣:٥ ومعجم شواهد النحو ٧٧.
(١٣) فى ش «فالمنفصلة».
(١٤) «زيد» ساقطة من ش.

فإذا أضيفت [إلى][1] المسائل المذكورة صارت الصور[2] خمسًا وسبعين، هذا كله بالنظر إلى اختلاف معمول الصفة إلى ما ذكر[3] وكون الصفة مقرونة «بأل» ومجردة منها، فإذا نوعت الصفة إلى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير وإلى مفرد مؤنث وتثنيته[4] وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانى صور مضروبة فى خمس وسبعين بستمائة فإذا نوعت الصفة ايضاً الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة صارت الصور[5] ألفاً وثمانمائة من ضرب ثلاثة فى ستمائة[6] فإذا نُوِّع معمول الصفة أيضاً إلى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مضروبة فى ألف وثمانمائة فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعمائة وجه، يستثنى[7] من هذه الصور[8] الضمير فإنه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا جمع سلامة، وجملة صوره مائة وأربعة[9] وأربعون فالباقى[10] أربعة عشر ألفا، ومائتان وستة وخمسون[11]. ثم اعلم أنَّ هذه الصور الاثنتين[12] والسبعين المرسومة فى الجدول تنقسم إلى جائز وممتنع، وقد أشار إلى الممتنع منها[13] بقوله:

---

(1) «إلى» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.

(2) «الصور» ساقطة من هـ .

(3) فى ش «ما ذكر واختلاف صلتها» وفى هـ ، ز «ما ذكر واختلاف عملها».

(4) ما بعد «وتثنيته» إلى هنا ساقط من ك.

(5) «الصور» ساقطة من ز.

(6) فى هـ «ست مائة».

(7) فى هـ ، ظ «فيستثنى».

(8) فى الأصل، ت «الصورة».

(9) «وأربعة» ساقطة من ك، وفى ش «وأربع» تحريف.

(10) فى ظ «والباقى».

(11) ما بعد «وأربعمائة» إلى هنا ساقط من ت.

(12) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ك «الاثنين» تحريف.

(13) «منها» ساقطة من ظ.

(ص) .... وَلاَ * تَجُزْ بِهَا مَعْ أَلْ سْمًا مِنْ أَلْ خَلاَ
وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ... * ...

(ش) يعنى أنه ممتنع[1] إضافة الصفة المقرونة «بأل» إلى المجرد[2] من «أل» / ١٥٣ ب ، ومن إضافة[3] إلى ما فيه[4] «أل» فشمل[5] اثنتى عشرة[6] مسألة وهى مجموع السطر الثالث من الجدول إلا صورتين، وهما الأولى والرابعة، فالأولى الحَسَنُ الوَجْهُ، والرابعة الحَسَنُ وَجْهُ الأَب فبقيت عشر مسائل كلها ممتنعة إلا أن الصورة السابعة وهى قولك[7]: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنُ الوَجْنَةِ[8] جَمِيلُ[9] خَالِهَا.

أجازها فى التسهيل[10]، وظاهر النظم امتناعها وقد فُهم من ذكر[11] الصور الممتنعة أن ما عداها[12] من الصور جائز لا من مسائل الإضافة ولا من غيرها ثم صرح بالمفهوم من صور الإضافة فقال:

(ص) ... وَمَا * لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا

(ش) أى وما لم يخل من الإضافة إلى ما فيه «أل» أو إلى ما أُضيف إلى المقرون بها فهو موسوم[13] بالجواز وذلك صورتان كما تقدم [الحَسَنُ الوَجْهِ][14]،

---

(١) فى هـ ، ز، ظ، ت «يمتنع» وهذه أدق.
(٢) فى ظ «المجردة».
(٣) فى هـ «إضافته».
(٤) فى ظ، ت «ما ليست فيه» تحريف.
(٥) فى ت «فشمل إضافة».
(٦) فى ز، ك «عشر» تحريف.
(٧) فى الأصل، ش، هـ ، ز «قوله».
(٨) فى الأصل «الوجه» تحريف.
(٩) فى ش، هـ ، ك «الجميل» تحريف.
(١٠) انظر التسهيل ١٣٩، ١٤٠.
(١١) فى ت «من ذلك» تحريف.
(١٢) «ما عداها» ساقط من ت.
(١٣) فى ظ «موسم».
(١٤) «الحسن الوجه» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت .

والحَسَنُ وَجْهِ الأَبِ. ثم إنَّ هذه المسائل الجائزة تنقسم إلى حسن وقبيح، وضعيف ونادر، وأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها فى الشرح الكبير إن شاء الله [تعالى[1]] إذ لا يليق ذكرها بهذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها، وقد شرطت فى صدر هذا[2] الكتاب أن لا أذكر إلا ما يتعلق بألفاظها، وقوله: «أَوْ مُجَرَّدًا» معطوف على «مَا اتَّصَلْ»، «وأو» بمعنى الواو والتقدير: فارفع بها مصحوب «أَلْ»[3] وما اتصل بها مضافاً ومجردًا. ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله[4]: مضافا «وأو» على هذا على بابها من التقسيم والتقدير: فارفع مصحوب ألى وما اتصل بها / مضافاً أو مجردًا. ١٥٤/أ

فقسم المتصل بالصلة إلى مضاف ومجرد.

---

(1) «تعالى» تكملة من هـ ، ز، ظ.
يريد بالمسائل الجائزة - فى رفع الصفة المشبهة مع أل ومجردة منها ومن الضمير ... ألخ تنقسم إلى قبيح وحسن وضعيف.
أما القبيح فهو رفع الصفة مع أل أو مجردة منها، ومن الضمير، والمضاف إلى المجرد وذلك مثل: الحَسَنُ وَجْهُ، وحَسَنٌ وَجْهُ، والحَسَن وَجْهُ أَبٍ وحسنٌ وَجْهُ أَبٍ.
وهى على قبحها فقد أجازها الكوفيون وابن مالك. ودليلهم على الجواز قول الراجز:

بِبُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ
مُنَجَّذٍ لا ذِى كَهَامٍ يَنْبُو

فـ «قَلْبُ» مرتفع بـ «شَهْمٍ».
وأما القسم الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من «أل» والمعرّف «بأل» والمضاف إلى المعرّف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، وجرها المضاف إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره وذلك نحو: حَسَنُ الوَجهَ، وحَسَنُ وجهَ الأبِ، وحَسَنُ وَجهَهُ، وحَسَنٌ وَجهُ أبيه، وحسنِ وجههِ، وحسن وجهِ أبيه.
ومنه قول النابغة:

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ * أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سِنَامُ

يروى برفع «الظهر» ونصبه، وجره.
وكقول الشمّاخ: أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفا * كُمَيْتَا الأَعَالِى جَوْنَتَا مُصْطَلاَهُمَا
فـ «جونتا مصطلاهما» مثل قولك: حسنُ وجههِ.
وهو عند سيبويه مخصوص بالشعر، ومنعه المبرد مطلقا، وأجازه الكوفيون فى السعة، وهو الصحيح. فقد ورد فى حديث أُمِّ زَرْع «صِفْرُ وِشَاحِهَا».
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:١٠٦٢ - ١٠٧٢، والهمع ٥:٩٧ - ١٠٠
(2) «هذا» ساقطة من ت.
(3) «أل» ساقطة من ظ.
(4) فى هـ ، ظ «معطوفاً على ما اتصل».

(التعجب)

(ش) أحسن ما قيل في حد التعجب قول «ابن عصفور» هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره[١]، ثم إن التعجب في كلام العرب يكون بالصيغتين المذكورتين في هذا الباب[٢] وبغيرهما نحو: سُبْحَانَ اللّه، ويَا لَكَ مِنْ رَجُلٍ، ونحو ذلك[٣]. إذا كانت هناك قرينة تبينه، وإنما اقتصر النحويون في هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لاطراد التعجب بهما، وهما: مَا أَفْعَلَ[٤]، وأَفْعِلْ بِهِ. وقد أشار إلى الأول[٥] منهما فقال[٦]:

(ص) بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا * ...

(ش) أي انطق بوزن «أَفْعَلَ» بعد «ما» فتقول: مَا أَحْسَنَ، ونصب «تَعَجُّبًا» على أنه مصدر في موضع الحال، أي متعجبا[٧]،

---

(١) المقرب ١: ٧١.

(٢) التعجب عند ابن عصفور يكون بثلاث صيغ: مَا أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ، وفَعُل.
قال في المقرب ١: ٧٧ «وأما التعجب على طريقة فَعُل فلا يجوز إلا مما يتعجب منه على طريقة ما أفعله بقياس، ولا يلزم في الفاعل الألف واللام فتقول: ضَرُبَ زَيْدٌ. وضَرُبَ الرَّجُلُ، أي ما أَضْرَبَهُمَا، ويجوز دخول الباء الزائدة عل الفاعل فيقال ضَرُبَ بِزَيْدٍ. اجراءً له مجرى أَضْرِبْ بِزَيْدٍ، لأنهما في معنى واحد».

(٣) صيغة التعجب على وزن «فَعُلَ» الذي ذكره ابن عصفور قياسي. وهناك تعجب سماعي كالأمثلة التي ذكرها الشارح، وأيضاً نحو قولهم:
لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا وَوَآ هَالَهُ، ونَاهِيكَ بِهِ.

(٤) في ظ، ت «أفعل» تحريف.

(٥) في هـ «الأولى».

(٦) في ز، ك «بقوله».

(٧) في الأصل، ش، ك «معجبا» وهذا جائز، إلا أن ما أثبته عن بقية النسخ أولى. فمعنى التَعَجُّب أن ترى الشيء يعجبك فتظن أنك لم تر مثله، فالتعجب مما خفي سببه ولم يعلم.

أو مفعول[1] له أى لأجل إنشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف، ثم أشار إلى الثانى فقال:

(ص) ... * أَوْ جِيءْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

(ش) يعنى أو جىء بوزن «أَفْعِلْ» قبل اسم مجرور بباء الجر فتقول: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ. فأتى «بِأَفْعِلْ» مكمّلا بمعموله[2] وهو المتعجب منه المجرور بالباء، ثم كمل «مَا أَفْعَلَ» بقوله:

(ص) وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ ... * ...

(ش) يعنى أنك تأتى بعد[3] «ما أَفْعَلَ» باسم منصوب فتقول: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا. وبذلك كَمُل الكلام المستفاد منه إنشاء التعجب، ثم مثَّل «أَفْعَل» بقوله[4]:

(ص) .... كَمَا * أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ...

١٥٤ ب (ش) «فمَا» فى المثال[5] مبتدأ بمعنى شىء، «وأَوْفَى» فعل ماضٍ / وفاعله ضمير مستتر يعود على «ما» و«خَلِيلَيْنَا»[6] مفعول «بأَوْفَى»، والهمزة فى «أَوْفَى»[7] للنقل والتقدير: شىء أوفى خليلينا، أى صيرهما وافيين، ثم مثل «أَفْعِل» بقوله:

(ص) ... * ... وَأَصْدِقْ بِهِمَا

= والأمر يُتَعَجَّبُ منه. وأمر عجيب، مُعْجِبٌ.
ف «متعجبًا» لهذا أقوى فى المعنى من «معجبا».

(١) فى ك «أو مفعولا».
(٢) فى ك «معملا» وفى ت «بمعموليه» تحريف.
(٣) فى الأصل «مفعل» تحريف.
(٤) فى ك «فقال».
(٥) فى ظ «المثالين» تحريف.
(٦) فى ت «وخيلينا» تحريف.
(٧) فى الأصل، ز «أو» تحريف.

(ش) «فَأَصْدِق» لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، «والباء» زائدة فى الفاعل «والهمزة» فى «أَفعِلْ» للصيرورة. والتقدير: أَحَسِنْ زَيْدًا[1] أي صار حسناً. ثم قال:

(ص) وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ * إِنْ كَانَ عِنْدَ[2] الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

(ش) فشمل ما المتعجب منه بعد «ما أَفْعَلَ» وبعد «أَفْعِل» فمثال حذفه بعد «ما أَفْعَلَ» قول «على بن أبى طالب» - رضى الله عنه -:

١٣٧ - جَزَى اللَّهُ عَنِّى وَالجَزَاءُ بِفَضْلِهِ * رَبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا[3]

أى ما أَعَفَّهُمْ وَأَكْرَمَهُم، ومثال حذفه بعد «أَفْعِل» قوله - عز وجل -:

﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[4] أى وَأَبْصِرْ بِهِمْ.

وفُهم من قوله: «إِنْ كَانَ عِنْدَ[5] الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ». أن الحذف لا يجوز إلا إذا كان معناه واضحاً. و«حَذْفَ» معفول «بَاسْتَبِحْ»، وهو مصدر مضاف إلى المفعول «وما» موصولة، وصلتها «تَعَجَّبْتَ»، «ومِنْهُ» متعلق بتعجبت[6] «ومَعْنَاه» اسم كان، «ويَضِحْ» فى موضع خبرها، وهو مضارع وَضَحَ يَضِحُ بمعنى اتَّضَحَ، «وعِنْد» متعلق بيَضِح. ثم قال:

(ص) وَفِى كِلاَ الفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا * مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

---

(١) فى الأصل، هـ ، ظ، ت «أحسن زيد» تحريف.
(٢) فى ظ «بعد» وما أثبت أصوب كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.
(٣) قاله على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - ورواية الديوان ١١٢.

جَزَى اللَّهُ قَومًا قَاتَلُوا فِى لِقَائِهِم
لَدَى البَاسِ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا
رَبِيعَةَ أَعْنِى إِنَّهُمْ أَهْلُ نَجْدَةٍ وبأس إِذَا لاقُوْا خَمِيسًا عَرَمْرَمَا

انظر شرح ابن الناظم ٤٥٩، وشرح التصريح ٢: ٨٨، والهمع ٥: ٩٥ وشرح الأشمونى ٣: ٢٠.
(٤) سورة مريم آية: ٣٨.
(٥) فى الأصل «عنده» تحريف.
(٦) فى ظ «بتعجب» تحريف.

(ش) يعنى أنَّ فعلى التعجب وهما: ما «أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ» غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما يصاغ من الأفعال بل يلزم «ما أَفْعَلَ» لفظ الماضى، ويلزم «أَفْعِل» / لفظ الأمر. و«مَنْعُ» فاعل بـ «لَزِمَا»[1] وهو مصدر مضاف إلى المفعول «وقِدْمًا» منصوب على الظرف، «وفِى كِلاَ» متعلق بـ «لَزِمَا»[2] وكذلك قِدْمًا. ثم قال: ١٥٥/أ

(ص) وَصُفْهُمَا مِنْ ذِى ثَلاَثٍ صُرِّفَا * قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِى انْتِفَا
وَغَيْرِ ذِى وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ * وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ

(ش) اشتمل هذان البيتان على شروط[3] الفعل الذى يجوز أن يصاغ منه فعلا[4] التعجب، وهى ثمانية:

الأول: أن يكون فعلا. وفُهِم ذلك من قوله: «مِنْ[5] ذِى ثَلاَثٍ»؛ [لأن «ذِى» صفة لموصوف محذوف تقديره: من فعل ذى ثلاث][6].

الثانى: أن يكون ثلاثيا. وفُهِم ذلك من قوله: «مِنْ ذِى ثَلاَثٍ»[7] فلا يصاغان مما زاد على الثلاث.

الثالث: أن يكون متصرفاً. وفُهِم ذلك[8] من قوله «صُرِّفَا» فلا يصاغان من فعل غير متصرف «كنِعْمَ وبِئْسَ» ونحوهما.

---

(١) فى الأصل، ش، ظ، ك «بلزم» وفى ز «لزم» وفى ت «بيلزم» والمثبت أدق كما فى هـ والألفية.
(٢) فى الأصل وبقية النسخ «بلزم» والمثبت أدق كما فى الألفية.
(٣) فى ز «شرط» تحريف.
(٤) فى ت «فعل» تحريف.
(٥) «من» ساقطة من ظ.
(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٧) فى ك «ثلاثة» تحريف.
(٨) «ذلك» ساقط من ت.

الرابع: أن يكون قابلا للفضلية، فلا يصاغان من فعل لا يقبل الفضلية[١] نحو: مَاتَ وَفَنِيَ.

الخامس: أن يكون تاماً. فلا يصاغان من كان وأخواتها. وفُهم ذلك من قوله: «تَمّ».

السادس: أن يكون غير لازم للنفى. كعاج قال: مَا عَاجَ زَيْدٌ بِالدَّوَاءِ. أى ما انتفع به، ولا يستعمل فى غير النفى. وذلك مفهوم من قوله: «غَيْرِ ذِى انْتِفَا».

السابع: أن لا يكون اسم فاعله على وزن[٢] أَفْعَل. نحو شَهِلَ وحَمِرَ[٣] وفُهم ذلك[٤] من قوله: «وَغَيْرِ ذِى وَصْفٍ يُضَاهِى أَشْهَلاَ».

الثامن: أن يكون مبنياً للفاعل. فلا يصاغان[٥] من فعل مبنى للمفعول نحو: ضُرِبَ زَيْدٌ. وذلك مفهوم من قوله «وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ».

وهذه الشروط كلها صفات للفعل[٦] المحذوف، وهى كلها / مفردة إلا ١٥٥ ب
قوله: «صُرِّفَا وتَمّ» فإنهما جملتان فعليتان. ثم قال:

(ص) وَأَشْدِدَ اوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا * يَخْلُفُ مَا بَعْضَ[٧] الشُّرُوطِ عَدِمَا

---

(١) فى ت «للفضيلة».
(٢) «وزن» ساقطة من ظ.
(٣) فى ش، هـ ، ز «نحو أشهل وأحمر».
وفى ك «نحو شهل فهو أشهل وحمر» العبارة هنا أدق إلا أنها تحتاج لتكملة وهى. وحمر فهو أحمر.
(٤) فى ت «من ذلك».
(٥) فى ز «فلا يصاغ» تحريف.
(٦) فى ت «الفعل».
(٧) فى الأصل «ما بعد» تحريف.

وَمَصْدَرُ العَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ[1] * وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالبَا يَجِبْ

(ش) يعنى أنه إذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة يوصل[2] إلى ذلك بأن يصاغ الوزنان المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكورة ويُؤْتَى[3] بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوباً بعد «مَا أَفْعَلَ»، ومجروراً بالباء بعد «أَفْعِل» مضافين إلى فاعل الفعل فتقول إذا تعجبت من البياض من نحو: ابْيَضَّ زَيْدٌ. مَا أَشَدَّ بَيَاضَ زَيْدٍ، وَأَشْدِدْ بِبَيَاضِهِ.

ومن اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ. مَا أَكْثَرَ اسْتِخْرَاجَهُ [وَأَكْثِرْ بِاسْتِخْرَاجِهِ][4] وما أشبه بذلك.

وفُهِم من قوله: «ومَصْدَرُ العَادِمِ» أن ما لا مصدر له من الأفعال العادمة لبعض الشروط لا يُتَعجبُ منه البتة كالأفعال التى لا تنصرف، وقوله: «وَأَشْدِد اوْ أَشَدّ[5]» مبتدأ وخبره «يَخْلُفُ»، «وما» مفعول بيخلف وهى موصولة، وصلتها «عَدِمَا»[6] «وبَعْضَ» مفعول بَعَدِم، ولا بد من حذف بين «يَخْلُفُ» و«ما»؛ ليتضح المعنى والتقدير يخلف صيغتى التعجب المصوغين مما عدم. ثم قال:

(ص) وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ * وَلاَ[7] تَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْهُ أُثِرْ

---

(1) فى هـ «ينصب» تحريف.

(2) فى هـ ، ت «توصل» وفى ز «يتوصل».
وفى ظ «وصل».

(3) فى ت «وتوفى» تحريف.

(4) «وأكثر باستخراجه» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
وفى ز «وأكثر استخراجه».

(5) «أو أشد» ساقط من ش.

(6) في الأصل، ش، ز، ظ، ك، ت «عدم».
والمثبت أدق كما فى هـ ، والألفية.

(7) فى ت «فلا» تحريف.

(ش) فُهم من قوله: «وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ» أنه قد جاء بناء صيغتى التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط، وأن ذلك نادر أى غير مقيس[1] / ومما أتى من غير[2] الفعل قولهم: أَقِمْنَ بِزَيْدٍ؛ لأنه من وصف لا فعل له، ومما أتى من غير الثلاثى قولهم: مَا أَعْطَاهُ مِنْ أَعْطَى، ومَا أَفْقَرَه مِن افْتَقَر، ومما أتى من الفعل[3] الذى اتى اسم فاعله على «أَفْعَل» قولهم: ما أَجْمَعَهُ[4] ومَا أَرْعَنَهُ. ١٥٦/أ

ومما أتى من غير المتصرف قولهم: مَا أَعَسَاهُ وَأَعْسِ بِهِ من عَسَى، ومما أتى من الفعل المبنى للمفعول مَا أَجَنَّهُ من جُنَّ، وما أَوْلَعَهُ من أُولِعَ. ثم قال:

(ص) وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا * مَعْمُولُهُ ووَصْلَهُ بِهِ الزَمَا

(ش) شمل قوله: «وفِعْلُ هَذَا البَابِ» الصيغتين المذكورتين وهما «مَا أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ»، فلا يتقدم المنصوب على «مَا أَفْعَلَ» ولا المجرور بالباء على «أَفْعِل».

وفُهم منه أن المنصوب «بأَفْعَلَ» لا يتقدم على «ما» ولا[5] يتوسط بين «ما» «وأَفْعَل»، وسبب ذلك عدم تصرفهما.

وفُهم من قوله: «وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا»، أنه لا يفصل بين الفعل ومعموله بشىء،

---

(١) أى أن ما جاء عن العرب من فعلى التعجب مَبْنِيًّا مما لم يستكمل الشروط شاذ مقصور على السماع، ولا يُقاس عليه، من ذلك قولهم: ما أَخْصَرَهُ من اخْتُصِرَ وهو خماسى مبنى للمفعول. ومن ذلك قولهم: ما أَحْمَقَهُ وما أَهْوَجَه.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:١٠٨٦ - ١٠٨٨.
وشرح ابن الناظم ٤٦٣.

(٢) فى ت (غير الثلاثى) وكلمة الفعل ساقطة.

(٣) فى هـ، ز «الفعل الثلاثى».

(٤) فى هـ، ظ، ت «ما أحمقه».
وفى ز «ما حمقه» تحريف.

(٥) فى هـ، ظ «فلا».

ولما كان فى الفصل بينهما بالظرف والمجرور خلاف نبه عليه[1] بقوله:

(ص) وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ * مُسْتَعْمَلٌ وَالخُلْفُ فِى ذَاكَ اسْتَقَرّ

(ش) يعنى أنَّ الفصل بالظرف والمجرور بين فعل التعجب ومعموله مستعمل فى كلام العرب، وفى ذلك خلاف مشهور[2]، وفُهم من قوله: «مُسْتَعْمَل» أن مذهبه موافق لمن أجاز ذلك. ومن شواهده مع «ما أَفْعَل»[3] «قول عمرو ابن معدى[4] كرب»:

«لِلَّهِ دَرُّ بَنِى سُلَيْم مَا أَحْسَنَ فِى الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا، وَأَكْثَرَ فِى اللَّزِبَاتِ عَطَاءَهَا، وَأَثْبَتَ فِى المَكْرُمَاتِ بَقَاءَهَا»[5].

١٥٦/ب ومن شواهده مع «أَفْعِلْ بِهِ» قول بعض / الأنصار:

١٣٨ ـ وَقَالَ نَبِىُّ المُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا * وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ المُقَدَّمَا[6]

وقول الآخر:

---

(1) فى ز «على ذلك».

(2) قال ابن مالك فى شرح الكافية ٢:١٠٩٦

«ولا خلاف فى منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب، ولا فى منع الفصل بينهما بغير ظرف، وجار ومجرور وفى الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف، والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب كقول الشاعر:

خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِى اللُّبِّ أَنْ يُرَى * صَبُورًا، وَلَكِنْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

قال الشيخ أبو على الشلوبين «حكى الصيمرى أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله، والصواب أن ذلك جائز، وهو المشهور».

انظر المقتضب ٤:١٧٨،١٨٧، وشرح للرضى ٢:٢٨٧، ٢٨٨.

(3) فى ز «أفعل» تحريف.

(4) «معدى» ساقطة من ت.

(5) من النثر.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:١٠٩٧ وشرح ابن الناظم ٤٦٦، وشرح المرادى ٣:٧٢ والهمع ٥:٦٠.

فى ت «عطاؤها» و «بقاؤها».

الهيجاء: الحرب.

اللزبات: جمع لزبة وهى الشدة والقحط.

(6) قاله العباس بن مرداس. انظر ديوانه ١٠٢

١٣٩ . أُقِيمُ بِدَارِ الحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا
وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلاَ[(١)]

وقوله: «وفِعْلُ هَذَا البَابِ» مبتدأ وخبره «لَنْ يُقَدَّمَا[(٢)] مَعْمُولُهُ»[(٣)]، «وَوَصْلَه» مفعول مقدم «بالزَمَا»[(٤)]، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وبِهِ» متعلق بوَصْلَه، «وفَصْلُه» مبتدأ وهو أيضاً مصدر مضاف إلى المفعول، «وبِظَرْفٍ» متعلق بفصل، «ومُسْتَعْمَلٌ» خبر المبتدأ، «والخُلْفُ» مبتدأ[(٥)] وفِى ذَاكَ[(٦)] متعلق به، «واسْتَقَرّ» فى موضع خبره.

= وشرح الكافية لابن مالك ٢:١٠٩٦، وشرح ابن الناظم ٤٦٥، وشرح المرادى ٣:٧٢، والهمع ٥:٥٧، ٦٠. روى صدر البيت فى الأصل، «وقال بنى المسلمون تقدموا»

(١) البيت لأوس بن حجر. أنظر ديوانه:٨٣
وشرح الكافية لابن مالك ٣:٧٣، وشرح الشواهد للعينى ٣:٢٤
وشرح الكافية لابن مالك ٢:١٠٩٦ ، وشرح ابن الناظم ٤٦٥، وشرح المرادى ٣:٧٣، وشرح الشواهد للعيني ٣:٢٤، ومنتهى الطلب من أشعار العرب ١٤ الحزم: ضبط الأمر.
أحرِ: أخلق.

(٢) فى الأصل، ظ، ت «يقدم» والمُثبتْ أدق كما فى ش، هـ ، ز، ك والألفية.

(٣) فى ظ «ومعموله» تحريف.

(٤) فى ظ «بالزم» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٥) فى ك «متبدأ مؤخر».

(٦) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ك «ذلك» تحريف.

(نعم وبئس وما جرى مجراهما)

(ش) هذا الباب يشتمل على قسمين: الأول «نِعْمَ وبِئْسَ»، والثانى ما جرى مجراهما من الأفعال، وبدأ «بِنِعْمَ وبِئْسَ» فقال:

(ص) فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصرِّفَيْنِ * نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ[1]

(ش) صرح بفعلية «نِعْمَ وبِئْسَ» وفى ذلك خلاف[2] «ومذهب البصريين» أنهما فعلان. ثم بيّن أنهما يرفعان اسمين بقوله: «رَافِعَانِ اسْمَيْنِ»، يعنى أن كل واحد منهما يرفع اسماً، ومجموعهما يرفع اسمين، لا أن[3] كل واحد منهما يرفع اسمين.

«وفِعْلاَنَ»: خبر مقدم، «وغَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ: نعت لفعلين، «ونِعْمَ وبِئْسَ»: مبتدأ، «ورَافِعَانِ»: نعت لفعلين أيضاً، ولا يجوز أن يكون[4] «غَيْرَ مُتَصَرِّفَيْنِ»،

---

(1) «رافعان اسمين» ساقط من ظ.

(2) اختلف النحويون بفعلية نعم وبئس. فقد ذهب البصريون والكسائى إلى فعليتهما، ودليلهم على ذلك دخول تاء التأنيث عليهما عند جميع العرب نحو: «نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ»
«وبِئْسَتِ المَرْأَةُ دَعْدٌ».
واتصال ضمير الرفع البارز بهما فى لغة قوم. وقد حكى الكسائى عنهم «الزيدان نِعمَا رجلين» والزيدون نِعمُوا رجالا.
وكذلك بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال.
وذهب الكوفيون والفراء إلى أنهما اسمان، وحجتهم فى ذلك دخول حرف الجر عليهما كقول بعضهم «نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرُ».
ولا حجة لما أورده الكوفيون والفراء، وذلك لأن نعم وبئس فى المثال مفعولين لقول محذوف صفة لموصوف
محذوف وهو المجرور بالحرف لا نعم وبئس والتقدير: نعم السير على عَيْرٍ مَقُولٍ فيه بئس العير.
انظر الإنصاف ١: ٩٧ والخلاف بين البصريين والكوفيين فى هذه المسألة، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ١١١١.

(3) فى ت «لأن».

(4) فى ظ «يكون ذلك غير».

«ورَافِعَانِ»[١])أخباراً[٢]؛ لأنهما قيد فى فعلين[٣]، وليس المراد أن يخبر بهما
عن نِعْمَ وبِئْسَ، «واسْمَيْن» مفعول رافعان[٤]، وفُهم منه أن رفع الاسمين ١٥٧/أ
بعدهما على / الفاعلية، لتصريحه بفعليتهما.

ثم اعلم أنَّ مرفوعهما يكون ظاهراً ومضمراً، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) مُقَارِنَىْ أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا * قَارنَهَا...

وقد مثل للثانى بقوله:

(ص) ... * ... كنِعْمَ[٥] عُقْبَى الكُرَمَا.

(ش) ومثله قوله[٦] ـ عز وجل ـ: (وَلَنِعْمَ دَارُ المُتَّقِينَ)[٧]

ومثال الأول (فَنِعْمَ المَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ)[٨]

ثم[٩] أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ * مُمَيِّزٌ[١٠].

(ش) وفُهم من قوله: «يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ»[١١] أن الضمير فيهما لا يفسره متقدم[١٢] عليه بل التمييز المتأخر عنه، وقد مثل ذلك[١٣] بقوله:

---

(١) فى ت «ورافعًا» تحريف.
(٢) فى هـ «أخبار» تحريف.
(٣) فى هـ، ز «الفعلين».
(٤) فى ش، ك «برافعين».
(٥) فى ت «نعم» تحريف.
(٦) «قوله» ساقطة من ت.
(٧) سورة النحل. آية: ٣٠.
(٨) سورة الحج. آية: ٧٨.
(٩) فى ظ «وقد».
(١٠) فى ز «مميزا» تحريف.
(١١) فى ز «مميزا» تحريف.
(١٢) فى ش «ما تقدم».
(١٣) «ذلك» ساقط من ت.

(ص) ... * ... كَنِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ

(ش) «فنِعْمَ» فعل ماض، والفاعل به ضمير مستتر فيه تقديره هو، وهو مفَسَّرٌ بقوله: «قَوْمًا»، وفُهم من المثال أنَّ «نِعْمَ وَبِئْسَ» لا يكتفيان بفاعلهما بل لا بد من اسم آخر بعدهما وهو «مَعْشَرُه» ويُسمى مخصوصاً وسيأتى[1].

ثم قال:

(ص) وَجَمْعُ تَمْييزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ * فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

(ش) يعنى أن فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر خلافاً مشهورًا[2]، واستدل من أجاز ذلك بقوله:

١٤٠ ـ تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا * فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا[3]

وبأبيات أخر[4]، وتأوَّل المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المختصر[5] ثم قال:

(ص) وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلُ * فِى نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الفَاضِلُ

(ش) إذا لحقت[6] ما «نِعْمَ وبِئْسَ» فتارة يليها[7] الفعل كالمثال

---

(1) فى ش «كما سيأتى».

(2) قال ابن عقيل فى شرحه ٢:١٦٣ «اختلف النحويون فى جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فى «نِعْم» وأخواتها فقال قوم: لا يجوز ذلك، وهو المنقول عن سيبويه، فلا تقول: «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ»، وذهب قوم إلى الجواز، وفَصَّل بعضهم، فقال: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ فَارِسًا زَيْدٌ» فإن كان الفاعل مضمراً جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقًا نحو: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ.

(3) البيت لجرير بن عطية. انظر ديوانه ١١٨.
وشرح المفصل ٧:١٣٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢:١١٠٧، وشرح المرادى ٣:٩١، وشرح ابن عقيل ٢:١٦٤، وشرح الشواهد للعينى ٣:٣٤.

(4) «أخر» ساقطة من ت.

(5) يريد أنه ذكره فى الشرح الكبير الذى فُقِد.

(6) فى هـ «ألحقت».

(7) فى الأصل «يليهما» تحريف.

المذكور، وتارة يليها[1] الاسم كقوله تعالى: (فَنِعِمَّا هِيَ)[2].

فإن وليها الفعل، ففيها عشرة أقوال، وإن وليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال /، ١٥٧ ب وكلامه صالح لجميع الأقوال، وجميعها راجع إلى كونه تمييزاً أو فاعلاً[3].

واقتصر فى شرح الكافية[4] على قولين:

الأول: أنها نكرة فى موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها، والمخصوص محذوف.

والآخر: أنها فاعل وأنها اسم تام معرفة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والتقدير: نِعْمَ الشَّىْءُ شَىْءٌ يَقُولُهُ الفَاضِلُ. وإذا وليها الاسم على

---

(١) فى الأصل «يليهما» تحريف.

(٢) سورة البقرة. آية: ٢٧١.

(٣) قال المرادى فى شرحه ٣: ٩٧.

«أما القائلون بأنها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف، وهو مذهب الأخفش والزجاج والفارسي فى أحد قوليه والزمخشرى، وكثير من المتأخرين.

والثانى: أنها نكرة غير موصوفة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف.

والثالث: أنها تمييز والمخصوص «ما» أخرى موصولة محذوفة، والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة. ونقل عن الكسائى.

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال:

الأول: أنها اسم معرفة تام أى: غير مفتقر إلى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص والتقدير: نعم الشىء شيء صنعت فى نحو: «نعم ما صنعت» قال به قوم منهم ابن خروف ونقله فى التسهيل عن سيبويه والكسائي. والثانى: أنها موصولة، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف ونُقِل عن الفارسى.

والثالث: أنها موصولة، والفعل صلتها، وهى فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص. ونقله فى شرح التسهيل عن الفراء والفارسى.

والرابع: أنها مصدرية ولا حذف هنا، وتأويله: بئس صنعك.

والخامس: أنها نكرة موصوفة فى موضع رفع».

انظر التسهيل ١٢٦.

(٤) شرح الكافية لابن مالك ٢: ١١١١ - ١١١٣.

قول واحد، وهو أنها فاعل والاسم[1] بعدها هو المخصوص، وينبغي أن يحمل تمثيله على أن[2] المراد في نحو [نعم][3] ما يقول[4] الفاضل وشبهه، مما لحقت فيه «ما» نِعْمَ وبِئْسَ» ليدخل فيه ما وليه الاسم، وفي تقديمه أنها تمييز تنبيه على أنه[5] أشهر القولين[6]. ثم قال:

(ص) وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَا * أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

(ش) المخصوص في الاصطلاح هو الاسم المقصود[7] بالمدح بعد «نِعْمَ» وبالذم بعد «بِئْسَ» وفي إعرابه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه متبدأ والجملة قبله خبره[8] والرابط بين المبتدأ والخبر العموم الذي في الفاعل، وهذا قول متفق عليه[9].

الثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوف، وهذا قول مرغوب عنه. وقد أجازه قوم منهم «ابن عصفور»[10].

الثالث: أنه خبر مبتدأ مضمر. وهذا هو المختار[11]، وهذا أيضاً مختلف فيه[12] وقال به كثير ونسب المصنف إجازته إلى «سيبويه»[13].

---

(1) في ت «والفعل» تحريف.
(2) «أن» ساقطة من ت.
(3) «نعم» تكملة من هـ ، ز، ت.
(4) في ز «بالقول» تحريف.
(5) «أنه» ساقط من ت.
(6) انظر هامش ٣ ص ٥٢٠ .
(7) في ظ «المخصوص».
(8) في هـ «خبر».
(9) «وهذا قول متفق عليه» ساقط من ت.
(10) انظر المقرب ١: ٦٩.
(11) «وهذا هو المختار» ساقط من هـ .
(12) «وهذا أيضاً مختلف فيه» ساقط من ت.
(13) انظر الكتاب ٢: ١٧٦ - ١٧٨.

وفُهِم من كلام الناظم الأقوال الثلاثة؛ لأنَّ قوله: «مُبْتَدَأً» يحتمل الوجهين[1] إذ[2] لم يذكر الخبر، وقوله: «لَيْسَ يَبْدُو / أَبَدًا» يعنى أنه إذا ١٥٨/أ جعل المخصوص خبراً كان حذف المبتدأ واجباً، وفُهم من قوله: «بعد [أن[3]]» محل المخصوص أن يكون متأخراً عن فاعل نعم وبئس، «وبَعْدُ» متعلق بيذكر «ومُبْتَدَا» حال من المخصوص. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى * كَالعِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى وَالمُقْتَفَى

(ش) يعنى أن المخصوص قد لا يذكر بعد الفاعل لذكر ما يشعر به قبل «نِعْمَ وبِئْسَ» وشمل ذلك صورتين:

الأولى: أن يذكر[4] قبل «نِعْمَ» متصلاً[5] بها كالمثال الذى ذكر[6].

الثانية: أن يذكر فى الكلام الذى قبل «نِعْمَ» غير متّصل بها[7] كقوله - تعالى - : ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[8].
أى نعم العبد أيوب.

---

(1) فى ك «محتمل للوجهين».
(2) فى ت «إذا» تحريف.
(3) «أن» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(4) فى ش «أن يذكر لك».
وفى ك، ت «أن يذكر فى الكلام الذى» وعبارتهما أدق.
(5) فى ظ، ت «غير متصلا» تحريف.
(6) فى ظ «ذكره».
يريد المثال الذى ذكره الناظم وهو «كالعلم نعم المقتنى والمقتفى».
وقد علق الأزهرى على هذا المثال بقوله ٢:٩٥:
«وليس منه أى من حذف المخصوص قول النظم (العلم نعم المقتنى والمقتفى) وإنما ذلك من التقديم للمخصوص لا من حذفه هذا إذا رفعنا «العلم» على الابتداء، أما إذا جعلناه خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هذا العلم، أو مفعولاً لفعل محذوف تقديره: الزم العلم ونحوه، فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكر الناظم».
وانظر حاشية يس ٢:٩٥، وحاشية الملوى ١٢٩.
(7) «بها» ساقطة من ظ.
(8) سورة ص. آية: ٤٤.

وقد يكون المشعر بالمخصوص في كلام غير المتكلم بنعم، وذلك أن يتكلم متكلم، فيقول مثلا: زَيْدٌ حَسَنُ الأَفْعَالِ. فيقول المجيب: نِعْمَ الرَّجُلُ.

«ومُشْعِرٌ» صفة لمحذوف[1] والتقدير: اسم مشعر، ومعمول[2] «كَفَى» محذوف، والتقدير: كفى عن ذكر المخصوص بعد، «والمُقْتَنَى»: المُكتَسَب، والمُقْتَفَى: المُتَّبَعُ، ولما فرغ من أحكام «نِعْمَ وبِئْسَ» شرع فى حكم ما جرى مجراهما فقال:

(ص) وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ ... * ...

(ش) يعنى أنَّ «سَاءَ» مساو «لِبِئْسَ» فى المعنى والحكم، فتقول: سَاءَ الرَّجُلُ أَبُو جَهْلٍ، وسَاءَ رَجُلاً[3] أَبُو لَهَبٍ. وألف ساء منقلبٌ[4] عن[5] واو ووزنه[6] فَعُلَ بضم العين.

«وسَاءَ» مفعول أول «باجْعَل» «وكَبِئْسَ» مفعول ثان. ثم قال:

(ص) ... وَاجْعَلْ فَعُلاَ * مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ

١٥٨ / ب (ش) يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثى وزن «فَعُل» بضم العين ويقصد / به ما يقصد «بنِعْمَ» من المدح، «وبِئْسَ» من الذم ولا يتصرف ويكون فاعله كفاعل «نِعْمَ وبِئْسَ» ويستوى فى ذلك ما كان وضعه على وزن «فَعُلَ» نحو: (كَبُرَتْ كَلِمَةً)[7].

---

(١) فى ت «محذوف».
(٢) فى ظ «ومفعول».
(٣) فى الأصل «رجل».
(٤) فى ش «منقلبة».
(٥) فى هـ «من» تحريف.
(٦) فى هـ ، ظ «وزنه» تحريف.
(٧) سورة الكهف. آية: ٥.

وما كان وضعه على[1] وزن «فَعُلَ وفَعِلَ» نحو: وَضُوءَ[2] الرَّجُلُ زَيْدٌ وعَلِمَ الرَّجُلُ عَمْرٌو[3].

ويعنى بقوله: «كنِعْمَ» فى الحكم لا فى المعنى؛ لأن «فَعُلَ» كما[4] يقصد به المدح يقصد[5] به الذم نحو: «جَهُلَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، وقوله: «مُسْجَلاً» منصوب على الحال من فَعُل، والمُسْجَلُ[6]: المبذول المباح الذى لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقا، فيكون التقدير: واجعل فعلا فى حال كونه على فَعُلَ أو على فَعُلْ أو على[7] فَعِلَ ويجوز أن يكون حالاً من «نِعْم»، فيكون التقدير: واجعل[8] كنعم مطلقا فى[9] جميع أحكامها. ثم قال:

(ص) وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا ... * ...

(ش) يعنى أنَّ «حَبَّذَا»[10] مثل «نِعْمَ» مع فاعلها فى المعنى لا فى الحكم

---

(1) فى ت «على وضعه على».
(2) فى ش، ظ، ك «وقَضُوَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»
وفى ت «ليقضو الرجل زيد».
(3) ذكر ابن مالك على أن العرب تَبْنِى من كل ثُلاثِى فعلاً على «فَعُلَ» وتجريه مجرى «نِعْم» كقولهم: عَلِم الرَّجُلُ زَيْدٌ. ورد ابن عقيل على أن ما مَثَّله ابن مالك ووافقه ابنه فيه وهو جواز أن يقال فى عَلِم: عَلُمَ لا يجوز. أى لا يجوز تحويل عَلِم وكذلك جَهِل وسَمِع إلى «فعُل» بضم العين؛ لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقتها على كسرة عينها ولم تحولها إلى الضم.
فتقول: عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وجَهِلَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وسَمِعَ الرَّجُلُ زَيْدٌ.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:١١١٥، وشرح ابن الناظم ٤٧٤، وشرح ابن عقيل ٢:١٦٨.
(4) «كما» ساقط من ت.
(5) فى ت «كما يقصد».
(6) فى ظ «والمسجول» تحريف.
(7) «على» ساقطة من ز.
(8) فى ش، ز، ك «واجعل فعلا» وعبارتها أدق.
(9) فى هـ، ز، ظ، ت «أى فى».
(10) «اختلف فى إعراب «حَبَّذَا» فذهب قوم منهم أبو على الفارسى، وابن برهان، وابن خروف الذى زعم أنه مذهب سيبويه، وابن مالك إلى أن «حَبَّ» فعل ماض، و«ذَا» فاعله، والمخصوص إما أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبره، أو يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره «هو زيد»
وذهب المبرد، وابن السراج، وابن هشام إلى «أنَّ حَبَّذَا» مبتدأ، والمخصوص خبره، أو العكس. المخصوص

لاختلاف بعض أحكامها إلا أن فى «حَبَّذَا» زيادة على «نِعْمَ»، وهى الحب والتقريب من القلب، وهى مستفادة[1] من لفظ «حَبَّ». ثم قال:

(ص) ... الفَاعِلُ ذَا * ...

(ش) يعنى أن «ذَا» فاعل «بحَبَّ»[2] وفُهم منه أن «حَبَّ» فعل، وأن «حَبَّذَا» جملة من فعل وفاعل. ثم قال:

(ص) ... * وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لاَ حَبَّذَا

(ش) يعنى أنك إذا أردت «بحَبَّذَا» الذم أدخلت عليها[3] «لا»، فتقول: لاَ حَبَّذَا زَيْدٌ. فتساوى معنى «بِئْسَ»؛ لأن نفى المدح ذم، وقد جمع الشاعر بينهما[4] فقال:

١٤١ ـ أَلاَ حَبَّذَا أَهْلُ المَلاَ غَيْرَ أَنَّهُ * إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلاَ حَبَّذَا هِيَا[5]

ثم قال /: ١٥٩ / أ

(ص) وَأَوْلِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لاَ * تَعْدِلْ بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ

(ش) اعلم أن «حَبَّذَا» تحتاج إلى مخصوص كما تحتاج إليه «نِعْمَ» فتقول:

= خبر مقدم و«حَبَّذَا» مبتدأ مؤخر.
وذهب بعضهم إلى أن «حَبَّذَا» فعل ماض يرتفع به المخصوص على أنه فاعله.
والرأى عندى ما ذهب إليه الفريق الأول من أن «حَبَّ» فعل ماض، و«ذَا» فاعله كما ذهب المصنف.
انظر الكتاب ٢:١٨٠، والمقتضب ٢:١٤٣.
وأصول ابن السراج ١:١١٥، وشرح الكافية لابن مالك ٢:١١١٧ وأوضح المسالك ٢:٢٩٢.

(١) فى ش «وهو مستفاد».

(٢) فى هـ، ظ «حَبَّ».

(٣) فى هـ، ز «عليه».

(٤) «بينهما» ساقط من ظ.

(٥) البيت لكنزة أم شملة بن برد المنقرى، وقيل البيت لذى الرمة ولم أقف عليه فى ديوانه.
وهو فى أمالى الزجاجى ٥٧، وشرح الكافية لابن مالك ٢:١١١٧ وشرح ابن الناظم ٤٧٤، وشرح ابن عقيل ٢:١٦٩، والخزانة ١:٥٢، وشاعرات العرب ٣٣٦.
فى الأصل روى الشطر الأول: «وألا حبذا أهل الملا غير أنه».
وفى ز «ألا حبذا أهل الملا غير أنهم».

حَبَّذَا زَيْدٌ، كما تقول: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وفُهم من قوله: «وأَوْلِ ذَا» أن مخصوص «حَبَّذَا» لا يكون إلا متأخراً عن «ذَا» بخلاف المخصوص بعد «نِعْمَ» فإنه يتقدم، وفُهم من سكوته عن إعرابه أنه مبتدأ، وخبره فى الجملة قبله كما سبق فى مخصوص «نِعْمَ»، وقوله: «أَيًّا كَانَ»، يعنى مذكرًا كان أو مؤنثًا مفردًا أو مثنى أو مجموعًا، وقوله: «لاَ تَعْدِلْ[1] بِذَا» يعنى أن «ذَا»[2] لا يكون إلا مفردًا مذكرًا وإن كان المخصوص على خلاف ذلك[3] فتقول: حَبَّذَا زَيْدٌ وحَبَّذَا هِنْدٌ، وحَبَّذَا الزَّيْدَانِ وحَبَّذَا العَمْرُون[4].

وكان القياس أن يكون اسم الإشارة مطابقا للمخصوص فى [التذكير][5] والتأنيث والتثنية والجمع، لكنه أفرد فى الأحوال كلها لشبهه بالمثل، وعلى ذلك نبَّه بقوله: «فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ» أى شابه[6] المثل والأمثال لا تغير. ثم قال:

(ص) وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرّ * بِالبَا ...

(ش) يعنى أن «حَبَّ» قد يكون فاعلها غير «ذَا» من الأسماء مع إرادة المدح وفى فاعلها حينئذٍ وجهان:

أحدهما: الرفع، والآخر: الجر بالباء الزائدة، وفى حَائِها إذ ذاك لغتان: الضم وهو الأكثر، والفتح. وإلى ذلك أشار بقوله:

---

(١) فى ز «تفعل» تحريف.

(٢) فى ظ «إذا» تحريف.

(٣) «الأصح أن «ذا» تلزم الإفراد والتذكير، وإن كان المخصوص بخلاف ذلك، وفى ذلك أقوال: إما لأن «ذا» كالمثل وهو قول الخليل وسيبويه، أو لأنه على حذف مضاف بذكر مفرد وأقيم المضاف إليه مقامه نحو قوله: حَبَّذَا زَيْدٌ. أى حَبَّذَا أَمْرُهُ، وهو قول ابن كيسان، أو لأنه على إرادة جنس شائع فلم يختلف كما لم يختلف فاعل نعم وهو قول الفارسى».
الهمع ٥: ٤٥، ٤٦.

(٤) فى ز «العمران» تحريف.

(٥) «التذكير» تكملة من ش، ك.

(٦) فى هـ، ز، ظ «يشابه».

(ص) ... وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الحَا كَثُرْ

(ش) ووجه الفتح البقاء مع[1] الأصل، ووجه الضم أن الأصل فيها[2] حَبُبَ / بضم الباء، فنقلت الضمة إلى الحاء، فتقول على هذا: حَبَّ زَيْدٌ وحُبَّ زَيْدٌ وحَبَّ بِزَيْدٍ وحُبَّ بِزَيْدٍ[3]. ومن وشواهد ضم الحاء وزيادة الباء في الفاعل قوله: ١٥٩ ب

١٤٢ ـ فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا * وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ[4]

«وما» مفعول مقدم «بارْفَع» أو «بجُرّ» فهو من باب التنازع وصلتها «سِوَى».

---

(١) في ش «البقاء على».

(٢) في ت «فيهما».

(٣) «وحب بزيد» ساقط من ت.

(٤) قاله الأخطل التغلبي. وروى في ديوانه:٤.

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا فَأَطْيِبْ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

وذكر في الهامش برواية: «فَأَكْرِمْ بِهَا»، «وأَخْبِبْ بِهَا»، «وحَبَّ بِهَا».

انظر اللسان «قتل»، وشرح الكافية لابن مالك ١١١٨:٢، وشرح ابن الناظم ٤٧٦، وشرح المرادي ١١٢:٣، وشرح ابن عقيل ١٧٢:٢، والخزانة ١٢٢:٤.

اقتلوها: امزجوها بالماء يعني الخمر.

مقتولة: ممزوجة.

(أفعل التفضيل)

(ش) أفعل التفضيل[١] مضاف ومضاف إليه، وإنما أُضيف إلى التفضيل؛ لأنه دال عليه، واحترز به من «أَفْعَلْ» الذى ليس للتفضيل كأَحْمَر وأَشْهَل.

قوله[٢]:

(ص) صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ * أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِى

(ش) يعنى أن أفعل التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ منه فعل التعجب[٣] ويمتنع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة فى باب التعجب. «فَأَفْعَلَ»[٤] مفعول «بصُغْ» ومن «مَصُوغ» متعلق بصغ[٥]، «ومِنْهُ»

---

(١) «أفعل التفضيل» ساقط من ز.

(٢) «قوله» تكملة من ش، ك.

وفى هـ «قاله»، وفى ز «ثم قال».

(٣) ولم يمثل الشارح لهذا البيت بأمثلة توضح ذلك. فقد يصاغ أفعل التفضيل من كل فعل صيغ منه فعل التعجب كقولك: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو وأَكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ، كما تقول فى التعجب مَا أَفْضَلَ زَيْدًا ومَا أَكْرَمَ خَالِدًا.

ويمتنع صوغ أفعل التفضيل من كل فعل امتنع صوغ أفعل التعجب منه.

فلا يصاغ من فعل زائد على ثلاثة أحرف مثل استخرج

ولا من وصف لا فعل له كفير وسوى.

ولا من فعل غير متصرف كنِعْمَ وبِئْسَ.

ولا من فعل لا يقبل المفاضلة كمَاتَ وفَنِيَ.

ولا من فعل مبنى للمفعول كضُرِبَ.

وشذ منه قولهم: «هو أَخْصَرُ مِنْ كَذَا» فصاغوا أفعل التفضيل من «اخْتُصِرَ» وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبنى للمفعول.

(٤) فى ز، ك «وأفعل» تحريف.

(٥) «ومن مصوغ متعلق بصغ» ساقط من ت.

متعلق بمصوغ، وكذلك[1] للتعجب، «وَأْبَ» فعل أمر من أَبَى يأبى، أى امتنع، «واللَّذْ» مفعول بِأْبَ: وهى لغة فى الَّذِى[2]، «وأُبِى» فعل ماض[3] مبنى للمفعول، وفيه ضمير عائد على اللَّذْ. ثم قال:

(ص) وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ * لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التفضيلِ صِلْ

(ش) قد تقدم فى باب التعجب أن الفعل إذا عدم بعض الشروط المصوّغة لبناء فعل التعجب يتوصل إلى صوغ التعجب منه «بأَشَدَّ» وشبهه /، ١٦٠ أ وكذلك أيضاً يتوصل إلى صوغ أفعل التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما يتوصل[4] به إلى صوغ فعل التعجب، إلا أنه نبه على تمام الكيفية فى التعجب بقوله: «ومَصْدَرُ العَادِمِ» إلى آخر البيت، ولم ينبه هنا على تمامها، وتمامُها أن يؤتى[5] بمصدر العادم بعد أفعل منصوبًا على التمييز فتقول: أَنْتَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنْ زَيْدٍ، وأَكْثَرُ اسْتِخْرَاجًا مِنْ عَمْرٍو.

«ومَا» مبتدأ أو مفعول محذوف يفسره «صِلْ» وهى موصولة وصلتها «وُصِلْ» و«بِهِ» الأول متعلق «بوُصِلُ»، وكذلك «إِلَى تَعَجُّبٍ»، «ولِمَانِعٍ» «وبِهِ» الثانى متعلقان[6] «بصِلْ»، وهو على حذف مضاف تقديره: مثل، «وإِلَى التَّفْضِيلِ»[7] متعلق بصل[8]، والتقدير: وما وصل به إلى التعجب لأجل المانع صل بمثله إلى أفعل التفضيل. ثم قال:

(ص) وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا * تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا

---

(1) فى هـ «وكذا».
(2) انظر باب الموصول وتعليقى فى الهامش.
(3) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ماض من أبى».
(4) فى ظ، ت «توصل».
(5) فى ش «يؤتى هنا».
(6) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «متعلق» تحريف.
(7) «وإلى التفضيل متعلق بصل» ساقط من ظ.
(8) ما بعد «بصل» إلى هنا ساقط من هـ .

(ش) أفعل التفضيل على ثلاثة أقسام: مجرد من «أل» والإضافة، ومعرف «بأل» ومضاف. وأشار بهذا البيت إلى القسم الأول يعنى أن أفعل التفضيل إذا كان مجردًا من «أَلْ»، والإضافة فلا بد من اقترانه بِمِن لفظًا كقوله - عز وجل -: (وَلَلآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الأُولَى)[1].

أو تقديرًا كقوله [تعالى][2] (وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى[3]) أى من الدنيا، وفُهِم منه أن ما سوى المجرد[4] وهو المعرف «بأَلْ» والمضاف لا يقترن بمن، ثم إن أفعل التفضيل بالنظر إلى / مطابقة الموصوف[5] على ثلاثة ١٦٠ ب
أقسام: لزوم عدم المطابقة، ووجوب المطابقة، وجواز الوجهين. وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا * أُلْزِمْ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا

(ش) يعنى أن أفعل التفضيل إن[6] كان مجرداً من «أل» والإضافة أو مضافاً إلى نكرة يلزم الإفراد والتذكير. فتقول: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرو، والزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرو، وهِنْدٌ أَفْضَلُ مِنْ

---

(١) سورة الضحى. آية:٤ والاسم المفضل عليه هو الذى يقترن بمن .
قال ابن مالك «قولهم» «خَيْرٌ مِنْ كَذَا» و«شَرٌّ مِن كذا».
الأصل فيه «أَخْيَرُ» و«أَشَرّ» ولا يكادون يستعملون الأصل ومن استعمالهم إياه قراءة ابن قُلاَبَة:
(سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَن الكَذَّابُ الأَشَرّ)
وقد حكى في التعجب «ما خيره»، و«ما شَرَّه» بمعنى ما أَخْيَرَه، وما أَشَرَه.
إلا أن حَذْفَ الهمزة فى التعجب كثبوتها فى التفضيل والعكس هو المشهور».
شرح الكافية ٢:١١٢٧، ١١٢٨.
وانظر المحتسب ٢:٢٩٩، والبحر ٨:١٨٠.
(٢) «تعالى» تكملة من ت.
(٣) سورة الأعلى. آية:١٧.
(٤) فى الأصل، هـ ، ظ، ت «المفرد» تحريف.
(٥) فى ش، ز، ك، ت «مطابقته للموصوف» وعبارتها أدق.
(٦) فى هـ ، ز، ظ، ت «إذا».

عَمْرو[1]، والهِنْدَاتُ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرو، وزَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، والزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ [رِجَال[2] وهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ، والهِنْدَانِ أَفْضَلُ امْرَأَتَيْنِ، والهِنْدَاتُ أَفْضَلُ نِسَاء][3] «ويُضَفْ» مجزوم بأن، «وأَوْ[4] جُرِّدَا» معطوف عليه، «وأُلْزِمَ» جواب الشرط «وتذكيرًا» مفعول ثان بأُلْزِمَ، «وأَنْ يُوَحَّدَا» معطوف على تذكير، أى أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وتَوحيدًا. وعبر بذلك عن عدم المطابقة. ثم أشار إلى الثانى بقوله[5]:

(ص) وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ ... * ...

(ش) يعنى أن أفعل التفضيل إذا دخلت عليه «أل» لزمت[6] مطابقته لموصوفه، فتقول: زَيْدٌ الأَفْضَلُ، وهِنْدٌ الفُضْلَى، والزَّيْدَانِ الأَفْضَلاَنِ، والهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ، والزَّيْدُونَ الأَفْضَلُونَ، والهِنْدَاتُ الفُضْلَيَاتُ.

«وتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ» مبتدأ وخبر، «والطِبْقُ»: المطابق. ثم أشار إلى الثالث فقال[7]:

(ص) ... وَمَا لِمَعْرِفَهْ * أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِى مَعْرِفَهْ

(ش) يعنى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن / لا يطابق، وقد جمع الوجهين[8] قوله - صلى الله عليه وسلم -: ١٦١ أ

---

(1) من «والزيدون» إلى هنا ساقط من هـ .
وفى ش، ز، ك زيادة مثال «والهندان أفضل من عمرو» والزيادة هنا تفيد.
(2) ما بعد رجل إلى هنا ساقط من هـ .
(3) ما بين المعقوفين تكملة من ش.
(4) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «أو».
(5) فى ز «فقال».
(6) فى ك «لزمته» تحريف.
(7) في هـ، ظ، ك «بقوله».
(8) فى ز «اجتمع الوجهان فى».

«أَلاَ أَخبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّى مَجَالِسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ أَحَاسِنُكُمْ أَخلاَقًا المُوَطَّئُونَ أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ»[1].

فأفرد «أَحَبّ وأَقْرَب»، وجمع «أَحَاسِنَ»[2]. «ومَا» مبتدأ وخبره «ذُو وَجْهَيْنِ» وهى موصولة وصلتها «أُضِيفَ» و«لِمَعْرِفَهْ» متعلق بأضيف. ثم قال:

(ص) هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ * لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ[3] قُرِنْ

(ش) يعنى أنَّ جواز المطابقة وعدمها فى المضاف إلى المعرفة مشروط[4] بأن تكون الإضافة فيه بمعنى «مِن»، وذلك إذا كان أفعل مقصودًا به التفضيل، وأما إذا لم يُقصد[5] التفضيل فلا بد فيه من المطابقة لما هو له كقولهم: «الأَشَجُّ وَالنَّاقِصُ أَعْدَلاَ بَنِى مَرْوَان»[6]. أى عَادِلاَهم «فهذا»[7] إشارة لجواز[8] الوجهين فى المضاف إلى معرفة[9] وهو[10] مبتدأ، والخبر محذوف أى وهذا الحكم، ويجوز أن يكون خبرًا مقدمًا، والمبتدأ محذوف

---

(1) انظر شرح ابن الناظم ٤٨٢، وشرح ابن عقيل ٢: ١٨١، وشرح الأشمونى ٣: ٥٥، واللسان «وطأ».
وروى فى مسند أحمد ٢: ١٨٥/٤: ١٩٣، ١٩٤.
«ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى مجلسًا يوم القيامة أحسنكم خلقا».
وفى إعراب الحديث ١٥٦ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:
«أحبكم إِلىّ وأقربكم منى فى الآخرة محاسنكم أخلاقا»
وأن أبغضكم إلىّ وأبعدكم منى فى الآخرة مساوئكم أخلاقا» وعلى هاتين الروايتين فلا شاهد.

(2) فى ش، هـ، ز، ك «أحسن».

(3) «به» ساقط من ت.

(4) فى ز «مشروطة».

(5) فى ش، هـ، ز، ك «يقصد به» وعبارتها أكمل.

(6) روى «النَّاقِصُ وَالأَشَجُّ أَعْدَلا بَنِى مَرْوَان»
انظر شرح ابن الناظم ٤٨٣، وشرح ابن عقيل ٢: ١٨١، وشرح الأشمونى ٣: ٤٩.

(7) فى ظ، ت «فهذه».

(8) فى ز «فجواز» تحريف.

(9) فى ش، ز، ك «المعرفة».

(10) فى ش، هـ، ك «وهذا».

أى الحكم هذا[1]، «وإذا» ظرف مُضَمَّن[2] معنى الشرط، وجوابها[3] محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «وَإِنْ لَمْ تَنْوِ» شرط، وحذف معمول تنو، والتقدير: وإن لم تنو معنى مِن، والمراد بما به قُرِن ما هو أفعل التفضيل له، ثم اعلم أن «مِنْ» المُصَاحِبة لأفعل التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام، وتارة تدخل على غيره، وقد أشار إلى / الأول بقوله: ١٦١ ب

(ص) وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ[4] مِنْ مُسْتَفْهِمَا * فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا

(ش) يعنى أن المجرور «بِمِنْ» المصاحبة لأفعل التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم «مِنْ» ومجرورها على أفعل[5]؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، وشمل صورتين: الأولى: أن يكون المجرور اسم استفهام، والأخرى: أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام، وقد مثّل للأولى[6] بقوله:

(ص) كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ... * ...

(ش) ومثال الثانية: مِنْ غُلاَمِ مَنْ أَنْتَ أَجْمَلُ.

ثم أشار إلى الثانى[7] بقوله:

(ص) ... وَلَدَى * إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا[8]

(ش) يعنى أن المجرور «بِمِنْ» المذكورة إذا كان خبرًا أى غير استفهام لزم تأخيره عن أفعل؛ لأنه بمنزلة الفاعل فمحله التأخير، وقد يتقدم عليه

---

(١) ما بعد «الحكم» إلى هنا ساقط من هـ .
(٢) فى ش «متضمن».
(٣) فى ش «وجوابه».
(٤) فى الأصل «يكن بتالو» تحريف.
(٥) فى ش «أفعل التفضيل».
(٦) فى هـ ، ظ «الأولى». وفى ك، ت «الأول» تحريف.
(٧) فى هـ «الثانية» تحريف.
(٨) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وجدا».
والمثبت من الألفية، وشرح الكافية لابن مالك ٢:١١٢٨، وروى فى بعض النسخ «وجدا».

بقلة، وقد استشهد المصنف على ذلك بأبيات[1] منها قوله:

١٤٣ ـ وَقَالَتْ لَنَا أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ * جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدتْ مِنْهُ أَطْيَبُ[2]

أى «أَطْيَبُ منه». قلت: وليس هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون «مِنْه» متعلقا[3] بزَوَّدَت، «وبِتِلْوِ» متعلق بمُسْتَفْهِمٍ، «ولَهُمَا» متعلق ب «مقدما»[4] والضمير فى لهما عائد على «مِنْ» ومجرورها، أما «مِنْ» فقد لفظ بها قبل، وأما مجرورها فمفهوم[5] من قوله: «مُسْتَفْهِمَا» [والباء للاستعانة أو السببية «وتِلْوِ» الشىء الذى يتلوه][6]. ثم اعلم أنَّ أفعل التفضيل يرفع المضمر[7] فى لغات[8] جميع العرب، كقولك: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو.

ففى «أَفْضَل»[9] ضمير يعود على «زَيْدٌ» / وأما رفعه الظاهر ففيه لغتان أشار إلى الأولى[10] منهما بقوله[11]: ١٦٢/أ

---

(١) منها بيت الفرزدق الذى ذكره الشارح، وكذلك قول ذى الرمة:
وَلاَ عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا   قَطُوفٌ وَأَلاَّ شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْمَلُ
أى: أكمل منها.

(٢) البيت للفرزدق. انظر ديوانه ١:٣٢، وشرح المفصل ٢:٦٠ وشرح الكافية لابن مالك ٢:١١٣٣، وشرح ابن الناظم ٤٨٤، وشرح ابن عقيل ٢:١٨٤، وشرح الشواهد للعينى ٣:٥٢.
ورد صدر البيت فى الأصل وبقية النسخ:
«فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت».
فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت ورد عجز البيت:
«جنى النحل أم ما زودت منه أطيب».
ويروي عجز البيت: جنى النحل أو ما زودت منه أطيب.

(٣) فى ت «متعلق».

(٤) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ت «بمقدم».
والمثبت أدق كما فى ز، ك والألفية.

(٥) فى ش «فهو مفهوم».

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ك.

(٧) فى ش، ز، ك «الضمير».

(٨) فى ش، ك «لغة».

(٩) فى الأصل، ت «أفعل» تحريف.

(١٠) فى ظ، ت «الأول» تحريف.

(١١) فى ك «فقال».

(ص) وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ ... * ...

(ش) يعنى أن «أَفْعَلَ» المذكور[١] يرفع الظاهر بقلة، وهى لغة حكاها «سيبويه» فتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ[٢] أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ.

«ورَفْعُهُ» مبتدأ وهو مصدر[٣] مضاف إلى الفاعل، «والظَّاهِرَ» مفعول به، وخبره «نَزْرٌ». ثم أشار إلى اللغة الثانية بقوله:

(ص) ... وَمَتَى * عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيرًا ثَبَتَا

(ش) هذه اللغة هى لجميع العرب وهى أن «أَفْعَلَ» يرفع الظاهر لكن ذلك مشروط بأن يكون معاقباً للفعل، وذلك إذا ولى نفيا، وكان فاعله أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبار محلين[٤] كقولهم: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِى عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِى عَيْنِ زَيْدٍ. والتقدير: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً يَحْسُنُ فِى عَيْنِهِ الكُحْلُ[٥] كحُسْنِهِ فِى عَيْنِ زَيْدٍ[٦]

وهذا هو المراد بقوله: «عَاقَبَ فِعْلاً»، ثم مثل ذلك بقوله:

(ص) كَلَنْ تَرَى فِى النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ * أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

(ش) والأصل أولى به الفضل منه بالصديق، ثم اختصر، والمراد بالصديق أبو بكر الصديق[٧] ـ رضى الله عنه ـ فالشروط قد توفرت، وهو[٨] تقدم النفى وهو «لَنْ» والفاعل أجنبى من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين[٩].

---

(١) فى ش «أفعل التفضيل».
(٢) «برجل» ساقط من ت.
(٣) «مصدر» ساقطة من ت.
(٤) «محلين» ساقطة من هـ ، ز، ظ.
وفى هـ ، ز، ك «محلين مختلفين» وعبارتها أدق.
(٥) «الكحل» ساقطة من ظ.
(٦) من «والتقدير» إلى هنا ساقط من ت.
(٧) «الصديق» ساقطة من ش.
(٨) فى ك «وهى».
(٩) فى هـ «باعتبارين مختلفين».
وفى ز، ك «باعتبار محلين مختلفين» وعبارتهما أدق.

(النعت)

(ش) [1] هو التابع لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، ثم قال:

(ص) يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءِ الأُوَلْ * نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وعَطْفٌ وَبَدَلْ / ١٦٢/ب

(ش) ذكر في هذا البيت التوابع وهي خمسة: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل، وشمل قوله: «وعَطْفٌ» نوعى العطف.

وفُهم من قوله «الأُوَلْ» أن التابع لا يكون متأخرًا عن المتبوع. ثم قال:

(ص) فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ * بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

(ش) «فتَابِعٌ» جنس دخل فيه جميع التوابع، «ومُتِمٌّ مَا سَبَقْ». اخرج[2] به البدلَ وعطفَ النسق؛ لأنهما لا يتممان متبوعهما، «وبِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ» أخرج به التوكيد وعطف البيان؛ لأنهما متممان[3] لما سبق كالنعت، إلا أن النعت يتممه[4] بدلالته[5] على معنى في المتبوع، أو فيما كان متعلقا به، وفهم من قوله بِوَسْمِه أر وَسَمْ ما به اعْتَلَقْ» أن النعت على قسمين: مُتِمٌّ مما سَبَقْ بِوَسْمِهِ، وهو النعت الحقيقي، ومُتِمٌّ مَا سَبَقَ بِوَسْمِ مَا اعْتَلَقَ بِهِ وهو النعت السببى، ثم إن نوعى النعت يشتركان فى أنهما يتبعان المنعوت فى اثنين من خمسة وهى: واحد من الرفع والنصب والجر، وهذا مستفاد من قوله: «تَابِعٌ»، وواحد من التعريف والتنكير وهو المُنَبَّه عليه بقوله:

---

[1] فى ش، ك «النعت هو».
[2] فى الأصل «إخراج» تحريف.
[3] فى ت «متمان» تحريف.
[4] فى ك «يتمه».
[5] فى الأصل، ش، ك «بدلالة».

(ص) وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا * لِمَا تَلاَ[1] ...

(ش) يعنى أن النعت يعطى[2] من التعريف والتنكير ما استقر للمنعوت ثم مثَّل بالنكرة فقال:

(ص) ... * ... كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا

(ش) «فكُرَمَا» نعت لقوم وكلاهما نكرة، ومثال / المعرفة «امْرُرْ بِالقَوْمِ الكُرَمَاءِ»، وبزَيْدٍ العاقِلِ[3]. ثم إنَّ النعت الحقيقي ينفرد عن السببى[4] بلزوم تبعيته للمنعوت فى اثنين من خمسة، وهى واحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع. وقد أشار إلى ذلك بقوله: ١٦٣ أ

(ص) وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ * سِوَاهُمَا كَالفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

(ش) فسوى التذكير، التأنيث، وسوى التوحيد، التثنية والجمع، [وأجال فى ذلك على الفعل[5]، فعلم أنَّ النعت الحقيقي، وهو ما رفع ضمير الموصوف يجب مطابقته للموصوف فى التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع][6]، وأن السببى وهو ما رفع ظاهراً ملتبسًا[7] بضمير الموصوف [لا يجب مطابقته فى ذلك][8]. فتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ، وَرِجَالٍ[9]

(1) فى ش أكمل الشطر «كامرر بقوم كرما» والتكملة غير لازمة، لأنها ستذكر فى موضعها.
(2) فى ت «يعط» تحريف.
(3) ولا يجوز أن تنعت المعرفة بالنكرة أو العكس النكرة بالمعرفة.
فلا تقول: مررت بزيدٍ كريم، ولا مررت برجلٍ الكريم.
(4) فى ز «السببين» تحريف.
(5) فى ز «على الفصل» تحريف.
(6) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.
(7) فى الأصل، ت «متلبسًا» تحريف.
(8) ما بين المعقوفين تكملة من ز.
وفى ش، ك «لا تجب مطابقته».
وفى هـ «لا يجب فيه ذاك».
(9) فى هـ ، ظ، ت «برجال».

قَائِمِينَ؛ وبامْرَأَةٍ قَائِمَةٍ، فتطابق الموصول لأنك تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَامَا وبِرِجَالٍ قَامُوا، و[1] بامْرَأَةٍ قَامَتْ.

وتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ، وبِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُمَا، وَبِرِجَالٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ[2]، فلا يطابق؛ لأنك تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَتْ أُمُّه وبِرَجُلَيْنِ قَامَ أَبَوَاهُمَا[3]، وبِرِجَالٍ قَامَ آبَاؤُهُمْ. ثم قال:

(ش) **وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وذَرِبْ * وَشِبْهِهِ ...**

(ش) المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل، وقد تقدم بيان ذلك كله، «وصَعْبٍ وذَرِبْ» من الصفة المشبهة، «والذَّرِبُ» بالذال المعجمة وهو[4] الحاد[5] من كل شيء والمراد بشبه المشتق، اسم الإشارة وهو المشار إليه بقوله:

(ص) **... * ... كَذَا**

(ش) و«ذُو»[6] بمعنى صاحب، وهو المشار إليه بقوله: / ١٦٣ ب

(ص) **... * ... وذِى**

والمنسوب، وهو المشار إليه بقوله[7]:

(ص) **... * ... وَالْمُنْتَسِبْ[8]**

---

[1] فى ز «أو بامرأة».
[2] فى ز «آباءهم» تحريف.
[3] فى هـ ، ز، ظ «أبوهما» تحريف.
[4] فى الأصل «وهى».
[5] فى هـ ، ز «الحاذق».
وما أثبته من الأصل وبقية النسخ أدق وأضبط انظر اللسان «ذرب».
[6] ما بعد «اسم الإشارة» إلى هنا ساقط من هـ .
وفى هـ «وذى» وفى ز «وذو وذى».
[7] ما بعد «قوله» إلى هنا ساقط من ت.
[8] فى ش «كذا وذى والمنتسب». ذكرت عبارة الألفية كاملة وهذا ليس بلازم.

فتقول: قَامَ زَيْدٌ هَذَا، «فهَذَا» نعت لزيد وهو جامد، إلا أنه شبيه بالمشتق كأنك قلت: قَامَ زَيْدٌ المشار إليه، وكذلك مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِى مَالٍ. أى صاحب مال، وكذلك مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيّ. بمعنى منتسب لقريش، والوصف به أكثر مما قبله، ولذلك[1] يرفع الظاهر فتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ تَمِيمِىٍّ أَبُوهُ. ثم قال:

(ص) وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا * فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

(ش) شمل[2] قوله: «بِجُمْلَةٍ»[3] الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

وفُهم من قوله: «مُنَكَّرَا» أن الجملة لا تكون نعتاً للمعرفة[4]، وذلك لأنها مقدرة بالنكرة، فتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَبُوه، وبِامْرَأَةٍ أَبُوهَا قَائِمٌ[5].

فلو وقعت الجملة بعد معرفة لكانت فى موضع نصب على الحال، وفُهم من قوله: «فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا»، أنها لا بد فيها من رابط يربطها بالمنعوت، وأوهم إطلاقه فى الجملة أنها تكون طلبية؛ لأن الجملة الطلبية يخبر بها عن المبتدأ، فلذلك أزال هذا الإبهام بقوله:

(ص) وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبْ * ...

(ش) يعنى أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة، وذلك كجملة الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض، فلا يقع شىء من ذلك نعتًا؛ لأنها قد لا تدل[6] على شىء محصل يحصل به تخصيص المنعوت. ثم قال:

---

[1] فى ز «وكذلك».
[2] فى هـ «يشمل» وفى ظ «فشمل».
[3] فى ز «جملة» تحريف.
[4] فى ش «المعرفة».
[5] فى ت «وبامرأة قائم أبوها».
[6] فى الأصل «قد تدل» تحريف.

١٦٤
أ

(ص) ... * وَإِنْ أَتَتْ فَالقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبْ /

(ش) يعنى إذا جاء من كلام العرب ما يوهم وقوع الجملة الطلبية نعتًا فأَوِّلْهُ على إضمار القول، ومما جاء مما[1] يوهم ذلك قول الراجز:

١٤٤ - [حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلامُ وَاخْتَلَطْ]
جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّْ[2]

فظاهره أن الجملة المصدره بهل نعت «لمذق»، والتأويل فى ذلك أن يكون:[3] هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَط محكياً بمقول[4]. والتقدير: جَاءُوا بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ، والضمير فى قوله: «وَنَعَتُوا عائد على العرب و«ما» فى قوله: «ما أُعْطِيَتْهُ» مفعول ثان[5] لأُعْطِيَتْ[6]، وفى «أُعْطِيَتْ»[7] ضمير مستتر عائد على الجملة وهو المفعول الأول، وصلة «ما» «أُعْطِيَتْه» وهو مفعول ثان به، «وخَبَرًا» منصوب على الحال من الضمير المستتر فى «أُعْطِيَتْهُ»، «وإِيْقَاعَ» مفعول بامنع، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وذَاتِ الطَّلَبِ» نعت لمحذوف والتقدير: إِيقَاعَ الجُمْلَةِ ذَاتِ الطَّلَب، «وَإِنْ أَتَتْ» يعنى[8] الجملة الطلبية نعتاً فأضمر القول. ثم قال:

---

(١) فى ظ «ما يوهم».
(٢) البيتان للعجاج. انظر ملحقات ديوانه ٨١
ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.
وانظر أمالى الزجاج ٢٣٧، والإنصاف ١:١١٥، وشرح المرادى ٣:١٤٤، وشرح ابن عقيل ٢:١٩٩، وشرح التصريح ٢:١١٢، والخزانة ١:٢٧٥، ومعجم شواهد العربية ٢:٤٩٤.
المذق: اللبن الممزوج بالماء.
(٣) فى ت «لا يكون» تحريف.
(٤) فى ظ، ت «بقول».
(٥) فى ش «ثان به».
(٦) «لأعطيت» ساقطة من ش.
وفى ز «لأعطيته» تحريف.
(٧) فى ش «وفى أعطيته» تحريف.
(٨) فى ت «بمعنى».

(ص) وَنَعتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا * ...

(ش) يعنى أنَّ النعت بالمصدر جاء فى كلام العرب كثيراً، وهو على خلاف الأصل؛ لأن المصدر جامد لكنه شبيه بالمشتق ولا يُفهم من قوله: «كَثِيراً» اطّراد الوصف كما تقدم فى(1) قوله(2):

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ ...

ثم قال :

(ص) ... * فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا(3)

(ش) يعنى أنَّ المصدر إذا وقع نعتًا التزم إفراده وتذكيره، فتقول: مَرَرْتُ
١٦٤ ب بِرَجُلٍ / عَدْلٍ وبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ وبِرِجَالٍ عَدْلٍ، وبِامْرَأَةٍ عَدْلٍ وبِامْرَأَتَيْنِ عَدْلٍ، وبِنِسَاءٍ عَدْلٍ(4)، وسبب ذلك أنَّ النعت فى الحقيقة محذوف والأصل: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ ذَوَىْ(5) عَدْلٍ. فحذف المضاف وبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الإفراد. ثم قال:

(ص) وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ * فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لاَ إِذَا ائْتَلَفْ

(ش) غير واحد هو المثنى والمجموع وله صورتان:

إحداهما: اختلاف معنى النعتين أو النعوت، فهذه(6) يعطف فيها النعوت

---

(1) «فى» ساقطة من ت.

(2) يريد قوله فى باب الحال. فوقوع المصدر حالاً أكثر من وقوعه نعتًا. ومع أن وقوع المصدر نعتًا كثير فى كلام العرب كما صرح الشارح، إلا إنه مع كثرته يقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه كقولك: هذا رجل عَدْل.

ﻓ «عدل» مصدر نعت لرجل. ووقوعه نعتًا؛ لأنه مؤول بالمشتق، فهو اسم فاعل من عدل أى عادل.

(3) فى هـ «والتذكير» تحريف.

(4) «وبنساء عدل» ساقط من ت، وفى ك «ونساء عدل».

(5) فى هـ ، ك «ذى» وهذا ليس بجائز؛ لأن «ذى» للمفرد «وذَوَىْ» للمثنى قال تعالى فى سورة الطلاق. آية: ٢.

﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾

(6) فى ش «فهذا».

بعضها على بعض بالواو نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمٍ وبَخِيلٍ، وبِرِجَالٍ[١] كَرِيمٍ وبَخِيلٍ وَعَاقِلٍ.

والأخرى: ائتلافهما. فهذه يستغنى فيها بالتثنية والجمع عن العطف نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ، وبِرِجَالٍ[٢] كِرَامٍ. ويجوز فى «نَعْتٌ» الرفع على الابتداء وخبره «فَرِّقْهُ»، والنصب بإضمار فعل يفسره فَرِّقْه وهو المختار «وَوَاحِدٍ» نعت لمحذوف تقديره: وَنَعْتُ غَيْرِ مَنْعُوتٍ وَاحِدٍ، «وعَاطِفًا» حال من الفاعل المستتر فى «فَرِّقْهُ» «ولاَ» عاطفة. عَطَفَتْ «إِذَا ائْتَلَفْ»[٣] على إِذَا اخْتَلَفْ ثم قال:

(ص) وَنَعْتَ مَعْمُولَىْ وَحِيدَىْ مَعْنَى * وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

(ش) يعنى أنك إذا ذكرت منعوتين معمولين لعاملين متحدين فى المعنى والعمل اتبع النعت[٤] للمنعوت فى إعرابه فتقول: ذَهَبَ زَيْدٌ وذَهَبَ عَمْرٌو العَاقِلاَنِ. فإن العاملين متحدان / فى المعنى وشمل المتحدين ١٦٥/أ
فى المعنى واللفظ كالمثال المذكور، والمتحدين فى المعنى دون اللفظ نحو: ذَهَبَ زَيْدٌ وَانْطَلَقَ عَمْرٌو العَاقِلاَنِ[٥]. ومعنى قوله «أَتْبِعْ» أَجِزِ الاتباع لا أن الإتباع واجب؛ لأنه يجوز فيه القطع، وفُهِم منه جواز الاتباع إذا كان العامل فيهما واحدًا نحو: ذَهَبَ زَيْدٌ وعَمْرٌو العَاقِلاَنِ، وهو من باب «أَحْرَى»، وفُهِم أيضاً منه[٦] أن العاملين إذا اختلفا معنًى لم يجز الإتباع، وفيه ثلاث صور:

---

[١] فى الأصل، هـ ، ز، ظ «أو برجال».
[٢] فى الأصل، ز «أو برجال».
[٣] فى الأصل «ائتلفت» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.
[٤] فى الأصل، ت «النعوت» تحريف.
[٥] العبارة من قوله «فإن العاملين» ... إلى هنا. مضطربة فى ت.
[٦] «منه» ساقط من هـ .

إحداها: أن يختلفا فى المعنى واللفظ والجنس نحو: ذَهَبَ زَيْدٌ وَهَذَا عَمْرٌو العَاقِلاَنِ.

الثانية: أن يختلفا فى اللفظ والمعنى[1]، ويتفقا[2] فى الجنس نحو: قَامَ زَيْدٌ وخَرَجَ عَمْرٌو[3] الكَرِيمَانِ.

الثالثة: أن يتفقا فى الجنس واللفظ[4] ويختلفا[5] فى المعنى نحو: وَجِدَ زَيْدٌ ووَجَدَ عَمْرٌو، إذا أريد بوجِد الأول حَزِنَ، وبالثانى أَصَابَ.

وفُهم من قوله: «وعَمَلَ» أنهما إذا اختلفا فى العمل لم يجز فيهما الإتباع نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا وقَامَ عَمْرٌو العَاقِلاَنِ، وخَاصَمَ زَيْدٌ عَمْرًا[6] العاقِلاَنِ.

ويحتمل قوله: «بِغَيْرِ اسْتِثْنَا»، أن الإتباع سائغ فيما ذكر بغير استثناء يشير به إلى قول من يمنع الإتباع وإن اتفقا فى المعنى وهو «ابن السراج»[7] ويحتمل أن يريد بغير استثناء فى الرفع والنصب والجر وبه جزم الشارح[8].

«ونَعْتَ» مفعول مقدم بأَتْبِع، وهو مصدر مضاف إلى المفعول / وهو على حذف مضاف بين «مَعْمُولَى» «ووَحِيدَىْ»، والتقدير: ونعت[9] معمولى عاملين وحيدى، فوحيدى نعت لعاملين، «ومَعْنَى» مجرور بإضافة «وَحِيدَى»، و«عَمَلٍ» معطوف على معنى، «وبِغَيْر» متعلق «بأَتْبِع». ثم قال: ١٦٥ ب

(١) «والمعنى» ساقط من ت.
وفى ك «وفى المعنى».
(٢) فى ش «ويتفقان» تحريف.
(٣) فى الأصل «عمر».
(٤) فى هـ، ز، ظ، ت «وفى اللفظ».
(٥) فى ظ «ويختلفان» تحريف.
(٦) فى هـ «وعمرو».
(٧) انظر الأصول فى النحو ٢: ٤١.
(٨) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٩٦.
(٩) فى ز، ظ، ت «نعت».

(ص) وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ * مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

(ش) قد يكون للمنعوت الواحد نعتان فصاعدا بعطف كقوله ـ تعالى ـ:
(سَبِّح اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى. الَّذِى خَلَقَ فَسَوَّى. وَالَّذِى قَدَّرَ فَهَدَى)[1] الآية وبغير عطف كقوله [تعالى][2] (هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ)[3] الآية.

فإن كان المنعوت مفتقراً لذكرها كلها وجب إتباعها، وعلى هذا نبَّه بقوله: «أُتْبِعَتْ» أى وجب إتباعها للمنعوت فى إعرابه.

وفُهِم من قوله: «كَثُرَتْ» أنها زادت على نعت واحد فشمل النعتين فصاعدًا، فتقول: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الخَيَّاطِ الطَّوِيلِ. بالإتباع إذا افتقر المنعوت للنعتين[4]، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ تَمِيمِىٍّ طَوِيلٍ خَيَّاطٍ. إذا افتقر المنعوت للنعوت المذكورة، وقد يكون المنعوت معيناً غير محتاج إلى تخصيص بالنعت وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَاقْطَعْ أَوْ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا * بِدُونِهَا[5] ...

(ش) يعنى أنَّ المنعوت إذا علم دون نعت، ثم أتيت بنعوت جاز فيها[6] الإتباع والقطع، والإتباع فى بعضها والقطع فى بعضها، وإلى جواز إتباع بعضها وقطع بعضها أشار بقوله:

(ص) ...: * ... أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

---

(1) سورة الأعلى. آية: ١، ٢، ٣.
وفى ش أكمل الآية إلى قوله تعالى (وَالَّذِى أَخْرَجَ الْمَرْعَى).
(2) «تعالى» تكملة من ش، ز، ت.
(3) سورة القلم. آية: ١١.
وفى ش أكمل الآية إلى قوله تعالى (مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ)
(4) فى ز «للنعتين المذكورين» وعبارتها أكمل.
(5) فى ش أكمل الشطر «بدونها أو بعضها اقطع معلنا».
(6) فى ش «فيه» تحريف.

(ش) وفُهم من قوله «أَوْ بَعْضِهَا اقْطَعْ». قطعُ / بعضها وإتباع بعضها، ١٦٦/أ
ويلزم على هذا أن يكون بعضها[١] منصوبًا على أنه مفعول باقطع، وبهذا جزم «المرادى»، وقال الشارح أى، وإن يكن المنعوت معينا ببعضها اقطع ما سواه، انتهى[٢].

فجعل مفعول اقطع محذوفا، وفُهم من كلامه أنَّ بعضها مجرور بالعطف على «بِدُونِهَا»، «وأَوْ» فى قوله: «أَوْ اتْبِعْ» للتخيير بين إتباع النعوت[٣] للمنعوت فى الإعراب وبين قطعها على التبعية، وفى القطع حينئذٍ وجهان الرفع والنصب. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا * مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

(ش) يعنى أن المقطوع عن التبعية يجوز فيه الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والنصب على أنه مفعول بفعل محذوف، وكلاهما لازم الحذف[٤] وعلى ذلك نبه بقوله: «لَنْ يَظْهَرَا»[٥]، «وأَوْ» للتخيير أيضاً، «وإِنْ قَطَعْتَ» شرط فى جواز الوجهين، ومفعول قطعت محذوف تقديره: إن قطعت النعوت أو بعضها، «ومُضْمِرًا» حال من التاء فى «قَطَعْتَ»، «ومُبْتَدَأً»

---

[١] ما بعد «فى قوله» إلى هنا ساقط من ت.
[٢] انظر شرح المرادى ٣: ١٥١، وشرح ابن الناظم ٤٩٧.
[٣] فى ز «المنعوت» تحريف.
[٤] يجب حذف الرافع أو الناصب. أى لفظة «هو» أو «أعنى». إذا كان النعت لمدح نحو قولك مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ.
أو ذم نحو قولك «مَرَرْتُ بِعَمْرٍو الخَبِيثُ»
أو ترحم كقولك «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينُ»
ويجوز الإظهار إذا كان للتوضيح أو للتخصيص نحو قولك «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ التَّاجِرُ أو التَّاجِرَ. حيث يجوز الإظهار فتقول «هُوَ التَّاجِرُ» أو أعنى التاجرَ».
[٥] فى ز «لن يظهر» تحريف.

مفعول بـ «مُضْمِرًا»[1] والألف في «لَنْ يَظْهَرَا» ضمير عائد على «مُبْتَدَأً» وناصبًا[2] ثم قال:

(ص) وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ * يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلّ

(ش) يعنى أنه يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت إذا عُلم؛ إلا أن ذلك في النعت قليل، وفُهم من قوله: «وَفِي النَّعْتِ يَقِلّ» أن حذف المنعوت يكثر، ومن حذف / المنعوت قوله - عز[3] وجل -: (وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ[4]) أى حور قاصرات الطرف. ومن حذف النعت قول الشاعر: ١٦٦ ب

١٤٥ - [وَقَدْ كُنْتُ فِي الحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ] * فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ[5]

أى فلَمْ أُعْطَ شَيْئًا طَائِلاً. و«مَا» مبتدأ موصولة وصلتها «عُقِل»، و«مِنَ المَنْعُوتِ» متعلق بعقل، «ويَجُوزُ حَذْفُهُ» في موضع خبر «ما» وفاعل يقل ضمير يعود على الحذف.

---

[1] في ت «بمضمر» وما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.
[2] في ظ «وناصب» تحريف.
[3] في ش «تعالى».
[4] سورة ص. آية: ٥٢.
[5] قاله العباس بن مرداس. انظر ديوانه ٨٤
ما بين المعقوفين تكملة من ك.
وانظر. شرح ابن الناظم ٥٠٠، وشرح المرادي ٣: ١٥٤، وشرح الشواهد للعيني ٣: ٧١، وشرح التصريح ٢: ١١٩، والهمع ٥: ١٨٩.
تدرإ: أى صاحب قوة وعدة على دفع الأعداء. والتاء فيه زائدة.
ومن أمثلة حذف النعت أيضاً قوله تعالى في سورة البقرة. آية: ٧١.
(قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالحَقِّ) أى بالحق البَيِّن.
وقوله تعالى في سورة الكهف. آية: ٧٩.
(يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) أى سفينة صالحة.

(التوكيد)

(ش) التوكيد على قسمين: لفظى ومعنوى، فالمعنوى[١] على قسمين: قسم يدل على معنى[٢] [إثبات[٣]] الحقيقة ورفع المجاز، وقسم يدل على الإحاطة والشمول، وقد أشار إلى الأول فقال[٤]:

(ص) بِالنَّفْسِ أَوْ بِالعَيْنِ الاِسْمُ أُكِّدَا * مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا

(ش) يعنى أن الاسم يؤكد بلفظ النفس أو[٥] العين مضافين إلى ضمير مطابق للمؤكَّد فى الإفراد والتذكير وفروعهما فتقول: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ وَقَامَتْ هِنْدٌ نَفْسُهَا وَعَيْنُهَا[٦]. هذا[٧] فى حال الإفراد، فإن كان المؤكَّد مثنى أو مجموعًا فقد نبه على ذلك[٨] بقوله:

(ص) وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا * مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

(ش) يعنى أن النفس والعين إذا أكد بهما غير الواحد جُمِعَا على «أَفْعُلٍ»[٩] وشمل قوله: «مَا لَيْسَ وَاحِدًا» المثنى والمجموع مذكرين ومؤنثين،

---

[١] فى هـ ، ز «والمعنوى».
[٢] «معنى» ساقطة من هـ ، ز، ظ، ت.
[٣] «إثبات» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[٤] فى هـ ، ت «بقوله».
[٥] فى ش، ز، ك «والعين».
[٦] والأحسن عدم الجمع بينهما فتقول: قام زيد نفسه أو عينه. وقامت هند نفسها أو عينها.
[٧] فى ك «وهذا» تحريف.
[٨] «على ذلك» ساقط من ت.
[٩] قال الأشمونى ٣: ٧٤ «ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون، ولا على أعيان، فعبارته هنا أحسن من قوله فى التسهيل جمع قلة، فإن عينا تجمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكد به».
انظر التسهيل ١٦٤، والنكت ١٢٢.

فتقول: قَامَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا، وقَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ، وَالهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا، والهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ. ثم أشار إلى الثانى وهو الدال على الإحاطة والشمول بقوله:

(ص) وَكُلاً اذْكُرْ فِى / الشُّمُولِ وَكِلاَ * كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلاَ ١٦٧ أ

(ش) ذكر فى هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة:

«كُلٌّ»[١] ولا يؤكد بها[٢] إلا ذو أجزاء، «وكِلاَ» ويؤكد بها[٣] المثنى المذكر، «وكِلْتَا» ويؤكد بها المثنى المؤنث، «وجَمِيعٌ» وهو مثل «كُلٌّ» ولا يؤكد بهذه الألفاظ إلا مضافة إلى الضمير المُؤَكَّد وهو المنبه عليه بقوله: «بِالضَّمِيرِ مُوصَلاَ» و«أَلْ» فى الضمير للعهد، ففُهم منه أن الضمير يكون مطابقًا للمُؤَكَّد كما فى النفس والعين، فتقول: جَاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ، وَالقَبِيلَةُ كُلُّهَا، والرِّجَالُ كُلُّهُمْ والنِّسَاءُ كُلُّهُنَّ، والزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا، والهِنْدَانِ[٤] كِلْتَاهُمَا، والرَّكْبُ جَمِيعُهُ وَالجَمَاعَةُ جَمِيعُهَا، والزَّيْدُونَ جَمِيعُهُمْ، والهِنْدَاتُ جَمِيعُهُنَّ. ثم قال:

(ص) وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ فَاعِلَهْ * مِنْ عَمَّ فِى التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

(ش) من ألفاظ التوكيد «عامة» بمعنى «كلٌ»[٥] تقول: جَاءَ الجَيْشُ عَامَّتُهُ، أى كُلُّهُ، والقَبِيلَةُ عَامَّتُهَا[٦]، والزَّيْدُونَ عَامَّتُهُمْ، ولما لم يتزن له لفظ «عامَّة» لما فيه من الجمع بين ساكنين[٧]، وذلك لا يتأتى فى الشعر عبر عنها

---

(١) فى ش، هـ ، ز، ك «كلا».
(٢) فى ت «به».
(٣) فى هـ ، ك، ت «به».
(٤) فى هـ ، ز «والهندات» تحريف.
(٥) «بمعنى كل» ساقط من ش.
(٦) فى ك «عامتها أى كلها».
(٧) فى ت «ساكنان».

«بفاعلة» من «عَمَّ»، فإذا بنيت من «عَمَّ» فاعلة قلت «عَامِمَة» فاجتمع مثلان[1] فادغم الأول فى الثانى، وإنما قال: «مِثْلَ النَّافِلَهْ» لإغفال كثير من النحويين عن[2] ذكر «عَامَّة»، فى ألفاظ التوكيد فصار كأنه نافلة على ما ذكره النحويون من ألفاظ التوكيد فى هذا الباب[3]، والنافلة الزيادة، ثم ذكر توابع كل فقال: / ١٦٧ ب

(ص) وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا * جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا

(ش) يعنى أن «أَجْمَعَ»[4] يؤكد به بعد «كُلّ»، وفُهم من ترتيب هذه الألفاظ أن «أَجْمَعَ» للمفرد المذكر «وجَمْعَاءَ» للفرد المؤنث، «وأَجْمَعِين» للجمع المذكر «وجُمَع» للجمع المؤنث فتقول: جَاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ، والقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ، والزَّيْدُونَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، وَالهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ، وفُهم من قوله: «وَبَعْدَ كُلٍّ» امران:

أحدهما: واجب. وهو أن «أَجْمَعَ» إذا ذُكر مع «كُلٍّ» لا يكون إلا متأخرًا عنها[5].

والآخر: غالب. وهو أنه لا يؤكد به دون «كُلّ»، وقد نبه على أنه يؤكد[6] به دون «كُلّ» بقوله:

(ص) وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ * جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

---

(١) فى ش «المثلان».

(٢) «عن» ساقطة من ك، ت.

(٣) لفظ «عامة مثل النافلة» أى الزائدة على ما ذكره النحويون، فإن أكثرهم أغفلها ولم يذكرها فى ألفاظ التوكيد، وذكرها سيبويه وذهب المبرد إلى أن لفظ «عامة» بمعنى أكثرهم. انظر الكتاب ٣٧٧:١، والمقتضب ٣٨٠:٣، وشرح التصريح ١٢٣:٢، ١٢٤.

(٤) فى ز، ك «أجمع وما بعده» وعبارتهما أكمل.

(٥) «عنها» ساقط من ظ.

(٦) فى ظ «لا يؤكد» تحريف.

(ش) يعنى أنَّ «أَجْمَعَ» وما بعده يؤكد به دون «كُلّ» فتقول: جَاءَ الجَيْشُ أَجْمَعُ، والقَبِيلَةُ جَمْعَاءُ، والزَّيْدُونَ أَجْمَعُونَ، والهِنْدَاتُ جُمَعُ، وفُهم من قوله: «قَدْ يَجِيءُ»، أن ذلك قليل بالنسبة لذكرها بعد «كُلّ» وصرح الشارح بقلته[1] وفيه نظر؛ لأنه جاء[2] فى القرآن التوكيد به دون «كُلّ» كثيراً كقوله ـ تعالى ـ[3]: (وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)[4]

«وَجَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ» معطوفان على «أَجْمَع» بحذف العاطف، ثم قال[5]:

(ص) وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ * وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

(ش) فى توكيد النكرة ثلاثة مذاهب:

ـ المنع مطلقا. وهو مذهب البصريين[6].

ـ والجواز مطلقا. وهو مذهب بعض الكوفيين.

ـ والجواز إذا كانت النكرة[7] مؤقتة[8]. نحو: شهر ويوم وشبههما / وهو ١٦٨ أ
اختيار المصنف[9] وظاهر النظم؛ لاشتراطه الفائدة، ولا تحصل الفائدة إلا فى النكرة المؤقتة نحو: صُمْتُ شَهْرًا كُلَّه. ومنه قوله:

---

(١) قال ابن الناظم ٥٠٥ «وقد يغنى «أجمع، وجمعاء وأجمعون، وجُمَعُ «عن» كُلّه وكلّها، وكُلّهم وكُلّهن» وهو قليل».

(٢) فى ظ «قد جاء».

(٣) «تعالى» ساقطة من هـ ، ت.

(٤) سورة الحجر. آية:٣٩.

(٥) «ثم قال» ساقط من الأصل.

(٦) المنع غير البصريين يشمل النكرة المحدودة كـ «يوم، وليلة، وشهر» وغير المحدودة كـ «حين، ووقت، وزمان».
وأجاز الكوفيون وتبعهم ابن مالك توكيدها إذا كانت محدودة، لحصول الفائدة ولصحة السماع، وما ذهبوا إليه أولى بالصواب.
واستشهاد الشارح بما سمع من العرب يؤكد صحة ما ذهبوا إليه.

(٧) فى الأصل، ش، ك «النكرة معرفة» زيادة لا لزوم لها.

(٨) المؤقتة. أى المحدودة.

(٩) انظر التسهيل ١٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ٣:١٧٥.

١٤٦ - يَا لَيْتَنِى كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا
تَحْمِلُنِى الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا[١]

وقوله[٢]:

١٤٧ - لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ * يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ[٣]

ويؤيده قوله فى التسهيل: إن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقًا للأخفش، و«الكوفيين» والمنقول عن الأخفش والكوفيين أن النكرة لا تؤكد إلا إذا كانت مؤقتة[٤]، وفُهم من كلامه أن المجيز لتوكيد النكرة «الكوفيون» لذكره البصريين فى المنع، وفُهم من قوله: «شَمِلْ» أن البصريين يمنعون توكيدها مطلقًا سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة. «وعَنْ» متعلق بشمل. ثم قال:

(ص) وَاَغْنَ بِكِلْتَا فِى مُثَنًّى وَكِلاَ * عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ

---

(١) لم أعثر على قائله رغم وروده فى أغلب كتب النحو.
انظر شرح المفصل ٣:٨،٤٥ وشرح الكافية لابن مالك ٣:١١٨٧ والمقرب ١:٢٤٠، وشرح ابن الناظم ٥٠٥، وشرح ابن عقيل ٢:٢١١، وشرح الشواهد للعينى ٣:٧٦، والهمع ٥:٢٠٥، والخزانة ٢:٣٥٧
فى ك زاد بيتين:
إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِى أَرْبَعَا
فَلاَ أَزَالُ الدَّهْرَ أَبْكِى أَجْمَعَا
الذلفاء: مأخوذ من الذَّلَف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة، ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة. أكتعا: تامًا كاملاً.

(٢) «وقوله» ساقط من ز.

(٣) البيت لعبد الله بن مسلم الهذلى.
انظر الإنصاف ٢:٤٥١، وشرح المفصل ٣:٣٥، وشرح ابن الناظم ٥٠٧، وشذور الذهب ٤٢٩، وشرح الشواهد للعينى ٣:٧٧، وشرح التصريح ٢:١٢٥، ومعجم شواهد العربية ١:٤٦.
وورد عجز البيت فى الأصل، هـ، ت
«يا ليت عدة شهر كله رجب».
ورواية «شهر» بدل «حول» تحريف وتغيير؛ لأن المعنى يفسد، فالشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله إلى آخره رجبا، ولا يصح أن يتمنى أن عدة شهر كله رجب؛ لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا، وبعضه غير رجب».

(٤) انظر الخلاف فى هذه المسألة فى الإنصاف ٢:٤٥١، ومنهج الأخفش الأوسط ص ٤٠٢.

(ش) يعنى أن العرب استغنت «بكِلْتَا» فى المثنى المؤنث عن وزن «فَعْلاَءَ» «وبكِلاَ» فى المذكر[1] عن وزن «أَفْعَل» فتقول: قَامَتْ المَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا، والرَّجُلاَنِ كِلاَهُمَا[2]، ولا يقال: قَامَتْ المَرْأَتَانِ جَمْعَاوَانِ[3].

ولا قَامَ الزَّيْدَانِ أَجْمَعَانِ، كما قالوا فى المفرد «أَجْمَع» وفى الجمع «أَجْمَعُون» ولا بد من إضافة «كِلاَ وَكِلْتَا» لضمير المؤكد، وقد تقدم فى قوله: «وكُلاًّ اذْكُرْ فِى الشُّمُولِ» البيت. «واغْنِ» فعل أمر من غَنِيَ بمعنى استغنى «وبكِلْتَا» «وعَنْ وَزْنِ» متعلقان «باغْنَ»[4]. ثم قال:

(ص) وَإِنْ تُؤَكِّدِ / الضَّمِيرَ المُتَّصِلْ * بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ ١٦٨/ب

عنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ ... * ....

(ش) يعنى أنَّ ضمير الرفع المتصل إذا أُكد بالنفس أو بالعين لا بد من توكيده[5] بالضمير المنفصل فتقول: قُمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ وزَيْدٌ قَامَ هُوَ عَيْنُهُ.

وفُهِم[6] أن الضمير المُؤَكَّد بالنفس أو العين[7]، إذا كان منفصلا لا يلزم توكيده بالضمير نحو: أَنْتَ نَفْسُكَ قَائِمٌ. وفُهِم[8] أن التوكيد[9] إذا كان بغير النفس والعين لا يلزم توكيده بالضمير نحو: قُمْتُمْ كُلُّكُمْ أَجْمَعُون. وفُهِم من قوله[10]: «عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ» أن الضمير المتصل إذا كان منصوباً أو

---

(1) فى هـ ، ز، ك، ت «المثنى المذكر».
(2) «والرجلان كلاهما» ساقط من ت.
(3) فى ز «جمعان» تحريف.
فى ظ زيادة مثال بعد جمعاوان «قام الزيدان جمعاوان» تحريف كما أن الزيادة هنا غير لازمة.
(4) فى ت «باغنى» تحريف.
(5) فى ت «توكيد» تحريف.
(6) فى ش، هـ ، ك «وفهم منه» وعبارتها أكمل.
(7) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ك «والعين».
(8) فى ك «وفهم منه» وعبارتها أكمل.
(9) فى الأصل، هـ ، ز، ت «التأكيد».
(10) فى ت «كلامه».

مجرورًا لا يؤكد أيضاً نحو: ضَرَبْتُكَ نَفْسَكَ ومَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ.

ثم صرح بالمفهوم فى التوكيد بغير النفس والعين فقال:

(ص) ... وَأَكِّدُوا بِمَا * سِوَاهُمَا وَالقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

(ش) يعنى أن ضمير الرفع المتصل إذا أُكد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد لا يلزم[1] التوكيد بالضمير المنفصل فتقول: الزَّيْدُونَ قَامُوا كُلُّهُمْ.

وفُهم من قوله: «لَنْ يَلْتَزَمَا» أن توكيده بالضمير جائز فتقول: قَامُوا[2] هُمْ كُلُّهُمْ، وقُمْتُمْ أَنْتُمْ أَجْمَعُون، «وَإِنْ تُؤَكِّدْ» شرط، والفاء[3] جواب الشرط «وبَعْدَ» خبر مبتدأ مضمر «والمُنْفَصِل» نعت لمحذوف، والتقدير[4]: فتوكيده بعد الضمير المنفصل.

ولما فرغ من التوكيد المعنوى شرع فى التوكيد اللفظى فقال:

١٦٩ أ (ص) وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ / لَفظِيٌّ يَجِى * مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ ادْرُجِى[5] ادْرُجِى

(ش) التوكيد اللفظى إعادة اللفظ بموافقه، وفُهم من قوله: «مُكَرَّرًا» أنه يكون بالمساوى لفظًا ومعنى نحو «ادْرُجِى[6] ادْرُجِى[7]» وبالمساوى معنى دون لفظ نحو:

١٤٨ - أَنْتَ بِالحَقِّ حَقِيقٌ قَمِن[8]

---

(١) فى هـ ، ز «لا يلتزم».

(٢) ما بعد «قاموا» إلى هنا ساقط من هـ .

(٣) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قوله ابن مالك:

«بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ»

(٤) فى ش «وتقديره».

(٥) فى الأصل، ز، ظ «أدرج» تحريف.

وفى هـ «ادرج ادرج» تحريف.

(٦) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ظ «ادرج» تحريف.

(٧) فى ش، هـ «ادرج» تحريف.

(٨) من أنصاف الأبيات، وهو بلا نسبة. ورد ذكره فى الهمع-٥:٢٠٧، وشرح الأشمونى ٣: ٨١، ومعجم شواهد النحو ٢٤٩. وفى رواية «أنت بالخير جديد قمن».

لأنَّ «قَمِنًا وحَقِيقًا»[1] متفقان معنى، وفُهم منه أيضاً أنه يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة، وسيذكر[2] ذلك، و«مَا» مبتدأ وهى موصولة، «ولَفْظِىّ» خبر مبتدأ محذوف[3] وهو العائد على الموصول والمبتدأ مع خبره صلة «ما»، وإنما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالمجرور، وهو متعلق بالاستقرار على أنه حال من الضمير المستتر فى الخبر. [«وَيَجِى» خبر مبتدأ «ومُكَرَّرًا» حال من الضمير المستتر فى يجى][4]. ثم قال:

(ص) وَلاَ تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ * إِلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِى بِهِ وُصِلْ

(ش) يعنى أنه إذا أكد الضمير المتصل وجب أن يُؤتَى معه باللفظ الذى اتصل به فشمل المتصل بالفعل المرفوع نحو: قُمْتُ قُمْتُ، والمنصوب نحو: ضَرَبُكَ ضَرَبُكَ، والمجرور المتصل بالاسم نحو: غُلاَمُكَ غُلاَمُكَ، والمتصل بالحرف نحو: بِكَ بِكَ. وفُهم منه أن الضمير المنفصل لا يشترط فيه شىء نحو: أَنْتَ أَنْتَ قَائِمٌ. وهُوَ وهُوَ[5] قَاعِدٌ وَإِيَّاكَ إِيَّاكَ ضَرَبْت. ثم قال:

(ص) كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلاَ * بِهِ جَوَابٌ ...[6]

(ش) يعنى أن التوكيد اللفظى فى الحروف لا بدَّ فيه من تكرار ما اتصل / ١٦٩ ب
به فتقول فى توكيد «فى» من قولك[7]: فِى الدَّارِ زَيْدٌ. فى[8] فِى الدَّارِ زَيْدٌ،

---

(1) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وجديرا».
حسب رواية النسخ.
(2) فى ت «وسنذكر».
(3) فى ش، ز، ك زيادة «مبتدأ محذوف تقديره: وما هو من التوكيد لفظى».
(4) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.
(5) فى الأصل، ش، ز، ظ، ك «وهو وهو» تحريف.
(6) فى ش، ك، ت أكمل الشطر «به جواب كَنَعَمْ وكَبَلَى». والتكملة غير لازمة، لأنها ستذكر فى موضعها.
(7) فى ت «قوله».
(8) والصواب «فى الدار فى الدار زيد».

ومن: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، إِنَّ زَيْدًا[1] إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به إلا فى الضرورة كقوله:

١٤٩ ـ [فَلاَ وَاللَّهِ لاَ يُلْفِى لِمَا بِى] * وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ[2]

فلو كان الحرف جوابياً[3] لم يشترط فيه ذلك، وإلى ذلك أشار بقوله: «غَيْرَ مَا تَحَصَّلاَ[4] بِهِ جَوَابٌ»، ومثَّله بقوله:

(ص) ... * كَنَعَمْ وكَبَلَى

(ش) فتقول: نَعَمْ نَعَمْ وبَلَى بَلَى؛ لأنه لم يتصل به شىء يتكرر معه، «والحُرُوفُ»[5] مبتدأ، وخبره «كَذَا»[6] «وغَيْرَ» منصوب على الاستثناء والتقدير: الحروف كالضمائر فى وجوب إعادة ما اتصل بها إلا المتحصل به الجواب. ثم قال:

(ص) وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِى قَدِ انْفَصَلْ * أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

(ش) يعنى أن ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل، فشمل المرفوع نحو: قُمْتَ أَنْتَ وقُمْتُ أَنَا، والمنصوب نحو: ضَرَبْتُكَ أَنْتَ، والمجرور نحو: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ.

وهذا النحو من قبيل التوكيد اللفظى بالمرادف.

---

(١) «إن زيداً» ساقط من ز، ظ، ت.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ظ، ك.
نسب هذا البيت لمسلم بن معبد الوالبى فى الخزانة ١ : ٣٦٤، وقيل: هو لبعض بنى أسد، وورد بلا نسبة فى: الخصائص ٢ : ٢٨٢، والإنصاف ٢ : ٥٧١، ومعانى الفراء ١ : ٦٨، وشرح المفصل ٧ : ١٨، وشرح التصريح ٢ : ١٣٠، والهمع ٥ : ٢١٠، وشرح الأشمونى ٣ : ٨٤
حيث إنَّ اللام الثانية فى قوله «للما» توكيد للأولى الجارة، ولم يفصل بينهما فاصل، وهذا الشاهد شاذ، ولا يؤخذ به بالإجماع. والصواب أن يقول «لما لما بهم».

(٣) فى ش، ظ «جواباً».

(٤) فى هـ ، ت «ما تحصل» وما أثبتُّ أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

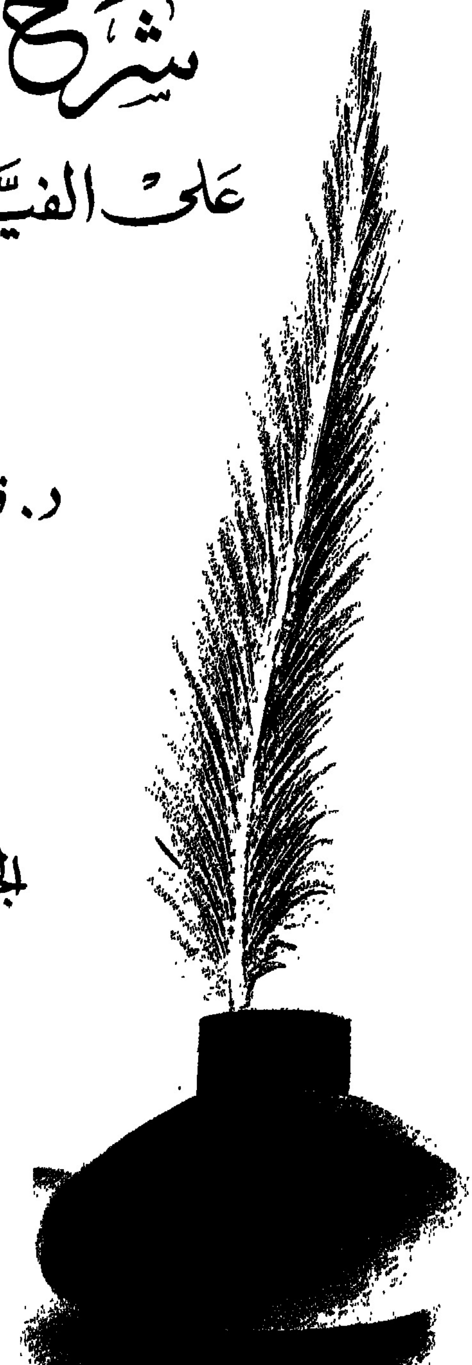
(٥) فى ز «والحرف» تحريف.

(٦) فى ت «وكذلك» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

شرح المكودي

على ألفية ابن مالك

د. فاطمة الراجحي



الجزء الثاني

جامعة الكويت - ١٩٩٣

شرح المكودي على ألفية ابن مالك

لأبى زَيد عبد الرحمن بن على بن صالح المكودِى ت ٨٠٧ هـ

ألجزء الثاني

حققه وعلق عليه

الدكتورة فاطمة راشد الراجحى

مدّرس النحو والصرف بجامعة الكويت

قسم اللغة العربية

١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م

جامعة الكويت - ١٩٩٣

(عطف البيان)

(ش) إنما سُميَ[١] عطف البيان، لأنه يبين متبوعه كالنعت قوله:

(ص) **الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ * ...**

(ش) قسم العطف إلى «ذِي بَيَانٍ وذِي نَسَق»، «فَالْعَطْفُ مبتدأ» و«ذُو بَيَانٍ» خبره، و«نَسَق»[٢] معطوف عليه وهو على حذف مضاف أي أو[٣] ذو نسق.

ثم بيّن أنّ مراده في هذا الباب عطف البيان وعرفه[٤] بقوله:

(ص) **... * وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ**

(ش) أي[٥] الغرض في هذا الباب بيان عطف البيان ثم عرّفه بقوله[٦]:

(ص) **فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَةْ / * حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ[٧] مُنْكَشِفَةْ** ١٧٠/أ

(ش) فـ «تَابِعٌ» جنس شمل[٨] جميع التوابع، وشبه الصفة مخرج للتوكيد والبدل وعطف النسق، «وحَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ[٩] مُنْكَشِفَةْ» مخرج

---

(١) في ز «يسمى».
(٢) في هـ، زد ظد ك «أو نسق».
(٣) «أو» ساقطة من ز، ت.
(٤) «وعرفه» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
(٥) في ش «أي أن» وعبارتها أوضح.
(٦) في ز «فقال».
(٧) في ت «بها» ما أثبتُّ هو الصواب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.
(٨) في ش، هـ، ظ، ك، ت «يشمل»
(٩) في ت «بها».

للنعت فإنَّ النعت يوضح متبوعه «بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ» كما تقدم[1]، وعطف البيان يوضحه بنفسه فلذلك قال: «حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ»، وقال في النعت: بِوَسْمِهِ إلى آخره. «وذُو البَيَان «مبتدأ» و«تابع» خبره، «وشِبْهُ الصِّفَهْ» نعت لتابع لا خبر بعد خبر؛ لأنه قيد في التابع، و«حَقِيقَةُ الْقَصْدِ» إلى آخره جملة اسميه في موضع الصفة لتابع. ثم قال:

(ص) فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ * مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

(ش) يعني أنَّ عطف البيان يوافق متبوعه[2] في أربعة من عشرة كالنعت. واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف نبَّه عليه بقوله:

(ص) فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ * كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

(ش) مذهب «الكوفيين» وبعض «البصريين» جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الناظم [3] ولذلك قال: «فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ»، وفُهم من قوله: «قَدْ» أنَّ ذلك قليل بالنسبة إلى / تعريفهما ومما استشهد به على ذلك ١٧٠ ب
قوله عز وجل[4] : (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا. حَدَائِقَ [وَأَعْنَاباً] [5]) [6]

[1] أي في باب النعت.

[2] في الأصل، ك «مسوغه». تحريف.

[3] أجاز الكوفيون، والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور جواز تنكيرهما وإلى ذلك ذهب ابن مالك. وحجتهم في ذلك أنَّ النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به. نحو قولك: لبست ثوباً جُبَّةً، وكقوله تعالى في سورة النور. آية: ٣٥.
(يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ)
ف «زيتونة» عطف بيان ل «شَجَرَةٍ»
ومنه جمهور البصريين كون عطف البيان نكرة تابعاً لنكرة، انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣: ١١٩٠، وشرح التصريح ٢: ١٣١.
وشرح الأشموني ٣: ٨٦.

[4] في ش «تعالى».

[5] ما بين المعقوفين تكملة من ك.

[6] سورة النبأ. آية: ٣١، ٣٢.

و «ما» في قوله: «مَا مِنْ وِفَاقٍ» مفعول ثان «لأَوْلِيَنْهُ» وهي موصولة «والنَّعْتُ» مبتدأ وخبره «وَلِيَ»، والجملة صلة «ما» «ومِنْ وِفَاقٍ» متعلق بِوَلِيَ، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره: وَلِيَهُ، والضمير المستتر في «وَلِيَ» عائد على النعت، «ومِنْ وِفَاقِ ٱلأَوَّلُ» متعلق بأَوْلِيَنْهُ والتقدير: فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ ٱلأَوَّلِ الذي النعت وليه من وفاق الأول[1]. ثم قال:

(ص) وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى * ...

(ش) يعني أنَّ عطف البيان يصلح أن يجعل بدَلا وذلك مطَّرِد، إلا في موضعين نَبَّه على الأَول منهما بقوله:

(ص) ... * فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلاَمُ يَعْمُرا

(ش) يعني أنَّ هذا المثال وأشباهه يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان،[2] «فَيَا غُلاَمُ» منادى مبني على الضم، «ويَعْمُرَا»[3] عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا. لأنَّ البدل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه إذا جعل بدلا[4]، ونبَّه على الثاني بقوله:

(ص) وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ * ...

(ش) يشير بذلك إلى قول الشاعر:

١٥٠ - أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ * عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[5]

---

(١) في ت زيادة «الأول يعني أن عطف البيان من وفاق الأول».

(٢) في ظ «البيان».

(٣) في الأصل، ش، ك «ويعمر» والمثبتُ أدق كما في هـ ، ز، ظ، ت والألفية.

(٤) «بدلا» ساقطة من ت.

(٥) الشاهد للمرار بن سعيد الأسدى.

انظر الكتاب ١٨٢:١، وشرح المفصل ٧٢:٣ وسرح الكافية لابن مالك ١١٩٦:٣، وشرح ابن الناظم ٥١٨ وشرح الشواهد للعيني ٨٧:٣ وشرح التصريح ١٣٣:٢

التارك: اسم فاعل من ترك، ويعني به المخلي.

البكرى: منسوب إلى بكر بن وائل.

«فبِشْر» عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا، لأن البدل على نية تكرار العامل، والعامل «التَّارِك» هو[1] مضاف إلى «البَكْرِيِّ» فلو كرر العامل مع «بِشْر» [لما كان بشر نعتاً «لِلْبَكْرِيّ»] [2]، ولأدّى[3] إلى إضافة / ما فيه ١٧١/أ «أل» إلى المجرد منها وهو ممتنع[4] وعلى ذلك [5] نبه بقوله:

(ص) ... * وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

(ش) «وصَالِحًا» مفعول ثان «لِيُرَى»، وفي «يُرَى» ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الأول، «ولِبَدَلِيَّةٍ» متعلق بـ «صالحاً»[6] ، «وفِي غَيْرِ» متعلق بيرى، «ونَحْوِ بِشْرٍ» معطوف على «نَحْوِ» الأول، «وتَابِعَ» منصوب على الحال من بشر، ويجوز جره نعتاً لبشر، ويقصد حينئذٍ بالإضافة[7] المحضة وهو أظهر، «وأَنْ يُبْدَلَ» اسم لَيْسَ، والباء زائدة في خبرها.

---

(١) في هـ ، ز، ظ، ت «وهو» وهي أدق.

(٢) ما بين المعقوفين لم يرد في الأصل ولا بقية النسخ وهو تكملة من المطبوع

(٣) في هـ ، ز، ظ، ت «لأدى».

(٤) قال المرادي في شرحه ١٨٨:٣ «لا يضاف ما فيه أل إلى عار منها، ونقل عن المبرد أنه لا يجوز في «بِشَر» إلا النصب، ولا يجيز جره لا على البدل ولا على عطف البيان. وأجاز الفراء في «بِشَر» أن يكون بدلا؛ لأنَّ مذهبه جواز إضافة ما فيه أل إلى جميع المعارف»

(٥) في ش «وهو المنبه عليه».

(٦) في الأصل، ش، ز، ظ، ك، ت «بصالح» وما أَثبتُّ أدقُّ كما في هـ ، «والألفية».

(٧) في ظ «الإضافة».

(عطف النسق)

(ش) النسق في اللغة قال «الزبيدي»: والنسق العطف على الأوّل[1] قوله:

(ص) تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ * ...

(ش) «فتَالٍ» جنس، وقوله: «بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ» مخرجٌ لما عدا عطف النسق من التوابع[2]، ثم مثَّل[3] بقوله:

(ص) ... * كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

(ش) «فَتَالٍ» خبر مقدم «وعَطْفُ النَّسَقْ» مبتدأ، «وبِحَرْفٍ» متعلق بتالٍ «ومُتْبِعٍ» نعت لحرف، «ومَنْ صَدَقْ» مفعول باخصص. ثم شرع في حروف العطف فقال:

(ص) فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَا * حَتَّى أَمَ أَو ...

(ش) ذكر في هذا البيت من حروف العطف ستة وهي كلها تشرك ما بعدها مع قبلها في اللفظ والمعنى وذلك مستفاد من قوله: مُطْلَقاً «أما» «الواو ثم الفاء وحَتَّى» فلا إشكال في تشريكها في اللفظ والمعنى، وأما «أَمْ» «وأَوْ» فذكرهما[4]

---

(١) انظر تاج العروس ٧:٧٦

(٢) إن قلت لم كانت التوابع بعضها تبع بلا واسطة وبعضها لا بدَّ فيه من الواسطة.
أرد على هذا بقول ابن الناظم «التابع إما كامل الإتصال بمتبوعه» فينزل منه منزلة جزئه فلا يحتاج إلى رابط وهو التوكيد، وعطف البيان، والصفة، وإما كامل الإنقطاع عنه فينزل منه منزلة ما لا علاقة له مع ما قبله فلا يحتاج إلى رابط وهو البدل، وأما متوسط بين كمال الإتصال، وكمال الإنقطاع فيحتاج إلى الرابط وهو عطف النسق.
شرح ابن الناظم ٥١٩.

(٣) في ظ «ومثل».

(٤) في الأصل «فذكرها». تحريف.

١٧١/ب أكثر النحويين فيما / يشرك في اللفظ لا في المعنى(١) وجعلهما الناظم(٢) مما يشرك فيهما باعتبار أنَّ ما قبلهما وما بعدهما مُشتَوٍ في المعنى الذي سيقتا له من شك وغيره.

«فَالْعَطْفُ» مبتدأ وخبره «بِوَاوٍ» وما بعده، «ومُطْلَقاً» حال من العطف «وثُمَّ» وما بعدها معطوف على «بِوَاوٍ»(٣) بإسقاط العاطف والتقدير: بِوَاوٍ وثُمَّ وفَاء وحتى وأَوْ وأَمْ.

ثم مثَّل بقوله:

(ص) ... * ... كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا

ثم قال:

(ص) وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ وَلاَ * لَكِنْ ...

(ش) ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها لفظاً لا معنى فتقول مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو، فالقائم عمرو لا (٤) زيد، وقَامَ زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو، فالقائم زيد دون عمرو، ومَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو.

وقد مثَّل منها «بلكن» فقال:

(ص) ... * ... كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلاَ

---

(١) ٣٢ «المعنى» ساقطة من ت.
(٢) ٣٣ قال الناظم في شرح الكافية ٣: ١٢٠٣ «وأَمَّا» «أَمْ» و«أَوْ» فجرت العادة في كلام أكثر المُصَنِّفِينَ أن يَجْعَلُوهُمَا مِمَّا يُتْبِع لفظا دون معنى وإنما هما مما يُتْبِع لفظاً ومعنى، فإن القائل [أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو] عالم بأنَّ أحد المذكورين عند المخاطب غير عالم بتعيينه. فما بعد «أم» مشارك لما قبلها في معناه وإعرابه. وأمّا «أو» فإنَّ ذكرها يشعر السامع بمشاركة ما قبلها لما بعدها فيما سيقت لأجله من شك وغيره».
(٣) في الأصل، ش، هـ ، ز، ك، ت «واو».
والمثبتُ أدق كما في ظ، والألفية.
(٤) في ش «فالقائم زيد لا عمرو».
وفي ت «فالقائم عمرو لا» وزيد ساقطة.

(ش) «والطَّلاَ»: الولد من ذوات الظلف، والحاصل من البيتين أنَّ حروف العطف تسعة وهي على قسمين:

- قسم يشرك[1] في اللفظ والمعنى وهي ستة.

- وقسم يشرك[1] في اللفظ لا في المعنى وهي ثلاثة.

«وبَلْ» فاعل بأَتْبَعَتْ، و«لَفْظًا» منصوب على إسقاط الخافض، «وحَسْبُ» اسم فعل بمعنى قطّ، «ولاَ ولَكِنْ» معطوفان على «بَلْ». ثم شرع في معاني[2] حروف العطف وبدأ[3] بالواو فقال:

(ص) فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقًا أَوْ لاَحِقًا[4] * فِي الحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا

(ش) يعني أنَّ «الواو» للجمع المطلق فلا يدل[5] على / ترتيب[6]، بل يعطف ١٧٢/أ
بها لاحق نحو: قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو بَعْدَه، وسابق نحو: جَاء زَيْدٌ وعَمْرُو قَبْلَه.

ومُصَاحِب نحو: جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو مَعَه. فلو قلت: جَاءَ زَيْدُ وعَمْرٌو، لاحتمل المعاني الثلاثة المذكورة، «ولاَ حِقًّا»[7] مفعول باعطف، «وسَابِقًا أَوْ

---

(1) في ز «يشترك».
حروف العطف الستة المتفق عليها الواو، والفاء، وثم، وأو، وبل ولا.
والثلاثة الباقية المختلف فيها حتى، وأم، ولكن.
(2) في هـ ، ت «معنى».
(3) في هـ ، ز «وبدأ منها».
(4) في هـ ، ز، ظ، ت «لاحقاً أو سابقا» تقديم وتأخير.
(5) في هـ ، ز، ظ، ت «تدل» التذكير والتأنيث جائز.
(6) ذهب البصريون أن «الواو» لمطلق الجمع، وذهب الكوفيون إلى أنها للترتيب، ووافقهم ابن هشام الأنصاري حيث قال:
وقول بعضهم إنَّ معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد، وقول السيرافي إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب مردود، بل قال بإفادتها إياه قطرب والربعي والفراء وثعلب وهشام».
المغنى ٢/٣١.
(7) في ت «ولاحق» ما أثبتُّ أدقّ كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.

«مُصَاحِبًا»[1] معطوفان عليه، «وفِي الحُكْمِ» متعلق بسابق وهو[2] مطلوب «لِلاَحِقٍ ومُصَاحِبٍ فهو من باب التنازع. ثم قال:

(ص) «وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي * مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هَذَا وابْنِي

(ش) يعني أنَّ «الواو» تنفرد من سائر حروف [العطف] [3] بأنْ يُعطف بها على مالا[4] يستغنى به[5] عن متبوعه[6] نحو: تَفَاعَلَ وافْتَعَلَ، تقول: تَخَاصَمَ زَيْدٌ وعَمْرٌو، واخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمْرٌو، واصْطَفَّ هَذَا وابْنِي، ولا يجوز العطف في هذه المثل ومشبهها بغير الواو. وأصل: اصْطَفَّ اصتفف فأبدل من التاء طاء[7] وأدغم الفاء في الفاء يُقال[8]: صَفَفْتُ الْقَوْمَ فَاصْطَفُّوا. إذا أوقفتهم في الحرب صفا. ثم انتقل إلى «الفَاءِ وثُمَّ» فقال:

(ص) وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ * وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

(ش) يعني أنَّ «الفاء» العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه هنا[9] بالاتصال فالمعطوف بها ثان عن[10] المعطوف عليه من غير مهلة[11] وإن «ثُمَّ» تفيد الترتيب والمهلة[11]، وهي[12] المعبر عنها بالانفصال، فإذا[13] قلت:

---

[1] في ظ «أو لاحقا». تحريف.
[2] في ز «أو»
[3] «العطف» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[4] في ت «ما لابسه» تحريف.
[5] «به» ساقطة من ش.
[6] في ش «عنه بمتبوعه» تحريف.
[7] في ش «من الطاء تاء».
[8] في الأصل، ش، ك «فقال».
[9] «هنا» ساقطة من هـ ، ز، ت.
[10] في هـ «على».
[11] في هـ «مهملة»، «والمهملة» تحريف.
[12] في هـ «وهو».
[13] في هـ ، ز، ظ «وإذا».

قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو. فعمرٌو[1] قام بعد زيد / من غير تراخ ولا مهلة، وإذا ١٧٢ ب
قلت: قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو، فعَمْرٌو قام بعد زيد وبينهما مهلة، «والفَاءُ» مبتدأ وخبره «لِلتَّرْتِيبِ»[2] وبِاتِّصَالِ متعلق بالترتيب، «وثُمَّ» مبتدأ وخبره لِلتَّرْتِيب، «وبِانْفِصَالِ» متعلق «بِالتَّرْتِيبِ»[3] أيضا. ثم قال:

(ص) وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ * عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

(ش) يعني أنَّ «الفَاءَ» تختص بأن يُعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة لعدم الضمير الرابط على ما هو صلة نحو: «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ[4] زَيْدٌ الذُّبَابُ». فيطير صلة للذي، «ويَغْضَبُ[5] زيدٌ» معطوف على الصلة بالفاء، وليس في المعطوف ضمير يعود على الموصول.

وفُهِم من ذلك[6] أنَّ المعطوف بالفاء في هذا الفصل جملة فعلية لكونه معطوفاً على الصلة، ولا تكون الصلة إلا جملة[7]، ثم انتقل إلى «حَتَّى» فقال:

(ص) بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلاَ * يَكُونُ إِلاَّ غَايَةَ الَّذِي تَلاَ

(ش) يعني أنَّ «حَتَّى» لا يكون المعطوف بها إلا بعض المعطوف عليه نحو: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا[8]، لأنَّ «زَيدًا» بعض القوم، ولا يكون إلا

---

(١) «فعمرو» ساقطة من ظ.
(٢) في ش، هـ، ظ، ك، ت «وللترتيب خبره» تقديم وتأخير، وفي ز «وخبره بالترتيب».
(٣) ما بعد «بالترتيب» إلى هنا ساقط من ز.
(٤) في الأصل، ش، ك «فتغضب» تصحيف.
(٥) في الأصل، ش، ك «وتغضب» تصحيف.
(٦) في ش «وفهم منه أن».
(٧) استغنى عن الضمير الرابط مع «الفاء» لأنها تدل على السببية، ولذلك جاز «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ». سقط ولا يجوز «الذي يطير ويغضب زيد الذباب».
إلا إذا أتيت بالضمير الرابط نحو «الذي يطير ويغضب منه زيد الذباب».
(٨) في ظ «ضربت القوم إلا زيداً».

غاية له، أمّا في زيادة نحو: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى ٱلْأَنْبِيَاءُ[1]، أو في نقص[2] نحو: غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى النِّسَاءُ.

وشمل قوله «بَعْضًا» ما بعضه[3] مصرح به كالمثال المذكور، وما بعضيته مؤولة كقوله:

١٥١ ـ أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ * وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[4]

تقديره: ألقى ما يثقله / حتى نعله، «وبَعْضًا» مفعول مقدم «باعْطِفْ»، «وبِحَتَّى» متعلق «باعطف» وكذلك «على»، واسم «يَكُونُ» ضمير[5] مستتر[6] عائد على لفظ «بعض»، ويحتمل أن يكون عائداً على المعطوف المفهوم [من] [7] قوله «اعْطِفْ». ١٧٣/أ

ثم اعلم أنَّ «أَمْ» على قسمين: متصلة ومنقطعة[8]. وقد أشار إلى الأول[9] فقال:

---

(١) في الأصل «مات الناس حتى الأحياء» تحريف.
(٢) في ت «بعض» تحريف.
(٣) في هـ «ما بعضيته».
(٤) البيت لأبي مروان النحوي، أو ابن مروان النحوي كما في الكتاب ١:٩٧ وشرح التصريح ٢:١٤١، والخزانة ١:٤٤٥.
وهو للمتلمس في ملحق ديوانه ٣٢٧، كما ورد بلا نسبة خ شرح الكافية لابن مالك ٣:١٢١١، وشرح المرادي ٣:٢٠١ والهمع ٥:٢٥٩ وشرح الأشموني ٣:٩٧.
ويروي عجز البيت:
«وَالزَّادَ ثُمَّ نَعْلَهُ أَلْقَاهَا»
(٥) في ت «مضمر».
(٦) في ز «استتر» تحريف.
(٧) «من» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.
(٨) في ظ، ك «ومنفصلة».
(٩) في ش «الأولى وهي المتصلة» وعبارتها أكمل وأوضح.

(ص) وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ[1] * ...

(ش) يعني أنَّ «أَمْ»[2] من حروف العطف ويعطف بها إثر همزة التسوية كقولك: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ»، ومنه قوله تعالى[3] : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ)[4].

و«إِثْرَ هَمْزٍ» يطلب بها «وبِأَمْ» ما يطلب بأي نحو: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو. والتقدير: أيهما عِندك، وهذا معنى قوله:

(ص) ... * أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيٍّ مُغْنِيَهْ

(ش) وإنما سُميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بواحد منهما عن الآخر، وقد تحذف الهمزة قبلها للعلم بها، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ * كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

(ش) فشمل قوله الهمزة التي للتسوية كقراءة ابن محيصن: «سَوَاءٌ

---

(1) في ش أكمل الشطر: «أَوْ همزة عن لفظ أَيٍّ مغنية» والتكملة هنا غير لازمة، لأنها ستذكر في موضعها.

(2) «أم» على ضربين:
أحدهما: أن تكون عديلة لألف الإستفهام تقول: أزيد أفضل أم عمرو؟ فعمرو معطوف على زيد، والمعنى أيهما أفضل؟
والضرب الثاني: أن تكون منقطعة مما قبلها كقولك:
إن هذا لعمرو أم زيد وكأنك نظرت إلى شخص فقلت:
إنَّ هذا لعمرو. ثم شككت وظننته زيداً فقلت: أم زيد؟ وأنت في زيد مستفهم.
(الواضح في علم العربية ١٧٦)
وانظر الأزهية ١٤٣، ١٤٤.

(3) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «عز وجل».

(4) سورة البقرة آية: ٦.

عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُم)[1] بهمزة واحدة، والهمزة التي تُقدر مع «أم» بِأَيّ كقول الشاعر:

١٥٢ ـ فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آنِسًا لاَ كَمَعْشَرٍ * أَتَوْنِي فَقَالُوا مِن رَبِيعَةَ أَمْ مُضَر[2]

وفُهِم من قوله «ورُبَّمَا»[3] أنَّ ذلك قليل، وظاهر كلامه في شرح الكافية[4] أنه مطرد.

«وإنْ كَانَ» / شرط «وَخَفَا الْمَعْنَى» اسم كان وهو ممدود فقصره[5] ضرورة «وبِحَذْفِهَا» متعلق بخفا، «وأَمِنْ» فعل ماض في موضع خبر كان والمراد بالمعنى معنى الهمز[6]، وفي بعض النسخ «كَانَ خَفَا الْهَمْزِ[7]. والمعنى واحد ثم أشار إلى القسم[8] الثاني من قسمي «أَمْ» وهي المنقطعة[9]، فقال[10]: ١٧٣ ب

---

(١) سورة البقرة آية: ٦.
وتكملة الآية «أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ»
«قال أبو علي الفارس: قوله تعالى (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) لفظه لفظ الإستفهام ومعناه الخبر، وإنما جرى عليه لفظ الإستفهام وإن كان خبراً، لأن فيه التسوية التي في الإستفهام، ألا ترى أنك إذا استفهمت فقلت: أَخَرَجَ زَيْدٌ أَمْ أَقَامَ؟
فقد استوى الأمران عندك في الإستفهام وعدم علم أحدهما بعينه، كما أنك إذا أخبرت فقلت: سواء عليَّ أقعدت أم ذهبت فقد سوّيت الأمرين، فلمّا عمتهما التسوية جرى على هذا الخبر لفظ الإستفهام، لمشاركته له في الإبهام، فكل إستفهام تسوية، وإن لم يكن كل تسوية استفهاماً»
(الحجة ١٩٨:١) انظر الجامع للقرطبي ١٨٥:١
(٢) الشاهد لعمران بن حطان. انظر الخصائص ١٨٢:٢
وشرح الكافية لابن مالك: ١٢١٥:٣، وأمالي الشجرى ٢٦٧:١، ٣١٧
روى صدر البيت في ظ: «وأصبحت فيهم أنيساً لا كَمَعْشَرٍ»
وفي رواية أخرى: «وأصبحت فيهم آمناً لا كمعشر»
(٣) في هـ، ظ «ربما».
(٤) شرح الكافية لابن مالك ١٢١٥:٣، ١٢١٦.
(٥) في الأصل، ش، ك «تقصيره». تحريف.
(٦) في هـ، ز، ظ، ت «الهمزة».
(٧) في هـ، ز «الهمزة».
(٨) في ت «الإسم» تحريف.
(٩) «وهي المنقطعة» ساقط من ك.
(١٠) في هـ، ت «بقوله».

(ص) وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ * إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

(ش) «أَمْ» المنقطعة هي[1] الخالية مما قيدت به «أَمْ» المتصلة من كونها بعد همزة[2] التسوية أو مع[3] همزة[4] تقدر مع «أَمْ» بِأَيٍ، وسُميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع، عما قبلها، واختلف في معناها فقيل الإضراب والاستفهام معاً، وقيل الإضطراب[5] فقط، وهو ظاهر كلام الناظم، ويمكن أن يكون استغنى بذكر الإضطراب[5] للزومها إياه على القولين[6] «وبِانْقِطَاعٍ» متعلق «بوَفَتْ» وكذلك «وبِمَعْنَى بَلْ»، «وخَلَتْ» خبر «تَكُ»، «ومِمَّا» متعلق «بخَلَتْ»، و«بِهِ» متعلق[7] بقيدت، والضمائر المستترة في «تَكُ» «وقُيِّدَتْ» «وخَلَتْ» عائدة على «أَمْ» المتقدمة[8]، فإن قلت كيف يصح إعادتها عليها والمنقطعة غير المتصلة؟ قلت: هي عائدة على لفظها دون معناها. كقولهم: عِنْدِي دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ. ثم انتقل إلى «أَوْ» فقال:

(ص) خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِمِ * وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِي

(ش) ذكر لـ «أَوْ» في هذا البيت ستة[9] معان:

الأول: التخيير نحو: خُذْ / مِنْ مَالِي دِينَاراً أَوْ ثَوْباً. ١٧٤ أ

---

[1] «هي» ساقطة من ز.
[2] في الأصل، ز «همز»
[3] في ش، هـ ، ز، ظ، ت «بعد» عبارتها أدق.
[4] «همزة» ساقط من ش.
[5] في الأصل «الإضطراب» تحريف.
[6] ذكر في التسهيل أنَّ «أم» تقتضي إضراباً مع إستفهام ودونه إلا أنه ذكر في شرح الكافية أنَّ الأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهاماً، واقتضاؤها الإضراب دون استفهام قليل يتضح.
«وقد يتجرد بها الإضراب».
انظر التسهيل ١٧٦، وشرح الكافية لابن مالك ٣:١٢١٩.
[7] «بخلت وبه متعلق» ساقط من ز.
[8] في ظ «المنقطعة»
[9] في ت «ست» تحريف.

الثاني: الإباحة نحو: جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ.

والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة، ومنعه في التخيير.

الثالث: التقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

الرابع: الإبهام كقوله تعالى[1]: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى [أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ[2]] ﴾[3].

الخامس: الشكل نحو: قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو. والفرق بينه وبين الإبهام أنَّ الإبهام يكون المتكلم[4] عالماً ويبهم[5] على المخاطب، والشك يكون المتكلم غير عالم.

السادس: الإضراب كقوله تعالى[6] : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ[7] ﴾

وفي قوله: «وَإِضْرابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي» إشارة إلى أنَّ الإضراب غير متفق عليه[8] ولذلك فصله عما قبله. «وبِأَوْ» متعلق «بقَسِّمْ» لقربه منه وهو مطلوب

(١) في هـ ، ظ، ك، ت «عز وجل».
(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز.
(٣) سورة سبأ آية: ٢٤.
(٤) في الأصل، ش، ك «للمتكلم» تحريف.
(٥) في ت «ومبهم».
(٦) في هـ ، ظ، ت «عز وجل».
(٧) سورة الصافات آية: ١٤٧.
(٨) قال ابن مالك «وأجاز الكوفيون موافقة «أو» لـ «بل» في الإضراب»، وحكى الفراء «اذْهَب إلى زيد أو دَعْ ذلك فلا تبرح اليوم». وهذا إضراب صريح ووافق الكوفيين أبو علي وابن برهان.
قال ابن برهان في شرح اللُّمَع قال أبو علي: «أو» حرف يُستعمل على ضربين:
أحدهما: أن يكون لأحد الشيئين أو الأشياء.
الآخر: أن يكون للإضراب.
وقال ابن برهان: «وأما الضرب الثاني فنحو: (أنا أخرج. ثم تقول: أو أقيم، أضربت عن الخروج، وأثبت الإقامة كأنك قلت: لا بل أقيم) وهذا معنى قولي:
.... * ... وَالإِضْـرَابُ عَـنْ قَـوْمٍ نُمِـي»
شرح الكافية ٣: ١٢٢٠، ١٢٢١، وانظر شرح اللمع لابن برهان ١: ٢٤٧ والمغنى ١: ٥٩.

في المعنى لقوله: «خَيِّرْ» و«اشْكُكْ» وما بينهما، «وإِضْرَابٌ» مبتدأ، «ونُمِي» خبره، «وبِهَا» متعلق بنمى أي نسب[1] ، والمسوغ للابتداء بإضراب التفصيل، ويحتمل أن يكون «بِهَا» متعلق بإضراب فيكون[2] المسوغ للإبتداء به عمله في المجرور وهو أظهر، وبقي من معاني «أو» أن تكون بمعنى الواو وإليه أشار بقوله:

(ص) وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ... * ...

(ش) يعني أنَّ «أَوْ» تعاقب «الواو» أي تكون[3] بمعناها وذلك إذا أمن اللبس وهو المُنَبه عليه بقوله:

(ص) ... إِذَا * لَمْ يُلْفَ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

(ش) أي إذا كان المتكلم بها لا يجد في استعمالها بمعنى «الواو» مَنْفَذًا لِلَبْس أي طريقاً / ومنه[4] : ١٧٤ ب

١٥٣ ـ جاءَ الخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً * كَما أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ[5]

أي جاء الخلافة وكانت له قدرا، وفهم من قوله: «ورُبَّمَا عَاقَبَتْ»[6] أن ذلك قليل. «وإِذَا» متعلق «بَعَاقَبَتْ» وفاعل عاقبت ضمير عائد على «أَوْ» ثم قال:

---

(١) في ز «أي أنسب».
(٢) في ظ، ت «ويكون».
(٣) في ظ «وتكون».
(٤) في ش «ومنه قوله».
(٥) الشاهد لجرير بن عطية. وروى في الديوان ٤١٦:١

نَالَ الخِلَافَةَ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً * كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.
انظر شرح الكافية لابن مالك ١٢٢٢:٣
وشرح المرادي ٢١١:٣، وشرح ابن عقيل ٢٣٣
والمغنى ٦١:١، والهمع ٢٤٩:٥.
(٦) في ش، ك «وربما عاقبت الواو» تكملة لعبارة الألفية.

(ص) وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةْ * فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَةْ

(ش) مذهب أكثر النحويين أن[1] «إِمَّا» المسبوقة بمثلها عاطفة، وذهب بعضهم إلى أنها غير عاطفة وإليه ذهب الناظم[2] ولذلك قال: «فِي الْقَصْدِ» ولم يجعلها مثل «أَوْ» مطلقا.

وفُهم من قوله: «مثل أَوْ» أنها تكون لجميع المعاني المذكورة لـ «أَوْ» وليس كذلك؛ لأنَّ «إِمَّا» لا تكون للإضراب ولا بمعنى «الواو» والعذر له في ذلك أن كونها للإضراب أو بمعنى «الواو» قليل فلم يعتبره[3]، فمثالها للتخيير: خُذْ إِمَّا ثَوْبًا وَإِمَّا دِينَاراً.

ومثالها للإباحة: جَالِسْ إِمَّا الْحَسَنَ وَإِمَّا ابْنَ سِيرِينَ.

ومثالها للتقسيم: الكلمة إِمَّا اسمٌ وإِمَّا فعلٌ وإِمَّا حرفٌ.

ومثالها للإبهام: قام إِمَّا زَيْدٌ وإِمَّا عَمْرٌو.

وكذلك الشك والفرق بينهما كما تقدم في «أَوْ»، وفُهم من قوله: «إِمَّا الثانية» فائدتان:

الأولى: أن التي بمعنى «أَوْ» إنما[4] هي الثانية دون الأولى.

والأخرى: أنها لا بدَّ أن تكون مسبوقة «بإما» أخرى.

---

(1) «أن» ساقطة من ز.

(2) قال ابن مالك «إما» المسبوقة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين.
ومذهب ابن كيسان، وأبي علي أنَّ العاطف إنما هو الواو التي قبلها وهي جائية، لمعنى من المعاني المفادة بـ «أو» وبقولهما أقول في ذلك تخلصاً من دخول عاطف على عاطف.
ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع «لا» بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل (لاَ زَيْدٌ ولاَ عَمْرٌو فِيهَا)
«ولا» هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن «إما» مثلها، إلحاقاً للنظير بالنظير». شرح الكافية ٣:١٢٢٦،
وانظر مغني اللبيب ١:٩٥.

(3) في ز «يعتبرها» تحريف.

(4) في ظ «إما» تحريف.

«وفهم من المثال أنها لابدّ أن تكون[1] معها «الواو». «وَمِثْلُ أَوْ»[2] مبتدأ، «وفِي الْقَصْدِ» متعلق بمثل، «وإِمَّا»[3] خبر / المبتدأ، «والثَّانِيَة» نعت «لإِمَّا»، ١٧٥/أ
«وفِي نَحْوِ» متعلق[4] بفعل محذوف تقديره أعني، «وذِي[5] » مفعول بفعل محذوف والتقدير: خذ إِمَّا ذِي، أو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: لَكَ إِمَّا ذِي، وهو على حذف القول والتقدير: في نحو قولك. ثم انتقل إلى «لكن» فقال:

(ص) وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْيًا أَوْ نَهْيًا ... * ...

(ش) يعني أنَّ «لكن» العاطفة تأتي تابعة[6] للنفي نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو، وللنهي[7] نحو: لاَ تَضْرِبْ زَيْدًا[8] لَكِنْ عَمْرًا، وفُهم منه[9] أنها لا تجيء في الإيجاب.

«ولَكِنْ» مفعول أوّل «بأَوْلِ»، «ونَفْيًا» مفعول ثان. ثم انتقل إلى «لا» فقال:

(ص) ... وَلاَ * لِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوِ إِثْبَاتًا تَلاَ

(ش) يعني أنَّ «لاَ» العاطفة تجيء تابعة للمنادى نحو: يَا زَيْدُ لاَ عَمْرُو وللأمر نحو: اضْرِبْ زَيْدًا لاَ عَمْراً، وللإثبات نحو: قَامَ زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو.

«ولاَ» مبتدأ وخبره «تَلاَ»، «ونِدَاءً» وما عطف عليه مفعول «بتلاَ»،

---

(1) في ظ «يكون» التذكير والتأنيث جائز.
(2) «أو» ساقطة من ت.
(3) في الأصل «إما».
(4) ما بعد «متعلق» إلى هنا ساقط من ك.
(5) في الأصل، ش، ك، «وذو» ما أثبتٌ أدقّ كما في الألفية وبقية النسخ، وفي ت «وإما ذي».
(6) في الأصل «بأربعة». تحريف.
(7) في ظ «والنهي».
(8) في الأصل، ش، ز، ك «زيد» تحريف.
(9) في ت «من قوله».

وفي «تَلاَ» ضمير مستتر يعود على «لاَ» والتقدير: «تَلا لاَ نِدَاءً [1] أَوْ أَمْراً أَوْ إثْبَاتاً، وظاهر كلام «المرادي»[2] في شرحه لهذا الموضع أن «لاَ» معطوف على «لكِنْ» وأنه معمول لأوّل وهو وهم منه[3]. ثم انتقل إلى «بَلْ» فقال:

(ص) وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا * ...

(ش) يعني أنَّ «بَلْ» إذا وقعت بعد مصحوبى[4] «لكِنْ» وهما النفي والنهي كانت بمنزلة «لكِنْ» في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو:

مَا قَامَ[5] زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو، فيكون القيام منفياً عن «زَيْدٍ» مثبتاً «لِعَمْرو» وكذلك: لا تَضْرِب / زَيْداً بَلْ عَمْراً. فزيد منهيٌ عن ضربه وهو مثبت ١٧٥/ب لعمرو. «وبَلْ»[6] في ذلك «كَلكِنْ» في المعنى ثم مثَّل ذلك بقوله:

(ص) ... * كَلَمْ أكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تِيهَا

(ش) «المَرْبَع»[7] موضع الربيع، «والتِّيهَا»[8] القفر. «وبَلْ» مبتدأ وخبره كَلَكِنْ، «وبَعْدَ» متعلق بالاستقرار في مضوع نصب على الحال، «وهَا» في مصحوبيها عائد على «لكن»، ثم إنَّ «بَلْ» تقع بعد مصحوبي «لَكِنْ» كما تقدم، وبعد الخبر الموجب، وبعد الأمر، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ * فِي الخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلِي

---

(1) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «لا تلا نداء» تقديم وتأخير.
(2) انظر شرح المرادى ٣:٢٢٢.
(3) «منه» ساقط من هـ ، ز، ظ، ت
(4) في ت «مصحوب» تحريف.
(5) في ت «قام زيد بل عمرو» سقطت أداة النفي «ما»
(6) في الأصل، هـ ، ت «قبل».
وفي ظ «قبيل بل» وعبارتها هنا أكمل وأدق.
(7) في ش، هـ ، ظ، ك، ت «والمربع».
(8) في هـ «والتيه».

(ش) يعني أنَّ «بَلْ» إِذَا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر فانقل بها حكم ما قبلها لما بعدها[1]، مثال[2] الخبر: قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو، فالحكم هو القيام المسند إلى زَيْد فقد أزلته[3] عنه ونقلته لما بعد «بَلْ» وهو عمرو، ومثال الأمر: اضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا، فالأمر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد «بَلْ». وحاصل «بَلْ» أنها يُعطف في أربعة مواضع: في النفي والنهي والخبر المثبت والأمر، وقوله: «الجَلِي» تتميم لصحة الاستغناء عنه، ولما فرغ من ذكر[4] حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في أحكام تتعلق بالباب فقال:

(ص) وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ * عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ

(ش) يعني أنك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين
١٧٦/أ المعطوف عليه وحرف / العطف بضمير منفصل، وفُهم منه أنك إذا عطفت على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل نحو: رَأَيْتُكَ وَزَيْدًا[5] ، وفهم منه أيضاً أن ضمير الرفع إذا كان منفصلاً لم يفصل بينهما نحو: أَنْتَ وَزَيْدٌ قَائِمَان، وشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزاً نحو: قُمْتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، أو مستتراً نحو: قُمْ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وما اتصل بالوصف، ولا يكون إلا مستتراً نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ هُوَ وعَمْرٌو. وقد[6] يجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) أَوْ[7] فَاصِلٍ مَّا ... * ...

---

(1) «لما بعدها» ساقط من ت.
(2) في هـ ، ت «فمثال».
(3) في هـ «أزلته» تحريف.
(4) «ذكر» ساقطة من ت.
(5) ما بعد «منفصل» إلى هنا ساقط من ت.
(6) «قد» ساقط من ش، ت.
(7) في ظ «لو» تحريف.

(ش) ومن الفصل بغير الضمير المنفصل [قوله تعالى] [1]: (جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ومَنْ صَلَحَ) [2].

فالفصل هنا بضمير المفعول. «وَإِنْ عَطَفْتَ» شرط[3] «وعَلَى ضَمِيرٍ» متعلق به، «وأَوْ فَاصِلٍ» معطوف على الضمير المنفصل، «وما» زائدة أو صفة. ثم نبه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير[4] فصل بقوله:

(ص) ... وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ * فِي النَّظْمِ فَاشِياً ...

(ش) فمن ذلك قول الشاعر:

١٥٤ ـ قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى * كَنِعَاجِ الْفَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاً[5]

فعطف قوله: «وَزهْرٌ»[6] على الضمير المستتر في أقبلت من غير فصل ولا توكيد وقول الآخر[7] :

---

(1) «قوله تعالى» تكملة من ك.

(2) سورة الرعد آية: ٢٣

(3) في هـ «وإن شرط وعطفت فعل الشرط».
وفي ت «وعطفت فعل الشرط» وعبارتهما أدق وأولى.

(4) في ظ «بغير».

(5) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة.
انظر شرح ديوانه ٤٩٨، والكتاب ٢:٣٧٩
وشرح المفصل ٣:٧٦، وشرح الكافية لابن مالك ٣:١٢٤٥
والإنصاف ٢:٤٧٥، وشرح ابن الناظم ٥٤٣.
وشرح المرادي ٢:٢٢٩، وشرح الأشموني ٣:١١٤
وروى في الأصل:
قلت أذا أقبلت وزهر تهادى
كنعاج الملا تعشقن رملا
زهر: جمع زهراء وهي المرأة الحسناء البيضاء.
تعسفن: ملن عن الطريق.

(6) في الأصل «وزهو» تحريف.

(7) في ز «الراجز».

١٥٥ ـ [وَرَجا الأُخَيطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ نَفْسِهِ]
مَـا لَمْ يَكُـنْ وَأَبٌ لَـهُ لِيَنَالا[(١)]

«فَأَبٌ» معطوف على الضمير المستتر في «يَكُنْ»، وليس بينهما توكيد ولا فصل / وفُهم من قوله: «فَاشِياً» أنه كثير في الشعر، وفيه إشعار بأنه غير فاش في النثر ومنه قولهم[(٢)]: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ والْعَدَمُ»[(٣)] ١٧٦ ب

«فالْعَدَمُ» معطوف على الضمير المستتر في سَوَاءٍ، وليس فيه فصل، ثم نبه على أنه مع فشوه ضعيف بقوله:

(ص) ... * ... وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

(ش) ووجه ضعفه أنَّ ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه فصار كأنه حرف من حروف عامله فإذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على فعل، وفي «يَرِدْ» ضمير مستتر عائد على العطف، «وفِي النَّظْمِ» متعلق بيرد، وكذلك «بِلاَ فَصْلٍ»، «وفَاشِياً» منصوب على الحال من الضمير في «يَرِدْ».
ثم قال:

(ص) وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى * ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِمًا قَدْ جُعِلاَ

(ش) يعني أنه إذا عُطف اسم على ضمير مخفوض لزم إعادة الخافض

---

(١) البيت لجرير. ما بين المعقوفين تكملة من الديوان وكتب النحو. وإثباته لازم لبيان موضع الشاهد الذي وضّحه الشارح.
انظر ديوان جرير: ٤٥١، وشرح الكافية لابن مالك ٣:١٢٤٥
وشرح ابن الناظم ٥٣٤، وشرح الأشموني ٣:١١٤
وفي رواية: ورجا الأُخَيطِلُ من سفاهة رأيه
وتمامه: «ما لم يكن وأب له لينالا»
رجا: أمل، الأخيطل: تصغير الأخطل.
(٢) في الأصل، ز، ك «قوله».
(٣) من أقوال العرب.
انظر الكتاب ٢:٣١ ـ ٣٤، وشرح الكافية لابن مالك ٣:١٢٤٥ وشرح ابن عقيل ٢:٢٣٩.
في ز «مررت برجل سوء والعدم» فيه تحريف.
وفي ك زيادة بعد الشاهد «برفع العدم».

وشمل المخفوض بالحرف نحو: مَرَرتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ، والمخفوض بالاسم نحو: جَلَسْتُ بَيْنَكَ وبَيْنَ زَيْدٍ، فإعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور «البصريين» إلا في الضرورة.

وذهب «الكوفيون» وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم[1] ولذلك قال:

(ص) وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِمًا ... * ...

(ش) يعني أنَّ إعادة الخافض في ذلك[2] لا يلزم[3] عندي، ثم استدل على صحة اختياره بقوله:

(ص) ... إِذْ قَدْ أَتَى * فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

(ش) وقد استدل على ذلك في مصنفاته بشواهد كثيرة منها / قوله: 177/أ

١٥٦- ... * فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[4]

---

(١) ووافقهم يونس والأخفش، وتبعهم الشلوبين.
والأمثلة على ذلك كثيرة شعراً ونثرا، من ذلك ما أنشده الفراء:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا والْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فالكعب مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في بينها
والتقدير: وما بينها وبين الكعب.
وأنشد أيضاً:

هَلاَّ سَأَلْتِ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ المُحْرَقِ

فأبي نعيم مخفوض على الضمير المخفوض في «عنهم».
انظر الإنصاف ٤٦٦:٢ «والخلاف بين البصريين والكوفيين».

(٢) «في ذلك» ساقط من ش.

(٣) في هـ ، ظ، ت «لا تلزم».

(٤) لم أعثر على قائله وصدره: «فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا»
انظر الكتاب ٣٩٢:٢، والكامل ٤٥١
والإنصاف ٦٤٣:٢، وشرح المفصل ٧٨:٣، ٧٩ وشرح الكافية لابن مالك ١٢٥٠:٢ وشرح المرادي ٢٣٣:٢ وشرح الأشموني ١١٥:٣، والخزانة ٣٣٨:٢.

والمراد بالنثر الصحيح القرآن كقراءة «حمزة - رضى الله عنه - [1]

(وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ) [2]

بخفض «الْأَرْحَامِ» عطفاً على الضمير في «بِهِ» ثم قال:

(ص) وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ * ...

(ش) يعني أنَّ «الفاء» العاطفة[3] قد تُحذف هي ومعطوفها كقوله - عز وجل[4] - : (أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ)[5]

أي فاضرب فانفلق[6] . ثم قال:

(ص) ... * وَالْوَاوُ[7]...

(ش) أي والواو قد تُحذف أيضاً مع ما عطفت، ومنه قوله تعالى:

(سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ)[8] أي والبرد.

وذلك في «الفَاءِ والْوَاوِ[9]» مشروط[10] بأمن اللبس، وإلى ذلك[11] أشار بقوله:

---

(1) في ز «رضى الله تعالى عنه».

(2) سورة النساء آية: ١

وقرأ الباقون «والأرحامَ» بالنصب.

انظر: السبعة في القراءات ٢٢٦ والإملاء ١٦٥:١ والبحر ١٥٧:٣

(3) «العاطفة» ساقطة من ز.

(4) في ش «تعالى».

(5) سورة الشعراء آية: ٦٣

(6) «أي فضرب فانفلق» ساقط من ظ.

وفي ك «أي فضربه فانفلق».

(7) في ش «والواو إذ لا لبس» أكمل عبارة الألفية، وهي غير لازمة لأنها ستذكر في موضعها.

(8) سورة النحل آية: ٨١

(9) «في الفاء والواو» ساقط من ش، ك.

(10) «مشروط» ساقطة من ك.

(11) في ش «وإليه».

(ص) ... * إِذْ لاَ لَبْسَ ...

(ش) أي إِنْ[1] لم يكن لبس في حذف «الفاء والواو» مع معطوفيهما[2] فهم[3] من قوله: «قَدْ تُحْذَفُ» أن ذلك قليل، «والفَاءُ» مبتدأ، وخبره «قَدْ تُحْذَفُ»، و«الْوَاوُ» مبتدأ وخبره محذوف أي والواو كذلك، ويجوز أن يكون «الْوَاوُ» معطوفاً على «الفَاء».

ثم قال:

(ص) ... * ... وَهْيَ انْفَرَدَتْ
بَعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي * مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي.

(ش) يعني أنَّ «الواو» انفردت من سائر حروف العطف أنها[4] تعطف بها[5] عامل مزال أي محذوف بقي[6] معموله وذلك كقوله:

١٥٧ - عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاءً بَارِداً
حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[7]

---

(١) في ظ «وإن».
(٢) في الأصل، ظ، ت «معطوفهما».
(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وفهم».
(٤) في ش، هـ، ز، ك «بأنها».
(٥) في ظ «بها على» وعبارتها أدق.
(٦) في ظ «قد بقي».
(٧) لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزو. (انظر ص ٣٤٢)
أنظر اللسان: «زجج»، «علف»، «قلد».
والخصائص: ٢: ٤٣١ والإنصاف ٢: ٦١٣ وشرح ابن الناظم ٢٨٦ وشرح المرادي ٣: ٢٣٧ والخزانة ٣: ١٠١.
وفي ت ورد صدر البيت:
«تعلفتها تبناً وماءً بارداً»
وفي رواية لعجز البيت كما في ك:
«حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاها»
وهي أقرب للصواب لأنه روى «بدت» بدل غدت وهما بمعنى واحد.
علفتها: تقول علفت الدابة أي أطعمتها.
هَمَّالة: صيغة مبالغة من هملت العين إذا انهمرت بالدموع.

«فَتِبْناً» مفعول ثان «لعَلَفْتُهَا»، و«الواو» التي بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره: وَسَقَيْتُهَا، وهو عامل فيما باشرته / «الواو» في اللفظ وهو «ما» فالعامل المزال هو[1] «سقيتها»، والمعمول الباقي هو «مَاءً». ١٧٧ ب

وقوله: «دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِي»، يعني أن حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو لدفع ما يتقى من كون «ماءً» معطوفًا على «تِبْنٍ» إذ لا يصلح[2] لعدم اشتراكه[3] معه في العامل ومن كونه مفعولاً معه، لأنَّ المعية متعذرة فيه[4]. ثم قال:

(ص) وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ * ....

(ش) يعني أنَّ حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائز إذا ظهر معناه[5] وذلك قولك[6] لمن قال: أَلَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا؟ بَلَى وَعَمْراً[7] أي بلى ضربته وعمرا ومفهومه أنَّ ذلك سائغ في جميع حروف العطف، وليس كذلك بل إنما ورد في «الواو والفاء وأو»[8] وهو في أو قليل. ثم قال:

(ص) ... * وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّ

(ش) يعني أنَّ الأفعال يجوز عطف بعضها على بعض، كما يكون[9] ذلك في الأسماء نحو: زَيْدٌ قَامَ[10] وقَعَدَ ويَقُومُ ويَقْعُدُ، «وعَطْفُكَ» مبتدأ

---

(1) في ت «وهو».
(2) في ش، هـ ، ت «لا يصح» تحريف.
(3) في ظ «اشتراك» تحريف.
(4) في ك «لتعذر المعية فيه».
(5) في ش زيادة «ظهر معناه وفهم منه بقاء حرف العطف والمعطوف» والزيادة هنا تفيد.
(6) في هـ ، ز «كقولك» وفي ت «قوله».
(7) في ز، ت «بلى عمراً» سقطت واو العطف.
(8) في هـ ، ت «في الفاء والواو» «وأو» ساقطة.
(9) في ز «يجوز».
(10) في ت «قائم» تحريف.

وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «والفِعْلَ» مفعول بالمصدر، «وعَلَى» متعلق به، «ويَصِحُّ» في موضع خبر المبتدأ. ثم قال:

(ص) وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاً * ...

(ش) يعني أنه يجوز أن يُعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل كقوله[1] - عز وجل[2] - : ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ والْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَنًا﴾ [3] «فَأَقْرَضُوا»[4] معطوف على «الْمُصَّدِّقِينَ» لشبهه بالفعل لكونه[5] اسم فاعل والتقدير: إنَّ الذين تصدقوا وأقرضوا. / وكذلك ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[6] أي قابضات. ١٧٨/أ

ثم قال:

(ص) ... * وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاً

(ش) العكس[7] هو أن تعطف الاسم المشابه الفعل[8] على الفعل كقوله [تعالى] [9] ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [10] «فمخرج» شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل.

---

(١) في هـ «وذلك كقوله».
(٢) في ش «تعالى».
(٣) سورة الحديد آية: ١٨
لم يكمل الآية في هـ ، ت واكتفى بقوله تعالى ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾ اكتفى بموضع الشاهد.
وفي ك ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾ لم يأت بموضع الشاهد.
(٤) «فأقرضوا» ساقط من ت.
(٥) في الاصل، ك «لكون» تحريف. وفي ش «في كونه».
(٦) سورة الملك ، آية : ١٩ .
(٧) في ت «العطف» تحريف.
(٨) في هـ ، ز، ظ«للفعل».
(٩) «تعالى» تكملة من ش، هـ، ز، ت.
وفي ظ «عز وجل».
(١٠) سورة الانعام آية ٩٥ .

(البدل)

قوله[1] :

(ص) التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلاَ * وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلاَ

(ش) «التَّابِعُ» جنس يشمل التوابع[2] كلها، «والمَقْصُودُ بِالحُكْمِ» مخرج للنعت وعطف البيان والتوكيد، فإنها مكملات للمقصود بالحكم، وقوله: «بِلاَ وَاسِطَةٍ» قال الشارح[3] : أخرج به المعطوف «ببَلْ» فحمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد، فإنَّ المعطوف بغير «بل» غير مستقل بالقصد، وحمله «المرادى[4] » على أنه المقصود بالحكم مطلقاً فأخرج به المعطوف عطف النسق «ببل» وغيرها وهو أظهر[5] «والتَّابِعُ» مبتدأ، «والمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ» نعت له، «وبِلاَ» متعلق بالمقصود وهو مبتدأ، «والمُسَمَّى» خبره والجملة خبر «التَّابع»، «وبَدَلاَ» مفعول ثان «بالمُسَمَّى»، ثم شرع في ذكر أقسامه فقال: .

(ص) مُطَابِقاً أَوْ بَعْضاً[6] أَوْ مَا يَشْتَمِلْ * عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ[7]

(ش) فذكر له أربعة أقسام:

---

(١) «قوله» ساقطة من ش، هـ ، ت.

(٢) في ش «يشمل سائر التوابع»

(٣) شرح ابن الناظم ٥٥٣.

(٤) شرح المرادى ٣:٢٤٦.

(٥) زفي ظ «الأظهر».

(٦) «أو بعضا» ساقط من ت.

(٧) في الأصل «بل» تحريف.

الأول: المطابق وهو بدل الشيء من الشيء. ويُسمى أيضاً بدل كل من كل نحو[1] : قَامَ[2] زَيْدٌ أَخُوكَ.

الثاني: بدل البعض من الكل نحو: أَكَلْتُ / الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ. ١٧٨ ب

الثالث: بدل الاشتمال وهو ما صح الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقاً ولا بعضًا، وأكثر ما يكون بالمصدر نحو: أَعْجَبَتْنِي الجَارِيَةُ حُسْنُهَا.

وقد يكون بالاسم نحو: سَرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ.

الرابع: بدل الإضراب. وهو نوعان وسيأتي [3]

«ومُطَابِقاً» ومَا عُطِفَ عليه مفعول ثان «لِيُلْفَىَ»، وفي «يُلْفَى» ضمير مرفوع مستتر وهو المفعول الأول «لِيُلْفَى»[4] ، وهو عائد على البدل. ثم قسم الرابع إلى قسمين وإليهما أشار بقوله:

(ص) وَذَا لِلإِضْرَابِ اعْزُإِنْ قَصْدًا صَحِبْ * وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

(ش) يعني أنَّ القسم الرابع على قسمين أحدهما: يُسمى بدل الإِضراب وهو ما يُذكر متبوعه بقصد، كقولك: أَكَلْتُ خُبْزاً لَحْمًا. ومعناه أن قولك: أَكَلْتُ خُبْزاً، قصدت[5] به[6] الإخبار بأكل الخبز وهو حقيقة، ثم أُضربت عن ذلك في اللفظ وأخبرت أنك أكلت[7] لحماً دون أن تسلب الحكم عن الأول، والثاني يُسمى بدل الغلط وهو ما لا يُقصد متبوعه بل يجري لسان

---

(١) «نحو» ساقطة من ش.
(٢) في ش «كقام».
(٣) في الأصل «وستأتي» تصحيف.
(٤) في هـ ، ز، ظ، ت «بيلفى».
(٥) في ظ «قصد إلى». وفي ت «قصدت إلى».
(٦) «به» ساقط من ش، ظ، ك، ت.
(٧) «أكلت» ساقطة من ز.

المتكلم عليه دون[1] قصد كقولك: رَأَيْتُ زَيْدًا حِمَاراً، أردت أن تقول: رأيتُ[2] حماراً[3]، فغلطت فقلت: رَأَيْتُ زَيْداً، ثم سلبت الغلط عن زيد بذكر حمار وهذا معنى قوله: «غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ»، أي سلب الغلط عن الأول بالثاني. «وذَا» مفعول مقدم «باعْزُ»، ومعنى «اعْزُ»: أَنْسُبْ، «ولِلإِضرَابِ»[4] متعلق / باعْزُ، «وقَصْداً» منصوب «بصَحِبْ»، وفاعل «صَحِبْ» هو البدل ١٧٩ أ
المشار إليه «بِذَا» و«قَصْداً»[5] بمعنى مقصود[6] وهو واقع على الأول، ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي إن صحب البدل ذا قصد، وقوله: «دُونَ قَصْدٍ» في موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف لدلالة الأول عليه، أي وإن صحب البدل المتبوع حالة[7] كونه دون قصد، «وغَلَطٌ» خبر مبتدأ مضمر[8] على حذف مضاف أي هو بدل غلط، «وبِهِ سُلِبْ» صفة، ومفعول «سُلِبْ» ضمير عائد على الحكم المفهوم من الكلام وتقدير كلامه وإن صحب البدل المتبوع دون قصد فهو بدل غلط سُلب به الحكم عن الأول وهو المتبوع. ثم مثل للأقسام[9] الأربعة فقال:

(ص) كَزُرْهُ خَالِداً وَقَبِّلْهُ الْيَدَا * وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلاً مُدَى

(ش) «فزُرْهُ خَالِداً» مثال للبدل[10] المطابق، لأن خالداً والضمير

---

[1] في ش «بلا قصد».
[2] «رأيت» ساقطة من ش، ظ.
[3] في ش «الحمار».
[4] في ز «وللإضطراب» تحريف.
[5] في ت «وقصد» تحريف.
[6] في ك «مقصودا».
[7] في ظ «حال».
[8] في ظ «محذوف».
[9] في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «الأقسام».
[10] في ظ «البدل».

المتصل «بزُرْهُ» كشيء واحد، «وقَبِّلْهُ الْيَدَا» مثال لبدل البعض من الكل، «وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ» مثال لبدل[1] الاشتمال وفي هذه المُثُل تنبيه على جواز بدل الظاهر من المضمر[2] وسيأتي، «وخُذْ نَبْلاً مُدَى» [مثال][3] للبدل [4] المباين، وقد تقدم أنه على قسمين، والمثال محتمل لهما، لأنه يجوز أن يكون قصد الأول فيكون كقولك: أَكَلْتُ خُبْزاً لَحْمًا، وأن لا يقصده فيكون كقولك: رَأَيْتُ زَيْداً حِمَاراً، «والمُدَى» جمع مُديَة / وهي[5] السكين. ١٧٩ ب

ثم قال[6] :

(ص) وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ * تُبْدِلْهُ إِلاَّ مَا إِحَاطَةً جَلاَ
أَوِ اقْتَضَى بَعْضاً أَوِ اشْتِمَالاَ * ...

(ش) يعني أنَّ ضمير الحاضر لا يبدل منه الظاهر مطلقا، بل إن كان بدل بعض جاز مطلقا، وكذلك بدل الاشتمال، ومثال بدل البعض قول الشاعر:

١٥٨ - أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ
رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ[7]

---

(١) في ظ «البدل». تحريف.
(٢) في ظ «الضمير».
(٣) «مثال» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٤) في ظ «البدل» تحريف.
(٥) في الأصل «وهو» وما أثبت عن بقية النسخ أولى.
(٦) «ثم قال» ساقط من هـ .
(٧) رجز لعديل بن الفرخ.
انظر اللسان «وعد»، و«دهم»، والمقاييس ٦:١٢٥.
وشرح المفصل ٣:٧٠ وشرح الكافية لابن مالك ٢:١٢٨٢ وشرح المرادى ٢:٢٥٧ وشرح ابن عقيل ٢:٢٥١ وشرح الأشموني ٣:١٢٩
ورد عجز البيت في الأصل: «رجلى رجلى شثنة المقاسم»
الأداهم: جمع أدهم وهو القيد.
شثنة: أي غليظة خشنة.
المناسم: جمع منسم، وأصله طرف خف البعير. وأراد الشاعر بها هنا طرف رجله وأسفلها.

ومثال بدل الاشتمال قوله:

١٥٩ - [ذَرِينِى إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا] * وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا[1]

وإن كان مطابقاً فيُشترط فيه أن يدل على إحاطة نحو: جِئْتُمْ كَبِيرُكُمْ وصَغِيرُكُمْ وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمخاطب، وفهم منه أنَّ ضمير الغائب يجوز البدل منه مطلقا وقد تقدم في المثل «ومِنْ ضَمِيرٍ» متعلق «بتُبْدِلُهُ» «والظَّاهِر» مفعول بفعل مقدر يفسره «تُبْدِلُهُ»، و«إِلاَّ» استثناء[2]، «ومَا» منصوب[3] على الاستثناء وهي موصولة وصلتها «جَلاَ»، و«إِحَاطَةً» مفعول «بجَلاَ»، «واقْتَضَى» معطوف على «جَلاَ» ثم مثل بدل الاشتمال فقال:

(ص) ... * كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ

(ش) «فَابْتِهَاجَكَ» بدل من الضمير في «أَنَّكَ»، و«اسْتِمالاَ» خبر كأن ثم قال:

(ص) وبَدَلُ المُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي * هَمْزاً ...

(ش) يعني أنَّ المبدل منه إذا كان اسم استفهام لا بد أن يكون البدل مقترناً بهمزة الاستفهام وقد مثَّل ذلك بقوله:

(ص) ... * ... كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي

«وبَدَلُ» مبتدأ، و«الهَمْزَ» مفعول / ثان بالمضمَّن، «ويَلِي» في موضع ١٨٠/أ
خبر المبتدأ، و«هَمْزاً»[4] مفعول «بيَلِي»، «ومَنْ» اسم استفهام وهو

---

[1] الشاهد لعدى بن زيد، ما بين المعقوفين تكملة من هـ ، ك، ت انظر الكتاب ١٥٦:١ وشرح المفصل ٦٥:٣ وشرح الكافية لابن مالك ١٢٨٤:٣ وشرح ابن الناظم ٥٥٩.
ذريني: دعيني، ألفيتني: وجدتني، مضاعا: ذاهبا.

[2] في ز و«الإستثناء» تحريف.

[3] في ك «منصوبة».

[4] في ت «وهمز» وما أثبتُّ عن الأصل والألفية وبقية النسخ أدق.

مبتدأ، و«ذَا» خبره، «وأَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي» بدل مِنْ مَنْ. ثم قال[1] :

(ص) وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ * يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

(ش) يعني أنه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل، وظاهره أن ذلك جائز في جميع أقسام البدل، والمسموع من ذلك بدل الكل من الكل كقوله:

١٦٠ ـ مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا
[تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا] [2]

«فَتَأْتِنَا وتُلْمِمْ» متفقان في المعنى، وبدل الاشتمال كقوله تعالى: (يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ)[3]

ومنه قوله في المثال: «مَنْ[4] يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ[5]

«فيَسْتَعِنْ»[6] بدل من «يَصِلْ» بدل اشتمال[7] ، وأما بدل الغلط فأجازه قوم، ونقل جوازه[8] عن «سيبويه»[9] والقياس يقتضيه ومثاله: قَامَ قَعَدَ زَيْدٌ أردت أن تقول: قَعَدَ فغلطت فقلت: قَامَ، ثم أبدلت قعد منه، وأما بدل البعض فلم يُسمع[10]

---

(١) «ثم قال» ساقط من ش.

(٢) الشاهد لعبيد الله بن الحر الجعفي.
ما بين المعقوفين تكملة من ش. انظر اللسان «نور».
والكتاب ٣:٨٦ وشرح المفصل ٧:٥٣ وشرح المرادي ٣:٢٦٢ وشرح الأشموني ٣:١٣١ والخزانة: ٣:٦٦٠.
تلمم: يُقال أَلَمّ الرجل بالقوم. أي أتاهم.
في هـ ، ز «متى تأتنا تلمم بنا في دارنا».

(٣) سورة الفرقان آية: ٦٨، ٦٩.

(٤) «من» ساقطة من هـ ، ت.

(٥) في ظ «يستعن بنا» وعبارتها أكمل، كما في الألفية.

(٦) «فيستعن» ساقطة من ت.

(٧) في ظ «الإشتمال».

(٨) «جوازه» ساقطة من ت.

(٩) انظر الكتاب ٣:٨٦، ٨٧، والمقتضب ٢:٦٢.

(١٠) في شرح التصريح ٢:١٦١ «ويبدل البعض نحو: إِنْ تُصَلِّ تَسْجُد لِلَّهِ يَرْحَمك» فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل».
وفي شرح المرادي ٣:٢٦٢ «ولا يبدل بدل بعض».
وكذا في شرح الأشموني ٣:١٣١.

(النداء)

(ش) النداء في اللغة: الصوت، ويضم أوله ويُكسر، وهو في الاصطلاح:

الدعاء بحروف مخصوصة، والمنادى ثلاثة أقسام: بعيد، وقريب ومندوب. وقد أشار إلى الأول فقال[1]:

(ص) وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا * وأَيْ و«آ» «كَذَا» «أَيَا» ثُمَّ هَيَا

(ش) فذكر أن المنادى البعيد له خمسة أحرف، والمراد «بالنَّاءِ»[2] البعيد المسافة[3] ، و«أَوْ»[4] كالنَّاءِ» البعيد حكماً كالساهي. ثم أشار إلى المنادى ١٨٠/ب
القريب بقوله / :

(ص) وَالهَمْزُ لِلدَّانِي ... * ...

(ش) «والدَّانِي» هو القريب، وذكر له[5] حرفاً واحداً وهو الهمزة نحو: أَزَيْدُ أَقْبِلْ، ثم أشار إلى المندوب فقال:

(ص) ... وَوَا لِمَنْ نُدِبْ * أَوْ يَا ...

(ش) فذكر للمندوب حرفين «وَا»، و«يآ»، نحو: «وَازَيْدَاهْ وَيَا زَيْدَاهْ»، فعلم أن «يَا» يُنادى بها المندوب وغيره، وأَنَّ «وَا» لا يُنادى بها إلا المندوب

---

(١) في ش، هـ ، ظ، ك، ت «بقوله».
(٢) في ز «بالنداء» تحريف.
(٣) في ظ، ت «مسافة».
(٤) في الأصل، ش «وبأو».
(٥) «له» ساقط من ت.

ثم قال:

(ص) ... * ... وَغَيْرُ «وَا» لدى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

(ش) غير «وَا» هو «يَا» يعني أنَّ «يَا» إذا لم تكن قرينة[1] تبين الندبة اجتنب وتعيّنت «وَا»[2] ، لأنها لا لَبْسَ فيها. ثم إنَّ المنادى على ثلاثة أقسام:

- قسم يمتنع معه حذف حرف النداء.
- وقسم يقل.
- وقسم يجوز.

وقد أشار إلى الأول والثالث بقوله:

(ص) وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا * جَا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

(ش) فيمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التي ذكر[3] ، أما المندوب والمستغاث فإنَّ المقصود فيهما[4] مدّ الصوت، والحذف ينافي ذلك، وأما المضمر فيمتنع معه الحذف لأنه يُفَوِّتُ[5] معه الدلالة على النداء، إذ هو دال بالوضع على الخطاب، وغير هذه الثلاث سائر المناديات، ودخل فيها ما يقل فيه الحذف وذلك النكرة واسم الإشارة فَأَخْرَجَه بقوله:

(ص) وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ والْمُشَارِ لَهْ * قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

(ش) الإشارة إلى حذف حرف النداء، وفُهِم من البيت أنَّ في حذف / ١٨١ أ

(١) كذا في الأصل وبقية النسخ. والأصح هنالك قرينة.
(٢) في ز «و».
(٣) في ش، هـ ، ز، ك «ذكرها».
(٤) في ظ «فيها» تحريف.
(٥) في ت «تُفَوِّتْ» وهذا جائز لأنَّ الضمير يعود على الدلالة.

حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة خلافاً لقوله: «ومَنْ يَمْنَعْهُ»، والمنع مذهب «البصريين» والجواز مذهب «الكوفيين» وهو اختيار الناظم[1] ولذلك قال «وَمَنْ يَمْنَعْهُ فانْصُرْ عَاذِلَهُ»[2] «فعاذل» المانع يُجيز، «وعَاذِلَه»[3] اسم[4] فاعل من عذل إذا[5] لاَمَ، وذاله معجمة، ومِنْ حَذْفِ حرف النداء مع اسم الجنس قوله: «ثَوْبِى حَجَرُ»[6] أي يا حجر، ومن حذفه مع اسم الإشارة قوله:

١٦١ - [إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِى لَهَا قَالَ صَاحِبِى]   بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وغَرَامُ[7]

أراد [8] يا هذا. وفهم منه أنَّ الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك: العلم نحو: (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)[9].

والمضاف نحو: (رَبِّ اغْفِرْ لِى)[10]

والموصول نحو: مَنْ لاَ يَزَالُ مُحْسِناً أَحِسنْ إِلَىّ

---

(١) قال في شرح الكافية ٣: ١٢٩١ «والبصريون يرون هذا شاذًا لا يُقَاس عليه، والكوفيون يقيسون عليه.
وقولهم في هذا أَصَحّ.
انظر شرح ابن عقيل ٢: ٢٥٧، وشرح الأشموني ٣: ١٣٧.

(٢) «عاذ له» ساقطة من ز.

(٣) في ز «وعاذل» تحريف.

(٤) «إسم» ساقطة من ك.

(٥) في الأصل «إذ».

(٦) حديث شريف روى في البخارى «غسل» ١: ٧٨.
وفي المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ١: ٣٠٨ «ثَوْبِى يَا حَجَر ثَوْبِى يَا حَجَر»

(٧) الشاهد لذى الرمة، ما بين المعقوفين تكملة من ش.
انظر ديوان ذي الرمة ٥٦٣.
وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٢٩١ وشرح المرادى ٣: ٢٧١. وشرح الأشموني ٣: ١٣٦.

(٨) في هـ «أي».

(٩) سورة يوسف آية ٢٩.
في ش، ك، ت «يوسف» اكتفى بموضع الشاهد.

(١٠) سورة الأعراف آية: ١٥١.

والمطول نحو: طَالِعاً جَبَلاً أَقْبِلْ.

وأيّ نحو: (أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ)[1].

«وذَاكَ»[2] مبتدأ، وخبره «قَلّ» «وفِي اسْمِ» بتعلق «بقَلّ»، «ومَنْ يَمْنَعْهُ»[3] شرط والجواب «فَانْصُرْ عَاذِلَهْ»، ثم إن المنادى على قسمين:

مبني على الضم، ومنصوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا * عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

(ش) يعني أنَّ حكم المنادى المعرّف المفرد البناء على ما كان يُرفع به قبلَ النداء وشمل قوله: «المعرّف» ما تَعرّف[4] قبل النداء نحو: يَا زَيْدُ، وما تعرف[5] في النداء[6] نحو: يا رَجُلُ، والمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به[7]، [فيقال في نحو يا رَجُلُ. مفرد، لأنه ليس بمضاف ولا شبيه به][8]. وفهم من قوله: «عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا[9]»، أنه إذا كان مثنى يبنى / على الألف فتقول: «يَا زَيْدَان، وإن كان جمع ١٨١/ب
مذكر بنى على الواو نحو: يَا زَيْدُون، «والمُعَرَّفَ» مفعول «بابْنِ» وكان حقه أن يقدم «المُنَادَى»، لأن المعرف نعت له، «والمُفْرَد» نعت للمنادى «وعَلَى الَّذِي» متعلق «بابْنِ».

---

[1] سورة النور آية ٣١

[2] في ت «وذلك» تحريف.

[3] في ت «يمنع» تحريف.

[4] «ما تعرف» ساقط من ك. وفي ت «ما يُعرّف».

[5] في ت «وما يُعرّف».

[6] ما بعد «قبل النداء» إلى هنا ساقط من ظ.

[7] في هـ ، ت «ولا مشبه».

[8] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

[9] في ظ «عهد» تحريف.

ثم قال:

(ص) وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا * ...

(ش) يعني أنَّ الاسم إذا كان مبنياً قبل النداء ثم نُودى نُوِى بناؤُه على الضم نحو: يا هَذَا، ويا بَرِقَ نَحْرُه، ويظهر أثر تقدير الضم إذ أتبع فإنه يجوز فيه ما يجوز في الظاهر الضم فتقول: يا سيبويه الظريفُ والظريفَ، وغير ذلك من أحكام التابع المضموم، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

(ش) أي ويجري[1] في المَنْوِى الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذي جدد بناؤه أي[2] حدث في النداء، ثم أشار إلى الثاني فقال:

(ص) وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ والْمُضَافَا * وَشَبِيهَهُ انْصِبْ ...[3]

(ش) المفرد المنكور هو النكرة غير المقصودة كقول الأعمى: يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِى؛ لأنه لم يناد رجلاً بعينه، ومثال المضاف: يا عَبْدَ اللّهِ، ويا غُلاَمَ زَيْدٍ، والمراد بشبه المضاف المطول وهو ما عمل فيما بعده رفعاً نحو: يا حَسَنًا[4] وَجْهُه أو[5] نصباً نحو: يا طَالِعاً جَبَلاً، أو في المجرور نحو: يا مَارًّا بِزَيْدٍ، أو كان معطوفاً ومعطوفاً عليه نحو: يا ثَلاَثَةً وثَلاَثِين، فهذه كلها منصوبة ونصبها على الأصل؛ لأن المنادى / مفعول بفعل محذوف تقديره: ١٨٢ أ
أنادي، ولا خلاف في وجوب نصبها، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * ... عَادِمًا خِلاَفَا

---

[1] في هـ ، ز «ويجري المنادى» وبعبارتهما أكمل.
[2] ما بعد «جُدِّدَا» إلى هنا ساقط من ت.
[3] في ش أكمل عبارة الألفية «وشبهه انصب عاد ما خلافا».
والتكملة هنا غير لازمة، لأنها ستذكر في موضعها.
[4] في ت «حسناً» سقطت «يا».
[5] في ت «ونصباً».

(ش) «والمُفْرَدَ» مفعول مقدم بانصب «وعَادِماً» حال من الضمير المستتر في انصب. ثم قال:

(ص) وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وافْتَحَنَّ مِنْ * نَحْوِ أَزَيْدَ بْنَ سَعِيدٍ لاتَهِنْ

(ش) يعني أنَّ ما كان من المنادى كالمثال المذكور جاز فيه الضم والفتح بخمسة[1] شروط:

الأول: أن يكون عَلَمًا كزيد من المثال.

الثاني: أن يكون موصوفاً بِابْن.

الثالث: أن يكون ابن مضافاً إلى عَلَم كسعيد من المثال.

الرابع: أن لا يُفصل بينهما[2]، أعني[3] بين المنادى وصفته.

الخامس: أن يكون المنادى ظاهر الضم.

وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور، «ونَحْوَ مَفعول بِضُمّ» وهو أيضاً مطلوب «لافْتَحَنّ»، و«مِنْ نَحْوِ» متعلق «بِضُمّ»، «وتَهِنْ» مضارع وهن بمعنى ضَعُفَ.

وفهم منه أنه إن لم يكن المنادى علماً ولا مضافا[4] إليه «ابن» وجب البناء على الضم على ما يقتضي أصل المنادى المفرد، وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

(ص) وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا * أَوْ يَلِ[5] الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

---

[1] في الأصل، ط، ت «وهي خمسة».
[2] هـ «بينهما فاصل» وعبارتها أكمل.
[3] في ز «أي أعني».
[4] في ش، ك، ت «ولا ما أضيف إليه» وما أثبتُّ أدقُّ.
[5] في الأصل، هـ ، ط، ت «ويلى».
وفي ك «أو يلى» «وما أثبتُّ أولى، لأنه ورد في الألفية وبقية النسخ.

(ش) فمثال كون المنادى غير علم يَا رَجُلُ ابْنَ سعيد، ومثال كون المضاف إليه «ابن» غير علم[1]: يَا زَيْدُ ابنَ أَخِينَا[2]. «والضَّمُّ» مبتدأ وخبره «قَدْ حُتِمَا» «وإنْ لَمْ يَلِ[3]» شرط وجوابه محذوف والتقدير: وَالضَّمُّ قَدْ حُتِمَا / إِنْ لَمْ يَلِ فَهُوَ مُتَحَتِّمٌ. ويجوز أن يكون «قَدْ حُتِمَا» جواب الشرط، ١٨٢ ب والشرط وجوابه خبر «الضَّمُّ» واستغنى بالضمير الذي في حتم[4] عن[5] الرابط؛ لأن جملتي الشرط والجواب [6] يُستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما[7] منزلة الجملة الواحدة، وعلى هذا فلا حذف[8]. ثم قال:

(ص) وَاضْمُمْ أَوِ انصب مَا احتِطِراراً نُوِّنَا * مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

(ش) يعني أنه يجوز الضم والنصب في المنادى المستحق للبناء وهو العلم والنكرة المقصودة إذا اضطر شاعر لتنوينه، فمثال الضم قوله:

١٦٢ - سَلاَمُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ[9]

---

[1] في ز «علم نحو» وعبارتها أفضل.
[2] في ت «يا زيد ابن أختنا»
[3] في الأصل «يك» تحريف.
[4] في ت «حتما».
[5] في الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «في»، وفي ش «على» تحريف.
[6] في الأصل، ظ «الضم والشرط»، وفي ت «جملتى الشرط» وما أثبتُّ عن بقية النسخ أصح.
[7] في الأصل، ز، ظ «لنزيلهما» وما أثبتُّ عن بقية النسخ أدق.
[8] في ت «فلا خلاف» تحريف.
[9] الشاهد للأحوص الأنصاري. انظر ديوانه ١٨٩
وفي الكتاب ٢: ٢٠٢، وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٤، وشرح ابن الناظم ٥٧٠، وشرح التصريح ٢: ١٧١ وشرح الأشموني ٣: ١٤٤، وأمالي الزجاجي ٨١.
قال البغدادي في الخزانة ١: ٢٩٤.
«تنوين المنادى المضموم مذهب الخليل وسيبويه والمازني. قال النحاس والأخفش وحجتهم أنه بمنزلة مرفوع ما لا ينصرف فلحقه التنوين على لفظه، واختارالزجاجي في أماليه هذا المذهب لكنه رد الحجة فقال الاسم المعلم المنادى المفرد مبني على الضم لمضارعته عند الخليل وأصحابه للأصوات، وعند غيره لوقوعه موقع الضمير، قال النحاس وحكى سيبويه عن عيس ابن عمر يا مطراً بالنصب. قال المبرد أما أبو عمرو وعيسى والجرمي فيختارون النصب، وحجتهم أنهم ردوه إلى الأصل لأن أصل النداء النصب».

ومثال النصب قوله:

١٦٣ - ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ * يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الْأَوَاقِي[1]

والمختار عند «الخليل» و«سيبويه» الضم، وفي تقديم الناظم له إشعار باختياره[2] وينبغي أن يُعتقد أنه عند من ترك الضم مع التنوين مبني، وعند من نصب معرب. «ومَا» مفعول «بانْصِبْ» وهو مطلوب أيضاً «لاضْمُمْ» فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها «نُوِّنَا»[3] «واضْطِرَاراً» [مفعول له][4] وهو تعليل لنُوِّن، «وممَّا» متعلق بنُوِّن، «وما» المجرورة «بِمِنْ» موصولة، «واسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ» مبتدأ، «وبُيِّنَا»[5] خبره والجملة صلة لما «ولَهُ»[6] متعلق ببُيِّنَا. ثم قال:

(ص) وبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ * ...

(ش) يعني أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء[7] «وأَلْ» إلا في الضرورة / كقوله: ١٨٣ أ

١٦٤ - مِنْ أَجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي[8]

---

(١) الشاهد لمهلهل - عدى بن ربيعة.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٤، والمقتضب ٤: ٢١٤ والجمل للزجاجي ١٦٦ وأمالي القالي ١: ٣٠٠ وشرح الأشموني ٣: ١٤٥.
وفي رواية:
رَفَعَتْ رَأْسَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ * يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الْأَوَاقِي

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٠٢ وشرح المرادى ٣: ٢٨٦، وشرح الأشموني ٣: ١٤٥.

(٣) في ت «نويا» تصحيف.

(٤) «مفعول له» تكملة من ش، ك.

(٥) في ظ «وبُنيا» تحريف.

(٦) في الأصل «له».

(٧) في ظ «بين يا وأل».

(٨) لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزو وعجز البيت: «وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي».
انظر اللسان «لتا» والكتاب ٢: ١٩٧، وشرح المفصل ٢: ٨ والإنصاف ١: ٣٣٦ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٨.
والخزانة ١: ٣٥٨.
وفي رواية:
فديتك يا التي تيمت قلبي * وأنت بخيلة بالود عني

وقوله:

١٦٥ - فَيَا الْغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا
[إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرَّا] [١]

ثم استثنى من ذلك لفظة[٢] «الله» والجملة الإسمية المصدرة بأل فقال:

(ص) ... * إِلاَّ مَعَ اللَّهِ وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

(ش) فيجوز في الاختيار: يا ألله[٣] بقطع الهمزة ووصلها للزوم «أَلْ» له[٤] حتى صارت كأنها من نفس الكلمة، ويا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ. إذا سُميت به رجلا، لأن «أل» من جملة المُسمى به. ثم قال:

(ص) وَالأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ * ...

(ش) يعني أنَّ الأكثر في نداء لفظ[٥] الجلالة «اللَّهُمَّ» بميم مشددة مزيدة آخراً عوضاً من حرف النداء، وفُهم منه أن قولهم يا ألله[٦] وإن كان جائزاً في الاختيار دون «اللَّهُمَّ» في الكثرة[٧]، وقد جاء في الشعر الجمع بين[٨] النداء والميم وإلى ذلك[٩] أشار بقوله:

(ص) ... * وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

---

(١) رجز لم أقف على قائله.
ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.
انظر المقتضب ٤: ٢٤٣ وأمالي الشجرى ٢: ١٨٢ والإنصاف ١: ٣٣٦ وشرح المفصل ٢: ٩ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٨، وشرح ابن عقيل ٢: ٢٦٤.
وفي رواية أخرى لعجز البيت: «إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرَّا».
(٢) في ظ، ت «لفظ».
(٣) في الأصل «يا لله».
(٤) «له» ساقط من ظ.
(٥) في الأصل، ز «لفظة» وما أثبتُّ عن بقية النسخ أدق.
(٦) في الأصل «يا لله».
(٧) في ش «في الأكثر».
(٨) في ش، هـ، ظ، ك، ت «بين حرف» وعبارتها أدق.
(٩) في ز «وإليه».

(ش) وجه[1] شذوذه أنه جمع بين العوض والمعوض منه، ومنه قوله:

١٦٦ - إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا
أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا[2]

والقريض: الشعر.

☆☆☆☆☆☆☆

(١) في هـ ، ظ «ووجه».
(٢) نسب البيتان إلى أبي خراش الهذلي في اللسان «لمم» وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٢٨.
ونسبه الأستاذ عبد السلام هارون إلى أمية بن أبي الصلت وليس في ديوانه وورد بلا نسبة في اللسان «لا». والمقتضب ٤: ٢٤٢، وأمالي الشجري ٢: ١٠٣ والإنصاف ١: ٣٤١، وشرح المفصل ٢: ١٦ وشرح التصريح ٢: ١٧٢، والخزانة ١: ٢٥٨ ومعجم شواهد العربية ٢: ٥٣١.

(فصل)

(ص) تَابِعَ ذِي الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ أَلْ * أَلْزِمْهُ نَصْباً كَأَزَيْدُ ذَا الحِيَلْ

(ش) شمل قوله: «تَابِعَ»[١]، جميع التوابع، والمراد ما سوى البدل وعطف النسق على ما سيأتي، وشمل ذي الضم العَلَم والنكرة المقصودة. «والمُضَافَ» نعت لتابعَ وخرج به التابع المفرد، «ودُونَ أَلْ» خرج به المضاف المقرون بأل وقوله: أَلْزِمْهُ / نَصْباً، يعني في التابع المستوفى للشروط وذلك إذا ١٨٣ ب
كان التابع غير عطف النسق والبدل، وكان مضافاً مجرداً من «أَلْ»، فمثال ما استوفى[٢] الشروط في وجوب النصب وهو نعت يَا زَيْدُ ذَا الجُمَّةِ[٣]. ومثاله وهو توكيد: يَا زَيدُ نَفْسَه، ويَا تَمِيمُ كُلُّهُمْ، ومثاله وهو عطف بيان: يَا زَيْدُ عَائِدُ الكَلْب. فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ * ...

(ش) فمثال النعت: يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ والظَّرِيفَ، ومثال عطف البيان يَا زَيْدُ قُفَّة، ومثال التوكيد: يَا تَمِيمُ أَجْمَعُون[٤]، ومثال المضاف المقرون بأل: يَا زَيْدُ الحَسَنُ الْوَجْه.

فهذه أربع[٥] صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب. «وتَابِعَ» مفعول بفعل

---

(١) في ز «التابع».

(٢) في الأصل «ما ستوفى» تحريف.

(٣) في هـ «يا زيد ذا الحبل» تحريف. الجُمّة: الشعر الذي يكون أسفل الأذن.

(٤) في ت «جمعا» تحريف. وما أثبتّ أصح، لأنه توكيد للجمع.

(٥) في الأصل «أربعة» تحريف.

مضمر من باب الاشتغال يفسره «أَلْزِمْهُ»، «والمُضَافَ» نعت لتابع، «ودُونَ» متعلق بالاستقرار على أنه حال من «تَابِعٍ»، و«نَصْباً» مفعول ثان «لأَلْزِمْهُ»، والمفعول الأول الهاء، «ومَا» مفعول «بارْفَعْ» وهو مطلوب[1] «لانْصِبْ» فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها «سِوَاهُ».

ثم قال:

(ص) ... وَاجْعَلاَ * كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدَلاَ

(ش) يعني أن عطف النسق والبدل إذا تبعا المنادى حكمهما حكم المستقل فيجب بناؤهما على الضم إن كانا مفردين /، ونصبهما إن كانا مضافين وسواء كان المنادى مبنياً على الضم أو منصوباً فتقول: يَا أَخَانَا زَيْدُ[2] ويَا أَخَانَا عَمْرُو[3]، ويَا زَيْدُ أَخَانَا، ويَا عَمْرُو صَاحِبَنَا[4]. ١٨٤/أ

وسبب ذلك أنَّ البدل في نية تكرار العامل، وحرف[5] العطف بمنزلة العامل، فإذا كررت حرف النداء معهما كانا كالمباشرين لحرف النداء. والألف في «اجْعَلاَ»[6] بدل من نون التوكيد[7] الخفيفة، «ونَسَقاً» «وبَدَلاَ» مفعول أول «باجْعَلاَ» «وكَمُسْتَقِلٍّ»[8] في موضع المفعول الثاني، لأن معنى «اجْعَلاَ» صَيِّرْ[9]. ثم إنَّ المعطوف عطف نسق[10] إذا كان مقروناً «بأَلْ» ففيه وجهان، وإلى ذلك أشار بقوله:

---

(١) في ك «المطلوب».
(٢) في هـ ، ك «يَا أَخَانَا وَزَيْدُ» هذا المثال لعطف النسق مفرداً.
(٣) في ظ «ويَا صَاحِبَنَا عَمْرُو». وفي ك «ويَا أَخَانَا وعَمْرُو» هذا المثال لعطف النسق مفرداً.
(٤) في ظ «ويَا عَمْرُو يَا صَاحِبَنَا».
(٥) في ز «وحروف».
(٦) في الأصل «اجعل» ما أثبتُّ أدق كما في الألفية وبقية النسخ.
(٧) في ت «من التوكيد بالنون».
(٨) في ش، ك «وكمستقلا» ما أَثْبَتُّ أَدَق كما في الألفية وبقية النسخ.
(٩) في الأصل «ضمير» تحريف.
(١٠) في ظ، ت «النسق»

(ص) وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا * فَفِيه وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

(ش) يعني أنَّ المعطوف عطف النسق[1] إذا كان مصحوباً «لأَلْ» يجوز فيه وجهان الرفع والنصب، والرفع هو المختار، وهو مفهوم من قوله: «ورَفْعٌ يُنْتَقَى» وعلم أنَّ ثاني الوجهين هو النصب من ذكر الرفع ومما تقدم في بعض التوابع من جواز« الرفع والنصب فتقول: يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ وَالْحَارِثَ[2] ومنه قوله:

١٦٧ ـ أَلاَ يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ سَيْرَا * فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خمر الطَّرِيقِ[3]

يروى برفع «الضَّحَّاكُ» ونصبه، وفُهم من قوله: «وَرَفْعٌ يُنْتَقَى» أنه موافق للقائلين باختياره، وهم «الخليل»، «وسيبويه» / و«المازني»؛ وإنما اختير لمناسبة ١٨٤ ب الحركتين، ولِمَا حكى «سيبويه» أنه أكثر في كلام العرب من النصب[4] «وَمَصْحُوبَ»[5] خبر «يَكُنْ»[6]، «ومَا نُسِقَا»[7] اسمها، ويجوز العكس والأول أرجح[8] وفيه وجهان: جملة[9] من مبتدأ وخبر وهي جواب الشرط، «ورَفْعٌ يُنْتَقَى» جملة من مبتدأ وخبر وهي[10] مستأنفة.

---

(١) في هـ «نسق».

(٢) في الأصل «يا زيد والحرثُ والحرثَ» تحريف.

(٣) لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب اللغة والنحو.
انظر اللسان «خمر»، والخصائص ٣: ١٧٦ وشرح المفصل ١: ١٢٩، والهمع ٥: ٢٨٢ ومعجم شواهد العربية ٢: ٥١٠
ومعجم شواهد النحو ١٢٠.

(٤) اختلف في المختار منهما. اختار الخليل وسيبويه والمازني الرفع، وإليه ذهب الناظم.
واختار أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس والجرمي النصب.
والمختار عند المبرد النصب إذا كانت الألف واللام للتعريف والرفع إذا كانت غير مُعرِّفة.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣١٤.

(٥) في ش «ومصحوب أل».

(٦) في الأصل، ش، هـ ، ظ، ت «كان» والمُثبتُ أدق كما في ز، ك، والألفية.

(٧) في ت «وما نسق».

(٨) في ش «أصح» وفي ز «أظهر» وفي ظ «أوجه».

(٩) في ز «جملة مستأنفة».

(١٠) ما بعد «وهي» إلى هنا ساقط من هـ .

ثم اعلم أنَّ من المناديات «أي» ويلزم أن توصف بأحد[1] ثلاثة أشياء: «أَلْ وذَا[2] وَالَّذِي» وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ * يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ[3] لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ

(ش) يعني أن «أَيًّا» إذا كانت منادى[4] لزم وصفها بمصحوب «أَلْ» واجب الرفع نحو: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وإنما لزم رفع وصفها. وإن كان يجوز فيه الرفع والنصب إذا كان المنادى غير «أي» لإبهامها وهي نكرة مقصودة، وإنما لزمتها[5] «الهاء» لتكون عِوَضاً مما يستحق من الإضافة، والأرجح في ضبط هذا البيت أن يكون «مَصْحُوبَ» منصوبا، «فَأَيٌّ [6]» مبتدأ» «ويَلْزَمُ[7]» خبره، «وَمَصْحُوبَ» مفعول مقدم بيلزم، «وصِفَهْ» منصوب على الحال من مصحوب «أَلْ»، «وبِالرَّفْعِ» في موضع الحال من «مَصْحُوبَ»[8]، «ولَدَى» متعلق بيلزم «وبَعْدُ» في موضع الحال، والمضاف إليه «بَعْدُ» ضمير عائد على «أي» والتقدير: وَأَيُّهَايَلْزَمُ مَصْحُوبَ أَلْ فِي حَالِ كَوْنِهِ صِفَةً لَهَا مَرْفُوعَةً واقِعَةً بَعْدَهَا / ويجوز أن يكون مَصْحُوبَ[9] مرفوعاً على أنه مبتدأ، ويكون خبره ١٨٥ أ
«يَلْزَمُ» بالياء، والجملة خبر «أَيُّها» والضمير العائد على المبتدأ محذوف تقديره: يلزمها. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

(ص) وَأَيُّهَذَا[10] أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ * ...

---

(١) في هـ «بإحدى» تحريف.
(٢) في ظ «وذو».
(٣) في ت «في الرفع» تحريف.
(٤) في ظ «مناداة».
(٥) في ش «لزمته».
(٦) في هـ، ز «وأي».
(٧) في الأصل «ولزم» تحريف.
(٨) في ظ «مصحوب أل».
(٩) في ش «مصحوب أل»
(١٠) في الأصل، ز، ظ، ت «وأيها ذا» تحريف.

(ش) يعني أنه ورد في كلام العرب صفة[1] «أَيُّهَا» باسم الإشارة نحو: يَا أَيُّهَذَا الرَّجُل. وشمل المفرد والمثنى كقوله:

١٦٨ ـ أَيُّهَذَانِ كُلاَ زَادَكُمَا * وَدَعَانِي وَاغِلاً فِيمَنْ وَغَلْ[2]

وبالموصول المصدر «بأل» كقوله تعالى[3] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾[4] ثم قال:

(ص) ... * وَوَصْفُ أَيٍّ بِسِوَى هَذَا يُرَدّْ

(ش) يعني أنَّ «أَيًّا» لا توصف إلا بما ذكر ولا يجوز أن توصف بغير ذلك فلا يُقال: يَا أَيُّهَا صَاحب عمرو، ونحوه. ثم قال:

(ص) وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي الصِّفَهْ * إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ

(ش) يعني أنَّ اسم الإشارة يجري مجرى «أي» في وجوب وصفه بما وصفت به[5] «أَيّ» من واجب الرفع معرف «بِأَلْ» أو الموصول المصدر «بأَلْ» فتقول: يَا ذَا الرَّجُلُ، كما تقول: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ[6]، «فَذَا» في هذا المثال ونحوه بمنزلة «أَيٍّ»، في التوصل إلى نداء ما فيه «أَلْ»، وفُهم من قوله: «إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ»، أن اسم الإشارة قد لا يُفيت المعرفة فلا يفتقر إلى وصف فتكون كسائر الأسماء المناديات كما إذا قلت: يا هذا وأنت مقبل على رجل بعينه[7]، وهذا ليس ١٨٥/ب من هذا الفصل. ثم قال: ١٨٥/ب

---

[1] في ك «وصف» وعبارتها أدق.

[2] لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب النحو. غير معزو انظر شرح شذور الذهب ١٩٩ وشرح المرادى ٣: ٢٩٩ وشرح الأشموني ٣: ١٥٣ ومعجم شواهد النحو ٤٨١ونسب في الاكليل ٧٨:١٠ إلى أبي حسيس. واغلا: الرجل الذي يدخل على القوم، وهم يشربون فلا يُدْعَى لذلك.

[3] في هـ ، ظ، ك، ت «وعز وجل».

[4] سورة الحجر آية: ٦.

[5] «به» ساقط من ت.

[6] في ش، ك زيادة «يا أيها الرجل ويا ذا الذي كما تقول يا أيها الذي» الزيادة هنا غير لازمة.

[7] في الأصل، ش، ك «تعينه» تصحيف.

(ص) فِي نَحْوِ سَعْدَ سَعْدُ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ * ثَانٍ وَضُمَّ وافْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ

(ش) يعني أنَّ المنادى المبني على الضم إذا تكرر وأُضيف إلى ما بعده، وجب نصب الثاني، لأنه مضاف، وجاز في الأول الضم على الأصل والفتح على الإتباع وفيه أقوال[1] وذلك نحو قوله:

١٦٩ - يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لاَ أَبَالَكُمْ * لاَ يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ[2] عُمَرُ

ومثله قوله: «يَا سَعْدَ سَعْدُ الأَوْسِ»، وفُهم من قوله: «فِي نَحْوِ»، أنَّ ذلك جائز في العلم وفي[3] النكرة المقصودة نحو: يَا غُلاَمُ غُلاَمَ زَيْدٍ.

وهو مذهب «البصريين»، وفُهم من تقديمه الضم أنه أحسن، إذ وجهه أرجح، «وفِي نَحْوِ» متعلق «بيَنْتَصِبْ»، «وتُصِبْ» مضارع مجزوم على جواب الأمر.

---

(1) فيه ثلاثة أقوال:
الأول: منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه وهو مذهب سيبويه.
الثاني: الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر، والثاني مضاف إلى الآخز وهو مذهب المبرد.
الثالث: أنَّ الإسمين ركبا تركيب خمسة عشر وجعلا اسماً واحداً وفتحتهما فتحة بناء وهو مذهب الأعلم.

(2) الشاهد لجرير بن عطية. وروى في ديوانه ١:٢١٢

يا تيم تيم عدى لا أبالكم لا يوقعنكم في سَوْءَةٍ عمر

أنظر المقتضب ٤:٢٢٩ وشرح المفصل ٢:١٠،١٠٥ .
وشرح المرادي ٣:٣٠٣ ، وشرح ابن عقيل ٢: ٢٧١ وشرح الشواهد للعيني ٣:١٥٣ ، ومعجم شواهد النحو ٧٥ .
تيم عدى : أضاف تيم إلى عدى وهو أخوه
لا أبالكم : كلمة تستعمل للغلظة عند الخطاب

(3) «في» ساقطة من ش.

(المنادى المضاف إلى ياء المتكلم)

قوله[١]:

(ص) وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا * كَعَبْدِ عَبْدِى عَبْدَ[٢] عَبْداً عَبْدِيَا

(ش) شمل قوله «مُنَادًى» الصحيح والمعتل فأخرج المعتل بقوله: «صَحَّ»، فإنه في النداء كحاله في غير النداء، وعلم أنَّ «يا» في قوله: «لِيَا»، ياء المتكلم إذ لا يُضاف لياء المخاطبة وليس في الضمائر ياء غيرهما، وقد ذكر في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم[٣] خمس لغات.

الأولى: «يَا عَبْدِ» بحذف الياء والاستغناء بالكسر[٤] عنها وهي أفصحها.

الثانية: «يَا عَبْدِي» بإثبات الياء الساكنة[٥]

١٨٦/أ **الثالثة**[٦]: / «يَا عَبْدَ» بقلب الياء ألفاً وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة.

الرابعة[٧]: «يَا عَبْدَا» بقلب الياء ألفاً وإثباتها.

الخامسة[٨]: «يَا عَبْدِيَ» بفتح الياء وهي الأصل ولم يذكرها الناظم[٩] في

---

(١) «قوله» ساقطة من ش، هـ، ز.
(٢) «عبد» ساقطة من ز.
(٣) «إلى ياء المتكلم» ساقط من هـ .
(٤) في ش، ك «بالكسرة».
(٥) في هـ، ظ، ت «ساكنة».
(٦) في ت «والثالثة».
(٧) في ت «والرابعة».
(٨) في ت «والخامسة».
(٩) «الناظم» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

النظم على الترتيب في القوة والضعف، بل على ما سمح به[1] الوزن، وأفصحها حذف الياء وإبقاء الكسرة، ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة، ثم قلبها ألفا[2]، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة، وفيه لغة سادسة ولم[3] يذكرها الناظم لضعفها، وهي بناؤه على الضم كقوله تعالى: (قَالَ رَبُّ احْكُمْ بِالْحَقِّ)[4] في قراءة[5]، وفي قوله: «كَعَبْدِ» إلى آخر البيت فائدتان:

إحداهما[6]: التنبيه[7] على اللغات المذكورة.

الأخرى: التنبيه على أنّ[8] جواز اللغات المذكورة مشروط بأن تكون الإضافة للتخصيص، وذلك مفهوم من المثل[9]، احترازاً مما فيه الإضافة لغير التخصيص[10] كاسم الفاعل، وسائر ما إضافته للتخصيص[11] فإنه لا يجوز فيه إلا وجهان إثبات الياء متحركة وساكنة. «ومُنَادَى» مفعول أول باجعل، «وصَحّ» في موضع الصفة له والمفعول الثاني «كَعَبْدِ» إلى آخر البيت، «وإِنْ يُضفْ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه. ثم إن المنادى إذا كان مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم فإن حكم «الياء» فيه كحكمها في غير

---

(1) في ظ، ت «له».
(2) في هـ «الفا وإبقاؤها» وعبارتها أدق.
(3) في هـ ، ز، ظ «لم».
(4) سورة الأنبياء آية: ١١٢
وفي ش لم يكمل الآية «قال رب احكم» اكتفى بموضع الشاهد.
(5) قرأ بالضم «رَبُّ» أبو جعفر، وابن محيصن.
انظر البحر ٦: ٣٤٥، والنشر ٢: ٣٢٥، ومعجم القراءات ٤: ١٥٦.
(6) في الأصل، ز «أحدهما». تحريف.
(7) في ت «التثنية». تصحيف.
(8) «أن» ساقطة من ظ، ت.
(9) في ش، هـ ، ز، ك «المثال».
(10) في الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ك «للتخفيف» والمُثبَت من ت أصح وأضبط، فالإضافة تكون للتخصيص أو لغير التخصيص.
(11) في الأصل وبقية النسخ «للتخفيف».

النداء نحو: يا ابن أخي ويا ابن صاحبي، إلا إذا كان ابن أم وابن عم، وإلى ذلك أشار بقوله /: ١٨٦ أ

(ص) وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ[١] وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرْ * فِي يَا ابْنَ أُمَّ ابْنَ عَمَّ لاَ مَفَرْ

(ش) يعني أنّ[٢] «يَا ابْنَ أُمّ ويَا ابْنَ عَمّ» يجوز في آخر[٣] كل واحد[٤] منهما الفتح والكسر فتقول: يَا ابْنَ أُمَّ ويَا ابْنَ أُمِّ، وقرىء بهما[٥]، وكذلك «ابْنَ عَمّ»[٦] وذلك[٧] لكثرة استعمالهما[٨]، وفهم[٩] من قوله: «اسْتَمَر»، اطراد ذلك وعدم اطراد غيره وهو إثبات «الياء» نحو: يا ابْنَ أُمِّي، ومنه قوله:

١٧٠ ـ يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي[١٠]

وقلبها ألفا، ومنه قوله:

كُنْ لِي لاَ عَلَيَّ يَا ابْنَ عَمَّا
[نَعِشْ عَزِيزَيْنِ وَنَكْفِي الْهَمَّا][١١]

---

(١) في الأصل «وفتح وكسر»، وفي ت «والفتح والكسر» تحريف.

(٢) «أن» ساقطة من ز.

(٣) «آخر» ساقطة من ز.

(٤) «واحد» ساقطة من ت.

(٥) في ش «وقد قرىء»
وذلك في قوله تعالى (قَالَ يَبْنَؤُمَّ لاَ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلاَ بِرَأْسِي) طه: ٩٤.
قرأ بالخفض ابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم.
انظر السبعة في القراءات ٤٢٣، والنشر ٢: ٢٧٢ ومعجم القراءات ٤: ١٠٦.

(٦) في ش، هـ، ز «يا ابن عم».

(٧) «وذلك» ساقط من ك.

(٨) في الأصل «استعمالها» تحريف.
وفي هـ «استعماله» تحريف.

(٩) في الأصل «فهم».

(١٠) الشاهد لأبي زبيد الطائي ـ حرملة بن المنذر ـ وعجزه «أَنْتَ خَلَّيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ»
انظر الكتاب ٢: ٢١٣، وجمل الزجاجي ١٧٣ وأمالي الشجرى ٢: ٢٠ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٢٦ وشرح المرادى ٣: ٣١٣ وشرح ابن الناظم ٥٨١ ومعجم شواهد النحو ٦٤

(١١) ٣٧٧ رجز لم أقف على قائله.
ما بين المعقوفين تكملة من ش، ك.
لم يرد هذا الرجز في كتب النحو. انظر معجم شواهد النحو ٢٣١.

وفُهم من تمثيله يَا ابْنَ أُمَّ ويَا ابْنَ عَمَّ أنَّ ذلك أيضاً[1] مطرد في «يَا ابْنَةَ أُمّ ويَا ابْنَةَ عَمّ» إذ لا فرق، ثم إنَّ من المضاف إلى ياء المتكلم: «يَا أَبِي ويَا أُمِي» وفيه لغتان «زائدتان على اللغات المتقدمة[2]. وقد أشار إليهما بقوله:

(ص) وَفِي النِّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ * وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

(ش) فُهم[3] من قوله: «وفِي النِّدَا»، أي ذلك خاص بالنداء فلا يجوز: قَامَ أَبَت ولا جَاءَت أُمَّت.

وفُهم من تعيين اللفظين أنَّ ذلك خاص بهما، وفُهم من قوله: «عَرَضْ» أن ذلك غير لازم لهما، فإنه عرض بعد اللغات المذكورة في المضاف إلى ياء المتكلم، وفُهم من تقديمه الكسر على الفتح أنَّ الكسر أكثر.

وفُهم من قوله: «وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ»، أنه لا يجمع بينهما لما علم أنه[4] لا يجمع بين العوض والمعوض منه، فلا يقول: يَا أَبَتِي ولاَ يَا أُمَّتِي.

وقد جاء[5] الجمع بينهما في ضرورة الشعر قال:

١٧٢ - [يَا أَبَتِي لاَ زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا] * لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا[6]

---

(١) (أيضا) ساقطة من ش، هـ .
(٢) في ش «اللغات المذكورة المتقدمة» وعبارتها أكمل.
(٣) في ز «وفُهم».
(٤) في ظ، ك، ت «من أنه».
(٥) في ز «أتى»
(٦) لم أقف على قائله.
ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.
انظر في شرح المرادى ٣: ٣١٧ وشرح التصريح ٢: ١٧٨ وشرح الأشموني ٣: ١٥٨، ومعجم النحو ٩٩
ورد عجز البيت في الأصل:
«لنا أمل في العيش ما دمت آملا»
وهو ساقط من هـ ، ظ، ت.

«وفِي النِّدَا» / متعلق «بعَرَض»، «وَأَبَتِ وأُمَّتِ»[1] مبتدأ وخبره «عَرَضْ» ١٨٧/أ
والتَّا مبتدأ وخبره «عِوَضْ»[2] «ومِنْ الْيَا» متعلق بعوض.

(١) في الأصل، ت «وأبه وأمه» تحريف، وما أثبتُّ من الألفية وبقية النسخ أدق.
(٢) في ت «عرض» تحريف.

(أسماء لازمت[1] النداء)

(ش) هذه الأسماء التي ذُكرت[2] في هذا الباب على ثلاثة أقسام: مسموع ومقيس وشائع[3] غير مقيس، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا * لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا ...

(ش) قد ذكر ثلاثة ألفاظ:

الأول: «فُلُ» وهو كناية عن نكرة. فإذا قلت: يَا فُلُ[4] فكأنك قلت: يَا رَجُلُ.

الثاني: «لُؤْمَانُ» بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللؤم فإذا قلت: يَا لُؤْمَانُ معناه يا عظيم اللآمة[5].

الثالث: «نَوْمَانُ» بفتح النون وواو ساكنة من النوم، فإذا قلت يَا نَوْمَانُ معناه[6] يا كثير النوم. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * ... وَاطَّرَدَا

فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ يَا خَبَاثِ * ...

(ش) يعني أنَّ بناء وزن «فَعَالِ» من كل فعل دال[7] على السب مُطَّرِد.

---

(1) في ظ «لزمت» تحريف.
(2) في ت «ذكرها».
(3) في ت «وسائغ» تحريف.
(4) في الأصل، ظ، ت «فل» تحريف.
(5) في هـ «اللؤم» وهذا جائز انظر اللسان «لأم».
(6) في ش، هـ ، ز، ك «فمعناه».
(7) في الأصل «ذاك» تصحيف.

فتقول: يَا خَبَاثِ ويا فَسَاقِ ويا لَكَاعِ[١] ونحوه، ومعنى الاطراد في ذلك أنك لا تفتقر فيه إلى سماع من العرب بل كل فعل دال[٢] على السب يجوز أن يُبنى منه هذا الوزن في النداء. ثم قال:

(ص) ... * وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلَاثِي

(ش) يعني بالأمر اسم الفعل، «وفَعَال» مطرد فيه[٣] من كل فعل ثلاثي نحو: نَزَالِ ودَرَاكِ[٤] وضَرَابِ، وإنما ذُكر هذا الفصل هنا وإن لم يكن من الباب لاشتراكه مع «فَعَال» الذي للسب في الاطراد. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(ص) وَشَاعَ / فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ * ... ١٨٧/ب

(ش) يعنى أنَّ «فُعَل» يجيء في سب الذكور كما جاء «فَعَال» في سب الأنثى[٥] إلا أنَّ «فُعَل» غير مقيس. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * وَلاَ تَقِسْ ...

(ش) فمن المسموع في[٦] ذلك يا خُبَثُ بمعنى يا خَبيث، ويا غُدَرُ بمعنى يا غادر، ويا فُسَقُ بمعنى يا فاسق.

---

(١) خباث: «خَبُثَ الشَّيْءُ يَخْبُثُ خَبَاثَةً وخُبثاً فهو خَبِيثٌ، والخَبِيثُ ضد الطيب من الرزق والولد والناس. يُقال للذكر خُبَثُ، وللأنثى يا خَبَاثِ مثل يا لَكَاعِ، بنى على الكسر، وهذا مطرد عند سيبويه.
فساق: «الفِسْقُ الخروج عن الأمر، فَسَقَ عن أمر رَبِّه أي خرج.
ورجل فاسقٌ وفِسِّيقٌ وفُسَقُ دائم الفسق، ويُقال في النداء: يا فُسَقُ، وللأنثى يا فَسَاقِ».
لكاع: لَكِعَ الرجُلُ يلكع لَكَعاً ولَكَاعَةً. لَؤُمَ وحَمُقَ، والمرأة لَكَاعِ ولكيعة ولكعاء».
اللسان «خبث»، «فسق»، «لكع».
(٢) في الأصل «ذاك» تصحيف.
(٣) في ت «منه» تصحيف.
(٤) في ش، ك «وتراك» تحريف.
(٥) في ش، هـ «الإناث».
(٦) في هـ ، ك «من»

واعلم أنه جاء(1) جر «فَلُ» المتقدم في الشعر. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * ... وَجُرَّ فِى الشِّعْرِ فُلُ

(ش) يعني أنَّ «فُلُ» قد جاء(2) في الشعر مجروراً في غير النداء(3) كقوله:

١٧٣ - فِى لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاَناً عَنْ فُلِ(4)

وقوله: «وفُلُ» مبتدأ وخبره «بَعْضُ»، و«مَا» موصولة وصلتها «يُخَصُّ» «وبِالنِّدَا» متعلق بيخص، «ولُؤْمَانُ نَوْمَانُ» مبتدأ، «وكَذَا» خبره وباقي الإعراب واضح.

*****

---

(1) في ظ، ت، ك «قد جاء» وعبارتها أدق، لوجود «قد» التي تفيد التقليل.
وفي ش، هـ، ز «قد تقدم «وبعدها زيادة غير لازمة..
«أنَّ فل من الأسماء المختصة بالنداء إلا أنه قد جاء في الشعر».

(2) في ز «جاء جره»

(3) في ز، ت «النداء مجروراً» تقديم وتأخير.

(4) رجز لأبى النجم العجلى من قصيدة به بدأها بقوله:
الحمد لله الوهوب المجزل
أعطى فلم يبخل ولم يبخل
والبيت الذي قبل الشاهد هو «تدافُعَ الشِّيب ولم تَقَتَّلِ»
وروى في كتب النحو: «تضل منه إبلى بالهوجل».
ولا وجود لهذا البيت بين أبيات القصيدة التي تتكون من ٩٤ بيتاً.
انظر ديوانه ص ١٩٩، وتهذيب اللغة ١٠: ٤٩٤ واللسان «فلن» والكتاب ٢: ٢٤٨/ ٣: ٤٥٢ والمقتضب ٤: ٢٣٨ والأصول لابن السراج ١: ٢٧٧ والجمل للزجاجي ١٧٦ وشرح ابن عقيل ٢: ٢٧٨ وشرح التصريح ٢: ١٨٠ ومعجم شواهد النحو ٢٢٧.
لَجة: بفتح اللام. الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.
فل: أصله فلان حُذف منه الألف والنون للضرورة.

(الاستغاثة)

(ش) هي نداء مَن يخلّص من شدة أو يعين على دفع مشقة، وتتضمن الاستغاثة المستغاث[1] والمستغاث منه[2] والمستغاث من أجله والمستغاث به، وذكر لها في هذا الباب[3] حالتين:

الأولى: أن يُجَرَّ المستغاث بلام مفتوحة.

الثانية: أن يُزَاد في آخره ألف تعاقب اللام.

وقد أشار إلى الأول[4] بقوله:

(ص) **إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضَا * بِاللاَّمِ مَفْتُوحًا ...**

(ش) يعني أنَّ المُنادى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجره وإنما دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتنصيص على الاستغاثة وكانت مفتوحة لتنزله / منزلة الضمير واللام تُفتح مع المضمر. ثم مثل بقوله: ١٨٨ / أ

(ص) ... * ... **كَيَا لِلْمُرْتَضَى**

(ش) وقد فُهم من قوله: «إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ». أنَّ استغاث[5] مُتَعَدٍّ بنفسه فقول النحويين مستغاث به مخالف لوضعه العربي، قال الله تعالى[6]:

---

(١) في ش، هـ ، ز، ك (المستغيث).
(٢) «والمستغاث منه» ساقط من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٣) في ت «البيت».
(٤) في الأصل وبقية النسخ الاول والمثبت من ظ.
(٥) في ظ «المستغاث» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.
(٦) في ز، ظ، ت «عز وجل».

﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾[1]

وفُهم من قوله: «خُفِضَا» أنه معرب[2] بالجر، وفُهم من المثال أنه يجوز أن يكون مقروناً «بأَلْ»، وإعراب البيت واضح، ثم قال:

(ص) وَافْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا * وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

(ش) يعني[3] أنكَ إذا عطفت على المستغاث بتكرير «يا» فتحت اللام[4] نحو قوله:

١٧٤ - يَا لَقَوْمِي وَيَا لأَمْثَالِ قَوْمِي * لأُنَاسٍ عَتُوُّهُمْ فِي ازْدِيَادِ[5]

وفي سوى التكرار «ليا»[6] جيء باللام مكسورة كقوله:

١٧٥ - يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبُ
يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[7]

---

(١) سورة الأنفال آية: ٩
في ظ «تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكم» اكتفاء بمحل الشاهد، وذلك جائز.
(٢) في ش «يعرب».
(٣) «يعني» ساقطة من ظ، ت.
(٤) قال الأشموني في تنبيهاته: اختلف في اللام الداخلية على المستغاث: فقيل هي بقية «أل» والأصل: يا آل زيد، فزيد مخفوض بالإضافة ونقله المصنف عن الكوفيين، وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر، ثم إختلفوا: فقيل زائدة لا تتعلق بشيء وهو إختيار ابن خروف. وقيل ليست بزائدة فتتعلق، وفيما تتعلق به قولان: أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور، والثاني بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى»
شرح الأشمونى ٣: ١٦٤.
(٥) لم أقف على قائل البيت مع كثرة وروده في كتب النحو.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٣٥ وشرح ابن الناظم ٥٨٧، وشرح المرادى ٤: ١٧ وأوضح المسالك ٣: ٩٥ وشرح التصريح ٢: ١٨١.
(٦) في ت «بيا».
(٧) لم أقف على قائل البيت مع كثرة وروده في كتب النحو.
انظر: المقتضب ٤: ٢٥٦، والجمل للزجاجى ١٨٠ وشرح الشواهد للعني ٤: ٢٥٧، وشرح التصريح ٢: ١٨١ والهمع ١: ١٨٠، والخزانة ١: ٢٩٦.
وصدر البيت ساقط من ش، ز، ظ، ك، ت.

ومفعول «افْتَح» محذوف وتقديره(١): وافتح اللام، «وفي سِوَى» متعلق «بِاثْنِيَا» والإشارة بذلك للتكرير، أي وفي سوى التكرير(٢). ثم قال:

(ص) وَلاَمُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ * ...

(ش) [يعني أنَّ لام الاستغاثة تُعاقب الألف فلا يجمع بينهما، وفُهم منه أن «اللام» غير لازمة لكون الألف تعاقبها فتقول: يَا لَزَيْدٍ وَيَا زَيْدَا، ولا يجوز يَا لَزَيْدَا. ثم قال:

(ص) ... * وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ](٣)

(ش) يعني أنَّ الاسم(٤) المتعجب منه مثل المستغاث فيما تقدم فيجوز أن تدخل عليه لام مفتوحة نحو: يَا لَلْعَجَبْ، وأن تُزاد آخره ألف فتقول: يَا عَجَبَا ومنه قوله:

١٧٦ - يَا عَجَباً لِهَذِهِ الْفُلَيْقَهْ
هَلْ تَذْهبَنّ القَوَباءُ الرِّيقَهْ(٥)

وإنما ذُكر هنا اسم التعجب، وإن لم يكن من هذا الباب لاشتراكهما / في الحكم. «وَلاَمُ مَا»(٦) مبتدأ، «وعَاقَبَتْ» خبره، «وأَلِفْ» مفعول بعاقبت، ووقف ١٨٨/ب

---

(١) «وتقديره» ساقطة من ظ.
(٢) في ك «التكرار».
(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٤) «الإسم» ساقطة من ش.
(٥) الرجز لابن قنان انظر اللسان «قوب».
وشرح التصريح ٢: ١٨١ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢: ٧٩١ .روى عجز البيت في الأصل، ش، هـ ، ك (هل تذهبن القوباء بالرويقه) وما أثبتُّ عن بقية النسخ.
الفليقة: الداهية.
القوباء: داء معروف يُصيب الجلد ويُداوى بالريق.
الريقة: الرِّيقُ ماء الفم قبل الأكل، والمؤنث منه الرِّيقة. وريقة الفم وريقُه لُعَابُه.
(٦) «ما» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ وزيادتها هنا لا تُفيد.

عليه [بالسكون][1] على لغة ربيعة، ويجوز أن يكون «أَلِفْ» فاعلا بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير: عاقبتها[2] الألف[3] والأول أظهر «ومِثْلُهُ» مبتدأ، «واسْمُ» خبره، «وذُو تَعَجُّبٍ» نعت لاسم «وأَلِفْ» جملة[4] في موضع الصفة لتعجب.

☆☆☆☆☆☆☆

(1) «السكون» تكملة من ش، ز.
المنصوب يوقف عليه بالألف، وفي لغة ربيعة يوقف عليه بالسكون.
(2) في ت «عاقبتهما» تحريف.
(3) في ش، هـ ، ز، ظ، ت «ألف»
(4) «جملة» ساقطة من ش، ك، ت.

(الندبة)

(ش) هي نداء المُتَفَجَّعِ عليه أو منه[1]. وهي من كلام النساء في الغالب. قوله:

(ص) مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ ... * ...

(ش) يعني أنَّ حُكْمَ المَنْدُوب كحكم المنادى، يُضَم إِنْ كان مفرداً، ويُنْصَبُ إِنْ كان مضافاً أو شبيهاً به فتقول:

وَازَيْدُ، ووَا ضَارِبَ[2] زَيْدٍ، ووَا طَالِعاً[3] جَبَلاً. و«مَا» مفعول مقدم باجعل، وهي موصولة واقعة على أحكام المنادى السابقة وصلتها «لِلْمُنَادَى»[4]، ثم نبه[5] على ما يُمتنع في الندبة بقوله:

(ص) ... ومَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلاَ مَا أُبْهِمَا

(ش) يعني أنَّ كل واحد من النكرة والمبهم[6] لا يجوز أن يُنْدَب، لأن الغَرض بالندبة الإعلام بعظمة المصاب وذلك غير موجود فيهما. وشمل المبهم اسم الإشارة، والموصول بصلة غير معين بها، فلو كان الموصول به[7]

---

(1) في هـ «أو المتوجع منه» وفي ز «والمتوجع منه» وعبارتهما أدق وفي ك «ومنه».

(2) في ك، ت «وَاضَارِبَ زيدٍ» سقطت واو العطف.

(3) في ك «وَاطالعاً جَبَلاً» سقطت واو العطف.

(4) في ز «المنادى». تحريف.

(5) في ت «نبه بقوله».

(6) يريد أنَّ الإسم المُنكر والإسم المُبهم لا يُندب فلا يُقال: وَارَجُلاَه، ولاَ وَاهَذَاهُ ولا يُندب أيضا - كما ذكر الشارح - الموصول بصلة غير معين بها كقولك: وَامَنْ ذَهَبَاه.
انظر شرح المفصل ٢: ١٤، ١٥.

(7) في ش، هـ ، ك ، ت «الموصول له» وعبارتها أدق.

صلة مشهورة جاز أن يُندب، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ * ...

(ش) يعني أنَّ الموصول إذا كانت صلته شهيرة يُعْرَف بها جاز أن يُنْدَب / وقد[1] مثَّل ذلك بقوله: ١٨٩ أ

(ص) ... * كَبِئْرِ زَمْزَمٍ يَلِي: وَا مَنْ حَفَرْ

(ش) فتقول[2]: وامن حفر بئر زمزم لتنزيله[3] في الشهرة منزلة العلم، والذي حفر بئر زمزم «عبد المطلب بن هاشم[4]». «والْمَوْصُولُ» مفعول لم يُسم فاعله «بِيُنْدَب» «وبِالَّذِي» متعلق «بالموصول» لا «بيُنْدَب»، وهو على حذف الموصوف، والتقدير: ويندب الموصول بالوصل المشتهر، و«بِئْرَ» منصوب على أنه مفعول مقدم «بحفَر»، «وَامَنْ»[5] مفعول «يَلِي»[6]. ثم قال:

(ص) وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ * ...

(ش) منتهى المندوب هو آخره، وشمل العَلَم نحو: وَازَيْدَا، والمضاف نحو: وَاعَبْدَ الْمَلِكَا[7]، وعَجُزَ المُرَكَّب نحو: يَا مَعْدِي كَرِبَا[8]، وعلم أنَّ وصله بالألف[9] جائز لا واجب من قوله قبل: «مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ». ثم قال:

---

(١) في ش «ومثل».
(٢) «فتقول» ساقطة من ت.
(٣) في ش، ك «لتنزله» وهي أدق.
(٤) في ش «هو عبد المطلب».
وفي ز، ك «سيدنا عبد المطلب».
وفي ت «عبد المطلب».
و«ابن هاشم» ساقط من ش، ز، ك، ت.
(٥) في ظ «ووا من».
(٦) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «بيلى».
(٧) في ظ «واعبد الملك» تحريف.
(٨) في ش، هـ ، ز، ت «وامعدى كربا»
وفي ظ «وامعدى كرب» وهذا جائز لجواز الإستغناء عن المد والهاء وقد ذكر الشارح ذلك فيما بعد.
(٩) «بالألف» ساقطة من ش.

(ص) ...   *   مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

(ش) يعني أنه إذا كان آخر الاسم المندوب ألفاً[1] حُذِف إِذْ لا يمكن اجتماع أَلْفَيْن[2]. وفُهم منه أنَّ المحذوفة[3] الأَلِف التي آخر[4] المندوب لا أَلِف النُّدبة، لأنه تدل على معنى: وهي الدلالة على الندبة، «ومُنْتَهَى» مفعول بفعل محذوف يفسره صله، «ومَتْلُوُّهَا» مبتدأ وخبره[5] محذوف. ثم قال:

(ص) كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ   *   مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الأَمَلْ

(ش) يعنى أنَّ التنوين الذي في آخر المندوب يُحذف إذا لحقته[6] ألف الندبة إذ لاحَظّ له في الحركة. وقوله: «مِنْ صِلَةٍ» / نحو: وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَا[7]. ١٨٩/ب

قوله: «أَوْ غَيْرِهَا» شامل لآخر المفرد نحو: وَازَيْدَا، وآخر المضاف إليه نحو: وَاغُلاَمَ زَيْدَا، والمطول نحو: يَا طَالِعاً[8] جَبَلا. ثم إن حق [أَلِف][9] الندبة أن تكون قبلها فتحة للمجانسة، فإذا كان آخر الاسم فتحة بقيت نحو: وَاغُلاَمَ أَحْمَدَا. وإن كانت كسرة أو ضمة أُبدلت فتحة لمكان الألف

---

(1) في ظ، ت «ألف» تحريف.

(2) وذلك نحو: وَامُوسَاه. فحذف ألف «موسى» وأتى بألف الندبة. وقد أجاز الكوفيون قلب ألف المندوب ياء قياساً فقالوا: «وَامُوسَيَاه».

(3) في ز، ك «المحذوف».

(4) في ت «في آخر» وهي أدق.

(5) في ظ «خبره».

(6) في الأصل، ش، هـ ، ز، ظ «لحقت» تحريف.

(7) يُحذف التنوين لأجل ألف الندبة، وذلك لأن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة. هذا مذهب سيبويه والبصريين. إلا أن الكوفيين أجازوا مع الحذف وجهين:
أحدهما: فتحة. كقولك: وَاغُلاَمَ زَيْدَنَاه.
الثاني: كسره مع قلب الألف ياء فتقول: وَاغُلاَمَ زَيْدَنِيه. إلا أن ذلك لم يُثبت سماعا.
كما أجاز الفراء وجهاً ثالثا: وهو حذف التنوين مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول: وَاغُلاَمَ زَيْدِيه.

(8) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وَاطَالِعاً جَبَلاً» وهذا جائز حيث يجوز أن نلحق قبل المندوب يا أو وا.

(9) «ألف» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

فتقول في نحو: رَقَاشِ[1] وَارَقَاشَا، وفي رجل اسمه قام الرجل: وَاقَامَ الرَّجُلاَ هذا إذا لم يوقع فتح المكسور أو المضموم في اللَّبْس[2]، وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسَا * إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا

(ش) المراد بالشكل الحركة يعني أنَّه إذا كان في آخر المندوب كسرة أو ضمة وكان في إبدالهما فتحة لَبْس وجب إقرار الحركة، وإبدال الألف لمجانس[3] تلك الحركة فتقول في نحو: فَتَاهُ وافَتَاهُو، وفي غلام أخيه واغُلاَمَ أَخِيهِي لأنك لو أبدلتهما[4] فقلت: وَافَتَاهَا، واغُلاَمَ[5] أَخِيهَا، لالتبس[6] بهاء الواحدة، وفُهم من قوله: «حَتْمًا»، أن ذلك واجب. «والشَّكْلَ» مفعول بفعل محذوف يفسره «أَوْلِهِ»، و«مُجَانِساً» مفعول ثان لأوله وهو صفة لموصوف محذوف تقديره: [أَوْلِه حرفاً مجانساً، ومفعول مجانس محذوف تقديره: مجانساً][7] للحركة السابقة، ثم قال:

(ص) وَوَاقِفاً زِدْ[8] هَاءَ سَكْتٍ[9] إِنْ تُرِدْ * ...

---

(1) رَقَاشِ: إسم إمرأة.

(2) هذا ما ذهب إليه أكثر البصريين. وأجاز الكوفيون الإتباع نحو: «وَارَقَاشِيه، وَاعَبْدَ الْمَلِكِيهِ، وَاقَامَ الرَّجُلُوه».
صرح بذلك ابن مالك في شرح الكافية ٣: ١٣٤٧.

(3) في ش، هـ ، ز، ك، ت «بمجانس».
وفي ظ «التجانس» تحريف.

(4) في هـ ، ز أبدلتهما ألف» وعبارتهما أدق.
وفي ظ «أبدلتها».

(5) في هـ «واوغلام أخيها».

(6) في هـ ، ز «لاالتبس» تحريف.

(7) ما بين المعقوفين تكلمة من ز.
وفي ش، ك، ت «أوله حرفاً مجانساً. ومعمول مجانس محذوف تقديره».
وفي هـ ، ظ «أوله حرفاً مجانساً. ومعمول مجانس تقديره مجانساً»

(8) في ظ «وزد» تحريف.

(9) في الأصل «سكنا» تحريف.

(ش) يعني أنك إذا وفقت على آخر المندوب، فلك أن تزيد بعد الألف هاء السكت لبيان الألف فتقول: «وَازَيْدَاه»، وفُهم / من قوله[1]: «وَاقِفاً» أن ١٩٠/أ ذلك لا يكون في الوصل، وفُهم من قوله: « إن تُرِدْ أن ذلك جائز لا واجب. وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

(ص) ... * وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ وَالْهَا[2] لاَ تَزِدْ

(ش) أي وإن تشأ فالمدّ كاف ولا تزد الهاء، هذا ما حمله عليه الشارح «والمرادى»[3]. فلا يندرج فيه إلا صورتان[4]: اجتماع الألف والهاء، والاستغناء بالألف عن الهاء[5]، وعندي أن ضبط «المدّ» بالفتح على أنه مفعول، «والهَا» معطوفة عليه [أحسن][6]، ليندرج تحته ثلاث صور:

الأولى: الجمع بينهما نحو: وَازَيْدَاه، وذلك مفهوم من قوله: «وَوَاقِفاً زِدْ هَاءَ سَكْتٍ».

الثانية: الاستغناء بالألف عن الهاء نحو: وَازَيْدَا. وهو مفهوم من قوله: «إِنْ تُرِدْ».

الثالثة: الاستغناء عنهما معاً نحو: وَازَيْد. وهو مفهوم من قوله: «وإِنْ تَشَأْ». «فَالْمَدَّ وَالْهَا لاَ تَزِدْ»

---

(1) في ش في «من قوله له واقفاً» : زيادتها هنا لا تُفيد.

(2) ما بعد «فَالْمَدّ» إلى قوله: «والآخر إن تُحذف الياء» ساقط من هـ .

(3) قال المرادى ٤ : ٣٠

«أي إن تشأ أن لا تزيد الهاء فالمد كاف وهو كالتنصيص على ما فُهم من قوله (إن تُرِدْ) ولو قيل فالمد بالنصب لأفاد جواز تجريده من المد أيضا، أي وإن تشأ فلا تزد المد والهاء بل تجعله كالمنادى غير المندوب».

وانظر شرح ابن الناظم ٥٩٤.

(4) في ت «إلا صورتين» وما أثبتُّ عن الأصل وبقية النسخ أصح، لأنَّ الإستثناء هنا مفرغ، «وإلا» ملغاة فتعين رفع المستثنى.

(5) في ز «عن الهاء نحو وازيدا» زيادة المثال هنا تفيد.

(6) «أحسن» تكملة من ز. وفي ك «عليه وعطف الهاء عليه أحسن».

أي لا تزاد[1] الألف والهاء. وهذه الصور[2] كلها جائزة في الوقف[3]، «وَوَاقِفًا» حال من فاعل «زِدْ» المستتر، «وهَاءَ[4] سَكْتٍ» مفعول بزد، «وإِنْ تُرِدْ» شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، «وإِنْ [5] تَشَأْ» شرط والفاء بعده جواب الشرط[6]، «والمَدُّ» مبتدأ وخبره[7] محذوف تقديره: كاف، على ما قال الشارحان[8] «والْهَا» مفعول مقدم بتزد، فالجواب[9] على هذا جملة اسمية، «والْهَا لاَ تَزِدْ» ليس في شيء من الجواب بل هو مستألف، وعلى ما ذكرناه فالجواب لا تزد، والتقدير: وإِنْ[10] تَشَأْ فَلاَ تَزِدِ المَدَّ وَالْهَاء. ثم قال:

(ص) وَقَائِلٌ وَاعَبْدِيَا / وَاعَبْدَا * مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى ١٩٠/ب

(ش) تقدم أنَّ في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات، ومن جملتها «يَا عَبْدِي»[11] بياء ساكنة، فإذا ندبت على هذه اللغة ففيه وجهان:

---

(1) في ز، ظ، ت «لا تزد».
(2) في ت «الصنورة» تحريف.
(3) وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين. كقول الشاعر:
أَلاَ عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنَ الزُّبَيْرَاهُ
انظر الأشموني ٣: ١٧١.
(4) في الأصل، هـ «هاء».
(5) في الأصل، هـ «إن».
(6) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:
«وإن تشأ فالمد والهاء لا تزد».
(7) في ظ «خبره».
(8) يُقصد بالشارحين ابن الناظم والمرادى:
فقد قالا «أي وإن تشأ ألا تزيد في الوقف الهاء فالمد كاف.
(شرح ابن الناظم ٥٩٤، وشرح المرادى ٤: ٣٠)
(9) في ظ «والجواب».
(10) في ز «فإن».
(11) في الأصل «عبدى» تحريف.

أحدهما: أن تفتح الياء الساكنة وتلحق الفه الندبة بعدها. وهذا معنى قوله:
وَاعَبْدِيَا

والآخر[1]: أن تحذف الياء[2] لسكونها فتقول: وَاعَبْدَا، وهو[3] معنى قوله:
وَاعَبْدَا.

وهذا كله على لغة من أثبت الياء الساكنة[4] وهو[5] معنى قوله:

«مَنْ فِي النِّدَا الْيَا[6] ذَا سُكُونٍ أَبْدَى». فُهم منه أنَّ باقي اللغات التي في المنادى ليس فيها[7] زيادة ولا نقص فيقال[8] على لغة من قال: يَا عَبْدَ[9]: وَاعَبْدَا ليس إلا، وفي لغة[10] يَا عَبْدِي، وَاعَبْدِيَا ليس إلا[11]، وفي لغة من قال: يَا عَبْدِ: وَاعَبْدَا، «وقَائِلٌ» خبر مقدم «ووَا عَبْدِيَا[12] وَاعَبْدَا» مفعول بقائل«وَمَنْ» مبتدأ وهي موصولة صلتها «أَبْدَى» و«اليَاءَ» مفعول «بأَبْدَى» «وفِي النِّدَا» متعلق «بأَبْدَى» وذَا سُكُونٍ» حال من الياء، والتقدير: من أبدى الياء ساكنة في النداء قائل وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا.

---

(1) في ظ «والأخرى» تحريف.
(2) إنتهى السقط من هـ والذي بدأ من قوله «والها لا ترد».
(3) في ظ «وهذا».
(4) في هـ ، ز، ظ «ساكنة».
(5) ف ت «وهى».
(6) «اليا» ساقطة من ظ، ت.
(7) في هـ، ز، ك، ت، «فيه» تحريف.
(8) في هـ «فيقول في».
(9) في ظ، ت، «يل عبدى ».
(10) في ز «لغة من قال» وهي أدق لأنه ذكرها قبل هذا المثال وبعده.
(11) ما بعد «ليس إلا» إلى هنا ساقط من ش، ك، ت.
(12) في ظ، ت، واعبديا.

(الترخيم)

(ش) الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه، وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص. قوله:

(ص) تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ المُنَادَى * ...

(ش) يعني أنَّ المنادَى ترخيمه بحذف آخره، ثم مثَّل ذلك بقوله:

(ص) ... * كَيَا سُعَا فِيمَنْ[1] دَعَا سُعَادَا

191/أ (ش) «فآخِرَ المُنَادَى[2]» مفعول[3] / باحذف، «وتَرْخِيماً» أجاز في نصبه الشارح[4] أن يكون مفعولاً له فيكون التقدير: احذف لأجل الترخيم، أو مصدراً في موضع الحال فيكون التقدير: احذف في حال كونه[5] مرخماً، أو ظرفاً على حذف مضاف فيكون التقدير: احذف وقت الترخيم، وزاد «المرادى»[6] وجهاً رابعاً وهو أن يكون مفعولاً مطلقا، قال: وناصبه «احْذِفْ»؛ لأنه يلاقيه في المعنى، وفيه نظر؛ لأن الحذف أعم من الترخيم فلا يلاقيه في المعنى، ويحتمل عندي وجهاً خامساً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وعامله محذوف والتقدير: رخم ترخيماً وقوله: كَيَا سُعَا فِيمَنْ[7] دَعَا[8]، أي

---

(1) في الأصل، هـ «في من».
(2) «المنادى» ساقطة من ش.
(3) في ش، ت «مفعول مقدم».
(4) انظر شرح ابن الناظم ٥٩٦
(5) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «كونك».
(6) شرح المرادى ٤ : ٣٢.
(7) في الأصل «في من».
(8) في ت «دَعَا سُعَادَا» أكمل شطر الألفية، والتكملة هنا غير لازمة.

في قول[1] من دعا، فهو على حذف مضاف والمراد بدعا نادى، ثم شرع في بيان ما يجوز ترخيمه فقال:

(ص) وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا * أُنِّثَ بِالْهَا ...

(ش) يعني أنه يجوز ترخيم المنادى إذا كان مؤنثاً بالتاء[2] مطلقاً أي من غير شرط من الشروط المذكورة في غير ذي[3] التاء فيرخم عَلَماً نحو:

١٧٧ ـ أَفَاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ * [وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي[4]]

ونَكِرَةً نحو:

١٧٨ ـ جَارِي لاَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي [5]

وثُلاَثِيّاً نحو: «يَا خَوْلَ» في خَوْلَةَ[6]، وثُنَائِياً نحو: «يَا ثُبَ في ثُبَةَ[7]». ثم بين [حكم][8] ما قبل التاء المحذوفة للترخيم فقال:

(ص) ... * ... وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا

---

(١) في ز «قوله».

(٢) في الأصل «بالياء» تصحيف.

(٣) «ذي» ساقطة من ت.

(٤) الشاهد لامرىء القيس «وما بين المعقوفين تكملة من هـ .
انظر ديوانه ١٢
وشرح المرادى ٤: ٣٣، وأوضح المسالك ٣: ١٠٧ وشرح التصريح ٢: ١٨٩ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١: ٢٠ وشرح الأشمونى ٣: ١٧٢، وجمهرة أشعار العرب ١٣٧.
أَفَاطِمُ: منادى مرخم وأصله «يا فاطمة».

(٥) الرجز للعجاج. انظر ديوانه ١: ٣٣٢.
واللسان «دلل» «وأمالي ابن الشجرى ٢: ٨٨، وشرح المفصل ٢: ١٩، ٢٠ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٥٣، وشرح المرادى ٤: ٣٤. عذيرى: العذير. ما يعذر الإنسان في عمله.
وجارى: منادى مرخم أصله «يا جارية» وقد تحذف حرف النداء للضرورة، لأنه نكرة قبل النداء، وإنما يُطرد الحذف في المعارف، وقد أجاز سيبويه حذف ياء النداء من النكرة في الشعر.

(٦) «في خولة» ساقط من ظ.

(٧) الثُّبَاث: الجلوس يُقال وَثَبَ الرجل إذا جلس جلوساً متمكناً.

(٨) «حكم»: تكملة من هـ ، ز.

بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ ... * ...

(ش) يعني أنك إذا حذفت الهاء[1] للترخيم وَفِّرْ ما بقى بعد حذفها من الاسم المرخم، أي لا تحذف[2] منه شيئاً ولا تغيره، «وَالَّذِى» مفعول بفعل مضمر يفسره «وَفِّرْهُ وبِحَذْفِهَا» متعلق برخم «وبَعْدُ» متعلق بوَفِّرْهُ.

١٩١ ب

ولما فرغ من / ترخيم ذي الهاء شرع في ترخيم المجرد منها فقال:

(ص) ... وَاحْظُلاَ * تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلاَ

(ش) يعني أنَّ ما خلا من الهاء لا يجوز ترخيمه إلا بأربعة شروط: أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) إِلاَّ الرُّبَاعِي فَمَا فَوْقُ ... * ...

(ش) فشمل الرباعي[3] الأصول «كجَعْفَر»، والثلاثي المزيد كيَعْمُر، وشمل قوله: «فَمَا فَوْقُ»، الخماسي الأصول «كفَرَزْدَق»، والمزيد كسَمَوْءَل، والسداسي والسباعي ولا يكونان إلا مزيدين نحو: مُسْتَخْرَج واشْهِبَابْ[4]، وفُهم منه أن الثلاثي لا يُرخم وهو شامل[5] للمتحرك الوسط نحو عُمَر، والساكن الوسط نحو: عَمْرو[6]. ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله:

(ص) .... العَلَمْ * ...

(ش) يعني أنَّ المُنادى لا يُرخم إلا إذا كان عَلَماً، وشمل علمية

---

(١) في هـ «التاء» يعني تاء المؤنث وهي أدق.

(٢) في ظ «به لا تحذف».

(٣) في ش، ث «الرباعي الرباعي» تكرارها ليس بلازم.

(٤) في الأصل «واستهبيات» تصحيف، وما أثبتُّ عن بقية النسخ أدق.
جاء في اللسان «شهب» الشهَبُ والشُهْبَة لون بياض يصدعه سواد في خلاله، وقيل الشهبة البياض الذي غلب عليه السواد، يُقال: فرس أشهب وقد أشهَبَّ اشهِبَاباً وأشهب الرجل إذا كان نسل خيله شُهْبًا.

(٥) في ظ «وشمل المتحرك».

(٦) ما بعد «نحو عمر» إلى هنا ساقط من هـ .

الشخص نحو[1]: جَعْفَر وعلمية الجنس نحو: أُسَامَة، وفُهم منه أنَّ النكرة لا تُرَخَّم [ثم][2]، أشار إلى الشرط الثالث بقوله:

(ص) ... * دُونَ إِضَافَةٍ ...

(ش) فلا يرخم المضاف ولو كان علَماً وشمل الكُنْيَة كأَبِي بَكْرٍ وغيرها، كعَبْدِ شَمْسٍ ثم أشار إلى الشرط الرابع بقوله:

(ص) ... * ... وَإِسْنَادٍ مُتِمّ

(ش) يعني أن المركب تركيب إسناد لا يجوز ترخيمه نحو: بَرَقَ نَحْرُه، وفُهم منه أنَّ المركب تركيب مزج لا يُمتنع ترخيمه لتخصيص[3] المنع بذي الاسناد فتقول في مَعْدِى كَرِبْ يا مَعْدِى[4] وقوله: «واحْظُلاَ» فعل أمر[5] من حظل يحظل[6] بالظاء المعجمة[7] بمعنى امْنَع[8]، وألفه بدل[9] من النون[10] / الخفيفة، «وتَرْخِيم»[11] معفول «باحْظُلاَ» و«مَا» موصولة ١٩٢ أ
وصلتها «خَلاَ»، «ومن» متعلق «بخَلاَ» «وإلاَّ» استثناء[12]، «والرُّبَاعِي» منصوب على الاستثناء، و«ما» معطوفة بالفاء على الرباعي وهي موصولة وصلتها «فَوْقُ»، وهو مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه: فما فوقه

---

(1) في ش «كجعفر»
(2) «ثم» تكملة من ش، هـ ،ز، ظ، ك، ت.
(3) في ش، هـ ، ك، ت «لتخصيصه».
(4) «يا معدى» ساقط من ت.
(5) «أمر» ساقطة من ت.
(6) «يحظل» ساقطة من ز.
(7) «المعجمة» ساقطة من هـ .
(8) في ت «منع».
(9) في ظ «مبدلة».
(10) في ش، هـ «نون التوكيد الخفيفة» وعبارتهما أكمل.
(11) في ت «وترخيماً» ما أثبتُّ أدق كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.
(12) في ز «والإستثناء» تحريف.

أي فوق[1] الرباعي «والعَلَمْ» عطف بيان على «الرُّباعِي»، «ودُونَ»[2] متعلق به[3]، «وإسْنَادِ» معطوف على «إضَافَةٍ»، و«مُتِمّ» نعت لإسناد وهو اسم مفعول من أَتْمَمْتُ. ثم قال:

(ص) وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلاَ * ...

(ش) يعني أنك إذا رخمت المنادى بحذف آخره فاحذف أيضاً الحرف الذي قبل الآخر، لكن[4] بأربعة[5] شروط، أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) ... * إنْ زِيدَ ...

(ش) أي إذا كان زائداً، فلو كان غير زائد لم يُحذف نحو: مُخْتَار ومُنْقَاد لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول: يَا مُخْتَا ويا مُنْقَا. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * ... لَيْناً ...

(ش) أي ذا لين، وشمل حرف[6] اللين الألف نحو: شِمْلاَل، والواو نحو مَنْصُور، والياء نحو: قِنْدِيل، فلو كان حرف صحة لم يُحذف] وشمل المتحرك نحو: سَفَرْجَل، والساكن نحو: قِمَطْرٍ فتقول فيهما: يا سَفَرْجُ ويا قِمَط. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(ص) ... * ... سَاكِناً ...

(ش) يعني أن يكون حرف اللين المذكور ساكنا، فلو كان متحركاً لم

---

(1) في هـ، ز «أي فما فوق».
(2) في ش، هـ، ز، ك زيادة «ودون إضافة متعلق بمحذوف على أنه حال من متم «وعبارتها أكمل» إلا أنَّ الأولى أن يقول إنه حال من الرباعي.
(3) «متعلق به» ساقط من ش، ظ، ك، ت.
(4) في هـ «ولكن».
(5) في ظ «بأربع» تحريف.
(6) في هـ «حروف» وعبارتها أدق.

يُحذف(١)] نحو هَبَيَّخ وقَنَوَّر(٢) فتقول فيهما(٣): يَا هَبَيّ ويا قَنَوّ. بغير حذف. ثم أشار إلى الرابع بقوله:

(ص) ... * ... مُكَمِّلاَ
أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا ... * ...

(ش) يعني أن(٤) يكون حرف اللين المذكور رابعاً فما فوق فشمل الرابع نحو «مَنْصُور» والخامس نحو مَصَابِيح(٥) مُسمى به، والسادس نحو: اسْتِخْرَاج / مُسمى به أيضا(٦)، وفُهم منه(٧) أنه لو كان ثالثا(٨) لم يُحذف ١٩٢ ب نحو: عِمَاد وسَعِيد وثَمُود، فلو كان ما قبل حرف اللين غير مجانس له ففي حذفه خلاف، أشار(٩) إليه بقوله:

(ص) ... وَالخُلْفُ فِي * وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

(ش) يعني أنَّ حرف اللين إذا كان قبله حركة غير مجانسة له نحو: فِرْعَوْنُ وغُرْنَيْقُ(١٠) في حذفهما مع الآخر

---

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت ، وفي هـ «لا يُحذف».
(٢) الهَبَيَّخ: الرجل الذي لا خير فيه، ويُطلق عليه الأحمق المُسترخى وقيل الوادي أو النهر العظيم، والهبيخ أيضاً الممتلىء.
القَنَوَّر: الشديد الضخم الرأس من كل شيء وَكُلُّ فَظٍّ غَلِيظٍ، قَنَوَّر، والقَنَوَّر أيضاً السيءُ الخُلُق، والشرس الصعب. اللسان: «هبخ، قنور».
(٣) «فيهما» ساقط من هـ .
(٤) في هـ ، ز «وأن».
(٥) في ز «كمصابيح».
(٦) «أيضا» ساقطة من ش.
(٧) «منه» ساقط من ظ.
(٨) في ش «ثلاثيا».
(٩) في ت «وأشار».
(١٠) غُرْنَيْق: وغرنوق طير من طيور الماء طويل العنق.
قال أبو ذوئب الهذلي: أَجَازَ إِلَيْنَا لُجَّةً بَعْدَ لُجَّةٍ
أَزَلُّ كَغُرْنَيْق الضحُولِ عَمُوجُ

خلاف[1]، فمن حذف قال: يَا فِزْعَ ويَا غُزْنَ ومن لم يُحذف قال: يَا فِزْعَو ويَا غُزْنَيْ، «وقوَله» ومَعَ الآخِرِ» متعلق[2] باحذف وصلة «الذي»، «تَلاَ» والضمير[3] العائد من الصلة للموصول[4] محذوف، وفي «تَلاَ» فاعل مضمر عائد على الآخر، «والَّذِى» صفة لمحذوف والتقدير: احذف مع الآخر الحرف الذي تلا[5] الآخر .

وقوله: «إِنْ زِيدَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «ولَيِّناً» حال من الضمير[6] في «زِيدَ» وهو مخفف من لين، «وسَاكِناً» نعت «للَيِّناً»[7]، «ومُكَمِّلاً» نعت بعد نعت، «وأَرْبَعَةً» مفعول «لمكَمِّلاَ»[8]، «وصَاعِداً» معطوف على «أَرْبَعَةً»، وإعراب مع بقي واضح. ثم قال:

(ص) وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبِ * ...

(ش) يعني بالمركب[9] تركيب مزج، وشمل ما آخره «ويه» نحو:

---

(1) الجرص والفراء لا يشترطان المجانسة فيجيزان حذف اللين وإن كان قبله فتحة. ولم يجز غيرهما ذلك.
شرح التصريح ٢: ١٨٧.
قال ابن مالك «وَلَيْسَ هَذَا النَّوْعُ مُسْتَثْنَى لَدَى * يَحْيَى مَعَ الجَرْمَى، وَيَحْيَى الْفَرَدَا.
شرح الكافية ٣: ١٣٥٤.
(2) في ت «متعلقا».
(3) «والضمير» ساقط من ش.
(4) في ش، ك «إلى الموصولة».
وفي هـ ، ز، ظ، ت «إلى الموصول» وعبارتها أدق.
(5) في ظ «تلا».
(6) في هـ «من الضمير المستتر» وهي أدق.
(7) في ش، ظ، ت «للين» ما أثبتُّ أدق. كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.
(8) في هـ ، ظ، ت «بمكمل».
وفي ز «بمكملا».
(9) في هـ «أن المركب».

«سِيبَوَيْهِ» وما ليس[1] آخره[2] «ويه»[3] نحو: بَعْلَبَك، وما سُمي به من العدد المركب نحو: خَمْسَةَ عَشَر فتقول: يا سِيبَ ويا بَعْلَ ويا خَمْسَةَ[4]، وأما المركب تركيب إسناد[5] فإليه أشار بقوله:

(ص) ... وَقَلّْ * تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ[6]

(ش) قد تقدم في شروط الترخيم / أن لا يكون جملة في قوله: ١٩٣ أ «وَإِسْنَادٍ مُتِمّ» وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه «سيبويه» في باب الترخيم وذكر هنا أنَّ ترخيمه جائز بقلة. ثم أشار [بقوله: وذا عمرو نقل][7] إلى [أن][8] ترخيمه نقله[9] عمرو. يعني[10] به «سيبويه» وهو عَمْرُو بْنُ عثمان بن قنبر الفارسي وكنيته أَبُو بِشْر[11].

ولم يذكر الناظم «سيبويه» في هذا الرجز إلا في هذا الموضع، ولم يذكره بلقبه المشهور وهو «سيبويه». وإنما نقله «سيبويه»[12] في باب[13] النسب قال تقول في النسب إلى تَأَبَّطَ شَرًّا تَأَبَّطِى، لأن من العرب مَن يقول: يَا تَأَبَّطَ وكأنه إنما منعه في باب الترخيم لكونه لم يعتمد على

---

(١) «ليس» ساقطة من هـ .
(٢) في ت «في آخره».
(٣) في هـ «غير ويه» زيادتها هنا لا تُفيد.
(٤) منع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم «بويه»، ونقل عن العرب عدم ترخيم المركب المزجى، وأجازه النحويون قياساً. كما منع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا شمى به.
(٥) في الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «الإسناد» والمُثبت من ش، ك أدق.
(٦) «وذا عمرو نقل» ساقط من ز، ك، ت.
(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.
(٨) «أن» تكملة من هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٩) في ت «بقله» تحريف.
(١٠) في ز، ت «ويعنى».
(١١) في ظ، «أبو البشر». تحريف.
(١٢) انظر الكتاب ٣: ٣٧٧
(١٣) «باب» ساقط من ك.

هذه اللغة لقلتها[1]. ثم اعلم أنَّ في المرخم[2] لغتين، وقد أشار إلى إحداهما فقال:

(ص) وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ * فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

(ش) يعني أنك إذا نويت المحذوف للترخيم[3] فاترك الحرف الذي قبله على حالته[4] قبل الحذف، واستعمله كما كان قبل الحذف ويُسمى[5] هذه اللغة لغة مَنْ نَوَى ولغة مَنْ يَنْتَظِر، وشمل قوله: «بَعْدَ حَذْفٍ» مَا حُذِفْ منه حرف نحو: يَا جَعْفَ في جَعْفَر، وما حُذف منه حرفان نحو: يَا مَرْوَ في مَرْوَان، وما حُذف منه كلمة في[6] نحو: يَا بَعْلَ في بَعْلَبَك[7] وشمل الباقي ما كان ساكناً نحو: يا قِمَطْ من قِمَطْر، ومضموماً نحو: يَا مَنْصُ في مَنْصُور، ومكسوراً نحو: يَا حَارِ في حَارِثٍ. ثم أشار إلى اللغة الثانية فقال:

(ص) وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً[8] كَمَا * لَوْ كَانَ بِالآخِرِ[9] / وَضْعاً تُمِّمَا ١٩٣ ب

(ش) أي اجعل الحرف الذي قبل المحذوف إذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فيتعين بناؤه على الضم فتقول في قِمَطْرٌ يَا قِمَطُ[10]، وفي جَعْفَرٌ يَا جَعْفُ وفي حَارِثٍ يَا حَارُ، وهذه اللغة تُسمى لغة مَن لم ينو، والضمير في «اجْعَلْهُ» عائد على الحرف الذي قبل المحذوف «وكَمَا» في موضع المفعول الثاني لاِجْعَلْهُ والظاهر أنَّ «ما» في قوله: «كَمَا» زائدة، «ولَوْ»

---

[1] انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٥٨.
[2] في ش، هـ ، ك، ت «الترخيم».
[3] في هـ «لأجل الترخيم».
[4] في ز، ك «حاله».
[5] في هـ ، ز، ت «وتُسمى» بالتاء أدق.
[6] «في» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[7] في ز «بعل بك» تحريف.
[8] في ز، ظ، ت «محذوف» تحريف.
[9] في ش، ك «بالأخير» ما أُثبت عن الأصل، والألفية وبقية النسخ أدق.
[10] في هـ «فتقول في منصور يا منص» المثال صحيح.

مصدرية والتقدير: ككون الآخر متمماً وضعاً، وقد تقدم نظيره في باب الاستثناء في قوله: «كَمَا لَوْ إلاَّ عُدِمَا»(١) ثم أشار إلى ما يظهر به(٢) الفرق بين اللغتين فقال:

(ص) قُلْ(٣) عَلى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا * ثَمُو وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا

(ش) يعني بالأول لغة مَنْ نَوَى فتقول على اللغة الأولى في ترخيم ثَمُود ياثَمُو؛ لأن الواو في حشو الكلمة(٤) لنية المحذوف، وتقول على لغة مَنْ لَمْ يَنْوِ(٥) يَا ثَمِي بالياء لعدم النظير، إذ ليس(٦) في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة فتُقلب الواو ياء والضمة كسرة كما فعلوا في أَدْلِي(٧) جمع دَلْوٍ وأصله أَدْلُوٌ فقلبوا الواو ياء والضمة كسرة. ثم أشار إلى مثالين مبنيين على اللغتين فقال:

(ص) وَالْتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ * وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَهْ(٨)

(ش) الأول: هي لغة مَن نوى فإذا رخمت مسلمه ونحوه من صفة(٩) المؤنث بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث قلت: يا مُسْلِمَ بفتح الميم [الأخيرة](١٠) على لغة مَن نوى، ولا يجوز أن ترخمه(١١) على لغة مَن لَم

(١) انظر باب الإستثناء.
(٢) في ت «فيه».
(٣) في هـ «فتقول» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.
(٤) في ت «الكلام».
(٥) «ينو» ساقطة من ت.
(٦) في هـ «إذ لا يوجد» والمثبت أدق وأضبط.
(٧) في الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «أدل».
وما أثبتُّ عن ز أصح
(٨) مَسْلَمَةَ: إسم رجل.
(٩) في هـ «صفات».
(١٠) «الأخيرة» تكملة من ز، ك.
(١١) في ظ «ترخيمه» تحريف.

ينو / فتقول يا مُسْلِمُ لئلا يلتبس بالمذكر، وأما نحو[1] مَسْلَمَة بفتح الميم[2] مما ١٩٤/أ
ليست فيه [التاء][3] فارقه فيجوز فيه الوجهان فتقول: يا مَسْلَمَ بفتح الميم، ويا مَسْلَمُ بضمها[4] «والأَوَّلَ» صفة لمحذوف والتقدير: والتزم الوجه الأول. ثم قال:

(ص) وَلاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا * مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

(ش) يعني أنه يجوز الترخيم[5] في غير النداء إذا كان[6] للضرورة[7] وفُهم منه أن لا يكون في الاختيار، وقوله: «ومَا لِلنِّدَا» يصلح، يعني أنَّه لا يُرَخَّمُ في غير النداء إلا ما كان صالحاً للنداء، أي لمباشرة حرف النداء نحو: أَحْمَد فلو كان الاسم مما لا يصلح لمباشرة حرف النداء لم يُرخم في[8] ضرورة ولا في غيرها، نحو الرَّجُل. وفُهم من إطلاقه أنه يُرخم على اللغتين السابقتين. أما ترخيمه على[9] لغة مَن لم ينوِ فمُجمع عليه، وأما على لغة مَن نوى فمُختلف فيه[10].

---

(1) «نحو» ساقطة من هـ .

(2) في ز، ك «الميم الأولى» زيادتها هنا تُفيد.

(3) «التاء» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.

(4) توسَّع ابن مالك في شرح هذا البيت، وزاد عليه أبياتاً أخرى.
انظر شرح الكافية ٣: ١٣٦٥ - ١٣٧٠.

(5) في ظ، ت «للترخيم» تحريف.

(6) «إذا كان» ساقط من ش، ك.

(7) «للضرورة» ساقط من هـ ، ز، ظ، ت.

(8) في هـ ، ز، ك «لا في».

(9) «ترخيمه على» ساقط من ش.

(10) وعلق الأشموني في تنبيهاته على ذلك بقوله: ٣: ١٨٤
«اقتضى كلامه أنَّ هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام إجماع كقوله: (امرؤ القيس).
لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَصَرِ
أراد ابن مالك فحذف الكاف، وجعل ما بقى من الإسم بمنزلة إسم لم يُحذف منه شيء، ولهذا نونه، وأما على لغة من ينتظر فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ويدل للجواز قوله: (جرير).
أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمْ رِمَامَا وَأَضْحَتْ فِيكَ شَاسِعَةً أُمَامَا
ورواه المبرد وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا»
قال في شرح الكافية ٣: ١٣٧١: والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين.

(الاختصاص)

(ش) إنما ذُكر هذا الباب بعد أبواب النداء لشبهه[1] به في اللفظ، وإلى ذلك أشار[2] بقوله[3]:

(ص) الاِخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا * ...

(ش) يعني[4] أنَّ الاختصاص شبيه بالنداء، وفُهم منه أنه ليس منادى، وفُهم من قوله: «دون يا» أنه لا يصحبه حرف النداء، ثم مثَّل فقال:

(ص) ... * كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ[5] ارْجُونِيَا

(ش) وفُهم من المثال أنَّ «أيا»[6] لا توصف باسم الإشارة ولا بالموصول كما في النداء، وفُهم من قوله: «بِإِثْرِ ارْجُونِيَا» أنه لا بدَّ أن يتقدمها كلام، وأنَّ الكلام الذي يتقدمها لا بدَّ أن يكون / فيه ضمير المتكلم، فُهم ذلك من قوله: «باثر ارجونيا». ١٩٤/أ

ثم إنَّ الإختصاص يكون[7] فيه الاسم مقروناً «بأل» أو مضافاً[8]، وقد أشار إلى الأول بقوله:

---

[1] في هـ ، ز «لشبهه له».
وفي ت «الشبيهة به» تحريف.
[2] «وإلى ذلك أشار» ساقط من ظ.
[3] في ظ «قوله».
[4] «يعني» ساقطة من ت.
[5] في الأصل «باشر» تحريف، ما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.
[6] في ت «يا».
[7] في ش، «قد يكون فيه».
[8] في الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «ومضافاً» وما أثبتُّ من ز أدق.

(ص) وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيٍّ تِلْوَ أَلْ * كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

(ش) يعني أنَّ الاختصاص يكون بالاسم المقرون «بأل» وليس معه «أي» وفُهم من المثال أنه لا بُدَّ أن[1] يتقدمه ضمير متكلم مرفوعا[2] بالابتداء كقولهم «نَحْنُ الْعُرْبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ»[3] ولم ينبه على القسم الثاني[4] وهو المضاف كقوله عليه أفضل الصلاة والتسليم[5] «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لاَ نُورَثُ»[6]

ومع هذا فقد أجحف الناظم بهذا الباب، إذ[7] لم يُصرح بما يتعلق به من المعنى والإعراب، وحاصله أنَّ[8] المختص[9] على قسمين:

- قسم مبني على الضم وهو أَيُّهَا الفَتَى ونَحْوَهُ، وبُنى لشبهه بالمنادى لفظاً وموضعه نصب بفعل واجب الحذف، فإذا قلت: أنا أفعل كذا أَيُّهَا الرجُلُ. فتقدير عامله أخص بذلك أيها الرجل، والمراد «بأيها» المتكلم نفسه[10].

- وقسم معرب نصباً وهو المضاف وذو الألف واللام نحو: نَحْنُ الْعَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ. «فنحن مبتدأ وخبره «أَقْرَى النَّاسِ» «العَرَبَ» منصوب

---

(1) في ت «من أن».
(2) في هـ «مرفوع».
(3) من أقوال العرب. انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٧٥ وشرح المرادى ٤: ٦٣، وأوضح المسالك ٣: ١١٢ وشرح التصريح ٢: ١٩١.
(4) في الأصل، ز، ظ، ك، ت «الثالث» وهي أصح. لأنه ثلاثة أقسام الأول كأيها وأيتها، والثاني المعرف بأل «كالعرب» والثالث المعرف بالإضافة «كمعاشر الأنبياء».
(5) في ش، ظ، ك، ت «عليه السلام».
وفي هـ، ز «عليه الصلاة والسلام».
(6) في منسد أحمد ٢: ٤٦٣ «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّا مَعْشَرَ الأَنْبِيَاءِ لاَ نُورَثُ» وانظر سنن الترمذى ٣: ٨٢ «باب السير»
(7) في هـ، ز «إذا» تحريف.
(8) في ش، هـ «أنه».
(9) في ظ، ت «الإختصاص» تحريف.
(10) في هـ «بأيها الفتى المتكلم بعنيه» وفي ز «بأيها المتكلم بعينه».

بفعل واجب الحذف تقديره: أخص، وكذلك المضاف نحو [قوله عليه الصلاة والسلام] [1]: «نَحْنُ مَعَاشِرَ ٱلأَنْبِيَاءِ لاَ نُورَثُ»[2] «فَنَحْنُ» مبتدأ، وخبره «لاَ نُورَثُ»، و«مَعَاشِرَ ٱلأَنْبِيَاءِ» منفعول بفعل واجب / الحذف، وفي ١٩٥ أ
قوله: الاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ إِشعار بأنه منصوب بفعل واجب الإضمار[3] كالمنادى لتشبيهه[4] به.

*****

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ز.
(٢) في ش أكمل الحديث «نحن معاشر الأنبياء لا نورث فما تركناه صدقة». التكملة غير لازمة، اكتفاء بموضع الشاهد.
(٣) في ز «الحذف».
(٤) في ز «لشبهه».

(التحذير والاغراء)

(ش) التحذير: تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه، والاغراء: إلزام المخاطب العكوف على مَا يُحمَدُ عليه[1]، وإنما ذكرهما بعد الاختصاص[2] لشبههما به في أنهما منصوبان بفعل لا يظهر، ثم إنَّ التحذير يكون بثلاثة أشياء:

الأول: إِيَّاكَ وأخواته.

الثاني: ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب[3].

الثالث: ذِكْر المُحَذَّر[4] منه.

وقد أشار إلى الأول فقال[5]:

(ص) إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبْ * مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

(ش) يعني أن قولك: إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، ونحوَه من الضمائر المنصوبة المنفصلة إذا عُطف عليه[6] نصب بفعل يجب استتاره نحو: إِيَّاكُمَا وَالأَسَدَ، وإِيَّاكُمْ وَالمُخَالَفَةَ.

---

(1) في ز «عليه يُأكَّدَ» تحريف.
(2) في ز زيادة «الإختصاص المراد به التخصيص» الزيادة لا لزوم لها.
(3) في ت «الخطاب».
(4) في الأصل، ش، ك «المحذوف» تحريف.
وفي ت «المحذور» تحريف.
(5) في ظ، ت «بقوله».
(6) في هـ «عليه إسم» الزيادة هنا تُفيد.

وفُهم منه [أنَّ التحذير][1] إذا كان بالضمير لا يكون إلا مخاطبا، ولا يكون بضمير[2] الغائب إلا في الشذوذ على ما سيأتي، وفُهم منه أنَّ العامل المقدر يُقدر بعد[3] الضمير لما يلزم[4] من تقديره قبل[5] اتصاله به، فيلزم تعدى فعل الضمير[6] المتصل إلى ضميره المنفصل[7]، [وهو] [8] ممتنع في[9] غير باب ظن وأخواتها «فَإِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ» مفعول بنصب، «ومُحَذَّرٌ» فاعل بنصب، «وبِمَا» متعلق بنصب، «ومَا» موصولة «واسْتِتَارُه» مبتدأ، «وَوَجَبْ» خبره والجملة صلة[10]، وما واقعة على الفعل الناصب الواجب الإضمار. / ثم إعلم ١٩٥ ب
أنَّ «إِيَّاكَ» وأخواته تُستعمل في التحذير معطوفة[11] عليها كما تقدم، ودون عطف وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ * ...

(ش) الإشارة «بذا» للنصب بإضمار فعل لا يظهر، يعني[12] أنَّ إياك وأخواتها غير معطوف عليها تُنصب بفعل واجب الحذف نحو: إِيَّاكَ مِنَ الشَّرّ. «وذَا» مفعول بانسب «ودُونَ ولإِيَّا» متعلقان بانسب، ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

---

(1) «أن التحذير» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.
(2) في هـ ، ظ، ت «في الضمير» تحريف.
وفي ز «لمضمير» تحريف.
(3) «بعد» ساقطة من ت.
(4) في ش «يلزم عليه».
(5) في الأصل، هـ ، ظ، ك، ت «قبله»، وفي ش «قبله من».
(6) في ش، ظ، ت «المضمر».
(7) في الأصل، ش، ظ، ت «المتصل» تحريف.
(8) (وهو) تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(9) في ش، ز، زيادة «في العربية» لا لزوم لها.
(10) في هـ «صلة ما» الزيادة هنا تُفيد.
(11) في ش، هـ ، ك «معطوفاً عليها» والتذكير والتأنيث جائز وعبارتهم أولى.
(12) في الأصل «ومعنى».
وفي ت «ويعنى».

(ص) ... وَمَا * سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

(ش) فشمل قوله: «وَمَا[1] سِوَاهُ» النوعين. أعني ما ناب عن «إِيَّا» مِن الأسماء المضافة لضمير المخاطب والمحذر منه، وقوله: سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا» يعني أنهما منصوبان بفعل مضمر، ويجوز إظهاره فتقول: رأسك فيكون منصوباً بفعل محذوف ولك إظهاره فتقول نَحِّ رَأْسَكَ ونحوه، وتقول في المحذر منه الأسد ولك إظهار العامل فتقول احْذَرِ الأَسَدَ. وقد استثنى من ذلك نوعين أشار إليهما بقوله:

(ص) إِلاَّ مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ * ...

(ش) فالعطف نحو: رَأْسَكَ والحَائِطَ، والتكرار نحو: الأَسَدَ الأَسَدَ، وقد مثله بقوله:

(ص) ... * كَالضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِى

(ش) والضيغم الأَسَد، والسارى اسم فاعل من سَرَى إذا مشى ليلاً وهو مظنة الخوف من الضيغم، وإنما وجب حذف العامل مع «إِيَّا» لكثرة الاستعمال، وأما مع العطف والتكرار فقد جعل كالبدل من اللفظ بالفعل. «ومَا» مبتدأ صلته[2] / ١٩٦ أ
«سواه»، «وسَتْرُ فِعْلِهِ» مبتدأ ثان، وخبره «لَنْ يَلْزَمَا» والجملة خبر الأول، وسَتْر بفتح السين مصدر سَتَرَ، والسِّتْر بكسرها هو الشيء[3] الذي يُسْتَتَرُ به، والمراد[4] هنا الأول. وقوله: «إِلاَّ» إيجاب لنفي «لَنْ»، «وَمَعَ» متعلق بيلزم «وذَا» في قوله: «يَا ذَا السَّارِى» منادى والسارى صفته[5]، ثم قال:

---

(١) في ظ «ما» تحريف.
(٢) في هـ ، ز، ظ، ك، ت «وصلته».
وفي ش «وصلتها» وهي جائزة لأن الضمير يعود على «ما».
(٣) في هـ «هو الساتر».
(٤) في ظ «والمراد به» وعبارتها أوضح.
(٥) في هـ ، ز، ك «صفة».

(ص) وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَذْ * ...

(ش) قد تقدم أنَّ «إِيَّاكَ» في التحذير تكون للمخاطب غالبا، وقد شذ ذلك للمتكلم كقول بعضهم: «إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ»[1]، وأشذ منه أن يكون للغائب[2] كقول بعضهم: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ»[3] ثم قال:

(ص) ... * وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

(ش) وفُهم منه أنَّ بعضهم قاس ذلك في المتكلم والغائب إلا أنه جعل قياسه منتبذًا أي مطروحاً[4] «وإِيَّايَ» فاعل شذ[5] وإِيَّاهُ مبتدأ وخبره «أَشَذّ» وحذف من مع أشذ والتقدير: وَإِيَّاهُ أَشَذُّ مِنْ إِيَّايَ. «ومَنْ قَاسَ» مبتدأ، وخبره[6] «انْتَبَذْ»، «وعَنْ سَبِيلِ» متعلق «بانْتَبَذْ»، لما فرغ من التحذير انتقل إلى الإغراء فقال:

(ص) وَكَمُحَذَّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْعَلاَ * مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ

(ش) قد تقدم حد الإغراء، يعني أنَّ المغرى[7] حكمه كحكم[8] المُحَذَّرِ

---

(1) في الأشموني ٣: ١٩١ «قول عمر رضى الله عنه:
«لتذك لكم الأسل والرماح والسهام وإِيَّايَ وأن يحذف أحدكم الأرنب».
انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٧٨ وشرح ابن الناظم ٦٠٨ وشرح المرادى ٤: ٧١، وشرح الأشمونى ٣: ١٩١.

(2) ما بعد «للمتكلم» إلى هنا ساقط من ظ.

(3) في ش، هـ «إذا بلغ أحدكم الستين فإياه وإيا الشواب»
انظر الكتاب ١: ٢٧٩، واللسان «أيا»
وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٧٨، وشرح ابن الناظم ٦٠٨ وشرح المرادى ٤: ٧١، وشرح الأشمونى ٣: ١٩٢. الشواب: جمع شابه

(4) في الأصل، ظ، ت «مطرحا»، وفي ت «منطرحا».

(5) في هـ ، ز، ظ، ت «بشذ».

(6) في ظ «خبره».

(7) في هـ «المغرى به» وفي ظ «الإغراء».

(8) في هـ ، ز، ظ «حكم» تحريف.

في جميع ما تقدم فينتصب بفعل واجب الإضمار إن كان مكرراً كقوله:

١٧٩ ـ أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ
كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ[١]

أو معطوفا[٢] عليه كقوله[٣]: الأَهْلَ / وَالْوَلَدَ، وبفعل جائز الإضمار في ١٩٦ ب غير العطف والتكرار نحو: أَخَاكَ فيجوز الْزَمْ أَخَاكَ.

وقد فُهم من [قوله][٤] هنا ومن الترجمة ومن البيت الأول أنَّ الباب يشتمل على التحذير وهو مصدر «حَذَّر» وهو مُصرح به في الترجمة، والمُحَذَّر منه وهو مفهوم من قوله: «والشَّرَّ»، والمُحَذَّر وهو مصرح به في قوله «مُحَذِّرٌ»، والمحذر به[٥] وهو اللفظ المدلول به على التحذير وهو مفهوم من قوله: «بِمَا اسْتِتَارُهُ [وَجَبْ][٦]» وألف «اجْعَلاَ» بدل من نون التوكيد الخفيفة، «ومُغْرًى» مفعول أول لاجْعَلاَ «وكمحذر» في موضع المفعول الثاني، «وبلاَ» متعلق «باجْعَلاَ».

---

(١) الشاهد لمسكين الدارمي. انظر ديوانه: ٢٩
شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٨٠، وشرح ابن الناظم ٦٠٩ وشرح المرادى ٤: ٧٢، ٧٣، وأوضح المسالك ٣: ١١٥ وشرح التصريح ٢: ١٩٠، وشرح الأشمونى ٣: ١٩٢.
(٢) في ت «ومعطوفا» تحريف.
(٣) في ش، هـ ، ز، ظ، ت «كقولك».
(٤) «قوله» تكملة من ز، ك، ت.
ولو وضعنا لفظه «كلامه» بدلا من «قوله» لكان أضبط وأدق.
(٥) في ت «منه» تحريف.
(٦) «وجب» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.
وفي ش زيادة «وجب والمحذر وهو مصرح به في هذا البيت، في قوله وكمحذر» زيادة مكررة لا لزوم لها.

(أسماء الأفعال والأصوات)

(ش) إنما ذكر أسماء الأفعال بعد التحذير والإغراء، لأنَّ بعض أسماء الأفعال مُغْرًى بِهِ نحو: عَلَيْكَ ودُونَكَ. وفُهِم من قوله: أسماء الأفعال أنها أسماء وهو مذهب جمهور «البصريين»[1] قوله:

(ص) مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ * هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ

(ش) شمل قوله: «ما ناب [عن فعل][2] اسم الفعل واسم الفاعل[3] والمصدر النائب عن الفعل، وخرج بالمثل[4] اسم الفاعل والمصدر؛ لأنَّ معناه «كَشَتَّانَ» في كونه غير معمول، ولا فضلة فهو[5] تتميم للحَدِّ، وقد احتوى البيت على أربعة أسماء:

الأول: «شَتَّان»: وهو بمعنى بَعُدَ.

وَصَه: وهو بمعنى اسْكُت.

---

(1) في ظ، ت «منها».
قال الأشموني: «كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين. وقال بعض البصريين.
«إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء. وذهب الكوفيون إلى أنهاء أفعال حقيقة. وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان. وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة، وقيل مدلولها المصادر، وأنَّ ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته».
شرح الأشموني ٣: ١٩٥.

(2) «عن فعل» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(3) في هـ «واسم الفاعل واسم المفعول» الزيادة غير لازمة.

(4) في ش، هـ ، ز، ك، ت «بالمثال».

(5) في ت «وهو».

وأَوَّه: وهو[1] بمعنى أَتَوَجَّعُ.

ومَه: وهو بمعنى اكْفُفْ[2].

«ومَا» مبتدأ وهو موصول ١٩٧/أ صلته[3] نَابَ، «وعَنْ» متعلق «بِنَابَ» وهو مبتدأ ثان، وخبره «اسْمُ فِعْلٍ» والجملة خبر الأول، ثم إنَّ اسم الفعل يكون بمعنى الأمر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضي وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِينَ كَثُرْ * ...

(ش) يعني أنَّ ورود اسم الفعل في كلام العرب بمعنى الأمر كثير وغُنِيَ[4] بكثرته أن منه نوعاً مقيساً وهو «فَعَالِ» من الثلاثي «كنَزَالِ» وليس من الثاني والثالث مقيس ومَثَّلَ «بآمِينَ» وهو بمعنى اسْتَجِبْ. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

(ص) ... * وَغَيْرُهُ كَـ «وَيْ» وَهَيْهَاتَ نَزُرْ.

(ش) يعني أنَّ غير اسم الفعل بمعنى الأمر نَزُر أي قَلَّ[5] وشمل قوله: غيره ما بمعنى المضارع، وقد مثَّله بقوله: كـ «وَيْ»[6] ومعناه: أَتَعَجَّبُ[7]، وما بمعنى الماضي وقد مثله بقوله: «هَيْهَات» ومعناه بَعُدَ. ثم اعلم أنَّ من أسماء

---

(١) «وهو» ساقط من ش، هـ .

(٢) في ش، ك «انكفف».

(٣) في ش، هـ ، ز، ك «وصلته» زيادة الواو لا تفيد.

(٤) في الأصل، ش، هـ ، ز، ك، ت «وكفى» وما أثبتُّ عن ظ أدق وأولى.

(٥) «أي قل» ساقط من هـ .

(٦) في ت «كهيهات ومعناه كَوَيْ».

(٧) في هـ «أَعْجَبُ» وهي أدق.
قال سيبويه:
«سألت الخليل عن قوله تعالى في سورة القصص ٨٢
(وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكَافِرُونَ)
(وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِزقَ لمن يَشَاءُ مِنْ عباده ويقدر) =

الأفعال ما هو في الأصل جار ومجرور وظرف[1]. وقد أشار إليهما بقوله:

(ص) وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا * وَهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا

(ش) فأتى بثلاثة أمثلة: إثنان من الجار والمجرور وواحد من الظرف «فَعَلَيْكَ» بمعنى الْزَمْ وهو متعد[2] بنفسه كقوله تعالى: «عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ»[3].

وبالباء كقولك: عَلَيْكَ بِزَيْدٍ، «ودُونَكَ» بمعنى «خُذْ» كقولك: دُونَكَ زَيْدًا أي خُذْ زَيْدًا، «وإِلَيْكَ»[4] بمعنى تَنَحَّ، ويتعدى «بِعَنْ» نحو: إِلَيْكَ عَنِّى، أي تَنَحَّ عَنِّى، وهذا النوع مسموع، والمسموع منه أحد عشر لفظاً / الثلاثة ١٩٧ ب المذكورة[5] وكذلك: كَمَا[6] أَنْتَ وعِنْدَكَ وَلَدَيْكَ، وَوَرَاءَكَ، وأَمَامَكَ ومَكَانَكَ وبَعْدَكَ. «والفِعْلُ» مبتدأ، «ومِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ» مبتدأ وخبر في موضع خبر الأول، و«دُونَكَ» مبتدأ وخبره «هَكَذَا» و«هَا» للتنبيه. ثم قال:

(ص) كَذَا[7] رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ * ...

=

(سورة القصص ٨٢)

فزعم أنّها «وَىْ» مفصولة من كأنّ».

(الكتاب ٢: ١٥٤)

قال الأشمولي: هيهات بمعنى بَعُدَ هو المشهور، وذهب أبو اسحق إلى أنها إسم بمعنى البعد، وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن وبُنى لإبهامه. ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء ويكسرها تميم ويقفون بالتاء. وبعضُهم يضمها. وحكى الصغاني فيها ستاً وثلاثين لغة: هيهاه، وأيهاه، وهيهات، وأيهات. وهيهان، وأيهان، وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحة ومكسورته، ومنونة وغير منونة»

شرح الأشموني ٣: ١٩٢ وانظر الكتاب ٣: ٢٩١، ٢٩٢، ٣٠٢.

(١) في ش، ز، ك «وظرف ومجروره» تحريف.
وفي ت «وظرف ومجرور».

(٢) في ز «متعدى».

(٣) سورة المائدة آية: ١٠٥

(٤) في ت «إليك».

(٥) في هـ «المذكورة عليك ودونك وإليك» الزيادة هنا غير لازمة.

(٦) في هـ، ز، ط، ت «وكما».

(٧) في ظ «كذلك» تحريف.

(ش) يعني أنَّ «رُوَيْدَ وَبلْهَ» من أسماء الأفعال بشرط كونهما ناصبين كقولك: رُوَيْداً زَيْدًا وَبَلهَ عَمْرًا[1]، فلو: خفض[2] ما بعدهما كانا مصدرين وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَيَعْمَلاَنِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

(ش) نحو رُوَيْدَ زَيْدٍ وبَلْهَ زَيْدٍ[3]، ومعنى «رُوَيْدَ» إذا كان اسم فعل أَمْهِلْ وإذا كان مصدراً إِمْهَالاً ومعنى «بَلْهَ» إذا كان اسم فعل دَعْ، وإذا كان مصدراً تَرْكاً، وفُهم أن[4] الفتحة[5] في «رُوَيْدَ وبَلْهَ»[6] فتحة[7] بناء، لأن أسماء الأفعال كلها مبنية، وإذا كانا مصدرين ففتحتهما[8] فتحة[9] إعراب لأنَّ المصادر معربة، وفُهم من قوله: «مَصْدَرَيْنِ» أنه يجوز فيهما التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في المصدر المضاف، «ورُوَيْدَ وبَلْهَ» مبتدآن والخبر في «كَذَا»، «وناصِبَيْنِ»[10] حال من الضمير المستتر في المجرور الواقع خبراً، «ومَصْدَرَيْنِ» حال من فاعل «يَعْمَلاَنِ»، والضمير في يعملان عائد على «رُوَيْدَ وبَلْهَ» في اللفظ لا في المعنى، فإنَّ «رُوَيْدَ وبَلْهَ» إذا كانا اسمى فعل غير اللَّذَين يكونان مصدرين في المعنى. ثم قال:

١٩٨ أ (ص) وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ * لَهَا /

---

[1] في ز «عمروًا» تحريف.
[2] في هـ، ز، ظ، ت «خفضا» وهي أدق.
[3] في هـ، ز «نحو رويد زيد وبله عمرو» المثال صحيح.
[4] في هـ، ز، ظ «منه أن» وعبارتها أكمل.
[5] في ز «الفتح».
[6] في هـ «وبله إذا كانا أسماء أفعال» العبارة هنا أصح وأدق، لأن رويد وبله قد يكونان مصدرين. كما ذُكر فيما بعد.
[7] في ز، ك «فتح».
[8] في ز، ت «ففتحهما» تحريف.
[9] في ز «فتح».
[10] في الأصل «ناصبين».

(ش) يعني أنَّ أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي بمعناها، فترفع الفاعل إن كانت لازمة نحو: هَيْهَاتَ زَيْدٌ، ويكون فاعلها واجب الإضمار إذا كانت أمراً نحو: «نَزَالِ»، وتتعدى بحرف الجرإن كان فعلها كذلك نحو: عَلَيْكَ بِزَيْدٍ وتنصب المفعول إن كان متعديا نحو: نَزَالِ زَيْدًا. ثم قال:

(ص) ... * وَأَخِّرْ مَا لِذِى[1] فِيهِ الْعَمَلْ

(ش) يعني أنها فارقت الأفعال في كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم في الفعل فلا يُقال في نَزَالِ[1] زَيْداً، زَيْدًا نَزَالِ[2]. «ومَا» مبتدأ وهو موصول وصلته لما، و«ما» المجرورة باللام[3] موصولة أيضاً وصلتها «تَنُوب» «وَعَنْهُ» متعلق بتنوب وكذلك «مِنْ»[4]، «ولَهَا» خبر «ما» الأولى والعائد على «ما» الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي ناب عنه المجرور، والضمير العائد على «ما» الثانية الهاء في عنه والتقدير: والعَمَلُ الَّذِى اسْتَقَرَّ لِلأَفْعَالِ الَّتِى نَابَتْ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ عَنْهَا مُسْتَقِرٌّ لَهَا، أي لأسماء الأفعال، والظاهر أنَّ «ما» في قوله: «مَا لِذى[5] فِيهِ الْعَمَل[6]» زائدة، ولا يجوز أن تكون موصولة[7]، لأن «الَّذِى» بعدها موصولة، ولو قال: وأَخِّرِ الَّذِى فيه العمل، لكان أجود لسقوط الاعتذار عن «ما» وليس في قوله: العمل «إيطاء[8]» مع

(1) في هـ ، ت «الذي» تحريف.
(2) في هـ ، ز، ظ، ت «تَرَاكِ زيداً»، «زيداً تَرَاكِ» وهذا جائز، لأن «تراك» من أسماء الأفعال أيضا.
انظر الكتاب ١: ٢٤١ - ٢٥٣.
(3) في ش «بلام».
(4) في ظ، ت «عنه» تحريف.
وفي ش، هـ ، ز، ك «من عمل».
وفي ظ، ت «ومن».
(5) في هـ ، ت «ما الذي» تحريف.
(6) «العمل» ساقطة من هـ .
(7) في ش، ك «موصول».
(8) إيطاء: «واطأ الشاعر في الشعر وأوطأ فيه وأوطأه إذا اتفقت له قافيتان على كلمة واحدة معناهما =

قوله: عَمَل لأن إحداهما[1] نكرة والأخرى[2] معرفة. ثم قال:

(ص) وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِى يُنَوَّنُ * مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنٌ

(ش) يعني أنَّ / ما نون من أسماء الأفعال نكرة، وما لم ينون منها[3] معرفة فتقول: صَهْ ومَهْ فيكونان معرفتين[4]، وصَهٍ ومَهٍ فيكونان نكرتين، ومن أسماء الأفعال ما يلزم التعريف كنَزَالِ فإنه لم يُسمع فيه تنوين. وما يلزم التنكير كوَاهًا، وهذا التنوين هو الذي يسميه[5] النحويون تنوين التنكير. وقد تقدم. ولما فرغ من أسماء الأفعال شرع في بيان أسماء الأصوات، وهي نوعان: 98 ب

- أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل إما لزجره «كعَدَسْ» للبغل، وإما لدعائه[6] كأَوْ للفرس.

- والآخر: ما وضع لحكاية[7] صوت[8] حيوان. «كغَاق» في صوت الغراب، أو غير حيوان: «قَبْ» لوقع[9] السيف، وقد أشار إلى النوعين السابقين بقوله:

= واحد فإن اتفق اللفظ واختلف المعنى فليس بإيطاء، وقال الأخفش: الإيطاء رد كلمة قد قُفِّيَتْ بها مرة، قال ابن جنى: ووجه استقباح العرب الإيطاء أنه دال على قلة مادة الشاعر حتي يضطر إلى إعادة القافية الواحدة في القصيدة بلفظها ومعناها، وأصله أن يطأ الإنسان في طريقه على أثر وَطْءٍ قبله فيعيد الوطء على ذلك الموضع وكذلك إعادة القافية هو من هذا».
اللسان: «وطأ».

(1) في ش، هـ ، ز، ظ «أحدهما» التذكير والتأنيث جائز.
(2) في ش، هـ ، ز، ظ «والآخر» التذكير والتأنيث جائز.
(3) «منها» ساقط من هـ .
(4) في ك «معرفين».
(5) في ت «تسمية النحويين».
(6) في ز «الدعاء».
(7) «الحكاية» ساقط من ش.
(8) في ش «الصوت».
(9) في ظ «كقب لوقوع».

(ص) وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ * مِنْ مُشْبِهِ[1] [اسْمِ][2] الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ

(ش) يعني أنَّ ما خُوطِبَ[3] ما لا يعقل من الحيوان من مشبه اسم الفعل في صحة الإكتفاء به يجعل صوتاً، وشمل قوله[4]: «مَا خُوطِبَ» ما كان للزجر «كعَدَسْ»[5] وما كان للدعاء «كأَوْ» فإن كليهما يُخاطب به[6] ما لا يعقل. «ومَا» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «خُوطِبَ»، «وبِهِ» متعلق بخوطب والضمير في «بِهِ» عائد[7] على الموصول، «وما» بعد «خُوطِبَ» مفعول لم[8] يسم فاعله وهي موصولة أيضاً وصلتها «لاَ[9] يَعْقِلُ»، والضمير العائد عليها الفاعل[10] بيعقل «ويَجْعَلُ» خبر المبتدأ «وصَوْتًا» مفعول ثان بيجعل[11] وهو على حذف / مضاف أي اسم صوت. ثم أشار إلى النوعين الآخرين[12] بقوله: ١٩٩ أ

(ص) كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ * ...

(ش) يعني أنَّ من أسماء الأصوات ما أجدى حكاية أي أفاد حكاية؛ وشمل قوله «حِكَايَةً» ما كان حكاية لصوت الحيوان[13] كغَاق ولصوت غير الحيوان كقَبْ.

---

(١) في ظ «شبه» تحريف.
(٢) «إسم» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٣) في هـ ، ز، ظ، ت «ما خوطب به» وعبارتها أكمل.
(٤) ما بعد .. ما خوطب ألى هنا ساقط من هـ.
(٥) «كعَدَسْ» ساقط من هـ.
(٦) في هـ «بهما» وفي ز «بهما من لا».
(٧) «عائد» ساقطة من ت.
(٨) في ز «مالم».
(٩) في ز «ما لا» استخدم لفظ الالفية.
(١٠) في ظ «فاعل».
(١١) في الاصل «يجعل» ما أثبت أدق كما في الالفية وبقية النسخ.
(١٢) في هـ، ز «الاخيرين».
(١٣) في ش «حيوان».

ثم قال:

(ص) ... * وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

(ش) يعني أنَّ البناء لازم في النوعين، ويُحتمل أن يريد بالنوعين نوعَي أسماء الأصوات، وأن يريد بهما أسماء الأفعال[1] وأسماء الأصوات، وهو أجود لشموله جميع[2] الباب؛ إذ البناء في جميع ذلك لازم وقوله: «فَهْوَ قَدْ وَجَبْ»، تتميم[3] لصحة الاستغناء عنه بقوله: «وَالْزَمْ[4] ».

******

(1) «أسماء الأفعال» ساقطة من ت.
(2) «جميع» ساقطة من ش.
(3) في ك «تتميم للبيت».
(4) في ش «الزم».

(نونا التوكيد)

[قوله][1]:

(ص) لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ[2] هُمَا * كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ واقْصِدَنْهُمَا

(ش) يعني أنَّ الفعل يُؤكد بنونين:

إحداهما: ثقيلة كالنون في «اذْهَبَنَّ»، والأخرى خفيفة كالنون في «اقْصِدَنْهُمَا» ومعنى توكيد الفعل بهما أنهما يفيدان تحقيق معنى الفعل فإذا قلت: «اضْرِبَنَّ» ففيه توكيد لا ضرب المجرد منها فهو أبلغ من المجرد، وأوهم قوله: «لِلْفِعْلِ» شمول جميع الأفعال؛ فأزال الإبهام بقوله:

(ص) يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِياً * ذَا طَلَبٍ[3] أَوْ شَرْطاً امَّا تَالِيَا

أَوْ مُثْبَتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاً * ...

(ش) يعنى أنَّ هذين النونين لا يُؤكدان جميع الأفعال بل يؤكدان ان ما ذكره وذلك الأمر بصيغة / «افْعَلْ» وشمل قوله: «افْعَلْ» الأمر والدعاء، لأنه أمر في المعنى، وشمل أيضاً الأمر للواحد والواحدة والاثنين والجمع مذكرين ومؤنثين[4] فتقول: اضْرِبَنَّ يَا زَيْدُ، وَاضْرِبِنَّ يَا هِنْدُ، واضْرِبَانِّ واضْرِبُنَّ ١٩٩ ب
واضْرِبْنَانِّ، ويؤكدان[5] أيضاً المضارع بشروط:

---

(١) «قوله» تكملة من ز، ط.
وورد في هـ «قوله نونا التوكيد» الزيادة هنا لا تفيد.

(٢) في الاصل «بنوين» تحريف.

(٣) «ذا طلب» ساقط من ت.

(٤) في ش، ز، ك «أو مؤنثين».

(٥) في ط، «ويؤكد» تحريف.

أولها[1]: أن يكون مستقبلا. وهو المراد بقوله: «آتِيَا»، وفُهم منه أنَّ المضارع إذا أريد به الحال لا يؤكد بهما.

الثاني: أن يكون ذا طلب. فشمل المقرون بلام الأمر نحو: لَيَقُومَنَّ، وبلا الناهية نحو: لاَ تَقُومَنَّ، وبأداة[2] تحضيض أو عرض[3] نحو: هَلاَّ تَقُومَنَّ، أو تَمَنٍّ نحو: لَيْتَكَ[4] تَقُومَنَّ، أو استفهام نحو: هَلْ تَقُومَنَّ؟

الثالث: أن يقع بعد «إنْ» الشرطية المقرونة «بما» فَإِمَّا تَرَيِنَّ، وهو المراد بقوله: «أَوْ شَرْطاً امَّا تَالِيَا». أي: أو شرطاً تاليا إِمّا[5].

الرابع: أن يقع جواباً للقسم[6] وهو[7] مستقبل مثبت، وهو المراد بقوله «أَوْ مُثْبَتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاً[8]». وقوله[9]: «تَوْكِيدٌ»[10] مبتدأ وخبره في المجرور[11]، «وبِنُونَيْنِ» متعلق بتوكيد؛ لأنه مصدر «وَهُمَا كَنُونَيْ»[12] إلى آخر البيت مبتدأ وخبره، والجملة صفة لنونين[13] «وافْعَلْ»[14] مفعول «بيُؤَكَّدَانِ»، و«يَفْعَلْ» معطوف عليه «وآتِيَا» حال من يفعل، «وذَا طَلَبٍ حال

---

[1] في ت «الأول».
[2] في ت «وبأدوات».
[3] ومن أمثلة العرض أيضا: أَلاَ تَقُومَنَّ، أَلاَ تَنْزِلَنَّ عِنْدَنَا.
[4] في ش، ز، ك، ت «ليت».
[5] «إما» ساقطة من ك.
[6] في هـ ، ز، ك، ت «لقسم».
[7] «وهو» ساقط من هـ .
[8] «مستقبلا» ساقطة من ظ.
[9] «قوله» ساقطة من هـ .
[10] «توكيد» ساقطة من ت.
[11] في ك «في المجرور قبله» وهذا أوضح للإعراب.
[12] في ز، ك «كنونى اذهبن» وعبارتهما أكمل.
[13] في الأصل، ظ «لنونى» ما أثبتُّ أدق كما في الألفية وبقية النسخ.
[14] في ت «وفعل» تحريف.

بعد حال، و«شَرَطًا» معطوف على «ذَا طَلَبٍ»، «وتَالِيَا» نعت لشرط، «وامّا» مفعول مقدم بتاليا[1]، «ومُثْبَتًا» معطوف على شرط، «وفِى قَسَمٍ» متعلق / ب «مُثْبَتًا»[2]، و«مُسْتَقْبَلاً» نعت لـ «مُثْبَتًا» ويجوز أن يكون «آتِياً» حال من «يفْعَل»ولا يُراد به قيد الاستقبال، ويكون[3] «ذَا طَلَب» حالا[4] من الضمير المستتر في آتيا، ويكون حينئذٍ شرط الاستقبال مستفادا[5] من قوله: «ذَا طلبٍ أَوْ شَرَطاً» لما علم من أنَّ الطلب والشرط لا يكونان إلا مستقبلين ويؤيده قوله: «فِى الْقَسَمِ مُثْبَتًا مُسْتَقْبَلاً». ثم إعلم أنَّ نونى التوكيد يكونان مع غير ما[6] ذُكر على وجه القلة، وإلى ذلك أشار بقوله: ٢٠٠ أ

(ص) ... * وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وبَعْدَ لاَ

وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ[7] الْجَزَاءِ ...

(ش) فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النونان الفعل المضارع على وجه القلة، وذلك بعد «ما» والمُراد بها «ما» الزائدة، وبعد «لَمْ ولاَ» النافيتين، وبعد أداة[8] الشرط غير «إِمَّا»، فمثاله[9] بعد «ما الزائدة قولهم: «بِعَيْنٍ ماأَرَيَنَّكَ[10]»، ومثاله بعد «لم» قوله:

١٨٠ - يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

---

(١) في هـ «لتاليا».
(٢) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «بمثبت». ما أثبتّ أدق كما في الألفية، هـ ، ز.
(٣) في ظ «ولا يكون».
(٤) في الأصل، هـ «حال» تحريف.
(٥) في هـ ، ك «مستفاد» تحريف.
(٦) «ما» ساقطة من ت.
(٧) في ز «طوال» تحريف.
(٨) في هـ «أدوات».
(٩) في ك «فمثالها».
(١٠) في ز «بعين ما رأيتك» تحريف.
من أمثال العرب. أي اعمل كأني انظر إليك فـ «ما» هنا صلة للتأكيد ولأجلها دخلت النون في الفعل. انظر الكتاب ٣: ٥١٧، والمقتضب ٣: ١٥، ومجمع الأمثال ١: ١٧٥.

شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا[1]

ومثاله بعد «لا» قوله عز وجل[2]: (واتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)[3] ومثاله بعد الشرط بغير «إمَّا» قوله:

١٨١ ـ فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ * وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا[4]

أراد «تَمْنَعَنْ» فأبدل من النون الخفيفة أَلِفاً في الوقف، «وغَيْرِ» مخفوض[5] عطفا[6] على «لا»[7] ولما فرغ من ذكر ما يدخله نونا[8] التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولهما[9] من التغيير فقال:

(ص) ... * وَآخِرَ / الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا ٢٠٠ ب

(ش) فعلم أنَّ حق آخر المؤكد بهما الفتح؛ لأنهم جعلوا الفعل معهما[10] بمنزلة خمسة عشر فتقول: اضْرِبَنَّ وَلاَ تَقُومَنَّ، وابْرُزَنَّ ولاَ تَبْرُزَنَّ.

«وآخِرَ» مفعول مقدم بافتح، «والمُؤكَّد» نعت لمحذوف تقديره: وآخِرَ الْفِعْلِ

---

(١) الرجز نسب لأبى حيان الفقعس، وقيل لأبى حبابة اللص كما نسب للعجاج وهما من شواهد الكتاب ٣: ٥١٦، وشرح المفصل ٩: ٤٢ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٤٠٦، وشرح ابن الناظم ٦٢٣ وشرح التصريح ٢: ٢٠٥، وشرح الشواهد للعينى ٣: ٢١٨.

(٢) في ش، هـ «تعالى».

(٣) سورة الأنفال آية: ٢٥.

(٤) ورد هذا البيت في شعر الكميت بن زيد ٣: ٢٤.
كما نُسب لعوف بن عطية بن الخَرِع في الكتاب ٣: ٥١٥.
وفهرس شواهد سيبويه ١١١.
ونسب للكميت بن ثعلبة في اللسان «فزع» والخزانة ٤: ٥٥٩ وشرح الشواهد للعينى ٣: ٢٢.

(٥) في ت «محفوظا» تحريف.

(٦) في هـ «عطف».

(٧) في الأصل «ما» تحريف. ما أثبتُّ أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) في ز، ت «نون» تحريف.

(٩) في الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «دخولها» تحريف.

(١٠) في الأصل «مهما» تحريف.

المُؤَكَّدِ افْتَحْ. ثم إنه قد تَعْرِضُ[1] في آخر[2] الأفعال المُؤَكَّدة بالنون[3] عوارض توجب لها غير الفتح أشار إليها[4] بقوله:

(ص) وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا * جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

(ش) يعني أن الفعل المؤكد بإحدى النونين إذا كان فاعله مضمراً لينا فإنك تجعل في آخر الفعل شكلاً مجانساً لذلك الضمير وشمل قوله: «لَيْنٍ» ألف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة فتقول: هَلْ تَقُومَانِّ [يَا زَيْدانِ][5] وهَلْ تَقُومُنَّ يَا زَيْدُونَ، وهَلْ تَقُومِنَّ[6] يَا هِنْدُ، وشمل أيضاً الصحيح الآخر كالمثل[7]، والمعتل الآخر نحو: هَلْ تَغْزُوانِّ يَا زَيْدَان، وهَلْ تَغْزُنَّ[8] يَا زَيْدُون، وهَلْ تَغْزِنَّ يَا هِنْد. ثم إنَّ الضمير اللين إن كان غير ألف تُحذف لالتقاء الساكنين، وإليه أشار بقوله:

(ص) وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ ... * ...

(ش) «وأل» في المضمر للعهد، أي المضمر المتقدم[9] وهو اللين فتقول: هَلْ تَقُومُنَّ يَا زَيْدُونَ وأصله تَقُومُونَ، فاجتمعت الواو ساكنة والنون ساكنة

---

(1) في هـ ، ز، ظ، ت «يعرض».
(2) في هـ ، ظ، ت «آواخر».
(3) في ز، ظ، ت «بالنونين» وعبارتها أدق.
(4) في الأصل «إليهما» تحريف.
(5) «يا زيدان» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(6) في ش «تَقُومِين» هذا المثال قبل إلحاق نون التوكيد وقبل الحذف إن كان الفعل صحيح الآخر يحذف الضمير إن كان واواً أو ياءً ويبقى إن كان ألفا. فالأصل في تَقُومَنَّ، تَقُومِنَّ: تقومونن، تقومينن، فحُذفت النون لتوالى الأمثال، وحُذفت الواو والياء لإلتقاء الساكنين فصار تقومَنَّ، تقومِنَّ.
(7) في ز، ت «كالمثال».
(8) في ك «تَغزُون» هذا المثال قبل إلحاق نون التوكيد، وقبل الحذف كذلك إذا كان الفعل معتل الآخر ت حُذف نون الرفع وواو الضمير أو ياؤه إذا أُسند إلى الواو والياء، ويبقى بدون حذف إذا أُسند للألف فأصل تغزُنَّ، تغزِنَّ: تغزون، وتغزين.
(9) في ش «أي أن الضمير المتقدم الذكر».

فحُذفت الواو لالتقائهما[1]، ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف فقال:

(ص) ... إِلاَّ ٱلأَلِفْ * ...

(ش) وإنما لم تُحذف الألف لخفتها / فتقول: هَلْ تَقُومَانّ، «والهاء» في «اشْكُلْهُ»[2] عائدة على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أي آشْكُلْ آخره «وقَبْلَ» متعلق باشكله «ولَيْنٍ» نعت لمضمر وأصله «لَيِّن» بالتشديد فخففه كما يُخفف هَيْنٌ ولَيْنٌ[3] ولا يصح ضبطه لِينٍ[4] بكسر اللام لأنَّ اللِّين مصدر، «ولَيْن»[5] صفة، إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح، وليس بقياس، «وبِمَا» متعلق باشْكُلْهُ «ومَا» موصولة وهي واقعة على الحركات المجانسة «وجَانَسَ» صلة بالموصول[6] ومفعوله محذوف اختصاراً تقديره بما جانس المضمر، «وقَدْ عُلِمَا» في موضع الصفة لتَحَرُّك وظاهره أنه تتميم «والمُضْمَرَ»[7] مفعول بفعل مضمر يفسره «احْذِفَنَّهُ» و«الأَلِفَ» منصوب بالاستثناء. ثم إنَّ الفعل إن[8] كان آخره ألفاً فإنَّ له حكماً غير ما تقدم وله حالتان:

إحداهما[9]: أن يكون مرفوعُهُ غير الياء والواو، والأخرى أن يكون مرفوعه الياء[10] والواو، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... * وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ

---

(1) في ش، ت «لإلتقاء الساكنين».
(2) في ت «شكله» تحريف.
(3) في هـ «هين وميت».
(4) «لين» ساقطة من ش، هـ، ز، ك.
(5) في ظ «وليس» تحريف.
(6) في هـ. ز، ظ، ت «الموصولة».
(7) في ظ «والضمير» تحريف. ما أثبتُّ هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.
(8) في ت «إذا».
(9) في الأصل «أحديهما» تحريف.
(10) في ت «الياء أو الواو».

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعاً غَيْرَ الْيَا * وَالْوَاوِ يَاءً ...

(ش) أي اجعل الألف[1] الذي في آخر الفعل «ياء» إذا كان الفعل رافعاً غير الياء والواو، ويعني «باليَاءِ» ضمير المخاطبة، «وبالوَاوِ» ضمير الجمع، وشمل غيرهما ألف التثنية نحو: هل تَخشيانٌّ يا زيدان، والظاهر مطلقاً نحو: هَلْ يَخْشَيَنَّ زَيْدُ وهَلْ تَخْشَيَنَّ هِنْدٌ[2]، وهَلْ تَخْشَيَنَّ الهِنْدَانِ ٢٠١/ب / وهَلْ يَخْشَيَنَّ الزَّيْدُونَ[3].

والمضمر[4] المستتر نحو: هَلْ تَخْشَيَنَّ. فتُقلب[5] الألف في جميع ذلك ياء[6] ثم مثّل فقال:

(ص) ... * ... كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا

(ش) وفاعل هذا المثال ضمير مستتر «وأَلِفْ» اسم «يَكُنْ» والخبر في المجرور، ويُحتمل أنَّ يَكُنْ تَامّا[7] بمعنى وإن وُجد وهو أظهر[8]، «والهاء» في قوله «فاجْعَلْه» عائدة على الألف، وفي «مِنْهُ» عائدة على الفعل، «ورَافِعاً» حال من الهاء في «مِنْهُ»، «وغَيْرَ» مفعول: بـ«رافِعاً»، «وياءً» مفعول ثان لاجْعَلْه[9] والتقدير: اجعل الألف من الفعل ياء في حال كون الفعل رافعاً غير الياء والواو. ثم أشار إلى الحالة الثانية فقال:

---

(1) «الألف» تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.
(2) في ت «يا هند».
(3) «وهل يخشين الزيدون» ساقط من هـ .
وفي ش زيادة «وهل تخشين الهندات».
(4) في هـ ، ز، ظ، ت «والضمير».
(5) في ظ، ت «فتنقلب».
(6) «ياء» ساقطة من ت.
(7) في ش، هـ «أن يكون يكن تامة» وعبارتهما أوضح،
وفي ز، ظ، ك، ت «أن يكون تاما».
(8) في ك «ظاهر» تحريف.
(9) في ت «باجعله».

(ص) وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي * وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي[1]

(ش) يعني أنَّ «الألف» الذي في آخر الفعل ـ الذي كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء ـ احذفه، إذا رفع الفعل الياء أو الواو[2] واجعل الضمير الذي هو واو أو ياء محركاً بحركة تجانسه فتحرك الواو بمجانسها[3] وهو الضم وتحرك الياء بمجانسها[3] وهو الكسر فتقول في نحو: يَخْشَى رافعاً للواو: هَلْ يَخْشُونَّ[4]، وأصله[5] يَخْشَى، فلما لحقت[6] الواو ساكنة حُذفت الألف لالتقاء الساكنين[7] وكانت الحركة ضمة لتجانسها[8] مع الواو، ومثل ذلك فيما إذا[9] كان فاعله الياء، ثم مَثَّل[10] بقوله:

(ص) نَحْوُ اخْشَيِنَّ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا * قَوْمُ اخْشَوُنْ واضْمُمْ وَقِسْ مسَوِّيَا / ٢٠٢ أ

(ش) فالمثال الأول لما كان مرفوعه ياءً، والثاني لما كان مرفوعه واواً فالعمل في ذلك ما ذكرت لك في المثال السابق، والضمير في قوله: «واحْذِفْهُ» عائد على «الأَلِفْ»[11] «وهَاتَيْنِ» إشارة إلى الياء والواو، «وشَكْلٌ» مبتدأ، «ومُجَانِس»[12] في موضع الصفة لشكل «وقُفِى»[13] خبر لشكل، «وفِي وَاوٍ» متعلق بقُفِي[14]. ثم قال:

---

[1] في الأصل «اقتفى» ما أثبتُّ أدق كما في الألفية وبقية النُّسخ.
[2] في ظ، ت «الياء والواو».
[3] في الأصل، «بمجانستها» تحريف.
[4] في هـ ، ت «تخشون».
[5] في هـ «أصله».
[6] في ش، ز، ك «الحقت».
[7] في ش، هـ ، ز، ظ، ت زيادة «الساكنين فلما ألحقت النون حُرِّكَتْ الواو لإلتقاء الساكنين «وعبارتها أكمل وأدق».
[8] في ز، ك «لمجانستها».
[9] «إذا» ساقطة من هـ ، ز، ظ، ت.
[10] في هـ «ثم مثل ذلك».
[11] في الأصل، ش، ك «ألف».
[12] في هـ «ومجانس خبر» وفي ت «وتجانس» تحريف.
[13] في الأصل، هـ ، ت «واقتفى» تحريف.
[14] في الأصل، هـ ، ت «باقتفى» تحريف.

(ص) وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ * لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أُلِفْ

(ش) يعني أنَّ نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف وإنما تقع بعد الألف نون التوكيد الشديدة ويجب حينئذٍ كسرها لشبهها بنون المثنى، وإنما لم تقع بعد الألف النون الخفيفة؛ لأنه لا يُجمع في غير الوقف بين ساكنين، الأول[1] حرف لين والثاني مدغم، وشمل قوله «الأَلِفْ» ألف التثنية كقوله ـ تعالى [2]ـ: ﴿ وَلاَ تَتَّبِعَانِّ ﴾[3].

والألف الفاصلة بين نون التوكيد ونون الإناث نحو: لاَ تَضْرِبْنَانِّ يَاهِنْدَاتُ. وهو المنبه عليه بقوله:

(ص) وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّداً * فِعْلاً إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا

(ش) وإنما شمل قوله: «الأَلِفْ» الأَلِفَين[4] لوجود علة المنع فيهما، وإنما لحقت الألف قبلها ليفصل بين الأمثال وهي نون الضمير ونون التوكيد. «وخَفِيفَةٌ» فاعل بـ «تَقَع»[5]، «وبَعْدَ» متعلق بتقع، «وشَدِيدَةٌ» معطوف[6] بلكن على خفيفة، «وكَسْرُهَا أُلِفْ» جملة اسمية / مستأنفة، ويمكن أن ٢٠٢/ب تكون في موضع نصب على الحال من شديدة، «وَأَلِفاً» مفعول مقدم بزِدْ، «ومُؤَكِّدًا» حال من الفاعل المستتر في «زِدْ» و«فِعْلاً» مفعول بـ «مُؤَكِّدًا» و«أُسْنِدَا»[7] في موضع الصفة لفعل، «وَإِلَى» متعلق بـ «أُسْنِدَا»[8]. ثم إنَّ

---

(1) في هـ ، ظ، ت «إلا والأول» تحريف.
وفي ز «والأول» تحريف.
(2) «تعالى» ساقطة من ش.
(3) سورة يونس آية: ٨٩
(4) «الألفين» ساقطة من ظ.
(5) في هـ «تقع».
(6) في هـ ، ز «معطوفة».
(7) في هـ ، ت «وأسند».
(8) في هـ «بأسند» ما أثبتّ أدق كما في الأصل، والألفية وبقية النّسخ.

النون الخفيفة[1] تُحذف في موضعين أشار إلى الأول منهما[2] بقوله:

(ص) وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ * ...

(ش) يعني أنَّ نون التوكيد الخفيفة تُحذف إذا لقيها ساكن تقول[3]: اضْرِب الرَّجُلَ ومنه[4] قوله:

١٨٢ - لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ * تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[5]

وفُهم من قوله: «لِسَاكِنٍ» أنها مرادة معنى[6]؛ لأن حذفها العارض لفظي وهو التقاء الساكنين، وفُهم أيضاً من قوله: «رَدِفْ»، أنَّ الساكن الموجب لحذفها[7] متأخر عنها. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ[8]

(ش) يعني أنَّ النون[9] الخفيفة تُحذف أيضاً إذا وقف عليها وكانت[10] بعد ضمة أو كسرة نحو: أَخْرِجُنْ يَا زَيْدُون، وأَخْرِجِنْ[11] يَا هِنْد، بعد أن تُحذف من أَخْرِجُنْ واو الضمير، ومن أَخْرِجِنْ ياء الضمير لالتقاء الساكنين.

---

(١) «الخفيفة» ساقطة من ظ.

(٢) «منهما» ساقطة من هـ .

(٣) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «كقولك».

(٤) في ش، هـ ، ز، ك، ت «ومثله».

(٥) الشاهد للأضبط بن قريع السعدى وهو في اللسان «هون» وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٤١٩، وشرح ابن الناظم ٦٣٠ وشرح المرادى ٤: ١١٤، وأوضح المسالك ٣: ١٣٧ وشرح الأشمونى ٣: ٢٢٥.
روى في هـ «لا تهن الفقير علك أن» تركع يوماً والدهر قد رفعه»
وفي هذه الرواية فلا شاهد لأن «لا تهن» هنا قبل التوكيد بدليل حذف الياء.

(٦) في الأصل «يُعنى» تحريف.

(٧) في ت «حذفها».

(٨) في ظ «إختلف» ما أثبتّ كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٩) في ت «لون» تحريف.

(١٠) في ظ «أو كانت».

(١١) في ك «واخرجين» المثال هنا قبل الحذف.

فإذا وقفت(١) عليها ذهبت نون(٢) التوكيد؛ لأنها لا تثبت في الوقف فيرجع حينئذٍ ما حُذف لأجلها. وقد أشار إلى ذلك(٣) بقوله:

(ص) وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِى الْوَقْفِ مَا * مِنْ أَجْلِهَا فِى الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

(ش) يعني أنك إذا وقفت على النون الخفيفة حذفتها ورددت / ما كان ٢٠٣ أ حُذِفَ لأجلها في الوصل وهو «الواو» من أَخْرِجُنْ «والياء» من أَخْرِجِنْ فتقول: يَا زَيدُونَ أَخْرِجُوا، ويَا هِنْدُ أَخْرِجِي. وفُهم منه أيضاً أنَّ حذفها لغرض الوقف وأنها مرادة معنى. «وَرَدِفْ» في موضع الصفة «لِسَاكِن» «وبَعْدَ» متعلق «بِاحذف» وكذلك «إِذَا» و«إِذَا حَذَفْتَهَا» متعلق «بارْدُدْ» و«هَا» عائدة(٤) على النون، «ومَا» مفعول «بارْدُدْ» وهي موصولة واقعة على الواو والياء المحذوفين(٥) لأجل النون وصلتها عُدِمَا(٦)، «ومنْ(٧) أَجْلِهَا» «وفِى الْوَصْلِ» متعلقان بـ «عُدِمَا»(٨) والتقدير: أرْدُدْ(٩) في الوقف إذا حَذَفْتَ النون الشيء الذي عُدم(١٠) من أجلها في الوصل(١١)، ثم قال:

(ص) وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا * وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِى قِفَنْ قِفَا

(ش) الضمير في «وأَبْدِلَنْهَا»(١٢) عائد على النون الخفيفة، يعني أنها إذا

---

(١) في الأصل «وقف».
(٢) في الأصل «بنون».
(٣) في ظ «وإلى ذلك أشار».
(٤) في هـ ، ز، ظ، ك، ت «عائد».
(٥) في ظ، ك «المحذوفتين».
(٦) في هـ «عدم».
(٧) في الأصل، ش، ك «من».
(٨) في هـ ، ز، ظ، ك، ت «بعدم» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية، ش.
(٩) في هـ «وأردد».
(١٠) في ظ «حذف».
(١١) في هـ «الوقف» تحريف.
(١٢) في هـ، ز، ظ «أبدلنها».

وقعت بعد فتحة ووقفتَ[1] عليها أَبْدَلْتَهَا أَلِفاً فتقول: في «اضْرِبَنْ» في الوقف[2] اضْرِبَا، وفي «قِفَنْ» «قِفَا»، وكذلك إذا وقفت على قوله - عز وجل: - (لَنَسْفَعَنْ)[3] «لَنَسْفَعَا». «وَوَقْفًا» مصدر في موضع الحال من فاعل أبدلنها، أي في حال كونك واقفاً، ويُحتمل أن يكون مفعولاً له أي لأجل الوقف.

☆☆☆☆☆☆☆☆

(1) في ت « وقفت».
(2) «في الوقف» ساقط من ك.
(3) سورة العلق آية: ١٥ .

(ما لا ينصرف)

(ص) الصَّرْفُ تَنوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا * مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاِسْمُ[1] أَمْكَنَا

(ش) يعني أنَّ الصرف هو التنوين الذي به يتبين[2] أنَّ الاسم الذي يتصل به يُسمى أمكن[3]، وما صرح به من أنَّ الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين، ويمتنع الاسم / من الصرف لوجود علتين[4] فيه أو علة ٢٠٣/ب تقوم مقام علتين، وقصده في هذا الباب أن يُبيِّن الأسماء التي لا تنصرف، وإنما ذكر الصرف وعرَّفه، لأنَّ بمعرفته[5] تعرف الاسم الذي لا ينصرف فما وجد فيه التنوين المذكور فهو منصرف، وما لم يوجد فيه فهو غير منصرف. ثم اعلم أنَّ جميع ما لا ينصرف اثناء عشر نوعا: خمسة في النكرة[6]، وسبعة في المعرفة، وقد شرع في القسم الأول وبدأ منه بألف التأنيث فقال:

(ص) فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ * صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا[7] وَقَعْ

(ش) يعني أنَّ ألف التأنيث تمنع من الصرف مطلقاً أي[8] مقصورة

---

(١) في ظ «اللإسم».

(٢) في هـ ، ز، ظ، ت «يتبين به» تقديم وتأخير.

(٣) قوله: أمكن أي لتمكنه في باب الإسمية ويكون معرباً، وعلامته أنه يجر بالكسرة مطلقا، ومع الألف واللام، والإضافة، وبدونهما، ويدخله التنوين للدلالة على خفته، وزيادة تمكنه.
قال ابن مالك في شرح الكافية ٣: ١٤٣٤: «وسُمِّيَ منصرفاً لإنقياده إلى ما يَصْرِفه من عدم تنوين إلى تنوين، ومن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره.

(٤) في ظ «علة» تحريف.

(٥) في الأصل «معرفته» تحريف.

(٦) في ش «في النكرة والمعرفة» وعبارتها أدق. وهي الأصح.
وفي ز «في والمعرفة النكرة» وعبارتها أدق. وهي الأصح.

(٧) في الأصل، ظ، ت «كيف ما» ما أثبتُّ كما في الألفية وبقية النُّسخ.

(٨) «أي» ساقطة من ت.

كانت أو ممدودة، كيفما كان الاسم الذي هي فيه من كونه نكرة أو معرفة، مفرداً أو جمعاً نحو: ذِكْرَى وَسَلْمَى ومُجْبَلَى[1] وسُكَارَى، وحَمْرَاء وأَشْمَاء وزكرياء، وإنما منعت ألف التأنيث وحدها؛ لأنها قامت مقام علتين وهما التأنيث ولزوم التأنيث.

«فأَلِفُ التَّأْنِيثِ» مبتدأ خبره[2] «مَنَعْ» «ومُطْلَقاً» حال من الضمير في منع العائد على المبتدأ، «حَوَاهُ» صلة الذي، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الضمير المستتر في حواه، «والهَاء» في حواه عائدة على ألف التأنيث، «وكَيْفَمَا[3] وَقَعْ» شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. والتقدير: كيفما[4] وقع منع الصرف[5].

ثم أشار إلى النوع الثاني مما يُمنع في النكرة فقال /: ٢٠٤ أ

(ص) وَزَائِدَا فَعْلاَنَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ * مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تأْنِيثٍ خُتِمْ[6]

(ش) يعني أنَّ «زائدي فَعلان» وهما الألف والنون الزائدتان يمنعان الصرف[7] إذا كانا[8] في وصف سَلِمَ من أن يُختم بتاء التأنيث، والمانع له من الصرف الألف والنون والصفة. وفُهم منه أنَّ ذلك مخصوص بهذا الوزن الذي هو «فَعْلاَن»، وفُهم من قوله: «وَصْفٌ[9] أن[10] هاتين[11] الزيادتين لو

---

(١) في الأصل، ظ «وبخلى».
(٢) في ظ «وخبره».
(٣) في الأصل، هـ «وكيف ما».
(٤) في الأصل، ت «كيف ما».
(٥) في هـ «من الصروف».
(٦) «تأنيث» مكرره في الأصل.
(٧) في هـ «من الصرف».
(٨) في ز «إذا كانتا».
(٩) في هـ ، ز، ظ، ت «في وصف» وعبارتها أدق.
(١٠) «أن» ساقطة من ت.
(١١) في ز، ك «هذين» تحريف.

كانتا في غير الوصف لم يمنعا[١] نحو: سرحان، وفُهم منه أنَّ الوصف المحتوى على هاتين[٢] الزيادتين إذا أُنث بالهاء[٣] لم يمنع[٤] نحو: ندمان فإنك تقول في مؤنثه ندمانة، فمثال ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فإنك تقول في مؤنثهما[٥] غَضْبَى وسَكْرَى. ولا يجوز فيهما غضبانة وسكرانة.

«وزَائِدَا» معطوف على الضمير المستتر في «منَعَ» العائد على ألف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمفعول، والتقدير: مَنَعَ[٦] الصرفَ ألف التأنيث وزَائدَا فَعْلاَنَ، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أي «وزائدا فَعْلاَن كذلك»، «وفِي وَصْفٍ» متعلق بزَائِدَا «وسَلِم» إلى آخر البيت في موضع الصفة لوصف «وخُتِم» في موضع المفعول الثاني ليُرَى، «وبتاء» متعلق بخُتم، ثم أشار إلى النوع الثالث[٧] فقال:

(ص) وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلاَ * مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلاَ / ٢٠٤ ب

(ش) يعني أنَّ الوصف إذا كان على وزن «أَفْعَلَ» وكان مؤنثه ممنوعاً من التاء لا ينصرف، وفُهم منه أنَّ «أَفْعَلَ»[٨] إذا لم يكن وصفاً انصرف كأفكل اسم للرِّعْدَة[٩].

---

(١) في هـ «لم تمنعا» التذكير والتأنيث جائز.
(٢) في ز، ك «هذين» تحريف.
(٣) في ز «بالتاء».
(٤) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «لم يمتنع».
(٥) في ظ «مؤنثيهما».
(٦) في الأصل، ك «بالمنع».
(٧) في ت «الثاني» سهو من الناسخ.
(٨) في ش «وفُهم منه أنَّ ما كان على وزن أفعل» وعبارتهما أكمل.
وفي ك «أن الفعل».
(٩) «والأَفْكَل بالفتح: الرِّعْدة من بَرْد أو خوف. ولا يُبنى منه فِعْل، وهمزته زائدة، ووزنه أَفْعَلْ، ولهذا إذا سُمّيتَ به لم تصرفه للتعريف ووزن الفعل، وفي حديث عائشة «فأخذني أَفْكَلٌ فارتعدت من شدة الغَيْرة».
اللسان «أفل».
انظر الكتاب ٣: ١٩٤.

وفُهم منه أنَّ «أَفْعَلَ» إذا كان الوصف به على خلاف الأصل لم يمتنع[1] من الصرف كأربع من أسماء العدد، وفُهم منه[2] أيضاً أنَّ الوصف إذا لم يكن على وزن أَفْعَل لم يؤثر في المنع كضارب، وفُهم منه أنَّ أفعل الصفة إذا أُنث بالتاء منصرف كقولهم: أَرْمَل للفقير. فإن مؤنثه أَرْمَلَة، وشمل أفعل ما مؤنثه فعلاء كأحمر حمراء، وما مؤنثه فُعْلَى[3] كأكبر وكُبْرَى، وما لا مؤنث له كأَكْمَر للعظيم الكَمَرة، لأن قوله: «مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا» شامل له، وشمل أيضاً ما اسميَّتُه عارضة كأَدْهَم، «ووَصْفٌ» معطوف على زائدا، ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم في «زَائِدَا[4] فَعْلاَنَ» وأَصْلِيٌّ نعت له، وهو الذي سوغ الابتداء به إذا جُعِل مبتدأ، «ووَزْنُ» معطوف على وصف «ومَمْنُوع» حال من أفعل، «وبِتَا» متعلق بتأنيث. ثم صرح بمفهوم قوله: أَصْلِيٌّ فقال:

(ص) وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ * كَأَرْبَعٍ ...

(ش) يعني أنَّ وزن «أَفْعَل» إذا كان اسماً ووصف به فوصفيته غير مُعْتَدٍّ[5] بها في المنع لعروضها، وذلك «كَأَرْبَع» فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به[6] فقالوا: مَرَرْتُ بِنِسَاءٍ أَرْبَعٍ، فهو منصرف ولا أثر لوصفيّته، وكذلك رَجُلٌ أَرْنَبٌ، أي ذليل، وأصله الأرنب / وكما يُلغى عارض الوصفية فكذلك ٢٠٥ أ
يُلغى[7] عارض الاسمية، وإلى ذلك أشار بقوله:

---

(1) «من الصرف» ساقط من ش.
وفي ز «لم يمنع منه الصرف».
(2) «منه» ساقط من هـ ، ظ، ت.
(3) في ش، ز، ك، ت «فُعْلا».
(4) في الأصل، ش، هـ ، ز، ك «زائدى».
والمُثبتُ أدق كما في ت والألفية.
(5) في ت «متعد» تحريف.
(6) «به» ساقط من ت.
(7) في ش، ك «يلغى أيضا».

(ص) ... * ... وعَارِضَ الإِسْمِيَّةْ

(ش) وهو عكس «أَرْبَع» ومعناه أنَّ أفعل يكون في الأصل وصفاً فيجرى مُجْرَى الأسماء فتُلغى[1] اسميته ويُمنع من الصرف على مقتضى الأصل، وقد مثل ذلك بقوله:

(ص) فَالأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ * فِي الأَصْلِ وَصْفاً انْصِرَافُهُ مُنِعْ

(ش) من أسماء القيد «أَدْهَم» وهو في الأصل وصف[2]، لكنه استُعمل استعمال[3] الأسماء فأُلغيت فيه الاسمية وبقيَ غير منصرف على مقتضى الأصل فتقول: مَرَرْتُ بِأَدْهَم. أي بقيد، ومثل «أدهمَ» في ذلك «أَرْقَم» لنوعٍ من الحيَّات، وأسود للحية أيضا.

«فَالأَدْهَمُ» مبتدأ، «والقَيْدُ» بدل منه، بدل الشيء من الشيء، «وانْصِرَافُهُ مُنِعْ» خبر المبتدأ، «ولكونه» متعلق بمنع، «وفِي الأَصْلِ» متعلق بوضع، ثم إنَّ[4] من الأسماء التي على وزن أَفْعَل ما جاء فيه الصرف ومنع الصرف وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى * مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا

(ش) «أَجْدَلٌ»[5] إسم للصقر، «وأَخْيَلٌ» اسم لطائر ذي خِيلان، «وأَفْعَى» اسم لضربٍ[6] من الحيَّات، وليست هذه الأسماء صفات لا[7] في الأصل ولا في الاستعمال فحقها الصرف، ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب

[1] في الأصل «فيلغى».
[2] أدهم: وصف لكل شيء فيه سواد. ثم استعمل إستعمال الأسماء فأطلق على كل قيد أدهم.
[3] «إستعمال» ساقطة من ز.
[4] في ز «أل» تحريف.
[5] في هـ ، ت «وأجدل».
[6] في ز، ك «لنوع».
[7] «لا» ساقطة من ز، ك.

منعها[1] من الصرف، ووجهه أنه لاَحَظَ فيها معنى الصفة وهو ظاهر في «أَجْدَل»؛ لأنه من الجدل وهو القوة «أَخْيَل»؛ لأنه من الخيول وهو الكثير الخيلان.

وفُهم من [قوله][2]: «مَصْرُوفَةٌ وقَدْ / يَنَلْنَ» أن الصرف هو الكثير. ثم أشار إلى النوع الرابع مما لا ينصرف في النكرة فقال: ٢٠٥ ب

(ص) وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ * فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَرْ

(ش) يعني أنَّ هذه الأسماء الثلاثة التي ذكرها في هذا[3] البيت يمتنع[4] صرفها للعدل والوصف. أما «مَثْنَى» فهو وصف وهو معدول عن اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ فإذا قلت: جَاءَ الْقَوْمُ مَثْنَى، فمعناه جَاءَ الْقَوْمُ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، فعدل عن اثنين اثنين إلى مثنى، وأما «ثُلاَثَ» فهو أيضاً وصف وهو معدول[5] عن ثلاثة[6] ثلاثة، فإذا قلت[7]: مَرَرْتُ بِقَوْمٍ ثُلاَثَ، فمعناه مَرَرْتُ بِقَوْمٍ ثلاثة ثلاثة. وأما «أُخَرُ» فهو[8] أيضاً وصف وهو معدول عن الألف واللام[9]؛ وذلك لأنه جمع «أُخْرَى» أنثى الآخر، وحق ما كان كذلك أن يُستعمل بأل أو

---

(1) في هـ ، ز، ظ، ت «يمنعها».
(2) «قوله» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(3) «هذا» ساقطة من ظ.
(4) في ظ، ك «يمنع».
(5) في ش «وأما ثلاث فهي وصف أيضاً معدول» وعبارتها أحسن.
(6) «ثلاثة» ساقطة من ش، ز.
(7) ما بعد «جاء القوم اثنين اثنين» إلى هنا ساقط من ز.
(8) اجتمع لفظ «مثنى، وثلاث، ورباع» في قوله تعالى في سورة النساء. آية: ٣
﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ﴾
وكذلك لفظ «آخر» في قوله تعالى في سورة البقرة آية: ١٨٤
﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾
(9) «اللام» ساقطة من ظ.

بالإضافة(١) فعدل عن ما(٢) يستحقه من ذلك، وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته(٣) ثم قال:

(ص) وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلاَثَ كَهُمَا * مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

(ش) يعني أنَّ مُوازن(٤) «مَثْنَى وثُلاَث» من ألفاظ(٥) العدد المعدول مثل هذين الوزنين في امتناع الصرف للعدل والوصف فتقول: مَرَرْتُ بِقَوْمٍ مَوْحَد وأُحَادَ ومَثْنَى وثُنَاء، ومَثْلَث وثُلاَث ومَرْبَع ورُبَاع. «وَوَزْنُ» مبتدأ، والخبر في قوله: «كَهُمَا» أي مثلهما، وأدخل كاف التشبيه على المضمر لضرورة الوزن(٦). «ومِن وَاحِدٍ» وما بعده(٧) في موضع الحال من الضمير المستتر في الخبر. ثم أشار إلى النوع الخامس فقال: / ٢٠٦ أ

(ص) وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ * أَوِ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلاَ

---

(١) في ز، ظ «الإضافة».
(٢) في هـ ، ز، ظ، ت «عما».
(٣) قال ابن مالك:
«وأما أُخَر المعدول فهو المقابل لـ «آخرين» وهو جمع أُخرى - أنثى آخر - لا جمع أُخرى بمعنى: آخِرَة - فإن أُخرى قد تكون بمعنى آخِرة كقوله تعالى:
(قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لأُولاَهُمْ)
وهذه تجمع على «أُخر» مصروفاً لأنه غير معدول. ذكر ذلك الفراء. والفرق بين «أُخرى» و«أُخرى» أن التي هي أنثى «آخر» لا تدل على الإنتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليهما أمثالهما في صنف واحد كقولك:
(عندي بعير وآخَرُ، وآخَرُ، وآخَرُ) و(عندي ناقة وأُخْرَى وأُخرَى وأُخرَى) وأما «أُخرى» بمعنى «آخِرة» فتدل على الإنتهاء ولا يُعطف عليها مثلها في صنف واحد.
شرح الكافية ٣: ١٤٤٩.
وانظر الهمع ١: ٨١ - ٨٣
(٤) في ش «ما وازن» وفي ك «موازين».
(٥) في هـ «أسماء».
(٦) دخول الكاف على الضمير المنفصل نادر، ولا يجوز إلا في الضرورة. صرّح بذلك سيبويه ٢: ٣٨٤. وانظر باب حروف الجر والشواهد على ذلك.
(٧) في هـ «وما بعدها».

(ش) يعني أنَّ الجمع المشبه «مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ»[1] في كونه مفتوح الفاء وثالثه ألف بعدها حرفان «كمَفَاعِل» أو ثلاث أحرف أوسطها ساكن «كمَفَاعِيل» يمتنع صرفة لِقيام الجمع فيه مقام علتين وهي الجمع وعدم النظير في الواحد وشمل «مَفَاعِلاَ»[2] ما أوله الميم كمَسَاجد، وأما أوله غيرها كَدَراهِمَ وشمل [قوله][3] «المَفَاعِيل»[4] ما أوله ميم كمَصَابِيح، وما ليس أوله ميم كدَنَانِير.

«وكَافِلاً» خبر كن «وبِمَنْعٍ» متعلق بـ «كَافِلاً»[5]، و«مفَاعِلاَ»[6]، مفعول بِمُشَبِه. ثم إنَّ من هذا الجمع ما يجيء معتل الآخر معتل اللام وهو قسمان:

أحدهما: ما قُلبت فيه الكسرة التي بعد الألف فتحة فانقلبت الياء نحو: عَذَارَى، ولا إشكال في منع التنوين منه.

والآخر: ما استثقلت[7] في بابه الضمة فحُذفت ولحق بها[8] التنوين وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) وَذَا اعْتِلاَلٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي * رَفْعاً وَجَراً أَجْرِهِ كَسَارِي

(ش) يعني أنَّ ما كان من الجمع المعتل اللام مثل «جَوَارٍ»[9] في كونه

---

(1) في ز «لمفاعل أو لمفاعيل».
(2) في الأصل، ظ، ت «مفاعل».
وفي ش، هـ ، ز، ك «المفاعل» وما أُثبتُّ أدق كما في الأصل، وظ والألفية.
(3) «قوله» تكملة من هـ ، ز.
(4) في الأصل «مفاعل» المُثبَت كما في الألفية وبقية النُسخ.
(5) في ت «بكافل».
(6) في الأصل، ش، هـ ، ظ، ك «ومفاعل» والمُثبَت أدق كما في ز والألفية.
(7) في هـ ، ت «ما استقلت» تحريف.
(8) في ش، هـ ، ز، ظ، ت «والحقها».
(9) في ز، ك «جوَارِى».

على ما ذُكر من حذف الحركة يجري مجرى «سَارٍ»[1] في لحاق التنوين بآخره[2] في حالة الرفع والجر فتقول: هذه جَوَارٍ ومَرَرْتُ بجَوَارٍ، وسكت عن حالة النصب ففُهم[3] أنه على الأصل كالصحيح فتقول: رَأَيْتُ جَوَارِيَ، وفُهم من قوله: «كَالجَوَارِي» أن نحو: عَذَارَى[4] ليس كذلك، وإن كان معتلا وظاهر النظم أنَّ التنوين في جَوَارٍ / وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له «بِسَارٍ»[5]، وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض[6] عن[7] الياء المحذوفة، والتنوين في «سَارٍ» للصرف ويخالفه أيضاً أنَّ المقدر[8] في ياء «جَوَار» الفتحة والمقدر في ياء «سَارٍ» الكسرة. ٢٠٦ ب

«وذَا اعْتِلاَلٍ» مفعول بفعل مضمر يفسره أَجْرِهِ، «وكَسَارِي» متعلق بِأَجْرِه، «ومِنْهُ» متعلق باعتلال، «وكَالجَوَارِي» في موضع نصب على الحال من «ذَا اعتلال» ثم قال:

(ص) وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الجَمْعِ * شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ

(ش) يعني أنَّ «سَرَاوِيلَ» ممنوع[9] من الصرف لشبهه بالجمع الذي على وزن مفاعيل، وفُهم من قوله: «شَبَهٌ» أنَّ سراويل ليس بجمع وهو الصحيح، خلافاً[10] لمَن قال إنه جمع سراول أو سروالة. ثم قال:

---

(1) في هـ «سَارِي»

(2) في ظ «فأجره» تصحيف.

(3) في ش، هـ، ز «ففُهم منه».

(4) في ظ «عذرى» تحريف.

(5) في ك «بساري».

(6) انظر تنوين العوض. فقد سبق الكلام عليه ضمن أنواع التنوين في أول الشرح.

(7) في الأصل «من الياء».

(8) من هنا سقط من هـ بمقدار ورقة إلى قوله: «مطلقا».

(9) في ظ «يمنع».

(10) «سراويل ممنوع من الصرف مع أنه مفرد، واختلف في سبب منع صرفه فقيل إنه أعجمي حمل على موازنه من العربي كدنانير وقيل إنه منقول عن جمع سراولة، واختلف في سماع سروالة فقال أبو =

(ص) وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا[1] لَحِقْ * بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

(ش) يعني أنَّ ما سُمِّيَ به[2] من الجمع المذكور أو بما لحق به كسراويل امتنع من الصرف. فتقول في رجل سميته مَسَاجِد أَو سَرَاوِيل: مَرَرْتُ بِمَسَاجِدَ وسَرَاوِيلَ، والمانع له من الصرف الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها هذا معنى ما شرح به «المرادى»[3] البيت، وعندي أن قوله: «وَإِنْ بِهِ» أي إن سُمِّي بسراويل[4] أو بما لحق به يعني جميع ما تقدمه من الأنواع الخمسة الممنوعة من[5] الصرف. لمساواتها للجمع [وما لحق به][6] في منع الصرف في التسمية ولا وجه / لتخصيص الجمع وما أُلحق[7] ٢٠٧ / أ بالجمع في منع الصرف حال التسمية.

والضمير في «بِهِ» الأول ـ على[8] الشرح الأول[9] ـ عائد على الجمع وكذلك «بِهِ»[10] الثاني، «ومَا» واقعة على سراويل، والضمير العائد على

= العباس: إنها مسموعة، وأنشد عليها:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

وقيل لم يُسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه، والصحيح ما قاله أبو العباس فقد ذكر الأخفش أنه سمع من العرب سروالة. والعلة في منع صرفه قيام العلمية مقام الجمعية وهو مذهب المبرد، وقيل منع صرفه لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه والصحيح قول سيبويه إنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح.

شرح التصريح ٢: ٢١٢، ٢١٣، وانظر الكتاب ٣: ٢٢٩ والمقتضب ٣: ٣٢٦، ٣٢٥.

(١) في الأصل «ما» ما أثبتُّ هو الصواب كما في الألفية وبقية النُّسخ.

(٢) «به» ساقط من ظ.

(٣) انظر شرح المرادى ٤: ١٣٣.

(٤) في الأصل، ش، هـ، ك «سراويل».

(٥) «من» ساقطة من ظ، ت.

(٦) «وما لحق به» تكملة من ش، ز، ك.

(٧) في ز «وما لحق».

(٨) في ت «عائد على».

(٩) «على الشرح الأول» ساقط من ك.

(١٠) في ز «في به» وهي أدق..

الموصول[1] الفاعل بلحق وهو عائد على سراويل، [وأما على التفسير الثاني فالضمير في «بِهِ» الأول عائد على سراويل][2]، وفي «بِهِ» الثاني عائد على أنواع مما لا ينصرف في النكرة، وما واقعة[3] على تلك الأنواع والضمير[4] العائد عليها الهاء في «بِهِ» والتقدير: وإن سُمّي بسراويل أو بالأنواع التي لحق بها سراويل، أي تبعها «فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّْ».

«فَالانْصِرَافُ» مبتدأ، «ومَنْعُهُ» مبتدأ ثان، «ويَحِقّْ» خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ[5] الأول، والأول[6] مع ما بعده[7] جواب الشرط، ولما فرغ من الأنواع الخمسة التي لا تنصرف في النكرة ولا في المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في المعرفة وهو[8] سبعة أنواع. أشار إلى الأول بقوله[9]:

(ص) وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا * تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِ يكَرِبَا[10]

(ش) يعني أنَّ الاسم إذا اجتمع فيه العلمية والتركيب امتنع من[11] الصرف، ويطلق التركيب في اصطلاح النحويين على تركيب الإسناد وهي[12] الجمل[13] نحو: بَرَقَ نَحْرُه، وعلى تركيب الإضافة نحو: عبد شمس، وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا «والمزج» في اللغة «الخلط، فيختلط

---

(1) في ت «على الجمع الموصول».
(2) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.
(3) في الأصل، ش، هـ، ك «واقع».
(4) في الأصل «الضمير».
(5) «المبتدأ» ساقطة من ش، ز، ك، ت.
(6) يريد بالمبتدأ الأول وما بعده في قوله: «فالإنصراف منعه يحق»
(7) في ز، ظ، ك «وما بعده».
(8) في ت «وهي».
(9) في ش «فقال».
(10) في الأصل، ز، ظ، ت «معدى كربا».
(11) «من» ساقطة من ت.
(12) في ز «وهو».
(13) في ك «الجملة».

الاسم مع الاسم ويجعل الإعراب في آخِر الثاني ويُبنى آخر الأول على الفتح نحو: بَعْلَبَكّ(١) ما لم يكن آخره ياء فيُسكن / نحو مَعْدِ يكِربَ(٢)، وخرج بقوله: «تَرْكِيبَ مَزْجٍ». تركيب(٣) الإسناد وتركيب الإضافة وخرج بذكر المثال ما خُتم «بويه» من المركب تركيب مزج فإنه يُبنى على الكسر في اللغة الفُصحى. ٢٠٧/ب

«وَالْعَلَمَ» مفعول بفعلٍ مضمر يفسره امنع، «ومُرَكَّبًا» حال من العلم «وتَرْكِيبَ»(٤) مفعول مطلق والعامل فيه «مُرَكَّبًا»(٥) ثم أشار إلى الثاني بقوله(٦):

(ص) كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلاَنَا * كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا

(ش) يعني أنَّ العلمية أيضاً(٧) تمنع الصرف مع زيادتي فعلان، ولما كان قوله: «فَعْلاَنَا» يوهم إرادة هذا الوزن كما تقدم في قوله: «وَزَائِدَا فَعْلاَنَ(٨) فِي وَصْفٍ» أزال ذلك الإبهام بقوله: «كَغَطَفَانَ(٩) وكَأَصْبَهَانَا(١٠)» فعلم أنَّ الوزن غير مخصوص بفعلان، لأن وزن «أَصْبَهَانَ» أَفْعَلاَنَ، ووزن «غَطَفَانَ» فَعَلاَنَ، وقد يكون غير(١١) ذلك من الأوزان نحو: سَلْمَان وعِمْرَان وعُثْمَان وخُرَاسَان، وقوله: «حَاوِي» مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، وهو على حذف

---

(١) وفي ز «بعل بك».
(٢) في الأصل «معدى كرب».
(٣) «تركيب» ساقطة من ت.
(٤) في ز، ك «وتركيب مزج».
(٥) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «مركب» والمُثبتُ أدق كما في ز والألفية.
(٦) في ت «فقال».
(٧) «أيضا» ساقطة من ت.
(٨) في الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «فعلانا» والمُثبتُ كما في بيت الألفية.
(٩) في ز «كفعلان» تحريف.
(١٠) في ظ «وأصبهان».
(١١) في ز، ظ، ت «على غير».

الموصوف، والتقدير: كذا علم حاوى زائدى فعلانا. ثم انتقل إلى الثالث وهو التأنيث مع العلمية وهو ضربان: لفظي ومعنوي، وقد أشار إلى الأول منهما فقال[1]:

(ص) كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا[2] * ...

(ش) يعني أنَّ العلم المؤنث بالهاء يمتنع صرفه مطلقاً سواء[3] كان ثُلاثياً[4] كهِبَة، أو زائداً[5] كخَوْلَة وعَائِشَة، وسواء كان مدلول[6] الاسم مؤنثاً كفاطمة أو مذكراً كطَلْحَة /، ثم إنَّ المعنوي متحتم[7] المنع وجائزه. ٢٠٨ أ
وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... * وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلاَثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ * أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لاَ اسْمَ ذَكَرْ

(ش) فذكر من المؤنث الذي لا علامة فيه وهو متحتم المنع أربعة انواع :

الأول: الزائد على الثلاثة ك «زَيْنَبُ وسُعَادُ» فإنَّ الحرف الرابع قام مقام التاء.

الثاني: الثُلاثي الساكن الوسط إذا انضمت إليه العُجْمَة كـ« جورَ» اسم بلد، وهو أعجمي فقامت العجمة مقام الحركة.

الثالث: المتحرك الوسط كـ «سَقَر»؛ لأنَّ الحركة قامت مقام الحرف الزائد.

---

(1) في ش، ز «بقوله».
(2) هنا إنتهى السقط في هـ ، والذي بدأ بعد قوله: «أنَّ المقدر.
(3) في ش، هـ ، ز، ك، ت «أي سواء».
(4) في الأصل، ش، هـ ، ز، ك، ت «ثنائيا» «وما أثبتُّ من ظ أدق وأولى؛ لأن المؤنث إذا كان ثنائياً جاز فيه الوجهان نحو: «يد» وقيل يُصرف بلا خلاف.
انظر الإرتشاف ١: ٤٣٩ .
(5) في هـ «أو أزيد».
(6) في ت «مدلوله».
(7) في ز، ك «محتم» تحريف.

الرابع: أن يكون منقولاً من المذكر إلى المؤنث[1] كما إذا سميت إمرأة بزَيْدٍ فإنه نُقل من الخفة إلى الثقل. «وشَرْطٌ» مبتدأ «وَمَنْعٍ» مضاف إليه وهو أيضاً مضاف إلى «العَارِ»[2] وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «والعَارِ» أصله العَارِى بالياء[3]، فحُذف[4] الياء واستغنى [5] عنها بالكسرة، «وكَوْنُهُ» خبر المبتدأ، «وارْتَقَى» في موضع الخبر لكون، «وفَوْقَ» متعلق بارتقى، «والثَّلاَثِ» مضاف في التقدير أي فوق الثلاث[6] الأحرف، وحذف منه التاء لأن الحرف يُذكر ويؤنث، «أَوْ زَيْدٍ» مخفوض بالعطف على «كجُورَ أَوْ سَقَر» و«اسْم امْرَأَةٍ» حال من زيد، «ولاَ اسْم»[7] معطوف عليه وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله: «اسْم امْرَأَةٍ» ثم أشار إلى الثاني من المؤنث الذي[8] لا علامة / فيه بقوله: ٢٠٨ ب

(ص) وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ * وَعُجْمَةً كَهِنْدَ، وَالْمَنْعُ أَحَقّ

(ش) يعني أنَّ الثلاثي الذي عدم التذكير السابق وعدم العجمة يجوز فيه وجهان، الصرف والمنع، والمنع[9] أفصح. وفُهم ذلك من قوله: «وَالْمَنْعُ أَحَقّ» وقد جمع الشاعر بين اللغتين[10] فقال:

---

(1) في هـ ، ت «للمؤنث».
(2) في هـ ، ت «العارى» تحريف.
(3) «بالياء» ساقط من ز.
(4) «فحذف الياء» ساقط من ظ.
وفي ش، هـ ، ز، ك، ت «فحذفت الياء»
(5) في ز «استغناء».
(6) هكذا وردت في الأصل وبقية النسخ «الثلاثة الأحرف». وهي أصح.
(7) في ظ «ولا إسم ذكر» أكملت عبارة الألفية.
(8) «الذي» ساقطة من ت.
(9) «والمنع» ساقطة من ت.
(10) في ز «القولين».

(ص) لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا * دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ[1]

فصرف[2] الأول ومنع الثاني. «وَوَجْهَانِ» مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل[3] وخبره «فِي الْعَادِمِ»، و«تَذْكِيراً» مفعول بالعادم، «وسَبَقْ» في موضع الصفة لتذكيرا «وعُجْمَةً» معطوف على تَذْكِيراً. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

(ص) وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ * زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

(ش) يعني أنه إذا اجتمع في ا الاسم العجمة الوضعية والعلمية وكان زائداً على ثلاثة أحرف[4] امتنع من الصرف وفُهِم من قوله: «الْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ» أنَّ الاسم إذا كان أعجمياً وكان في كلام العجم غير علم ونقل لكلام العرب عَلَمًا انصرف أيضاً نحو «بَنْدَار»، والمراد بالعجمي ما ليس من كلام العرب فشمل كَلاَمَ الفُرْسِ وغيرهم من سائر الأعاجم، وفُهِم أيضاً أنه إذا كان ثلاثياً انصرف، وشمل الساكن الوسط «كنُوحٍ ولُوطٍ»، والمتحرك الوسط نحو: «لَمَكُ»[5] والذي توفرت

---

(1) الشاهد لجرير: وروى في الديوان: «دعد ولم تُغْذَ دعد بالعلب».
انظر ديوانه ٦٢، والكتاب ٣: ٢٤١ والخصائص ٣: ٦١، ٣١٦ وأمالي القالي ٢: ٦٠ وشرح الأشموني ٣: ٢٥٤. ومعجم شواهد العربية ١: ٥٢.
كما نسب لابن قيس الرقيات وهو في ملحق ديوانه ١٧٨.
وورد عجز البيت في الأصل (وعد لم تسق دعد في القلب) مصحفاً
وفي ش، ك (دعد ولم تسق دعد في القلب)
التلفع: الإلتحاف بالثوب.
الفضل: الزيادة.
العُلَبِ: جمع عُلبة وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب.
وفي هذا البيت نجد الشاعر يصف محبوبته بأنها حضرية رقيقة العيش لا تلبس لبس الأعراب، ولا تتغذى غذاءهم.
(2) في ظ «بصرف».
(3) في ت «التفضيل» تصحيف.
(4) «أحرف» ساقطة من ش.
(5) في الأصل، ش، ك «ملك».
وفي هـ، ز «كملك»، وفي ت «نملك».
وما أثبتُّ من ظ أصح وأولى، لأنَّ لَمَكُ أبو سيدنا نوح.
انظر اللسان «لمك».

فيه الشروط نحو: «إِبْرَاهِيم وإِسْمَعِيل وَإِسْحَاق ويَعْقُوب. «والعَجَمِيُّ» مبتدأ / ٢٠٩ أ
«والْوَضْعِ» مضاف إليه، «والتَّعْرِيفِ» معطوف على الوضع «ومَعْ» في موضع الحال من «العَجَمِيُّ»[١]، «وَزَيْدٍ»[٢] مصدر زادَ يُقال: زاد[٣] زَيْداً[٤] وزيادة، وحذف التاء[٥] منْ «الثَّلاَثِ»[٦]؛ لأنه مضاف في التقدير إلى الأحرف وفيها لغتان التذكير والتأنيث «وصَرْفُهُ امْتَنَعْ» مبتدأ وخبر[٧] في موضع خبر المبتدأ الأول. ثم انتقل إلى الخامس فقال:

(ص) كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلاَ * أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

(ش) يعنى أنَّ العَلَمَ إذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه امتنع من الصرف. فالخاص به نحو «ضُرِبَ» المبنى للمفعول إذا سُمى به، وشمل الغالب ما وجوده في الأفعال أكثر من وجوده في الأسماء نحو: إِفْعَل بكسر الهمزة وفتح العين[٨]، فإنه يوجد في الأسماء نحو: إِصْبَع لكن وجوده في الأفعال أكثر[٩] وهو فعل الأمر من «فَعَل» ونحو ذلك وما[١٠] كَثُرَ في الأسماء والأفعال معاً[١١] نحو افْعَل[١٢] فإنه يوجد في الأفعال كثيراً

(١) في الأصل «والعجمى».
(٢) في ت «وزيداً» تحريف.
(٣) «زاد» ساقطة من ز.
(٤) في ت «زيد» تحريف.
(٥) في ت «الياء» تصحيف.
(٦) في هـ ، ت «الثلاثى» تحريف.
(٧) في ز، ك «وخبره» تحريف.
(٨) «العين» ساقطة من ت.
(٩) في ش، ز زيادة «أكثر من وجوده في الأسماء».
الزيادة هنا لا لزوم لها.
(١٠) في ظ «وأما» تحريف.
(١١) «معا» ساقطة من ظ.
(١٢) في ز زيادة «إِفْعَل بكسر الهمزة وفتح العين» الزيادة هنا لا تُفيد.

نحو: ارْكَبْ واشْرَب، وكذلك في الأسماء نحو: أَفْكَل[1] وأَبْدَع لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست كذلك في الأسماء فكان غالباً من هذا الوجه. وكذلك «يَعْلَى» وهو[2] على وزن «يَفْعَل» وهو أيضاً موجود في الأفعال والأسماء نحو: يَذْهَب في الأفعال، ويَرْمَعُ[3] في الأسماء، ومثل للغالب[4] «بأَحْمَدَ». و«يَعْلَى» ولم يمثل للخاص[5]، وفُهم منه أنَّ وزن الفعل إذا لم يكن خاصاً ولا غالباً لم يؤثر في / منع الصرف نحو: «لغَسَب»[6] ٢٠٩ ب
اسم رجل فإنه منقول من لَغْسَبَ إذا أَسْرَعَ، «وذُو وَزْنٍ» نعت لمحذوف تقديره علم ذو وزن، «ويَخُصُّ الْفِعْلاَ» في موضع الصفة لوزن، «وغَالِبٍ» مخفوض بالعطف على يخص وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والتقدير ذو وزن خاص بالفعل أو غالب أو يخص الفعل أو يغلب. ثم انتقل إلى السادس فقال:

(ص) وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلِفْ * زِيدَتْ لإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

(ش) يعني أنه إذا سمى بما فيه ألف الإلحاق امتنع من الصرف للعلمية، وشبه ألف التأنيث نحو: عَلْقَى وذِفْرَى مُسمى بهما؛ لأنَّ عَلْقَى ملحق بجَعْفَر وذِفْرَى ملحق بِدِرْهَم، وفُهم منه أنَّ الإلحاق إذا كان بالهمزة وسُمى به انصرف وذلك نحو: عِلْبَاء[7]» فإنه ملحق بقِرْطَاس، وإنما أثرت ألف الإلحاق المقصورة، لأنها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإنَّ همزتها

---

(١) أفكل: الأَفْكل الرِّعْدة من برد أو خوف. وقد سبق ذكره في أول الباب.
(٢) «وهو» ساقطة من ز.
(٣) يَرْمَعْ: هي الحَصَى والحجارة البيض التي تتلألأ في الشمس.
(٤) في هـ ، ظ، ت «الغالب».
(٥) في ظ، ت «الخاص».
(٦) في هـ ، ز، ظ، ت «كعسب».
(٧) عِلْبَاءَ: هو عَصَبٌ في العُنق. وبه سُمِّيَ الرجل عِلْبَاء.

مبدلة من ياء، «وَمَا» مبتدأ وهي موصولة وصلتها يصير «وَعَلَمًا» خبر يَصِيرُ، وفي يصير ضمير هو اسمها وهو العائد على الموصول، «وزِيدَتْ لِإلْحَاقٍ» في موضع الصفة لألف، «ولَيْسَ يَنْصَرِفْ» في موضع خبر المبتدأ. ثم انتقل إلى السابع، وهو أربعة أنواع أشار إلى الأول والثاني منها[1] بقوله:

(ص) وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلاَ * كَفُعَلِ التَّوكِيدِ أَوْ كَثُعَلاَ

(ش) فالأول هو قوله: «كَفُعَلِ التَّوكِيدِ»، يعنى أنَّ فُعَل المؤكَّد به نحو: جُمَع يمتنع صرفه للعلمية والعدل /، أما العلمية فعلم[2] الجنس، وقيل إنه مُعَرَّف[3] بنية الإضافة فأشبه العَلَم لكونه معرفة بغير أداة لفظية، والظاهر من النظم الأول وأما العدل فهو معدول عن جمعيته[4] الأصلية فإن حق جَمْعَاء أن يجمع على جَمْعَاوات. ٢١٠ أ

والثاني: هو قوله: «أَوْ كَثُعَلاَ»[5] اسم رجل، ومثله قوله[6]: «عُمَر وزُفَر»، فالمانع[7] له[8] العلمية والعدل، أما العلمية فعلمية الأشخاص وأما العدل فهو معدول عن فاعل فعُمَر معدول عن عَامِر، وزُفَر[9] عن زافر، وثُعَل[10] عن ثَاعِل، وإنما حكم على عمر ونحوه أنه معدول عن عامر؛ لأنَّ الأكثر في

---

(1) في هـ ، ز، ظ، ك، ت «منهما» وهذا جائز، لأنَّ الضمير هنا يعود على الأول والثاني.
(2) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «فعلمية».
(3) في ت «معرب» تحريف.
(4) في الأصل «جميعه» تحريف.
(5) في الأصل، ش «كثُعَلا» والمُثبتُ كما في الألفية وبقية النسخ.
(6) «قوله» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(7) في ت «والمانع».
(8) «له» ساقط من ظ.
(9) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وزفر معدول» لا لزوم لها.
(10) في هـ ، ز «وثعل معدول» لا لزوم لها.

الأعلام أن تكون منقولة، فعمر[١] منقول عن[٢] عامر[٣] اسم فاعل من عَمَرَ يَعْمِر، فلما أرادوا التسمية بعامر عدلوا عنه لعمر اختصاراً وجرّ التوكيد في قوله: «كفُعَلِ التَّوكِيدِ» لإضافته إليه، «وثُعَلاَ»[٤] معطوف على «فُعَلِ التوكيد». ثم أشار إلى الثالث فقال:

(ص) وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ * إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ

(ش) يعني أنَّ «سَحَرَ» إِذَا أريد به سَحَر يوم بعينه مُنِعَ من الصرف للعدل والتعريف أما العدل فهو معدول عن الألف واللام، وأما التعريف فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت نفسه[٥]، فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمُراد به تعريف العلمية، فسَحَرْ ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف[٦] «والْعَدْلُ» مبتدأ، «والتَّعرِيفُ» معطوف / عليه ٢١٠ ب
«ومَانِعَا» خبر مضاف إلى سحر، وهو على حذف مضاف أي مانعاً صرفَ سحر، «وإِذَا» متعلق «بمَانِعَا»[٧]، «والتَّعْيِينُ» مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره يعتبر، «وقَصْدًا» بمعنى مقصود وهو منصوب على الحال من فاعل يُعتبر المستتر. ثم أشار إلى الرابع بقوله:

(ص) وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا * مُؤَنَّثاً وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا
عِنْدَ تَمِيمٍ ... * ...

---

[١] في الأصل، ظ، ك، ت «فعامر» تحريف.
[٢] في هـ ، ت «من».
[٣] من قوله «لأن الأكثر» إلى هنا ساقط من ك.
[٤] في الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «وثعل» والمُثْبَتُ أَدقُّ كما في ز والألفية.
[٥] في هـ ، ز «بنفسه».
[٦] قال سيبويه «تركوا صرف سَحَر ظَرفاً لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام أو يكون نكرة إذا أخرجتا منه، فلما صار معرفة في الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع، وصار معدولاً عندهم فتركوا صرفه في هذا الموضع» الكتاب ٣: ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٩.
[٧] في ك «بمانع» ما أُثبتُّ أَدقُّ كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(ش) فذكر في «فَعَالِ» إذا كان علماً لمؤنث لغتين:

إحداهما[1]: البناء على الكسر لشبهها بنَزَالِ في الوزن والعدل والتأنيث والعلمية وهو قوله: «وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالِ عَلَمًا مُؤَنَّثًا».

والأخرى إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل، أما العلمية[2]، فعلمية الأشخاص كحَذَامِ وقد يكون في علمية الأجناس كفَجَارِ، والعدل: عن فاعلة، فحَذَامِ معدول عن حاذمة وهو قوله[3]: «نَظِيرُ جُشَمَا». عند «تميم» يعنى أنه عند «تميم» غير منصرف كجُشَم، «وجُشَم» اسم رجل وهو ممنوع من الصرف. وفُهم من تنظيره ذلك بجُشَم أنَّ المانع له من الصرف العدل[4] والعلمية.

وفُهم من نسبته هذه اللغة إلى تميم أنَّ اللغة السابقة وهي البناء على الكسر لغة «أهل الحجاز»، «وفَعَالِ» مفعول «بِابْنِ»، «وعَلَى الْكَسْرِ» متعلق[5] بِابْنِ، و«علَماً مُؤَنَّثًا»[6] حالان من فَعَال «وعِنْدَ تَمِيم» متعلق بنظير.

ولما فرغ من ذكر أنواع الأسماء التي لا تنصرف شرع في / ذكر[7] أحكام تتعلق بالباب فقال: ٢١١/أ

(ص) ... وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا * مِنْ[8] كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

---

(١) في ظ «أحدهما» تحريف.
(٢) «أما العلمية» ساقط من ت.
(٣) في ش، هـ ، ز، ظ، ت «وهو نظير جشما» أكملت عبارة الألفية، وتكملتها هنا لا لزوم لها.
(٤) في ت «والعدل».
(٥) «وعلى الكسر متعلق بابن» ساقط من ك.
(٦) في هـ ، ز، ظ، ت «ومؤنثا».
(٧) في ز، ك «بيان».
(٨) في ز «في» تحريف، ما أثبتُّ هو الصواب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(ش) يعني أنَّ ما كان إحدى علتيه في منع الصرف التعريف[1] أي: العلمية إذا نُكِّرَ انصرف؛ وذلك لزوال إحدى العلتين فتبقى العلة الأخرى، ولا يُؤثر في منع الصرف إلا علتان، والمراد بذلك الأنواع السبعة المذكورة فتقول: رُبَّ مَعْدِي كَرِبَ وعُثْمَانَ وفَاطِمَةَ وَزَيْنَبَ وعُمَرَ لقيتهم، وفُهم منه أنَّ الأنواع الخمسة المذكورة في أول الباب غير داخلة في هذا الحكم ولو سُمي بها.

ونُكرت لِقَصْرِهِ الحكْمَ على السبعة، فإنه إذا سُمي بواحد من الخمسة المذكورة ثم نُكِّر لم ينصرف بعد التذكير فهي غير داخلة في الحكم، ولا يريد: «مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا»، كائنا ما كان، «وكُلّ» مضاف «لِمَا» وهي موصولة، «والتَّعْرِيفُ» مبتدأ وخبره «أَثَّرَا»، «ومِنْهُ»[2] متعلق «بِأَثَّرَا»، والجملة صلة «مَا» والضمير في فيه عائد على الموصول. ثم قال:

(ص) وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي * إِعْرَابِهِ نَهْجَ[3] جَوَارٍ يَقْتَفِي

(ش) يعني أنَّ ما كان منقوصاً من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من هذه الأنواع السبعة التي إحدى علتيها العلمية، أو من[4] الأنواع الخمسة التي تقدمتها[5] فإنه يجرى مُجْرَى «جَوَارٍ» وقد تقدم أنَّ «جَوَارٍ» يلحقه[6] التنوين رفعاً وجراً ولا وجه لما حمل عليه «المرادى»[7] كلام الناظم من أنه

---

[1] في ت «والتعريف».
[2] في هـ ، ز، ظ، ت «وفيه» تحريف.
[3] في ظ «نحو» تحريف، وما أثبتُّ هو الصواب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.
[4] في ت «ومن».
[5] في الأصل، ك «تقدمها».
[6] في ز، ك «يلحقها».
[7] قال المرادى في شرحه لقول ابن مالك:
«... وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا
يعني أنَّ ما أثر فيه التعريف إذا نُكِّر صرف لذهاب جزء العلة. والمراد بذلك الأنواع السبعة المتأخرة

٢١١ ب

أشار في البيت(١) إلى الأنواع / السبعة دون الخمسة، لأنَّ حكم المنقوص فيها واحد، فمثاله في غير التعريف: أُعَيْمٍ(٢) فِي(٣) تصغير أَعْمَى فإنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين رفعاً وجرًّا فتقول: هذا أُعَيْمٌ، ومَرَرْتُ بِأُعَيْمٍ، والتنوين فيه عوض عن(٤) الياء المحذوفة كما في نحو: جَوَارٍ، ومثاله في التعريف يُعَيْلٍ(٥) تصغير يَعْلَى فهو غير منصرف للوزن والعلمية، والتنوين فيه أيضاً في الرفع والجر عوض من المحذوف «ومَا» مبتدأ وهو موصول(٦)، «ومَنْقُوصاً» خبر يكون «ومِنْهُ» متعلق بيكون، والضمير فيه عائد على الاسم الذي لا ينصرف، «وفِي إِعْرَابِهِ» متعلق بيقتفى، «ونَهْجَ» مفعول به «يَقْتَفِي»، «والنَّهْج» الطريق، والجملة من يقتفى ومعمولاته خبر «مَا». ثم قال:

(ص) وَلاِضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ * ذُو الْمَنْعِ ...

= وهي: ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين، أو التأنيث بغير الألف، أو العُجْمة أو وزن الفعل أو ألف الإلحاق، أوالعدل» شرح المرادى ٤:١٦٣.

(١) في ش، هـ ، ز، ك، ت «بالبيت».

(٢) في ت «أُعْيِمَي» وهذا جائز أيضاً، قال سيبويه ٣:٣١١ وسألته عن رجل يُسمى أَعْمَى فقلت: كيف «تصنعُ به إذا حقرته؟ فقال: أقول: أعيم».
وقال الأزهرى: «أعيم تصغير أعمى ومانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل فتقول: جاءني أُعَيْمٌ، ومررتُ بأُعَيْمٍ بالتنوين، وحذف الياء في حالتي الرفع والجر. هذا قول سيبويه، والخليل وأبى عمرو ابن ابى اسحق وجمهور البصريين خلافاً ليونس وعيسى بن عمران والكسائي وأبى زيد والبغداديين فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جرًّا فيقولون في الرفع: جَاءَنِي أُعَيْمِى، بإثبات الياء ساكنة مقدراً فيها الضمة، ويقولون في الجر: مَرَرْتُ بِأُعَيْمِيَ، بفتح الياء فيها كما تفتح في النصب (شرح التصريح ٢:٢٢٨).

(٣) «في» ساقطة من هـ .

(٤) في هـ ، ز، ظ، ت «من».

(٥) في ش «يعيعل» تحريف. والصواب ما أَثْبَتُّ؛ لأنَّ تصغير يَعْلَى - وهو اسم - يُعَيْل. وقال الجوهرى: ويُعَيْلَى مُصَغَّرٌ إسم رجل.
(اللسان «علا»)

(٦) في ز «وهي موصولة».

(ش) يعني أنَّ الاسم الذي لا ينصرف ينصرف في موضعين: أحدهما في الضرورة كقوله:

١٨٤- * عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ[1]

وهو في الشعر كثير.

الثاني: التناسب كقوله ـ عز وجل: ـ (سَلاَسِلاً وَأَغْلاَلاً وَسَعِيراً)[2]

فصرف سلاسل[3] لتناسب ما بعده، وصرف ما لا ينصرف في الموضعين المذكورين متفق على جوازه، وفُهم من ذلك من إطلاقه، وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار إليه بقوله:

(ص) ... * ... وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ

(ش) يعني أنَّ الاسم المنصرف قد يُمنع من الصرف وهو مذهب / «الكوفيين» وأما «البصريون». فلا يجيزون[4] ذلك البتة[5]، وفُهم الخلاف من ٢١٢ أ

(١) الشاهد للنابغة الذبياني. وصدره «إِذَا مَا غَزَوْا في الجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ»
انظر: ديوانه ٥٧، والتهذيب ٢:٥٠/٤:٦٤، والشعر والشعراء ١:١٦٩ وشرح التصريح ٢:٢٢٧، ومعجم شواهد النحو ٤١.
وفي رواية أخرى:
إذا ما غزوا في الجيش حلق فوقهم كتائب طير تهتدى بعصائب

(٢) سورة الإنسان. آية:٤
قرأ نافع والكسائي وعاصم وابن كثير وحمزة وغيرهم بالتنوين وفقًا لمناسبة أغلالاً قواريراً بصرفهما وصلاً ليناسب الأول آخر سائر الآيات. والثاني الأول عند صرفه، وقرأ زيد، والدجواني وهشام وغيرهم بغير تنوين وصلاف وحذفوا الألف، وكلا القراءتين صواب.
انظر معانى الفراء ٣:٢١٤ والبحر ٨:٣٩٤.
والنشر في القراءات ٢:٣٩٤، ٣٩٥.

(٣) في ز «سلاسلا».

(٤) في ز، ك «يجيزوا».

(٥) قال ابن يعيش ١:٦٨ «أجاز الكوفيون والأخفش وجماعة من المتأخرين البصريين كأبى علي وابن برهان ترك صرف ما ينصرف. وأباه سيبويه وأكثر البصريين، وقد أنكر المنع أبو العباس المبرد».
وقد وافق ابن مالك ما أجازه الكوفيون والاخفش لكثرة استعمال العرب ذلك حيث قال:
وَرأى أَهْلِ الكُوفَةِ الأَخْفَشُ في إجَازَةِ الْعَكْسِ اضْطِراراً يَقْتَفِي =

قوله: «قَدْ يَنْصِرف» فأتى معه بقد التي تقتضي التقليل، ومن أدلة الكوفيين، على منع صرفه قوله :

١٨٥ ـ فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ * يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ[1]

☆☆☆☆☆☆

= وَبَعْضُهم أَجَازَهُ اخْتِيَاراً وَلَيْسَ بِدْعاً فَدَعِ الإِنْكَارَا

شرح الكافية ٣: ١٥٠٨ .

(١) الشاهد للعباس بن مرداس ورواية الديوان «وما» في موضع «فما»

انظر ديوانه ٨٤ ، وشرح المفصل ١:٦٨ وشرح ابن الناطم ٦٦٢، وشرح المرادى ٤:١٧١ والهمع ١:١٢١ ،

وشرح الأشموني ٣:٢٧٥

(إعراب الفعل)

قوله[1]:

(ص) ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ * مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ[2]

(ش) إنما أُطلق[3] في إعراب الفعل المضارع وهو مقيد بأن لا تباشره نون الإناث، ولا نون التوكيد؛ لنصه على ذلك في باب المعرب[4] والمبنى، فاكتفى بذلك. وإعرابه رفع ونصب وجزم، فبدأ[5] بالرفع؛ لأنه السابق إلا أنه لم يُنص على رافعه وفيه خلاف، ومذهب «البصريين» أنَّ رافعه وقوعه موقع الاسم، ومذهب الكوفيين أنَّ رافعه تجرده من[6] الناصب والجازم وهو إختيار المصنف[7]، وفي قوله[8]: «إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ[9]»، إشعار[10]

---

(1) «قوله» ساقطة من هـ ، ز، ت.

(2) في الأصل، ش، ك «كيسعد» تصحيف.

(3) في الأصل «الخلف» تحريف، وما أُثبتُّ من بقية النسخ أَصَحُّ وأَوْلَى.

(4) في ت «المعرفة» تحريف.

(5) في ت «فيبدأ».

(6) في ز «عين».

(7) قال ابن مالك:

«وينبغي أن يُعْلَمَ أنَّ رافع الفعل معنى، وهو:

إما وقوعه موقع الإسم وهو قول البصريين.

وإما تجرده من الجازم والناصب، وهو قول حُذَّاق الكوفيين. وبه أقول لسلامته من النقض. بخلاف الأول فإنه ينتقض بنحو (هَلاَّ تَفْعَلُ) و(جعلتُ أفعلُ) فإنَّ الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أنَّ الإسم لا يقع فيها. فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الإسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع: فبطل القول بأنَّ رافعه وقوعه موقع الإسم، وصح

القول بأنَّ رافعه التجرد من الجازم والناصب».

شرح الكافية ٣:١٥٢.

(8) «قوله» ساقطة من ظ.

(9) في هـ «أو جازم».

(10) في ز «واشعار».

ما[1] بمذهبه[2] ويجوز ضبط تُسعَدُ[3] بضم التاء[4] مبنياً للمفعول من أَسْعَدَ تُسْعِدُ ، وبفتحها مبنياً للفاعل من سَعِدَ تَسْعَد . «ومُضَارِعاً» مفعول «بارْفَعْ» وهو نعت لمحذوف. والتقدير: ارفع فعلاً مضارعاً، ثم شرع في النواصب للفعل المضارع فقال:

(ص) وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ * ...

(ش) فذكر منها في[5] البيت ثلاثة: «لَنْ» وهي حرف نفي تنصب المضارع وتُخَلِّصُهُ للاستقبال نحو: زَيْدٌ / لَنْ يَذْهَبَ، «وكَيْ» وهي حرف ٢١٢/ب
مصدري نحو: جِئْتُكَ[6] لِكَيْ تُكْرِمَنِي. أي لأَنْ تُكْرِمَنِي. «وأَنْ» وهي أيضاً حرف مصدري وهي أصل النواصب، لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة[7]. وإنما قدم عليها «لَنْ» «وكَيْ»، وكان حقه أن يقدمها عليهما لأصالتها للتفصيل الذي فيها ولذلك قال:

(ص) ... * لاَ بَعْدَ عِلْمٍ ...

(ش) يعني «أَنْ» الناصبة هي التي تقع بعد غير العلم نحو: أَعْجَبَنِي أَنْ تَقُومَ وأَحْبَبْتُ أَنْ تَذْهَبَ. ودخل في [غير][8] العلم[9] الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال:

(ص) ... * ... وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ

---

(1) «ما» ساقطة من ز، ك، ت.
(2) في ش «بمذهب الكوفيين».
(3) في الأصل، ش، ك «يسعد» تصحيف.
(4) في الأصل، ش، ك «الياء» تصحيف.
(5) في هـ ، ز «في هذا».
(6) في ك «جئت لكي تكرمني» المثال صحيح.
(7) في ت «وباطنه مضمرة».
(8) «غير» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.
(9) ما بعد «غير العلم» إلى هنا ساقط من ك.

فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ .. * ...

(ش) يعني أنَّ «أَنْ» إذا وقعت بعد الظّن جاز أن تكون ناصبة فتنصب ما بعدها وجاز أن تكون مخففة[1] فيرتفع ما بعدها وقد قُرِىءِ ﴿وَحَسِبُوٓا أَلَّا تَكُونُ [فِتْنَةٌ][2] ﴾[3]

بالنصب والرفع، أما النصب فعلى أنها ناصبة، وأما الرفع فقد نَبَّهَ عليه بقوله:

(ص) ... وَاعْتَقِدْ * تَخْفِيفَهَا[4] مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ

(ش) يعني «أَنْ» الواقعة[5] بعد الظن إذا ارتفع المضارع بعدها مخففة[6] من الثقيلة «ولا» في قوله: لاَ بَعْدَ عِلْم» عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير: [انصب][7] بأن[8] بعد غير العلم[9].

«وَالَّتِي» مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يُفسره فانصب بها، «والرَّفْعَ» مفعول «بصَحِّحْ» «ومِنْ أَنَّ» متعلق بتخفيف وهو عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائداً على الحكم وهو جواز الرفع والنصب إذ كل واحد[10]

---

[1] في ز، ك «مخففة من الثقيلة» وعبارتهما أكمل.
[2] ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ.
[3] سورة المائدة آية: ٧١
قراءة الرفع لأبى عمرو وحمزة والكسائي ويعقوف وخلَف وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر ﴿ألا تكونَ﴾ بالنصب.
انظر: السبعة في القراءات ص ٢٤٧، والإتحاف ص ٢٠٢.
[4] في ش، ت «تخفيف أنْ» ما أثبتّ أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.
[5] في ش، ز، ظ، ك، ت «أَنَّ أَنْ الواقعة» وعبارتهم أكمل.
[6] في ش «فهي مخففة». وفي هـ ، ز، ك «فإنها مخففة».
[7] «انصب» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.
[8] «بأن» ساقطة من ز.
[9] في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت زيادة «غير العلم لا بعد علم» زيادة لا لزوم لها.
[10] «واحد» ساقطة من ت.

منهما أعني من النصب والرفع مطرد والحاصل في أنَّ «أَنْ» تكون: / ناصبة ٢١٣/أ
وهي[1] التي تقع بعد غير العلم والظن.

ومخففة من الثقيلة وهي التي تقع بعد العلم، وجائز فيها الأمران وهي التي تقع بعد الظن، ثم إنَّ الواقعة بعد غير العلم والظن وهي الناصبة قد تُهمل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى * مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاَ

(ش) يعني أنَّ من العرب مَن يُجيز إهمال «أَنْ» غير المخففة حملا على «ما» المصدرية فيرتفع الفعل المضارع بعدها كقراءة بعضهم: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ)[2] بالرفع. وكقول الشاعر:

١٨٦ ـ أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا * مِنِّي السَّلاَمَ وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا[3]

فرفع ما بعد الأولى ونُصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة، وإنما حملت في ذلك على «ما» المصدرية لاشتراكهما في المعنى، «وما» المصدرية لا عمل لها كقوله تعالى: (لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ)[4] أي لا[5] أعبد عبادتكم.

و«بَعْضُهُمْ» مبتدأ أي بعض العرب، «وأَنْ» مفعول بـ «أَهْمَلَ»[6] «وحَمْلاً»

---

(١) في ز «وفى» تحريف.
(٢) سورة البقرة آية: ٢٣٣.
قرأ الجمهور أن يتم الرضاعة بالياء من أتم ونصب الرضاعة، وقرأ مجاهد والحسن وحميد تتم بالتاء من تم ورفع الرضاعة، وقُرىء أنْ يتمُّ برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد أن في كلام العرب في الشعر» البحر ٢:٢١٣.
(٣) لم أعثر على قائله. انظر مجالس ثعلب ١:٣٢٢. وشرح الكافية لابن مالك ٣:١٥٢٧ وشرح الأشموني ٣:٢٨٧، والبحر ٢:٢١٣.
(٤) سورة الكافرون. آية: ٢.
(٥) «لا» ساقطة من ظ.
(٦) في هـ «بأهملا»، «في أهملا» تحريف.

مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر في «أَهْمَلَ» وأُخْتِهَا بدل من ما، «وحَيثُ»[1] متعلق بـ «أهمل» .

ثم انتقل إلى الناصب الرابع وهو[2] «إذن» وهي ثلاثة[3] أنواع:

واجبة الإعمال وجائزته، وواجبة الإهمال وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَنَصَبُوا بِإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلاَ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلاَ

(ش) فذكر لإعمالها ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المضارع بعدها / بمعنى الاستقبال، وهو مُستفاد من قوله: «الْمُسْتَقْبَلاَ» وفُهم منه أنه إذا كان حالاً ارتفع، نحو أن يقول القائل[4]: أُحِبُّكَ فتقول له[5]: إِذَنْ أُصَدِّقُكَ. ٢١٣/ب

الثاني: أن تكون «إِذَنْ» مصدرة، أَيْ في أول الكلام. وذلك أن يقول قائل: آتِيكَ غَدًا. فتقول له[6]: إِذَنْ أُكْرِمَكَ. وهو مُستفاد من قوله: «إِنْ صُدِّرَتْ»، وفُهم منه أنها إذا لم تكن مصدرة لا تعمل، وذلك إذا توسطت بين شيئين كقولك: زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمُكَ.

الثالث: أن لا[7] يفصل بينهما وبين الفعل[8] فاصل، كقولك: إِذَنْ

---

(١) في الأصل «حيث».
(٢) في ش، هـ ، ز، ظ، ت «وهى».
(٣) في ز «على ثلاثة».
(٤) في ش، هـ ، ز، ظ، ت «قائل».
(٥) «له» ساقط من ت.
(٦) «له» ساقط من هـ ، ت.
(٧) «لا» ساقطة من ت.
(٨) في ت «الفاعل» تحريف.

أُكْرِمَكَ، وهو مستفاد من قوله: «مُوصَلاَ»، وفُهم منه أنه[1] إذا فصل بينهما فاصل لم تعمل نحو: إِذَنْ أَنَا أُكْرِمُكَ. ثم إنَّ الفصل بينها[2] وبين الفعل بالقسم مغتفر، وقد نبّه على ذلك بقوله:

(ص) أَوْ قَبْلَهُ اليَمِينُ ... * ...

فتقول: إِذَنْ وَاللَّهِ أُكْرِمَكَ. لأن القسم لا يعتد به فاصلاً لكثرة الفصل به بين الشيئين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه. ثم أشار إلى جواز عملها بقوله:

(ص) ... وَانْصِبْ وَارْفَعَا * إِذَا[3] إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

(ش) يعني أنَّ «إِذَنْ» إذا وقع بعد عاطف جاز في العمل بعدها النصب والرفع نحو: وَإِذَنْ أُكْرِمُكَ.

وقد قُرىء: ﴿ وَإِذًا لاَ يَلْبَثُونَ خِلَفَكَ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾[4]

ثم اعلم أنَّ[5] «أَنْ» هي أصل النواصب كما تقدم، فلا إشكال في النصب بها نحو: أَعْجَبَنِي أَنْ تَقُومَ. وقد تقترن بغيرها من حرف جر أو/ ٢١٤ أ
حرف عطف وهي في ذلك على ثلاثة أقسام: وجوب إظهار[6] وجوازه ووجوب إضمار[7]. وقد أشار إلى الأول بقوله[8]:

(ص) وَبَيْنَ لاَ ولاَمِ جَرٍّ الْتُزِمْ * إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً ...

---

(١) في ت «أنها» تحريف.
(٢) في هـ، ز، ظ، ت «بينهما» تحريف.
(٣) في ز «فإذا» تحريف.
(٤) سورة الإسراء، آية: ٧٦
جاء في البحر ٦:٦٦ «قرأ أُبَيّ: «وَإِذَنْ لاَ يَلْبَثُوا» بحذف النون، وقرأ عطاء لا يُلَبَّثُون بضم الياء وفتح اللام والباء مشددة، وقرأ يعقوب كذلك إلا أنه كَسر الباء.
(٥) «أنَّ» ساقطة من ت.
(٦) في هـ، ز «إظهارها».
(٧) في هـ، ز «الإضمار».
(٨) في ز «فقال».

(ش) يعين أنَّ «أَنْ» إذا توسطت بين لام الجر - وتُسمى لام «كى» لأنها[1] مثل «كي» في إفادة التعليل - وبين «لا» وجب إظهارها، وشمل[2] «لا» النافية نحو: زُرْتُكَ لِئِلاَ تَمْقُتَنِى[3]. والزائدة[4] كقوله - عز وجل: -

(لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) [5]

وإنما وجب إظهارها في ذلك[6] كراهة[7] اجتماع لامين. «وبَيْنَ» متعلق «بالْتُزِمْ» و«نَاصِبَةً» حال من «أَنْ» والظاهر أنها مؤكدة؛ لأنه قد علم أنَّ كلامه في الناصبة. ثم إشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * ... وَإِنْ عُدِمْ
لاَ فَأَنَ اعْمِلْ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِرَا * ...

(ش) يعني أنه إذا[8] عدم «لا» التي بعد «أَنْ» جاز إضمار «أَنْ» وإظهارها، وقد جاء في القرآن بالوجهين[9]. فمثال إضمارها قوله - تعالى: -

(وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)[10].

ومثال إظهارها قوله عز وجل: (وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ[11])

---

(1) في الأصل، ظ، ت «لأنه».
(2) في الأصل، ك «شمل».
(3) في ش «زرتك لئلا تغتابني» المثال صحيح.
(4) في ز «والصلة» تحريف.
(5) سورة الحديد. آية:٢٩.
(6) «في ذلك» ساقط من ش.
(7) في ش، ك «كراهية».
(8) «إذا» ساقطة من ت.
وفي هـ ، ز، ظ «إنْ».
(9) في الأصل «في الوجهين».
(10) سورة الأنعام. آية: ٧١.
(11) سورة الزمر. آية:١٢.

وتضمر[1] أيضاً جوازاً بعد عاطف على اسم خالص وسيأتي. «ولاَ» مفعول لم يُسم فاعله «بعُدِم»، «وأَنْ» مفعول مقدم «بأَعْمِلْ»، «ومُضْمَرَا ومُظْهَرَا» حالان من الضمير المستتر في أَعْمِلْ.

وأما إضمارها وجوباً ففي خمسة مواضع. أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) ... * **وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا**

(ش) يعني أنه يجب إضمار «أن» بعد اللام الواقعة بعد كان المنفية وهي المسماة عند / النحويين لام الجحود، وفُهم منه أنَّ الإضمار المذكور بعد اللام ٢١٤/ب لعطفه[2] الكلام على الذي قبله، وقد صُرح فيما قبل باللام، فكأنه قال:

وبعد اللام الواقعة بعد نفي كان، وفُهم من قوله: «نَفْيِ كَانَ»، أنَّ النافي لا يكون إلا «لَمْ» أو «مَا»، ولا يكون «لَن» ولاَ «لاَ» ولا «أَنْ»، لأنهن لا ينفين إلا المستقبل أو الحال وشمل «كَانَ» التي بلفظ الماضي كقوله ـ عز وجل: ـ ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾[3].

«ويَكُن» المنفى «بلم» كقوله ـ عز وجل[4] ـ ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ ﴾[5] لأنها ماضية في الوجهين. «وبَعْدَ» متعلق بأُضْمِرَا، وفي «أُضْمِرَا» ضمير يعود على «أَنْ» المذكورة قبل، و«حَتْماً» حال من الضمير في «أُضْمِرا»[6] أو نعت لمصدر محذوف أي إضماراً حتماً. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

---

(١) في الأصل «ويضمر» تصحيف.
(٢) في الأصل «لقطعه».
(٣) سورة الأنفال. آية:٣٣.
(٤) «عز وجل» ساقط من هـ ، ظ، ت.
(٥) سورة النساء. آية:١٦٨.
في ش كقوله تعالى ﴿لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ اكتفى بموضع الشاهد.
(٦) في هـ «في أضمر».

(ص) كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي * مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ إِلاَّ أَنْ خَفِي

(ش) يعني أنه يجب[1] إضمار «أَنْ» بعد «أَوْ» التي بمعنى «حَتَّى» أو «إِلاَّ». وشمل قوله: «حَتَّى» حتى[2] التي بمعنى «إِلَى» والتي بمعنى «كَيْ»، وفي الثانية خلاف، مثاله بمعنى[3] «حَتَّى» التي بمعنى «كَيْ» .

لأَدْعُوَنَّ اللَّهَ أَوْ يَغْفِرَ لِي[4].

ومثاله بعد التي بمعنى «إِلَى»: لأَنْتَظِرَنَّهُ[5] أَوْ يَجِيءَ.

ومثاله بمعنى «إلا»: لأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ.

ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة: لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي.

«وأَنْ» مبتدأ وخبره «خَفِي»، «وكَذَاكَ[6] وبَعْدَ وإِذَا» متعلقات[7] بخَفِيَ، و«حَتَّى» فاعل «بيَصْلُحُ»، و«أَوْ[8] إِلاَّ» معطوف على «حَتَّى»، و«فِي» متعلق / ٢١٥ أ بيَصْلُح، والتقدير: أن خفي كخفائه[9] بعد كان المنفية أي وجوبا، إذا يصلح في موضعها «إِلاَّ» أو «حَتَّى» التي بمعنى «إِلَى» أو كَيْ. ثم أشار إلى الثالث فقال:

(ص) وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ * حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ

---

(١) في ك «يجب أيضاً».
(٢) «حتى» ساقطة من ش، ز، ك.
(٣) في ش «بعد» تحريف.
(٤) في الأصل، ش «لأَدْعُوَنَّ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَ لِي» خطأ من الناسخ.
في ظ «لأدعين الله أو يغفر لي».
(٥) في ز «لا تنظرونه» تحريف.
(٦) في الأصل، ش، ك «وكذا» تحريف.
(٧) في الأصل «متعلقان» تحريف.
(٨) في ك «وإلا» سقطت «أو».
(٩) في ش «بعد أو كخفائه».
وفي ك «بعد كخفائه».

(ش) يعني أنَّ الفعل المضارع إذا وقع بعد «حتَّى» فهو منصوب «بأَنْ» مضمرة وجوباً، والمراد «بحتَّى» هنا «حتَّى» الجارة، وفُهم ذلك من كون «أَنْ» مقدرة بعدها «وأَنْ» وما بعدها مقدرة[1] بمصدر وهو[2] في موضع جَرٍّ بِها، ولا يمكن أن يكون حرف ابتداء، لأن الابتدائية لا يقع بعدها إلا جملة، ولا عاطفة لعدم شروط العطف، ومثال ذلك: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ المَدِينَةَ، وجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ، «فإضْمَارُ أَنْ» مبتدأ، «وحَتْمٌ» خبره، و«بَعْدَ» متعلق بحَتْم وكذلك «كَجُدْ». ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد «حَتَّى» لا ينتصب بإضمار «أَنْ» بعد «حَتَّى» مطلقاً بل بشرط كونه مستقبلا. نَبَّه على ذلك بقوله:

(ص) وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً * بِهِ ارْفَعَنَّ وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلاَ

(ش) يعني أنَّ المضارع بعد «حَتَّى» إذا كان حالاً كقولهم: مَرِضَ[3] حَتَّى لاَ يَرْجُونَه، أو مُؤَوَّلاً بالحال كقوله ـ عز وجل: ـ ﴿ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾[4]

في قراءة نافع وجب رفعه، وإن كان مستقبلاً وجب نصبه كما تقدم في البيت قبله. «وَتِلْوَ» مفعول مقدم «بارْفَعَنَّ»، والمُراد بالتلو[5] المضارع التالي «لحَتَّى»، «وحَالاً وأَوْ[6] مُؤَوَّلاً» حالان / من تِلو، «وبِهِ» متعلق ٢١٥ ب

[1] في ظ «مقدر».
[2] في ظ «وهى»
[3] في هـ، ز، ت «مرض زيد حتى لا يرجونه».
انظر المقتضب ٢: ٤٠، ورصف المباني ٢٦٠.
[4] سورة البقرة. آية: ٢١٤.
قرأ نافع «حتى يقول» بالرفع، وقرأ الباقون «حتى يقول» بالنصب.
انظر السبعة في القراءات ١٨١.
[5] في ت «بالمتلو» تحريف.
[6] في هـ، ت «ومؤولا»، سقطت أو.

بـ «مُؤَوَّلاَ»[1]، «والمستقبلاَ» مفعول بانْصِب. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

(ص) وَبَعْدَ فَاجَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ * مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا[2] حَتْمٌ نَصَبْ

(ش) يعني أنَّ «أَنْ» تنصب واجبة الإضمار الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التي هي جواب النفي[3] والطلب المحضين، مثال النفى:

﴿ لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾[4]

وشمل الطلب سبعة أشياء:

الأول: الأمر نحو: زُرْنِى فَأُكْرِمَكَ.

ومثله قول الراجز:

١٨٧ - يَا نَاقُ سِيرِى عَنَقًا فَسِيحًا
إِلَى سُلَيمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[5]

الثاني: النهي نحو: ﴿ وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾[6]

الثالث: الدعاء كقول الشاعر:

---

(١) في الأصل «بمؤولا» والمُثبتُ أدقُّ كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) في الأصل «وستره» تحريف.

(٣) في هـ ، ز، ت «للنفى».

(٤) سورة فاطر. آية:٣٦.

(٥) الرجز لأبى النجم العجلى. انظر اللسان «عنق».
والمقتضب ٢:١٤، وشرح المفصل ٧:٢٦. وشرح الكافية لابن مالك ٣:١٥٤٤، وشرح ابن عقيل ٢:٣٥٠. وشرح الشواهد للعينى ٣:٣٠٢، والهمع ٢: ٧، ١٠.
يا ناق: منادى مرخم: أي يا ناقة.
عَنَقا: ضرب من السير.
في ظ «يا نوق سيرى عنقا فسيحاً»
وفي ز «إلى سليمان لنستريحا».

(٦) سورة طه. آية:٨١

١٨٨ ـ رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ * سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ[١]

الرابع: الاستفهام كقول الشاعر:

١٨٩ ـ هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُوَأَنْ * تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ فِي الْجَسَدِ[٢]

الخامس: العرض. كقوله:

١٩٠ ـ يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا
قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا[٣]

السادس: التحضيض. كقوله ـ عز وجل: ـ ﴿[رَبِّ][٤] لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾[٥]

السابع: التمنى. كقوله ـ تعالى: ـ ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾[٦]

واحترز بقوله: «مَحْضَيْن» من النفي المبطل بالإثبات نحو:

مَا أَنْتَ إِلاَّ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا. ومن الأمر باسم الفاعل[٧] نحو: نَزَالِ فَنُكْرِمُكَ، فالرفع في هذين ليس إلا. و«أَنْ» مبتدأ «ونَصَب» خبره، «وسَتْرُهَا حَتْمٌ» مبتدأ

---

(١) لم أعثر عن قائله وقد ورد في كتب النحو غير معزو.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٣:١٥٤٥، وشرح ابن عقيل ٢:٣٥٠، وشرح الشواهد للعينى ٣:٣٠٢، وروى عجز البيت في الأصل، ش، ز، ظ، ك.
«سَنَنِ المَاضِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ».
وما أثبتُّ هي الرواية المشهورة.

(٢) لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو.
انظر في شرح الكافية لابن مالك ٣:١٥٤٥، وشرح الشواهد للعينى ٣:٣٠٢، وشرح التصريح ٢:٢٣٩
لُبَانَاتِي: اللبانة الحاجة من غير فاقة.

(٣) لم أعثر عن قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو.
انظر في شرح الكافية لابن مالك ٣:١٥٤٥، وشرح ابن عقيل ٢:٣٥٠، وشرح شذور الذهب ٣٠٨، وشرح التصريح ٢:٢٣٩، وشرح الأشمونى ٣:٣٠٢، ومعجم الشواهد النحو ١٠٩.

(٤) «رب» تكملة من ظ.

(٥) سورة المنافقون آية: ١٠.

(٦) سورة النساء آية: ٧٣.

(٧) في هـ ، ز، ت «الفعل».

وخبر في موضع الحال من فاعل نصب / «وبَعْدَ فَا» في موضع الحال من ٢١٦/أ
مفعوله المحذوف، وتقدير[1] المفعول المحذوف نَصَب المضارع، وسَتْر بفتح السين وهو مصدر سَتَر، وأما السِتْر بكسر السين فهو ما يستر به، والتقدير: إن نصب[2] الفعل في حال كون[3] الفعل بعدها، أي بعد الفاء المجاب بها ما ذُكر. ثم إنتقل إلى الخامس فقال:

(ص) وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ * كَلاَ تَكُنْ[4] جَلْداً وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ

(ش) يعني أنَّ الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب إضمار أن بعدها ونصب الفعل المضارع بعد النفي أو الطلب، وفُهم ذلك من تشبيهه بها، لكن بشرط: أن تكون للجمع، وهو المُنَبَّه عليه بقوله: «إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَع» نحو[5]: لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ، ومثله: لاَ تَكُنْ[6] جَلْداً وَتُظْهِرَ الْجَزَعَ، أي لا تجمع بين هذين. وفُهم منه أنها إن لم تكن[7] للجمع فلا تنصب[8].

---

(1) في ت «فتقدير».
(2) في هـ ، ظ، ت «نصبت».
(3) في ت «كونى» تحريف.
(4) في الأصل «يكن» تصحيف.
(5) «نحو» ساقطة من ت.
قوله: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. يحتمل ثلاثة أمور:
الأول: النهى عن الجمع بينهما. ٢١٧
الثاني: النهى عن كل واحد منهما.
الثالث: النهى عن الأول.
وفي الأولين بجزم الثاني، وفي الأخير ينصب بأن بعد واو المعية وهي التي يحل محلها مع.
(6) في ز «لا تكون جلداً وتظهر الجزع».
وفي رواية بعض المغاربة «لا تكن جلداً وتضمر الجزع».
والجلد: الشجاع، والجزع: الخوف.
(7) في الأصل «لم يكن».
(8) في الأصل «فلا ينصب».

نحو: لاَ تَأْكُل السَّمَكَ وَتَشْرَب اللَّبَنَ. بالجزم إن أردت النهي عنهما مجتمعين ومتفرقين[1]، وبالرفع إن أردت النهي عن الأول واستئناف الثاني أي وَأَنْتَ تَشْرَبُ اللَّبَن. «وَإِنْ تُفِدْ»[2] شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إن تفد مفهوم مع فهي كالفاء والألف. و«اللام» في الفاء للعهد وهي السابقة. ثم أخذ في بيان أحكام تتعلق بالباب فقال:

(ص) وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ * إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ[3]

(ش) يعني أنَّ الفاء المتقدم ذكرها إذا حُذفت بعد غير النفي وقصد الجزاء الجزم[4] الفعل الذي بعدها، وفُهم[5] منه أنه[6] إن لم يقصد الجزاء فلا جزم بل يكون الفعل مرفوعاً، فمثال الأمر[7]:

١٩١ ـ قِفَانَبْكِ مِنْ ذِكْرَى [حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ][8]

وأمثلة[9] ما بقي مفهومة من المثل المتقدمة في الفاء، و«بَعْدَ» متعلق باعتمد،

---

[1] في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ومفترقين».
[2] «تفد» ساقطة من ش.
[3] ما بين المعقوفين «جزء من الشطر الثاني من الألفية وما بعده إلى قوله «في موضع الحال من أن» تكملة من هـ ، ز، ظ، ك، ت. وترك مكانه بياضاً في الأصل وسقط من ش، أيضا، ولعله سهو من الناسخ الذي كتب الصفحة ٢١٧ ب التالية لها، والتى جاءت بخط مغاير لبقية الصفحات في الشرح كله.
[4] في ت «يجزم».
[5] في الأصل، ش «فهم».
[6] «أنه» ساقط من ت.
[7] في ش «فمثال الأمر قول الشاعر» وعبارتهما أكمل.
[8] الشاهد لامرىء القيس. وما بين المعقوفين تكملة من ش.
انظر ديوانه ٨، والكتاب ٤:٢٠٥، وجمهرة أشعار العرب ١:١٢٥، وقطر الندى ٨٠، وشرح المرادى ٤:٢١٢ وشرح الأشمونى ٣:٣٠٩.
قِفَا: فعل أمر من الوقوف خاطب به إثنين، أو واحداً فنزله منزلة الإثنين، أو تكون الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوصل.
[9] في ظ «وأمثال» تحريف.

«وجزماً» مفعول باعتمد[1]، وَإِنْ تَسْقُط» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وَالْجَزَاء قَدْ قُصِدْ». جملة في موضع الحال من فاعل تسقط ولما كان الطلب شاملاً للأمر وغيره مما تقدم، وكان النهي داخلاً في ذلك والجزم فيه بعد إسقاط الفاء ليس مطلقاً بل بشرط نبه عليه بقوله:

(ص) وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ * إِنْ قَبْلَ لاَ دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

(ش) يعني أنَّ الجزم بعد النهى مشروط بصلاحية وضع[2] «إِنْ» الشرطية قبل «لا» الناهية[3] نحو: لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ، لأن التقدير: إِنْ لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ. وفُهم منه أنه[4] إنْ لم يصلح وضع «إنْ» قبل «لا» لم ينجزم الفعل. نحو: لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلُكَ، لأنه لا يصلح[5] إِنْ لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلُكَ. «وشَرْطُ جَزْمٍ» مبتدأ، «وبَعْدَ» متعلق بجزم أو شرط، «وأَنْ تَضَعْ» في موضع خبر المبتدأ، «وأَنْ» مفعول بتضع، «وقَبْلَ» متعلق بتضع، «ودُونَ» في موضع الحال من إنْ، ثم قال[6]:

(ص) وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلاَ * تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ

(ش) قد سبق أن شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بإضمار «أَنْ» أن يكون محضا، وذلك أن يكون الأمر بصيغة «افْعَل» كما مثل فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو: نَزَالِ فَتُصِيبُ خَيْراً. ولا بعد طلب بلفظ الخبر نحو: حَسْبُكَ الحَدِيثُ[7] فَيَنَامُ النَّاسُ. وأجاز «الكسائي»

---

[1] «وجزماً» مفعول باعتمد «ساقط من ت».
[2] «وضع» ساقطة من ش.
[3] في الأصل، ز «النافية» خطأ من الناسخ.
[4] «أنه» ساقط من ظ.
[5] في ت «لا يصح».
[6] ما بعد «ثم قال» إلى قوله: «والله أعلم» ساقط من ظ، ت (بمقدار صفحة) وانتهى السقط من الأصل هنا (٢١٦ ب)
[7] في هـ، ز «حسبك حديث فينام الناس».

النصب فيهما ولا شاهد معه[1]، وأما الجزم بعدهما إذا حُذفت الفاء فلا خلاف في جوازه ومنه في الأول[2]:

١٩٢ - ... * مَكَانَكِ تُحْمَدِى أَوْ تَسْتَرِيحِى[3]

لأن مكانك بمعنى اثبتى، ومن الثاني قوله ـ تعالى: ـ

﴿ تُؤمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِى سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ. ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ. يَغْفِر لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾[4]

وقول عمر رضى الله عنه: «اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْراً يُثَبْ عَلَيْهِ»[5] إذ معناه لِيَتَّقِ اللَّهَ امْرُؤٌ. ومعنى الآية الكريمة آمِنُوا وجَاهِدُوا يغفرْ لكم، والله اعلم[6]. «وَالأَمْرُ» مبتدأ، «وَإِنْ كَانَ» شرط وكان تامة بمعنى حصل والتقدير: والأمر إن حصل، «وبِغَيْرِ» متعلق بكان، «وأَفْعَلْ» مضاف إليه، «وفَلاَ تَنْصِبْ» الفاء جواب الشرط، «ولاَ» ناهية، و«تَنْصِبْ» مجزوم بها وجوابه مفعول بتنصب، «واقْبَلاَ» فعل أمر والألف فيه بدل من النون الخفيفة «وجَزْمَهُ» مفعول باقْبَلاَ. والله أعلم[6].

---

(١) في ز «منعه».
(٢) في هـ ، ز «قول الأول».
(٣) الشاهد لعمرو بن الإطنابة الأنصارى. وصدر البيت:
«وَقَوْلِى كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ».
انظر الخصائص ٣:٣٥، وشرح المفصل ٤:٧٤ والمقرب ١:٢٧٣، شذور الذهب ٣٣٥، ٤٠٩ وشرح التصريح ٢:٣٤٣ والهمع ٢:١٣، وشرح الأشمونى ٣:٣١٢، ومعجم الشواهد العربية ١:٨٩.
(٤) سورة الصف. آية: ١١، ١٢.
في الأصل «تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ...... يغفر لكم ذنوبكم» مكان النقط كرر في سبيل الله ولم يكمل آية:١١
(٥) انظر شرح المرادى ٤:٢١٥ وشرح الأشمونى ٣:٢١٠.
(٦) «والله أعلم» ساقط من هـ ، ز.

أ / ٢١٨ / أ

/ ثم قال[١]:

(ص) وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ / فِي الرَّجَا نُصِبْ * كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

(ش) يعني أنَّ الفعل المضارع ينتصب[٢] «بأن» بعد الفاء الواقعة جواباً للترجي كما ينتصب[٣] بعد الفاء الواقعة جوباً للتمني[٤] كما سبق، وإنما فَصل الفاء في هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز النصب «الفراء» ومنعه «الجمهور» واختار المصنف مذهب «الفراء» وشَاهِدُه عندهما قوله عز وجل: (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ. أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ [إِلَى إِلَهِ مُوسَى][٥])[٦].

بالنصب في قراءة حفص عن عاصم. «والفِعلُ» مبتدأ وخبره «نُصِب» ومفعول نصب محذوف اختصاراً أي نصب المضارع، «ومَا» موصولة وصلتها ينتسب «وَإِلَى التَّمَنِّي» متعلق بينتسب. ثم قال:

(ص) وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ * تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفْ

(ش) يعني أنَّ الفعل المضارع إذا عُطف على اسم خالص انتصب «بأَنْ» ويجوز حينئذٍ اظهارها واضمارها، وكان حقه أن يذكر هذه المسألة عند ذكر لام كي، فإنها مثلها في جواز الاظهار والاضمار، وفُهم من قوله: «وَإِنْ عَلَى اسْمٍ» أنه لو[١] عُطف على فعل لم ينتصب نحو: يَقُومُ زَيْدٌ وَيَخْرُجُ عَمْرٌو.

---

(١) «ثم قال» ساقط من هـ .
انتهى السقط من ظ، ت.
(٢) في ز «ينصب».
(٣) في هـ . ز، ظ، ت «انتصب».
(٤) في ز «للنهي».
(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.
(٦) سورة غافر. آية: ٣٦، ٣٧.
قال الفراء في معانيه ٣:٩ «فأطَّلِعُ بالرفع، يرد على قوله: «أَبْلُغُ» ومن جعله جواباً لِلَعَلِّي نصبه. وقد قرأ به بعض القراء. انظر شرح الكافية لابن مالك ٣:١٥٥٤.

وفُهم من قوله: «خَالِصٍ» أنه لو عُطف على اسم[2] غير خالص كاسم الفاعل والمفعول لم ينتصب نحو: الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ. ٢١٨ ب

وشمل قوله[3]: الاسم الخالص الاسم / الصريح كقولك:

لَوْلاَ زَيْدٌ وَيُحْسِنَ إِلَيَّ - بالنصب - لَهَلَكْتُ. ويجوز إظهار «أَنْ» فتقول: لَوْلاَ زَيْدٌ وَأَنْ يُحْسِنَ إِلَيَّ[4] لَهَلَكْتُ. والمصدر كقوله:

١٩٣ - لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي * أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[5]

لأن المصدر اسم خالص، إذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل والمفعول[6] وأُطلق في قوله: «عُطِفْ» وهو مقيد بالواو كما مثل، والفاء كقوله:

١٩٤ - لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ[7]

وأو كقوله - تعالى: - ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾[8]

---

(١) «على إسم أنه لو» ساقط من ظ.

(٢) في الأصل «فعل وغير».

(٣) «قوله» ساقطة من ظ.

(٤) في ز «إِلَيَّ بالنضب».

(٥) الشاهد لميسون بنت بجدل الكلبية. وروى في شاعرات العرب ٣٩٦
وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْس الشُّفُوفِ
انظر الكتاب ٣:٤٥، والمقتضب ٢:٧٢ وشرح المفصل ٧:٢٥، وشحر الشواهد للعيني ٣:٣١٣، وشرح التصريح ٢:٢٤٤، والخزانة ٣:٥٩٢ ومعجم شواهد النحو ١١٦.
الشفوف: جمع شف بكسر الشين وفتحها. وهو الثوب الرقيق سُمي بذلك لأنه يشف ما وراءه.

(٦) في ش «وإسم المفعول» وعبارتهما أكمل.

(٧) لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو.
وعجز البيت «مَا كُنْتُ أُوثِرُ أَتْرَاباً عَلَى تِرَبِ».
انظر شرح الكافية لابن مالك ٣:١٥٥٨، وشرح الشواهد للعيني ٣:٣١٤ ومعجم شواهد النحو ٣٩.

(٨) ١٤٠ سورة الشورى آية: ٥١
قرأة الستة «أو يرسلَ» بالنصب عطفاً على «وَحْياً»، وقرأ نافع: «أو يرسلُ» بالرفع. انظر السبعة في القراءات ٥٨٢، والبحر ٧:٥٢٧ والإتحاف ص ٣٨٤.

في قراءة غير[1] نافع. وثم كقوله:

١٩٥ - إنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ * كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ[2]

«وإِنْ» شرط، «وخَالِصٍ» نعت لاسم، «وفِعْلٌ» مفعول[3] لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره عُطِف، «وعَلَى اسْمٍ» متعلق بعطف، «وتَنْصِبُهُ»[4] جواب الشرط، «وأَنْ» فاعل تنصبه[5] «وثَابِتاً وأَوْ مُنْحَذِف» حالان من أَنْ ثم قال:

(ص) وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى * مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

يعني أنَّ الفعل المضارع قد ينصب «بِأَنْ» مضمرة في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ، كقولهم: «خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ»[6] أي: قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَكَ. وكقوله[7]:

١٩٦ - فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ * وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ[8]

أي أن أفعله. «وَحَذْفُ أَنْ» فاعل بشذ، «ونَصْبٌ» حذف معموله أي

(1) «غير» ساقطة من هـ، ز.

(2) الشاهد لأنس بن مدركة الخثعمي.
انظر اللسان «ثور»، «عيف»، وشرح الكافية لابن مالك ١٥٥٩:٣ وشرح ابن عقيل ٣٥٩:٢، وشرح الشواهد للعيني ٣١٤:٣. وفي رواية (إني وقتلى كليبا ثم اعقله) اللسان: «ثور».

(3) «مفعول» ساقط من ظ.

(4) في ظ، ت «ونصبه».

(5) في هـ «بتنصب» وفي ز «بتنصبه».
وفي ظ، ت «بنصب». والمثبتُ أدق كما في الأصل، ش، ك، والألفية.

(6) من أقوال العرب. انظر في مجمع الأمثال ٢٦٢:١ وشرح الأشمونى ٣١٥:٣.

(7) في ظ «وقوله».

(8) الشاهد لعامر بن جوين الطائي انظر: الكتاب ٣٠٧:١، واللسان «خبس» وشرح الشواهد للعيني ٣١٥:٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٥٥٩:٣، ونسب لعامر بن الطفيل في الإنصاف ٥٦٠:٢، ٥٦١
وسقط صدر البيت من ش، هـ، ظ، ك، ت.
الخباسة: الغنيمة.
نهنهت : زجرت وكففت.

٢١٩
أ

ونصب[١] للفعل المضارع، «وفِى سِوَى» متعلق بنصب وهو مطلوب أيضاً لحذف من / جهة المعنى فهو من باب التنازع، «ومَا» موصولة وصلتها مَرَّ، «ومِنْهُ» متعلق باقبل، «وما» مفعول[٢] باقبل وهي موصولة، «وعَدْلٌ رَوَى» جملة صلة لما.

****

(١) «ونصب» ساقط من ت.
وفي هـ «نصب».
(٢) في ك «مفعولة».

(عوامل الجزم)

عوامل الجزم على قسمين: أحدهما يجزم[1] فعلاً واحداً، والأخر يجزم فعلين، وقد[2] أشار إلى الأوّل بقوله:

(ص) بِلاَ وَلاَمٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا * فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا

(ش) فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلاً واحداً:

الأوّل: «لا» الناهية. نحو: ﴿ لاَ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي ﴾[3] ومثلها «لا» في الدعاء نحو: ﴿ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا ﴾[4]

والثاني: لام الأمر نحو: ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾[5] ومثله أيضاً لام الدعاء. نحو: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[6]

وفُهم ذلك في الحرفين أعني «لا» «واللام» من قوله: «طَالِباً»؛ لأن الطلب شامل لجميع ما ذُكر.

الثالث: «لَمْ» وهي حرف نفي في الماضي[7]، تدخل على المضارع

---

[1] في هـ ، ز، ت «ما يجزم».
[2] «وقد» ساقط من ك.
[3] سورة طه. آية: ٩٤.
[4] سورة البقرة. آية:٢٨٦.
[5] سورة الطلاق. آية:٧
[6] سورة الزخرف. آية:٧٧
[7] في ش، هـ ، ز «للماضي». وفي ت «للمضارع».

فتصرف[١] معناه إلى المُضِيّ، وقيل تدخل على الماضي فتصرف لفظه إلى المضارع والمشهور[٢] الأول نحو: لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ.

الرابع: «لَمَّا» وهي[٣] مثل «لَمْ» فيما ذُكر إلا أنَّ الفعل بعد «لَمَّا» يتصل بزمان الحال نحو: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ﴾[٤]

بخلاف «لم» فإن[٥] ما بعدها قد يتصل وقد لا يتصل. «فضَعْ» فعل أمر من وضع مثل هَبْ من وهَبَ، «وجَزْمًا» مفعول بضع، «وبِلاَ» وَفِي الفِعْلِ متعلقان بضع، «وطَالِباً» حال من الضمير المستتر في ضع، و«هَا» تنبيه «وكَذَا» و«بِلَمْ» متعلقان بفعل محذوف دل عليه الأول / والتقدير: وضع جزماً بلم ولما مثل ما فعلت في لا واللام، ثم أشار إلى القسم الثاني وهو ما يجزم فعلين فقال: ٢١٩ ب

(ص) وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا * أَيٍّ مَتَى أَيَانَ أَيْنَ إِذْ مَا
وَحَيْثُمَا[٦] أنى ... * ...

(ش) فذكر إحدى[٧] عشرة كلمة كلها تجزم فعلين وتُسمى أدوات الشرط

الأولى: «إِنْ» وهي حرف. نحو قوله ـ عز وجل[٨]: ـ
﴿ إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾[٩]

---

(١) في الأصل «فيصرف».
(٢) في الأصل «المشهور».
(٣) في ش «وهو».
(٤) سورة آل عمران. آية:١٤٢.
(٥) في ش، ك، ت «فإنه».
(٦) في الأصل «وحيث ما».
(٧) في ظ «أحد» تحريف.
(٨) في ز «تعالى».
(٩) سورة الأنفال. آية:٣٨.
وفي ش «إن ينتهوا يغفر لهم» اكتفى بموضع الشاهد في الآية، ونحو «إن يقم زيد يقم عمرو» زادت مثالاً آخر.

الثانية: «مَنْ» وهي تقع على من يعقل. نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾[1]

الثالثة: «مَا» وهي تقع على ما لا يعقل. نحو:

﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾[2]

الرابعة: «مَهْمَا» وهي بمعنى مَا[3] نحو:

١٩٧ - وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ * وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ[4]

الخامسة: «أَيّ» وهي بحسب ما تُضاف إليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو: أَيًّا مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ.

السادسة: «مَتَى» وهي ظرف زمان نحو[5]

١٩٨ - مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا * تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا[6]

السابعة: «أَيَّانَ» وهي ظرف زمان. أيضاً: أَيَّانَ تَقُمْ أَقُمْ مَعَكَ.

الثامنة: «أَيْنَ» وهي ظرف مكان. نحو: أَيْنَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ مَعَكَ.

---

(١) سورة النساء. آية:١٢٣.

(٢) سورة البقرة. آية:١٠٦.
في ش، ك (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها)
لم يكمل الآية.

(٣) في ش زيادة (بمعنى «ما أي في كونها تقع على ما تقع عليه «ما» نحو قول الشاعر) والزيادة توضح المراد.

(٤) الشاهد لزهير بن أبي سلمى.
انظر ديوانه ٣٢، وعيون الأخبار ٢:٥ وشرح الشواهد للعيني ٤:١٠ ومعجم شواهد النحو ١٦١.
في الأصل، ز، ظ، ت روى عجز البيت
«ولو خالها تخفى على الناس تعلم»

(٥) «نحو» ساقطة من ت، وفي ش (نحو قول الشاعر).

(٦) نسب هذا الشاهد لعبيد الله بن الحر في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢: ٦٦ والخزانة ٣:٦٦٠، ومعجم شواهد العربية ١:٧٦ وهو بلا نسبة في الكتاب ٣:٨٦، والمقتضب ١:٦٦ وشرح المفصل ٧:٥٣/١٠:٢٠د ورصف المباني ١٢٤، ٤٠٠
وروى في اللسان «نور» فمن يأتنا يلمم بنا في ديارنا
يجد أثراً دعساً وناراً تأججا

التاسعة: «إِذْ مَا»[1] وهي حرف بمعنى إن.

العاشرة: «حَيْثُمَا» وهي ظرف مكان. نحو[2]: حَيْثُمَا تَذْهَبْ أَذْهَبْ مَعَكَ.

الحادية عشرة: «أَنَّى» وهي ظرف مكان. نحو: أَنَّى تَجْلِسْ أَجْلِسْ مَعَكَ، وفُهِم من تمثيله «بِإِذْ مَا» و«بِحَيْثُمَا»[3] / أنهما لا يُجزم بهمُا إلا إذا اقترنا ٢٢٠/أ «بما» كالمثال[4] «وبِإِنْ» متعلق[5] «باجْزِمْ» ومفعول اجزم محذوف إقتصاراً؛ لأنَّه إنما أراد أن يُخبر أنَّ هذه الأدوات جازمة. ثم إنَّ هذه الأدوات أعني أدوات الشرط على قسمينْ:

حروف وأسماء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَحَرْفٌ إِذْ مَا * كَإِنْ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا

(ش) أما «إِنْ» فلا خلاف أنها حرف وأما «إِذْ مَا» فالمشهور[6] أنها حرف مثل «إِنْ» ولذلك اقتصر عليه. وباقي الأدوات هي[7] ما عدا «إِنْ» «وإِذْ مَا» وهي تسع كلمات، وهي كلها أسماء فمنها أسماء[8] ومنها ظروف زمان ومنها ظروف مكان، وقد بَيَّنْتُ ذلك عند ذكرها في البيت السابق

---

[1] ومقاله قول الشاعر:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

وهو من شواهد شرح ابن عقيل ٢:٣٦٧، وشرح الأشمونى ٤:١١ ولم ينسب فيهما.

[2] «نحو» ساقطة من ت.

[3] في هـ ، ظ، ك، ت «وحيثما».

[4] في ش، ك «كالمثال واجزم فعل أمر» الزيادة هنا لازمة.

[5] في ش «وبإن إلى آخره متعلق باجزم».

[6] «إِذْ مَا» أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة «إِنْ» الشرطية، وعند المبرد وابن السراج والفارسي، ظرف زمان وعملها الجزم قليل لا ضرورة.

[7] في هـ ، ز «وهي».

[8] «فمنها أسماء» ساقط من ت.

«وإذْ مَا» مبتدأ[1]، «وحَرْفٌ» خبر مقدم والتقدير: وإذْ مَا حرف كإنْ. وإنما شبهها بها؛ لأنَّ[2] «إنْ» حرف بإجماع وهي أم الباب إذ كل أداة مما تقدم تقدر بها.
ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال:

(ص) فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا * يَتْلُو الجَزَاءُ وَجَواباً وُسِمَا

(ش) يعني أنَّ كل واحد من أدوات الشرط يقتضى فعلين يُسمى الأول شرطاً والثاني جزاء، وفُهم من قوله: «فِعْلَيْنِ» أنَّ حق الشرط والجزاء أَنْ يكونا فعلين، إلا أنَّ الجزاء قد[3] يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتي. وفُهم أيضاً من قوله: «فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ» - أي يطلبن - أن[4] الجزم في الفعلين بها[5] وهو المشهور. وفُهم من قوله: «قُدِّمَا»، «ويَتْلُو الجَزَاءُ /» أن الشرط والجزاء ٢٢٠ ب جملتان؛ لأن الفعل يستلزم[6] الفاعل وأن الجزاء لا يكون إلا متأخراً[7] والشرط لا يكون إلا متقدماً وإذا[8] ورد نحو[9]: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ. فليس أَنْتَ ظَالِمٌ. جواباً مقدما[10] بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة[11] الشرط. وفاعل «يَقْتَضِينَ»[12] النون، وهو عائد على أدوات الشرط، «وفِعْلَيْنِ» مفعول بيقتضين، «وشَرْطٌ» خبر مبتدأ مضمر أي أحدهما شرط، أو مبتدأ والخبر

---

(1) في هـ، ظ «مبتدأ مؤخر» وهي أدق.
(2) في هـ «لأنها».
(3) «قد» ساقطة من ظ، ت.
(4) «أن» ساقطة من ك.
(5) في الأصل، ش، ك «بهما».
(6) في ت «مستلزم».
(7) انظر باب الإضافة وإعراب المكودى لقول ابن مالك:
... ... وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ
أَوْ تَنْوِ الأَجْزَاء ....
(8) في ش، هـ، ز، ت «فإذا ورد». وفي ك «فإذا أورد».
(9) «نحو» ساقطة من ظ، ت.
(10) في ش زيادة «فإذا ورد هو ظالم فليس هو ظالم جواباً متقدماً. الزيادة هنا لا لزوم لها.
(11) في ك، ت «أدوات».
(12) في ز «يقتضى» تحريف.

محذوف أي منهما شرط، «ويَتْلُو الجَزَاءُ» جملة فعلية في موضع الصفة لشرط والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره: يتلوه الجزاء، ولا يجوز نصب[1] «شَرْط» على البدل من فعلين} لأنَّ التابع غير مستوف[2] للمتبوع وإنما يجوز الإتباع فيما كان مستوفياً[3] للمتبوع نحو: لَقِيتُ مِنَ الْقَوْمِ ثَلاثَةً زَيْداً وَعَمْراً وجَعْفَراً، ولَقِيتُ الرَّجُلَيْنِ زَيْداً وَعَمْراً. و«وُسِمَا» جملة مستأنفة، «وجَوَابا» حال من الضمير في «وُسِمَا»[4]. ثم بين الفعلين اللَّذَيْنِ تقتضيهما هذه الأدوات فقال:

(ص) وَمَاضِيين أَوْ مُضَارِعَيْنِ * تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

(ش) فهذه أربعة أحوال:

الأول: أن يكونا أعني الشرط والجزاء فعلين ماضيين. نحو:

﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا ﴾[5]

أو مضارعين. نحو: ﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾[6]

أو الأول ماض[7] والثاني مضارع نحو: ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾[8]

أو الأول مضارع والثاني ماض. نحو قوله[9]:

---

(1) في ت «ينصب».
(2) في الأصل، ك «مسبوق». تصحيف.
(3) في الأصل «مسبوقاً» تصحيف.
(4) في هـ ، ت «وسم».
(5) سورة الإسراء. آية:٨
(6) سورة البقرة. آية: ٢٨٤.
(7) في ز «ماض».
(8) سورة الشورى. آية: ٢١.
(9) في ش «نحو قول الشاعر».

١٩٩ - مَنْ يَكِدْني بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ / * كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ[١] ٢٢١ أ

ومعنى الماضي الواقع شرطاً أو جواباً الاستقبال فهو ماض لفظاً مستقبل معنى، ولذلك تقول: إِنْ قَامَ زَيْدٌ غَداً قُمْتُ بَعْدَ غَدٍ. «ومَاضِيَيْنِ» مفعول ثان بتُلْفِيهِمَا أي تجدهما، «وأَوْ»[٢] مُضَارِعَينِ «وأَوْ»[٢] «مُتَخَالِفَيْنِ» معطوفان على ماضيين. فأما الماضي الواقع شرطاً أو جزاء فهو في موضع جزم؛ لأنه مبنى لا يظهر فيه إعراب، وأما جزم المضارع فلا إشكال فيه شرطاً كان أو جزاء في الأوجه الأربعة، ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاء. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ * وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

(ش) يعني أنَّ الشرط إذا كان ماضياً جاز رفع الجواب كقول زهير:

٢٠٠ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ * يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ[٣]

وفُهم من قوله: «حَسَنْ». أنه كثير، ولا يُفهم منه أنه أحسن من الجزم بل الجزم أحسن؛ لأنه على الأصل. وقوله: «وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ» أي ضعف[٤] كقوله[٥]:

---

[١] الشاهد لأبى زبيد الطائي انظر نوادر أبي زيد.
والمقتضب ٥٩:٢، ورصف المبانى ١٨٧، وشرح الكافية لابن مالك ١٥٨٥:٣، وشرح ابن عقيل ٣٧١:٢، وشرح الأشمونى ١٧:٤، والخزانة ٦٥٤:٣.
يكدني: يخدعني ويمكر بي.
الشجا: ما يعترض في الحلق من عظم أو عود أو شوك.

[٢] في ش، ظ، ك، ت «أو».

[٣] انظر ديوان زهير بن أبي سلمى ١٠٠
واللسان «حرم»، والكتاب ٦٦:٣ والمقتضب ٧٠:٢، وشرح أبيات الكتاب للسيرافى ٨٥:٢ وشرح الكافية لابن مالك ١٥٨٩:٣، وشرح ابن عقيل ٣٧٣:٢، وشرح الشواهد للعينى ١٧:٤، ومعجم شواهد النحو ١٥٠ وروى صدر البيت «وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ»
الحَرِم: الممنوع.

[٤] في ظ «ضعيف».

[٥] في ش «كقول الشاعر».

٢٠١ - يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ(١)

وإنما حسن الرفع بعد الماضي لعدم تأثير أداة الشرط في فعل الشرط وضعف بعد المضارع لتأثير العامل في فعل الشرط(٢) «ورَفْعُكَ» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «والجَزَاء» مفعول برفع، «وحَسَنْ» خبر المبتدأ، «وبَعْدَ» متعلق بحسن، ولا يجوز أن يتعلق برفع؛ لأنه مصدر مقدر بأن والفعل، «ورَفْعُهُ» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى / المفعول، «وَهَنْ» فعل ٢٢١ ب ماضي في موضع الخبر عن رفع، «وبَعْدَ» متعلق بوهن. واعلم أنَّ الشرط لا يكون إلا فعلاً مضارعاً أو ماضياً كما سبق، وأما الجواب فيكون مضارعاً وماضياً كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَاقْرُنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ(٣) * شَرْطاً لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

(ش) يعني أنَّ جواب الشرط إذا لم يصلح(٤) جعله شرطاً وهو أن يكون غير مضارع أو ماض وجب اقترانه بالفاء، وفُهم منه أنه إذا صح جعله شرطاً تدخل(٥) الفاء في الجواب نحو: إنْ يَقُمْ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو، أو يَقُمْ(٦) عَمْرٌو أو لَمْ يَقُمْ عَمْرٌو فهذا كله يصح جعله(٧) شرطا، وشمل ما لا يصح(٨) جعله

---

(١) نسب الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٣:٦٧، ولعمرو بن خُثَارِم البجلي في الخزانة ٣:٣٩٦، ٦٤٣، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢:١٢١.
وبلا نسبة في اللسان «بجل»، والمقتضب ٢:٧٢، وأمالي الشجرى ١:٨٤، وشرح المفصل ٨:١٥٧ والمقرب ١:٢٧٥ وشرح الكافية لابن مالك ٣:١٥٩٠.
(٢) ما بعد «فعل الشرط» إلى هنا ساقط من ظ.
(٣) في ز «جهل» تحريف.
(٤) في ش، ظ «يصح».
(٥) في الأصل «يدخل».
(٦) «أو يقيم عمرو» ساقط من ك.
(٧) في ش «فهذه كلها يصح جعلها شرطا».
(٨) في هـ، ظ «يصح».

شـرطاً الجـمـلـة الأسـمـية[1] [مثبتة][2] نـحـو: إِنْ قَـامَ زَيْدٌ فَعَمْـرُو قَائِمٌ.

أو فعلية طلبية، أو فعلاً غير متصرف أو مقروناً بالسين أو سوف أو قد أو منفية «بما» أو «إِنْ» أو «لن»[3]، فإنَّ هذا كله لا يصح جعله شرطاً «وبِفَا» متعلق بِاقْرِن، «وحَتماً» نعت لمصدر محذوف تقديره: قرنا حتما، «وجَوَاباً» مفعول[4] باقرن، «ولَوْ جُعِلْ» شرط، «وشرطاً» مفعول ثانٍ بجعل وفي «جُعِل» ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على جواباً[5]، «ولإِنْ» متعلق بجُعل، «ولَمْ يَنْجَعِل» جواب لو، وهو مطاوع[6] جعل فيتعدى إلى واحد؛ لأنَّ المطاوع الذي هو جعل بمعنى صَيَّر يتعدى إِلَى اثنين ومفعول «ينجعل» محذوف تقديره: لم ينجعل جواباً[7]. ثم اعلم أنَّ الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً قد يتلقى «بإذا»، وإلى ذلك أشار بقوله /: ٢٢٢ أ

(ص) وَتَخْلُفُ الفَاءَ إِذَا[8] الْمُفَاجَأَةْ * كَإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةْ

(ش) يعني أنَّ «إِذا» التي للمفاجأة تخلف الفاء أي تحل محلها، فيصدَّر

---

(1) «الاسمية» ساقطة من ت.

(2) «مثبتة» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(3) في ز «ولن».
مثال الجملة الفعلية الطلبية قوله تعالى ﴿إِنْ كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾
آل عمران آية: ٣١
ومثال الجملة الفعلية التي فعلها غير متصرف قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً فَعَسَى رَبِّي﴾ الكهف آية: ٣٩
ومقروناً بسوف كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ﴾ التوبة ٢٨ ومقروناً بقد كقوله تعالى ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ يوسف ٧٧ . أو منفية بـ لن نحو ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوه﴾.

(4) في الأصل «مفعولن».

(5) في ظ، ت «جواب».

(6) في الأصل، ش «مضارع».

(7) «جوابا» ساقطة من ش، ك.

(8) في ز «إِذَّ».

بها الجواب الذي لا يصلح(١) جعله شرطاً كما يصدَّر بالفاء وذلك لشبه «إِذَا» المذكورة بالفاء في كونها لا تقع أولاً بل تقع(٢) بعد ما هو سبب فيما بعدها وذلك كقوله: «إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ». ومثله قوله ـ عز وجل: ـ ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾(٣)

وفُهم من قوله: «تَخْلُفُ»(٤) أنها ليست أصلية في ذلك بل واقعة موقع الفاء. «وَإِذَا» فاعل بتخلف وهي مضافة «لِلْمُفَاجَأَه»، «والفَاءَ» مفعول مقدم على الفاعل، «وإِنْ تَجُدْ» شرط جوابه، «إِذَا» وما بعدها، والمكافأة: المجازاة، مصدر كَافَأْتُ الرَّجُلَ، أي جازيته.

ثم قال:

(ص) وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ إِنْ يَقْتَرِنْ * بِالفَا أَوْ الْوَاوِ(٥) بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

(ش) يعني إذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جازت(٦) فيه ثلاثة أوجه: الجزم والنصب والرفع، ويعنى بالفعل، الفعل الضمارع، والجزاء أن يكون بالفعل المضارع المجزوم وذلك كقولك(٧): إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَخْرُجْ عَمْرٌو وَيَذْهَبْ جَعْفَر، بجزم يذهب ورفعه ونصبه(٨) فالجزم

---

(١) في ز، ك «لا يصح».
(٢) «تقع» ساقطة من ت.
قال المالقي:
«إذا تكون جواباً للشرط كالفاء إلا أنها لا تدخل إلا على جملة إسمية غير طلبية بخلاف الفاء كقولك إِنْ تَقُمْ إِذَا عَبْدُ اللّهِ مُنْطَلِقٌ»
رصف المباني ١٥٠.
(٣) سورة الروم. آية: ٣٦.
(٤) في ز «تخلف الفاء» أكملت عبارة الألفية.
(٥) في ز «الواو».
(٦) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «جاز».
(٧) في ش، ظ «كقوله».
(٨) في ش، ك، ت «ويذهب ونصبه ورفعه» تقديم وتأخير و«بجزم» ساقطة.

على العطف على فعل الجزاء، والنصب بإضمار أن بعد الفاء أو الواو[١]، والرفع على الاستئناف، مثال[٢] الفاء قوله ـ تعالى[٣]: ـ

﴿ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾[٤]

قُرِىء في السبع بالجزم والرفع، وقُرِىء في الشاذ بالنصب /، والواو كقول ٢٢٢ ب
الشاعر:

٢٠٢ ـ فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ * رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
ونَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ * أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ[٥]

يروى «ونأخذ»[٦] بالجزم والنصب والرفع[٧]. وفُهم من قوله: «مِنْ بَعْدِ الجَزَا»، أنَّ ذلك بعد[٨] الجزاء كيفما[٩] كان، فعلاً كان[١٠] أو جملة، خلافاً

---

[١] في الأصل، ظ، ت «والواو».
[٢] في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ومثال» وهي أدق.
[٣] في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «قوله عز وجل».
[٤] سورة البقرة. آية: ٢٨٤.
قرأ ابن كثير ونافع وحمزة والكسائي، «فَيَغْفِرْ، ويُعَذِّبْ» جزماً.
وقرأ عاصم وابن عامر «فَيَغْفِرُ، ويُعذِّبُ» رفعا.
وقرأ ابن عباس والأعرج وابن حيوة بالنصب على إضمار أن.
انظر السبعة في القراءات ١٩٥، والإملاء ١٢١:١ والبحر ٣٦٠:٢.
[٥] البيتان للنابغة الذبياني. انظر ديوانه ١٠٥، ١٠٦، واللسان «حبب» و«ذنب».
والكتاب ١٩٦:١ «البيت الثاني»، وشرح المفصل ٨٣:٦، ٨٥ وشرح الكافية لابن مالك ١٦٠٤:٣.
وشرح ابن عقيل ٣٧٧:٢ وشرح الأشمونى ٢٤:٤.
وروى البيت الأول في الأصل:
وإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والشهر الحرام
وورد البيت الثاني في شرح الكتاب للسيرافى ٢٨:١، والديوان:
وَنُمْسِكُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ
[٦] في ز «نأخذه».
[٧] في هـ ، ز، ت «بالجزم والرفع والنصب» تقديم وتأخير.
[٨] «أن ذلك بعد الجزاء» ساقطة من ت.
[٩] في الأصل، هـ ، ظ، ت «كيف ما».
[١٠] «كان» ساقطة من ت.

للشارح[1] في تخصيص ذلك بالفعل المضارع بدليل قوله ـ عز وجل: ـ

﴿ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ [عَنكُم سَيِّئَاتِكُمْ] ﴾[2].

«والْفِعلُ» مبتدأ، ونعته محذوف أي الفعل المضارع، وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجزم، وذلك لا يكون من الأفعال إلا في[3] المعرب منها وهو المضارع «وَإِنْ يَقْتَرِنْ» شرط، و«بِالْفَا» متعلق بيقترن، و«قَمِنْ» خبر المبتدأ، «وبِتَثْلِيثٍ» متعلق بقمن. ومعنى قَمِن: حقيق. وجواب الشرط على [هذا] [4] الوجه محذوف لدلالة ما تقدم عليه. والتقدير: الفعل قمن بتثليث إن يقترن بكذا فهو قمن. إلا أنَّ في هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارعاً وهو قليل، ويُحتمل أنْ يكون «قَمِنْ» خبر مبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ والخبر جواب الشرط، إلا أنَّ في هذا الوجه حذف الفاء من[5] الجواب وهو مخصوص بضرورة الشعر، وفي بعض النسخ فتثليث بالفاء وهو مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة دخول فاء الجواب عليه، «وقَمِنْ» خبر تثليث[6]. هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء، فإن وقع المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الشرط والجزاء[7] فقد أشار إليه بقوله: / ٢٢٣ أ

---

(1) انظر شرح ابن الناظم ٧٠٣ .

(2) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز. سورة البقرة. آية: ٢٧١ ، اختلفوا في الياء والنون والرفع والجزم من قوله: «ويكفر» قرأ ابن كثير، وأبو عمرو وعاصم في رواية أبى بكر «ونكفرُ» بالنون والرفع. وقرأ نافع وحمزة والكسائي «ونكفر» بالنون وجزم الراء. وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص «ويكفُر» بالياء والرفع.

انظر السبعة في القراءات ص ١٩١.

(3) «في» ساقطة من ت.

(4) «هذا» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(5) في ش، ك «فاء الجواب».

(6) في هـ ، ز «فتثليث» وهي أدق كما ورد في بعض النسخ.

(7) ما بعد «الجزاء» إلى هنا ساقط من ك.

(ص) وَجَزْمٌ اَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إثْرَ فَا * أَوْ وَاوٍ انْ بِالجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

(ش) يعني أنَّ المضارع إذا وقع بعد «الفاء» أو «الواو»[١] بين شرط وجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط ونصبه بإضمار «إنْ»[٢]، وإنما لم يجز فيه الرفع كما جاز في المتأخر؛ لأن الرفع على الاستئناف ولا يُمكن في الواقع[٣] بين الشرط والجزاء، «وجَزْمٌ» مبتدأ، «وأَوْ[٤] نَصْبٌ»، معطوف عليه، وسوّغ الإبتداء بالنكرة التفصيل، «ولِفِعْلٍ» متعلق بنصب وهو مطلوب أيضاً لجزم فهو من باب التنازع «وإثْرَ» ظرف في موضع النعت لفعل و«أَوْ[٥] وَاوٍ» معطوف على «فَا»، و«إِنْ» شرط، وفعل الشرط «اكْتَنَفَا»[٦]، «وبالجُمْلَتَيْنِ» متعلق بـ «اكْتَنَفَا»[٧]، «واكتنفا»[٨] مبني للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على فعل، فإنَّ الجملتين اكتنفتاه[٩]، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال:

(ص) وَالْشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ * وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمْ

(ش) يعني أنه إذا عُلم الجواب أغنى عن ذكره[١٠] الشرط نحو: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ، فجواب «إنِ» محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وكذلك إذا عُلم الشرط أغنى عنه[١١] الجواب كقوله[١٢]:

---

(١) في الأصل «والواو».
(٢) نحو قولك «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ»، ويَخْرُجِ خَالِدٌ، أُكْرِمْكَ.
بجزم «يخرج» ونصبه.
(٣) «في الواقع» ساقط من ك.
(٤) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «أو».
(٥) في هـ، ز، ظ، ت «أو واو».
(٦) في الأصل «واكتنفا».
(٧) في ظ «باكتنف».
(٨) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «واكتنف» والمُثبتَ أدقُّ كما في هـ، ز والألفية.
(٩) في الأصل «اكتنفا» تحريف.
(١٠) في ت «ذكر».
(١١) في ز «عن ذكره».
(١٢) في ش «كقول الشاعر».

٢٠٣ - فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ * وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ[1]

أي وإنْ لا[2] تطلقها، فحذف فعل الشرط للعلم به. وفُهم من قوله: «عُلِمْ» أنه إن لم يعلم واحد منهما لم يجز الحذف، وفُهم من قوله: «قَدْ يَأْتِي» أنَّ حذف الشرط أقل من حذف الجواب، «والشَّرْطُ» مبتدأ وخبره «يُغْنِي»[3]، «وإِنْ» شرطية، «وَالْمَعْنَى» مفعول لم يسم فاعله بمضمر / يفسره ٢٢٣ ب
«فُهِمْ» وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم قال:

(ص) وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ * جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

(ش) يعني أنه إذا اجتمع الشرط والقسم حذفت جواب الآخر[4] منهما واستغنيت بجواب المتقدم بقوله: إذا قدمت الشرط وأخرت القسم: إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وَاللَّهِ أُكْرِمْهُ. وإذا[5] قَدَّمْت القسم[6]: وَاللَّهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لأُكْرِمَنَّهُ. هذا الذي ذكره، إذا لم يتقدم عليهما أعنى الشرط والقسم ما يحتاج إلى الخبر، أما[7] إذا تقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر[8] فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ * فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلاَ حَذَرْ

---

(1) الشاهد للأحوص الأنصارى. وروى في ديوانه ١٩٠
فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِأَهْلٍ وَإِلاَّ شَقَّ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ
انظر أمالى الزجاجى ٨٢، ورصف المبانى ١٨٨. وشرح الكافية لابن مالك ٣:٩، ١٦، وشرح ابن عقيل ٢:٣٨٠، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢:٩٣٦، وشرح الأشمونى ٤:٢٥.

(2) في ز «وإلا».

(3) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت زيادة «وخبره يغنى» وعن جواب متعلق بيغنى، «وقد علم» في موضع النعت لجواب، «والعكس» مبتدأ وقد يأتى خبره.
الزيادة هنا تفيد، حيث أكملت النسخ بقية الإعراب.

(4) في ز «الأخير».

(5) في ظ، ت «وإن».

(6) في هـ، ز، ك «القسم قلت» وعبارتهما أكمل.

(7) في هـ، ز، ظ، ت «وأما».

(8) في ش، هـ، ز، ك «الخبر».

(ش) وشمل قوله: «ذو خَبَرْ» المتبدأ[1] وما[2] أصله المبتدأ، كاسم «إن» فتقول: زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ يَقُمْ أُكْرِمْهُ. فيُستغنى[3] بجواب الشرط عن جواب القسم، وإن كان القسم متقدماً على الشرط، وإنما رجح الشرط وإن كان متأخراً[4]؛ لأنه عمدة الكلام والقسم توكيد الكلام، وفُهم من قوله: «رَجِّحْ» أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول: زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ يَقُمْ لأُكْرِمَنَّهُ[5] وفُهم من قوله: «مُطْلَقاً». أنَّ الشرط يترجح سواء تقدم على القسم أو تأخر وقوله: «بِلاَ حَذَرْ» تتميم[6] لصحة الاستغناء عنه، و«لَدَى» متعلق «باحْذِفْ» ومعناه عند، «وجَوابَ» مفعول باحذف، «ومَا» موصولة وصلتها «أَخَّرْتَ» والضمير العائد على[7] الموصول محذوف تقديره: أخرته، «وإِنْ تَوَالِيَا» شرط «وذُو خَبَرْ» مبتدأ وخبره «قَبْلُ»، والجملة في موضع الحال من الضمير في «تَوَالِياَ» ولذلك دخلت عليها الواو /، والفاء جواب الشرط[8]، «والشَّرطَ» مفعول مقدم، «ومُطْلَقاً» حال من الشرط، و«بِلاَ» متعلق برجح، ثم قال: ٢٢٤ أ

(ص) وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمْ * شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدِّمْ

(ش) يعني أنه قد يترجح[9] الشرط المتأخر، وإن لم يتقدم ذو خبر فتقول: وَاللَّهِ إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ أُكْرِمْهُ. ومنه قوله[10]:

---

[1] «المبتدأ» ساقطة من ظ.
[2] في ت «أو ما أصله».
[3] في ك «فأستغني».
[4] في ت «متأخراً عنه».
[5] في ز، ك زيادة «لأكرمنه» وفُهم من قوله: تواليا ترجيح الشرط مقدماً كان أو متأخراً.
[6] في ز، ك «تتميم للبيت».
[7] في هـ ، ز، ت «إلى».
[8] يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط إن «في قول ابن مالك»:
«فالشرط رجح مطلقاً بلا حذر»
[9] في هـ ، ز، ظ، ت «يرجح».
[10] في ش «قول الشاعر».

٢٠٤ - لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لاَ تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ[١]

وفُهم من قوله: «ورُبَّمَا»[٢] أن ترجيح الشرط المتأخر دون تقديم ذي خبر قليل. «نكته»[٣] لم يذكر الناظم في هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يخله منه فإنه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها، وذكر بعض أحكامه في باب المبتدأ، وفي باب «أن»، وفي هذا الباب[٤].

☆☆☆☆☆

---

(١) الشاهد للأعشى - ميمون بن قيس - وروى في ديوانه ١٤٩

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَمْ تُلْفِنا مِنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ تَنْتَفِلُ

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٦١٧:٣، وشرح ابن عقيل ٣٨٣:٢، وشرح الأشمونى ٢٩:٤، والخزانة ٥٣٤:٤، ومعجم شواهد النحو ١٢٩

اللام في لئن موطئة لقسم محذوف، والتقدير: والله لئن، وإن شرط وجوابه لا تلفنا».

غب: بمعنى عاقبةُ وجئته غب الأمر أي بعده.

منيت: ابتليت.

لا تلفنا: لا تجدنا.

تنتفل: تتملص وتتخلص.

(٢) في ز، ك «وربما رجح».

(٣) في ش، هـ، ز، ك، ت «تكملة».

وفي ظ «تنبيه» وهي المرة الأولى التي يذكرها المكودى في شرحه.

(٤) انظر حروف الجر، وباب المتبدأ، وباب إنَّ وأخواتها .

(فصل لو[1])

(ش) إنما ذكر «لو» عقب[2] هذا الباب، لأنها تكون شرطية «كإنْ»، ومع كونها حرف امتناع هي أيضاً شبيهة بأدوات الشرط في احتياجها إلى جواب ولما كانت «لَوْ» تكون[3] حرف شرط وحرف تَمَنٍّ[4] ومصدرية، نَبَّهَ على مراده بقوله[5]:

(ص) لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ ... * ...

(ش) يعني أنَّ «لَوْ» حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى وتُسمى «لَوْ» هذه امتناعية؛ لأنها تدل في الغالب على امتناع الشيء لامتناع غيره نحو: لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرٌو، فامتنع قيام عمرو لإمتناع قيام زيد. والماضي في هذا الباب على معناه من المضى [بخلافه[6]] في باب أدوات الشرط فلذلك تقول: لَوْ قَامَ زَيْدٌ أَوَّلَ[7] مِنْ أَمْسِ لأَكْرَمْتُهُ أَمْسِ[8]. وقد تدخل على المستقبل معنى. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَيَقِلّ / إِيلاؤُهُ[9] مُسْتَقْبَلاً لَكِنْ قُبِلْ ٢٢٤ / ب

---

(١) «لو» ساقطة من ت.
(٢) في هـ ، ظ، ت «عقيب».
(٣) في الأصل «يكون».
(٤) في ز «تمنى».
(٥) في هـ ، ز، ظ، ت «فقال».
(٦) «بخلافه» تكملة من ش، هـ ، ز، ت.
وفي ظ «بخلاف».
(٧) في ك «اولا».
(٨) «أمس» ساقطة من ظ.
(٩) في الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ت «إيلاؤها».
والمثبت هو الأدق كما في ك والألفية.

(ش) وكان حقها أن لا يليها المستقبل لكن ورد فوجب قبوله. ومن ذلك قوله ـ عز وجل: ـ «وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً»[1]

وشمل قوله: «مُسْتَقْبلاً»[2] «كالآية»[3]، والمضارع في اللفظ نحو: لَوْ يَقُومُ[4] زَيْدٌ غَداً لأُكْرِمَنَّهُ، فـ «لَوْ» مبتدأ، «وحَرْفُ شَرْطٍ» خبره، «وفِي» متعلق بشرط، «وإِيلاؤُهُ»[5] فاعل بيقل وهو مبتدأ[6] ومصدر مضاف إلى المفعول، و«مُسْتَقْبَلاً» مفعول ثانٍ بإيلاؤُهُ ثم قال:

(ص) وَهِيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ * ...

(ش) يعني أنها تختص بالفعل كما تختص به «إِنْ» وفُهِم من تشبيهه لها «بإِنْ» أَنَّ الفعل يليها ظاهراً ومضمراً كما يلي «إِنْ» فتقول: لَوْ زَيْدٌ قَامَ لأَكْرَمْتُهُ. فيكون زَيْدٌ فاعلاً بفعل مضمر يفسره قام كما تقول: إِنْ زَيْدٌ قَامَ فَأَكْرِمْه. ومنه قولهم:

«لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي»[7]

ثم إِنَّ «لَوْ» تُخالف «إِنْ» في جواز وقوع «أَنَّ»[8] المفتوحة المشددة بعدها. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

---

[1] سورة النساء، آية: ٩

[2] في ش، هـ، ز «مستقبلا الماضي لفظاً» وعبارتهما أكمل وفي ك «مستقبلا الماضى في اللفظ» وعبارتها أكمل.

[3] «كالآية» ساقط من ز.

[4] في ش «لو يقم».
وفي ز «لم يقوم» تحريف.

[5] في الأصل، ش، هـ، ء، ظ، ت بإيلاؤها. والمثبت أدق كما في ك والألفية.

[6] «مبتدأ و» ساقط من ش، هـ، ز، ك وفي ت «مبتدأ أو».

[7] من أقوال العرب النادرة. قاله حاتم كما في شرح الأشمونى ٤: ٣٩.

[8] «أَنَّ» ساقطة من ز.

(ش) يعني أنَّ[1] «لَوْ» تخالف «إِنْ» في جواز وقوع «أَنَّ» بعدها كقوله تعالى: ـ ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا [حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ][2] ﴾[3]

وهو كثير واختلف في موضع «أَنَّ» بعدها فقيل مبتدأ أو قيل فاعل بفعل محذوف، وفُهم من قوله: «لَكِنَّ» أنها في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لاستدراكه بلكن، إذ لو كانت عنده فاعلاً بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل، فاستدراكه دليل على تخالف ما حُكم لها به من الاختصاص بالفعل[4] «ولَوْ»[5] اسم «لَكِنَّ» /، و«أَنَّ» مبتدأ خبره[6] «قَدْ تَقْتَرِنْ»، و«بِهَا» متعلق بتقترن والجملة خبر لكن. ثم قال: ٢٢٥ / أ

(ص) وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا * إِلَى المُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَىٰ

(ش) يعنى أنَّ «لَوْ» يقع[7] بعدها الفعل المضارع فيُصْرَفُ معناه إلى المضى كقوله[8]:

«لَوْ»[9] يَفِي كَفَى، أي «لَوْ وَفَّى كَفَى» ومن ذلك قوله:

---

(1) في ت «أنه» تحريف.
(2) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.
(3) سورة الحجرات. الآية: ٥.
(4) ذكر الأزهرى الخلاف في موضع «أَنَّ» بعد «لو» حيث قال:
ومرضعها عند الجميع رفع ثم إختلف في ذلك، فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدأ لا خبر له لإشمال صلتها على المسند والمسند إليه، وقيل له خبر محذوف يُقدر مقدماً على المبتدأ أي ولو ثابت صبرهم. وقال ابن عصفور يُقدر مؤخراً على الأصل أي ولو صبرهم ثابت. وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشرى فاعل بثبت فقدر أي ولو ثبت صبرهم والدال عليه «أَنَّ» لإنها تُعطى معنى الثبوت».
(شرح التصريح ٢٥٩:٢، وانظر شرح الكافية لابن مالك ١٦٣٥:٣ ـ ١٦٣٨).
(5) في ت «فلو».
(6) في هـ ، ز، ظ، ت «وخبره».
(7) في ش، هـ ، ز، ظ، ت «لوقد يقع».
(8) في هـ «كقولهم».
(9) في ز «أو يفي».

٢٠٥ ـ لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلاَمَهَا
خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعاً وَسُجُودَا[1]

إي لو سمعوا، وفُهم منه[2] أن [لَوْ][3] الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضى هي «لَوْ»[4] الامتناعية لا «لَوْ» الشرطية؛ لأنَّ «لَوْ» الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضي لأصالته في الاستقبال، بل يؤول معها الماضي بالاستقبال «ومُضَارِعٌ» فاعل بفعل مضمر يفسره «تَلاَهَا»، «وصُرِفَا» جواب «إِنْ» وإِلَى المُضِيِّ» متعلق بـ «صُرِفَا»[5].

□□□□□□

(١) الشاهد لكثير عزة : انظر ديوانه ٤٤٢
والجنى والداني ٢٨٣ ، وشرح ابن عقيل ٢: ٣٨٩ وشرح الاشموني ٤: ٤٢ ، ومعجم شواهد النحو ٥٨ .
وفي رواية لَوْيَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ حَدِيثَهَا.
(٢) وفي ت «من قوله».
(٣) «لو» تكملة من ش، هـ، ز، ظ.
(٤)«لو» ساقطة من ك وت.
(٥) في الاصل ، ش، ز، ظ، ك، ت «بصرف والمثبت هو الأدق كما في هـ والالفية.

(أَمَّا ولَوْلاَ ولَوْمَا)

(ش) إنما ذكر هذه الأحرف هنا، لأنها من جملة أدوات الشرط [لاحتياجها إلى جواب وبدأ منها بأَمَّا](١) قال(٢):

(ص) أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ .. * ...

(ش) يعني أنَّ موضع(٣) «أَمَّا» صالح لمهما(٤) يك من شيء، لا أَنَّ(٥) معناها كمهما يك من شيء؛ لأن «أَمَّا» حرف «وَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ» اسم وفعل ومتعلقه، ولما(٦) علم(٧) أنها نابت عما ذكر نبه على ما تجاب به فقال:

(ص) ... وَفَا * لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوباً أُلِفَا

(ش) يعني أنَّ «الفَا» تدخل على تالى تاليها نحو: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ. والأصل مَهْمَا يكُ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ قَائِمٌ، ولما حذف أداة الشرط وفعله وقامت «أَمَّا» مقامها كرهوا أن تلى الفاء حرف الشرط فقدموا بعض الجملة الواقعة جواباً إصلاحاً للفظ. وفُهم من قوله: «لِتَلْوِ تِلْوِهَا».

---

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.
وفي هـ «الشرط لإحتياجها إلى جواب».
(٢) في ش، ز، ك «فقال».
في هـ ، ت «قوله».
(٣) في ظ «موضوع» تحريف.
(٤) في ظ «كمهما».
(٥) في الأصل، ش، ك «لأن» والمُثْبَتُ أَصحُ كما في بقية النسخ.
(٦) في الأصل، ش، ك «ولم».
(٧) في هـ ، ز، ظ «اعلم».

أن «الفَاءَ» لا[1] تلى «أَمَّا» وأنه لا يفصل بين «أَمَّا» و«الفاء» إلا بشيء[2] واحد، وشمل المبتدأ / نحو: أَمَّا[3] زَيْدٌ فَقَائِمٌ، والخبر نحو: أَمَّا قَائِمٌ فَزَيْدٌ[4]، والمفعول نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ﴾[5] ٢٢٥ ب

والظرف نحو: أَمَّا اليَومَ فَزَيدٌ قَائِمٌ، والمجرور نحو: أَمَّا فِى الدَّارِ فَزَيْدٌ قَائِمٌ، و«أَمَّا» مبتدأ، وخبره كَمَهْمَا[6] يَكُ مِنْ شَيْءٍ[7]، «وفَا» مبتدأ وخبره «أُلِفَا»، «ولِتِلْوِ» متعلق بأُلِفَا[8]، ومعنى تِلْو: تَالٍ، «ووجُوباً»[9] نصب على الحال من الضمير في أُلِفَا[10] وتَجَوَّز في قوله: «وجُوباً». وإنما ذلك في الأكثر، ولذلك قال:

(ص) وَحَذْفُ ذِى الْفَا قَلَّ فِى نَثْرٍ إِذَا * لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

(ش) يعني أنَّ «الفَاءَ» المجاب بها «أَمَّا» تحذف في النثر قليلا، كقوله - صلى الله عليه وسلم[11]: - «أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ أَقْوَام [يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِى كِتَابِ اللَّهِ][12].

وفُهم منه أنه يكثر في النظم كقول الشاعر:

---

(1) «لا» ساقطة من ز.
(2) في هـ، ز، ظ، ت «شيء».
(3) في ز «ما زيد فقائم».
(4) في ز «ما فزيد قائم».
(5) سورة الضُحى آية: ٩
(6) في الأصل «وكمهما».
(7) «من شيء» ساقط من ظ.
(8) في الأصل، ش، ظ، ت «بألف» والمُثبتُ أدقُّ كما في هـ، ز، ك، والألفية.
(9) في الأصل، ت «وجوبا».
(10) في الأصل، ش، ظ، ت «ألف».
(11) في ز «عليه الصلاة والسلام».
وفي ظ «عليه السلام».
(12) «يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله» تكملة من ش، ز، ك.
وفي ش زيادة (ليست في كتاب الله ولا في سنة رسول الله). والزيادة غير لازمة.
روى الحديث في مسلم ١٠: ١٤٥ «أَمَّا بَعْدُ فَمَالُ بَالِ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُروطاً لَيْسَتْ فِى كِتَابِ اللَّهِ».

٢٠٦ ـ فَأَمَّا الْقِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمْ * [وَلَكِنَّ سَيْراً فِى عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ](١)

وفُهم أيضاً من قوله: «إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا» أي طُرِح وكُنِيَ به عن الحذف(٢) أنه(٣) يكثر أيضاً كقوله ـ عز وجل: ـ (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ(٤) [بَعْدَ إِيمَانِكُمْ])(٥). و«حَذْفُ» مبتدأ، «وذى» اسم إشارة «وأُلِفَا» نعت له، «وقَلَّ» خبر المبتدأ، «وفِى نَثْرٍ» متعلق بقَلَّ، وكذلك «إِذَا»، «قَدْ نُبِذَا» خبر يَكُ «ومَعَهَا» متعلق بـ «نُبِذَا»

ثم إنَّ «لَوْلاَ ولَوْ مَا» على نوعين: [أحدهما أن يكونا مختصين بالاسم](٦) والآخر أن يكونا مختصين بالفعل. وقد أشار إلى الأول بقوله(٧):

(ص) لَوْلاَ وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الاِبْتِدَا * إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا

(ش) يعني أنَّ «لَوْلاَ ولَوْمَا» إذا عقدا أَيْ رَبَطَا امتناعا بوجود، ويُقال أيضاً بوجوب فإنهما يلزمان الابتداء يعني المبتدأ والخبر نحو:

= وفي سنن الترمذى ٤:٤٣٦
«مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِى كِتَابِ اللَّهِ».
لا شاهد فيه.
وفي الموطأ ٢:٧٨٠ (عتق) «أَمَّا بَعْدُ فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِى كِتَابِ اللَّهِ».

(١) الشاهد للحارث بن خالد المخزومى.
ما بين المعقوفين تكملة من ش.
انظر المقتضب ٢:٦٩ وأمالى الشجرى ١:٢٨٥، ٢٩٠/٢:٣٤٨ وشرح المفصل ٧:١٣٤/٩:١٢، وشرح التصريح ٢:٢٦٢ والهمع ٢:٧٦، والخزانة ١:٢١٧.
حذف الفاء من «لا» للضرورة والأصل «فلا قتال»
عِرَاض: جمع عُرض، وهي الناحية.

(٢) في ز زيادة «عن الحذف أي الحذف».

(٣) «أنه» ساقط من ت.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ز.

(٥) سورة آل عمران. آية:١٠٦

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(٧) في ش، ز، ظ، ك «فقال».

لَوْلاَ زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ، ولَوْلاَ عَمْرٌو / لَجِئْتُكَ. وخبر المبتدأ بعدهما واجب ٢٢٦/أ
الحذف. وقد تقدم في باب الابتدا. «فَلَوْلاَ»[١] مبتدأ، «ولَوْمَا» معطوف عليه، «ويَلْزَمَانِ» خبرهما، «والابْتِدَا» مفعول بيلزمان و«امْتِنَاعاً» مفعول بـ «عَقَدَا»، و«بوجُودِ» متعلق بـ «عَقَدَا»، «وإِذَا» متعلق بمحذوف وهو الجواب الدال عليه يلزمان، ثم أشار إلى الاستعمال فقال:

(ص) وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ ... * ...

(ش) يعين أنَّ «لَوْلاَ ولَوْمَا» يميز بهما التَّحْضِيضِ. أي يدلان عليه. كقوله تعالى: ﴿ لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلاَئِكَةُ ﴾[٢].

وقوله: ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلاَئِكَةِ ﴾[٣]

ويشارك «لَوْلاَ»[٤] ولَوْمَا» في التَّحْضِيض غيرهما[٥]، وقد نَبَّهَ عليه بقوله:

(ص) ... وَهَلاَّ * أَلاَّ أَلاَ ...

(ش) يعنى أنَّ هذه الثلاثة تشارك «لَوْلاَ ولَوْمَا» في التَّحْضِيضِ نحو: هَلاَّ تَأْتِينَا، وأَلاَ تَصِلْ إِلَيْنَا، وأَلاَّ تُقْبِلُ عَلَيْنَا. وهذه الأحرف أعني «لَوْلاَ ولَوْمَا» وما بعدهما مستوية في الاختصاص بالفعل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * ... وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلاَ

(ش) أي اجعلها داخلة على الفعل، وشمل الفعل المضارع نحو: هَلاَّ تَأْتِينَا والماضى نحو: هَلاَّ[٦] أَتَيْتَ. وهو[٧] بمعنى المستقبل؛ لأنها تخلص

---

(١) في ت «فلو».
(٢) سورة الفرقان. آية: ٢١.
(٣) سورة الحجر. آية: ٧.
(٤) «لولا» ساقطة من ت.
(٥) «غيرهما» ساقط من ظ.
(٦) في ز «هل لا».
(٧) في ش «وهى».

الفعل للاستقبال[1] «والتَّحْضِيضَ» مفعول «بمِزْ»، و«هَلاَّ» وما بعده[2] معطوف على الضمير في «بهما» ولم يُعِد الجار فيقول: وبهَلاَ، لأنَّ مذهبه عدم اشتراط ذلك، «وهَا» في قوله: «وأَوْلِيَنْهَا «عائد على الأحرف الخمسة المذكورة، «والفِعْلاَ»[3] مفعول ثان. ثم قال:

(ص) وَقَدْ يَلِيهَا[4] اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ * عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

(ش) يعني أنَّ هذه الأحرف ٢٢٦/ب الخمسة تدخل على الاسم على وجهين: ٢٢٦ ب

الأوّل: أن يكون مفعولاً بفعل مضمر. وشمل نوعين:

أحدهما: أن يكون مفسراً بالفعل الواقع بعد الاسم. [نحو[5]] هَلاَّ[6] زَيْداً[7] أَكْرَمْتَه. فيكون من باب الاشتغال.

والآخر: أن يفسره سياق الكلام. كقوله:

٢٠٧ ـ أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللّهُ خَيْراً * يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ[8]

والتقدير: ألا تروني.

---

(1) في ز «إلى الإستقبال».
(2) في ز، ظ «وما بعدها».
(3) في الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «والفعل» والمُثْبَتُ أَدقُّ كما في ز والألفية.
(4) في الأصل «يليهما» تحريف.
(5) «نحو» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
وفي الأصل «بعد» بدل نحو.
(6) في ز «هل لا» تحريف.
(7) في الأصل، ك «زيد» تحريف.
(8) قاله عمرو بن قعاس. انظر اللسان «حصل».
والكتاب ٢:٣٠٨، وشرح المفصل ٢:١٠١/٧:٥ والجنى الداني ٣٨٢، وهامش شرح ابن عقيل ٢:٣٩٦، والخزانة ١:٤٩٥/٢:١١٢، ١٥٦ وفهرس شواهد سيبويه ٧٢
روى في اللسان «أَلاَ رَجُلٌ جَزَاهُ اللّهُ خَيْراً»
كما يروى «أَلاَ رَجُلٍ جَزَاهُ اللّهُ خَيْراً»
مُحَصِّلَة: هي المرأة التي تميز الذهب من الفضة، وقيل التي تُحَصِّلُ تراب المعدن. اللسان (حصل).

والثاني: أن يكون معمولاً للفعل الذي يليه نحو: هَلاَّ[1] زَيْداً[2] ضَرَبْتَ «واشمّ» فاعل بيليها، «وعُلّق» في موضع الصفة لاسم، «وبِفِعْلٍ» متعلق بعُلّق.

○○○○○○○

(1) في ز «هل لا» تحريف.

(2) في الأصل، ك «زيد» تحريف.

(الإخبار بِالَّذِى والأَلِف واللاَّم)

(ش) الباء في قوله: «بِالَّذِى[1]» باء السببية، لا باء التعدية؛ لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى أن «الَّذِى» به يكون الإخبار[2] وليس كذلك، بل الإخبار يكون عن «الَّذِى» بغيره. ثم إنَّ الإخبار يكون «بِالَّذِى»[3] وفروعه، وبالألف[4] واللام وقد أشار إلى الأول بقوله[5]:

(ص) مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِى خَبَرْ * عَنِ الَّذِى مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرْ
وَمَا سِوَاهُمَا[6] فَوَسِّطْهُ صِلَهْ * عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِى التَّكْمِلَهْ

(ش) [ذُكر في هذين البيتين كيفية الإخبار بالذي يعني][7]، إذا قيل لك أخبر عن اسم في جملة [بالذي][8] فاجعل ذلك الاسم خَبَراً عن «الَّذِى» المستقر مبتدأ متقدماً[9]، وما سوى «الَّذِى» والمخبر به عن «الَّذِى» من الجملة اجعله متوسطاً بين «الَّذِى» والخبر، ويكون صلة «للَّذِى» واجعل مكان الاسم المنتزع من الجملة الذي جعلته خَبَراً عن «الَّذِى» ضميراً يعود من الصلة على «الَّذِى»، «ومَا» مبتدأ، وهي موصولة / واقعة على المخبر به عن «الَّذِى» ٢٢٧/أ

---

(1) «بالذى» ساقط من ك.
(2) في ظ «أخبار» تحريف.
(3) في هـ «عن الذي» تحريف.
(4) في ت «والألف».
(5) في هـ «فقال».
(6) في ظ «وما سواه».
(7) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.
(8) «بالذى» تكملة لم ترد في الأصل ولا بقية النسخ وإثباتها لازم.
(9) في ز «مقدما».

صلتها[1] «قيل»، و«عَنْهُ» متعلق باخبر وكذلك «بِالَّذِى» «وأَخْبِرْ» وما عمل فيه محكى بقيل، و«خَبَرٌ» خبر عن ما، «وعنِ الَّذِى» متعلق بخبر، «واسْتَقَر» في موضع الحال من «الَّذِى» و«مُبْتَدَأً» حال من الضمير المستكن[2] في استقر، «وقَبْلُ» متعلق باستقر، «والَّذِى» الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة؛ لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان والتقدير: ما قيل لكَ أَخْبِرْ عنه بهذا اللفظ. أعني: الذي هو خبر عن لفظ «الَّذِى» في حال كونه مستقراً قبل مبتدأ، «ومَا» في البيت الثاني مبتدأ، وهي[3] موصولة واقعة على ما سوى الذى، والاسم المخبر به وهي باقى الجملة وصلتها «سِوَاهُمَا»، والخبر[4] «فَوَسْطْه» ويجوز أن تكون «ما»[5] مفعولة بفعل مضمر يفسره «فَوَسِّطْهُ» وهو أحسن، «وصِلَه» حال من الهاء في «فَوَسِّطْهُ»[6] و«عَائِدُهَا» مبتدأ وخبره «خَلَفْ»، و«مُعْطِى» مضاف[7] إليه وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول[8]، وعائدها وخبره في موضع الصفة لصلة.

ثم مثل صورة الإخبار فقال[9]:

(ص) نَحوُ الَّذِى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا * ضَرَبْتُ زَيْداً كَانَ فَاذِرِ الْمَأْخَذَا

(ش) يعني أنك إذا أردت الإخبار عن زَيْدٍ من قولك: ضَرَبْتُ زَيْداً جعلت في أول كلامك «الَّذِى» كما ذكر لك، وجعلت زَيْداً خبراً عن

---

[1] في ش، هـ، ز، ظ، ت «وصلتها».
[2] في هـ، ت «المستتر».
[3] في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وهى أيضا».
[4] في ت «والمخبر» تحريف.
[5] «ما» ساقطة من ك.
[6] في الأصل، ش، ز، ظ، ك، ت «وسطه» والمُثْبتُ أدقُّ كما في هـ، والألفية.
[7] في ظ «ومضاف».
[8] في ز «مفعول».
[9] في هـ، ز، ك «بقوله».

«الَّذِى» وجعلت في موضع زَيْد ضَمِيراً مطابقاً له. وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين «الَّذِى» وخبره عائداً على الموصول، فصار بعد هذا العمل الَّذِى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ. ونبهك / بقوله: «فَاذرِ المَأْخَذَا». على أنْ تقيس[١] ٢٢٧ ب
على هذا العمل غيره في هذا المثال وفي غيره[٢]، فتقول في الإخبار عن التاء في ضَرَبْتُ من قولك: ضَرَبْتُ زَيْداً: الَّذِى ضَرَبَ زَيْداً[٣] أَنَا. وفُهِم من إطلاقه أنَّ الإخبار بالَّذِى يكون في الجملة الفعلية كما مَثَّل، وفي الجملة الاسمية، فلو قيل لك أخبر عن زَيْدٍ من قولك: زَيْدٌ أَبُوكَ لقلت: الَّذِى هُوَ أَبُوكَ زَيْدٌ. أو[٤] عَنْ أَبِيك لقلت: الَّذِى هُوَ زَيْدٌ أَبُوكَ[٥]. ثم إنَّ الإخبار «بالَّذِى» لا يختص بلفظ المفرد المذكر، بل يكون في المفرد والمثنى والمجموع، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَبِاللَّذَينِ وَالَّذِينَ وَالَّتِي * أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ المُثْبَتِ

(ش) يعنى أنَّ المخبر إذا كان[٦] مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً جيء بالموصول مطابقاً له؛ لأنه خبر عنه، والمثال المشتمل على هذه الصور[٧] هو بَلَّغَ الزَّيْدَانِ الْعُمَرَيْنِ رِسَالةً. فإذا أخبرت عن الزَّيْدَيْنِ[٨] قلت: اللَّذَانِ بَلَّغَا الْعُمَرَيْنِ رِسَالَةً الزَّيْدَانِ. جعلت خلف الزَّيْدَيْنِ ضميراً بارزاً وهو الألف العائد على اللَّذَينِ. وإذا أخبرت عن العُمَرِينَ قلت: الَّذِينَ بَلَّغَهُم[٩] الزَّيْدَانِ رِسَالَةً

---

(١) في ش «على أنك تقيس».
(٢) «وفي غيره» ساقط من ك.
(٣) في ت «زيد» تحريف.
(٤) في هـ «وعن».
(٥) في الأصل، ش، ك، ت «اللذي زيد هو أبوك» والمثبت من بقية النسخ أصح.
(٦) في هـ ، ز، ك «كان مذكراً» وعبارتهم أكمل.
(٧) في ظ، ت «الصورة».
(٨) في هـ ، ز، ك، «الزيدان».
(٩) «بلغهم» ساقطة من ت.

العُمَرُون. وإذا أخبرت عن رسالة قلت: الَّتِي بَلَّغَهَا الزَّيْدَانِ العُمَرِينَ رِسَالَةٌ. «وباللَّذَيْنِ» متعلق «بأَخْبِر»، و«مُراعِياً» حال من الضمير المستتر في «أَخْبِر»، «ووِفَاقَ» مفعول بمُرَاعِياً. ثم[1] لما بين كيفية الإخبار شرع في شروطه فقال:

(ص) قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ها هنا قد حتما ٢٢٨ أ

(ص) كذَا الغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ / اوْ * بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا

(ش) فذكر[2] في هذين البيتين أربعة شروط:

الأوّل: أن يكون قابل التأخير[3] فلا يخبر عما[4] يلزم التقديم كأدوات الصدور[5] مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشروط[6].

الثاني: أن يكون قابل التعريف[7]، فلا يخبر عما يلزم التنكير كالحال والتمييز.

الثالث: جواز الإستغناء عنه بأجنبى، فلا يخبر عما يقع به الربط، وشمل: الضمير نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، واسم[8] الإشارة نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُ ذَلِكَ.

فلا يجوز الإخبار عن واحد منهما، لأنك لو أخبرت عنه للزم أنَّ تضع ضميراً في موضعه يخلفه على القاعدة المتقدمة، وهو قد كان[9] يربط الخبر بالمبتدأ، ثم زدت الموصول وهو أيضاً يلزم[10] أن يعود عليه ضمير من

---

(1) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ولما».
(2) في ت «ذكر».
(3) في ش «قابلا للتأخير».
(4) في ز «عن ما يلزم».
وفي ك «عن ما يلتزم فيه».
(5) في ش «الصدر».
(6) في هـ ، ز، ك «الشرطة» وعبارتها أدق.
(7) في ش «قابلا للتعريف».
(8) في هـ «واسما» تحريف.
(9) «كان» ساقطة من ت.
(10) «يلزم» ساقطة من ت.

الصلة(١) وليس في الكلام غير ضمير واحد(٢) وهو المجعول خلف المخبر عنه، فإن أعدته على المبتدأ بَقِيَ الموصول بلا ضمير، [وإن أعدته على الموصول بَقِيَ المبتدأ بلا ضمير](٣) فامتنع الإخبار.

الرابع: جواز الاستغناء عنه بمضمر(٤) فلا يجوز الإخبار عن مصدر عامل(٥) ولا صفة دون موصوفها، ولا موصوف(٦) دون صفته؛ لأن ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمر(٧)، إذ لا يصح أن يعمل المضمر عمل المصدر ولا أن يوصف الضمير ولا يوصف به، «وقَبُولُ تَأْخِيرٍ» مبتدأ، «وتَعْرِيفٍ» معطوف على تأخير « وَقَدْ حُتِمَا» في موضع خبر المبتدأ، «ولِمَا» متعلق «بِحُتِمَا» وكذلك «ههنا»(٨) وما موصولة وهى واقعة على المخبر عنه وصلتها «أُخْبِرَ عَنْهُ» «والغنى» مبتدأ، «وعَنْهُ» متعلق به /، وكذلك «بأَجْنَبِيٍّ» وشَرطٌ ٢٢٨ ب [خبر](٩) المبتدأ، «وكَذَا» متعلق بشرط، «وذَا» إشارة إلى الشروط السابقة(١٠)، ثم إنتقل إلى الإخبار بأل فقال:

(ص) وَأَخبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا * يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

(ش) يعني أنَّ الإخبار يكون «بأل» كما يكون «بِالَّذِى»، إلا أنَّ الإخبار «بالَّذِى» يكون بالجملة الاسمية والفعلية، وفُهم ذلك من إطلاقه هنالك،

---

(١) «من الصلة» ساقطة من ت.
(٢) «واحد» ساقطة من ت.
(٣) ما بين المعقوفين تكلمة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٤) في ز «بضمير».
(٥) في ش «عامل دون معموله».
(٦) في ش «ولا عن موصوف».
(٧) في ز «بضمير».
(٨) في الأصل «هنا» ما أثبتّ أدقُّ كما في الألفية وبقية النسخ.
(٩) «خبر» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
(١٠) في هـ ، ز، ك «المتقدمة».

والإخبار «بأَلْ» لا يكون إلا بالجملة[1] الفعلية، وفُهم ذلك من تقييد «أَلْ»[2] بقوله: «عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا»، وكل جملة تقدمها الفعل فهي فعلية وليس ذلك مطلقاً بل بشرط أن يكون الفعل متصرفاً، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ * ...

(ش) يعني أنَّ الجملة الفعلية التي يخبر فيها «بأَلْ» يشترط في ذلك الفعل أن يكون متصرفاً ليُصاغ منه ما يصح أن يكون صلة «لأِلْ» وهي الصفة الصريحة لما علم من أن صلة «أَلْ» لا تكون[3] إلا وصفاً صريحاً، ولا يصح ذلك في الفعل الذي لا يتصرف؛ لأنه لا يُصاغ منه الوصف، ثم أتى بمثال[4] من ذلك فقال:

(ص) ... * كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهُ البَطَلْ

(ش) فإذا قيل لك أخبر عن لفظ الله من قولك[5]: وَقَى اللَّهُ البَطَلَ قلت: الْوَاقِي البَطَلَ اللَّهُ. ولو قيل لك أخبر عن البطل قلت: الْوَاقِيهِ اللَّهُ البَطَلَ. والضمير في «وأَخْبَرُوا» عائد على النحويين أو على[6] العرب[7] والأول أظهر؛ لأنَّ أكثر مسائل[8] الإخبار إنما وضعها النحويون / تمريناً ٢٢٩/أ لقارئيه. «وهُنَا» ظرف مكان متعلق بأخبروا «وبِأَلْ» متعلق بأخبروا، وكذلك

---

[1] في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «في الجملة».
[2] في ش، ك «من تقييده ذلك» تقديم وتأخير.
وفي هـ ، ز، ت «من تقييده أل».
وفي ظ «تفسيره أل».
[3] في الأصل «لا يكون».
[4] في ك «بمثالين».
[5] «قولك» ساقط من هـ.
[6] «على» ساقطة من ظ.
[7] في ز، ك «على العرب أو على النحويين» تقديم وتأخير.
[8] «مسائل» ساقطة من ز.

«عَنْ»، «ومَا» موصولة واقعة على الأسماء المشتملة عليها الجملة وصلتها «يَكُونُ» إلى آخر البيت و«إِنْ» شرط، «وصَوْغُ» فاعل «يَصِحّ» وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «ومِنْهُ» متعلق بصوغ وكذلك «لأَلْ»، و«كَصَوْغِ» مصدر مضاف أيضاً إلى المفعول، والمجرور بمن قول محذوف، «ووَقَى» إلى آخر محكى به والتقدير: كَصَوْغِ وَاقٍ من قولك: وقى الله البَطَلَ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إِنْ صَحَّ فَأَخْبِرْ. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ * ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

(ش) يعني أنَّ الوصف الواقع صلة «لأَلْ» إذا رفع ضميراً يعود على غير[1] «أل» وجب إظهاره كما إذا قيل لك أخبر عن زَيْد من قولك: ضَرَبْتُ زَيْداً قلت: الضَّارِبُهُ أَنَا زَيْدٌ، فالضمير العائد على «أل» وهو «أَنَا»[2] ضمير غيرها فوجب إظهاره، وفُهم[3] منه أنَّ الضمير إذا كان «لأَلْ» وجب اتصاله كما إذا قيل لك[4]: أَخْبِر عن التاء من ضَرَبْتُ زَيْداً[5] قلت: الضَّارِبُ زَيْداً أَنَا.

ففي «الضَّارِب» ضمير مستتر وهو عائد على «أَلْ» فلذلك وجب استتاره في الوصف. و«إِنْ يَكُنْ» شرط، «ومَا» اسم يكن وهي موصولة واقعة على الضمير العائد على غير «أل» وصلتها «رَفَعَتْ»، «وصِلَةُ أَلْ» فاعل برَفَعَتْ، والضمير العائد على الموصول محذوف أي ما[6] رفعته، «وضَمِير» خبر يكن، «وأُبِينَ / وَانْفَصَل» جواب الشرط. ٢٢٩ ب

---

(١) «غير» ساقطة من ت.

(٢) في ش، ك، «هو الهاء وأنا ضمير غيرها» وعبارتهما أدق.
في ت «وهو أنا ضميرها» تحريف.

(٣) في الاصل «فهم».

(٤) «لك» ساقطة من ت.

(٥) «زيداً» ساقطة من ظ، ت.

(٦) «ما» ساقطة من ز.

(العَدَد)

(ص) ثَلاثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ * فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ
فِي الضِّدِّ جَرِّدْ ... * ...

(ش) يعني أنَّ ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة إذا كان واحد المعدود مذكراً لحقته[1] التاء، وإن كان [واحده[2]] مؤنثاً لم تلحقه[3] التاء فتقول: ثَلاثَةُ رِجَالٍ بالتاء، لأنَّ واحد الرجال: رَجُلٌ[4] وهو مذكر، وثَلاثُ نِسْوَة بغير تاء، لأنَّ واحد نسوة: إمرأة وهي مؤنثة. واعلم أنَّ مراده بقوله: «فِي الضِّدِّ»[5] المؤنث، يعني في ضد المذكر وهو المؤنث، «وثَلاثَةً» مفعول مقدم بقُلْ، «وقُلْ» مضمن معنى اذكر، «وبالتَّاءِ» متعلق بقل، «ولِلْعَشَرَة» كذلك، «وفِي عَدِّ» كذلك[6]، «وعَدّ» مصدر مضاف إلى المفعول[7]، «ومَا» موصولة واقعة على المعدود، و«آحَادُهُ مُذَكَّرَه» جملة من مبتدأ وخبر صلة لما، «وفِي الضِّدِّ» متعلق «بجرد» ومعمول «جَرِّد» محذوف والتقدير: جردها أي ألفاظ العدد من التاء، ولا يصح ضبطه[8] «ثَلاثَةٌ» بالضم، لأنه لا وجه له في[9]

(١) في ش «ألحقنه». وفي هـ ، ز، ك «لحقتها».
(٢) «واحدة» تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.
(٣) في هـ ، ز «تلحق».
(٤) «رجل» ساقطة من ت.
(٥) في ش، هـ ، ز، ك «في الضد جرد» أكملت عبارة الألفية.
(٦) «وفي عد كذلك» ساقط من ك.
(٧) في ش، ت «للمفعول».
(٨) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ضبط».
(٩) في ظ «من».

الإعراب، ثم انتقل إلى تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة فقال:

(ص) ... وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ * جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ

(ش) يعني أنَّ تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلة نحو: ثَلاَثَةُ أَكْلُبٍ. وَعَشَرَةُ أَجْمَالٍ، وثَلاَثُ[1] أَيْنُقٍ، وعَشَرَةُ[2] أَكْتَافٍ.

وفُهم قوله[3]: «فِي الأَكْثَرِ» أنه يميز قليلاً بجمع الكثرة نحو: ثَلاَثَةُ قروء فإنه لم يُسمع للاسم إلا جمع كثرة ميز به نحو ثلاثة رجال / ٢٣٠/أ

«والمميز» مفعول باجرر، «وجمعا» حال منه، و«بلفظ» متعلق «بجمعا»[4]

ثم قال:

(ص) ومائة والألف للفرد أضف * ...

(ش) يعني أنَّ «مائة وألفا» يضافان إلى مفرد فتقول: مائة رجل، وألف رجل، وفُهم من إطلاقه أن تثنية «ألف ومائة» وجمعهما كذلك نحو: ألفا رجل، وآلاف رجل، ومائتا رجل. وقد تضاف المائة إلى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله:

(ص) ... * ومائة بالجمع نزرا قد ردف

(ش) يعني أنَّ «مائة» تضاف قليلاً للجمع[5] وأشار به إلى قراءة حمزة والكسائي (ثَلاثَ مِائَةِ سِنِينَ)[6] بإضافة مائة إلى سنين، «ومائة» والألف

---

(1) في الأصل «وثلاثة» تحريف.

(2) في هـ ، ز «وعشر» تحريف.

(3) في هـ ، ز، ظ، ت «من قوله».

(4) في ش، هـ ، ظ، ك، ت «بجمع» المثبت أدق كما في الأصل و ز والألفية.
وفي ش زيادة «بجمع وكذلك في الأكثر» أكملت الإعراب.

(5) في هـ ، ز، ك «للجمع قليلا» تقديم وتأخير.

(6) سورة الكهف آية: ٢٥.
من قوله تعالى (ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعا) قرأ الكسائي وحمزة «مائة مضافاً إلى سنين، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر «مائة» بالتنوين.
انظر السبعة في القراءات ٣٨٩، والإملاء ٢:١٠١، والبحر ٦:١١٧ والنشر ٢:٣١٠.

مفعول بأضف، «وللفرد»[1] متعلق بأضف، «ومائة» مبتدأ، وسوغ الابتداء به التفصيل، وخبره «قد ردف»، «وردف» مبني للمفعول أي تبع بالجمع[2]، «ونزرا» حال من الضمير المستتر في «ردف». وإنما قدم الناظم «مائة وألفا» على ما دونهما من العدد[3] إلى أحد عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجروراً بالإضافة. ولذلك رجع إلى الترتيب الطبيعي فقال:

(ص) وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ * مُرَكَّباً قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

(ش) يعني[4] أنك إذا قصدت المذكر قلت: أَحَدَ عَشَرَ بغير تاء، «وأَحَدَ» مفعول باذكر، «وبِعَشَرْ» متعلق بصلته، «ومُرَكَّباً وقَاصِداً»[5] حالان من الفاعل المستتر في اذكر، فمركبا[6] على هذا اسم فاعل، ويصح أن / يكون ٢٣٠/ب «مُرَكَّباً» حالا من «أَحَدَ عَشَرَ» فيكون اسم مفعول والأول أجود للمناسبة. ثم قال:

(ص) وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ * ...

(ش) يعني أنك إِذَا قَصَدْتَ المُؤَنَّثَ قلت: «إِحْدَى عَشْرَة» بسكون الشين وزيادة التاء فتقول: إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَة. هذه هي[7] اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر[8] الشين. وإلى ذلك أشار بقوله:

---

(1) في ز «وللمفرد» تحريف.
(2) في ت «للجمع».
(3) في ز، ك، ت زيادة «من العدد من تسعة عشر إلى».
(4) من قوله: «يعنى أنك» ساقط من هـ إلى قوله: «ما تقدم عليه»
السقط: يشمل بقية باب العدد، وباب كم وكأين وكذا، وباب الحكاية.
(5) في ز، ت «وقاصد».
(6) في ظ، ت «فمركب».
(7) «هي» ساقطة من ظ.
(8) في ز «ولغة تميم إحدى عشرة بكسر».
قال ابن مالك: «شين عشرة تسكن في لغة الحجازيين، وتكسر في لغة التميميين. وقد تترك على ما =

(ص) ...   *   وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

(ش) فتقول: إِحْدَى عَشِرَةَ امْرَأَةً. ولَدَى هنا بمعنى في، «وإِحْدَى عَشْرَةَ» مفعول بقُلْ مضمناً معنى اذكر كما تقدم في قوله: «ثَلاَثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَةِ» «والشِّينُ» مبتدأ، «وكَسْرَهْ» مبتدأ ثانٍ، وخبره «فِيهَا»، والجملة خبر المبتدأ الأول، «وعَنْ تَمِيمٍ» متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار.

ثم قال:

(ص) وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى   *   مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

(ش) يعني أنَّ ما فعلت في «عشر» مع «أَحَدَ» و«إِحْدَى» من إسقاط «التاء» في المذكر وإثباتها في المؤنث افعله فيما هو [معها من غيرهما][1] فشمل ذلك العدد من اثني عشر واثنتي عشرة إلى تسعة عشر وتسع[2] عشرة فتقول: اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، وثَلاَثَةَ عَشَرَ رَجُلاً، واثْنَتَا[3] عَشْرَةَ امْرَأَةً وثَلاَثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً[4]. «ومَعَ»[5] متعلق بافعل، «ومَا» مفعول بافعل وهي موصولة واقعة على الحكم المجعول لعشر وصلتها «فَعَلْتَ»، و«مَعَهُمَا» متعلق بفعلت والضمير العائد على ما محذوف وتقديره: فعلته.

= كانت عليه من الفتح وبذلك قرأ الأعمش (فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنًا) البقرة: ٦٠.
(شرح الكافية ٣: ١٦٧٠)
وانظر الكتاب ٣:٥٥٧، وشرح اللمع لابن برهان ٢:٥١٥.

(١) «معها من غيرها» تكملة من ز.
وفي الأصل، هـ ، ظ، ت «معها» والباقي ساقط.
وفي ش «فيها مع ما فوقها».
وفي ك «فوقهما مع غيرهما» وما أثبتّ من ز أولى وأصح.

(٢) في ز «وتسعة» تحريف.

(٣) في الأصل، ز، ظ، ت «باثنتى» وهي صحيحة إلا أن ما أثبتُّ من بقية النسخ أولى لتجرى المثل على نسق واحد.

(٤) ما بعد «وتسع عشرة فتقول» إلى هنا ساقط من ك.

(٥) في ز «وهو» تحريف.

ولما ذكر حكم العَجُز / مِن المُرَكَّب وهو عَشَر[1] من «أَحَدَ [2] عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ» انتقل إلى حكم الصدر من ثلاثة إلى تسعة فقال: ٢٣١ / أ

(ص) وَلِثَلاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا * بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

(ش) يعني أنَّ حكم[3] ثلاثة وتسعة وما بينهما في التركيب كحكمهما فيما تقدم من أنَّ «التاء»[4] تثبت مع المذكر وتسقط مع المؤنث فتقول: ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً وثَلاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً إلى تِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً وتِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً و«مَا» الأخيرة مبتدأ وهي موصولة واقعة[5] على الحكم المنسوب لعشرة «وقُدِّمَا» صلتها، و«لِثَلاثَةٍ» خبره، و«مَا» الأولى موصولة معطوفة على «تِسْعَةٍ» وهي واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من ألفاظ العدد وصلتها بينهما. والتقدير: الذي قدم لثلاثة وأخواتها من الحكم السابق مستقر لها في التركيب. وبقى عليه حكم ما بين أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً وثَلاثَةَ عَشَرَ، فأشار إليه بقوله:

(ص) وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشَرَا * إثْنَيْ إذا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا

(ش) يعني أنك تقول في تركيب اثنين واثنتين: اثنا عشر واثنتا عشرة فتحذف النون منهما وتجعل عَشَرَ وَعَشْرَةَ مكانه، ثم بَيَّنَ أنهما معربان بقوله:

(ص) وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ * ...

(ش) غير الرفع هو الجر والنصب فتقول في الرفع: اثْنَا عَشَرَ واثْنَتَا عَشْرَةَ وفى الجر والنصب اثْنَيْ عَشَرَ، واثْنَتَيْ عَشْرَةَ. ففُهم منه أنَّ هذين الجزأين

---

(١) في ظ «عشرة».

(٢) في ت «إحدى» تحريف.

(٣) «حكم» ساقطة من ش.

(٤) في ز «التأنيث» تحريف. سهو من الناسخ.

(٥) في ز «وهى واقعة».

٢٣١ ب أعنى اثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ معربان إعراب[١] / المثنى. «وَعَشْرَةَ» مفعول أَوّلٌ بأَوْلِ، «واثْنَتَيْ» مفعول ثان «وَعَشَرَا»[٢] معطوف على «عَشْرَةَ»، «وَاثْنَيْ» معطوف على «اثْنَتَى»، «وَأُنْثَى» مفعول مقدم «بتَشَا» وأَوْ[٣] ذَكَرَا، معطوف على «أُنْثَى» وفيه رد الأول إلى الأول والثاني إلى الثاني، وقَصَرَ «تَشَا» لضرورة الوزن[٤]، ويجوز أن يكون حذف الهمزة من «تَشَا» لاجتماعها مع همزة «أَوْ». ثم قال:

(ص) ... * وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَىْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

(ش) يعني أنَّ ما سوى «اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ» من الجزأين المركبين بفتح آخر الصدر وآخر العجز[٥] عَشَرَ وَعَشْرَةَ المذكورين بعد اثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ، والصدر[٦] والعَجُز من سوى اثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ فتقول: أَحَدَ عَشَرَ[٧]، وثَلاَثَةَ عَشَرَ بفتح الجزأين مَعاً، وهما مبنيان معاً، أما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف وأما الأول فلتنزل العَجز منه[٨] منزلة تاء التأنيث «والْفَتْحُ» مبتدأ، وفي «جُزْأَىْ» متعلق بالفتح، و«أُلِفْ» في موضع خبر المبتدأ، ثم انتقل إلى التمييز فقال:

(ص) وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا * بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

(ش) يعني أنَّ تمييز العشرين وبابه إلى التسعين مفرد[٩] نحو عِشْرِينَ[١٠] دِينَاراً، وتِسْعِينَ غُلاَماً، وأَرْبَعِينَ حِيناً، أي زماناً. وفُهِم من قوله

---

[١] في ز، ك «بإعراب».
[٢] في الأصل «عشراً».
[٣] في ظ، ت «أو».
[٤] في ز «النظم».
[٥] في ش، ز، ك «العجز وشمل».
[٦] «والصدر» ساقطة من ظ.
[٧] في ز، ك «إحدى عشرة».
[٨] «منه» ساقط من ز.
[٩] في ز، ظ، ت «بمفرد».
[١٠] في ت (نحو: عشرون ديناراً) والمثال صحيح.

[بواحد](١) إلى(٢) أن حكم النيف على العشرين إلى تسعة وتسعين كحكم عشرين فتقول: أَحَدٌ(٣) وَعِشْرُونَ(٤) دِرْهَماً إِلى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ دِرْهَماً. وفُهم منه أنَّه لا يميز بجمع / وفُهم من المثال أنه لا يكون إلا منصوباً، واللام في ٢٣٢ أ
التسعين للغاية فهي بمعنى إلى [ثم قال](٥):

(ص) وَمَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا * مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا

(ش) يعني أنَّ العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك(٦) في عشرين وبابه، وشمل قوله: «مُرَكَّباً» أَحَدَ عَشَرَ وتِسْعَةَ عَشَرَ وما بينهما. فتقول: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وإِحْدَى(٧) عَشْرَةَ امْرَأَةً إِلى تِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً وتِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً «ومُرَكَّباً» مفعول بمَيِّزوا، «والضمير فيه عائد على العرب، «وبِمِثْلِ» متعلق بميزوا و«مَا» موصولة واقعة على التمييز وصلتها «مُيِّزَ عِشْرُونَ»، والضمير العائد عليها محذوف تقديره: بمثل ما مُيز به عشرون «فسَوِّيَنْهُمَا» تتميم للبيت(٨) لصحة الاستغناء عنه. ثم قال:

(ص) وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ * يَبْقَ(٩) الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

(ش) العدد المركب هو أَحَدَ(١٠) عَشَرَ، وتسعة عشر وما بينهما إلا اثْنَيْ عَشَرَ واثْنَتَيْ عَشْرَةَ(١١) فإنَّ عَشَرَ فيهما بمنزلة نون الاثنين، ولذلك أُعْرِبَا. فإذا

---

(١) «بواحد» ساقطة من كل النسخ ما عدا المطبوع. وإثباتها لازم.
(٢) «إلى» ساقطة من ز.
(٣) في ز «إحدى» تحريف.
(٤) في ظ «وعشرين».
(٥) «ثم قال» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.
(٦) في ظ «كذلك».
(٧) في الأصل «واحد». تحريف.
(٨) «للبيت» ساقط من ش.
(٩) في الأصل، ز، ظ «يبقى».
(١٠) في ز، ك «إحدى» تحريف.
(١١) في ت «عشر» تحريف.

أضيف العدد المركب[1] إلى اسم بعده ففيه لغتان: إحداهما[2] وهي الفُصحى إبقاء[3] البناء. فتقول: هَذِه أَحَدَ[4] عَشَرَكَ وتِسْعَةَ عَشَرَ زَيْدٍ. فالبناء[5] في الجزأين. وهو المُنَبه عليه بقوله: «يَبْقَ[6] الْبِنَا». والثانية: بقاء آخر الصدر على البناء وإعراب آخر العَجُز فتقول: هَذِهِ أَحَدَ[7] عَشَرُكَ. بضم الراء على أنه معرب، ومَرَرْتُ بِأَحَدَ عَشَرِكَ بكسر الراء وهو / المُنبه عليها[8] بقوله: «وعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ»[9]، وفُهم من «قَدْ» أنها لغة قليلة[10]، «وإنْ أُضِيفَ» شرط وجوابه «يَبْقَ»[11]، ويجوز ضبط «يبقى» بالألف على أنه مرفوع لكون الشرط ماضيا، وبالقاف دون الألف على أنه مجزوم على جواب الشرط وهو أحسن وسوّغ الابتداء بعَجُز التفصيل، ثم قال: ٢٣٢ ب

(ص) وَصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى * عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ
وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَى * ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا

(ش) يعني أنَّ أسماء العدد من اثنين[12] إلى عشرة يُصاغ منها وزن

---

(1) «المركب» ساقط من ظ.
(2) في الأصل «أحديهما».
(3) في ز، ت «بقاء».
(4) في ز «إحدى».
(5) في ز، ظ، ت «بالبناء».
(6) في الأصل، ز، ظ، ت «يبقى».
(7) في ز «إحدى»، «بإحدى».
(8) في ش «عليه».
(9) في ز «فيعرب».
(10) البصريون يستصحبون البناء عند إضافة العدد المركب، أما الكوفيون فيعربون صدره بحسب مقتضى العامل. ويجْزون العَجُز بإضافة الصدر إليه فيقولون: هَذِهِ خَمْسَةُ عَشَرِ زَيْدٍ، وَاقْبِضْ خَمْسَةَ عَشَرِكَ. وحجتهم في ذلك سماعهم لقول أبي فَقْعَس الأَسَدِي، وأبي الهيثم العُقَيْلي: (مَا فَعَلَتْ خَمْسَةُ عَشَرِكَ، رواه عنهما الفراء سماعاً).
(شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٦٨١ - ١٦٨٢)
(11) في الأصل، ز، ظ، ت «يبقى».
(12) في ظ «من واحد».

فاعل كما يُصاغ من الأفعال، فإن كان مذكراً اكتفى به، وإن كان مؤنثاً لحقته[١] تاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث. فتقول في المذكر: ثَانٍ وثَالِث إلى عَاشِر، وفي المؤنث ثَانِية وثَالِثة إلى عاشِرَة. وفُهم من قوله[٢]: «مِنْ اثْنَيْنِ» أنَّ اسم الفاعل المذكر[٣] لا يُصاغ من أحد[٤]. و«صُغْ» فعل أمر، «ومِن اثْنَيْنِ» متعلق به، «ومَا» معطوفة وهي موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين، «وَفَوْقُ»[٥] صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير: من اثنين فما فوقها[٦]، «وإلَى عَشَرَة» متعلق بصغ «وكفَاعِلٍ» مفعول[٧] بصغ وهو على حذف الموصوف والتقدير: صغ من اثنين وزناً أو صيغةً[٨] كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير: كفاعل المصوغ من فعل[٩]، «ومِنْ» متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر، وإعراب / البيت الآخر[١٠] واضح، ثم إنَّ اسم الفاعل من العدد يستعمل[١١] ٢٣٣/أ
مفرداً كما تقدم ويُستعمل مضافاً، فيضاف تارةً إلى العدد المشتق منه وتارةً إلى العدد الذي تحته. وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِى مِنْهُ بُنِى * تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

(ش) يعني أنَّ اسم الفاعل من العدد إذا أُضيف إلى موافقه يَجبُ

---

(١) في ش «ألحقته».
(٢) «من قوله» ساقط من ظ.
(٣) في ز، ت «المذكور».
(٤) في ز «واحد».
قوله: لا يُصاغ من أحد. وذلك لأنَّ الواحد نفسه هو إسم العدد فلا أصل له يكون مصاغاً منه «الهمع ٥:٣١٥، وانظر الإرتشاف ١:٣٦٧.
(٥) في الأصل «فوق».
(٦) في ش «فوقهما».
(٧) في ز «متعلق».
(٨) في ز «وصيغه».
(٩) في ت «فعلي».
(١٠) في ش «الأخير».
(١١) في ش «في العدد المذكور قد يُستعمل» وعبارتها أكمل.

إضافته إليه على معنى بعض. فتقول: ثَانِى اثْنَيْنِ، وثَانِيَةُ اثْنَتَيْنِ إِلى عَاشِرِ عَشَرةَ وعَاشِرَةِ عَشْرٍ[1]، ومعناه بعض اثنين، وبعض عشرة، «وإِنْ تُرِدْ» شرط «وبَعْضَ» مفعول بترد، «والَّذِى» واقعة[2] على العدد المضاف إليه إسم الفاعل صلتها[3] «بُنِى» «ومِنْهُ» متعلق «ببُنِىَ»، والضمير العائد على الموصول الهاء في منه، وفي «بُنِىَ» ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل. والتقدير: وإن ترد بعض الشيء الذي بنى اسم الفاعل منه، «وتُضِفْ» مجزوم على جواب الشرط، «وإِلَيْهِ» متعلق بتضف ومفعول تُضِفْ محذوف تقديره: تضف إليه اسم الفاعل من العدد، «ومِثْلَ» منصوب على الحال من المفعول المحذوف والتقدير: تضف إليه اسم الفاعل في حال كونه مماثلاً للبعض «أي[4]» في معناه، «وبَيِّنْ» تتميم[5] لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثانى[6] بقوله:

(ص) وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا * فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

(ش) يعني أنك إذا أردت باسم الفاعل من العدد أن يصير العدد / الذي تحته مثله فاحكم له أي لاسم الفاعل بحكم جاعل، فإذا كان بمعنى الماضى وجبت إضافته فتقول: هَذَا ثَالِثُ اثْنَيْنِ أَمْسِ، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز في المضاف إليه النصب والجر فتقول: ٢٣٣/ب

---

(١) في ز، ك «عشرة».
«المشهور أنه لا يجوز إعمال إسم الفاعل هذا في موافقه، وذهب الأخفش في أحد قوليه، والكسائى وقطرب وثعلب إلى جواز إعماله فتقول: ثانى اثنين وثالث ثلاثة. وقال الأخفش في قوله الموافق للجمهور: العرب لا تقول: خامس خمسةً غداً، بالنصب ولا ثان اثنين غداً بالنصب».
الإرتشاف ٣٦٧.
(٢) في ز «واقع».
(٣) في ش، ز، ظ، ك، ت «وصلتها».
(٤) في الأصل «وأي».
(٥) قوله: تتميم أي تتميم للبيت، وإضافتها غير لازمة.
(٦) في ش «إلى النوع الثانى» وعبارتها أكمل.

هَذَا رَابِعُ ثَلاَثَةٍ . بنصب ثلاثة وجرّها[1]، وإنما قال: جاعل ولم يقل فاعل تنبيهاً على أنَّ اسم الفاعل بمعنى جاعل، ففيه ما في فاعل وزيادة وهو اسم فاعل حقيقة؛ لأنهم قالوا: رَبَّعْتُ[2] الثَّلاَثَةَ أَرْبَعُهم بمعنى صيرتهم بنفسي أربعة، «وَإِنْ تُرِدْ» شرط، «وجَعْلَ» مفعول بترد وهو مصدر مضاف للمفعول[3] الأول، «ومِثْلَ» مفعول ثان، و«مَا» موصولة واقعة على العدد الأعلى، «وفَوْقُ» صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير: مثل [ما][4] فوقه أي العدد الأدنى، «والفَاء» جواب الشرط[5]، «وحُكْمَ» مصدر منصوب بـ «احْكُمَا»[6]، وله متعلق باحكم[7]. ثم قال:

(ص) وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ * مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

(ش) يعني أنك إذا أردت بالمركب من أَحَدَ[8] عَشَرَ إِلى تِسْعَةَ عَشَرَ ما أردت بثَانِي[9] اثنين من الإضافة على معنى بعض فجىء بتركيبين فتقول: هَذَا ثَانِي عَشَر اثْنَى عَشَر وثَانِيَةَ عَشْرَةَ اثْنَتَىْ عَشْرَةَ إلى تَاسِعَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ وتَاسِعَةَ[10] عَشْرَةَ تِسْعَ[11] عَشْرَةَ بأربعة أسماء[12] كلها مبنية، وفُهم

---

(1) في ظ «وحدها» تحريف.
(2) في ز «أربعت».
(3) في ش، ز « إلى المفعول»
(4) «ما» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.
(5) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:
«... فحكم جاعل له احكما».
(6) في الأصل، ش، هـ ، ظ، ت «باحكم».
والمثبتُ أدق كما في ز، ك والألفية.
(7) في الأصل، ش، هـ ، ظ، ت «باحكم» وما أثبتُّ أدقُّ كما في الألفية، ز، ك.
(8) في الأصل «إحدى» تحريف.
(9) في ك «بثان».
(10) في ك «وتاسع».
(11) في ز «تسعة».
(12) في ز، ك «ألفاظ».

البناء فيها من قوله: «بتَرْكِيبَيْنِ»[1]، فإن التركيب يقتضي البناء، والمركب الأول / مضاف إلى المركب[2] الثاني إضافةً ثَانِى [إلى][3] اثْنَيْنِ ، ٢٣٤/أ هذا هو الأصل، ويجوز فيه وجهان آخران، أشار إلى الأول منهما[4] بقوله:

(ص) أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ * إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِى يَفِى

(ش) يعني أو تضف[5] فاعلاً بحالتيه أي[6] من التذكير والتأنيث إلى المركب الثاني فيعرب الأول لزوال التركيب وهو المراد بقوله: «بِمَا تَنْوِى[7] يَفِى». ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) وَشَاعَ الاِسْتِغْنَا بِحَادِى عَشَرَا * وَنَحْوِهِ ...

(ش) يعني أنه يحذف من المركب الأول العَجُز، ومن المركب الثاني الصدر، وفيه حينئذٍ ثلاثة أوجه: بناؤهما وهو المشهور، وإعراب الأول وبناء الثاني، وإعرابهما[8]، وفُهم من

---

(١) في الأصل، هـ «تركبين» تصحيف.
في ش، ز، ك «قوله فجيء بتركيبين» أكملت عبارة الألفية.
(٢) في ش «للمركب».
(٣) «إلى» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.
(٤) في ز «منها».
(٥) في ش «أضف».
وفي ك، ت «تضيف».
(٦) «أي» ساقطة من ز.
(٧) في الأصل «ينوى» تصحيف.
(٨) في ش «وإعرابهما معاً».
قال الأشموني: «أي ثاني عشر إلى تاسع عشر وفي التأنيث حادية عشرة إلى تاسعة عشرة. فتذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث. وفيه حينئذٍ وجهان:
الأول: أن يعرب الأول ويبنى الثاني. حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائي ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب ونوى صدر الثاني فبناه ولا يُقاس على هذا الوجه لقلته.
وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا مردود بأنه لا دليل حينئذٍ على أنَّ هذين الإسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الأول. والثاني أن تعربهما معاً =

المثال[1] أنَّ «عَشَرَ»[2] مبنى لنطقه به مفتوحاً، فيحتمل الأول والثاني دون الثالث لاحتمال أن يكون «حَادِى» مبنياً أو معرباً لعدم الحركة فيه، وفائدة التمثيل «بحَادِى» التنبيه على أنه مقلوب وأصله «واحد» ونحوه، أي ونحو[3] «حادى عشر» فتقول: حَادِى عَشَرَ وحَادِيَةَ عَشْرَةَ[4] إلى تَاسِعَ عَشَرَ وتَاسِعَةَ عَشْرَةَ[5]»، و«إِنْ أَرَدْتَ» شرط، «ومِثْلَ» مفعول بأردت[6]، «ومُرَكَّباً» حال من «مِثْلَ»، ويجوز أن يكون «مُرَكَّباً» مفعولا[7] بأردت[8]، «ومِثْلَ ثَانِيَ اثْنَيْنِ» نعت لمركب، فهو نعت النكرة تقدم عليها فانتصب على الحال، «والفاء»[9] وما بعدها جواب الشرط، و«أَوْ» عاطفة جملة على جملة، «وفَاعِلاً» مفعول
بأضف، و«بِحَالَتَيْهِ» في موضع الصفة لفاعل[10] / «وإِلَى مُرَكَّب»[11] متعلق ٢٣٤ ب
بأضف، «وبِمَا» متعلق بيفى، و«يَفِى» في موضع الصفة للمركب[12] «ونحوه»[13] معطوف على «حادِى عَشَرَا»[14] . ثم قال:

= مقدراً حذف عجز الأول وصدر الثانى لزوال مقتضى البناء فيهما فيجر الأول على حسب العوامل، ويجر الثانى بالإضافة.
شرح الأشمونى ٤: ٧٦.

(١) في ز «المثال الثانى».
(٢) في ك «عشراً».
(٣) في ظ «نحو».
(٤) في ظ «وحادية عشر» والمُثبتّ أصح لأنَّ «حادية» لا تُستعمل إلا مع «عشرة» و«عشرين وأخواتها».
(٥) في ظ «وتاسعة عشر».
(٦) في ظ «بترد» تحريف.
(٧) في ز «مفعول».
(٨) في ظ «بترد» تحريف.
(٩) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:
«... فجىء بتركيبين».
(١٠) في ز «لفاعلا».
(١١) في الاصل، ش، هـ، ك «المركب» وما أثبت أدق كما في ز، ظ، ت، والالفية.
(١٢) في ش، ز، ظ، ك، ت «المركب» .
(١٣) في الاصل، ش، هـ، ك «نحوه».
(١٤) في الاصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «عشر» وما أثبت أولى كما في ز والالفية.

(ص) ... * ... وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا
وَبَابِهِ الفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ * بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

(ش) يعني أنَّ اسم الفاعل من العدد إذا ذكر مع عشرين[1] وبابه يعني العقود إلى التسعين يذكر بحالتيه من تذكير وتأنيث قبل الواو فتقول: حَادِى وَعِشْرُونَ وحَادِيَةَ وَعِشْرُونَ إلى تَاسِعَ وتِسْعِينَ وتَاسِعَةَ وتِسْعِين. «وقَبْلَ» متعلق «باذْكُرَا» والألف في «اذْكُرَا» بدل من نون التوكيد الخفيفة، «وبَابِهِ» معطوف على «عِشْرِين» «والفَاعِلَ» مفعول باذكرا، «ومِنْ لَفْظِ» «وبِحَالَتَيْهِ» متعلقان أيضاً باذْكُرَا.

OOOOOOO

(1) في ظ «العشرين».

(كَمْ وكَأَيِّنْ وكَذَا)

(ش) إنما ذُكر هذا الباب بعد العدد؛ لأن هذه الألفاظ كناية عن العدد وبدأ منها «بكم» وهي على قسمين: استفهامية وخبرية[1]، وقد أشار إلى الأول بقوله:

---

[1] لم يذكر الشارح أوجه الإتفاق والإختلاف بين كم الإستفهامية وكم الخبرية حيث إنهما يتفقان في ستة أمور وهي:

١ ـ أنهما إسمان لعدد مبهم الجنس والمقدار والكمية.

٢ ـ أنهما مبنيان، وسبب البناء في الإستفهامية تضمنها معنى حرف الإستفهام، وفي الخبرية لمشابهتها حرف التكثير «رب» والبناء فيهما على السكون وهو الأصل في البناء.

٣ ـ يفتقران إلى مميز لإبهامهما.

٤ ـ أن مميزهما يجوز حذفه إذا دل عليه دليل، خلافاً لمن منع حذف تمييز الخبرية إلا إذا قدر منصوباً.

٥ ـ أنهما يلزمان الصدر. فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر.

«قال المرادى ٤:٣٢٣ وحكى الأخفش: أنَّ بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية نحو ملكت كم غلام، قيل هي من القلة فلا يُقاس عليها والصحيح جواز القياس عليها لأنها لغة».

٦ ـ أنهما يشتركان في وجوه الإعراب. فإنْ تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة، وإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة وهي مبتدأ إن لم يلها فعل أو وليها فعل لازم، ومفعولة إن وليها فعل متعد. ويفترقان في ثمانية أمور:

(١) تمييز الإستفهامية: أصله النصب وتمييز الخبرية: أصله الجر.

(٢) تمييز الاستفهامية مفرد، وتمييز الخبرية يكون مفرداً وجمعاً.

(٣) الفصل بين الإستفهامية ومميزها جائز في السعة، والفصل بين الخبرية ومميزها يكون في الضرورة.

(٤) أنَّ الإستفهامية لا تدل على تكثير، أما الخبرية فللتكثير.

(٥) الكلام في الخبرية يحتمل الصدق والكذب خلافه مع الإستفهامية

(٦) الخبرية تختص بالماضى كرُبَّ.

(٧) الإستفهامية تحتاج إلى جواب، أما الخبرية فالكلام معها لا يستدعى جوابا.

(٨) الإسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة يقال: كم عبيد لى خمسون بل ستون. بخلاف المبدل من الإستفهامية حيث يقال كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟

انظر شرح المرادى ٤:٣٣٢ وما بعدها، وشرح التصريح ٢:٢٧٨ وشرح الأشمونى ٤:٨٤

(ص) مَيِّزْ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا * مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا

(ش) يعني أنَّ «كم» الاستفهامية تميز بمثل[1] ما ميز به «عشرون» يعني بمفرد[2] منصوب فتقول: كَمْ دِرْهَماً عِنْدَكَ؟ وكَمْ شَخْصاً سَمَا؟ وفُهم من قوله: في الاستفهام أنها تقدر بهمزة الاستفهام والعدد، فإذا قلت: كَمْ شَخْصاً سَمَا؟[3] فتقديره: أَعِشْرُونَ شَخْصاً أَمْ ثَلاثُونَ أَمْ أَقَلّ أَمْ أَكْثَر سَمَا.

٢٣٥/أ «وفِي الاسْتِفْهَامِ» متعلق بـ «مَيِّز»[4] «وكَمْ» مفعول بميز[5]، «ومَا» موصولة / واقعة على تمييز عشرين، صلتها[6] «مَيَّزْتَ عِشْرِينَ» والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره: بشمل ما ميزت به، ويجوز أن تكون[7] «مَا» مصدرية والتقدير: ميز[8] بمثل تمييز عشرين. ثم قال:

(ص) وَأَجِزْ انْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا * إِنْ وَلِيتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

(ش) يعني أنَّ تمييز «كم» الاستفهامية يجوز جره بمن مضمرة، بشرط أن يدخل على «كم» حرف جر ظاهر نحو: بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ؟ أي: بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ. فحذفت[9] «مِنْ» وبقى عملها وشمل قوله: «حَرْفَ جَرٍّ» سائر حروف الجر نحو: عَلَى كَمْ فَرَسٍ رَكِبْتَ، وإِلَى كَمْ مَذْهَبٍ انْتَمَيْتَ[10]،

---

(١) «بمثل» ساقط من ت.
(٢) قال الأشموني ٤: ٧٩ «أما الإفراد فلازم مطلقاً خلافاً للكوفيين، فإنهم يجيزون جمعه مطلقاً. وفصَّل بعضهم فقال: إن كان السؤال عن الجماعات نحو: كم غلمانا لك. إذا أردت أصنافاً من الغلمان - جاز وإلا فلا. وهو مذهب الأخفش» وانظر شرح التصريح ٢: ٢٧٩.
(٣) ما بعد «في الإستفهام» إلى هنا ساقط من ت.
(٤) في ش «وفي الإستفهام وبمثل متعلقان بميز» وعبارتها أدق.
(٥) «وكم مفعول بميز» ساقط من ظ.
(٦) في ش، ز، ظ، ك، ت «وصلتها».
(٧) في الأصل «يكون».
(٨) في ظ، ت «ميزت».
(٩) في ز «فحذف».
(١٠) في ت «انتهيت».

وفِى كَمْ دَارٍ جَلَسْتَ. ونحوها، وفُهم من قوله: «وَأَجِزْ[1] أَنْ تَجُرَّهْ[2]»، أن جرّه غير لازم فتقول: بِكَمْ دِرْهَماً اشْتَرَيْتَ. بالنصب، وفُهم منه أيضاً أنه يجوز إظهار مِنْ فتقول: بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَهُ[3]» «وأن تجُرّه» في موضع نصب بأَجِزْ، والضمير في تجر عائد على التمييز، «ومِنْ» فَاعِل بـ «تَجُرَّهُ»[4] «ومُضْمَرًا» حال من «مِنْ» «وإِنْ وَلِيَتْ» شرط، «وكَمْ» فاعل بوليت «وحَرْفَ جَرٍّ» مفعول بوليت، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى حكم الخبرية فقال:

(ص) وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ * أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ[5] مَرَهْ

(ش) يعني أنَّ «كم»[6] الخبرية هي بمنزلة عدد مفرد[7] فتُستعمل تارةً بمنزلة «عشرة» فيكون تمييزها جمعاً نحو: كَمْ رِجَالٍ عِنْدِى. وكَمْ عَبِيدٍ مَلَكْتَ وتارة بمنزلة «مائة» فيكون تميزها مفرداً نحو: كَمْ امْرَأَةٍ / عِنْدِى وكَمْ ٢٣٥/ب
عَبْدٍ مَلَكْتَ[8]؛ «فَكَمْ رِجَالٍ» مثال لاستعمالها استعمال «عشرة».

وكم مره مثال لاستعمالها استعمال «مائة»، ومَرَه لغة في المرأة. نُقلت[9] فتحة[10] الهمزة إلى الراء[11] وحُذفت الهمزة، ومعنى «كم» الخبرية الدلالة

---

(1) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «أجز» تصحيف.
(2) «أن تجره» ساقط من ت.
(3) في ز، ك «اشتريت».
(4) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «بتجر».
والمثبتّ أدق كما في ز، والألفية.
(5) في ش، ظ، ك ومرة».
(6) في ظ «حكم» تحريف.
(7) في ش «المفرد».
(8) ما بعد «ملكت» إلى هنا ساقط من ك، ت.
(9) في ت «بقلب».
(10) في ظ «حركة».
(11) في الأصل «الواو» تحريف.

على التكثير. فإذا قلت: كَمْ غُلاَمٍ مَلَكْتَ. فمعناه: كثير من الغلمان ملكت.

«ومُخْبِرًا» حال من الضمير المستتر في «اشتَعْمِلَنْهَا»، والكاف متعلقة باستعملنها، و«مِائَةٍ» معطوف على عشرة ثم قال:

(ص) كَكَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا ... * ...

(ش) يعني أنَّ «كَأَيِّنْ[1] وكَذَا» مثل «كَمْ» الخبرية في الدلالة على تكثير العدد وفي الافتقار إلى تمييزها[2]، إلا أن تمييزهما[3] مخالف لتمييز «كَمْ» وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَيَنْتَصِبْ * تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

(ش) يعني أنَّ تمييز «كَأَيِّنْ وَكَذَا» إما منصوب نحو: كَأَيِّنْ رَجُلاً رَأَيْتَ [وكَذَا رَجُلاً رَأَيْتَ][4]، أو مجرور بمن نحو: كَأَيِّنْ مِنْ رَجُلٍ رَأَيْتَ. إلا أنَّ النصب بعد «كَذَا» أكثر، والجر «بمِنْ» بعد «كَأَيِّنْ» أكثر كقوله ـ تعالى: ـ
﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾[5]

وهو في القرآن كثير. «وكَأَيِّنْ وكَذَا»[6] مبتدأ وخبره «كَكَمْ»، «ويَنْتَصِبْ» جملة مستأنفة، و«ذَيْنِ» إشارة إلى «كَأَيِّنْ وَكَذَا»، «وأَوْ» للتفصيل ويحتمل أن تكون للإباحة إذا أُوِّلَ «يَنْتَصِبْ» بانصب فيكون التقدير: انصب تمييز ذين أو صل به من.

---

(1) «كَأَيِّنْ»، و«كَأَي» تصح كتابتها بالوجهين.
(2) في ش، ز، ك، ت «تمييز».
(3) في ز «تمييزها».
(4) «وكذا رجل رأيت» تكملة من ظ.
وفي ش، ز، ك «وكذا رجال رأيت».
(5) سورة الحج آية: ٤٨.
وفي ش، ظ، ت «وكأين من آية» سورة يوسف. آية: ١٠٥.
(6) في ت «وكم» خطأ من الناسخ.

(الحكاية)

(ش) ذكر في هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية:

الحكاية «بأيٍّ»، و«بمَن»، و«حكاية العلم» بعد «مَنْ» وبدأ «بأيٍّ» فقال: / ٢٣٦ أ

(ص) اِحْكِ بِأَيٍّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ * عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

(ش) في الحكاية بأيٍّ لغتان: إحداهما: وهي الفصحى أن يحكى بها وصلا ووقفا [من مذكور][(١)] [منكور][(٢)] [ما له][(٣)] من إعراب وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع تصحيح موجود فيه أو صالح لوصفه كقولك لمن قال: رَأَيْتُ رَجُلاً وَامْرَأَةً وغُلاَمَيْنِ وَجَارَتَيْنِ وَبَنِينَ[(٤)] وَبَنَاتٍ أَيًّا وأَيَّةً وأَيَّيْنِ وأَيَّتَيْنْ وأَيِّيينَ وأَيَّاتٍ، والأخرى أن يُحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط، وقوله: «احْكِ بِأَيٍّ» محتمل لهما، والذي ينبغي أن يحمل عليه كلامه الأولى؛ لكونها أفصح ولذكره ذلك[(٥)] بعدُ في «مَنْ».

و«مَا» مفعول «اِحْكِ» وهي موصولة واقعة على الحروف المحكية وصلتها

---

(١) «من مذكور» تكملة من هـ .
وفي ش، ظ، ك، ت «من مذكر» تحريف.
وفي ز «ما لمذكور».
(٢) «منكور» تكملة من ز، ت.
وفي الأصل، ش، هـ ، ظ، ك «المنكر».
(٣) «ما له» تكملة م ش، ك.
(٤) في ز «وبنتين».
(٥) في ظ «ولذلك ذكره».

«لِمَنْكُورٍ» أي ما ثبت للمنكور[1]، و«سُئِلَ» في موضع الصفة لمنكور، «وعَنْهُ» متعلق بسئل، والهاء عائدة على منكور وهي[2] الرابطة بين الصفة والموصوف «وبِهَا» متعلق بسئل، «وهَا» عائدة على[3] «أَيٌّ»، «وفِي الْوَقْفِ» و«حِينَ» متعلقان باحْكِ. ثم انتقل إلى الحكاية «بِمَنْ» فقال:

(ص) وَوَقْفاً احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ * وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً وَأَشْبِعَنْ

(ش) يعني أنَّ «مَنْ» يحكى به في الوقف دون الوصل[4] ما للمسئول عنه المنكور من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما، وتشبع الحركة في الإفراد وذلك كقولك لمن قال: قَامَ رَجُلٌ مَنُو[5]، ورَأَيْتُ رَجُلاً مَنَا، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَنِي. «ومَا» مفعول «بِاحْكِ» وهي موصولة وصلتها «لِمَنْكُورٍ»، و«بِمَنْ» متعلق / ٢٣٦ ب باحْكِ، «وَوقْفاً» مصدر[6] منصوب على الحال من فاعل احك المستتر «والنُّونَ» مفعول بحرك، «ومُطْلَقاً» نعت لمصدر محذوف أي تحريكاً مطلقاً يعني بالحركات الثلاث، «وأَشْبِعَنْ» معطوف على «حَرِّكْ» هذا حكم حكاية المفرد المذكر، وأما المثنى فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَقُلْ مَنَانِ وَمَنَيْنِ بَعْدَ لِي * إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ[7] وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

(ش) يعني أنك إذا قلت لي: «إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ»، وأردت حكاية هذين الاسمين قلت: «مَنَانْ» في حكاية «إِلْفَانِ»، و«مَنَيْنِ» في حكاية «ابْنَيْنِ» ولما

---

[1] في ش، ز، ك، ت «لمنكور».
[2] في ت «وهو» تحريف.
[3] ما بعد «عائدة على» هنا ساقط من ك.
[4] «مَنْ» إذا وُصِلَتْ لم يُحْكَ بها، وتكون بلفظ واحد في الجميع فتقول: مَنْ يا فتى.
[5] في ز «مَنُواً» تحريف.
[6] «مصدر» ساقطة من ت.
[7] في ش، ز، ظ، ك، ت «كابنين»
والمُثْبتُ أدقّ كما في الأصل، هـ ، والألفية.

لم يتمكن له النطق بسكون[1] النون من «مَنَانِ ومَنَيْنِ» في النظم إذ[2] لا يجمع فيه بين ساكنين نطق بهما محركين للضرورة. ثم نَبَّهَ على أنهما يسكَّنان إذ لا يُحكى بها إلا وقفا[3]، والوقف متضمن السكون «ومَنَانِ وَمَنَيْنِ» مفعول «بقُلْ»، والمراد قل هذين اللفظين، «وإلْفَانِ» مبتدأ وخبره في المجرور قبله، «وبابْنَيْنِ»[4] نعت لإلفان، وهو على حذف القول والتقدير: بعد قولك لي الفان، «وتَغْدِلِ» مجزوم في جواب الأمر. ثم انتقل إلى حكاية المفرد المؤنث فقال:

(ص) وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ مَنَهْ * ...

(ش) يعني أنك تقول في حكاية مَنْ قال[5]: أَتَتْ بِنْتُ مَنَهْ. بهاء ساكنة وأصلها التاء، لكن الوقف[6] أوجب[7] رجوعها هاء. ثم انتقل إلى تثنية المؤنث فقال:

(ص) ... * وَالنُّونُ قَبْلَ تَا[8] المُثَنَّى مُسْكَنَهْ[9]

(ش) يعني أنه يُقال تثنية المؤنث «مَنْتَانْ» بتسكين / النون فتقول في حكاية: جَاءَتْ امْرَأَتَانِ مَنْتَانْ، ورَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ[10]، ومَرَرْتُ بِامْرَأَتَيْنِ مَنْتَيْنِ هذه هي اللغة الفُصحى. وفيها لغة أخرى أشار إليها بقوله: ٢٣٧ أ

[1] «بسكون» ساقط من ت.
[2] في ت «أي».
[3] في ش «إلا في الوقف».
[4] في ز، ظ، ت «وكابنين» تصحيف.
[5] في ك «مَنْ لمن قال».
[6] في ز، ك «في الوقف».
[7] في ز «وجب» وفي ت «واجب».
[8] في ظ، ت «يا» تصحيف.
[9] في ظ «ساكنة» تحريف.
[10] في ز، ك، ت «ورأيت امرأتين منتين» وعبارتها أكمل.

(ص) وَالْفَتْحُ نَزْرٌ ... * ...

(ش) يعني فتح النون «ونَزْرٌ»[1] أي قليل. فتقول على هذه[2] اللغة في قَامَتْ امْرَأَتَانِ مَنَتَانْ[3] بالفتح «ومَنَهْ» مفعول بقل كما تقدم في البيت الذي[4] قبله، «والنُّونُ» مبتدأ وخبره «مُسْكَنَهْ»، والجملة في موضع الحال من «مَنَهْ» «وَقَبْلَ» متعلق بمسكنه، «والْفَتْحُ نَزْرٌ» جملة من مبتدأ وخبر مستأنفة. ثم انتقل إلى حكاية جمع المؤنث فقال:

(ص) ... وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ * بِمَنْ[5] بِإِثْرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ

(ش) يعني أنك تزيد في حكاية جمع المؤنث على النون من «مَنَهْ» «أَلِفاً وَتَاء» فتقول لمن قال: جَاءَتْ نِسْوَةٌ مَنَاتْ ولمن قال: ذَا بنسوة كَلِفْ مَنَاتْ باسكان التاء أيضاً، لما علمت من أن «مَنْ» لا يُحكى بها إلا في الوقف، «والتَّاء» مفعول «بِصِلْ»، «والأَلِفْ» معطوف على التاء، و«ذَا» مضاف إليه على حذف القول والتقدير: بإثر[6] قولك ذَا[7]، «وكَلِفْ» خبر «ذَا»، و«بِنَسْوَةٍ» متعلق بكلف ويحتمل أن يكون اسماً وفعلاً ماضياً. ثم انتقل إلى حكاية جمع المذكر[8] فقال:

(ص) وَقُلْ مَنُونَ وَمَنِيْنَ مُسْكِنَا * إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا

(ش) إذا قيل[9]: جَاءَ قَوْمٌ لِقَوْمٍ قلت في حكاية قوم المرفوع «مَنُونْ»

---

[1] في ش، ز، ك، ت «نزر».
[2] في ز، ك «فى هذه».
[3] ورأيت امرأتين ـ ومررت بأمرأتين مَنْتَيْن. جراً ونصباً.
[4] «الذى» ساقطة من ش.
[5] في الأصل «من» ما أثبتُّ أدقُّ كما في الألفية وبقية النسخ.
[6] في ز «وبإثر».
[7] في ت «إذا».
[8] في ش «المذكر السالم».
[9] «قيل» ساقطة من ز.

وفي حكاية قوم المجرور «مَنِينْ» بسكون / النون فيهما أيضا. ٢٣٧ ب

و«مَنُونَ ومَنِينَ» مفعول بقل كما تقدم، و«مُسْكِنَا» حال من الضمير المستتر في قُلْ، «وفُطَنَا» نعت لقوم المجرور فهو جمع «فَطِنٌ»[1] ووزنه «فُطَنَاء» بضم الفاء وفتح الطاء نحو: كُرَمَاء[2]، ولا يصح أن يكون «فطُنَا»[3] بضم الطاء، لأن منعوته مجرور. ثم قال:

(ص) وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِفْ * ...

(ش) هذا تصريح بِما فُهِم من قوله: «ووَقْفاً» فتقول: مَنْ يَا فَتَى فِي الأحوال كلها[4]، وقد جاء «مَنُونَ»[5] في ضرورة الشعر وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) ... * وَنَادِرٌ مَنُونَ فِي نَظْمٍ عُرِفْ.

(ش) أشار به[6] إلى قول[7] الشاعر:

٢٠٨ - أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ * فَقَالُوا: الْجِنّ قُلْتُ عِمُوا ظَلاَمَا[8]

---

(١) «قوله: لقومْ فُطَنَا، قال في المصباح فَطِنَ للأمر يفطُن من باب تعب وقتل فَطْناً فهو فَطِنٌ والجمع فُطُن بضمتين ولم يذكر جمعه على فعلاء
كما قال هذا الشارح، فإذا تبين أن له الجمعين المذكورين فيتعين هنا جمعه على فعلاء كما قال؛ لأنه لو جمع على مقابلة ظهر إعرابه»
انظر حاشية الملوى على المكودى ٢: ١٩١.

(٢) في ش زيادة «كرماء وقصره ضرورة» زيادة لا تفيد.

(٣) ما بعد «فطناء» إلى هنا ساقط من ك.

(٤) انظر هامش (٤) عند قوله: ووقفا احك ما لمنكور من.

(٥) «منون» ساقطة من ز.
وفي الأصل، هـ ، ز، ت «منونا» والمثبت من ش، ظ، ك أدق.

(٦) «به» ساقط من ز.

(٧) في ز، ك «لقول».

(٨) نسبه المكودى لتأبط شرًا وقيل لخدع بن سنان الغسانى. وقيل لشمر بن الحارث الضبى، وذكره المكودى في باب الوقف بلا نسبة.
وروى عجز البيت: =

وهو[1] لتأبط شرًا. «وإنْ تَصِلْ» شرط جوابه[2] الجملة من قوله «فَلَفظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِفْ»، «ونَادِرٌ» خبر مقدم، والمبتدأ «مَنُونَ»، و«عُرِفْ» في موضع الصفة لنظم «وفِى نَظْمٍ» متعلق بنادر. ثم انتقل إلى النوع الثالث من الحكاية فقال:

(ص) وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ * ....[3]

(ش) يعني أنَّ العَلَمَ إذا سئل عنه «بمَنْ» [حكى إعرابه بعدها][4] فتقول: لمن قال: قَامَ زَيْدٌ: مَنْ زَيْدٌ، ورَأَيتُ زَيْداً: مَنْ زَيْداً، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ. مَنْ زَيْدٍ. برفع الأول، ونصب الثاني، وجر الثالث، وذلك[5] بشرط أن لا يدخل على «مَنْ» حرف عطف. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * إنْ عَرِيَتْ مَنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

(ش) فإذا قيل: رَأَيْتُ زَيْداً ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ قلت: ومَنْ زَيْدٌ بالرفع فيهما لدخول حرف العطف على «مَنْ»، وقوله: «احْكِيَنَّه»، يريد / جوازاً، فإن فيه لغتين: لغة «أهل الحجاز» الحكاية، ولغة بنى تميم[6] الرفع[7]. ٢٣٨ أ

«والعَلَمَ» مفعول بفعل مضمر يفسره احْكِيَنَّه، «ومِنْ بَعْد» متعلق باحْكِيَنَّه، «وإنْ عَرِيَتْ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه.

= (فقالوا: الجن. قلت عموا صباحا)

والصحيح أنه لتأبط شرًا فقد ورد في ديوانه ٢٥٦:٢ وانظر اللسان «منن» والكتاب ٤١١:٢ وشرح أبيات الكتاب للسيرافى ١٨٣:٢ وشرح ابن عقيل ٤٢٦:٢ وشرح الأشمونى ٩١:٤.

والقياس في «مَنُونَ» في هذا البيت «مَنْ أَنْتُمْ».

[1] في ت «هو».

[2] في ظ «وجوابه».

[3] أكمل بيت الألفية في ش «إن عربت من عاطف بها اقترن».
التكملة هنا غير لازمة، لأنها ستذكر في موضعها.

[4] ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

[5] «وذلك» ساقط من ش.

[6] في ز، ك، زيادة «بنى تميم عدمها لأنهم يحكون العلم المسئول بعد «من» مرفوعاً، لأنه مبتدأ خبره من أو خبر مبتدؤه مَن فلو قلت: ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب» والزيادة هنا تفيد.

[7] «الرفع» ساقطة من ز.

(التأنيث)

(ش) التأنيث[1] فرع التذكير ولذلك يحتاج إلى علامة. وإلى ذلك[2] أشار بقوله:

(ص) عَلاَمَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ * ...

(ش) فذكر للتأنيث علامتين، ثم إنَّ «التاء» تكون ظاهرة كفاطمة وقصعة[3] وتكون مقدرة. وإلى ذلك[4] أشار بقوله:

(ص) ... * وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالْكَتِفْ

(ش) يعني أنَّ بعض الأسماء لا تكون فيها «تاء» ظاهرة بل مقدرة وسواء كان لمن يعقل كهند، ولمن[5] لا يعقل كَكَتِفْ. «وَعَلاَمَةُ» مبتدأ، وخبره «تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ»، والواو في قَدَّرُوا عائد على العرب أو على النحويين «وأَسَامٍ» جمع أسماء، فهو جمع الجمع، ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير فقال:

(ص) وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ * وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

(ش) فالضمير نحو: الكَتِف أَكَلْتُهَا. فتعلم أنَّ الكتف مؤنث لإعادة ضمير المؤنث عليه «ونَحْوِهِ» أي نحو[6]: «الضمير» كالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ» أي

---

(1) «التأنيث» ساقطة من ش.
(2) في ز «ولذلك».
(3) في ش «وقصعة ولا إشكال».
(4) في ز «ولذلك».
(5) في هـ ، ز، ظ، ت «أو لمن» عبارتها أدق.
(6) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ونحو».

كرد التاء(١) في التصغير نحو: هُنَيْدَة [في تصغير هِنْد](٢) «وكُتَيْفَة» في تصغير كَتِفْ، ومما يُعلم به التقدير أيضا: إسم الإشارة نحو: هَذِهِ هِنْدٌ وتِلْكَ كَتِفٌ، وإعراب البيت واضح، ثم إنَّ تاء التأنيث لها فوائد، وأصلها «التاء» الفارقة بين المذكر والمؤنث، وتكون في الأسماء نحو: رَجُل / ورَجُلَه، وفَتًى وفَتَاة، وفي الصفات وهي أكثر نحو: ضَارِب وضَارِبَة، وفَرِح وفَرِحَة، إلا أنها لم تلحق بعض الصفات. وإلى ذلك أشار بقوله: ٢٣٨ ب

(ص) وَلاَ تَلِي فَارِقَةٌ فَعُولاَ * أَصْلاً وَلاَ الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلاَ(٣)

كذاك مِفْعَلٌ .... * ....

(ش) فذكر أربعة(٤) لا تلحقها التاء الفارقة:

الأول(٥): «فَعُول» وقيده بالأصل، والمراد به اسم الفاعل، فإنه أصل لاسم المفعول وذلك نحو: رَجُلٌ صَبُورٌ وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ. واحترز بقوله: «أَصْلاً» من اسم المفعول، فإنَّ تاء الفرق تلحقه نحو: رَكُوب ورَكُوبَة، لأنه بمعنى مَرْكُوب(٦).

الثاني: «مِفْعَال» نحو: رَجُلٌ مِعْطَارٌ وامْرَأَةٌ مِعْطَارٌ(٧)

الثالث: «مِفْعِيل» نحو: مِعْطِير، و(٨) مِنْطِيق.

---

(١) في ت «الياء».
(٢) «في تصغير هند» تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت. وفي ظ «تصغير هند».
(٣) في ش، ك، ت «ولا مفعال أو مفعيلا» تحريف.
(٤) في الأصل، ظ، ت «خمسة» وهي صحيحة.
إلا أنَّ ما أثبت من بقية النسخ أدق، لأنه سيشير إلى الوزن الخامس فيما بعد عند قوله ومن فعيل كقتيل إن تبع ...»
(٥) في هـ ، ز «الأولى».
(٦) في ظ «مركب» تحريف.
(٧) في ز «معطا» سقطت الراء سهواً.
(٨) في ز «أو منطيق».

الرابع: «مِفْعَل» نحو: مِغْشَم، ولم يقيد الثلاثة كما قيد الأول؛ لأنها لا تكون أسماء[1] مفاعيل. وفاعل «تَلِي» ضمير عائد على التاء، «وفَارِقَةً» حال من ذلك[2] الضمير، «وفَعُولاً» مفعول بتلي، «وأَصْلاً» حال من فعولا[3] «ولاَ المِفْعَالَ والمِفْعِيلاَ[4]» معطوفان على «فعولا» ، «ومِفْعَلٌ» مبتدأ، خبره[5] «كَذَاكَ»، وقد لحقت تاء الفرق بعض[6] هذه الأوزان شذوذاً. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَمَا تَلِيهِ * تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِى فَشُذُوذٌ فِيهِ

(ش) قالوا: عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ، ومِسْكِينٌ ومِسْكِينَةٌ، ومِيقَانٌ ومِيقَانَةٌ[7].

و«ما» مبتدأ وهي موصولة واقعة على الأوزان المذكورة وصلتها تليه والضمير العائد على الموصول الهاء[8] في تليه، «وَتَا الْفَرْقِ» فاعل / بتليه، ٢٣٩ أ
«وشُذُوذٌ[9] فيه» مبتدأ، وخبره في موضع خبر «ما»، ثم أشار إلى الوزن الخامس فقال:

(ص) وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعْ * مَوْصُوفَهُ غَالِباً التَّا تَمْتَنِعْ

---

(1) في ز «إلا أسماء».
(2) «ذلك» ساقط من ت.
(3) في الأصل، ش، ك، ت «فعول» والمثبت أدق كما في هـ ، ز، ظ، والألفية.
(4) في ت «ولا مفعالا أو مفعيلا» تحريف.
(5) في ش، ز، ك «وخبره».
(6) في ظ «بين» تحريف.
(7) قوله: ميقانة من اليقين يقال امرأة ميقانة أي كثيرة اليقين، ورجل ميقان أي كثير اليقين وسمع امرأة مسكين على القياس.
(8) في الأصل «والهاء».
(9) «فشذوذ» الفاء هنا زائدة، ولذلك لم يذكرها عند إعرابه لـ «شذوذ». ووقوع الفاء هنا لشبه الموصول بالشرط.

(ش) يعني أنَّ فعيلا[1] تمتنع[2] منه «تاء» الفرق في المؤنث في الغالب وفُهم من قوله: «كَقَتِيلٍ» أن يكون بمعنى مفعول؛ لأن قتيلا[3] بمعنى مقتول، فلو كان بمعنى فاعل لحقته [التاء][4] نحو: ظَرِيفٌ وظَرِيفَةٌ، وفُهم من قوله: «إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفَهُ» أنه إن لم يتبعه لحقته التاء نحو: رَأَيْتُ قَتِيلاً وقَتِيلَةً. لِلَّبْس. وشمل ما كان نعتاً نحو: رَأَيْتُ امْرَأَةً قَتِيلاً، وما ذكر[5] موصوفه[6] قبله وإن لم يكن نعتاً نحو: هِنْدٌ قَتِيل ولِحْيَتُكَ دَهِين، لعدم اللَّبْس، وفُهم من قوله: «غَالِباً» أنَّ «التاء» تلحق مع استيفاء الشروط كقولهم: صِفَةٌ ذَمِيمَةٌ وخَصْلَةٌ حَمِيدَةٌ. «فالتَّا» مبتدأ وخبره «تَمْتَنِع»، ومن «فَعِيلٍ» متعلق بتمتنع «وكَقَتِيلٍ» في موضع الحال من فعيل، «وَغَالِباً» حال من الضمير في «تَمْتَنِع» «وإِنْ تَبِعَ» شرط وجوابه[7] محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ثم انتقل إلى ألف التأنيث. فقال:

(ص) وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ * وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ

(ش) فقسمها إلى مقصورة وممدودة، وأُنْثَى الغُرِّ: غَرَّاء فهو مثال الممدود[8] ومذكر الغَرَّاء: غُرٌّ[9] وهو مما يستوى فيه

---

(1) في ز، ك «فعيل»
(2) في ظ «يمتنع فيه».
(3) في هـ ، ز، ك «قتيل».
(4) «التاء» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
(5) في ز «وما ذكره» تحريف.
(6) في ز «موصوف».
وفي ك «موصوفا».
(7) في هـ ، ز «جوابه».
(8) في هـ ، ز، ت «للممدودة» وفي ظ «للممدود».
(9) في ش «الغراء أغر»
«يقال يوم أَغَرُّ شديد الحر، ومنه قولهم: هاجرة غَرَّاء. وعن الأصمعي ظهيره غرّاء أي هي بيضاء من شدة حر الشمس، والأغرُّ الأبيض، ورجل أغرُّ: شريف والجمع: غُرٌّ وغُرَّان.
(اللسان: غرر).

٢٣٩/ب
جمع[١] المذكر والمؤنث. «وأَلِفُ التَّأْنِيثِ» مبتدأ، «وَذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ / مَدٍّ» خبر المبتدأ. ثم بيَّن الأوزان التي تلحقها المقصورة فقال:

(ص) وَالاِشْتِهَارُ فِي مَبَانِي ٱلْأُولَىٰ * يُبْدِيهِ وَزْنُ أُرَبَى وَالطُّولَى
وَمَرَطَى وَوَزْنُ[٢] فَعْلَى جَمْعَا * [أَوْ][٣] مَصْدَراً أَوْ صِفَةً كَشَبْعَى
وَكَحُبَارَى سُمَّهَى سِبطَرَى * ذِكْرَى وَحِثِّيثَىٰ مَعَ الْكُفُرَّى
كَذَاكَ خُلَّيْطَى مَعَ الشُّقَّارَى * ...

(ش) فذكر اثنى عشر بناء:

الأول: «فُعَلَى» بضم الفاء وفتح العين نحو: «أُرَبَى» وهي الداهية.

الثاني: «فُعْلَى» بضم الفاء وسكون العين[٤] نحو: الطُّولَى. وهي صفة لمؤنث[٥] الأطول.

الثالث: «فَعَلَى» بفتح الفاء والعين نحو: «مَرَطَى» وهو نوع من المشى.

الرابع: «فَعْلَى» بفتح الفاء وسكون العين ونَوَّعَها إلى الجمع[٦] نحو: قَتْلَى وجَرْحَى. وإلى مصدر نحو: دَعْوَى، وإلى صفة نحو: شَبْعَى.

الخامس: «فُعَالَى» بضم الفاء [وفتح العين][٧] نحو: حُبَارَى. اسم[٨] طائر.

---

(١) «جمع» ساقطة من هـ ، ز.
(٢) في ظ «وزن» تحريف.
(٣) «أو» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت، الألفية.
(٤) في هـ ، ز، ك زيادة «وسكون العين إسماً كان كبُهْمَى أو صفة كحُبْلَى».
وزيادتهم هنا تفيد.
(٥) في الأصل، ظ، ت «مؤنث».
(٦) في ظ «إلى جمع».
(٧) «وفتح العين» تكملة من ش، ك.
(٨) في هـ ، ز، ك «وهو إسم».

السادس: «فُعَّلَى» بضم الفاء وفتح العين مشددة[1] نحو: سُمَّهَى للباطل.

السابع: «فِعَلَّى» بكسر الفاء وفتح العين واللام[2] مشددة نحو: سِبَطرَى لنوع من المشى.

الثامن: «فِعْلَى» بكسر الفاء وسكون العين نحو: ذِكْرَى مصدر ذَكَر.

التاسع: «فِعِّيلَى» بكسر الفاء والعين مشددة نحو: حِثِّيثَى مصدر حَثَّ.

العاشر: «فُعُلَّى» بضم الفاء والعين[3] وتشديد اللام[4] نحو: الكُفُرَّى وهو وعاء الطَّلْع.

الحادى عشر: «فُعَّيْلَى» بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو: خُلَّيْطَى للاختلاط.

الثاني عشر: / «فُعَّالَى» بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو: شُقَّارَى اسم نَبْت. ٢٤٠ أ

وفُهم من قوله: «وَالاِشْتِهَارُ» أنه قد جاء المؤنث بألف التأنيث المقصورة[5] على غير هذه الأوزان، وهو الذي[6] نبه عليه[7] بقوله:

(ص) ... * وَأَعْزُ لِغَيْرِ هِذِهِ اسْتِنْدَارَا

---

[1] في الأصل «مشددًا».
[2] في ز «وبلام مشددة».
[3] في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وفتح العين» والمثبتُ أصح كما في الأصل.
[4] «وتشديد اللام» ساقط من هـ ، ز، ك، ت.
وفي ش «واللام المشددة».
وفي ظ «أي المشددة».
[5] في ت «مقصورة».
[6] في ش «وهو المنبه».
[7] «عليه» ساقط من ظ.

(ش) والمراد[1] بالأولى ألف التأنيث المقصورة[2]، «وَالاِشْتِهَارُ» مبتدأ «وَفِي مَبَانِي»[3] متعلق به، «والأُولَى» نعت لمحذوف وتقديره[4] الألف[5] الأولى «ويُبْدِيهِ» إلى آخر الكلام خبر المبتدأ، وما خلا من هذه المثل من حروف[6] العطف فهو على تقديره. ثم انتقل[7] إلى الممدودة[8] فقال:

(ص) لِمَدِّهَا فَعْلاَءُ أَفْعِلاَءُ * مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَفَعْلَلاَءُ

ثُمَّ فِعَالاَ فُعْلُلاَ فَاعُولاَ * وَفَاعِلاَءُ فِعْلِيَا مَفْعُولاَ

وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالاَ وَكَذَا * مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلاَءُ أُخِذَا

(ش) فذكر لها[9] سبعة عشر بناء:

الأول: «فَعْلاَءُ» نحو: حَمْرَاءُ وصَحْرَاءُ.

---

(1) في ز «المراد».

(2) أي أنّ ألف التأنيث المقصورة لها أوزان مشهورة وقد ذكرها، وأوزان نادرة لم يذكرها، ولم ينبه عليها الشارح أيضا. وقد نبه على ذلك ابن الناظم، وذكر تلك الأوزان النادرة منها:
«فعيلى» كخيسرى: للخسارة.
و«فَعَلُوتَى» كرَهَبُوتَى: للرهبة.
و«فَعْلَوَى» كهَرْنَوَى: لنبت.
و«فِيعُولَى» كفِيضُوضَى: للفوضى.
و«فُعَلاَيَا» كبُرَحَايَا: للعجب.
و«أُفْعُلاَوَى» كأُرْبُعَاوَى: لضرب من مشي الأرنب.
و«مُفْعَلَّى» كمُكُورَّى للعظم الأرنبة.
انظر شرح ابن النظام ٧٥٦، والهمع ٦: ٦٨ - ٧٢.

(3) «مبانى» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(4) في ش، هـ ، ز، ك، ت «تقديره».

(5) في ش «ألف»، وفي ت «والألف».

(6) في ت «حرف».

(7) في هـ ، ز، ك «أشار».

(8) في الأصل «الممدود».

(9) «لها» ساقط من هـ ، ز.

الثاني: «أَفْعِلاَءُ» وشمل قوله: أَفْعِلاءُ مُثَلَّثَ العَيْنِ، ثلاثة أبنية وهي مجموعة في أَرْبِعَاء، فإن فيه ثلاث لغات كسر الباء وفتحها وضمها.

الخامس: «فَعْلَلاَءُ» نحو: عَقْرَبَاء وحَرْمَلاَءُ لموضعين[1]

السادس: «فِعَالاَء»[2] بفتح العين وكسر[3] الفاء نحو: قِصَاصَاء، بمعنى قصاص.

السابع: «فُعَلُلاَء» بضم الفاء واللام نحو: قُرفُصاء لنوع من الجلوس.

الثامن: «فَاعُولاَء» نحو: عَاشُورَاء في اليوم العاشر من محرم[4]

التاسع: «فَاعِلاَء» بكسر العين نحو: قَاصِعَاء[5] وهو جحر اليَرْبُوع.

العاشر: «فِعْلِيَاء» بكسر / الفاء نحو: كِبْرِيَاء للمتكبر[6]. ٢٤٠ ب

الحادى عشر: «مَفْعُولاَء» نحو: مَشْيُوخَاء لجماعة الشيوخ.

وقد شمل قوله: ومُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالاَ، ثلاثة أبنية «فَعَاَلاَء» نحو: بَرَاسَاء. يُقال: لا أدرى من أي الْبَرَاسَاءِ هو، أي الناس. «وفَعِيلاَء» نحو: كَثِيرَاء في [بزر][7]

---

(١) في ز «للموضعين».

(٢) في ت «فعالى» تحريف.

(٣) في ت «وكسرها».

(٤) في الأصل، ش، ت «المحرم».

(٥) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «نافقاء».

وهي صحيحة، فمعنى الكلمتين واحد تقريباً. جاء في اللسان «قصع، نفق» القَاصِعَاء: «جُحْرٌ يحفره اليربوع، فإذا فرغ ودخل فيه سد فمه لئلا يدخل عليه حية أو دابة، وقيل القاصعاء فم جحر اليربوع، أوّل ما يبتدى في حفره، ومأخذه من القَصْع وهو ضم الشيء على الشيء وقصّع الضب سدَّ باب جحره». والنَّافِقَاء: «جُحْر الضب واليربوع، وقيل النافقاء موضع يُرَقِّقُه اليربوع من جحره، فإذا أُتِيَ من قِبَلِ القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فخرج. والنَّفَقُ سَرَبٌ في الأرض مشتق إلى موضع آخر».

انظر الكتاب ٣: ٦١٨.

(٦) في ز «للتكبير».

(٧) «في بزر» تكملة من ش، هـ ، ز، ك:

وفي ت «في برز» تصحيف.

«وفَعُولاَء» نحو: دَبُوقَاء للعَذِرة[1]، والفاء مفتوحة[2] في الثلاثة فهذه أربعة عشر وزناً.

وشمل قوله: «وكَذَا مُطْلَقُ فَاءِ فَعَلاَء أُخِذَا» ثلاثة أبنية، «فَعَلاَء» بفتح الفاء والعين نحو: جَنَفَاء[3] اسم موضع، «وفُعَلاَء» بضم الفاء وفتح العين نحو: عُشَرَاء للناقة المرضع، «وفِعَلاَء» بكسر الفاء وفتح العين نحو: سِيَرَاء[4] لثوب مخطوط، فهذه سبعة عشر[5] بناء وقد ذكر في الممدودة[6] أبنية أخر[7] وإنما اكتفى بهذه لشهرتها[8]. والضمير في قوله: «لِمَدِّهَا» عائد على ألف التأنيث، و«فَعْلاَء» مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، «وأَفْعِلاَء» معطوف على «فَعْلاَء» بحذف العاطف، «ومُثَلَّثَ الْعَيْنِ» حال من «أَفْعِلاَء»، «وفَعْلَلاَء»[9] وما بعدها[10] من الأبنية إلى «فِعَالاَ»، «ومُطْلَقَ» العين حال من «فَعَالاَ»، «وفَعَلاَء»[11] مبتدأ وخبره «أُخِذَا» ومُطلَق [فاء][12] حال من الضمير المستتر في «أُخِذَا» العائد على «فَعَلاَء»، «وَكَذَا» متعلق بأُخِذَا.

---

(1) في الأصل، ش، ك «للمعذرة».
والمثبت من هـ ، ز، ظ، ت أدق. انظر اللسان «دبق».
(2) في الأصل «مفتوحة».
(3) في هـ ، ز، ت «جفناء» تصحيف.
(4) في هـ ، ز،ك «سيراء بكسر الفاء وفتح العين» وعبارتها أدق.
(5) «عشر» ساقطة من ت.
(6) في ش «للممدودة».
(7) في هـ ، ز، ك أخرى».
(8) وقد ذكرها في شرح الكافية كما صرح بذلك الأشموني.
منها فِعْلاَء نحو دِيكَسَاء لقطعة من الغنم، وفَاعِلاء نحو يَنَابِعَاء لمكان وتَفْعُلاَء كتَرْكُضَاءِ لمشية المتبختر، وفَعْنَالاَء نحو بَرْنَاسَاء بمعنى بَرَاساء وهم الناس، وفَعْنَلاَء نحو برنساء بمعناه أيضاً، وفِعْلِلاء نحو طِرْمِسَاء لليلة المظلمة، وفُنْعُلاَء نحو خُنْفُسَاء، وفُعْلُولاَء نحو مَفْكُوكَاء للشر والجلبة، ومَفْعِلاء نحو مشيحاء للإختلاط وفُعَيْلِياء نحو مُزَيْقِياء لعمرو بن عامر ملك اليمن.
(شرح الاشموني ٤:١٠٤) انظر شرح الكافية ٤:١٧٥٠ ـ ١٧٥٥ .
(9) ما بعد «معطوف» إلى هنا ساقط من ت.
(10) في ز «وما بعدهما» .
(11) في ز «وفعلى» تحريف.
(12) «فاء» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(المقصور والممدود)

(ش) المقصور: هو الاسم[١] الذى حرف إعرابه ألف لازمة، والممدود[٢] هو الإسم الذى حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة. وبدأ بالمقصور وهو قياسي وغير قياسى، وقد أشار إلى الأول فقال[٣]: / ٢٤١/أ

(ص) إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ * فَتْحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ

فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ * ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ[٤] ظَاهِرِ

(ش) يعني أنَّ الاسم المعتل الآخر إذا كان نظيره من الصحيح مستوجباً لفتح ما قبل آخره، وكان له نظير من المعتل الآخر كان ذلك الاسم المعتل[٥] مقصوراً قياساً «فَالْجَوَى» مقصور قياسا؛ لأن له نظيراً من الصحيح يستوجب الفتح وهو الأَسَفْ إذ كل واحد منهما مصدر «فَعِل»[٦] بكسر العين، لما علمت من أنَّ مصدر «فَعِل» اللازم المكسور العين «فَعَل»[٧] بفتح العين «فَاسْم» فاعل بفعل مضمر يفسره «اسْتَوْجَبَ»، و«مِنْ قَبْلِ» متعلق باستوجب، «وفَتْحاً» مفعول[٨] باستوجب، «وذَا نَظِيرٍ» خبر كان، والفاء في قوله: «فَلِنَظِيرِهِ» جواب «إِذَا»، و«المُعَلّ» نعت لنظيره، «وثُبُوتُ» مبتدأ، وخبره[٩] لنظيره، ثم أتى بمثالين منه فقال:

---

(١) «الإسم» ساقطة من هـ .

(٢) في ظ «الممدودة» تحريف.

(٣) في ز «بقوله».

(٤) في الأصل «بقاس» تحريف.

(٥) في ت «المعل» تحريف.

(٦) في ز «فاعل».

(٧) «فعل» ساقطة من هـ .

(٨) في ت «متعلق».

(٩) في هـ ، ز، ظ، ك، ت «خبره».

(ص) كَفِعْلٍ وفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا * كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

(ش) يعني أنَّ «فِعَل»[1] بكسر الفاء و«فُعَل»[1] بضمها جمعين لفِعْلَة وفُعْلَة مقصوران قياساً، فمثال «فِعَل»: لِحْيَة ولِحًى، ونظيره من الصحيح قِرْبَة وقِرَبٌ ومثال «فُعَل» دُمْيَة ودُمَى، ونظيره من الصحيح قُرْبَةٌ وقُرَب، وغُرْفَةٌ وغُرَفْ، وإعراب البيت واضح. ثم انتقل إلى الممدود[2] فقال:

(ص) وَمَااسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ[3] * فَالمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِفْ

(ش) يعنى أنَّ الاسم الصحيح إذا استحق / الأَلف قبل آخره[4] فإنَّ نظيره من المعتل الآخر ممدود قياساً، ثم مثَّل لذلك[5] بقوله: ٢٤١ ب

(ص) كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِى قَدْ بُدِئَا * بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

(ش) مصدر ارْعَوَى وارْتَأَى ارْعِوَاءَ وارْتِيَاءٍ؛ لأنَّ نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره ألفاً نحو: احمَرَّ احْمِرَاراً، واقْتَدَرَ اقْتِدَاراً.

«ومَا» مبتدأ وهي موصولة واقعة على الصحيح المستحق الألف قبل الآخر، «واسْتَحَقَّ» صلتها[6]، «وَأَلِفْ»[7] مفعول باستحق ووقف عليه[8] بحذف الألف على لغة «ربيعة» «وقَبْلَ» متعلق باستحق، «والمَدُّ» مبتدأ وخبره «عُرِفْ»، «وفِي نَظِيرِهِ» متعلق بعرف، «وَحَتْماً» حال من الضمير فى «عُرِفْ»، وإعراب البيت[9] الآخر واضح. ثم انتقل إلى غير القياسى من النوعين فقال:

---

[1] في الأصل، ش، ظ، ك، ت «فعلا».
[2] في ز «الممدودة» تحريف
[3] في ش «ألفا» تحريف.
[4] في الأصل، ش، ك «آخر» تحريف.
[5] في هـ ، ز، ظ، ت «ذلك».
[6] في هـ ، ز، ك «صلتها استحق».
[7] في ز «والألف».
[8] في ش «عليه بالسكون» وعبارتها أدق.
[9] «البيت» ساقطة من هـ ، ز.

(ص) وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا * مَدٍّ بِنَقْلٍ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا

(ش) يعني أنَّ ما كان من المعتل الآخر ولا نظير له من الآحاد يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصور سماعاً، وما كان آخره همزة قبلها ألف ولم يطرد في نظيره زيادة الألف[1] قبل آخره فهو[2] ممدود سماعاً، وقد مثَّل للمقصور «بِالْحِجَا»: وهو العقل، وللثانى[3] «بالحِذَا»، وهو النَّعْلُ، وقصره ضرورة «والعَادِمُ» مبتدأ وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول، «وبِنَقْلٍ» خبر المبتدأ والتقدير: والعادِمُ النظير ثابت بنقل [وذَا قَصْرٍ][4] «وذَا مَدٍّ» حالان من الضمير المستتر في / الخبر، ثم قال: ٢٤٢ ب

(ص) وَقَصْرُ ذِي المَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ * عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

(ش) يعني أنَّ النحويين اتفقوا على قصر الممدود في ضرورة الشعر واختلفوا في مد المقصور، والمنع مذهب «البصريين» والجواز مذهب الكوفيين فمن قصر الممدود قول الشاعر:

٢٠٩ - لَبْلَى وَمَا لَيْلَى وَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا * بَيْنَ السَّمَا وَالْأَرْضِ ذَات عِقَاصِ[5]

ومن مد المقصور قوله:

٢١٠ - وَالْمَرْءُ يُبْلِيهِ بِلاَءَ السِّرْبَالِ[6]
تَعَاقُبُ الْإِهْلاَلِ بَعْدَ الْإِهْلاَلِ

---

(١) في ت «ألف».
(٢) في هـ ، ز، ظ، ت «فهو أيضاً» وعبارتها أدق.
(٣) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «والثانى».
(٤) «وذَا قَصْرٍ» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٥) لم أعثر على قائله، كما أنه لم يرد في كتب اللغة والنحو.
وقد يكون الشاهد الوحيد الذى انفرد به المكودى من بين شروح الألفية العَقْصُ: ضَرْبٌ مِنَ الضَّفْرِ وهو أن تَلْوِى الخصلة من الشعر ثم تعقد، جمعها عِقَاصٌ وعِقَصٌ وعَقَائِصُ.
(٦) الرجز للعجاج بن رؤبة. انظر ديوانه ١٢٧ ، واللسان «بلا». وشرح الأشمونى ٤ : ١١٠ ، ومعجم شواهد النحو ٢٢٨، روى الشطر الثانى في اللسان «كَرُّ اللَّيَالِى وَانْتِقَالُ الْأَحْوَالِ» وكذلك في معجم شواهد النحو. السِّرْبَال: القميص والدِّرْع.

«وقَصْرُ» مبتدأ وهو مصدر مضاف للمفعول[1]، «ومُجْمَعُ» خبر المبتدأ، «وَعَلَيْهِ» متعلق بمجمع، «واضْطِرَاراً» مفعول له، وهو تعليل القصر «والْعَكْسُ» مبتدأ، وخبره[2] «يَقَعُ»، «وبِخُلْفٍ» متعلق بيقع.

****

---

(1) في ش، ز «إلى المفعول».
(2) في هـ ، ز «خبره».

(كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحًا)

(ش) إنما اقتصر على تثنية ما ذكر وجمعه لوضوح تثنية غيره وجمعه. وبدأ بتثنية المقصور[١] فقال:

(ص) آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّى اجْعَلْهُ يَا * إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا

(ش) يعني أنَّ الألف الرابعة فما فوق تنقلب[٢] في التثنية «ياء»، وشمل ذلك الألف الرابعة نحو: مَلْهَى، والخامسة نحو: مُنْتَمَى[٣]، والسادسة نحو: مُسْتَدْعَى. فتقول[٤] فيها: مَلْهَيَانِ وَمُنْتَمَيَانِ[٥] ومُسْتَدْعَيَانِ، «وآخِرَ» مفعول بفعل مضمر يفسره اجعله، «والهاء» في اجعله مفعول أول، «ويا» مفعول ثان، «وتُثَنِّى» في موضع / النعت لمقصور والضمير العائد على الموصوف ٢٤٢ ب
محذوف تقديره: تثنيه، «وَإِنْ كَانَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم[٦] عليه وأما الألف الثالثة ففيها تفصيل. أشار إليه بقوله:

(ص) كَذَا الَّذِى الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى * وَالْجَامِدُ الَّذِى أُمِيلَ كَمَتَى

(ش) الإشارة كقوله: «كَذَا» إلى الحكم السابق في الألف الرابعة فما فوق وهو قلبها «ياء» يعني أن ما كانت[٧] فيه الألف الثالثة منقلبة عن ياء،

---

(١) في ش «وقد أشار إلى تثنية المقصور».
(٢) في ش، ك «تقلب».
(٣) في هـ ، ز، ظ، ت ز«مسمّى».
(٤) في ظ «فتثنيتهما».
(٥) في هـ ، ز، ظ، ت «ومسميان».
(٦) في هـ ، ز، ظ، ك، ت «ما قبله».
(٧) في هـ ، ز «ما كان».

والألف الثالثة المجهولة المسموع فيها الإمالة مثل ما تقدم في وجوب قلبها ياء فمثال المنقلبة عن «ياء» فَتًى وفَتَيَانِ، ومثال المجهولة التي سمعت[1] فيها الامالة «مَتَى» مُسَمًّى بها فتقول في تثنيتها[2]: مَتَيَان.

وفُهم منه أن ما عدا القسمين المذكورين من الثُلاثى لا تنقلب[3] أَلِفُه يَاءً بل وَاواً[4] إذ لا ثالث، وقد صرح بهذا المفهوم فقال[5]:

(ص) **فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الأَلِفْ** * ...

(ش) أي[6] في غير ذَا من الثلاثى تنقلب[7] الألف واواً. وذا إشارة إلى جميع ما تُقلب[8] الألف فيه ياء، وشمل قوله: «فِي غَيْرِ ذَا» المنقلبة عن واو نحو: رَجَا ورَجَوَان، والمجهولة نحو: إِذَا[9] وَعَلَى مُسَمًّى بهما. ثم قال:

(ص) ... * **وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ**

(ش) أي وأول[10] هذه الأحرف[11] المنقلبة عن الألف الذي قَدْ أُلِفَ

---

(١) في ظ «سمع».
(٢) في الأصل «بتثنيتها».
(٣) في ش، هـ، ز، ك «لا تقلب».
(٤) في ظ «بل واو».
(٥) في ز «في قوله»
وفي ك «ثم قال».
(٦) في ز «يعنى».
(٧) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «تقلب».
(٨) في ش، ظ «ما انقلبت».
(٩) في ز «لدى» تقول في تثنيته: لَدَيَان.
تقول في تثنية «إذَا» إِذَوَان.
وكذلك «إلى» فتقول في تثنيته «إِلَوَان».
وإن كان قلب ألفه ياء أولى من الواو أي: «إِلَيَانِ»
وتقول في تثنية «عَلَى» «عَلَيَان، وعَلَوان».
في «على، وإلى» ثنيا بالياء لإنقلاب ألفهما ياء مع الضمير وبالواو لأنَّ الألف فيهما أصلية غير مبدلة.
(١٠) في هـ، ز «أول».
(١١) في الأصل، ظ «الألف» خطأ من الناسخ.

قَبْل يعني علامة التثنية وهي ألف ونون في الرفع «وياء ونون» في الجر والنصب وقوله: «كَذَا الَّذِى»، «الَّذِى»[1] مبتدأ وصلته الجملة الاسمية من قوله / «الْيَا أَصْلُهُ»، وخبره «كَذَا»، والجامد معطوف على «الَّذِى». «والَّذِى أُمِيلَ» صفة للجامد، «وفِى غَيْرِ» متعلق بتُقْلَب، و«وَاوًا» مفعول ثان بتقلب، «والأَلِفْ» هو المفعول الأول، «ومَا» مفعول ثان بأَوْلِهَا. ومفعوله الأول «ها» وصلته[2] «مَا كَانَ» «وقَدْ أُلِفْ» في موضع خبر كان، «وقَبْلُ» متعلق بألف. ٢٤٣ أ

ثم انتقل إلى تثنية المدود فقال:

(ص) وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا * ...

(ش) يعني أنَّ ما ألفه للتأنيث نحو: صَحْراء وصَحْرَاوَان، وحَمْرَاء وحَمْرَاوَان تُقلب فيه «الهمزة» «واوًا» في التثنية[3] وقوله:

(ص) ... * وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا

بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ ... * ...

(ش) يعني أنه يجوز قلب الهمزة واواً، وإبقاؤها همزة فيما كانت همزته للإلحاق نحو: «عِلْبَاء» منقلبة[4] عن أصل، وشمل المنقلبة عن واو نحو: «كِسَاءٍ»، والمنقلبة عن ياء نحو: حَيَاء[5] فتقول: عِلْبَاوَان وعِلْبَاءَان وكِسَاوَان وكِسَاءَان وحَيَاوَان[6] وحَياءَان، ولم يبق من أنواع الممدود[7] غير ما همزته أصلية، وقد أشار إلى حكمها بقوله:

---

(١) «الذى» ساقطة من ز، ت.

(٢) في هـ ، ز، ظ، ت «وصلة» تحريف.

(٣) في ش، هـ ، ز، ك «يعنى أنَّ ما ألفه للتأنيث نحو صحراء وحمراء تقلب همزته واواً في التثنية فتقول صحراوان وحمراوان» وعبارتها هنا أدق وأحسن.

(٤) في هـ ، ز، ظ، ت «أو منقلبة».

(٥) «كساء»، و«حساء» همزتهما بدل من أصل؛ لأن أصل كساء كساو. وأصل حياء حياى. وقعت الواو والياء فيهما إثر ألف زائدة فقُلبت همزة.

(٦) في هـ «حيوان» تحريف.

(٧) في هـ ، ز «الممدودة».

(ص) ... وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ * صَحِّحْ ...

(ش) وذلك نحو: «قُرَّاء ووُضَّاء[1]» فتقول في تثنيتهما قُرَّاءَانِ ووُضَّاءَانِ[2] ثم قال:

(ص) ... * ... وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

(ش) يعنى أنَّ ما أتى على خلاف ما ذُكر في تثنية المقصور والممدود يقصر على السماع. أي لا يُقاس عليه فمما[3] شذ في تثنية المقصور قولهم: مِذْرَوَان[4] بقلب الألف الرابعة واواً، وخَوْزَلاَنِ[5] محذوف[6] الألف ورِضَيَان[7] / في تثنية رضَا[7] بقلب الألف ياء وأصلها واو، ومما شَذَّ في تثنية ٢٤٣ ب
الممدود حَمْرَايَان والأصل حَمْرَاوَان[8]. «ومَا» مبتدأ وهي موصولة وصلتها كصحراء «وثُنِّيَا» فى موضع خبر «ما»، وبواو متعلق بـ «ثُنِّيَا»[9]، «ونَحْوُ عِلْبَاءٍ» مبتدأ، «وكِسَاءٍ وَحَيَا» معطوفان على علباء بحذف العاطف[10]، وقصر «حَيَا» ضرورة، وخبر المبتدأ «بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ»، و«غَيْرَ» مفعول مقدم بصحح، «ومَا» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «شَذَّ» وخبرها «قُصِرْ»، «وعَلَى نَقْلٍ» متعلق بقُصِرْ، ثم انتقل إلى جمع المقصور فقال:

(ص) وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِى جَمْعٍ عَلَى * حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلاَ

---

(١) في هـ ، ز، ظ، ت «ووضاء» وهو صحيح والوضاء الوضيء الوجه.
(٢) في هـ ، ز، ظ، ت «ووضاءان» وهو صحيح.
(٣) في ظ «فما».
(٤) الأصل: مذريان على القياس مثنى مذرى، وهو الجانب من كل شيء.
(٥) خوزلان في خَوْزَلَى وهي المشية التي فيها تبختر وتثاقل. والقياس خَوْزَلَيَان.
(٦) في هـ ، ز، ت «بحذف».
(٧) في ز «ووضيان»، و«وضا».
(٨) في ش «ومما شذ في تثنية الممدود حمرايان بالياء وعاشوران بحذفها» عبارتها أكمل. وفي هـ ، ز، ك «ومما شذ في تثنية الممدود إقرار همزة التأنيث كقولهم حمرايان بالياء وعاشوران».
(٩) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «بثنى» تحريف.
(١٠) في ز «الفاعط» تحريف.

(ش) يعني أنك إذا جمعت الاسم[1] المقصور الجمع[2] الذى على حد المثنى، وهو جمع المذكر السالم، حذفت ما تكمل به وهو الألف، وسبب حذفها التقاء الساكنين، لأن الألف ساكنة وواو الجمع ساكنة فإذا حذفت الألف لالتقاء الساكنين أبقيت الفتحة التي قبلها لتدل[3] عليها[4]، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ * ...

(ش) فتقول في نحو: مُوسَى ومُصْطَفَى مُوسَوْن ومُصْطَفُون رفعاً ومُوسَيْنِ ومُصْطَفَيْنِ نصباً وجراً: «ومِنْ الْمَقْصُور» «وفِي جَمْعٍ» متعلقان «باحْذِفْ»، «وعَلَى حَدٍّ» في موضع الصفة لجمع، «ومَا» مفعول[5] باحذف وهي موصولة واقعة على ألف المقصور[6] وصلتها «تَكَمَّلاَ»[7] ، «والهاء» في «بِهِ» عائدة على الموصول / والضمير المستتر في «تَكَمَّلاَ» عائد على المقصور. ثم انتقل ٢٤٤ أ إلى جمع المقصور جمع[8] المؤنث السالم فقال:

(ص) ... * وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ

فَالألف اقلب قلبها في التثنية[9] * ...

---

(1) «الإسم» ساقطة من هـ .
وفي ز «يعنى أذا اجتمع الإسم المقصور».

(2) «الجمع» ساقطة من ز.

(3) في هـ ، ز «تدل».

(4) في ظ «عليه».

(5) في ز «وما منصوبة».

(6) في ز «على الألف المقصورة».

(7) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وصلتها تكملاً وبه متعلق بتكملا».

(8) في ش، هـ ، ز، ك «في جمع».

(9) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «زيادة بعد بيت الألفية»
«الهاء في جمعته عائدة على المقصور، أي إن جمعت المقصور بالألف والتاء فاقلب ألفه كما قلبتها في التثنية» الزيادة هنا تُفيد.

(ش) ففُهِم منه أنها إذا كانت رابعةٍ فصاعداً، أو ثالثة منقلبة عن ياء، أو مجهولة سُمعت إمالتها قلبت ياء، وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو أو مجهولة[1] لم[2] يُسمع إمالتها قُلبت واواً[3]، فإن كان آخر الاسم[4] المقصور تاء فقد أشار إليه بقوله:

(ص) ... * وَتَاءَ ذِى التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

(ش) يعني أنَّ ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء، لئلا يجمع بين تَاءَيْ التأنيث[5] فتقول في فتاة وقناة: فَتَيَات وقَنَوَات. «وإِنْ جمعته»[6] شرط، «وبتَاء» متعلق بجمعته[7]، والفاء جواب الشرط[8]، و«الأَلِف» مفعول مقدم «باقْلِبْ» «وقَلْبَهَا» مصدر مضاف إلى المفعول، «وفِى التَّثْنِيَةْ» متعلق بالمصدر، «وتَاءَ» مفعول أول «بَأَلْزِمَنَّ»، «وتَنْحِيَه» مفعول ثان، ثم قال:

(ص) وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِيَّ اسْماً أَنِلْ * إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ[9] بِمَا شُكِلْ

إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا * ...

(ش) يعني أنَّ ما جمع بالألف والتاء وكانت فيه هذه الشروط المذكورة في هذين البيتين جاز إتباع عينه لفائه في الحركة، فتُفتح عينه إن كانت الفاء

---

[1] ما بعد «مجهولة» إلى هنا ساقط من ك.

[2] في ظ «ولم».

[3] من أمثلة ذلك: حُبلَيَات، ومُستَدْعَيَات، وفَتَيَات، ومُنْيَات، وعَصَوات.

[4] «الإسم» ساقطة من هـ .

[5] في هـ ، ز «تاء التأنيث وتاء الجمع».

[6] في الأصل، ش، ظ، ك، ت «جمعت» وما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

[7] في الأصل، ش، ظ، ك، ت «بجمعت» وما أثبت أدق كما في هـ ، ز والألفية.

[8] يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:
«فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِى التَّثْنِيَةْ»

[9] في الأصل «فاؤه» تحريف.

مفتوحة، وتُضَم إن كانت مضمومة، وتُكْسر إن كانت مكسورة، والشروط المذكورة خمسة.

الأول: / أن يكون سالم العين. واحترز به من شيئين. أحدهما ٢٤٤/ب

المضعف نحو: «جَنَّة وجِنَّة وجُنَّة»، والآخر المعتل العين، وشمل ما عينه ألف نحو: «دَارَ»، وما أوله مضموم نحو: «سُورة»، وما أوله مكسور نحو: دِيْمَة[1]، وما أوله مفتوح نحو: جَوْزَه وبَيْضَه فلا يتبع شيء[2] من ذلك إلا ما أوله مفتوح، فإنَّ فيه لغتين على ما سيذكره[3].

الثاني: أن يكون ثلاثياً. واحترز به من الزائد على[4] الثلاثة[5] فلا يغير[6].

الثالث: أن يكون اسماً. واحترز به من الصفة نحو: صَعْبَة وسَهْلَة فإنه لا يتبع. وهذه الشروط[7] الثلاثة مفهومة من قوله: «والسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاَثِيَّ اسْماً».

الرابع: أن يكون ساكن العين. واحترز به من المحرك العين نحو: سَمُرَه

الخامس: أن يكونِ مؤنثاً. واحترز به من نحو: بَكْر فإنه لا يجمع بالألف

---

(١) الدِّيْمَة: «المطر الذى ليس فيه رعدٌ ولا برق، والجمع دِيَمٌ. وفي حديث عائشة رضي الله عنها، وسُئِلَتْ عن عمل سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعبادته فقالت: كان عَمَلُهُ دِيمَةً، والديمة المطر الدائم في سكون» اللسان «ديم».

(٢) في ظ «في شيء».

(٣) في هـ ، ز، ت «ما سيذكر».

(٤) «الزائد على» ساقط من ظ.

(٥) في هـ ، ز «الثلاثة نحو حَيْقَل» ذُكر هنا مثال على الزائد.
وفي ك الثلاثة نحو زينب ذكر هنا مثال على الزائد.

(٦) غير الثلاثي نحو جَعْفَر، تقول في جمعه: جَعْفَرَات تبقى حركة العين دون تغيير.

(٧) «الشروط» ساقط من ظ.

والتاء، وهذان[1] الشرطان مفهومان من قوله: «إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا» ولا فرق في ذلك بين ذى التاء والمجرد منها، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * مُخْتَتَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

(ش) وفُهم من الشروط أن مراده ثلاثة أوزان بالتاء نحو: قَصْعَة وسِدْرَة وغُرْفَة، وثلاثة مجردة نحو: دَعْد وهِنْد وجُمْل. فجميع ذلك يجوز فيه الاتباع فتقول: قَصَعَات وسِدِرَات[2] وغُرُفَات ودَعَدَات وهِنِدَات[3] وجُمُلَات، «والسَّالِمَ» مفعول / بفعل مضمر يفسره «أَنِلْ» وهو اسم فاعل ٢٤٥/أ
مضاف إلى فاعله معنى[4]. «والثُّلاثِيَّ» نعت للسالم، «واسماً» حال من «الثُّلاثِيَّ» أو من «السَّالِمَ»، «وإِتْبَاعَ» مفعول «بأَنِلْ» وهو مصدر مضاف إلى المفعول «وفَاءَهُ» مفعول ثان بإِتِبَاعَ[5]، «وبِمَا» متعلق بإِتْبَاعَ، «وإِنْ» شرط، «وسَاكِنَ الْعَيْنِ ومُؤَنَّثاً» حالان من الضمير المستتر في «بَدَا» العائد على «اسما[6]» وكذلك» مُخْتَتَماً ومُجَرَّدًا حالان أيضاً من «اسما»[7].

ثم اعلم أنَّ المفتوح الفاء من ذلك ليس فيه إلا[8] الإتباع كما ذُكر. وأما المضموم الفاء والمكسورها فيجوز فيهما وجهان آخران، أشار إليهما بقوله:

---

(1) في ظ «وهذه» تحريف.
(2) «وسدرات» ساقطة من ت.
وفي ظ «وهندات».
(3) «وهندات» ساقطة من ظ.
(4) «معنى» ساقطة من ظ، ك، ت.
(5) مابعد «وإتباع» إلى هنا ساقط من ت.
(6) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «اسم» وما أثبتُّ أدق كما في ز والألفية.
(7) في ز «من الضمير المستتر في بدا».
وفي ت «من الضمير اسم».
(8) «إلا» ساقطة من ك.

(ص) وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ * خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلاًّ[1] قَدْ رَوَوْا

(ش) يعني أنه يجوز فيما كانت عينه تالية غير الفتح وجهان زائدان على الإتباع وهما السكون والفتح، وشمل التالى غير الفتح، التالى الضم نحو: «غُرْفَة» والتَّالى الكسر نحو: «هِنْد»، فيجوز في كل واحد منهما ثلاثة أوجه: الإتباع كما سبق، والسكون والفتح فتقول: غُرُفَات بالضم إتباعاً لحركة الفاء، وغُرْفَات بالسكون تخفيفاً، وَغُرَفَات بالفتح تخفيفاً أيضاً وفى نحو: هِنْد هِنِدَات بالكسر اتباعاً وهِنْدات بالسكون، وهِنَدَات بالفتح، وكذلك في[2] سائرها، وفُهم منه أنَّ التالى الفتح لا يجوز فيه، إلا الإتباع كما سبق. «والتَّالِيَ» / مفعول «سَكِّن»[3] وهوَ اسم فاعل، ويجوز ضبط ٢٤٥ ب
«غَيْر» بالفتح على أنه مفعول بالتَّالِي، وبالكسر على أنه مضاف إليه التَّالِيَ؛ «وأَوْ[4] خَفِّفْهُ» معطوف على «سَكِّنْ»، و«بِالْفَتْحِ» متعلق بخفف، و«كُلاًّ» منصوب «بِرَوَوْا».

ثم استثنى من التالى غير الفتح نوعين: ما كان على «فِعْلَة» بكسر الفاء ولامُه وَاوٌ أو على[5] «فُعْلة» بضم الفاء ولامه ياء فقال:

(ص) وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةْ * وَزُبْيَةٍ[6] ...

---

(١) في الأصل «وكلاً» تحريف.
(٢) «في» ساقطة من ت.
(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «بسكن».
(٤) في الأصل «أو خففه».
(٥) في ت «وعلى».
(٦) زُبْيَة: الزُّبْيَة: هي الرابية التي لا يعلوها الماء، وجمعها الزُّبَى
والزُّبْيَة: حفرة يَسْتَتِر فيها الصائد.
والزُّبْيَة: حَفِيرَةٌ يُشْتَوَى فيها.
ومنه قولهم: بَلَغَ السَّيْلُ الزُّبَى.
انظر اللسان «زبى»، والكتاب ٣:٥٨٥.

(ش) يعني أنه يمتنع في هذين الاسمين وما أشبههما الاتباع، فلا يُقال في ذِرْوَة ذِرِوَات، ولا[1] في زُبْيَة زُبُيَات لثقل الواو بعد الكسرة، والياء بعد الضمة[2]، ثم نبه على أنه قد سُمع في «فِعْلة» بكسر الفاء مما لامه واوٌ الإتباع شذوذاً فقال:

(ص) ... * ... وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

(ش) يعني شذ كسر جمع[3] «جِرْوَهْ»[4]، والضمير في «وَمَنَعُوا»[5] عائد على العرب «وإِتْبَاعَ» مفعول «بِمَنَعُوا» وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وزُبْيَةٍ» معطوف على «ذِرْوَة» «وكَسْرُ» فاعل بشَذَّ، «وجَرْوَة» مضاف إليه وهو على حذف مضاف التقدير[6]: إتباع جمع نحو ذروة. ثم قال:

(ص) وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا * قَدَّمْتُهُ أَوْ لأُنَاسٍ انْتَمَى

(ش) يعني أنَّ ما خالف ما تقدم من الأحكام إما نادر، كقول بعضهم: في كَهْلَة كَهَلاَت، وحقه الاسكان لأنه صفة، وإما ضرورة كقول الراجز:

٢١١ - فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا[7]

فسكن زَفْرَاتِهَا[8] وحقه الفتح؛ لأنه اسم، وإما لغة/ قوم من العرب في فتح ٢٤٦/أ

---

(1) في ز «ولا يُقال».
(2) في ز «لثقل الياء بعد الضمة والواو بعد الكسرة» تقديم وتأخير.
(3) «جمع» ساقطة من ك، ت.
(4) فلا يُقال في جمعها جِرِوات على الإتباع؛ لأن حقه الإسكان.
(5) في ز، ظ «منعوا».
(6) في هـ ، ز، ظ، ت «والتقدير».
(7) لم أعثر على قائله وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزو.
انظر في اللسان «زفر»، والخصائص ١: ٣١٦. وشرح المفصل ٥: ٢٩، وشرح الكافية لابن مالك ٤: ١٨٠٣. وشرح الأشموني ٣: ٣١٢ / ٤: ١١٨ ومعجم شواهد العربية ١: ٤٥٣
(8) في ظ «زفرات».

جمع نحو: بَيْضَة وجَوْزَة فيقولون: جَوَزَات وبَيَضَات بالفتح وهي لغة «هذيل». قال شاعرهم:

٢١٢ ـ أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبُ * رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ[1]

«وغَيْرُ» مبتدأ، «ومَا» موصولة وصلتها «قَدَّمْتُهُ»، والهاء عائدة على «ما» وخبر المبتدأ «نَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ أَوْ لأُنَاسٍ انْتَمَى».

[فقد توسط المبتدأ بين الأخبار. والتقدير: غير ما قدمته نادر أو ذو اضطرار أو انتمى لأناس] [2].

OOOOOO

---

(١) نسب لشاعر من هذيل، ولم يرد في ديوان الهذليين.
انظر الخصائص ٣:١٨٤، وشرح المفصل ٥:٣٠، وشرح الكافية لابن مالك ٤:١٨٠٤، وشرح الشواهد للعيني ٤:١١٨ وشرح التصريح ٢:٢٩٩، والخزانة ٣:٤٢٩.
رائح: الذي يسير ليلاً.
متأوب: الذي يسير نهاراً.
رفيق بمسح المنكبين : أي العالم بتحريك المنكبين في السير.
سبوح: الذي يمد يده في الجري.
والمعنى ان جمَله في سرعة سيره كالظَّليم ـ ذكر النعام ـ الذي له بيضات يسير مسرعاً ليلاً ليصل اليها
(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(جمع التكسير)

(ش) إنما سُمي جمع التكسير لتغير[1] بناء الواحد فيه، والتكسير هو التغيير[2] ومقابله جمع السالم، ثم إنَّ جمع التكسير على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ * ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ

(ش) يعنى أنَّ هذه الأوزان الأربعة التي ذكرها في البيت[3] تدل على جمع القلة، وهو من ثلاثة إلى عشرة[4] نحو: أَغْرِبَة[5] وأَفْلُس وفِتْيَة وأَجْمَال، وفُهم منه أن ما سوى هذه الأربعة من جموع التكسير جمع كثرة، وهو ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له[6]، وستأتى أمثلتها في أثناء الباب.

«وأَفْعِلَةٌ» مبتدأ وسائر الجموع التي بعده معطوفة عليه، وخبره «جُمُوعُ قِلَّة».

---

[1] في ز، ظ، ت «لتغيير» وما أثبتّ هو الصواب، لأنَّ (التَّغيُّر) مصدر (تغيَّر)، و(التغيير) مصدر (غيَّر) فالأول لازم، والثاني متعد.

[2] في ز «التفسير» قال المرادى «قسّم المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام، لأنه إما بزيادة نحو صِنْو وصِنْوان، أو بنقص كتُخَمة وتُخَم أو تبديل شكل نحو أَسَد وأُسْد، أو بزيادة وتبديل شكل نحو: رَجُل ورِجال، أو بنقص وتبديل شكل نحو قَضِيب وقُضُب أو بهنَّ كغُلام وغِلْمان، شرح المرادى ٥: ٣٣.

[3] في ش «في هذا البيت.

[4] في شرح ابن الناظم ص ٧٦٨ «فجمع القلة مدوله بطريق الحقيقة من الثلاثة إلى العشرة».

[5] في ش «أَرْغِفَة» وهي صواب أيضاً

[6] في شرح ابن الناظم ص ٧٦٨ «وجمع الكثرة مدوله بطريق الحقيقة وما فوق العشرة إلى غير نهاية». انظر شرح المرادى ٥: ٣٤.

ثم إنه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة، وجمع الكثرة موقع جمع القلة[١] وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَبَعْضُ ذِى بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِى * كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِى

(ش) فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة[٢]: رِجْل وأَرْجُل، وعُنُق وأَعْنَاق وفُؤَاد وأَفْئِدَة.

ومن وقوع جمع الكثرة موقع جمع القلة / رَجُل ورِجَال، وقَلْب وقُلُوب، ٢٤٦ ب
وصَفَاة وصُفِيّ. والصَّفَاة الصخرة الملساء. وأصل: صفى صُفُوى فقُلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها.

«وبَعْضُ ذِى» مبتدأ، والإشارة بذى إلى جموع القلة «وَيَفِى» خبر المبتدأ، «وبِكَثْرَة» متعلق بيفى، و«وَضْعاً» منصوب على إسقاط الجار[٣] أي بوضع، ومعناه أن العرب وضعته لذلك واستغنت به عما[٤] يستحق.

ثم اعلم أنَّ اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد ويقولوا[٥]

---

[١] في بعض شروح الألفية: وقد يُستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة، وببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة».
وقد شرط المرادى لذلك وجود قرينة مجازاً نحو «ثلاثة قروء».
انظر شرح ابن الناظم ٧٦٨، وشرح المرادى ٥:٣٦.

[٢] في ز «الكثرة نحو». وفي ت «الكثرة مجاز».

[٣] في ش «إسقاط الخافض».

[٤] قال الملوى في حاشيته على المكودى ص ١٩٨:
«قوله: وضعاً يفى قال ابن غازى الظاهر خروج الإستعمال عن كلامه لقوله: وَضْعاً، وقال أبو اسحق: الوضعي عنده على وجهين: وضعي حقيقية نبه عليه بالصفي، لأنَّ الفارسى وغيره حكوا في جمع الصفاة اصفاء وصفي، ولكن اصفاء في غاية الندور فكأنه لم يوضع اهـ. وحقيقي الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر، والاستعمالى أن تكون العرب وضعتهما معاً ولكن يغلب أحدهما على الآخر كما في الشاطبى»

[٥] في ز «ثم يقولون».
وفي ك، ت «ثم يقولوا».

يجمع على كذا وعلى كذا[1]، وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمعاً لكذا وكذا[2] ولكل وجه.

وبدأ بـ (أَفْعُلُ) فقال:

(ص) لِفَعْلٍ اسْماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُلُ * وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْماً أَيْضاً يُجْعَلُ

(ش) فذكر أن أَفْعُلاً[3] يطرد في نوعين:

الأول: «فَعْل» بشرطين أحدهما: أن يكون اسماً نحو: فَلْس وأَفْلُس، واحترز به من الوصف نحو صَعْب[4].

الثاني: أن يكون صحيح العين. واحترز به من المعتل العين[5] نحو: جَوْن[6].

وشمل الصحيح كما مثل، والمعتل الفاء نحو: وَجْه وأَوْجُه، والمعتل اللام نحو: دَلْو وأَدْل وظَبْي وأَظْب.

والثانى[7]: الرباعى. لكن بشروط ذكرها في قوله:

(ص) إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ فِي * مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ

---

(1) هذا أحد طريقى الكلام على جمع التكسير، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين. والطريق الثانى وهو طريق المصنف أن يتكلم على بنية الجمع فيقول مثلا (أفعل) يطرد في كذا ويحفظ في كذا».
انظر شرح المرادى ٥:٣٦، ٣٧.

(2) نسب إلى ابن السراج أنه أول من سلك هذا الطريق، وتبعه المصنف، وهو صحيح.
انظر الأصول في النحو ٢:٤٣٠ وما بعدها.

(3) في ش، هـ ، ز، ك «أفعل» وما أثبتّ هو الصواب.

(4) في ت «ضعب وضخم».
في شرح المرادى ٥:٣٧ «وندر (أَعْبُدُ) في (عَبْد)، لأنه صفة وسهله غلبة الإسمية».
انظر شرح ابن الناظم ٧٦٩.

(5) «العين» ساقطة من هـ ، ز.

(6) ما ورد من معتل العين على هذا الجمع كـ «أَعْيُن أَثْوُب» حمله بعض الشراح على الشذوذ، والبعض الآخر على الندرة.
انظر شرح ابن الناظم ص ٧٦٩، وشرح المرادى ٥:٣٧.

(7) الصواب أن يقوله: والنوع الثانى خوف الإلتباس.

(ش) فذكر أربعة شروط:

الأول: أن يكون اسماً. وفُهم ذلك من قوله[1]: «وَلِلرُّبَاعِي اسْماً»، وفُهم من قوله: «إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ» الثلاثة الشروط / الباقية. ٢٤٧ أ

الاول[2]: أن يكون مؤنثاً؛ لأنَّ العَنَاق مؤنث، وهو[3] أُنْثَى الجَدْى واحترز به من المذكر نحو: حمار[4].

وأن[5] يكون ثالثه مدة، واحترز به من نحو: خِنْصِر[6].

وأن[7] يكون غير مختتم بتاء التأنيث، واحترز به من نحو رِسَالَة وسَحَابَة، وفُهم من تمثيله «بِالذِّرَاعِ والعَنَاق» أن حركة الأول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة وكسرة كالمثالين وضمة نحو: عُقَاب فتقول: ذِرَاع وأَذْرُع، وعَنَاق وأَعْنُق، وعُقَاب وأَعْقُب.

وفُهم من إطلاقه في المد في قوله: «مَدٌّ»[8] أنه لا يشترط كونه ألفاً، بل يكون غير ألف نحو: يَمِين وأَيْمُن [وشذ من المذكر شِهَاب وأَشْهُب

---

(١) أي في بيت الألفية المذكور قبل هذا البيت.

(٢) وهو الشرط الثاني.

(٣) في هـ ، ز «وهي».

(٤) في ظ «كالحمار» وهو سهو واضح.

(٥) الصواب والثاني أن ...

(٦) خِنْصِر: جاء في اللسان «خنصر» (في كتاب سيبويه: الخِنْصِرُ بكسر الخاء والصاد، والخِنْصَر: الإصبع الصغرى، وقيل الوسطى، والجمع خَنَاصر، قال سيبويه: ولا يجمع بالألف والتاء استغناء بالتكسير ولها نظائر نحو فِرْسِن وفَراسن».

(٧) الصواب والثالث أن...

(٨) في الأصل «ومد».
في ك «في مد».

وغُراب وأَغْرُب][1] وفُهم من قوله[2]: «وَعَدِّ ٱلأَحْرُفِ» الشرط الرابع.

ثم قال:

(ص) وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدْ * مِنَ الثُّلاَثِي اسْماً بِأَفْعَالٍ يَرِدْ

(ش) فذكر[3] أنَّ أفعالاً جمع لكل اسم ثلاثي «ليس» على فَعْل مما هو صحيح العين، وذلك ما لا يطَّرد[4] فيه «أَفْعُل» فشمل غير فَعْل من الثلاثي وذلك تسعة[5] أوزان نحو: جَمَل وأَجْمَال، وعُنُق وأَعْنَاق، وضِلَع وأَضْلاَع، وكَتِف وأَكْتَاف وإِبِل وآبَال، وعِدْل وأَعْدَال، وقُفْل وأَقْفَال [وعَضُدُ وأَعْضَاد][6].

وشمل أيضاً ما كان على فَعْل معتل العين نحو: ثَوْب وأَثْوَاب، واحترز بقوله «اسماً» من الصفة نحو: بَطَل[7] وبِلِزّ[8] ونحوهما، فإنها لا تجمع على «أَفْعَال»، ولما دخل في هذا القانون «فُعَل» بضم الفاء وفتح العين وكان الغالب في جمعه[9] غير «أَفْعَال» نبَّه عليه بقوله:

---

(1) ما بين المعقوفين تكملة من ت.
وفي هـ ، ز، ك «وأيمن ولهذا شذ من المذكر شِهَاب، وأَشْهُب، وغُرَاب، وأَغْرُب».
(2) «قوله» ساقطة من ش
(3) في ش، هـ ، ز، ط، ث «يعنى».
(4) في الأصل وبقية النسخ ما يطرد، وما أثبتُّ أصح وأولى.
(5) في ش، ظ، ك «سبعة» وما أثبتُّ أولى وأصح.
(6) «عضد وأعضاد» تكملة من هـ ، ز، ك.
وفي هـ ، ز، ك «وعِدْل وأَعْدَال وعَضُد وأَعْضَاد ورِطْل وأَرْطَال وقُفْل وأَقْفَال».
وفي ش «وقفل وأقفال ورِطْل وأرطال
وذلك خلط بين النسخ، والصواب أنها تسعة أوزان كما أثبتُّ وكما ورد في شرح ابن الناظم ص ٧٦٨، وشرح المرادى ٥:٣٨، ٣٩.
(7) وفي هـ «بطل وأبطال».
(8) «وبلز» ساقط من هـ ، ز.
بلز: «إمرأة بِلِزّ وبِلِزٌ: ضخمة مكتنزة، والبِلِزُّ: الرجل القصير». اللسان «بلز».
(9) في ز «وكان الغالب فيه أن يكون جمعه على غير».

(ص) وَغَالِباً أَغْنَاهُمْ فِعْلاَنُ * فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ(١)

(ش) / يعنى أن الغالب في فُعَل نحو: صُرَد أن يجيء جمعه على فِعْلاَن(٢) بكسر الفاء نحو: صُرَد وصِرْدَان لطائر(٣)، وجُرَذ وجِرْذَان للفأر(٤)، وفُهم من قوله: «غَالِباً» أنه قد(٥) يجيء على «أَفْعَال»(٦) ومنه قولهم: رُطَبٌ وأَرْطَاب. «وغَيْرُ» مبتدأ، «وما» موصولة وهي واقعة على فعل الصحيح العين، «وأَفْعُل»(٧) مبتدأ خبره(٨) «مُطَّرِد»، «وفِيهِ» متعلق بمطرد، والجملة صلة «ما» وكذلك «مِنَ الثُّلاَثِي»، «واسْماً» حال من الموصول، «ويَرِدْ» في موضع خبر المبتدأ الذي هو غير، «وبأَفْعَالٍ» متعلق بيرد، «وفِعْلاَنُ» فاعل «بأَغنى» والضمير فيه عائد على العرب، «وفِي» متعلق بأغناهم. ثم قال:

٢٤٧ ب

(ص) فِي اسْمٍ(٩) مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ * ثَالِثٍ افْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ(١٠)

(ش) يعني أنَّ «أَفْعِلَة» يطرد جمعاً لاسم مذكر رباعى(١١) بمدة قبل آخره واحترز بالاسم من الصفة نحو: جَوَاد، وبالمذكر من المؤنث نحو: عَنَاق فإنه يجمع على «أَفْعُل» كما تقدم، وشمل قوله: «بِمَدٍّ ثَالِثٍ» ما كانت(١٢)

= وفي ك «وكان الغالب فى جمعه أن يكون على غير». وعبارتهما أكمل.

(١) «صردان» مطموسة وغير واضحة في ظ.

(٢) في ز «نحو صردان أن يكون على فعلان جمعه» العبارة مضطربة.

(٣) في ك «للطائر».

(٤) في ز «للفأرة».

(٥) «قد» ساقطة من ظ.

(٦) في ش، هـ، ظ، ك، ت «على أفعال قليلا» وعبارتها أكمل. وفي ز «على أفعال قليل».

(٧) في ظ «وأفعال» تحريف.

(٨) في ش، ك «وخبره».

(٩) في الأصل، هـ، ت «لاسم» تحريف.

(١٠) في ز «قد اطرد» تحريف.

(١١) في هـ، ز، ظ «رباعى مذكر» تقديم وتأخير.

(١٢) في الأصل، ظ «ما كان».

مدته ألفاً أو واواً أو ياءً نحو: قَذَال وأَقْذِلَة، ورَغِيف وأَرْغِفَة، وعَمُود وأَعْمِدَة.

ثم قال:

(ص) وَالْزَمْهُ فِي فَعَالٍ أوْ فِعَالِ[1] * مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ أوْ إِعْلاَلِ

(ش) يعني أنَّ «أَفْعِلة» يلزم في هذين البناءين مفتوحي الفاء ومكسورها[2] إذا كانا مضعفين أو معتلين، مثال المضعف فيهما: بِتَات وأَبِتَّة[3]، وزِمَام وأَزِمَّة[4]. ومثال المعتل: قَبَاءٍ وأَقْبِيَة، وفِنَاءٍ وأَفْنِيَة، ومعنى اللزوم / فيهما أنهما لا يتجاوز فيهما هذا الجمع، وفُهِم منه أن[5] ما ليس بمضاعف[6] ولا معتل يتجاوز[7] فيه هذا[8] الجمع وسيأتي. «وأَفْعِلَةٌ» مبتدأ وخبره «اطَّرَدْ»[9] ول «اسْمٍ وَعَنْهُم»[10] متعلقان باطَّرَدْ[11]، «وبِمَدٍّ» في موضع الصفة لاسم، ويحتمل أن يكون الخبر لاسم، «واطَّرَدْ»[11] في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار والتقدير: لاسم رباعى أفعلة في حال كونه مطرداً فيه والأول أظهر، والضمير في «أَلْزَمْهُ» عائد على وزن[12] «أَفْعِلَة» وفى «فَعَال» متعلق بالْزَمْهُ. ثم قال: ٢٤٨/أ

(١) في ز «أو فعالى» تحريف

(٢) في ت «أو مكسورها».

(٣) في ز «بنان وأبنية».

(٤) في ز «وزمة» تحريف.

(٥) في ش، ظ «أنه» تحريف.

(٦) في هـ «بمضعف».
وفي ك «بمضاف» تحريف.

(٧) في هـ «أنه يتجاوز». وفي ز «فلا يجوز».

(٨) في ظ «هذه الصفة» تحريف.

(٩) في هـ «اضطرد».

(١٠) في ظ «وعنهم ولاسم» تقديم وتأخير.

(١١) في هـ «باضطرد»، «واضطرد».

(١٢) «وزن» ساقطة من ش.

(ص) فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَا * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْل» بضم الفاء وسكون العين وهو مطَّرد في «أَفْعَل» المقابل لفَعْلاَء، وفَعْلاَء[1] المقابلة لأَفْعَل نحو: أَحْمَر وحَمْرَاء فتقول: فيهما معاً حُمْرٌ، وفُهم من قوله: «لِنَحْوِ» أنَّ ذلك الجمع[2] مُطَّرد أيضاً في «أَفْعَل» الذى ليس له «فَعْلاَء»[3] لمانع في الخلقة نحو: رَجُلٌ أَكْمَر للعظيم الكمرة وهي رأس الذكر، وامرأة عَفْلاَء للمرأة التى يخرج من قبلها شيء شبيه بالأُدْرة[4] تقول: رجال كُمْرٌ، ونساء عُفْلٌ. و«فُعْلٌ» مبتدأ وخبره «لِنَحْوِ» ثم قال:

(ص) ... * وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى

(ش) من أمثلة القلة «فِعْلَة» بكسر الفاء وسكون العين، ولم يطرد فى شيء من الأبنية بل هو محفوظ في ستة أبنية: «فَعِيل» نحو: صَبِى وصِبْيَة، «وفَعَل» نحو: فَتًى وفِتْيَة، «وفَعْل» / نحو: شَيْخ وشِيْخَة، و«فُعَال» نحو: غُلاَم وغِلْمَة، «وفَعَال» نحو: غَزَال وغِزْلَة، «وفَعِل»[5] نحو: ثَنِي وثِنْيَة[6]. ومعنى قوله: «بِنَقْلٍ يُدْرَى» أنه غير مُطَّرد في وزن وإنما بابه النقل أي[7] السماع «وفِعْلَةٌ» مبتدأ، وخبره «يُدْرَى» «وبِنَقْلٍ» متعلق بيُدْرَى، «وجَمْعاً» مفعول ثان بيُدْرَى» والمفعول الأول هو الضمير المستتر العائد على فِعْلَة. ثم قال:

٢٤٨ ب

---

(١) في هـ «لفعلى وفعلى» تحريف.

(٢) «الجمع» ساقطة من هـ .

(٣) في هـ «فعلى» تحريف.

(٤) في الأصل، ك، «بالأذرية» تحريف. وفي ش «كالأدرة».

(٥) في ت «وفعيل» تحريف.

(٦) في ش زيادة «ثنى وثنية على وزن عَدِى حكاه الفارسى. والثنى هو الثانى في السيادة «الزيادة قد تكون من تعليقات الحاشية ودخلت المتن سهواً من الناسخ. وهي تفيد.

(٧) «النقل أي» ساقطة من هـ .

(ص) وَفُعُلٌ لاِسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَد * قَدْ زِيدَ قَبْلَ لاَمٍ اعْلاَلاً فَقَدْ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعُلٌ» بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعى بمد قبل لام صحيحة، واحترز باسم من الصفة[1] فإنها لا تجمع على «فُعُل» وفُهم من إطلاقه فى قوله[2]: «اسم» أنَّ ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو: قَذَال وقُذُل، وأَتَان وأُتُن[3]. وفُهم أيضاً من إطلاقه في قوله: «بِمَدّ» أنَّ المد يكون ألفاً نحو: قَذَال وقُذُل، وياء نحو: قَضِيب وقُضُب، وواواً[4] نحو: عَمُود وعُمُد[5] وفُهم من قوله: «قَبْلَ لاَمٍ اعْلاَلاً فَقَدْ» أنَّ المعتل اللام نحو: كِسَاء لا يجمع على «فُعُل»؛ لأنه لو جمع على «فُعُل» لزم قلب الواو ياء وانكسار[6] ما قبلها فيُؤدى إلى ورود «فُعِل» وهو مهمَل[7]، وشمل قوله: «بِمَدّ» الواو والياء والألف في الصحيح والمضاعف، فأما الصحيح فهو كما ذُكر، وأما المضاعف[8] فإنْ كان[9] المد واواً أو[10] ياء فكذلك، وإن كان / الفاً فقد أشار إليه بقوله: ٢٤٩ أ

---

(١) «واحترز بالإسم من الصفة فإنها لا تجمع على فُعُل، وشذ في وصف على فَعَال نحو: صَنَاع وصُنُع، وفِعال نحو: ناقة كِنَاز، ونوق كُنُز، وعلى فعيل نحو نَذِير ونُذُر. شرح الأشمونى ٤: ١٢٩. وانظر شرح المرادى ٥: ٤٤.

(٢) «قوله» ساقطة من ظ.

(٣) في ش زادت مثال «وحِمَار وحُمُر».

(٤) في الأصل «وواو».

(٥) في ش زادت مثال «وقَلُوص وقُلُوص».

(٦) في ش «وكسر».

(٧) قال سيبويه ليس في الأسماء ولا الصفات فُعِل ولا تكون هذه البنية إلا للفعل، وسمع عن الأخفش يقول: قد جاء على فُعِل حرف واحد، وهو الدُّئِل - وهي دويبة صغيرة تشبه ابن عُرس - وبها سُميت قبيلة أبى الأسود الدؤلي، وزاد ابن مالك وُعِل لغة في الوعل». المزهر ٢: ٥٠.

(٨) في ش، ظ «وأما المضعف» وفي ت «والمضاعف».

(٩) في ز «فإما إن كان».

(١٠) في ت «وياء».

(ص) مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِى الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفْ * ...

(ش) يعني أنَّ[1] المضاعف من نحو: فِعَال كزِمَام وبِنَان[2] لا يجمع على «فُعُل» كراهية[3] التضعيف بل يُستغنى عنه[4] «بأَفْعِلَة» كما تقدم، وفُهم من قوله: «فِى ٱلْأَعَمِّ» أنه قد جاء جمعه على «فُعُل» قليلاً كقولهم في جمع عِنَان عُنُن، وفي حِجَاج حُجُج، وفُهم من تخصيصه المنع بذى الألف أن ذَا الياء وذَا الواو يُجْمَعَان على «فُعُل» نحو: سَرِير وسُرُر، وذَلُول وذُلُل. «وفُعُلٌ» مبتدأ وخبره «لاِسْم»[5]، [«ورُبَاعِيٌّ» نَعْتٌ لاِسْم] [6] «وبِمَدٍّ» نعت بعد نعت، «وقَدْ زِيدَ» في موضع النعت لمد «وقَبْلَ» متعلق بزيد. «وإِعْلالاً» مفعول مقدم بفَقَدِ «وفَقَدْ»[7] في موضع النعت للام و«ما» ظرفية مصدرية والعامل فيها الاستقرار الذى يتعلق به الاسم الواقع خبراً في البيت قبله[8] والتقدير: وفُعُل ثابت لاسم رباعى بمدّ[9] عدم تضعيف[10] ذى الألف. ثم قال:

(ص) ... * وَفُعَلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ

وَنَحْوِ كُبْرَى ... * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعَل» بضم الفاء وفتح العين ويجىء جمعاً

---

(1) «أن» ساقطة من ظ، ت.

(2) في هـ ، ز «وثبات» تصحيف.
وفي ت «وفتان».

(3) في ت «لكراهية».

(4) في ظ «فيه».

(5) في ت «الإسم».

(6) «ورباعى نعت لإسم» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(7) في ز، ظ، ك، ت «وزيد» وما أثبتّ من الأصل، ش، هـ أدق لأن «زيد» في محل جر صفة لمد.

(8) في ز، ك «الذي قبله» وعبارتهما أكمل.

(9) في ز، هـ «مدة» تحريف.

(10) «تضعيف» ساقطة من ك.

«لفُعْلَة» نحو: غُرْفَة وغُرَف، و«لفُعْلَى» نحو: كُبْرَى وكُبَر[1] «وفُعَلٌ» مبتدأ، «وعُرِف» خبره «وجَمْعاً» مفعول ثان بعُرِف، و«لِفُعْلَة» متعلق بـ «جَمْعاً» ويجوز أن يكون متعلقاً بعُرِفْ. ثم قال:

(ص) ... وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فِعَلْ» بكسر الفاء وفتح العين، ولم يشترط اسميته لأن / «فِعْلَة» في الصفات قليل فلم يعتبره هنا، وشمل «فِعْلَة» ٢٤٩ ب الصحيح[2] نحو: قِرْبَة وقِرب، والمعتل العين نحو: قِيمَة وقِيَمْ، والمعتل اللام نحو: مِرْيَة وَمِرًى، والمضاعف نحو: حِجَّة وحِجَجْ. ثم قال:

(ص) ... وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ

(ش) الضمير في «جَمْعُهُ» عائد على «فِعْلَة»[3]. أي: يأتي جمع[4] فِعْلَة المكسور[5] الفاء على «فُعَل» بضم الفاء نحو: لِحْيَة ولُحًى، وحِلْيَة وحُلىً، وفُهِم من قوله: «وَقَدْ[6] يَجِيء» قلة ذلك. «وفِعَل» مبتدأ، وخبرة المجرور[7] قبله، «وَعَلَى فُعَل» متعلق بيجيء. ثم قال:

(ص) فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرَادٍ[8] فُعَلَهْ * ...

---

[1] قال الأشموني في تنبيهاته: ٤ : ١٣٠ «وزاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهو فُعْلَة اسما نحو: جُمْعَة وجُمَع، فإن كان صفة نحو امرأة شُلُلة ـ وهي السريعة ـ لم يجمع على فُعَل، واستثقل بعض التميميين والكلبيين ضم عين فعل في المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا: جُدَد وذُلَل بدل جُدُد وذُلُل فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فُعَل»

[2] في هـ ، ك «وشمل قوله فعلة الصحيح العين».
وفي ز «وشمل قوله الصحيح».

[3] ما بعد «فعل» إلى هنا ساقط من ش.

[4] «جمع» ساقطة من ك.

[5] في هـ ، ظ، ت «المكسورة».

[6] في الأصل، ش، ظ، ك «قد» تحريف.

[7] في ز «في المجرور».

[8] في ز «اضطرار».

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعَلة» بضم الفاء وفتح العين وهو يَطَّرِد[1] في وصف على فاعِل معتل اللام لمذكر عاقل نحو: رَامٍ ورُمَاة، وقَاضٍ وقُضَاة.

وفُهمت هذه الشروط من المثال، واحترز بالوصف من الاسم نحو: وَادٍ، وبالمعتل من الصحيح نحو: ضَارِب، وبالمذكر من المؤنث نحو: ضَارِبَة وبالعاقل من غير العاقل[2] نحو: صَاهِل[3]. فلا يُجمع شيء من ذلك على «فُعَلَة»، و«فُعَلَةٌ» مبتدأ، «وذُو اطِّرَاد»[4] خبره، «وفِي نَحْوِ» متعلق بفعل محذوف يدل عليه «اطِّرَاد» ولا يجوز أن يكون متعلقاً باطِّرَاد؛ لأنه مضاف إليه «ذو».

ثم قال:

(ص) ... * وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَلَة» بفتح الفاء والعين، وهو مطَّرد في وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل[5]، وفُهمت الشروط أيضاً من المثال، وشمل الصحيح نحو: كَامِل وكَمَلَة، والمعتل / الفاء نحو وَارِث ووَرَثَة[6]، والمعتل العين نحو: خَائِن وخَوَنَة، والمضاعف[7] نحو: بَارّ وبَرَرَة، وأما المعتل اللام ٢٥٠/أ
فقد تقدم أنه مضموم الفاء، وأراد هنا بالشياع الاطِّرَاد. ثم قال:

---

(١) في هـ ، ز، ظ، ت «مُطَّرد».
(٢) «من غير العاقل» ساقطة من ت.
(٣) صاهل: إسم فاعل. يُقال صَهَل الفرس يَصْهِل صَهِيلاً فهو صَاهِل. والصُّهَلُ جِدَّةُ الصوت مع بح يُقال في صوته صهل وهو بُحَّة في الصوت ويقال رجل ذو صاهل أي شديد الصياح، والصاهل من الإبل الذي يخبط بيده ورجله.
(٤) في ز «اضطرار».
(٥) في ش زيادة «لمذكر عاقل وقيل في غير العاقل نحو ناعق ونعق». والزيادة هنا تفيد. والصواب نَاعِق ونَعَقَة: وهي الغِرْبَان.
(٦) في ز «واورثه» تحريف.
(٧) في ز «والمضعف».

(ص) فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ ... * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعْلَى» مقصور[1] بفتح الفاء وسكون العين، وهو يَطَّرِد[2] في وصف على «فَعِيل» بمعنى «مفعول» دالّ على هلاك[3] أو توجع، كقَتِيل وقَتْلَى، وجَرِيح وجَرْحَى، وأَسِير وأَسْرَى، ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى وإن لم يكن من باب «فَعِيل» المذكور، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... وَزَمِنْ * وَهَالِكٍ وَمَيِّتٍ بِهِ قَمِنْ

(ش) يعني أنَّ هذه الأوزان الثلاثة وهي «فَعِل»، «وفَاعِل» و«فَعِيل»[4] حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لفعيل المذكور فى الدلالة على الهلاك[5] أو التوجع. «وفَعْلَى» مبتدأ، وخبره «لِوَصْفٍ»، «وزَمِنْ» مبتدأ، «وهَالِكٍ ومَيِّتٍ» معطوفان عليه، وخبر المبتدأ «قَمِن» أي: حقيق. وينبغى أن يُضبط «قَمَن»: بفتح الميم؛ لكونه خبراً عن أكثر من اثنين فإنَّ «قمَنَا» المفتوح الميم[6] يخبر به عن الواحد والمثنى[7] والجمع، «وبِهِ» متعلق بقمن، والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور. ثم قال:

(ص) لِفُعْلٍ اسْماً صَحَّ لامًا فِعَلَهْ * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فِعَلَة» بكسر الفاء وفتح العين، وهو مُطرد

---

(1) «مقصور» ساقطة من ظ.
وفي ز، ك «مقصورًا».
(2) في هـ ، ز، ظ، ت «مطرد».
(3) في الأصل، هـ ، ز، ظ، «هلك» تحريف.
وفى ك «الهلاك».
(4) فى هـ ، ز «وفعيل».
(5) في الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «الهلك» تحريف.
(6) «الميم» ساقطة من ظ.
(7) في ش «عن الواحد والتثنية والجمع».
وفي ك «عن الواحد والمثنى والمجموع».

في «فُعْل» بضم الفاء[1] وسكون العين، وشمل الصحيح نحو: دُرْج ودِرَجة[2] والمعتل / نحو: كُوز وكِوَزَة. والمضاعف نحو: دُبّ ودِبَبَة، واحترز بقوله: «اسماً». من الصفة نحو: حُلْو، وبقوله: «صَحَّ لاَمّا» من المعتل اللام[3] نحو: عُضْو فلا يجمع شيء من ذلك على «فِعَلة»، وقد يجمع على «فِعَلة» غير فُعْل المضموم الفا. وإليه أشار بقوله: ٢٥٠ ب

(ص) ... * وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ

(ش) يعني أنه قد يجمع على «فِعْلَة» «فَعْل» بفتح الفاء وسكون العين، [وفِعْل بكسر الفاء وسكون العين][4] فمن الأول زَوْج وزِوَجَة[5]، ومن الثاني قِردْ وقِرَدَة، ومعنى: «قَلَّلَه» أي: الوضع قَلَّلَ[6] جمع «فَعْل وفِعْل» على «فِعْلَة»، وفُهم منه اطراده في «فُعْل»[7]: «وفِعْلَة» مبتدأ، وخبره «لِفُعْلٍ»، و«اسماً» حال من «فُعْل»، و«صَحَّ» في موضع الصفة لاسم[8] «ولاماً» تمييز[9] أي صح لامه، «وَالْوَضْعُ» مبتدأ، خبره[10] «قَلَّلَهْ» «والهاء» في قلله عائدة[11] على الجمع. ثم قال:

(ص) وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ * وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهْ

---

(١) ما بعد «بكسر الفاء» إلى هنا ساقط من ش، ك.

(٢) دُرْج: وعاء المغازل.

(٣) «اللام» ساقطة من ت.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) في هـ ، ز، ظ، ت «زَوْج وزِوَجه».

(٦) في ظ «على قلل».

(٧) في ش «فُعْل بضم الفاء».
وفي هـ ، ز، ظ، ك، ت «فُعْل بالضم».

(٨) «لإسم» ساقطة من ك.

(٩) في ت «تمييزًا».

(١٠) في هـ ، ز، ظ، ت «وخبره».

(١١) في هـ ، ز «عائد».

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعَّل» بضم الفاء وفتح العين مشددة، وهو مطَّرِد في فاعِل وفاعِلة بشرط صحة لامهما نحو: ضَارِب وضُرَّب، وضَارِبَة وضُرَّب، واحترز بالوصف من غيره نحو: حَائِض. «وفُعَّلٌ» مبتدأ، وخبره «لِفَاعِلٍ وفَاعِلَهْ»، «وَصْفَيْنِ» حال من فاعل وفاعلة، ثم إن المذكر من هذين الوصفين يختص عن[1] المؤنث «بفُعَّال» بزيادة ألف بعد العين، وإليه أشار بقوله:

(ص) وَمِثْلُهُ الْفُعَّالُ[2] فِيمَا ذُكِّرَا * ...

(ش) يعني أنَّ ما ذكر من الوصفين يجمع على / «فُعَّال» زيادة[3] على «فُعَّل» فتقول رِجَالٌ ضُرَّابٌ وصُوَّامٌ. ثم نبه على أنَّ هذين الوزنين قد يجيئان جمعين للمعتل اللام فقال: ٢٥١ أ

(ص) ... * وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لاَمَاً نَدَرَا

(ش) ومثال «فُعَّل» في المعتل اللام[4] غَازٍ وغُزًّى، ومثال «فُعَّال» غَازٍ وغُزَّاءٌ وسَارٍ وسُرَّاء، وفُهِم من قوله «نَدَرَا»[5]. أنَّ ذلك يطرد في الصحيح اللام، «ومِثْلُه» خبر مقدم، «والفُعَّال» مبتدأ[6]، «والهاء» في مثله عائدة على «فُعَّل» «وفِيمَا» متعلق بمثل، «وذَانِ» مبتدأ، وخبره «نَدَرَا»، وألف ندرا ضمير عائد على ذان «وفِي الْمُعَلِّ»[7] متعلق بندرا. ثم قال:

(ص) فَعْلٌ وفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا * ...

---

(1) في ت «من» تحريف.
(2) في ز «الفعالة» تحريف.
(3) في ك، ت «بزيادة ألف» وعبارتهما أوضح.
(4) «اللام» ساقطة من ك، ت.
(5) في ت «ندر».
(6) في ز «مبتدأ مؤخر» وهي أدق.
(7) في ظ، ت «المعتل» تحريف.

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فِعَال» بكسر الفاء وهو مُطَّرد في «فَعْل» و«فَعْلَة» وفُهم من إطلاقه فيهما اشتراك الاسم والوصف فيهما[1] نحو: كَعْب وكِعَاب وصَعْب وصِعَاب، وقَصْعَة وقِصَاع، وخَدْلَة وخِدَال[2]، وشمل الصحيح العين كما مثل، والمعتلها[3] نحو: ثَوْب وثِيَاب، إلا أنه قليل فيما عينه الياء وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

(ش) يعني أنَّ «فِعَالا»[4] قليل فيما عينه ياء[5] من «فَعْل» «وفَعْلة» ومنه ضَيْف وضِيَاف، «وفَعْل وفَعْلة» مبتدأ، و«فِعَالٌ» مبتدأ ثان، «ولَهُمَا» خبر المبتدأ الثاني[6]، والجملة خبر الأول، وفَاعِل «قَلَّ» ضمير مستتر عائد على «فِعَال»، و «فِيمَا» متعلق «بِقَلَّ».

و«ما» موصولة واقعة على «فَعْل وفَعْلَة» اليائى العين، «وعَيْنُهُ» مبتدأ / والياء ٢٥١/ب
خبره، والجملة صلة «ما» والضمير العائد على الموصول «الهاء» فى «عينه».

ثم قال:

(ص) وَفَعَلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ * ...

---

(١) «فيهما» ساقط من ش.
وفي ز «فيه».

(٢) خَدْلَة وخِدَال: «الخَدْل: العظيم الممتلىء، والخَدْلَة من النساء الغليظة الساق المُسْتَدِيرتُها وجمعها خِدَال.
والخَدْلة الحبة من العِنَب إذا كانت قميئة من آفة أو عطش».
(اللسان «خدل»)

(٣) في ش، ك «ومعتلها».

(٤) في ك «فعال» تحريف.

(٥) في هـ ، ت «الياء».

(٦) «الثانى» ساقطة من ش.

(ش) يعنى أنَّ «فِعَالاً» أيضاً يَطَّرِد فى «فَعَل» بفتح الفاء والعين نحو: جَمَل وجِمَال وجَبَل وجِبَال، لكن بشرطين، أشار إليهما بقوله:

(ص) ... * مَا لَمْ يَكُنْ فِي لاَمِهِ اعْتِلاَلُ
أَوْ يَكُ مُضَعَّفاً ... * ...

(ش) يعنى أنَّ «فَعَل»[١] لا يجمع على «فِعَال» إذا كان معتل اللام[٢] نحو: فَتَى، أو مضعفا[٣] نحو: طَلَل، وأطلق في «فَعَل» وهو مقيد بأن يكون اسماً احترازاً[٤] من نحو: حَسَن وبَطَل، فلا يجمع[٥] على «فِعَال»، .و«فَعَلٌ» مبتدأ، «وأَيْضاً» مصدر، و«فِعَالٌ» مبتدأ ثان[٦]، وخبره «لَهُ»، والجملة خبر المبتدأ الأول، «ومَا» ظرفية مصدرية، «واعْتِلاَل» اسم يكن «وفِى لاَمِهِ» خبرها[٧]، «وأَوْ يَكُ» معطوف[٨] على «يَكُنْ». ثم قال:

(ص) ... وَمِثْلُ فَعَلِ * ذُو التَّا ...

(ش) يعني أنَّ «فَعَلة» يطرد أيضاً في جمعه «فِعَال»[٩] نحو: رَقَبَة ورِقَاب، وفُهِم من قوله: «ومِثْلُ فَعَل» أنه يشترط فيه عدم التضعيف، وإعلال[١٠] اللام «وذُو التَّا» مبتدأ، وخبره «مِثْل [فَعَل][١١]» ثم قال:

(ص) ... * ... وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ

---

[١] فى هـ ، ز، ت «فعلا» تحريف.
[٢] فى ش «يعنى أن فعل يجمع على فعال إذا لم يكن معتل اللام».
[٣] في ش، هـ ، ز، ك، ت «أو مضاعفاً».
[٤] في الأصل «احتراز».
[٥] في ش «فإنه لا يجمع».
[٦] «ثان» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ت .
[٧] فى ز «خبره».
[٨] فى ك «معطوفاً».
[٩] فى ظ، ك «على فعال».
[١٠] فى ش «والإعلال للام».
[١١] «فعل» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(ش) يعني أنَّ «فِعَالاً» يطرد في «فِعْلٍ» بكسر الفاء وسكون العين، وفي «فُعْل» بضم الفاء وسكون العين، فالأول نحو: قَدَح وقِدَاح، والثاني نحو: رُمْح ورِمَاح، و«فِعْلٌ» معطوف على «ذُو[1] التَّا». ثم قال:

(ص) وَفِي فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ * كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضاً اطَّرَدْ

(ش) يطرد «فِعَال» أيضاً في «فَعِيل»، ومؤنثه «فَعِيلة» إذا كانا وصفين / ٢٥٢ أ
نحو: ظَرِيف وظِرَاف وظَرِيفَة وظِرَاف واحترز من «فعيل» اسماً نحو: قَضِيب، ومن «فَعِيل» بمعنى «مفعول» نحو: جَرِيح، فلا يجمعان على «فِعَال» و«فِي فَعِيلٍ» متعلق بوَرد، «ووصْفَ» حال من «فَعِيل»، «وكَذَاكَ» متعلق بـ «اطَّرَدْ»، وكذا في «أُنْثَاهُ». ثم قال:

(ص) وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلانَا * أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى فُعْلانَا

وَمِثْلُهُ فُعْلانَةٌ ... * ...

(ش) يعني أنَّ «فِعَالا» المذكور[2] شاع أي: كثر في[3] «فَعْلاَن» نحو: نَدْمَان ونِدَام والمراد بأُنْثَيَيْه «فَعْلاَنَة» نحو[4]: نَدْمَانة ونِدَام، وفَعْلَى نحو: غَضْبَى وغِضَاب، أو على «فُعْلاَن»[5] يعنى بضم الفاء نحو: خُمْصَان وخِمَاص، ومثله أي ومثل[6] «فُعْلاَن» بضم الفاء «فُعْلاَنَة» بضمها أيضاً،

---

(1) في هـ ، ظ «ذي».
(2) في ظ «المذكر» تحريف.
(3) في ز «في وصف على» وعبارتها أكمل.
(4) «فعلانة نحو» ساقط من ظ.
(5) في هـ «فعلانا» تحريف.
(6) في ش «ومثله فعلانة أي مثل».
وفي هـ ، ك «ومثله أي مثل».

وهو[1] مؤنثة نحو: خُمْصَانة وخِمَاص فجملة ما يجمع[2] على «فِعَال» ثلاثة عشر وزناً، ثمانية يطرد فيها وهي: فَعْل وفَعْلة، وفَعَل وفَعَلة، وفِعْل وفُعْل، وفَعِيل وفَعِيلة، وخمسة يكثر فيها دون اطراد وهي فَعْلان، وفَعْلاَنة، وفُعْلَى وفُعْلاَن وفُعْلاَنة. ثم قال:

(ص) .. وَالْزَمْهُ فِي * نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

(ش) أي الزم «فِعَالا» فيما عينه واو، ولامه صحيحة من «فَعِيل» بمعنى فَاعِل ومؤنثه فَعِيلَة نحو: طَوِيل وطَوِيلة وطِوَال، والمراد [بلزوم][3] «فعال» فيهما، أنهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير، وفُهم من تخصيصهما[4] بذلك أنَّ ما عداهما مما يجمع على «فعال» قد يجمع[5] على / غيره، وإعراب البيتين[6] واضح. ثم قال: ٢٥٢ ب

(ص) وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ * يُخَصُّ غَالِباً ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعُول» بضم الفاء[7]، ويطرد في «فَعِل» بفتح الفاء وكسر العين نحو: كَبِد وكُبُود، ونَمِر ونُمُور، ووَعِل ووُعُول، وفُهم من قوله: «يخص» أنه لا يتجاوز[8] هذا الجمع لغيره من جموع الكثرة وفهم من قوله «غالباً» أنه قد يجمع في الكثر على غير «فُعُول» قليلا، ومن ذلك قولهم: نَمِر ونُمُر[9] ونِمَار «وفَعِلٌ» مبتدأ، «ويُخَصّ»خبره، وهو مضارع مبنى

---

(١) في ظ «وهي».
(٢) في ت «فحمله على ما يحمل» خطأ من الناسخ.
(٣) «بلزوم» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٤) في ش «تخصيصه» تحريف.
(٥) في ظ «قد يجيء» تحريف.
(٦) في الأصل، ك «البيت» وما أثبتُّ أصح وأولى، لأنه لم يُعرب البيتين.
(٧) في ك «بضم الفاء والعين».
(٨) في ك «لا يجاوز».
(٩) «ونمر» ساقطة من ت.
وفي الأصل، ظ، ك «ونمور».

للمفعول، «وبِفُعُول» متعلق به، «وغَالِباً» حال من الضمير المستتر في يخص. ثم قال:

(ص) ... * ... كَذَاكَ يَطَّرِدْ

فِي فَعْلٍ اسْماً مُطْلَقَ الْفَا .. * ...

(ش) يعني أنَّ «فُعُولاً» يطرد أيضاً فى «فِعْلٍ» بفتح الفاء وضمها وكسرها نحو: فَلْس وفُلُوس وجُنْد وجُنُود، وضِرْس وضُرُوس، واحترز بقوله: «اسْماً» من الوصف نحو: صَعْب وحُلوْ وحِذْر، فلا يجمع شيء من ذلك على «فُعُول»، والفاعل بيطرد [ضمير][1] يعود على «فُعُول»، «وفِى فَعْل» متعلق بيَطَّرِدْ، «واسْماً مُطْلَقَ الْفَا» حالان من فَعْل ثم قال:

(ص) ... وَفَعَلْ * لَهُ ...

(ش) أي له «فُعُول» ولم يقيد باطراد، فعلم أنه محفوظ فيه وذلك نحو: أَسَد وأُسُود، وشَجَن وشُجُون، «وفَعَل» مبتدأ، «ولَهُ» خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر الأول، والضمير في «لَهُ» عائد على الأول تقديره: وفَعْل له فُعُول، ويحتمل أن يكون[2] له خبراً[3] عن «فَعَل» ولا / حذف، والضمير فى «لَهُ» عائد على ٢٥٣ أ
«فُعُول» والتقدير: وفَعَل لفُعُول، أي: من المفردات التي تجمع على «فُعُول»، ويحتمل أن يكون «فَعَل» معطوفاً على «فَعْل» الأول، «ولَهُ» منقطع عنه، ويكون قد تم الكلام عند ذكر «فَعَل»، ثم استأنف فقال: «لَهُ»: «وَلِلْفُعَالِ فِعْلاَنٌ»، فيكون قد شرك «فَعَل وفُعَال» [4] فى الجمع على «فِعْلاَن»، وقد جاء جمع «فَعَل» على «فِعْلاَن» نحو: فَتًى وفِتْيَان، وأَخٌ وإِخْوَان. ثم قال:

---

(1) «ضمير» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(2) «له» ساقط من ش.

(3) فى هـ ، ظ، ك، ت «خبر».

(4) فى ز «وفعالا» تحريف.

(ص) ... * وَلِلْفُعَالِ فِعْلاَنٌ حَصَلْ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فِعْلان» بكسر الفاء وسكون العين، وهو يَطّرد[١] فى اسم على «فُعَال» بضم الفاء نحو: غُرَاب وغِرْبَان، وغُلاَم وغِلْمَان، وتقدم في أول الباب أنه يطرد فى «فُعَل» نحو[٢]: صُرَد وصِرْدان، «وفِعْلاَنٌ» مبتدأ، وخبره «حَصلْ»، و«لِلْفُعَالِ» متعلق بحصل. ثم قال:

(ص) وَشَاعَ فِى حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا * ضَاهَاهُمَا ...[٣]

(ش) يعني أنه[٤] كثر «فِعْلان» في «فُعْل» المضموم الفاء والواوى العين نحو: حُوْت وحِيتَان وما أشبهه[٥]، نحو: عُوْد وعِيدَان، وفِى فَعَل المفتوح الفاء والعين ومعتلها[٦] نحو: قَاع وقِيعَان، وما أشبهه، نحو: تَاج وتِيجَان، ثم نبه على قلة «فِعْلان» المذكور في غير الوزنين المذكورين[٧] فقال:

(ص) ... * ... وَقَلَّ فِى غَيْرِهِمَا[٨]

(ش) فمن ذلك قولهم: صِنْو وصِنْوان، وظَلِيم[٩] وظِلْمان، وخَرُوف وخِرْفَان، وصَبِى وصِبْيَان. ثم قال:

٢٥٣ / ب (ص) وَفَعْلاً اسْماً وَفَعِيلاً / وَفَعَلْ * غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلاَنٌ شَمِلْ

---

(١) فى هـ ، ز، ظ، ت «مطرد».
(٢) «فعل نحو» ساقط من هـ .
(٣) ورد بيت الألفية في ش، هـ ، ظ، ك، ت كاملاً.
وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما وقل في غيرهما.
(٤) «أنه» ساقط من ش.
(٥) فى ز «وما أشبه ذلك».
(٦) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك «والمعتلها».
وفى ت «والمعتلهما» تحريف.
(٧) «المذكورين» ساقطة من ز.
(٨) «وقل في غيرهما» ساقطة من ش، هـ ، ظ، ك، ت حيث سبق ذكر البيت كاملا في هذه النسخ.
(٩) في الأصل «وظلم».
الظليم: ذكر النعام.
وذكر ابن مالك فى شرح الكافية ١٨٥٨:٤: أنَّ «فِعْلان» صحيح العين قد يجمع عليه «فَعَل» =

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلان» بضم الفاء وهو يطرد[1] فى اسم على «فَعْل» بفتح الفاء وسكون العين نحو: بَطْن وبُطْنان، وسَقْف وسُقْفَان، أو على «فَعِيل» نحو: رَغِيف ورُغْفَان، وقَضِيب وقُضْبَان، أو على «فَعَل» بفتح الفاء والعين نحو: ذَكَر وذُكْرَان، وجَمَلْ وجُمْلاَن، واحترز بقوله: «اسْماً» من الصفة نحو سَهْل وظَرِيف وبَطَل، وبغير المعتل العين من المعتل العين[2] نحو: قَاع فلا يجمع شيء من ذلك على «فُعْلان». و«فُعْلاَنٌ» مبتدأ، وخبره «شَمِلْ»، «وفَعْلاَ» مفعول مقدم بشمل، «واسْماً» حال من «فَعْلاً»[3]، «وفَعِيلاَ» «وفَعَلْ»[4] معطوفان على «فَعْلاَ»[5] «وغَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ» حال من «فَعَل». ثم قال:

(ص) وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلاَ * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعَلاَء» ممدوداً[6]، مضموم الفاء مفتوح العين وهو يطرد[7] فى «فَعِيل» صفة[8] لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو: كَرِيم وكُرَمَاء، وظَرِيف وظُرَفَاء، وبَخِيل وبُخَلاَء، وفُهِم من تمثيله بالمثالين أنَّ صفة المدح والذم سيَّان في ذلك،

= ك «خَرَب وخِرْبَان، وأَخٌ وإِخْوَان. والخَرَب ذكر الحُبَارَى.
ويجمع عليه أيضاً فَعَال كـ« غَزَال وغِزْلان، وفِعَال كـ« صِوَار وصِيرَان. والصُّوَار قطيع بقر الوحش. .
وفُهم من قوله: «قد» قلة ذلك وأنه غير مطرد.

(1) فى هـ ، ز، ظ، ت «مطرد».
(2) «من المعتل العين» ساقط من ت.
وفى ز، ظ «من المعل العين».
(3) في ز «فعلان» تحريف.
(4) في ت «وفعلى» تحريف.
(5) فى ظ، ت «فعل» تحريف.
(6) فى ش «وهو ممدود».
(7) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «مطرد».
(8) «صفة» ساقطة من ت.

وفُهم منه أيضاً التنبيه على أنَّ الوصفين المذكورين بمعنى فاعل. ثم قال[1]:

(ص) ... * كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلاَ

(ش) يعني أنَّ ما شابه كريماً وبخيلاً يجمع على «فُعَلاء»[2]، ويحتمل ذلك وجهين: أحدهما ما شابههما[3] في اللفظ[4] نحو: ظَريف وشَرِيف، لتعميم / الحكم في جميع ذلك، والآخر أن يكون المراد ما شابههما[5] في المعنى وإن لم يشابه في اللفظ، فشمل[6] نحو: صَالِح وصُلَحَاء، وعَاقِل وعُقَلاء، لشبههما بكريم في الدلالة على صفة المدح لا في الوزن[7] «وفُعَلاَ» مبتدأ وخبره في المجرور قبله «ولِمَا» متعلق «بجُعِلاَ»، ومعنى ضَاهَاهُمَا[8]: شابههما، «ومَا» موصولة وصلتها «ضَاهَاهُمَا» والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في «ضَاهَاهُمَا»، ولما كان قوله: «وَلِكَرِيمٍ وبَخِيلٍ» يوهم أنَّ «فُعَلاَء» يجمع عليه «فَعِيل» صحيحاً كان أو معتل اللام[9] أو مضاعفاً[10] أخرج المعتل اللام والمضاعف[11] بقوله: ٢٥٤ أ

---

(1) «ثم قال» ساقطة من هـ .

(2) في ز «فعلى» تحريف.

(3) في ز «ما يشابههما».

(4) «في اللفظ» ساقط من هـ ، ز، ت.

(5) في ز «ما أشبههما».

(6) في هـ ، ز، ظ، ت «فيشمل».

(7) وقد يجيء فُعَلاَء جمعاً للأوزان التالية - إلا أنه قليل -.
فَعَال: نحو: جَبَان وجُبَنَاء.
فَعِيلة: نحو: خَلِيفة وخُلَفَاء.
فَعْل: نحو: سَمْح وسُمَحَاء.
فَعِيل بمعنى مفعول نحو: دَفِين ودُفَنَاء.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٤: ١٨٦١.

(8) في هـ «ضاهما».

(9) في ظ «معتلا» تحريف.

(10) في هـ ، ظ، ت «أو مضعفا».

(11) في ز، ك «والمضعف».

(ص) وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلاءُ فِي المُعَلّ * لاَماً وَمُضَعَّفٍ ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «أَفْعِلاء» وينوب عن «فُعَلاَء» فى المعتل اللام والمضاعف من «فَعِيل» المذكور، فالمعتل نحو: وَلِيّ وأَوْلِيَاء، وغَنِيّ وأَغْنِيَاء، والمضاعف نحو: شَدِيد وأَشِدَّاء، وخَلِيل وأَخِلاَّء. ونَبَّهَ بقوله:

(ص) ... * ... وَغَيْرُ ذَاكَ قَل

(ش) على ما جاء من «أَفْعِلاَء» فى غير المعتل والمضاعف نحو: نَصِيب وأَنْصِبَاء وهَيِّن وأَهْوِنَاء، وصَدِيق وأَصْدِقَاء، على هذا حمله الشارح وتبعه «المرادى»[1] ويحتمل عندى أن يكون ذلك شاملاً لما ذكراه، ولإتيان «فَعِيل» المعتل والمضاعف على «فُعَلاَء»، كقولهم: سَرِيّ وسُرَوَاء، وتَقِيّ وتُقَوَاء، وسَمِيّ وسُمَوَاء، فذاك[2] على هذه إشارة للحكم السابق. «وأَفْعِلاَء» فاعل بنَاب، و«عَنْهُ» «وفِي المُعَلّ»[3] متعلقان بناب، و«لاَماً» تمييز، «ومُضَعَّف» معطوف على المعل، وغير ذاك[4] جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر[5]. ثم قال:

(ص) فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعِلِ * وَفَاعِلاَءَ مَعَ نَحْوِ / كَاهِلِ ٢٥٤ ب
وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَوَاعِل»، وهو يطرد[6] في اسم على «فَوْعَل» نحو: جَوْهَر وجَوَاهر، أو على[7] «فَاعَل» بفتح العين نحو: طَابَق وطَوَابِق أو على «فَاعِلاَء» نحو: قَاصِعَاء[8] وَقَوَاصِع، أو على وزن «فَاعِل»

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ٧٧٩، وشرح المرادى ٥:٦٤.
(٢) فى هـ ، ز، «فذلك».
(٣) فى الأصل، ش، ك «المعتل».
(٤) فى هـ ، ز، ظ، ت «وغير ذاك قل».
(٥) «من مبتدأ وخبر» ساقط من ش.
(٦) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «مطرد».
(٧) فى هـ ، ز، «وعلى».
(٨) فى ز «قاصع» تحريف.

اسمًا نحو: كَاهِل وكَوَاهِل، أو على وزن «فَاعِل» صفة لمؤنث نحو: حَائِض وَحَوَائِض، أو على فاعل[1] صفة[2] لمذكر غير عاقل نحو[3]: صاهل وصواهل، أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو: ضَارِبة وضَوَارِب، وفَاطِمة وفَوَاطِم، وقد شذ «فَوَاعِل» جمعاً لفاعل صفة لمذكر عاقل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

(ش) أي شذ «فَوَاعِل» في جمع فَارِس[4] قالوا[5]: فَوَارِس[6] والمُراد بما ماثله[7]: سَابِق وسَوَابِق، ونَاكِس ونَوَاكِس، ودَاجِن ودَوَاجِن، وإعراب البيتين واضح. [ثم قال][8]:

(ص) وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ * وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَائِلَ» ويكون جمعاً لعشرة أوزان كلها مفهومة من البيت: «فَعَالَهْ»[9] التي ذكرها نحو: سَحَابَة وسَحَائِب، وفُهم من قوله: «وشِبْهَهُ»، أربعة أوزان أُخَر، كلها بالتاء «فِعَالَة» بكسر الفاء نحو: رِسَالَة ورَسَائِل، و«فُعَالَة» بضم الفاء نحو: ذُؤَابَة وذَوَائِب، «وفَعِيلة» بالياء نحو: صَحِيفة وصَحَائِف، فإنه[10] شبيه «بفَعَالة» في كون[11] ثالثه مدة، وكذا «فَعُولة» نحو: حَمُولة وحَمَائِل، وفُهم من قوله: «ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَة» خمسة

---

(1) في هـ، ز «وزن فاعل».
(2) ما بعد «صفة» إلى هنا ساقط من ك.
(3) «عاقل نحو» ساقط من ظ.
(4) في هـ، ز «في جمع فاعل نحو فارس».
(5) «قالوا» ساقطة من هـ، ز.
(6) في هـ، ز «وفوارس».
(7) في ت «مثله» تحريف.
(8) «ثم قال» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
(9) في ش، هـ، ز «أحدها فعالة».
(10) في ك «لأنه».
(11) في هـ، ظ، ت «كونه» تحريف.

أُخَر[١] وهي: «فَعَال» بفتح الفاء نحو: شَمَال وشَمَائِل /، «وفِعَال» بكسرها نحو: شِمَال وشَمَائِل[٢]، «وفُعَال» بضمها نحو: عُقَاب وعَقَائِب، «وفَعُول» نحو: عَجُوز وعَجَائِز، «وفَعِيل» نحو: سَعِيد مُسمى به امرأة فتقول في جمعها[٣]: سَعَائِد، ويشترط في الخمسة المجردة أن تكون مؤنثة[٤]، وفي قوله: «وشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَة» إشعار [بذلك][٥] «وبِفَعَائِلِ» متعلق باجمعن، «وفَعَالَة» مفعول به «وشِبْهُهُ» معطوف عليه، «وذَا تَاءٍ» حال من شبهه، «ومُزَالَة» معطوف على «ذَا تَاءٍ» «والهَاءُ» في «مُزَالَه» هاء الضمير وهو عائد على التاء، وذكّر لأن حروف المعجم يجوز تذكيرها وتأنيثها وهو مفعول ثان «لمُزَالَة»[٦]، والمفعول الأول ضمير مستتر عائد على «فَعَالَة» والتقدير: ذَا تاء أو مُزال التاء، ويحتمل أن تكون «الهاء» تاء التأنيث ووقف عليها بالهاء ويكون على حذف الموصوف، ومعمول الصفة والتقدير: ذا تاء أو وزناً مزاله[٧] منه، ويحتمل أن تكون «أو مُزَاله» معطوفاً[٨] علي محذوف تقديره ذات تاء تأنيث أو مزالة وهو أظهر، ثم قال: ٢٥٥ أ

(ص) وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا * صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «الفَعَالِي» «والْفَعَالَى»[٩] ويطردان في «فَعْلاَء»

---

(١) فى ز، ت «أوزان آخر» وعبارتهما أكمل.
(٢) «نحو شمال وشمائل» ساقط من ظ.
(٣) في الأصل «فى جمعه».
(٤) فى ز «مؤنثه بالتاء».
(٥) «بذلك» تكملة من ش، هـ، ز، ك.
وفى ظ «به».
(٦) في الأصل، هـ، ز، ظ «لمزال».
وفى ت «والمزال».
(٧) فى ك «مزالاً».
(٨) فى ت «معطوف».
(٩) فى ز «والفعالا» تحريف .

ممدوداً بفتح الفاء وسكون العين اسما، كصَحْرَاء وصَحَارِى وصَحَارَى، أو وصفاً كعَذْرَاءُ[1] وعَذَارِى[2] وعَذَارَى، وفُهم ذلك من تمثيله بالنوعين، وفُهم من قوله: «وَالْقَيْسَ اتْبَعَا» أن عذراء[3] مقيس / على صحراء[4]، وإعراب البيت واضح. ثم قال: ٢٥٥ ب

(ص) وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِى نَسَبْ * جُدِّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَالِيّ» بتشديد الياء وهو مقيس في كل[5] ثُلاثى ساكن العين آخره[6] ياء مشددة لغير النسب نحو: كُرْسِيّ وكَرَاسِيّ، واحترز مما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب نحو: بَصْرِيّ، ويُعرف ما ياؤه للنسب بصلاحية حذف الياء ودلالة الاسم على المنسوب إليه، وما ليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك، وشمل نوعين: أحدهما[7]: ما وُضع بالياء المشددة نحو: كُرْسِيّ، وما أصله النسب وكثر استعمال ما هي فيه حتى صار النسب منسياً كقولهم: مَهْرِي[8]، فإنه في الأصل منسوب إلى مَهْرَة[9] وهي قبيلة[10] «وفَعَالِيّ» مفعول أول «باجْعَلْ»، و«لِغَيْرِ» في موضع المفعول

---

(1) «كعذراء» ساقط من ظ.
(2) في ظ «كعذارى» تحريف.
(3) في ز «عذرى» تحريف.
(4) في ز «صحرى» تحريف.
(5) في ز «في كل فعل»
(6) في ز «وآخره»
(7) «أحدهما» ساقط من ظ
(8) في الاصل ، ك «مهدى»
الأولى ان يقول: كقولهم في مَهْرِى: مَهَار ومَهَارِي.
(9) في الاصل « مهدة» تحريف.
(10) في ز «وهي قبيلة باليمن»
«أصل» مَهْرِيّ بعير منسوب إلى مَهْرَة قبيلة من قبائل اليمن ثم كَثُرَاستعماله حتى صار إسماً للنجيب من الإبل.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٥: ١٨٧٠ .

الثانى، و«مُجدَّدَ» فى موضع الصفة «النَسَبْ»، «وتَتْبَعِ» مضارع مجزوم على جواب الأمر والتقدير: واجعل فَعَالِيَّ جمعاً لغير صاحب نسب مجدد تُوافق العرب. ثم قال:

(ص) وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا * فِى جَمْعِ مَا فَوْقَ الثُّلاَثَةِ ارْتَقَى
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ... * ...

(ش) المراد بشبه «فَعَالِل» ما كان على شكله في كون ثالثه ألفاً بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها[1] ياء، وشمل «مَفَاعِل وفَيَاعِل وفَعَاوِل ومَفَاعِيل» وأشباهها، وشمل قوله: «ما فَوْقَ الثُّلاَثَةِ ارْتَقَى»، ما زاد على الثلاثة بحرف / أصلى وهو الرباعى كجَعْفَر، والخماسى كسَفَرْجَل، وما زاد على الثلاثة بزيادة كجَهْوَر وفَدَوْكَس[2] وغيرهما مما يطول ذكره، وشمل ما تقدم جمعه على غير «فَعَالل» من المزيد المذكور في الباب كأَحْمَر ورَامٍ [وكَامِل][3] و«فَوْعَل وفَاعِل» وكَاهِل[4] وحَائِض وصَاهِل ونحوها، ولذلك استثناها بقوله: «مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى» [يعني من غير ماض][5] ذكره في هذا الباب مما زاد[6] على الثلاثة[7]. ثم إنَّ الزائد على الثلاثة مما يجمع على ٢٥٦/أ

---

(١) في هـ، ت «أوسطها».
(٢) في الأصل، ش، ك «وتَدَوْلَس» تحريف
في تمثيله بـ «فدوكس» نظر؛ لأن الكلام هنا عما زاد على الثلاثة وفدوكس من زيادة الرباعى وسيذكره عند قول ابن مالك:
«وزائد العادى الرباعى احذفه».
فدوكس: الشديد أو الغليظ وهو إسم الأسد، وأيضاً حى بن بنى تغلب.
(٣) «وكامل» تكملة من هـ، ز.
(٤) «وكاهل» ساقطة من ظ، ك، ت.
(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ظ، ت.
وفى هـ «يعنى من غير ما مضى ذكرها».
(٦) فى هـ، ت «من ما زاد».
وفى ك «أو زائد».
(٧) «مما زاد على الثلاثة» ساقط من ظ.

نحو: «فَعَالِل» رباعى وزائد على الأربعة، وأما الرباعى فلا إشكال في جمعه على «فَعَالِل»، أصلى: نحو: جَعْفَر وجَعَافر أو[1] مزيد نحو: أَحْمَد وأَحَامِد[2]، وأما الزائد على الأربعة فخماسى الأصول نحو: سَفَرْجَل وغيره، وقد أشار إلى الخماسى الأصول فقال[3]:

(ص) ... وَمِنْ خُمَاسِى * جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ

(ش) يعني أنك إذا جمعت الخماسى المجرد من الزوائد نحو: سَفَرْجَل حذفت منه آخره فتقول في سَفَرْجَل: سَفَارِج، وفى قِرْطَعْبِ[4] قَرَاطِع، وفُهم من قوله: «بِالْقِيَاس» أنَّ العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلى إلا على استكراه كما ذكر «سيبويه»[5]. «وبِفَعَالِل» متعلق «بانْطِقَا» وألف «انْطِقَا» بدل من نون التوكيد[6] الخفيفة، «وفِى جَمْع» متعلق أيضاً بانطقا «ومِنْ غَيْر» في موضع نصب على الحال من «مَا»، «ومَا» موصولة وصلتها «ارْتَقَى»، «وفَوْقَ» متعلق بارْتَقَى، «والآخِرَ» مفعول بانْفِ، ومعنى بانْفِ احذف «ومِنْ خُمَاسِى» متعلق بانْفِ، وكذلك «بِالْقِيَاسِ»، «وجُرِّدَ» فى / موضع الصفة[7] ثم إنَّ الخماسى الأصول إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد جاز حذفه وإبقاء الأخر[8]، وإلى ذلك أشار بقوله: ٢٥٦ ب

(ص) وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ * يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ

---

(١) فى ظ «أو زائد».
(٢) فى ش، ز «أحمر وأحامر» المثال صحيح.
(٣) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «بقوله».
(٤) فى ز «قرطعة» تحريف.
قِرْطَعْب: وهو إسم.
(٥) انظر الكتاب ٤: ٢٩٠، ٣٠١، ٣١٥، ٣٢٨.
(٦) فى ظ «التأكيد».
(٧) في هـ ، ز، ظ، ت «في موضع الصفة لخماسي».
(٨) فى الأصل «الأخير».

(ش) يعني أنَّ الحرف الرابع في الخماسى الأصول إذا كان شبيهاً بالحرف الزائد وإن لم يكن زائداً جاز حذفه دون الآخر، وشمل الشبيه بالمزيد ما كان من حروف الزيادة كخَدَرْنَق[1]، وما كان شبيهاً بالحرف الزائد كالدال من فَرَزْدَق، فإنه شبيه بالتاء لاشتراكهما[2] في المخرج فتقول: خَدَارِنْ[3]، وخَدَارِقْ[4] وفَرَازِدْ وفَرَازِقْ، وفُهم من قوله: «قَدْ يُحْذَفُ» أن حذفه أقل من حذف الآخر. «والرَّابِعُ» مبتدأ، «والشَّبِيهُ» نعت له، «وبالْمَزِيدِ» متعلق بالشبيه، «وقَدْ يُحْذَف» في موضع خبر المبتدأ، «ودُونَ» متعلق بيحذف و«ما» موصولة وصلتها «تَمَّ [الْعَدَد[5]]»، و«بِهِ» متعلق «بتَمَّ»، والضمير العائد على الموصول الهاء في «بِهِ». ثم قال:

(ص) وَزَائِدَ الْعَادِى الرُّبَاعِى احْذِفْهُ.. * .....

(ش) يعني أنَّ الحرف الزائد في الاسم الذى زاد على أربعة أحرف يُحذف في الجمع فشمل الرباعى المزيد نحو: مُدَحْرِج وفَدَوْكَس[6]، والخماسى المزيد نحو: قَبَعْثَرَى[7]، إلا أنَّ الأول يُحذف منه الزائد فقط فتقول في جمع مُدَحْرَج دَحَارِج، وفى فَدَوْكس فَدَاكِس، والثانى يُحذف منه الزائد[8] والحرف الذى قبل الزائد لما علمت من أنَّ الخماسى الأصول

---

(1) فى هـ ، ز، ت «كخورنق» والصواب ما أثبتُّ، لأن واو خورنق مزيدة للإلحاق والكلام عن الخماسى والأصول.
الخدَرْنَق: بالدال المهملة ذكر العناكب، وقيل إنه إسم امرأة وقيل قصر كان للنعمان بالعراق.
(2) «لإشتراكهما» ساقط من ك.
(3) فى هـ ، ز، ت «خوارن»
(4) فى هـ ، ز، ت «خوارق» والصوابُ ما أَثبَتُّ.
(5) «العدد» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
(6) في ظ «قدوس» تحريف.
(7) فى ت «قبعثر» تحريف
قبعثرى: الجمل العظيم الشديد.
(8) فى ظ «المزيد».

يحذف آخره[1]، فتقول في جمع قَبَعْثَرَى / قَبَاعِث، ودخل في عبارته ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين[2] نحو[3]: قِرْطَاس[4] فأخرجه بقوله: ٢٥٧ أ

(ص) ... مَا * لَمْ يَكُ لَيْناً إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

(ش) واحترز به من نحو: قِرْطَاس وقِنْدِيل وعُصْفُور فلا يُحذف من ذلك شيء؛ لأنَّ بِنْيَة[5] الجمع تصح دون حذف فتقول: قَرَاطِيس وقَنَادِيل وعَصَافِير، أما[6] نحو: قِنْدِيل فلا إشكال فيه[7] لبقاء[8] يائه، وأما نحو: قِرْطاس وعُصْفُور، ففُهم انقلاب الألف والواو فيهما بالقاعدة[9] المعروفة من التصريف[10] وشمل قوله: لَيْناً ما قبل حرف اللين حركة مجانسة كالمثل السابقة، وما قبله فتحة نحو: غُرْنَيْق وفِرْعَون، لصحة إطلاق اللين على النوعين فتقول: غَرَانِيق وفَرَاعِين، وخرج ما قبل آخره واو أو ياء متحركان[11] نحو[12]: كَنَهْوَر وهَبَيِخ. فإنَّ الواو والياء تُحذف منهما تقول: كَنَاهر وهَبَايِخ، وشمل قوله: «مَا لَم يَكُ لَيْناً إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا» ألف مُخْتَار ومِنْقَاد، وليس حكمهما حكم[13] ألف قِرْطاس، فلا يُقال في جمعهما مَخَاتِير ومَنَاقِيد،

---

(1) في ظ «يحذف منه خامسه».
(2) في ت «حرف لين».
(3) «نحو» ساقطة من ك.
(4) في ز، ك «قرطاس وقنديل».
(5) في هـ ، ز، ت أبنية».
(6) في ت «وأما».
(7) «فيه» ساقط من هـ ، ز، ت.
وفي ظ «في» تحريف.
(8) في ظ «إبقاء».
(9) في ش، هـ ، ز، ك، ت «الألف فيهما والواو ياء للقاعدة»
(10) في جمع قرطاس وعصفور تقلب الواو والألف فيهما إلى ياء لإنكسار ما قبلها عند الجمع.
(11) في ز «يحركان» تحريف.
(12) «نحو» ساقطة من ظ.
(13) في هـ ، ز، ظ «كحكم».

وإنما يُقال: مَخَايِر ومَنَاقِد. وفُهِم ذلك من قوله قبل: «وَزَائِدَ الْعَادِى»، وكلامه في هذا الفصل إنما هو في الزائد، وألف مختار ومنقاد منقلبة عن أصل وأصله مُخْتَيِر بكسر الياء إن أريد به اسم الفاعل، وبفتحها إن أريد به اسم المفعول، وأصل منقاد «مُنْقَيِد» بكسر الياء؛ لأنه اسم فاعل. «وزَائِدَ» مفعول بفعل مضمر يفسره / «احْذِفْه» وهو مضاف إلى العادى، «والرُّبَاعِى» مفعول ٢٥٧/ب بالعادى، ويجوز أن يكون مضافاً إليه، و«مَا» ظرفية مصدرية، «ولَيْناً» خبر «يَكُ» وهو مخفف من لَيِّن كقولهم في هَيِّن: هَيْن، واسم كان ضمير عائد على زائد[1]، و«اللَّذْ» لغة فى الَّذِى وهو مبتدأ وصلته «خَتَمَا»، و«إِثْرَهُ» ظرف[2] وهو خبر «اللَّذْ» ومفعول ختم محذوف والتقدير: ما لم يكن الزائد لينا الذى ختم الكملة بعده. ثم قال:

(ص) وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ * إِذْ بِبِنَا[3] الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّ

(ش) نهاية ما يصل إليه بناء الجمع أن يكون على مثال[4] «مَفَاعِل» أو «مَفَاعِيل» فإذا كان الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بأحد البناءين حذف، فإن[5] تأتى بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى ما له مزيه ويُحذف غيره، فإن تكافآ خُير الحاذف، فإذا تقرر هذا ففي «مُسْتَدْعٍ» ثلاث[6] زوائد الميم والسين والتاء وبقاء الجميع[7] مخلّ ببناء الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو[8] السين والتاء، فتقول في جمعه

---

[1] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «الزائد».
[2] فى ز «ظرفا».
[3] فى ز «ببقا» تحريف.
[4] فى ظ «مثل» تحريف.
[5] فى ش «وإن». وفى ز، ك «فإذا».
[6] فى ش، ز، ك «ثلاثة».
[7] فى ت «الجمع» تحريف.
[8] فى هـ ، ز «وهى».

مَداعٍ[1] وإنما أبقيت الميم للمزية التى لها؛ لأنها تدل على معنى يخص الاسم، وإلى المزية التى لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله:

(ص) وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا * ....

(ش) يعني أنَّ بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزية كما ذكر، وشمل صورتين: إحداهما أن يكون الزائد[2] لغير الإلحاق كالنون في[3] مُنْطَلِق فتقول: مَطَالِق[4] بحذف النون / وإبقاء الميم، ٢٥٨/أ والأخرى[5] أن يكون الزائد للإلحاق نحو: مُقْعَنْسِس[6] فتقول: مَقَاعِس خلافاً «للمبرد» فإنه يرى أن إبقاء[7] أحد المضعفين أحق من إبقاء الميم [فتقول على مذهبه قَعَاسِس[8]] ويشارك الميم في ذلك الهمزة والياء وإلى[9] ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

(ش) يعني أنَّ الهمزة والياء مثل الميم في كونهما[10] أحق بالبقاء إذا

---

(١) فى هـ ، ز «مداعى» تحريف.
(٢) في ك «زائداً».
(٣) فى هـ ، ز، ت «من».
(٤) فى ك «مطاليق».
(٥) فى ت «والآخر» تحريف.
(٦) مُقْعَنْسِس: هو الذى خرج صدره ودخل ظهره خلفه، ويطلق على مَن تأخر ورجع إلى الخلف.
(٧) فى هـ ، ظ «ابقاء إحدى».
(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.
قال ابن مالك: «لو كان الحرف الذى لا يضاهى أصلاً ميماً سابقة كميم (مُقْعَنْسِس) أو ثرت بالبقاء عند سيبويه فقيل في الجمع (مَقَاعِس)، والمبرد يخالف سيبويه فيحذف الميم ويُبقى السين لمضاهاتها الأصل فيقول (قَعَاسِس).
شرح الكافية ٥:١٨٨١، وانظر المقتضب ٢: ١٣٥
(٩) فى ت «وإليه».
(١٠) فى الأصل، ش، ظ، ك «كونها» تحريف.

سبقا، للمزية التى لهما بتصدّرهما[1]؛ ولأنهما في موضع يقعان[2] فيه دالين على معنى وهي دلالتهما[3] على المتكلم أو[4] الغائب في الفعل المضارع فتقول في «أَلَنْدد ويَلَنْدَد» أَلَادٌ ويَلَادٌ[5] بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء ويدغم أحد[6] الزائدين[7] في الآخر. «والسِّينَ وَالتَّا» مفعول «بأَزِلْ»، «وَمِنْ» متعلق بأزل، «وبَقاهُمَا» مبتدأ، وقصره ضرورة، «ومُخِلّ» خبره[8] «وبِنَا» متعلق بمخل، وإعراب البيت الآخر واضح. ثم قال:

(ص) وَالْيَاءَ لاَ الْوَاوَ احْذِفْ إِنْ جَمَعْتَ مَا * كَحَيْزَبُونَ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

(ش) يعنى أنه يجب إيثار بقاء الواو فى «حَيْزَبُون»، وشبهه كـ «عَيْطَمُوس[9]» مما قبل آخره واو فتقول في جمعهما حَزَابِين وعَطَامِيس، بحذف الياء وبقلب[10] الواو ياء لانكسار ما قبلها كما فعلت في عُصْفُور حين قلت: عَصَافِير، وإنما وجب حذف الياء دون الواو؛ لأن حذف الياء

[1] فى ش، ظ «بتصديرهما» تحريف.
[2] فى ك «ولأنهما يقعا في موضع».
[3] فى الأصل، ش، ك «دلالتها».
[4] فى هـ ، ز «والغائب».
[5] فى هـ «ألادد ويلادد» دون إدغام.
ألندد ويلندد: بمعنى الألد وهو الشديد الخصومة.
[6] فى هـ ، ظ «إحدى» تحريف.
[7] فى الأصل «الزائدتين» تحريف.
وفى ش، ز، ك «الدالين».
[8] فى هـ ، ت «خبر المبتدأ».
[9] فى الأصل، وبقية النسخ «قيطموس» تحريف.
والصواب ما أثبتّ لأن عَيْطَمُوس تعنى الجميلة أو الطويلة.
وقيل العَيْطَمُوس من النساء التَّامَّةُ الخَلْق وكذلك الإبل، والعيطموس من النوق الفَتِيَّة العظيمة الحسناء، وقيل الناقة الهرمة وهذا المعنى هو الأقرب؛ لأنه ذكر قبلها «حيزبون» وقد ذكر بعد أن الحيزبون هى العجوز.
انظر اللسان: «عطمس».
[10] فى هـ ، ز «وتقلب».

يستلزم بقاء الواو ولو حذفت الواو لم يغن حذفها عن حذف الياء إذ لا يمكن[1] بها صيغة الجمع، والحَيْزَبُون العجوز. «واليَاءَ» مفعول / باحْذِفْ، ٢٥٨/ب و«الْوَاوَ» معطوف «بلاً»، «وإنْ جَمَعْتَ» شرط وجوابه[2] محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

ثم قال:

(ص) وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ سَرَنْدَى * وَكُلٌّ[3] مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنْدَى

(ش) وزن «سَرَنْدَى» «فَعَنْلَى» بزيادة[4] النون والألف، فإذا جمعتهما[5] فأنت مخير بين حذف النون وحذف الألف فتقول سَرَائِد وسَرَادٍ، وأصله سَرَادَى، وكذلك عَلَنْدَى وعَلاَنِد[6] وعَلاَدٍ[7]، وإنما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لا مزية له على الآخر. والسَّرَنْدَى[8]: الجَرِي[9] على الأمور، والعَلَنْدَى: البعير الضخم، «والواو» في «خَيَّرُوا» عائد على العرب أو على النحويين، «وفِي زَائِدَيْ» على حذف مضاف تقديره: وخيروا في حذف زَائِدَيْ[10]، «وكُلٌّ»[11] معطوف على «سَرَنْدَى».

---

[1] في هـ، ز، ظ، ت «لا يتمكن».
[2] في ش «والجواب».
[3] في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «وكلما» تحريف.
[4] في هـ، ت «فزائدة» تحريف.
[5] في ز، ظ «جمعتها» تحريف.
[6] «وعلاند» ساقطة من ش.
[7] في هـ، ز «وعلادى»، وفي ت «أو علاد» تحريف.
[8] في الأصل «والسرند».
[9] في الأصل، ك «الجزاء».
وفي ش «الجرى الشديد على الأمر» وعبارتها أكمل.
[10] في ز «حذف إحدى الزائدى».
[11] في هـ «وكلما».

(التصغير)

(ش) إنما ذُكر باب التصغير إثر باب التكسير؛ لأنهما كما قال «سيبويه»[1] من وادٍ واحدٍ، ولاشتراكهما[2] في مسائل كثيرة يأتي ذكرها، والمضغر ثلاثي وزائد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاَثِيَّ[3] إِذَا * صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ فِي قَذَا

(ش) يعني أنك إذا صغرت الاسم الثلاثي ضممت أوله وفتحت ثانيه وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه فتقول في زَيْد: زُيَيْد، وفي قَذَى قُذَيٌّ بإدغام ياء التصغير في لام الكلمة. «والثُّلاَثِي» مفعول أول «باجْعَل»، «وفُعَيْلاً» مفعول ثان. ثم أشار إلى صيغتَي التصغير فيما زادت[4] على الثلاثي فقال: / ٢٥٩ / أ

(ص) فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا * فَاقَ كَجَعْلٍ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

(ش) يعني أنك إذا صغرت الزائد على الثلاثي قلت: «فُعَيْعِل أو فُعَيْعِيل»

---

(1) انظر الكتاب ٣: ٤١٧

(2) في ظ «لإشتراكهما».

«فوائد التصغير أربع: تصغير ما يتوهم كبره كجبيل، وتحقير ما يتوهم عظمه كسبيع، وتقليل ما يتوهم كثرته كدريهمات، وتقريب ما يتوهم بُعد زمنه كقبيل العصر، أو محله كفويق هذا، أو رتبته كأصيغر منك.

زاد الكوفيين خامسة وهي التعظيم كقول لبيد:

«وَكُلّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

فصغر الداهية لتعظيمها؛ لأن المقام للتهويل بدليل وصفها بما بعدها. ورده البصريون إلى التحقير بتأويله بأنه إشارة إلى أنَّ حتف النفوس الذى يترتب عليه أعظم المشقات قد يكون بصغار الدواهى» «حاشية الخضرى ٢:١٦٣».

(3) في الأصل «الثلاثي» تحريف.

(4) في هـ ، ز، ظ، ت «زاد».

«فَفُعَيْعِل» للرباعي المجرد نحو: جَعْفَر وجُعَيْفِر، وبَربَر وبُرَيْبِر[1]، «وفُعَيْعِيل» للرباعي المزيد الذي قبل آخره ياء نحو: قنْدِيل وقُنَيْدِيل، أو ألف نحو: شمْلاَل وشُمَيْلِيل، أو واو نحو: عُصْفُور وعُصَيْفِير، وقد يُصغر على فُعَيْعِيل ما حُذف منه حرف وعوض منه الياء وسيأتي.

«وفُعَيْعِل» مبتدأ، وخبره «لِمَا فَاقَ»، ومفعول فاق محذوف أي لما فاق الثلاثي «وجَعْل» مضاف لِدِرْهَم[2] وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «ودُرَيْهِماً» مفعول ثان بجعل. ثم قال:

(ص) وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الجَمْعِ وُصِلْ * بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

(ش) يعني أنه يتوصل في التصغير إلى فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل بما يتوصل[3] به في التكسير إلى «فَعَالِل وفَعَالِيل» فتقول في تصغير سَفَرْجَل ومُسْتَدْع وحَيْزَبُون ومُنْطَلِق، سُفَيْرِج ومُدَيْع[4] وحُزَيْبِين ومُطَيْلِق[5]. وتقول في نحو: سَرَنْدَى سُرَيْنِد، وإن شئت قلت[6]: سُرَيْد، «ومَا» مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده وهي موصولة وصلتها «وُصِلْ» «وبِهِ ولِمُنْتَهَى»[7] متعلقان بوصل، والضمير العائد على الموصول[8] الهاء في «بِهِ»، و«بِهِ» الثاني و«إِلَى أَمْثِلَةِ[9] التَّصْغِيرِ» متعلقان بصل. ثم قال:

---

[1] في هـ ، ز، ظ، ت «جعفر وجعيفر وبرثن وبريثن».
[2] ما بعد «الياء» إلى هنا ساقط من ك.
[3] في هـ ، ز، ت «بما توصل».
[4] في هـ «ومديعى» تحريف.
[5] في الأصل، هـ ، ز «ومطيليق».
[6] «قلت» ساقطة من هـ ، ظ، ت.
[7] في ك «ولمنتهى وكمانع» تحريف.
[8] في ت «الموصل» تحريف.
[9] «أمثلة» ساقطة من هـ ، ز، ظ، ك، ت.

٢٥٩ أ (ص) وَجَائِزٌ تَعْوِيضٌ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ * إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ /

(ش) يعني أنه يجوز أن يعوض من[1] المحذوف ياء في باب التكسير والتصغير وفُهم من قوله: «جَائِزٌ» أن التعويض في ذلك لا يلزم، وشمل قوله: «بَعْضُ الاِسْمِ»[2] ما حُذف منه أصل كَسَفَارِيج وسُفَيْرِيج، وما حُذف منه زائد كمَطَالِيق[3] ومُطَيْلِيق، والضمير في قوله: «فِيهِمَا» عائد على التكسير والتصغير[4]. «وجَائِزٌ» خبر مقدم، «وتَعْوِيضٌ» مبتدأ[5] وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وقَبْلَ» متعلق بتعويض، و«بَعْضُ الاِسْمِ» اسم كان، «وانْحَذَفْ» في موضع خبرها، و«فِيهِمَا» متعلق بانحذف. ثم قال:

(ص) وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا[6] * خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا

(ش) يعني أنَّ جميع ما أتى في باب التكسير والتصغير مخالفاً لما تقدم من التكسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يُقاس عليه، فمما جاء على غير قياس في التكسير قولهم في جمع رَهْطٍ: أَرَاهِط[7]، وبَاطِل أَبَاطِيل[8]، وهى ألفاظ كثيرة، ومما[9] جاء من ذلك في التصغير قولهم في مَغْرِب مُغَيْرِبَان[10] وفي لَيْلَة لُيَيْلاَت[11]، وهي ألفاظ كثيرة فلنكتف من

---

[1] فى ظ «عن».
[2] «الإسم» ساقطة من ت.
[3] فى ت «كمطالق».
[4] «والتصغير» ساقطة من ك.
[5] فى ز، ت «مبتدأ مؤخر».
[6] فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «كلما» تحريف.
[7] فى الأصل، ش «راهط» تحريف.
وفى ك «أراهيط» تحريف.
رَهْط قياسه رهوط.
[8] فى ت «أباطل» تحريف. باطل قياسه بواطل.
[9] فى ز «مما».
[10] مغرب قياسه مُغَيْرِب.
[11] الأولى والأصح فى ليلة «لُيَيْلية»

ذلك بما ذكر. «وَحَائِدٌ» خبر مقدم «وعَنِ الْقِيَاسِ» متعلق به، «وكُلٌّ» مبتدأ، و«مَا» موصولة وصلتها خالف، «وفِى الْبَابَيْنِ» متعلق بخالف[1]، و«حُكْماً» مفعول بخالف، «ورُسِمَا» في موضع الصفة لـ «حُكْماً»[2].

ثم اعلم أنَّ ما بعد ياء[3] التصغير إن كان حرف إعراب فلا إشكال نحو: زُيَيْد ورُجَيْل وإن فصل بينهما وبين حرف الإعراب فاصل فالوجه / فيه الكسر نحو: جُعَيْفِر، إلا في خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله: ٢٦٠ أ

(ص) لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ * تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمْ

(ش) يعنى أنَّ الحرف بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب[4] فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف[5] التأنيث المقصورة نحو: قَصْعَة وقُصَيْعَة، ودَرَجَة ودُرَيْجَة، وحُبْلَى وحُبَيْلَى، وسَلْمَى وسُلَيْمَى، وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهي ألف التأنيث الممدودة نحو: صَحْرَاء وصُحَيْرَاء، وحَمْرَاء وحُمَيْرَاء، والمراد بمدة التأنيث «الألف» التي قبل الهمزة، فإن المدة ليست علامة للتأنيث، وإنما علامة التأنيث الألف المنقلبة همزة، والألف التي قبلها زائدة للمد، بخلاف ألف التأنيث المقصورة فإنها علامة تأنيث فلذلك لم يكتف بعَلَم التأنيث عن الممدودة[6]. «والْفَتْحُ» مبتدأ، «وانْحَتَمْ» خبره، «ولِتِلْوِ» متعلق بانحتم ومعنى[7] التلو التالى، «ومِنْ قَبْلِ» فى موضع الحال من

= لأن قياس ليلة فى التصغير لُيَيْلَة.
انظر شرح شافية ابن الحاجب ١: ٢٧٧.

(١) فى هـ «به».
(٢) فى الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «لحكم» وما أثبتُّ أولى كما فى ز، والألفية.
(٣) فى ك «ثم إعلم أنَّ الحرف الذى بعد ياء» وعبارتها أكمل.
(٤) في ت «فإنه إعراب تقديم وتأخير.
(٥) فى الأصل، ت «والألف».
(٦) وذلك فى قول ابن مالك:
«لِتِلْوِيَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ * تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ الفَتْحُ انْحَتَمْ
(٧) «معنى» ساقط من ظ.

تلو، «وأَوْ»[1] مدته معطوف على عَلَمْ . ثم أشار إلى الموضعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال:

(ص) كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ * أَوْ مَدَّ سَكْرَانٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

(ش) يعنى أنَّ الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة «أَفْعَال» أو قبل مدّ[2] «سَكْرَانَ» يجب أيضاً فتحه، وشمل مدة «أفْعَال» الجمع الباقى على جمعيته وما سُمى به ذلك فتقول فى / تصغير أَجْمَال أُجَيْمَال، ٢٦٠ ب
وكذلك في نحو: «أَفْعَال» إذا سُمى به رجل[3] أُفَيْعَال[4]، والمُراد بسَكْرَان «فَعْلاَن» الذى مؤنثه «فَعْلَى»، وعلى هذا نَبَّه بقوله: «وَمَا بِهِ الْتَحَق»، فتقول في تصغير سَكْرَان وعَطْشَان، سُكَيْرَان وَعُطَيْشَان، وتقول في تصغير عُثْمَان وسَرْحَان عُثَيْمِين[5] وسُرَيْحِين؛ لأنه ليس من باب «فَعْلان»[6]، وإنما وجب الفتح في هذه المواضع الخمسة؛ لأنَّ تاء التأنيث والألف تستحقان أن يكون ما قبلهما[7] مفتوحا، ولم يقولوا في تصغير «أَفْعَال» «أُفَيْعِيل»[8]، لئلا تتغير صيغة الجمع، ولم يقولوا سُكَيْرِين؛ لأنهم لم يقولوا في جمعه سَكَارِين، كما قالوا: فى[9] سَرْحَان سَرَاحِين، «ومَا» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «سَبَقْ»،

---

(1) فى هـ «أو مدته».
وفى ز، ظ، ت «ومدته».
(2) فى ز «مدة».
(3) «رجل» ساقطة من ت.
وفى ظ «الرجل».
(4) فى هـ ، ز «نحو أفيعال».
(5) فى ظ «عثيمن».
(6) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «فعلان فعلى».
يصغر «فَعْلاَن» على فعيلان بشرط ألا يكون له جمع على فعالين، فإن كان له جمع على فعالين صُغِر على فُعَيْلِين. كما مثَّل الشارح: بـ «سريحين» و«سراحين».
(7) فى هـ ، ظ «ما قبلها» تحريف.
(8) فى ت «أفعيعيل» تحريف.
(9) فى ت «فى جمع».

«ومَدَّةَ» مفعول بسبق، و[1] «مَدَّ سَكْرَان» معطوف على مدة، و«مَا» معطوف على سَكْرَان، «وكَذَاك» خبر المبتدأ، ووهم الشارح[2] فجعل سَبَقْ في موضع الحال من أفعال؛ لأنه جعله قيداً للجمع. ثم قال:

(ص) وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا * وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

كَذَا الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ * وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ

وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلاَنَا[3] * مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا[4]

وقَدِّرِ[5] انْفِصَالَ[6] مَا دَلَّ عَلَى * تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلاَ

(ش) قد تقدم أنَّ أبنية التصغير ثلاثة «فُعَيْل وفُعَيْعِيل وفُعَيْعِل»، وتقدم[7] أيضاً / أنه يتوصل إلى بناء التصغير بما توصل[8] به إلى بناء[9] الجمع من ٢٦١/أ الحذف لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التى ذكرها في هذه الأبيات الأربعة، فلم يعتد فيها بالثانى بل جعل بناء التصغير معتبراً في صدرها وصار الثانى بمنزلة كلمة أخرى غير داخلة في حكم البنية:

---

(1) في ش، هـ ، ك «أو مد».

(2) وقد وافق الأشمونى المكودى فى اعتراضه وعلق على قول ابن الناظم حيث قال: ٤ : ١٦١ «وقال الشارح أو ألف أفعال جمعاً، وعلى هذا نبه بقوله: سبق، هذا لفظه، فقيد، وحمل كلام الناظم على التقييد، وكأنه جعل سبق قيداً لأفعال أي ألف أفعال السابق في باب التكسير وهو الجمع. وحمل كلام الناظم على التقييد لا يستقيم لأنَّ قوله: سبق ليس حالاً من أفعال فيكون مقيداً به بل هو صلة ما، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه والتقدير: كذاك ما سبق مدة أفعال».
انظر شرح ابن الناظم ٧٨٨.

(3) في الأصل، ظ، ت «فعلان».

(4) في الأصل، ظ، ت «كزعفران».

(5) في الأصل «وقدروا» تحريف.

(6) في ز «انفصالى» تحريف.

(7) في ظ «وقد تقدم».

(8) في ز، ظ «يتوصل».

(9) في ش «ابنية الجمع».

الأول: ألف[1] التأنيث الممدودة نحو: حَمْرَاء فتقول في تصغيره حُمَيْرَاء فيكون المعتبر في صيغة التصغير[2] حُمَيْر وهو المنبه عليه بقوله:

«وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا».

الثاني: تاء التأنيث نحو: دَحْرَجَة[3] فتقول في تصغيره دُحَيْرِجَة[4] فالمعتبر في صيغة التصغير ما قبل التاء، وهو فُعَيْعِل فيكون كجُعَيْفِر وهو المنبه عليه بقوله: «وَتَاؤُهُ»[5].

الثالث: ياء النسب. نحو: بَصْرِيّ فتقول في تصغيره: بُصَيْرِى فالياء غير معتد بها أيضاً، وهو المنبه عليه بقوله: «كَذَا الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ».

الرابع: عجز المضاف. نحو: عَبْد شَمْس. فتقول في تصغيره عُبَيْد شَمْس، وهو المنبه عليه[6] بقوله: «وَعَجُزُ الْمُضَافِ»[7].

الخامس: عجز المركب تركيب مزج. نحو: بَعْلَبَك فتقول في تصغيره بُعَيْلَبَكّ وهو المنبه عليه بقوله: «وَالْمُرَكَّبِ».

السادس: الألف والنون الزائدتان[8] على أربعة أحرف. نحو: زَعْفَرَان

---

[1] في ز «الألف وهي ألف».
[2] في ش، هـ ، ز، ت «المصغر».
[3] في ز «دحرجت» تحريف. وفي ت «دحرجة».
[4] في ت «دريجة».
[5] في هـ ، ز «وتاؤه منفصلين عُدَّا» أكملت عبارة الألفية.
وفي ت «وتاؤه منفصلين عدا التأنيث» أكملت عبارة الألفية، وكلمة «التأنيث» زائدة.
[6] «عليه» ساقط من ت.
[7] في ز «المضاعف» تحريف.
[8] في ز «الزائدان» تحريف.

فتقول في تصغيره زُعَيْفِرَان، فصار المُصَغّر[1] إنما هو زَعْفَر[2] والألف والنون غير معتد بهما، واحترز بقوله: «مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ» من نحو: سَكْرَان وسَرْحَان / وقد تقدم حكمهما. ٢٦١ ب

السابع: علامة التثنية. نحو: زَيْدَان فتقول في تصغيره زُيَيْدَان.

الثامن: علامة[3] جمع المذكر السالم. نحو: زَيْدُون فتقول فيه[4]: زُيَيْدُون.

وهو المنبه عليهما بقوله: «وقَدِّرِ[5] انْفِصَال[6]» البيت[7]..

وقد فُهِم من هذه الأبيات أنَّ قوله «وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الجَمْعِ». البيت، مقيّد بأن لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية، فإنها لا يُحذف منها شيء[8] «وأَلِفُ التَّأْنِيث» مبتدأ، وتَاؤهُ معطوف عليه، «وعُدَّا» في موضع الخبر، والألف فيه للتثنية عائدة على الألف والتاء، «ومُنْفَصِلَيْن» مفعول ثان بعُدَّا وحَيْثُ» متعلقة بعُدَّا، «والمَزِيدُ» مبتدأ، وخبره «كَذَا» وآخِراً ظرف مكان متعلق بالمزيد؛ لأنه اسم مفعول، و«لِلنَّسَبِ» متعلق بالمزيد أيضا، «وعَجُزُ المُضَاف» معطوف على المبتدأ، ويحتمل أن يكون مبتدأ حُذف خبره لدلالة الأول عليه، و«زِيَادَتَا فَعْلاَنَا»[9] مبتدأ وخبره «كَذَا»، وهاء[10]

---

(١) في ت «التصغير».
(٢) في ت «على زعفر».
(٣) «علامة» ساقطة من ز.
(٤) في ز، ظ «في تصغيره».
(٥) في الأصل، ش، وقدروا. تحريف.
(٦) في ز «وقدر انفصال ما دل على تثنية إلى آخره».
(٧) «البيت» ساقطة من ز.
(٨) في ز «شيئين».
(٩) في الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «فعلان» تحريف.
(١٠) في الأصل «هاء».

تنبيه[1]، «ومِنْ[2] بَعْدِ» متعلق بزيادتا، و«انْفِصَال» مفعول بقدِّر[3] وهو مصدر مضاف إلى الفاعل و«مَا» موصولة وصلتها «دَلَّ»، و«عَلَى تَثْنِيَة» متعلق «بدَلَّ»، و«جَمْعَ» مفعول مقدم بجَلاَ، «فأَو» عطفت[4] «جَلاَ» ومعموله على «دَلَّ» ومعموله[5] فهو[6] من[7] عطف الجمل. ثم قال:

(ص) وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى * زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ[8] لَنْ يَثْبُتَا

(ش) يعنى أنَّ ألف التأنيث [المقصورة][9] إذا كانت خامسة فصاعداً حُذفت؛ لأنها لما[10] لم يستقل النطق بها حُكم[11] لها بحكم المتصل / ٢٦٢ أ فحُذفت؛ لأنَّ بقاءها يخرج البناء عن مثال فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل وذلك نحو: قَرْقَرَى[12]، وقُرَيْقِر، وحَبَرْكَى وحُبَيْرِك[13] فإن كان ثالث ما فيه ألف التأنيث الخامسة ألفاً فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ * بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ وَالحُبَيِّرِ

(ش) «حُبَارَى» إذا صُغِّر جاز فيه حذف الألف الأولى وإبقاء ألف[14]

---

(١) في ز «للتنبيه».
(٢) في ت «من».
(٣) في الأصل «ويقدروا» تحريف.
(٤) في الأصل، ش، ك «وأو عطف» وما أثبتُّ أحسن.
انظر هامش شرح ابن عقيل ٢: ٤٨٣.
(٥) «ومعموله» ساقطة من ت.
(٦) في ك «واو عطف جلا ومفعوله ما دل على فهو» العبارة مضطربة.
(٧) في ز، ت «من باب».
(٨) في الأصل «أربع» تحريف.
(٩) «المقصورة» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(١٠) «لما» ساقطة من ت.
(١١) في ت «فحكم».
(١٢) قرقرى: إسم موضع.
(١٣) حبركى: هو القراد والأنثى حبراكة.
وحُبَيْرك تصغير يشبه به الرجل الطويل الظهر القصير الرّجل.
(١٤) في ت «الألف».

التأنيث فتقول حُبَيْرَى، وحذف ألف التأنيث، فتقول حُبَيِّر بقلب الألف الأولى ياء وإدغام ياء التصغير فيها[1]، وفُهم منه أنَّ ما سوى نحو: حُبَارَى مما ألفه خامسة للتأنيث يجب حذف ألفه، «وعِنْدَ» متعلق «بِخَيِّر» وكذلك «بَيْنَ»، والظاهر في «عِنْدَ» ههنا أنها بمعنى في. ثم قال:

(ص) وَارْدُدْ لأِصْلٍ ثَانِياً لَيْناً قُلِبْ * فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

(ش) يعني أنَّ ثانى الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان منقلباً عن غيره فشمل ستة أنواع:

الأول: ما أصله واو فانقلبت ياء. نحو: قِيمَة فتقول فيه[2] قُوَيْمَة.

الثاني: ما أصله واو فانقلبت ألفاً. نحو: بَاب فتقول فيه[3] بُوَيْب.

الثالث: ما أصله ياء فانقلبت واواً. نحو: مُوقِن فتقول فيه مُيَيْقِن.

الرابع: ما أصله ياء فانقلبت ألفا. نحو: نَاب للمُسِنّ من الإبل فتقول فيه نُيَيْبٌ.

الخامس: ما أصله همزة فانقلبت ياء. نحو: ذِئْب فتقول فيه[4] ذُؤَيْب.

السادس: ما أصله حرف من [غير][5] حروف العلة نحو: قِيراط،

وديِنار فتقول فيهما قُرَيْرِيط / ودُنَيْنِير؛ لأنَّ أصلهما قراط ودنار. ٢٦٢ ب

(١) فى ش «فيها والحبارى طائر» الزيادة هنا تفيد.
(٢) فى ز «في قيمة».
(٣) فى ز «تصغيره».
(٤) فى ز «فى تصغيره».
(٥) «غير» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

وإنما رجع ذاك[١] كله إلى أصله لزوال موجب القلب[٢]. «وثَانِياً» مفعول «بارْدُدْ»، «ولأَصْلِ» متعلق «بارْدُدْ»، و«لَيِّناً» نعت «لثَانياً»[٣]، وفُهِم من تخصيصه الثاني أن الثالث إذا كان منقلباً عن أصل لم يرجع إلى أصله نحو: قائم، فإنَّ الهمزة بدل من الواو فتقول: قُوَيْئِم. «وقُلِبْ» في موضع النعت لثانيا[٤]، «وقِيمَة» مفعول أول «لصَيِّرْ»[٥]، و«قُوَيْمَة» مفعول ثان، وقد ورد[٦] بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لأصله. وإليه أشار بقوله:

(ص) وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ ... * ...

(ش) وجه شذوذه، أنَّ الياء فيه مبدلة[٧] عن واو فقياسه عُوَيْد كقُوَيْمَة فلم يردوه[٨] إلى أصله؛ لئلا يلتبسُ بتصغير عُود بضم العين. ثم قال:

(ص) ... وَحُتِمْ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

(ش) يعني أنَّ ما رُدّ لأصْله[٩] في التصغير، يرد أيضاً إلى أصله في الجمع فيُقال في جمع مِيزَان مَوَازِين، وفي بَاب أَبْوَاب، وفي نَاب أَنْيَاب وفي عِيد أَعْيَاد كما قالوا: عُيَيْد. «وَعُيَيْدٌ» فاعل «بشَذَّ»، و«مَا» مرفوع «بحُتِم»،

---

(١) في هـ ، ز، ظ، ت «ذلك».

(٢) أما إذا لم يكن حرف لين فإنه لا يرد إلى أصله فتقول في مُتَّعِد مُتَيْعِد. هذا مذهب سيبويه. خلافاً للزجاج فإنه يرده إلى أصله في التصغير فيقول مُوَيْعِد، والصحيح مذهب سيبويه لأنه إذا قيل في مُتَّعِد: مُوَيْعِد أَوْهَم أن مكبره مَوْعِد أو مُوْعَد أو مُوْعِد. ومُتَيْعِد لا إبهام فيه فهو أولى.
انظر الكتاب ٣: ٤٦٢ - ٤٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ٤: ١٩٠٩

(٣) في ش، هـ ، ظ، ك، ت «لثان» تحريف.

(٤) في هـ ، ز، ظ، ت «لثان» تحريف.

(٥) في الأصل، هـ ، ظ، ت «يصير» تحريف.

(٦) في ش، هـ ، ز، ظ، ك ، ت «جاء».

(٧) في ظ «منقلبة» وهي أدق.

(٨) في ك «يرده».
القياس في عِيد عُوَيْد بقلب الياء واو لأنها الأصل فهو من عاد يعود.

(٩) في هـ ، ز، ت «إلى أصله».

«ولِلْجَمْع» و «مِنْ ذَا» متعلقان بحتم، «ومَا» موصولة وصلتها «عُلِمْ»، و«لِتَصْغِير» متعلق بعلم. ثم قال:

(ص) وَالأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ * وَاوًا كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

(ش) للألف الثانية خمسة أحوال:

الأول: أن تكون مبدلة من واو.

الثانية: أن تكون مبدلة[1] من ياء، وتقدم حكمها[2] في / البيت قبله. ٢٦٣ أ

الثالث: أن تكون زائدة [3] كَضَارِب.

الرابع[4]: أن تكون مجهولة كَعَاج.

الخامس[5]: أن تكون مبدلة من همزة نحو: آدَم[6].

وقد ذُكر في هذا البيت الزائدة والمجهولة[7] ولم يذكر المبدلة من همزة[8] وستأتى في باب الإبدال، و«الأَلِفُ»[9] مبتدأ، «والثَّانِي» نعت له «والمَزِيدُ» كذلك، «ويُجْعَلُ» خبر المبتدأ، «ووَاواً» مفعول ثان بيجعل، «ومَا» مبتدأ وهي موصولة، «والأَصْلُ» مبتدأ، «ويُجْهَلُ» خبره، «وفِيهِ» متعلق بيُجْهَل والجملة صلة «ما». ثم قال:

---

(١) فى هـ ، ظ، ت «مبدلاً» تحريف.
(٢) فى هـ «حكمهما» تحريف.
(٣) فى هـ ، ظ «زائداً».
(٤) فى هـ ، ت «الرابعة» تحريف.
(٥) فى هـ ، ت «الخامسة» تحريف.
(٦) فى ظ «كآدم».
(٧) فى ز «والمجهلة» تحريف.
(٨) من «وقد ذكر» إلى هنا ساقط من ت.
(٩) فى ز «وألف».

(ص) وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا * لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَمَا

(ش) يعني أنَّ المنقوص إذا صُغِّر رُدّ ما حذف منه، والمراد بالمنقوص هنا ما حُذف منه حرف لا المنقوص القياسى وهو ما آخره ياء تقدر فيها الضمة والكسرة فشمل قوله: «الْمَنْقُوص» ما حُذفت[1] فاؤه كعِدَة، أو عَيْنُه كثُبَة، أو لامه كسَنَة[2] ويَدْ، وشمل ما ليس فيه تاء كيَد وما فيه[3] التاء كسَنَة، وشمل أيضاً ما كان على حرفين كالمُثُل المذكورة[4]، وما كان على أكثر كهَارٍ[5] بمعنى هائر فيمن[6] جعل الإعراب في الراء، وأصله: هائر، فحُذفت منه الهمزة، فهذه كلها يرد إليها المحذوف، إلا ما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها: وُعَيْدة، برد الفاء وثُوَيْبَة[7] برد العين، وسُنَيْهَة[8] ويُدَية برد

---

[1] في ش «ما حذف منه» تحريف.

[2] في ت «كشفه» تقول فيه شُفَيْهَه برد اللام وتقول في عدة وُعَيْدَة برد الفاء.
وفى ثبة ثُبَيبَة برد العين كما قالوا ثُوَيْبَة.
وفى سنة سُنَيْنَة برد اللام.

[3] فى ش «وما لحقته التاء».
وفى هـ ، ت «وما فيه تاء».

[4] فى ش، «كالمثال المذكور».

[5] فى ز «الهاء».

[6] فى ظ «فيها».

[7] فى الأصل، ش، ظ، ك، ت و«ثبيته» وما أثبت أصح وأولى فالثُّبَةُ الجماعة من الناس، وقد اختلف أهل اللغة في أصلها فقال بضعهم هى من ثاب أي عاد وكان أصلها ثوبة فلما ضممت الثاء حُذفت الواو وتصغيرها ثُوَيْبَة، وقال آخرون الثبة من الأسماء الناقصة وهو فى الأصل ثُبَيَّة فالساقط لام الفعل فى هذا القول».
اللسان «ثوب».
وقال المرادى ٥: ١٠٩ «وهذا الخلاف إنما هو في الثبة التى هي مجتمع الماء في الحوض وأما الثبة التى هي الجماعة من الناس فهى من محذوفة اللام، ولا أعرف فى ذلك خلافا.

[8] في هـ ، ت «وشنيّة» وهذا جائز.
قال ابن مالك في شرح الكافية ٤: ١٩٠٥، ١٩١٠.
وقد يكون المحذوف حرفاً فى لغة، وحرفاً آخر فى لغة فيصغر تارةً برد هذا، وتارة برد هذا كقولك في تصغير «سَنَة» سُنَيَّة» و«سُنَيْهَة» وذلك تعقيباً لقوله: سُنَيَّة سُنَيْهَة قُلْ فِي سَنَة
فَحُجَّةُ الْأَصْلَيْنِ فِيهِ بَيِّنَهْ

٢٦٣ ب

اللام، وتقول في هَارٍ هُوَيْر للاستغناء عن رد الأصل بإقامة وزن / التصغير وذلك مفهوم من قوله: «مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً» أي: ما لم يحو ثالثاً غير التاء، فإن حوى ثالثاً غير التاء لم يرد إليه المحذوف، ثم مثل ذلك بما ويحتمل «ما» الاسمية والحرفية[١] وحكمهما[٢] في ذلك واحد، وذلك أنه[٣] إذا سُمى بها ثم صغرت فتصير كالمنقوص الذى[٤] على حرفين فلا بدَّ من تكميلها[٥]، ليتوصل بذلك إلى بناء التصغير فتقول مُوَيٌّ، وفي تمثيله بذلك نظر، فإن[٦] ما سُمى[٧] به من الموضوع على حرفين ثانيه[٨] حرف لين يجب تكميله قبل التصغير [فتقول في رجل مُسمى بـ «ما» ماء وليس تكميله موقوفاً على التصغير][٩] ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح فانظره[١٠]، وقوله: «المَنْقُوصَ» مفعول بكمل و«ما» ظرفية مصدرية، «وثَالِثاً» مفعول «بيَحْوِ»، و«غَيْرَ التَّاءِ» منصوب على الحال؛ لأنه[١١] نعت نكرة تقدم عليها، والتقدير: ما لم يحو ثالثاً غير التاء. ثم قال:

---

(١) فى ظ «وما الحرفية».
(٢) في الأصل، ش، ك «وحكمها» تحريف.
(٣) «أنه» ساقط من هـ ، ز.
(٤) فى ت «من الذى».
(٥) فى ك «لتكميلها».
(٦) فى ش «لأن».
(٧) في ت «ما يسمى».
(٨) فى ت «ثالثه».
(٩) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(١٠) قوله: ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح يريد أن شراح الألفية قبله لم ينصوا على هذه العبارة ـ «وليس تكميله موقوفاً على التصغير، وهذا صحيح. فبعد الرجوع إلى شرح ابن الناظم وابن عقيل والمرادى وابن هشام وجدت أن ابن هشام أشار إلى ذلك لكن دون أن ينص على عبارة المكودى. حيث قال: «يُقال فى «ما» ماء ـ بالمد ـ فإذا صغرت تقول مُوَيٌّ. كما تقول فى تصغير الماء المشروب مُوَيْه إلا أنَّ هذا لامه هاء فرد إليها»
أوضح المسالك ٣: ٢٧٣.
(١١) فى الأصل «ولأنه»

(ص) وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى * بِالأَصْلِ كَالعُطَيْفِ يَعْنِي المِعْطَفَا

(ش) الترخيم[1] في التصغير حذف الزائد من المصغر، فإن كان ثلاثى الأصول صُغِّر على فُعَيْل نحو: حُمَيْد في أحمد وحمدان ومحمود وحماد، وعُطَيْف في المِعْطَف، والمِعطف: بكسر الميم هو[2] الكساء، وإن كان رُباعياً صُغِّر على «فُعَيْعِل» نحو: شَمْلال وعُصْفُور فتقول: شُمَيْلِل وعُصَيْفِر[3].

«ومَنْ» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «يُصَغِّرُ»، و«بِتَرْخِيمٍ» متعلق بيصغر، «واكْتَفَى» خبر المبتدأ، و«بِالأَصْلِ» متعلق باكتفى. ثم قال:/ ٢٦٤ أ

(ص) وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ * مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاَثِيٍّ كَسِنْ

(ش) يعنى أنّ الاسم الثلاثى المؤنث[4] العارى من تاء التأنيث يختم بالتاء في التصغير نحو: سِنّ[5] وسُنَيْنَة، وشمل قوله: «ثُلاَثِيٍّ» أربعة أنواع:

الأول: ما هو ثلاثى في الحال. نحو: كتف[6].

الثانى[7]: ما هو ثلاثى في الأصل. نحو: يد[8] فتقول فيه يُدَيَّه[9].

---

[1] فى ز، ت «يعنى أنّ الترخيم»
وفى ك «يعنى الترخيم».
[2] فى ظ «وهى».
[3] فى ظ «شميليل وعصيفير» خطأ من الناسخ، حيث خلط بين التصغير العادى وهو ما مثل به هنا، وبين تصغير الترخيم وهو ما أثبته من الأصل وبقية النسخ.
انظر شرح الكافية ٤: ١٨٩٤، ١٩٢٧.
[4] «المؤنث» ساقطة من ش.
[5] فى ز «كسن».
[6] فى الأصل «كيف» تصحيف.
تقول فى كتف كتيفه.
[7] فى هـ، ز، ظ، ت «والثانى».
[8] فى الأصل «زيد».
[9] فى الأصل «يزيد». وما أثبتّ أدق.

الثالث: ما كان نحو سماء. فإنك تقول فيه سُمَيِّيّ، فيجتمع ثلاث[1] ياءات الأولى ياء التصغير والثانية بدل ألف سماء، والثالثة المبدلة منها الهمزة فحُذِفَت إحدى[2] الياءات على القياس المقرر[3] في هذا الباب[4] فبقي منه ثلاثة أحرف فلحقت[5] التاء [فتقول سُمَيَّة][6] كما تلحق[7] الثلاثي.

الرابع: ما كانت فيه زيادة[8] وهو مؤنث فصغر تصغير الترخيم نحو: شمال فتقول فيه: شُمَيْلة، «ومَا» مفعول باختم وهي موصولة وصلتها «صغرت» والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره: ما صغرته «ومن مؤنث» متعلق «بصغرت»، ثم استثنى من هذا[9] الضابط نوعين لا تلحقهما[10] التاء، أشار إلى الأول منهما بقوله:

(ص) مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْس * كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمسِ

---

(١) في ز «ثلاثة».
(٢) في ك «أحد».
(٣) في الأصل، هـ ، ك، ت «المقدر» تحريف.
في ش «المقدر فيعتبر منه ثلاثة» زيادة لا لزوم لها.
وفي ز «والمقدر» تحريف.
(٤) قوله على القياس المقرر في هذا الباب: أي حذف إحدى اليآت الثلاث عند إجتماعها في الطرف.
(٥) في ز «فلحقته».
وفي ك «فتلحقه».
(٦) «فتقول سمية» تكملة من هـ ، ز.
(٧) في ظ «لحقت».
(٨) في هـ «زائدة» تحريف.
(٩) في الأصل «هذه»
(١٠) في الأصل «لا يلحقهما» التذكير والتأنيث جائز.

(ش) يعني أنَّ التاء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذي يتميز من واحده بحذف التاء نحو: شَجَر وبَقَر فتقول فيهما: شُجَيْر وبُقَيْر إذ لو قلت: شُجَيْرَة وبُقَيْرَة لالتبس بتصغير شَجَرة وبقَرَة /، ولا تلحق أيضاً عشرا ولا ثلاثا[1] وما بينهما من أسماء العدد[2] فتقول في تصغيره[3] عُشَيْر وتُسَيْع وخُمَيْس، ولا تلحقها التاء، لئلا يلتبس بتصغير عشرة وتسعة وخمسة[4]، ثم أشار إلى الثاني بقوله: ٢٦٤ ب

(ص) وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ ... * ...

(ش) يعني شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ تحفظ ولا يُقاس عليها وهي زَوْد وشَوْك ونَاب للمسِنّ من الإبل، وحَرْبٌ وفَرَسٌ[5] وقَوْس ودرع الحديد وعرس ونَعل[6] ونصف، وقد شذ أيضاً لحاق[7] التاء فيما زاد على الثلاثي وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَنَدَرْ * لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلاَثِيًا كَثَرْ

(ش) يعني أنه ندر لحاق التاء في الزائد[8] على الثلاثة[9] كقولهم في قُدَّام قُدَيْدِيمَة[10] وفي وَرَاء وُرَيِّئَة وفى أَمَام أُمَيْمَة.

---

[1] فى ظ «وثلاثا».
[2] فى ش «العدد المؤنث».
[3] فى ز، ك «فيه».
وفى ظ، ت «في تصغيرها».
[4] فى ت زيادة «وخمسة من عدد المذكر».
[5] «وفرس» ساقطة من هـ .
[6] قالوا في تصغيرهم شُذُوذاً زُوَيْد، وشُوَيْك، ونُيَيْب، وحُرَيْب، وفُرَيْس وقُوَيْس، ودُرَيع، وعُرَيْس، ونُعَيْل، ونُصَيْف.
[7] فى ت «إلحاق».
[8] فى ش، هـ ، ز، ك «فيما زاد» وعبارتها أدق.
[9] فى ظ «الثلاثى» تحريف.
[10] فى ز، ظ، ت «قديمة» تحريف، وما أثبتُّ هو الصواب.
انظر شرح ابن الناظم ص ٧٩٢، وشرح المرادى ٥:١١٦.

وقوله[١]: «مَا»[٢] ظرفية .ومصدرية، وفى «يَكُنْ» ضمير عائد على المؤنث العارى، «ويُرَى» في موضع خبر يكن، «وذَا لَبْسٍ» مفعول ثان بيرى، «وبِالتَّا» متعلق بيرى، «وتَرْكٌ» فاعل بشذ، «دُونَ» متعلق بشذ، «ولَحَاقُ تَا» فاعل «بنَدَرَ»[٣]، «ومَا» موصولة وصلتها «كَثَر» بفتح الثاء وثلاثياً مفعول بكثر، ومعنى كَثَر: غَلَبَه[٤] في الكثرة[٥]. ثم قال:

(ص) وَصَغَّرُوا شُذُوذًا الَّذِى الَّتِى * وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِى

(ش) التصغير من جملة التصريف، فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الأسماء إلا «ذَا» «وَالَّذِى» وفروعها؛ لشبههما[٦] بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك / تصغيرها، لكن على وجه ٢٦٥ أ خولف به تصغير المتمكن فتُرِك[٧] أولها على ما كان عليه[٨] قبل التصغير وعُوض من ضمة ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة فقيل في «الَّذِى» و«الَّتِى» اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا، وفى «ذَا» و«تَا»: ذَيَّا وتَيَّا[٩]؛

---

(١) فى هـ، ز «وقوله ما لم».
وفى ت «وقوله ما لم يكن» وهى أدق.
(٢) «ما» ساقطة من ز.
(٣) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «فاعل بندر وفيما متعلق بندر».
(٤) فى ت «غلب».
(٥) فى ت زيادة «في الكثرة يقال أكثر القوم إذا زادت عليهم كثرة، فالتقدير فى ما كثر الثلاثى أي فيما زاد عليه في الكثرة».
الزيادة هنا تفيد فى بيان معنى الكثرة، وليس بلازم إثباتها.
(٦) فى الأصل، ش، ك «لشبهها».
وفى ظ «لشبهيهما».
(٧) فى ز «فيترك».
(٨) «عليه» ساقط من ز.
(٩) من قوله «التصغير من جملة» وإلى هنا هذه العبارة نقلها المكودى من شرح الكافية مع تغيير بسيط. انظر شرح الكافية لابن مالك ٤: ١٩٢٤.

وقد[1] اعترض المرادى[2] هذا البيت[3] ولا بدَّ من إيراد[4] اعتراضه لصحته، قال: اعلم أنَّ قول الناظم: «وصَغَّرُوا شُذُوذًا» معترض من ثلاثة أوجه:

أولها: أنه لم يبين الكيفية، بل ظاهره يوهم أنَّ تصغيرها كتصغير المتمكن.

وثانيها: أن قوله: مَعَ الْفُرُوعِ» ليس على عمومه؛ لأنهم لم يصغروا جميع الفروع.

وثالثها: أنَّ قوله: «مِنْهَا تَا وَتِى» يوهم أنَّ «تِى» تصغر[5] كما تصغر «تَا»[6]، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا «تَا»[7].

والواو في «صَغَّرُوا» عائدة[8] على العرب، «والَّذِى» و«الَّتِى» مفعول بصغروا، «وشُذُوذًا» مصدر في موضع الحال من الواو، «وذَا» معطوف على «الَّتى»، «ومَعَ» متعلق بصغروا.

---

(١) فى الأصل «قد».
(٢) انظر شرح المرادى ٥: ١٢٠.
(٣) «هذا البيت» ساقط من هـ .
(٤) فى ت «إيراده».
(٥) فى هـ ، ظ، ت «صغر».
(٦) فى هـ ، ظ، ت «صغر تا».
(٧) قال في التسهيل ٢٨٨ : «لا يصغر من غير المتمكن إلا ذَا والَّذِى وفروعهما، فيقال: ذَيَّا، وتَيَّا، والَّذَيَّا، واللَّتَيَّا، وذَيَّانِ، وتَيَّانِ، واللَّذَيَّان، واللَّتَيَّان، واللَّذَيُّون فى الذين واللَّتَيَّاتِ واللَّوَيَّا فى اللاتى، واللَّوَيَّاء، واللَّوَيُّون في اللائي واللائِيَن».
،ذكر السيوطي في الهمع ٦: ١٥٠ نقلاً عن ابي حيان «قال: ولم يصغروا من ألفاظ المؤنث سوى «تَا» وتركوا تصغير «تِي» و «ذِي» و«ذهى» «وذه» استغناء بتصغيرتا او خوفاً من الالتباس بالمذكر. وإجازة تصغير اللاتي، واللَّواتي، واللاء، واللائي مذهب الأخفش قاله قياساً، ومذهب سيبويه انه لا يجوز تصغيرها استغناء بجمع الواحد المصغر وهو اللتيات جمع اللتيا ومذهب سيبويه هو الصحيح، لانه لم يثبت عن العرب، ولا يقتضيه قياس».
وانظر شرح الشافية لابن الحاجب ١:٢٨٦ .
(٨) في الصل «عائد»

(النسب)

(ش) هذا الباب يُسمى باب النسب، وباب الإضافة، وقد سماه سيبويه[1] بالتسميتين. قوله:

(ص) يَاءً كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُو لِلنَّسَبْ * وَكُلُّ مَا[2] تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

(ش) يعنى أنه إذا أريد أن تنسب اسمًا إلى أب أو قبيلة أو بلد زيد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها، وفُهم منه ثلاثة تغييرات[3] زيادة الياء، وكسر ما قبلها، وانتقال الإعراب إلى الياء، وفُهم ذلك / من تشبيهها بياء ٢٦٥ ب
الكرسى فأنَّها حرف الإعراب، وفُهم[4] منه أنَّ ياء الكرسى لبست للنسب؛ لتشبيهه ياء النسب بها.

«ويَاءً» مفعول بزادوا والواو في زادوا عائد على العرب، «وكَيَا» فى موضع الصفة لياء، «وكُلُّ» مبتدأ، و«ما» موصولة، «وتَلِيه»[5] صلتها، والضمير العائد على الموصول الهاء في تليه[6] وفاعل تليه ضمير مستتر يعود على الياء، «وكَسْرُهُ وَجَبْ» جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبرْ كُلّ، «وكَسْرُهُ»[7] عائد على الحرف الذى تليه الياء.

---

(1) وذلك بقوله: «هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة» الكتاب ٣: ٣٣٥.
(2) فى الأصل، هـ ، ز «وكلما» تحريف.
(3) فى الأصل «تغيرات».
(4) فى الأصل «فهم».
(5) فى هـ ، ز، ت «ويليه» تحريف.
(6) فى هـ ، ز، ت «يليه».
(7) فى ش «والضمير فى كسره عائد».

ثم اعلم أنَّ هذه التغييرات الثلاث التى ذكرها في هذا البيت مطردة فى جميع الأسماء المنسويه، وقد يضاف إليها فى بعض الأسماء تغييرات أُخر أشار إلى الأول منها[١] بقوله:

(ص) وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا * تَأْنِيثٍ اَوْ مَدَّتَهُ لاَ تُثْبِتَا

(ش) يعني أنَّ آخر المنسوب إذا كان ياء مشددة أو تاء تأنيث أو ألف تأنيث مقصورة حُذفت جميعها للنسب وجعلت موضعها ياء النسب، وشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع:

- ما كانت فيه الياء للنسب. كبَصْرِيّ: فتقول في النسب إليه بَصْرِيٌّ.

- وما كانت الياء لغير النسب. نحو: كُرْسِيّ: فتقول فى النسب إليه كُرْسِيٌّ.

- وما كان أصلها[٢] واواً أو[٣] ياء نحو: مَرْمِيّ أصله مَرْمَوى فقُلبت الواو ياء وأُدغمت فى الياء فتقول في النسب إليه مَرْمِيٌّ، وفى هذا الأخير وجه آخر ينبه عليه بعد[٤]، وإنما حُذفت / الياء[٥] فى جميع ذلك كراهية[٦] ٢٦٦ أ
اجتماع أربع ياآت، وكذلك أيضاً تحذف تاء التأنيث فتقول في النسب إلى فَاطِمَة فَاطِمِيّ، وإنما حُذفت التاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث إذا كان المنسوب إليه مؤنثاً نحو: مَكِّيَّة[٧]، وأما ألف التأنيث المقصورة فإن كانت

---

[١] فى ش، هـ ، ز، ك، ت «أشار إلى بعضها».
[٢] فى ك «أصله».
[٣] فى هـ ، ز، ظ، ت «وياء».
[٤] يريد عند شرحه لقول ابن مالك بعد:
لشبهها الملحق والأصلى ما * لها ...
[٥] «اليا» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت
[٦] فى ش، ك «كراهة».
[٧] فى ظ «مكة» وهذه أصوب. أي تقول فى النسب إلى مكة مَكِّيّ، ولا تقول مكية لئلا يجمع بين علامتى تأنيث.

خامسة فصاعداً وجب حذفها للنسب نحو: قَرْقَرِيّ فى قَرْقَرَى[1] وحِثِّيثِيّ فى حِثِّيثَى[2] وأما الرابعة فقد أشار إليها بقوله:

(ص) وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ   فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ

(ش) يعني أنَّ ألف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعة فى اسم ساكن الثانى جاز فيها الحذف والقلب واواً نحو: حُبْلَى فتقول فيه: حُبْلِيٌّ وحُبْلَوِيّ[3] وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق، أو رابعة فى اسم ثانيه متحرك وجب حذفها، لدخولها فى الضابط، الأول [نحو جَمَزَى فتقول جَمَزِيّ][4] ولم يتعرض للراجح من الوجهين[5] قيل والحذف أحسن.

«وَمِثْلَهُ» مفعول باحذف، والهاء فيه عائد على ياء النسب «ومِمَّا» متعلق باحذف، «وما» موصولة وهى واقعة على الاسم الذى حوى[6] الياء وصلتها حواه، والعائد على الموصول هو[7] الضمير المستتر الفاعل بحواه، والهاء فى «حَوَاهُ» عائدة على الياء، ويجوز أن تكون «ما» واقعة على الياء، والهاء عائدة

---

(1) القَرْقَر: القاع الأملس، وقيل المستوى الأملس الذى لا شيء فيه.
وقُرَاقِر وقَرْقَرَى وقُرَاقِرى مواضع كلها بأعيانها معروفة. اللسان «قر».

(2) الحِثِّيثَى: الحَثُّ هو الاستعمال، والحِثِّيثَى الاسم نفسه، ويقال حَثَثْتُ فلانا فاحتث».
اللسان «فر» و«حث».

(3) ويجوز حُبْلاَوِى قلبها واو مفصولة بألف.

(4) ما بين المعقوفين تكملة من هـ ، ز.
المثال الذى ذكر لما كانت فيه ألف التأنيث رابعة فى اسم ثانيه متحرك. والجَمَزَى: السريع.
ولم يمثل لما كانت ألفه خامسة فما فوق كقولك فى حُبَارى حُبَارِيّ، وفى قَبَعْثَرَى قَبَعْثَرِيّ.

(5) قال الأشمونى فى تنبيهاته ٤: ١٧٨ «ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر، وليسا على حد سواء بل الحذف هو المختار».
يفهم من ذلك أنَّ حذف الألف الرابعة فى اسم ثانيه ساكن يجوز قلبها واواً أو حذفها، والحذف أرجح وهو المختار؛ لأن شبهها بألف التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل. وليس فى كلامه ترجيح لأحد الوجهين، وقد أكد الناظم ذلك فى شرح الكافية ٤: ١٩٤١ بقوله:
وَأَلِفُ السَّاكِنِ عَيْناً تَنْقَلِبْ   كَـ (حُبْلَوِىّ) وَسُقُوطُها انْتُخِبْ

(6) فى ت «أحوى» تحريف.

(7) «هو» ساقطة من ظ.

على «ما» والضمير المستتر فى حواه عائد على الاسم الحاوى الياء[1] «ومن» على الوجه الأول للتبعيض، وعلى الثانى لبيان الجنس[2]. «وتَا تَأْنِيثٍ آوْ / مَدَّتُهْ» مفعول بتثبتا: ثم قال: ٢٦٦ ب

(ص) لِشْبِهِهَا الْمُلحَقِ وَالأَصْلِيِّ مَا * لَهَا ...

(ش) يعنى أنَّ الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو: ذِفْرَى[3] أو منقلبة عن أصل نحو: مَرْمَى، جاز فيها ما جاز فى ألف التأنيث من قلبها[4] واواً أو حذفها[5] فتقول: ذِفْرِىّ وذِفْرَوِىّ ومَرْمِىّ ومَرْمَوِىّ، إلا أن القلب فى الأصلى[6] أحسن من الحذف، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * ... وَلِلأَصْلِيِّ[7] قَلْبٌ يُعْتَمَى

(ش) فمَرْمَوِىّ أحسن من مَرْمِىّ، ومعنى يُعْتَمَى: يختار، وفُهم من تخصيصه الألف الأصلى باختيار القلب أنَّ ألف الإلحاق بالعكس فيكون كألف التأنيث فى اختيار الحذف، والمنصوص عنه فى غير هذا الكتاب أنَّ القلب فى ألف الإلحاق[8] أجود فينبغى أن يحمل كلامه هنا على أنَّ القلب فى الأصلية أكثر من القلب فى التى للإلحاق وإن كان القلب فيهما[9]

---

[1] فى ز، ك «للياء».

[2] يريد «من» المدغمة فى ما فى قوله «ومثله مِمَّا حواه احذف وتا».

[3] الذِّفْرَى: هو الموضع الذي يَعْرَق من البعير خلف الأذن.
وذِفْرَى البعير أصل أُذنِه. وبعضهم يُؤَنِّثُها فتكون ألفها للتأنيث، وبعضهم يُنَوِّنُها «ذِفْرًى» فتكو ألفها للالحاق. انظر اللسان «ذفر» وشرح الشافية للرضى ١:١٩٥،١٩٦.

[4] فى ت «قبلها» تحريف.

[5] فى هـ، ز، ظ، ت «وحذفها».

[6] فى الأصل، ش، ك «الأصل».

[7] أراد بالأصلى المنقلب عن أصل واو أو ياء، لأن الألف لا تكون أصلاً غير منقلبة، إلا فى حرف وشبهه. مثل ما الحرفية أو شبهه كـ «ما الإسمية».
الأشمونى / والصبان ٤:١٧٩

[8] فى الأصل «إلحاق» تحريف.

[9] فى الأصل «منهما» تحريف.

جميعا[1] أجود من الحذف كما نص عليه فى شرح الكافية[2]. «والمُلْحَقِ» نعت «لِشِبْهِهَا» و«الأَصْلِى» معطوف على المُلْحَقِ، و«ما» مبتدأ وهى[3] موصولة وصلتها لها، والخبر فى المجرور[4] قبلها. ثم انتقل إلى الألف الخامسة فصاعداً فقال:

(ص) وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ * ...

(ش) يعنى أنَّ الألف الخامسة فما فوق يجب حذفها للنسب، وشمل الألف الأصلية نحو: مُصْطَفَى، وألف التأنيث نحو: حُبَارَى، وألف التكسير وشمل أيضاً الألف الخامسة كالمثل، والسادسة نحو: مُسْتَدْعَى وخُلَيْطَى وقَبَعْثَرَى[5]، فتقول: مُصْطَفِيّ / وحُبَارِيّ ومُسْتَدْعِيّ وخُلَيْطِيّ[6] بالحذف فى جميع ذلك. ثم انتقل إلى المنقوص[7] وبدأ بالخامسة فقال: ٢٦٧ أ

(ص) ... * كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ

(ش) يعنى أنَّ ياء المنقوص إذا كانت خامسة وجب حذفها، فتقول فى مُعْتَدٍ[8] مُعْتَدِيّ[9]، وفُهِم من ذلك أنَّ حذفها إذا كانت سادسة واجب

---

(١) «جميعا» ساقطة من ش.

(٢) قال ابن مالك فى شرح الكافية ٤: ١٩٢٨، ١٩٢٩.

كَذَا الْعَلَمْ بِمُشْبِهِ (الْمَرْمِىّ) وَالْقَلْبُ قَدْ يَأْتِى كَـ (مَرْمَوِىّ)
وَتَاءُ تَأْنِيثٍ مِنَ الْمَنْسُوبِ لَهْ تُحْذَفُ كَـ (الْمَكِّىّ) فَاذْرِ الْأَمْثِلَهْ
وَقَدْ يُمَدُّ ثَالِثٌ مِنْهُ وَفِى (مَرْمَىّ) وَشِبْهِهِ انْقِلاَبٌ اقْتُفِى
وَالْحَذْفُ نَزْرٌ كَـ (مَرْمِىٍّ) يُجْعَلُ (أَرْطَى) وَمَا ضَاهَاهُ، هَذَا الْأَمْثَلُ

(٣) «مبتدأ وهى» ساقط من ش.

(٤) فى ت «الجار والمجرور».

(٥) قَبَعْثَرَى: الجمل العظيم الشديد.

(٦) يُقال وقع فى خُلَيْطَى وخُلَّيْطَى أي اختلاط.

(٧) فى ش «إلى ياء المنقوص» وعبارتها أكمل.

(٨) فى هـ ، ظ، ك «معتدى» وما أثبتُّ هو الصواب.
وفى ت «معبد».

(٩) فى ت «مَعْبَدِيّ».

أيضاً، لأنه من باب أَحرى؛ لأن موجب الحذف إنما هو الثقل وهى سادسة أثقل منها خامسة.

«وَالأَلِفَ» مفعول بأَزِلْ، «والجَائِزَ» نعت للألف، و«أَرْبَعاً» مفعول بالجائز، «ويَا المَنْقُوصِ» مبتدأ خبره عُزِل، أي: حُذِف، «وخَامِساً» حال من الضمير المستتر فى عُزِل.

ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال:

(ص) وَالحَذْفُ فِي اليَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ * قَلْبٍ ...

(ش) يعنى أنَّ ياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها واواً وحذفها أحسن فى نحو: قَاضٍ ومُعْطٍ ، فتقول: قَاضِىّ وقَاضَوِىّ ومُعْطِىّ ومُعْطَوِىّ[1] ومن قلبها واواً قول الشاعر:

٢١٣ ـ فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا * دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِىِّ وَلاَ نَقْدُ[2]

---

[1] فى ت «فتقول فى قاضى قاضوى وفى معطى معطوى»

[2] البيت متعدد النسبة. فقد ورد فى ملحق ديوان ذى الرمة ١٨٦٢:٣ ونسب لابن مقبل وقد ورد فى ذيل ديوانه ٤٦٥ كما نسب للفرزدق ولم أقف عليه فى ديوانه.
وسبب هذا التعدد اختلاف الرواية. فقد ورد فى الكتاب واللسان أنَّ الإضافة إلى حانية «حانَوِىّ» وأنشد:
فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَم تَكُنْ لَنَا دَوَانِيقُ عِنْدَ الحَانَوِىِّ وَلاَ نَقْدُ
والرواية الأخرى وردت فى اللسان قال: وأما قول الآخر:
«دَنَانِيرُ عِنْدَ الحَانَوِىِّ وَلاَ نَقْدُ»
فهو نسب إلى الحاناة.
الحانَوِىّ: نسبة إلى الحانية وهو على غير قياس
والقياس: حانِىّ.
انظر اللسان «حنا»، والكتاب ٣٤١:٣
وشرح المفصل ١٥١:٥ وشرح الكافية لابن مالك ١٩٤٣:٤ وشرح التصريح ٣٢٩:٢، ومعجم شواهد النحو ٥٦.

هو منسوب إلى حانية[1]، وهو الموضع الذى يُباع فيه الخمر. ثم انتقل إلى ما ثالثه ياء أو[2] ألف فقال:

(ص) ... * ... وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ

(ش) فشمل قوله: ثالث الياء والألف وهما متساويان[3] فى وُجوب قلبهما واواً نحو: عَمِيٌّ وعَمَوِيّ، وفَتى وفَتَوِيّ[4]، وإنما قُلبت الألف فى «فَتى» واواً وأصلها الياء / كراهية اجتماع الكسرة والياآت. ٢٦٧ ب

«والحذفُ» مبتدأ، «ورَابِعاً» حال من الياء، «وأَحَقُّ» خبر المبتدأ، «وفِى الْيَا» متعلق بأحق، «وحَتْمٌ» خبر مقدم لقَلْب ثَالِثٍ، «ويَعِنّ» أي: يعرض وهو فى موضع الصفة لثالث. ثم قال:

(ص) وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا ... * ...

(ش) يعنى أنَّ ياء المنقوص إذا قُلبت واواً فتح ما قبل الواو كما سبق فى التمثيل، والتحقيق أنَّ الفتح سابق للقلب؛ لأن نحو: شَجٍ إِذَا قصد فيه النسب وجب قلب الكسرة فتحة[5] كما فى نحو نَمِر فتجب حينئذٍ قلب الواو والياء أَلِفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير كفَتَى فتُقلب الألف بَعْدُ واواً[6] كما قُلبت فى فتى، وكذلك أيضاً نحو: قَاضَوِيّ، لأن نظيره يغلب

---

(1) فى هـ ، ز «الحانية».
(2) فى الأصل، ك «وألف».
فى ش «ألف أو ياء» تقديم وتأخير.
(3) فى الأصل «منسوبان» تحريف وتصحيف.
قوله منسوبان: أي سواء كان الثالث فيهما ياء منقوص أو ألف مقصور.
(4) فى ت «نحو عمى عموى وفتى فتوى».
(5) فتقول: شَجِيّ وشَجَوِيّ، ونَمِرِيّ ونَمَرِوِيّ.
وهذا معنى قول ابن مالك فى شرح الكافية ٤: ١٩٣٠
وكـ (الفَتَى) فى نَسَبِ نحو (الشَّجِيّ) * فَعيْنَهُ افْتَحْ وَبِوَاوٍ بَعْدُ جِى
(6) فى ظ «واو».

فتُفتح أيضاً ضاد قَاضٍ كما تُفتح لام تغلب عند بعض العرب[1].

«وَذَا الْقَلْبِ» مفعول بأَوْلِ أي صاحب القلب، «وانْفِتَاحاً» مفعول ثان بأَوْلِ[2]. ثم قال:

(ص) ... وَفَعِلْ * وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ

(ش) يعنى أنَّ الاسم الثلاثى المكسور العين يجب فتح عينه، سواء كان مفتوح الفاء كنَمِر أو مكسورها كإِبِل أو مضمومها كدُئِل فتقول: نَمَرِيّ وإِبَلِيّ ودُئَلِي[3]، كراهة اجتماع الكسرة مع الياء[4].

«وفَعِلٌ» مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره افتح[5] و«فُعِلٌ» معطوف على «فَعِلْ» بحذف العاطف، وافتح خبر «فُعِل»[6] إذا جعل[7] مبتدأ «وعَيْناً»[8] مفعول بافتح وهما[9] متعلق بافتح، «وفِعِل» الآخر مبتدأ محذوف الخبر والتقدير. وفعل كذلك / أي: مثلهما فى وجوب فتح العين. ٢٦٨ أ

ثم قال:

(ص) وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ * وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ

---

(1) قال ابن مالك «والجيد فى النسب إلى (تَغْلب) ونحوه من الرباعى الساكن الثانى المكسور الثالث بقاء الكسرة، والفتح عند ابى العباس مُطَّرد، وعند سيبويه مقصور على السماع ومن المقول بالفتح والكسر (تَغْلِبى)».
انظر شرح الكافية ٤:١٩٤٧، وانظر الكتاب ٣:٣٤٠ وشرح المفصل ٥:٤٦، والهمع ٦:١٦٥.

(2) «بأول» ساقط من هـ ، ت.

(3) فى ش، ك «دُؤَلِيّ» وهى صواب.
انظر شرح المرادى ٥:١٢٩.

(4) فى ت «اليآت».

(5) «افتح» ساقطة من ك.

(6) فى هـ ، ت «المبتدأ».

(7) فى ش «جعلته».

(8) فى الأصل «وعينهما» تحريف.

(9) فى الأصل «ومنهما» تحريف.

(ش) قد تقدم دخول هذه المسألة تحت عموم قوله: «وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ» لكن فيما إحدى ياءيه أصلية كمَرْمَى فيه[1] لغتان: الحذف وهو الكثير، والقلب وذلك مفهوم من البيت، وكان حقه أن يأتى بهذا البيت عقب قوله: «وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِف». كما فعل فى الكافية لكن الأبيات التى ذكر[2] هنا مرتبط[3] بعضها ببعض فلم يمكن إدخاله فى أثنائها[4] فتعين تأخيره[5] عنها.

«ومَرْمَوِيٌّ» مرفوع بقيل، «وفِى الْمَرْمَى» متعلق «بقِيلَ»، «ومَرْمِيٌّ» مرفوع باختير.

ثم اعلم أنَّ ما آخره ياء مشددة إن تقدمها ثلاثة أحرف فصاعداً فالوجه الحذف وقد تقدم، وإن تقدمها حرفان فسيأتى[6]، وإن تقدمها حرف واحد فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَنَحْوُ حَيٍّ ثَانِيهِ يَجِبْ * وَارْدُدْهُ وَاواً إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

(ش) يعنى أنه إذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت إليه لم يُحذف منه شىء بل يفتح ثانيه وهو الياء الساكنة المدغمة فى الأخيرة، فإن كان أصله[7] واواً رَدَدْتها فقلت[8] فى طَىّ: طَوَوِىّ؛ لأنه من طَوَيْت وإنما قُلبت الياء الأخيرة واواً وهى منقلبة عن ياء كما قُلِبَتْ فى فَتًى وقد تقدم، وفُهم

---

(1) «فيه» ساقط من ش، هـ، ز، ك، ت.
(2) فى هـ، ز، ت «ذكرها» وعبارتها أحسن.
(3) فى ش، ك «مرتبطة».
(4) فى الأصل، ش، هـ، ز، ك، ت «إتيانها» تصحيف.
(5) فى ز «تأخيرها».
(6) يريد في قول ابن مالك فيما بعد.
وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لاَمٍ عَرِيَا * مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا
(7) فى ظ «أصلها».
(8) «فقلت» ساقط من ك

منه أن الياء الأولى إذا كانت «يَا» بالأصالة بقيت على حالها فتقول فى حَىّ: حَيَوِى / وإعراب البيت واضح. ثم قال: ٢٦٨/ب

(ص) وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ * وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

(ش) يعنى أنك إذا[١] نسبت إلى مثنى أو مجموع على حده حذفت العلامة ونسبت إلى واحِدِه[٢] فتقول فى النسب إلى زَيْدَيْن وزَيْدِين: زَيْدِىّ، وحمل الشارح كلام الناظم على أنَّ ذلك فيما سمى به من المثنى والمجموع وتبعه «المرادى»[٣]، وفيه نظر، والذى ينبغى أن يحمل عليه ما ذكرت، ويُفهم منه أن حكم ما سمى به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع.

و«عَلَم» مفعول باحذف، «ولِلنَّسَب» متعلق باحذف، «ومِثْلُ ذَا»[٤] مبتدأ، وخبره «وَجَبْ»، و«فِي جَمْع»[٥] متعلق بوجب.

ثم قال:

(ص) وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ * ...

(ش) يعنى أنه إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حُذفت المكسورة، كقولك في طَيِّبْ: طَيْبِىّ، كراهة اجتماع اليآت، وفُهم من المثال أنَّ الياء[٦] إذا كانت مفتوحة لم تُحذف نحو: هَبَيَّخ،

---

[١] «إذا» ساقطة من ز.

[٢] فى الأصل «واحد» تحريف.

[٣] قال المرادى «يحذف من المنسوب إليه أيضا ما فيه من علامة تثنية وجمع تصحيح كقولك فيمن اسمه مسلمان أو مسلمون أو مسلمات، مسلمِىّ. وأما مَن أجرى المثنى مجرى حمدان فإنه لا يحذف فتقول فيمن اسمه زيدان على الأول زيدى، وعلى الثانى زيدانى».

[٤] فى ت «إذا» تحريف.

[٥] في الأصل، ش، ك «جميع» وما أثبت هو الصواب كما فى هـ ، ز، ط، وت والألفية.

[٦] «أن الياء» ساقطة من ك.

وفى ش «أن الياء الأخيرة».

وكان القياس على هذا فى النسب إلى طىء: طيئىّ، لكن جاء على خلاف ذلك[1]، وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) ... * وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بِالأَلِفْ

(ش) ووجه[2] الشذوذ[3] أنَّ أصله على مقتضى القياس طيىء بسكون الياء ولكن قلبوا الياء ألفا، والياء إنما تُقلب[4] ألفاً قياساً إذا كانت متحركة، «وثَالِثٌ» مبتدأ وسوغ الابتداء به أنه صفة[5] لمحذوف /. ٢٦٩ أ

والتقدير: وحرف[6] ثالث أو[7] ياء ثالث، وخبره «يُحذِف»، «ومِنْ نَحْو» متعلق بحذف و«طَائِيٌّ» فاعل بشذ، «ومَقولاً» حال من طائى، و«بِالأَلِف»[8] متعلق بـ «مَقُولاً»[9].

ثم قال:

(ص) وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةَ الْتُزِمْ * وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ

(ش) يعنى أنَّ ما كان على وزن «فَعِيلَة» نحو: حنيفة تُحذف منه تاء التأنيث ولا[10] تجمع مع ياء النسب، وتحذف أيضاً منه الياء ويفتح ما قبلها، وإن [ما كان][11] على وزن «فُعَيْلَة» بضم الفاء نحو: جُهَيْنَة تُحذف أيضاً

---

(١) أي تركوا فيه القياس فقالوا: طَائِيٌّ.
(٢) فى ز، ك «وجه».
(٣) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «الشذوذ فيه».
(٤) فى ت «انقلبت» تحريف.
(٥) فى ش، ت «وصف».
(٦) فى ز «وحذف».
(٧) فى هـ ، ك «أي».
(٨) فى الأصل «بالألف».
(٩) فى الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «بمقول». وما أثبتُّ أدق كما فى ز والألفية.
(١٠) فى ش «إذ لا يجمع».
(١١) «ما كان» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

منه التاء والياء وتبقى الفتحة التى قبل التاء[1] فتقول فى حَنِيفَة: حَنَفِيّ، وفى جُهَيْنَة: جُهَنِيّ. «وفَعَلِيٌّ» مبتدأ وخبره «الْتُزِمْ»، «وَفِى فَعِيلَةٍ» متعلق بالْتُزِم، وإعراب عجز البيت كصدره، «وفَعِيلَة وفُعَيْلَة» غير منصرفين للتأنيث والعلمية. ثم قال:

(ص) وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا * مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أَوْلِيَا

(ش) يعنى أنهم ألحقوا «بفَعِيلَة وفُعَيْلَة» فى الحذف[2] ما كان على «فَعِيل أو فُعَيل» بغير تاء وكان معتل اللام نحو: عَدِىّ وقُصَىّ، فتقول: فيهما: عَدَوِىّ وقُصَوِىّ[3] وأَلْحَقُوا يعنى العرب، «ومُعَلّ» مفعول بألحقوا، و«عَرِيَا» فى موضع النعت لمعل، و«مِنَ الْمِثَالَيْنِ» متعلق بمُعَلّ، «وبِمَا» متعلق بأَلْحَقُوا، «وما» موصولة وصلتها «أُولِيا» و«التَّا» مفعول ثانٍ «لأُوْلِيا» والمفعول الأول ضمير مستتر فى أوليا، وهو العائد على ما، وما ذكر فى «فَعِيلَة وفُعَيْلة» من حذف يائيهما[4] / إنما ذلك ما لم يكونا معتلى العين أو مضعفيهما[5] وإلى ذلك أشار بقوله: ٢٦٩ ب

(ص) وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ * وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَهْ

(ش) يعنى ما كان معتل العين أو مضعفها من الوزنين يتمم[6] أي: لا يُحذف ياؤهما لثقل التضعيف والإعلال[7] ومثّل «بفَعِيلَة» بفتح

---

(1) فى ت «الياء».

(2) فى هـ ، ظ «بحذف الياء».

وفى ش، ز، ك «فى حذف الياء» وعبارتها أحسن.

(3) بعد «وقصوى» فى ز، ك، ت زيادة «فإن كانت الياء المشددة بعد حرفين نحو «عَلِىّ» جاز لك الوجهان، تقول: عَلَوِىّ أو عليىّ. والأول أجود «والزيادة هنا غير لازمة، ولعلها من تعليقات الحاشية، ودخلت فى المتن فى تلك النسخ سهواً».

(4) فى ز، ظ «تائيهما».

(5) فى هـ ، ز، ت «مضعفهما».

(6) فى الأصل «يتم» تحريف.

(7) فى ش «والإعلال نحو شديد».

الفاء(١)، ولم يمثل «بفُعَيْلَة» بضمها وهما سواء فى وجوب التتميم، وإنما استغنى بفَعِيلَة عن فُعَيْلَة؛ لأن العلة موجودة فيهما، وفُهم من البيتين أنَّ ما كان على «فَعِيل» صحيح اللام مجرداً من التاء يتمم(٢) على الأصل نحو: عَقِيل، وعُقَيْل فتقول فيهما: عَقِيلِيّ وعُقَيْلِيّ. وإعراب البيت واضح.
ثم قال:

(ص) وَهَمْزُ ذِى مَدٍّ يَنَالُ فِى النَّسَبْ مَا كَانَ فِى تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

(ش) يعنى أنَّ حكم الممدود فى النسب كحكمه في التثنية فتقول فى نحو: حَمْرَاء حَمْرَاوِيّ، كما تقول: حَمْرَاوَان، وتقول فى عِلْبَاء وكِسَاء وحَيَاء: عِلْبَاوِيّ وكِسَاوِيّ وحياوِى، وعِلْبَائِيّ وكِسَائِيّ وحَيَائِيّ، كما تقول فى التثنية، وقد تقدم ذكر(٣) ذلك كله. «وَهَمْزُ»(٤) مبتدأ، «ويَنَالُ» يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها وهو فى موضع الخبر، و«مَا» مفعول ثان بيُنال إن ضم ياؤه، وفى يُنَال ضمير مستتر عائد(٥) على المبتدأ وهو المفعول الأول، وإن كان «يَنَال» بفتح الياء «فما» مفعول وهى موصولة وصلتها كان، «وانْتَسَبْ» فى موضع خبر كان، «وفِى تَثْنِيَة» متعلق «بانْتَسَب». ثم انتقل إلى النسب المركب(٦) وهو ثلاثة أقسام: مركب تركيب / إسناد(٧)، وتركيب ٢٧٠/أ
مزج، وتركيب إضافة، وقد أشار إلى الأول والثانى فقال:

---

(١) يريد قوله: كالطَّوِيلَة تقول فيها طَوِيلِيّ. ومثال فُعَيْلَة نُوَيْرَة تقول فيها نُوَيْرِىّ.
ونُوَيْرَة: اسم لناحية فى مصر.
(٢) «يتم» ساقطة من ت.
وفى الأصل، ش، ك «يتم» تحريف.
(٣) «ذكر» ساقطة من هـ ، ز، ت.
(٤) فى ت «وهو» تحريف.
(٥) فى ش «يعود».
(٦) فى هـ ، ز، ظ، ت «إلى المركب» تحريف.
(٧) فى ت «إسنادى».

(ص) وَالنَّسَبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا * رُكِّبَ مَزْجاً ...

(ش) يعنى بالجملة: الجملة المُسمى بها وهو تركيب الاسناد، فيُنسب إلى صدرها وصدر المركب تركيب مزج، والمزج: الخلط، فمثال الجملة: بَرَق نَحْرُه فتقول فى النسب إليه: بَرَقِيّ، ومثال المزج: بَعْلَبَك، فتقول فى النسب إليه: بَعْلِيّ. ثم انتقل إلى الثالث وهو المركب الإضافى وهو على قسمين[1] قسم يُنسب إلى عجزه، وقسم ينسب إلى صدره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... ... وَلِثَانٍ تَمِّمَا
إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوَ ابْ * أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

(ش) فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها[2] للعجز:

أولها: أن يكون مبدوءاً بابن نحو: ابْن الزُّبَيْر فتقول في النسب إليه زُبَيْرِيٌّ.

ثانيها: أن يكون مبدوءاً بأَب، وهو[3] الكنية. نحو: أَبِي[4] بَكْر فتقول فيه: بَكْرِيّ.

ثالثها: أن يكون الأوّل يُعَرَّفُ بالثانى نحو: غُلاَمُ زَيْدٍ فتقول فيه: زَيْدِيّ كذا قال الشارح وفيه نظر[5].

---

(1) فى ز «قسمان» خطأ من الناسخ.
(2) فى ش «لا ينسب فيها إلا للعجز».
(3) فى هـ، ز «وهى».
(4) فى ز «أبى بكر رضى الله عنه».
(5) قال ابن الناظم ٨٠١ «إن كان صدره معرفاً بعجزه حذف صدره، ونُسب إلى عجزه كقولك فى غُلاَم زَيْد: زَيْدِيّ».
وللمكودى فى ذلك نظر لم يذكره، وذكره الأشمونى فى تنبيهاته بقوله:
«يعنون بالمضاف هنا ما كان علَماً أو غالباً لا مثل غلام زيد، فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف، وإن أراد غلام زيد مجعولاً علماً، فليس من قبيل ما تعرّف فيه الأول بالثانى، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس».
شرح الأشمونى ٤:١٩١، وانظر شرح الكافية لابن مالك ٤:١٩٥٣.

الرابع: أن يخاف اللبس وسيأتى. ثم أشار إلى الثانى وهو ما ينسب إلى صدره فقال:

(ص) فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ ...

(ش) يعنى أنَّ المضاف إن لم يكن أحد الثلاثة المذكورة نسب إلى صدره[1] نحو: امرىء القيس فتقول فيه: امْرِئِيّ، فإن خيف لبس نسب إلى العجز، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ / ٢٧٠ ب

(ش) يعنى إذا خيف اللبس نسب إلى الثانى نحو: عَبْدِ شَمْسٍ وَعَبْدِ مَنَاف وعَبْدِ الأَشْهَلِ فتقول: شَمْسِيّ ومَنَافِيّ وأَشْهَلِيّ؛ لأنك لو نسبت للصدر فقلت: عَبْدِيّ، لالتبس[2]، لم يُدْر هل هو منسوب لِعَبْدِ شَمْسٍ أو لِعَبْدِ مَنَافٍ، أو لِعَبْدِ الأَشْهَلِ. وهذا هو القسم الرابع مما ينسب[3] فيه للثانى[4]. و«لِصَدْرٍ» متعلق بانْسُب، «وصَدْرِ مَا» معطوف، و«مَا» مصدرية وصلتها «رُكِّبَ»، و«مَزْجاً» مصدر على حذف مضاف والتقدير: ركب تركيب مزج و«لِثَانٍ» معطوف على «لِصَدْرٍ»، و«إِضَافَةً» مفعول بتمم، «وتمم» فى موضع الصفة لثان[5]، «ومَبْدُوءَةً» نعت لإضافة، «وبابْن» متعلق بمبدوءة، «وما» معطوف على «ثَانٍ» وهى موصولة، «والتَّعْرِيفُ» مبتدأ وخبره «وجَبَ»، و«لَهُ» متعلق بوجب، والجملة صلة «ما»، و«فى» متعلق بانسبن، و«ما» موصولة وصلتها «سِوَى» وهذا إشارة لما ذكر، ولو قال: «فِيمَا سِوَى هَذِي»

---

(١) فى ش «صدرها».

(٢) فى ش، هـ ، ز، ك «التبس».

(٣) فى هـ «ينتسب».

(٤) فى ك «الثانى».

(٥) «لثان» ساقطة من ز، ك.

إشارة للمواضع المذكورة لكان أحسن، «وما» مصدرية ظرفية[1] أي مدة عدم خوف اللبس. ثم إنَّ الثلاثى المحذوف منه حرف إما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين، فإن حُذفت[2] منه اللام فهو إما جائز الجبر وإما واجب[3]، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللاَّمِ مَا مِنْهُ[4] حُذِفْ * جَوَازاً إنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ * ...

(ش) يعنى أنَّ الثلاثى المحذوف منه اللام إذا لم يرد المحذوف فى التثنية / وجمعى التصحيح، جاز جبره وإبقاؤه على حاله. فتقول فى «يَدٍ» و«عَدٍ»[5] «ودَمٍ»: «يَدِىّ» و«يَدَوِيّ» و«عَدِيّ» و«عَدَوِيّ» و«دَمِيّ» و«دَمَوِيّ»، لأنك تقول في تثنيتهما يَدَان وعَدَان و«دَمَان»، وفى نحو: ثُبَة ثُبَوِىّ وثُبِيِىّ؛ لأنك تقول فى جمعها[6] ثُبَات بغير رد. ثم أشار إلى الثانى بقوله: ٢٧١ / أ

(ص) ... * وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِى تَوْفِيَهْ

(ش) يعنى أنَّ ما جبر فى التثنية وجمعى التصحيح جبر فى النسب وجوباً نحو أَبٌ وأَخٌ وعِضَة[7] وسَنَة فتقول فيها: أَبَوِيّ وأَخَوِيّ وَعِضَوِيّ وسَنَهِيّ أو سَنَوِيّ[8] على الخلاف فى لامها؛ لأنك تقول في التثنية أَخَوَان

---

[1] فى الأصل، ك «وظرفية».
[2] فى ش، هـ ، ز، ك «حذف».
[3] فى ش «أو واجب».
[4] فى ت «منه ما» تقديم وتأخير.
[5] فى ز، هـ ، ت «وغد، وغدى، وغدان».
[6] فى ش «جمعه».
[7] العِضَة: تطلق على كل شجر يعظم له شوك.
[8] «أو سنوى» ساقط من ت.
«قوله على الخلاف فى لامها: ليس المراد أنه وقع خلاف بين النحاة وإنما الخلاف بين العرب، فكون لام الكلمة هاء لغة أهل الحجاز، وكونها واواً لغة غيرهم» (حاشية ابن حمدون ٢:١٥٤) وانظر الكتاب ٣:٣٦٠ وشرح الأشمونى ٤:١٩٣.

وأَبَوَان، وفى الجمع عَضَوَات[1] وسَنَوَات أو سَنَهَات، و«بِرَدٍّ» متعلق باجبر، و«رَدٌّ» مصدر مضاف إلى المفعول، «وما» مفعول «بِرَدّ» وهى موصولة وصلتها «حُذِف»، و«مِنْه» متعلق بحذف، «وَجَوَازاً» مصدر، والظاهر أنه نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير: وَاجْبُرْ جَبْراً ذَا جَوَاز، «وإن» شرط[2] «ورَدُّهُ» اسم «يَكُ» و«أُلِف» فى موضع خبرها، «وفِى جَمْعَىْ»[3] متعلق بأُلِف، «وحَقٌّ مَجْبُورٍ» إلى آخره جملة اسمية مستأنفة، ثم قال:

(ص) وَبِأَخٍ أُخْتاً وَبِابْنٍ بِنْتَا * أَلْحِق ...

(ش) يعنى أنَّ «أختا» إذا نسبت إليها[4] قلت: أَخَوِيّ كما تقول في النسب إلى أخ، وإذا نسبت إلى بِنْت قلت: بَنَوِيّ كما تقول في النسب إلى ابْنٍ، أما إلحاقه أختاً بأخ فلا إشكال فيه، وأما إلحاقه بنتاً / بابْنٍ ففيه نظر؛ ٢٧١ ب
لأنَّ النسب إلى ابن يجوز [فيه][5] ابْنِيّ وبَنَوِيّ فمن أين يعلم أنَّ «بِنْتاً» يقال فى النسب إليها بَنَوِيّ فقط، والعذر له فى ذلك، أنه إنما أحال على مَن قال فى ابن بَنَوِيّ، ولا يصح حمله على مَن قال: ابْنِيّ لعدم همزة الوصل فى بنت، هذا الذى ذكرته[6] فى النسب إلى أُخْت وبِنْت هو مذهب الجمهور[7] وخالف «يونس» فى ذلك وعليه نبه بقوله:

(ص) ... * ... وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

(ش) يعنى أنَّ «يونس» يقول فى النسب إلى أُخت أُخْتِيّ، وإلى بنت

---

[1] فى الأصل، ز، ظ، ك، ت «عضيات» وما أثبتّ من ش، هـ أصح وفى ش «عضوات أو عضيات، ويجوز عضهات كـ «سنهات» ».
[2] فى ش «وإن لم يكن شرط» وعبارتها أكمل.
[3] فى الأصل، ظ و«فى جمع» تحريف.
[4] «إليها» ساقط من ش.
[5] «فيه» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[6] فى ش «ذكره».
[7] انظر الكتاب ٣: ٣٦١، ٣٦٢ وشرح الكافية لابن مالك ٤: ١٩٥٥ وشرح الأشمونى ٤: ١٩٤.

بِنْتِيّ[1]. «وبِأَخٍ» متعلق «بِأَلْحِقْ»، و«أُخْتًا» مفعول بأَلْحِقْ، «وبِنْتًا» معطوف على «أُخْتًا»، وفَصَلَ بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور وهو جائز خلافاً «للفارسي»[2]، «ويُونُسُ» مبتدأ، «وصرفه ضرورة «وأَبَى» فى موضع الخبر و«حَذْفَ التَّا» مفعول بِأَبَى. ثم قال:

(ص) وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِى[3] * ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَلاَ وَلاَئِى

(ش) يعنى أنك إذا نسبت إلى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب أن تضعّف الثانى فتقول فى «لَوْ وَكَىْ وَلاَ» مسمى بهما: لَوَوِىّ[4] وكَيَوِىّ ولاَئِيّ وفى ذلك نظر؛ لأن ما سمى به مما ثانيه ذو لين يجب تضعيفه وجعله من ثلاثة أحرف دون[5] نسب وتقدم[6] مثل ذلك عند ذكر «ما» فى التصغير، «والثَّانِيَ» مفعول «بضَاعِف»[7]، «ومِنْ ثُنَائِى» فى موضع الحال من «الثَّانِى» «وثَانِيه» مبتدأ، وذو لِين[8] خبره، «ولِينٍ» بكسر اللام / وهو مصدر ٢٧٢ أ

---

[1] فى النسب إلى بنت وأخت مذاهب هى:
مذهب الخليل وسيبويه إلحاق أخت وبنت فى النسب بأخ وابن، فتحذف منهما تاء التأنيث ويُرَدّ إليهما المحذوف فيقال: أَخَوِيٌّ، وبنَوِيٌّ، كما يُفعل بأخ وابن، ومذهب يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما، فتقول: «أُخْتِيّ وبِنْتِيّ» ومذهب الأخفش أنه تُحذَف التاء، ويُقَرّ ما قبلها على سكونه، وما قبل الساكن على حركته ويرد المحذوف فيقال: بَنَوِىّ، وأَخَوِىّ.
انظر الكتاب ٣:٣٦٠، ٣٦١، والهمع ٦:١٧٠، وشرح ابن عقيل ٢:٥٠٣.

[2] ذهب الفارسى إلى أنه لا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور. (المسائل العسكرية ١٦٤)

[3] فى ت «ثناء» تحريف.

[4] فى ز «لوى».
قال ابن حمدون: « ـ قول المكودى مسمى بها لووى ـ فك المكودى الإدغام فى الواوين فى لو تبعا للشارح والكافية ولا وجه له؛ لأنه ليس من باب حى، والمتعين الإدغام وهو الذى فى المرادى والتوضيح. «والأشمونى» حاشية ابن حمدون ٢:١٥٤.
انظر شرح الكافية ٤:١٩٥٦، وشرح ابن الناظم ص ٨٠٣ وشرح المرادى ٥:١٤٨.

[5] فى الأصل «ذوا» تحريف.

[6] فى ظ «وقد قدم» .

[7] فى هـ ، ك «بضعف» تحريف.

[8] «لين» ساقطة من هـ .

والمبتدأ وخبره في موضع نعت لثنائي[1]. ثم انتقل إلى المحذوف الفاء فقال:

(ص) وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الفَا عَدِمْ * فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

(ش) يعني أنَّ ما حذفت منه الفاء وكانت لامه ياء كشِيَة ودِيَة[2] يجب جبره يعني رد ما حُذِف منه وهو الواو، وبفتح[3] عينه فتقول: وِشَوِيّ[4] ودَوِيّ. وفي قوله: «وفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ» موافقة لمذهب «سيبويه» والأخفش[5] بتركها ساكنة فتقول: وَشْيِيّ، وفُهِم منه أنَّ المحذوف الفاء إذا[6] [كانت[7]] لامه غير ياء لم يرد نحو: «عِدَة»، «وعِدِيّ»[8] وفُهم أيضاً أنَّ المحذوف العين لا يرد محذوفه لسكوته عنه نحو: «مُذْ»[9] مسمى بها فإنَّ أصلها مُنْذُ «وَإِنْ يَكُنْ» شرط، «ومَا» اسم يكن وهي موصولة وصلتها «عَدِم» و«الْفَا» مفعول بعدم و«كَشِيَة» خبر يكن، «والْفَا»

---

(1) في هـ ، ز، ظ، ك، ت «لثان» تحريف.

(2) في الأصل، ش، ك «ودمية» وما أثبتُّ أصح لما ذكره بعد ذلك في النسب إليه بقوله «ودَوِيّ».

(3) في هـ ، ظ، ت «وفتح» تصحيف.

وفي ز، ك «وفتح» تصحيف.

(4) في ظ «وشيبيّ»

(5) قال المبرد «وكان أبو الحسن الأخفش يقول في النسب إلى شية وِشْيِيّ لأنه يقول: إذا رددت ما ذهب من الحرف رددته إلى أصله وُثبتت الياء لسكون ما قبلها».

المقتضب ٣:١٥٦ وانظر الكتاب ٣:٣٦٩.

(6) في الأصل «إذ».

(7) «كانت» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.

وفي ش، ك «كان».

(8) في ز «فتقول وعدى».

قال سيبويه «في باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين، وذلك عدة. فإذا أضفت قلت: «عِديّ»، ولا ترده الإضافة إلى أصله لبعدها من ياءي الإضافة، ولا تقول عِدَوِيّ فتلحق بعد اللام شيئاً ليس من الحرف، يدلك على ذلك التصغير ألا ترى أنك تقول: وُعَيْدَة فترد الفاء، ولا ينبغي أن تُلحق الاسم زائدة، فتجعلها أولى من نفس الحرف في الإضافة كما لم تفعل ذلك في التحقير، ولا سبيل إلى رد الفاء لبعدها»

«الكتاب ٣:٣٦٩»

(9) تقول في النسب إلى «مُذ» إذا سميت به رجلاً «مُذِيّ» ولا يجوز مُنْذِيّ.

جواب الشرط[١]، وجَبْرُهُ مبتدأ، «وفَتْحُ عَيْنِه» معطوف عليه، «والْتُزِم» فى موضع الخبر عنهما، وكان حقه أن يقول «التزما» لكن أفرد[٢] على معنى ما ذكر[٣] ثم قال:

(ص) وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ * إِنْ لَم يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ[٤]

(ش) يعنى أنك إذا نسبت إلى جمع باق[٥] على جمعيته ولم يشابه[٦] فى الوضع المفرد، جِيءَ بواحده ونسب[٧] إليه كقولك فى النسب إلى فرائِض فَرَضِيّ وفُهم من قوله: «إِنْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ»، أنه إذا شابهه نسب إلى لفظه وشمل نوعين: أحدهما / ما أهمل[٨] واحده كعباديد[٩]، ٢٧٢/ب
والآخر ما سمى به كأَنْصار فتقول فيهما: عباديدي[١٠] وأَنْصارِيّ، «وَالْوَاحِدَ» مفعول باذكر، و«نَاسِباً» حال من الضمير المستتر فى اذكر، «ولِلْجَمْعِ» متعلق بناسبا[١١]، و«إن» شرط وحُذف جواب الشرط لدلالة ما تقدم عليه. ثم اعلم أنَّ النسب يكون بالياء المشددة المذكورة[١٢] كما تقدم، ويكون بأوزان نبه عليها بقوله:

---

[١] يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك «فجبره وفتح عينه التزم».
[٢] فى ز، ت «أفرده».
[٣] فى ت «ما ذكرته».
ما بعد «عنهما» إلى هنا ساقط من ش.
[٤] فى ز «بالوصف» تحريف.
[٥] فى ز «باقى».
[٦] فى ظ «يشابهه».
[٧] فى الأصل «ونسبت».
والأحسن أن يقول «وانسب إليه».
[٨] فى ش «يهمل».
[٩] فى الأصل «كعنا زيد».
[١٠] فى الأصل «عنا زيدى».
[١١] فى هـ ، ظ، ت «بناسب» تحريف.
[١٢] «المذكورة» ساقطة من ز.

(ص) وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعَلْ * فِى نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

(ش) فذكر ثلاثة أوزان:

الأول: «فَاعِل» بمعنى صاحب كذا. نحو: تَامِر ولاَبِنٍ وكَاسٍ أي صاحب تمر، وصاحب لَبن، وصاحب كُسْوَة[1].

الثاني: «فَعَّال» فى الحِرَف غالباً نحو: حَدَّاد وقَزَّاز[2].

[الثالث][3]: فَعِل بمعنى صاحب كذا.

نحو: طَعِمٌ ولَبِسٌ بمعنى ذى طعام، وذى لباس. «وَمَعَ» متعلق «بأغنى» و«فَعِلٌ» مبتدأ وخبره «أَغْنَى». ثم قال:

(ص) وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا * عَلَى الَّذِى يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

(ش) يعنى أنَّ ما خالف ما قدمته من الأحكام والضوابط[4] يقتصر على ما نقل منه أي[5]: يحفظ[6] ولا يُقاس عليه، وهو كثير، ومنه قولهم فى المنسوب[7] إلى الْبَصْرَة بِصْرِيّ بكسر الباء، وإلى الدَّهْر دُهْرِيّ بضم الدال، وإلى مَرْوَ مَرْوَزِى بزيادة الزاي. و«غَيْرُ» مبتدأ، «وما» موصولة وصلتها «أَسْلَفْتُه» والضمير العائد على[8] الموصول الهاء فى «أَسْلَفْتُه»، «ومُقَرَّرًا» حال

---

(١) فى ز «كسرة».

(٢) فى ش زيادة «وقزاز وخزاز وبزار»

قال الخضرى: «هذه الصيغ غير مقيسة عند سيبويه وإن كثر بعضها فلا يقال دَقَّاق وفَكَّاه وبَرَّار لبياع الدقيق والفاكهة والبر قياساً على ما سمع من نحو عطار وبَقَّال. والمبرد يقيسه»

حاشية الخضرى ٢:١٧٥

(٣) «الثالث تكملة من ش».

(٤) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «والضوابط في النسب.

(٥) في الاصل «أم» تحريف.

(٦) في ز «حفظ».

(٧) في ظ «النسب».

(٨) في الاصل «في».

من الهاء واقْتُصِرَا / خبر «غَيْرُ»، «وعَلَى الَّذِى» متعلق بـ «اقْتُصِرَا»، و«يُنْقَلُ ٢٧٣/أ
مِنْهُ» صلة «الَّذِى»، والضمير العائد على «الَّذَى» الهاء فى «منه».

****

(الوقف)

(ش) الوقف[1] قطع النطق عند آخر الكلمة[2] فإن كان الموقوف عليه منونًا ففيه ثلاث لغات: حذف التنوين مطلقا[3] وتسكين ما قبله نحو: قَامَ زَيْد ورَأَيْتُ زَيْد ومَرَرْتُ بِزَيْد[4]، وإبدال[5] التنوين من جنس حركة ما قبله مطلقا[6] نحو: قَامَ زَيْدُو، ورَأَيْتُ زَيْدَا، ومَرَرْتُ بِزَيْدِى. وحذفه بعد ضمة أو كسره، وإبداله ألفاً بعد فتحه، وهذه اللغة الفصيحة[7] ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال:

(ص) تَنوِيناً اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا * وَقْفاً وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

(ش) يعنى أنَّ التنوين إذا كان إثر فتحة جعلته أي التنوين أَلِفاً وإذا كان إثر غير[8] فتح حذفته، وشمل «غَيْرِ فَتْحٍ»[9]: الضم والكسر، والمراد بالفتح

---

(١) «الوقف» ساقطة من ك.
وفى هـ ، ز، «الوقف هو».
(٢) فى الأصل، ك، ت «الحركة».
وفى ظ «الكلمة المتحركة».
(٣) فى ك «قبله مطلقا»
«وقوله: حذف التنوين مطلقا أي فى حالة الرفع والنصب والجر وهذه لغة ربيعة، وإعرابه حينئذٍ أن تقول فى زيد من قام زيد بالسكون انه فاعل بقام مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره المانع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف. ومثل ذلك يقال فى حالتى النصب والجر «حاشية ابن حمدون ١٥٦:٢»
(٤) «ومررت بزيد» ساقطة من هـ .
(٥) فى ظ، ت «وأبدل» تحريف.
(٦) هذه لغة الأزد وهو الإعراب بالحركات الثلاثة.
(٧) كقولك: هذا زيدْ، ومررت بزيدْ، ورأيت زيداً.
(٨) «غير» ساقطة من ت.
(٩) فى هـ ، ز، ت «الفتح».

فتح الإعراب[1] «وتَنوِيناً» مفعول أول بـ «اجْعَل»[2]، «ووَقْفاً» مصدر فى موضع نصب على الحال من الضمير المستتر فى اجعل أو مفعول له، و«إِثْرَ» ظرف متعلق بـ «احْذِفَا»، «وألِف احذفا»[3] بدل من نون التوكيد الخفيفة[4] ثم قال[5]:

(ص) وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ * صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ

(ش) يعنى أنَّ هاء الضمير فى الوقف إذا كان صِلَةَ[6] غير الفتح تُحذفت وشمل الضم والكسر / نحو: رَأَيْتُهُ ومَرَرْتُ بِهِ فتقف عليهما[7] بالسكون وفُهم من قوله: «غَيْرِ الْفَتْحِ» أنَّ الواقعة بعد الفتح لا تُحذف وهى ضمير المؤنث[8] نحو: رَأَيْتُهَا، والمُراد هنا بالفتح فتح البناء، وفُهم من قوله: «فِي سِوَى اضْطِرَارِ» أنَّ الوقف، أي[9]: على الواو والياء فى الاضطرار، و«لِوَقْفٍ»[10] متعلق بـ «احذف» واللام للتعليل، و«فِي سِوَى» متعلق بـ «احذف»[11] و«صِلَةَ» مفعول بـ «احذف»، و«فِي الإِضْمَارِ» متعلق بـ «صلة». ٢٧٣ ب

ثم قال:

---

(1) «قول المكودى والمراد بالفتح فتح الإعراب. هذا سهو منه - رحمه الله - إذ لا فرق بين فتحة الإعراب - نحو: رأيت زيداً وبين فتحة البناء نحو: وبهاً اسم فعل بمعنى أعْجَبُ إذا وقفت عليه، وقد صرح بالعموم صاحب التوضيح وصاحب الكافية «حاشية ابن حمدون ٢: ١٥٦»

(2) فى ش «باجعل وإثر ظرف متعلق باجعل، وألفاً مفعول ثان بوقفا».

(3) فى هـ «احذف» تحريف.

(4) فى ش «وتلو مفعول باحذفا، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة» وهذا الإعراب أكمل وأحسن.

(5) «ثم قال» ساقط من ز.

(6) فى هـ ، ظ «صلته».
وفى ز «صلتها».

(7) فى ش «فيوقف عليها».

(8) فى ز «المؤنثة».

(9) فى ش «أنه أتى الوقف».
وفى هـ ، ز، ظ، ت «أن الوقف أتى».

(10) فى الأصل «لوقف».

(11) ما بعد «باحذف» إلى هنا ساقط من ش.

(ص) وَأَشْبَهَتْ إِذًا[1] مُنَوَّنًا نُصِبْ * فَأَلِفاً فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

(ش) يعني أنَّ «إذن» التى هي من النواصب يوقف عليها بإبدال النون ألفا لشبهه[2] بالتنوين بعد الفتح فتقول: «إِذَا» وفُهم من قوله: «وَأَشْبَهَتْ» أنَّ الوقف عليها بالألف على خلاف الأصل، وإنما هو للشبه ولذلك ذكر بعضهم الوقف عليها بالنون على الأصل[3] «وَإِذًا»[4] فاعل بأَشْبَهَتْ و«مُنَوَّنًا» مفعول بأشبهت[5]، «ونُصِبْ» فى موضع الصفة لـ منونا[6]، «ونُونُهَا» مبتدأ، «وقُلِبْ» خبره، و«أَلِفًا» حال من الضمير فى قلب. ثم قال:

(ص) وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِى التَّنْوِينِ مَا * لَمْ يُنْصَبَ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا

(ش) يعنى أنَّ حذف الياء من المنقوص[7] إذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها. فشمل المرفوع نحو: هَذَا قَاضٍ، والمجرور[8] نحو: مَرَرْتُ بِقَاضٍ

---

[1] فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «إذن» وهى صحيحة.
وما أثبت من الألفية، ش، ك.

[2] فى ش «لشبهها»

[3] قال المرادى: «اختلف فى الوقف على إذاً فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنون المنصوب، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون، لأنها بمنزلة أنْ، ونقل عن المازنى والمبرد،
واختلف النحويون فى رسمها على ثلاثة مذاهب:
أحدها: أنها تكتب بالألف، لأنها يوقف عليها بالألف قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت فى المصحف.
والثانى: أنها تكتب بالنون، قيل: وإليه ذهب المبرد والأكثرون.
والثالث: التفصيل. فإن ألغيت كُتبت بالألف لضعفها، وإن اعملت كُتبت بالنون لقوتها. قاله الفراء وقال ابن عصفور الصحيح كتبها بالنون».
شرح المرادى ٥:١٥٩.

[4] فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «وإذن».

[5] «ومنوناً مفعول بأشبهت» ساقط من ك.

[6] فى الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «لمنون».
وما أثبتُّ أدقّ كما فى ز، والألفية.

[7] فى ش «المنقوص المنون» وعبارتها أكمل.

[8] فى ت «فالمجرور»

بحذف الياء[١] فيهما، وفُهم من قوله: «مَا لَمْ يُنْصَب» / أنَّ الياء لا تُحذف ٢٧٤ أ
من المنصوب، وفُهم مما تقدم من قوله: «تَنْوِيناً اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفاً»، أنَّ المنقوص المنون المنصوب[٢] يبدل فيه التنوين أَلِفاً نحو: رَأَيْتُ قَاضِياً، وفُهم من قوله: «أَوْلَى» أنَّ جواز الوقف عليهما بالياء مرجوح نحو: هَذَا قَاضِى وَمَرَرْتُ بِقَاضِى، هذا حكم المنقوص المنون، وأما غير المنون فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَغَيْرُ ذِى التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ .. * ...

(ش) يعنى أنَّ المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فإثبات الياء فيه أولى من حذفها[٣] نحو: هَذَا الْقَاضِى ومَرَرْتُ بِالْقَاضِى، ويعنى بغَيْرِ ذِى[٤] التَّنْوِين المقرون بأل، وما ذكره من أنه عكس المنون إنما ذلك فى المرفوع والمجرور كما مَثَّل[٥]، وأما المنصوب فليس في الوقف إلا إثبات[٦] الياء، وإن[٧] كان المنقوص محذوف[٨] العين[٩] فليس فيه إلا وجه واحد أشار إليه بقوله:

(ص) ... وَفِى * نَحْوِ مَرٍ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِى

(ش) يعني أنَّ نحو: مُرٍ اسم فاعل من أَرَى[١٠] إذا وقف عليه لزم رد

---

[١] فى ظ «التنوين» تحريف.
[٢] «المنصوب» ساقطة من ت.
[٣] صرح بذلك أيضاً ابن مالك فى شرح الكافية ٤:١٩٨٧.
[٤] «ذى» ساقطة من ك.
[٥] فى هـ «كما مر».
[٦] فى ك، ت «بإثبات».
[٧] فى هـ «وإذا».
[٨] فى ز «محذوفاً».
[٩] «العين» ساقطة من ز.
[١٠] فى ز «أَرَ» تحريف.

الياء فتقول: هَذَا مُرِى ومَرَرْتُ بمُرِى، وإنما لزم فيه رد الياء[1] لكثرة ما حُذف منه فإن أصله مُرْئِى[2] على وزن مُفْعِل فنُقلت حركة الهمزة إلى الراء وحُذِفت الهمزة، وفُعِل بالياء ما فُعِل بياء قاضٍ ونحوه من حذف حركته وحذفه لالتقائه مع التنوين، ولم يبق من أصول الكلمة إلا الراء، فلو سكنوها[3] فى الوقف لكان ذلك إجحافاً به. قوله: «وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوص» / ٢٧٤ ب
مبتدأ، «وذِى التَّنْوِينِ» نعت للمنقوص، «ومَا» ظرفية مصدرية، «وأَوْلَى» خبر المبتدأ، «ومِنْ ثُبُوتٍ» متعلق بأَوْلَى، و«فَاعْلَما»[4] تتميم، لصحة الاستغناء عنه، «وَغَيْرُ ذِى التَّنْوِينِ» مبتدأ وخبره بالعكس، و«لُزُومُ» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، وهو «رَدٌّ»، «ورَدٌّ» مصدر أيضاً وهو مضاف للمفعول[5]، «واقْتُفِى» خبر المبتدأ، «وفِى نَحْوِ» متعلق باقتفى. ثم اعلم أنَّ الموقوف عليه إذا كان متحركاً فإما أن يكون تاء تأنيث أو غيرها، فإن كان تاء تأنيث وقف عليها بالسكون خاصةً وهو الأصل، وإن كان غيرها جاز فيه السكون، والرَّوْمُ[6] والإِشْمَامُ والتَّضْعِيفُ والنَّقْلُ، وذلك بشروط يأتى ذكرها، وقد أشار ألى الأول والثانى بقوله:

(ص) وَغَيْرَ هَا التأنيث من متحَرِّكِ * سَكِّنْهُ أو قف رَائِمَ التَّحَرُّكِ

(ش) يعنى أنَّ غير هاء[7] التأنيث من المُحرَّك يجوز تسكينه ورَوْمُه والأصل التسكين[8]، وأما الرَّوْم فهو إخفاء الصوت بالحركة، ويجوز فى

---

[1] ما بعد «لزم رد الياء» إلى هنا ساقط من ش، ك.
[2] فى ز «مرأى».
[3] فى الأصل «لسكونها» تحريف.
[4] فى هـ، ظ، ت «واعلما» تحريف.
[5] فى ش «إلى المفعول».
[6] فى الأصل «واللزوم» تحريف.
[7] فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «تاء».
[8] فى ش «التسكين ولا إشكال».

الحركات الثلاث، وفُهم من استثنائه هاء التأنيث أنه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها[1] وسيُبين بعد كيف يوقف عليها. «وغَيْرَ» منصوب بفعل مضمر يفسره «سَكِّنْهُ»، و«أَوْقِف»[2] معطوف على سكنه، ورَائِمَ التَّحَرُّكِ»[3] حال من الفاعل[4] المستتر في قِفْ، ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(ص) أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ ... * ...

(ش) الإشمام هو الإشارة بالشفتين إلى الحركة / حالة سكون[5] ٢٧٥ أ
الحرف[6] وفُهم من قوله: «الضَّمَّة» أنه مخصوص بها، ولا يجوز في الفتحة ولا في الكسرة. و«الضَّمَّة» مفعول «بأَشْمِم»، و«أَشْمِم»[7] معطوف على قِفْ. ثم أشار إلى الرابع فقال:

(ص) ... أَوْ قِفْ مُضْعِفَا * مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا
مُحَرَّكاً ... * ...

(ش) يعني أنَّه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط أن لا يكون همزة ولا حرف علة، وأن يكون قبله متحرك[8]، وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت فتقول في جَعْفَر وضَارِب ودِرْهَم جَعْفرّ وضاربّ ودرهمّ بالتضعيف، «وأَوقِف» معطوف على «أَشْمِم»، «ومُضْعِفاً» حال من

---

(1) في ش، هـ ، ز، ظ، ك ، ت «في غيرها من المتحرك».
(2) في ز، ظ، ت «أوقف».
(3) «التحرك» ساقطة من ش.
وفي الأصل «التحريك» تحريف.
(4) في ش، ز «من الضمير».
(5) في ش «السكون».
(6) «الحرف» ساقطة من ش.
(7) في ظ «أو أشمم».
(8) في ش «ما قبله متحركاً»
وفي ز «قبله محرك».

الضمير المستتر في قِفْ، «ومَا» مفعول بـ «مُضْعِفاً»[1] وهى موصولة وصلتها «لَيْسَ» و«هَمْزاً» خبر لَيْسَ، «وأَوْ عَلِيلاً» معطوف على «هَمْزًا»[2]، «وإِنْ قَفَا» شرط أي تبع، و«مُحَرَّكاً» مفعول بـ «قِفَا»، ثم أشار إلى الخامس فقال:

(ص) ... وَحَرَكَاتٍ[3] انْقُلاَ * لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلا

(ش) يعنى أنه يجوز نقل حركة الحرف[4] الموقوف عليه إلى ما قبله، وذكر له فى هذا البيت شرطين: أحدهما أن يكون ساكناً وهو قوله: «لِسَاكِنٍ» واحترز[5] من المتحرك فلا ينقل إليه، والآخر أن يكون الساكن[6] مما يقبل الحركة وشمل الألف[7] لتعذر حركته[8] نحو: دَار، والواو والياء لثقل الحركة فيهما نحو: قِنْدِيل وعُصْفُور، والمُضَعَّف نحو: الجَدّ؛ لأن نقله يستلزم فكه وهو ممتنع فى غير الضرورة، وبقى عليه شرط ثالث خِلافى أَشَار إليه بقوله: / ٢٧٥ ب

(ص) وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ[9] سِوَى الْمَهْمُوزِ لاَ * يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وكُوفٍ نَقَلاَ

(ش) يعنى أنَّ «البصريين» منعوا[10] نقل الفتحة إذا كان المنقول منه غير همزة، فلا يُقال فى رَأَيْتُ الحِصْنَ، رَأَيْتُ الحِصَنْ؛ لأن المفتوح إن كان منوناً لزم من النقل حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون، وأجاز بذلك

---

(١) فى هـ «بمضعف» تحريف.
(٢) فى هـ، ظ، ت «همز» تحريف.
(٣) فى هـ، ز، ت «أو حركات» تحريف.
(٤) «الحرف» ساقطة من ز.
(٥) فى ش «واحترز به من» وعبارتها أكمل.
(٦) فى الأصل «لساكن».
(٧) فى ش «واحترز به من الألف لتعذر».
(٨) فى ز «حركة».
(٩) فى هـ «فى» تحريف.
(١٠) فى ش «يمنعون».

«الكوفيون»، وفُهم من قوله «سِوَى الْمَهْمُوزِ» أن نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لثقل الهمزة. نحو: رَأَيْتُ الْخَبَأْ والرِّدَأْ والبَطَأْ[١] بنقل[٢] الفتحة في جميع ذلك[٣]. ثم قال:

(ص) وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ * ...

(ش) يعنى أنَّ نقل الحركة للساكن إذا أدى[٤] نقلها إلى عدم النظير[٥] فلا يجوز النقل في نحو[٦]: هذا بِشْر فتقول: بِشَرْ، لما يؤدى إليه من بناء «فِعُل» فى[٧] الأسماء[٨] وهو خاص بالأفعال، فإنْ كان الحرف المنقول إليه همزاً[٩] جاز، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * وذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

(ش) الإشارة بذلك للنقل الذى يؤدى إلى عدم النظير، يعنى أنَّ ذلك فى المهموز غير[١٠] ممتنع لثقل الهمزة فتقول فى نحو: هَذَا ردء،

---

(١) وذلك فى قولك: رأيت الخَبْءَ والرِّدْءَ والبطء
الخبء: كل ما خبىء وستر، والرِّدْء: العون والبُطء: ضد السرعة.

(٢) فى الأصل «تنقل».

(٣) هذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد. أما إذا نقلت حركة الهمزة حذفها أهل الحجاز ووقفوا على الحرف الذى نقلت إليه يقولون: هذا الخَبْء، ورأيت الخبْ ومررت بالخبْ، وكذلك فى البطء والرِّدء. وأثبتها غيرهم ساكنة يقولون هذا البطُوء، ورأيت البُطَأْ، ومررت بالبُطِىءْ وكذلك الرِّدىء والخَبْء، أو بمجانس حركة ما قبلها على سبيل الإتباع نحو: هذا البُطُوء، ورأيت البُطوءَ، ومررت بالبُطوءِ أو الثقل إلى الحرف نحو: هذا البطؤ والردؤ والخبؤ، ورأيت البطأ والردأ والخبأ ومررت بالبطىء والردىء والخبىء.
الإرتشاف ١: ٤٠١، وشرح الأشمونى ٤: ٢١٢.

(٤) «أدى» ساقطة من ك.

(٥) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «النظير ممتنع».

(٦) «فى نحو» ساقط من ت.

(٧) «فى» ساقطة من ت.

(٨) «فى الأسماء» ساقط من ش، ك.

(٩) فى ش، هـ ، ز «المنقول منه همزة».
وفى ك، ت «المنقول إليه همزة».

(١٠) فى ظ «ليس».

هذا رِدْءٌ[1] ومَرَرْتُ بِالكُفِءْ[2]. «وحركاتٍ» مفعول «بانقلا»، و«أَلِف» انْقُلا بدل من النون الخفيفة[3]، و«لِسَاكِنٍ» متعلق بانقلا، «وتَحْرِيكُهُ» مبتدأ، «ولَنْ يُحْظَلاَ» أي: يمتنع[4] خبر المبتدأ، «ونَقْلُ فَتْحٍ» مبتدأ، و«مِنْ سِوَى» متعلق بنقل «ولاَ يَرَاهُ بَصْرِيٌّ» جملة فى موضع خبر المبتدأ، و«كُوفِ» مبتدأ، «ونَقَلاَ» فى موضع الخبر، «والنَّقْل» مبتدأ، وخبره «مُمْتَنِع» /، «وإِنْ يُعْدَم نَظِيرٌ» ٢٧٦ أ
شرط محذوف الجواب[5]، «وذَاكَ» إشارة للنقل وهو مبتدأ، «ولَيْسَ يَمْتَنِع» خبره، «وفِي المَهْمُوزِ» متعلق بيمتنع. ثم قال:

(ص) فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاِسْمِ هَا جُعِلْ * إِنْ لَم يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

(ش) يعنى أنَّ تاء التأنيث اللاحقة للأسماء تجعل فى الوقف هاء[6]، واحترز بتاء تأنيث الاسم من تاء التأنيث الساكنة اللاحقة للأفعال نحو: قَامَتْ. واحترز بقوله: «إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ» ، من نحو: بِنْتْ وأُخْتْ. وفُهم منه أنَّ الساكن إذا كان غير صحيح، والتاء للتأنيث أنه يوقف عليها بالهاء نحو: قَنَاة وحَصَاة، ودخل فى ذلك التاء فى جمع المؤنث السالم نحو: هِنْدَات، فأخرجه بقوله:

(ص) وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا * ضَاهَى ...

(ش) أي قل جعل «التاء» «هاء» فى الوقف فى جمع المؤنث السالم

---

(1) «هذا ردء» ساقط من ز، ك.
فى الأصل، ش، هـ «رده».
وما أثبته من ظ، ت «أصح».
(2) فى ت «بالكُفْءِ الكُفْء» وعبارتها أكمل وأدق.
(3) فى ش «بدل من نون التوكيد الخفيفة».
(4) فى هـ ، ز، ظ، ت «يمنع».
(5) فى ش «محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه» وعبارتها أكمل وأحسن.
(6) فى ش، هـ ، ز، ك، ت زيادة «هاء واحترز بتاء التأنيث من التاء التى ليست للتأنيث نحو قرأت» والزيادة هنا غير لازمة.

كهِنْدَات[1] وما ضاهاه كأُولاَتْ وهَيْهَات، والأعرف فى ذلك الوقف بالتاء، ومن الوقف بالهاء قول بعضهم: دَفْنُ البَنَاه مِنَ الْمَكْرُمَاه[2].

وقوله:

(ص) ... * ... وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

(ش) يعنى أنَّ غير جمع[3] المؤنث السالم وما ضاهاه بالعكس من جمع المؤنث[4] ومضاهيه الوقف بالهاء هو الكثير نحو: فاطمه وطلحه، والوقف بالتاء قليل، ومنه قولهم: يَا أَهْلَ سُورَةِ الْبَقَرَتْ[5]، فقال مجيب[6]: ما أُحفظ منها ولا آيَتْ. و«تَا تَأْنِيثِ الاسْمِ»[7] مبتدأ[8] خبره «جُعِلْ»[9]، وفى جعل ضمير عائد على المبتدأ وهو مفعول / أول بجُعِل، «وها» مفعول ثان و«إِنْ لَمْ يَكُنْ» شرط، وفى «يَكُنْ» ضمير هو اسمها عائد على «تا»، وخبر يكن «وُصِلْ»، «وبِسَاكِنٍ» متعلق بوصل، و«صَحَّ» فى موضع النعت لساكن ٢٧٦ ب

[ثم[10]] إنَّ من عوارض الوقف زيادة هاء السكت آخر الموقوف عليه، وأكثر ما تُزاد بعد الفعل المحذوف الآخر جزما، «كلَمْ يُعْطه، أو وقفاً كأَعطه».

---

(1) فى ز «نحو هندات»

(2) «دَفْنُ البنات من المكرمات» كذا ورد فى الأصل، وش، ك. وهو من أقوال العرب.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٤:١٩٩٥، وشرح ابن الناظم ٨٨١، وشرح الأشمونى ٤:٢١٤.

(3) «جمع» ساقطة من ز، ت.

(4) ما بعد «السالم» إلى هنا ساقط من ش.

(5) فى ت «البقرة».

(6) فى ش «موجب»، هـ ، ك «مجيباً».

(7) فى الأصل «والاسم».

(8) فى ت «المبتدأ».

(9) فى هـ ، ظ، ت «وخبره جعل».
وفى ز «وجعل خبره» تقديم وتأخير.

(10) «ثم» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.
وفى ك «ثم إعلم أن» وعبارتها أكمل.

وبعد «ما» الاستفهامية المجرورة كقولك: عَلامَ فَعَلْت: عَلَى مَهْ، وقد تزاد في غيرهما كما سيأتي، فأما إلحاقها[1] للفعل المحذوف الآخر فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الفِعْلِ المُعَلّ * بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ

(ش) يعنى أنَّ هاء[2] السكت تلحق فى الوقف آخر الفعل المحذوف الآخر فشمل المضارع المجزوم[3] نحو: لَمْ يُعْطِه، ولَمْ يَعِهْ، والأمر من المعتل اللام نحو: أَعْطِه، وَقِهْ، إلا أنَّ إلحاقها[4] بنحو[5]: لَمْ يَعِهْ[6]، وقِهْ مما بقى من الفعل فيه[7] حرف واحد أو حرفان أحدهما حرف المضارعة واجب، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَلَيْسَ حَتْماً فِى سِوَى مَا كَعِ أَوْ * كَيَعِ مَجْزُوماً فَرَاعِ مَا رَعَوْا

(ش) يعنى أنه إنما يجب إلحاق[8] هاء السكت فى نحو المثالين المذكورين تقوية لهما، وفُهم منه أنَّ لحاقها لما بقى من حروفه أكثر من حرفين نحو: أَعْطِ ولَمْ يُعْطِ[9] جائز لا لازم، فتقول فى[10] لَمْ يُعْطِ

---

(1) فى هـ ، ز، ظ، ت «لحاقها».

(2) «سميت» هذه الهاء ها السكت، لأن سكوت الناطق عندها يكون دون آخر الكلمة، ووجه اجتلابها للتوصل إلى بقاء حركة الحرف الأخير فى الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء سكون الحرف الأول (حاشية ابن حمدون ٢: ١٦١)

(3) «المجزوم» ساقطة من ش.

(4) فى هـ ، ز، ت «لحاقها».

(5) فى هـ ، ز، ت «لنحو».

(6) «ما بعد» «ولم يعه» إلى هنا ساقط من ك.

(7) «فيه» ساقط من هـ .

(8) فى هـ ، ز، ظ، ت «لحاق».

(9) «ولم يعط» ساقط من ك.

(10) فى ظ «فتقول فى نحو» وعبارتها أكمل.

وأَعْطِ: لَمْ يُعْطْ وأَعْطْ[1] بالسكون، ولَمْ يُعْطِهْ، وأَعْطِهْ بإلحاق[2] الهاء وفي نحو: قِهْ، ولَمْ[3] يَقِهْ بإلحاق الهاء خاصة. و«بِهَا» متعلق بقف / ٢٧٧ أ
وقصرها ضرورة، «وعَلَى الْفِعْلِ» متعلق بقف أيضاً، «والمُعَلّ» نعت للفعل، وبحذف متعلق بالمُعَل، «وحَتْماً» خبر «لَيْسَ»، وفي ليس ضمير هو اسمها عائد على لحاق الهاء، «وفِي سِوَى» متعلق بحتما[4]، و«مَا» موصولة وصلتها كيع، و«مَجْزُوماً» حال من كيع، والواو في «رَعَوْا» عائدة[5] على العرب، ثم انتقل إلى لحاقها بعد «ما» الاستفهامية فقال:

(ص) وَمَا فِي الاِسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ * أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الْهَا إنْ تَقِفْ

(ش) يعني أنَّ «ما» الاستفهامية إذا جُرَّتْ حُذِفَ أَلِفُهَا في الوقف[6]، ولَحَقَتْها هاء السكت. واحترز بقوله: «مَا فِي الاِسْتِفْهَامِ» من[7] الموصولة والمصدرية والشرطية[8] ـ فلا يحذف ألف شيء من ذلك في الوقف ولا يلحقه هاء السكت. وفُهِم من قوله [إن جُرَّت أَنَّ المرفوعة والمنصوبة لا تلحقها ها السكت وشمل قوله][9]: «إنْ جُرَّت» المجرورة بحرف الجر نحو عَمَّهْ ولِمَهْ، والمجرور بالإضافة نحو: اقْتِضَاءَ مَهْ، إلا أنَّ

[1] «لم يعط وأعط» ساقط من هـ .
[2] في هـ ، ز، ظ، ت «بلحاق».
[3] في ش «عه ولم يعه» والمثال صحيح.
[4] في الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ك «بحتم» ما أثبتّ أدق كما في ت والألفية.
[5] في الأصل، ش، ك «عائد» وهذا جائز.
[6] «في الوقف» ساقط من ش.
[7] «من» ساقط من ز.
[8] مثال الموصولة قولك: مررت بما مررت به.
ومثال المصدرية نحو: عجبت مما تضرب. أي من ضربك.
ومثال الشرطية قولك: بما تفرح أفرح.
[9] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

المجرورة بالإضافة[1] يلزمها الحذف وإلحاق[2] الهاء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى ما انْخَفَضَا * بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ[3] مَ اقْتَضَى

(ش) يعنى أنَّ المجرورة بغير الإضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتماً ففُهِم منه أنَّ لحاقها جائز فى المجرورة بحرف[4]، وفُهِم أيضاً أنه لازم فى المجرورة بالإضافة ومَثَّل[5] ذلك بقوله: اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى، هذا[6] مثال المجرورة بالإضافة فاقتضاء مضاف لـ «مَ»[7] فإذا وقفت عليها قلت: الاِقْتِضَاءَ[8] مَ[9] اقْتَضَى زَيْدٌ اقْتِضَاءَ مَهْ /. «وما» مبتدأ، «وإِنْ جَرَّتْ»[10] ٢٧٧ ب
شرط، «وحُذِف أَلِفُهَا» جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب[11] خبر المبتدأ، والظاهر أنَّ قوله[12]: «فِي الاِسْتِفْهَامِ» متعلق بمحذوف تقديره: أعنى، والهاء فى وأَوَلِهَا[13] مفعول أوَّل[14] بِأَوِّلِ، والهاء مفعول ثان، و«إِنْ تَقِفْ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وحَتْماً» خبر لَيْسَ وفى «لَيْسَ»

---

[1] ما بعد «بالإضافة» إلى هنا ساقط من ز.
[2] فى ش «ولحاق هاء السكت» وعبارتها أكمل.
وفى هـ ، ز، ظ، ت «ولحاق الهاء».
[3] «اقتضاء م» ساقط من ش، ك.
[4] فى ت «بحرف جر».
[5] فى هـ ، ز، ظ، ت «ثم مثل».
[6] ما بعد م «اقتضى» إلى «اقتضى» ساقط من هـ .
[7] فى ز، ت «لـ ما» تحريف.
[8] في ز، ظ «اقتضاء»، وفى ت «فى اقتضاء».
[9] «م اقتضى» ساقط من ز.
[10] فى الأصل، هـ ، ز، ك «حرف» تحريف وتصحيف.
[11] فى ز، ك «والجزاء».
[12] فى ت «أن فى قوله».
[13] فى ش، ز، ظ، ك، ت «فى أولها» تحريف.
[14] «أول» ساقطة من ك.

ضمير هو اسمها يعود على لحاق الهاء، «وفى سِوَى» متعلق بحتما[1]، «وما» موصولة وصلتها انخفض، و«باسْمٍ»[2] متعلق بانخفض. ثم انتقل إلى لحاقها فى غير الفعل المعل الآخر وما الاستفهامية فقال:

(ص) [وَوَصْلَ ذِى الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا[3] * حُرِّكَ تَحْرِيكَ[4] بِنَاءٍ لَزِمَا][5]

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا * أُدِيمَ شَذَّ فِى الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

(ش) يعنى أنَّ وصل السكت بغير الحركة التى للبناء المُدَام شاذ، ووصلها بحركة البناء المدام مستحن[6]، وفُهم منه أنه لا يوصل بحركة الإعراب البتة، فمثال حركة البناء المدام[7] الذى يستحسن لحاق[8] الهاء معه حركة الواو والياء من «هُوَ وهِيَ» فيجوز هُوَه[9]، وهِيَهْ وقد قُرِىء بها[10] ومثال حركة البناء غير المدامة[11] اسم لا والمنادى ونحوهما مما فيه البناء والإعراب، وقد شذ لحاقها فى «عَلُ» فى قول الراجز.

٢١٤ - يَا رُبَّ يَوْمٍ لِى لاَ أُظَلَّلُهْ

---

(١) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ك «بحتم».
وما أثبتُّ أدق كما فى ت والألفية.
(٢) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «ولاسم» وفى هـ «والاسم» وما أثبته أدق كما فى ز والألفية.
(٣) فى هـ ، ز «بكلما».
(٤) فى ز «تحريكاً» تحريف.
(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، والألفية.
(٦) فى ظ «استحسن».
(٧) فى ش، هـ ، ك، ت «الدائم».
(٨) فى ت «لحاقه».
(٩) فى ت «هو» تحريف.
(١٠) «وقد قُرِىء بها» ساقط من ش، وفى هـ ، ز، ك «وقد قُرِىء بهما»
ومن أمثلة ذلك قوله تعالى فى سورة الحاقة آية ٢٨، ٢٩
(مَا أَغْنَى عَنِّى مَالِيَهْ، هَلَكَ عَنِّى سُلْطَانِيَهْ) وسورة القارعة آية ١٠ (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ)
(١١) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «الدائمة».

أَرْمَضُ مِنْ تَحْتٍ وَأَضْحَى مِنْ عَلُهْ[1]

و «وَصْلُهَا» مبتدأ، والهاء عائدة على هاء السكت، و«بِغَيْرِ» متعلق بوصل، و«أُدِيمَ» في موضع الصفة لبناء، «وشَذَّ» / خبر المبتدأ، «والمُدَامِ» اسم مفعول من أَدَامَهُ يُدِيمُه فهو مُدَام، وهو متعلق باستحسن. ثم قال: ٢٧٨ أ

(ص) وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا * لِلْوَقْفِ نَثْراً وَفَشَا مُنْتَظِمَا

(ش) يعني أنه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه، وذلك في النثر قليل، وفُهم ذلك من قوله: «ورُبَّمَا»، ومنه قوله - تعالى[2] - في قراءة حمزة والكسائي: (لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ)[3]

وقراءة قالون «ومُحياى ومماتى[4]»، وفي الشعر فاش، وقد صرح بذلك في قوله: «وفَشَا مُنْتَظِمَا»، ومنه قوله:

---

(١) الرجز لأبى ثروان، وروى الشطر الثاني فى الأصل:
«أَرْمَضُ مِنْ تَحْته وأُضْحى من عله»
انظر: شرح المفصل ٤:٨٧ والإنصاف ٢:٣٤٦ وشرح الكافية لابن مالك ٤:٢٠٠٠، ومغنى اللبيب ١:١٥٤ وشرح الأشمونى ٤:٢١٨
أَرْمَضُ: أي تحرقني الرمضاء وهى الأرض الشديدة الحرارة.

(٢) «تعالى» ساقطة من ز.

(٣) سورة البقرة آية: ٢٥٩.
الآية من قوله تعالى (فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ)
«قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر بإثبات الهاء فى الوصل، من قوله تعالى «يَتَسَنَّه» وكان حمزة والكسائي يحذفان الهاء فى الوصل»
(السبعة فى القراءات ١٨٨)
وانظر الإملاء ١:١٠٩، والبحر ٢:٢٩٢.

(٤) قرأ نافع «ومَحْيَاىْ» بإسكان الياء ونصبها فى «مَمَاتِيَ» وقرأ الباقون «ومَحْيَايَ» بتحريك الياء وإسكانها فى «مَمَاتِيْ».
قال الرضى: «وقد جاء الياء ساكناً مع الألف فى قراءة نافع» محياى ومماتى «وذلك إما لأن الألف أكثر مداً من أخويه - معنى الياء والواو - فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الإعتماد عليه وإما لإجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف».
شرح الكافية ١:٢٩٥ وانظر الخصائص ١:٩٢ وشرح التصريح ١:٨٨ / ٢:٦٠، ٢٠٧.

٢١٥ - أَتَوْا نَارِى فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُم * [فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا][1]

وقوله:

٢١٦ - ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْخَمَا[2]

وهو فى الشعر كثير، «ولَفْظُ الْوَصْلِ» مفعول لم يسم فاعله بأُعْطِىَ، و«ما» مفعول ثان وهى موصولة وصلتها للوقف، ونثراً[3] منصوب على إسقاط الخافض والتقدير: فى نثر[4] «وفَشَا» معطوف على أُعْطِىَ[5]، «ومُنْتَظِمَا» حال من الضمير المستتر فى فشا.

□□□□□□

[1] الشاهد لتأبط شرًا، وقد ورد مسبقاً فى باب الحكاية.
ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك، ت.
وفى رواية: «فقالوا الجن قلت عموا صباحا».
والشاهد فيه: «أنه ألحق الواو والنون فى «منون» وصلاً وهو شاذ انظر: ديوانه ٢:٢٥٦، واللسان «حين»، والكتاب ٢:٤١١، والمقتضب ٤:٣٦١ والخزانة ٢:٨٨، ومعجم شواهد النحو ١٥٧.

[2] الرجز لرؤبة بن العجاج انظر: ملحقات ديوانه ١٨٣
واللسان«ضخم» والكتاب ١:٢٩ .
والمقتضب ٢:٣٣ ، وشرح ابيات الكتاب للسيرا في ١:٤١٩/٤:١٧٠
وروى «ضَخْماً يحب الخلق الأضْخَمَا.»

[3] في الاصل «ولظماً» وما أثبت هو الصواب كما في بقية النسخ والألفية.

[4] في الاصل «في لظم» وما أثبت هو الصواب كما في بقية النسخ والألفية

[5] في ز «أعط» تحريف.

(الامالة)

(ش) الإمالة على قسمين: إمالة الألف، وإمالة الفتحة، فإمالة الألف هي[1] أن تنحو بالألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة، وذكر لها الناظم ستة أسباب:

الأول: نقلا بها عن الياء.

الثاني: مآلها[2] إلى الياء.

الثالث: كونها تدل على ما يُقال فيه قلت.

الرابع: ياء قبلها أو بعدها.

الخامس: كسرة قبلها أو بعدها.

السادس: التناسب.

وقد أشار إلى الأول فقال[3]:

(ص) **الأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ * أَمِلْ ...** / ٢٧٨ ب

(ش) يعنى أنَّ الألف المبدلة من الياء فى طرف تمام، وشمل آخر الفعل كرَمَى، وآخر الاسم كمَرْمَى، وفُهم منه أنَّ الألف إذا كانت وسطاً[4]

---

(١) «هى» ساقطة من ك.

(٢) فى هـ ، ز «صيرورتها»
وفى ظ «إمالتها».

(٣) فى ز «بقوله».

(٤) فى ت «وسط» تحريف.

لا تُمَال وإن كانت مبدلة عن ياء، إلا بشرط يأتى[١]. و«الألِفَ» مفعول بأَمِل، و«المُبْدَلَ» نعت للألف، و«مِنْ يَا» متعلق بالمبدل، «وفِى طَرَفِ» فى موضع النعت ليا. ثم أشار إلى الثانى فقال:

(ص) ... * ... كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ ... * ...

(ش) يعنى أنَّ الألف تُمَال إذا كانت صائرة إلى الياء[٢] دون شذوذ ولا زيادة، وذلك نحو: حُبْلَى ومِعْزَى، فإنَّ الألف منهما[٣] غير مبدلة من ياء لكنها تصير إلى الياء فى التثنية، والجمع بالألف والتاء. فتقول: حُبْلَيَان وحُبْلَيَات، ومعْزَيَان ومعْزَيَات، واحترز بالشذوذ من قلب الألف ياء في لغة «هذيل» إذا أضيفة إلى ياء المتكلم[٤] نحو: عَصَى[٥] فى عَصَايّ، واحترز بالمزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة، كقولهم فى تصغير قُفَى[٦]: قُفَيّ، وفى جمعه: قُفِيّ. و«الوَاقِعُ» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، «ومِنْهُ» متعلق بالواقع وأل موصولة، «واليا» فاعل بالواقع، والضمير فى منه عائد على أل، «وخَلَفْ» حال من الياء ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعة»، «ودُونَ» متعلق بخلف أو بالواقع. ثم قال:

(ص) ... وَلِمَا * تَليه هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا[٧] عَدِمَا

---

[١] يريد قول الناظم بعد:

وهكذا بدل عين الفعل إن * يؤل إلى فلت كماضى خف ودن

[٢] فى ز «ياء».

[٣] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «فيهما».

[٤] سبق ذكر ذلك فى المضاف إلى ياء المتكلم وذلك فى قول ابن مالك

«وعن هذيل انقلابها ياء حسن»

[٥] عصى: أصلها عصوى بسكون الواو ولام الكلمة فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى ياء المتكلم.

[٦] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «قفا».

[٧] فى ظ، ك «ما التا».

(ش) يعنى أنَّ ما آخره تاء التأنيث مما فى(١) آخره ألف تستحق الإمالة يُمَال المجرد من التاء نحو(٢): مَرْمَاة(٣) وفَتَاة؛ لأنَّ التاء في حكم / الإنفصال. ٢٧٩ أ
فهى غير معتد بها. و«مَا» مبتدأ وهى موصولة بـ «عَدِمَا»(٤) و«الهاء(٥)» مفعول بعدم(٦) وخبر المبتدأ «لِمَا»، و«مَا» موصولة وصلتها تليه(٧)، وها التأنيث فاعل بتليه(٨)، والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير: حكم ما عدم التاء من(٩) الإمالة ثابت لما يليه هاء التأنيث.

ثم أشار إلى السبب الثالث بقوله:

(ص) وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ * يَؤُلْ إِلَى فِلْتُ كَمَاضِى خَفْ وَدَنْ

(ش) يعنى أنَّ الألف تمال أيضاً إذا كانت بدلاً من عين فِعْل تكسر فاؤه إذا أسند إلى تاء الضمير، فشمل ما عينه واو مكسورة نحو: خَافَ أصله: خَوِف بكسر الواو؛ لأنه من الخوف، وما عينه ياء مفتوحة فى الأصل نحو: دَانَ فإنه من الدين، وما عينه ياء مكسورة نحو: هَابَ، فإنه من الهيبة وأصله: هَيِب فتمال الألف من ذلك كله؛ لأنه يَؤُلْ إذا أسند إلى التاء لفِلْتُ(١٠)، فيُقال خِفْتُ ودِنْتُ وهِبْتُ، واحترز به مما لا يَؤُل إلى فِلْتُ

(١) «فى» ساقطة من ز.
(٢) الأصل، ك «غير» تحريف.
(٣) فى ز «مرمات» تحريف.
(٤) فى ش، هـ ، ز «وصلتها عدما».
(٥) في هـ «والتاء».
(٦) الأولى بـ« عدما» كما فى الألفية.
(٧) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «يليه» تصحيف.
(٨) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «بيليه» تصحيف.
(٩) فى ت «فى».
(١٠) فى ز «إلى فلت».
يريد أنها تصير فى اللفظ على وزن فلت، والأصل فعلت، نقلت حركتها إلى الفاء، فالتقت ساكنة مع اللام فحذفت العين لإلتقاء الساكنين.

بالكسر بل إلى فُلتُ[1] بالضم نحو قَالَ وطَالَ؛ لأنك تقول فيهما: قُلْتُ وطُلْتُ. «وبَدَلْ» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، و«إِنْ يَؤُلْ» شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. ثم أشار إلى السبب الرابع فقال:

(ص) كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ .. * ...

(ش) أي تُمَال أيضاً الألف التى[2] تتلو الياء وذلك نحو: سَيَال[3] وأوهم كلامه أنَّ ذلك فيما تصل بالياء كالمثال، بل تجوز الإمالة وإن فصل بين الياء والألف / فاصل وعلى ذلك نبه بقوله: ٢٧٩ ب

(ص) ... وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ * بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا [كَجَيْبَهَا أَدِرْ][4]

(ش) يعنى أنه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف الممالة بحرف واحد وذلك نحو: شَيْبَان[5]، أو بحرفين أحدهما هاء نحو: أَدِرْ جَيْبَهَا[6]، وإنما اغتفر الفصل بحرف واحد لقلة الفصل، واغتفر بحرف مع الهاء لخفاء الهاء[7]، وفُهم منه أنَّ الفصل إذا كان بحرفين وليس[8] ثانيهما هاء منع الإمالة[9]، ولم يذكر فى هذا النظم الياء سبباً[10] إذا كانت بعد الألف نحو: بايع، وهو فى ذلك موافق

---

(١) «بالكسر بل إلى فلت» ساقط من ت.
(٢) فى هـ ، ت «الذى».
(٣) فى ز، ك «نحو بيان وسيال» مثال زيادة.
سيال: ضرب من الشجر، وقيل موضع فى الحجاز.
(٤) «كجيبها أدر» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت والألفية.
(٥) فى الأصل، ش، ك «سيان» وما أثبت هو الصواب شيبان : اسم الرجل.
(٦) فى الأصل «أذن جيبها» تحريف.
(٧) «لخفاء الهاء» ساقط من ك.
(٨) فى هـ ، ت «ليس».
(٩) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «من الإمالة» وعبارتها أكمل.
(١٠) فى ش «أن الياء سبب».

«لسيبويه»[1]. «وتَالِي الْيَاءِ» مبتدأ، وخبره «كَذَاكَ»، و«الْفَصْلُ» مبتدأ، وخبره «اغْتُفِرْ»، و«بِحَرْفٍ» متعلق بالفصل [أو مَعَ هَا][2] [معطوف على مقدر والتقدير بحرف وحده][3] واو مع ها وقصرها ضرورة. ثم أشار إلى السبب الخامس فقال:

(ص) كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي * تَالِيَ [كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي][4]
كَسْرًا وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّ * فَـ «دِرْهَمَاكَ» مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ

(ش) فذكر خمس صور:

الأولى: أن يقع الكسر بعد الألف. وشرطه[5] أن يليها نحو: مَسَاجِد.

الثانية: أن يقع الكسر قبلها. وفيه أربع صور:

أولها: أن تكون منفصلة بحرف. نحو: عِمَاد.

وثانيها: أن تكون منفصلة بحرفين أَوَّلُهُمَا ساكن نحو: شِمْلاَل.

وثالثها: أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء نحو: يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا.

ورابعها: أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما الهاء، وقد مثل ذلك بقوله: فـ «دِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ».

---

[1] قال الأشموني «ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو بايعته وسايرته، ولم يذكر سيبويه إمالة الألف بعدها، وذكرها ابن الدهان وغيره» شرح الأشموني ٢٢٥، وانظر الكتاب ٤:١٢٤، وشرح الكافية ٤:١٩٦٧، والتسهيل ٣٢٥
قال الناظم في شرح الكافية:
وقَبْلَ يَاءٍ أَلِفٌ تُمَالُ أَوْ بَعْدَهَا، وَاغْتُفِرَ انْفِصَالُ

[2] «أو مع ها» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.

[3] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

[4] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت والألفية.

[5] في الأصل «وشرط» تحريف.

فالألف فى هذه المثل كلها يجوز إمالتها، وإنما اغتفر[1] الفصل / بالهاء فى ٢٨٠/أ
دِرْهَمَاكَ لخفائها فلم يعتد بها فصار كشِمْلاَل، وهذه الصور كلها مفهومة من النظم، وفُهم منه أنَّ الفصل إذا كان بغير ما ذُكر لم تجز الإمالة. و«ما» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «يَلِيهِ»، و«كَسْرٌ» فاعل يليه[2]، والضمير العائد على الموصول الهاء من يليه، «وأَوْ يَلِى» معطوف على الصلة، والضمير العائد منه[3] على الموصول فاعل «يَلِى»[4]، «وتَالِى كَسْرٍ» مفعول بيلى، و«سُكُونٍ» معطوف على «كَسْرٌ»، و«قَدْ وَلِىَ كَسْرًا»[5] جملة فى موضع النعت لسكون، «وَفَصْلُ الْهَا» مبتدأ، وخبره «يُعَدّ»، «وكَلاَ فَصْلٍ» متعلق بيُعَد، «وفَدِرْهَمَاكَ» مبتدأ، «ومَنْ» اسم شرط فى موضع رفع بالابتداء، و«يُمِلْهُ» مجزوم به وهو فى موضع خبره، «ولَمْ يُصَدّ» جواب الشرط، وبقى[6] من أسباب[7] الإمالة سبب سادس يأتى الكلام عليه حيث ذكره[8]. ثم انتقل إلى موانع الإمالة فقال:

(ص) وَحَرْفُ الاسْتِعْلاَ يَكُفُّ[9] مُظْهَرَا * مِنْ كَسْرٍ اَوْ يَا وَكَذَا تَكُفُّ رَا

(ش) يعنى أنَّ حرف الاستعلاء والراء يكفان[10] سبب الإمالة، وشمل حرف الاستعلاء سبعة[11] أحرف ويجمعها[12] قولك: «قِظْ خُصْ

---

(١) فى ز «اعتبر» تصحيف.
(٢) فى هـ، ز، ظ، ت «بيليه».
(٣) «منه» ساقط من ت.
(٤) فى ظ «بيلى».
(٥) فى الأصل، ش، ك «كسر» وما أثبت أدق كما فى بقية النسخ والألفية.
(٦) فى الأصل «بقى».
(٧) فى ظ «أسماء» تحريف.
(٨) سبب تأخره عن الأسباب الخمسة الأولى لضعفه بالنسبة لها، ذكر ذلك الشارح عند ذكره له من ص ٨٨٨
(٩) فى ز «يكن» تحريف.
(١٠) فى ز «يكفيان» تحريف.
(١١) فى ش «ثمانية» خطأ من الناسخ.
(١٢) فى هـ، ز، ظ، ت «يجمعها».

ضغط»[1]، وعلى هذا فالحروف الكافة للإمالة ثمانية، إلا أنَّ هذه الأحرف لا تمنع جميع أسباب الإمالة بل تمنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة، وكان بعد الألف حرف من أحرف[2] الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلاً أو مفصولاً بحرف أو حرفين أو كانت / الراء مضمومة أو ٢٨٠ ب
مفتوحة. و«حَرْفُ الاِسْتِعْلاَ» مبتدأ خبره يَكُفُّ[3] و«مُظْهِرَا» مفعول بيكف[4]، وهو على حذف الموصوف تقديره: يكف حرفاً مظهراً «ومِنْ كَسْرٍ» متعلق بـ «مُظْهِراً»، و«رَا» فاعل[5] بتكف، «وكَذَا» متعلق بتكف. ثم إنَّ المانع من الإمالة يكون متأخراً عن الألف ومتقدماً عليها، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ * أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

(ش) فهذه ثلاث صور:

الأولى: أن يكون متصلاً بالألف. نحو: فَاقِدْ وبَاخِل.

الثانية: أن يكون مفصولاً بحرف[6] نحو: مُنَافِق وبَاسِط.

الثالثة: أن يكون مفصولاً بحرفين. نحو: مَوَاثِيق ومَوَاعِيظ.

---

(١) قِظْ: أي أقِم من قاظ يقيظ.
خُصْ: الخُصْ بيت من قصب.
ضغط: هو الضيق.
(٢) في ز «حروف».
(٣) في ز «يكن» تحريف.
(٤) في ز «بيكن» تحريف.
(٥) في ز «فاعله».
(٦) في ز «بحرفين» تحريف.
حكم حرف الاستعلاء في منع الإمالة يُعْطَى للراء أيضاً المضمومة أو المفتوحة نحو: هذا عِذَارٌ، وهذان عِذَارَان.
بخلاف الراء المكسورة والتي سيذكرها فيما بعد.

و«ما» اسم كان وهى موصولة وصلتها «يَكُفُّ»، والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف، و«بَعْدُ» فى موضع خبر كان وهو مقطوع عن الإضافة، والتقدير: بعده، أي: بعد الألف المالة، و«مُتَّصِل» خبر بعد خبر ووقف عليه بحذف التنوين على لغة «ربيعة»، و«أَوْ بَعْدَ»[1] حرف معطوف على بَعْدُ الأولى، و«أَوْ» للتقسيم، «وبِحَرْفَيْنِ»[2] متعلق بفصل، و«فُصِلْ» معطوف على ما قبله. ثم أشار إلى المانع إذا كان متقدماً فقال:

(ص) كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ * أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ

(ش) يعنى أنَّ حرف الاستعلاء، والراء غير المكسورة إذا تقدما على الألف منعا الإمالة، بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة، فمثال المكسور: طِلاَب، ومثال الساكن بعد كسرة[3]: رَأَيْتُ المِطْوَاع، وقد / مَثَّله بقوله: «كَالمِطْوَاع مِرْ»، وفُهم منه أنَّ ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الإمالة[4] نحو: طَالِب وقَادِر ورَاكِب، وقَبَائِل وضَيَارِم. «وكَذَا» متعلق بمحذوف تقديره: تمال[5] كذا، والضمير فى «قُدِّمَ» مستتر عائد على المانع، و«ما» ظرفية مصدرية، «وأَوْ[6] يَسْكُنِ» معطوف على ينكسر، «وإِثْرَ» ظرف متعلق بيسكن، «والمِطْوَاعَ» مفعول بمر، يقال: مَارَ الطَّعَام[7] يمِيرُ[8] ومَارَ أَهْلَهُ. إذا جلب لهم الطعام، والمِطْوَاعَ بمعنى: المطيع. ٢٨١/أ

---

[1] فى هـ، ز، ظ، ت «أو بعد».
[2] فى ز «أو بحرفين».
[3] «بعد كسرة» ساقط من هـ .
[4] فى ز، ك «من الإمالة».
[5] فى هـ، ز، ك «يمنع» تحريف.
وفى ظ «يمال»، وفى ت «أمل».
[6] فى هـ، ظ، ت «أو يسكن».
وفى ز «ويسكن» تحريف.
[7] «الطعام» ساقطة من ش.
[8] فى ظ «يميره».

ثم إنَّ الموانع من الإمالة قد يعرض ما يمنعها، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ * بِكَسْرِ رَا كَغَارِمًا لاَ أَجْفُو[1]

(ش) يعنى أنَّ الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف الممالة مكسورة كفت المستعلى والراء المفتوحة نحو: دَارُ القَرَارِ، ولاَ أَجْفُو[2] غَارِمًا، ومن العجب أنَّ الراء المكسورة تكف نفسها إن كانت مفتوحة، وسبب كف الراء المكسورة لنفسها، ولحرف الاستعلاء أنها مكررة فتضاعفت[3] فيها الكسرة فَقَوِيَ[4] بذلك على[5] سبب الإمالة. «وكَفُّ» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و«رَا» معطوف على «مُسْتَعْل»، و«يَنْكَفُّ» خبر المبتدأ، «وبِكَسْرٍ»[6] متعلق بينكف[7]، و«غَارِمًا» مفعول بأَجْفُو. ثم قال:

(ص) وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ * وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

(ش) يعنى أنَّ سبب الإمالة لا[8] يؤثر إن كان منفصلاً يعنى من كلمة أخرى نحو: يَدَىْ[9] سَابُور[10]، فلا تمال الألف من سابور، لأجل الياء من يدى / لأنها منفصلة، بخلاف الكَفّ فإنه يؤثر[11] وإن كان منفصلاً ٢٨١/ب فتمتنع الإمالة فى نحو: يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْل[12]. فلا تُمال الألف من

---

(1) فى هـ «اجف» تحريف.
(2) فى هـ «ولأجفو» تحريف.
(3) فى ز، ظ «فتضاعف» تحريف.
(4) فى ظ «فتقوى».
(5) «على» زيادة على الأصل، ش، ك والسياق لا يقتضيها.
(6) فى هـ «أو بكسر».
(7) فى هـ «بينفك» تحريف.
(8) «لا» ساقطة من ز.
(9) فى الأصل «يرى» تحريف.
(10) سابور: اسم ملك من ملوك العجم.
(11) فى ك «لا يؤثر» تحريف.
(12) فى ش «من أن يضربها قبل».

يَضْرِبَهَا لكف القاف لها، وإن كان من كلمة أخرى، «ولِسَبَبٍ» متعلق «بتُمِل»، و«لَمْ يَتَّصِلْ» فى موضع النعت لسبب، «والكَفُّ» مبتدأ، وخبره «قَدْ يُوجِبُهُ»، و«مَا» فاعل «بيُوجِبُهُ» وهى موصولة، و«يَنْفَصِل» صلتها. ثم قال:

(ص) وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلاَ * دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادَا[1] وَتَلاَ

(ش) هذا هو السبب[2] السادس من أسباب الإمالة، وإنما أخره عنها لضعفه بالنسبة لها[3]، يعنى أنهم قد أمالوا للتناسب[4] دون سبب سواه، وذكر مثالين أحدهما: عِمَادَا[5] ويعنى[6] به إذا قلت: رَأَيْتُ عِمَادًا[7] ثم وقفت[8] عليه فقلبت التنوين ألفاً، فتميل الألفين معاً أعنى الألف التى بعد الميم[9]، والألف المبدلة من التنوين، أما[10] - الألف التى بعد الميم - فلإمالتها سبب وهو كسر العين، وأما الألف التى هى بدل من التنوين - فلا سبب لإمالتها إلا المناسبة للألف الممالة التى[11] قبلها. وينبغى أن يضبط «كعِمَادَا»[12] بالألف دون تنوين على إرادة الوقف، والمثال[13] الثانى تَلاَ

---

(١) فى ز، ت «كعمادى» وما أثبت أدق كما فى الألفية والأصل وبقية النسخ.
(٢) «السبب» ساقطة من هـ .
(٣) فى ش، هـ ، ز، ك «إليها».
(٤) فى ك، ت «لتناسب».
(٥) فى الأصل، ز، هـ «عمادى» تحريف.
(٦) فى ظ «يعنى».
(٧) فى ز «عمادى».
(٨) فى الأصل «وقف» وفى ز «وقعة» تحريف.
(٩) ما بعد «الميم» إلى «الميم» ساقط من هـ .
(١٠) ما بعد «التنوين» إلى «التنوين» ساقط من هـ .
(١١) «التى» ساقطة من ظ.
(١٢) فى ز، ت «كعمادى».
وفى ظ «عمادا».
(١٣) «المثال» ساقطة من ظ.

أُمِيل[1] من قوله ـ تعالى: ـ (وَالقَمَرِ إِذَا تَلاَهَا)[2]. فالألف فيه منقلبة عن واو فلا حظ لها في الإمالة، لكن أميلت لمناسبة[3] رءوس الآى، وفيها ما لإمالته[4] سبب نحو: (إِذَا جَلاَّهَا)[5].

والواو فى «أَمَالُوا» عائدة على العرب، «وِلِتَنَاسُبٍ وَبِلاَ»[6] / متعلقان بأمالوا. ثم قال[7]: ٢٨٢ أ

(ص) وَلاَ تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا * دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا

(ش) يعنى أنه لم تطرد الإمالة من الأسماء غير المتمكنة إلا فى «نَا» ضمير المتكلم ومعه غيره، «وها» ضمير الواحدة، فتقول: مَرَّ بِنَا ونَظَرَ إِلَيْنَا، ومَرَّ بِهَا ونَظَرَ إِلَيْهَا، وإنما اطَّرِدَتْ فى هذين الضميرين[8] دون غيرهما من غير[9] المتمكن لكثرة[10] استعمالهما[11]، وفُهِم من قوله: «دُونَ سَمَاعٍ» أنَّ الإمالة سُمِعَتْ فى غير هذين سماعاً، وذلك «أَنَّى ومَتَى وبَلَى»[12]. وقوله: «تُمِلْ»

---

[1] فى الأصل، ش، ك «أمثل».
[2] سورة الشمس. آية: ٢
[3] فى هـ ، ز «لتناسب».
[4] فى ت «ما لالتها».
[5] سورة الشمس. آية: ٣
[6] فى ز «وتلا» تصحيف.
[7] فى ت «قالوا» تحريف.
[8] فى ت «الاسمين» تحريف.
[9] «غير» ساقطة من ت.
[10] فى الأصل «لكسرة» تحريف.
وفى ز «بكثرة».
[11] فى الأصل، ك «استعمالها» تحريف.
[12] قال ابن مالك: «ومما أميل على غير قياس دون سبب (أنى) و(متى) و(بلى) و(يا) و(لا) فى قولهم: (إمالا) ومما أميل على غير قياس (را) وما أشبهها من فواتح السور، وكذا الحجاج ـ علما ـ و(الباب) و(المال) و(الناس) فى غير جر، وسوى سيبويه بين إمالة (مال) و(ناس) و(باب) وإمالة (عاب) و(ناب) فى الشذوذ»
شرح الكافية ٤:١٩٧٦.

مجزوم «بِلاَ» الناهية، «وما»[1] مفعول «بتُمِلْ» وهى موصولة وصلتها «لَمْ يَنَلْ تَمكُّنَا»، و«دُونَ» متعلق بتُمِلْ[2]، «وغَيْرَ» منصوب على الاستثناء، ولما فرغ من إمالة الألف وأسبابها، إنتقل إلى إمالة الفتحة ولها سببان أشار إلى الأول منهما بقوله:

(ص) وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ * أَمِلْ كَـ «لِلأَيْسَرِ»[3] مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ

(ش) يعنى أنَّ الفتحة تمال[4] إذا كان بعدها راء مكسورة متطرفة نحو ﴿ أُولِى الضَّرَرِ ﴾[5] و ﴿ بِشَرَرٍ ﴾[6].

وقد مثل ذلك الناظم[7] بقوله: «لِلأَيْسَرِ[8] مِلْ»[9] أي: مل إلى الأيسر، وفُهم من إطلاقه أنَّ الإمالة للراء[10] جائزة فى الوصل والوقف، وفُهم أيضاً منه أنَّ الإمالة جائزة فى حرف الاستعلاء وفى غيره.

و «الْفَتْحَ»[11] مفعول «بأَمِلْ»، و«قَبْلَ» متعلق «بأَمِلْ»، و«فِى طَرَف» فى موضع النعت لراء، «وَلِلأَيْسَرِ» متعلق «بِمِلْ»، و«تُكْفَ» مجزوم على جواب الشرط[12]، «والْكُلَفْ» مفعول ثان بتكف «وتُكْفَ الكُلَفْ» تتميم[13] / لصحة الاستغناء عنه. ٢٨٢ ب

(١) «ما» ساقطة من ت.
(٢) ما بعد «بتمل» إلى هنا ساقط من هـ .
(٣) فى الأصل «كلا»، وفى «كلل» تحريف.
(٤) «تمال» ساقطة من ظ.
(٥) سورة النساء. آية: ٩٥
وذلك فى قوله تعالى: ﴿ لاَ يَسْتَوِى القَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى الضَّرَرِ ﴾
(٦) سورة المرسلات آية: ٣٢
وذلك فى قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا تَرْمِى بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ﴾
(٧) فى هـ «الناظم ذلك» تقديم وتأخير.
(٨) فى ز «الأيسر».
(٩) «مل» ساقطة من ت.
(١٠) فى الأصل «للياء».
(١١) فى الأصل «الفتح».
(١٢) فى ش، ز «الأمر».
(١٣) فى ز «تتميم للبيت».

ثم أشار إلى السبب الثاني فقال:

(ص) كَذَا الَّذِى تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِى * وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

(ش) يعنى أنّ الفتحة تمال أيضاً فى الوقف إذا وليها هاء التأنيث، وفُهم من قوله: «إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفْ» أنَّ الإمالة جائزة فى جميع الحروف ما عدا الألف. ومثاله: رَحْمَة وقَصْعَة ودَحْرَجَة وعَرْقُوَة[1] وحُذْرِيَة، وأما الألف فلا إمالة فيها نحو: قَنَاة[2] وحَصَاة.

«والَّذِى» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، و«تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ» صلة لِلَّذِى[3]، والضمير العائد على الموصول الهاء فى «تليه»، و«فِى وَقْفٍ» متعلق بتليه، وكذلك «إِذَا» واسم كان ضمير مستتر عائد على ما قبل «ها التأنيث».

OOOOOO

---

[1] عَرْقُوَة: العَرْقُوَة كُلّ أَكَمَةٍ منقادة في الارض، غليظة، ليست بالطويلة قليلة العرض، وهي مختلفة، مكان

منها لين ومكان منها غليظ، وهي مكان صعب ان يُرْتَقَى لعلوه.

انظر اللسان: «عرقوة»

[2] في هـ، ز، ظ «فتاة».

(التصريف)

(ش) هو[1] العلم بأحكام[2] بِنْيَة الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك، ومتعلقه من الكلم[3] الأفعال والأسماء التي لا تشبه الحروف[4] وهو[5] نوعان: معرفة حروف الزيادة، ومعرفة الإبدال، وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِى * وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِى

(ش) يعني أنَّ الحرف وما أشبهه من الأسماء في التوغل في البناء لا يدخله[6] التصريف، وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق بدخول التصريف فيه وتَجَوَّز في قوله: من «الصَّرْف» فأطلق الصرف[7] على التصريف لضرورة الوزن[8]

---

(1) في هـ ، ظ، ت «التصريف هو».

(2) في هـ ، ت «بأحوال».

(3) في ت «الكلام».

(4) في هـ« الحرف» تحريف.

(5) في ظ «وهي».

(6) «لا يدخل التصريف الحروف وما أشبهها وهي الأسماء المتوغلة في البناء كالضمائر، وأسماء الاستفهام، والشرط، وأسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، والموصولات، والأفعال الجامدة التي لم تختلف أبنيتها لإختلاف الأزمنة نحو نعم وبئس، وعسى وليس؛ لأنها أشبهت الحروف في الجمود. وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه، فمن ذلك مجيء الحذف في سوف والإبدال في جاء حتى عينا، والتصغير في ذا والذى وفروعهما، والحذف في عين ليس عند إتصال تاء الفاعل».

شرح التصريح ٢:٣٥٤

(7) «فأطلق الصرف» ساقط من هـ ، ت.

(8) قال ابن حمدون: «الذى عند ابى الحاجب أنه لا تجوز، وإن التصريف والصرف لفظان مترادفان عند أهل التصريف، والتفريق بينهما اصطلاح نحوى».

(حاشية ابن حمدون ٢:١٦٩)

٢٨٣/أ و«حَرْفٌ» مبتدأ، «وشِبْهُهُ»[١] معطوف[٢] عليه وسوغ / الإبتداء بحرف عطف المضاف[٣] عليه، «وَبَرِي» خبر المبتدأ وأصله: بَرِيءَ على وزن فَعِيل فخففه بحذف الهمزة، ويحتمل أن يكون برى[٤] فعلاً ماضياً، والأول أجود؛ لأن فَعِيلا يجوز الإخبار به عن أكثر من واحد، و«ما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «سِوَاهُمَا»، وخبر «مَا» حَرِى أي: حقيق، «وبِتَصْرِيفِ» متعلق بحَرِى. ثم قال:

(ص) وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاَثِيٍّ يُرَى * قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

(ش) يعني أنَّ ما كان على حرف واحد، أو حرفين لا يقبل التصريف، ففُهم منه أنَّ أقل ما يوجد عليه الأسماء والأفعال بالوضع ثلاثة أحرف؛ لأنَّ الأسماء والأفعال[٥] قد تنقص عن الثلاثة[٦] بحذف بعض حروفها، أما الأسماء فتوجد على حرفين نحو: «يَدْ وَعِدَة»، وعلى حرف واحد نحو: مَ اللَّه[٧] في القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح، وأما الأفعال فتوجد على حرفين نحو: «خُذْ»، و«بِعْ»، وعلى حرف واحد نحو: «قِ»[٨] فعل أمر من وَقَى. و«أَدْنَى» اسم «لَيْسَ»، «ومِنْ ثُلاَثِيٍّ» متعلق بأدنى، «ويُرَى» في موضع خبر ليس، «وقَابِلَ» مفعول ثان بيرى، ومفعوله الأول ضمير مستتر في يُرَى عائد على «أَدْنَى»، ويجوز أن يكون «قَابِل» مرفوعاً على أنه إسم

---

(١) في ز «أو شبهه».
(٢) في الأصل «مطوع» تحريف.
(٣) في ك «المضاف إليه».
(٤) «برى» ساقطة من هـ، ت.
(٥) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت زيادة «لأنَّ الأسماء والأفعال قابلة للتصريف كما ذكر في البيت الذي قبله، وفُهم أيضاً منه أنَّ الأسماء والأفعال.»
والزيادة هنا لا لزوم لها.
(٦) في ك «ثلاثة».
(٧) مَ اللَّه مختصراً من أيمن الله خُفِفَ من كثرة الاستعمال.
(٨) في ش، ك «قه».

«لَيْسَ»، و«أَدْنَى» منصوبا[1] على أن يكون مفعولاً ثانياً «ليُرَى»، والتقدير وَلَيْسَ قَابِلُ التَّصْرِيفِ يُرَى أَدْنَى مِنْ ثُلاَثِيٍّ»، «وسِوَى» استثناء، «وما» موصولة وصلتها غُيِّرَا[2] / ثم قال: ٢٨٣ ب

(ص) وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إنْ تَجَرَّدَا * وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا

(ش) يعني أنَّ الأسماء على قسمين: مجرد[3] من الزيادة، ومزيد فيه، فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو: سَفَرْجَل، وغاية ما يصل إليه بالزيادة سبعة أحرف نحو: اشهيباب مصدر اشهاب[4]، «ومُنْتَهَى» اسم مبتدأ وهو على حذف مضاف أي: ومنتهى حروف اسم، وخبره [خمس][5] وإنما أسقط التاء من خمس؛ لأنَّ حروف التهجى[6] يجوز تذكيرها وتأنيثها، و«إنْ تَجَرَّدَا»، شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، «وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ» شرط وجوابه الفاء[7] وما بعدها، و«سَبْعاً» مفعول بَعَدَا.

وقد فُهم من هذا البيت والذي قبله أنَّ الإسم المجرد ثلاثة أنواع: ثلاثى، ورباعى، وخماسى، وقد أشار إلى الإسم الثلاثى[8] بقوله:

(ص) وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاَثِي افْتَحْ وَضُمّ * وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّ

(ش) غير آخر الثلاثى هو أوله وثانيه، فالأول قابل للحركات الثلاث

---

(١) في الأصل «منصوب».
(٢) في الأصل، ش، ز، ك «غير» وما أثبت أدق كما في هـ ، ظ، ت والألفية.
(٣) في الأصل، ش، ك «مجردة» وهذا جائز لأنها تعود على الأسماء.
(٤) اشهيباب: مصدر اشهابّ، إذا صار أشهب من الشهبة وهي بياض يخالطه سواد.
(٥) «خمس» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٦) في ت «الهيجاء».
(٧) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:
«وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا»
(٨) في الأصل «الثانى» تحريف.

والثاني قابل للحركات والسكون، والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة[1] اثنا عشر وزناً وهي التي تقتضيها القسمة العقلية، وهي مفهومة من البيت: «فَافْتَحْ وَضُمّ وَاكْسِرْ» يعني في كلا واحد منها[2]، فهذه تسعة[3]، وزد تسكين ثانيه مع الحركات الثلاث في الأول فهذه ثلاثة إلى تسعة: اثنا عشر، ومثّلها على ترتيب النظم: «فَعَلٌ» نحو: جَمَل، «وفَعُل» نحو: عَضُد، «وفَعِل» نحو كَتِف[4] /، «وفُعَل» نحو: صُرَد[5]، «وفُعُل» نحو: عُنُق، «وفُعِل» نحو: ٢٨٤ أ
دُئِل «وفِعَل» نحو: عِنَب، «وفِعُل» بكسر الأول وضم الثاني وهو مُهْمَل، و«فِعِل» نحو: إبِلِ و«فَعْل» نحو: فَلْس، «وفُعْل» نحو: قُفْل، و«فِعْل» نحو عِذْل؛ إلا أنَّ المُستعمل منها عشرة[6] وواحد مهمل، وواحد قليل، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَفِعُلٌ أُهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلّ * لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ[7] بِفُعِلْ

(ش) وإنما أهمل «فِعُل» لثقله بالخروج من كسر إلى ضم وقد قُرِىء:

(وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الحِبُكِ)[8]

---

[1] قوله: من ضرب ثلاثة يعنى
أحوال الفاء، تكون مفتوحة ومضمومة ومكسور.
وقوله:
أربعة أي مع تحريكها بالفتح في العين أربعة أوجه: أن تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة وساكنة
[2] في هـ ، ز، ك «منهما».
[3] في ز «تسعة أوجه».
[4] في ش، هـ ، ز، ك، ت «وفعل نحو قَتِب».
[5] «وفعل نحو صرد» ساقط من هـ ، ز.
[6] في الأصل، ش، ك «عشر».
[7] في هـ «بفعل» تحريف.
[8] سورة الذاريات آية:٧
قرأ بذلك أبو مالك الغفارى، والحسن، وانظر المحتسب ٢٨٦:٢ والبحر ١٣٤:٨، ومعجم القراءات القرآنية ٢٤٤:٦
الحِبُك: جمع حباك أو حبيكة وهي طرائق النجوم في السماء.

بكسر الحاء وضم الباء وإنما قل[1] «فُعِل» لإختصاصه بالفعل، وفُهم منه أنه وارد في كلام العرب إلا أنه قليل، ومن ذلك قولهم: «دُئِل» في اسم قبيلة وإليها يُنسب «أبو الأسود الدؤلى[2]»، ورُئِم[3] في اسم الأست.

«وغَيْرَ» مفعول مقدم باكْسِرْ وهو مطلوب «لافْتَح وضُمّ» فهو من باب التنازع، «وتَسْكِينَ» معفول بزِدْ، «وتَعُمّ»مجزوم على جواب الشرط، ومعنى تَعُمّ أي[4] : تستوفى جميع أوزان الثلاثى، «وفِعُل» مبتدأ، «وأُهْمِلَ» خبره و«الْعَكْسُ يَقِلّ» مبتدأ وخبره، «ولِقَصْدِهِمْ» متعلق بنقل، و«قَصْد» مصدر مضاف إلى الفاعل، و«تَخْصِيصَ» مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وبِفُعِل» متعلق «بتَخْصِيص». ثم أشار إلى الفعل الثلاثى فقال:

(ص) وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ * فِعْلٍ ثُلاَثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

(ش) فذكر له[5] أربعة أبنية «فَعَل» / بفتح الفاء والعين معاً [نحو ضَرَب[6]] وذلك مستفاد من قوله: «وَافْتَحْ»، و«فَعُلَ» بضم العين نحو: سَهُلَ وهو مستفاد من قوله: «وضُمّ»، وفَعِل» بكسر العين نحو: سَمِع وهو مستفاد من قوله: وَاكْسِر. ٢٨٤/ب

الرابع «فُعِل» بضم الفاء وكسر العين مبنياً للمفعول، وفُهم من سكوته عن الفاء أنَّ حركة الفاء لا تختلف بخلافها في الأسماء، وفُهم أنها فتحة؛ لأنَّ[7] الفتحة أخف فاعتبارها[8] أقرب، وفُهم من قوله: «وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ»

---

(١) في ز «قال» تحريف.
(٢) في هـ ، ت «الدئلى»، وفى ز «الدعلى».
(٣) في ز «ورئم وهو من باب ...» ومكان النقط غير واضح.
(٤) «أي» ساقطة من ز، ظ.
(٥) فى الأصل، ش، ك «لها».
(٦) «نحو ضرب» تكملة من ش.
(٧) في ش «لأنها أخف» والفتحة ساقطة.
(٨) في الأصل، ش، ك «كاعتبارها» تحريف.

أن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل؛ لكونه جعل ذلك زائداً على بناء الفاعل، وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول هل هو أصل[1] بنفسه أو فرع عن[2] فعل الفاعل[3]؟

«والثَّانِيَ»[4] مفعول «باكْسِرْ»، وهو مطلوب «لافْتَحْ وضُمّ» من جهة المعنى فهو من باب التنازع، و«مِنْ[5] فِعْل» في موضع الحال من «الثَّانِيَ»[6] ثم إنتقل إلى الرباعي والمزيد[7] من الأفعال فقال:

(ص) وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا * وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

(ش) يعني أنَّ غاية الفعل بالأصالة أربعة أحرف، وذلك نحو: دَحْرَجَ، وفُهِم من البيت الذي قبله أنَّ للرباعي بنية أخرى مبنية للمفعول نحو: دُحْرِجَ لذكرها في الثلاثي إذ لا فرق، وأنَّ غايته بالزيادة ستة أحرف نحو:

---

[1] في ز «أصلي» تحريف.

[2] في ظ «من».

[3] الحقيقة أنَّ فعل المفعول أصل قائم بنفسه وليس فرعاً عن فعل الفاعل. وفي ذلك خلاف ذكره ابن حمدون في حاشيته.

قال: وقوله إنَّ بنية المفعول ليست كبنية الفاعل الخ، بل الذى يؤخذ من الناظم ما قرر به أولاً من أنَّ صيغة المبنى للمفعول أصلية لا مفرعة لجملة وزناً مستقلا، وإليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازنى وعليه درج المكودى في نظمه (البسط والتعريف) واستدل هؤلاء بورود أفعال مبنية للمفعول ولم ترد مبنية للفاعل نحو: غُنِي وزُهِي، ووجه الدليل أنَّه لو جعل فعل فرعاً لزم وجود الفرع بدون الأصل وذلك غير ممكن.

وقال جمهور البصريين ونقله غير الناظم عن سيبويه وقال المرادى هو أظهر القولين أنَّ صيغة المبنى للفاعل أصل واستدلوا على ذلك بترك الإدغام في نحو: سوير، ووجه الدليل أنَّ القاعدة أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قُلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وهنا لم يقع ذلك فدل على أنهم راعوا الأصل الذي هو ساير، والأصل غير موجود فيه موجب الإدغام فلذلك لم يقع قلب ولا إدغام، ولو كانت صيغة المبنى للمفعول أصلية لوجب الإدغام».

(حاشية ابن حمدون ٢: ١٧١).

[4] في الأصل «والثان» تحريف.

[5] في الأصل «من».

[6] في الأصل «لثان» تحريف.

[7] في ز «المزيد».

استَخْرَجَ[1]، وإعرابه واضح. ثم إنتقل إلى الرباعى الأصول من الأسماء فقال:

(ص) لاِسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ * وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلٌ / ٢٨٤ أ
وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ ... * ...

(ش) فذكر[2] ستة أبنية:

الأول: «فَعْلَلٌ» بفتح الأول والثالث. نحو: جَعْفَرٌ.

الثانى[3]: «فِعْلِلٌ» بكسر الأول والثالث. نحو: زِبْرِجٌ للسحاب[4] الرقيق[5]

الثالث: «فِعْلَلٌ» بكسر الأول وفتح الثالث[6]. نحو: دِرْهَمٌ.

الرابع: فُعْلُلٌ» بضم الأول والثالث. نحو: جُرْهُمٌ لاسم قبيلة.

الخامس: «فِعَلٌّ» بكسر الأول وفتح الثانى وتشديد[7] الثالث. نحو: قِمَطْرٌ[8].

السادس: «فُعْلَلٌ» بضم الأول وفتح الثالث. نحو: جُخْدَب، لذَكَر الجراد.

---

(١) «نحو استخرج» ساقط من هـ .
(٢) في ش، هـ ، ز، ك، ت «فذكر له» وعبارتها أكمل.
(٣) في ظ «الثالث» خطأ من الناسخ.
(٤) في ز، ك «اسم للسحاب».
(٥) فى الأصل، ش، ك «الدقيق» تحريف.
وقيل هو السحاب الأحمر، وهو من أسماء الذهب.
(٦) «فعلل بكسر الأول وفتح الثالث» ساقط من ز.
(٧) في هـ «وسكون».
(٨) فى الأصل «قمط» تحريف.
قِمَطْرٌ: القِمَطْرُ: الجمل القوى السريع، وقيل الجمل الضخم القوى والقِمَطْرُ والْقِمَطْرِىّ: القصير الضخم، ومرأة قمطرة: قصيرة عريضة، وذئب قمطر الرَّجل: شديدها».
اللسان «قمطر».

وفى هذا البناء السادس[1] خلاف، مذهب «الكوفيين» و«الأخفش» أنه أصل، ومذهب سائر «البصريين». أنه مخفف من فُعْلُل بالضم، وفي تأخيره له إشعار بهذا الخلاف. [ثم[2]] إنتقل إلى الخماسى المجرد فقال:

(ص) ... وَإِنْ[3] عَلاَ * فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ
كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌّ ... * ...

(ش) يعني وإن[4] علا الرباعى أي جاوزه فهو خماسى، وذكر له أربعة أوزان:

الأول: «فَعَلَّلٌ» بفتح الأول والثانى والرابع مدغماً فيه. نحو: سَفَرْجَلٌ.

الثانى: «فَعْلَلِلٌ» بفتح الأول وسكون الثانى وفتح الثالث وكسر الرابع نحو: جَحْمَرِش[5].

الثالث: «فُعَلِّلٌ» بضم الأول وفتح الثانى وكسر الثالث مُشَدَّداً نحو: قُذَعْمِلٌ[6].

الرابع: «فِعْلَلٌّ» بكسر الأول وإسكان الثانى وفتح الثالث وبعده لام مُشَدَّدَة.

نحو: «قِرْطَعْبٌ»[7]. ثم قال:

(ص) ... وَمَا * غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ[8] انْتَمَى

---

(1) في هـ «الثالث» خطأ من الناسخ.
(2) «ثم» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(3) في هـ ، ت «فإن» تحريف.
(4) في هـ ، ظ، ت «فإن».
(5) في ك «جحمرش للعجوز الضخم».
فـ «جحمرش» تطلق على المرأة الثقيلة أو العجوز الكبيرة وكذلك على الإبل الكبيرة في السن. (انظر اللسان جحمرش)
(6) قُذَعْمِلٌ: يطلق على المرأة القصيرة، ومن الإبل الضخم. انظر اللسان «قذعمل».
(7) قِرْطَعْبٌ: هو الخرقة البالية وقد سبق ذكره. انظر اللسان «قرطعب».
(8) في هـ «وللنقص» تحريف.

(ش) يعني أنَّ ما غاير ما ذكر / من أبنية الأسماء والأفعال الأصول فهو ٢٨٥/ب
منسوب[١] إلى الزيادة أو[٢] النقص، وفي تخصيص الشارح و«المرادى» ذلك بالأسماء نظر[٣]، وفُهم منه أنَّ المخالف أربعة أنواع: المزيد من الأسماء نحو: كَنَهْبَل وسائر المزيدات وهي كثيرة[٤] تزيد على ثلاثمائة بنية، والمنقوص من الأسماء نحو: «يَدْ» وثُبَة[٥]»، والمزيد من الأفعال نحو: انْطَلَقَ واسْتَكْبَرَ، والمنقوص منه نحو: قُمْ ودَعْ[٦] وقُمْتُ، «وما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «غَايَرَ» وخبرها «انْتَمَى» أي: انتسب، ولِلزَّيْدِ[٧] متعلق «بانْتَمَى»، ومعنى الزيد[٨] الزيادة. ثم قال:

(ص) وَالحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالَّذِى * لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ[٩] مِثْلُ تَا احْتُذِى

(ش) يعنى أنَّ الحرف إذا لزم في تصاريف الكلمة حكم عليه بالأصالة، وإذا لم يلزم وسقط في بعض تصاريف الكلمة فهو زائد، ويعني بالحرف

---

[١] في الأصل «منصوب» تحريف.
[٢] في هـ «والنقص».
[٣] قال ابن الناظم ٨٢٦
«ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى زيادة فيه، أو النقص منه، هذا هو الغالب».
وقال المرادى ٥: ٢٣٢ «يعنى أنَّ ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى الزيادة فيه، أو النقص منه...»
وقال المكودى: «وفي تخصيص الشارح والمرادى ذلك بالأسماء نظر. يريد أن ما ذهبا إليه غير صحيح. وأنَّ المراد ما غاير الأسماء والأفعال لأنه سبق أن تكلم عن الأفعال وأن منها مجرد ومزيد». وعندي ان ما ذهب اليه المكودى ارجح واصحّ.
[٤] في الأصل «كنكرة» تحريف.
[٥] «وثبة» ساقط من هـ .
وفي ظ، ت «وثبية» تحريف.
[٦] في ز «وصح».
[٧] في ظ «وللمزيد» تحريف.
[٨] في ظ «المزيد» تحريف.
[٩] في ت «الزيد» تحريف.

حرف التهجى فيُحكم في «نَادِم» بأصالة النون وزيادة الألف، لثبات[١] النون وحذف الألف في «نَدِم»[٢]. والتاء في: احْتُذِى» زائدة لسقوطها في حَذَا يَحْذُو. و«الْحَرْفُ» مبتدأ، «وَإِنْ يَلْزَمْ» شرط، «والفاء»[٣] جواب الشرط، «وأَصْلٌ» خبر مبتدأ محذوف أي فهو أصل، والشرط جوابه خبر «الحَرْف» و«الَّذِى» مبتدأ صلته «لاَ يَلْزَم»، و«الزَّائِدُ» خبر «الَّذِى، «ومِثْلَ» منصوب على الحال من الضمير المستتر في الزائد، ويجوز رفعه على إضمار المبتدأ / أي[٤] ذلك مثل. ومعنى احتُذِى: اقْتُفِى. ثم قال: ٢٨٦ أ

(ص) بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولَ فِى * وَزْنٍ ...

(ش) يعنى أنك إذا أردت أن تزن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل، فيعبر[٥] عن أول الكلمة بالفاء، وعن الثانى[٦] بالعين، وعن الثالث[٧] باللام، وتحافظ في ذلك على حركات الموزون، فإذا قيل لك ما وزن ضَرَب قلت: فَعَلَ بفتح الفاء والعين، وإذا قيل لك ما وزن عَمْرو قلت: فَعْل بسكون العين[٨]، فإذا[٩] كان[١٠] في الكلمة الموزونة زائد[١١] نطقت به على أصله من غير أن تُعبر عنه بشىء، وإلى ذلك أشار بقوله:

---

(١) في ز، ك «لإثبات».
(٢) في ش، هـ ، ز، ك «ندمان» تحريف.
وفي ت «ندما».
(٣) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:
«وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالَّذِى»
(٤) في ظ «تقديره».
(٥) في هـ ، ز، ظ، ت «فتعبر» تصحيف.
(٦) في الأصل «الثانية» تحريف.
(٧) في الأصل «الثالثة» تحريف.
(٨) في ش، هـ ، ز «بفتح الفاء وسكون العين».
(٩) في هـ ، ز، ظ، ت «فإن».
(١٠) «كان» ساقطة من ت.
(١١) في ظ «زائداً».

(ص) ...   وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ[1] اكْتُفِي

(ش) يعني أنك تكتفى بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله من غير أن يُعبَّر عنه بشيء فتقول في وزن جَوْهَر «فَوْعَل»، وفى وزن عَثْيَر[2] فَعْيَل. هذا كله في الثلاثى الأصول، وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَضَاعِفِ اللاَّمَ إذَا أَصْلٌ بَقِي   *   كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ

(ش) يعني أنك إذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقى «أصل» من الكلمة ضَعَّفْت[3] اللام، أي رُدَّ عليها لاماً أخرى تقابل بها الحرف الرابع، وقد فُهم من ذلك أنَّ في الزائد على الأربعة[4] صورتين[5]: إحداهما فى الرباعى فتُضَعَّف اللام مرة واحدة نحو: جَعْفَرْ وفُسْتُق فتقول في / وزنهما ٢٨٦ ب
«فَعْلَل وفُعْلُل»، والأخرى في الخماسى لما علمت من أنَّ الإسم[6] يكون خماسى الأصول، فتقول في سَفَرْجَل فَعَلَّل، فتضعف اللام مرتين لتصل الزنة[7] إلى خمسة أحرف[8].

---

(1) في ش «لفظه» تحريف.
وفي هـ «بلفظ» تحريف.
(2) العثير: هو غبار الأقدام.
(3) في هـ، ز «ضعف».
«تضعيف اللام مذهب البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثياً بلفظ (فعل) وما زاد عليه نحو جعفر اختلفوا فيه فقيل لا يوزن لأنه لا يدرى كيفية وزنه، وقيل يوزن ويقابل آخره بلفظه، وقيل يوزن ويقابل ما قبل آخره بلفظه، فوزن جعفر أما فعلل كما يقول البصريون أو فعلر بزيادة الراء أو فعفل بزيادة الفاء».
حاشية الصبان ٤:٢٥٣.
(4) في هـ «الثلاثة» خطأ من الناسخ.
وفي ك «الثلاثى».
(5) في ز، ك «صورتان» خطأ من الناسخ.
(6) في ز «الأسماء».
(7) في ز «الوزنة».
(8) في ش «حروف».

ثم إنَّ زائد الكلمة الموزونة إن كان من حروف الزيادة العشرة فقد تقدم أنه ينطق بها في الوزن على حالها، وإن كان بتضعيف أصل فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ[١] * فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

(ش) يعني[٢] إذا كان الزائد في الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابله[٣] في الوزن[٤] ما جعلته[٥] للفاء والعين واللام من حروف فعل، فإن كان مضعف الفاء نحو: مَرْمَرِيس[٦] قلت في وزنه: فَعْفَعِيل، وإن كان مضعف[٧] العين نحو: اغْدَوْدَنَ[٨] قلت في وزنه: افْعَوْعَلَ، وإن كان مضعف اللام نحو: جَلْبَبَ قلت فيه: فَعْلَلَ، وقوله: «بِضِمْنِ» متعلق بقَابِل، وقَابِل فِعْل أمر، «وفَعل» بفتح الفاء[٩]، و«الأُصُولُ» مفعول بقابل، و«فِى وَزْنٍ[١٠]» متعلق بِقَابِل، و«زَائِدٌ» مبتدأ وخبره اكْتُفِى، «وبِلَفْظِهِ» متعلق باكتفى، «واللاَّمَ» مفعول مضاعف، «وأَصْلٌ» فاعل بفعل مضمر يفسره بقى، «والفُسْتُقِ» اسم جمع، واحده فستقه: اسم شجرة[١١] وهو فارس معرب، «وإِنْ يَكُ»[١٢] شرط، و«الزَّائِدُ» اسم يك،

---

(١) في هـ «أصلى».
(٢) في ت «يعنى أنه» وعبارتها أكمل.
(٣) في ش، هـ ، ظ، ت «مقابلته».
وفي ز، ك «في مقابلته».
(٤) في ظ «الأصل».
(٥) في ك، ت «ما جعلت».
(٦) مَرْمَرِيس: اسم للداهية، وقيل الأملس.
(٧) في ظ «بتضعيف».
(٨) اغدودن: يُقال اغدودن النبت إذا اخضَرَّ، واغدودن الشَّعر إذا طال.
(٩) في الأصل، ظ، ت «العين».
(١٠) في الأصل «الوزن» تحريف.
(١١) في ش «اسم ثمرة».
(١٢) في هـ «يكن» تحريف.

«والفاء»[1] وما بعدها جواب الشرط، و«ما» مفعول أول باجعل وهي موصولة / وصلتها «لِلأَصْلِ» «ولَهُ» في موضع المفعول الثاني «لاجْعَلْ». ٢٨٧/أ

ثم إعلم أنَّ[2] ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعى على نوعين: الأول ما لا يدل فيه الإشتقاق على زيادة أحد الحروف. والآخر ما دل الإشتقاق على زيادة أحد حروفه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ * وَنَحْوِهِ ...

(ش) يعين أنَّ نحو[3]: سِمْسِم يحكم على حروفه[4] كلها أنها أصول وأنه رباعى؛ لأن [أصالة أحد المضعفين أولى من أصالة الآخر، فحكم بأصالتهما معاً][5].

ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... * ... وَالْخُلْفُ فِى كَلَمْلِمِ

(ش) يعني أنَّ فيما كان نحو: لَمْلِمِ، فعل أمر من لَمْلَمَ مما في اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين خِلافاً[6]، مذهب[7] «البصريين» أنَّ حروفه[8] كلها أصول نحو: سِمْسِمْ فوزن «لَمْلِمْ» عندهم «فَعْلِلْ»، ومذهب «الكوفيين»

---

[1] يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:
«فاجْعَلْ لَهُ فِى الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ»

[2] في ز «إنما».

[3] «نحو» ساقطة من ت.
وفي ز «ونحو أن».

[4] في ز «حروفها».

[5] اختلفت عبارة ما بين المعقوفين في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت عن الأصل وذلك كما يلي: (لأنَّ أصالة أحد المضعفين واجبة تكميلا لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معا) والعبارة هنا أكمل وأوضح.

[6] في ز، ظ «خلاف».

[7] في ت «المذهب».

[8] في ك «حروفها».

أنَّ الأصل «لَمَّ» بالتضعيف فأبدل من ثانى المضعفين لاما كراهة التضعيف.

ثم شرع الناظم في بيان ما تَطَّرِدُ زيادته، وبدأ بالألف فقال:

(ص) فَأَلِفٌ أَكْثَرِ مِنْ أَصْلَيْنِ * صَاحِبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

(ش) يعني أنَّ الألف إذا صاحب[1] ثلاثة أصول حكم بزيادتها؛ لأنَّ الأكثر فيما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين الزيادة، وقد علمت زيادتها بالإشتقاق فحمل عليه ما سواه، وذلك نحو: ضَارِب وعِمَاد وسُلاَمَى[2]، وفُهِم / منه أنَّ الألف إذا صحبت أصلين فقط ليست زائدة نحو: بَاب[3] ٢٨٧ ب وقال، بل هي في الأسماء المتمكنة والأفعال بدل من ياء كألف بَاعَ ورَمَى[4] ونَابَ وفَتَى[5]، أو من واو كألف قَال ودَعَا وتَابَ[6] وعَصَا، ولا تزاد الألف أولا، وتزاد ثانيا كضَارِب، وثالثا[7] كعِمَاد، ورابعاً[8] كشِمْلاَل، وخامساً[9] كقَرْقَرَى، وسادساً[10] كقَبَعْثَرَى. وقوله: «فأَلِفٌ» مبتدأ، و«أَكْثَرَ» مفعول بصَاحَبَ، «ومِنْ» متعلق بأكثر، والجملة من صَاحَبَ ومعموله في موضع الصفة لألف، و«زَائِدٌ» خبر «أَلِفٌ»، والمَيْن: الكذب، ويشارك الألف فيما[11] ذكر الياء والواو، وإلى ذلك أشار بقوله:

---

(١) في ش «صاحب» التذكير والتأنيث جائز.
(٢) السُلاَمَى: العظام الصغيرة في أصابع اليدين والرجلين.
(٣) في ظ «ناب».
(٤) «ورمى» ساقط من هـ .
(٥) «وفتى» ساقط من ظ.
(٦) في هـ ، ز، ظ، ت «وباب».
(٧) في ز، ظ، ت «وثالثه».
(٨) في ز «أو رابعة».
وفي ظ، ت «ورابعة».
(٩) في هـ ، ز، ظ، ت «وخامسة».
(١٠) في هـ ، ز، ظ، ت «وسادسة».
(١١) في هـ «فى ما».

(ص) وَالْيَا كَذَا[1] وَالْوَاوُ[2] إِنْ لَمْ يَقَعَا * كَمَا هُمَا[3] فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا[4]

(ش) يعني أن الواو والياء كالألف في الحكم عليها بالزيادة إن صحبت[5] أكثر من أصلين، إلا إذا تكررت في إسم[6] ثنائي مكرر نحو قولك: يُؤْيُؤ في اسم طائر، ووَعْوَعَا[7]: مصدر وعوع السبع إذا صَوَّتَ.

وفُهِم من قوله: «وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ» أنَّ الياء والواو إذا صَحِبَا[8] أصلين حُكم بأصالتهما نحو: بيْع ويَوْم، وفُهم من قوله: «إِنْ لَمْ يَقَعَا» إلى آخر البيت أنهما إذا صحبا أكثر من أصلين حُكم عليهما بالزيادة نحو: صَيْرَفٍ وجَوْهَرٍ[9]، وتُزاد الياء أَوَّلاً كيَرْمَع[10]، وثانياً[11] كصَيْرَفٍ، وثالثاً[12] كعثْيَر، ورابعاً[13] كحُذْرِيَة[14]، وخامساً[15] كسُلَحْفِيَة[16]، ولا تُزاد الواو أَوَّلاً وتُزاد ثانياً كَجَوْهَر، وثالثاً كجَهُور، ورابعاً كعُصْفور، وخامساً كقَمَحْدُوَة[17].

وَ«الْيَا» مبتدأ، «والوَاوُ» معطوف عليه، و«كَذَا» خبر عنهما، ويحتمل / أن ٢٨٨ أ

---

(١) «كذا» ساقط من هـ .
(٢) في ظ «أو الواو».
(٣) في الأصل «هو» تحريف.
(٤) في ز «ووهوعا» تحريف.
(٥) في ش «صاحبتا».
(٦) في هـ ، ز، ت «لفظ اسم».
(٧) في الأصل، هـ ، ظ «ووعوعه» تحريف.
وفي ز «ووعوع»، وفى ت «ووقوعه» تحريف.
(٨) في ش «صاحبا».
(٩) في ز «وجوهر وسهر». وفي ظ «وجهور».
(١٠) يَرْمَع: اسم للحصباء البيضاء.
(١١) في هـ ، ز، ظ، ت «وثانية».
(١٢) في هـ ، ز، ظ، ت «وثالثة».
(١٣) في هـ ، ز، ظ، ت «ورابعة».
(١٤) الحذرية: القطعة الغليظة من الأرض.
(١٥) في هـ ، ز، ظ، ت «وخامسة».
(١٦) في الأصل، ش، ك «كسحلفية» تحريف.
(١٧) في هـ «كعنكبوت».
قمحدوه: اسم لمؤخر القفا.

يكون «كَذَا» خبراً عن الياء، و«الوَاوُ» مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الأوَّل عليه، «وإنْ لَمْ يَقَعَا» شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «وكَمَا» في موضع الحال من الألف في يَقَعَا. ثم قال:

(ص) وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا * ثَلاثَةً تَأْصِيلُهَا تُحُقِّقَا

(ش) يعني أنَّ الهمزة والميم متساويتان في أنه[1] إذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها حكم عليهما[2] بالزيادة؛ لدلالة الإشتقاق في أكثر الصور على زيادتهما[3] نحو: أَفْضَل وأَحْمَد ومُكْرِم ومُنْطَلِق، وحمل عليه ما سواه نحو: أَفْكَل ومَجْلَب[4]، وفُهم من قوله: «سَبَقَا» أنهما لا تطرد زيادتهما في[5] غير أول، وفُهم من قوله «تُحُقِّقَا»: أنَّ الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إذا لم تتحقق أصالتها لم يحكم بزيادتهما[6] إلا بدليل نحو: أَيْدَع[7]؛ لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه «فَيْعَل» أو الياء[8] فيكون وزنه[9] «أَفْعَل» نحو:[10] صَيْرَف، ولكن[11] الهمزة فيه زائدة؛ لأنَّ باب «أَفْعَل» أكبر[12] من باب «فَيْعَل»، إلا أنَّ الهمزة إذا وقعت

---

(1) في ز «أنهما».
(2) في ظ، ت «عليها» تحريف.
(3) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «زيادتها» تحريف.
(4) في هـ ، ز، ت «ومخلب».
(5) «في» ساقطة من هـ ، ز، ظ، ت.
(6) في الأصل، ش، هـ ، ك، ت «بزيادتها».
(7) في ت «أيْداع»
الأَيْدَع: صبغ أحمر وقيل هو الزعفران.
(8) في ز «والياء».
(9) «وزنه» ساقط من ز، ك.
(10) «نحو صيرف» ساقط من ش.
(11) في ش، ز، ك «لأن» وفي هـ ، ظ، ت «لكن».
(12) في هـ ، ز، ظ، ت «أكثر».

آخراً قبلها[1] ألف زائدة حكم بزيادتها، وسيأتي. «وهَمْزٌ وَمِيمٌ» مبتدأ، وخبرها «كَذَا»، وسَبَقَا في موضع النعت «لِهَمْزٍ وَمِيمٍ»، «وثَلاَثَةً» مفعول سَبَقَا[2]، «وتأصيلها» مبتدأ، «وتُحُقِّقَا» في موضع الخبر وهو مبنى للمفعول، والجملة خبر المبتدأ، ثم قال:

(ص) كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ * أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ

(ش) يعني أنَّ الهمزة أيضاً تَطَّرد زيادتها إذا وقعت آخِراً بعد ألف / ٢٨٨ ب
وقبل الألف ثلاثة أحرف فصاعداً نحو: حَمْرَاء وَعَلْيَاء وأَرْبَعَاء وعَاشُورَاء، وفُهم من هذا البيت ومن البيت الذي قبله أن الهمزة لا تَطَّرد زيادتها وسطاً ولا آخِراً بعد غير الألف، وفُهم منه أنه إن[3] تقدم على الألف أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو: كِسَاء[4] وَرِدَاء.

و«هَمْزٌ» مبتدأ، وخبره «كَذَاكَ» و«آخِرٌ» نعت لهمز، وبَعْدَ أَلِفْ[5] نعت بعد نعت[6]، «ولَفْظُهَا» مبتدأ، وخبره «رَدِفْ»، و«أَكْثَرَ» مفعول بردف والجملة في موضع نعت أيضاً. ثم قال:

(ص) وَالنُّونُ فِي ٱلآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي * نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي

(ش) يعني أنَّ النون يحكم بزيادتها في موضعين: إحداهما أن تكون آخِراً بعد ألف قبلها أكثر من حرفين، وهو الذي عُنِيَ بقوله: «كَالْهَمْزِ» وذلك نحو: سَكْرَان وعُثْمَان وزَعْفَرَان.

وفُهم منه أنها[7] لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف حُكم بأصالتها نحو:

(١) في هـ «بعد».
(٢) في ظ «بسبقا».
(٣) في ز، ك «إذا».
(٤) في ش «كساء وجباء ورداء» زادت مثال.
(٥) في الأصل، ش، ك «الألف» وما أثبتُه أدقُّ كما في بقية النسخ والألفية.
(٦) في هـ «نعت أيضا».
(٧) في ظ «أنه».

بَيَان، والآخر أن تقع وسطاً وقبلها حرفان، وبعدها حرفان نحو: عَقَنْقَل وجَحَنْفَل وغَضَنْفَر وهو الأسد. «وَالنُّونُ» مبتدأ، وخبره «كالْهَمْزِ»، والظاهر أنَّ «فِي ٱلآخِرِ» متعلق بأعنى محذوفاً، و«أَصَالَةً»[1] مفعول ثان «بِكُفِى»، وفي «كُفِى» ضمير مستتر عائد على النون وهو المفعول الأول بكُفِى، «وفِى نَحْوِ» متعلق بكُفِى[2]. ثم قال:

(ص) وَالتَّاءُ فِى التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ * وَنَحْوِ الاِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ

(ش) يعني أنَّ التاء تطَّرد زيادتها في التأنيث نحو: قَائِمَة وقَامَتْ، ٢٨٩ أ
وفى / المضارعة[3] نحو: تَقُوم، ونحو الاستفعال كالاستدراك والاستلزام والمطاوعة[4] نحو: تَكَسَّرَ وتَذَكَّرَ، وفُهم من تمثيله بالاستفعال أنَّ السين تزاد مع التاء، ولم ينص على زيادتها في حروف الزيادة، وكان ينبغى له أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء في المضارعة نحو: [تَقُومُ وَأَقُومُ][5] وَيَقُومُ إذ لا فرق.

و «التَّاءُ» مبتدأ، والخبر محذوف أي: والتَّاءُ مطردة الزيادة، أو فاعل بفعل مضمر تقديره: وتزاد التاء، و«فِى التَّأْنِيثِ» متعلق بالخبر إن قدرت «التَّاءُ» مبتدأ أو بالفعل إن قدرتها فاعلاً. ثم قال:

(ص) وَالْهَاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ * ...

(ش) يعني أنَّ «الهاء» تزاد في الوقف وهي هاء السكت، وقد تقدم في الوقف مواضع زيادتها، والتحقيق أنَّ هاء السكت ليست كحروف

---

(1) في ز «وأصله» تحريف.
(2) ما بعد «بكفى» إلى هنا ساقط من ك.
(3) فى ظ «المضارع».
(4) في ز «وفى المطاوعة».
(5) ما بين المعقوفين تكملة من ش.

الزيادة؛ لأنَّ حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة، وهاء السكت جيء[1] بها لبيان الحركة فهي كسائر حروف المعانى لا حروف التهجى.

و«الهَاءُ» إما مبتدأ محذوف الخبر، أو فاعل[2] محذوف الفعل كما تقدم في قوله: «والتَّاءُ» و«وَقْفاً» مصدر في موضع الحال من «الهاء» أي: موقوفاً[3] عليها أو مفعول له أي تزاد في الوقف[4] ثم مَثَّلَ بقوله: «كَلِمَهْ» وهو على حذف القول أي: كقوله[5]: لِمَهْ، وقد اجتمع في هذا اللفظ أعني «كَلِمَهْ» ثلاثة أحرف وهو كاف التشبيه، ولام الجر، وهاء السكت، واسم وهو «ما» الإستفهامية[6] وقد[7] لَغَّزْتُ هذا[8] اللفظ في رجز / وهو[9]: ٢٨٩ ب

يَــا قَــارِئًــا أَلْــفِــيَّــةَ ابْــنِ مَــالِــكِ
وَسَــالِــكــاً فِــى أَحْــسَــنِ الْمَسَــالِــكِ
فِــى أَىِّ بَــيْــتٍ جَــاءَ مِــنْ كَــلاَمِــهِ
لَــفْــظٌ بَــدِيــعُ الــشَّــكْــلِ فِــى انْــتِــظَــامِــهِ
حُــرُوفُــهُ أَرْبَــعَــةٌ تَــضُــمُ
وَإِنْ تَــشَــأْ فَــقُــلْ ثَــلاَثٌ[10] وَاسِــمُ
وَهْــوَ إِذَا نَــظَــرْتَ فِــيــهِ أَجْــمَــعُ[11]

---

[1] في ظ «يجىء».
[2] في الأصل «أو فافعل». تحريف.
[3] في ت «موقوفات» تحريف.
[4] في ش، هـ ، ز، ك، ت «للوقف».
[5] في ش، هـ ، ز، ك «كقولك».
[6] الكاف فى قوله: «كَلِمَهْ» للتمثيل وليس للتشبيه وهي إسمية، فيكون لفظ «كَلِمَهْ» مشتمل على اسمين وحرفين وليس كما ذكر الشارح.
[7] في ظ «ولقد».
[8] في هـ ، ز «بهذا» تحريف.
[9] في ت «وهو هذا».
[10] يريد ثلاثة أحرف واسم.
[11] في هـ ، ز «اجتمع» تحريف.

مُـــرَكَّـــبٌ مِـــنْ كَـــلِـــمَـــاتٍ أَرْبَـــعْ
وَصَـــارَ بِـــالـــتَّـــرْكِـــيـــبِ بَـــعْـــدُ كَـــلِـــمَـــهْ
وَقَـــدْ ذَكَـــرْتُ لَـــفْـــظَـــهُ لِـــتَـــفْـــهَـــمَـــهْ

ثم قال:

(ص) ... * وَاللَّامُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَهْ

(ش) يعني أنَّ اللام تطرد زيادتها مع[1] إسم الإشارة نحو: ذَلِكَ وتِلْكَ وأُولاَلِكَ[2] وهُنَالِكَ. «واللاَّمُ» معطوف على «الهاء» فيجري فيه ما تقدم في الهاء. ثم قال:

(ص) وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ * إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ

(ش) يعني أنَّ كل ما خالف المواضع المذكورة في هذا الباب في اطِّرَاد الزيادة تمتنع[3] زيادته[4]، إلا إذا قام على زيادته دليل من إشتقاق أو غيره، فيحكم على نون حَنْظَل بالزيادة، وإن لم تكن في موضع اطِّرَاد زيادة النون كقولهم: حَظِلَتْ الإِبِل بكسر الظاء إذا أكثرت من أكل الحَنْظَل، وهو نوع من الشوك، بسقوط[5] النون، وفي حَظِلَتْ دليل زيادتها[6] في حَنْظَل، وأمثال ذلك كثيرة. «وزِيادَةً» مفعول بامْنَعْ[7]، «وبِلاَ قَيْدٍ» متعلق بزيادة، و«ثَبَتْ» في موضع الصفة لقيد، «وإِنْ» شرط ويجوز ضبط تَبَيَّنْ[8] بفتح التاء مبنياً للفاعل وأصله

---

(1) في ز «من» تحريف.
(2) في ز «وأولئك»، وفي ظ «وأولائك» وفي ت «واولاك» وما أثبت أضبط، لأن أولاء الممدودة لا تلحقها اللام.
(3) في ش، ك «تمنع»
(4) «زيادته» ساقطة من ز.
(5) في هـ، ظ «فسقوط» تحريف.
(6) في ش، ز، ك «على زيادتها» وعبارتها أكمل.
(7) في ز «بامتنع» تحريف.
(8) في ز «تعين» تحريف.

تَتَبَيّن، فحَذَف[1] إحدى [2] التاءين، «وحُجَّةٌ» على هذا فاعل «بتَبَيَّن»، وبضم التاء على أنه مضارع[3] مبنى للمفعول، مضارع بَيَّن[4]، «وحُجَّةٌ» على ٢٩٠/أ هذا نائب عن الفاعل. ٢٩٠/أ

****

(١) في ش «فحذفت».

(٢) في ز، ك «أحد».

(٣) «على أنه مضارع» ساقط من ش.

(٤) في ك «يبين».

والأولى والأصح «تبين» كما في الالفية.

(فصل في زيادة همزة[1] الوصل)

(ش) هذا الفصل هو تتميم لباب التصريف؛ لأنه من باب زيادة الهمزة[2]، وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمزة[3] الوصل وعلى مواضعها من الكلم، وإلى تعريفه أشار بقوله:

(ص) لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لاَ يَثْبُتُ * إِلاَّ إِذَا ابْتُدِى بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا[4]

(ش) يعني أنَّ همزة الوصل هي الهمزة[5] السابقة التي تثبت ابتداء وتسقط وصلاً، وإنما سميت همزة الوصل[6] اتساعاً، لأنها تسقط في الوصل وقيل لأنَّ الكلمة التي قبلها تتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها وقيل: لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وفُهم من قوله: «هَمْزٌ»[7] أنَّ همزة الوصل أتى[8] بها همزة خلافاً[9] لمن قال هي في الأصل ألف.

وفُهم من قوله: «سَابِقٌ» أنها لا تكون إلا أولاً، وفُهم من قوله: «لاَ يَثْبُتُ

---

(1) في هـ «همز».
(2) في ز، ك «همزة الوصل».
(3) في هـ ، ز، ت «بهمزة».
(4) في ز «كاستثبت» تحريف.
(5) في ت «همزة» تحريف.
(6) في هـ ، ز، ظ، ت «وصل».
(7) في ظ «همزة».
(8) في ز «أوتى».
(9) اختلف في همزة الوصل هل هي همزة أو ألف؟، فبعضهم يسميها همزة لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن، أو لأنها تسقط في الدرج فتصل ما بعدها إلى ما قبلها، وذهب البعض إلى أنها في الأصل ألف مراعاة لأصلها من السكون الذى هو مَدُّ الصوت، وإلى ثبوتها في نحو الرجل في الاستفهام. والأحسن والأفضل أن تُسمى بما هي عليه في النطق. أي تحتمل الاثنين.

إلاَّ إِذَا ابْتُدِى بِهِ»، أنَّ سقوطها في الوصل واجب وقد ثبت في الوصل ضرورة، «وهَمْزٌ» مبتدأ، «وسَابِقٌ» نعت له، وخبره في المجرور قبله «ولاَ يَثْبُتُ» جملة في موضع[1] النعت أيضاً لهمز، «وإلاَّ» إيجاب[2] للنفي والعامل في «إِذَا» «يَثْبُتُ»، ويجوز ضبط «اسْتُثْبِتُوا» بضم التاء الأولى[3] مبنياً للمفعول فتكون الواو ضمير المفعول النائب عن الفاعل، وفتحها فتكون فعل أمر، والواو ضمير الفاعل، وبهذ الأخير جزم الشارح[4]، قال /: أمر للجماعة ٢٩٠ ب
بالاستثبات وهو تحقيق الشيء. ثم انتقل إلى مواضعها وهي ستة مواضع، أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى   أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْو انْجَلَى

(ش) يعني أنَّ كل همزة افتتح بها الفعل الماضي الزائد على أربعة أحرف فهي[5] همزة وصل وشمل الخماسى نحو: انْطَلَق[6]، والسداسى نحو: اسْتَكْبَرَ وهو منتهاه، و«وَهْوَ»[7] مبتدأ عائد على الهمز[8]، «ولِفِعْلٍ»[9] خبره، و«مَاضٍ» نعت لفعل، «واحْتَوَى» في موضع النعت لفعل. ثم أشار إلى الثانى والثالث فقال:

(ص) وَالأَمْرِ والْمَصْدَرِ مِنْهُ ...   ...

(ش) يعني أن الهمزة في الأمر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة

(١) في ت «مواضع» تحريف.
(٢) في ز «والإيجاب» تحريف.
(٣) «الأولى» ساقطة من ش.
(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٨٣٣
(٥) في ت «فى» تحريف.
(٦) «انطلق» ساقطة من ز.
(٧) في هـ ، ز، ظ، ت «وهو» سقطت الواو.
(٨) في ز «الهمزة» تحريف.
(٩) في ت «وافعل» تحريف.

أحرف همزة وصل نحو: انْطَلِق انْطِلاَقاً، واسْتَخْرِج اسْتِخْرَاجاً، والأمر والمصدر مجروران بالعطف على فعل، والتقدير: وهو لفعل صفته كذا وللأمر وللمصدر[1] منه. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

(ص) ... وَكَذَا * أَمْرُ الثُّلاَثِي كَاخْشَ وَامْضِ وانْفُذَا

(ش) يعني أنَّ كل همزة افتتح بها فعل الأمر من الثلاثي فهي همزة وصل سواء كان[2] مضارعه على «يَفْعَل» نحو: اخْشَ[3]، أو على «يَفْعِل» نحو: امْضِ أو على «يَفْعُل» نحو: انْفُذْ، وهذه فائدة التمثيل، وفُهم من المُثُل[4] أيضاً أنَّ ذلك إنما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكناً نحو: يَخْشَى ويَرْمِي ويَنْفَذُ، فلو كان متحركاً[5] لم يؤت بهمزة الوصل نحو: يَقُول «ويَعِدُ» و«يَعِدّ» فتقول في الأمر[6] منهما / قُلْ وعِدْ وعِدّ. ثم أشار إلى ٢٩١ / أ
الخامس فقال:

(ص) وَفِي اسْمِ اسْتٍ[7] ابْنِ ابْنِمٍ سُمِعْ * وَاثْنَيْنِ وَامْرِىءٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ
وَايْمُنُ ... * ....

(ش) فذكر سبعة أسماء، وفُهم من قوله: «وَتَأْنِيثٍ تَبِع» أنَّ مجموعها عشرة أسماء، لأنَّ مؤنث امرىء: امرأة، ومؤنث ابن: ابنة، ومؤنث[8] اثنين[9] اثنتان،

---

(١) في ظ «والمصدر».
(٢) في ظ «أكان».
(٣) في ز «أخشى» تحريف.
(٤) في ز «التمثيل».
(٥) في هـ، ز «محركا».
(٦) «الأمر» ساقطة من ز.
(٧) في ز «ست» تحريف.
(٨) «ومؤنث» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
(٩) في الأصل «واثنين».

و«اسْمٍ» أصله[1] عند «البصريين» «سِمْوٌ»[2] فحُذفت الواو[3] وسكن أول الاسم لتجتلبوا همزة الوصل فيكون عوضاً من المحذوف، وأما «است» فأصله «سَتَه» بالهاء فحُذفت وعوض منها الهمزة، وأصل ابْن: بَنَو ففعل به ما فعل باسم[4]، و«ابْنم» هو «ابن» زيد عليه الميم و«اثنَيْن» أصله «ثنى»، و«امْرِىء»[5] لم يحذف منه شيء لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف، لأنَّ الهمزة بصدر التغيير فحكموا لها بحكم المحذوف، وأما «أَيْمُنُ» فهو المستعمل في القَسَم وهو مشتق من اليمن فهمزته زائدة وهي همزة وصل، هذا[6] مذهب «البصريين» و[7]، وقوله: «وَتَأْنِيثٍ تبع راجع إلى ابن مؤنثه: «ابْنَة»، و«امْرِىء»: مؤنثة «امْرَأة»، و«اثْنَيْن» مؤنثه «اثْنَتَان».

وفُهم من قوله: «سمع» أنَّ دخول الهمزة[8] في هذه الأسماء غير مقيس[9] بخلاف ما تقدم «وفِي اسْم» إلى آخر المجرورات وهو أيمن متعلق بسمع، وفي «سُمِعَ» ضمير نائب عن الفاعل عائد على همز الوصل المتقدم[10].

---

(1) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «أما اسم فأصله».
ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم مشتق من الوَسْم. وهو العلامة - وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّمُوّ. وهو العلو - وفي ذلك خلاف مشهور. ولكل فريق حجته (انظر الإنصاف ١:٦)
(2) فى ك «سِمْوٌ كقِنْو» وهذه أوضح.
(3) في ظ «اللام».
(4) فى ظ «بالاسم».
(5) فى ش «وأصل امرىء امرء».
وفى ظ «وامرؤ»، وفى ت «وامرء».
(6) فى هـ «هذا هو».
(7) همزة الوصل تُفتح في أيمن المستعمل في القَسَم هذا مذهب البصريين - كما ذكر الشارح -.
وذهب الكوفيون إلى أنَّ الهمزة في أيمن همزة قطع وهو جمع يمين.
ووافقهم الفراء وزاد على ذلك أنها تُحذف لكثرة الاستعمال. والصحيح مذهب البصريين، وذلك لأنه لو كان جمع يمين لم تكسر همزته وقد كسرت ولا يوجد جمع على أفعل. ولو كان جمعاً أيضاً لم تُحذف همزته وقد حُذفت نحو قولهم: ليمن الله.
(8) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «همزة الوصل» وعبارتها أوضح.
(9) ذكر الأشمونى في قوله «سمع» حديثاً مطولاً فانظره ٤:٢٧٤.
(10) فى ظ «المتقدم ذكرها» وعبارتها أكمل.

ثم أشار إلى السادس فقال:

(ص) ... هَمْزَ أَلْ كَذَا ... * ...

(ش) أي والهمزة في «أَلْ» همزة وصل كما كانت / فيما ذكر وهذا[1] الذي ذكر[2] في «أَلْ» هو مذهب «سيبويه»، ومذهب «الخليل» أنها أصلية[3] حُذفت في الوصل لكثرة الاستعمال[4]. ثم بين حكم همزة «أَلْ» إذا دخل عليها همزة الاستفهام فقال: ٢٩١ ب

(ص) ... وَيُبْدَلُ * مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

(ش) يعني أنَّ همزة «أَلْ» إذا دخل عليها همزة الاستفهام جاز فيها أعني[5] في[6] همزة «أَلْ» وجهان: إبدالها أَلِفاً من جنس حركة الهمزة التي قبلها وتسهيلها بين[7] الألف والهمزة، وقد قُرِىء بهما:

(ءَآلذَّكَرَيْنِ[8])

وفُهِم منه أنَّ غير همزة «أَلْ» من همزة الوصل تحذف إذا دخل عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها نحو: (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ[9])

---

(١) في ت «وهكذا» تحريف.

(٢) في ت «ذكره».

(٣) في ك «الأصل».

(٤) سبق التعليق على ذلك في باب المعرف بالأداة.

(٥) في ظ «يعنى» تحريف.

(٦) «في» ساقطة من ت.

(٧) في هـ «ما بين».

(٨) سورة الأنعام. آية:١٤٣.
وذلك في قوله تعالى: (قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ)
انظر الإتحاف ٢١٩:١.

(٩) سورة الصافات. آية: ١٥٣
لم يكمل الآية في ش «أَصْطَفَى الْبَنَاتِ» اكتفى بموضع الشاهد.

وإنما لم تُحذف همزة «أَلْ» إذا دخل عليها همزة[1] الاستفهام وكان القياس حذفها؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين في الفتحة و«هَمْزُ أَلْ» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، و«مَدًّا» مفعول ثان «يُبْدَلُ»، وهو على حذف مضاف أي حرف مد، والمفعول الأول ضمير مستتر في «يُبْدَل» عائد على همز «أَلْ»، و«يُسَهَّلُ» معطوف على «يُبْدَلُ»، و «أَوْ» للتخيير وإنما جعلناها للتخيير وإن كانت أو التي للتخيير لا تقع إلا بعد فعل الأمر[2]، لأنَّ الكلام في معنى الأمر كأنه قال: أَبْدِلْهَا أَوْ سَهِّلْهَا[3].

□○□○□○□○

---

(1) في الأصل «همز».
(2) في هـ ، ز «أمر».
(3) في ش، ز «وسهلها».

(الإبدال)

(ش) هذا هو النوع الثانى من التَّصْرِيف، ثم إنَّ حروف الإبدال / تصل ٩٢/أ إلى اثنين وعشرين حرفاً. وقد ذكرها في التهسيل[١] واقتصر هنا على المشتهر[٢] منها فقال:

(ص) أَحْرُفُ الإِبْدَالِ هَدَأْتَ مُوطِيَا * ....

(ش) فذكر تسعة[٣] أحرف وهي التي تضمنها هذا الكلام «الهَاء»، و«الدَّال» و«الهَمْزَة»، و«التَّاء»، «والميم»، و«الوَاو»، و«الطَّاء» و«اليَا»، و«الأَلِف»، و«أَحرُفُ الإِبْدَالُ» مبتدأ، وخبره «هَدَأْتَ مُوطِياً»، و«مُوطِياً» حال[٤]، والتقدير: أحرف الإبدال هذه الحروف[٥] التي يجمعها قولك: هَدَأْتَ موطيا «ومُوطِياً» حال من التاء في «هَدَأْتَ»، ومعنى هدأت: سَكَنْتَ، «والياء» في موطيا بدل من الهمزة؛ لأنه اسم فاعل من أوطأته إذا جعلته وطيئاً ويحتمل أن يكون «مُوطِياً» مفعولاً[٦] لهدأت؛ لأنه يستعمل متعدياً يُقال: هَدَّأْتُ الصَّبِيَّ: إِذَا ضَرَبْتَ عليه لينام، والأول أظهر. ثم شرع في بيان مواضع

---

[١] قال ابن مالك: يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغام.
قولك:
لِجَدٍّ صَرْفُ شَكِسٍ آمنٍ طَيَّ ثَوْبِ عِزَّتِهِ.
التسهيل ٣٠٠

[٢] في ز، ظ «المشهور».

[٣] في ت «سبعة» تحريف.

[٤] «وموطيا حال» ساقط من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
وهي هنا مكررة في الأصل لأنه أعربها مرة أخرى في السطر التالى وقد وردت في جميع النسخ.

[٥] في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «الأحرف».

[٦] في هـ ، ز «مفعول».

الإبدال، وبدأ بإبدال الهمزة من غيرها وذلك في أربعة مواضع أشار إلى الأول منها فقال:

(ص) آخِرًا اثْرَ اَلِفٍ زِيدَ * فَأَبْدِلِ[1] الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

(ش) يعني أنَّ الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين آخِراً بعد أَلِف زائدة نحو: كِسَاء ورِدَاء، أصلهما[2] كِسَاوْ ورِدَايْ، لأنهما من الكُسْوَة والرِدْيَة، وفُهم من قوله: «آخِراً» أنَّ الواو والياء إن لم يكونا طرفين لم يبدلا همزة نحو: تَبَايُن وتَعَاوُن، وفُهم منه أيضاً أنَّ الألف إذا كانت غير زائدة لا تُبدل[3]، لأن[4] نحو / واو وزاى، وفُهم منه أيضاً أنَّ حكم ما لحقته تاء ٢٩٢/ب التأنيث حكم المتطرفة؛ لأن تاء التأنيث زائدة عن الكلمة نحو: عَبَاءَة، وفُهم منه أيضاً أنَّ الكلمة إذا بنيت على تاء التأنيث لم تبدل، لأنها لم تقع طرفاً نحو: دِرْحَايَة[5]. و«الهَمْزَة» مفعول بأبدل، «ومِنْ وَاوٍ» متعلق بأبدل، و«آخِراً» منصوب على الظرف[6]، و«إِثْرَ» ظرف أيضاً، وكلا الظرفين في موضع النعت لواو وياء والتقدير: من واو وياء واقعتين آخِراً إِثْرَ ألف[7]. ثم أشار إلى الموضع الثانى فقال:

(ص) ... وَفِى * فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيناً ذَا اقْتُفِى

(ش) «ذَا» إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة، وهو في كل واو وياء وقعتا عينا لاسم فاعل أعلت[8] في فعله[9] نحو: قَائِل وبَائِع أصلهما: قَاوِلٌ

---

(١) في هـ «فإبدال» تحريف.
(٢) في ز «أصلها» تحريف.
(٣) في هـ «لم يبدلا».
(٤) «لأن» زائدة في الأصل وبقية النسخ فالسياق لا يطلبها.
(٥) دِرْحَايَة: يُقال رجل درحاية كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن لئيم الخلقة.
(٦) فى ش «الظرفية» وهذه أحسن.
(٧) فى ش «ألف زائد».
(٨) فى ظ «اعتلت».
(٩) فى الأصل «فعل».

وبَايِعٌ، وفُهِم من قوله: «ما أُعِلَّ عَيْناً» أَنَّ إسم الفاعل من الفعل الذي لم تعل عينه تصحح نحو: عَاوِرٌ من عَوِرَ[1]، وصَائِدٌ من صَيِدَ، [ثم][2] أشار إلى الموضع الثالث فقال:

(ص) وَالمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِي الْوَاحِدِ * هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ

(ش) يعني إذا كان في المفرد مد ثالث زائد قلت في الجمع الذي على مثل «فَعَائِل» همزة، وشمل المد «الأَلِف» نحو: قِلَادَة وقَلَائِد، و«الياء» نحو: صَحِيفة وصَحَائِف، و«الواو» نحو: عَجُوز وعَجَائِز، وفهم منه[3] أَنَّ الثالث إن كان غير مد لم يقلب نحو[4]: قَسْوَرَة[5] وقَسَاوِر، وفُهِم منه أيضاً أَنَّه إن[6] كان مَدًّا غير زائد لم يُقلب نحو: مَثُوبَة ومَثَاوِب، ومَعِيشَة ومَعَايِش؛ لأَنَّ «الواو» في مَثُوبة، و«الياء» في معيشة عين الكلمة.

و«المَدُّ» مبتدأ، وخبره «يُرَى»، «وهَمْزاً» مفعول ثان ليرى، أو[7] حال إذا ٢٩٣/أ قدرنا يُرَى بمعنى يُبْصر، و«فِي مِثْلِ[8]» متعلق بيرى، «وفِي الوَاحِد» متعلق بِزِيدَ، و«زِيدَ ثَالِثاً» حالان من الضمير في زِيد[9]، ثم أشار إلى الموضع الرابع فقال:

(ص) كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا * مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا

---

(١) في ز «عاود من عود».
(٢) «ثم» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
(٣) في هـ ، ز «منه أيضا».
(٤) «نحو» ساقطة من ت.
(٥) قَسْوَرَة: هو الأسد، ويُقال قسور بدون تاء.
(٦) في ز، ظ «إذا».
(٧) في ت «وحال».
(٨) في الأصل «في».
(٩) في ش، هـ ، ز، ظ، ت زيادة «وزيد وثالثا حالان من الضمير في يرى ويحتمل أن يكون ثالثاً حالاً من الضمير في زيد».
وفي ك «وزيد وثالثاً حالان من الضمير المستتر في زيد»

(ش) يعني أنه إذا وقعت ألف التكسير بين حرفي علة وُجب إبدال ثانيهما همزة، وفُهم من إطلاقه في قوله: «لَيِّنَيْنِ» أنه لا يشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الألف كما اشترط في الفصل الذي قبله وشمل قوله: «لَيِّنَيْنِ» أربع صور:

الأولى: أن يكونا واوين. نحو: أَوَائِل أصله أواول[1]

الثانية: أن يكون ياءين. نحو: نَيِّفْ ونَيَائِف[2]

الثالثة: أن تكون الأولى واواً[3] والثانية ياءً. نحو: صَائِر وصَوَائِر[4].

الرابعة: أن تكون الأولى ياء والثانية واواً[5] نحو: جَيِّد وجَيَائِد أصله: جَيَاوِد؛ لأنه من جَادَ يَجُود، ومثّل بما حرف العلة فيه ياءان وهو «نَيِّفْ» وزنه «فَيْعَل»، والياء[6] الأولى زائدة وعينه ياء، لأنه من نَافَ يَنِيف إذا زاد، فاجتمعت[7] ياآن أُدغمت الأولى فى الثانية فلما جمع على «مَفَاعِل» فَصَلَتْ ألف الجمع بين الياءين وقلبت التي بعد الألف همزة، وإنما قُلب حرف العلة في هذه الصور همزة وإن كانت أصلاً لثقل الألف بين حرفي علة، وفُهم

= والإعراب الأولى والأحسن هو أن «زِيدَ» فعل ماضى مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة من الفعل ونائبه في موضع الحال من الضمير المستتر في يرى، وثالثاً حال من الضمير المستتر في زيد أو يرى.

(1) في ش «نحو أول وأوائل أصله أواول».

(2) قال الأشمونى ٤:٢٨٩ «واعلم أنَّ ما اقتضاه إطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما، وذهب الأخفش إلى أنَّ الهمزة في الواوين فقط ولا يهمز في الياءين ولا فى الواو مع الياء، فيقول: نيايف وصوايد على الأصل وشبهته أنَّ الإبدال في الواوين لثقلها، واحتج بقول العرب فى جمع ضَيْوَن وهو ذكر السنانير ضياون من غير همز، والصحيح ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع».

(3) في ت «واو» تحريف.

(4) فى ش، هـ ، ز، ك «صائد وصوائد» وهذا أوضح.

(5) فى ظ «واو» تحريف.

(6) فى هـ ، ز، ظ، ت «فالياء».

(7) فى ت «فاجتمع بعد الألف».

من قوله: «مَدٌّ مَفَاعِل» أنها لا تُقلب إلا إذا كانت متصلة بالطرف كالمثال، فلو بعدت من الطرف لم تقلب. نحو: طَوَاوِيس، «وثَانِي لَيِّنَيْنِ /» مبتدأ، ٢٩٣ ب
وخبره «كَذَاكَ»، وهو إشارة إلى قلب حرف العلة همزة، «واكْتَنَفَا» في موضع النعت للينين، «ومَدٌّ» مفعول باكتنفا، ومعنى: «اكْتَنَفَا»: أَحَاطَ، «ونَيِّفَا»[1] مفعول «بجَمْعٍ»، لأنه مصدر جمع، ثم إنَّ إبدال ثاني اللينين همزة إنما هو فيما[2] لم يكن فيه ثاني اللينين بدلاً من الهمزة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّ[3] * لاَمًا وَفِي مِثْلِ هَرَاوَةٍ جُعِلْ
وَاواً ... * ...

(ش) يعني أنَّ الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع إذا كان مفرد ما[4] هي فيه معل اللام فيجب فتحها، وقلبها «ياء» إن كانت في المفرد غير واو سالمة و«واواً» إن كانت في المفرد واواً سالمة، فالألف[5] واللام في الهمز[6] للعهد المتقدم.

وشمل ما استحق الهمز لكونه مدًّا زائداً في المفرد ولامه ياء [وما استحق الهمز لكونه مدًّا زائداً في المفرد ولام الكلمة واواً][7] وما استحق الهمز

---

(١) في هـ ، ت «ونيف» تحريف.
(٢) في ظ «فيما إذا».
(٣) «أدخل المكودي صورة رابعة في قول المصنف «فيما أعل لاما» وهي ما إذا كان لام الكلمة همزة، وهذا مبني على قول مَن يقول إنَّ الهمزة حرف علة، وإليه ذهب الفارسي. وقيل شبيهه بحرف العلة والجمهور يقولون حرف صحيح ففيها أقوال ثلاثة، والصحيح ما للجمهور. وعليه فيكون المصنف غَلَّب الصور الثلاث التي فيها حرف العلة على ما لام الكلمة فيه همزة فأطلق على الجميع معل اللام».
حاشية ابن حمدون ٢:١٨٢.
(٤) في ز «لما».
(٥) في ت «والألف».
(٦) في ز «الهمزة» تحريف.
(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك، ت.

لكونه اكتنفه[1] لَيِّنَان[2] وما أصله همزة: مثال[3] الأول: هَدِيَّة وهَدَايَا أصله هَدَائِيُ[4] فاستُثقلت الكسرة في الهمزة فأُبدلت[5] فتحة فصار هَدَائَيُ فانقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هَدَاءَا فاستُثقل اجتماع الأمثال فأُبدلت الهمزة[6] ياء فصار هَدَايَا، وبيان إجتماع الأمثال أنَّ الهمزة من مخرج الألف وكُرِهَ[7] ذلك لتوالى ثلاثة ألفات[8].

ومثال الثاني: مَطِيَّة ومَطَايَا فالياء الثانية فيه أصلها واو؛ لأنها من مَطَا يَمْطُو ففعل [به][9] ما فُعِل بهَدَايَا.

ومثال الثالث: زَاوِيَة وزَوَايَا ففُعِل أيضاً به ما فُعِل بهَدَايَا ومَطَايَا.

ومثال / الرابع: خَطِيئَة وخَطَايَا، أصله خَطَائِيءُ بِهَمْزَتَيْنِ[10] فأُبدلت الهمزة ٢٩٤/أ
الأخيرة ياء[11] على مثال قياس الهمزتين المتحركتين في كلمة فصار خطائِيُ، ثم قُلبت الكسرة فتحة على حد قلبها في هدايا فصار خطَائِيُ فانقلبت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألفاً لتحركها وإنفتاح ما قبلها، ثم أبدل من الهمزة الأولى ياء، وأما هَرَاوَى جمع هِرَاوَة فأصله هَرَائِوُ فالهمزة

---

(1) في ظ «اكتنف» تحريف.

(2) في هـ ، ت «لبيان».
وفي ك «لبنين» تحريف.

(3) في هـ ، ز «فمثال».

(4) في ز «هديوى» تحريف.

(5) في ظ «فقلبت».

(6) «الهمزة» ساقطة من ت.

(7) في هـ ، ز، ظ «فكان» تحريف.

(8) ما بعد «هدايا» إلى هنا ساقط من ش، ت.

(9) «به» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت. في ك «فيه».

(10) «بهمزتين» ساقط من هـ .

(11) في ظ «ألفا» تحريف وما أثبتّ أصح، لأن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء.

التي بعد الألف هي المبدلة من الألف الزائدة في هَرَاوَة، والواو الأخيرة هي واو هراوة فقُلبت الكسرة فتحة ثم إنقلبت الواو[1] الأخيرة ألفاً لتحركها وإنفتاح ما قبلها ثم أُبدل[2] من الهمزة واواً ليناسب الجمع المفرد فالواو في هَرَاوَى ليست الواو في الهراوة[3]، بل الواو في هَراوَى هي الألف التي كانت في المفرد، وأما الواو التي كانت في المفرد فهى الأخيرة التي انقلبت ألفا.

«والْهَمْزَ»[4] مفعول بِرُدَّ وهو مَطْلُوبٌ «لافتح» فهو من باب التنازع، و«يَا» مفعول ثان برد، «وفِيمَا» متعلق برد، «ولاَمَاً» تمييز وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير: فِيمَا أُعِلَّ لاَمُهُ «وفِي مِثْلِ» متعلق بِجُعِلَ، وفى «جُعِلَ» ضمير مستتر عائد على الهمز[5]، ووَاواً مفعول ثان بجُعِل. ثم قال:

(ص) ... وَهَمْزاً[6] أَوَّلَ الوَاوَيْنِ رُدّ * فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ ووُفِيَ الأَشُدّ

(ش) يعني[7] رُدّ أول الواوين المُصَدَّرَتَيْنِ همزةً ما لم تكن الثانية / بدلاً ٢٩٤/ب من ألف فاعل. كَوُوفِيَ[8] الأَشُدُّ فإنَّ أصله وَافَى، وإنما اسْتثنَى ذلك لأنَّ فِعْلَ الفاعل أصلٌ لفعلِ المفعول ولم يجتمع في فعل الفاعل وَاوان، فاجتماعهما في «وُوفِيَ» غير معتد به، فلم يَبْقَ للواو الأولى غير حكم الواو المضمومة المنفردة من جواز إبدالها[9] همزة، فمثال ما يجب إبداله «أَوَاصلُ»

---

[1] «الواو» ساقطة من ت.
[2] في هـ «أبدلت» تحريف.
[3] فى هـ ، ز، ظ، ت «هراوة».
[4] فى ظ «والهمزة» تحريف.
[5] فى ز، ظ «الهمزة» تحريف.
[6] فى هـ «وهمزة» تحريف.
[7] فى هـ ، ز، ت «يعنى يجب».
[8] في الأصل، ش، ك «لووفى».
[9] فى الأصل، هـ ، ز، ت «بدلها» تحريف.

في جمع: وَاصِلَة، أصله[1]: وَوَاصِلُ، فالواو الأولى هي التي في المُفْرَدِ، والواو الثاني انقلبت عن ألف فَاعِلَة كما انقلبت في نحو[2]: ضَوَارِب فلما اجتمعت واوان في بدء الكلمة قُلِبَت الأولى[3] همزة فقالوا: أَوَاصِل.

«وهَمْزاً» مفعول ثان برُدَّ، «وأَوَّلَ» مفعول أول[4] «وفِى بَدْءٍ» متعلق برُدَّ، «وبَدْءٍ» مصدر مضاف إلى المفعول وهو «غَيْرٍ»، و«غَيْرٍ» مضاف إلى «شِبه»، و«شِبْهِ» مضاف إلى «ووُفِىَ الأَشُدّ»، «والأَشُدّ» عند «سيبويه» جمع شِدَّةٍ، وقال ابن عباس رضى الله عنهما[5]: الأَشُدّ ثَلاثٌ[6] وثلاثون سنة: ثم انتقل إلى حكم الهمزتين فى كلمة واحدة، وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام: ساكنة بعد متحركة[7] ومتحركتان[8]، ومتحركة بعد ساكنة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ * كِلْمَةٍ آنْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وَائْتَمِنْ

(ش) يعني أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة [واحدة][9] أولاهما[10] متحركة والأخرى ساكنة، وُجب إبدال الثانية مَدًّا مُجَانِساً لحركة ما قبله، فإن كانت فتحة أُبْدِلَتْ ألفاً نحو: آثَرَ وآمَنَ[11]، وأصله[12] أَأْثَر

---

(1) فى ز «وأصله».
(2) «نحو» ساقطة من ش.
(3) فى ظ «الواو الأولى» وعبارتها أكمل.
(4) فى ش «مفعول أول برد» وعبارتها أكمل.
(5) «رضى الله عنهما» ساقط من ش، هـ، ز، ظ، ت.
وفى الأصل «رضى الله عنه».
(6) فى ز «ثلاثة» تحريف.
(7) فى ظ «متحرك».
(8) فى ت «متحركان» تحريف.
(9) «واحدة» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
(10) فى الأصل، ش، ز، ك «أولها».
(11) فى ز «واثتمن».
(12) فى هـ، ظ، ت «أصله». وفى ز، ك «أصلهما» وهذه أحسن وأدق.

وأأمَن[1] بهمزتين وإن كانت كسرة أُبدلت ياء / نحو إِيلاَف، وإن ٩٥/أ كانت ضمة أُبدلت وَاواً نحو: أُوتُمِن وأُوتِيَ، وفُهم منه أنَّ الهمزة الساكنة إن لم يكن قلبها همزة أخرى لم يجب إبدالها، وفُهم منه أيضاً أنَّهما لو لم[2] يكونا في كلمة واحدة لم يجب إبدالها[3] نحو: أقْرَأْ[4] آيَة، والمُراد بالكلمة أن تكون الهمزتان من بناء الكلمة فلا يُقال عند النحويين في نحو:

﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[5]

إنهما من كلمة واحدة، لأنَّ الهمزة الأولى همزة استفهام فهي منفصلة عن الكلمة، وأما القُرَّاء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة، وكذلك أيضاً نحو: أَأْتَمِنْ[6] فإنَّ الأولى همزة الاستفهام[7]، والثانية فاء الفعل «ومَدًّا»[8] مفعول ثان بابْدِل[9]، «ومِنْ كِلْمَة» متعلق «بابْدِلْ»، و«إِنْ يَسْكُنْ»

(١) في ز «وأأتمن» تحريف.

(٢) في ظ «إن لم».

(٣) في ز «إبدالهما».

(٤) في ش، ك «يا قراءائت».
وفي هـ، ز «يا قراءان»، وفي ظ «أأقرأ».
وما ورد في ش، ك أضبط وأصح فقد ذكر ابن حمدون في حاشيته ١٨٣:٢
«وقوله يا قراء ائتوا أصل ائتوا قبل اتصال يا قراء به ائتوا بهمزتين الثانية ساكنة تُقلب ياء لقوله: وَمَدًّا ابْدَال ثَاني الهمزتين من كلمة أن يسكن. فلما اتصل به يا قراء حُذفت الهمزة الأولى من ائتوا همزة الوصل فاجتمع همزتان همزة قراء وهمزة ائتوا فاء الكلمة فلا تُقلب الثانية لكونهما في كلمتين».

(٥) سورة البقرة. آية: ٦
في قوله تعالى: ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾

(٦) في ش «أ أتمن زيد».
وفي هـ، ز «أيتمن».

(٧) في هـ، ز، ت «استفهام».

(٨) في ز «ومد» تحريف.

(٩) في ش، ظ، ك زيادة «بأبدل، وثاني الهمزين مفعول أول بابدل» وعبارتها أكمل.
وفي هـ، ز، ت «بأبدل وثاني الهمزين مفعول».

شرط حُذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى المتحركتين وهي تسعة أنواع؛ لأنَّ الأولى إما مفتوحة وإما مكسورة أو مضمومة، والثانية كذلك، والخارج من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة[1] وقد أشار إلى الثانية المفتوحة فقال:

(ص) إِنْ يُفْتَحِ اَثْرَ ضَمٍّ اَوْ فَتْحٍ قُلِبْ * وَاواً وَياءَ إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

(ش) يعني أن الهمزة المفتوحة إذا كانت ثانية بعد همزة أخرى، لها حالتان: إحداهما: تنقلب فيها واواً. وذلك بعد ضمة [نحو][2]: أُوَيدم في تصغير آدم أصله أُأَيْدِمْ، أو بعد فتحة نحو أوادم في جمع آدم، والثانية تنقلب فيها ياء وذلك إذا وقعت بعد كسرة [نحو][3]: إِيَمٌّ إذا بَنَيْتَ مِنْ أَمٌّ نحو: إِصبَع بكسر الهمزة وفتح الثالث والأصل[4] إِأْمَمٌ[5] فتُنقل / حركة الميم ٢٩٥ ب
الأولى إلى الهمزة الساكنة فتدغم الميم في الميم فتصير إِأَمٌّ[6] فتجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فتنقلب الثانية ياء فتقول: إِيَمٌّ. ثم انتقل إلى المكسورة فقال:

(ص) ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا ... * ...

(ش) يعني أنَّ الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة وُجب إبدالها ياءً مطلقا: أي بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة. والحاصل ثلاث صور:

---

(١) في ز «يخرج تسعة».
(٢) «نحو» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
(٣) «نحو» تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.
وفي ظ «وذلك نحو».
(٤) في ش، ك «فتقول فيه».
وفي هـ ، ز، ظ، ت «فتقول».
(٥) في هـ «إمم».
(٦) في ش «إأما».

الأولى: مكسورة بعد فتحة. نحو: أَيِمَّه في جمع إمام أصله[1] أَأْمِمَة فنُقلت حركة الميم إلى الهمزة الساكنة وأدغمت في الميم فصار أَإِمَّة فأُبدلت من الهمزة الثانية ياء.

الثانية: مكسورة بعد كسرة. نحو: إِيَمٌّ في بناء مثل إِصْبَع من إِمَّ[2] بكسر الهمزة والياء[3] فتقول: إِئْمَمٌ فتفعل به كما فعلت بالذى[4] قبله من نقل[5] وإدغام وقلب.

الثالثة: مكسورة بعد ضمة. نحو: أُيِنٌّ مُضَارِعُ أَأْنَنْتُهُ[6] أي جعلته يَئِنّ. فَفُعِل به كما فُعل بما[7] تقدم. ثم انتقل إلى المضمومة فقال:

(ص) ... وَمَا يُضَمّ * وَاواً أَصِرْ ...

(ش) يعني أنَّ الهمزة الثانية إذا كانت مضمومة قُلبت[8] واواً مطلقا. فشمل أيضاً ثلاثة أنواع:

الأول[9]: مضمومة بعد مفتوحة. نحو: أَوُبٌّ[10] جمع أَبٍّ وهو النبات أصله أَأْبُبٌ على وزن أَفْعُل فنُقلت ضمة الباء إلى الهمزة

---

(1) فى ظ «أصلها».
(2) فى ز «إيم».
(3) فى الأصل «والباء» تصحيف.
(4) فى ز «بما».
(5) فى ت «نقل حركة».
(6) فى هـ «أإنه».
«أصل أُيِنٌّ أُؤْيِنَ فنُقلت حركة النون إلى الهمزة الساكنة وأدغمت، ثم خففت بإبدال الهمزة الثانية ياء من جنس حركتها ـ وهي الكسرة ـ فسار «أُيِنٌّ»
(7) في هـ، ز، ك، ت «فيما».
(8) في ت «فقلبت» تحريف.
(9) «الأول» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ت.
(10) في ت «أآب».

وأدغمت الباء في الباء، ثم قُلبت الهمزة المضمومة واواً.

الثاني: مضمومة بعد مضمومة[1] نحو: أَوُمٌّ[2] إذا بنيت من أَمَّ مثال[3] أُبْلُمْ.

٢٩٦/أ الثالث: مضمومة بعد كسرة نحو: إِوُمّ[4] إذا بنيت من أَمَّ مثل إِصْبَعْ / بكسر الهمزة وضم الباء، وتفعل في ذلك كله ما فعلت فيما[5] قبله من النقل والإدغام والقلب.

والحاصل أنَّ الهمزة الثانية من المتحركتين تُقلب واواً في خمسة مواضع: إذا كانت مضمومة مطلقاً فهذه ثلاثة مواضع، أو كانت مفتوحة بعد فتحة أو ضمة، وتُقْلَبُ ياءً في أربعة مواضع: إذا كانت مكسورة مطلقاً، فهذه ثلاثة مواضع، أو كانت مفتوحة بعد كسرة، وهذا ما لم تكن الهمزة الثانية آخر الكلمة، فإن كانت آخر الكلمة فقد أشار إليها بقوله:

(ص) ... * مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمْ
فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا ... * ...

(ش) يعني أنَّ ثاني الهمزين إذا كان متطرفاً قُلبت ياء مطلقاً فشمل أربعة أنواع: الأول[6]: أن تكون بعد فتحة أو[7] بعد ضمة أو[8] بعد كسرة أو بَعْدَ سُكُون. فمثال الأول: إذا بنيت من قَرَأَ مثل جَعْفَرْ قلت: قَرْأًى وأصله قَرْأَيٌ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا، ومثال الثاني: أن

---

(١) «بعد مضمومة» ساقط من ت.
(٢) في ز «اأوم».
(٣) في ت «مثل».
(٤) في ت «أزم».
(٥) في ز «في الذي».
(٦) «الاول» تكملة من ظ.
(٧) فى هـ، ز «وبعد».
(٨) فى هـ، ز «قرأ»، وفى ظ «قرءا». وفى ت «قرأى».

تبني من قَرَأَ مثل بُرْثُن[1] فتقول: قُرْئِياً[2] منقوصا، والأصل قُرْؤُؤٌ[3] كسر ما قبل الواو وأبدل من الواو ياءً لإنكسار ما قبلها[4] فاستُثقلت الضمة في الياء، فحذفت وبقي منقوصاً، ومثال[5] الثالث: أن تَبْنِيَ من قَرَأَ نحو: زِبْرِجٍ[6] فتقول: قِرْءٍ[7] بعد أن تفعل به ما فعلتَ بالذي قبله. وهذا النوع والذي قبله يُقَدَّرُ فيهما الرفع والجر ويظهر النصب فتقول: هذا قرءٍ[8] ومررتُ بقرءٍ[9] ورأيتُ قِرْئِياً، ومثال الرابع: أن تَبْنِيَ من قَرَأَ نحو: قِمَطْر فتقول: قِرَأْيٌ / وهذ ٢٩٦ ب
النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة، وهي أن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة، ثم قال:

(ص) ... وَأَؤُمّ * وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّ

(ش) يعني أنَّ ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الأولى همزة المتكلم في الفعل[10] المضارع جاز فيه التحقيق والقلب فتقول: أَأُمّ بمعنى أَقْصِد، وأَوُمّ، وفُهم منه أنَّ ذلك أيضاً جائز في نحو: أَإِنَّ مضارع أَنَّ إذ لا فرق، وسبب ذلك أنَّ الهمزة فيهم كأنها[11] قائمة بنفسها، وقوله: «إِنْ يُفْتَحْ» شرط، وفاعل يُفْتَح ضمير مستتر عائد على الهمز، «وإِثْرَ» ظرف متعلق

---

(1) البُرْثُن: مخالب الضبع.
(2) في الأصل وبقية النسخ «قُرْءٍ».
وما أثبتّ أصح وأضبط.
(3) في الأصل، هـ ، ز، ظ «قرءو»، وفي ت «قرءء».
(4) ما بعد قرئو إلى هنا ساقط من ش، ت.
(5) في الأصل «مثال».
(6) زبرج: السحاب الرقيق، والذهب الذي فيه حمرة.
(7) في الأصل، ش، ك «قرئي» وما أثبتُّ أصح حيث استثقلت الضمة على الياء فحُذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لذلك.
(8) في الأصل «قروءٍ».
(9) في الأصل «بقروء».
(10) «الفعل» ساقطة من ظ.
(11) في ز «مما لأنها» تحريف.

بيُفْتَح، «وقُلِبْ» جواب الشرط «وَوَاواً»[1] مفعول ثان لقُلِب، وفاعل «قُلِبْ»[2] ضمير عائد على الهمز أيضاً «ويَاءً» حال من فاعل «يَنْقَلِب» وهو الضمير، و«إِثْرَ كَسْرٍ» ظرفٌ متعلق بينقلب، «وذُو الْكَسْرِ» مبتدأ، و«كَذَا» خبره، و«مُطْلَقاً» حال من الضمير المستتر في الاستقرار العامل في الخبر، و«مَا» مفعول أول «بأَصِرْ»[3] من وهي موصولة وصِلَتُها «يُضَمّ»، و«واواً» مفعول ثان «بأَصِرْ»، و«مَا» ظرفية مصدرية و«لَفْظاً» خبر يكن، «وأَتَمْ» فِعْلٌ ماض وهو في موضع النعت لـ «لَفْظاً»[4]، و«فَذَاكَ»[5] مبتدأ، وخبره «يَجَا»، «وياءً» حال من فاعل «يجا» وهو ضمير[6] عائد على الهمز، و«أَؤُمّ» مبتدأ، و«نَحْوُهُ» معطوف عليه، «وأُمّ»[7] فعل أمر من أَمَّ، «ووَجْهَيْنِ» مفعول بأَمَّ، «وفِي ثَانِيهِ» متعلق بأُمّ، والجملة من أم ومعمولها خبر أَؤُمْ، ويجوز أن يكون أَؤُمّ نحوه / ٢٩٧/أ
بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أم وهو أحسن.

ثم[8] قال:

(ص) وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلاَ * أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ ...

(ش) يعني أنَّ الألف يجب قلبها ياء في موضعين: أحدهما: أَنْ يَعْرِضَ كَسْرٌ ما قَبلها كمَصَابِيح في جمع مِصْبَاح فانقلبت الألف فيه ياء لكسر ما قبلها، إذ لا يصح النطق بالألف بعد غير الفتحة[9].

---

(1) في ظ «ووا».
(2) في هـ ، ز، ظ، ت «ينقلب» تحريف.
(3) «بأصِر» ساقط من ز.
(4) في هـ ، ز، ظ، ت «للفظ» وما أثبت أدق كما في الأصل، وش، ك والألفية.
(5) في هـ ، ز، ظ، ت «فَذَاك».
(6) «ضمير» ساقطة من ش.
(7) في ز «وأوم» تحريف.
(8) «ثم» تكملة من ش، هـ ، ز، ط، ك، ت.
(9) في ز «الفتح».

والثاني: أَنْ يقع قبلها ياء التصغير. نحو: غُزَيِّل في تصغير غَزَال بإبدال الألف ياء، وإدغام ياء التصغير فيها، لأنَّ ياء التصغير[1] لا تكون إلا ساكنة فلم يكن النطقُ بالألف بعدها فرُدَّتْ إلى الياء كما رُدَّتْ إليه بعد الكسرة.

و«أَلِفاً» مفعول أول باقْلِبْ، «ويَاءً» مفعول ثان، و«كَسْراً»[2] مفعولٌ بتلاَ، وتَلاَ ومعموله في موضع النعت لأَلِفاً[3]، و«أَوْ»[4] ياءَ تَصْغِيرِ» معطوف على كَسْراً[5]، والتقدير: اقلب أَلِفاً تلا كسراً أو تلا ياء تصغير ياء ثم قال:

(ص) ... * ..... بِوَاوٍ ذَا افْعَلاَ

فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ * زِيَادَتَيْ فَعْلاَنَ ...

(ش) يعني أنَّه يفعل بالواو الواقعة آخراً ما فُعِل بالألف من إبدالها ياء لكسر[6] ما قبلها أو لمجيئها بعد ياء التصغير. فالأول نحو: رَضِيَ وقَوِيَ أصلهما رَضِوَ وقَوِوَ لأنهما من الرِّضْوَان والقُوَّة، ولكنه لما كسر ما قبل الواو وكانت مُتَطَرِّفَةً متعرضة[7] لِسُكُونِ الْوَقْفِ عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إِبْدَالِهَا ياءً تَوَصُّلاً لِلْخِفّة، وفُهم من قوله: «فِي[8] آخِرٍ» أنها / لو كانت غير آخر لم تبدل نحو: عَوِضٌ وحِوَلٌ، ولما ٢٩٧/ب

---

(١) «فيها لأن ياء التصغير» ساقط من ت.

(٢) في ز «وكسر».

(٣) في الأصل، ش، هـ، ز، ك، ت «للألف» وما أثبتُّ أدق كما في الألفية.
وفي ظ «لكسر» تحريف.

(٤) في هـ «ويا»، وفي ز، ظ، ت «أوياء».

(٥) في هـ، ت «كسر».
وفي ظ «ألف».

(٦) في ت «لكسرة» تحريف.

(٧) في ش «وكانت الواو لتطرفها معرضة».
وفي هـ، ز، ظ، ت «وكانت بتطرفها معرضة».

(٨) «في» ساقطة من ظ.

كانت: «تاء التأنيث وزيادتا[1] فَعلانَ» زائدين[2] على بنية[3] الكلمة وكانا في حكم المنفصل لم يمنعا من الإعلال، وعلى ذلك نبه بقوله: «أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ زِيَادَتَيْ فَعْلاَنَ». فمثال ما لَحِقَتْهُ تاء التأنيث فأُعِلّ شَجِيَةٌ أصله: شَجِوَةٌ، لأنه من الشَّجْوِ[4] فقُلِبت وَاوُهُ ياءً لكونها متطرفةً ولم يُعْتَدّ بالتاء، ومثال ما لَحِقَتْهُ زيادتا فعلان أن يُبْنَى من الغَزْوِ، مثلَ[5] قَرِبَان[6] فتقول: غَزِيَان، فأُعِلّ أيضاً لعدم الإعتداد بالألف والنون، «وذَا» إشارة إلى الإعلال المذكور وهو مفعول «بافْعَلاَ»، و«بِوَاوٍ» [وفِى آخِرٍ][7] مُتَعَلِّقَانِ بافْعَلاَ، و «أَوْ قَبْلَ»[8] معطوف على «فِى آخِرٍ»، و«زِيَادَتَيْ[9] فَعْلاَنَ» معطوف على «تَا التَّأْنِيثِ». ثم قال:

(ص) ... * .... ذَا أَيْضاً رَأَوْا

فِي مَصْدَرِ المعتلِّ عَيْنًا والفِعَلْ * مِنْهُ صَحِيحٌ غالبًا نَحْوُ الحِوَلْ

(ش) يعني أنَّ ما كان من مصدر الفعل المعتل العين[10] بَعْدَهَا أَلِفٌ وُجب إعلاله، وما كان منه «فِعَل» بغير ألف فالغالب في عينه

---

(1) فى ت «وزيادتى» تحريف.
(2) فى ظ، ت «زائدتين».
(3) «بنية» ساقطة من ز.
(4) فى ش «من باب الشجو».
(5) فى الأصل، ش، ك «ومثل» وفى ز «ومثله».
(6) فى هـ ، ز، ظ، ت «ظَرِبَان» وهو بمعنى غَزِيَان من الغَزْو.
(7) «وفى آخر» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
(8) فى هـ ، ظ، ت «أو قبل».
وفى ز «وقبل».
(9) فى هـ ، ظ «وزيادتا».
(10) «العين» ساقطة من ك.

التصحيح. وشمل المعتل الثُلاثِيّ نحو: قَامَ قِيَاماً، والمزيد نحو: انْقَادَ انْقِيَادًا[١]. واحترز بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو: لاَوَذَ لِوَاذًا، فإنه لا يُعَل لكونه فعله غيرَ معتل[٢]، وفُهم اشتِراطُ الأَلِفِ بعد العين من قوله: «والفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً»، لأنَّ سبب التصحيح عدمُ الأَلِفِ، فالغالبُ في نحو: «فِعَل» التصحيح حَالَ[٣] حِوَلاً، وعَادَ المريضَ عَوْداً.

٩٨ أ و«ذَا إشارة» / للإعلال المذكور وهو مفعول «برَأَوْا» «وفِي مَصْدرٍ» في موضع المفعول الثاني «لَرَأَوْا»، وأطلق المعتل على المُعَل فإنَّ المعتل أعم من المعل، وهو على حذف الموصوف، والتقدير: في مصدر الفعل المعل، «وعَيْناً» تمييز، و«الفِعَلْ» مبتدأ، «ومِنْهُ» في موضع الحال من الفِعَل، و«صَحِيحٌ» خبر الفِعَل، «وغَالِباً» حال من الضمير في صَحِيحٌ. ثم hاعلم أنَّ جميع[٤] ما سكَنَتْ عَيْنُه من الثلاثي نحو: ثَوْب، أو اعتلت نحو: دَارْ، على ثلاثة أقسام: فِعَالٌ وفِعَلَةٌ وفِعَلْ، وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) وَجَمْعُ ذِى عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ * فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلاَلِ فِيهِ حَيْثُ عَنّ

(ش) يعني أنَّ جمع المفرد المُعَلِّ[٥] من جمع الثلاثي المعتل العين [٦] أو

---

[١] قال ابن حمدون فى حاشيته ٢:١٨٦ معلقا على قول المكودى:
«يعني أن ما كان من مصدر ... الحق في العبارة أن يقول: يعني أنه يجب قلب الواو ياء أيضاً في مصدر الفعل الذى أعلت عينه تشرط أن يكون بعد العين في المصدر ألف وهذا الشرط يدل عليه قوله: والفعل منه صحيح غالباً. وبقى على الناظم شرط آخر وهو أن يكون ما قبل العين. في المصدر مكسوراً كما في تمثيل المكودى بقياما وانقيادا أصلها قواماً وانقواداً بالواو فيهما.

[٢] فى هـ ، ز، ت «معل».

[٣] فى هـ ، ز، نحو «حال».

[٤] فى هـ ، ز «جمع» تحريف.

[٥] فى ظ «المعتل» تحريف.

[٦] فى ز «المعل» تحريف.

الساكنها[1] يحكم له في الإعلال[2] بالإعلال المذكور، وهو قلب الواو ياء نحو: دَار ودِيَار وثَوْب وثِيَاب، فالإشارة بِذَا للإعلال السابق في مصدر الفعل المُعَلِّ وفُهم من قوله: «جَمْعُ» أن ما كان على فِعَال من المفرد لا يعل نحو: صِوَار وصِوَان، وفُهم من قوله: «أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ» أن عين[3] المفرد إذا لم يعل ولا يسكن لم يعل الجمع نحو: طَوِيل وطِوَال، ويجوز رفع «جَمْعُ» على أنه مبتدأ، والخبر في قوله: «فَاحْكُم»، ويجوز نصْبُهُ بِفْعلٍ مضمر يفسره «احْكُمْ»، «وجَمْعٌ» مصدر مضاف إلى المفعول، «وأُعِلَّ أَوْ سَكَنْ» فى موضع النعت «لِعَيْنٍ»، ومعنى «عَنَّ»: ظَهَرَ وَعَرَضَ. ثم أشار إلى الثانى والثالث بقوله:

(ص) وَصَحَّحُوا فِعَلَةً وَفِي فِعَلْ / * وَجْهَانِ وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ ٢٩٨/ب

(ش) يعني أنَّ جمع ما أعل عينه أو سكن إذا كان على وزن «فِعَلَةٍ» وُجب تصحيحه لعدم الألف، ولَحَاق التاء إِذْ بها بَعد عن الطرف، وذلك نحو: عُوْدٍ وعِوَدَة، وزَوْج وزِوجَة، وإذا كان على وزن «فِعَل» جاز فيه وجهان: التصحيح والإعلال والإعلال أولى نحو: حِيلَة وحِيلَ، وقِيمَة وقِيَم، لقربه من الطرف، وجاء أيضاً غير معل نحو: حَاجَة وحِوَج. ومن هذا البيت فُهم[4] أنَّ الجمع الذي يجب إعلامه في البيت الذي قبله يكون فيه الألف بعد الواو، لكونه نطق في هذا البيت «بِفِعَل وفِعَلة» بغير ألف فعلم أنَّ ما سواهما وهو الأول بالألف[5].

---

[1] فى ز، ك «والساكنها».
[2] فى هـ، ز، ت «الجمع».
[3] فى الأصل، ش، ك «غير» وما أثبتّ من بقية النسخ أصح.
[4] فى ت «يفهم».
[5] فى ظ «بالأول» تحريف.

و«فِعَلَةً» مفعول «بصَحَّحُوا»، والواو في صَحَّحُوا[1] عائد على العرب، و«وَجْهَانِ» مبتدأ، والخبر في المجرور قبله، و«الإِعْلاَلُ أَوْلَى» جملة من مبتدأ وخبر. ثم قال:

(ص) وَالْوَاوُ لاَماً بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ * كَالْمُعْطَيَانِ يَرْضَيَانِ ...

(ش) يعني أنَّ الواو إذا كانت لام الكلمة وكانت رابعةً فصاعداً وقبلها فتحة وُجب قلبها ياء، وشمل قوله: «لاَماً» ما كانت الواو فيه متطرفة كما مثل، أَوْ بَعْدَ[2] تاء التأنيث نحو: المُعطاة[3]، ومثل ذلك بقوله: كالمُعْطَيَان يَرْضَيَان، «فالمُعْطَيَان» أصله المعطوان، لأنه من عَطَا يَعْطُو إذا أخذ، لكن لما صارت[4] رابعة[5] قلبت ياء بِالْحَمْلِ على اسم الفاعل وهو المُعْطِي، لأنَّ فى اسم الفاعل موجب / القلب وهو انكسار ما قبل الواو وليس ذلك في إسم ٢٩٩ / أ المفعول فحمل عليه[6]، ويَرْضَيَان أصله[7] يرضَوَان لأنه من الرِّضْوَان، لكن قُلِبَت الواو فيه تاء بالحمل على فِعْلِ الْمَفْعُول[8]، وهو رُضِيَ لوجود موجب القلب فيه، وفُهِم من التمثيل أنَّ ذلك يكون في الأسماء والأفعال، «والوَاوُ» مبتدأ، وخبره انْقَلَبْ، و«لاَماً» حال من الضمير المستتر في انقلب، «ويَا» حال أيضاً من ذلك الضمير، «وبَعْدَ»[9] متعلق «بانْقَلَبْ» ثم قال:

(ص) ... * ... وَوَجَبْ

---

[1] فى هـ «وصححوا» وما أثبتّ أدق كما فى الأصل. والألفية وبقية النسخ.

[2] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «أو بعدها».

[3] المعطاة أصلها المعطوة. أُبدلت الواو ياء فصار المعطية ثم ثُقلت حركة الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً فصار المعطاة.

[4] فى ظ «كانت».

[5] فى ت «الرابعة».

[6] «فحمل عليه» ساقط من هـ .

[7] «أصله» ساقطة من ت.

[8] فى ش، ت «الفاعل».

[9] فى الأصل «بعد».

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ[1] ...

(ش) يعني أنه يجب إبدال الواو من الألف إذا انضم ما قبلها، فإن كانت في موضع يجب فيه تَحْرِيكُهَا حُرِّكَتْ نحو: ضُوَيْرِب في ضَارِب، وإن كانت في موضع يجب فيه سكونها سُكِّنَتْ[2] نحو: ضُوْرِب في ضَارِب. ثم قال:

(ص) ... * وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ

(ش) يعني أنه يجب إبدال الياء واواً كما في مُوقِنٍ اسم فاعل من أَيْقَنَ، أصله: «مُيْقِنٌ»[3] فأُبدلت الياء فيه واواً لانضمام ما قبلها، وفُهم من هذا المثال كون الياء المبدلة الساكنة، فلو كانت متحركة لم تبدل نحو: زُيَيْد وهُيَام، وفُهم منه أيضاً كون الياء مفردة فلو كانت مدغمة لم تبدل نحو: حُيَّضٌ، وفُهم منه أيضاً كون الياء في المفرد.

فلو كان[4] ما فيه الياء الساكنة بعد ضمة جَمْعاً فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا * يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

(ش) / يعني أنَّه إذا وقعت[5] الياء الساكنة بعد ضمة[6] في الجمع ٢٩٩ ب
نحو: هِيمٌ في جمع أَهْيَم قلبت الضمةُ التي قبل الياء كسرة لتصح الياء، فـ «هِيمٌ» أصله هُيْم[7] نحو: أَحْمَر وحُمْر. وإنما لم تُقلب[1] الياء واواً

---

(١) في ت «قد ألف» تحريف.
(٢) «سكنت» ساقطة من ش.
(٣) في ت «من موقن» تحريف.
(٤) في هـ «كانت».
(٥) في ت «وقفت» تحريف.
(٦) «بعد ضمة» ساقط من ش.
(٧) ومثل هيم بُيْض جمع أبيض أو بيضاء. إذا بنيت من البياض فتقول: بِيض، وفي هذا خلاف. فمذهب سيبويه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واواً وظاهر كلام المصنف موافقته، فتقول على مذهبهما بِيض، وعلى مذهبه بُوض».

لأجل الضمة كما قُلبت في المفرد نحو: مُوقِنٌ، لأن الجمع أَثْقَلُ من المفرد فكان أحقَّ بمَزِيد التخفيف.

و«إِبْدَالُ» فاعل «بوَجَب» وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وبَعْدَ» متعلق بإبدال، وكذلك «مِنْ أَلِفْ»[٢]، «ويَا» مبتدأ مضاف إلى «كَمُوقِن»، وخبره «اعْتَرِفْ»، ويجوز أن يكون مفعولاً بمُضْمَر[٣] يُفَسِّرُه اعتَرِفْ، «وذَا» إشارة إلى الإعلال المذكور، و«المَضْمُومُ» مرفوع بيُكْسَر.

«وفِى جَمْعٍ» متعلق «بيُكْسَر». ثم قال:

(ص) وَوَاواً اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى * أُلْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تَا

(ش) يعني أنَّ الياء المتحركة تبدل[٤] بعد الضمة واواً في ثلاثة مواضع: أحدها[٥]: أن تكون لام فَعُل كقَضُوَ[٦] أصله: قَضُيَ، لأنه من قَضَى يَقْضِى، ونَهُوَ، لأنه من النُّهْيَة وهو العقل.

الثانى: أن تكون لاَمَ اسم[٧] مَبْنِى على التأنيث بالتاء نحو: مَرْمُوَة، مثل[٨]: مَقْدُرَة[٩] من رَمَى وهو المنبه عليه بقوله:

= شرح الأشمونى ٤: ٣٧٠.
انظر شرح المرادى ٦: ٤٢.
(١) فى هـ «تنقلب» تحريف.
(٢) فى ز من «الألف».
(٣) فى هـ، ز، ت «بفعل مضمر».
(٤) «تبدل» ساقطة من ت.
(٥) فى ز «إحداهما» تحريف.
(٦) فى ش، هـ، ز، ت «نحو قضو».
(٧) فى ت «الاسم» تحريف.
(٨) فى هـ، ز، ت «مثال».
(٩) «مثل مقدره» ساقط من ظ.

(ص) كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ * ...

(ش) ففُهم من المثال لزوم التاء؛ لأن مَقْدُرَة لا يتجرد من التاء[1] فلو كانت التاء عارضة أُبدلت الضمة كسرة وسلمت الياء كما يجب ذلك مع التجرد[2] نحو: تَوَانى[3] مصدر تَوَانِيَا[4] أصله: تَوَانُيٌ[5] على وزن تَفَاعُل لأنه نظير تَدَارُك، فأُبدلت الضمة فيه كسرةً / ولم يُبْدِلُوا الياءَ واواً؛ لأنه ٣٠٠/أ ليس في الأسماء المُتَمَكِّنَةِ ما آخِرُهُ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّة، فلو لَحِقَتْه[6] «التَّاءُ» بقى على إعلاله لعروض «التَّا» نحو تَدَانِيَة[7].

الثالث: أن تَبْنِى من الرَّمْي نحو: «سَبُعَان» اسم مكان، فتقول: رَمُوَان لأن الألف والنون لازمتان لهذا فلم يحكم له حُكم المُتَطَرِّف[8] لأنَّهُ أَلْزَمُ للكلمة[9] من تاء التأنيث وهو المُنَبَّه عليه بقوله:

(ص) ... * كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ

(ش) أي نُقِل[10] بِالْقَلْبِ إِذَا صَيَّرهُ البانى من الرَّمْي مثل سَبُعَان. «ورُدَّ» فِعْل أَمْرٍ، «وَالْيَا»[11] مفعولٌ أوَّل[12] بِرُدَّ، «ووَاواً» مفعول ثان

---

(1) فى ش «لأن مفرده لا يجرد من التاء» تحريف.

(2) فى ظ «المجرد».

(3) فى ت «ثوان».

(4) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ك «توانى»، وفى ت «توانا» وما أثبتّ أصح لأنَّ المصدر «تَوَانِياً» وليس توانى.

(5) فى ت «ثوانى».

(6) فى ظ «لحقت» تحريف.

(7) فى هـ ، ز، ت «ثوانيه».

(8) فى ت «المتطرفة».

(9) فى ت «الكلمة» تحريف.

(10) فى ش، ز، ك «أي كذا يفعل».
وفى هـ ، ظ، ت «أي كذلك يعل».

(11) فى ت «والتاء» تصحيف.

(12) «أول» ساقطة من ش.

«وَإِثْرَ ظَرْفٍ» متعلق برُدَّ، ويجوز أن يكون «رُدَّ» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول «وَالْيَا» مرفوع به، «ومَتَى أُلْفِيَ» شرط، «ولاَمَ فِعْلٍ» مفعول ثان «بأُلْفِيَ»، وفي «أُلْفِيَ» ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على الياء، «وآوْ»[1] مِنْ قَبْلِ» معطوف على «لاَمِ فِعْلٍ»، وتاء مضاف إلى «بَانٍ»، والبانى هُوَ الذي يضع[2] هذا البناء، وإنما أُضِيفَتْ إليه تاء[3] للمُلاَبَسَة بين الكلمة التي فيها التاء والبَانِي، «ومِنْ رَمَى» متعلق ببَانٍ، وكذلك كَمَقْدُرَة[4] «وكَذَا» متعلق «بصَيَّرة»، «والهاء» في «صَيَّرَه»[5] عائدة على لفظ الرمى المفهوم من رَمَى، وفى «صَيَّرَة» ضمير مستتر عائد على «بَانٍ». ثم قال:

(ص) وَإِنْ تَكُنْ عَيناً لِفُعْلَى وَصْفَا * فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

(ش) يعني إذا كانت الياء المضموم ما قبلها عيناً لوصف على وزن «فُعْلَى» جاز أن / تُبدل الضمة كسرةً وتُصَحَّح[6] الياء، وأن تبقى الضمةُ ٣٠٠ ب وتُبْدَلَ الياء واواً لأجل الضمة، فتقول في أنثى الأَكْيَس[7] والأَضْيَق كُوسَى وكِيسَى وضُوقَى وضِيقَى، وفُهم من قوله: «وَصْفاً» أنها إذا كانت

---

(١) فى هـ، ظ «ومن» وفى ز، ت «أو من».
(٢) فى الأصل «بسيغ»، وفى هـ، ز «بصيغ» تحريف.
وفى ت «يصنع» وما أثبتُّ من ش، ظ، ك أصح وأولى.
(٣) «التاء» ساقطة من هـ .
(٤) فى ت «المقدرة».
(٥) فى الأصل «ضميره» تحريف.
(٦) فى ت «وتصحح».
(٧) «الكَيْس: الخِفَّة والتَّوقُّد، الأنثى كَيِّسة وكَيْسَة، والكُوسَى والكِيسَى: جماعة الكَيِّسة، قال ابن سيده: وعندى أنها تأنيث الأَكْيَس. وعلى مثالها ضِيقَى، وضُوقَى جمع ضَيِّقَة.
(اللسان: «كيس»)

«عيناً لفُعْلَى» اسماً لم يَجُز فيهاَ[1] الوَجْهَان بل يَلْزَمُ قَلْبُ الياء واواً[2] على الأصل نحو: طوبى بِمَعْنَى طَيِّبْ[3].

«وإِنْ تَكُنْ» شرط[4] و«عَيْناً» خبر تَكُن، «ولفُعْلَى» متعلق بتَكُنْ، و«وَصْفاً» حال من «فُعْلَى»، و«ذَاكَ» مبتدأ، خَبَرُهُ «يُلْفَى»، و«بِالْوَجْهَيْنِ» في موضع المفعول الثاني «ليُلْفَى»، و«عَنهُمْ» متعلق بيُلْفَى.

□□□□□

(١) فى ش، ظ «فيه».
(٢) فى ش «قلب الواو ياءً».
(٣) فى ش، هـ ، ز، ظ، ت «طيبة».
قال المرادى في شرحه ٦:٤٢ «كلام الناظم هنا مخالف لكلام سيبويه ومن تبعه من أهل التصريف من وجهين: أحدهما: أنه أجاز فى فُعْلَى وصفاً وجهين وهم جزموا بأحدهما فقالوا تقلب ياء فُعْلَى اسما واواً كطُوبَى والكوسى وهما من الطيب والكيس، ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو: مشية حيكى. يُقال حاك في مشيته يحيك حيكاناً. إذا حرك منكبيه.
والآخر: أنهم ذكروا أنثى الأفعل في باب الأسماء فحكموا لها بحكم الأسماء. أعني إقرار الضمة وقلب الياء واواً، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيها غير ذلك وذكرها المصنف في باب الصفات وأجاز فيها الوجهان ونص على أنهما مسموعان من العرب. وقال الشلوبين: لم يجئ من هذا مقلوباً إلا فعلى أنثى أفعل ولم يجئ إسماً ولا صفة، وهذا كله قياس من النحويين جعلوه نظير فعلى وهو عكسه. وكأنه لم يعتد بطوبى أو رآه تأنيث الأطيب.
(٤) في ت «شرطا».

(فصل)

(ص) مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْماً أَتَى الوَاوُ بَدَلْ * يَاءٍ كَتَقْوَى[1] غَالِباً جَاذَا[2] الْبَدَلْ

(ش) يعني أنَّ الياء تبدلُ غَالباً وَاواً إذا كانت لاماً لفَعْلَى اسْماً بفتح الفاء وسكون العين نحو: شَرْوَى[3] وفَتْوَى وتَقْوَى، والأصل[4] فيها شَرْياً وفَتْياً وتَقْياً، وإنما قُلبت وإن لم[5] يكن لِقَلْبِهَا مُوجِبٌ لَفْظِيٌّ فرقا بين الاسم والصفه، وفُهم من قوله: «اسْماً» أنها إذا كانت وصفاً لا تبدل نحو: خَزْيَا وصَدْيَا، وأشار بقوله: «غَالِباً» إلى ما جاء في[6] ذلك غير مبدل نحو: «رَيَّا» للرائحة[7]، وطَغْيَا لولد البقرة الوحشية، «والوَاوُ» فاعل «بأَتَى»[8]، «وبَدَلْ» حال وهو مضاف إلى ياء، و«ذَا» فاعل بجا، «والبَدَل» نعت لذا و«غالباً» حال[9] ثم قال:

(ص) بِالْعَكْسِ جَاءَ لاَمُ «فُعْلَى» وَصْفاً * وكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لا يَخْفَى

(ش) يعني أنَّ لام «فُعْلَى» وصفا بضم الفاء إذا كانت واواً أُبدلت ياء

---

(1) في الأصل «كقوى» تحريف.

(2) في ز «جاه» تحريف.

(3) في ز «شدوى».

شَرْوَى: أي مثل، يُقال شرواه أي مثله.

(4) في هـ «لأن الأصل» وهذه أدق.

وفي ظ، ت «الأصل».

(5) في ز «إن ولم».

(6) في هـ ، ز، ظ، ت «من»، وهي أدق.

(7) في ز «للرائحة الخبيثة».

وفي ت «للرائحة الحسنة» وهي أصح فالرَّيَّا هي الريح الطيبة.

(8) في ت «بأتى ومن متعلق بأتى» وعبارتها أكمل.

(9) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «حال من ذا» وعبارتها أكمل.

نحو: دُنْيَا وعُلْيَا أصلُهُمَا دُنْوَى / وعُلْوَى؛ لأنهما من الدّنُوّ والعُلُوّ. وإنما ٣٠١ أ
أُبدلت هنا أيضاً فرقا بين الاسم والوصف، وفُهم من قوله: «وَصْفاً» أنها إذا كانت في الاسم لم تبدل نحو: حُزْوَى اسم موضع، وأشار بقوله: «وكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً»[1] إلى لغة «الحجازيين» في قُصْوَى، والقياس فيه قُصْيَا؛ لأنه من باب دُنْيَا وعُلْيَا، وبنو تميم يقولون قُصْيَا على القياس، و«لاَمُ فُعْلَى» فاعل بجَاءَ، و«وَصْفاً» حال من «لاَمُ فُعْلَى»، «وكَوْنُ قُصْوَى» مبتدأ، «ونَادِراً» خبرُ لِكَوْنُ[2]، وهو مضاف إلى الاسم، وخبر الكون لا يَخْفَى[3].

*O*O*O*O

(1) فى الأصل، ش، ك «نادر» وما أثبتّ أدق كما فى هـ ، ز، ط، ت والألفية.
(2) فى الأصل، ش، ك «الكون».
وفي ز «نخبره لكون».
(3) الأولى أن يقول: الجملة من يخفى المنفى بلا وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

(فصل)

(ص) إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا * وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

فَيَاءً الوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا * وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

(ش) يعني أنه إذا اجتمع في كلمة واوٌ وياء وسكن أولُهُما وُجب إبدال الواو ياء وإدغامها فى الياء، وذلك بشرطين:

الأول: أن يكونا متصلين. أي فى كلمة واحدة، فلو كان أولهما في كلمة وثانيهما في كلمة أخرى لم تبدل نحو: أخو[1] يَزِيد، وبَنِى وَافِد، وهو المُنَبِّه عليه بقوله: «واتَّصَلاَ».

الثاني: أنْ لا يكون إجتماعهما عارضا. وشمل صورتين:

إحداهما: عُرُوض السكون نحو: قَوْىَ بسكون الواو، وتخفيف قَوِىَ. والأخرى: عُرُوض الحروف[2] نحو: الرُّويَة بتخفيف الهمزة وإبدالها واواً وهو المُنَبِّهُ عليهما[3] بقوله: «ومِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا»[4]، وكلامه شامل للنوعين وشمل ما استوفى الشروط / صورتين: إحداهما: تَقَدُّمُ الياء على الواو نحو: سَيِّد ٣٠١/ب
أصله: سَيْود[5]؛ لأنه من السُّؤْدَد[6]. والأخرى[7] تقدم الواو على الياء نحو:

---

(1) فى ت «أخوا».
(2) فى ز، ط، ت «الحرف».
(3) فى ش، ز، ك «عليه» تحريف.
(4) فى ز «عديا» تحريف.
(5) فى ز «سيويد».
(6) في ش «لأنه فيعل من السؤدد».
(7) فى ز «والآخر» تحريف.

مَرْمَيٌّ أصله: مَرْمَوِى؛ لأنه اسم مفعول من رَمَى وقد يُخالَفُ القياس[1] على وجه الشذوذ، وإلى ذلك أشار بقوله: «وشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا[2] قَدْ رُسِمَا» فشمل ثلاث صورٍ: إحداهما: ما شذ في الإبدال لكونه لم يستوفِ الشروط، كقراءة من قرأ[3]: (إِنْ كُنتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ)[4] بتشديد الياء.

الثانية[5]: ما شذ فيه التصحيحُ مع اسْتِيفَاءِ الشروط. كقولهم لِلسِّنَّوْرِ: ضَيْوَن.

الثالثة: ما شذ فيه إبدال الياء واواً نحو: عَوَى الكلب عُوَّةً. فهذه الصُّوَر[6] كلها داخلة في قوله: «وشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا»

و«إِنْ يَسْكُنْ» شرط، و«مِنْ وَاوٍ» متعلق «بالسَّابِق»، «واتَّصَلاَ» معطوف على فعل الشرط، وكذلك «عَرِيَا» وألفه للتثنية، «ومِنْ عُرُوض» متعلق بِعَرِيَا، «والعُرُوض» مصدر: عَرَضَ، «والفَاء»[7] جواب الشرط، «والوَاوَ» مفعول أول «باقْلِبَنَّ»، و«يَاءَ»[8] مفعول ثان، و«مُدْغِماً» حال من الضمير المستتر في

---

(1) في هـ ، ز، ظ، ت «هذا القياس».
(2) «ما» ساقطة من ت.
(3) في ز «قرأ بتشديد الياء».
(4) سورة يوسف. آية: ٤٣.
في هـ ، ظ «إن كنتم للريا» اكتفى بموضع الشاهد.
وفي ز، ت «إن كنتم للرويا» اكتفى بموضع الشاهد.
قرأ بذلك أبو جعفر.
قال الأزهري: «كقراءة بعضهم: «إنِ كُنتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرون» بالإبدال، والإدغام مع أنَّ الواو عارضة الذات؛ لأنها مخففة من الهمزة. سمع الكسائي هذه القراءة وحكى ذلك» شرح التصريح ٢: ٣٨١.
وانظر البحر ٥: ٣١٢
(5) في ت «والثانية».
(6) في ت «الصورة» تحريف.
(7) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:
« فَيَاءَ الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا »
(8) في الأصل، ش، ك «وما» تحريف.

«اقْلِبَنَّ»، و«مُعْطىً» فاعل بشَذٍّ، وفيه ضمير مستتر هو المفعول الأول[1]، «وغَيْرَ» مفعول ثان، و«مَا» موصولة وصلتها «قَدْ رُسِمَا» ثم قال:

(ص) مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ[2] بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ * أَلِفاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

(ش) يعنى أنه يجب[3] إبدال الواو والياء المفتوح ما قبلهما[4] ألفاً وذلك / ٣٠٢ أ بشروط، ذكر[5] منها في هذا البيت شرطين:

أحدهما: أن يكون التحريك أصلياً، وهو المنبه عليه بقوله: «أُصِلْ» واحترز من[6] نحو: تَوَمٌ وجَيَلٌ أصلهما: تَوْأَمٌ وجَيْأَلٌ[7] فنُقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء فلم يُقْلَبَا؛ لأنَّ الحركة[8] عارضةٌ فهى غير أصلية.

والثانى: أن تكون الواو والياء[9] متصلتين بالفتحة. وهو المُنَبَّه عليه بقوله: «بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ»[10]، وشمل صورتين: إحداهما: أن يكون الفاصل ظاهراً نحو: وَاوٌ وزَايٌ، والأخرى: أن يكون مُقَدَّرًا، وذلك إذا بَنَيْتَ مثل عُلَبِط من الرَّمْى والغَزْو، فتقول[11]: رُمَىٍ وغُزَوٍ منقوصاً والأصل[12] رَمَيِيٌ وغُزَوِوٌ فاعتلت الياء والواو الأخيرتان. بحذف حركتهما كاعتلال سائر المنقوصات ولم تُقلب الواو ولا الياء الأولى للفاصل بين الفتحة والحرف وهو الألف؛

---

[1] «الأول» ساقطة من ش.
[2] فى الأصل «من ياء أو واوٍ» وهذا جائز لأنها وردت بالوجهين.
[3] فى ظ «قد يجب»
[4] فى الأصل، ش، ظ، ك «ما قبلها» تحريف.
[5] «ذكر» ساقطة من ت.
[6] فى ظ «به من» وعبارتها أكمل.
[7] فى هـ ، ز «وجَيْئَل» وفى ت «وجياءل».
[8] فى ت «الفتحة».
[9] ما بعد «الياء» إلى هنا ساقط من ش، ك.
[10] فى ش زيادة «بعد فتح متصل واحترز به مما إذا كان بينهما فاصل والزيادة هنا تفيد».
[11] «فتقول» ساقطة من ت.
[12] فى ش «وأصله».

لأنَّ الأصل [رُمَانِي وغُزَاوِى كعُلَبِط أصله:][1] عُلاَبِطُ[2] فحُذفت الألف تخفيفاً وهي مقدرة فمنعت من القلب، و«أَلِفاً» مفعول «بأَبْدِل»، «ومِنْ وَاوٍ» متعلق «بأَبْدِل» «وبتَحْرِيكٍ» في موضع الصفة لِوَاوٍ وياءٍ[3]، و«أُصِلْ» في موضع الصفة لتحرِيكٍ، «وبَعْدَ» متعلق بأَبْدِل، ثم إعلم أنَّ هذين الشرطين يَطَّرِدان في كل ياء وواو[4] متحركتين[5] مفتوح ما قبلهما سواء كانا[6] لام الكلمة أو غيرها، وثَمَّ شَرْطٌ آخرٌ تَخْتَلِفُ فيه اللام وغيرها أشار إليه بقوله:

(ص) إِنْ حُرِّكَ التَّالِي[7] وَإِنْ سُكِّنَ كَفْ * إِعْلاَلَ غَيْرِ اللاَّمِ ...

(ش) يعنى أنَّ إعلال الياء والواو / بالإعلال المذكور إذا كانَا غيرَ ٣٠٢/ب
لامين مشروط بأن يتحرك تاليهما[8] نحو: قَامَ وبَاعَ وانْقَادَ[9] واخْتَارَ، فإن سُكِّن تاليهما منع إعلال غير[10] اللام مطلقاً، وشمل العين نحو: بَيَان وطَوِيل وغَيُور، وغيرَها[11] نحو: خَوَرْنَق، وأما اللام ففيها تفصيل أشار إليه بقوله:

(ص) ... * وَهْيَ لاَ يُكَفّ
إِعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ * أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

(ش) يعنى أنَّ لام الكلمة إذا كان واواً أو ياءً متحركتين بعد فتحة

---

(1) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز.
(2) فى ز «علابط غلابط».
(3) فى هـ ، ز، ت «لواو وياء».
(4) ما بعد «أو ياء» إلى هنا ساقط من ش، ك.
(5) فى هـ ، ز «متحركين» وهذا جائز.
(6) فى ز «كان» تحريف.
(7) فى الأصل «الثانى» تحريف.
(8) فى ك «ثانيهما» تصحيف.
(9) «وانقاد» ساقط من ش.
(10) «غير» ساقطة من ت.
(11) فى الأصل «وغيرهما» تحريف.

وبعدهما ساكن. فإما أن يكون الساكن ألفاً أو ياءً مشددة، أو غيرُهما[1]، لم يكُفَّ الإعلال نحو: رَمَوْا وغَزَوْا ويَخْشَون ويَرْضَوْن أصلها[2] رَمَيُوا، وغَزَوُوا، ويَخْشَيُون، ويَرْضَيُون[3]، فقُلبت في ذلك كله الواو والياء ألفاً ثم حذفت لإلتقاء الساكنين. وإن كان الساكن ألفاً أو ياءً مُشَدَّدَةً كفَّا الإعلال نحو: رَمَيَا، وغزَوَا، ومَعْنَوِيٌّ[4]، وعَلَوِيٌّ، وإنما لم يَكُفَّ الساكنُ إعلالَ اللام؛ لقربها من الطرف، وإنما كَفَّت الألِفُ والياء المُشَدَّدَةُ إعلالَها؛ لأنهم لو أَعَلُّوا: رَمَيَا وغَزَوَا لصار رَمَا وغَزَا فيلتبس بفِعْلِ الواحد، وأما نحو: عَلَوِيٌّ فلم تُبْدَلْ لامُهُ ألفاً؛ لأنها[5] في موضع تبدل فيه الألف واواً. «وإنْ حُرِّكَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وإنْ سُكِّنَ» شرط جوابه[6] «كَفَّ» وهي مبتدأ، وخبره «لاَ يُكَفْ إعْلاَلُها»، و«بِسَاكِنٍ» متعلق[7] «بيُكَف»، و«غَيْرِ» نعت «لِسَاكِنٍ»، و«أَوْ يَاءٍ» / معطوف على ألف[8]، «والتَّشْدِيدُ» مبتدأ ٣٠٢ أ
خبره «قَدْ أُلِف»، والجملة نعت لياء، ثم إنه قد تَعْرِض[9] للواو والياء المذكورتين أَسْبَابٌ تَمْنَعُهُمَا[10] من الإعلال. أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلاَ * ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ[11] وَأَحْوَلاَ

---

[1] في هـ ، ز، ظ، ت «فإن كان غيرهما» وعبارتها أكمل.
[2] في ت «أصلهما» تحريف.
[3] في هـ «ويرضون» تحريف.
[4] في هـ ، ز «وفتوى».
وفي ظ، ت «ومفتوى».
[5] في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «لأنه» وهذا جائز.
[6] في ز «جواب» تحريف.
[7] في ز، ك «متعلقان» تحريف.
[8] في ظ «الألف» تحريف.
[9] في ظ، ت «يعرض».
[10] في هـ ، ت «تمنعها» تحريف.
[11] أغيد: أي الناعم.

(ش) يعنى أنَّ ما كان من الأفعال على وزن «فَعِل» وكان مصدره «فَعَلٍ» مما جاء اسم فاعله على «أَفْعَل» يصحح هو ومصدره، وإن كان مستوفياً لشروط الإعلال نحو: غَيِد غَيَدًا وحَوِلَ حَوَلاً، وسبب تصحيحهما[1] أنَّ حَوِلَ[2] وشِبْهَه من أفعال الخلق والألوان، وقياس الفعل في ذلك أن يأتى على «افْعَلَّ» نحو: احْوَلَّ[3] احْوِلَالاً واعْوَرَّ اعْوِرَاراً، فصح عين فعلِهِ ومصدره؛ لأنهما في معنى ما لا يُعَلّ لعدم الشروط. «وعَيْنُ»[4] فاعل «بصَحَّ»، و«ذَا أفعَلٍ» حال من «فَعَلٍ»[5]. ثم أشار إلى الثانى فقال:

(ص) وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ * وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ

(ش) يعنى أنَّ وزن «افْتَعَل» من الواوى[6] العين إذا أظهر[7] معنى تفاعُل مما يدل على الإشتراك صُحِّح نحو: اجْتَوَرُوا بمعنى تَجَاوَرُوا، وإنما صَحَّ مع

---

[1] فى الأصل، ظ «تصحيحها» تحريف.
وفى ز «تصحيحه».
[2] فى ز «حولا» وفى ظ «فَعِل».
[3] فى ظ «حولاً» تحريف.
[4] فى ت «وغير» تحريف.
[5] يقتضى على إعراب الشارح لـ «ذا أفعل» أمران:
الأول: يقتضي أن «ذا أفعل» إنما يرجع لفَعِل المكسور العين دون المصدر وهو غير صحيح؛ لأنه راجع لهما - أي لفَعَل وفَعِلا -
الثانى: أنه يقتضى أنَّ الوصف الذى هو أفعل مشتق من الفعل - مع أن الراجح أنه مشتق من المصدر - فلو قال أنه حال من فعلِ المصدر الأول لسقط الإعتراض الثانى.
والحق فى إعراب النظم أنَّ «ذَا» حال منهما. والأصل أن يقول «ذوى» لكنه أفرد لكونهما كالشىء الواحد، لأنَّ أحدهما جار على الآخر ومأخوذ منه مثل قوله تعالى - خطاباً لموسى وهارون - فى سورة الشعراء آية: ١٦
(فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولاَ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِين)
فأفرد رسول لكون موسى وهارون كالشىء الواحد.
(حاشية ابن حمدون ٢: ١٩٣، ١٩٤).
[6] فى هـ «الواو» تحريف.
[7] فى ظ «ظهر».

توفر[1] شروط الإعلال؛ لأنه حُمِل على «تَفَاعُل» الذى بمعناه وليس فى[2] تَفَاعُل شروط الإعلال.

وفُهم منه أنَّ وزن «افْتَعَل» إذا لم يَبِن معنى «تَفَاعُل» أُعِلَّ على[3] مقتضى القياس نحو: اعْتَادَ وارْتَابَ أصلهما: اعْتَوَدَ وارْتيبَ، وفُهم من قوله أيضاً: «والَعيْنُ وَاوٌ» أن ما عينه ياء تُعَل / وإن أَبَانَ معنى تَفَاعُل نحو: اسْتَافُوا أي: ٣٠٣/ب تضاربوا بالسيوف؛ وإنما أُعِلَّت[4] فى ذلك الياء دون الواو[5] لثقل الواو في المخرج[6] بخلاف[7] الياء. و«إِنْ يَبِنْ» شرط، «وتَفَاعُلٌ» فاعل بيَبِنْ أي: يَظْهَر، «وسَلِمَتْ» جواب الشرط، و«العَيْنُ واوٌ» مبتدأ وخبره[8] فى موضع الحال: «ولَمْ تُعَلّ»[9] تَتْمِيمٌ؛ لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(ص) وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ[10] ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقْ[11] * صُحِّحَ أَوَّلٌ ...

(ش) يعنى إذا اجتمع في كلمة حَرْفَا علة وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله فلا بدَّ من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر؛ لئلا يتوالى إعلالان والأحق بالإعلال منهما الثانى لتطرفه. وذلك نحو: الهَوَى والحَوَى[12] والحَيَا،

---

(1) فى الأصل، ش، ك «توفير».
(2) فى ت «فيه».
(3) فى الأصل «فى» تحريف.
(4) فى هـ ، ز، ظ، ت «اعتلت».
(5) فى ت «الواو دون الياء» تحريف.
(6) فى ش «فى المخرج من الألف».
الياء أقرب إلى الألف فى الخفة من الواو، لذلك كانت أحق بالإعلال من الواو.
(7) فى ز «دون».
(8) فى هـ ، ز، ظ، ت «وخبر».
(9) فى الأصل «يعل».
(10) فى الأصل، ز «بحرفين» تحريف.
(11) فى ز «يستحق» تحريف.
(12) فى هـ ، ز، ت «الهوى والجوى».
وفى ظ «الهدى والجوى».

أصلها[1] هَوَيٌّ وحَوَيٌّ[2] وحَيِيٌّ، فالسبب المانع من إعلال الأول فيهما[3] إعلال الثانى، وقد يُعل الأول ويصح الثانى وعلى ذلك نبّه بقوله:

(ص) ... * ... وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ

(ش) وذلك قولهم[4]: رَايَة وطَايَة وغَايَة، وفُهم قلة ذلك من قوله: «قَدْ يَحِقّ». «وإِنْ» شرط، «وذَا الإِعْلاَلُ» مرفوع بفعل مضمر يفسره استحق، «ولِحَرْفَيْنِ» متعلق باستُحِق، و«صُحِّحَ» جواب الشرط، «وعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ» جملة مستأنفة[5]. ثم أشار إلى الرابع فقال:

(ص) وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا * يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

(ش) يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، كونهما عينا فيما آخره زيادة تخص الأسماء؛ لأنه بتلك / الزيادة ٣٠٤/أ يَبْعُدُ شَبَهُهُ بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل فَصُحِّحَ لذلك، وشملت الزيادة الخاصةُ بالأسماء الألف والنون نحو: جَوَلاَن وألف التأنيث نحو: حَيَدَى وصَوَرَى. «وعَيْنُ» مبتدأ، و«ما» موصولة وصِلَتُهَا[6] «يَخُصُّ»، و«وَاجِبٌ» خبر مقدم، و«أَنْ يَسْلَمَا» مبتدأ، والجملة خبر «عَيْنُ»، ويجوز أن يكون «وَاجِبٌ» خَبَراً عن «عَيْنُ»، و«أَنْ يَسْلَمَا» مرفوع «بواجب»، والتقدير: وعين ما زيد في آخره ما يخص الاسم تجب سلامته.

ثم قال:

---

(1) فى ت «أصلهما» تحريف.
(2) فى هـ ، ز، ظ، ت «وجوى».
(3) فى ز «ومنهما» تحريف.
(4) فى هـ ، ز «كقولهم».
وفى ت «نحو».
(5) فى ش «جملة اسمية مستأنفة».
(6) فى ش زيادة «وصلتها قد زيد وآخر منصوب على الظرف والعامل فيه زيد، وما مرفوع به وصلتها يخص» والإعراب هنا أكمل وأوضح.

(ص) وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيماً النُّونَ إِذَا * كَانَ مُسَكَّناً كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا

(ش) يعنى أنَّ النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء[1] وُجب قلبها ميماً وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لإختلاف مخرجيهما مع منافرة[2] بَيْنَ [3] النون وغُنَّتِهَا لشدة الباء، وذلك فيما[4] كان من كلمتين ومن[5] كلمة، ولذلك مَثَّل بالنوعين فالمنفَصِلُ نحو: «مَنْ بَتَّ»، والمتصل نحو: «انْبِذَا». و«النُّونَ» مفعول أول «باقْلِبْ»، «ومِيماً» مفعول ثانٍ، «وقَبْلَ» متعلق باقلب، «وإِذَا» ظرف مضمن معنى الشرط، وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

******

---

(1) فى هـ «الياء» تصحيف.
(2) فى ت «تنافر».
(3) فى ط، ت «لين» تحريف.
(4) فى ت «فيما إذا» وعبارتها أكمل.
(5) فى ش «أو من».

(فصل)

(ص) لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ * ذِى لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

(ش) يعنى أنَّ عين الفعل إذا كانت واواً أو ياءً وكان ما قَبْلَهَا سَاكِناً[١] صحيحاً وُجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها؛ لإستثقال[٢] الحركة في حرف[٣] العلة، وذلك نحو: يَقُومُ أصله: يَقْوُمُ بضم الواو فنقلت حركة الواو إلى الساكن[٤]، ويَبِينُ أصله: يَبْيِن فنُقلت[٥] حركة الياء إلى الساكن قبلها وبَقِيَتْ الياء ساكنة، ثم إنْ خالفت العين الحركة المنقولة أُبدلت من مُجَانِسها نحو: أَبَانَ وأَعَانَ أصلهما: أَبْيَنَ وأَعْوَنَ فدخل النقلُ والقلبُ فصارا[٦] أَبَانَ وأَعَانَ، وفُهم من قوله /: «صَحَّ» أنَّ الساكن إذا كان معتلاً لا يُنقل نحو: ٣٠٤/ب بَايَعَ وفَوْقَ[٧] وبَيَّنَ. ثم إنَّ هذا النقل له أربعة شروط ذكر الأول فى قوله: «صَحَّ»، وأشار إلى باقيها بقوله:

(ص) مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلاَ * كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلاَمٍ عُلِّلاَ

(ش) شَمِلَ فِعْلَ تَعَجُّب «ما أَفْعَلَه» نحو: ما أَقْوَمَه وما أَلْيَنَه، و«أَفْعِل بِهِ» نحو: أَقْوِمْ بِهِ وأَلْيِنْ بِهِ، وإنما صح فيهما بالحمل على أفعل من كذا[٨]؛

---

[١] فى ت «ساكن» تحريف.
[٢] فى ش، ك، ت «لاستقلال» تحريف.
[٣] «حرف» ساقطة من ت.
[٤] فى ش زيادة «إلى الساكن قبلها وبقيت الواو ساكنة». وعبارتها أكمل.
[٥] فى ز «فقلبت» تصحيف.
[٦] فى هـ ، ز «فصار» تحريف.
[٧] فى هـ ، ز، ظ، ت «وعَوْقَ» وهذا جائز.
[٨] «كذا» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

لأنهما من واد واحد؛ وأما نحو آبْيَضّ فلو نقلت منه الحركة للساكن لَذَهَبَتْ هَمْزَةُ الوصْلِ، فيُقال: بَاضَ فَيَلْتَبِسُ بفَاعَلَ من[1] المضاعف نحو: بَاضَ، وأما نحو أَهْوَى مما أعلت[2] لامه فلو نُقِلَتْ فيه الحركة لتوالى عليه الإعلال «والتَّحْرِيكَ» مفعول «بانْقُل»، و«لِسَاكِنٍ» متعلق «بانْقُل»، و«صَحَّ» في موضع النعت «لِسَاكِنٍ»، و«مِنْ ذِى» متعلق بانقل «وآتٍ» نعت «لِذِى لِين»[3]، و«عَيْنَ فِعْلٍ» حال من الضمير المستتر[4] فى آتٍ، و«ما» ظرفية مصدرية، أي: مدة عَدمِ كونه فعل[5] تَعَجُّب ولا كذا. ثم قال:

(ص) ومِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإعْلاَلِ اسْمُ * ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ

(ش) يعنى أنَّ الفعل يشاركه فى وجوب الإعلال بالنقل المذكور كل اسم اشبه المضارع في زيادته لا في وزنه، أو في وزنِه لا في زيادته فشمل صورتين:

الأولى: أن تبنى من البيع مثل: تِحْلِيء[6] فتقول: تِبِيعٌ وأصله: تِبْيِعٌ[7] بسكون الباء فأُعِل[8]؛ لأنه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهي التاء وخالفه في الوزن.

---

[1] «من» ساقطة من ش.
وفى ت «باسم فاعل» ومن المضاعف ساقط.
[2] فى ز «اعتلت».
[3] «لين» ساقطة من هـ ، ظ، ت.
[4] «المستتر» ساقطة من ت.
[5] فى هـ ، ز «غير».
وفي ن «عين» تحريف.
[6] تِحْلِيء: بكسر التاء وبهمزة بعد اللام من البيع، وهو ما أفسده السكين من الجلد.
[7] «وأصله تبيع» ساقط من ظ.
[8] «فأعل» ساقطة من ك.
وفى ت «فأعل لامه».

والثانية: نحو: مَقَام أصله: مَقْوَم فأشبه المضارع في الوزن نحو: تَشْرَبُ وخالفه في الزيادة؛ لأنَّ الميم لا تُزاد في أول المضارع وهذا هو[1] معنى قوله: «وَفِيهِ وَسْمٌ» أي: فيه علامة يَمْتَازُ بها عن الفعل؛ وفُهم منه أنَّ الاسم إذا كان شبيهاً بالمضارع في الوزن والزيادة لم يُعَل نحو: أبْيَضٌ وأسْوَدٌ؛ لأنه لو أُعل لالتبس[2] بالفعل إذ ليس فيه علامة يمتاز بها عنه، وفُهم أيضاً منه أنه لم يشابه[3] المضارع لا في / الوزن ولا في الزيادة لم يُعَل كمِكْيَال. ٣٠٥ أ

و«مِثْلُ فِعْل» مبتدأ، وخبره «اسْمُ»، ويجوز أن يكون «اسْمُ» مبتدأ وخبره «مِثْلُ فِعْل»، وهو أظهر، «وفِي ذَا الإِعْلاَلِ» متعلق بِمُثْل، «وضَاهَى مُضَارِعاً» جملة فعلية في موضع النعت لاسم، «وفِيهِ وَسْمٌ» نعت بعد نعت، وقد فُهم من هذا القانون أنَّ نحو: مِفْعَل نحو: مِخْيَط يعل؛ لأنه أشبه الفعل المضارع في الوزن دون الزيادة؛ لأنه مثل تِعْلم بكسر التاء في لغة «كنانة» وأَخْرَجه[4] بقوله:

(ص) ومِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ * ...

(ش) يعنى أنَّ ما صُحِّحَ «مِفْعَلٌ» وإن كان ظَاهِرُهُ يقتضى الاعلال؛ لأنه حُمِل على «مِفْعَال» بالألف، «ومِفْعَالٌ» لم يشبه الفعل لا في الوزن ولا في الزيادة وذكر كثير من أهل التصريف أنه إنما صُحِّحَ[5]؛ لأنه مقصور منه[6] فهو هو، ثم قال:

---

(1) «هو» ساقطة من ت.

(2) في ز «لالتبس» تحريف.

(3) في ز «يشبه».

(4) في هـ، ز، ظ، ت «فأخرجه».

(5) في ك «يصح».

(6) قال سيبويه: «وسألته عن «مِفْعل» لأي شيء أُتِمّ ولم يجر مجرى أَفْعَل؟ فقال: لأنَّ مِفْعَلا إنما هو من «مِفْعَال» ألا ترى أنهما في الصفة سواء تقول: مِطْعَنٌ ومِفْسَادٌ، فتزيد في المِفْسَاد من المعنى ما أردت في المِطْعَن. وقد يَعْتَوِران الشيء الواحد نحو مِفْتَح ومِفْتَاح، ومِنْسَج ومِنْسَاج، ومِقْوَل ومِقْوَال. فإنما أُتِمّت فيما زعم الخليل أنها مقصورة من مِفْعَال أبداً»

الكتاب ٤: ٣٥٥، ٣٥٦.

(ص) ... * وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
أَزِلْ لِذَا[1] الإِعْلالِ وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ * ...

(ش) يعنى إذا كان المستحق للنقل والاعلال المذكورين مصدراً على «إِفْعَال» أو[2] «اسْتِفْعَال» حُمِلَ على فِعْلِه فنقلت حركة عينه إلى فَائِهِ ثم تُقْلَبُ[3] أَلِفاً لمجانَسَة الفتحة فيجْتَمِع ألفان الأولى[4] المُنْقَلِبَة[5] عَنْ العين، والثانية الألف[6] التي كانت بعد العين، فتُحذف الثانية وتلزم حينئذٍ التاء عوضاً[7] من[8] الألف المحذوفة وذلك نحو: إِجَازَة واسْتِقَامَة أصلهما: إِجْوَازاً واسْتِقْوَاماً، ونظير إِجْوَازاً من الصحيح إِكْرَام واسْتِقْوَام واسْتِدْرَاك فنُقلت حركة العين فيها إلى الساكن قبلها وفُعِلَ فيها ما تقدم من الحذف والتعويض، وقد صرح بأنَّ المحذوف[9] هى الألف الزائدة[10] بقوله: «وأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ أَزِلْ»، وهو مذهب «سيبويه»[11]، ثم إنَّ هذه التاء التى هى عوض قد تحذف. وإليه أشار بقوله:

---

(1) فى هـ «كذا» تحريف.
(2) فى ز «واستفعال».
(3) فى هـ «نقلت» تصحيف.
(4) فى ت «للأولى» تحريف.
(5) فى ز «منقلبة».
(6) «الألف» ساقطة من ت.
(7) فى ظ «عوض».
(8) فى هـ، ز «عن».
قال الأشمونى: «اختلف النحويون أيتهما المحذوفة. فذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ المحذوفة ألف إفعال واستفعال لأنها الزائدة ولقربها من الطرف ولأن الاستثقال بها حصل، وإلى هذا ذهب الناظم، ولذلك قال وألف الإفعال واستفعال أزل، وذهب الأخفش والفراء إلى أنَّ المحذوفة بدل عين الكلمة. والأول أظهر». شرحه ٤:٣٢٣.
(9) فى ش «المحذوفة».
(10) فى ز «الزيادة».
(11) ذهب سيبويه: «إلى أنَّ الإقامة والإستقامة إنما اعتَلَّتا كما اعتلَّت أفعالهما، لأنَّ لزوم الاسْتِفْعال والإِفْعَال لاستفعل وأَفْعَل، كلزوم يَسْتَفْعِل ويُفْعِلُ لهما، ولو كانتا تفارقان كما تفارق بنات الثلاثة التى لا زيادة فيها مصادرها لتمّتْ». (الكتاب ٤: ٣٥٤، ٣٥٥)

(ص) ...   *   وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ نَادِراً[1] عَرَضْ

(ش) يعنى أنَّ هذه التاء التى تلحق / عوضاً قد تحذف، ويقتصر فى حذفها على السماع كقولهم: أَرَى إِرَاء[2]، واسْتَقَاهُ اسْتِقَاهاً. ويكثر ذلك مع الإضافة نحو: (وَإِقَامِ الصَّلاَةِ)[3] ٣٠٥/ب

و«أَلِفَ الإِفْعَالِ» مفعول بأَزِلْ، «ولِذَا»[4] متعلق «بأَزِلْ»، و«الإِعْلاَلِ» نعت «لِذَا»، «والتَّا» مفعول «بالْزِم»[5]، و«عِوَض» حال من «التَّا»، ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعة»، و«حَذْفُهَا» مبتدأ خبره[6] «عَرَضْ»، و«بِالنَّقْل» متعلق بِعَرَض، «ونَادِراً»[7] حال من الضمير المستتر فى عَرَضْ وفى بعض النسخ: «رُبَّمَا عَرَضْ». ثم قال:

(ص) وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ   *   نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضاً قَمِنْ[8]

(ش) يعنى أنه إذا بُنِيَ مثالُ «مَفْعُول» من فعل ثُلاثى معتل العين فُعِل بِهِ ما فُعِلَ «بإِفْعَالٍ» من نقل الحركة إلى الساكن قبلها، وحذف واو مَفْعُول، ويَعْنِى بقوله: «فَمَفْعُولٌ» ما كان مُعْتَل العين، وشَمِلَ ما كانت عينه ياء وما كانت عينه واواً، ولِذَلِكَ[9] اتى بمثالَيْن فقال:

---

[1] فى الألفية وبقية الشروح «وربما» وهي صحيحة.
وقد ذكر عند إعرابه البيت أنَّ فى بعض النسخ «وربما» فانظره.
[2] فى ز «إذا» تحريف.
[3] سورة الأنبياء. آية: ٧٣.
[4] فى ت «وكذا» تحريف.
[5] فى هـ «بأزل» تحريف.
[6] فى هـ ، ز، ط، ت «وخبره».
[7] فى الألفية وبقية الشروح «وربما» وهى صحيحة.
[8] فى الأصل، ز، ط، ت
وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ النَّقْلِ وَمِنْ   حَذْفٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضاً قَمِنْ
وما أثبتُّ من ش، هـ ، ك والألفية أصوب.
[9] فى ت «مثل».

(ص) نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ ... * ...

(ش) فأصل مَبِيع: مَبْيُوع، فنُقِلَتْ حركة الياء إلى الباء[1] وبقيت الياء ساكنة بعد ضمة، فأُبدلت ضمة كسرة لتصح الياء ثم حُذفت واو مَبْيُوع فقالوا مَبِيعٌ، وأما مَصُونٌ فأصله: مَصْوُون فنُقلت حركةُ الواوِ إلى الصاد وبقيت الواو ساكنة وحُذفت الواو التى بعدها، وهى[2] واو مَفْعُول، وقد يصح[3] كل واحدٍ من النوعين، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَنَدَرْ * تَصْحِيحُ ذِى الْوَاوِ وَفِى ذِى الْيَا اشْتَهَرْ

(ش) يعنى أنَّ ما عينه واوٌ مِن مفعول قد يُصَحَّحُ أَىْ يُنْطَقُ به على الأصل وذلك قليل كقولهم: ثَوْبٌ مَصْوونٌ، وما عينه ياء وهو مشهورٌ[4]، وقيل إنَّ تَصْحِيحَه لُغَةُ[5] «بنى تميم»، ومنه قولهم: مَبْيُوعٌ ومَخْيُوطٌ. ومن ذلك قول الشاعر:

٢١٧ - حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ * يَوْمُ / الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ[6] ٣٠٦ / أ

و«مَا» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «لإِفْعَالٍ»، و«مِنْ نَقْلٍ»[7] متعلق بما فى

---

(١) فى الأصل، ز، ش، ك «الياء» تصحيف.

(٢) فى الأصل «وهو».

(٣) فى ظ، ت «يصحح».

(٤) فى ش «مشهور التصحيح». وعبارتها أوضح.

(٥) فى ت «فى لغة».

(٦) الشاهد لعلقمة بن عبده الفحل. انظر ديوانه: ٥٩
والمقتضب ١٠١:١ والخصائص ٢٦١:١ والمفصل ١١٠ وشرح المفصل ٧٨/١٠ وشرح الأشمونى ٣٢٥:٤، والخزانة ٥٢٠:٤ ومعجم شواهد النحو ١٥٣
ورد عجز البيت فى الأصل، ش، هـ ، ك، ت
(يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم)
وفى ظ (يوم تزاد عليه الدجن مغيوم)
مغيوم جاء على أصله دون إعلال، والقياس فيه مغيم من الغَيْمِ، وهو السحاب.

(٧) فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «النقل» تحريف.

المجرور من معنى الاستقرار، و«مَفْعُول» مبتدأ، خبره[1] «قَمِنْ»، «وبِهِ» متعلق «بقَمِن»، والجملة فى موضع خبر «مَا»، و«تَصْحِيحُ» فاعل بنَدَرْ، وهو مضاف «لِذِى» على حذف مضاف أي تصحيح الفعل ذى الوَاو. ثم قال:

(ص) وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا * وَأَعْلِلِ آنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا

(ش) يعنى أنه إذا بنى مثال «مَفْعُول» من فعل ثلاثى واوِيّ اللام جاز فيه التصحيح، باعتبار تَحَصُّن[2] الواو بالإدغام[3] والإعلال لقربهال من الطرف وذلك نحو عَدَا يَعْدُو[4] فهو مَعْدُوٌّ ومَعْدِيٌّ[5]، وفُهِم من قوله: «إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا» أنَّ التصحيح أجود؛ لأن معنى تتحرى: تقصد، فالمعنى وأعلل إن لم تقصد الأجود[6]، فمفهومه أنك إذا قصدت الأجود لا تعل، وفُهِم منه أن ما كان يائِيّ اللام[7] لا يجوز[8] فيه الوجهان بل يلزم[9] الإعلال نحو: مَرْمِيٌّ أصله: مَرْمُويٌ، وقد تقدم وجوب إعلاله[10]، وفُهِم أيضاً منه أنَّ ما كان وَاوِيّ اللام على «فَعِلَ»، لا يجوز فيه الوجهان[11] بل يلزم إعلاله. نحو: مَرْضِيّ. وإعراب البيت واضح. ثم قال:

(ص) كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ * ذِى الْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعِنّ

---

(1) فى هـ، ز، ظ، ت «وخبره».
(2) فى ز «تحصين» تحريف.
(3) فى ت «اعتبار بتحصن الواو من الإدغام».
(4) فى ظ، ت «غدا يغدو».
(5) فى ت «مغدو ومغدى».
(6) فى ت «الأجودا».
(7) فى الأصل، ظ، ك، ت «العين» وما أثبتُّ من ش، هـ، ز هو الصواب.
(8) فى ك «يجوز».
(9) فى ش «يلزم فيه».
(10) فى هـ، ز زيادة «وجوب إعلاله عند قوله: فصل إن يسكن السابق. البيت «خطأ من الناسخ، لأنَّ هذا البيت يشير إلى إبدال الواو ياء عند إجتماعهما في كلمة واحدة وسكن أولهما وقد سبق ذكره».
(11) فى ش «لا يجوز فى المفعول منه الوجهان».

(ش) يعنى إذا كان مثال[1] الفُعُول[2] مما لامُهُ واو جاز فى لامه وجهان الإعلال والتصحيح، وذلك فى الجمع نحو: عَصًا وعَصُو وعُصِيّ[3]، وفى المفرد نحو: عَتَا[4] عِتِيًّا وعُتُوًّا[5] إلا أنَّ إعلال الجمع أولى من التصحيح وتصحيح المفرد أولى من الإعلال، ولم ينبه على ذلك الناظم[6]، وفى تقديمه[7] الجمع إشعار ما بذلك. «والفُعُولُ»[8] فاعل «بجَا»، و«ذَا وَجْهَيْنِ» حال من الفعول / و«مِنْ ذِى» متعلق «بجَا»، و«لاَمَ جَمْعٍ» حال من الواو، «واوْ»[9] «فَرْدٍ» معطوف على جمع، و«يَعِنّ» في موضع النعت لفرد. ٣٠٦ ب

ثم قال:

(ص) وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فِى نُوَّمِ * وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِى

(ش) يعنى أنّه يجوز فيما كان على وزن[10] فُعَّل جمعاً[11] عينه[12] واو وجهان: التصحيح على الأصل نحو: نَائِمْ ونُوَّم وصَائِم وصُوَّم[13]،

---

(١) «مثال» ساقطة من هـ ، ز.

(٢) فى ظ «المفعول» تحريف.

(٣) فى ز «عَصِىَ وعصى وعصى» تحريف.

(٤) «عتا» ساقطة من ش.

«عتا» يُقال: عتا الشيخ أي كبر.

(٥) «وعتوا» ساقط من هـ ، ز.

في ظ، ت «عتا وعتوا وعتيا» تقديم وتأخير.

(٦) صرح بذلك فى شرح الكافية ٤:٢١٤٥ حيث قال:

وَرَجَحَ الإِعْلاَلُ فِى الجَمْعِ وَفِى مُفْرَدٍ التَّصْحِيحُ أَوْلَى مَا اقْتُفِى

(٧) «تقديمه» ساقطة من ظ.

(٨) فى ظ «والمفعول» تحريف.

(٩) فى ز «ولفرد»، وفى ت «أو فرد».

(١٠) «وزن» ساقطة من هـ .

(١١) «جمعا» ساقطة من ز، ظ، ك.

(١٢) فى ش، هـ ، ز «مما عينه».

(١٣) فى ش «نائم ونوم وقام وقوم وصائم وصوم» زيادة مثال.

والإعلال نحو: صُيَّم ونُيَّم[1]، لقرب عينه من الطرف، وأما «فُعَّال»[2] بالألف[3] فالوجه فيه التصحيح؛ لبعده من الطرف نحو: صُوَّام ونُوَّام، وقد شذ في نُوَّام: نُيَّام، فيحفظ ولا يقاس عليه، ومنه قوله:

٢١٨ـ أَلاَ طَرَقَتْنَا مَيَّةُ بِنَتُ مُنْذِرِ * فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلاَّ كَلاَمُهَا[4]

وإعراب البيت واضح. ثم قال[5].

□□□□□□

(١) فى ظ «وقُيَّم» .
(٢) في هـ «إفعال» تحريف.
(٣) في الاصل «بألف» تحريف.
(٤) الشاهد لابي الغمر الكلابي.
انظر: اللسان «نوم»، وشرح ابن عقيل ٢:٢٦٠ .
وشرح التصريح ٢: ٣٨٣، وشرح الاشموني ٤:٣٢٨ .
ومعجم شواهد النحو ١٥٤ .
وفي رواية :
أَلَا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ   فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا
(٥) «ثم قال» ساقط من ش، هـ، ك، ت وهي زائدة لا لزوم لها.

(فصل)

(ص) ذُو اللِّينِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلاَ * ...

(ش) يعنى أنَّ الإفتعال وما تصرّف منه إذا كان فاؤه حرف لين أبدل / ٣٠٦ ب تاء وأدغم في تاء الإفتعال وشمل قوله: «ذُو اللِّين» الواو نحو: اتَّعَدَ أصله: اوْتَعَد، والياء نحو: اتَّسَرَ أَصْلُه: آيْتَسَرَ، لأنه من اليُسْر، ولا مَدْخلَ لِلأَلِف هنا؛ لأنها لا تكون فاء، وإنما أَبْدَلُوا منها تاء، لأنهم لو أقروها لتَلاَعَبَتْ بها الحركات، فإن كانت بعد ضمة قُلبت واواً أو بعد[1] فتحة قُلِبَتْ أَلِفاً، أو بَعْدَ كَسْرَةٍ قُلِبَتْ ياء فأبدلوا منها حرفاً جلداً وهو التاء؛ لأنها أقرب حروف الزيادة إلى الواو، فإن كانت فاء[2] الإفتعال ياء مبدلة من همزة فقد أشار إليه[3] بقوله:

(ص) ... * وشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلاَ[4]

(ش) يعنى أنه قد سُمِع إبدالُ التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه الشذوذ، وظاهر تمثيله: «بِائْتَكَلاَ»[5] أنه مما سمع فيه الإبدال شُذُوذاً والمسموع من ذلك إنما هو «اتَّزَرَ» أي: لبس الإزار، فينبغي أن يكون المثال راجعاً لذى الهمزة لا للبدل[6]، وفي كلام بعضهم ما يدلُّ على أنه

---

(١) «بعد» ساقطة من ظ.

(٢) فى هـ ، ز، ظ، ت «تاء» وعبارتها أدق وأصح.

(٣) فى ظ «إليها».

(٤) فى ز «اتكلا» تحريف وما أثبتّ هو الصواب كما فى الأصل، والألفية وبقية النسخ.

(٥) فى ز «باتكلا».

(٦) فى هـ «المبدل».

مَسْمُوع. فعلى هذا يكون المثال راجعاً لما أبدل تَاءً من ذى الهَمْزِ، «وذُو اللِّينِ» مبتدأ، وخبره «أُبْدِلاَ»[١]، و«فَا» حال من «ذُو[٢] اللِّينِ»، «وتَا» مفعول ثانٍ لأبدل، والمفعول الأول ضمير مستتر يعود على ذُو اللِّين، «وفِي إفْتِعَالٍ» متعلق بأبدل، وفاعل شذ ضمير عائد على الإبدال المفهوم من أبدل[٣]. ثم قال:

(ص) طَاتَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقٍ * ....

(ش) يعنى أنه يجب إبدال تاء الافتعال[٤] وفروعه طاء بعد أحد[٥] حروف[٦] الإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وذلك نحو: اصْطَبَرَ[٧] واضْطَرَمَ واطْطَعَنَ[٨]، واظْطَهَرَ[٩] أصلها: اصْتَبَرَ واضْتَرَمَ واطْتَعَنَ[١٠] واظْتَهَرَ[١١]، فاستقل إجتماع التاء مع الحرف المطبق / لما بينها من مقاربة ٣٠٧/أ
المخرج ومباينة الوصف؛ لأنَّ التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء. ثم قال:

(ص) ... * فِي ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالاً بَقِي

(ش) يعنى أنه تبدل أيضاً تاء الافتعال وفروعه دالاً بعد الدال والزاى

---

(١) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «أبدل».
وما أثبتُّ أدق كما فى هـ ، ز والألفية.
(٢) فى هـ ، ز، ظ، ت «ذى» تحريف.
(٣) فى ت «إبدال».
(٤) فى ظ «الافعال» تحريف.
(٥) «أحد» ساقطة من ش.
(٦) فى ز «أحرف».
(٧) فى ز «اضطراب» خطأ من الناسخ.
(٨) فى ز «واضطعن».
(٩) فى ت «اظهر» تحريف.
(١٠) فى ز، ت «واضتمن».
(١١) فى ت «واظهر» تحريف.

والذال، وقد استوفى مثلها «فَادَّان»[1] أصله: «اذْتَانَ»: إذا أخذ الدَّيْن فأبدل من التاء دالاً وأدغمت فيها[2] الدال الأولى، و«ازْدَدْ» فعل أمر من زَادَ، أصله: «ازْتَدْ» فأبدل من التاء دالاً، و«ادَّكِرْ» فعل أمر من ادَّكَرَ وأصله «اذْتَكِرْ» فأبدلت التاء دَالاً ثم قلبت الذال دالاً وأدغمت الدَّالُ في الدَّال، «وتَا افْتِعَالٍ» مبتدأ، وخبره «رُدَّ» وهو ماض مبني للمفعول، وفي «رُدَّ» ضمير مستتر عائد على «تَا افْتِعَالٍ»[3] و«طَا» مفعول ثان برُدَّ، ويجوز أن يكون «رُدَّ» فعل أمر، و«تَا افْتِعَالٍ» مفعول أول «برُدَّ»، و«إِثْرَ» متعلق برد على الوجهين، وفي «بَقِيَ» ضمير مستتر عائد على «تَا افْتِعَال»، و«دَالاً» حال من ذلك الضمير، وعبر ببقي عن البدل[4] وفيه بُعْد.

ثم قال:[5]

□○□○□○

---

(1) في ز «في ادَّان».

(2) في ظ «فيه».

(3) في الأصل، ش، ك «تاالافتعال».

وما أثبتُّ أدق كما في هـ ، ز، ظ، ت والألفية.

(4) «عن البدل» ساقط من ك.

(5) زائده في الاصل وبقية النسخ ولا لزوم لها.

(فصل)

(ص) فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ * احْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ

(ش) يعنى أنه يجب حذف فاء الكلمة إذا كانت واواً فى ثلاثة مواضع:

الأول: فعل الأمر. نحو[1]: «عِدْ» وهو محمول على الفعل المضارع لوجود علة الحذف فى الفعل المضارع.

الثاني: المضارع إذا كانت «على يَفْعِل» بفتح الياء[2] وكسر العين نحو: يَعِدُ، لوقوع الواو ساكنة بين الياء[3] وكسرة لازمة، وحمل عليه أَعِدُ ونَعِدُ[4] وتَعِدُ، وفُهم من قوله: «مِنْ[5] كَوَعَدْ» أنَّ الواو تُحذف في الأمر والمضارع[6] إذا كان بعدها فتحة نائبة[7] عن الكسرة[8] نحو: وَهَبَ يَهَبُ، فإنَّ قياسه: «يَهِبُ» بكسر الهاء، لكن فُتحت لكونها من حروف الحلق، وفُهم أيضاً منه أنَّ حذف الواو المذكور مشروط بأن يكون حرف / المضارعة مفتوحاً، فلو كان مضموماً لم ٣٠٧/ب

---

(١) فى ظ «وهو».
(٢) فى ظ «الفاء».
(٣) وفى هـ ، ز، ظ، ت «فتحة» تحريف.
(٤) «ونعد» ساقطة من ظ.
(٥) «من» ساقطة من ظ، وفى ت «ومن».
(٦) فى ظ «من فعل المضارع»، وفى ت «من المضارع».
(٧) فى الأصل، ت «ثانية» تصحيف.
(٨) فى ت «كسرة» تحريف.

يحذف نحو: يُوعَدُ مبنياً للمفعول، وأن يكون ما بعد الواو مكسوراً، فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو: يَوْجَلُ ويَوْضَؤُ، وفُهم أيضاً منه أن يكون ذلك في فِعْلٍ فلو بنيت من الوَعْدِ مثل يَقْطِين قلت[1]: يَوْعِيد[2].

الثالث: المصدر من نحو: «وَعْد» وهو أيضاً محمول على الفعل فى الحذف[3]، وفُهم من قوله: «كَعِدَة»، أن يكون المحذوف[4] منه[5] مصدراً فلو كان اسماً لم يحذف نحو: وِجْهَةٍ، وفُهم منه أيضاً أنَّ المصدر إذا أريد به[6] الهيئة لم يحذف نحو: الوِعْدَة والوِقْعَة. «وفَا أَمْرٍ» مفعول باحذف، و«مُضَارِعٍ» معطوف على أمر. ثم قال:

(ص) وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي * مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

(ش) يعنى أنه أطرد حذف الهمزة من «أَفْعَلَ» في «الفعل» المضارع وفى اسم الفاعل، واسم المفعول[7]، وهو المُعبر عنهما[8]: «ببِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ» فإنَّ اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بهما، فهُمَا بِنْيَتَا[9] مُتَّصِف، وكان الأصل

(1) فى ت «لقلت».
(2) فى ش «يوعهد لم يحذف».
يريد أنَّ الإعلال يكون فى فِعْلٍ وليس في اسم فالتصحيح أولى بالأسماء من الإعلال كما مثل الشارح بـ «يقطين».
(3) فى ت زيادة «فى الحذف كعدة والتا فيه عوض من الواو المحذوفة». والزيادة هنا تُفيد.
(4) فى هـ «للمحذوف» تحريف.
(5) «منه» ساقط من هـ ، ز، ت.
(6) فى ظ «منه» تحريف.
(7) «واسم المفعول» ساقط من ك.
(8) فى هـ «عنه» تحريف.
(9) فى ز «بنيتى» تحريف.

أن لا تُحْذف الهمزة في ذلك كما لا تُحْذَفُ [في](١) سائر الزوائد من الفعل نحو: تَدَحْرَجَ وتَخَاصَمَ(٢)، لكن استثقل إجتماع همزتين في فعل المتكلم فى نحو: أأَكْرَمَ فحُذفت الهمزة وحمل على أكْرَمَ نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ واسم الفاعل واسم المفعول(٣)، كما حمل على «يَعِدُ» سائر أفعال المضارع والمراد «بأَفْعَلَ» الفعل الماضى. «وحَذْفُ» مبتدأ، وخبره «اسْتَمَرَّ» ثم قال:

(ص) ظِلْتُ وظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاَ * وَقِرْنَ فِي اقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلاَ

(ش) يعنى أنَّ «ظَلِلْتُ» بكسر اللام يجوز أن يحذف منه إحدى(٤) اللامين مع كسر الظاء وفتحها، فتقول: ظِلْتُ وظَلْتُ. وظاهر النظم أنَّ هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ، زاد «سيبويه» مَسِسْتُ وفى القياس / ٣٠٨ أ
عليهما خلاف(٥) وقوله: «وقِرْنَ فِي اقْرِرْنَ وقَرْنَ نُقِلاَ» يعنى أنَّه استعمل هذا التخفيف(٦) فى فعل الأمر [قِر](٧) فقيل فيه: قِرْنَ بكسر القاف

(١) «فى» زائدة فى الأصل، وش، ك. والسياق لا يقتضيها.
(٢) فى هـ ، ز «وتخاصم».
(٣) نحو: مُكْرِمٌ، ومُكْرَمٌ.
والأصل يُؤَكْرِم ومُؤَكْرِم ومُؤَكْرَم إلا أنه لمَّا كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة «أفْعَل» معها لئلا يجتمع همزتان فى كلمة واحدة. وحمل على ذى الهمزة أخواته واسما الفاعل والمفعول، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا فى ضرورة أو كلمة فمن الضرورة قوله : فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَما. والكلمة مستندَرَة قولهم: «أَرْضٌ مُؤَرْنِبَة»
(شرح الأشمونى ٤:٣٤٣)
(٤) فى الأصل «أحد».
(٥) قال سيبويه: «قولهم ظِلْتُ ومِسْتُ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا خِفْتُ، وليس هذا النحو إلا شاذًا، والأصل فى هذا عربي كثير، وذلك قولك: أَحْسَسْتُ، ومَسِسْتُ وظَلِلْتُ.
وأما الذين قالوا: ظَلْتُ ومَسْتُ فشبَّهوها بلَسْتُ، فأجروها فى فَعِلْتُ مجراها فى فَعِلَ، وكرهوا تحريك اللام فحذفوا».
الكتاب ٤:٤٢٢.
(٦) فى ز «التحقيق» تصحيف.
(٧) «قِر» تكملة من ش.

وهى قراءة غير نافع وعاصم فى قوله ـ عز وجل[١]: ـ

(وَقِرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ)[٢]

وقوله: «وقَرْنَ نُقِلاَ» أشار به إلى قراءة نافع وعاصم، ووجه قراءة «قِرْنَ» بالكسر أنَّ أصله من قَرَّ بالمكان يَقِر بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع، فلما لحقتْ الفعل نون الضمير خُفِفَ، فحذفت[٣] عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذلك الأمر منه فتقول على هذا يَقِرْنَ في المضارع وقِرْنَ في الأمر، ووجه قراءة الفتح أنه قد قَرِرْتُ بالمكان أَقَرّ[٤]، بكسر العين فى الماضى وفتحها في المضارع ففَعَلَ به ما تقدم في الكسر من الحذف والنقلو فهُما لغتان فصيحَتَان. وظِلْتُ مبتدأ، وخبره «اسْتُعْمِلاَ» والألف فيه للتثنية، و«فِى ظَلِلْتُ» متعلق باسْتُعْمِلاَ، و«قِرْنَ» مبتدأ، وخبره «فِى اقْرِرْنَ»، والتقدير وقِرْن مقول فى اقررن، و«قَرْنَ نُقِلا» مبتدأ وخبره ويجوز أن يكون «وقَرْن». الأخير[٥] مبتدأ محذوف الخبر، وكذلك[٦] قِرْن، يعنى أنه استُعْمِل ويكون «نُقِلاَ» جملة فى موضع الحال من «قَرْنَ» المفتوح الفاء أى نُقِلَ سماعاً فلا يُقاس عليه والأول أظهر. ثم قال:[٧]

---

(١) فى ظ «قوله تعالى».

(٢) سورة الأحزاب. آية: ٣٣

قرأ ابن كثير والكسائى وأبو عمرو وابن عامر وحمزة «وقِرْنَ» بالكسر، وقرأ نافع وعاصم (وقَرْنَ) بالفتح. انظر السبعة فى القراءات ٥٢٢، والبحر ٧: ٢٣٠. والنشر ٢: ٣٤٨.

(٣) فى ش، ك «خففه بحذف».

وفى هـ ، ز، ظ، ت «خفف بحذف».

(٤) فى ز «أقرر».

(٥) فى هـ ، ز، ظ، ت «الآخر».

(٦) فى ش، ك «أي وكذلك قرن».

(٧) «ثم قال» ساقط من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت ولا لزوم لها؛ لأنه انتقل إلى باب الإدغام.

(الإدغام)

(ش) يُقال الإدْغام بسكون الدال مصدر أَدْغَمَ، والادِّغَام بتشديدها مصدر ادَّغَم، قيل والادّغام بتشديد الدال عبارة البصريين. وبالإسكان عبارة الكوفيين، وهو[1] في اللغة الإدخال، وفي الاصطلاح إدخال حرف في حرف وهو بَابٌ مُتَّسِعٌ، واقتصر منه[2] هنا على ادغام المثلين المتحركين في كلمة واحدة[3]. واعلم أنَّ ما اجتمع / فيه مثلان في كلمة على ثلاثة أقسام: واجب الإدغام، وواجب الإظهار، وجائز الوجهين، وقد أشار إلى الأول فقال: ٣٠٨/ب

(ص) أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي * كِلْمَةٍ ادْغِم ...

(ش) يعنى أنه إذا اجتمع في كلمة واحدة مثلان متحركان وُجب إدغام الأول في الثاني ويلزم من ذلك تسكين الأول؛ لأنَّ المُتحركَ[4] لا يمكن إدغامُهُ إِلاَّ بعد تسكينه، وشمل نوعين:

الأول: أن يكون قبل المثل الأول متحرك. نحو: رَدَّ وظَنَّ أصلهما رَدَدَ وظَنِنَ فسُكِنَ المثلُ الأولُ وأُدغم في الثاني. والآخر أن يكون قبل المثل الأول ساكن نحو: يَرُدُّ ويَظُنُّ ومَرَدٌّ[5] أصلها[6]: يَرْدُدُ ويَظْنُنُ ومَرْدَدٌ فنُقلت حَرَكَةُ

---

[1] في ظ «وهي».
[2] في ظ «فيه».
[3] «واحدة» ساقطة من ش، هـ ، ز، ك.
[4] في هـ ، ز، ت «المحرك» تحريف.
[5] في ز «ويرد».
[6] في ت «أصلهما» تحريف.

المثل الأول إلى الساكن قبله وبَقِىَ ساكناً فأُدغم فى المثل الثانى، وفُهم منه أن أول المثلين إذا كان فى صدر الكلمة نحو دَدَنٌ، لا يُدْغَمُ إذ لا يصح الابتداء بالساكن، «وأَوَّلُ» مفعول «بادْغِم»، «ومُحَرَّكَيْنِ» نعت لمثلين، «وفِى كِلْمَةٍ» فى موضع الصفة أيضاً «لِمِثْلَيْنِ». ويجوز أن يكون متعلقاً بادغم والأول أظهر[1]، ثم أشار إلى الثانى فقال:

(ص) ... * ... لاَ كَمِثْلِ صُفَفِ
وَذُلُلٍ وكِلَلٍ وَلَبَبِ * وَلاَ كَجُسَّسٍ وَلاَ كَاخْصُصَ ابِى
وَلاَ كَهَيْلَلٍ ... * ....

(ش) فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلان فى كلمة ولا يجوز فيها الإدغام:

الأول: «صُفَفْ» وهو جمع صُفَّة، والصُّفَّة: صُفَّة السرج[2] وصُفَّةُ البُنْيَان، والصُّفَّةُ أيضاً الكَلِمَة.

الثانى: «ذُلُل» وهو جمع ذَلُولٌ بالذال المعجمة وهو[3] ضد الصَّعْبَة. يُقال: دَابَّةٌ ذَلُول: بَيِّنَةُ الذِّلِّ بكسر الدال من ذَوَاتٍ[4] ذُلَل.

الثالث: «كِلَل» جمع كِلَّة والكِلَّة نوع من الثياب[5] معروف.

الرابع: «لَبَب» اسْمٌ مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شىء والجمع الألباب[6]، واللَّبَبُ أيضاً ما اسْتَرَقَّ من الرَّمْل /. ٣٠٩/أ

---

(1) ويحتمل أيضاً إعراباً آخر وهو أن يكون حالا من مثلين لوصفهما بمحركين. وهو عندى أظهر مما ذكره المكودى.
(2) فى ز «السراج».
(3) فى هـ ، ز، ظ، ت «وهى».
(4) فى هـ ، ز «دواب».
(5) فى الأصل «الثبات» تصحيف.
الكِلَّة: كما قال الشارح نوع من الثياب رقيق يُستخدم للحماية من البعوض ويُسمى «الناموسية».
(6) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت زيادة.
=

الخامس: «جُسَّسٍ» وهو جمع جَاسٍ اسم فاعل من جَسَّ الشيء إذا لَمَسَهُ، أو[1] مِنْ[2] جَسَّ الخبر إذا فَحَصَ عنه وهو الجاسوس.

السادس: ما كانت فيه حركة ثانى المثلين عارضة نحو: اخْصُصَ ابِى.

أصله: اخْصُصْ بالسكون[3] ثم نقلت حركة الهمزة من أب.

السابع: ما كان فيه ثانى المثلين زائداً للإلحاق[4] نحو: «هَيْلَل» إذا أكثر من قوله[5]: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّه. وهو ملحق بدَحْرَجَ.

وإنما امتنع الإدغام فى هذه المواضع السبعة لمانع فيها، أما الثلاثة الأول فلكونها[6] مخالفة لوزن الأفعال، والإدغام أصل فى الأفعال فأظهرت لبعدها[7]، وأما الرابع وهو «لَبَب» فلخفة[8] الفتحة، وفى إظهاره تنبيه[9] على ضعف الإدغام فى الأسماء؛ لأنَّ نظيره من الأفعال واجب الإدغام

= «والجمع الألباب، واللبب أيضاً ما يشد على صدر الدابة أو الناقة يمنع الرحل من الاستئخار» الزيادة هنا تُفيد، لأنَّ فيها زيادة لمعنى اللَّبَب.

(1) فى ز «ومن».
(2) «من» ساقطة من هـ .
(3) فى ك «بالتسكين».
(4) فى الأصل «لالحاق» تحريف.
(5) «قوله» ساقطة من ظ.
وفى هـ ، ز، ت «قول».
(6) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «فلأنها».
(7) فى ش «لبعده عنها».
وفى هـ ، ز، ظ، ك، ت «لبعدها عنها» عبارتها أكمل.
(8) فى هـ ، ظ «فلحقه» تصحيف.
وفى ز «فلحقته» تصحيف.
(9) فى الأصل «بينة».
فى ش، ك «منبه» وفى هـ ، ز «مَنْبَهَة».
وفى ت «تنبهه» وما أثبتُّ من ظ أدق.

نحو[1]: رَدٌّ[2]، وأما الخامس وهو جُسَّس فإنه وإن اجتمع فيه مثلان متحركان المثل الأول مدغم فيه ساكن قبله فلو بأُدغم المتحرك[3] التقى[4] ساكنان. وأما السادس وهو «اخْصُصَ أَبِى»[5] فلأن الحركة الثانية عارضة؛ لأنها منقولة من الهمزة، وأما السابع وهو «هَيْلَلَ» فلأنَّ ثانى المثلين زائد للإلحاق فلو أدغم لخالف الملحق به فى الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء الفك فيما يجب فيه[6] الادْغام لتوفر الشروط وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَشَذَّ فِى أَلِلْ * وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

(ش) يعنى أنه قد شذ التفكيك في ألفاظ مما يجب إدغامه، منها: أَلِلَ السِّقَاءُ[7]: إذا تغيرت رائحته، وفُهم من قوله: «وَنَحْوِهِ»، أنه سمع التفكيك في غير أَلِلْ، وهى[8] ثمانية ألفاظ آخر وهى: دَبَبَ[9] الإنسان / ٣٠٩ ب
إذا نبت الشعر في جبينه، وصَكِكَ الفرس إذا اصطك عرقوباه، وضَبِبَتْ الأرض إذا كثر[10] ضبابها، وقَطِطَ الشعر إذا اشتدت جعودته،

---

[1] فى هـ ، ز «وهو».
[2] فى الأصل، ك «رَدُّد». وفى ت «ود».
[3] فى هـ ، ز، ت «المحرك الأول».
وفى ظ «المتحرك الأول».
[4] فى هـ «لإلتقا»
[5] فى الأصل «بى» تحريف.
[6] فى الأصل «به فيه» تحريف.
[7] فى ظ «ألل يقال ألل السقاء» وعبارتها أكمل.
[8] فى ش «وذلك فى».
وفى هـ ، ز، ت «وذلك».
[9] الدَّبَب: الزغب في الوجه يُقال رَجُلٌ أَدَبُّ، وامرأة دَبَّاءُ كثيرة الشعر في جبينها.
قال النبي صلى الله عليه وسلم فى حديث لنسائه:
« لَيْتَ شِعْرِى أَيَّتُكُنَّ صَاحِبَةُ الجَمَلِ الأَدْبَبِ»
أراد الأَدَبَّ فأظهر التضعيف، وهو الكثير وَبَرِ الوجه.
(انظر اللسان «دبب»)
[10] فى الأصل، ش، ك «أكثر».

ولَحِحَت[1] العين إذا التصقت، ومَشِشَت الدابة إذا ظهر فى وظيفها[2] نتوء، وَعَزِزَتْ الناقة إذا ضاق مجرى لبنها وبحح الرجل إذا كثر فى صوته بَحَّة، فهذه الألفاظ كلها شاذة، تُحفظ ولا يُقاس عليها، ولا فى قوله: «لا كمثل»، عاطفة[3] والمعطوف عليه محذوف والتقدير: أدغم أول مثلين متحركين[4] في كلمة مغايرة لأوزان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان، ويجوز أن تكون[5] «لاَ» ناهية، «وكَمِثْل» مفعول بفعل محذوف والتقدير: لا تُدغم كمثل صُفَفْ والكاف في قوله: «كمِثْل» زائدة كزيادتها في قوله - عز وجل[6] - :

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[7]

وما بعد «صُفَف» معطوف عليه، «وفَكٌّ» فاعل بشَذَّ، «وبِنَقْلٍ» متعلق بفك.

ثم إنتقل إلى القسم الثالث[8] وهو ما يجوز فيه التفكيك والإدغام فقال:

(ص) وَحَيِيَ افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ * كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ

---

(1) فى الأصل «ولحجحت» تحريف.
وفى ش، هـ ، ز، ك «ولحجت» تحريف.
وما أثبتُّ من ظ، ت أصح وأولى.
ويُقال أيضاً «ولَحِحْتُ» بمعنى التصقت أيضاً.

(2) فى ت «وطيفها» تحريف.

(3) فى الأصل «لا كمثل عاطف» تحريف.
وفى ز، ك «لا كمثل صفق عاطفة».

(4) فى هـ ، ز، ت «محركين».

(5) فى الأصل «يكون» التذكير والتأنيث جائز.

(6) فى ز «قوله تعالى».

(7) سورة الشورى . آية: ١١.

(8) فى الأصل، ظ، ك «الثانى».
وما أثبت من ش، هـ ، ز، ت أصح وأولى، فهذا هو القسم الثالث».

(ش) فذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الإدغام والتفكيك:

الأول: نحو: حَيَّ وَعَيَّ، فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان متحركان[1] بحركة لازمة فى كلمة، ومَن فك نظر إلى أنَّ الحركة الثانية كالعارضة لوجودها[2] فى الماضى دون المضارع؛ لأن مضارعه يُحْيِيَ.

قيل والتفكيك في ذلك أجود، وفى تقديمه له فى النظم إشعار بذلك.

الثانى: نحو: تَتَجَلَّى وقياسه الفك لتصَدُّر المثلين، ومنهم مَن يدغم فيُسَكن أوله ويُدخل همزة الوصل فيقول: اتّجلى قيل وفيه نظر؛ لأنَّ همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع[3].

الثالث: نحو: اسْتَتَرَ وهو / كل فعل على وزن «افْتَعَلَ» اجتمع فيه ٣١٠ / أ
تاآن فهذا أيضاً قياسه التفكيك[4] ليبقى ما قبله ساكناً ويجوز إدغامه بعد نقل حركته إلى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل فيصير[5] سَتَّر.

و«حَيِيَ» مفعول «بادَّغِم»، وهو مطلوب أيضاً «لافكُكْ» فهو من باب التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه، «ونَحْوُ» مبتدأ وخبره[6] كذاك.

---

(١) «متحركان» ساقطة من ك.

(٢) فى ت «كوجودها».

(٣) هذا كلام ابن مالك فى شرح الكافية. وقد وافق الأشمونى المكودى فيما ذهب إليه حيث قال: وفيه نظر، لأنَّ تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون فى المضارع.
انظر شرح الكافية ٤:٢١٨٥، وشرح الأشمونى ٤:٣٥٠.

(٤) فى ز «التقليل» تحريف.

(٥) فى ش «همزة الوصل لتحرك ما بعدها فتقول» وعبارتهما أكمل.
وفى هـ، ز، ظ، ك، ت «همزة الوصل فتقول».

(٦) فى ظ «خبره».

ثم قال:

(ص) وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِى قَدْ يُقْتَصَرْ * فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ العِبَرْ

(ش) هذا من باب تَتَجَلَّى وهو الفعل المضارع المجتمع فى أوله تاآن، أولاهما[1] للمضارعة والثانية تاء[2] تَفَعَّلَ أو تَفَاعَلَ نحو: تَذَكَّرَ فى تَتَذَكَّر، وتَيَسَّرَ فى تَتَيَسَّر[3]. وقد تقدم أنه يجوز فيه عنده الإدغام واجْتِلاَب[4] همزة الوصل، وذكر هنا أنَّه يجوز فيه[5] حذف إحدى التاءين والاستغناء بالأخرى عنها ولم يعين المحذوفة، وفيها خلاف والمشهور أنها الثانية[6]؛ لأنَّ الأولى تدل على معنى المضارعة. والحاصل فيما اجتمع فى أوله من المضارع تاآن أنه يجوز فيه عنده[7] ثلاثة أوجه: إثباتهما، وإدغام[8] الأولى فى الثانية مع إجتلاب همزة الوصل، وحذف إحداهُما. و«مَا» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «ابْتُدِى»، و«بِتَاءَيْنِ» متعلق به، وخبره «قَدْ يُقْتَصَر»، و«فِيهِ» فى موضع المفعول

---

(1) فى ز «أولها» تحريف.

(2) «تاء» ساقطة من ت.

(3) فى ش «وتياسر فى تتياسر» المثال هنا على وزن تفاعل.

(4) فى ت «واجلاب» تحريف.

(5) «فيه» ساقط من ت.

ما بعد «يجوز فيه» إلى هنا ساقط من ش، ك.

(6) قال الأشمونى في تنبيهاته:

«مذهب سيبويه والبصريين أنَّ المحذوف هو التاء الثانية، لأنَّ الاستثقال بها حصل، وقد صرح بذلك فى شرح الكافية.

وقال فى التسهيل: والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافاً لهشام، يعنى أنَّ مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ونقله غيره عن الكوفيين» شرح الأشمونى ٤: ٣٥١.

وانظر الكتاب ٤: ٤٧٦، وشرح الكافية لابن مالك ٤: ٢١٨٧

وقد ورد حذف التاء الثانية فى القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى فى قراءة بعضهم ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ القدر آية: ٤ ﴿نَاراً تَلَظَّى﴾ الليل. آية: ١٤.

«تَلَظَّى» بتشديد التاء أصلها تتلظى فأدغمت إحدى التاءين في الأخرى، قرأ بذلك ابن كثير، وقرأ الباقون «تلظى» بتاء واحدة خُففت بحذف إحدى التاءين.

(7) «عنده» ساقط من ت.

(8) فى ز «أو إدغام».

الذى لم يسم فاعله بيُقْتَصَر[1]، ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل «عَلَى تَا»، والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجرور بفى.

ثم قال:

(ص) وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

(ش) يعنى أنه إذا التحق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وُجب تفكيكُهُ إذ لا يتصور الإدغام فى / ساكن، وذلك أن ٣١٠ ب
يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون إناث نحو: رَدَدْتُ ورَدَدْنَا ورَدَدْتَ ورَدَدْتِ[2] ورَدَدْنَ وقد مثَّل ذلك بقوله:

(ص) نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ ... * ....

(ش) أصله قبل اتصال الضمير به حَلَّ بالإدغام فلما سُكِّنَت اللام الأخيرة لاتصال التاء به وُجب الفك، «وفُكَّ» فعل أمر ومفعوله محذوف أي فُكَّ المدغم فيه أو فُكَّ الإدغام، ويُحتمل أن يكون «فُكَّ» ماضياً[3] مبنياً للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه أو على الإدغام كما تقدم[4]، و«مُدْغَمٌ» مبتدأ، و«فِيهِ» فى موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله بمُدْغَم[5].

و«سَكَنْ» خبر المبتدأ، والجملة مضاف إليها «حَيْثُ»، واللام فى «لِكَوْنِهِ» متعلق بفك، و«اقْتَرَنْ» فى موضع خبر الكون، «وبمُضْمَر» متعلق باقترن.

ثم قال:

---

[1] فى هـ «يقتصر».
[2] «وردَدتِ» ساقطة من ك.
[3] فى ك «فك فعلاً ماضياً» وعبارتها أكمل.
[4] فى ش «كما تقدم فى الوجه الذي قبله».
[5] فى ت «المدغم».

(ص) ... وَفِي * جَزْمٍ وشِبْهِ الجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

(ش) يعنى أنَّ المدغم فيه إذا سكن في جزم نحو: لم يَرُدْ، أو فى[1] شبه الجزم وهو الوقف[2] نحو: رَدّ جاز فيه وجهان: بقاء الإدغام والتفكيك نحو: لَمْ يَرْدُدْ، وَارْدُدْ، وإنما جعل فِعْل الأمر شبيهاً بالمجزوم؛ لأن[3] حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم في فعل الأمر اجتلابُ همزة الوصل؛ لأنَّ تفكيكه يُوجب تسكين أوله كالصحيح والتفكيك لغة أهل «الحجاز» والإدغام لغة «تميم»[4]، وبلغة أهل الحجاز جاء القرآن غالباً نحو: (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ)[5] (وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ)[6]

وهو فى القرآن كثير، ومما[7] جاء فيه مدغماً قوله ـ تعالى: ـ

(وَمَن يُشَاقِّ اللَّهَ)[8] فى الحشر. عند جميع القراء. و(مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ)[9].

٣١١/أ فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو / «والكوفيين»، وإنما خُير الناظم فى الوجهين؛ لأنَّ المتكلم به يجوز له[10] أن يتكلم باللغتين معاً، لأن العربى

---

[1] فى هـ ، ز، ك «وفى» تحريف.
[2] فى هـ «وهو الأمر».
[3] فى ظ «لأنه» تحريف.
[4] فى هـ ، ز، ت «بنى تميم».
[5] سورة البقرة. آية: ٢١٧.
فى ز «وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ» اكتفى بموضع الشاهد.
[6] سورة المدثر. آية: ٦
[7] فى ت «مما».
[8] سورة الحشر. آية: ٤
[9] سورة المائدة. آية: ٥٤.
اختلفوا فى إظهار الدال وإدغامها من قوله (مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ) قرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائى (يرتد) بدال واحدة نصباً بإدغام الدال الأولى في الثانية ـ وقرأ نافع وابن عامر «يرتدد» بدالين وجزم الثانية. انظر السبعة فى القراءات ٢٤٥، والبحر ٣:٥١١، والنشر ٢:٢٥٥.
[10] «له» ساقط من ظ.

الذى لغته التفكيك غير[1] مخيَّر؛ لأنه لا ينطق به إلا مفككاً وكذلك الذى لغته الإدغام لا ينطق به[2] إلا مدغماً. و«تَخْيِيرٌ» مبتدأ، وخبره فِي جَزْم، و«قُفِي» فى موضع النعت لتخْيِير، ومعنى قُفِي: تُبِع. ثم إنَّ ما ذكره فى[3] الأمر من جواز الفك[4] والإدغام يُوهِمُ أنَّ ذلك أيضاً[5] جائز فى أفعل فى التعجب؛ لأنه على صيغة الأمر، وفى هَلُمَّ؛ لأنه أمر فى المعنى فأخرجهما بقوله:

(ص) وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ * وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلُمّ

(ش) يعنى أنَّ «أَفْعِل» فى التعجب[6] يلزم فكه وليس حكمه حكم فعل الأمر فى جواز الوجهين كما أنَّ هَلُمَّ أيضاً يلزم[7] إدغامه وأصله هَلْمُمْ فنُقِلَتْ الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم، ومعناها: أَقْبِلْ [وهى][8] عند «الحجازيين»[9] اسم فِعْل فَيُخَاطَبُ بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا إعتباراً للغة[10] بنى «تميم» فإنها عندهم فعل أمر لا يَتَصَرَّف ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّان وفى الجمع هَلُمُّوا. ولما أتى على ما أراد جمعَهُ من علم النحو وما وعد به فى الخطبة بقوله[11]:

---

(1) «غير» ساقطة من ت.
(2) ما بعد «لا ينطق به» إلى هنا ساقط من ت.
(3) فى ظ «من» تحريف.
(4) فى ظ «التفكيك».
(5) «أيضاً» ساقطة من ظ.
(6) فى ت «المتعجب» تحريف.
(7) فى ش، هـ ، ظ، ت «يلتزم».
(8) «هي» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(9) فى ت «النحويين» تحريف.
(10) فى ش، ت «بلغة».
(11) فى هـ ، ز، ظ، ت «من قوله».

(ص) ... * مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

أخبر بذلك فقال:

(ص) وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ * نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

(ش) يعنى أنَّ ما عُنِيى به من جمع مهمات النحو قد كَمَل، وعلى مُعظَم مقاصده وأغراضه اشتمل، فتم[1] مُوفياً لما قصد[2] من إيراده، وجاء على وفق قصده ومراده. و«مَا» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «عُنِيتُ» ويلزم بناؤه للمفعول، «وَبِجَمْعِهِ» / متعلق بعُنِيتُ، و«قَدْ كَمَلْ» فى موضع خبر ما ٣١١ ب
و«نَظْماً» حال من الهاء فى بِجَمْعِهِ[3]، و«اشْتَمَلْ» نعتٌ لنظماً[4]، «وعَلَى جُلِّ المُهِمَّاتِ» متعلق «باشْتَمَل»، ووصف[5] قوله «نَظْماً» بصفة أخرى فقال:

(ص) أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الخُلاَصَهْ * كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ

(ش) يعنى أنَّ هذا النظم جمع خلاصة الكافية أي مُعظمها وجُلها. والخلاصة: الصافى غَيْر المشوب بما يكدره، وأصله فى السَّمْنِ يَخْلُصُ مما يُغَيِّرُهُ. يقول إنَّ هذا النظم أحصى لُبَّ[6] الكافية وقوله: «كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ»، أي: كما أَخَذَ من مسائل العربية الغِنَى غيرَ المشوب[7] بالخصاصة وهى ضد الغنى من قولهم: اقْتَضَيْتُ الدَّيْنَ إذا أخذته مُسْتَوْفًى.

---

(1) فى ش «فتم بها» وعبارتها أكمل.

(2) فى ت «لما قصده».

(3) فى ظ، ت «به» وما أثبت أولى. إذ ليس في البيت هاء مجرورة بالباء. ويحتمل وجهين آخرين أحدهما:
أن يكون تمييزاً منقولاً من الفاعل. وتقدير: كلامه قد كمل نظمه، والثانى: أن يكون حالاً من ضمير كمل، أي كمل حال كونه نظماً.
(تمرين الطلاب ١٥٣)

(4) فى هـ ، ظ، ت «لنظم» وما أثبتُّ هو الصواب كما فى الأصل والألفية، وش، ز، ك.

(5) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ثم وصف».

(6) فى ظ «لك».

(7) فى هـ ، ز، ت «مشوب».

«فأُحْصَى» فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائد على «نَظْماً»[1]، و«الخُلاَصَة» مفعول بأَحْصَى، والجملة من «أَحْصَى» في موضع الصفة «لنَظْماً»[2]، و«غِنًى» مفعول باقْتَضَى، و«بِلاَ» متعلق باقتضى، وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أَحْظَى[3] فأنكرت ذلك عليه وقلت[4] وما معناهُ وما إِعْرَابُهُ؟ فقال معناه: إنه يقول الخلاصة أحظى من الكافية؛ لأنَّ هذا الرَّجز اسمه الخُلاَصَة. «فالخُلاَصة» على هذا مبتدأ، و«أُحظَى» خبره فقلت له «أَلْ» في الخلاصة لماذا هي[5]؟ فقال: للعهد. فقلتُ له: وأي عهد تَقدم في هذا النظم ذُكر فيه الخُلاصَة؟ فقال لي: اجعلها للغلبة. فقلتُ له[6]: ما فيه «أل» للغلبة ملحق بالعَلم[7] ولم يسمها الناظم خلاصة، وإنما سُميت[8] خلاصة بعد نظمها؛ لكونه[9] ذكر أنها جمعت الخلاصة من الكافية، ثم قلتُ له: ما موضع الجملة؟ فلم يَأْتِ بمُقْنِع، فقلتُ له: لعلها استئنافية[10]. فقال: لا يليقُ

---

(1) في هـ ، ز، ظ، ت «نظم» تحريف.

(2) في هـ ، ز، ظ، ت «لنظم» تحريف.

(3) في هـ ، ز «أحظى بالظاء» وعبارتها أكمل.
يريد أن قوله «أحصى» وردت بدلاً منها «أحظى» في بعض النسخ.

(4) في هـ ، ز، ت «وقلت له».

(5) «هي» ساقطة من ظ.

(6) «له» ساقطة من هـ ، ز، ظ، ت.

(7) ذهب الخضري إلى أنَّ «أل» في الخلاصة للجنس لا للاستغراق لتركه كثيراً من زيدها، إلا أن يراد المبالغة في المدح كما يقتضيه المقام.
وذهب الصبان إلى أنَّ «أل» في الخلاصة للاستغراق كما هو المناسب للمدح كأن في الكلام مبالغة، لأنَّ المقام مقام مدح، وإلا فقد فات الألفية كثير من زبد الكافية. وذهب ابن حمدون إلى أنَّ «أل» في الخلاصة للعهد الحضوري أي الخلاصة الحاضرة. أي أنَّ الناظم سماها الآن بالخلاصة.
انظر حاشية الخضري ٢:٢١٤، وحاشية الصبان ٣٥٦:٤، وحاشية ابن حمدون ٢:٢٠٩.

(8) «خلاصة وإنما سميت» ساقط من ك.

(9) في ظ «لكونها» تحريف.

(10) في هـ ، ت «استئناف»
وفي ز «للاستئناف».

أن يُنْسَبَ ذلك إلى الناظم لما فيه من عدم الارتباط /، ثم رجع إلى أنه ٣١٢ أ
«أحصى» وإنْ كَتَبَه بالظاء سهو منه[١]. ثم قال:

(ص) فَأَحْمِدُ اللَّهَ مُصَلِّياً عَلَى * مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ
وَآلِهِ الغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ * وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ

(ش) لما أكمل[٢] مراده، ختم كتابه بالصلاة[٣] على سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وأصحابه[٤]، «ومُصَلِّياً» حال من الضمير في «أَحْمَدُ»، و«خَيْرِ نَبِيٍّ» بدل من «مُحَمَّدٍ»، و«أُرْسِلاَ» في موضع نعت له[٥]، و«الغُرّ» جمع أَغَرّ وهو نعت «لآلِهِ»، و«الْبَرَرَهْ»: جمع بَارّ، «والْمُنْتَخَبِينَ» المختارين، والخِيَرَة: المختارين أيضاً، وقد صَرَّحَ «الزَّبيدىُّ»[٦] بأنه مصدر، وجعله «الجوهرى»، صاحب الخلاصة اسماً من قولك: اختاره اللَّه [تعالى][٧] فعلى ما قاله «الزبيدى» يكون نعتاً للمنتخبين؛ لأن المصدر يُوصف به المفرد والمثنى والمجموع، وقد جاء الإخبار به عن المفرد كقولهم: «مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٨] - خِيرَةُ اللَّهِ

---

(١) في ش زيادة «سهو منه وقد وجد في بعض النسخ على هذه النسخة التي بخط الشيخ أحظى» والزيادة هنا تفيد.
(٢) في ز، ك «كمل».
(٣) في ز «بالحمد والصلاة».
(٤) في ش «... وأصحابه ونعم ما يختم به ذلك»
وفي هـ، ز، ظ، ت «محمد وعلى آله وأصحابه».
(٥) في ش، هـ، ز، ظ، ت «النبي».
(٦) قال الزبيدى: «والاسم من قولك: اخْتَارَهُ اللَّهُ تَعَالَى، الخِيْرَةُ بالكسر والخِيَرَةَ والأخيرة أعرف».
وقال الليث: الخِيْرَة: خفيفة مصدر اختار خِيْرَةً، مثل ارتاب رِيْبَةً.
قال ابو منصور: وقرأ القراء (أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الخِيَرَةُ) الأحزاب:٣٦ بفتح الياء. ومثله قول الفراء. يُقال: الخِيْرَة والخِيَرَة.
تاج العروس ١١:٢٤٢، وانظر الصحاح ٢:٦٥٢، واللسان «خير».
(٧) «تعالى» تكملة، من هـ ز، ظ، ك.
(٨) في ظ «محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم».

مِنْ خَلْقِهِ»(١) وخِيرَةُ اللَّهِ أيضاً بالتسكين. قال المؤلف: كان الله له ولطف [به](٢) قد أتينا على ما أردنا جمعه من الشرح والإعراب، واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب فجاء شرحاً(٣) مُكْمِل المقاصد، مُسَهِّل المعاني والفوائد، ينتفع به البادى ويَسْتَحْسِنُهُ الشادى، موافقاً لما رَوَيْتُه مُوفِياً لِمَا(٤) أردت من إختصاره وَقَصَدْتُهُ(٥)، فالحمد لله على ما منح(٦) من التيسير والتسهيل، وفتح من التبصير والتكميل وهو(٧) حسبى ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلاَّ باللَّه العليّ العظيم(٨).

---

(١) فى تاج العروس ٢٤٢:١١ «مُحَمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ خِيَرَتُه من خَلْقِهِ» وخِيَرَتُه، وهو أصلاً حديث شريف.

(٢) «به» تكملة من ش، هـ ، ت.
وفى ش، ت «قال المؤلف خار الله له ولطف به»
وفى هـ «قال المؤلف لطف الله به».
وفى ز «قال المؤلف رحمه الله تعالى».
وفى ظ «قال المؤلف رحمه الله ولطف به».

(٣) فى ت «شرح».

(٤) فى هـ «بما».

(٥) فى ت «وقصده».

(٦) فى ظ «ما فتح».

(٧) فى هـ ، ز، ظ، ك، ت «فهو».

(٨) «ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم».
ساقط من هـ ، ز، ظ، ت.
وفى ش «ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله وصحبه ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم، كمل السفر المبارك على يد كاتبه لنفسه ثم لِمَن شاء الله بعده العبد الفقير إلى رحمة ربه الغنى به، عز من سواه المتكسر خاطره القلة العملى... القاسم ابن محمد بن مسعود بن أحمد بن محمد النجديوى نسباً ومنشأ، المالكى مذهبا، الأشعرى اعتقاد، خار الله له فى المقام والرحيل، ووفقه لصالح القول والعمل، ورزقه العلم والعمل وختم له ولوالديه ولجميع الأشياخ والإخوان والأحبة وكافة المسلمين بالممات على الإسلام.
يا رب العالمين فى يوم الأربعاء أواخر جمادى أول من عام ... بعد ألف بعد هجرته. صلى الله عليه وسلم». ـ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم، وآخر دعوانا أنْ الحمد لله رب العالمين. اللهم يا عظيم المنة أوجب لكاتبه المنة ولجميع أهل السنة.
وفى هـ (ونعم الوكيل والحمد لله رب العالمين، وكان الفراغ منه في يوم الإثنين ثالث جمادى الأخير من

الفهارس

أولا ـ فهرس موضوعات الكتاب المحقق

ثانياً ـ الفهارس الفنية

أولاً: فهرس موضوعات الكتاب المحقق

ثانيًا: الفهارس الفنية:

١ـ فهرس الآيات القرآنية

آل عمران

النساء

المائدة

الأنعام

الأعراف

الأنفال

٢ـ فهرس الأحاديث النبوية

٣- فهرس الأمثال

٤ـ فهرس الأشعار

صدر البيت	القافية	البحر	قائله	موضعه
فَلاَ واللَّهِ	دَوَاءُ	الوافر	مسلم بن معبد الوالبي ونسب لغيره	٥٥٥
إِنَّما المَيْتُ	الرَّجَاءِ	الخفيف	عدى بن رعلاء الغساني	٣٦٠
فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا	يَبَابَا	المتقارب	أبو سهم الهذلي ونسب لغيره	٢١٩
هذَا وَجَدُّكُمْ	أَبُ	الكامل	رجل من بني مذحج	٢٤٧
كَذَاكَ أُدِّبْتُ	الأَدَبُ	البسيط	بعض الفزاريين	٢٥٤
وَقَالَتْ لَنَا	أَطْيَبُ	الطويل	الفرزدق	٥٣٤
بِأَيِّ كِتَابٍ	وَتَحْسَبُ	الطويل	الكميت بن زيد الأسدي	٢٥٩
لَكِنَّهُ شَاقَهُ	رَجَبُ	البسيط	عبد الله بن مسلم الهذلي	٥٥١
عَسَى الْكَرْبُ	قَرِيبُ	الوافر	هدبة بن خشرم	٢١٥
فَعِشْ مُعْدِما	هَارِبُه	الطويل	أبو النشناش النهشلى	٢٥٦
صَرِيعُ غَوانٍ	الذَّوائبِ	الطويل	القطامى	٤٣٧
عَلَى حِينَ	الثَّعَالِبِ	الطويل	الأعشى ونسب لغيره	٣٢١، ٤٢٠
نَجَوْتُ وَقَدْ	طَالِبِ	الطويل	معاوية بن أبي سفيان	٤٥٠
يُبْكِيكَ نَاءٍ	لِلْعَجَبِ	البسيط	.	٦١٣
لَمْ تَتَلَفَّعْ	الْعُلَبِ	المنسرح	جرير	٦٧٦
فكُنْ لِى	قَارِبِ	الطويل	سواد بن قارب	٢٠٩
فَأَمَّا القِتالُ	المَوَاكِبِ	الطويل	الحارث بن خالد المخزومي	٧٢٨
ولَكِنَّهُم بَاتُوا	البَغْتُ	الطويل	يزيد بن ضبه	٣٦٥
أَلاَ رَجُلاً	تَبِيتُ	الوافر	عمرو بن قعاس المرادى	٧٣٠
خَبِيرٌ بَنُو	مَرَّتِ	الطويل	رجل من طيىء	١٧٢

٥ـ شواهد الرجز

الشاهد	قائله	موضعه
لاَ أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ	.	٣٢٨
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ	.	٣٢٨
خَلاَ الذنَابَاتِ شمالاً كَثَبَا	العجاج	٣٩٨
وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا	.	٣٩٨
لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ	رؤبة	٢٨١
لَيْتَ شَبابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ	،،	٢٨١
فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا	.	٧٨٥
يَا نَاقُ سِيرِى عَنَقًا فَسِيحَا	أبو النجم العجلي	٦٩٦
إِلى سُليمانَ فَنَسْتَرِيحَا	،،	٦٩٦
قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا	رؤبة	٢١٥
قَدْنِى مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى	حميد بن مالك الأرقط	١٢٨
فَيَا الغُلاَمَانِ اللَّذانِ فَرَّا	.	٥٩٦
إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا	.	٥٩٦
جَارِي لاَ تَسْتَنكِرِي عَذِيرِي	العجاج	٦٢٤
يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ	العجاج	٣٢٩
مَخَافَةً وَزَعَلَ المحبور	،،	٣٢٩
والْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهبُورِ	،،	٣٢٩
وبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ	جران العود	٣٤٦
إِلاَّ اليَعافِيرُ وَإِلاَّ الْعِيسُ	،،	٣٤٦
عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ	رؤبه	١٢٤
إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِى	،،	١٢٤
حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلاَمُ واخْتَلَطْ	العجاج	٥٤٠
جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ	،،	٥٤٠

٦ـ أنصاف الأبيات وأجزائها مرتبة حسب بداياتها

٧ـ فهرس الاعلام

٨- فهرس القبائل والأمم والطوائف

الصفحة

٩ـ فهرس البلدان والمواضع

المصادر والمراجع

أولاً ـ الرسائل العلمية.

ثانياً ـ الكتب

ثالثاَ ـ الدوريات

المصادر والمراجع

أولا: الرسائل العلمية:

- شرح ابن داود على ألفية ابن مالك (رسالة دكتوراه)

اعداد: مهران عبد الله عبد العال

كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر ١٩٨٨.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (رسالة ماجستير)

دراسة تحليلية ونقدية

اعداد: الدكتور محمد عبد المجيد الطويل

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٩٧٧م.

- القراءات الشاذة للقرآن الكريم في ضوء منهج القرائن النحوية (رسالة دكتوراه)

اعداد الدكتور محمد عبد المجيد الطويل.

جامعة القاهرة كلية دار العلوم ١٩٨٠م.

- النحو المنظوم بين ابن معط وابن مالك والسيوطى «رسالة دكتوراه».

اعداد: أحمد عبد اللطيف محمود الليثى

جامعة القاهرة. كلية دار العلوم ١٩٨٢م.

ثانيا: الكتب

- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطى.

- الأدب المغربى

تأليف: محمد بن تاويت، ومحمد الصادق عفيفى

مكتبة المدرسة، ودار الكتب اللبناني للطباعة والنشر

الطبعة الأولى. بيروت ١٩٦٠م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب

لأبى حيان الأندلسى الغرناطى

تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس

مطبعة النسر الذهبى، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

- ازالة الالتباس عن قبائل سكان مدينة فاس

جمع وترتيب: عبد القادر بن سودة

الخزانة الحسينية (طبعة حجرية) الرباط رقم (١٠٦٥٢)

- الأزهية فى علم الحروف

تأليف: على بن محمد الهروى

تحقيق عبد المعين الملوحى

منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١م.

- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى

تأليف: أحمد بن خالد الناصرى

تحقيق وتعليق: جعفر الناصرى، ومحمد الناصرى.
دار الكتاب. الدار البيضاء، المغرب ١٩٥٤م.
- الأشمونى وكتابه «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»
تأليف: الدكتور محمد عبد المجيد الطويل.
الطبعة الأولى القاهرة ١٩٨٦م.
- الأصمعيات
تأليف: عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصمعى
تحقيق: أحمد محمد شاكر، والأستاذ عبد السلام هارون.
دار المعارف، الطبعة الثانية. مصر ١٩٦٤م.
- الأصول في النحو
تأليف: محمد بن سهل بن السراج البغدادى
تحقيق: عبد المحسن الفتلى
مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٥م.
- أعجب العجب فى شرح لامية العرب.
تأليف جار الله محمود بن عمر الزمخشرى
دار الوراقة. الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ
- اعراب القرآن المنسوب للزجاج
تحقيق: ابراهيم الابيارى
دار الكتاب المصرى القاهرة، ودار الكتاب اللبنانى بيروت.

الطبعة الثانية ١٩٨٢م.

ـ الأعلام

تأليف خير الدين الزركلى

دار العلم للملايين. بيروت ١٩٧٩م.

ـ أعلام المغرب والأندلس (مثير الجمان في شعر من ظمنى واياه الزمان)

تأليف: الأمير اسماعيل بن يوسف بن الأحمر

تحقيق: محمد رضوان الداية ـ مؤسسة الرسالة.

الطبعة الأولى بيروت ١٩٧٦م.

ـ الاغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة

تأليف: عبد الرحمن بن محمد الانبارى

تقديم وتحقيق: سعيد الأفغانى

مطبعة الجامعة السورية. دمشق ١٩٥٧م.

ـ الاقتراح في علم أصول النحو.

تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطى

مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٦م.

ـ أمالى الزجاجى

تأليف: عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجى

تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون.

مطبعة المدنى. القاهرة ١٣٨٢هـ .

- أمالى ابن الشجرى
تأليف هبة الله بن على يحيى بن الحسين الشجرى
مكتبة المتنبى القاهرة ١٩٥٢م.
- أمالى القالى
تأليف: اسماعيل بن القاسم القالى.
دار الكتب المصرية. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٢٦م.
- أمثال العرب.
تأليف: المفضل بن محمد الضبى
قدم له وعلق عليه الدكتور احسان عباس
دار الرائد العربى، بيروت.
- املاء ما من به الرحمن.
لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى
دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٩م.
- انباه الرواة على أنباه النحاة
تأليف: الوزير جمال الدين على بن يوسف القفطى.
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم.
مطبعة دار الكتب المصرية. الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٠م.
- الأنصاف في مسائل الخلاف
تأليف أبى البركات عبد الرحمن بن أبى سعيد الأنبارى

دار الجيل ١٩٨٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
تأليف: جمال الدين بن هشام الأنصارى
تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد
دار احياء التراث العربي، الطبعة الخامسة. بيروت ١٩٦٦م.
- الايضاح في علل النحو
لأبى القاسم الزجاجى
تحقيق الدكتور مازن المبارك
دار النفائس. الطبعة الثانية بيروت ١٩٧٣م.
- البحر المحيط
لأبى حيان الأندلس الغرناطى
دار الفكر. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٨٣م.
- البداية والنهاية
تأليف أبى الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير.
مطبعة السعادة. القاهرة ١٩٢٩م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجى.
تأليف ابن أبى الربيع
تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد الشبيتى
دار الغرب الاسلامى. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٦م.

- بغية الوعاة

للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى

تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم

عيسى البابى الحلبى. مصر ١٩٦٤م، دار الفكر. الطبعة الثانية ١٩٧٩ القاهرة.

- البهجة المرضية في شرح الألفية للأمام السيوطى بهامش ابن عقيل

طبعة عيسى البابى الحلبى. مصر

- بيوتات فاس الكبرى

شارك في تأليفه: اسماعيل بن الأحمر.

دار المنصور للطباعة والوراقة الرباط ١٩٧٢م.

- تاج العروس. تأليف محمد مرتضى الحسينى الزبيدى

- تاريخ آداب اللغة العربية.

تأليف جرجى زيدان

مراجعة وتعليق الدكتور شوقى ضيف.

دار الهلال. الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٧م.

- تاريخ الأدب العربى

تأليف: كارل بروكلمان ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار.

دار المعارف. الطبعة الرابعة مصر ١٩٧٧م.

- تاريخ المغرب الاسلامى والأندلسى

تأليف: محمد عيسى الحريرى

دار القلم. الطبعة الثانية. الكويت ١٩٨٧م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
لجمال الدين محمد بن مالك
تحقيق: محمد كامل بركات.
دار الكتاب العربى للطباعة والنشر. القاهرة ١٩٦٧م.
- تمرين الطلاب في صناعة الاعراب
تأليف الشيخ خالد الأزهرى
المطبعة العثمانية المصرية. القاهرة ١٣٥٥هـ .
- تهذيب اللغة لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهرى
- توضيح الديباج
تأليف: بدر الدين القرافى
تحقيق أحمد الشتيوى
دار الغرب الاسلامى. الطبعة الأولى. بيروت.
- توضيح المقاصد والمسالك (شرح ألفية ابن مالك)
للحسن بن قاسم المرادى
شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان
مكتبة الكليات الأزهرية. الطبعة الثانية.
- الجامع الصغير في النحو
تأليف: جمال الدين بن هاشم الأنصارى.

تحقيق: الدكتور أحمد محمود الهرميل
مكتبة الخانجى. القاهرة ١٩٨٠م.
- الجامع لأحكام القرآن.
تأليف: محمد بن أحمد القرطبى
مطبعة دار الكتب. القاهرة ١٩٦٧م
مطبعة دار الكاتب العربى. الطبعة الثالثة. القاهرة.
- جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس
تأليف أحمد بن محمد المعروف بابن القاضى المكناسى
دار المنصور للطباعة والوراقة. الرباط ١٩٧٤.
- الجمل
تأليف: عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجى
مطبعة كلنكسيك. الطبعة الثانية. باريس ١٩٥٧م.
- الجمل في النحو
تأليف: الخليل بن أحمد الفراهيدى
تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة
مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٥م.
- جمهرة أشعار العرب.
تأليف أبى زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى
تحقيق على محمد البجاوى

دار النهضة الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٦٧م.

- جمهرة الأمثال

تأليف أبى هلال العسكرى

تحقيق وتعليق محمد أبو الفضل ابراهيم، وعبد المجيد قطامش

المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر. الطبعة الأولى.

القاهرة ١٩٦٤م.

- الجنى الدانى فى حروف المعانى

للحسن بن قاسم المرادى

تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه، ومحمد نديم فاضل.

منشورات دار الآفاق الجديدة. الطبعة الثانية ١٩٨٣م. بيروت.

- حاشية ابن حمدون على شرح المكودى.

تأليف: أحمد بن محمد بن حمدون.

مطبعة عيسى البابى الحلبى. مصر.

- حاشية الخضرى على ابن عقيل

للعلامة: محمد الخضرى

- حاشية السجاعى على ابن عقيل.

دار الطباعة البهية القاهرة ١٩٥٣م.

- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح

للعلامة الشيخ يس بن زين الدين العليمى الحمصى

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى مع شرح الشواهد للعينى
عيسى البابى الحلبى. مصر.
- حاشية الملوى على شرح المكودى
تأليف أحمد عبد الفتاح بن يوسف المشهور بالملوى.
مطبعة عيسى البابى الحلبى القاهرة ١٣٥٥هـ .
- الحجة في علل القراءات السبع.
تأليف الحسن بن أحمد الفارسى
تحقيق على النجدى ناصف وآخرين.
- حسن المحاضرة
تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
مطبعة ادارة الوطن مصر ١٢٩٩هـ .
- أبو حيان النحوى
تأليف الدكتورة خديجة الحديثى.
مكتبة النهضة. الطبعة الأولى بغداد ١٩٦٦م.
- خزانة الأدب
تأليف عبد القادر بن عمر البغدادى
دار الثقافة. بيروت.
- الخصائص
صنعة أبى الفتح عثمان بن جنى

تحقيق محمد على النجار
مطبعة دار الكتب المصرية. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٥٢م.
ـ درة الحجال في أسماء الرجال
تأليف أحمد بن القاضى
تحقيق الدكتور محمد الأحمدى أبو النور
دار التراث. القاهرة ١٩٧٢م، والمكتبة العتيقة جامع الزيتون. تونس.
ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة
تأليف أحمد بن حجر العسقلانى
تحقيق محمد سيد جاد الحق.
دار الكتب الحديثة. الطبعة الثانية. مصر ١٩٦٦م.
ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع
تأليف أحمد عبد الأمين الشنقيطى
تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم
دار البحوث العلمية. الطبعة الأولى الكويت ١٩٨١م.
ـ دروس في المذاهب النحوية
تأليف الدكتور عبده الراجحى
دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت ١٩٨٠م.
ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب
تأليف ابن فرحون العميرى

مطبعة المعاهد. القاهرة ١٩٣٢م.
وبهامشه نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي.
ـ ديوان الأعشى
شرح وتعليق الدكتور محمد حسين
مكتبة الأداب بالجماميز القاهرة.
ـ ديوان امرىء القيس
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم
دار المعارف. الطبعة الثانية مصر ١٩٥٨،١٩٦٤.
ـ ديوان أوس بن حجر.
تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم
دار صادر، دار بيروت ١٩٦٠م.
ـ ديوان تأبط شرا
جمع وتحقيق وشرح على ذو الفقار شاكر
دار الغرب الاسلامى. الطبعة الأولى بيروت ١٩٨٤م.
ـ ديوان جران العود
رواية أبى سعيد السكرى
دار الكتب المصرية. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٣١م.
ـ ديوان جرير
شرح محمد بن حبيب

تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه
دار المعارف. مصر ١٩٦٩م.
- ديوان جميل بن معمر
تحقيق الدكتور حسين نصار
مكتبة نصر. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٧٦م.
- ديوان الحماسة لأبى تمام حبيب بن أوس الطائى
مطبعة الجمالية. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩١٦م.
- ديوان رؤبة بن العجاج
اعتنى بتصحيحه: وليم الورد.
منشورات دار الآفاق الجديدة الطبعة الثانية. بيروت ١٩٨٠م.
- ديوان ذى الرمة
تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح
مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق ١٩٧٣م.
- ديوان طرفة بن العبد
دار صادر، دار بيروت. بيروت ١٩٦١م.
- ديوان العباس بن مرداس
جميع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى
دار الجمهورية بغداد ١٩٦٨م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات

تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار صادر، بيروت.

ـ ديوان العجاج. رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه.

تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلى.

مكتبة أطلس. دمشق ١٩٧١م.

ـ ديوان عدى بن زيد العبادى

تحقيق محمد جبار المعيبد

شركة دار الجمهورية للنشر والطباعة. بغداد ١٩٦٥م.

ـ ديوان علقمة بن عبده الفحل

شرحه الأعلم الشنتمرى

مطبعة جول كربونول. الجزائر ١٩٢٥م.

ـ ديوان على بن أبى طالب.

جمع وترتيب عبد العزيز الكرم. دمشق.

ـ ديوان عنترة.

تحقيق محمد سعيد مولوى. المكتب الاسلامى.

ـ ديوان الفرزدق

المكتبة التجارية الكبرى. الطبعة الأولى. مصر ١٩٣٦م.

ـ ديوان القطامى

تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائى، والدكتور أحمد مطلوب. دار الثقافة.
الطبعة الأولى. بيروت ١٩٦٠م.

- ديوان قيس بن الخطيم
حققه وعلق عليه ناصر الدين الأسد.
مكتبة دار العروبة. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٦٢م.
- ديوان كثير عزه
جمع وشرح الدكتور احسان عباس
دار الثقافة. بيروت ١٩٧١م.
- ديوان المتلمس الضبعى
رواية الأثرم وأبى عبيدة
تحقيق وتعليق وشرح حسن كامل الصيرفى
معهد المخطوطات العربية ١٩٧٠م.
- ديوان مسكين الدارمى
جمعه وحققه عبد الله الجبورى وخليل ابراهيم العطية.
مطبعة دار البصرى. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٧٠.
- ديوان ابن مقبل
تحقيق الدكتوره عزة حسن. مطبوعات مديرية احياء التراث القديم.
دمشق ١٩٦٢م.
- ديوان أبى النجم العجلى
صنفه وشرحه علاء الدين آغا.
النادى الأدبى. الرياض ١٩٨١م.

- ذخائر التراث العربي الاسلامى
تأليف: عبد الجبار عبد الرحمن. الطبعة الأولى ١٩٨١م.
- ذكريات مشاهير رجال المغرب.
تأليف: عبد الله كنون رقم ٢٠.
دار الكتاب اللبنانى، مطبعة كريماديس. تطوان. المغرب.
- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى
تأليف أحمد بن عبد النور المالقى.
تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط
دار القلم. الطبعة الثانية. دمشق ١٩٨٥م.
- روح المعانى
تأليف شهاب الدين السيد محمود الألوسى
دار احياء التراث العربى. بيروت
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات
تأليف: الميرزا محمد باقر الموسوى الخوانسارى
تحقيق أسد الله اسماعيليان
مكتبة اسماعيليان. طهران رقم ١٣٩١هـ .
- السبعة فى القراءات لابن مجاهد.
تحقيق الدكتور شوقى ضيف.
دار المعارف. الطبعة الثانية. مصر ١٩٨٠م.

- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس. بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس.
تأليف: محمد بن جعفر الكتانى.
الخزانة العامة. طبعة حجرية. الرباط رقم ٢٨١٧.
- السلوك لمعرفة دول الملوك
تأليف أحمد بن على المقريزى
صححه محمد مصطفى زيادة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة. الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٦م.
- سمط اللآلىء.
تأليف أبى عبيد الله بن عبد العزيز البكرى.
صححه عبد العزيز الميمنى.
مطبعة لجنة التأليف والترجمة. القاهرة ١٩٣٦م.
- سنتان في المغرب
تأليف جابر الفؤادى
دار الجمهورية. بغداد ١٩٦٨م
- سنن الترمذى
تأليف محمد بن عيسى بن سوده الترمذى
تحقيق ابراهيم عطوه عوض
مصطفى البابى الحلبى. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٦٢م
دار الفكر الطبعة الثالثة. القاهرة ١٩٧٤م.

- سنن أبى داوود
صنفه وجمعه: الامام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث
مصطفى البابى الحلبى. الطبعة الأولى ١٩٥٢م.
- السيرة النوبية لأبى محمد عبد الملك بن هشام.
مطبعة الشعب. الجزء الرابع، القاهرة ١٣٨٣هـ .
- شاعرات العرب
جمع وتحقيق عبد البديع صقر.
منشورات المكتب الاسلامى. الطبعة الأولى ١٩٦٧م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية.
تأليف محمد بن محمد مخلوف
دار الفكر. القاهرة.
- شذرات الذهب.
تأليف عبد الحى بن العماد الحنبلى
المكتب البخارى للطباعة والنشر. بيروت.
- شرح أبيات سيبويه
تأليف يوسف بن أبى سعيد السيرافى
حققه وقدم له الدكتور محمد على سلطانى
دار المأمون للتراث. دمشق ١٩٧٩م.

- شرح الآجرومية
تأليف عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودى
مطبعة المعاهد. القاهرة.
- شرح أشعار الهذليين
صنعة أبى سعيد الحسن بن الحسين السكرى
تحقيق عبد الستار أحمد فراج، محمود محمد شاكر
مكتبة دار العروبة. القاهرة.
- شرح الأشمونى المسمى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»
تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد
مكتبة النهضة المصرية. الطبعة الثالثة. القاهرة
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم
تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد
دار الجيل، بيروت.
- شرح التسهيل لجمال الدين أبى عبد الله بن عبد الله بن مالك
تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد، والأستاذ الدكتور محمد بدوى المختون.
مؤسسة هجر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. مصر ١٩٩٠م.
- شرح التصريح
تأليف الشيخ خالد الأزهرى

عيس البابى الحلبى. مصر

- شرح الجرجاوى على شواهد ابن عقيل لألفية ابن مالك مصطفى الحلبى، الطبعة الثانية. مصر. ١٩٣٧م.

- شرح شذور الذهب.

تأليف جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام الأنصارى

تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد. دار الأنصار.

الطبعة الخامسة عشرة. القاهرة ١٩٨٠م

- شرح شواهد الألفية للعينى بهامش حاشية الصبان

عيس البابى الحلبى. مصر.

- شرح شواهد المغنى

صنفه جلال الدين عبد الرحمن السيوطى

منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت. لبنان.

- شرح شواهد المغنى

صنفه عبد القادر بن عمر البغدادى

تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون للتراث. الطبعة الأولى. دمشق ١٩٨١م

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد

المكتبة التجارية الكبرى. الطبعة الخامسة عشرة. مصر ١٩٦٧م

- شرح فتح اللطيف في علم التصريف للمكودى، تأليف محمد بن محمد ابن أبى بكر الصغير الدلائى
المكتبة العامة. طبعة حجرية. الرباط.
- شرح الكافية الشافية
تأليف جمال الدين بن أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك
تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدى
دار المأمون للتراث. الطبعة الأولى. الرياض ١٩٨٢م
- شرح الكافية في النحو
تأليف رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى
دار الكتب العلمية. الطبعة الثالثة. بيروت ١٩٨٢م
- شرح اللمع
صنفه ابن برهان العكبرى
تحقيق الدكتور فائز فارس
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الطبعة الأولى. الكويت ١٩٨٤
. شرح المفصل
تأليف موفق الدين يعيش بن على بن يعيش
ادارة الطباعة المنيرية. مصر.
- شرح مقصورة ابن دريد للأستاذ عبد الوصيف محمد
مطبعة الحلبى. القاهرة ١٩٣٩م.

- شرح مقصورة المكودى للأستاذ عبد الله كنون
المكتبة التجارية بمصر ١٣٥٦هـ .
- شروح الأعلام لألفية ابن مالك
جمع وتأليف وتحقيق الدكتور محمد صفوت مرسى
مطبعة حسان. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٨٧م
- شعر الأحوص الأنصارى
تحقيق عادل سليمان جمال
الهيئة المصرية العامة للتألف والنشر. القاهرة ١٩٧٠م
- شعر الأخطل
دار احياء التراث العربى. بيروت.
- شعر أبى زبيد الطائى
جمع وتحقيق الدكتور نورى حمودى القيسة
مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٧م
- شعر زهير بن أبى سلمى، صنعة الأعلم الشنتمرى
تحقيق الذكتور فخر الدين قباوه
المكتبة العربية. الطبعة الأولى. حلب ١٩٧٠م
- شعر عبد الله بن معاوية
جمعه عبد الحميد الراضى
مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٦م

- شعر الكميت بن زيد الأسدى
جمع وتقديم الدكتور داود سلوم. مكتبة الأندلس. بغداد ١٩٦٩م
- شعر هدبة بن الحشرم
تحقيق الدكتور يحيى الجبورى
دار القلم. الطبعة الثانية. الكويت ١٩٨٦م
- الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر.
دار التراث العربى. الطبعة الثالثة. القاهرة ١٩٧٧م
- صحيح البخارى لأبى عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة البخارى
مطابع الشعب. ادارة الطباعة المنيرية. مصر.
- صحيح مسلم بشرح النووى لمسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابورى
المطبعة المصرية. الطبعة الأولى. مصر ١٩٣٠م.
. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع
تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى
مكتبة القدس. القاهرة ١٩٣٤م
- طبقات الشافعية
تأليف جمال الدين عبد الرحيم الأسنوى
تحقيق الدكتور عبد الله الجبورى
مكتبة الارشاد. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٧١م

- عيون الأخبار
تأليف عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى
الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٣م
- الفاخر
تأليف المفضل بن سلمة بن عاصم
تحقيق عبد العليم الطحاوى. مراجعة محمد على النجار
عيسى البابى الحلبى. الطبعة الأولى القاهرة ١٩٦٠م
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال
تأليف أبى عبيد البكرى
تحقيق الدكتور احسان عباس، والدكتور عبد المجيد عابدين
دار الأمانة، ومؤسسة الرسالة. بيروت ١٩٧١م.
- الفصول الخمسون
تأليف يحيى بن عبد المعطى
تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي. عيسى البابى الحلبى. القاهرة ١٩٧٦م.
- فهرس الأسكوريال
المجلد الأول. اسبانيا ١٨٨٤م
- فهرس الخزانة الصبيحية بسلا. تأليف محمد حجى
منشورات معهد المخطوطات العربية. الطبعة الأولى الكويت ١٩٨٥م

- فهرس شواهد سيبويه
صنعة أحمد راتب النفاخ
دار الارشاد، ودار الأمانة، الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٠م
- فهرس الكتب الأزهرية
الجزء الرابع. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٥٢م.
- فهرس الكتب المنشورة في مصر بين عامى ١٩٢٦ - ١٩٤٠
اعداد عايدة ابراهيم نصير
منشورات الجامعة الأميركية. القاهرة ١٩٦٩م
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية
تأليف أسماء الحمصى
مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق ١٩٧٣م
- فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة بالرباط
تأليف ي . س. علوش، وعبد الله الرجراجى
مطبوعات معهد الأبحاث العليا المغربية ١٩٥٤ - ١٩٥٧
- فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس
تأليف: عبد الحفيظ منصور
دار الفتح للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٦٩م
- فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة فى الموصل
اعداد: سالم عبد الرزاق أحمد

مطبعة مؤسسة دار الكتب. جامعة الموصل ١٩٧٥م

ـ فهرس النحو

مركز البحث العلمى واحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

اعداد قسم الفهرسة بالمركز.

ـ فهرست الكتب النحوية المطبوعة

تأليف عبد الهادى الفضلى، طبعة ١٩٣٣م

ـ قطر الندى وَبَل الصدى

تأليف جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام الأنصارى

دار الفكر العربى. القاهرة، دار الكتاب الحديث

الطبعة الثانية عشرة. الكويت.

ـ الكتاب لسيبويه

أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون

الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٣م

ـ كتاب الأضداد

تأليف محمد بن القاسم الأنبارى

تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم

دار المطبوعات والنشر. الكويت ١٩٦٠م

ـ الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف

تأليف محمد أسعد أطلس

منشورات مديرية الأوقاف العامة. مكتبة العانى. بغداد ١٩٥٣م

- كشف الظنون

تأليف مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجى خليفة

منشورات مكتبة المثنى. بغداد

- الكشف عن وجوه القراءات

تأليف أبى طالب القيسى

تحقيق الدكتور محى الدين رمضان

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م.

- لسان العرب لابن منظور

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر

مطابع كوستا تسوماى وشركاه. طبعة مصورة. القاهرة.

- لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد (ضمن ألف سنة من الوفيات) تأليف أحمد بن القاضى

تحقيق: محمد الحجى. مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر

الرباط، المغرب.

- لمع الأدلة

تأليف أبى البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنبارى

تقديم وتحقيق سعيد الأفغانى. مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م.

- لامية العرب للشنفرى
تحقيق وشرح: الدكتور محمد بديع شريف
دار مكتبة الحياة. بيروت ١٩٦٤م
- مجالس ثعلب
لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب
شرح وتحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون
دار المعارف. الطبعة الثالثة. مصر ١٩٦٩م
- مجمع الأمثال لأبى الفضل أحمد بن محمد بن ابراهيم الميدانى
تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٩م
- مجموع أشعار العرب
صححه ورتبه وليم بن الورد البروسى
مكتبة المثنى بغداد ١٩٠٣م
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات
تأليف: عثمان بن جنى
تحقيق: على النجدى ناصف وآخرون
المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية. مصر ١٩٦٩م
- مختصر البديع لابن خالويه
نشر برجستراسر. مصر ١٩٣٤م
- مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة

بقلم على الخاقانى
مطبعة المجمع العلمى العراقى ١٩٦١م
- المدارس النحوية
تأليف شوقى ضيف
دار المعارف. الطبعة الثالثة. القاهرة.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو
تأليف الدكتور مهدى المخزومى
دار الرائد العربى. الطبعة الثالثة بيروت ١٩٨٦م
- المرادى وكتابه توضيح مقاصد الألفية
تأليف الدكتور على عبود الساهى
مطبعة جامعة بغداد. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٨٤م
- المزهر فى علوم اللغة
تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطى. شرحه محمد أحمد جاد المولى وآخرون.
عيسى البابى الحلبى. مصر.
- المسائل العسكرية
تأليف أبى على الفارسى. تحقيق محمد الشاطر أحمد
مطبعة المدنى. الطبعة الأولى. مصر ١٩٨٢م
- المساعد على تسهيل الفوائد

للامام بهاء الدين بن عقيل
تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات
مطبعة دار الفكر. دمشق ١٩٨٠م
- المستدرك على الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف
تأليف الدكتور عبد الله الجبورى
مطبعة المعارف. الطبعة الأولى بغداد ١٩٦٥م
- المستقصى فى أمثال العرب لجار الله محمود بن عمر الزمخشرى
مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. الطبعة الأولى. حيدر أباد. الهند ١٩٦٢م.
- مسند الامام أحمد بن حنبل
المطبعة الميمنية. مصر ١٣١٣هـ
- معانى القرآن للأخفش الأوسط
تحقيق الدكتور فائز فارس
الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر. الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨١
- معانى القرآن للفراء
تحقيق أحمد يوسف نجاتى، ومحمد على النجار
الهيئة العامة للكتاب. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٨٠م.
- معجم الأدباء
تأليف: ياقوت الحموى.

دار المأمون. مصر.

- معجم البلدان

تأليف: ياقوت الحموى

دار صادر، ودار بيروت. بيروت ١٩٥٥م

- معجم شواهد العربية

تأليف الأستاذ عبد السلام محمد هارون

مكتبة الخانجى. القاهرة ١٩٧٢م

- معجم شواهد النحو الشعرية

وضعه الدكتور حنا جميل حداد

دار العلوم للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. الرياض ١٩٨٤م

- معجم قبائل العرب

تأليف عمر رضا كحالة

المكتبة الهاشمية. دمشق ١٩٤٩م

- معجم القراءات القرآنية

تأليف الدكتور عبد العال سالم مكرم، والدكتور أحمد مختار عمر

مطبوعات جامعة الكويت. الطبعة الأولى. الكويت ١٩٨٢م

- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. تأليف عبدالله بن عبد العزيز البكرى

تحقيق: مصطفى السقا. عالم الكتب. بيروت.

- معجم المؤلفين

تأليف عمر رضا كحالة

مكتبة المثنى، ودار احياء التراث العربى. بيروت

مطبعة الترقى. دمشق ١٩٥٨م

- معجم المطبوعات العربية والمعربة

جمعه يوسف الياس سركيس. مطبعة سركيس بمصر ١٩٢٨م

- معجم المطبوعات المغربية

تأليف عبد الله كنون

مطابع سلا. المغرب ١٩٨٨م

- المعجم المفهرس لالفاظ الحديث الشريف

- مغنى اللبيب

تأليف يوسف بن أحمد بن هشام الأنصارى

عيسى البابى الحلبى. مصر

- المفصل فى علم العربية

لأبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى

دار الجيل. الطبعة الثانية. بيروت.

- المفضليات

تحقيق وشرح الاستاذ أحمد محمد شاكر، والأستاذ عبد السلام محمد هارون. دار المعارف. الطبعة السابعة. مصر ١٩٨٣ م.

- مقاييس اللغة.

تأليف: أحمد بن فارس بن زكريا

تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون.

عيسى البابى الحلبى. الطبعة الأولى. القاهرة ١٣٦٦هـ .

- المقتصد فى شرح الايضاح

تأليف عبد القاهر الجرجانى.

تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان

دار الرشيد للنشر. العراق ١٩٨٢م

- المقتضب

صنعة أبى العباس محمد بن يزيد المبرد

تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة

المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٧٩م

- المقرب

تأليف على بن مؤمن بن عصفور

تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، والدكتور عبد الله الجبورى

مطبعة العانى. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٧١م

- منتهى الطلب من أشعار العرب

تأليف أبى غالب محمد بن المبارك بن ميمون

منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والاسلامية. فرانكفورت ١٩٨٦م

- منهاج البلغاء وسراج الأدباء
صنعة أبى الحسن حازم القرطاجنى
تحقيق محمد الحبيب بن الخوجه
دار الغرب الاسلامى. الطبعة الثانية. بيروت ١٩٨١م
- منهج الأخفش الأوسط فى الدراسة النحوية
تأليف عبد الأمير محمد الورد. الطبعة الأولى
منشورات مؤسسة الأعلمى. بيروت. ودار التربية بغداد. ١٩٧٥م
- موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف
اعداد أبى هاجر السعيد بن بسيونى زغلول
دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٩م
- موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب
تأليف الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى
حققه وعلق عليه الدكتور عبد الكريم مجاهد، وسعيد عبد الهادى تيم
مؤسسة الشرق للعلاقات العامة للنشر والترجمة الطبعة الأولى.
الدوحة ١٩٨٥م.
- الموطأ
للامام مالك بن أنس
صححه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقى. عيسى البابى الحلبى. القاهرة ١٩٥١م

- النبوغ المغربى
تأليف عبد الله كنون
دار الكتاب اللبنانى. الطبعة الثانية بيروت ١٩٦١م
- النجوم الزاهرة
تأليف جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بَرْدِى
طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر
- النشر فى القراءات
للحافظ أبى الخير محمد بن محمد ابن الجزرى
دار الكتب العلمية بيروت.
- نفح الطيب فى غصن الأندلس الرطيب
تأليف أحمد بن محمد القرى التلمسانى
تحقيق احسان عباس. دار صادر. بيروت ١٩٦٨م
- النكت الحسان فى شرح غاية الاحسان، لأبى حيان الأندلسى الغرناطى
تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى. مؤسسة الرسالة.
الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٥م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه
لأبى الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمرى
تحقيق زهير عبد المحسن سلطان.

منشورات معهد المخطوطات. الطبعة الأولى. الكويت ١٩٨٧م
ـ النهاية فى غريب الحديث والأثر
تأليف مجد الدين أبى السعادات بن محمد الجزرى المعروف بابن الأثير
المطبعة العثمانية. مصر ١٣١١هـ .
ـ نيل الابتهاج بهامش الديباج المذهب
لأحمد بابا التنبكتى (انظر الديباج المذهب)
ـ هدية العارفين
تأليف اسماعيل باشا البغدادى
طبعة وكالة المعارف باستانبول ١٩٥٥م (طبعة بالاوفست)
والمكتبة الاسلامية والجعفرى تبريزى بطهران
الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ .
ـ ابن هشام الأنصارى
تأليف الدكتور على فوده نيل
عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود. الرياض.
ـ همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع
للامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
تحقيق وشرح الاستاذ عبد السلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم.
دار البحوث العلمية. الكويت. ١٩٧٥م.

- الواضح فى علم العربية
لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى
تحقيق الدكتور أمين على السيد
دار المعارف. مصر ١٩٧٥م.
- الوافى بالوفيات
تأليف: صلاح الدين خليل بن ايبك الصفدى
دار النشر فرانزشتانير فسبادن. الطبعة الثانية ١٩٧٤م
- الوسيط فى الأمثال
لأبى الحسن على بن أحمد محمد الواحدى
تحقيق الدكتور عفيف محمد عبد الرحمن
مؤسسة دار الكتب الثقافية. الكويت ١٩٧٥م
- وفيات الأعيان
لأبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان
تحقيق الدكتور احسان عباس
دار الثقافة بيروت
- وفيات الونشريسى «ضمن ألف سنة من الوفيات»
تأليف أحمد الونشريسى
مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر. الرباط. المغرب.

ثالثا: الدوريات:

- دائرة المعارف الاسلامية

نقلها إلى العربية محمد ثابت الفندى وآخرون القاهرة. ١٩٣٣م

- مجلة اللقاء. العدد العاشر يناير ١٩٦٩م

مكتبة الأداب. جامعة محمد الخامس

الطبعة ٢٠. الرباط.

- نشرة أخبار التراث. المجلد الرابع. العدد ٣٩.

معهد المخطوطات العربية. الكويت سبتمبر، اكتوبر ١٩٨٨م.